مكتبة لسان العرب

المحيط

في أصوات العربية ونحوها وصرفها

محمد الأنطاكي

دار الشرق العربي

المحيط

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم الصنف : 492.75
رقم التسجيل :

محمد الأنطاكي

المحيط

في أصوات العربية ونحوها وصرفها

الجزء الأول

الطبعة الثالثة

دار الشرق العربي
بيروت - شارع سورية - بناية درويش

المقدمة

ما قرأت مرة في مطوّلات النحو العربي الا امتلأتْ إعجاباً بواضعيه ، وإلا ازددت يقيناً بأنه ـ حتى الآن ـ أعظم صرح لغوي شيد للغة من اللغات . ولا عجب في ذلك ، فالذين قاموا على هندسته وتشييده بلغوا المئات ، بل الألوف ، وكان بينهم عدد لا بأس به من ألمع العبقريات التي عرفها تاريخ البحث اللغوي ، كالخليل وسيبويه والفارسي وابن جني وغيرهم وغيرهم ، عبقريات وقفت كل قدراتها على خدمة هذه اللغة ، وعملت في همة لا تعرف الكلل ، وحماسة لا توجد إلا عند من يعتقد أن عمله ضرب من العبادة والتبتّل .

ومع ذلك ، يبدو هذا الصرح العظيم اليوم غير قادر على تلبية حاجاتنا اللغوية نحن ابناءَ القرن الرابع عشر .

لماذا ؟ ألِنقص متأصل فيه ؟ أم لأن العربية تغيرت خلال هذه القرون الطوال ؟

ليس هذا ولا ذاك ، فالعربية هي هي لم تتغير ، والنحو العربي لم يغادر ظاهرة من ظواهرها إلا أشبعها درساً وتمحيصا . ولكنها هندسته القديمة التي وُضعتْ استجابة لدواع لغوية نشات عند القوم في القرون الهجرية الأولى ، ثم تبدلت الدواعي ، أو قل نشأت دواع أخرى غلبت

على الدواعي الأولى ، فغدا من الضروري تجديد الهندسة ليظل النحو قادراً على تلبية ما جدّ من الحاجات .

كان أول ما ظهر من اللحن على ألسنة العرب منحصراً في دائرة الحركة النهائية للكلمة ، تلك التي نسميها حركة البناء أو الاعراب . أما تصميم الجملة ، وأما مواقع مفرداتها ، فكانت أشياء لا تزال السليقة الصحيحة تحكمها وتنظمها . لهذا كله ، انحصر اهتمام النحاة الأوائل في بيان ما يُبنى أو يُعرب ، وما يُرفع أو يُنصب أو يُجرّ أو يُجزم . ثم جاءت مباحثهم في تنظيم الجملة ، وبيان مواقع مفرداتها ، والمعاني المختلفة للأدوات ، والأساليب الصحيحة في استعمالها — جاء كل ذلك في المرتبة الثانية ، وعلى أنه نوع من الترف العلمي ، لا على أنه ضرورة يمليها واقع لغوي . فليس عجباً — بعد ذلك — أن نرى النحو العربي ، بهندسته القديمة ، يوزع حروف النفي — وهي ذات غرض لغوي واحد — في أبواب نحوية مختلفة ، فنرى بعضها في النواصب ، وبعضاً آخر في الجوازم ، وبعضاً ثالثاً في الحروف العواطل. بل ليس عجباً أن نرى بعضهم يسمي علم النحو كله بعلم الاعراب فقط .

أما نحن — أبناء القرن الرابع عشر — فقد تسرب الخلل إلى بناء جملتنا نفسه ، وأضحت عبارتنا تعاني من تشويه عجيب أصاب هيكلها العظمي في الصميم ، وبات يهددها بمسخ قد يفقدها نسبها العربي ذاته ، بحيث أصبحنا ننظر إلى اللحن في الاعراب على أنه أيسر المصائب وأهونها .

هذا الواقع اللغوي الجديد يقتضي — بغير جدال — هندسة جديدة للنحو تنظر إلى الأساليب الصحيحة في بناء العبارة العربية قبل النظر إلى ما يعتري مفرداتها من تغيّر في حركات أواخرها ، وتهتم بالتحليل المعنوي قبل الاهتمام بالتحليل اللفظي .

من هذه النقطة وحدها نبعت فكرة وضع هذا الكتاب .

ومع ذلك ، لا أستطيع الادعاء بأنني بدلت هندسة النحو في هذا الكتاب تبديلاً جوهرياً . بل إنني أعترف هنا أن هذا التبديل هو حلمي الذي اضطررتُ إلى التخلي عن تحقيقه مرةً رابعةً[١] . وذلك لسببين :

أولهما : حرصي على عدم إغضاب المتزمتين من أساتذة النحو ، هؤلاء الذين يرون أقل خروج عما سنَّه القدماء هرطقة نحوية لا يستحق صاحبها سوى الحرمان والطرد من كنيسة سيبويه . نعم ، لست أريد اغضاب هؤلاء ، فأنا أحبهم واحترمهم ، لأني أحب النحاة القدماء واحترمهم واجلّهم مثلهم أو اكثر منهم ، ولأنني أعلم أن لديهم وجهات نظر لا تخلو أحياناً من شيء من الحق .

والثاني : وهو الأهم ، هو أن هذا الكتاب موجّه إلى طلبة الدراسات اللغوية في الجامعات . وهؤلاء قد عرفوا النحو العربي في هندسته القديمة خلال عشر سنوات من حياتهم الدراسية ، حتى غدوا لا يعرفونه بغيرها ، فخشيت ـ إن أنا أتيتهم بهندسة جديدة كل الجدة ـ أن يروا أمامهم بناءً لا عهد لهم به ، غريب الهيئة ، بديع الطراز ، قد لا يهتدون إلى مداخله ، فاذا اهتدوا إليها بعد الجهد ، فليس بعيداً أن يضيعوا في أبهائه وردهاته ، وألا يصلوا إلى مرافقه المختلفة التي ينشدونها ، فأكون بذلك قد أضررت بهم من حيث أردت لهم المنفعة والخير .

وهكذا جاء هذا الكتاب محافظاً أكثر منه مجدداً . وقد بنيته على أربعة أقسام وخاتمة .

---

(١) للمؤلف كتب أخرى في النحو ، بعضها مدرسي وضعه بتكليف من وزارة التربية ، وبعضها غير ذلك . وفي كل منها محاولات متواضعة في تجديد شكل النحو العربي .

فأما القسم الأول ، فقد تناولت فيه الأصوات العربية المفردة ، فذكرت صفاتها ومخارجها ، وبينت مايعتريها من التغير والتبدل بسبب العادات النطقية التي جرى العرب عليها . وقد اقتضاني ذلك أن أضم إلى هذا القسم أبحاثاً كانت حتى اليوم تسلك في باب الصرف وهي ليست منه ، أعني بذلك الاعلالّ والابدال والابتداء والوقف والتقاء الساكنين ... الخ . وقد كان تقديم هذا القسم على سائر الأقسام موافقة للمنهج العلمي الذي سار عليه أبو حيان النحوي في كتابه « الارتشاف » وإن لم يكن أميناً له كل الأمانة ، وخالفه كل من الزمخشري في كتابه « المفصَّل » ، وسيبويه في كتابه المشهور .

وأما القسم الثاني ، فقد وقفته على الكلمة المفردة ، فذكرت فيه أنواعها من اسم وفعل وحرف ، وبينت ما يعتري الاسم والفعل من التغيرات في التصاريف المختلفة ، واضطررت إلى تأجيل البحث في الحرف إلى القسم الرابع من الكتاب ، لأنه كلمة ثابتة لا تقبل التصرف . وقد اشتمل هذا القسم على كل المباحث الصرفية ، ما عدا الفصول التي ضممتها الى قسم الأصوات ، والتي كانت طفيلية على قسمّ الصرف حتى اليوم .

وأما القسم الثالث ، فقد خصصته ببحث التراكيب ، فبينت فيه أشكال الجملة العربية المختلفة ، وما في كل منها من العُمَد والفضلات ، ثم بحثت في العمد أولاً ، فذكرت أحكام كلٍ منها ، وما يطرأ عليه من حالات البناء والاعراب ، ثم تناولت الفضلات فقسمتها إلى قسمين : فضلات مكمّلة للفعل وخادمة له ، وسميتها تكملات الفعل ، وفضلات مكملة للاسم وخادمة له ، وسميتها تكملات الاسم ، ثم فعلت بها ما فعلته بالعمد قبلها . ثم ذكرت في باب خاص الأساليب العربية التي انتهى تحليل النحاة لها إلى أنها مؤلفة من مفردات لا تخرج عما هو معروف من أنواع العمد والفضلات ، واعني بذلك أساليب المدح والذم والاغراء والتحذير . . . الخ . فدرست

القسم الأول

في الأصوات

هذه الأساليب ذوات التكوين الخاص ، وبينت التحليلات المختلفة التي ذكرها النحاة لها .

وايثاراً للايجاز أوردت في هذا القسم مئة شاهد فقط من الشواهد النحوية الكثيرة ، وأعربتها جميعاً ليكون ذلك تدريباً للطالب ، وأنموذجاً له يحتذيه . وقد ميزت الاعراب بحرف أصغر من حرف الكتاب ، وحصرته بين قوسين ، ليقرأه من يريد ، ويتجاوزه من هو في غنىً عنه .

وأما القسم الرابع ، فقد جعلته للحروف ، لأنهـا مسامير الجملة ، ولأن دراستها في قسم مستقل أمر ضـــروري يوجبه المنهج الصحيح في الدراسة اللغوية . وفعلت في هذا القسم مافعله ابن هشام في كتابه «المغني» ، فضممت إليه كل الأدوات مما لم تعتبر في التحليل النحوي من فصيلة الحرف ، كما ضممت إليه كل اسماء الأفعال ، وبعضاً من اسماء الأصوات ، وطائفة من الكلمات التي يعسر على الطالب الاهتداء إلى اعرابها الذي ارتضاه لها النحاة بصورة اعتباطية ، وذلك إما لأنها كلمات ذوات استعمالات خاصـة ، وإما لأنها داخلة في تراكيب غريبة التصميم .

وأما الخاتمة ، فقد جعلتها في الاعراب بأنواعه : الصرفي والنحوي وإعراب الأدوات ، فبينت معنى الاعراب ، والغاية المتوخاة منه ، ثم بحثت في إعراب الجملة وشبهها ، وإعراب الأسماء التي يخفى على المبتدىء إعرابها ، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، ثم ذكرت أموراً عامة ترشد الطالب إلى الطرق الصحيحة في الاعراب ، وتصونه من الانزلاق في مهاوي الخطأ .

وبعد ، فلست أرجو من الله إلا أن يكون الوقت الذي انفقته في وضع هذا الكتاب قرباناً آخر يتقبله مني على مذبح هذه العربية المقدسة .

حلب ــ ٢٤ شعبان ١٣٩١
الموافق ١٣ تشرين الأول ١٩٧١

محمد الانطاكي

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
رابط بديل
lisanerab.com
www.lisanarb.com

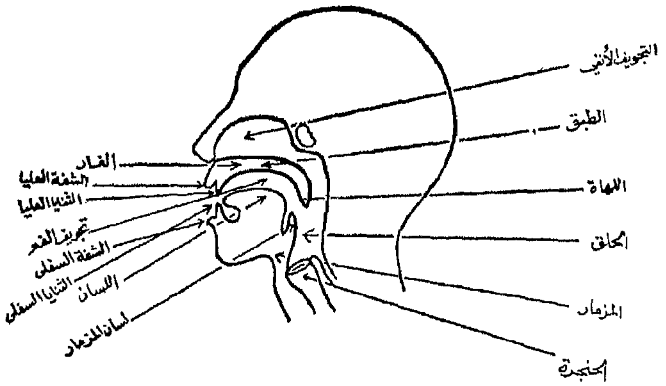
الباب الأول

صوتيات عامة

تعريفات وأمثلة

١ - الجهاز الصوتي

هو مجموعة الأعضاء التي تشترك في عملية احداث الاصوات اللغوية . ويتألف هذا الجهاز من الأعضاء الآتية :



١ ـ **الرئتان** : وينحصر عملها في امداد الجهاز الصوتي بالهـــواء اللازم لاحداث الصوت .

٢ ـ **الرغامى** : وتسمى القصبة الهوائية ، وهي قناة غضروفية تصل ما بين الرئتين والحنجرة .

٣ ـ **الحنجرة** : وهي حجيرة غضروفية على شيء من الاتساع . يدعى جزؤها البارز من الأمام تفاحة آدم . واهم اجزائها في عمليـــة التصويت هما الوتران الصوتيان .

٤ ـ **الوتران** : وهما عضلتان مرنتان تشبهان الشفتين ، **تمتدان** في داخل الحنجرة أفقيا من الخلف إلى الأمام ، حيث تلتقيان عند ذلك البروز الذي دعوناه تفاحة آدم .

٥ ـ **المزمار** : وهو الفراغ الذي بين الوترين .

٦ ـ **لسان المزمار** : وهو زائدة لحمية تكون فوق المزمار ، ووظيفتها الأصلية أن تكون صماماً يحمي طريق التنفس اثناء عملية البلع ، إذ تتراجع هذه الزائدة الى الخلف فتسد فتحة المزمار حين مرور الطعام الى المريء ، غير انهـا تتدخل احياناً في عملية التصويت ، ولا سيما في اصوات الحلق كالعين مثلاً .

٧ ـ **الحلق** : وهو الجزء الذي بين الحنجرة والفم .

٨ ـ **اللسان** : وهو قطعة عضلية شديدة المرونة ، ويعد أهم عضو في الجهاز الصوتي كله ، فبأوضاعه المختلفة التي يتخذها اثناء التكلم تتباين الأصوات اللغوية وتتمايز . وقد قسمه العلماء الى ثلاثة اقسام : أولهـا أول اللسان بما في ذلك طرفه ، والثاني وسطه ، والثالث اقصاه .

٩ ـ **الحنك الاعلى** : ويسمى بسقف الفم ايضاً . وينقســم الى

قسمين : الأول امامي صلب يدعى الغار ، والثاني خلفي رخو يدعى الطبق .

١٠ ـ **اللهاة** : وهي الزائدة اللحمية التي ينتهي بها الجزء الخلفي الرخو من الحنك الاعلى .

١١ ـ **الاسنان** : وهي قسمان : علوية ، وسفلية .

١٢ ـ **اصول الاسنان** : وتسمى اللثة ايضاً .

١٣ ـ **الفراغ الانفي** : وهو الفراغ الذي يندفع خلاله النفس اثناء انغلاق طريق الفم .

١٤ ـ **الشفتان** : وهما عضلتان مستديرتان ينتهي بهما الفم .

٢ - الصوت اللغوي

هو الأثر السمعي الحاصل من احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصوتي عندما يحدث في هذه النقطة انسداد كامل او ناقص ليمنع الهواء الخارج من الجوف من حرية المرور ، مثل الباء التي هي نتيجة انسداد كامل في الشفتين ، ومثل السين التي هي نتيجة انسداد ناقص في أطراف الاسنان .

٣ - الجهر والهمس

الجهر هو ان يتحرك الوتران اثناء انتاج الصوت ، ويحدث ذلك بأن يتوتر الوتران ويتقاربا ، فيضيق المزمار بينهما ضيقاً شديداً ، ولا يجد الهواء القادم من الرغامى سوى ان يحتك بهما ويهزهما ، فاذا اهتزا اصدرا

صوتاً رخيما يتولى الحلق والتجاويف الانفية والفموية أمر تضخيمه . هذا هو الجهر ، فأما الهمس فهو عكسه . ويسمى الصوت اللغوي الذي حدث الجهر معه مجهوراً ، كما يسمى عكسه مهموساً ، مثل الزاي والسين ، اذ لا فرق بين هذين الصوتين سوى ان اولهما مجهور ، وان ثانيهما مهموس .

وللكشف عن الجهر والهمس في الاصوات طرق كثيرة ، أيسرها أن يضع المتكلم سبابته على تفاحة آدم اثناء انتاجه للصوت المدروس ، فان أحس شيئاً من ارتجاج كان الصوت مجهوراً ، وإلا فهو مهموس .

٤ ـ الحبيس والطليق (١)

الحبيس صوت لغوي حادث من احتكاك الهواء بنقطة انسداد في منطقة من مناطق الجهاز الصوتي ، كالباء الحادثة من انسداد بين الشفتين ، وكالفاء الحادثة من انسداد بين الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا ، وكالتاء الحادثة من انسداد بين أول اللسان وأصول الثنايا العليا . أما الطليق فهو صوت لغوي ناشىء عن اهتزاز الوترين فقط ، وليس معه انسداد في جزء من اجزاء الجهاز الصوتي ، بل يكون هذا الجهاز منفتحاً معه انفتاحاً يكفي ـ سواء أكان واسعاً ام ضيقاً ـ لمرور الهواء من غير ان يلقى في طريقه عقبة ما . ومن هذا النوع أصوات الفتحة والضمة والكسرة القصار ، وبناتهن : الالف والواو والياء الطوال .

---

(١) ـ يسميهما بعضهم بالصامت والصائت ، وآخرون ، بالساكن والحركة ، وطائفة ثالثة بالصحيح والعلة . وقد آثرنا هاتين التسميتين لما فيهما من دقة في التعبير عن نوعي آلية التصويت .

٥ ـ الشدة والرخاوة والتراخي

هي آليات نطقية يختلف بعضها عن بعض في درجة الانسداد وقوة إحكامـــه .

فأما الشدة ، وتسمى الانفجار أيضاً ، فآلية نطقية تقوم على التحام تام بين عضوين من اعضاء النطق بحيث لا يسمح للهواء بالنفوذ إلا بعد أن ينفصل العضوان انفصالاً فجائياً ، فيندفع الهواء عندئذ في شكل فرقعة قوية. وتتألف هـــذه الآلية من ثلاث مراحل : الحبس ، ثم الامساك ، ثم الانفجار . والاصوات التي تحدث بهذه الآلية كثيرة ، منها الباء والتاء والكاف والقاف . . . وتسمى كلها بالاصوات الشداد .

وأما الرخاوة ، وتسمى الاحتكاك ايضاً ، فهي آلية نطقية تقوم على تقارب بين عضوين من أعضاء النطق بحيث لا يلتحمان ، بل يتركان بينهما فرجة ضيقة تسمح للهواء بالمرور واحداث نوع من الحفيف . والاصوات التي تنتج بهذه الطريقة كثيرة أيضاً ، منها الفاء ، والثاء والخاء... وتسمى كلها بالاصوات الرخوة .

واما التراخي فهو آلية نطقية مزيج من آليتي الانفجار والاحتكاك ، ففي مرحلتيها الأولى والثانية تشبه آليـــة الانفجار تماماً ، اي حبس ثم إمساك ، أما مرحلتها الثالثة فلا يحدث فيهـا ما يحدث في آلية الانفجار من انفصال مفاجىء لاعضاء النطق ، بل يحدث هذا الانفصال في شيء من التدرج الى ان ينتهي الى احداث انفتاح ضيق يمر منه الهواء من غير فرقعة محدثاً احتكاكاً خفيفاً كالذي رأيناه في آلية الاحتكاك . والصوت الوحيد الذي ينتج بهذه الآلية في العربية هو صوت الجيم المعطشة ، ويسمى بالصوت المتراخي أو المعطش .

٦ ـ التأنيف

وهو آلية نطقية تقوم على احداث انسداد كامل في منطقة الفم مع ترك المجرى الانفي مفتوحاً لخروج الهواء . والصوتان العربيان المنتوجان بهذه الآلية هما الميم والنون . ويسميان لذلك بالأنفيين .

٧ ـ التكرار

وهو آلية نطقية أخرى تقوم على إحداث انسداد كامل لكنه قصير الزمن ، يتلوه انفتاح فانسداد آخر . . . وهكذا . والصوت الوحيد المنتوج بهذه الآلية في العربية هـــو صوت الراء . ويسمى لذلك بالصوت التكراري .

٨ ـ الصفير

هو آلية الرخاوة نفسها ، إلا ان درجة الانفتاح معها أضيق ، وهذا يؤدي الى ارتفاع في صوت الحفيف الحادث من الاحتكاك حتى يغدو صوتاً يشبه الصفير الحاد . والاصوات العربية الحادثة بهذه الآلية هي اصوات السين والزاي والصاد . وتسمى كلها بالاصوات الصفيرية .

٩ ـ الحافي

هو صوت اللام فقط . وسمي بذلك لأنه ينشأ عن التصاق احدى

حافتي اللسان بالحنك الاعلى ، مع ترك الحافة الأخرى سائبة ينسرب على جانبها الهواء الخارج من الجوف . ويفهم من الصفات التي ذكرها المتقدمون لصوت الضاد انه كان ينطق حافياً مثل اللام .

١٠ - شبه الطليق

هو صوت احتكاكي إلا ان درجة الانفتاح معه اوسع كثيراً من درجة الانفتاح مع سائر الاحتكاكيات ، حتى ليكاد لشدة السعة ان يكون طليقاً . والصوتان العربيان اللذان من هذا القبيل هما الواو والياء كما في : وعد ، يسر .

١١ - الاطباق والانفتاح

الاطباق ، ويسمى التفخيم ايضاً ، هو ان يرتفع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الاعلى في شكل مقعر على هيئة ملعقة ، بينما يكون طرفه ملتحماً مع جزء آخر من اجزاء الفم مشكلاً محبساً من المحابس الصوتية المختلفة .

هذه الكيفية الخاصة للسان اثناء عملية النطق تعطي الصوت المنطوق طابعاً خاصاً من الضخامة والفخامة . وتسمى الاصوات المنطوقة بهذه الكيفية الاصوات المطبقة أو المفخمة أو المغلظة ، ويسمى غيرها بالاصوات المنفتحة أو المرققة . والمطبقات في العربية اربعة ، هي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، [illegible] منفتحة

١٢ ـ المحبس

المحبس ، ويسمى المخرج ايضاً ، هو النقطة التي يجري عندها الانسداد لاحداث صوت ما . والمحابس عشرة هي :

١ ـ **محبس الشفتين** : وفيه تلتقي الشفة السفلى بالشفة العليا . فان كان الانسداد تاماً حدث الباء والميم ، وان كان ناقصاً حدثت الواو .

٢ ـ **المحبس الشفوي الاسناني** : وفيه يلتقي باطن الشفة السفلى مع اطراف الثنايا العليا التقاءً يترك بينهما فرجة ضيقة جداً ينفذ منها الهواء محدثاً صوت الفاء .

٣ ـ **محبس ما بين الاسنان** : وفيه تتقارب الثنايا السفلى من الثنايا العليا ، ثم يأتي طرف اللسان ليكون بينهما . والاصوات الحادثة من هذا المحبس هي الثاء ، والذال ، والظاء .

٤ ـ **محبس الاسنان واللثة** : وفيه يعتمد طرف اللسان على باطن الثنايا العليا ، ومقدمه على اللثة . فان كان هذا الاعتماد قوياً وكان الانسداد كاملاً حدثت اصوات الضاد والدال والطاء والتاء ، وان كان الاعتماد ناقصاً حدثت اصوات الزاي والسين والصاد .

٥ ـ **المحبس اللثوي** : وفيه يلتقي طرف اللسان باللثة . فان كان الالتحام بينهما تاماً ، وامتنع الهواء من المرور ، وتحول الى مجرى الانف ، حدث صوت النون ، وان سمح للهواء بالانسياب على حافتي اللسان ، أو على احداهما ، حدث صوت اللام ، وان تكرر الالتقاء على شكل ضربات من طرف اللسان على اللثة حدث صوت الراء .

٦ ـ **المحبس الغاري** : وفيه يلتقي مقدم اللسان وجزء من وسطه بمقدم الحنك الاعلى الذي سميناه الغار . فان كان الالتحام يمنع من مرور الهواء حدث صوت الجيم ، وان كان غير ذلك حدث صوتا الياء والشين .

٧ ـ **المحبس الطبقي** : وفيه يلتقي أقصى اللسان بأقصى الحنك الاعلى الذي سميناه الطبق ، فان كان الالتحام تاماً حدث صوت الكاف ، وان كان غير ذلك حدث صوتا الغين والخاء .

٨ ـ **المحبس اللهوي** : وفيه يلتحم أقصى اللسان باللهاة . والصوت الحادث من هذا المحبس هو صوت القاف .

٩ ـ **المحبس الحلقي** : وفيه تتقارب جدران الحلق حتى لا تترك بينها إلا فرجة صغيرة يمر منها الهواء . ومن هذا المحبس يحدث صوتا العين والحاء .

١٠ ـ **المحبس الحنجري** : وفيه يلتقي احد الوترين الصوتيين بالآخر . فان كان الالتحام بينهما كاملاً حدث صوت الهمزة ، وان اكتفيا بالتقارب حدث صوت الهاء .

١٣ ـ الطليق الأمامي

هو طليق يتكتل معه مقدم اللسان مرتفعاً قليلاً أو كثيراً نحو منطقة الغار . فان كان الارتفاع كثيراً حدث صوت الكسرة ، وان كان أقل حدث صوت الامالة ،وان كان أقل من ذلك حدث صوت الفتحة المرققة .

١٤ - الطليق الخلفي

هو طليق يتكتل معه مؤخر اللسان مرتفعاً قليلاً أو كثيراً نحـــو منطقة الطبق . فان كان الارتفاع كثيراً حدث صوت الضمة ، وان كان أقل حدث صوت الامالة نحو الضم ، وان كان اقل من ذلك حدث صوت الفتحة المفخمة .

١٥ - الحاد والمنفرج

الحاد هو الطليق الذي يكون ارتفاع اللسان معه كبيراً ، مثل الضمة والكسرة وما قرب منها . اما المنفرج فهـو خلافه ، وذلك مثل الفتحة المرققة والفتحة المفخمة وما قرب منها .

١٦ - الطويل والقصير

الطويل : طليق يستغرق حين النطق به زمناً يبلغ ضعفي زمن القصير في العادة . فمن الطويلات في العربية الالف والواو والياء ، وقصيراتها هي الفتحة والضمة والكسرة .

١٧ - الطليق المركب

هو مجموع طليقين مختلفين ، كمجموع الفتحة والواو في « أَوْ » ، أو مجموع الفتحة والياء في « أَيْ » .

١٨ ـ المقطع

هو واحدة صوتية اكبر من واحدة الصوت المفرد . وتتألف هذه الواحدة من صوت طليق واحد ، قصيراً كان أو طويلا ، معه صوت حبيس واحد أو اكثر . ففي كلمة « قالْ » مقطع واحد يتألف من طليق واحد هو الفتحة الطويلة ، أي الالف ، وعلى جانبيه حبيسان اثنان هما القاف واللام . وفي كلمة « هاتي » مقطعان : أولها « ها » المؤلف من فتحة طويلة وهاء ، وثانيهما « تي » المؤلف من كسرة طويلة وتاء . أما كلمة « ضَرَبَ » فتتألف من ثلاثة مقاطع ، كل منها مؤلف من فتحة قصيرة مع حبيس واحد ، وهي ، على الترتيب : « ضَ ـ رَ ـ بَ » .

وتنقسم المقاطع من حيث موضع الطليق فيها الى ثلاثة اقسام :

١ ـ **مفتوح** : وهو المقطع الذي ينتهي بالطليق ، مثل : بَ ـ بِ ـ بُ ـ با ـ بي ـ بو .

٢ ـ **مغلق** : وهو ما انتهى بالحبيس ، مثل : عَنْ ـ مِنْ ـ قُلْ ـ بَابْ ـ عِيدْ ـ عُودْ .

٣ ـ **مضاعف الاغلاق** : وهو ما تلا الطليقَ فيه حبيسان ، مثل : بَحْرْ ـ قِرْدْ ـ تُشْكِلْ .

وتنقسم من حيث الطول والقصر إلى ثلاثة اقسام أيضاً :

١ ـ **قصير** : وهو ما تألف من طليق قصير مع حبيس واحد ، مثل : بِ ـ لَ ـ تُ .

٢ ـ **متوسط** : وهو ما تألف من طليق طويل مع حبيس واحد ،

مثل : يا ـ فو ـ في ، أو من طليق قصير مع حبيسين ، مثل : عَنْ ـ مِنْ ـ قُمْ .

٣ ـ **طويل** : وهو ما تألف من طليق طويل مع حبيسين ، مثل : بابْ ـ كِيسْ ـ عودْ ، أو من طليق قصير مع ثلاثة حبيسات ، مثل : بَدْرْ ـ قُرْبْ ـ عِنْدْ .

١٩ ـ النبر

هو نشاط فجائي يعتري اعضاء النطق اثنـــــاء التلفظ بمقطع ما من مقاطع الكلمة . ويؤدي هـذا النشاط إلى زيادة في واحد أو اكثر من عناصر المقطع الآتية ، وهي : المد ، والشدة ، والحدة . ففي كلمة « حجابٍ » مثلاً ، نجد ثلاثة مقاطع ، هي : « حِ ـ جا ـ بِنْ » ، والمقطع المنبور من بينها هو الاوسط « جا » . ويمكن القارىء ان يلاحظ ، بعد ان يلفظ الكلمة عدة مرات ، أنه اقوى المقاطع في الكلمة واكثرها طولاً واعلاها صوتاً .

٢٠ ـ التماثل

اذا اجتمع في الكلمة صـوتان يتصف كل منها بصفة تناقض صفة الآخر ، كالجهر والهمس ، أو الاطباق والفتح ، وكان في تحقيق الصفتين المتناقضتين للصوتين المتجاورين مشقة وعـــسر ، مال المتكلم الى خلع صفة احدهما على الآخر توفيراً للجهد وتحقيقاً للانسجام . ونقول عندئذ : إنه حصل تماثل بين الصوتين .

ثمن ذلك مثلاً أن الطاء والظاء والصاد والضاد تتنافر مع تاء الافتعال ، لان هذه الاصوات مطبقة مفخمة ، وتاء الافتعال منفتحة مرققة ، فيجد المتكلم عسراً في الانتقال من تفخيم الى ترقيق ، فيفخم المرقق ليحدث التناسب والانسجام ، فاذا بتاء الافتعال تصبح طاءً ، واذا به يقول « اظطلم ـ اطّلع ـ اضطرب ـ اصطدم » بدلاً من « إظتلم ـ اطتلع ـ اضترب ـ اصتدم » .

غير ان التماثل لا ينحصر في نطاق الصفات فقط ، بل قد يتعدى ذلك الى المحابس . فالباء مثلاً من محبس الشفتين ، والنون من محبس اللثة ، فاذا اجتمعتا في الكلام وكانت النون هي السابقة أثرت الباء في النون وحولت محبسها من اللثة الى الشفتين ، مثل : انبعث ← إمبعث . وبعبارة أخرى نقول : إن النون الساكنة انقلبت الى ميم لمجاورتها الباء .

٢١ ـ التخالف

هو عكس التماثل : فاذا اجتمع في الكلمة صوتان من جنس واحد ، ووجد المتكلم عسراً في تحقيقها ، أبدل من احدهما صوتاً آخر ايثاراً للسهولة ، مثل : تمطّط ← تمطّى ، تظنّن ← تظنّى .

هـذا ، وقد سمى النحاة ظاهرتي التماثل والتخالف بالابدال الذي سنفرد له بحثاً مستقلاً مفصلاً .

٢٢ ـ الانتقال

ويسميه النحاة القلب المكاني ، وهو ان يتبادل صوتان من كلمة

واحدة مكانيها ، او أن ينتقل الصوت من مكانه في الكلمة الى مكان آخر فيها ، مثل : يئس ← أيس ، إضمحلّ ← امضحلّ ، اكفهرّ ← اكرهفّ ، جذب ← جبذ . وسنبحث ذلك مفصلاً عند الكلام على الميزان الصرفي .

★ ★ ★

الباب الثاني

الأصوات العربية

مخارجها ـ صفاتها ـ أحكامها

١ ـ الحبيسات العربية

يتألف النظام الصوتي للحبيسات العربيـة ، او ما نسميه بالحروف الصحاح ، من ثمانية وعشرين صوتاً ، هي : ب . م . و . ف . ث . ذ . ظ . س . ص . ز . ت . ط . د . ض . ن . ر . ل . ي . ج . ش . ك . غ . خ . ق . ح . ع . همزة . ه .

ويمكن تصنيف هـذه الحبيسات بطرق مختلفة : فاذا صنفت بحسب محابسها ، اي مخارجها ، كانت على الشكل الآتي :

١ ـ ثلاثة أصوات شفوية ، هي : ب . م . و .
٢ ـ صوت واحد شفوي اسناني ، هو : ف .
٣ ـ ثلاثة أصوات من بين الاسنان ، هي : ث . ذ . ظ .
٤ ـ سبعة أصوات اسنانية لثوية ، هي : ت . ط . د . ض . س . ز . ص .

٥ ـ ثلاثة أصوات لثوية ، هي : ل . ر . ن .
٦ ـ ثلاثة أصوات غارية ، هي : ش . ج . ي .
٧ ـ ثلاثة أصوات طبقية ، هي : ك . غ . خ .
٨ ـ صوت لهوي واحد ، هو : ق .
٩ ـ صوتان حلقيان ، هما : ع . ح .
١٠ ـ صوتان حنجريان ، هما : همزة . ه .

واذا صنفت بحسب الشدة والرخاوة ودرجات الرخاوة كانت على الشكل الآتي :

١ ـ ثمانية أصوات انفجارية أو شديدة ، هي : ب . د . ض . ت . ط . ك . ق . همزة .

٢ ـ صوت متراخ واحد ، هو : ج .

٣ ـ ثلاثة عشر صوتاً احتكاكياً أو رخواً ، قوية الاحتكاك لضيق الفرجة في المخرج ، وهي : ف . ث . ذ . ظ . س . ص . ز . ش . غ . خ . ع . ح . ه .

٤ ـ ستة أصوات احتكاكية أو رخوة ، ضعيفة الاحتكاك لاتساع الفرجة في المخرج ، وهي : اللام الحافية ، الراء التكرارية ، الميم والنون الانفيتان ، الواو والياء الشبيهتان بالطليق .

واذا صنفت بحسب الجهر والهمس كانت على الشكل الآتي :

١ ـ خمسة عشر صوتاً مجهوراً ، هي : ب . م . و . ض . د . ظ . ذ . ز . ل . ر . ن . ج . ي . غ . ع .

٢ ـ ثلاثة عشر صوتاً مهموساً ، هي : ف . ث . س . ص . ت . ط . ش . ك . خ . ق . ح . ه . همزة .

وإذا صنفت بحسب التفخيم والترقيق كانت على الشكل الآتي :

١ ـ أربعة أصوات مطبقة ، اي مفخمة ، هي : ص . ض . ط . ظ .

٢ ـ أربعة وعشرون صوتاً غير مطبق ، أي مرققاً ، هي : ب . م . و . ف . ث . ذ . س . ز . ت . د . ن . ر . ل . ي . ج . ش . ك . غ . خ . ق . ح . ع . ه . همزة .

هذا ، وذكر النحاة للجبيسات العربية صفات أخر ، هي : الاستعلاء والاستفال ، والقلقلة .

فأما الاستعلاء فهو ارتفاع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى ، إما لاحداث ظاهرة الاطباق التي مر ذكرها ، واما لان مخرج الحرف المراد احداثه يقع فى اقصى الحناك . والاصوات المستعلية هي : ص . ض . ط . ظ . خ . غ . ق .

وأما الاستفال فهو عكس الاستعلاء . والمستفلات هن غير ما ذكر من المستعليات .

واما القلقلة فهي اتباع الصوت حركة قصيرة جداً تشبه الكسرة . والمقلقلات خمسة ، هي : ق . ط . ب . ج . د . وسائر الأصوات غير مقلقل .

★ ★ ★

جدول الحبسات العربية

المحابس	الصفات													
	انفجاري او شديد				احتكاكي او رخو				متراخ	واسع الانفتاح				
	مجهور		مهموس		مجهور		مهموس		مجهور	مجهور منفتح				
	مطبق	منفتح	مطبق	منفتح	مطبق	منفتح	مطبق	منفتح	منفتح	حافي	تكراري	انفي	شبه طليق
شفوي		ب										م	و
شفوي اسناني								ف					
بين الاسنان					ظ	ذ		ث					
اسناني لثوي	ض	د	ط	ت		ز	ص	س					
لثوي										ل	ر	ن	
غاري								ش	ج				ي
طبقي				ك		غ		خ					
لهوي				ق									
حلقي						ع		ح					
حنجري				ء				ه					

٢ ـ نسبة شيوع الحبيسات

ليست الحبيسات العربية على نسبة واحدة من الشيوع في الكلام العربي ، فبعضها كثير الورود ، وبعضها قليله . وقد قام الدكتور ابراهيم انيس بعملية احصائية على نصوص قرآنية محاولاً الكشف عن نسبة شيوع كل صوت حبيس من الأصوات فكانت نتيجة عمله مايلي [١] :

ل ـ ١٢٧	م ـ ١٢٤
ن ـ ١١٢	همزة ـ ٧٢
ه ـ ٥٦	و ـ ٥٢
ت ـ ٥٠	ي ـ ٤٥
ب ـ ٤٣	ك ـ ٤١
ر ـ ٣٨	ف ـ ٣٨
ع ـ ٣٧	ق ـ ٢٣
س ـ ٢٠	د ـ ٢٠
ذ ـ ١٨	ج ـ ١٦
ح ـ ١٥	خ ـ ١٠
ص ـ ٨	ش ـ ٧
ض ـ ٦	غ ـ ٥
ث ـ ٥	ز ـ ٤
ط ـ ٤	ظ ـ ٣

(١) انظر كتابه : الاصوات اللغوية ص ١٧٠ ـ ١٧١ . هذا ، والنسب المذكورة هي من ألف .

٣ ـ انواع النسج الصوتية في العربية

نعني بالنسيج الصوتي للكلمة الهيئـــة التي تتركب حروفها عليها . والنسج الصوتية للكلمة العربية لم تدرس حتى الآن دراسة متعمقة ، لكن القدماء من النحويين واللغويين ذكروا بعض الملاحظات في هـذا الشأن . هذه الملاحظات على جانب كبير من الاهمية على الرغم من قلتها . ويمكن على اساسها تقسيم النسج إلى أربعة أقسام :

آ ـ نسج تأباها العربية إباءً تاماً ، سواءً أكانت في كلماتها الأصلية ، ام كانت في الكلمات المعربة . وتلك هي النسج المؤلفة من أصوات من جنس واحد ، مثل : ببب ، تتت ، دَدَدَ . . . الخ .

ب ـ نسج نادرة الوجود لكراهة العربية لها ، هي :

١ ـ إجتماع الراء مع اللام ، مثل : رُلى (١) .

٢ ـ توالي المثلين في صدر الكلمة ، مثل : دَدَن ، بَبَر (٢) .

وهذا النسيج الأخير أكثر شيوعاً من سابقه ، لأن تصاريف الكلمة كثيراً ما تؤدي إليه ، مثل : تتعلم ، أئمّة . ومع ذلك تحاول العربية التخلص منـــه ما أمكن ، وذلك إما بالحذف واما بالتسهيل ، فنقول في « تتعلم » : البنت تَعَلَّمُ ، وفي أئمّة : أيمّة .

ج ـ نسج تأباها العربية في كلماتها ، ولا تأباها في الكلمات الاعجمية

---

(١) رلى : علم لقبيلة عربية .
(٢) الددن : اللهو واللعب . والببر : حيوان شبيه بالنمر .

المعربة . فان وجد بعض هذه النسج في كلمة دل ذلك على عجمتها .

وهذه النسج هي :

١ - اجتماع الجيم مع الصاد ، مثل : صولجان ، صنجة (١) .

٢ - اجتماع الجيم مع القاف ، مثل : منجنيق ، جوق ، جرندق (٢).

٣ - تقدم النون على الراء ، مثل : نرجس ، نرس ، نورج ، نرجة (٣) .

٤ - تقدم الدال على الزاي ، مثل : مهندز .

٥ - تقدم اللام على الشين ، مثل : بَلَّش (٤) .

٦ - اجتماع السين مع الذال ، مثل : ساذج (٥) .

٧ - اجتماع السين مع الزاي ، مثل : سوزان (٦) .

٨ - اجتماع الصاد والطاء ، مثل : مصطول (٧) .

٩ - خلو كلمة رباعية أو خماسية من أحد حروف الذلاقة (الميم ،

---

(١) الصنجة : كفة الميزان .

(٢) الجوق : الجماعة من الناس . وجرندق : علم لرجل .

(٣) النرجس : زهر معروف . والنرس : علم لقرية في سواد العراق . والنورج ، ويقال النيرج ايضاً : مايداس به الطعام ، حديداً كان أو خشباً . والنرجة : الخشبة التي تقلب بها الأرض . هذا ، والعربية لاتأبى هذا النسيج في كلماتها اذا ادى إليه التصريف ، مثل . نرى .

(٤) بلش : كلمة عامية بمعنى بدأ .

(٥) ساذج : كلمة فارسية بمعني بسيط غير مركب . وعامة مصر تنطقها : ساده ، أما عامة الشام فتنطقها : صاده .

(٦) سوزان : زهر معروف . والعرب تنطقه : سوسان ، أو سوسن .

(٧) مصطول : كلمة عامية معناها : ذاهل . هذا ، والعربية لاترفض هذا النسيج في كلماتها الاصيلة اذا ادى اليه التصريف أو الاشتقاق ، مثل : اصطفى .

والنون ، والراء ، واللام ، والباء ، والفاء) ، مثل : هقجش [١] .

د ــ نسج تقبلها العربية لكنها متفاوتة في الفصاحة والخفة . وقد أحصى الشيخ بهاء الدين صاحب عروس الافراح اثني عشر من هذه النسج للكلمة الثلاثية ، ناظراً في ذلك الى مناطق الجهاز الصوتي لا إلى الاصوات بالتفصيل . وإليك هذه النسج وما قاله في مراتب فصاحتها وخفتها :

١ ــ الانحدار من المخرج الأعلى الى الاوسط الى الادنى ، نحو : ع د ب [٢] .
٢ ــ الانتقال من الأعلى الى الأدنى إلى الاوسط نحو : ع ر د [٣].
٣ ــ من الأعلى الى الأدنى الى الاعلى ، نحو : ع م هـ .
٤ ــ من الأعلى الى الاوسط الى الأعلى ، نحو : ع ل ن [٤] .
٥ ــ من الأدنى الى الأوسط الى الأعلى ، نحو : ب د ع .
٦ ــ من الأدنى الى الأعلى الى الأوسط ، نحو : ب ع د .

(١) **هقجش** : كلمة لامعنى لها مثل بها الجواليقي لنوع من النسج تأباه العربية في كلماتها . هذا ، وقد ذكر ابن جني في سر الصناعة (ج ١ ص ٧٧) انه عقد فصلاً في آخر كتابه لما حسن من تركيب الحروف وما قبح . ومن المؤسف ان الجزء الثاني من الكتاب لم ينشر حتى اليوم لنعرف ماقاله ابن جني في هذا الصدد . ولكن يظهر مما نقله السيوطي عنه (المزهر . ج ١ ص ١١٧) انه لم يأت بشيء اكثر مما أتى به المتأخرون عنه .

(٢) يقصد بالمخرج الاعلى المحبس الذي يقع في المنطقة الخلفية من القناة الصوتية ، وبالاوسط المحبس الواقع في وسط الفم ، وبالادنى المحبس الواقع في مقدم الفم .

(٣) هذا خطأ من الشيخ بهاء الدين رحمه الله ، اذ من المعروف صوتياً ان الراء أدخل في الفم من الدال . ولعل التمثيل الصحيح لهذا النسيج هو في كلمة ع ب د .

٤ ــ وهذا خطأ آخر ، فاللام والنون من مخرج واحد . والمثال الصحيح لهذا النسيج هو ع ل ق .

٧ - من الأدنى الى الأعلى الى الأدنى ، نحو : ف ع م .
٨ - من الأدنى الى الأوسط الى الأدنى ، نحو : ف د م .
٩ - من الأوسط الى الأعلى الى الأدنى ، نحو : د ع م .
١٠- من الأوسط الى الأدني الى الأعلى ، نحو : د م ع .
١١- من الأوسط الى الأعلى الى الأوسط ، نحو : ن ع م [١] .
١٢- من الأوسط الى الأدنى الى الأوسط ، نحو : ن م ل .

ويقول الشيخ بهاء الدين إن احسن هذه التراكيب (أي النسج) الاول ، فالعاشر ، فالسادس . واما الخامس والتاسع فهما سيان في الاستعمال ، وان كان القياس يقتضي ان يكون أرجحهما التاسع [٢] . واقل الجميع استعمالاً هو السادس [٣] .

(١) وهـذا خطأ آخر ، فالميم من الادنى لا من الأوسط . والمثال الصحيح لهذا النسيج هو : ن ع ج .
(٢) يقصد بالقياس ما نصوا عليه من انــه كلما تباعدت محابس اصوات الكلمة (مخارجها) خفت في اللفظ . وظاهر ان البعد الذي في التاسع لا مثيل له في الخامس ، وهو الانتقال من الاعلى الى الادنى .
(٣) عن المزهر للسيوطي : ج ١ ص ١١٩ .

٤ ـ الطليقات في العربية

قلنا إن الطليق هو صوت لغوي يجري معه النفس من غير أن يلقى في طريقه عقبة تمنعه من المرور ، أو تحول اتجاهه الى الانف ، أو تؤدي إلى تلكئه واحتكاكه باعضاء النطق . قد يقال : فمن اين للطليق صوته المسموع اذا لم يكن معه انسداد فاحتكاك للهواء باعضاء النطق ؟ والجواب عن ذلك ان الطليقات تكتسب تصويتها من اهتزاز الوترين الصوتيين معها فقط ، لا من ضرب الهواء بنقطة انسداد ، اذ ليس معها انسداد أبداً ، لاناقص ولا كامل . ولهذا فليست لها محابس ، اي مخارج ، كما للحبيسات .

ومع ذلك ، فاللسان لا يتخذ اثناء احداث الطليقات موقفاً سلبياً ، بل قد ينبسط انبساطاً كاملاً في قعر الفم ، أو قد يتكتل مقدمه مرتفعاً قليلاً أو كثيراً ، نحو منطقة الغار ، أو قد يتكتل مؤخره مرتفعاً ، قليلاً أو كثيراً ، نحو منطقة الطبق . وكل ذلك يؤدي الى تنويع الاصوات الطليقة تنويعاً كبيراً . وللشفتين ايضاً وظيفتها في هذا التنويع . فقد تنضمان حتى تبلغا درجة الاستدارة ، وقد تنفرجان متراجعتين الى الخلف في وضع يشبه وضع التبسم . وهذا وذاك يؤديان الى تنويعات كثيرة في الاصوات الطليقة .

ويشتمل النظام الصوتي للطليقات في العربية على ثلاثة طليقات رئيسية هي : الكسرة ، والضمة ، والفتحة . ولكل واحدة طولان : قصير ، وطويل . فيكون مجموع الطليقات في العربية ، على هذا ، ستة . وإليك الكلام على كل واحد منها :

١ ـ الكسرة القصيرة

هي صوت طليق يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين مع تكتـــل

مقدم اللسان وارتفاعه إلى اقصى درجة ممكنة نحو مقدم الفم التي سميناها منطقة الغار ، ولكن من غير ان يحدث هذا الارتفاع انسداداً للنفس أو تعويقاً له ، فاذا زاد الارتفاع حتى حدث التعويق نتج صوت الياء شبه الطليق الذي يسمع معه حفيف خفيف كما في كلمة « يوجد » . فاذا زاد الارتفاع حتي سد مجرى النفس حدث صوت الجيم .

نعود الى الكسرة فنقول : إن الشفتين تتراجعان معها الى الخلف في وضع يشبه وضع التبسم ، كما ان الهواء يتخذ مجراه في الفم وحده ، أما مجرى الأنف فيكون معها منسداً تمام الانسداد . ولهذا كله يقال في صفة الكسرة العربيةالقصيرة : انها طليق أمامي (لانها تحدث عن تكتل اللسان في المنطقة الامامية من الفم) منكسر (لان الشفتين معها في وضع منكسر متراجع الى الخلف) حاد (لان الفرجة معها اضيق ما تكون ، وارتفاع مقدم اللسان اكبر ما يكون) قصير (لأنه يبلغ نصف طول الكسرة الطويلة التي هي الياء) غير أغن (لان الهواء يتخذ معها مجرى الفم وحده دون الأنف) .

تقصر الكسرة في حالة الروم (١) حتى تصير الى نصفها . واذا سبقتها أصوات الاستعلاء (ص ، ض ، ط ، ظ ، خ ، غ ، ق) انفرجت قليلا ، اي هبط اللسان معها هبوطاً خفيفاً عن المنطقة المعهودة له مع الكسرة الحادة . وأوضح ما يكون هذا مع الاصوات المطبقة (ص ، ض ، ط ، ظ) . فالكسرة التي بعد الصاد كما في كلمة « صِراط » اوسع فرجة من الكسرة التي بعد النون كما في كلمة « نِزار » .

---

(١) الروم هو الوقف على الحركة مع تقصيرها واختلاسها . انظر قواعد الوقف الآتية بعد قليل .

٢ - الكسرة الطويلة :

وتسمى ياءً أيضاً (١) ، وهي مثل الكسرة القصيرة في جميع صفاتها واحكامها ، إلا في صفة الطول ، إذ تبلغ في طولها ضعفي طول القصيرة : « عِـد - عيد » . وقد يزيد هذا الطول اذا وليتها الهمزة او الادغام ، فالياء في « بريء » و « يطيبْ بَكر » أطول منها في « القاضي » .

٣ - الضمة القصيرة :

هي صوت طليق يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين مع تكتل مؤخر اللسان وارتفاعه الى اقصى درجة ممكنة نحو مؤخر الحنك الأعلى من غير ان يحدث هذا الارتفاع انسداداً للنفس أو تعويقاً له ، وإلا حدث في حالة الانسداد الكامل صوت الكاف المجهورة « g » ، او حدث في حالة الانسداد الناقص صوت الغين . هذا ، ووضع الشفتين مع الضمة وضع استدارة كاملة ، مع بقاء فرجة بينهما تسمح بمرور الهواء مروراً حراً طليقاً لا يؤدي إلى احتكاك بالشفتين ، فان ضاقت الفرجة عن هذا الحد المرسوم حدث الاحتكاك ونتج عنه صوت الواو الشبيهة بالطليق .

---

(١) الفرق بين هذه الياء التي هي كسرة طويلة ، وبين الياء التي سبق ذكرها في الحبيسات على أنها شبه طليق ، هو أن اللسان مع الثانية اكثر ارتفاعاً منه مع الأولى ، وهذا الارتفاع الزائد يضيق الفرجة في الفم ويؤدي الى احتكاك الهواء وحدوث حفيف خفيف يجعل هذه الياء تسلك في زمرة الحبيسات لا الطليقات . وقد ميز النحاة بين نوعي الياء فسموا الطليقة حرف مد ، وضابطها ان تكون ساكنة مسبوقة بكسرة ، كما في « عيد » بكسر العين ، وسموا الشبيهة بالطليق حرف لين مرة ، وذلك إذا كانت ساكنة بعد فتح ، كما في « بيت » بفتح الباء ، وحرف علة مرة أخرى ، وذلك اذا تحركت ، كما في « يعد » بفتح الياء .

لهذا كله يقال في صفة الضمة العربية القصيرة : إنها طليق (اي ليس معها انحباس) خلفي (اى تنتج عن ارتفاع اقصى اللسان من الخلف نحو الحنك) منضم (اي تنضم معه الشفتان) حاد (اي تكون الفرجة معه اضيق ما تكون ، وارتفاع مؤخر اللسان اكبر ما يكون) قصير (لأنه يبلغ نصف طول الضمة الطويلة التي هي الواو) غير أغن (لان الهواء يتخذ معه مجراه في الفم وحده دون الانف) .

وهي مثل الكسرة في الروم ، إذ تصل فيه الى نصف طولها الطبيعي ، لكنها تختلف عنها في قضية اصوات الاستعلاء ، فلا تنفرج معها كما تفعل الكسرة ، فالضمة التي بعد الضاد في « ضُرِبَ » لها نفس الدرجة من الحدة التي هي للضمة بعد النون في « نُشِرَ »

٤ ـ الضمة الطويلة :

وتسمى واواً ايضاً (١) ، وهي مثل الضمة القصيرة في جميع صفاتها واحكامها ، إلا ان طولها يبلغ ضعفي طول القصيرة ، ويزيد هذا الطول اكثر اذا وليها همزة أو ادغام ، فالواو في كلمتي « ينوء » و « تمودّ الثوب »

---

(١) الفرق بين هذه الواو التي هي ضمة طويلة تعد في الطليقات ، وبين الواو التي هي شبه طليق وتعد في الحبيسات ، هو ان الفرجة التي بين الشفتين اوسع مع الأولى منها مع الثانية . وهذا ما جعل الثانية تسلك في الحبيسات ، لأن ضيق الفرجة يؤدي إلى احتكاك الهواء بباطن الشفتين فينتج عنه الحفيف الذي هو الحد الفاصل بين الحبيسات والطليقات . وقد ميز النحاة بين نوعي الواو ، فسموا الطليقة منها حرف مد ، وضابطها عندهم ان تكون ساكنة بعد ضمة كما في « دور » بضم الدال ، وسموا الشبيهة بالطليق حرف لين مرة ، وذلك اذا كانت ساكنة لم تسبق بضم مثل « لو » بفتح اللام ، وحرف علة مرة أخرى ، وذلك اذا تحركت كما في « وجد » بفتح الواو ، .

أطول منها في كلمة « يسمو » .

٥ ـ الفتحة القصيرة :

هي صوت طليق يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين مع ارتفاع طفيف جداً في مقدم اللسان ، وتراجع طفيف جداً في الشفتين . هذا اذا جاءت بعد حبيس من الحبيسات المستفلة (ب ، ت ، ث ، ج ، ح ، د ، ز ، س ، ش ، ع ، ف ، ك ، ل ، م ، ن ، ه ، و ، ي) ، أما اذا جاءت بعد حبيس من الحبيسات المستعلية (ص ، ض ، ط ، ظ ، خ ، غ ، ق) أو جاءت بعد الراء ، فان اللسان معها يرتفع ارتفاعه الخفيف بمؤخرته لا بمقدمته ، كما ان الشفتين لا تأخذان معها وضع التراجع بل وضع الحياد التام . نسمي الفتحة الأولى الفتحة المرققة ، وصفتها أنها صوت طليق أمامي منفرج قصير غير أغن ، ونسمي الثانية بالفتحة المفخمة ، وصفتها انها صوت طليق خلفي منفرج قصير غير أغن . مثال الأولى الفتحات في كلمة « كَتَبَ » ، ومثال الثانية الفتحات في كلمة « قَصَرَ » .

يصيب الفتحة في الروم ما اصاب أختيها الكسرة والضمة .

٦ ـ الفتحة الطويلة :

وتسمى الالف ايضاً . وهي كالفتحة القصيرة في جميع صفاتها وأحكامها ، إلا في صفة الطول ، اذ تبلغ ضعفي القصيرة ، أو قد تبلغ اربعة اضعافها اذا وليها الادغام أو الهمز ، فالألف في كلمة « دوابّ » أو كلمة « صحراء » أطول منها في كلمة « عصا »(١) .

(١) لاسباب صوتية بحتة سمينا الالف فتحة طويلة ، والياء كسرة طويلة ←

٥ ـ الأصوات الفرعية

تنقسم الأصوات الى قسمين : أصوات أصول ، وأصوات فروع . فأما الصوت الأصلي فهو الذي له أثر في معنى الكلمة التي يدخل هو في تركيبها ، بحيث اذا نزع منها وحل محله أصلي آخر تغير المعنى ؛ وأما الصوت الفرعي فهو بخلاف ذلك . خذ مثلاً كلمة « عاد » ، ثم احذف ألفها وضع مكانها واواً لتصير « عود » ، ثم احذف الواو وضع مكانها ياء لتصير « عيد » ، فستجد أن الكلمة كان لها مع كل واحد من هذه الأصوات معنى خاص يختلف عن معنيها مع الصوتين الآخرين . فنقول اذن : إن الالف والواو والياء أصوات أصلية في العربية .

خذ الآن كلمة « عاد » نفسها ، وانزع ألفها وضع مكانها إمالة وقل مثلاً : « هذا الرجل من قوم عياد » بالامالة ، فستجد ان معنى الكلمة لم يتغير ، إذ ان « عاد » بالفتح علم لقبيلة ، وكذلك « عياد » بالامالة .

← والواو ضمة طويلة ، فوافقنا بذلك متقدمي النحاة من جهة ، وخالفناهم من جهة أخرى . فاما جهة الموافقة فهي اعتبار الحركات وحروف المد من طبيعة واحدة ، وان لاخلاف بينها إلا في مقدار الطول فقط ؛ واما جهة الخلاف فهي في التسمية فقط ، اذ كانوا يجرون على عكس مذهبنا تماماً ، فكانوا يسمون الفتحة الالف الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، والياء الكسرة الصغيرة . قال ابن جني في سر الصناعة (ج ١ ص ١٩) : اعلم ان الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف والياء والواو . فكما ان هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة والكسرة والضمة . فالفتحة بعض الالف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو . وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة . انتهى .

نقول اذن : إن صوت الامالة فرع من صوت الفتح ، وليس اصلاً في ذاته (١) .

وتختلف الألسن بعضها عن بعض في قضية الأصلي والفرعي ، فما يعتبر في لسان ما فرعاً قد يعتبر في لسان آخر أصلاً . فالعربية تنظر الى الجيم بكل أنواعها ، المعطش والخالي من التعطيش ، على أنها صوت واحد ، لهذا لا يتغير معنى كلمة « جاء » سواء ألفظناها خالية من التعطيش على الطريقة القاهرية ، أم لفظناها بتعطيش كامل على الطريقة الشامية ، أم لفظناها بنصف تعطيش على طريقة الفصحى . بينما نجد الفرنسية تعتبر كلاً من نوعي الجيم صوتاً أساسياً ، بحيث إذا حل أحدهما مكان الآخر تغير معنى الكلمة ، فكلمة « Jars » بالتعطيش تعني ذَكَرَ الاوز ، أما كلمة « Gare » بغير تعطيش فتعني محطة السكة الحديدية .

ويعود أمر وجود الأصوات الفرعية في كل لسان الى احد سببين :

١ ـ اولهما : اختلاف اللهجات بين الجماعات التي تتكلم لساناً مشتركاً .

٢ ـ ثانيهما : تأثيرات صوتية تحدث من تفاعل أصوات الكلمة تفاعلا يؤدي الى أن تفقد بعض اصواتها صفة أو اكثر من صفاتها .

ونعود الآن الى موضوعنا ، وهو الاصوات الفرعية في العربية ، فنقول :

ميز النحاة القدماء من الأصوات الفرعية في العربية اربعة عشر صوتاً : ستة منها حسنة ، يؤخذ بها في القرآن ، وفصيح الكلام ، وهي النون الخفيفة ، ويقال الخفية ، والهمزة المخففة ، وتسمى احياناً همزة بين

(١) في فقه اللغة الحديث يسمى الصوت الاصلي مع فروعه التي يمكن ان تحل محله من غير تغيير لمعنى الكلمة ، يسمى بالفونيم . انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » الباب الثالث .

بين ، والف التفخيم ، وألف الامالة ، والشين التي كالجيم ، والصاد التي كالزاي . أما الثمانية الباقية فهي غير مستحسنة ، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة ، غير متقبلة[1] ، وهي : الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالميم .

وسنحاول فيما يلي دراسة هذه الاصوات للكشف عن صفاتها مسترشدين ، ما أمكن ، بالملاحظات التي ذكرها القدماء عنها ، وبما تقرره القوانين الصوتية المعروفة في فقه اللغة الحديث .

١ ـ النون الخفية :

وتسمى الخفيفة ايضاً . ويحددها ابن جني بانها الساكنة ، ويرى انها فرع من المتحركة ، ويزعم ان الفرق بينهما هو في المخرج ، فالساكنة مخرجها الانف ، أما المتحركة فمخرجها الفم . فاذا كان يعني بالمخرج نقطة الانسداد ، فنقطة الانسداد فموية في النونين ، وإذا كان يعني بالمخرج منطلق الهواء فمنطلق النونين هو الأنف وحده . وعلى ذلك لا يكون في العربية سوى نون واحدة أصلية ، أما ما توهمه النحاة القدماء من وجود نونين : ساكنة مخرجها الانف ، ومتحركة مخرجها الفم ، فمنشؤه ان المتحركة يتلوها طليق منطلق هوائه من الفم ، فظنوا أن الهواء المنطلق مع المتحركة هو الهواء المحدث للنون ، في حين انه المحدث للحركة التي هي الطليق التالي للنون . أما الهواء المحدث للنون فقد انطلق من الأنف

(١) هذه عبارة ابن جني في صفة الاصوات الفرعية غير المستحسنة . انظر كتابه « سر صناعة الاعراب » ج ١ ص ٥١ .

قبل انطلاق هواء الطليق من الفم ببرهة قصيرة جداً . ولعل قصر هـذه البرهة هو الذي فوت عليهم أمرَ الكشف عن حقيقة هذه النون .

٢ ـ الهمزة المخففة :

وتسمى همزة بين بين . والتسمية لسيبويه . ومعنى بين بين ان تنطق الهمزة بين الهمزة والألف ان كانت مفتوحة ، مثل : ءَأَنْ ، وبينها وبين الياء ان كانت مكسورة ، مثل : ءَإِن ، وبينها وبين الواو إن كانت مضمومة ، مثل : ءَأُخذ . وحقيقة هذا النطق هي أن تلفظ حركة الهمزة فقط من غير ان تلفظ الهمزة نفسها . ففي المثال الأول يكون النطق هكذا (ءَـَن) ، وفي الثاني هكذا (أَـِن) ، وفي الثالث هكذا (أَـُن) .

٣ ـ ألف الإمالة :

وتدخل معها الفتحة القصيرة الممالة . وهي صوت طليق يحـدث من ارتفاع مقدم اللسان نحو منطقة الغار ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرققة ، ويقل عن ارتفاعه مع الكسرة . ويكون وضع الشفتين مع الامالة وضع انفراج ، إلا انه دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة . وليس للامالة رمز خاص في العربية ، وذلك لأنه ، كما قلنا ، صوت فرعي ، أما في الالسن الأوروبية فيرمز له عادة برمز « é » .

والامالة لغة عامة العرب تقريباً ، إلا اهل الحجاز . ولهذا كانت لها اهمية كبيرة في القواعد الصوتية العربية . وسنفرد لها بعـد قليل بحثاً خاصاً .

٤ ـ ألف التفخيم [1] :

وتدخل معها الفتحة المفخمة . وهي صوت طليق يحدث من ارتفاع مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المفخمة التي تلي اصوات الاستعلاء ، ويقل عن ارتفاعه مع الضمة . ويكون وضع الشفتين مع ألف التفخيم وضع انضمام لا يبلغ الاستدارة التامة كما هو الشأن مع الضمة . وليس لألف التفخيم رمز خاص في العربية ، لانه صوت فرعي ، أما في الالسن الاجنبية فيرمز له بالرمز « O » . والالفات المفخمة الواردة في القرآن قليلة ، وقد كتبت كلها بالواو اشارة الى امالتها نحو الضم ، مثل : الصلوة ، والزكوة والحيوة .

٥ ـ الشين التي كالجيم :

هي شين يصيبها نوع من الجهر فتنقلب الى ما يرمز له في الالسن الأجنبية برمز « j » ، اي تنقلب الى جيم معطشة . ويحدث ذلك ، كما تقرر القوانين الصوتية ، اذا وقعت الشين ساكنة بين صوتين مجهورين ، مثل : يشبع ، التي تنطق : يجبع ، بجيم معطشة .

٦ ـ الصاد التي كالزاي :

هي صاد يصيبها نوع من الجهر اذا وقعت ساكنة قبل مجهور ،

---

(١) وتسمى الالف الممالة نحو الضم ، وهذه التسمية أليق بها وأدق ، ذلك ان الف التفخيم تصدق ايضاً على الالف التي تلي اصوات الاستعلاء ، مثل : صا : ضا ، طا ، ظا ... الخ

فتنقلب عند ذلك الى زاي مطبقة ، أي إلى « ظ » كما هي في النطق العامي ، وذلك نحو : مصْدر ، التي تنطق : مظدر ، كما في النطق العامي .

٧ - الكاف التي بين الجيم والكاف :

أهمل القدماء وصفها . واغلب الظن أنهـا كاف يصيبها جهر بسبب مجاورتها للمجهورات ، فتنقلب الى مايرمز له في الرسم الاجنبي بـ « g » . وهذا ما يحدث اليوم مع اهل مصر واهل اللاذقية في الشام ، إذ تسمعهم ينطقون كلمة « أكْبر » على هذه الشاكلة : Agbar .

٨ - الجيم التي كالكاف :

أهمل القدماء وصفها ايضاً ، وليس بين ايدينا من القوانين الصوتية ما يفسر أمرها ويكشف عن طبيعتها .

٩ - الجيم التي كالشين :

اما هذه فهي جيم فقدت جزءاً من جهرها بسبب ورودها ساكنة قبل صوت مهموس ، فانقلبت الى ما يرمز له بالرمز التركي القديم « چ » ، كما في كلمة « جنق » منطوقة نطقاً تركياً . والعامة عندنا اليوم ينطقون هذه الجيم في كلمات مثل : اجتهد ، اجتمع . ومنهم من يخلّصها شيناً فيقول : اشتمع ، اشتهد .

١٠ - الضاد الضعيفة :

اهمـل وصفها القدماء ، وليس لدينا من القوانين الصوتية ما يفسر

طبيعتها .

١١ - الصاد التي كالسين :

هي صاد ضعف إطباقها فصارت كالسين ، اذ لا فرق بين الصاد والسين إلا في صفتي الاطباق والانفتاح . وكثير من عامتنا اليوم ، ولا سيما المتظرفات من النساء والبنات اللواتي يتلقين العلم في المدارس الاجنبية ، تسمعهم ينطقون كلمة « صالح » فتظنهم يقولون : « سالح » .

١٢ - الطاء التي كالتاء :

هي طاء ضعف اطباقها فصارت كالتاء ، اذ لا فرق بين هذين الصوتين إلا في صفتي الاطباق والانفتاح . ومتظرفاتنا اليوم يقلن « تبيب » بدلاً من « طبيب » .

١٣ - الظاء التي كالثاء .

هي ظاء فقدت جهرها فانقلبت الى ثاء مطبقة . ويمكنك ان تعرف طبيعتها اذا مانطقت كلمة « ظالم » كما لو كانت « ثالم » على ان تفخم الثاء تفخيماً كبيراً .

١٤ - الباء التي كالميم .

الباء ، كما علمنا مما سبق ، صوت شفوي انفجاري ، بمعنى ان محبسه من الشفتين وانه يحدث عن آلية انفجارية ، أما الميم فهو صوت شفوي احتكاكي انفي ، بمعنى ان محبسه من الشفتين وان هواءه يخرج من

مجرى الأنف من غير عملية انفجار . فالصوتان ، على هذا ، يتفقان في المجبس ، ويختلفان فيما سوى ذلك . وحتى تصبح الباء مشبهة للميم لا بد من حدوث مايسمى في علم الاصوات بالانفجار الانفي . وتأويل ذلك ان الهواء يخرج من الجوف فيدخل الحنجرة ، فيجد الوترين الصوتيين متقاربين، فيحتك بهما فيهتزان فيحدث الجهر ، ثم يخرج من الحنجرة الى الحلق فيجد حجاب الحنك قد ارتفع فسدّ بذلك المجرى الانفي ، فيتخذ الهواء طريقه في الفم ، فاذا وصل الى نهايته وجد الشفتين قد انطبقتا ، فيجتمع خلفهما منتظراً انفصالهما ليخرج من الفم في تلك الفرقعة التي سميناها الانفجار . كل هذا يحدث في حالة الباء العادية . اما في حالة الباء التي كالميم فالذي يحدث هو انه قبل انفصال الشفتين ببرهة وجيزة يهبط حجاب الحنك الذي كان يسد المجرى الأنفي هبوطاً فجائياً ، فيندفع الهواء المتجمع في الفم عن طريق الانف الذي انفتح بهبوط الحجاب . ان هذه الآلية تسمى بالانفجار الانفي ، لأن الهواء المنضغط في الفم لم يخرج من الفم نتيجة انفصال الشفتين ، بل خرج من الأنف نتيجة هبوط حجاب الحنك . فكأن الباء التي كالميم صوت حادث عن آلية نطقية مراحلها الاولى مراحل آلية الباء ، ومرحلتها الأخيرة مرحلة آلية الميم .

واضاف ابن جني الى هذه الفروع الاربعة عشر فرعين آخرين هما :

١٥ ـ الياء المشمة بالضم :

هي ياء تتخذ معها الشفتان وضع الضم بدلاً من وضع الانفراج والتراجع الى الخلف ، فهي في الحقيقة طليق مختلط ، فاللسان معها في وضع الكسرة ، اما الشفتان ففي وضع الضمة . ويرمز لهذا الصوت في الفرنسية برمز « u » كما يرمز له في الالمانية برمز « ü » وهو الرمز العالمي له .

واكثر مايوجد هذا الصوت في العربية في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف ، نحو : « قيل = qüla » .

١٦ - الضمة المشمة بالكسر :

هي عكس سابقتها : طليق مختلط ، اللسان معه في وضع الفم ، والشفتان في وضع انفراج قليل الى الخلف . وورود هذا الصوت قليل نادر في العربية ، مثل : مررت بمذعِور ، وهذا ابن ِبور .

٦ ـ المقاطع في العربية

يتناول البحث في المقاطع العربية أمرين : اشكال المقطع فى العربية ، ثم أنواع النسج المقطعية التي تقبلها العربية في كلماتها أو ترفضها .

آ ـ الاشكال المقطعية .

للمقطع العربي خمسة أشكال ، هي :

١ ـ حبيس + طليق قصير = بِ (قصير مفتوح) .
٢ ـ حبيس + طليق طويل = يا (متوسط مفتوح) .
٣ ـ حبيس + طليق قصير + حبيس = مِنْ (متوسط مغلق).
٤ ـ حبيس + طليق طويل + حبيس = بابْ (طويل مغلق).
٥ ـ حبيس + طليق قصير + حبيس + حبيس = بَحْرْ .
(طويل مضاعف الاغلاق) .

والاشكال الثلاثة الاولى شائعة في العربية كثيراً ، وترى في صدور الكلمات واحشائها واعجازها على حد سواء مثل : (ضَرَبَ = ضَ ، رَ ، بَ) و (بيتٌ = بَيْ ، تُنْ) و (قالوا = قا ، لو) ...

أما الشكل الرابع فقليل ، ولا يرى الا في الاعجاز حين الوقف بالسكون ، مثل : (كتابْ = كِ ، تابْ) ، ووجوده في الحشو نادر ، ولا يكون الا في حالة الادغام ، مثل : (**شابَّهْ = شابْ ، بَهْ**) .

فاما الشكل الخامس فلا يرى الا في الاعجاز حين الوقف بالسكون ،

مثل : (هزبر = هـِ ، َزْبرْ) . وعـــلة امتناع وجوده في الصدور والاحشاء هي كراهية العربية لتوالي ثلاثة حبيسات ليس بينها طليق ، وهو ما يعبرون عنه بعبارة « التقاء الساكنين » . فلو قلنا : « َبحْرْكـُمْ = َبحْرْ ، كـُم » لتوالت ثلاثة حبيسات هي الحاء والراء من المقطع الاول ، والكاف من المقطع الثاني . ولما كان هذا النسيج عسيراً على النطق العربي لم تسمح العربية لهذا النوع من المقطع ان يقع صدراً او حشواً في كلماتها ، وبعبارة صرفية نقول : لا تسمح العربية بالتقاء ساكنين .

هذا ، ويمكن ان نضيف الى هذه الاشكال الخمسة شكلين آخرين للمقطع العربي لا يوجدان إلا في حال تخفيف الهمزة ، أي حال نطقها بين بين . فأولهما يتألف من طليق قصير فقط ، مثل المقطع الثاني من كلـــمة (َأ َأنا = َأ ، ـَ ، نا) ، وثانيهما يتألف من طليق قصير بعده حبيس واحد ، مثل المقطع الثاني من كلمة (أأنتم = َأ ، ـَ ن ، تُم) .

ب ـ النسيج المقطعي :

يمكن ان تنسج الكلمة العربية الواحدة ، أو ما هو في حكم الكلمة الواحدة ، من مقطع واحد ، أو من مقطعين ، او من ثلاثة . . . حتى السبعة . وليس وراء ذلك شيء .

فأما بنات الواحد فقد يكون المقطع فيها قصيراً مفتوحاً ، أي من الشكل الأول ، مثل : « بِ ـ وَ » ، وقد يكون متوسطاً مفتوحاً ، اي من الشكل الثـاني ، مثل : « يا ـ ذي ـ ذو » ، واغلب الكلمات اللواتي من هذين الشكلين ادوات نحوية : حروف أو اسماء مبنية ، وما كان من غير الادوات فهو قليل ، مثل : « قِ ـ عِ ـ فِ . . . » أفعال أمر من « وقى ـ وعى ـ وفى » . وقد تكون بنات الواحد من مقطع متوسط مغلق ، مثل : « يد ـ دم » ، ويكثر هذا الشكل في الادوات

النحوية ، مثل : « من – عن – بل هـل – كم – لو . . . » ، وقد تكون من مقطع طويل مغلق ، أي من الشكل الرابع ، مثل : « بابْ – عيدْ – سورْ » ، أو من مقطع طويل مضاعف الاغلاق ، اي من الشكل الخامس ، مثل : « دَرْبْ – عُمْرْ – بِئْرْ » .

اما بنات الاثنين والثلاثة والاربعة والخمسة والستة والسبعة فلا يمكن هنا حصر انواع نسجها لكثرتها ، فنكتفي بالتمثيل لكل طائفة منها :

من بنات الاثنين : (هاتوا = ها – تو) .
من بنات الثلاثة : (ضَرَبَ = ضَ – رَ – بَ) .
من بنات الاربعة : (شَجَرَةٌ = شَ – جَ – رَ – تُنْ) .
من بنات الخمسة : (شَجَرَتُكَ = شَ – جَ – رَ – تُ – كَ) .
من بنات الستة : (سألتمونيها = سَ – ألْ – تُ – مُو – ني – ها) .
من بنات السبعة : (فسيكفيكهمو = فَ – سَ – يَكْ – في – كَ – هُ – مو) .

إن دراسة النسج المقطعية للسان ما تقتضي ان نذكر ما يقبله هذا اللسان من النسج وما لا يقبله . ولما كان ما تقبله العربية كثيراً يضيق المقام عن استيفائه ، رأينا ان نقتصر على ذكر ما لا تقبله . فمن ذلك :

١ – كلمة مؤلفة من ثمانية مقاطع أو اكثر .
٢ – كلمة في صدرها أو حشوها مقطع من الشكل الخامس .
٣ – كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من اربعـــة مقاطع من الشكل الأول ، أما المؤلفة من ثلاثة مقاطع من هـذا الشكل فكثيرة ، مثل : « ضَرَبَ – أكَلَ – شَرِبَ . . » ، فاذا اتصل بالكلمة شيء من الضمائر

أو أضيفت جاز ان تشتمل على اكثر من ثلاثة من هذا الشكل ، مثل : « شجرة أحمد = شَ ـ جَ ـ رَ ـ ةُ » و « شجرتك = شَ ـ جَ ـ رَ ـ تُ ـ كَ » .

٤ ـ كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من ثلاثة مقاطع من النوع الثاني ، فاذا وجدت كلمة منسوجة على هذا المنوال فهي لا شك اعجمية ، مثل : « قاديشا = قا ـ دي ـ شا » ، أما الكلمات العربية ذوات الضمائر فلا تأبى ثلاثة من هذا الشكل ، مثل : « آتوني = أا ـ تو ـ ني » .

٥ ـ كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من مقطعين ، أولهما من الشكل الثاني ، وثانيهما من الشكل الخامس . فان وجدت كلمة من هذا النسيج كانت ولا شك اعجمية ، مثل : « جو مَرْتْ = جو ـ مَرْتْ[١] » . أما ذوات الضمائر فلا تأبى ان تكون من هذا النسيج ، مثل : « شاركت = شا ـ رَكْتْ » .

٦ ـ كلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع ، اولها من الشكل الثالث ، وثانيها وثالثها من الشكل الثاني ، فان وجدت كلمة من هذا النسيج كانت اعجمية ، مثل : « سرغايا = سَرْ ـ غا ـ يا »[٢] . إلا ان بعض الكلمات اذا وقف عليها بالالف بدل التنوين المنصوب غدت من هذا النسيج ، مثل : « اشتريت سربالا = سِرْ ـ با ـ لا » .

٧ ـ كلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع ، اولها من الشكل الثاني ، وثانيها وثالثها من الشكل الثالث ، مثل : « شابندر = شا ـ بَنْ ـ دَرْ[٣] » .

(١) كلمة عامية دخيلة معناها الرجل الكيس ذو المروءة .
(٢) سرغايا : علم لقرية في الشام .
(٣) كلمة عامية دخيلة معناها نقيب التجار .

٧ ـ النبر في العربية

يجري النبر في العربية على القواعد الآتية :

١ ـ اذا كانت الكلمة مؤلفة من مقطع واحد فالنبر عليه اطلاقاً ، أيا كان شكل هذا المقطع ، مثل : عُدْ ـ نَمْ ـ صِلْ . . . الخ .

٢ ـ اذا كانت الكلمة مؤلفة من مقطعين فالنبر على ثانيهما اطلاقاً ، (ويجري العد بصورة عكسية ، اي من الشمال الى اليمين) ، لأن الأول لا ينبر في العربية مطلقاً ايا كان شكله ، إلا اذا كان هو المقطع الوحيد في الكلمة . ومثال ذات المقطعين : (قام = قا ـ مَ) أو (عودا = عو ـ دا) أو (بها = بِ ـ ها ـ) أو (لكم = لَ ـ كُمْ) ... الخ (١)

٣ ـ اذا كانت الكلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع فأكثر ، وكان الثاني منها من الأشكال المقطعية المتوسطة أو الطويلة ، كان النبر عليه . مثل : (يستهدي = يَسْ ـ تَهْ ـ دي) .

٤ ـ اذا كانت الكلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع فأكثر ، وكان الثاني منها قصيراً ، فالنبر على الثالث أيا كان شكله ، مثل : (استغفرَ = إِسْ ـ تَغْ ـ فَ ـ رَ) .

٥ ـ لا يتعدى النبر المقطع الثالث ابداً :

هذا ، ويجب الانتباه الى ثلاثة أمور :

---

(١) اشرنا الى المقطع المنبور بخط افقي تحته .

١ ـ لا تحسب (ال) التعريف في مقاطع الكلمة .

٢ ـ كل ما يلحق الكلمة من ضمائر متصلة ، او مايسبقها من حروف المضارعة داخل فيها اثناء عد المقاطع .

٣ يحدد موقع النبر على أساس أن الكلمة منطوقة في حالة الوصل ، وبعد التحديد لا يهم ان تنطقها موصولة أو موقوفاً عليها بالسكون ، لان موقع النبر لا يتغير بين وصل ووقف .

ويستثنى من ذلك أن يكون النبر على المقطع الثالث من الكلمة وهو قصير ، فحين الوقف على مثل هذه الكلمة يتأخر النبر إلى المقطع الرابع . وذلك نحو « المدرسة » . فالمقطع المنبور في هـذه الكلمة في حالة الوصل « رَ » (الْ ـ مَدْ ـ رَ ـ سَ ـ ةُ) . أما في حالة الوقف فينتقل النبر إلى « مَدْ » (الْ ـ مَدْ ـ رَ ـ سَهْ) .

الباب الثالث

التبدلات الصوتية

ان اصوات كلمة ما لا تثبت على حال ، فهي في تبدل دائم نتيجة عوامل صوتية او صرفية او نحوية . وتختلف التبدلات الصوتية عن الصرفية والنحوية من ناحيتين : أولاهما ان التبدلات الصوتية لا شعورية في الغالب ، يأتيها المتكلم منساقاً بعاداته النطقية التي اكتسبها من والديه ومحيطه ، فاذا أمال المتكلم الألف في كلمة « ناس » ، واذا حرك الساكن الأول بالكسر في قوله « جاءتِ البنت » ، فانما يفعل ذلك غير شاعر به ، ولا قاصد إليه ، أما في التبدلات الصرفية والنحوية فالأمر مختلف ، فاذا حول المتكلم « ضرب » إلى « ضارِبَ » ، أو رفع زيداً ونصب عمراً في قوله « ضرب زيدٌ عمراً » ، فانما يفعل ذلك شاعراً به قاصداً إليه . والناحية الثانية أن التبدلات الصوتية لا أثر لها في تغيير معنى الكلمة المفردة أو الكلام المركب ، فكلمة « ناس » يبقى لها معناها المعروف سـواء أنطقت ألفها بالامالة أم بالفتح ، اما في التبدلات الصرفية فالأمر مختلف ، فكلمة « ضرب » تختلف في معناها عن كلمة « ضارب » أو « مضروب » أو « الضرب » ... الخ . وكذا الأمر في التبدلات النحوية ، فتركيب « ضرب زيدٌ عمراً » يختلف معناه عن معنى « ضرب زيداً عمروٌ » .

ان التبدلات التي لا أثر لها في معنى المفرد أو المركب هي تبدلات صوتية ، وهي ، ولا شك ، جزء من موضوع علم الاصوات ، لا علاقة لها بنحو ولا بصرف . وقد أخطأ القدماء فضموها الى علم الصرف ، وهو ما سنتلافاه الآن باحثين هذه التبدلات تحت عناوين : الابتداء ، الوقف ، التقاء الساكنين ، الاعلال ، الابدال ، الادغام ، الامالة ، تخفيف الهمزة .

١ ـ الابتداء

(همزة الوصل)

القاعدة النطقية العامة في العربية أنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ، كما لا يوقف إلا على ساكن . فاذا صدف أن كان أول الكلمة ساكناً وأريدَ الابتداء بها ، أضيف إلى أولها همزة متحركة تدعى همزة الوصل .

فما الكلمات الساكنات الأوائل ؟ وما حكم همزة الوصل معها ؟

١ ـ الساكنات الأوائل سماعاً :

ليس في العربية من هذا النوع سوى اثنتي عشرة كلمة ، عشر منها من فصيلة الاسماء ، واثنتان من فصيلة الحروف . فأما الاسماء فهي : بْنٌ (١) ـ بْنَةٌ ـ بْنُمٌ (٢) ـ . . . .

---

(١) آثرنا كتابة هذه الكلمات الساكنات الأوائل بغير الألف خلافاً لقواعد الرسم المعروفة . وانما قصدنا من ذلك اظهار تسكين الأول الذي قد يخفي على القارىء عند اثبات الالف .

(٢) ابنم بمعنى ابن . وللعرب في هذه الكلمة مذهبان : اولهما فتح النون اطلاقاً وجعل الحركات الاعرابية على الميم وحدها (جاء ابنمك ، بضم الميم ـ رأيت ابنمك ، بفتحها ـ مررت بابنمك ، بكسرها) ويسمى ذلك اعراباً من مكان واحد . وثانيهما جعل الحركات الاعرابية على النون والميم معاً (جاء ابنمك ، بضم النون والميم ـ رأيت ابنمك ، بفتحهما ـ مررت بابنمك ، بكسرهما) ويسمى ذلك اعراباً من مكانين . ويرى الصرفيون ان الميم في هذه الكلمة زائدة ، وهو قول ←

سْمٌ [١] ـ سْتٌ [٢] ـ ثْنانِ ـ ثْنتانِ ـ مْرُؤٌ [٣] ـ مْرَأَةٌ ـ يْمُنٌ [٤] . وأما الحرفان فهما : لام التعريف في لغة الشمال ، وميم التعريف في لغة حمـــير خاصة ، مثل : الْباب ـ وامْباب .

٢ ـ الساكنات الأوائل قياساً :

هي :

١ً ـ **الافعال الماضية التي على الأوزان الآتية** : (نْفَعَلَ [٥] = نْطلق ، فْعَلَّ = حْمَرَّ ، فْعالَّ = حْمارَّ ، فْتَعَلَ = قْتَدَرَ ، سْتَفْعَلَ = ســـْتَخْرَجَ ، فْعَنْلَلَ — قْعَنْسَسَ ، فْعَنْلى =

← صحيح ، ولكنهم لا يفسرون هذه الزيادة التفسير العلمي المقنع . وفي رأينا أن هذه الميم هي ميم التنكير التي كانت السبئية والعربيات الجنوبيات يختمن بها الاسماء المنكرة كما كانت العربيات الشماليات يختمن الأسماء المنكرة بنون التنوين ، وان هذه الكلمة بنية دخلت العربية الشمالية بميمها التنكيرية ، فظن الشماليون الاصالة في هـذه الميم فاعربوا الكلمة منها بعد ان كانوا يعربونها من نونها ، فاجتمع في الكلمة اعراب من مكانين . انظر كتابنا (الوجيز في فقه اللغة) ص ١١٥ حيث تجـد تحقيقاً حول كلمتي ابنم وامرىء وسبب اعرابها من مكانين .

(١) ومنهم من يكسر السين فيقول : سم بكسر السين . ولا حاجة عندئذ الى همزة الوصل .

(٢) الاست : العجز . وفيها لغتان اخريان : ست ، وسه ، بفتح السين فيهما . ولا حاجة معهما لهمزة الوصل بسبب تحرك الأول .

(٣) تعرب هذه الكلمة من مكانين ايضاً ، الراء والهمزة . انظر تعليلنا لهذه الظاهرة في كتابنا (الوجيز في فقه اللغة) ص ١١٥ .

(٤) ايمن : لفظ موضوع للقسم . يقال : ايمن الله لأفعلن . وقد تحذف نونه فيقال : أيم الله .

(٥) انظر الحاشية ١ في الصفحة ٥٦ .

سْلَنْقى ، فَعْوَّل = جِلْوَّذ ، فَعَوْعَل = عَشَوْشَبَ ، فَعَنْلَلَ (١) = حْرَنْجَمَ ، فَعَلَلّ = قْشَعَرّ) .

٢ً - **مصادر هذه الافعال التي ذكرت** : نْطلاق ، حْمِرار .. الخ .

٣ً - **افعال الأمر من هذه الافعال التي ذكرت** : نْطَلِقْ ، جْلَوِّذ . . . الخ .

٤ً - **الأمر من كل فعل ثلاثي ساكن الفاء مع حرف المضارعة مثل** : « ضْرِبْ » الذي مضارعه « يَضْرِبُ » . أما ما لم يسكن فاؤه في المضارع ، مثل : « يَقُولُ » و « يَبِيع » فلا تسكن فاؤه في الأمر ، إذ يقال : « قُلْ » و « بِعْ » .

٥ً - كل ماض من « تَفَعَّلَ » و « تَفاعَلَ » اذا ادغمت تاؤه في فائه ، إذ الادغام يؤدي إلى تسكين الأول ، مثل : تَطَيَّرَ ← طَّيَّرَ ، تَثاقَلَ ← ثّاقَلَ .

فكل ما مر معنا من الكلمات الساكنات الأوائل اذا اريد الابتداء بها وتعذر ذلك لسكون الأول أضيفت إليها همـــزة متحركة تسمى همزة الوصل ، فيقال : إبْن ، إبْنة ، إسْم ، إحْمرّ ، إثّاقل ، إطَّيَّرَ..الخ.

٣ - تعريف همزة الوصل :

هي همزة متحركة تضاف الى الكلمات الساكنات الأوائل للتوصل الى

(١) ورد « افعنلل » مرتين في الاوزان كما هو ظاهر . لكنهما ليسا وزناً واحداً ، فالذي مع احرنجم رباعي مزيد ، اما الذي مع اقعنسس فهو ثلاثي ملحق بالرباعي المزيد .

النطق بالساكن الذي يليها .

٤ ـ احكام همزة الوصل :

١ ـ تثبت لفظاً وخطاً اذا ابتدىء بهـا ، مثل : إعْمَلْ خيراً ، إعشوشبت الارض ، وتسقط لفظاً لا خطاً في درج الكلام ، مثل : واعمل خيراً ، واعشوشبت الارض .

واثباتها في درج الكلام لحن ، وما ورد من ذلك في الضرورة الشعرية فهو شاذ ، كقول قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الإِثنين سِرٌّ فانه   بِبَثٍّ وتكثيرِ الوشاة قمين (١)

أما اذا وقفت في أثناء كلامك غير مراعٍ حكم الوقف ، لان وقفك اضطراري اضطرك إليه انقطاع النفس أو شبهه ، ثم استأنفت نطقك ، أثبت همزة الوصل اذا وقعت في صدر نطقك المستأنف . وقد فعل الشعراء ذلك في انصاف الابيات ، قال لبيد العامري :

ولا تبادرُ في الشتاءِ وليدنا   أَلقِدرَ تنزلها بغير جِعالِ (٢)

(١) المعنى : اذا جاوز السر الرجلين تعرض للافشاء وإلى ان يضيف إليه الوشاة ما ليس منه والى ان يزيدوا فيه ويبالغوا . والشاهد فيه اثبات همزة الاثنين في وصل الكلام مع انها همزة وصل واجبة الحذف .

(٢) يقوله في مدح الكنة . والمعني : ليست كنتنا شرهة الى الطعام كغيرها ممن يسبقن الغلمان إلى القدور فينزلنها عن النار بغير خرقة . والشاهد فيه اثبات همزة القدر ، وهي همزة وصل .

٢ ـ إذا سُبقت همزة الوصل المفتوحة بهمزة استفهام وجب بقاؤها ، وامتنع حذفها ، ولكنها تقلب عندئذ الى ألف ، أو تسهل فتنطق بينَ بينَ ، فتقول : أَاْلخيرَ فعلتَ ؟ بالالف ، أو : أَـَ لخَيرَ فعلتَ ؟ ببينَ بينَ . وإنما لم يحذفوها خشية اللبس ، اذ لو قلت : أَلخَيْرَ فعلت ، لالتبس الاستفهام بالخبر ، فلا يعلم أهذه الهمزة هي همزة الاستفهام وقد حذفت بعدها همزة الوصل ؟ أم هي همزة الوصل نفسها وليس في الكلام همزة استفهام ؟ فأما اذا كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة فقد وجب حذفها بعد همزة الاستفهام لارتفاع اللبس باختلاف حركتي الهمزتين ، مثل : أَصْطفى البناتِ ؟ والأصل : أَإِصْطفى البنات ؟

٣ ـ همزة الوصل مكسورة دائماً ، مثل : إِضْرِبْ ، إلا مع لام التعريف وميمه وايمن ، فهي معهن مفتوحة ، مثل : أَلباب ، أَمباب ، أَيمنُ الله ، والا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية ، فهي فيه مضمومة ، مثل : اُغْزُ ، ويدخل في ذلك كل ماض لم يسم فاعله من الأفعال الساكنات الأوائل التي مر ذكرها ، مثل اُنْطُلِقَ به . فان زالت الضمة لعارض لم يعتد به وبقيت الهمزة مضمومة ، مثل : اُغْزِي . وكذا اذا عرض لما بعد الساكن عارض ضم لم يعتد به وظلت الهمزة مكسورة ، مثل : « إِبْنُك صالح » ، و « إِرْمُوا » ، فضمة النون في الاول حركة اعرابية عارضة بسبب وقوع الكلمة مبتدأ ، وضمة الميم في الثاني حركة بناء عارضة بسبب اتصال الفعل بواو الجماعة .

واذا أشمت الضمة التي بعد الساكن بالكسر اشممت ضمة همزة الوصل أيضاً ، فتلفظ « اُنقيدَ » هكذا : « Unquda » .

وحكى النحاة أشياء تخالف ماذكر ، كضم همزة الوصل مع « اسم » ، وكسرها مع « ايمن وايم » ، وكسرها مع مابعد ساكنه ضمة أصلية . وكل ذلك شاذ ونادر ، ولعله لهجات لبعض القبائل غير المشهورة .

٢ ـ الوقف

١ ـ تعريف الوقف :

هو السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام .

٢ ـ طرق الوقف :

للوقف طرائق شتى ، لكنها جميعاً تطبيقات مختلفة لمبدأ عام واحد يقضي بعدم الوقف إلا على ساكن . وهذه الطرق هي :

آ ـ **الوقف بدون تغيير** : أي ان تقف على الكلمة من غير ان تحدث فى نهايتها تغييراً صوتياً من اي نوع ما . ولا يكون ذلك إلا في الكلمات الساكنات الأواخر ، مثل : « إجتهدْ تنجحْ ـ جاء القاضيْ ـ رأيت الفتىْ ـ زيدٌ يسموْ ـ كَمْ ـ أَجلْ ـ منْ ؟ . . . الخ » ، هذا ، ولا يعتد بسكون التنوين وما اشبهه ، اذ هو واجب الحذف أو القلب كما سنرى .

ب ـ **الوقف بالحذف** : وهو أن تحذف من الكلمة صوتاً واحداً أو اكثر من أجل الوصول الى الساكن . فمن حذف الصوت الواحد حذف الحركة من المتحرك غير المنون ، مثل : « جاء الرجلُ ← جاء الرجلْ ، رأيت الرجلَ ← رأيت الرجلْ ، مررت بالرجلِ ← مررت بالرجلْ » ، ومن حذف الصوتين حذف التنوين والحركة فى المنون المرفوع والمجرور ، مثل : «جاء رجلٌ ← جاء رجلْ ،مررت برجلٍ ← مررت برجلْ » .

[illegible] عملية الحذف اجراء عملية معاكسة ، نقوم فيها برد صوت [illegible] قبل حذف الوقف ، ويظهر هذا في حالة المقصور المنون ، [illegible] فتىً ← جاء فتى » . فهذه الالف كانت محذوفة لفظاً في [illegible] لالتقائها ساكنة مع نون التنوين ، فلما زال التنوين للوقف ، [illegible] الى الاسم .

ج ـ **الوقف بالزيادة** : وهو ان تزيد هاءً ساكنة تدعى هاء السكت على نهاية الكلمة التي تريد الوقف عليها ، إما لأنك لا تستطيع حذف حركتها واسكانها كما في : « فِ بالوعد ← بوعدك فِهْ » ، واما لأنك لا تريد حذف الحركة والاسكان كما في : « لم يخشَ زيدٌ ← زيدٌ لم يخشَهْ » ، وإما لغرض آخر كاظهار اللوعة والتفجع في مثل : « وا ولداه » .

د ـ **الوقف بالقلب** : وهو أن تقلب آخر صوت من أصوات الكلمة المراد الوقوف عليها الى صوت آخر . وله مظاهر كثيرة : منها قلب تنوين المنصوب ألفاً ، مثل : « رأيت زيداً ← رأيت زيدا » ، وقلب تاء التأنيث في الاسم المفرد هاءً، مثل: «جاءت فاطمةُ ← جاءت فاطمهْ» ، وقلب الألف همزة في لغة ، مثل : « ضربها ← ضربهأ » ، أو قلبها ياءً أو واواً في لغة أخرى ، مثل : « لدغتني أفعى ← لدغتني أفعَيْ ، أو أفعَوْ » ، ومنها ايضاً قلب الهمزة ألفاً ، مثل : « رعت الماشية الكلأ ← رعت الماشية الكلا » . . . الخ .

هـ ـ **الوقف بالتضعيف** : وهو ان تضعف آخر الكلمة الموقوف عليها ، مثل : « هذا خالدٌ ← هذا خالدّ » . وهذه الطريقة قليلة التطبيق ، ويتطلب تطبيقها توفر شروط كثيرة ، هي : أن يكون الحرف النهائي في الكلمة متحركاً قبل الوقف ، وأن يكون ما قبله متحركاً أيضاً ، إذ لو كان ساكناً لامتنعت عملية التضعيف لأدائها إلى التقاء ساكنين ، ثم

أن لا يكون الحرف النهائي حرف علة ولا همزة ، ثم أن لا تكون الكلمة من المنصوب المنون . وعلى ذلك فلا تضعيف في مثل : « أَجَلْ - زيْدْ - الفتى - الكلأ - خالداً » .

و - **الوقف بالنقل** : وهو أن تنقل حركة آخر الكلمة إلى الساكن الذي قبله ، مثل : « جاء بَكْرُ ← جاء بَكُرْ » . وهذه الطريقة نادرة التطبيق ايضاً ، ويتطلب تطبيقها توفر شروط ، هي : أن يكون ما قبل الأخير ساكنا حتى يقبل حركة الأخير ، فلا نقل في مثل « رَجُل » ، ثم ان يكون ما قبل الأخير صحيحاً ، فلا نقل في مثل : « يزيد » لعدم قبول حرف العلة للحركة ، ثم أن لا تكون الحركة المراد نقلها فتحة ، فلا نقل في مثل « شممت الوردَ » ، وأجازه الاخفش والكوفيون فقالوا ، « شممت الوَرَدْ » ، ثم أن لا تكون الكلمة من المنصوب المنون ، فلا نقل في مثل « رأيت بكراً » ، إلا في لغة ربيعة التي تحذف تنوين المنصوب ، فعلى هذا تقول : « رأيت بَكَرْ » ، ثم أن لا يؤدي النقل إلى دخول الكلمة في أوزان مرفوضة ، مثل : « نظرت إلى قُفْلٍ ← نظرت إلى قُفِلْ ، وهذا حِبْرٌ ← هذا حِبُرْ » اذ ليس في الاسماء وزن « فُعِل » ولا وزن « فِعُل » . فان كان الحرف الأخير همزة فقد تساهلوا في الشرط الأخير ، وفي شرط أن تكون الحركة المنقولة غير فتحة ، فأجازوا : « رأيت الخَبْءَ ← رأيت الخَبَأْ » ، هذا رِدْءٌ ← هذا رِدُؤْ ، في بُطْءٍ ← في بُطِئْ » . هذاولا يجوز النقل فيما كان في آخره ادغام ، مثل « الشدّ ، والعمّ » لأن نقل الحركة من ثاني المتماثلين الى أولهما يؤدي إلى فك الادغام .

ز - **الوقف بالرَوْم** : وهو تقصير الحركة الى أقصى حد ممكن . وقد أجازه سيبويه في الحركات الثلاث : الضمة والكسرة والفتحة ، أما الفراء فمنعه في الفتحة .

ح - **الوقف بالاشمام** : هو وقف بالاسكان يصحبه ضم الشفتين كما لو كانتا في وضع النطق بالضمة ، من غير ان يكون هناك تصويت من اي نوع . وقد اجمع الكل على انه لا اشمام إلا في المضموم والمرفوع فقط (١) .

٣ - قواعد الوقف :

١ - كل ما كان ساكناً في الوصل وقف عليه بسكونه ، مثل : « يا خالد اجتهدْ - زيد لم يسافرْ - جاء الفتىْ - مررت بالقاضيْ - أجَلْ - نَعَمْ . . . الخ ». وبعض هذه الساكنات الأواخر ، كالمقصور والمنقوص ، يجوز فيها أمور اخرى ستأتي .

---

(١) يغلب على ظننا ان الروم والاشمام ليسا من طرائق العرب الصحيحة في الوقف ، بل هما نوع من المبالغة في النطق اعتاده القراء في تلاوة القرآن حرصاً على سلامة الاداء وعلى الامانة فيه ، ثم اخذ النحاة عنهم ذلك على أنه أسلوب عام في العرب . وانما يدفعنا الى هذا الظن أمور : أولها ان جميع النحاة قرروا ان الروم والاشمام قليلان ، بل هما في حكم النادر ، ونحن نعلم جيداً ما تعني كلمة « قليل » في كتب النحاة ، اذ يكفي ان يسمعوا شيئاً غريباً من عربي واحد قد يكون مصاباً بعاهة نطقية خاصة ، حتى يقيدوا ماسمعوا على أنه من « القليل » . والثاني أن الروم يتناقض تناقضاً كلياً مع المبدأ النطقي العام في العربية ، وهو مبدأ عدم الوقوف على متحرك . والثالث ان الاشمام ليس صوتاً ، بل هو حركة عضلية بالشفاه فقط القصد منها ، كما يقول النحاة ، بيان ان الموقوف عليه مضموم ، فهو الى لغة الصم البكم أقرب منه الى لغة الكلام . ولا نعتقد أن العرب سخفاء الى حد أن يأتوا بحركات الخرس لاداء معانيهم أو فهمها ، وهم أهل الفصاحة والبلاغة . والرابع ان سيبويه ، على كثرة سماعه من العرب ، لم يسمع منهم الروم ولا الاشمام ، بل قال ، بعد ان اورد امثلته عنهما : « حدثنا بذلك عن العرب الخليل وابو الخطاب » . الكتاب ج ٢ ص ٢٨٢ .

٢ ـ كل متحرك الآخر يوقف عليه باسكان آخره ، مثـــل : « يا أحمدُ ← يا أحمدْ ، مررت بالرجلِ ← مررت بالرجلْ ، لم أخشَ ← لم أخشْ » . ويجوز في بعض المتحركات أمور اخرى ستأتي .

٣ ـ المنون المرفوع والمجرور يوقف عليها بحذف التنوين مع الحركة التي قبله ، مثل : جاء زيدٌ ← جاء زيدْ ، مررت بزيدٍ ← مررت بزيدْ » .

٤ ـ كل ما ختم بنون زائدة ساكنة مفتوح ما قبلها وقف عليه بقلب نونه الفاً ، يدخل في هذا نون تنوين المنصوب ، مثل : « رأيت زيداً ← رأيت زيدَاْ » ، ونون « إذن » ، نحو : « سآتيك إذاً ← سآتيك إذاْ » ، ثم نون التوكيـــد الخفيفة في بعض حالاتها ، مثل : « لنسفعَنْ بالناصية ← لنسفعَاْ » .

٥ ـ المقصور المنون يوقف عليه بحذف تنوينه ورد الفه التي كانت محذوفةً لفظاً في الوصل ، مثل : « جاء فتىً ← جاء فتى » .

٦ ـ كل اسم ختم بتاء التأنيث المربوطة يوقف عليه بقلب تائه هاءً ، مثل : « جاءت فاطمةُ ← جاءت فاطمهْ » . يستوي في ذلك المنون وغيره .

٧ ـ كل الكلمات المبنية على حرف واحد ، ولم تتصل بما قبلها اتصالاً تاماً يجعل الكلمتين في حكم الكلمة الواحدة ، يوقف عليها بهاء السكت. ويدخل في هذا افعال الأمر من اللفيف المفروق ، مثل : قِ نفسك ← قِهْ ، فِ الوعد ← فِهْ » ، ثم فعل الأمر من « رأى » ، مثل : « رَ الرأي ← رَه » ، ثم « ما » الاستفهامية الواقعة موقع الجر بالاضافة مثل : « مجيءَ مَ جئت ← مجيءَ مَهْ » . أما ما يتصل من هـــذه الكلمات بما قبله اتصالاً تاماً فيوقف عليه بالسكون ، وهو « ما » الاستفهامية

المجرورة بحرف الجر ، مثل : « حتامَ تتهاون ← حتامْ » .

٨ – كلمة « انا » يوقف عليها بزيادة ألف على آخرها ، اذ هي في الوصل بغير ألف ، هكذا (أَنَ) .

٩ – كلتا منكو ، وعليهمي ، تحذف منها الواو والياء . وكذلك بهي ، ولهو .

هذه هي كل قواعد الوقف التي يخضع لها الكلام العربي . واما ما يذكر في كتب الصرف مما لم نورده فلا يخرج عن ان يكون اما جوازات لبعض ما يخضع للقواعد التي ذكرناها ، واما ضرورات شعرية ، واما لغات خاصة لبعض القبائل العربية . وسنستوفي ذلك في الفقرة الآتية .

هذا ، وخضوع كلة لاحدى القواعد التي ذكرناها لا يمنع جواز خضوعها لقاعدة أخرى . وسنرى من ذلك اشياء كثيرة فيما سيأتي .

٤ – جوازات وضرورات ولغات :

نذكر في هذه الفقرة اشكالاً من الوقف سمعت من العرب ، ولا تخضع للقواعد التي مر ذكرها :

١ –	جاء رجلٌ ← جاء رجلْ مررت برجلٍ ← مررت برجلْ رأيت رجلاً ← رأيت رجلْ

هذه لغة ربعية فى الوقوف على المنون مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً .

٢ -

جاء رجلٌ ← جاء رجلو
رأيت رجلاً ← رأيت رجلا
مررت برجلٍ ← مررت برجلي

وهذه لغة ازد السراة في الوقف على المنون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً كما زعم ابو الخطاب .

٣ -

إِذَنْ ← إِذَنْ

هذا رأي المازني في « اذن » ، ومنع قلب نونها ألفاً (انظر القاعدة الرابعة) ، وأجاز المبرد الوجهين .

٤ -

المعلّى ← المعلّ

هذه ضرورة شعرية ارتكبها لبيد بن ربيعة في قوله :

وقَبيلٌ من لُكَيْزٍ شاهدٌ   رهطُ مرجومٍ ورهطُ ابنِ المُعلّ[1]

---

(١) قاله يصف فيه مقاماً فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر . ولكيز : قبيلة ، ومرجوم وابن المعلى سيدان من ساداتها .

٥ -

جاء الفتى ← جاء الفتأْ
هذه حبلى ← هذه حبلأْ
اشتريت المعزى ← اشتريت المعزأْ
يضربها ← يضربهأْ

هذه لغة ضعيفة لم تنسب الى اصحابها ، وفيها تقلب كل الف همزة عند الوقف . سواء أكانت هذه الالف أصلية ام زائدة للتأنيث أو للالحاق كما مثلنا .

٦ -

هذه حبلى ← هذه حبلَيْ
جاء المثنى ← جاء المثنيْ

وهذه لغة فزارة وناس من قيس : يقلبون كل ألف في الآخر ياءً . كذا قال النحاة .

٧ -

هذه أفعى ← هذه أفعَوْ

وهذه لغة لبعض طيىء : يقلبون الألف إلى واو ، ويجرون الوصل فيها مجرى الوقف . ويقلبها بعضهم ياء كما مر في المثال السادس مع اجراء الوصل مجرى الوقف (١) .

---

(١) اجراء الوصل مجرى الوقف معناه معاملة الكلمة في حالة الوصل كما لو كانت موقوفاً عليها .

٨ -	هذي ← هذهْ

هذه لغة بني تميم في الوقوف على كلمة « هذي » .

٩ -	هذا كتابيْ ← هذا كتابجْ هذا تميميّ ← هذا تميمجّ

وهذه لغة لبعض بني تميم : يقلبون الياء جيماً سواء كانت خفيفة أو ثقيلة كما مثلنا . وقد يجرون الوصل فيها مجرى الوقف .

١٠ -	هذه شجرةٌ ← هذه شجرتْ

وهذه لغة ناس من العرب . كذا زعم ابو الخطاب .

١١ -	هيهاتَ ← هيهاهْ

وهذا جواز في كلمة « هيهات » تشبيها لتائها بتاء التأنيث في الاسم المفرد .

١٢ -	كيف البنونَ والبنات ← كيف البونَ والبناه

وهذه لغة ضعيفة لبعضهم : يقلبون تاء جمع السلامة هاءً في الوقف .

١٣ـ	أنا ← أَنَهْ

وهذه لغة لبعض طيىء : يقفون على « أنا » بهاء السكت .

١٣ـ	ما ؟ ← مَهْ ؟

وهذه لغة في الوقف على « ما » الاستفهامية بهاء السكت بعد حذف الفها ، دون ان تكون في موقع الجر بالاضافة أو بالحرف كما هو شرطها. ولم تنسب هذه اللغة الى اصحابها .

١٥ـ	لم يخشَ ← لم يخشَهْ أغزُ ← أغزُهْ حتامَ ؟ ← حتامَهْ ؟

يجوز في كل ما حذف آخره ، أن يوقف عليه بهاء السكت .

١٦ـ	زيد سافرَ ← زيد سافَرَهْ يا زيدُ ← يا زيدُهْ لا رجلَ ← لا رجلَهْ

يجوز في كل ما كانت حركته البنائية تشبه الحركة الاعرابية في جواز زوالها عن الكلمة في التراكيب المختلفة ، يجوز فيه أن يوقف عليه

بهاء السكت .

١٧ -

ذا	←	ذاهْ
هنا	←	هناهْ
هؤلا	←	هؤلاهْ

يجوز في كل ما كان عريقاً في البنـاء ، وكان آخره ألفاً ، ان يوقف عليه بهاء السكت .

١٨ -

غلاميَ	←	غلاميَهْ
كتابهنَّ	←	كتابهنَّهْ
هوَ	←	هوَهْ
هيَ	←	هيَهْ

يجوز الوقف بهاء السكت على ياء المتكلم المفتوحة ونون النسوة والواو والياء من « هو وهي » . ويصدق هذا ايضاً على حرف « إنّ » سواء كان للتوكيد أو لمعنى « نعم » .

١٩ - جاء القاضيْ ← جاء القاضْ

يجوز في المنقوص الساكن الياء أن تحذف ياؤه في الوقف ، أما

مفتوح اليـاء فـــلا يجوز فيه ذلك ، بل تثبت ياؤه في الوقف ، مثل : « رأيت القاضيَ ← رأيت القاضيْ » .

٢٠ـ	ربي أكرمنيْ ← ربي أكرمنْ هذا كتابيْ ← هذا كتابْ

يجوز في ياء المتكلم الساكنة والمتصلة بالفعل ان تحذف في الوقف ، أما المصلة بالاسم فحذفها ضعيف أجازه سيبويه ومنعه آخرون لادائه الى اللبس .

٢١ـ	جاءنا قاضٍ ← جاءنا قاضيْ

حكى ذلك يونس وابو الخطاب عن الموثوق بعربيتهم .

٢٢ـ	هذا كلأٌ ← هذا كَلَوْ رأيت الكلأَ ← رأيت الكلا مررت بالكلأِ ← مررت بالكَلَيْ

هذه لغة لبعض العرب : يقفون على الهمزة المفتوح ما قبلها بحذف حركتها ثم قلبها الى حرف علة يجانس حركتها التي كانت عليها .

٢٣ -	هذا الخبْءْ ← هذا الخَبُوْ رأيت الخبْءَ ← رأيت الخبَاْ علمت بالخبْءْ ← علمت بالخبِيْ

وهذه لغتهم في الوقف على الهمزة التي قبلها ساكن : ينقلون حركتها الى الساكن قبلها ، ثم يقلبونها الى حرف علة يجانس الحركة المنقولة .

٢٤ -	لم أضربْهُ ← لم أضربُهْ مِنْهُ ← منُهْ

يجوز الوقف بنقل حركة الضمير الى الساكن قبله .

٢٥ -	قالتْهُ ← قالتِهْ

هـذه لغـة لبعض بني عـــدي من تميم : اذا اجتمعت تاء التأنيث الساكنة مع ضمير الغائب المسكن للوقف حركوا التاء بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين .

٢٦ -	ألا تفعلُ ؟ ← ألا تا ؟ بلى فأفعلُ ← بلى فا

حـكاه سيبويه عن بعض العرب : يقفون على الكلمة مكتفين منها بحرفها الأول فقط مـع إضافة ألف إليه لبيانه .

٣ ـ التقاء الساكنين

المبدأ العام في الصوتيات العربية أنه لا يجوز التقاء الساكنين ، والواقع ان الكلمات العربية ، في اصل الوضع ، لا تجد في إحداها ساكنين يتجاوران (١) . لكن اصوات الكلمة ، كما ذكرنا قبلُ ، لا تثبت على حال ، بل هي في تبدل دائم يقتضيه التصريف والاشتقاق . يضاف الى ذلك ان الكلمات لم توضع لتستعمل مفردة ، بل لتكون اجزاء يرصف بعضها الى جانب بعض من اجل تأليف الجمل . وكل هذا وذاك يؤدي في كثير من الأحايين الى التقاء السواكن . فماذا تفعل العربية في مثل هذه الحال ؟ .

١ ـ يجوز التقاء الساكنين :

وذلك في حالتين :

آ ـ في الوقف مطلقاً ، مثل : « درج الطِفْلْ ، ونظرت الى القُفْلْ ، وجاء بَكْرْ » . ومع ذلك فان كثيراً من العرب يكرهون هذا الالتقاء على الرغم من جريانه في الوقف ، فيفرون منه باحدى طرق ثلاث :

١ ـ بتحريك الساكن الأول بحركة الثاني التي كانت له قبل الوقف : « جاء البكْرُ ← جاء البَكُرْ ، لم أضربْهُ ← لم أضربُهْ » . ويسمون ذلك نقلاً .

---

(١) وليس صحيحاً ما يقوله النحاة من ان « ليت ، بفتح التاء ـ وحيث بضمها ، والمؤمنون ، بفتح النون ، والولدان ، بكسرها » كانت ساكنات النهايات في أصل الوضع ثم حركت الاواخر فراراً من الساكنين ، فتلك دعوى باطلة ، ولا دليل لهم عليها .

٢ ـ بتحريك الساكن الأول بحركة من جنس حركة الحرف السابق له : « درج الطِفِلْ ، نظرت الى القُفُلْ » . ويسمون ذلك اتباعاً . ولا يلجئون إليه إلا إذا كانت عملية النقل تدخل الكلمة في وزن مرفوض . فاللام في كلمة الطفل مضمومة لوقوع الطفل فاعلاً في الجملة ، ولو نقلت ضمتها الى الفاء لصارت الكلمة « طِفُلْ = فِعُلْ » وهو وزن مرفوض في العربية مطلقاً ، سواء في الاسماء او في الافعال . وكذلك الأمر في كلمة « قُفْلْ » ، فلامها مكسورة لوقوع الكلمة مجرورة بحرف الجر ، ولو نقلت كسرتها الى الفاء قبلها لصارت الكلمة « قُفِل = فُعِل » ، وهو وزن مرفوض في الاسماء خاصة .

٣ ـ بتحريك الساكن الأول بالكسر جرياً على القاعدة العامة ، مثل : « ضَرَبْتُهْ ← ضَرَبْتِهْ » . وقد مر في مبحث الوقف .

ب ـ يجوز التقاء الساكنين أيضاً اذا كان اولهما حرف لين أو حرف مد(١) . مثل : « ءَاْلْحَسَنُ(٢) أخوكَ ؟ ولا الضاْلّين(٢) ، تُموْدْدَ(٢) الثوبُ ، يطيْبْ بَكر ، دُوَيْبْبَة (٢) » . ويشترط لذلك شيئان : أن لا يكون حرف المد أو اللين قابلاً للتحريك ، وان لا يكون قابلاً للحذف . وانما يكون ذلك اذا كان كل من الحذف والتحريك مؤدياً الى اللبس أو ضياع المعنى . واليك بيان ذلك مطبقاً على الامثلة :

ـــ « آلحسن أخوك ؟ » : التحريك هنا غير جائز لأن الالف

---

(١) يقصد بحرف اللين الواو والياء المسبوقتان بحركة لا تجانسهما ، مثل : « بيت ، بسكون الياء ، قول ، بسكون الواو » ، وقد سمينا الصوت الذي من هذا النوع فيما مضى بشبه الطليق . اما حرف المد فهو الألف أو الواو أو الياء مسبوقات بحركات تجانسها ، مثل : « باب ، بفتح الباء ، سوق ، بضم السين عيد ، بكسر العين » . وسميناها فيما مضى بالطليقات الطويلة .

(٢) فضلنا كتابة هذه الكلمة على خلاف قواعد الرسم ليظهر للقارىء التقاء الساكنين .

لا تقبل الحركات . والحذف غير جائز ايضاً ، اذ لو حذفت الالف وقلت : « ألحسن أخوك » ، لضاع معنى الاستفهام .

— « ولا الضالّين » : التحريك هنا غير جائز أيضاً ، لأن الالف لا تقبل الحركات ، ويمتنع الحذف أيضاً ، لأنك لو قلت : « الضلّين » ، لفقدت الكلمة معناها الصرفي الذي كان لها بالألف ، وهذا المعنى هو كونها اسم فاعل من فعل « ضل » .

— « تُمودَّ الثوب » : التحريك غير جائز لان الواو حرف مد هنا ، فشأنه كشأن الألف ، والحذف غير جائز ، لأن أصل هذه الواو ألف في المبني للمعلوم : « تمادّدْنا الثوب » ، وهذه الالف زيدت لمعنى المشاركة ، وحذفها أو حذف الواو التي حلت محلها في المبني للمجهول يؤدي الى ضياع معنى المشاركة .

— « يطيْبْ بكر » : التحريك غير جائز لان الياء حرف مد هنا ، والحذف غير جائز أيضاً ، إذ لو قلت : « يطبْ بكر » لا لتبست صيغة الرفع بصيغة الجزم .

— « دُوَيْبّة » : لا يجوز التحريك ههنا ولا الحذف ، لان كلا منهما يؤدي الى أن تفقد الكلمة معنى التصغير بفقدانها الوزن التصغيري نفسه (١) .

وحتى ههنا أيضاً ، فان بعض العرب يستكره التقاء الساكنين ، فيحتال للتخلص منها بأن يقلب الألف الى همزة ثم يحرك الهمزة ، وعلى هذا قرأ عمرو بن عبيد : فيومئذٍ لا يُسألُ عن ذَنْبِهِ إنْسٌ ولا جأَنٌّ » ،

---

(١) دويبة : تصغير « دابة » .

وعليه قرأ أبو ايوب السختياني : « ولا الضأ لـّين » ، وعليه أنشد ابو الفتح بن جني :

. . . . إذا ما النوالي بالعبيط احمأرّتِ .

إلا ان هذه الحيلة اذا جازت مع الالف فانها لاتجوز مع الواو والياء .

٢ ـ يجب التخلص من التقاء الساكنين :

اذا التقى ساكنان على غير الشروط التي مرت في الفقرة السابقة وجب التخلص من التقائهما باحدى الطرق الآتية :

آ ـ حذف الساكن الأول اذا كان هذا الساكن حرف مد ، مثل : « علاْ ← علاْتْ ← عَلَتْ » و « قالَ ← يقولُ ← قوْلْ ← قُلْ » و « باع ← يبيعُ ← بيْعْ ← بِعْ » ، أو كان نون توكيد خفيفة، مثل:« لاتهينَنْ الفقير ← لاتهينَ الفقير »،أونون « لدنْ » ، مثل : « من لدُنْ الرجل ← من لدُ الرجل » ، او كان تنوين العلم الموصوف بكلمة (ابن) ، مثل : « محمدُنْ(١) بْن عبد الله ← محمدُ بْنُ » .

ب ـ تحريك الساكن الأول اذا لم يكن حرف مد ، مثل : « قدْ انْكسر ← قدِ انْكسر » .

ج ـ تحريك الساكن الثاني اذا تعذر تحريك الأول . ويحدث ذلك

(١) كتبنا الكلمة على الطريقة العروضية ليظهر للقارىء التقاء الساكنين .

في الادغام ، مثل الأمر والمضارع المجزوم من فعل (شدّ) : « شُدْدْ ، لم يَشْدُدْ » ، فتحريك الأول ، كما ترى ، سيؤدي الى فك الادغام ، وهو مايفعله اهل الحجاز ، فيقولون : « أُشْدُدْ ، لم يَشْدُدْ » ، لكن بني تميم الحريصين جـــداً على الادغام يفعلون العكس ، فيحتفظون للأول بسكونه من اجل اتمام عملية الادغام ، ويحركون الثاني بدلاً من تحريك الأول ، فيقولون : « شُدْدَ = شُدَّ ، ولم يَشْدُدَ = لم يَشُدَّ » .

ويحدث ذلك ايضاً اذا كان تسكين الأول حادثاً لغرض قصد إليه المتكلم ، وهو دائماً غرض تخفيف صوتي . وبيان ذلك أن بني تميم يستثقلون وزني « فَعِل » و « فَعُل » ، فيسكنون كل عين مكسورة أو مضمومة في الثلاثي ، فيقولون « كَتْف » و « عَضْد » بدلاً من « كَتِف » و « عَضُد » . فاذا حدث أن فعلاً أو جزءاً من فعل أشبه صوتياً وزن « كَتِف »(١) ، مثل الفعل « لم يَلِدْ » ، والجزء « طَلِقْ » من فعل « إنطَلِقْ » ، أسكنوا العين في الفعلين فقالوا : « لم يلْدْ » و « انطلْقْ » . فيجتمع على هذا ساكنان ، فيتخلصون من اجتماعهما بتحريك الثاني ، فيقولون : « لم يلْدَ » و « إنطلْقَ » . اذ لو حركوا الأول ، كما هو الأصـل ، لنقض الغرض الذي قصدوا إليه من تسكينه ، وهو غرض التخفيف كما قلنا .

٣ ـ حركات الفرار من الساكنين :

قلنا إنه اذا اجتمع ساكنان فروا من اجتماعهما بتحريك احدهما :

---

(١) قلنا صوتياً ولم نقل صرفياً ، لأن الوزنين الصرفيين للكلمتين مختلفان ، فوزن « كتف » ، بفتح الكاف وكسر التاء ، هو « فعل » ، بفتح الفـاء وكسر العين ، أما وزن « يلد » ، بفتح الياء وكسر اللام ، فهو « يعل » ، بفتح الياء وكسر العين .

فأي الحركات تستعمل لهذا الغرض ؟ .

هناك كما نعلم ثلاث حركات : الكسرة والضمة والفتحة . ولكل منها مواضع في امر الفرار من الساكنين :

١ - **الكسرة** : وهي الاصل في عملية الفرار من الساكنين ، مثل : « قدْ اجْتهد ← قدِ اجْتهد » .

٢ - **الفتحة** : ويجب استعمالها في المدغم إذا وليته « ها » ، مثل : « رُدَّها وشُدَّها » . ويغلب استعمالها مع « منْ » اذا التقت بلام التعريف ، مثل : « منَ البيتِ » . أما اذا التقت بساكن آخر غير لام التعريف ، فالاشهر استعمال الكسرة معها ، على الاصل ، مثل : « منِ ابْنك » .

٣ - **الضمة** : وتجب في المدغم المتصل بالهاء المضمومة ، مثل : رُدُّهُ وشُدُّهُ » . وتفضل على غيرها مع ميم الجمع ، مثل ، « عليكمُ السلام » ، ومع « مذْ » ، مثل : « مذُ اليومِ » ، ومع واو الجمع ، سواء كانت ضميراً أو كانت علامة اعراب ، مثل : « إخشَوُا اللهَ » و « مصطفوُ الله » .

هذا ، وقد وردت عن العرب اساليب أخرى في التحريك تخالف ما ذكرنا ، وكلها من نوع الجوازات والترجيحات واللغات الخاصة ببعض القبائل ، وسنستوفي كل ذلك في الفقرة الآتية :

٤ - جوازات ولغات :

نذكر في هذه الفقرة اشكالاً من التقاء الساكنين سمعت من العرب

ولا تخضع للقواعد التي مر ذكرها :

١ - (حلقتا البطان) : التقى ساكنان على غير حدهما . وهو من الشاذ .

٢ - (قل هو اللهُ أحدُ اللهُ الصمدُ) : حذف التنوين من « احد » للفرار من اجتماع الساكنين . وهذه قراءة شاذة .

٣ (قمَ الليلَ) : فتحت الميم بدلاً من كسرها . وهي قراءة شاذة .

٤ - (عليهِمِ الذِّلةُ) : كسرت ميم الجمع لاتباع الهاء المكسورة قبلها . وهي قراءة ابي عمرو بن العلاء .

٥ - (مذِ اليوم) : هذا جائز في « مذ » ولكنه قليل . والضم اشهر .

٦ - (قالتُ اخْرُج) : يجوز استعمال الضمة بدل الكسرة اذا كان بعد الساكن الثاني ضمة اصلية . اما اذا كانت الضمة عارضة بسبب الاعراب أو البناء فأداة الفرار من الساكنين هي الكسرة فقط ، مثل : « هلِ اسْمُك أحمد ؟ » و « قالتِ ارْمُوا » . فان عرض للضمة الاصلية التي بعد الساكن الثاني ما ازالها لم يعتد بذلك وظل التحريك بالضم للفرار من الساكنين جائزاً ، مثل : « قالتُ اغزِي » ، اذ الاصل « اغْزُ » بضمة بعد الساكن الثاني . وكل ذلك بشرط ان تكون الضمة

---

(١) التقت حلقتا البطان : مثل تقوله العرب اذا اشتد الكرب وتفاقم الشر ، وذلك لانهما لا تلتقيان إلا عند غاية هزال البعير ، أو فرط شد البطان .

التي بعد الساكن الثاني هي والساكن الذي قبلها في كلمة واحدة . فان كان الساكن الثاني من كلمة ، والضمة من كلمة أخرى رجع الى الاصل في التحريك ، مثل : « إنِ الحُكم » اذ تعتبر لام التعريف كلمة مستقلة بنفسها .

٧ - (لَوُ ارتفع) : حركت واو « لو » بالضم بدلاً من الكسر تشبيها لها بواو الجمع . وهو قليل .

٨ - (إخشوِا الله) : حركت واو الجمع بالكسر بدلاً من الضم تشبيها لها بواو « لو ». وهو قليل .

٩ - (مُدَّ - مُدِّ - مُدُّ) : تجوز التحريكات الثلاثة عند بني تميم . والكسر اقلها .

١٠ - (عَضَّ - مُدُّ - عِزِّ) : تحريكات على الاتباع . وهي جائزة عند بني تميم .

١١ - (مُدِّ - عَضِّ - عِزِّ) : التحريك بالكسر مطلقاً . وهي لغة كعب وغنيّ .

١٢ - (رُدِّ ابنك) : التحريك بالكسر ههنا اشهر لمجيء ساكن بعد المدغمين .

١٣ - (رُدَّ ابنك) : ويجوز التحريك بالفتح عند بني اسد .

١٤ - (رُدُّ ابنك) وهذا جائز ايضاً إلا انه اقل الثلاثة . وقيل: هو شاذ .

١٥ - (رُدِّهِ) : ورد ذلك في بعض اللغات . والاصل الضم ، كما مر .

١٦ - (رُدُّهُ) : اجازه ثعلب . والاصل الضم ، كما مر .

١٧ - (رَدَّتُ) : الاصل في المدغمين ان يحرك اولهما اذا سكن الثاني لعارض ، فيفك الادغام . وهذا مارأينا الحجازيين يصنعونه ، كما في : « اشدُدْ ، ولم يشدُدْ » . الا ان بني تميم يحتفظون بالادغام ويتخلصون من التقاء الساكنين بتحريك الثاني ، فيقولون : « شدَّ ولم يشدَّ » ، الا ان يكون سكون الثاني لمقتضٍ قوي جداً يقتضيه ، مثل اتصال الفعل بضمائر الرفع المتحركة ، فعندئذ يحركون الاول ويفكون الادغام ، فيقولون : « رَدَدْتُ ، رَدَدْنا . . . الخ » . غير ان بعض العرب يظل مصراً على الادغام حتى في هذه الحالة ، فيقول : « رَدَّتُ » . حكاه الخليل وغيره عن اناس من بني بكر بن وائل وغيرهم . ولم يقبلها السيرافي ، وقال : هذه لغة رديئة فاشية في عوام اهل بغداد .

١٨ - (مِنَ ابْنِك) : حكاه سيبويه عن جماعة من الفصحاء .

١٩ - (مِنِ البيت) : حكاه سيبويه وقال : ليس بمشهور .

٢٠ - (عَنُ الرجل) : حكاه الاخفش ، وقال : هي لغة خبيثة .

٢١ - (منْهُ ← مِنُهْ) : تحريك بالنقل جائز . وقد مر .

٢٢ - (ضَرَبْتُهْ ← ضَرَبْتِهْ) : تحريك بالكسر كان لبني عدي من تميم .

٢٣ - (ولا الضَاْ لـّين ، ولا جـَاْ نّ) : فرار بالهمز والتحريك وقد مر .

٥ - خاتمة :

رأينا فيما سبق انه اذا التقى ساكنان وأولهما حرف مد لا يؤدي حذفه الى لبس حذف ، مثل : « عدا ← عداتْ ← عَدَتْ فاطمة » . والمسألة الآن كما يلي : اذا تحرك الثاني لسبب ما فهل يرجع حرف المد المحذوف ؟ الواقع ان العربية لها سلوكان في هذا الشأن ، فأحيانا لا ترجع المحذوف كأنها لا تعتد بهذا التحريك الطارىء ، مثل : « عدا ← عداتْ ← عَدَتْ ← عَدَتِ البنت » ، واحيانا اخرى ترجعه، مثل « خاف ← تخافُ ← خافْ ← خَفْ ← خافَنَّ الله (١) » .

(١) ليس لهذين السلوكين أسباب ظاهرة . اما تعليلات الصرفيين في هذا الشأن فكلها اوهام لا أساس لها من الواقع . وعلينا فقط ان نحفظ هذه التصريفات كما جاءت بها اللغة .

٤ ـ تخفيف الهمزة

الهمزة ، كما رأينا في فصل الاصوات العربية ، حبيس حنجري انفجاري ، يحدث من التحام الوترين الصوتيين ثم انفصالهما فجأة . هذه الآلية تقتضي المتكلم جهداً اكبر من اي جهد يبذله في نطق الاصوات الأخرى . ولهذا لا تجد الهمزة في أي لسان الا في العربية الشمالية . نعم قد توجد الهمزة في الفرنسية وفي غيرها ، ولكنها دائماً في صدر الكلمة ، ولا تنطق إلا في ابتداء الكلام ، اما في الادراج والوصل فهي دائماً إما مخففة وإما مسهلة . حتى العرب الشماليون ليسوا متفقين في امر الهمزة ، فمنهم من يخففها مطلقاً ، ويسمون بأهل التخفيف ، وهم الحجازيون ، ومنهم من يحققها مطلقاً ، ويسمون بأهل التحقيق ، وهم قراء الكوفة ، ومنهم من يحققها تارة ويخففها اخرى ، وهم بنو تميم .

ولا بد قبل البحث في قواعد التخفيف من تفسير بعض المصطلحات :

مصطلحات :

١ ـ **تحقيق الهمزة** : ويسمى النبر ايضاً [1] ، وهو نطق الهمزة كما هي من غير تغيير فيها .

٢ ـ **تخفيف الهمزة** : ويشمل حذفها ، كما في : « مسألة ـ

(١) النبر ههنا هو غير النبر الذي مر ذكره في فصل الصوتيات العامة . فهو هناك يعني نشاطاً فجائياً يعتري اعضاء النطق اثناء التلفظ بمقطع ما من مقاطع الكلمة . راجع الفصل المذكور .

مَسَلَة » ، وقلبها الى حرف آخر ، كما في : « مُؤْمن ← مُومن » ، وتسهيلها . وسيأتي شرح التسهيل .

٣ ـ **تسهيل الهمزة** : ويسمى بنطقها بينَ بينَ . وهو على نوعين : بينَ بينَ المشهورِ ، وهو ان تحذف الهمزة وينطق بحركتها فقط ، مثل : « أإن ← أ ـِ ن » ، وبينَ بينَ البعيدِ ، وهو ان تحذف وينطق مكانها بحركة من جنس حركة ما قبلها ، مثل : « سُئِل ← سُ ـُ لَ » .

وبعد هذا لا بــد من الاشارة الى ان للهمزة في الكلام اوضاعاً مختلفة ، فهي إما في ابتداء الكلام وإما في ادراجه ، وهي اما مفردة واما مع همزة اخرى ، وهي اما متحركة وإما ساكنة ، وهي اما بعد متحرك واما بعد ساكن . ولها في كل وضع من هذه الاوضاع احكام خاصة في التخفيف وعدمه . واليك تفصيل ذلك :

١ ـ الهمزة مفردة في ابتداء الكلام :

وهذه يجب (١) تحقيقها بلا خلاف .

٢ ـ الهمزة في الادراج مفردة ساكنة :

وهذه يجوز (١) ان تقلب الى حرف مد من جنس حركة ما قبلها ، مثل : « رَأْس ← رَاس ، بُؤْس ← بوس ، بِئْر ← بير » .

---

(١) اذا قلنا « يجب » كان معنى ذلك ان جميع العرب متفقون على هذا الحكم ، واذا قلنا « يجوز » كان معنى ذلك ان اهل التحقيق يحققون واهل التخفيف يخففون .

٣ ـ الهمزة في الادراج متحركة بعد ساكن :

آ ـ إن كان الساكن قبلها صحيحاً جاز حذفها ونقل حركتها الى الساكن قبلها ، مثل : « مسْأَلة ← مَسَلَة » .

ب ـ إذا كان الساكن قبلها واواً أو ياءً تقبلان الحركة ، لأنهما أصليان ، أو لأنهما زائدان لغير معنى صرفي (١) ، كان حكمها كحكم سابقتها ، أي تحذف وتنقل حركتها الى الساكن قبلها ، مثل : « حَوْأبَة ← حَوَبَة (٢) » ، و « أبو أَيُّوب ← أبوَ يُّوب » .

ج ـ اذا كان الساكن قبلها واواً أو ياءً مزيدين لمعنى صرفيّ (١) جاز قلب الهمزة واواً أو ياءً ثم إدغامها ، مثل : « رديئة ← رديَّة » و « مقروءَة ← مقروَّة » .

د ـ اذا كان الساكن قبلها ألفاً لفظت بينَ بينَ المشهورَ ، مثل : « بائِس ← بايِس » .

هـ ـ اذا تطرفت بعد الالف حذفت ، مثل : « يشاء ← يشا » . أما اذا كانت منصوبة منونة فلا تعد متطرفة ، بل متوسطة ، ويسري عليها احكام المتوسطة بعد الساكن .

---

(١) الزائد لمعنى صرفي مثل الواو في « مقروء » التي لمعنى اسم المفعول ، والياء في « رديء » لمعنى الصفة . وهذه الحروف لا تقبل الحركة ، لان تحريكها يذهب بصيغة الكلمة ، فتفقد بذلك المعاني الصرفية التي زيدت الحروف من اجلها .

(٢) الحوأبة : الدلو الواسعة .

ملاحظتان :

١ ـ اوجب كل العرب حذف الهمزة ونقل حركتها الى الساكن قبلها في فعلي « رأى » مضارعاً وامرياً ، و « أرى » ماضياً ومضارعاً وامرياً : « يَرْأى ← يَرَى ، أرْأى ← أرَى ، يُرْئي ← يُري » .

٢ ـ اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف الساكنة وحذفت ، لم يعتد بتحريك اللام ، وظلت قواعد الابتداء والتقاء الساكنين سارية عليها ، فتبقى لها همزة الوصل : « ألأحمر ← ألَحْمَر » ، كما يهرب من الساكنين بتحريك ما قبل اللام : « مِنَ الأَحْمر ← مِنَ لَحْمَر » . أما مع فعل « اسْأل » فقد اعتد سيبويه التحريك فحذف همزة الوصل لتحرك السين : « سَلْ » ، واجاز الاخفش عدم الاعتداد فابقى همزة الوصل : « إسَل » . واعتد الجميع التحريك في « عاداً الاولى ← عادَ لّولى » فلم يحركوا نون التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين ، بل ابقوا نون التنوين ساكنة وادغموها في لام التعريف المتحركة من كلمة « الأولى » .

٤ ـ الهمزة في الادراج متحركة بعد متحرك :

اذا نظرنا الى حركات الهمزة المحتملة ، وهي ثلاث ، والى الحركات المحتملة للمتحرك قبلها ، وهي ثلاث ايضاً ، كان للهمزة تسعة أوضاع ، هذه احكامها :

١ ـ اذا كانت مفتوحة بعد ضم جاز قلبها واواً ، مثل : « مُؤَجّل ← مُوَجّل » .

٢ ـ اذا كانت مفتوحة بعد كسر جاز قلبها ياءً ، مثل : « مِئَة ← مِيَة » .

٣ ـ اذا كانت غير ما ذكر سهلت بين بين المشهور ، مثل : « سُئِل ← سُ ـِ ل ، مستهزِئون ← مستهز ـُ ون ، سَئِم ← سَـ ـِ م ... الخ » .

٥ ـ الهمزتان في كلمة واحدة :

اذا التقت همزتان في كلمة واحدة فالتخفيف للثانية فقط . واوضاع هذه مع ما قبلها ثلاثة : ساكنة بعد متحركة ، ومتحركة بعد ساكنة ، ومتحركة بعد متحركة . واليك احكام كل :

١ ـ **الساكنة بعد المتحركة** : يجب تدبيرها بحركة ما قبلها ، أي قلبها حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، مثل : « أَأْدم ← آدم ، إِئْتِ ← إِيتِ ، أُؤْتُمِنَ ← أُوتمن » . وشذ عن ذلك فعلا الأمر من « أخذ وأكل » ، فقد التزموا فيها الحذف لا التدبير : « أُؤْخذ ← خذ ، أُؤْكل ← كُل » . أما الأمر من « أمر » ففضلوا معه الحذف ان كان في الابتداء ، مثل : « مُر أخاك بالاجتهاد » ، وفضلوا الاثبات ان كان في الادراج ، مثل : « قلت لك اؤْمر » .

٢ ـ **المتحركة بعد الساكنة** : تثبت وتدغم ، مثل : « سأآل ، سُؤّال » .

٣ ـ **المتحركة بعد المتحركة** : آ ـ اذا كسرت احداها قلبت الثانية ياءً وجوباً ، مثل : « أئِمّة ← أيِمّة » . ب ـ وإلا قلبت واواً مطلقاً ، مثل : « أُؤَيدِم ← أويدم ، أ أادم ← أوادم ... الخ » . ج ـ فان كانت همزة تعدية بعد همزة مضارعة ، فقد التزم الجميع حذف الثانية ، مثل : « أُؤَكرم ← أُكرم » . ويسري هذا الحذف على باقي تصريفات الفعل وان لم يكن فيها همزة مضارعة ، مثل : « نكرم ، يكرم ،

تكرم ». د ـ اذا تطرفت الهمزتان في اقصى الجموع قلبتا ياءً والفاً وجوباً ، مثل : « خطيئة ← خطائىء ← خطايا (١) .

٦ ـ الهمزتان في كلمتين :

للهمزتين في الكلمتين اوضاع مختلفة ، فقد تكونان في كلمتين مستقلتين تماماً ، مثل : « قرأ أخوك » ، وقد لا يكون لاحدى الكلمتين استقلال تام ، وهذا شأن همزة الاستفهام مع الكلمة المتصلة بها ، مثل : « أأخذ الولد كتابه ؟ » ، وقد تكون الهمزتان متحركتين ، أو تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة . ولكل وضع من هذه الاوضاع احكام :

١ـ **همزة الاستفهام مع غيرها** : إن كانت الهمزة التي مع همزة الاستفهام همزة قطع عدت الهمزتان كأنها في كلة واحدة ، وسرت عليها في التخفيف احكام الهمزتين المجتمعتين ، إلا ان التحقيق ههنا أغلب من التخفيف ؛ أما إن كانت الهمزة الثانية همزة وصل مضمومة أو مكسورة فتحذف ، مثل : « أإصْطفى ؟ ← أصْطفى ؟ ، أأُستُخرج ؟ ← أستُخرج ؟ » ، فان كانت همزة الوصل مفتوحة لم يجز الحذف حذراً من الالتباس ، بل تقلب ألفاً ، مثل : « أَأَلْحسن أخوك ؟ ← آلْحسن اخوك ؟ » أو تسهل ، مثل : « أَٱلْحسن اخوك ؟ » . وقد مر ذلك في مبحث الابتداء فراجعه .

٢ ـ **الهمزتان متحركتان في كلمتين مستقلتين** : اختلف النحاة

---

(١) يرى الصرفيون ان قلب هاتين الهمزتين الى (يا) لم يجر على مرحلة واحدة كما قررنا نحن ، بل جرى على مراحل متعددة تخيلوها واختلفوا فيها اختلافاً كبيراً . وفي رأينا أن كل ذلك ضرب من الخيال لا يفيد لغة ولا متعلماً .

والقراء والعرب في هذا الوضع اختلافاً كبيراً ، فأبو عمرو يخفف الأولى فقط : « رَدُؤَ أخوك ← رَدُوَ أخوك » [١] ، والخليل يخفف الثانية فقط : « قرأ أبوك ← قرَأَ ـ بوك[٢] » ، وقراء الكوفة وابن عامر يحققون الاثنتين : « قرأ أبوك ← قرأ أبوك » ، أما اهل الحجاز فيخففون الاثنتين معاً : « رَدُؤَ أَخوك ← رَدُوَ ـ خوك [٣] » .

٣ ـ **الهمزتان ساكنة فمتحركة في كلمتين مستقلتين** : وهنا اختلفوا ايضاً ، فاهل الحجاز يخففونها معاً ، والكوفيون يحققونها معاً ، وبعض العرب يخفف الأولى فقط ، وبعضهم يخفف الثانية فقط ، وآخرون يدغمون الأولى في الثانية : « لم يقرْأْ أَبوك ← لم يقرّأبوك » . حكى ذلك ابو زيد عن بعض العرب .

٧ ـ لغات وجوازات وقراءات :

استكمالاً للبحث سنسرد في هذه الفقرة كل ما جاء من انواع التخفيف مما لا ينطبق على القواعد التي ذكرناها . واكثره لغات ولهجات خاصة ، أو قراءات شاذة ، أو حالات اجازها النحاة اعتماداً على القياس :

١ ـ (أوْ أَنت ← أَوَّنت) : حكاه سيبويه عن العرب ، واشترط له ان تكون الهمزة مفتوحة بعد واو أو ياء ساكنتين ، سواء أكان ذلك في كلمتين ، أم كان في كلمة واحدة ، مثل : « سوْأة ← سوّة ، جيئَل

---

(١) المخفف للأولى فقط يطبق عليها أحكام الهمزة المفردة في الكلمة ، فراجعها .

(٢) المخفف للثانية فقط يطبق عليها قواعد الهمزة المفردة المتحركة بعد حرف متحرك ، فراجعها .

(٣) المخفف الاثنتين معاً يطبق على كل واحدة احكام الهمزة المفردة .

← جَيَّل[١] » . وهذه الواوات والياءات قابلات للتحريك ، فكان حقها ان تنقل إليها حركة الهمزة ثم تحذف الهمزة .

٢ - (هو ان يجيئَك ← ان يجيْك) : حذف للهمزة بغير نقل لحركتها الى الساكن قبلها مع ان الحركة فتحة وهي خفيفة على الواو والياء. حكاه سيبويه .

٣ - (هو يجيئُك ← هو يجيْك) : حذف بغير نقل لاستثقال الضمة على الياء . حكاه سيبويه .

٤ - (قالَ إسْحاق ← قالِ اسْحاق) : نقلت حركة المنفصلة الى المتحرك قبلها بحركة بنائية لا اعرابية . حكاه السيرافي ووصفه بالشذوذ .

٥ - (قالَ إسْحاق ← قالَ اسْحاق) : حذف بغير نقل . حكاه السيرافي .

٦ - (ما أشدَّك ! ← ما شدَّك !) : اجاز بعضهم حذفها منفصلة بعد الف في الكلمة السابقة .

٧ - (أناس ← ناس) : حذف سماعي بغير ضابط ولا علة .

٨ - (أَرَأيت ؟ ← أَرَيْتَ ؟) : هذه قراءة الكسائي في كل ما أوله همزة استفهام من فعل « رأى » مسنداً الى التاء أو النون .

(١) الجيئل : الضبع .

٩ - (صاح هل رَيْتَ[١] ... ؟) : قاسها الشاعر على همزة الاستفهام كما في قراءة الكسائي .

١٠ - (يسْألون ← يأسلون) : تخفيف بالقلب لا بالحذف . وهو تخفيف غريب .

١١ - (رفَأْتُ ← رَفَوْتُ ، قرَأْتُ ← قرَيْتُ) : جوزه الكوفيون وابو زيد من البصريين . وحكم عليه سيبويه بالرداءة .

١٢ - (الكمْأة ← الكَمَاة) : اجازه الكوفيون . وحكاه سيبويه وقال : هو قليل .

١٣ - (أري عينيَّ ما لم ترأياه[٢]) : ضرورة شعرية .

١٤ - (المستهزِئُون ← المستهزِيون ، سُئِل ← سُوِل) : هذا رأي الأخفش ، يقلبها ياء محضة اذا كانت مضمومة بعد كسر ، وواواً محضة اذا كانت مكسورة بعد ضم .

١٥ - (مستهزِئون ← مستهزِ ـون ، سُئِلَ ← سُ ُ لَ) : رأي للاخفش ايضاً في تسهيلها بين بينَ البعيد .

---

(١) هذا صدر بيت لاسماعيل بن يسار مولى بني تيم بن مرة ، تيم قريش. وتمامه :

صاح هل ريتَ أو سمعتَ براعٍ ردَّ في الضرع ماقرى في العلاب ؟

قرى : جمع . العلاب : مفردها علبة ، بضم العين ، وهي الوعاء من جلد أو خشب . وللبيت في اللسان والأغاني روايات أخر ليس فيها شاهد على ما نحن فيه .

(٢) هذا صدر بيت لسراقة البارقي وعجزه « كلانا عالم بالترهات » .

١٦ - (سَأل ← سَال ، كؤوس ← كووس ، مستهزئين ← مستهزيين) : تقلب المفتوحة بعد فتح الفاً ، والمضمومة بعد ضم واواً ، والمكسورة بعد كسر ياءً . قال سيبويه : ليس ذا بقياس متلئب ، بل هو سماعي .

١٧ - (جاء الواجِئُ ← جاء الواجي): جائز في الشعر ، سماعي في النثر .

١٨ - (الأحْمر ← اَلَحمر ، الأرض ← اَلَرض) : حكاه الكسائي والفراء .

١٩ - (اللهم اغفر لي خطائئي ← خطائئي) : تحقيق للمتطرفتين في أقصى الجموع . حكاه ابو زيد عن بعض العرب . وهـو وجه ثالث للهمزتين المتحركتين في كلمة واحدة . راجع الوجهين القياسيين فيما مر .

٢٠ - (أئِمة ← أ ـ مَّة) : وهذا وجه رابع لهما أخـذ به بعضهم .

٢١ - (أئمة ← آئمة) : وهذا وجه خامس لهما اخذ به بعضهم .

٢٢ - (ذؤابة ← ذأائب ← ذوائب) : هـذا قلب واجب ولكنه على غير قياس .

٢٣ - (أولياءُ أُولئك ← أوليا ءُولئك ، جاءَ أَشراطها ← جا ءَشراطها ، من السماءِ إن ← من السما إن) : نقلت هذه القراءة عن ابي عمرو ، ومؤداها ان تحذف أولى الهمزتين في الكلمتين اذا اتفقتا في الحركة .

٥ ـ الإمالة

ملاحظات :

١ ـ لكلمة « إمالة » ثلاثة معانٍ : فاذا اطلقت قصد منها الصوت الذي بين الفتحة والكسرة [١] ، واذا قيلَ « امالة الالف او الفتحة » قصد بها ابدال صوت الامالة من أحد هذين الصوتين ، واذا قيل « إمالة الدال أو اللام ... الخ » قصد بها الحاق صوت الامالة بهذه الحروف .

٢ ـ الامالة على درجات ، فمنها القوي الحاد الذي يقرب جداً من الكسرة ، وهذا الذي يسمى وحده « إمالة »، وهو المقصود بالبحث ، ومنها الضعيف القريب جداً من الفتحة ، وهذا لا يسمى امالة ، بل يسمى « بين اللفظين »، أو ترقيقاً .

٣ ـ الامالة ليست لغة جميع العرب ، فأهل الحجاز لا يميلون ، ولا سيما قريش ، واشد العرب حرصاً على الامالة هم بنو تميم .

٤ ـ قواعد الامالة عند قبيلة ليست كقواعدها عند قبيلة اخرى . قال سيبويه في كتابه (ج ٢ ص ٢٦٣) : « واعلم انه ليس كل من أمال الالفات وافق غيره من العرب ممن يميل ، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه ، فينصب [٢] بعضٌ ما يميل صاحبه ، ويميل

---

(١) راجع فقرة (الأصوات الفرعية) من الفصل الثاني (اصوات العربية).
(٢) يقصد بالنصب عدم الامالة .

بعضٌ ما ينصب صاحبه ، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر (١) . فاذا رأيت عربياً كذلك فـــلا تُرينَّه خلط في لغته . ولكن هذا من امرهم » اه .

٥ ـ قواعد الامالة التي سنذكرها بعـــد قليل ليست خاصة بقبيلة معينة ، بل هي لجميع القبائل التي كانت تميل . ومن المؤسف اننا لانستطيع ان نميز منها ما كان خاصاً بتميم عما كان خاصاً بغيرها ، لان النحـاة القدماء ساقوا لنا هذه القواعد كلها دون تمييز . صحيح انهم قووا بعض الامالات وضعفوا بعضها الآخر ، إلا انهم لم يكونوا منطلقين في ذلك من مبدأ اعتماد لغة قبيلة معينة ، بل كان حكمهم بالقوة أو بالضعف بنسبة قرب الامالة من اصولهم التي اصلوها لأنفسهم أو بعدها عنها . لهذا يبدو اننـا مضطرون الى الاخذ بالمبدأ الذي اخذ به القدماء من النحاة ، وهو اعتبار اللهجات العربية جميعاً اشكالاً جائزة ومقبولة فيما نسميه بالعربية الفصحى .

آ ـ امالة الالف : قواعدها واسبابها :

رأينا فيما سبق أن اصوات الكلام ليست منعزلة ، بل يؤثر بعضها في بعض فيخلع عليه صفة أو اكثر من صفاته بحيث يجعله مثـله أو قريباً منه . وسمينا هذه الظاهرة بظاهرة التماثل ، وضربنا لهـا مثالاً الاصوات المطبقة كيف تؤثر في تاء الافتعال اذا جاورتها فتقلبها طاء ، نحو : « اصتدم ← اصطدم » . وليست الامالة في حقيقتها إلا شكلاً من اشكال ظاهرة التماثل ، فكلما اجتمعت كسرة وفتحة اثرت الاولى في الثانية فحولتها الى

---

(١) يقصد بالكسر الامالة .

إمالة ، سواء كانت الكسرة قصيرة ، أو طويلة ـ وهي ما نسميه بياء المد ـ ، أو شبه طليق ، وهو ما نسميه بياء اللين . كذلك ، فان مبدأ التماثل يمكن ان يفسر لنا الامالة التي سببها امالة سابقة لها أو لاحقة ، وتلك التي تأتي في الفواصل لمناسبة فواصل اخرى ممالة . غير ان هذا المبدأ وحده لا يمكنه ان يفسر لنا كل انواع الامالة في العربية ، فهناك امالات ليس لمبدأ التماثل اثر فيها ، ونعني بذلك إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث ، كما في « رحمة ومدرسة » ، وتلك الامالات السماعية في نحو « الحجاج والناس » . واذن ، فمن الخير لنا ان ندخل في قواعد الامالة فنسردها من غير تعليل او تفسير .

ويمكن حصر هذه القواعد فيما يلي :

١ ـ تمال كل الف بعدها كسرة ولا فاصل بينهما من فتح أو ضم ، نحو : « عابِد » .

٢ ـ تمال كل الف قبلها كسرة ولا فاصل بينها من فتح أو ضم ، نحو : « عِماد » (١) . ويسمح في هذه بأن يفصل بينها وبين الكسرة الفتح فقط ، وذلك بشرطين : أولهما ان يكون أحد الحروف الصحيحة التي بين الكسرة والألف هاءً ، والثاني ان تمال الفتحة العازلة ايضاً (٢) مثل : « ان يضرِبَها » و « أن يسفِهَنا » .

---

(١) الفتحة التي يتصورها الصرفيون قبل الالف مباشرة لا تدخل معنا في الحساب .

(٢) هذا ما صرح به سيبويه بقوله : « واعلم ان الالف اذا دخلتها الامالة دخل الامالة ماقبلها . واذا كانت بعد الهاء فاملتها ، أملت ماقبل الهاء ، لانك كأنك لم تذكر الهاء ، فكما تتبعها ما قبلها منصوبة كذلك تتبعها ما قبلها ممالة » . كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ .

٣ ـ تمال كل الف قبلها ياء ، سواء كانت هذه الياء حرف مد ، نحو : « كيزان » ، أو كانت حرف لين ساكناً ، مثل : « شيْبان » ، أو حرف لين متحركا ، مثل : « حَيَوان » . ويسمح في هذه بفاصل الفتح مع شرطيه المذكورين سابقاً ، مثل : « يَدَها » .

٤ ـ تمال كل الف اصلها ياء ، مثل ، « باعَ ونابِ ورِضى » .

٥ ـ تمال كل الف اصلها واو مكسورة في الفعل ، مثل : «خاف» من « خَوِف » .

٦ ـ تمال كل الف كانت لام فعل ، سواء كان اصلها الياء كما في « رمى » ، أو كان اصلها الواو كما في : « غزا » .

٧ ـ تمال كل الف وقعت رابعة فاكثر ، سواء كان اصلها الياء كما في : « مستشفى » من « شَفَيَ » ، او كان اصلها الواو كما في : « مصطفى » من « صَفَوَ » ، أو كانت للتأنيث كما في : « حبلى »، أو كانت للالحاق كما في : « معزى » ، أو كانت منقلبة عن تنوين كما في : « عبداً » ، أو كانت في ضمير كما في : « طَلَبَنا » .

٨ ـ تمال كل الف سبقت بامالة ، مثل : « رأيت عمادا » ، حيث أميلت الف الدال لامالة الف الميم .

٩ ـ تمال كل الف وقعت في فاصلة شقيقتها ممالة ، مثل : « والضحى » ، حيث أميلت الف « الضحى » لامالة الف « قلى » (١) .

---

(١) هذه الفواصل من سورة الضحى ، وهي : والضحى . . . والليل اذا سجا . . . ما ودعك ربك وما قلى . . . وللآخرة خير لك من الاولى ... الخ.

هذا ، وقد ذكر النحاة اوضاعاً تقوي مقتضي الامالة ، وأوضاعاً اخرى تضعفه . واليك بيان ذلك :

ب ـ مقويات المقتضي للامالة :

١ ـ اذا وجدت كسرتان قبل الالف كان مقتضي الامالة اقوى ، مثل : « جِلِبلاب » (١) .

٢ ـ اذا وجدت كسرة طويلة قبل الالف ، اي ياء مد ، كان مقتضي امالة الالف اقوى ، مثل : « كيزان » .

٣ ـ اذا اجتمعت كسرة وياء لين قبل الالف كان المقتضي اقوى ، مثل : « العِيتان » .

٤ ـ لزوم الكسرة يقوي المقتضي للامالة في « بائِع » اقوى منها في « جلب البابِ »، لان كسرة الهمزة في الكلمة الاولى لازمة ، أما كسرة الباء في الكلمة الثانية فعارضة للاعراب ، وهي لذلك عرضة للزوال .

٥ ـ اذا كانت الكسرة على راء كان ذلك اقوى ، سواء كانت قبل الالف أو بعده ، مثل : « رِجال وعارِف » .

٦ ـ قرب الكسرة من الالف يقوي مقتضي امالتها ، فالامالة في « كِتاب » اقوى منها في « مِفتاح » لوجود حرفين بين الكسرة والالف ، وهذه أقوى من الامالة في « أن يسفيِنَنا » لوجود الفتح العازل .

---

(١) الجلبلاب : نبت .

٧ ـ الاتصال يقوي الامالة ، ونعني بذلك أن تكـــون الكسرة والالف في كلمة واحدة ، والانفصال عكسه ، فالامالة في « كِتاب » أقوى منها في « لزيدٍ مال » لوجود الكسرة في كلمة والالف في كلمة اخرى ، وبين الدرجتين درجة وسطى تظهر في كلمة « بِنا » ، حيث نرى الباء و « نا » فى حكم الكلمة الواحدة وان كانتا كلمتين مستقلتين نحوياً .

٨ ـ كون الالف في فعل يجعل مقتضي إمالتها أقوى مما لو كانت في اسم . فالامالة في الفعل « باع » اقوى منها في الاسم « ناب » .

٩ ـ شيوع اللفظ يقوي مقتضي إمالة ألفه ، فالامالة في « بعبدِ الله » أقوى منها في « لزيدٍ مال» لشيوع كلمة الله ، وقلة شيوع كلمة المال .

١٠ ـ الوقف على الكلمة يقوي امالتها ، فالامالة في « زيد منا » اقوى منها في « منا زيد » .

ج ـ مضعفات المقتضي للامالة :

١ ـ تعد حروف الاستعلاء (ص . ض . ط . ظ . خ . غ . ق) أقوى المضعفات للامالة ، بل عدها النحاة مانعة للامالة في كثير من الاحيان . فأقوى تأثير للحرف المستعلي اذا كان قبل الالف مباشرة ، مثل : « صائِم » ، أو بعده مباشرة ، مثل « عاصِم » ، أو بعده بحرف مثل « نافِخ » ، فاذا وقع المستعلي من الالف هـذه المواقع منعهـا من الامالة (١) . ويلي ذلك في الرتبة ان يكون المستعلي قبل الالف ساكناً

(١) ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ج ٢ ص ٢٦٤) ان من العرب من كان يميل الالفات مع حروف الاستعلاء ولو باشرتها . لكنه عد هؤلاء فيمن لا يؤخذ بلغته .

متوسطاً بينها وبين الكسرة ، مثل « مِصْباح » ، أو يكون بعد الالف بحرفين ، مثـــل « مناشيط » . واضعف تأثير له اذا كان قبل الالف والكسرة ، مثل « قيباب » ، أو بعد الالف في كلمة اخرى ، مثـــل « مساجد صالح » .

وعلى كل ، فان تأثير حرف الاستعلاء في منع الامالة أو إضعافهـا مقصور على الفات الاسماء الداخلية ، فأما ألفات الافعـــال ، سواء كانت داخلية أو متطرفة ، فلا أثر للمستعلى فيها ، فتمال الفات « خاف ، وأعطى » وما شابهها ، كما تمال الفات الاسماء المتطرفة الواقعة رابعة فاكثر ، مثـل « المعطى والمستقصى » وما اشبه ذلك .

٢ ـ وكما كانت الراء المكسورة من مقويات الامالة ، فان الراء المضمومة او المفتوحة من مضعفاتها . واقوى حالات اضعافها أن تكون مباشرة للالف قبله أو بعده ، مثل « راشِد ، حجارُ » . ففي هـــذين الموقعين تمنع امالة الالف كما يمنعهـا المستعلي . أما اذا تباعدت عن الالف فقد اختلف النحاة ، فمنهم من ترك لها شيئاً من التأثير ، ومنهم من الغى تأثيرها نهائياً ، مثل « رَواعِيد ، نوادِر » .

٣ ـ بُعد الكسرة عن الألف يضعف الامالة . وهو عكس القرب الذي شرحناه قبل ، فراجعه .

٤ ـ الانفصال يضعف الامالة . وهو عكس الاتصال الذي شرحناه قبل ، فراجعه .

٥ ـ الوصل يضعف الامالة . وهـو عكس الوقف الذي شرحناه قبل ، فراجعه .

٦ ـ عروض الكسرة يضعف الامالة ، وهو عكس لزومها الذي شرحناه قبل ، فراجعه .

٧ ـ زوال الكسرة يضعف الامالة . ويكون زوالها لعارض ادغام ، كما في « جادّ » حيث حذفت كسرة الدال الأولى التي بعد الالف لأجل الادغام ، والاصل : « جادِد » ، أو يكون زوالها لعارض وقف ، كما في « ماشْ » اذ الاصل في الوصل « ماشٍ » . وعلى هذا تكون الامالة في هاتين الكلمتين وما هو في حكمها أضعف من الامالة في مثل « عابِد » .

٨ ـ كون الالف المراد إمالتها الفاً منقلبة عن تنوين يضعف مقتضي الامالة ، فالامالة في « رأيت عبدا » اضعف منها في « رأيت حبلى » .

وبعد هذا نرى انه من الضروري طرح هذه المشكلة ، وهي : اذا اجتمعت في كلمة واحدة مقويات للامالة ومضعفات لها ، فما حكم الامالة عند ئذ ؟ .

والجواب عن هذا سهل : فاذا زاد عدد المقويات على عدد المضعفات كانت الامالة أقوى ، والعكس بالعكس . أما اذا تساويا عدداً فالاكثر ترجيح كفة القوة على كفة الضعف ، ويظهر ذلك في المثالين الآتيين :

١ ـ (**قارِب**) : الامالة في هذه الكلمة قوية ، وفيها مضعف واحد هو حرف الاستعلاء ، وهو القاف المباشر للالف ، ومقوٍ واحد ، وهو الراء المكسورة التالية للألف .

٢ ـ (**أن يضرِبَها**) : الامالة في هذه الكلمة قوية ، وفيها مضعف واحد هو بُعد الكسرة عن الألف ، ومقوٍ واحد هو الوقف على الالف . فاذا وُصلت الالف في مثل « أن يضرِبَها زيد » فتحَ الالفَ

من كان يميلها في الوقف لاجتماع مضعفين ، هما بُعد الكسرة ، والوصل .

د ـ ألفات لا تمال :

الالفات التي لا تمال على ثلاثة انواع :

١ ـ ألفات لم يتوفر لها سبب من اسباب الامالة التي ذكرناها سابقاً ، وذلك مثل « الخاتم ، عادَلَ ، العصا ... » .

٢ ـ ألفات الاحرف وان توفرت لها الاسباب ، فلا تمال الالف في « إما وإلا » على الرغم من سبقها بالكسرة .

٣ ـ ألفات الاسماء غير المتمكنة وان توفرت لها الاسباب ، فلا تمال الألف في « إذا » على الرغم من سبقها بالكسرة .

هـ ـ ألفات اميلت سماعاً :

وهي الكلمات الآتية : العشا (١) ـ المكا (٢) ـ الباب ـ المال ـ الحجاج (٣) ـ الناس ـ بلى ـ يا ـ لا (٤) ـ ذا ـ أنى ـ متى ـ عسى ـ وجميع اسماء حروف التهجي با .. تا .. ثا (٥) ... الخ .

---

(١) العشا : مصدر الاعشى والعشواء . ومعناه عدم القدرة على الرؤية ليلاً .
(٢) المكا : جحر الضب أو الثعلب أو الارنب .
(٣) اشترطوا في امالة « الحجاج » ان تكون علماً ، فان كانت صفة فلا .
(٤) اشترط بعضهم لامالتها ان تكون مركبة مع « إما » كما في قولك : افعل هذا إما لا ، أي إن كنت لاتفعل غيره . واجاز قطرب امالتها مطلقاً .
(٥) اشترطوا لامالتها ان تكون الفاتها متطرفة وان تكون موقوفاً عليها ، فان قلت : باء .. تاء .. ثاء ، فلا إمالة . ومن الجدير بالذكر ان حرف الاستعلاء لا اثر له في امالتها ، فتقول : طا .. ظا .. بالامالة لا بالفتح .

و ـ امالة الفتحة قبل هاء التأنيث :

امالة الفتحة قبل هاء التأنيث جائزة في الوقف خاصة ، فتقول : « جاءت فاطمة » بالامالة ، أما اذا وصلت فقلت : « جاءت فاطمةَ الى البيت » ، فلا إمالة .

وقد اختلف النحاة والقراء في شروطها : فأما الكسائي فأجاز امالتها مطلقاً ، واما غيره فقد ميز وقال : هي مستحسنة مع كل الحروف المستفلة ، ما عدا الراء ، مثل : « فاطمة ـ خديجة ـ جميلة ... » ، ومستقبحة مع الراء ، مثل : « شجرة ـ قدرة » ، ومتوسطة مع حروف الاستعلاء ، مثل : « نافخة ـ خالصة ... » .

فاما القراء فكانوا اكثر تشدداً ، اذ منعوا امالتها منعاً مطلقاً مع حروف الاستعلاء مضافاً إليها الحاء والعين والألف ، كما منعوها مع حروف كلمة (أكهر) إلا اذا سبق أحد هذه الحروف بكسرة أو ياء ساكنة ، فأجازوا على ذلك امالة الفتحة في مثل : « أيكة ـ الخاطئة ـ الآلِهة ـ الحافِرة » .

ز ـ امالة الفتحة قبل الراء المكسورة :

اجازوا امالة الفتحة إذا جاءت قبل راء مكسورة ، مثل « من المطَرِ ـ من الكِبَرِ ـ من المحاذَرِ ـ خبطَ ريَاحٍ » . واشترطوا لذلك شرطين : أولهما ان لا يفصل بين الفتحة والراء المكسورة فاصل من حركة أخرى ، والثاني ان لا يأتي بعد الراء المكسورة حرف استعلاء ، فلا تمال فتحة السين في كلمة « السَّرِق » لوجود القاف بعد الراء . أما اذا جاء حرف الاستعلاء قبل الراء فلا أثر له في منع الامالة ، فتقول :

« من المطرِ – من الحصَرِ » بالامالة .

ح – امالة الضمة والواو :

اذا سبقت الضمة أو الواو الساكنة راءً مكسورة جازت إمالتها الى الكسر ، فتقول : « من عُمْرٍ » و « هـذا ابن نورٍ » بامالة كل من الضمة والواو الى الكسرة والياء . وهذه الامالة هي ، في الواقع ، تحويل الضمة والواو (وهي كما رأينا في الصوتيات العامة ضمة طويلة) من صوت طليق بسيط الى صوت طليق مختلط ، ومعنى هذا ان يكون اللسان والشفتان مع الطليق المختلط في وضعين متعاكسين . فنحن نعلم أنه مـع الكسرة البسيطة يكون اللسان مرتفعاً الى سقف الحنك بمقدمه ، وتكون الشفتان في انفراج وتراجع ، وانه مع الضمة البسيطة يكون اللسان مرتفعاً الى سقف الحنك بمؤخره ، وتكون الشفتان في ضم واستدارة . هـذه هي الاوضاع الطبيعية للسان والشفتين مع الكسرة والضمة البسيطتين . ولكن يحدث ان يجري العكس : فيرتفع اللسان بمقدمه لانتاج الكسرة ، ولكن الشفتين بدلاً من ان تتراجعا تنضمان وتستديران ، فيحدث من ذلك الوضع الشاذ صوت طليق مختلط يرمز له بالفرنسية برمز « U » ، كما يمكن ان يرتفع اللسان بمؤخره لانتاج الضمة ، ولكن الشفتين بدلاً من ان تنضما تنفرجان وتتراجعان ، فيحدث من هـذا الوضع الشاذ ايضاً صوت طليق مختلط نادر الوجود في اللغات إلا التركية التي تعبر عنه برمز « i » بغير نقطة .

وكلا الصوتين موجود في العربية ، وقد سمينا الأول « U » الكسر المشم ضماً ، كما في « قيل = qula »، وسمينا الثاني « ı » الضم المشم كسراً ، أو امالة الضمة نحو الكسرة ، كما في « من نورٍ = min nıren ».

٦ - الإعلال

الاعلال هو احدى ظاهرات التبدل الصوتي. ونعني به تلك التبدلات التي تصيب الطليقات الطوال واشباهها مما ندعوه في العادة بحروف العلة ، وهي : الالف والوا والياء .

وتنقسم هذه التبدلات الى ثلاثة أقسام :

١ - **الحذف** : ويسمى إعلالاً بالحذف ، وهو كحذف واو « ورث » في مضارعه « يرث » .

٢ - **القلب** : ويسمى اعلالاً بالقلب وهو كقلب واو « اقوول » ألفاً في ماضيه « قال » .

٣ - **الاسكان** : ويسمى اعلالاً بالاسكان ، وهو كاسكان الياء في « يمشيْ » ، إذ الأصل ان يقال : « يمشيُ » .

آ - الإعلال بالحذف :

يحذف حرف العلة في ثلاثة مواضع :

١ - أن يكون حرف مد ملتقياً بساكن بعده ، مثل : « قامَ ← يقومُ ← قوُمْ ← قمْ » و « رمى ← رماْتْ ← رمَتْ » . وقد مر ذلك في مبحث التقاء الساكنين .

٢ - أن يكون واواً واقعة فاء فعل مكسور العين في المضارع ،

فيحذف من المضارع والأمر ، مثل : « وَعَدَ يَعِدُ عِدْ » و « وَصَلَ يَصِلُ صِلْ » ، كما يحذف من المصدر بشرط ان يعوض عنه بتاء ، مثل : « عِدَة ، صِلَة » ، ويجوز بقاؤه في الصدر خاصة ، مثل : « وَعْد ، وَصْل » .

٣ ـ ان يكون حرف العلة لام أمر أو لام مضارع مجزوم لم يتصل بها شيء ، مثل : « إرمِ ، لم يرمِ ، إخشَ ، لم يخشَ ، أُدعُ ، لم يدعُ » .

ب ـ الاعلال بالتسكين :

والمراد به شيئان : الأول حذف حركة حرف العلة ، والثاني نقل هذه الحركة الى الساكن قبله . وتتلخص قوانين الاعلال بالتسكين فيما يلي :

١ ـ اذا تطرفت الواو والياء بعد حرف متحرك ، حذفت حركتها إن كانت ضمة أو كسرة ، مثل : « يدعو ، يرمي ، الى الوادي » ، واصل كل ذلك : « يدعوُ ، يرميُ ، الى الواديِ » .

٢ ـ فاذا ترتب على تسكين حرف العلة التقاء ساكنين حذف حرف العلة المسكن منعاً لالتقاء الساكنين (١) ، مثل : « يرميْ ← يرميْون ← يرمون » .

وبناء على ما مر فان الحركة اذا كانت فتحة لم تحذف ، مثل : « لن يرميَ ، لن يدعوَ » . وكذا اذا كانت الواو والياء بعد ساكن ،

(١) انظر قوانين التقاء الساكنين ، والقانون الأول من الاعلال بالحذف أعلاه .

مثـال : « ظَبْيٌ ، دَلْوٌ ، من ظَبْيٍ ، من دَلْوٍ » فلا حذف للضمة ولا للكسرة .

٣ ـ اذا كانت الواو والياء عينا في كلمة ، وكانتا متحركتين ، وكان ما قبلهما صحيحاً ساكناً ، وجب نقل حركة الواو أو الياء الى الساكن قبلهما ، مثل : « يَقْوُمُ ← يَقُوْمُ ، يَبْيِعُ ← يَبِيْعُ » .

فان كانت الحركة المنقولة عن حرف العلة مجانسة له ، وقف الأمر عند حد النقل فقط ، كما ظهر ذلك من المثالين السابقين ، أما ان كانت الحركة المنقولة من غير جنس حرف العلة ، فقد وجب الحاق عملية النقل بعملية اعلالية أخرى ، هي عمليـــة القلب لحرف العلة الى حرف آخر يجانس الحركة المنقولة ، مثـال : « أَقْوَمَ ← أَقَوْمَ ← أقامَ » ، وكذا : « يُقْوِمُ ← يُقِوْمُ ← يُقِيْمُ » .

ولا يسري عمل هـــذا القانون على الكلمات التي هي من الانواع الآتية : أفعل التعجب : « ما أقْوَمَـه ، أقْوِم به » ـ ما كان على زنة (أفعل) من اسماء التفضيل والصفات المشبهة : « هو أقْوَمُ منه ، هو أبْيَنُ منه ، هو أسْوَد ، هو أبْيَض » ـ ما كان على أوزان (مِفْعَل ، مِفْعَلة ، مِفْعال) من اسماء الآلات ومبالغة اسماء الفاعلين : « مِرْوَحة ، مِقْوَل ، مِكْيَال ، مِغْوَار » ـ ما كان بعد واوه أويائه ألف : « تَجْوَال ، تَهْيَام » ـ ما كان مضعفاً : « إبْيَضَّ ، إسْوَدَّ . ـ ما أعلت لامه : « أَهْوَى ، أَحْيَا » ـ ما صحت عين ماضيه المجرد « يَعْوَرُ ، يَصْيَدُ » ، اذ الماضي المجرد منهما : « عَوِرَ ، صَيِدَ » (١) .

---

(١) هذه الاستثناءات كلها يفسرها قانون عام لانعلم أن القدماء صرحوا به تمام التصريح.ونحن نذكره لك الآن لجليل فائدته لك ، لأنه يغنيك عن حفظ كثير ←

. . . .

ب—من القوانين الفرعية في التبدلات الصوتية ، سواء أكان ذلك في الاعلال ، ام كان في غير ذلك :

اعلم ان قوانين التبدلات الصوتية ، تسعى كلها الى غاية واحدة ، هي التخفيف. وهذا ما صرح به النحاة القدماء في كل مناسبة . لكن الذي لم يصرحوا به هو نص القانون التالي : « يتوقف عمل قانون صوتي ما اذا ادى تطبيقه إلى أحــد الأمور الآتية :

١ ــ إلى تشويه الكلمة وابتعادها كثيراً عن أصلها .
٢ ــ إلى الدخول في ثقل اكبر من الذي فر منه .
٣ ــ إلى الوقوع في اللبس .
٤ ــ إلى حرمان الكلمة من صيغة تحمل مقولة صرفية معينة » .

وإليك توضيح ذلك فيما يلي :

١ ــ يقضي قانون صوتي بأن تنقلب الياء والواو ألفين اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما . فاذا طبقنا هذا القانون على الياء من كلمة « أهوي » صارت : « أهوى » ، وليس في هذا التطبيق ما يؤذي الكلمة ، لأنها ظلت قريبة جداً من أصولها . لكن لو طبقنا على الواو قانوناً آخر يقضي بنقل حركتها الى الساكن قبلها ثم بقلبها ألفاً ، لصارت : « أهاى » ، وهو شكل يقتضي تطبيق قانون ثالث هـــو قانون إلتقاء الساكنين الذي يوجب حذف أولى الالفين لتصير الكلمة على هيئة « أهى » . وهي كما ترى ، هيئة مشوهة ابعدت الكلمة كل البعد عن أصلها . لهذا يمنع القانون الثاني والثالث من العمل محافظة على هيئة الكلمة ، ومنعاً لابعادها عن الأصل . وهــــذا ما يعبر عنه النحاة بمصطلح « عدم جواز توالي اعلالين في كلمة واحدة » .

٢ ــ لو طبقنا القانون الأول الذي سبق ذكره على كلمة « رميا » بفتح الراء والميم والياء ، لصارت « رماا » ، ولدخلت الكلمة بذلك في ثقل اكبر من الذي فر منه . لذا يتوقف عمله وتسلم الياء .

٣ ــ لنعد الى كلمــــة « رميا » ، ولنطبق عليها القانون السالف الذكر لتصبح « رماا » ، ولنحاول التخلص من الثقل بتطبيق قانون التقاء الساكنين . عند ذلك ستصبح الكلمة : « رما » . وهي نفس الصيغة الموضوعة للمفرد المذكر الغائب ، يعني ذلك ان تطبيق القانونين ادى الى اللبس ، فلم نعد نعرف : هل الفعل مسند الى المفرد ام الى الاثنين ؟ . لهذا كله يمنع عمل القانونين .

٤ ــ لو طبقنا قانون النقل والقلب على كلمة « أبيض » لأصبحت : «أباض» ،

ج ـ الاعلال بالقلب :

١ ـ اذا تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلهما ، قلبتا ألفاً ، مثل : « دَعَوَ ← دعا ، رَمَيَ ← رمى » .

يتوقف عمل هذا القانون في كثير من الحالات ، والضابط لذلك كله ما ذكرناه في الحاشية التي في نهاية الفقرة السابقة . فراجعه (١) .

ولفقدت الكلمة وزن (أفعل) الموضوع لمولة صرفية هي مقولة الوصفية ، ذلك ان هذا الوزن شديد الحساسية ، فما يكاد يتغير شيء من حركاته وسكناته حتى يفقد معنى الوصفية الذي يحمله . لذا يمنع قانون النقل من العمل في هذا الوزن واشباهه مما لا يقبل تغييراً .

والنحاة القدماء ـ رحمهم الله ـ كانوا يشيرون إلى ما بعضها قلناه اشارات عابرة هنا وهناك . لكنهم لم يجمعوا هذه الاشارات ويصوغوها في قانون عام كما فعلنا ، بل كانوا ، كلما رأوا قانوناً صوتياً توقف عن العمل في كلمة ما ، يفرعون في التقنين والتقعيد ، حتى تضخمت هذه القوانين والقواعد تضخماً كبيراً ازعج الطالب ، واوقعه في الحيرة والبلبلة . واورثه نفوراً شديداً من الصرف وقواعده .

(١) يقرر الصرفيون ان هذا القانون هو أضعف القوانين الصوتية في الاعلال . يقول رضي الدين الاستراباذي في شرحه على شافية ابن الحاجب : « إعلم ان علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفاً ليست في غاية المتانة » إه . لذلك كثرت شروط تطبيق هذا القانون كثرة بالغة توازي كثرة ما شذ عنه من الكلمات . وتفسير الصرفيين لهذا الضعف لا يقنع أحداً . والذي نعتقده أن المشكلة ناجمة عن تمسك الصرفيين بمبدأ عدم أصالة الألف في الكلام العربي ، وان كل الف في ثلاثي فهي إما عن ياء أو عن واو . ولو انهم تخلوا عن هذا المبدأ ، واعتبروا الالف في مثل « دعا ورمى وباب وناب » أصلية لكان تفسير انقلابها إلى ياء أو واو في التصاريف المختلفة ، مثل : « يدعو ويرمي ويدعوان ويرميان وابواب وانياب » ـ أقول : كان تفسير ذلك أهون عليهم من تفسير انقلاب الياء والواو الفاً ، واكثر اطراداً . وبالتالي ، فاننا نعتقد ان القانون صيغ صياغة معكوسة ، والصرفيون لا يقبلون

٢ ـ إذا سبقت الواو بكسرة أو ياء ساكنة قلبت ياءً ، مثل : « مِوْعاد ← ميعاد ، رَضِوَ ← رَضِيَ ، دُلَيْوٌ ← دُلَيٌّ ، صِوام ← صِيام ، سِوَاط ← سِياط » . والدليل على واوية هذه الياءات أنها من « الوعد والرضوان والدلو والصوم والسوط » .

وشأن هذا القانون في التوقف عن العمل وضابط هذا التوقف كشأن سابقه ، وكشأن كل القوانين التي سنذكرها .

٣ ـ إذا اجتمعت الواو والياء ، والسابقة منهما ساكنة ، قلبت الواو ياء ، وادغمت بالياء التي معها مثل : « مَرْمُوْيٌ ← مرميٌّ » و « أيْوَام ← أيَّام » . ولهذا القانون ، كما لغيره ، شواذه ، مثل : « ضَيْوَن ، ويوم أيْوَم ، وعوى الكلب عَوْيَة وعوَّة ، والرجاء ابن حَيْوَة » .

٤ ـ إذا اجتمعت واوان في الطرف قلبتا ياء مشددة ، مثل « دَلْوٌ ← دُلُووٌ ← دُلِيّ ، عصا ← عُصُوُوٌ ← عِصِيٌّ » . وشرط ذلك ان تكون الكلمة جمعاً ، فان كانت مفرداً فلا قلب ، مثل : « عتا عتوّاً ، نما نموّاً ، سما سموّاً » .

٥ ـ اذا وقعت الواوعين كلمة في جمع على وزن « فُعَّل » صحيح اللام قلبت الواو المشددة ياء مشددة ، مثل : « صائم ← صُوَّم ← صُيَّم ، نائم ← نُوَّم ← نُيَّم » . ويجوز عدم القلب ، وهو اكثر

بهذا ، لأنه يتعارض مع مبدأ آخر لا يسلم من الخطأ ، وهو مبدأ أن المصدر أصل الفعل الماضي وسائر المشتقات . ولو تخلوا عن هذا المبدأ لما كان هناك شذوذ في القانون الصوتي الذي نقترح ان تكون صياغته على الشكل الآتي : تقلب الالف في الفعل الماضي إلى ياء او واو اذا . . . . . الخ .

استعمالاً من القلب .

٦ ـ اذا سكنت الياء بعد ضمة قلبت واواً ، مثل : « مُيْسِر ← موسر » ، إلا فيما كان جمعاً على وزن « فُعْل » ، مثل : « بيض وهيم » ، لانهما جمعا « أبيض وأهيم » ، والقياس أن يكونا « بُيْض وهُيْمُ » ، لان جمع « أفعل وفعلاء » هو « فُعْل » بالضم ، لكن كسرت الفاء لتصح العين .

٧ ـ اذا تطرفت الياء متحركة بعد ضمة قلبت واواً ، مثل : « قَضُيَ ← قَضُوَ » ، ومعنى قضو الرجل : ما أقضاه .

٨ ـ اذا وقعت الألف بعد كسرة ، أو بعد ياء التصغير قلبت ياءً ، مثل : « كتاب ← كتيِّب ، مصباح ← مصابيح » .

٩ ـ اذا وقعت الالف بعد ضمة قلبت واواً ، مثل : « شاهد ← شُوهِدَ » .

١٠ ـ اذا تطرفت الواو والياء بعد الف زائدة قلبتا همزة ، مثل : « بنيَ ← بناي ← بناء ، كَسَوَ ← كساو ← كساء » ، فان اتصل بالكلمة ما أزال شرط التطرف جاز القلب وعدمه . تقول : « بناءة وبناية ، وكساءان وكساوان » . فأما تاء التأنيث المفرقة بين المذكر والمؤنث فلا تلغي حالة التطرف لانها في حكم الزائلة . تقول : « بنّاءٌ وبنّاءةٌ » لا غير .

١١ ـ اذا وقعت الواو والياء عيناً في فعل اعلتا فيه ، قلبتا همزة في اسم فاعله ، مثل : « قَوَل ← قال ← قائل ← ، بيع ← باع ← بائع » .

[illegible] ـ اذا وقعت الواو والياء فاءً في صيغة الافتعال قلبتا تاء وادغمتا في تاء الافتعال ، سواء اكان ذلك في الفعل ام كان في المصدر ، مثل : « [illegible] ـ إتّحد ، إتّحاد ـ إيتسر ← إتّسر ، إتّسار » .

[illegible] ـ اذا وقع حرف المد الزائد ثالثاً في اسم صحيح الآخر ، قلب همزة في صيغة « مفاعل » ، مثل « عجوز ← عجاوز ← عجائز ، قلادة ← قلااد ← قلائد ، صحيفة ← صحايف ← صحائف . فان كان حرف المد غير زائد فلا قلب ، مثل : « عاش ← يعيش ← معيشة ← معايش » ، وشذ عن ذلك « مصائب ، ومنائر » . وكذا لاقلب اذا كان الحرف حرف لين لا حرف مد ، مثل : « جدْوَل ← جداول » .

واذا اعتلت اللام في هذه الطائفة من الاسماء ، كان الجمع منها على مثال « فعالى » ، مثل : « قضية ← قضايا ، مطية ← مطايا » ، فان همزت اللام قلب حرف المد مع الهمزة الى « ياء » ، مثل : « بريئة ← برايا ، خطيئة ← خطايا » .

١٤ ـ اذا توسطت الف « مفاعل » بين حرفي علة في اسم صحيح الآخر ، قلب ثانيها همزة ، مثل : « أوّل ← اواول ← أوائل » . فان اعتلت لامه جمعته على مثال « فعالى » ، مثل : « زاوية ← زوايي ← زوايا » .

١٥ ـ اذا اجتمعت واوان في صدر كلة وجب قلب الأولى همزة ، مثل : « واصلة ← وواصل ← أواصل » . فان كانت الواو الثانية منقلبة عن ألف المفاعلة عند بناء الفعل للمفعول جاز القلب وعدمه ، مثل : « وار [illegible] ← وُوري أو أُوري » .

١٦ ـ اذا كانت الواو مضمومة ضمة لازمة جاز قلبها همزة ، مثل : « دار ← أدوُر ← أدؤر » .

٧ - الابدال

هو حذف حرف ووضع حرف آخر مكانه ، مثل : « تلعثم ← تلعذم » . وهو بهذا المعنى العام يشمل الاعلال بالقلب ، وبعض اشكال تخفيف الهمزة ، وبعض اشكال الوقف ، مما مر ذكره في الفقرة السابقة . لكن الصرفيين درجوا على تخصيص مصطلح الابدال بظاهرة التبدل الصوتي التي تصيب الاحرف الصحيحة فقط .

والابدال بهذا المعنى الضيق على نوعين : الاول ابدال سماعي لا يخضع لقواعد ، وليس له ضوابط عامة ، كابدالهم القاف من الكاف في : « وكنة ← وقنة » ، والحاء من العين في : « ربع ← ربح » . وهذا النوع ليس تبدلاً صوتياً اقتضاه تفاعل الاصوات بعضها ببعض ، وانما هو ضرب من اختلاف اللهجات . والثاني ابدال قياسي ناجم عن تفاعل الاصوات وتأثير بعضها في بعض . ويسمى هذا النوع بالابدال الصرفي الشائع ، أو الضروري ، أو اللازم . واجدر من ذلك ان يسمى الابدال الصوتي ، لانه ، كما سترى ، تبدلات صوتية لا يترتب عليها تغيير في معنى الكلمة الصرفي ، أو وظيفتها النحوية . ويمكن حصر مظاهره في القوانين الآتية :

١ - تقلب تاء « افتعل » ومشتقاته ومصدره ثاءً إن كان فاء الكلمة ثاء ، وتدغم فيها : « ثأر ← إثْتَأر ← إثثأر ← إثّأر » .

٢ - تقلب تاء « افتعل » ومشتقاته ومصدره طاءً ان كان فاء الكلمة احد حروف الاطباق « ط - ظ - ص - ض » : « صفا ←

إصتفى ← اصطفى ، ضجع ← اضتجع ← اضطجع ، طرد ← اطترد ← اطّرد ، ظلم ← اظتلم ← اظطلم » . ويجوز بعد هذا القلب ، ان تقلب الطاء حرفا من جنس ما قبلها وتدغم فيه : « إصّفى ، اضّجع ، اطّرد ، اظّلم » .

٣ ـ تقلب تاء « افتعل » ومشتقاته ومصدره دالاً اذا كان فاء الكلمة احد هذه الحروف « د ـ ذ ـ ز » : « دعا ← إدتعى ← إدّعى ، ذكر ← اذتكر ← إذدكر ، زهر ← إزتهر ← إزدهر » ويجوز، بعد هذا القلب ان تقلب الدال حرفاً من جنس ما قبلها وتدغم فيه : « إذّكر ، إزّهر » .

وقد يعكس الادغام في بعض ما مر في القانونين الثاني والثالث ، وذلك مع التاء والذال والظاء ، فتقلب هذه الحروف الى ما صارت اليه تاء الافتعال ثم تدغم : « إتّأر ، ادّكر ، إطّلم » .

٤ ـ يجوز أن تقلب تاء « تفاعل وتفعّل وتفعلل » ومشتقاتها حرفاً من جنس الفاء اذا كان هذا الفاء احد الحروف الآتية « ث ـ ذ ـ د ـ ز ـ ص ـ ض ـ ط ـ ظ » (١) ، ثم تدغم فيه ، ثم تجتلب للكلمة همزة الوصل بسبب سكون اولها الناجم عن الادغام : « تثاقل ← إثّاقل ، تذاكر ← إذّاكر ، تدحرج ← ادّحرج ، تزيّن ← إزّيّن ، تصالح ← إصّالح ، تضافر ← إضّافر ، تطلّب ← إطّلّب ، تظلّم ← إظّلّم » .

---

(١) لاحظ ان هذه الحروف كانت قد اثرت في تاء الافتعال في القوانين الثلاثة السابقة ، وكان قلب تاء الافتعال معها واجباً لتأخر تاء الافتعال الذي اورث الكلمة عسراً في النطق . اما ههنا فقلب التاءات المتقدمة عليها جائز بسبب سهولة النطق وامكانه .

وربما حدث هذا مع السين والشين : « تسمّع ← إسّمّع ، تشاجر ← إشّاجر » .

٥ ـ اذا وقعت التاء ساكنة قبل الدال ، وجب قلبها دالاً ، وادغامها في الدال التي بعدها ، « عتود ← عِتْدان ← عدّان » (١) .

٦ ـ اذا وقعت النون ساكنة قبل الميم أو الباء ، وجب قلبها ميماً ، فان كانت الميم هي التي بعدها قلبت لفظاً وخطاً وادغمت : « انمحى ← امّحى » ، أما إن كانت الباء هي التي بعدها ، فالقلب في اللفظ لا في الخط : « سنْبل ← سمبل (٢) » .

٧ ـ تقلب الواو في كلمة « فو » ميماً وجوباً في حالة الافراد (٣) : « الفم » . اما في حالة الاضافة ، فيجوز القلب وعدمه : « فوك = فمك » (٤) .

ابدالات سماعية :

استكمالاً للبحث نورد هنا طائفة من الابدالات مما لا يخضع للقواعد العامة التي مر ذكرها . ويندرج في هذه الطائفة ثلاثة انواع من الابدال :

١ ـ ابدال لهجي لم تتبنه الفصحى ، كابدال بني تميم العين من

---

(١) العتود : هو الذكر من اولاد المعزى . وجمعه عدان ، مثل خروف وخرفان .

(٢) هذا الشكل في كتابة الكلمة لبيان اللفظ فقط .

(٣) الافراد هنا يعني عدم الاضافة .

(٤) لم نذكر هنا الابدالات الواقعة في الهمزة لانها سبقت في فقرات الوقف والاعلال وتخفيف الهمزة .

همزة ("أن) . وهذا النوع قياسي مطرد في لهجته فلا ينطبق عليه وصف السماعي . وهو ايضاً ابدال تقره القوانين الصوتية كما سنرى بعد قليل .

٢ ـ ابدال سماعي تبنته الفصحى ولم تقس عليه ، كابدال الفاء من الثاء في : « ثوم = فوم » . ونعتقد ان هذا النوع كان في أصله لهجياً تاريخياً ، بمعنى ان صوت الثاء تطور تاريخياً في لهجة من اللهجات حتى انقلب الى فاء ، ثم دخل الى الفصحى من هذه اللهجة بعض الكلمات التي اصابها هـذا النوع من التطور فحفظت ولم يقس عليهـا . وبناءً على ذلك يكون هذا النوع من الابدال قياسياً في لهجته ، سمـــاعياً في الفصحى . وهو ايضاً ابدال تقره القوانين الصوتية .

٣ ـ ابدال لا تقره القوانين الصوتية وليس له تفسـير سـوى انه ضرورة شعرية ارتكبها الشاعر في سـبيل الوزن والقافية . وذلك كابدال الياء من السين : « السادس = السادي » .

وسنذكر الآن بعضاً من القوانين الصوتيـة التي تردد ذكرها في الاسطر الماضية ، ليستعين بهـا القارىء على تفسير الظواهر التي سبقت في الابدال الصرفي الشائع القياسي ، وعلى تفسير ظواهر الابدال السماعي واللهجي الآتية :

١ ـ اذا اجتمع في كلمة مطبق ومنفتح ، مال المنفتح الى أن يصير مطبقاً توفيراً للانسجام الصوتي في أصوات الكلمة . وهذا يفسر لنا لِمَ تصير تاء الافتعال طاءً بعد المطبقات : « ص ـ ض ـ ط ـ ظ » . والمنفتحات المعرضات للاطباق هي : « ت ـ د ـ ذ ـ س ـ ث ـ ل » . وتصبح عند اطباقها ، على الترتيب : « ط ـ ض ـ ظ ـ ص ـ لام مغلظة » ، أما الثاء فليس لها نظير مطبق في العربية . هذا ، ولما كانت الدال والذال والثـاء قليلة الاجتماع مع اصوات الاطباق في الكلمة العربية ، كانت ظاهرة الابدال

الصوتي مقصورة تقريباً على التاء والسين واللام . ونضيف الى ذلك انه كلما تقارب المطبق من المنفـــخ كان التأثير أقوى ، ولا سيما اذا كانا متلاصقين لا تفصل بينهما حركة ، مثل : « إصتدم ← اصطدم » .

٢ ـ اذا التقى مجهور ومهموس في كلمة ، وكان المهموس ساكناً ، مال المهموس إلى أن يكون مجهوراً ، مثـــل : « أستبغ ← أزبغ » . والمهموسات هي : « ت ـ ث ـ ح ـ خ ـ س ـ ش ـ ص ـ ط ـ ف ـ ق ـ ك ـ ه » ، وتصير عنـد جهرها ، على الترتيب : « د ـ ذ ـ ع ـ غ ـ ز ـ جيم معطشة ـ ؟ ـ ض ـ ؟ ـ ؟ ـ ؟ ـ ؟ »(١) .

٣ ـ فاذا كان المجهور هـو الساكن فقد يحدث العكس ويهمس المجهور ، مثل : « إجْتَمع ← إشتمع » .

٤ ـ اذا تطور صوت ما تاريخياً ، انحصرت تبدلاته في الاشكال الآتية : قد يجهر بعد ان يكون مهموساً ، مثل : « سراط ← زراط » ، أو يهمس بعد ان يكون مجهوراً ، مثل : « دمدم ← تمتم » ، أو يشتد بعد ان كان رخواً : « عليّ ← عَلِيجّ » ، أو قد يرخو بعد أن كان شديداً ، مثل : « اضطجع ← الطجع » . وقد يتقدم بمحبسه الى الأمام قليلاً ، مثل : « قح ← كح » ، أو قد يرجع بهـذا المحبس الى الخلف قليلاً ، مثل : « فوم ← ثوم » .

بعد هذا إليك الابدالات السماعية :

١ ـ (ثروغ الدلو = فروغ الدلو(٢)) : حكاه ابو علي عن يعقوب

---

(١) اشارة الاستفهام دليل ان هذا الحرف لا نظير مجهوراً له في العربية .
(٢) الفروغ : جمع الفرغ ، وهو مخرج الماء من الدلو .

٢ - (ما اسبك ؟ = ما اسمك ؟) : حكاه ابو علي عن الاصمعي .

٣ - (ينفحن منه لهباً منفوحا = منفوخا) : انشده ابن جني في سر الصناعة عن ابن الاعرابي ولم ينسبه . وقد وصف الصرفيون هذا الابدال بالشذوذ الذي اقتضته الضرورة الشعرية في القافية . وقد يكون هذا صحيحاً من وجهة النظر الصرفية ، أما من وجهة النظر اللغوية فهو ابدال صحيح ، لان النون والفاء تدلان في اللغة على الظهور بغض النظر عما يثلثهما ، تقول : نفح ونفخ ونفر ونفق ونفج ونفس ونفش ونفض ونفث . وكل ذلك يدل على الظهور والخروج . ويمكن ان لانعد هذا من نوع الابدال ، فالنفحة من الريح هي الدفعة ، كما يقول القاموس ، وهو معنى قريب جداً مما يريده الشاعر .

٤ - (غمـر الاجاريّ كريم السنح = السنخ [1]) : ضرورة شعرية ارتكبها رؤبة .

٥ - (درع نَثْرَة = نثلة [2]) : كثيراً ما يحدث التبادل بين الراء واللام لانهما من محبس أي مخرج واحد .

٦ - (قام زيد فُمَّ عمرو = ثم) : حكاه أبو علي عن يعقوب وهو عكس الصورة الأولى . وابدال الثاء من الفاء وعكسه كثير ، مثل « ثوم = فوم ، جَدَث = جدف » .

٧ - (عربي كح = عربي قح) : انظر فوق ما قلناه عن التطور التاريخي للصوت .

---

(١) السنخ : الأصل .
(٢) النثلة : الدرع السلسة الملبس ، او الواسعة .

٨ - (عصيكَ = عصيتَ) : ضرورة شعرية ارتكبها أحد الرجاز وهو يهجو عبد الله بن الزبير بقوله :

يا ابنَ الزبيرِ طالما عَصَيْكا وطالما عَنَّيْتَنا إِلَيْكا

٩ - (أريد عَن أسافر = أن) : لهجة كانت لتميم . وتسمى عنعنة تميم .

١٠ - (السِّيدة = الشِّيدة) : الابدال بين السين والشين مشهور بين اللغات السامية .

١١ - (المشتئق = المشتاق) : ضرورة شعرية ارتكبها رؤبة في قوله :

يا دارَ ميٍ بدكاكيك البُرَقْ مهلا فقد هيَّجْتِ شوقَ المشتئِقْ .

١٢ - (دأبَة = دابة ، لبَّأ الرجل بالحج = لبى ، العألم = العالم ، بأز = باز ، الشيئمة = الشيمة ، قطع الله أَدَيْهِ = يَدَيْهِ ، مؤسى = موسى) : لهجة لتميم التي كانت تغالي في الهمز .

١٣ - (أُباب البحر = عُباب البحر) : ابدال تقره القوانين الصوتية ، لان العين من الحلق ، والهمزة من الحنجرة . وهما مجسان متجاوران . وهذه الصورة هي عكس الصورة الواردة في رقم « ٩ » والتي سميناها بعنعنة تميم .

١٤ - (قصيّ الثوب = قصّصه) : يفسر هذا الابدال بأنه للتخلص من توالي ثلاثة امثال .

١٥ - (الضفادي = الضفادع ، الثعالي = الثعالب ، الأراني =

الأرانب ، الثالي = الثالث ، السادي = السادس) : بعض هذه الابدالات جاء في القوافي فدل ذلك على انها ضرورات شعرية ، وجاء بعضها في أحشاء الأبيات ، ولكن هذه الابيات كانت كلها من صنع واختراع خلف الأحمر [١] .

١٦ - (شَيَرَة = شجرة) : الابدال بين الياء والجيم تقره القوانين الصوتية لوحدة المحبس . وهذه الصورة من الابدال عكس الصورة التي في لهجة تميم حيث يبدلون الجيم من الياء المشددة والمخففة . وستأتي .

١٧ - (البنام = البنان) . الابدال بين النون والميم شائع لأن كليهما أنفي .

١٨ - (بنات بخر = بنات مخر [٢] ، مازلت راتماً = راتباً [٣] ، رأيناه من كثم = من كثب) : الابدال بين الميم والباء تقره القوانين الصوتية لوحدة المحبس في الحرفين .

١٩ - (لعنّ = لعلّ) : ابدال لهجي . وهو مُقر صوتياً لوحدة المحبس للحرفين .

٢٠ - (النات = الناس) : ضرورة شعرية ارتكبها ابن ارقم اليشكري في قوله :

يا قاتل الله بني السعلاةِ عمرو بن يربوع شرارَ الناتِ

(١) انظر شرح ابن يعيش . ج ١٠ ص ٢٤ وما بعدها ، وشرح الاستراباذي على شافية ابن الحاجب ج ٣ ص ٢١٢ وما بعدها .

(٢) بنات مخر او بنات بخر : سحائب بيض تأتي في اوائل الصيف .

(٣) مازلت راتباً على الأمر : اي مازلت مقيماً عليه .

٢١ – (لِصَّت = لص ّ) : ابدال غريب لا يقره قانون !

٢٢ – (هَرادَ = أراد) : لهجة لطيىء حملتها معها من اليمن . وهو ابدال يوافق السبئية الجنوبية التي تجعل « هفعل » دائماً مكان « أفعل » في العربية الشمالية . وهـــو ابدال مقبول صوتياً لوحدة المحبس بين الهاء والهمزة ، فكلاهما من الحنجرة .

٢٣ – (أُصَيْلال = أُصَيْلان) : اللام والنون من محبس واحد . والفرق بينهما ان الأول فموي ، والثاني انفي .

٢٤ – (إلطجع = إضطجع) : اللام والضاد من محبس واحد . والفرق بينهما ان الأول رخو ، والثاني شديد .

٢٥ – (لخصط = لخصت) : هذه لهجة لبني تميم . وهو ابدال تقره القوانين الصوتية .

٢٦ – (فزد = فزت) : وهذه لغة لبني تميم أيضاً . وهو ابدال تقره القوانين الصوتية . وفيه جهرت التاء المهموسة لمجاورتها الزاي المجهورة ، فانقلبت الى دال .

٢٧ – (عليّ = علجّ) : الياء والجيم من محبس واحد ، سوى ان الأول شبه طليق ، والثاني حبيس شديد . وهذه الصورة من الابدال هي عكس الصورة في رقم « ١٦ » .

٢٨ – (صلخ = سلخ) : يجوز في السين ان تطبق فتصبح صاداً اذا جاء بعدها أحد حروف الاطباق او الاستعلاء . وحروف الاستعلاء تتضمن حروف الاطباق : « ص – ض – ط – ظ غ – خ – ق) . ويكثر

ان يكون للجميع اثر صوتي واحد .

٢٩ - (يُزْدل = يُسْدل ، فَزْدي = فَصْدي) : جهر كل من السين والصاد المهموستين فصارتا زايا لمجاورتها للدال المجهورة [1] .

٣٠ - (ظدق [2] — صدق) : جهرت الصاد مع المحافظة على اطباقها لمجاورتها الدال المجهورة .

٣١ - (أجدق [3] — اشدق) : جهرت الشين لمجاورتها الدال المجهورة فصارت جيماً شديدة التعطيش .

---

(١) حق الصاد اذا جهرت ان تحتفظ باطباقها ، لكنها فقدته وانقلبت الى زاي لان النظير المجهور للصاد المطبقة ليس موجوداً في الفصحى . وهو موجود في عامية الشام ، وبه تنطق الظاء كما في كلمة « ظالم » . وهو الصوت نفسه الذي يسمى في كتب اللغة بالصاد المضارعة للزاي .

(٢) انطق الظاء نطق عامة الشام لها . انظر الحاشية السابقة .

(٣) انطق الجيم نطق عامة الشام لها ، اي اجعلها جيما شديدة التعطيش .

٨ ـ الادغام

١ ـ تعريفه ، اقسامه ، احكامه :

الادغام هو نطق الحرفين المتماثلين دفعة واحدة بغير فاصل من حركة أو صمت ، وذلك مثل : « شـدّ » و « لم يحبسْ سـعيد » . ولا يتهيأ لك ذلك إلا اذا كانا متلاصقين ، وبعبارة أخرى : إلا اذا كان اولهما ساكناً وثانيهما متحركاً .

والحرف المشدد الذي يحدث من عملية الادغام هو في واقعه حرف واحد لا حرفان . إلا ان المـدة التي يستغرقها النطق به تبلـغ ضعفي مدة الحرف البسـيط أو ثلاثة اضعافها . كما ان درجة توتر اعضاء النطق في الحرف المشدد هي أعلى منها في الحرف البسيط . هذا كله من وجهة النظر الصوتية ، اما من وجهة النظر الصرفية ، فلا بد من اعتبار الحرف المشدد حرفين ، لاننا نراه ينقلب الى حرفين في تصاريف الكلمة المختلفة . فالدال من « مدّ » نراها دالين في « مَدَدْت ـ لم يمدُدْ ـ أمدُدْ ـ المَدَد ـ المديد ـ الممدود ـ الميداد . . . الخ » .

والادغام قسمان :

١ ـ **إدغام صغير** : وهو هذا الذي يكون فيه أول المثلين ساكناً والثاني متحركاً . وهذا القسم ليس له قواعد ، لانه واجب الحدوث دائماً سواءً أوقع في الكلمة الواحدة ، مثل : « العَدْدُ ← العدُّ » ؛ أم وقع

في كلمتين ، مثل : « إحبسْ سعيداً ← إحبِسَّعيداً [١]» . وسبب وجوبه الدائم هو أن الانسان ينساق إليه انسياقاً لا خيار له فيه ، فهـو آلية نطقية حتمية [٢] .

٢ ـ **إدغام كبير** : وهو الادغام الواقع بين متماثلين تفصل بينهما الحركة ، مثل : « مَدَدَ ← مدَّ » . وطبيعي ان هذا لم يتم إلا بعد حذف حركة الحرف الأول من المتماثلين ، اذ يتعذر الادغام مع وجود الحركة العازلة . وعلى هذا ، يكون الادغام الكبير هو مجرد حذف هذه الحركة لتتم بعد ذلك عملية الادغام الصغير بصورة عفوية حتمية . وحول هـذا القسم ، اي الادغام الكبير ، تدور كل قواعد الادغام ، لأن هذه القواعد ليست في واقعها إلا اجابات عن هذا السؤال : متى يجب ان نحذف الحركة العازلة بين المتماثلين لتتم عملية الادغام ؟ ومتى يجب تركها ليظل المتماثلان منفكين ؟ ومتى يجوز الأمران ؟

---

(١) عند حدوث الادغام في الكلمة الواحدة توجب قواعد الرسم ان يكتب المثلان حرفاً واحداً فوقه شدة . وليس الأمر كذلك اذا حدث في كلمتين . ولكننا قد نرسمه في الكلمتين حرفاً واحداً للتنبيه على ظاهرة الادغام .

(٢) وهذا خلاف ما ذهب إليه الصرفيون ؛ فقد حكموا بامتناع الادغام الصغير إن وقع المتماثلان في كلمتين ، وكان أولهما حرف مد ، مثل : « يسموا واصل ـ يرمي يزيد » ، أو وقعا في كلمة واحدة نتيجة قلب لم يقصد منه الادغام ، مثل : « عوود » من « عاود » و « رييا » من « رئيا » . وليس ما ذهب اليه الصرفيون بصحيح ، لأن الواوين في هذه الحالات ليسا بمتماثلين ، فالأول صوت طليق والثاني شبه طليق ، والفرق بينهما واسع لا يقل عن الفرق بين السين والزاى ، وما قلناه في الواوين يقال مثله في الياءين . وعلى هـذا لا يرد ما ذهبنا اليه من وجوب ادغام المتماثلين دائماً . وعليه ايضاً ، يكون ادغام نحو « مقرو ، وعلي » من ادغام المتقاربين لا من ادغام المتماثلين .

آ ـ يجب الادغام الكبير :

١ ـ في المثلين اذا وقعا في نهاية فعل ، مثـل : « شَدَدَ ← شَـدَّ ، يَشْدُدُ ← يَشُدُّ ، شادَدَ ← شادَّ ، تُمُودِدَ ← تُمُودَّ (١) » .

٢ ـ في المثلين اذا وقعا في نهاية اسم موازن للفعل ، مثل : « رجل طَبِيبٌ ← طَبٌّ ، مستعدِدٌ ← مستعدٌّ ، أجلَلُ ← أجلُّ » . فالكلمات « طَبِيب ــ مستعدِد ــ أجلَل » توازن الافعال « علِم ــ يستعمِل ــ أشرَب » .

ويستثنى من ذلك ما كان مفتوح الفاء والعين ، مثل : « قَصَص ــ عَدَد » .

ب ـ يمتنع الادغام الكبير :

١ ـ اذا كان المثلان في صدر اسم ، مثل : « دَدَن ـ بَبَر ـ تَتَر (٢) » .

٢ ـ اذا كان أحد المثلين حرف مضارعة ، مثل : « تتمايل ـ تتدحرج » . إلا اذا كان ذلك في مزيد الثلاثي فيجوز الادغام بشرط ان

---

(١) عند نزع الحركة لاتمام عملية الادغام ، ينظر : فان كان ما قبل المثلين حرفاً صحيحاً ساكناً ، القيت الحركة عليه ، أما ان كان متحركاً ، او كان حرف مد او كان حرف لين لا يقبل التحريك كياء التصغير طرحت الحركة . والامثلة المذكورة فوق تظهر ذلك .

(٢) الددن : اللهو ، والببر : حيوان يشبه النمر ، والتتر : شعب معروف .

يحدث في درج الكلام لا في الابتداء ، مثل : « جاءت زينبُ تَّمايل (١) » . فاما ان كانت الكلمة من مزيد الرباعي ، مثل : « تدحرج » ، فلا ادغام مطلقاً .

٣ ـ اذا ادى الادغام إلى ان تفقد الكلمة وزناً الحاقياً مقصوداً ، أو وزنا له معنى صرفي معين . ويدخل في هذا ما زيد للالحاق ، مثل : « جَلْبَبَ ـ قَرْدَدَ ـ هَيْلَلَ (٢) » ثم بعض أوزان الجموع ، مثل : « دُرَر ـ سُرُر ـ لِمَم » ، ثم وزن « أفعل » للتعجب ، مثل : « أحبب بزيد » . فكل ذلك اذا جرى فيه الادغام انتهى الى اللبس .

٤ ـ اذا كان المراد ادغامه مدغما فيه ، مثل : « جلَّل ـ حرَّر . . . الخ » .

٥ ـ اذا كان ثاني المثلين ساكنا سكونا لازماً . ويحدث هذا عند اتصال الفعل بضمائر الرفع المتحركة ، مثل : « مدَدْتُ ـ مدَدْنا ... الخ » .

ج ـ جواز الادغام الكبير وعدمه :

١ ـ وذلك في غير ما ذكر من حالات الوجوب والامتناع . وإليك بعض الامثلة :

---

(١) لاتجتلب لمثل هذا الفعل همزة الوصل على الرغم من سكون أوله بسبب الادغام ، وذلك لان هذا السكون عارض .

(٢) يستوي في ذلك الفعل والاسم ، ثم ما كانت الزيادة الالحاقية هي المسببة لوجود المثلين فيه ، مثل « جلبب » ، أو ما كانت زيادته ليست هي المتسببة في ذلك ، مثل « هيلل » .

ـــ (امدُدْ = مدّ) : سكون ثاني المثلين عارض وليس لازماً .

ـــ (تتابع = إتّابع) : المثلان في صدر فعل لا صدر اسم ، وليس احد المثلين حرف مضارعة .

ـــ (إقْتَتَل = قتّل) : المثلان في وسط الكلمة .

٢ ـ ويجوز الادغام وعدمه ان كان عين الكلمة ولامها ياءين لازماً تحريك ثانيتها ، مثل : « عَيِيَ وحَيِيَ » ، فتقول : « عيّ وحيّ » ، بالادغام ايضاً . فان كانت حركة الثاني عارضة للاعراب ، مثل : « لن يُحيِيَ ، رأيت محيِياً » ، امتنع ادغامه .

٣ ـ واخيراً ، يجوز الادغام وعدمه اذا كان المثلان في كلمتين ، مثل : « يضربُ بكر = يضربْ بكر » .

٢ ـ حالات شاذة :

يمكن حصر الادغامية الشاذة في ثلاثة انواع :

١ ـ ما شذ في القياس والتزم في السماع ، وهو محصور في الالفاظ الآتية : « ألِلَ السقاء » : اي تغيرت رائحته ، « دَبِبَ الرجل » : اي نبت الشعر في جبينه ، « ضَبِبَتِ الأرض » : اي كثرت ضبابها ، « قَطِطَ الشعر[1] » : اي قصر وتجعد ، « لَحِحَتِ العين[1] » : اي لصقت اجفانها بالرمص ، « لخخت العين[1] » : اي كثر دمها ، « مششت الدابة » ، اي ظهر في وظيفها المشش ، وهو شيء كالعظم ، « عَزِزَتِ

---

(١) وورد السماع بادغامه موافقاً للقياس .

الناقة » : اي ضاق مجرى لبنها ، « طعام قَضِيضٌ(١) » : أي فيه تراب ، « رجل ضَفِيفٌ(١) » : اي رقيق الحال . فكل ذلك يوجب القياس ادغامه ، ولكن السماع ورد بفكه .

٢ ـ ما شذ في المشهور واطرد في لهجته ، وهو ما تفعله بكر بن وائل وغيرهم من المحافظة على الادغام على الرغم من اتصال الفعل بضمائر الرفع المتحركة التي توجب سكون ما قبلها . فيقول هؤلاء : « رَدَّتُ ورَدَّنَ » بدلاً من « رَدَدْتُ و رَدَدْنَ » . وربما زاد بعضهم ألفاً قبل الضمائر ليوفروا لها بذلك الساكنَ قبلها ، فيقولون : « ردّاتُ و ردّانَ » .

٣ ـ ما شذ فكه للضرورة الشعرية كقول ابي النجم العجلي : « الحمد لله العليّ الأجْلَلِ » .

٣ ـ ادغام المتقاربين :

المتقاربان صوتان اتفقا محبساً واختلفا صفة ، كالباء والميم ، فكلاهما من محبس الشفتين ، إلا ان الباء شديدة ، والميم رخوة(٢) ؛ أو اتفقا صفة واختلفا محبساً ، كالميم والنون ، فكلاهما أنفي ، إلا ان الميم من محبس الشفتين ، والنون من محبس اللثة(٢) ، أو تجاورا محبساً ، كالكاف والقاف ، فالأول من محبس الطبق ، والثاني من محبس اللهاة(٢) .

ولما كانت آلية الادغام لا تتم إلا بين متجانسين أولهما ساكن ،

---

(١) انظر الحاشية رقم ١ في الصفحة ١٢٧ .
(٢) انظر الجدول السابق للحبيسات العربية .

كانت عملية ادغام المتقاربين تحتاج الى عمليتين تسبقانها : أولاهما تحويل احد المتقاربين الى صوت من جنس صاحبه ، كتحويل تاء الافتعال الى طاء « اطْتَلب ← اطْطلب » ، وثانيتهما تسكين أول المتقاربين ان كان متحركاً ، كتسكين التاء في « تَثَاقل ← إتْثَاقل » . . فاذا تمت العمليتان حدث الادغام بصورة آلية عفوية ، فتقول : « إطّلب - إثّاقل » .

والأكثر في عملية التحويل أن يحول الأول إلى جنس الثاني ، كما تحولت التاء الى ثاء في « إثّاقل » ، وقد يحدث العكس ، فيحول الثاني إلى جنس الأول ، كما تحولت التاء الى طاء في « إطلب » ، وقد يحدث غير هذا وذاك ، فيحول كلا المتقاربين إلى صوت آخر يقارب احدهما صفة او مخرجاً . وهذا النوع من التحويل والابدال قليل جداً ، ومنه إبدال كل من الدال والسين تاء ، كما في « سُدْسٌ ← سُتّ » ، وابدال كلٍ من العين والهاء حاءً كما في « مَعَهم ← مَحّم » ، وابدال كل من الذال وتاء الافتعال دالاً ، كما في « اذتكر ← ادّكر » .

وادغام المتقاربين كادغامِ المتماثلين ، له حالات ثلاث :

١ ـ **حالة وجوب** : وذلك كادغام لام التعريف في الحروف الشمسية ، وكادغام تاء الافتعال في الطاء في مثل « إطّلب » ، وادغام الواو والياء في تاء الافعال في مثل « إتّسر واتّحد » . وقد مرت له صور كثيرة في الفصول السابقة . وستمر بقية صوره عند الكلام على صوت النون .

٢ ـ **حالة امتناع** : وتكون اذا كان المتقاربان في كلمة واحدة وادى ادغامها إلى الالباس ، مثل : « وَطَدَ ، و وَتَدَ(١) » ، فلو أدغمت

---

(١) وطد : أحكم ، ومنه : أمر موطد ، أي محكم . ووتد : ضرب الوتد .

الطاء والتاء في الدال لانتهت الكلمتان إلى « وَدَّ » . وهي كلمة تعني غير ما تعنيه الكلمتان السابقتان . وكذا اذا ادى الادغام إلى ثقل ، فلا يقال : « اسمعّارئاً » في « اسمعْ قارئاً » .

٣ ـ **حالة جواز** : ويدخل فيها كل ما خرج عن حالتي الوجوب والامتناع . ولها صور كثيرة ، هذه بعضها (١) :

ـ (فمن زحزح عن النار ← فمن زحز عَّن النار) .

ـ (إجبهْ حاتماً ← إجبحّاتماً) .

ـ (إدمغ خلفاً ← إد مخّلفاً) .

ـ (اسلخ غنمك ← إسلغّنمك) .

ـ (بلْ ران ← برّان) .

---

(١) انظر تفصيل ذلك في شرح ابن يعيش ، ج ١٠ ص ١٣٣ وما بعدها . وشرح شافية ابن الحاجب ، ج ٣ ص ٢٧٦ وما بعدها .

٩ ـ احكام اللام والراء والنون

لهذه الحروف الثلاثة احكام صوتية خاصة بها لا يمكن ادراجها في مبحث عام . لهذا أفردنا لها هذه الفقرة لبحثها .

اللام :

هو صوت لثوي جانبي ، بمعنى ان اللسان ، عند احداث هذا الصوت ، يعتمد بطرفه على اللثة ، ثم يسمح للهواء بان ينسرب على حافته اليمنى او اليسرى .

والأحكام الخاصة باللام تتعلق جميعها بقضية ترقيقها وتغليظها . فأما ترقيقها فيتم بنطقها بالآلية التي ذكرناها . واما تغليظها فيتم بان نضيف الى الآلية المذكورة رفع مؤخر اللسان نحو اقصى الحنك في شكل مقعر . وهذا ما نفعله دائماً مع الاصوات المطبقة (ص . ض . ط . ظ) . وعلى هذا ، تكون اللام المغلظة النظير المطبق للام المرققة ، كما ان الصاد هي النظير المطبق للسين . . . وهكذا .

غير ان اللام المطبقة ـ اي المغلظة ـ ليست صوتاً أساسياً في العربية ، بمعنى انك لو أحللتها مكان المرققة في كلمة ما لم يتغير معنى هذه الكلمة ، فسواء ألفظت اللام في كلمة « الصلاة » مرققة أم مطبقة ، لم يتبدل المعنى . وهذا خلاف الأمر مع الصاد التي هي نظير السين المطبق ، اذ لو اطبقت السين في كلمة « سبر » ، للفظتها : « صبر » ، وبين الكلمتين ، كما ترى ، اختلاف كبير في المعنى .

لهذا كله اعتبرت اللام ، مغلظةً او مرققةً ، حرفاً واحداً له رمز واحد في الابجدية العربية ، هو رمز « ل » .

والأصل في اللام العربية أن تكون مرققة . وتغلظ في موضعين :

١ ـ في لفظ الجلالة مسبوقاً بضم أو فتح ، مثل : (جاء عبدُ الله ـ رأيت عبدَ الله » . وتغليظها ههنا قد أجمعت العرب عليه .

٢ ـ بعد أصـــوات الاستعلاء ، ولا سيما الصاد والطاء والظاء ، بشرط أن يكون المستعلي ساكناً او مفتوحاً ، وان تكون اللام نفسها مفتوحة ، مثل : « وما صَلَبوه ـ والمطَلـَّقات ـ وما ظَلَمناهم ـ ومن أظْلَم » .

الراء :

هو صوت لثوي تكراري ، بمعنى أن طرف اللسان ، عند احداث هذا الصوت ، يضرب اللثة عدة ضربات . والراء كاللام ، تغلظ وترقق ، ولكنهم يسمون تغليظها تفخيماً . وآلية تفخيمها كآلية تغليظ اللام تماماً .

وقد اختلف القراء في تفخيم الراء وترقيقها الى حد يشبه الاضطراب ، ومع ذلك فمن الممكن ان نستخلص من آرائهم المتشعبة ضوابط عامة كادوا ان يجمعوا عليها :

١ ـ تفخم الراء ساكنة أو مفتوحة أو مضمومة غير مسبوقة بكسر أو ياء ساكنة ، مثل : « رَزَقكم ـ وهم رُقود ـ صَبَرُوا ـ يَرْجعون ـ سأرْهقه » .

٢ ـ ترقق الراء مكسورة مطلقاً ، مثل : « رِزْق ـ رِجْس » أو مسبوقة بكسر أو ياء ساكنة ، مثل : « كبيرة ـ خَبير ـ » ، أو ساكنة مسبوقة بكسر ، مثل « فِرْعون » ، إلا إذا وليها صوت استعلاء فتفخم ، مثل : « قِرْطاس » .

النون :

هو صوت لثوي انفي ، بمعنى ان اللسان ، عند إحداثه ، يعتمد بطرفه على اللثة ، ثم يهبط أقصى الحنك الأعلى فيسد بهبوطه فتحة الفم ، فيتسرب الهواء من التجويف الانفي . وهذه الآلية هي آلية الميم تماماً ، سوى أن محبس الميم من الشفتين ، ومحبس النون من اللثة .

والنون المتحركة لا يتعلق بها شيء من الأحكام ، لان حكمها دائماً الاظهار ، أي نطقها على الصورة التي ذكرناها قبل . أما النون الساكنة فهي شديدة التأثر بما يليها من الأصوات . وهذه أحكامها مع كل صوت :

١ ـ تدغم النون الساكنة في النون المتحركة . وهذا شيء طبيعي في كل متجانسين أولها ساكن .

٢ ـ تدغم النون الساكنة مع اللام والراء إدغاماً تاماً بغير غنة ، بمعنى أن تنقلب النون الى لام مع اللام ، والى راء مع الراء . وهذا الانقلاب لا يلزمه إلا سد المجرى الانفي فقط ، أما المحبس فلا يتغير ، لأن الاصوات الثلاثة (اللام والراء والنون) من محبس واحد هو اللثة . وأمثلة هذا الادغام : « منْ رأى ← مرَّ أى ، إنْ لمَ ← إلّم » .

٣ ـ تدغم النون الساكنة في الواو والياء ادغاماً بغنة . ويتطلب هذا أن تتخلى النون عن محبسها ليجري الاعتماد على محبس ما أدغمت فيه ،

مع الاحتفاظ بمجرى الأنف مفتوحاً ، ليتسرب الهواء منه ومن مجرى الفم معاً ، مثل : « منْ يعمل ← منْ يّعمل ، منْ والٍ ← منْ وّالٍ » . وظاهر من هذا أن النون في هذا النوع من الادغام الناقص لم تفن فناءً تاماً في الحرف الذي أدغمت فيه ، أي لم تنقلب الى حرف يجانسه في المحبس والصفات ، كما يقضي بذلك قانون الادغام الكامل ، بل احتفظت بصفتها الانفية التي سميناها بالغنة . هذا ، وبعضهم يدغم النون مع الراء واللام ادغاماً بغنة كما هو شأنها مع الواو والياء .

٤ ــ تدغم النون الساكنة في الميم ادغاماً تاماً . مثل : « مِنْ ما ← مِمَّا » أما ما نسمعه من الغنة في هذا الادغام فليس بقية من النون المدغمة ، بل هو غنة الميم نفسها . لان الميم أيضاً ، كما رأينا ، صوت أنفي .

٥ ــ تنقلب النون الساكنة الى ميم اذا وليتها الباء ، مثل : « سنبل ← سمبل ، منْ بعد ← مِمْبعد » . وواقع الأمر في هذا الانقلاب أن النون انتقلت بمحبسها من اللثة الى الشفتين حيث محبس الباء التي وليتها ، فادى ذلك الى تحولها الى ميم ، ذلك أنه لا فرق بين النون والميم إلا في المحبس كما رأينا .

٦ ــ تخفى النون الساكنة اذا وليتها الحروف الآتية : « ف ــ ث ــ ذ ــ ظ ــ ز ــ س ــ ص ــ ت ــ د ــ ط ــ ض ــ ش ــ ج ــ ك ــ ق » . واخفاء النون إنما هو في واقعه نطقها من محبس الحرف الذي أخفيت معه . فلكي تنطق نوناً مخفية مع الفاء ، تلصق باطن شفتك السفلى بثناياك العليا كما لو كنت تهم بنطق الفاء ، ولكنك بدلاً من أن تخرج الهواء من فمك تخرجه من أنفك ، فتحدث بذلك نوناً مخفية مع الفاء ، مثل : « إنْفتح » . وكذا الأمر مع سائر الحروف المذكورة ، فنون مخفية مع السين هي سين هواؤها من الانف لامن الفم ، ونون مخفية مع التاء

هي تاء انفية ... وهكذا .

٧ ـ تظهر النون الساكنة إذا وليتها الحروف الآتية : « أ ـ هـ ع ـ ح ـ غ ـ خ » ويسميها القدماء بحروف الحلق . وهي تسمية غير صحيحة ، لان الحلق هو محبس اثنين فقط منها ، هما الحاء والعين ، أما الهمزة والهاء فهما من الحنجرة ، وأما الخاء والغين فهما من أقصى الحنك الأعلى .

واظهار النون مع هذه الحروف هو نطقها من محبسها الطبيعي الذي هو اللثة . مثل : « منْ آمن ، منْ هذا » . وسبب الاظهار هنا وعدم الاخفاء ، هو تعذر إحداث صوت من الحنجرة أو الحلق مع اخراج الهواء من الانف بدل الفم . أما الخاء والغين ، فلأن محبسها أقصى الحنك ، وهي منطقة واقعة في الفم بعد المجرى الأنفي ، كان من الممكن ، من الوجهة الصوتية ، اخفاء النون معها . والواقع أن بعضهم أجاز اخفاء النون مع هذين الحرفين .

١٠ - الحذف

الحذف هو إحدى ظواهر التبدل الصوتي التي تعتري أصوات الكلمة بقصد التخفيف ، والتي لا يترتب عليها تغير في المعنى الصرفي أو النحوي للكلمة .

وقد يقتصر الحذف على اسقاط حركة فقط كاسقاط الحركة النهائية عند الوقف ، مثل : « جاء خالدْ » وقد مرت احكام ذلك في بحث الوقف ، فارجع إليها . وقد يتناول الحذف حرفاً ، مثل : « لم يرمِ » ، أو حرفين ، مثل : « فِ بالوعد » .

والحذف على أقسام :

آ - **واجب مطرد** : ومنه حذف حروف العلة والهمزة . ويسمى هذا القسم بالحذف الاعلالي . وقد مرت احكامه وصوره في مباحث الاعلال والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين .

ب - **واجب غير مطرد** : وذلك كحذف اللام من الكلمات : « يد - دم - اب - اخ ... الخ » . ويسمى هذا القسم بالحذف الترخيمي

ج - **جائز مطرد** : وهذه أحكامه وصوره :

١ - يجوز حذف تاء « تفعّل وتفاعل » اذا اجتمعت مع تاء المضارعة ، نحو : « تَتَسَايل ← تَسايلُ » . بشرط أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم . فان بني للمجهول فلا حذف ، مثل « تُتَحملُ » .

٢ - اذا اجتمعت نون الرفع في الأفعال الخمسة مع نون الوقاية جاز

حذف إحداها ، مثل : « انتم تأمرونني ← انتم تأمروني » .

٣ ـ اذا اجتمع مثلان لا يجوز ادغامها لا سكان ثانيهما إسكاناً لازماً ، مثل : « أحْسَسْتُ » ، جاز حذف أولها ونقل حركته الى ما قبله ان كان ساكناً ، مثل : « أحْسَسْتُ ← أحَسْتُ » . فان لم يكن ما قبل أول المثلين ساكناً ، لم يجز نقل الحركة إلا ان تكون كسرة أو ضمة ، مثل : « ظَلِلْتُ ← ظِلْتُ » . ويجوز عدم النقل ، فتقول : « ظَلْتُ » . وهذا الحذف لغة سليم ، وهو عندهم في الماضي أكثر منه في المضارع والأمر . وربما استعمل هـذا الحذفَ غيرُهم . ولكنه قليل ، كقوله تعالى : « وقَرْنَ في بيوتكن » .

٤ ـ يجوز حذف لام « على » مع الفها ، وكذا نون « مِن » اذا التقتا بلام التعريف ، مثل : « على الماء ← عَ المْاء ، من المـاء ← م الماء » .

٥ ـ يجوز حذف نون « بني وبنو » اذا التقت مع لام التعريف القمرية ، مثل : « بنو الحارث ← بلحارث ، بنو العنبر ← بلعنبر ». فان كانت لام التعريف شمسية لم يجز الحذف ، مثل : « بنو النجار » .

٦ ـ يجوز حذف أحد المثلين المدغمين عند الوقف ، مثل : « يفرّ ← يفرْ » .

د ـ **جائز غير مطرد** : وقد جاء في كلمات محدودة ، هي :

١ ـ **استطاع** : حذف بعضهم التاء فقال : « إسطاع يَسْطيع » ، وحذف آخرون الطاء فقالوا : إستاع يستيع » .

٢ ـ **يتّسع ـ يتّقي ـ يتّخذ** : حذفوا من هذه الافعال المضارعة

احدى التاءين فقالوا : يَتَسَعُ - يتّقي - يَتَخذُ » . أما مواضيها فتركوها بغير حذف ، إلا « اتّقى » فقالوا فيه « تقى »[١].

ولما كان الأمر من المضارع ، وكان اسم الفاعل يجري على نسق المضارع ، جاز لك ان تقول في الأمر واسم الفاعل من هـذه الافعال : « تَسَعْ ، مُتَسِعْ - تقِ ، مُتَقٍ - تَخِذْ ، مُتَخِذْ » .

٣ - إستخذ : هذا الفعل لم يسمع بتمامه أبداً ، بل سمع هكذا « استخذ » ، ومعناه « اتّخذ » . وعلى هـذا الاحتمال تكون احدى التاءين محذوفة . وقال النحاة : قد يكون أصل « استخذ » هو « اتّخذ » ، فابدلت احدى التاءين سيناً . وعلى هذا الاحتمال لا يكون في الكلمة حذف ، بل ابدال .

(١) اختلف النحاة في المحذوف من (تقى) ، فقال المبرد : المحذوف منه فاؤه ، والتاء فيه زائدة ، وعلى هذا يكون وزنه (تعل) . وقال الزجاج : ليس فيه حذف ، وانما التاء فيه بدل من فائه وهو الواو (وقى ← تقى) . وعلى هذا يكون وزنه (فعل) .

القسم الثاني

في الكلمة المفردة

مقدمة

١ - الكلمة واقسامها

الكلمة : لفظ يدل على معنى مفرد .

وهي ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف . ولكل منها علاماته الكاشفة عنه :

١ - الاسم :

هو مادلّ على معنىً في نفسه غير مقترن بزمان ، مثل: زيد ، رجل ، باب ، غفران ... الخ . ومن علاماته ان يقبل الاسناد إليه ، فالتاء من « كتبتُ » اسم كسائر الاسماء ، وكذا الألف من « كتبا » والواو من « كتبوا » . ومن علاماته أن يقبل « ال » ، مثل : البــاب ، الماء ، أو أن يقبل التنوين ، مثل : « رجلٌ ، صهٍ » ، أو حرف النداء ، مثل : « يا أيها » ، أو حرف الجر ، مثل : إلامَ تهاونك ؟ » .

٢ الفعل :

هو ما دل على معنىً في نفسه مقترن بزمان ، مثل : جاء ـ يقوم

- عدْ . وعلامته أن يقبل « قد » ، أو السين ، أو « سوف » ، أو تاء التأنيث الساكنة ، أو ضمير الرفع ، او نون التوكيد ، مثل : « قد قام - سيقوم - سوف يقوم - قامتْ - قومي - لتقومنّ » .

٣ - الحرف :

هو ما دل على معنى في غيره ، مثل : « هل - في - بل - من - إلى - ... الخ » . وعلامته أن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل .

وينقسم الحرف الى :

١ - مختص بالفعل ، كحروف الشرط والنصب والجزم .

٢ - ومختص بالاسم ، كحروف الجر .

٣ - ومشترك بين الاسم والفعل ، كحروف العطف والاستفهام .

وبعد . فقد كان المنهج الذي اختططناه لانفسنا يقتضينا أن ندرس في هذا القسم كلا من الاسم والفعل والحرف . لكننا آثرنا ان نفرد للحرف، قسماً خاصاً به جعلناه في آخر الكتاب . ذلك أن دراسة الحرف في قسم الكلمة المفردة ليس فيها كبير غناء ، وذلك لعدم تصرف الحرف . ثم ان الحرف ، في واقعه ، أداة للربط في التراكيب اكثر منه كلمة ملأى ذات معنى . فكانت دراسته بعد دراسة التراكيب أولى واكثر انسجاماً مع واقع اللغة .

٢ ـ الميزان الصرفي

لا بد ، قبل الدخول في دراسة الكلمة المفردة ، من ان نعرف شيئاً عما يسمى بالميزان الصرفي . فضرورة هـذا الميزان لدارس اللغة تشبه ضرورة الخارطة لدارس الجغرافية .

١ ـ تعريف الميزان الصرفي :

هو خارطة للكلمة . أو قل : هو رسم تخطيطي للكلمة يعرف به عدد حروفها ، واصالة كل حرف أو زيادته ، وترتيب هـذه الحروف فيما بينها ، وحركات الحروف وسكناتها ، وترتيب كل ذلك فيما بينها . وقد يدل الميزان على الفصيلة التي تنتسب إليها الكلمة : أهي فعل ، أم اسم ، ثم هل هي مفردة ام مجموعة ، ثم هل هي فعل ماض أم مضارع أم امري ؟..الخ

٢ ـ طريقة الوزن :

١ ـ اذا كانت الكلمة ثلاثية الأصول ، مُثّـِل الأصل الأول بالفاء ، والثاني بالعين ، والثالث باللام . فتزن « ضرب » بقولك « فعل » . وتعطى للميزان الحركات والسكنات أنفسها التي للموزون ، ما عدا الحرف الأخير ، اذ لا اهمية لحركته ، سواء اكانت حركة بناء ام كانت حركة اعراب ، فوزن كل من « ضَرَبَ وجَمَلَ » هو « فَعَلَ » .

٢ ـ اذا كانت الكلمة رباعية الاصول مُثّـِل الاصـل الرابع بلام ثانية ، فتزن « دَحْرَجَ » بقولك « فَعْلَلَ » . واذا كانت خماسية الأصول

مثّل الاصل الخامس بلام ثالثة ، فتزن كلمة « فَرَزْدَق » بقولك « فَعَلْلَل » .

٣ ـ اذا زيد شيء في الموزون زدته بلفظه في الميزان ، فتزن كلمة « اجتمع » بقولك « إفتعل » . إلا اذا كانت الزيادة تكريراً لأصل من الأصول فتكرر الاصل في الميزان كما تَكَرَّرَ في الموزون ، فتزن « كسّر » بقولك « فعّل » ، وتزن « إعشوشب » بقـــولك « افعوعل » ، وتزن « جَلْبَبَ » بقولك « فَعْلَل » ، لان العين هي التي تكررت في المثالين الأولين ، واللام هي التي تكررت في المثال الثالث .

٤ ـ إذا طرأ على أحرف الزيادة في الموزون شيء من إعلال أو ابدال أو إدغام فعلت ذلك بها في الميزان ، فالالف الزائدة في « ضاربة » تمثلها بألف في الميزان ، فتقول « فاعلة » ، فاذا انقلبت في الجمع واواً : « ضوارب » ، مثلتها بواو أيضاً في الميزان ، فقلت « فواعل » . إلا تاء الافتعال ، فتبقى ممثلة بالتاء مهما يصبهـا من أنواع الابدال والادغام ، فتزن كلا من « اصطدم ـ إصّدم ـ إزدهر ـ إزّهر ـ إتّحد ـ إتّسر » بقولك « افتعل » (١) .

٥ ـ إذا أصاب الأصول إعلال بالقلب أو ابدال أو ادغام لم يؤبه له في الميزان ، فتزن « قال ورمى وغزا وباع » بقولك « فَعَل » ، غير ناظر الى الاعلال الذي أصاب الواوات والياءات (٢) ، وتزن « شدّ واشـــتدّ واستمرّ » بقولك « فعل وافتعل واستفعل » ، غير ناظر الى الادغام الذي حدث بين العين واللام ، وتزن « إتّحد » بقولك « إفتعل » ، غير ناظر الى انقلاب واو « وحد » الى تاء وادغامها في تاء الافتعال .

---

(١) ومنهم من اجاز ان تزن « اصطدم » بقولك : افطعل .
(٢) ومنهم من اجاز ان تقول في « قال » : فال . وفي « رمى » : فعى . . وهكذا .

٦ ـ إذا أصاب أحد الاصول اعلال بالحذف حذفت ما يقابله في الميزان ، فتزن « بع » بقولك « فِل » . وإذا عوض عن المحذوف بشيء ذكرت هذا العوض في الميزان ، فتزن « صلة » بقولك « عِلَة » . أما الاعلال بالنقل فلا يؤبه له ، فتزن « تَقُوْل » بقولك « تَفْعُل » محافظاً على حركات الهيئة الاصلية للكلمة غير عابيء بما جرى فيها من نقل للحركات .

٧ ـ إذا اتصل بالكلمة شيء من الضمائر أو لام التعريف أثبتَّ ذلك في ميزانها ، فتزن « ضربتُ » بقولك « فعلتُ » ، وتزن « القارعة » بقولك « الفاعلة » . ويدخل في هذا تاء التأنيث الساكنة ونونا التوكيد وما أشبه ...

٨ ـ إذا حدث قلب في ترتيب الاصول في الموزون حدث مثله في الميزان ، فتزن « أيس » بقولك « عَفِل » ، لان « أيس » مقلوب عن « يئس » .

والخلاصة أن الميزان الصرفي يجب أن يكون تخطيطاً لتصميم الكلمة يظهر ما فيها من أصول وزوائد وحذف وتعويض وحركات وسكنات وترتيب كل ذلك بعضه مع بعض ، لا أن يكون معادلاً موسيقياً للكلمة الموزونة ، إذ كثيراً ما تتعادل كلتان موسيقياً ، وتختلفان تصميماً ، فيختلف لذلك وزناها ، مثل « اشتدَّ واحمرَّ » ، فهاتان الكلمتان متعادلتان موسيقياً كما ترى ، ولكن ميزانيهما مختلفان ، فميزان الاولى « افتعل » ، وميزان الثانية « إفعلَّ » ، لان الأولى مصممة من « شدَّ » مع زيادة الهمزة والتاء ، والثانية مصممة من « حمر » مع زيادة الهمزة وتضعيف اللام .

وأخيراً ، لا بد لمن يريد وزن كلمة ما من أن يلم باشياء كثيرة كالابدال والاعلال وسائر ظواهر التبدلات الصوتيـة ، حتى إذا كان في

الكلمة تبدل صوتي من نوع ما لم يخدعه ذلك عن معرفة أصواتها الحقيقية ثم لا بد له من معرفة شيء عن اشتقاق الكلمة ، حتى يعرف بذلك أصولها من زوائدها ، وحتى يعرف الترتيب الطبيعي لهذه الأصول ، فلا يخدعه قلب قد يرد في الكلمة المراد وزنها .

والواقع أن أخطر ما يصادفه الوازن من العقبات هو وجود قلب في الحروف الأصول للكلمة الموزونة ، أو وجود حروف زائدة خفية الزيادة . لكن الصرفيين وضعوا لنا طرقاً عديدة للكشف عن كل هذا . وإليك خلاصة لما وضعوا :

٣ ـ القلب وطرق الكشف عنه

القلب هنا يعني تقديم بعض حرف الكلمة على بعض . ويسمى عادة بالقلب المكاني [١] . واكثر ما يقع في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرهما قليلاً ، مثل « إمضحلّ » مقلوب « إضمحلّ » ، و « اكرهفّ » مقلوب « إكفهرّ » . وأكثر ما يكون بتقديم آخر حرف على سابقه ، مثل : « نأى ← ناء ، رأى ← راء » . وقد يتقدم ما قبل الآخر على سابقه ، مثل : « طمأن ← طأمن » . وقد تقدم العين على الفاء ، مثل : « يئس ← أيس » ، أو اللام على الفاء ، مثل : « شيئاء ← أشياء » وقد تؤخر الفاء عن اللام ، مثل : « الواحد ← الحادي » .

ويكشف عن القلب عادة بما يأتي :

١ ـ بالأصل : فاذا اختلف الاصل عن فرعه في الترتيب اعتبر ترتيب الأصل أصلاً ، وترتيب الفرع المخالف مقلوباً ، مثل : « النأي ـ ناءَ » فالأول هو المصدر ، وهو الأصل ، فوزنه « فَعْل » ، والثاني فعل مشتق منه مخالف له في الترتيب ، فوزنه إذن « فَلَع » .

٢ ـ بالشقيقات في الاشتقاق : ويحدث ذلك عند عدم وجود الاصل الاشتقاقي للكلمة ، فينظر الى شقيقاتها اللائي هن من نفس المادة الاشتقاقية فان خالفنها في الترتيب ، اعتبر ترتيبهن أصلاً ، وترتيب المخالفة لهن مقلوباً ،

(١) وللقلب معنى آخر في باب الاعلال ، اذ يعني هناك قلب أحد حروف العلة الى حرف آخر .

مثل : « توجه ـ واجه ـ وجاهة ـ وجه ـ جاه » ، فكلمة « جاه » ، وأصل ألفها واو « جوه » ، قد خالفت شقيقاتها في موضع الواو ، فاعتبر ترتيبها مقلوباً ، وكان وزنها « عفل » .

٣ ـ بعدم الاعلال مع وجود سببه : وذلك كما في كلمة « أيس » إذ يقضي القانون الاعلالي بتحويل الياء الى ألف لتحركها وانفتاح ماقبلها، فلما لم يعمل هذا القانون الاعلالي عمله في الكلمة ، دل ذلك على أنها مقلوبة عن « يَئِس » ، وكان وزنها إذن « عَفِل » .

٤ ـ بقلة الاستعمال : إذا كانت كلمتان بمعنى واحد ، وحروف واحدة ، ولا فرق بينهما إلا في ترتيب الحروف ، فكثيرة الاستعمال منهما هي ذات الترتيب الأصلي ، وقليلة الاستعمال هي صاحبة الترتيب المقلوب ، مثل : « أرآم ـ آرام » ، فميزان الأولى « أفعال » ، وميزان الثانية « أعفال » .

٥ ـ بمنع الصرف لغير علة : وهذا الكاشف خاص بكلمة « أشياء » فهذه الكلمة ، كما نعرف ، ممنوعة من الصرف ، ولو اعتبرنا ترتيبها طبيعياً لكان ميزانها « أفعال » . لكن وزن « أفعال » لا يمنع الكلمة من الصرف ، لهذا اضطررنا الى اعتبار ترتيبها مقلوباً ، وأنها على زنة « لفعاء » فبهذه الزنة تكون همزتها المتطرفة محولة عن الف التأنيث التي تمنع الاسماء من الصرف (١) .

---

(١) هذا الذي ذكرناه من أمر كلمة « أشياء » انما هو مذهب سيبويه الذي عليه اكثر النحاة . ودعواهم تقوم على أن « شيء » تقدمت لامه التي هي الهمزة على فائه التي هي الشين . فصارت الكلمة « أشي = لفع » ، ثم زيدت على الكلمة الف التأنيث الممدودة ، فصارت « اشياء = لفعاء » . وعلى هذا فالكلمة عندهم ليست جمعاً لشيء ، بل هي مقلوبة شيء مع زيادة الف التأنيث . والذي اضطرهم الى هذا الزعم هو منع الكلمة من الصرف . إلا ان الكسائي لا يأبه بهذا ، ويقول اشياء هي جمع شيء . وزنتها « أفعال » ، فأما منعها من الصرف فشاذ . وهذا مذهب لا تكلف فيه .

٦ ـ بعدم اجتماع الهمزتين : وهذا الكاشف يشبه الكاشف الثالث ويتضح لك ذلك بالمثال الآتي : هناك قانون اعلالي يقضي بتحويل الواو والياء همزة اذا وقعتا عيناً في اسم الفاعل ، مثل : « قول ← قاول ← قائل ، بيع ← بايع ← بائع » . فلو طبقنا هذا القانون على فعل مهموز اللام مثل « جاء » لكانت السلسلة كالآتي : « جيأ ← جايئ ← جائئ » لكننا لا نرى اسم الفاعل من « جاء » على شكل « جائئ » ، بل نراه على شكل : « الجائي » . فنستدل من ذلك على أنهم أخروا الياء التي هي عين الكلمة الى ما بعد الهمزة التي هي لامها ، لكي يمنعوا القانون الاعلالي من عمله ، لان عمله سيؤدي لو تم الى اجتماع همزتين ، وهو شيء مستكره في الكلام العربي . وعلى هذا تكون زنة « الجائي » هي « الفالع » لا « الفاعل » (١) .

والواقع ان كل هذه الطرق في الكشف يمكن الاستغناء عنها بطريقة واحدة لا تخطيء ، الا وهي طريقة معرفة الأصل الاشتقاقي أو التصريفي للكلمة المراد وزنها ، فالقلب الذي في « الجاه » يكشفه أصله الاشتقاقي الذي هو « الوجه » ، والقلب في « أيس » يكشفه أصله الاشتقاقي الذي هو « اليأس » ، والقلب الذي في « آرام » يكشفه أصله التصريفي الذي هو المفرد « رئم » ... وهكذا .

---

(١) هذا الذي ذكرناه هو مذهب الخليل . لكن سيبويه يخالفه ، ويرى ان ترتيب « الجائي » ترتيب طبيعي ، وان زنته هي « الفاعل » ، ويعلل عدم وجود الهمزتين فيه بأن القانون الصوتي بعد ان طبق على الكلمة فحول عينها الى همزة : « جائئ » ، طبق قانون صوتي آخر يقضي بتحويل الهمزة الثانية إلى ياء لتصير الكلمة على شكل « الجائي » . انظر فصول الاعلال والابدال وتخفيف الهمزة التي سبقت .

٤ ـ الزيادة وطرق الكشف عنها

الزيادة هي إضافة حرف أو اكثر الى حروف الكلمة الاصلية لغرض من الاغراض التي سنفرد لها الفصل اللاحق .

والكشف عن الزوائد في الأسر الاشتقاقية الضخمة أمر في غاية السهولة ، إذ يكفي أن نعثر على الحروف المشتركة بين أفراد الاسرة حتى نحكم عليها بالأصالة ، ثم نحكم على ماليس مشتركاً بأنه زائد . مثل : « كاتب ـ كتاب ـ مكتوب ـ كتابة ـ استكتب ـ كتّاب ـ كتبي ـ مكاتبة ... الخ » . فواضح ، من هذا المثال ، ان الاحرف المشتركة بين جميع افراد هذه الاسرة ، هي ثلاثة : الكاف والتاء والباء . وعلى ذلك تكون هي وحدها الأصول ، أما ما عداها فهو زائد .

غير ان الأمر لا يبدو على مثل هذه السهولة في الكلمات التي تنتمي إلى أسر اشتقاقية قليلة الافراد ، أو في الكلمات التي تمثل هي وحدها اسرتها الاشتقاقية ، مثل كلمات : « النئدل والمنجنيق والقنعاس ...[١] » وما اشبه . ولهذا النوع من الكلمات النادرة وضع النحاة القواعد للكشف عما قد يكون فيها من الزوائد .

ومن المفيد جداً ، وقبل كل شيء ، ان نعلم أيّ الحروف تستعملها العربية في زيادة كلماتها ؟ وهذه الحروف عشرة ، جمعوها ، لتسهيل حفظها ،

(١) النئدل : الكابوس . والقنعاس : البعير العظيم .

في كلمة « سألتمونيها (١) » . ولكن لا يكفي ان يكون حرف من كلمة ما واحداً من هذه الاحرف حتى نحكم بزيادته ، اذ كثيراً ماتقع هـــذه الحروف أصولاً في كلماتها ، كالسين في « سأل » ، والميم في « طعم » ... الخ . غير أنه اذا اشتبه في أصالة حرف او زيادته في كلمة ما ، فكونه واحداً من هذه الحروف العشرة يرجح ان يكون زائداً ، أما إن لم يكن واحداً منها فأصالته لاشك فيها .

وطرق الكشف عن الزيادة على نوعين : نوع يقوم على الاسترشاد بالاشتقاق والقياس والاوزان وغيرها ، ونوع يعتمد على معرفة سابقة بالحال التي يزاد فيها كل حرف من احرف الزيادة . وسنبدأ بالنوع الأول :

آ ـ أدلة الزيادة :

١ ـ الاشتقاق المحقق : اذا ثبت لدينا ان كلمة ما مشتقة من كلمة أخرى ، فالحروف غير المشتركة بينها زائدة ، مثل : « كاتب ـ كتب » ، فالالف في « كاتب » زائدة ، لانها غير موجودة في « كتب » ، والهمزة في « الشمأل » زائدة ، لان الكلمة من « شملت الريح » اذا هبت شمالاً ، وليس في « شملت » همزة . واذا تحقق الاشتقاق فهو أولى الادلة بالاتباع . ولكن بشرط ان يكون ظاهراً قريباً لاتكلف فيه ، ولاقسر .

فان امكن ارجاع الكلمة إلي اشتقاقين واضحين ، جاز لك ان

(١) يضاف الى هذه الأحرف العشرة ما زيد ليكون تكراراً لحرف أصلي ، مثل الباء الثانية في (جلبب) ، والسين في (كسّر) ، وهذا النوع من الزيادة ليس محصوراً في احرف معينة ، بل يشمل الحروف جميعاً ، لان جميع الاحرف صالحة لأن تكون أصولاً ولأن تكرر . والتكرار يكون لغرضين : اما لغرض الالحاق كما في (جلبب) ، واما لغرض التضعيف كما في (كسر) . وسيأتي شرح كل فيما بعد .

تنسبها الى هذه الاسرة اللغوية أو الى ثالث . وذلك ككلمة « حسَّان » ، إذ يمكن ردها إلى « الحِسِّ » ، فتكون الالف والنون فيها زائدتين ، ويكون وزنها « فعلان » ، ويمكن ردها الى « الحُسْنِ » ، فتكون زيادتها بالألف والتضعيف ، وتكون زنتها « فعَّال » . وان كان للكلمة اشتقاقان ، احدهما واضح قريب ، والآخر بعيد ، فالأكثر ترجيح القريب على البعيد ، وجوز بعضهم الأمرين ، مثال ذلك كلمة « ملأك » : قال بعضهم هي من « مَلَاكَ » ، فالهمزة إذن زائدة والميزان هو « فعأل » ، وقال آخرون : هي من « لأَكَ » بمعنى أرسل ، فالزائد فيها اذن هو الميم ، والميزان هو « مفعل » .

٢ ـ عدم النظير : إذا وزنت كلمة ما معتبراً جميع حروفها أصلية ، فخرجت من هذا الاعتبار بوزن لا نظير له في الكلام العربي ، أو بوزن نادر جداً ، فاحكم بان بعض حروفها زائد . مثال ذلك كلمة « معدّ » ، فلو اعتبرت الميم اصلية فيها ، لكان وزنها « فعلّ » . وهو وزن غريب في العربية ، فعليك في هذه الحالة أن تعد الميم زائدة ، ويكون ميزانها عندئذ « مفعل » ، وهو وزن شائع وكثير .

واذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزن غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن غريب آخر ، فالحكم بزيادته أولى ، لأن الكلمات المزيدة أكثر في العربية من الكلمات المجردة . مثال ذلك كلمة « دَرْدَبِيْس » : فان اعتبرت الدال الثانية أصلية كان ميزانها « فَعْلَلِيل » ، وهو وزن غريب نادر ، وان اعتبرت زائدة على جهة تكرار فاء الكلمة ، كان ميزانها « فعفليل » وهذا وزن غريب نادر ايضاً . فهنا لا بد من ترجيح أحدهما . ويرجح في العادة وجه الزيادة لما قدمنا .

ب ـ مواضع غلبة الزيادة :

١ ـ الهمزة : اذا وقعت الهمزة صدراً ، وبعدها ثلاثة أصول فقط ، فالغالب ان تكون زائدة ، مثل : « أحمد ـ أحمر ـ أعرج » . وعلى هذا نحكم بزيادة الهمزة في كلمة « أرنب » ونقول ان زنتها هي « أفعل » . فان جاء بعد الهمزة اربعة أصول ، فهي اصلية لازائدة ، مثل « إصْطَبْل » وعلى هذا يكون وزنها « فِعْلَلْل » . واذا كانت الهمزة في صدر فعل أو اسم ذي علاقة بالفعل كالمصدر مثلاً ، لم يعبأ بعدد ما بعدها من الأصول ، فهي زائدة ولو بلغت الاصول بعدها أربعة ، مثل « إقشعرّ » و « إقشعرار »

٢ ـ الميم : اذا وقعت الميم صدراً ، وبعدها ثلاثة أصول فقط ، فالغالب أن تكون زائدة ، مثل « مقتل ـ ملعب ـ مصباح ... الخ » . فعلى هذا تكون الميم في كلمة « منبج » زائدة ، وزنتها « مَفْعِل » . فان جاء بعد الهمزة أربعة اصول ، حكم بأصالتها ، مثل « مرزنجوش [١] » ، ووزنه : « فَعْلَنْلُول » . إلا اذا كانت في صدر اسم ذي علاقة بالفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول واسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي ، فهي زائدة أبداً ، مثل : « مُدحرِج ـ مُدحرَج » .

واذا وقعت الهمزة والميم حشواً أو طرفاً حكم باصالتها ، مثل : « مسألة = مَفعلة ، مسمع = مفعيل ، قراءة = فِعالة ، مسامّ = مفاعل » ، إلا اذا دل على خلاف ذلك دليل قوي من اشتقاق ظاهر ، فهمزة « حمراء » زائدة بدليل اشتقاقها الظاهر من « حمر » ، وهمزة « شمأل » زائدة بدليل اشتقاقها الظاهر من « شمل » .

(١) المرزنجوش : نبت .

٣ ـ **الياء** : اذا وجدت الياء مع ثلاثة أصول فقط ، فهي زائدة . سواء كانت في الأول ، مثل : « يَضْرِبْ = يَفْعل » ، أو في الوسط مثل : « رحيم = فعيل » ، أو في الآخر ، مثل : « الليالي = الفعالي » .

واذا وجدت الياء مع أربعة أصول ، فهي زائدة اذا وقعت صدر فعل أو حشو اسم ، مثل : « يدحرج = يفعلل ، خيتعور [1] = فيعلول » . فاما ان كانت صدر اسم فهي اصلية ، مثل : « يستعور [2] = فعللول » .

٤ ـ **الواو والالف** : اذا جاءت الواو أو الالف مع ثلاثة أصول فصاعداً ، فهما زائدتان ، بشرط وجودهما في الحشو أو الطرف ، مثل : « عَروض = فَعول ، عُصْفُور = فُعلول ، قَرْطَبُوس [3] = فَعْلَلُول ، حِنْطَأو [4] = فِعْلَلْو ، حِمار = فِعال ، سِرْداح [5] فِعْلال ، أرْطى [6] = فعلى ، قَبَعْثَرى [7] = فَعَلْلَى » .

واما في الأول ، فالالف لا يمكن وقوعها فيه ، والواو لا تزاد فيه مطلقاً ، فان وقعت فيه فهي أصلية ، مثل : « وَرَنْتَل [8] = فَعَنْلَل » .

---

(١) الخيتعور : السراب .
(٢) اليستعور : الباطل .
(٣) القرطبوس : الداهية ، والناقة العظيمة الشديدة .
(٤) الحنطأو : الرجل القصير ، والعظيم البطن .
(٥) السرداح : الناقة الطويلة ، والضخم من كل شيء ، والأسد القوي الشديد .
(٦) الأرطى شجر ينبت في الرمل . واحدته ارطاة .
(٧) القعبثرى : العظيم الشديد . والأنثى قبعثراة .
(٨) الورنتل : الشر ، والأمر العظيم .

٥ - **النون** : كثرت زيادة النون إذا كانت أخيرة بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة أصول أو أكثر ، مثل : « سكران = فعلان » . واطردت زيادتها في أول المضارع ، مثل : « نضرب = نفعل » ، وفي اوزان المطاوعة ، مثل : « انكسر = انفعل ، إحرنجم [٢] = إفعنلل » . وتغلب زيادتها اذا وقعت ثالثة ساكنة بعدها حرفان أو اكثر ، مثل : « شَرَنْبَث [٣] = فَعَنْلل ، قَلَنْسُوَة [٤] = فَعَنْلُوَة ، حَبَنْطَى [٥] = فَعَنْلى ، جِعِنْظار [٦] = فِعِنْلال » .

٦ - **التاء** : اطردت زيادتها في ابواب التفعيل والتفعال والتَفَعُّل والتفاعل والتفعلل والافتعال والاستفعال ، وفروعهن ، مثل : « تكسير - ترداد - تَجَمُّع - تجاهُل - تدحرُج - اجتماع - استخراج [٧] » . واذا تطرفت التاء بعد واو زائدة قبلها ثلاثة أصول فصاعداً ، فالغالب ان تكون زائدة ، مثل : « رغبوت = فعلوت » . وسيبويه لم يجعل هذا الموضع من غوالب الزيادة ، وحين حكم على تاء « رغبوت » بالزيادة ، لم يفعل ذلك لانها في موضع تغلب زيادتها فيه ، بل فعل ذلك بدليل آخر هو دليل الاشتقاق ، لا دليل غلبة الزيادة .

٧ - **السين** : اطردت زيادتها في باب « استفعل » وفروعه ، مثل :

---

(٢) احرنجم : ازدحم .
(٣) الشرنبث : القبيح الشديد . وقيل : الغليظ الكفين والرجلين .
(٤) القلنسوة : غطاء للرأس .
(٥) الحبنطى : القصير الغليظ البطين . ولاحظ ان اكثر هذه الكلمات الغريبة الاوزان تتعلق بأمور تشويهية في الخلقة .
(٦) الجعنظار : الغليظ القصير الرجلين .
(٧) في الواقع ، فان زيادة التاء في مثل هذه المواضع يدل عليها الاشتقاق قبل ان يدل عليها غلبة الزيادة .

« استخرج - مستخرج - استخراج ... الخ » .

٨ - **اللام** : زيادة اللام قليلة جداً لم تسمع إلا في كلمات قليلة معدودة ، مثل « زَيْدَل = فَعْلَل ، طَيْسَل (١) = فَعْلَل ، عَبْدَلَ = فَعْلَل » . ولذا فليس لها مواضع تغلب زيادتها فيها . بل ان الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة .

٩ - **الهاء** : وشأنها كشأن اللام في قلة زيادتها ، وعدم وجود مواطن معينة تغلب زيادتها فيها ، بل إن المبرد لم يعدها من حروف الزيادة ، وخرّج الكلمات التي وردت فيها الهاء تخريجات تؤدي الى الحكم باصالة الهاء فيها جميعاً ، وهذه الكلمات هي « أمهات - أهْراق (٢) - هِجْرَع (٣) - هِبْلَع (٤) - هِرْكَوْلة (٥) » .

★ ★ ★

اذا وجد في الكلمة حرفان أو اكثر من حروف الزيادة ، وكل في موضعه الذي تغلب زيادته فيه ، ولم يكن لدينا دليل من الاشتقاق يرشدنا إلى الأصول والزوائد ، فماذا نفعل ؟ أنحكم بزيادة الجميع ؟ نعم . نفعل ذلك اذا بقي من الكلمة ، بعد حذف الزوائد ، ثلاثة أصول فأكثر ، ففي كلمة مثل « حبنْطى » ، نجد النون في محلها الذي يغلب أن تزاد فيه ، وكذا الألف ايضاً ، فإذا نزعنا كلاً من النون والالف ، بقي لدينا من الكلمة ثلاثة أصول هي « حبط » . ففي مثل هذه الحال نحكم على كل من

(١) الطيسل : الكثير ، وكذا الطيس .
(٢) أهراق : أراق .
(٣) الهجرع : الطويل .
(٤) الهبلع : الأكول الكثير البلع .
(٥) الهركولة : المرأة الفخمة التي تركب في مشيها .

النون والالف بالزيادة . أما في كلمة مثل « مريم » ، فاننا نجد كلا من الميم والياء من الغوالب (١) ، ولكننا اذا نزعناهما كما فعلنا في الكلمة السابقة ، بقيت الكلمة على أصلين اثنين فقط ، هما « رم » ، وهذا غير مقبول ، لان أقل الاصول في العربية ثلاثة . اذن ، لابد ان يكون أحد الغالبين أصلياً ، فأيهما هو ؟ . ههنا نلجأ إلى تقدير أن الأول زائد والثاني أصلي ، ثم إلى تقدير العكس ايضاً ، ووزن الكلمة في كل تقدير منهما . فنقول في مثل كلمة « مريم » : التقدير الأول ان الميم زائدة والياء اصلية ، فزنتها « مَفْعَل » ، والتقدير الثاني أن الميم اصلية والياء هي الزائدة ، فزنتها « فَعْيَل » . والآن ننظر : اذا لم يتعارض كلا التقديرين مع الاشتقاق ، أو لم يضربا قانوناً من القوانين الصوتية المعروفة ، كالاعلال والادغام وما شابه ، أو لم يؤديا الى وزن مرفوض في العربية أو نادر ، فكلا التقديرين جائز . وان كان أحد التقديرين يؤدي إلى شيء مما ذكرنا ، رُفِضَ واخذ بالتقدير الآخر الذي هو اكثر انسجاماً مع القواعد العربية . مثال ذلك كلمة « يأجج » فنرجح أن تكون « فعلل » على أن تكون « يفعل » ، لانها لو كانت « يفعل » لكان الجيمان فيها واقعين عينا ولاماً ، وقانون الادغام يقضي في هذه الحالة بادغامهما ، أما لو كانت « فعلل » ، فلا سلطة لقانون الادغام على المتماثلين ، لأن ثانيهما قد زيد في هذه الحالة للالحاق ، وقد علمنا أنه لا إدغام في الزيادة الالحاقية . فلما كان الجيمان مظهرين لا مدغمين ، رجح ذلك ان تكون الكلمة « فعلل » لا « يفعل » .

ومن جهة أخرى نجد شبهة الاشتقاق ترجح العكس في كلمة « يأجج » . اذ لو كانت « فعلل » لكان الاصل الاشتقاقي لها « يأج » ، وهو أصل مهمل في العربية لم تعتمده في الاشتقاق ، أما لو كانت « يفعل » ،

(١) اي من الحروف التي يغلب ان تزاد في هذه المواضع .

فيكون اصلها الاشتقاقي هو : « أجج » ، وهذا أصل اشتقاقي مستعمل في العربية ، تقول : أجّت النار ، وأجج الرجل النار . . .

في مثل هذه الحال ، اي عندما ترجح الشبهة الاشتقاقية تقديراً ، وترجح القوانين الصوتية تقديراً معاكساً ، يكون التقدير المنسجم مع الشبهة الاشتقاقية أولى . وقيل : الأولى ترجيح التقدير المؤدي الى أفضل واشيع الوزنين ، فكلمة « رمّان » هي « فعّال » ، على الرغم من أن « ر م ن » مهمل في العربية ، وليست « فعلان » ، على الرغم من أن « ر م م » مستعمل ، وذلك لأن وزن « فعّال » اكثر واشيع في كلامهم من وزن « فعلان » .

ادلة الزيادة حتى الآن ثلاثة : الاشتقاق المحقق ، وعـدم النظير ، وغلبة الزيادة . فاذا تعارضت هذه الأدلة بعضها مع بعض ، فأقواها الاشتقاق المحقق ، فيؤخذ بالتقدير المنسجم معه بغض النظر عما يؤدي إليه هـذا التقدير من خروج عن الاوزان المألوفة ، أو كسر لقانون من القوانين الصوتية المعروفة ؛ وان تعارضت الغلبة مع عدم النظير رجحت كفة الغلبة .

٥ ـ اغراض الزيادة

تزيد العربية في كلماتها لغرض من الاغراض الآتية :

١ ـ **للمعنى** : وذلك ان المجرد وحـــده لا يستطيع الوفاء بجميع المعاني التي تريدها اللغة ، فتلجأ إلى الزيادة للوصول الى هذه المعاني ، فتزيد الالف بعد الفاء لمعنى المشاركة ، مثل : « ضارب زيد عمراً » ، وتزيد الهمزة والنون لمعنى المطاوعـة ، مثل : « انكسر الزجاج » ، وتزيد الميم والواو لمعنى اسم المفعول ، مثل : « مضروب » . . . وهكذا (١) .

٢ ـ **للمد** : وهي الزيادة التي ليست لمعنى معين ، بل لغرض امتداد الصوت فقط ، مثل : « عجوز ـ عمود ـ قضيب ـ كتاب ـ سراج (٢) » . وتسمى زيادة للتكثير أيضاً .

٣ ـ **لغير سبب ظاهر** : وتسمى الزيادة من أصل الوضع ، وهي تلك الزيادة التي لم يسمع المجرد إلا موصولاً بها ، مثل « افتقر » ، إذ لم يسمع المجرد « فقر » في كلامهم ابداً ، فالهمزة والتاء فيـه لم تزادا لمعنى مقصود ، بل لحقتا بالأصل من أصل الوضع .

---

(١) هـــذه المعاني المتحصلة من الزيادة تسمى بالمقولات الصرفية ، أو المعاني الصرفية التي كثيراً ما مر ذكرها معنا .

(٢) هذا ما يزعمه النحاة (انظر المنصف لابن جني في شرحه لكتاب التصريف للمازني ج ١ ص ١٤) . والواقع ان هذه الزيادات هي من نوع الزيادة للمعنى ، فالواو في (عجوز) لمعنى الصفة ، والياء في (قضيب لمعنى اســـم المفعول ، لانه مقضوب من الشجرة ، والالف في (كتاب وسراج) لمعنى الآلة . ألا ترى ان اكثر آلاتهم على وزن (فعال) ، مثل : « كساء ورداء وحزام وخطام ..الخ .

٤ ـ **للالحاق** : وهي تلك الزيادة التي لا يظهر أن لها معنىً خاصاً بها ، وان كل فائدتها تنحصر فى اخراج الكلمة من وزن وادخالها في وزن آخر لتسري عليها جميع أحكامه . فزيادة الباء في « جلبب » ليس لها معنى خاص مطرد ، وكل فائدتها انحصرت في أن الكلمة خرجت من الثلاثي « جلب » ، والحقت بالرباعي « فعلل » . فغدا المضارع منها والأمر والمصدر كالمضارع والأمر والمصـــدر من الرباعي ، فتقول : جلبب يجلبب جلببةً ، كما تقول : دحرج يدحرج دحرجةً . ولذا لا يحكمون على الزيادة بأنها للالحاق إلا اذا أدت الى ان تسري على الملحق جميع القوانين السارية على الملحق به مما يتعلق بالاشتقاق والتصاريف المختلفة .

والواقع أن جميع انواع الزيادات لا تخلو من معنى ، ولكنهم لم يحكموا لزيادة بأنها للمعنى إلا اذا كانت تحمل للمجرد بصورة مطردة معنىً خاصاً بها ، كالالف التي تحمل في « فَاعَل » معنى المشاركة دائماً ، وكالهمزة والسين والتاء التي تحمل في « استفعل » معنى الطلب في اغلب الاحيان ، مثل : « استغفر ـ استنطق ـ استعمل ـ استراح . . . الخ » .

الباب الأول

أقسام الفعل

١ ـ الماضي والمضارع والأمر

ينقسم الفعل باعتبار زمانه إلى : ماض ، ومضارع ، وأمر

١ ـ فالماضي :

ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بالزمان الماضي ، مثل : ذهب ، جاء ، باع . . . الخ .

وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة ، مثل : « ذهبَتْ » ، أو تاء الضمير المتحركة ، مثل : « ذهبتُ ـ ذهبتَ ـ ذهبتِ ... الخ » .

ويؤخذ الماضي من المصدر على أوزان مختلفة سيأتي بيانها (١) .

---

(١) هذا هو المذهب الشائع ، وهو مذهب البصريين . والكوفيون يرون العكس .

٢ ـ والمضارع :

ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال ، مثل : « يذهب » .

وعلامته ان يقبل السين أو « سوف » أو « لم » أو « لن » ، مثل : « سيذهب ـ سوف يذهب ـ لم يذهب ـ لن يذهب » .

ويؤخذ المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله . وأحرف المضارعة أربعة ، هي الهمزة ، والتاء ، والنون ، والياء . مثل : « أذهب ـ تذهب ـ نذهب ـ يذهب » .

فان كان الماضي على ثلاثة أحرف سكن أوله بعد دخول حرف المضارعة ، أما ثانيه فيفتح أو يضم أو يكسر ، وأمر ذلك سماعي ، مثل : « يَفْتَحُ ـ يَنْصُرُ ـ يَضْرِبُ ـ » .

أما إن كان الماضي على اربعة أحرف فصاعداً ، فان كان في أوله همزة زائدة ، حذفت ، وكسر ما قبل الآخر ، مثل : « أكرم ← يكرِم » ، وان كان في أوله تاء زائدة بقي على حالة بلا تغيير ، مثل : « تَغَافَل ← يَتَغَافَل » . فان لم يكن هذا ولا ذاك ، اكتفي بكسر ما قبل آخره ، مثل : « قَاتَل ← يُقاتِل » .

هذا ، وحرف المضارعة مفتوح أبداً ، إلا اذا كان الماضي على اربعة أحرف فيضم ، مثل : « أكرم ← يُكرِم ، دحرج ← يُدحرِج » .

٣ - والأمر :

ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر ، مثل : « إذهبْ » .

وعلامته ان يقبل ياء المؤنثة المخاطبة ، مثل : « إذهبي » .

ويؤخذ الأمر من المضارع بحذف حرف المضارعة من أوله . فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً ، بقي على حاله ، وإن كان ساكناً ، زيد على أوله همزة الوصل التي مر ذكرها ، مثل : « تَتَعَلَّمُ ← تَعَلَّمْ ، تَذْهَبُ ← إذْهَبْ » .

مثال : وهو ما كانت فاؤه حرف علة ، مثل : « وَعَدَ - يَسَرَ » .

أجوف : وهو ما كانت عينه حرف علة ، مثل : « قال - باع » .

ناقص : وهو ما كانت لامه حرف علة ، مثل : « غزا - رمى » .

لفيف مقرون : وهو ما كانت عينه ولامه من حروف العلة ، مثل : « نوى - حَمِيَ » .

لفيف مفروق : وهو ما كانت فاؤه ولامه من حروف العلة ، مثل : « وشى » .

٢ ـ الصحيح والمعتل

ينقسم الفعل من حيث طبيعة أحرفه إلى : صحيح ، ومعتل

١ ـ فالصحيح :

ما كانت جميع أصوله صحيحة ، مثل « كتب ـ دحرج » . وهو ثلاثة أقسام :

سالم : وهو ما سلمت أصوله من الهمزة والتضعيف ، مثل : « كتب دحرج » .

مهموز : وهو ما كان أحد أصوله همزة . فهو مهموز الفاء ، مثل : « أكل » ، أو مهموز العين ، مثل « سأل » ، أو مهموز اللام ، مثل : « قرأ » .

مضاعف : وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل « شدّ » ، أو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد آخر ، مثل : « زلزل » . ويسمى هذا بالمضاعف الرباعي .

٢ ـ والمعتل :

ما كان بعض أصوله حرف علة . وهو خمسة أقسام :

مثال : وهو ما كانت فاؤه حرف علة ، مثل : « وَعَدَ - يَسَرَ » .

أجوف : وهو ما كانت عينه حرف علة ، مثل : « قال - باع » .

ناقص : وهو ما كانت لامه حرف علة ، مثل : « غزا - رمى » .

لفيف مقرون : وهو ما كانت عينه ولامه من حروف العلة ، مثل : « نوى - حَمِيَ » .

لفيف مفروق : وهو ما كانت فاؤه ولامه من حروف العلة ، مثل : « وشى » .

٣ ـ المتعدي واللازم

ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى : متعدٍ ، ولازم

١ ـ فالمتعدي :

هــو ما يتعدى اثره فاعله ، ويتجاوزه إلى المفعول به ، مثل : « ضرب زيد عمراً » . ويسمى أيضاً الفعل الواقع ، لوقوعه على المفعول به ، والفعل المجاوز ، لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به . وهــو على ثلاثة اقسام :

المتعدي إلى واحد : وهو ما احتاج الى مفعول به واحد ، مثل : « فتح زيد الباب » . واكثر الافعال من هذا القسم .

المتعدي الى اثنين : وهو ما احتاج الى مفعولين . وينقسم هــذا ايضاً إلى قسمين : ما يتعدى الى مفعولين ليس اصلها المبتدأ والخبر ، مثل : « أعطى ـ منح ـ كسا ـ منع ـ حرم ـ . . » وما في معناها . وما يتعدى الى مفعولين أصلها المبتدأ والخبر ، وهي على زمر :

١ ـ زمرة افعال اليقين ، وهي الافعال الدالة على الاعتقاد الجازم ، وهي : رأى ـ علم ـ درى ـ تَعَلَّمْ ، بمعنى إعلم ـ وجد ـ ألفى .

٢ ـ زمرة أفعال الظن ، وهي ما يفيد رجحان وقوع الشيء ، وهي : ظن ـ خال ـ حسب ـ جعل الــتي بمعنى ظن ـ حجا ـ عــدّ

التي بمعنى ظن – زعم – هبْ التي بمعنى إفرض .

٣ – زمرة افعال التحويل ، وهي التي بمعنى صيَّر ، وهي : صيَّر – ردَّ – ترك – تخذ – إتخذ – جعل – وهب .

المتعدي إلى ثلاثة : وهو ما احتاج إلى ثلاثة مفعولات . وأفعال هذا القسم قليلة ، هي : أرى – أعلم – أنبأ – نبَّأ – أخبر – خبَّر – حدَّثَ .

٢ – واللازم :

هو ما لا يتعدى أثره فاعله ، ولا يتجاوزه إلى المفعول به ، بل يبقى في نفس فاعله . مثل : « ذهب زيد » .

ويكون الفعل لازما اذا كان من افعال السجايا والطبائع ، مثل : « حَسُن – قَبُح » ، أو دلّ على هيئة ، مثل : « طال – قَصُر » ، أو على نظافة ، مثل : « طَهُر – نَظُف » ، أو على دنسٍ ، مثل : « وَسِخ » ، أو على حالة نفسية مؤقتة ، مثل : « مرض – كَسِل – نشِط » ، أو على لون ، مثل : « إحمرَّ » ، أو على عيب ، مثل : « عَوِر » ، أو على حلية ، مثل : « حَوِرَ » ، أو كان مطاوعاً لفعل متعدٍ إلى واحد ، مثل : « مدَّ ← إمتدَّ » ، أو كان على أحد الاوزان الآتية : « فَعُل = حَسُن ، إنفعل = إنكسر ، إفْعلَّ = إزورَّ ، إفْعالَّ = إحمارَّ ، إفْعَلَلَّ = إقشعرَّ ، إفْعَنْلَلَ = إحْرَنْجَمَ » .

هذا ، ويمكن جعل اللازم متعدياً ، ويسمى ذلك بالتعدية ، ويحدث ذلك بنقل الفعل إلى أحد الأوزان الآتية : أفعل – فعّل – فاعل –

استفعل ، مثل : « دخل زيد ← أدخل زيد عمراً ، فرح زيد ← فرّح زيد عمراً ، جلس زيد ← جالس زيد عمراً ، قدم زيد ← استقدم زيد عمراً . فاذا كان الفعل قبل التعدية متعدياً الى مفعول به واحد ، صار بالتعدية متعدياً إلى اثنين ، مثل : « فهم زيد المسألة ← فهمّ زيدٌ عمراً المسألةَ » ، وان كان قبلها متعدياً إلى اثنين ، صار بها متعدياً إلى ثلاثة ، مثل : « َعلِمَ زيدٌ عمراً مسافراً ← أعْلَمَ زيدٌ عمراً خالداً مسافراً » .

وكذا يمكن جعل المتعدي لازماً ، ويسمى ذلك بالمطاوعة ، ويكون بنقل الفعل إلى أحد اوزان المطاوعة ، وهي : « انفعل ـ افتعل ـ تفعّل ـ تفاعل » ، مثل : « كسر زيد الباب ← إنكسر الباب ، جمع زيد الناس ← اجتمع الناس ، جمّع زيد الناس ← تجمّع الناس ، قاتل زيد عمراً ← تقاتل زيد وعمرو » . فاذا كان الفعل قبل المطاوعة متعدياً لاثنين ، فقد بالمطاوعة مفعولا به واحداً ، مثل : « علّم زيد عمراً المسألة ← تعلم زيدٌ المسألة » .

٤ ـ المعلوم والمجهول

ينقسم الفعل باعتبار فاعله إلى : معلوم ، ومجهول

١ ـ فالمعلوم :

ما ذكر فاعله في الكلام ، مثل : « جاء زيد » .

٢ ـ والمجهول :

ماحذف فاعله وناب عنه المفعول أو الظرف أو غيرهما ، مثل : « كُسِرَ البابُ ـ جُلِسَ في الدار ... » .

ومتى حذف الفاعل من الكلام وجب ان تتغير صورة الفعل المعلوم:

١ ـ فان كان ماضياً كسر ما قبل آخره ، وضم كل متحرك قبله . مثل : « كَسَرَ ← كُسِرَ ، إستغفَرَ ← أُستُغفِرَ » .

ـ وان كان مضارعاً ضم أوله ، وفتح ما قبل آخره ، مثل : يَكسِرُ ← يُكسَر ، يَستَغفِرُ ← يُستَغفَرُ » .

٣ ـ وإن كان قبل آخر الماضي ألف ، ولم يكن سداسياً ولا رباعياً ، قلبت ألفه ياءً ، ثم كسر كل متحرك قبلها ، مثل : « باع ← بيع ، إبتاع ← إبتيع » .

٤ ـ وان كان قبل آخر الماضي ألف ، وكان رباعياً أو سداسياً ، قلبت الفه ياءً ، ثم كسر ما قبلها ، ثم ضم كل متحرك قبله ، مثل : « أعاد ← أُعيد ، إستعاد ← أُستُعيد » .

٥ ـ وان كان قبل آخر المضارع حرف مد ، قلب حرف المد ألفاً ، وضم اول الفعل ، مثل : « يَقول ← يُقال ، يَبيع ← يُباع ، يُعيد ← يُعاد ، يَبتاع ← يُبتاع ، يَستعيد ← يُستعاد » .

٦ ـ إن كان الفعل المعلوم ثلاثياً أجوف متصلاً بضمائر الرفع المتحركة ، وكانت فاؤه مكسورة ، ضمت في المجهول ، مثل « بِعتُ الفرسَ ← بُعتُ الفرس[1] » ، وان كانت مضمومة ، كسرت في المجهول ، مثل : « رُمْتُ زيداً بخير ← رِمْتُ بخير[2] » .

هذا ، وفعل الأمر لا يكون مجهولاً أبداً .

---

(١) ـ اي باعني الفرس غيري

(٢) ـ اي رامني بخير غيري .

٥ ـ الجامد والمتصرف

ينقسم الفعل باعتبار التصرف إلى : جامد ، ومتصرف

١ ـ فالجامد :

ما لزم صورة واحدة فلم يزايلها . وهو على ثلاثة أقسام : فاما جامد على صورة الماضي ، مثل « ليس » وإما على صورة المضارع ، مثل « يهيط » بمعنى يضج ، واما على صورة الأمر ، مثل « تعالَ » .

ومن الافعال الجامدة غير التي ذكرت في الامثلة : عسى ـ هَبْ بمعنى إفرض ـ ثم أفعال المدح والذم : نعم ـ بئس ـ حبذا ـ ساء ـ ثم أفعال التعجب : ما اكرم زيداً ـ أكرم بزيد ـ ثم تبارك الله ـ ثم هات ـ هَلُمَّ(١) ـ قلّ بمعنى « ما » مثل : قل رجلٌ يفعل ذلك ، اي : ما رجل يفعل ذلك ـ ثم قلّما وكثرما وطالما وقصرما وشدما . وهي افعال مكفوفة عن العمل بسبب « ما » الكافة ، ولا فاعل لها ـ ثم سُقِطَ في يده بمعنى ندم وتحير ـ ثم هدّ التي بمعنى كفى ، مثل : هذا رجل هدّك من رجل ، اي : كفاك من رجلٍ ـ ثم كذب التي تستعمل للاغراء بالشيء والحث عليه ، كقولك لمن يشكو ألماً في أمعائه :

---

(١) ـ هذا في لغة تميم التي تصل (هلم) بالضمائر فتقول : هلما ، هلموا . أما فى لغة الحجاز فلا يتصل بالضمائر ، فيقال : هلم يازيد ، هلم يارجال ، هلم ياهند ، هلم يانساء ، وهو على ذلك اسم فعل أمر ، لا فعل جامد .

كذبك الشايَ ، أي : عليك بالشاي .

٢ ـ والمتصرف :

وهو ما يقبل التحول من صورة الى أخرى لأداء معاني الاحداث في ازمنتها المختلفة . وهو قسمان : تام التصرف : وهو ما يأتي منه الصور الثلاث : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، مثل : « ذهب ـ يذهب ـ إذهب » . وناقص التصرف : وهو مالم يأتِ منه الا صورتان فقط: الماضي والمضارع ، مثل : « كاد يكاد ـ أوشك يوشك ـ مازال ما يزال ـ ما انفك ـ ماينفك ، ما برح ما يبرح » . وكلها من الأفعال الناقصة .

٦ - المجرد والمزيد فيه

ينقسم الفعل باعتبار الحروف الزائدة إلى : مجرد ، ومزيد فيه .

١ - فالمجرد :

ما كانت جميع حروفه أصلية . وهو قسمان : مجرد ثلاثي ، مثل : « ذهب » ، ومجرد رباعي ، مثل : « دحرج » .

٢ - والمزيد فيه :

ما زيد فيه حرف أو اثنان او ثلاثة ، فيزاد في الثلاثي حرف واحد ، مثل : « أكرم - كسَّر - قاتل » ، أو حرفان ، مثل : « إنكسر - إجتمع - تعلَّم - تجاهل - إحمَّر » ، أو ثلاثة ، مثل : إستخرج - إعشوشب - إجْلَوَّذَ (١) - إحمارَّ » ، أما الرباعي فلا يزاد فيه إلا حرف واحد ، مثل : « تدحرج » ، أو حرفان فقط ، مثل : « إطمأنَّ - إحرنجم » .

---

(١) اجلوذ : اسرع .

الباب الثاني

أبنية الفعل

١ - ابنية الثلاثي المجرد

له ستة ابنية ، هي :

١ - **فَعَل الذي مضارعه يَفْعُل :** ومثاله « نَصَرَ ← ينْصُرُ » . وهذا البناء لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في جميعها .

ومما يختص بهذا الباب الافعال الجوفاء الواوية ، مثل : « قال ← يقول » ، ماعدا قلة منها ، مثل : « خاف ← يخاف » ، إذ الأصل : « خَوِف ← يَخْوَف » .

ومما يختص به ايضاً كل فعل يـدل على المغالبة ، مثل : كارمني فكَرَمْته ← أكْرُمُه » ، أي : غلبته في الكرم . إلا أن يكون الفعل مثالاً واوياً كوعد ، أو اجوف يائياً كباع ، أو ناقصاً يائياً كرمى ، فالمغالبة من الأفعال تختص بباب « فَعَل ← يَفْعِل » .

واعلم أن ليس باب المغالبة قياساً بحيث يجوز لك نقل كل فعل

أردت الى هذا الباب لهذا المعنى ، فلا تقول : نازعني فنَزَعْته أنْزُعُه ، بل تقول : فغلبته . واذن يكون سماعياً ، ولكنه كثير .

ومما اختص به ايضاً الناقص الواوي ، مثل : « غزا ← يغزو » ، ما عدا قلة منه ، مثل : « رَضِيَ ← يرضى » . اذ الأصل : « رَضِوَ ← يَرْضَوُ » . لأنه من « الرضوان » .

واكثر المضاعفات المتعدية تأتي منه ، مثل : « شَدَّ ← يشُدُّ » . وقد يأتي منه المضاعف اللازم ، مثل : « مَرَّ ← يَمُرُّ » .

٢ ـ فَعَلَ الذي مضارعه يَفْعِل : ومثاله : « ضَرَبَ ← يَضْرِبُ » . وهذا الباب كسابقه ، لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل فيها جميعاً .

وقد التزموا هذا الباب في المثال ، واوياً كان أو يائياً ، مثل : « وَعَدَ ← يَعِدُ ، يَسَرَ ← يَيْسِرُ » . كما التزموه ايضاً في الاجوف والناقص اليائيين ، مثل : « باع ← يَبِيعُ ، رَمَى ← يَرْمِي » .

وأكثر المضاعفات اللازمة تأتي منه ، مثل : « فَرَّ ← يَفِرُّ » . وقد تأتي من غيره ، مثل : « صَدَّ ← يَصُدُّ » .

٣ ـ فَعَلَ الذي مضارعه يَفْعَل : ومثاله : « فَتَحَ ← يَفْتَحُ » . ولم يعد النحاة هذا البناء اصلاً ، بل عدوه فرعاً على « فَعَلَ يفعُل » أو على « فَعَلَ يَفْعِل » . واعتبروا فتح العين في مضارع هذا البناء مسبَّباً عن كون عينه أو لامه واحداً من حروف الحلق (١) . وقالوا :

---

(١) ـ الواقع ان عين هذا البناء أو لامه هو في اغلب الاحيان واحد ←

لو لم تكن عينه أو لامه دائماً من حروف الحلق لانكسرت العين في المضارع أو ضمت . وليس هذا بصحيح ، فقد جاءت من هذا الباب أفعال كثيرة ليس في حروفها شيء من حروف الحلق ، مثل : أبى – يأبى ، جبا – يجبا ، قلى – يقلى ، رَكَنَ – يرْكَنُ ، زَكَنَ – يَزْكَنُ ، غسا الليل – يغسى ، قَنَطَ يَقْنَطُ ... الخ .

٤ – **فَعِلَ الذي مضارعه يَفْعَلُ** : ومثاله : « عَلِمَ ← يَعْلَمُ » . واللازم في هذا الباب أكثر من المتعدي . وأكثر أفعاله تدل على الوجع وما يجري مجراه ، مثل « حزِنَ – نَكِدَ – عَسِرَ – شَكِسَ » ، أو على هيجان عاطفي ، مثل « بَطِرَ – فَرِحَ – غَضِبَ – قَلِقَ » ، أو على امتلاء أو فراغ ، مثل « شَبِعَ – عَطِشَ » ، أو على لون ، مثل « كَدِرَ – شهِبَ » . أو على حلية ، مثل « صَلِعَ – عَوِرَ » .

٥ – **فَعِلَ الذي مضارعه يَفْعِلُ** : ومثاله : « وَرِثَ ← يَرِثُ » . والافعال التي جاءت من هذا الباب قليلة جداً ، وهي : « حَسِبَ – نَعِمَ – يَئِسَ – يَبِس – وَرِثَ – وَثِقَ – وَمِقَ – وَفِقَ – وَرِمَ – وَلِيَ – وَرِيَ – وَبِقَ – وَحِرَ – وَغِرَ – وَرِعَ – وَلِهَ – وَهِمَ – وَعِمَ » . وأكثر هذه الأفعال سمع في عين مضارعه الفتح أكثر من الكسر ، مثل « يحسَبُ – يَنْعَمُ – يَيْبَس ... الخ » . وهذا الذي حمل النحاة على اعتبار هذا الباب فرعاً على سابقه .

٦ – **فَعُلَ ومضارعه يَفْعُل** : ومثاله : كَرُمَ ← يَكْرُمُ » . وافعال هذا الباب كلها لازمة ، لانها لا تدل إلا على الطبائع ونحوها ،

← من حروف الحلق الستة : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ، مثل : « سأل ← يسأل ، قرَأ ← يَقرَأ ، زحَم ← يزحَم ، فتَح ← يفتَح ... الخ .

مثل : حَسُنَ - كَبُرَ - قَبُحَ - صَغُرَ ... الخ » .

ملاحظات :

١ - ان السماع وحده هو المرشد الى معرفة الفعل الثلاثي المجرد من اي باب هو من هذه الابواب الستة .

٢ - إن كثيراً من الأفعال جاء بها السماع من بابين مختلفين ، مثل : « نفر - شتم - نسل - علف - فسق - حسد - لمز ... الخ » ، فقد سمعت من الباب الأول والثاني . حتى قال أبو زيد : إن ضم عين « فَعَلَ » في المضارع وكسرها على حد سواء ، وكلاهما قياس ، وليس احدهما أولى به من الآخر . إلا أنه ربما يكثر احدهما في عادة الفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله . فان عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعملا معاً ، وليس على المستعمل شيء (١) .

٣ - قد تسمع فعلاً من غير الابواب الستة التي ذكرناها للمجرد الثلاثي . وذلك مثل : « فَضِلَ ← يَفْضُلُ ، نَعِمَ ← يَنْعُمُ » ، اي بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع . وليس هذا بباب معروف ، ولكنه من تداخل اللغات . ويعني ذلك ان بعض القبائل تنطق هذا الفعل من الباب الأول : « فَضَلَ ← يَفْضُلُ » وان قبائل أخرى تنطقه من باب « علم » : « فَضِلَ ← يَفْضَلُ » . ثم يأتي من يمزج بين اللغتين ، فيأخذ المضارع من اللغة الاولى ، والماضي من اللغة الثانية ، فيقول : « فَضِلَ ← يَفْضُلُ » .

(١) شرح شافيه ابن الحاجب ج ١ ص ١١٧ - ١١٨

٢ - ابنية الثلاثي المزيد فيه

للثلاثي المزيد فيه **اثنا** عشر بناء : ثلاثة لزيادة الحرف الواحد ، وخمسة لزيادة الحرفين ، واربعة لزيادة الثلاثة ، وهي :

١ - **أفْعَلَ** : بزيادة الهمزة في أوله ، مثل : « أدخل - أجلس - أكرم » . والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة كثيرة . فمنها **التعدية** ، مثل : « دخل زيد ← أدخل زيد عمراً » ؛ **وجعل الشيء ذا شيء** ، مثل : « أجديته » أي : جعلته ذا جدوى ، **وجعل الشيء نفس أصله** ، مثل : اهديت الكتاب » اي : جعلته هدية ، **والتعريض** ، مثل : « أقتلتُ زيداً » أي : عرضته للقتل ، **وصيرورة الشيء ذا شيء** ، مثل : « أورق الشجر » أي : صار ذا ورق ، **وصيرورة الشيء ذا شيء ذي شيء** ، مثل: « أخبث الرجل » أي : صار ذا أصحاب ذوي خبث ، **وحينونة الوقت** ، مثل : « أحصد الزرع » أي : حان وقت حصاده ، **والدخول في المكان**، مثل : « أعرق الرجل » أي : دخل العراق ، **والدخول في الزمان** ، مثل : « أصبح الرجل » أي : دخل في الصباح ، **والدخول في العدد** ، مثل « أعشر القوم » أي : دخلوا في العدد عشرة ، **ووجود الشيء على صفة** ، مثل : « أبخلت زيداً » أي : وجدته بخيلاً ، **والسلب** ، مثل : « أعذرت زيداً » أي سلبته العذر فلم ادع له مجالاً للاعتذار ، ومنه قولهم : « أعْذَرَ من أنْذَرَ » .

وقد جاء « أفعل » بمعنى الدعاء ، مثل : « أسقيته » أي : دعوت له بالسقيا . كما جاء مطاوعاً لفعَّل ، مثل : « فطَّرت زيداً ← أفطر زيدٌ » . وهو قليل . وجاء أحياناً بمعنى « فعل » المجرد ، مثل :

« أقلت الموظف = قلّتْ الموظف » .

وقد يجيء « أفعل » لغير هذه المعاني ، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة ، مثل : « أبصره » أي رآه ، و « أوعزت إليه » أي : تقدمت .

٢ – **فَعَّل** : بتضعيف العين ، مثل : « كسَّر » . والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة هي : **التكثير** . وهو على انواع : تكثير في الحدث ، مثل : « طوّفت في البلاد » اي : اكثرت الطواف ، وتكثير في الفاعل ، مثل : « موّتت الابل » اي : ماتت ابل كثيرة ، وتكثير في المفعول ، مثل : « غلّقت الأبواب » أي ، اغلقت ابواباً كثيرة . **والتعدية** ، مثل : « فرّحت زيداً » اي : جعلته يفرح ، **ونسبة الشيء إلى شيء** ، مثل : « فسّقتُ زيداً » أي : نسبته إلى الفسق ، **والدعاء على المفعول أو له** ، مثل : « جدّعت زيداً » أي قلت له جدعاً لك ، و : « سقّيت زيداً » أي قلت له : سقياً لك ، **والسلب** ، مثل : « جلّدت البعير » أي : أزلت جلده بالسلخ . **وصيرورة الشيء ذا شيء** ، مثل : « قيّح الجرح » أي : صار ذا قيح ، **والصيرورة** ، مثل : « عجّزت المرأة » أي : صارت عجوزاً ، **وتصيير المفعول على ما هو عليه** ، مثل : « سبحان الذي بصّر البصرة » أي : جعل البصرة بصرة ، **وعمل الشيء في الوقت** ، مثل : « هجّر الرجل » أي : سار في الهاجرة ، **والمشي إلى الموضع** ، مثل : « كوّف الرجل » أي : مشى الى الكوفة .

وقد يجيء لمعانٍ غير ماذكر غيرمضبوطة بالضوابط المذكورة ، مثل : جرّب وكلّم » .

٣ – فَاعَلَ : بزيادة الألف بين الفاء والعين ، مثل : « ضارَبَ » .

والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة هي : **المشاركة** ، مثل : « ضارب زيدٌ عمراً » أي : ضرب كل واحد منهما الآخر ، **وجعل الشيء ذا شيء** ، مثل : « عافاك الله » أي : جعلك ذا عافيـــة ، **والتكثير** ، مثل : « ضاعفت الشيء » أي : كثّرت أضعافه .

وقد يأتي « فاعل » بمعنى مجرده الثلاثي ، مثل : « **سافرت** » أي : سفرت .

ونقل « فَعَل » إلى « فاعل » يؤدي ، كما علمت قبـــل ، إلى تعديته ، مثل : « غفل زيد ← غافل زيدٌ عمراً » .

٤ ـ **تَفَاعَلَ** : بزيادة التاء في أوله ، والالف بين الفاء والعين ، مثل : « تضارب » . والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة هي : **المشاركة** ، مثل: « تضارب زيد وعمرو » . والفرق بين « فاعَلَ » و « تفاعَلَ » في باب المشاركة ، أن الطرفين مع « تفاعل » مشتركان في المعنى واللفظ ، فزيد وعمروٍ مشتركان في الضرب ، وفي الرفع ، أما مع « فاعل » فهما مشتركان في المعنى مختلفان في اللفظ ، اذ يكون احدهما فاعلاً مرفوعاً ، والآخر مفعولا به منصوباً (١) . ثم **المطاوعة** (٢) ، مثل : « باعدت زيداً ← فتباعد زيد » ، **والتظاهر** ، مثـل : « تمارض زيد » أي : تظاهر بالمرض .

---

(١) ينقص « تفاعل » عن « فاعل » مفعولا واحداً دائما . فان كان « فاعل » متعدياً إلى اثنين كان « تفاعل » متعديا الى الثاني منهما فقط ، مثل ، « نازعت زيداً الحديث ← تنازعنا الحديث » . وان كان « فاعل » متعدياً إلى واحد كان « تفاعل » لازماً . مثل : « ضاربت زيداً ← تضاربنا » .

(٢) ويكون مطاوعاً « لفاعل » .

٥ ـ **تَفَعَّلَ** : بزيادة التاء في أوله ، وتضعيف العين ، مثل : « تجمّع » . والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة هي : **مطاوعة « فعَّل »** ، مثل : « جَمّعته ← فتجمَّع » ، **والتكلف** ، مثل : « تشجَّع زيد » أي : تكلّف الشجاعة ، **والاتّخاذ** ، مثل : « توسَّد زيد » أي : اتخذ لنفسه وسادة ، **والتجنب** ، مثل : « تحرّج زيـــد » أي : تجنب الحرج ، **وتكرار العمل في مهلة** ، مثل : « تجرّع زيد الدواء » أي : جرعه شيئاً بعد شيء[1] ، **والطلب** ، مثل : « تنجّزته الوعد » اي : طلبت منه إنجازه ، **والاعتقاد في الشيء انه على صفة** ، مثل : « تعظَّمت زيداً » أي : اعتقدت فيـه العظمة ، **وصيرورة الشيء ذا شيء** ، مثل : « تأهَّل زيد » اي : صار ذا أهـــل . **والصيرورة فقط** ، مثل : « تَزَبَّبَ العنب » أي : صار زبيباً .

٦ ـ **إنْفَعَلَ** : بزيادة الهمزة والنون في أوله ، مثل : « إنكسر » . والمعنى الوحيد الذي تأتي له هذه الزيادة هو : **مطاوعة « فَعَلَ »** ، مثل : « كسرته ← فانكسر[2] » . ويشترط في الفعل ان يكون علاجياً ظاهراً كالكسر والحطم وغيرهما ، أما الافعال الباطنية فلا تكون مطاوعتها بانفعل ، فلا يقال : « علمته ← فانعلم » ، كذلك يشترط أن لا تكون فاء الفعل لاماً أو راءً أو واواً أو نوناً أو ميماً ، فلا يقال : « إنلأم وإنرمى وإنوصل وإنـفى » . وشذ « إمحى » . واصله « إنمحى » .

٧ ـ **إفْتَعَلَ** : بزيادة الهمزة في أوله ، والتاء بين الفاء والعين ، مثل : « إجتمع » . ومعاني هذه الزيادة هي : **المطاوعة** ، مثل « جمعته

---

(١) العلاقة بين تفعل وفعل بتضعيف العين كالعلاقة بين تفاعل وفاعل في أمر المفعولات بها .
(٢) وقد يأتي لمطاوعة « أفعل » ، مثل : « ازعجته فانزعج » . وهو قليل .

← فاجتمع » ، **والاتخاذ** ، مثل : « اعتاد » اي : اتخذ لنفسه عادة ، **والمشاركة** ، مثل : « اجتور القوم » أي : صار بعضهم لبعض جيراناً .

وقد يأتي « افتعل » لغير ما ذكر من المعاني ، مثل : « ارتجل الخطبة » . وليس له في ذلك ضابط .

٨ ـ **إفْعَلَّ** : بزيادة الهمزة في أوله ، وتضعيف لامه ، مثل : « إحمرّ » . ولا تأتي هذه الزيادة إلا **للألوان** ، مثل : « احمرّ ـ ابيضّ ـ إغبرّ . . . الخ » ، أو **للعيوب الحسية** ، مثل : « إعورّ » .

٩ ـ **إستفعل** : بزيادة الهمزة والسين والتاء في أوله ، مثل : « استخرج » . ومعاني هذه الزيادة هي : **الطلب** ، مثل : « استكتبت زيداً » اي : طلبت منه الكتابة ، **والصيرورة** ، مثل : « استحجر الطين » أي : صار حجراً ، **والاعتقاد في الشيء انه على صفة** ، مثل : « استعظمت زيداً » اي : اعتقدت فيه العظمة ، **والاتخاذ** ، مثل : « استلأم زيد » اي اتخذ لنفسه لأمة . وقد يجيء لمعان أخر غير مضبوطة .

١٠ ـ **إفْعَالَّ** : بزيادة الهمزة في أوله ، والألف بعد العين ، وتضعيف اللام ، مثل : « إحمارّ » . وتأتي هذه الزيادة لمعاني « إفعلّ » نفسها ، مع مبالغة فيها (١) .

١١ ـ **إفْعَوْعَلَ** : بزيادة الهمزة في أوله ، والواو بعد العين ،

---

(١) المبالغة هي الزيادة في المعنى ، ولا شك أن المعنى في « احمار » أزيد واقوى منه في « احمر » . ويرى بعضهم ان كل مزيد فيه جاء بمعنى المجرد ، أو بمعنى مزيد فيه أقل حروفاً ، كان فيما حروفه اكثر زيادةٌ ومبالغةٌ في المعنى . لان القاعدة أن كل زيادة في المبنى تترتب عليها زيادة في المعنى .

وتكرير العين ، مثل : « اعشوشب » . والمعنى الوحيد لهـذه الزيادة هو معنى المبالغة .

١٢ - إفْعَوَّلَ : بزيادة الهمزة في أوله ، وواو مضعفة بين العين واللام ، مثل : « إجلوّذ » أي : أسرع . ولا يظهر أن لهـــذه الزيادة معنىً مطرداً .

٣ - بناء الرباعي المجرد

ليس للرباعي المجرد إلا بناء واحد هو « فَعْلَلَ » ، مثـــل : « دحرج » . ولا يختص هذا البناء بمعنى من المعاني . ويأتي منه اللازم ، مثل : « دربخ زيد » أي : خضع ، والمتعدي ، مثل : « دحرج زيـد الحجر » .

٤ ـ ابنية الملحق بالرباعي المجرد

الالحاق ، كما رأينا ، هو زيادة حرف أو أكثر زيادةً غيرَ مطردة لمعنى من المعاني كما هو الشأن في الثلاثي المزيد فيه . وكل فائدتها تنحصر في نقل الكلمة من وزن الى وزن آخر . فالملحق بالرباعي إذن ، هو ثلاثي زيد حرفاً على غير قياس ، فصار كالرباعي المجرد وزناً ومصدراً ، مثل « جَهْوَرَ جَهْوَرَةً » ، حيث ساوى « دحرج دحرجة [1] » . ولا فرق بينه وبين الرباعي سوى أن أحد حروفه محقق الزيادة .

وأبنية الثلاثي الملحق بالرباعي هي :

١ ـ فَعْلَلَ : بتكرير اللام ، مثل : « شملَلَ » أي : شمّر واسرع

٢ ـ فَعْوَلَ : بزيادة الواو بين العين واللام ، مثل : « جَهْوَرَ » أي : رفع صوته .

٣ ـ فَوْعَلَ : بزيادة الواو بين الفاء والعين ، مثل : « رَوْدَنَ » أي : تعب .

٤ ـ فَعْيَلَ : بزيادة الياء بين العين واللام ، مثل : « رَهْيَأَ » أي : ضعف .

---

(١) لا يكفي ان يتوازن فعلان حتى يعد احدهما ملحقاً بالآخر ، بل لا بد من اتحادهما في المصدر ايضاً . « فأكرم » موازن « لدحرج » إلا انه ليس ملحقاً به ، لان مصدر « اكرم » هو « اكرام » ومصدر « دحرج » هو « دحرجة » .

٥ ـ فَيْعَلَ : بزيادة الياء بين الفاء والعين ، مثل : « سَيْطَرَ »
أي : راقب وتمهّد .

٦ ـ فَنْعَلَ : بزيادة النون بين الفاء والعين ، مثل : « شَنْتَرَ »
أي : مزق .

٧ ـ فَعْنَلَ : بزيادة النون بين العين واللام ، مثل : « قَلْنَسَ »
أي : ألبسه القلنسوة .

٨ ـ فَعْلَى : بزيادة الياء في آخره ، مثل : « سَلْقَى »
أي : صرع .

٥ ـ ابنية الرباعي المزيد فيه

للرباعي المزيد فيه ثلاثة أبنية : واحد لزيادة حرف ، واثنان لزيادة حرفين . وهي :

١ ـ **تَفَعْلَلَ** : بزيادة التاء في أوله ، مثل : « تدحرج » . والمعنى الوحيد لهذه الزيادة هو **مطاوعة فَعْلَلَ** ، مثل : « دحرجت الحجَر ← فتدحرج الحجر » .

٢ ـ **إفْعَنْلَلَ** : بزيادة الهمزة في أوله ، والنون بين العين واللام الأولى ، مثل : « احرنجم » أي : اجتمع . وليس لهذه الزيادة سوى معنى واحد ، هو **مطاوعة المجرد** ، مثل : « حرجمت القوم ← فاحرنجموا » .

٣ ـ **إفْعَلَلَّ** : بزيادة الهمزة في أوله ، وتضعيف لامه الثانية ، مثل : « إدْلَهَمَّ » . وليس لهذه الزيادة سوى معنى واحد هو المبالغة مثل : « إدلهمَّ الظلام » أي : اشتد .

٦ ـ ابنية الملحق بالرباعي المزيد فيه

كل الملحقات بالرباعي المجرد ، ما عدا « فنعل » و « فعنل » ، يمكن زيادة تاء في أولها ، بالاضافة الى زيادتها الالحاقية ، فتلحق بالرباعي المزيد فيه حرف واحد . واليك أوزانها وأمثلتها :

١ ـ تَفَعْلَلَ : مثل « تَمَعْدَدَ » أي : تباعد .

٢ ـ تَفَعْوَلَ : مثل « تَسَرْوَكَ » أي : مشى مشية بطيئة .

٣ ـ تَفَوْعَلَ : مثل « تَكَوْثَرَ » أي : كثر .

٤ ـ تَفَعْيَلَ : مثل « تَرَهْيَأَ السحاب » أي : تهيأ للمطر .

٥ ـ تَفَيْعَلَ : مثل : تَسَيْطَرَ » .

٦ ـ تَفَعْلَى : مثل « تَجَعْبَى الجيش » أي : ازدحم .

وبعض الملحقات بالرباعي المجرد تقبل زيادة حرفين ، بالاضافة الى زيادتها الالحاقية ، فتلحق عندئذ بالرباعي المزيد فيه حرفان . وهذه أوزانها :

١ ـ إفْعَنْلَلَ : مثل « إقْعَنْسَسَ » أي : برز صدره .

٢ ـ إفْعَنْلَى : مثل « إحْرَنْبَى الديك » أي : حمي وانتفش .

٣ ـ إفْتَعْلَى : مثل « إسْتَلْقَى » .

★ ★ ★

ملاحظات :

١ ـ ليست هذه الزيادات التي ذكرناها قياساً مطرداً ، بمعنى أن فعلاً ما قد يقبل بعضها ، ويرفض بعضها الآخر ، ففعل « دخل » مثلاً ، يقبل الهمزة فتقول « أدخل » ، ويقبل التاء والالف فتقول « تداخل » ، ولكنه لا يقبل الهمزة والواو المضعفة ، فلا تقول « إدخوّل » . ومرجع ذلك كله هو السماع .

٢ ـ معاني هـذه الزيادات ليست قياساً مطرداً أيضاً . فاذا أفادت الهمزة **التعريض** في « أقْتَلَ » ، فليس لك أن تستعملها لهـذا المعنى في « أذْهَبَ » . لأنها مع هذا الفعل تعنى **التعدية** لا **التعريض** . ومرجع ذلك كله هو السماع أيضاً .

٣ ـ ليس من الضروري أن يكون لكل مزيد مجرد مستعمل ، فمثل « استنوق الجمـــل » ليس له مجرد مستعمل ، إذ لم يقـــل العرب « ناق ينوق » .

٤ ـ قد يكون للمزيد فيه معنى ، ولمجرده معنى آخر بعيد عنه كل البعد ، فاستحجر الطين ، معناه صار حجراً ، أما المجرد « حَجَرَ » فمعناه « حبس » .

٥ ـ كل المعاني المذكورة للابنية المتقدمة هي الغالبة فيها ، وما يمكن ضبطه ، وقد يجيء كل واحد منها لمعانٍ أخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الاشارة اليه .

الباب الثالث :

أقسام الاسم

١ ـ الموصوف والصفة

الاسم قسمان : موصوف ، وصفة .

آ ـ فالموصوف :

ما دل على شيء يمكن أن يوصف ، مثل : رجل ، باب .
ويقسم الى قسمين :

١ ـ **اسم ذات** : ويسمى اسم عين أيضاً ، وهو ما دل على ذات محسوسة ، مثل : أرض .

٢ ـ **اسم معنى** : وهو ما دل على معنى قائم في الذهن ، مثل : شجاعة ، رجوع .

ويدخل في قسم الموصوف المصدر واسماء الزمان والمكان والآلة .

ب - والصفة :

ما دل على صفة قائمة بالذات أو بالمعنى ، مثل : طويل ، عريض .

ويدخل في هــــذا القسم اسم الفاعل : « جاء الرجل العالم » ، واسم المفعول : « جاء الرجل المعروف » ، والصفة المشبهة : « جاء الرجل الكريم » ، واسم التفضيل : « جاء الاكرم » ، والمصدر الموصوف به : « جاء رجلٌ عدلٌ » ، والاسم الجامد المتضمن معنى الصفــــة المشتقة : « جاء الرجل الأسد » أي : الشجاع ، والاسم المنسوب « جاء الرجل الدمشقيُّ » .

٢ ـ المذكر والمؤنث

الاسم قسمان : مذكر ، ومؤنث .

آ ـ فالمذكر :

ما يصح أن تشير اليه بقولك (هذا) ، مثل : رجل ، كتاب
وهو قسمان : **حقيقي** : وهو ما دل على ذكر من الناس والحيوان ، مثل : رجل ، ولد ، حصان ، **ومجازي** : وهو ما يعامل **معاملة الذكور من الناس** والحيوان وليس منها ، مثل : بيت ، باب .

ب ـ والمؤنث :

ما يصح أن تشير اليه بقولك (هذه) ، مثل : امرأة ، شمس .
وهو أربعة أقسام :

١ ـ **لفظي** : وهو ما لحقت لفظه علامة التأنيث ، سواء أدلّ على أنثى ، مثل : فاطمة ، أم دل على ذكر ؛ مثل : طلحة .

٢ ـ **معنوي** : وهو ما دل على انثى وليس فيه علامة تأنيث ، مثل : **زينب** .

٣ ـ **حقيقي** : وهو ما دل على انثى من الانسان والحيوان ، مثل : فتاة ، ناقة .

٤ ـ **مجازي** : وهو ما عومل معاملة الاناث من الانسان والحيوان وليس منها ، مثل : شمس ، أرض ، سماء .

ج ـ علامات التأنيث :

وهي ثلاث :

١ ـ **الف التأنيث المقصورة** : وهي ألف تزاد وحدها في آخر الصفة لتأنيثها ، مثل : « عطشان ـ عطشى » .

٢ ـ **ألف التأنيث الممدودة** : وهي الف تزاد مع ألف قبلها في آخر الصفة لتأنيثها ، مثل : « أحمر ـ حمراء » . والأصل « حمراا » ، لكن ألف التأنيث ، وهو الثانية ، انقلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة(١) .

٣ ـ **تاء التأنيث المربوطة** : وهي تاء تلحق أواخر الصفات تفرقة بين المذكر منها والمؤنث ، مثل : « قائم ـ قائمة » . وقد تلحق أواخر الموصوفات سماعاً ، مثل : « غلام ـ غلامة ، حمار ـ حمارة » .

والاوصاف الخاصة بالنساء لا تلحقها التاء لعدم الحاجة إليها في التمييز ، فتقول : « امرأة حائض ، وطالق ، وثيّب ، ومطفل ، ومتئم ، ومرضع » . وسمع قولهم : « مرضعة » .

والأصل في تاء التأنيث ان تلحق الصفات لتأنيثها كما رأينا ، لكنها

---

(١) كذا يزعم النحاة ، لانهم أصلوا لانفسهم أن لا تكون علامة التأنيث بحرفين ، وان لا تكون حشواً في الكلمة بل طرفاً فيها . ولذا عدوا الالف في مثل « صحراء » زائدة ، والهمزة الفاً للتأنيث انقلبت الى همزة لتطرفها بعد الالف الزائدة ، وهو تكلف لا داعي له اذ يمكن اعتبار الالف مع الهمزة علامة للتأنيث .

تلحق الاسماء احياناً لاغراض أخرى :

فتزاد في اسم الجنس لبيان الواحدة منه ، مثل : « تَمر – ثمرة ، نخل – نخلة » .

وتزداد في اسم الفاعل للمبالغة ، مثل :« علاّمة ، رحّالة ، فهّامة ».

وتزداد في أقصى الجموع بدلاً من يائه ، مثل : « جحاجيح ← جحاجحة » .

وتزاد في اقصى الجموع بدلاً من ياء المنسوب ، مثل : « مغربيّ ← مغاربة » .

وتزاد في الاسم بدلاً من فائه المحذوفة ، مثل : « وَعْد ← عِدَة » .

وتزاد في الاسم بدلاً من عينه المحذوفة ، مثل : « إقـوام ← إقامة » .

وتزاد في الاسم بدلاً من لامه المحذوفة ، مثل : « لُغْو ← لُغَة».

د – ما يستوي فيه المذكر والمؤنث :

يستوى المذكر والمؤنث في المصادر الموصوف بها ، فتقول : « جاء الرجل العدل ، وجاءت المرأة العدل » . وكذا في الصفات اذا جاءت على الاوزان الآتية : مِفْعَل – مِفْعال – مِفعيل – فَعول بمعنى فاعل – فِعْل وفَعَل وفَعيل بمعنى مفعول . فتقول : هذا رجل ، أو هذه امرأة مِقْوَلٌ ، مِقْوالٌ ، مِعْطير ، عَجوز ، ذِبْحٌ اي مذبوحة ، جَزَرٌ اي مجزورة ، قَتيلٌ .

وقد تلحق التاء بعض هذه الاوزان،اما شذوذاً ، مثل« مسكينة » ، واما خشية الالتباس ، وذلك اذا لم يذكر الموصوف في الكلام ، كقولك : « رأيت قتيلة » .

هذا ، ومن الاسماء ما يذكر ويؤنث ، مثل : الدلو – السكين – السبيل – الطريق – السوق – الأرنب – وغيرها . ومن الاسماء ما يكون للمذكر والمؤنث ، وفيه علامة التأنيث ، مثل : السخلة – الحية – الدابة ...الخ .

٣ ـ المقصور والممدود والمنقوص

ينقسم الاسم باعتبار آخر حرف من حروفه إلى :

١ ـ صحيح الآخر :

وهو ما ليس آخره حرف علة ولا الفاً ممدودة ، مثل : رجل ، كتاب ، قلم .

٢ ـ شبه صحيح الآخر :

وهو ما كان آخره حرف علة ساكناً ما قبله ، مثل : دلْو ، ظبْي . وسمي بذلك لان الحركات الثلاث تظهر على آخره كالصحيح ، فتقول : دلوٌ ، دلواً ، دلوٍ .

٣ ـ مقصور :

وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف ثابتة ليس بعدها همزة ، مثل : عصا ، فتى . فأما « متى » فليس مقصوراً ، لانه مبني غير معرب ، وكذا « رأيت أباك » ليس مقصوراً ، لأن ألفه للاعراب ، وهي زائلة غير ثابتة .

والالف المقصورة التي في آخر المقصور على انواع :

فقد تكون أصلية منقلبة عن واو ، مثل : « عصا » والأصل « عَصَوٌ » .

وقد تكون أصلية منقلبة عن ياء ، مثل : « هدى » والأصل « هَدَيٌ » .

وقد تكون مزيدة للتأنيث ، مثل : « عطشى » والاصل « عطش».

وقد تكون مزيدة للالحاق ، مثل : « أرطى » .

وسميت هذه الالف مقصورة لانها أقصر في اللفظ من اختها الممدودة التي تليها الهمزة . وهي تكتب على صورة الألف ان كانت ثالثة اصلها الواو ، مثل : العصا ، العُلا . وترسم على صورة الياء ان كانت ثالثة منقلبة عن ياء ، أو كانت رابعة فصاعداً ، مثل : هدى ، حبلى ، مصطفى ، مستشفى.

٤ ـ ممدود :

وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة ، مثل : بناء ، حمراء . فأما « داء وماء » فليسا ممدودين لأن الفها ليست زائدة ، بل هي اصلية منقلبة عن واو ، والأصل : « دوء ، موه » .

وهمزة الممدود على انواع :

فقد تكون اصلية ، مثل : « قُرّاء » ، لأنه من « قرأ » .

وقد تكون اصلية منقلبة عن واو ، مثل : « سماء » لانه من « سَمَوَ » .

وقد تكون اصلية منقلبة عن ياء ، مثل : « بناء » لأنه من « بَنَيَ » .

وقد تكون **زائدة للتأنيث** ، مثل : « حمراء » .

وقد تكون **زائدة للالحاق** ، مثل : « حرباء » .

هـذا ، ويجوز تحويل الممدود إلى مقصور : « دُعَاء ← دُعَا ، صَفراء ← صَفْرا » . أما تحويل المقصور الى ممدود فقبيح : « عصا ← عصاء » .

٥ - منقوص :

وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء ثابتة مكسور ما قبلها ، مثل : « الوادي » . فأما « مررت بأبيك » فليس منقوصاً ، لان ياءه للاعراب، وليست ثابتة ، بل هي زائلة ، وكذا « الظبْي » ليس منقوصاً ، لان ياءه ليست مكسوراً ما قبلها .

وياء المنقوص ثابتة ان كان محلىّ بـ « أل » ، مثل : « القاضي » ، أو كان مضافاً ، مثل : « قاضـي المدينة » ، أو كان منصوباً ، مثل : « رأيت قاضياً » ، أو كان مثنى ، مثل : « قاضيان » . وتحذف هذه الياء ان تجرد المنقوص عن « **ال** » والاضافة وكان مرفوعاً أو مجروراً ، مثل : « هذا قاضٍ - ومررت بقاضٍ » .

٤ ـ اسم الجنس واسم العلم

الاسم قسمان : اسم جنس واسم علم .

آ ـ اسم الجنس :

هو الذي لا يختص بواحد دون آخر من افراد جنسه ، مثل : رجل ـ دار ـ كتاب ـ حمار . . . الخ .

ب ـ اسم العلم :

هو الذي يدل على فرد معين ، وليس مشتركاً بين افراد عديدين ، وان اتحدوا في الصفات ، وذلك مثل : زيد ، فاطمة . . . الخ . فان وجد اكثر من فرد يسمى زيداً ، فليس ذلك إلا من طريق المصادفة ، لا من طريق أصل الوضع .

ومن قسم العلم اسماء البلاد والاشخاص والدول والقبائل والانهار والبحار والجبال والسفن وغير ذلك .

وينقسم العلم إلى الأقسام الآتية :

١ ـ **العلم المفرد** : وهو ما لم يكن مركباً ، مثل : « زيد » .

٢ ـ **العلم المركب** : وهو ما كان مركباً تركيباً اضافياً ، مثل : « عبد الله » ، أو تركيباً مزجياً ، مثل : « بعلبك » ، أو تركيباً اسنادياً ، مثل : « تأبط شراً » .

٣ ـ **العلم الاسم** : هو أول ما يوضع للمسمّى ، أياً يكن شكل هذا الاسم ، مثل : صالح . زيد ، أبو المعالي ، تركيّ ، شوقيّ . . .الخ .

٤ ـ **العلم الكنية** : هو ما وضع ثانياً بعد الاسم ، وصُدِّر بأبٍ أو أمٍ ، مثل : ابو الفضل ، أم كلثوم . . .

٥ ـ **العلم اللقب** : هو ما وضع ثالثاً بعد الاسم والكنية ، وأشعر بمدح ، أو ذم ، أو نسبة الى قبيلة أو بلدة ، مثـــل : زين العابدين ، الاعشى ، الهاشمي ، الدمشقي . . .

٦ ـ **العلم المرتجل** : هـو ما لم يستعمل إلا في العلميـة ، مثل : سعاد ، زينب ، عمر ...

٧ ـ **العلم المنقول** : هو ما استعمل في غير العلمية أولاً ، ثم نقل اليها ، وأكثر الاعلام من هذا النوع . وهو إما منقول عن مصدر ، مثل « فضل » ، وإما عن اسم جنس ، مثل « صخر » ، واما عن صفـة ، مثل « محمد » ، واما عن فعل ، مثل « شمَّر ـ تَغْلِب ـ يزيد ـ يَشْكُر أَبَانَ » ، واما عن جملة ، مثل « تأبط شراً ـ جاد الحقُّ ـ شابَ قرناها » .

٨ ـ **علم الجنس** : قد يطلق العـلم على أفراد الجنس كله ، ويسمى ذلك بالعـلم الجنسي ، مثل « أسامة » علـماً على الأسد ، و « أم عامر » علماً على الضبع ، و « فرعون » علماً على كل من ملك القبط . ومن ذلك الاعلام التي توضع للمعاني ، مثل « أم قشعم » علـــماً على الموت ، و « كيسان » علماً على الغدر ...

٩ ـ **العلم بالغلبة** : قد يكثر استعمال الاسم أو الصفة لشخص أو لشيء ، حتى يصير الاسم أو الصفة علماً عليه ، ويسمى ذلك بالعلم بالغلبة ، ومنـه : « المدينـة » ليثرب ، و « ابن عباس » لعبـــد الله بن عباس ، و « الألفية » لمنظومة ابن مالك في النحو ، و « الكتاب » للقرآن ...

٥ ـ الضمير

الضمير : هو ما يكنى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب ، مثل : أنا ، أنت ، هو . وفائدتـه أنه يحل محل الاسم الظاهر فيغني عن ذكره واعادته . ولما كانت الاسماء الظاهرة تقع مواقع مختلفة في الكلام ، تنوعت **الضمائر التي تنوب عنها تبعاً لذلك . وفي الجدول الآتي بيان بأنواعها المختلفة :**

جدول الضمائر في العربية

الشخص	منفصل للرفع	منفصل للنصب	متصل بالماضي للرفع	متصل بالمضارع للرفع	متصل للنصب
متكلم وحده	أنا	إياي	نَظَرْ (تُ)	أنظرُ (×) (٢)	بهرَ (ني) (٤)
متكلم معه غيره	نحن	ايانا	نَظَرْ (نا)	ننظرُ (×)	بهرَ (نا)
مخاطب مفرد مذكر	انتَ	إياكَ	نَظَرْ (تَ)	تنظرُ (×)	بهرَ (كَ)
» » مؤنث	أنتِ	إياكِ	نَظَرْ (تِ)	تنظرِ (ين) (٣)	بهرَ (كِ)
» مثنى ——	أنتما	ايا كما	نَظَرْ (تما)	تنظرَ (انِ)	بهرَ (كما)
» جمع مذكر	انتم	إيا كم	نَظَرْ (تم)	تنظرُ (ونَ)	بهرَ (كم)
» » مؤنث	أنتنّ	ايا كنّ	نظَرْ (تنّ)	تنظرْ (نَ)	بهرَ (كنّ)
غائب مفرد مذكر	هو	إياه	نظرَ (؟) (١)	ينظرُ (؟)	بهرَ (هُ)
» » مؤنث	هي	إياها	نظرَتْ (؟)	تنظرُ (؟)	بهرَ (ها)
» مثنى ——	هما	إياهما	نظرَ (ا)	ينظرَ (ان)	بهرَ (هما)
» جمع مذكر	هم	اياهم	نظرُ (وا)	ينظرُ (ونَ)	بهرَ (هم)
» » مؤنث	هن	إياهنّ	نظرْ (نَ)	ينظرْ (ن)	بهرَ (هنّ)

(١) هذه العلامة اشارة الى ان الضمير مستتر جوازاً .
(٢) هذه العلامة اشارة الى ان الضمير مستتر وجوباً .
(٣) هذه النون هي علامة الرفع في الافعال الخمسة ، وليست من الضمير .
(٤) النون هنا هي نون الوقاية ، وليست من الضمير . وسيأتي بيان احكامها في القسم الرابع .

ملاحظات :

١ ـ لم نخصص حقلاً لضمائر الجر المنفصلة لعدم وجود هذا النوع في العربية .

٢ ـ لم نخصص حقلاً لضمائر الجر المتصلة لأنها مثل ضمائر النصب المتصلة .

٣ ـ لم نخصص حقلاً لضمائر الرفع المتصلة بالأمر لأنها مثل المتصلة بالمضارع .

٤ ـ هناك رأيان في قضية الضمائر التي تشترك فيما بينها ببعض الحروف : فمنهم من يرى أن الحروف المشتركة فقط هي الضمير ، **وأن ما** عداها هو علامات ووسائل للتنويع ، فالتاء فقط في سلسلة (تَ ـ تِ ـ تما ـ تم ـ تن) هي الضمير ، وكذا الكاف في سلسلة (كَ ـ كِ ـ كما كم ـ كنَّ) وكذا « أن » في سلسلة (أنت ـ أنت ـ أنتما ـ أنتم ـ أنتن) وكذا « إيا » في سلسلة (اياي ـ ايانا ...). ومنهم من يرى أن الضمير هو الحروف كلها مجتمعة .

٥ ـ الضمائر التي ذكرت للجمع المذكر خاصة **بالذكور** العقلاء ، فلا تستعمل لغيرهم .

٦ ـ الهاء من سلسلة (ه ـ هما ـ هم ـ هن) مضمومة دائماً ، إلا إذا سبقت بكسرة أو ياء ساكنة ، فتكسر ، مثل : « في كتابِهِ ـ عليْهِ ـ من بعدِهِما ... » .

٧ ـ يجوز في ياء المتكلم السكون والفتح ، مثل : « كتابيْ ـ كتابيَ) . فان اتصلت بما آخره الف أو ياء ساكنة ، فتحت رفعاً

لالتقاء الساكنين ، مثل : « عصايَ » .

٨ ـ يجوز تسكين الهاء في « هو ـ هي » بعد الواو والفاء ، مثل « فَهْوَ ـ فَهْيَ » .

٩ ـ لا يستعمل الضمير المنفصل إلا عند تعذر استعمال المتصل ، ويكون ذلك فيما يأتي :

آ ـ إذا تقدم : نحو « إياك نعبد » . والأصل : « نعبدك » .

ب ـ إذا ابتدئ به : نحو « أنت كريم » .

ج ـ إذا وقع خبراً : نحو « الكريم أنت » .

د ـ إذا حصر بالا : نحو « ما جاء إلا أنت » .

هـ ـ إذا حذف عامله : نحو « إذا أنت أكرمت الكريم » . والأصل : « إذا أكرمت أكرمت » .

و ـ إذا كان مفعولاً لمصدر ، وأريد اضافة المصدر الى فاعله لا الى الضمير : نحو « يسرني إكرام الاستاذِ إياك » . ولولا هذه الاضافة الى الفاعل لأمكن الاتصال ، كأن يقال : « يسرني أن الأستاذ قام على إكرامك » .

١٠ ـ يجوز استعمال المتصل والمنفصل في محلين :

آ ـ ان يكون خبراً للفعل الناقص : نحو « المجتهد كنته ، أو كنت إياه » .

ب ـ ان يكون مع ضمير آخر مفعولين لفعل يتعدى الى اثنين : نحو « الكتاب أعطيتكه ، أو : اعطيتك إياه » .

١١ ـ اذا اجتمعت عدة ضمائر متصلة في الكلمة الواحدة ، فأولاها بالتقديم ضمير المتكلم ، ثم يليه المخاطب ، ثم الغائب ، مثل : الكتاب أعطيْـتُ ـ كَـ ـ هُ ← أعطيتكه » .

١٢ ـ اذا اتحدت رتبة ضميرين في الكلمة وجب فصل ثانيهما ، مثل: « الكتاب أعطيته إياه » . ولا يقال : « أعطيتهه » .

١٣ ـ لا يجوز اتصال ضميرين لشخص واحد في كلمة واحدة ، فلا يقال : « أضعتمكم » ، بل يوصل الثاني منهما بكلمة « النفس » ، فيقال : « أضعتم انفسكم » . إلا مع المتكلم وحده ، وفي افعال القلوب فقط ، مثل « ظننتني مصيباً » . وقلّ مع غيره ، كقوله تعالى : « أن رآه استغنى » اي : ان رأى نفسه استغنى .

١٤ ـ استتار الضمير يعني عدم جواز بروزه مطلقاً فاما قولنا : مستتر جوازاً ، فلايعني جواز ظهوره هو ، بل يعي جواز ان يحل الاسم الظاهر محله ، مثل : « زيد ذهب (؟) ← ذهب (زيد) » . أما المستتر وجوباً ، فلا يحل محله شيء ، لا الضمير البارز ، ولا الاسم الظاهر ، مثل : إذهبْ (×) . فان وجد في مثل هذه المواضع ضمير بارز مثل : « إذهب أنت وأخوك » ، فليس هو الفاعل لفعل « اذهب » ، بل هو توكيد للضمير المستتر .

ويستتر الضمير وجوباً في المحال المبينة في الجدول . ويضاف إليها : ان يكون في اسم فعل مسند الى متكلم أو مخاطب ، مثل « أفٍ ـ صه » ، وان يكون في فعل التعجب « ما افعل » ، مثل « ما أجمل الربيع » ، وفي افعال الاستثناء ، نحو « جاء القوم ما خلا زيداً »، وفى المصدر النائب عن فعله ، نحو « سيراً إلى الأمام » .

١٥ ـ لا بد لضمير الغيبة من شيء يرجع إليه : فاما ان يرجع الى ظاهر متقدم عليه ، مثل : جاء زيد فسلمت عليه ، واما ان يرجع الى ظاهر متأخر عنه لفظاً ، متقدم عليه رتبة ، مثل : ضرب غلامَهُ زيدٌ ، فزيد فاعل ورتبته قبل الهاء ، واما ان يعود الى مذكور قبله معنىً لا لفظاً ، مثل : اجتهد يكن خيراً لك ، فالضمير المستتر في « يكن » يعود على الاجتهاد المفهوم من « اجتهد » ، والتقدير : يكن الاجتهاد خيراً لك . وإما ان يعود الى غير مذكور ، لا لفظاً ولا معنى ، ولكن السياق يوحي به ، كقوله تعالى : « واستوت على الجودي » ، فالضمير في « استوت » يعود الى سفينة نوح المعلومة من السياق .

١٦ ـ هناك ما يسمى بضمير الفصل . وهو حرف له شكل الضمير ، يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما أصلها المبتدأ والخبر . وله فائدتان : الأولى توكيد الكلام وتقويته ، والثانية منع التباس الخبرية بالتبعية ، وذلك مثل : « هذا هو الكتاب ـ زيد هو الناجحُ » ، فلولا ضمير الفصل ههنا ، لظن السامع « الكتاب » بدلاً من « هذا » ، ولظن « الناجح » صفة لزيد ، ولانتظر عبثاً الخبر الذي يريده .

١٧ ـ هناك ما يسمى بضمير الشأن ، أو ضمير الحكاية ، وهو ضمير لا يعود على شخص أو شيء مذكور في الكلام ، وإنما يعني « فكرة الحكاية أو الشأن » ، أو « فكرة الواقع » كما تقول في التعبير المعاصر ، وذلك نحو « إنه لا ينفعُ الكذبُ » . فهذا الكلام معناه : إن الشأن لا ينفع الكذب . ومنه قول الشاعر :

هي الأمورُ كما شاهدتَها دُوَلٌ   من سَرَّهُ زَمَنٌ ساءَتْه أزمانُ

أي :

الواقع : الأمور دُوَلٌ ...

٦ ـ اسم الاشارة

هو اسم يدل على معين مصحوبا لفظه باشارة حسية باليد ونحوها ، إن كان المشار إليه ذاتاً حاضرةً ، مثل : خذ هذا الكتاب ، أو باشارة معنوية إن كان المشار إليه معنىً ، أو ذاتاً غير حاضرة ، مثل : سر هذه السيرة .

واسماء الاشارة هي :

١ ـ ذا ـ هذا ـ ذاك ـ ذلك ـ : ويستعمل للمفرد المذكر .

٢ ـ ذهْ ـ ذهِ ـ تِهْ ـ تِهِ ـ هذهْ ـ هذهِ ـ هاتِهْ ـ هاتِهِ ـ تيك ـ تلك : ويستعمل للمفرد المؤنث .

٣ ـ ذانِ ـ ذَيْنِ ـ ذانّ ـ ذَيَنّ ـ هذانِ ـ هذيْنِ ـ هذانّ ـ هذَيَنّ ـ ذانك : ويستعمل للمثنى المذكر .

٤ ـ تانِ ـ تيْنِ ـ تانّ ـ تيَنّ ـ هاتان ـ هاتَيْنِ ـ هاتانّ ـ هاتَيَنّ ـ تانك : ويستعمل للمثنى المؤنث .

٥ ـ أولاء ـ أولى ـ هؤلاء ـ هؤلى ـ أولئك : ويستعمل للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، عاقلاً أو غير عاقل .

٦ ـ هنا ـ ههنا ـ هناك ـ هنالك : ويستعمل للمكان خاصة .

٧ ـ ثَمَّ : ويستعمل للمكان البعيد خاصة .

ملاحظات :

١ ـ ذكرنا اعلاه كل الاشكال المحتملة لكل اسم اشارة .

٢ ـ (ذان وتان) يستعملان في حالة الرفع ، على حين يستعمل (ذين وتين) في حالتي النصب والجر . وهناك لغة تستعمل (ذان وتان) في جميع الحالات ، ومنها قراءة : « إن هذان لساحران » .

٣ ـ (ها) المتصلة باسماء الاشارة ليست من الاسم . إنما هي حرف للتنبيه .

٤ ـ اللام المتصلة ببعض الاسماء ليست منها ، بل هي حرف للبعد ، يشير الى أن المشار اليه بعيد . وهي كما رأيت ، لا تلحق اسم الاشارة إلا ومعه الكاف ، ومجرداً من (ها) .

٥ ـ الكاف اللاحقة لاسماء الاشارة تسمى كاف الخطاب . وهي حرف لا ضمير ، ولكنه يقبل التنوعات كلها التي يقبلها ضمير المخاطب ، وهذه التنوعات تناسب المخاطب ، وليس المشار اليه ، تقول : ذاكَ كتابكَ يا زيد ، ذاكِ كتابكِ يا هند ، ذاكما كتابكما يا زيدان ، ذاكم كتابكم يا رجال ، ذاكنّ كتابكنّ يا نساء . ومن العرب من يلزمها الافراد والفتح .

٦ ـ يجوز أن يفصل بين (ها) التنبيهية واسم الاشارة بضمير المشار اليه ، فتقول ، ها أنا ذا ، بدلاً من : هذا أنا . وها نحن أولاء ، بدلاً من : هؤلاء نحن . ويكثر الفصل بكاف التشبيه ، فيقال : هكذا ، بدلاً من : كهذا .

٧ ـ الاسم الموصول

هو ما يدل على معين بواسطة جملة تذكر بعده تسمى « صلة الموصول » ، مثل : جاء الذي فاز بالجائزة .

والاسماء الموصولة هي :

١ ـ الذيْ ـ اللذِ ـ اللذْ ـ اللذيّ : ويستعمل للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غير عاقل .

٢ ـ التي ـ الات ـ الاتْ ـ التيّ : ويستعمل للمفرد المؤنث عاقلاً كان أو غير عاقل .

٣ ـ اللذانِ ـ اللّذَيْنِ ـ اللذانّ ـ اللذَيْنّ : ويستعمل للمثنى المذكر عاقلاً كان أو غير عاقل .

٤ ـ اللتانِ ـ اللتَيْنِ ـ اللتانّ ـ اللتَيْنّ : ويستعمل للمثنى المؤنث عاقلاً كان أو غير عاقل .

٥ ـ الذين ـ اللذون : ويستعمل لجمع الذكور العقلاء خاصة .

٦ ـ اللاتي ـ اللائي ـ اللواتي ـ اللوائي ـ اللواتِ ـ اللوا : ويستعمل للجمع المؤنث .

٧ ـ الألى : ويستعمل للجمع مطلقاً .

٨ ـ اللاء : ويساوي (الذي) في الاستعمال .

٩ ـ **اللاؤون ـ اللائين** : وهو جمع (اللاء) .

١٠ ـ **مَن** : موصولٌ مشترك بين المفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر ، واستعماله مقصور على العقلاء .

١١ ـ **ما** : موصول مشترك أيضاً . واستعماله مقصور على غير العاقل .

١٢ ـ ذا : موصول مشترك أيضاً . ويشترط لاستعماله موصولاً أن يكون بعد (ما و من) الاستفهاميتين ، وأن لا يراد به الاشارة . مثال ما توفرت فيه الشروط : من ذا جاء ؟ أي : من الذي جاء ؟

١٣ ـ ماذا : موصول مشترك :

دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني .

١٤ ـ **أيّ** : موصول مشترك أيضاً . وهو الوحيد المعرب بين الاسماء الموصولة . تقول : يفلح أيٌ هو مجتهد ، رأيت أياً هو مجتهدٌ ، مررت بأيٍّ هو مجتهدٌ . فاذا أضيف وحذف صدر صلته جاز بناؤه على الضم . تقول : جاء أيُّهم أفضل ، رأيت أيُّهم أفضل ، مررت بأيُّهم أفضل .

١٥ ـ ذو : موصول مشترك خاص بلغة طيّىء .

١٦ ـ أل : موصول مشترك أيضاً . ولا يكون كذلك إلا وبعده مشتق عامل . تقول : جاء الكاتب رسالةً ، أي : جاء الذي يكتب رسالة ، وقد يأتي بعده المضارع صراحة ، مثل : جاء اليكتب رسالة .

ملاحظات :

١ ـ ذكرنا اعلاه كل اللغات المسموعة في الاسماء الموصولة .

٢ ـ (اللذان واللتان) لحالة الرفع ، على حين أن (اللذين واللتين) لحالتي النصب والجر .

٣ ـ (الذين) يستعمل لكل الحالات الاعرابية ، أما (اللذون) فهو لحالة الرفع في لغة غير اللغة المشهورة . فتقول تلك اللغة : جاء اللذون فازوا ، **أما في حالتي النصب والجر فتستعمل هـذه اللغة (الذين) ، فتقول : رأيت الذين فازوا ، مررت بالذين فازوا .**

٤ ـ يختلف الموصول المشترك مثل « من » عن الموصول الخاص مثل « الذي » ، بأن الأول لا يقع نعتاً ولا منعوتاً بخلاف الثاني . تقول : جاء الرجل الذي فاز . ولا تقول : جاء الرجل من فاز .

٥ ـ إذا وقعت (ال) موصولةً ، فمنهم من يصر على بقاء الشخصية الحرفية لها ، ويجعل الاعراب لما بعدها ، ففي مثل « جاء الكاتب رسالةً » يكون فاعل المجي هو « كاتب » . ومنهم من يعدها اسماً ويعطيها الاعراب ، فيقول : (ال) فاعل لجاء ، و (كاتب) صلة لـ (ال) لا محل له من الاعراب ، وأما الضمة الظاهرة على (كاتبُ) فهي علامة رفع (ال) التي لم تستطع تحملها بسبب بنائها علىّ السكون فألقتها على صلتها .

٦ ـ لأسباب بلاغية بحتة قد يستعمل (من) لغير العاقل ، كما يستعمل (ما) للعاقل .

صلة الموصول :

هي الجملة التي تذكر بعد الاسم الموصول دائماً فتتم معناه ، مثل : جاء الذي فاز بالجائزة . ويشترط فيها أن تكون جملة خبرية لا إنشائية . ويجوز ان تحذف إذا بقي منها ظرف أو جار ومجرور يشعران بها ، مثل : خذ الذي في الصندوق . اي الذي هو موجود في الصندوق .

العائد على الموصول :

هو ضمير يقع في جملة الصلة ويعود على الموصول . ووظيفته ان يربط جملة الصلة بموصولها كما يربط ضمير المنعوت جملة النعت بمنعوتها . وقد يكون هذا الضمير بارزاً ، مثل الواو في قولك : جاء الذين فازوا ، وقد يكون مستتراً ، مثل : « جاء الذي فاز » ، فالعائد هو الضمير المستتر في « فاز » .

ويجوز حذف العائد إن لم يقع بحذفه التباس ، كقوله تعالى : « ذرني ومن خلقت وحيداً » اي : خلقته .

٨ - اسم الاستفهام

هو اسم مبهم يستعلم به عن شيء . واسماء الاستفهام هي :

١ - **من** - **منذا** ؟: ويستفهم بهما عن الشخص العاقل ، مثل : من أنت ؟ ومنذا الذي جاء ؟ .

٢ - ما - ماذا ؟ : ويستفهم بها عن غير العاقل ، وعن ماهية العاقل أو صفة من صفاته ، مثل : ماذا معك ؟ وما أنت ؟ أي : ما حقيقتك ؟ أو ما صفتك ؟ .

٣ - **متى ؟** : ويستفهم بها عن الزمانين الماضي والمستقبل ، نحو : متى اتيت ؟ ومتى تذهب ؟

٤ - **أين ؟** : ويستفهم بها عن المكان ، نحو : أين زيدٌ ؟

٥ - **أيان ؟** : ويستفهم بها عن الزمان المستقبل فقط . واكثر استعمالها في مقام التهويل والاستبعاد ، كقوله تعالى : « يسأل : أيان يومُ الدين ؟ » . كأنه يستبعده .

٦ - **كيف ؟** : ويستفهم بها عن الحالة ، مثل : كيف أنت ؟

٧ - **أنّى** ؟ : وتأتي بمعنى « كيف » في مثل : أنى تفعل هذا ؟ أي : كيف تفعله ؟ أو بمعنى « من اين » كما في قوله تعالى : « يا مريم أنى لك هذا ؟» اي: من اين لك هذا ؟

٨ - **كم ؟** : ويستفهم بها عن العدد ، نحو : كم ديناراً معك ؟

٩ - **أي ؟** : ويطلب بها تعيين الشيء ، نحو : أي رجل جاء ؟ وأية امرأة جاءت ؟ وهي الوحيدة المعربة من بين كل اسماء الاستفهام.

٩ - اسم الكناية

هو اسم مبهم يكنى به عن مبهم من عدد ، أو حديث ، أو فعل . وهي :

١ - **كم** : ويكنى بها عن العدد الكثير ، مثل : كم كتابٍ عندي ! أي : عندي عدد كثير من الكتب .

٢ - **كأيّن - كائنْ** : ويكنى بها عن العدد الكثير أيضاً ، مثل : كأين من بلدٍ زرت ! أي : زرت عدداً كثيراً من البلاد .

٣ - **كذا** : ويكنى بها عن العدد المبهم، قليلاً كان أو كثيراً ، نحو : عندي كذا كتاباً . اي : عندي عدد مجهول من الكتب .

٤ - **كيت** : ويكنى بها عن جملة القول ، نحو : « قلت كيت وكيت » .

٥ - **ذيت** : ويكنى بها عن جملة الفعل ، نحو : « فعلت ذيت وذيت » .

هذا ، ويدخل في اسماء الكناية « كم » الاستفهامية لانها سؤال عن عدد ، ثم « فلان وفلانة » لأنها كناية عن اعلام العقلاء ، تقول : جاء فلان ، أو ابو فلان ، أو أم فلان ، مكنياً بذلك عن علم لا تريد التصريح به .

١٠ - المعرف والمنكر

١ - **المعرف ، أو المعرفة** : هـــو اسم دل على معين ، مثل : زيد ، حلب ، لبنان .

٢ - **المنكر ، أو النكرة** : هو اسم دل على غير معين ، مثل : رجل ، مدينة ، قطر .

والمعارف سبعة أنواع : الضمير ، والعلم ، واسم الاشارة ، والاسم الموصول ، والمقترن بـ « ال » مثل : الرجل ، والمضاف إلى معرفة ، مثل : أخو زيد ، والمنادى المقصود بالنداء ، مثل : يا رجلُ .

فاما الانواع الاربعة الأولى فقد مضى الكلام عليها ، وأما المقترن بـ « ال » فسيجري الكلام عليه في قسم الحروف ، واما المضاف والمنادى فسيجري الكلام عليها في القسم الثالث ، قسم التراكيب .

١١ ـ المتمكن والأمكن وغيرهما

ينقسم الاسم من حيث رسوخ قدمه في الاسمية وعدم ذلك إلى ثلاثة اقسام :

١ ـ الأمكن :

هو اسم كامل الاسمية : يقبل الحركات الاعرابية الثلاث : جاء زيدٌ رأيت زيداً ، مررت بزيدٍ . ويقبل علامات الاسم كلها ، فيعرف بـ(ال) : الرجل ، وينون : زيدٌ ، زيداً ، زيدٍ . ولهـذه الاسباب اعتبر أرسخ الاسماء في الاسمية ، وسمي بالمتمكن الأمكن .

٢ ـ غير المتمكن :

هو اسم اشبه الحرف ففقد شيئاً من شخصيته الاسمية ، فهو لا يقبل الحركات كما تقبلها الاسماء المتمكنة ، فلا يقال : جاء منُ فاز ، ولا مررت بمنِ فاز . ولا يقبل « ال » فلا يقـال : جاء المنُ فاز ، ولا التنوين ، فلا يقال : منٌ ، مناً ، منٍ .

والاسماء غير المتمكنة هي الضمائر ، واسماء الاشارة ، والاسماء الموصولة واسماء الاستفهام ، واسماء الكنايات ، واسمـاء الشرط ، واسماء الافعال ، واسماء الاصوات ، وهي ، كما علمت ، مبنية جميعاً بسبب عـدم تمكنها من الاسمية .

وشَبَه الحرف الذي يفقد الاسم تمكنه من اسميته على اربعة انواع :

١ ـ **الشَبَه الوضعي** : كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد ، مثل التاء من « كتبتُ » ، أو على حرفين فقط ، مثل« نا » من « كتبنا » .

٢ ـ **الشبه المعنوي:** كأن يكون الاسم يدل على معنى يدل عليه حرف ، وذلك كأسماء الاستفهام التي تشترك مع (هل) في المعنى ، وكأسماء الشرط التي تشترك مع (إن) في المعنى .

٣ ـ **الشبه الافتقاري** : كأن يكون الاسم مفتقراً دائماً الى مايوصل به ليتم معناه ، وذلك كالاسماء الموصولة التي تشبه الحروف المصدرية في افتقارها الدائم إلى جملة بعدها تتمم معناها . مثل : جاء الذي فاز ، واريد أن أفوز .

٤ ـ **الشبه الاستعمالي** : كأن يكون الاسم مؤثراً في غيره وغير قابل للتأثير فيه ، وذلك كأسماء الافعال ؛ فهي تؤثر فيما بعدها ، فترفع الفاعل وتنصب المفعول ، مثل : « صه ، وإليك الكتابَ » ، ولا تقبل تأثير غيرها فيها ، فهي بذلك تشبه حروف الجر والحروف الناصبة والجازمة، أو أن يكون الاسم عاطلاً تماماً ، فلا يؤثر ولا يتأثر ، وذلك كأسماء الأصوات « طق ـ عدس . . . » ، فهي كحرفي الاستفهام وحروف التنبيه والتحضيض وغيرها من الحروف العواطل التي لا تعمل في غيرها ، ولا يعمل غيرها فيها .

٣ ـ المتمكن غير الأمكن :

وهو الاسم الذي منع من التنوين فقط من بين علامات الاسم . ويسمى الاسمَ الممنوع من التنوين ، أو الممنوع من الصرف ، أو الممنوع من الاجراء .

والاسماء الممنوعة من الصرف هي :

١ ـ **كل علم لأنثى** : مثل « سعاد ـ فاطمة ـ زينب» ، إلا الاعلام العربية الثلاثية الساكنة الوسط ، مثل « هنْد ـ دعْد » ، فيجوز صرفها ومنعها . أما الاعجمية فتمنع رغم ذلك ، مثل « جوْر ـ حمْص » .

ويدخل في هذا القسم اسماء البلاد والقبائل ، إلا ان اسماء القبائل تصرف اذا عنيت منها اسم جد القبيلة ، تقول : جاء بنو تميمٍ ، بالتنوين .

٢ ـ كل علم لذكر منقول عن علم أو اسم موضوع في الأصل للاناث : مثل : « سعاد ـ عقرب ـ عنكبوت » . إلا ان يكون على ثلاثة احرف فيصرف ، نحو « دعد ـ عنُق » .

٣ ـ كل علم لذكر مؤنث اللفظ : مثل « طلحة ـ حنظلة » .

٤ ـ كل علم أعجمي زاد على ثلاثة أحرف : مثل « ابراهيم ـ اسحق » .

٥ ـ كل علم مزيد بألف ونون : مثل « عثمان ـ رضوان » .

٦ ـ كل علم مركب تركيباً مزجياً : مثل « معديكرب ـ حضرموت» .

٧ ـ كل علم وازن الفعل : بشرط ان يكون الوزن مما هو خاص بالافعال ، مثل « ضورب ـ يشكر ـ تغلب » ، أو كان شائع الاستعمال في الافعال اكثر من الأسماء ، مثل : « أحمد ـ أسعد » ، لأن وزن (أفعل) اشيع في الافعال منه في الاسماء . أما إن كان الوزن على درجة واحدة من الشيوع في الاسماء والافعال فلا منع من الصرف ، مثل : « رَجَب ـ حَسَن . . . » .

٨ - كل علم على وزن فُعَل : وهي خمسة عشر : « عُمر - زُفَر - زُحَل - ثُعَل - جُشَم - جُمَح - قُزَح - دُلَف - عُصَم - جُحا - بُلَع - مُضَر - هُبَل - هُذَل - قُثَم » . ويلحق بهذه الاعلام الاسماء التي يؤكد بها الجمع المؤنث ، وهي : « جُمَع - كُتَع - بُصَع - بُتَع » . كما يلحق بها أيضاً كلمة « أُخَر » .

٩ - كل علم زيدت فيه ألف للالحاق : مثل « ارطى - ذفرى » .

١٠- كل صفة على وزن « أفعل » الذي مؤنثه « فعلاء » : مثل « أحمر » .

١١ - كل صفة على وزن « فعلان » الذي مؤنثه « فعلى » : مثل « عطشان » .

١٢ - كل ألفاظ العدد التي على وزني « مَفْعَل وفُعال » : مثل « مَوْحَد وأُحاد ، ومَثْنى وثُناء ، ومَثْلَث وثُلاث . . . الخ .

١٣ كل اسم ختم بألف التأنيث الممدودة او المقصورة : مثل « صحراء - عذراء - حبلى - ذكرى - دعوى - جرحى - قتلى ...الخ» . ويلحق بهذا القسم كلمة « أشياء » .

١٤ - كل اسم كان على وزن أقصى الجموع : سواء أدلّ على جمع ، مثل « منازل وعصافير » ، ام دل على مفرد ، مثل « سراويل وطباشير » .

١٥ - كلمة « سحر » : مراداً بها سحر يوم بعينه ، كما في قولك : « جئت يوم الجمعة سحرَ » . فان لم ترد سحراً معيناً صرفت فقلت : « جئت سحراً » .

١٢ ـ اسم الفعل

هو كلمة تدل على ما يدل عليه الفعل ، إلا أنها لا تقبل علامته ، ولا تصريفه ، فالفرق بين اسم الذات والمصدر واسم الفعل ، أن الأول يدل على ذات محسوسة ، والثاني يدل على حدث غير مقترن بالزمن ، أما الثالث فيدل على الحدث مقترناً بالزمن ، فكأنه فعل إلا أنه لا يقبل علامات الفعل ولا تصاريفه ، فيظل على صيغة واحدة لجميع الاشخاص ، فتقول : « صه » للواحد والاثنين والجميع ، مذكرين كانوا أو مؤنثين ، إلا ما اتصل منها بالكاف ، فتتصرف الكاف وحدها بحسب المخاطب ، تقول : اليكَ عني يا زيد ، اليك عني يا هند ، اليكما عني ، اليكم عني ، اليكنَّ عني .

ويقسم اسم الفعل الى ثلاثة أقسام :

١ ـ المرتجل :

وهو ما وضع من أول أمره ليكون اسماً للفعل ، ومنه : « هيهات = بعد ، أفٍّ = اتضجر ، آمين = استجب ، شتان = افترق ، وُشكان = اسرع ، سرعان = أسرعَ ، آه = أتوجع ، وي = اتعجب ... الخ »

وكل الاسماء التي من هذا القسم سماعية .

٢ ـ المنقول :

وهو ما استعمل في غير اسم الفعل ، ثم نقل اليه . والنقل إما

عن جار ومجرور ، مثل « اليك » ، وإما عن ظرف ، مثل « دونك » ، واما عن مصدر ، مثل « رويد » ، واما عن حرف تنبيه ، مثل « ها » . واسماء هذا القسم سماعية أيضاً ، ومنها : « دونك الكتاب = خذه ، اليك عني = تنحَّ ، مكانك = أثبُتْ ، عليك نفسك = إلزمها ، رويدَ زيداً = أمهله ، ها الكتابَ ، أو هاءَ الكتاب ، أو هاكَ الكتابَ = خذه »

٣ ـ المعدول :

وهو المصادر المستعملة نائبة عن أفعالها والمعدول بها عن أوزانها الأصلية لها إلى وزن « فَعالِ » مثل : « نَزالِ = إنزل ، كتابِ = اكتب ، سَماعِ = إسمعْ » . وهـذا القسم قياسي ، فيمكنك أن تصوغ اسم فعل أمر من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف . وشذ صوغهم إياه من مزيد الثلاثي في كلمتين : « دَراكِ » من « أدرك » و « بَدارِ » من « بادر » .

ولعلك لاحظت أن اسماء الافعال المعدولة والمنقولة كلها بمعنى الافعال الأمرية ، أما المرتجلة فتأتي بمعنى الفعل الماضي والمضارع والأمر .

١٣ - اسم الصوت

هو اسم وضع لزجر الحيوان أو ما لا يعقل من صغار الانسان ، أو لحكاية صوت من الاصوات المسموعة . ومنه : « هلا : لزجر الفرس ، عَدَسْ : للبغل ، كِخْ : لزجر الطفل عن تناول شيء قذر ، غاق : حكاية لصوت الغراب ، طقْ : لصوت الحجر ... الخ » .

١٤ - الجامد والمشتق

١ - الجامد :

اسم لم يؤخذ من الفعل ، مثل : « ارض - دار - باب » . وهو على نوعين : اسم ذات : وهو ما دل على ذات محسوسة ، مثل : « رجل ، فرس » ، واسم معنى : وهو ما دل على معنى قائم في الذهن ، مثل : « شجاعة ، ذكاء ، حِرْص ... » . ومن هذا النوع الأخير جميع مصادر الافعال الثلاثية غير الميمية .

٢ - المشتق :

اسم أخذ من الفعل ، مثل : « عالم - مكتوب - ملعب » المأخوذة من الافعال « علم - كتب - لعب » . والاسماء المشتقة من الفعل عشرة ، هي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، ومبالغة اسم الفاعل ، واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، والمصدر الميمي ، ومصدر ما فوق الثلاثي ، واسم الآلة . وسيأتي الكلام عليها في أبواب لاحقة .

١٥ - المجرد والمزيد فيه

١ - المجرد :

ما كانت جميع حروفه أصلية . وهو إما ثلاثي ، مثل : بيت ، أو رباعي ، مثل : درهم ، أو خماسي ، مثل : سفرجل . وليس بعد ذلك شيء . أما ما وجد على حرفين ، مثل : اخ - اب - حم - فم - يد - دم ، فهي ثلاثية حذفت لاماتها . واصولها هي : اخو - أبو - حمو - فوه يدو - دمو .

٢ - المزيد فيه :

هو ما زيد فيه حرف أو أكثر . فمن زيادة الحرف : « كاتب - رحيم - ملعب ... » ، ومن زيادة الحرفين : « مكتوب - مصباح - معطير » ، ومن زيادة الثلاثة : « إنطلاق - إجتماع » ، ومن زيادة الاربعة : « استخراج - اعشيشاب » . وليس بعد ذلك شيء ، لأن غاية ما ينتهي اليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف .

هذا وزيادات الاسماء كثيرة جداً ، ولا ضابط لها كزيادات الافعال ، اللهم إلا ما كان منها من نوع المشتقات . وسيأتي الكلام عليها .

الباب الرابع

أبنية الاسم

٣ ـ ابنية الثلاثي المجرد

للاسم الثلاثي المجرد عشرة ابنية هي :

١ ـ فَعْل : ويأتي منه الاسم : شَمْس ، والصفة : صَعْب .
٢ ـ فَعَل : » » » : فَرَس ، » : بَطَل .
٣ ـ فَعِل : » » » : كَبِد ، » : حَذِر .
٤ ـ فَعُل : » » » : رَجُل ، » : يَقُظ (١) .
٥ ـ فِعْل : » » » : عِدْل ، » : نِكْس (٢)
٦ ـ فِعَل : » » » : عِنَب ، » : رِوًى (٣) .
٧ ـ فِعِل : » » » : إبِل ، » : إبِد (٤) .

---

(١) يقال : يقظ ويقظ ، بضم القاف وكسرها .
(٢) النكس : الرجل الضعيف الدنيء .
(٣) الماء الروى : الكثير الذي يروي .
(٤) الابد : الاتان التي تلد كل عام .

٨ ـ فُعْلُل : » » » : قُنْفُل ، » : حُلْتُو .
٩ ـ فُعْلَل: » » » : صُرَد ، » : حُطَم [(١)] .
١٠ـ فُعُل: » » » : عُنُق ، » : جُنُب .

٢ ـ ابنية الرباعي المجرد

للرباعي المجرد ستة ابنية ، وهي :

١ ـ فَعْلَل: ويأتي منه الاسم : جَعْفَر ، والصفة : شَهْرَب [(٢)]
٢ ـ فِعْلِل: » » » : زِبْرِج ، » : خِرْمِس [(٣)]
٣ ـ فُعْلُل : » » » : بُرْثُن ، » : جُرْشُع [(٤)]
٤ ـ فِعْلَل : » » » : دِرْهَم ، » : هِبْلَع [(٥)]
٥ ـ فُعْلَل: » » » : جُخْدَب ، » : جُرْشَع [(٦)]
٦ ـ فِعَلّ : » » » : فِطَحْل ، » : سِبَطْر [(٧)]

(١) الصرد : طائر . والحطم : الراعي الظلوم ، ومن يقسو على دابته في السير .
(٢) الجعفر ، النهر الصغير . والشهرب : الشيخ الكبير .
(٣) الزبرج : الزينة ، والخرمس : الليل المظلم .
(٤) البرثن : من السباع والطير بمنزلة الاصبع من الانسان . والجرشع : العظيم من الجمال والخيل .
(٥) الهبلع : الشره الكثير البلع .
(٦) الجخدب : ذكر الجراد . والجرشع : يجوز فيه فتح الشين وضمها .
(٧) الفطحل : هو الزمان الذي كان قبل خلق الناس . والسبطر : الطويل الممتد .

٣ - ابنية الخماسي المجرد

للخماسي المجرد اربعة ابنية هي :

١ ـ فَعَلَّلَل : ويأتي منه الاسم : سَفَرْجَل ، والصفة : شَمَرْدَل(١)
٢ ـ فُعَلِّلِل: « « « : خُزَعْبِل ، « : قُذَعْمِل(٢)
٣ ـ فِعْلَلّل : « « « : زِنْجَفْر ، « : جِرْدَحْل(٣)
٤ ـ فَعْلَلِل: ولم يجيء منه إلا الصفة فقط : جَحْمَرِش(٤)

أما الاسماء المزيد فيها فقد سبق القول إن أبنيتها كثيرة ولا ضابط لها (٥) .

---

(١) الشمردل : الطويل .
(٢) الخزعبل : الباطل . والقذعمل : الضخم من الابل .
(٣) الزنجفر : معدن متأكسد يعمل منه الحبر الأحمر . والجردحل : الضخم من الابل .
(٤) الجحمرش : المرأة العجوز .
(٥) لعل القارىء قد لاحظ اننا لم نلجأ الى الادغام في الموازين . وغايتنا من ذلك ان تبقى للميزان هيئته التي يجب ان تماثل هيئة الموزون .

البـاب الخامـس

المصادر

١ ـ مصدر الثلاثي المجرد

١ ـ اشهر اوزانه :

أوزان المصدر للثلاثي المجرد كثيرة . واليك أشهرها :

« فَعْل = نصر ، فِعْل [illegible] = شُغْل ، فَعْلة = رحمة ، فِعْلَة = نِشْدة ، فُعْلَة [illegible] فَعْلى = دَعْوى ، فِعْلى = ذِكْرى ، فُعْلى = بُشرى ، [illegible] = لَيّان ، فِعْلان = حِرْمان ، فُعْلان = غُفْران ، فَعَلان = خَفَقان ، فَعَل = طَلَب ، فَعِل = خَنِق ، فِعَل = صِغَر ، فُعَل = هُدىً ، فَعَلَة = غَلَبَة ، فَعِلَة = سَرِقَة ، فَعَال = ذهاب ، فِعَال = إِيَاب ، فُعَال = سُعَال ، فَعَالة = زهادة ، فِعَالة = دِراية ، فُعالة = بُغاية ، فَعَالِية = كَراهِيَة ، فُعول = دُخول ، فَعول = قَبول ، فُعولة = صعوبة ، فَعيل = صهيل ، فُعْلُل = سُؤْدَد ، فَعَلوت = جَبَرُوت ، فَعْلولة = صيرورة ، فَعِيلة = شَبِيبَة ، تَفْعُلة = تَهلُكة ،

مَفْعَل = مَدْخَل ، مَفْعِل = مَرْجِع ، مَفْعَلَة = مَسْعَاة ، مَفْعِلَة = مَحْمِدَة ، فُعَلْنِيَة = بُلَهْنِيَة ، فاعولة = ضارورة ، فُعُلَّة = غُلُبَّة ، فُعُلَّى = غُلُبَّى .

٣ - بعض ضوابطه :

مصدر الثلاثي المجرد سماعي أبداً . ومع ذلك فله بعض الضوابط التي يمكن الاسترشاد بها :

١ - فان دل الفعل على امتناع ، فيغلب أن يكون مصدره على « فِعال » ، مثل « نِفار - شِراد - جِماح - إباق » .

٢ - وان دل على حركة واضطراب ، كان المصدر على « فَعَلان » ، مثل « فَوَران - هَيَجان - مَوَران - غليان ... » .

٣ - وان دل على صناعة أو شبهها ، كان المصدر على « فِعالة » ، مثل « حِياكة - خِياطة - تِجارة - إمارة » . وأجازوا في بعض المصادر فتح الفاء ، فقالوا : « وَكالة - وَزارة - وَلاية » .

٤ - وان دل على داء ، كان المصدر على « فُعال » ، مثل « سُعال - دُوار - زُكام - عُطاس - صُداع » .

٥ - وان دل على صوت ، كان المصدر على « فُعال » ، أو على « فَعيل » ، أو على كليهما ، مثل « صُراخ - بُكاء - عُواء - صهيل - نهاق = نهيق - نباح = نبيح » .

٦ - وان دل على مرض ، وكان من باب « فَعِل » ، كان مصدره

على « فَعَـــل » ، مثل « وَرِم ← وَرَم ، مَرِض ← مَرَض ، وَجِع ← وَجَع » .

٧ ـ وان دل على لون ، كان المصدر على « فُعْلة » ، مثل « شُهْبَة ـ كُدْرَة ـ حُمْرَة ـ صُفْرة » .

٨ ـ وان دل على سير ، كان المصدر على « فعيل » ، مثل « رَحيل ـ ذميل » .

فان لم يدل الفعل على معنىً من المعاني المذكورة ، فالغالب أن يخضع للضوابط الآتية :

١ ـ إذا كان الفعل الثلاثي متعدياً ، فالغالب في مصدره أن يكون على « فَعْل » ، مثل : رمى رَمْيا ـ نصر نَصْراً ـ قال قَوْلاً ـ فهم فَهْماً ... » .

٢ ـ إذا كان مكسور العين لازماً ، فالغالب في مصدره أن يكون على « فَعَل » ، مثل : « فرِح فَرَحاً ـ جَوِيَ جَوَىً ـ حَزِن حَزَناً ... » .

٣ ـ إذا كان مفتوح العين لازماً ، فالغالب في مصدره أن يكون على « فُعُول » ، مثل : « دَخَل دخولاً ـ خَرَج خُروجاً ـ نَزَل نُزُولاً ... » .

٤ ـ إذا كان مضموم العين . فالغالب في مصدره أن يكون على « فُعُولة » ، أو « فَعالة » ، مثل « سَهُل سُهُولة ـ عَذُب عُذُوبة ـ فَصُح فَصاحة ـ ضَخُم ضَخامة » .

٢ ـ مصدر ما فوق الثلاثي

هناك قاعدة عامة لصياغة مصدر ما فوق الثلاثي ، وهي : إذا أردت المصدر لفعل زاد على ثلاثة أحرف ، فزد الفاً قبل ماضيه ، ثم اكسر كل متحرك قبلها ، ما عدا الحرف الذي اتصلت الالف به ، مثل : « أكْرَم ← إكْرام ، كذَّب ← كِذّاب ، قاتل ← قِيتال ، دَحْرَج ← دِحْراج إنكَسَر ← إنْكِسار ... الخ » .

ولكن يبدو أن هذه القاعدة لم تُعتمد في بعض الابنية ، أو أنها اعتُمدت ولكن في كلمات محدودة بدت وكأنها شاذة على الرغم من قياسيتها ، مثال ذلك فعل « تملَّق » . فالقاعدة المذكورة تقضي أن يكون مصدره « تِمِلاَّق » . وقد سمع . ولكن اعتبر حالة فريدة من حالات تطبيق القاعدة على بناء « تَفَعَّل » .

لذا نرى من الضروري أن نذكر لكل بناء وزن مصدره ، أو الاوزان المقبولة لمصدره ، فان جاءت هذه الاوزان على القاعدة العامة فيها ، وإلا ، فانها على كل حال قياس مطرد في بنائها :

١ ـ أفعل ـ إفعال : أدخل ـ إدخال .

» ـ إفالة : أمال ـ إمالة . وهذا خاص بالافعال الجوف ، فتحذف العين منها ، ويعوض عنها بتاء مربوطة في الآخر : « أقام ← إقوام ← إقامة ، أمال ← إميال ← إمالة » . وقد تحذف هذه التاء عند الاضافة ، فيقال : « وإقامِ الصلاة » .

٢ ـ فَعَّل ـ تَفْعيل : علَّم ـ تعليم .

« ـ تَفْعِلة : ربّى ـ تربِية . وهـــذا خاص بمعتل الآخر . وقد يشاركه فيه الصحيح : جرَّب ـ تجربة . أما مهموز اللام فشريك دائم : جَزَّأ ـ تَجزِئة . هذا ، وسمع لفعّل مصدران آخران : فِعّال ، وتَفْعال . وأولها ينطبق على القاعدة العامة ، ولكنه مهجور في هـذا الباب ، وما سمع منه قليل ، مثل : كِذّاب ، كِلاّم . واما الثاني فيفيد التكثير ، مثل : ذكّر ـ تَذْكار ، جوّل ـ تجوال . وما سمع من الوزنين يحفظ ولا يقاس عليه .

٣ ـ فَاعَلَ ـ مُفاعَلَة : قَاتَلَ مُقاتَلَة .

« ـ فِعـال : قَاتل ـ قِتال . والأول اشهر واكثر كما أنه يطرد في كل فعل أياً تكن طبيعة حروفه . بينما لا يصلح « فِعال » لما كانت فاؤه ياءً ، مثل : ياسر ، يامن ، فليس لمثل هذين الفعلين إلا المفاعلة : مياسرة ، ميامنة . هذا ، وقد سمع لفاعل مصدر ثالث هـــو « فيعال » . وهو المصدر القياسي المنطبق على القاعدة العامة . ولكن يظهر انه أميت ولم يبق منه إلا بقايا تحفظ ولا يقاس عليها ، مثل : قيتال .

٤ ـ فَعْلَلَ ـ فَعلَلَة : دَحْرَج ـ دَحْرَجَة .

« ـ فِعلال : زَلْزَل ـ زِلْزَال . منهـم من يجعل هذا الوزن خاصاً بالمضاعف الرباعي ، ومنهم من يجعله قياسياً له ولغيره . ويحسن الانتباه إلى انه الوزن المنطبق على القاعـدة العامة . هذا ، وكل الملحقات بالرباعي المجرد تعامل معاملته في مسألة مصادرها ، نحو : « جلبب ـ جلببة ، سيطر ـ سيطرة ، حوقل ـ حوقلة وحيقال » .

٥ ـ إنْفعل ـ إنْفِعال : إنْكَسَر ـ إنْكِسَار .

٦ ـ إفْتَعَل ـ إفْتِعال : إحْتَسَبَ ـ إحْتِساب .

٧ ـ إفْعَلَّ ـ إفْعِلال : إحْمَرَّ ـ إحْمِرَار .

٨ ـ تَفَعَّل ـ تَفَعُّل : تَجَمَّعَ ـ تَجَمُّع .

« ـ تَفَعِّل : تأنّى ـ تأنّي(١) . وهذا خاص بالمعتل الآخر .

٩ ـ تَفَاعَل ـ تَفَاعُل : تَقَاسَمَ ـ تَقَاسُم .

« ـ تفاعِل : تَعَامى ـ تَعَامِي(١) . وهذا خاص بالمعتل الآخر .

١٠ ـ تَفَعْلَل ـ تَفَعْلُل : تَدَحْرَج ـ تَدَحْرُج .

« ـ تَفَعْلِل : تَسَلْقى ـ تَسَلْقِي(١) . وهذا خاص بما في آخره علة . هذا ، وكل الملحقات بـ « تَفَعْلَلَ » داخلة معه في مصدره ، مثل :« تَسَيْطَر ـ تَسَيْطُر ، تسلقى ـ تسلقي ...وهكذا ».

١١ ـ إسْتَفْعَل ـ إسْتِفْعَال : إسْتَخْرَج ـ إسْتِخْرَاج(٢).

١٢ ـ إفْعَوْعَل ـ إفْعِيعَال : إخْشَوْشَن ـ إخْشِيشان .

١٣ ـ إفْعَوَّل ـ إفْعِوَّال : إجْلَوَّذ ـ إجْلِوَّاذ .

١٤ ـ إفْعَالَّ ـ افْعِيلال : إحْمَارَّ ـ إحْمِيرار .

---

(١) لم نحذف الياء من « تأني » كما تقضي بذلك قواعد الاعلال . وقصدنا من ذلك المحافظة على هيئة الكلمة ، وبيان حرف العلة . وكان من الممكن اظهار الياء باضافة الالف واللام : « التأني » ولكننا فضلنا ألا نضيف للكلمة شيئاً .

(٢) يعامل الأجوف في الاستفعال معاملة الاجوف في الافعال ، فتقول : استقال ـ استقالة . والاصل : إستقوال : حذفت العين وعوض عنها بتاء في الآخر . والوزن على هذا : «استفالة» .

١٥ ـ إفْعَنْلَلَ ـ إفْعِنْلال : إحْرَنْجَم ـ إحْرِنْجام.

١٦ ـ إفْعَلَلَّ ـ إفْعِلّال : إقْشَعَرَّ ـ إقْشِعْرار .

ملاحظة :

كل فعل في آخره حرف علة ، يقلب آخره همـــزة بعد ألف المصدر ، مثل : « أهدى ← اهداء ، ادّعى ← إدعاء ، استهدى ← استهداء . . . الخ » . وهـذا تطبيق لقانون الاعلال القائل : تقلب كل من الالف والواو والياء همزة اذا تطرفت بعد ألف زائدة .

٣ ـ مصدر المرة

ويسمى مصدر العدد أيضاً . وهو اسم يدل على عدد مرات حدوث الفعل .

١ ـ يبنى من الثلاثي المجرد على وزن « فَعْلَة » . مثل : « ضَرَبَ ← ضَرْبَة ، دَخَل ← دَخْلَة ... وهكذا .

٢ ـ يبنى مما فوق الثلاثي باضافة تاء مربوطة على نهاية مصدره التأكيدي (١) ، مثل : « استخرج ← استخراج ← استخراجة ، إجتمع ← اجتماع ← اجتماعة .. وهكذا » .

٣ ـ فاذا كان المصدر التأكيدي نفسه مختوماً بالتاء ، فلا سبيل الى بناء مصدر المرة منه ، فان أبيتَ إلا بيان العدد ، فاستعمل المصدر التأكيدي المختوم بالتاء موصوفاً بما يدل على عدد مرات حدوثه ، مثل : ضاربته مضاربة واحدة ، أو مضاربتين ، أو ثلاث مضاربات ... وهكذا .

---

(١) المصدر التأكيدي هو ما دل على الحدث غير مقترن بالزمن من غير دلالة على عدد مرات وقوع الحدث أو على نوعه أو على هيئته . وما ذكرناه سابقاً من المصادر كله من النوع التوكيدي . وسمي توكيدياً لأنه اذا ذكر في الكلام مع فعله لم يقصد منه إلا توكيد الفعل ، كقولك : مزقت الكتاب تمزيقاً .

٤ ـ المصدر النوعي

ويسمى مصدر الهيئة أيضاً . وهو المصدر الذي يدل ـ بالاضافة الى دلالته على الحدث ـ على الهيئة التي وقع عليها الحدث،مثل :« جِلسة الأمير ، و وِقْفَـةَ الأسد ... الخ » .

١ ـ يصاغ من الثلاثي المجرد على وزن « فِـعْلة » ، مثل : « جلس ← جِلْسـَة ، أخـَذَ ← إخذة ... وهكذا » .

٢ ـ فان كان الفعل على أكثر من ثلاثة أحرف فلا سبيل الى بناء المصدر النوعي منه . فان ابيت إلا بيان النوع والهيئـة ، فاستعمل المصدر التأكيدي نفسه مشفوعاً بصفة من الصفات ، مثل : « اكرمتـه إكراماً عظيماً ، أو : فلان حَسَـن الاكرام ... وهكذا » .

٥ - المصدر الميمي

هو اسم يدل على الحدث - كسائر المصادر - إلا أنه مبدوء بميم زائدة ، مثل « مَقْتَل = قَتْل ، مَصْرع = صَرْع (١) » .

١ - يصاغ من الثلاثي المجرد على وزن « مَفْعَل » ، مثل : « مَقْتَل ، مَصْرَع » من « قَتَل ، صَرَع » .

٢ - إذا كان الثلاثي المجرد مثالاً واوياً محذوف الواو في المضارع ، فانه يصاغ منه على وزن « مَفْعِل » ، مثل : « وَرِث ← يَرِث ← مَوْرِث ، وَعَد ← يَعِد ← مَوْعِد » . فاما ان كانت واوه لا تحذف في المضارع ، فمصدره الميمي على « مَفْعَل » ، مثل : « وَجِل ← يَوْجَل ← مَوْجَل » . وكذا ان كان لفيفاً مفروقاً ، مثل : « وقى ← يقي ← مَوْقَى » .

٣ - ويصاغ مما فوق الثلاثي بابدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر ، مثل : « استخرج ← يستخرج ← مُسْتَخْرَج » . وهي الطريقة نفسها التي يصاغ بها اسم المفعول .

٤ - وقد يبنى المصدر الميمي من الثلاثي المجرد شذوذاً على أوزان : « مَفْعِل ، مَفْعِلَة ، مفْعَلَة ، مَفْعُلَة » ، مثل : « مَيْسِر ، مَرْجِع ، مقِيْل ، مَجِيْء ، مَبِيت ، مَزِيْد ، مَسِيْر ، مَصِيْر ، مَضِنَّة ، مَفْسَدَة ، مَوَدَّة ، مَعْرِفَة ، مَعْصِيَة ، مَعْذُرة ، مَعْذِرة » .

وأكثرها يجوز رده الى القياس .

---

(١) المحققون من العلماء يقولون : ان المصدر الميمي اسم جاء بمعنى المصدر ، لا مصدر .

٦ - المصدر الصناعي

هو اسم يدل على المعنى لا على الذات - كشأن كل المصادر - إلا أنه مصنوع باضافة ياء نسبة وتاء على آخر اسم من الاسماء :

١ - فقد تكون هذه الاضافة الى اسم جامد ، مثل : « انسان ← انسانيّة ، حيوان ← حيوانيّة ، كيف ← كيفيّة ... وهكذا » .

٢ - أو قد تكون الاضافة الى صفة مشتقة ، مثل : « حرّ ← حُرِيّة ، أرجح ← أرجَحيَّة ، فاعل ← فاعليَّة .. وهكذا » .

٣ - أو قد تكون هذه الاضافة الى المصدر التأكيدي ، مثل : « اشتراك ← اشتراكيّة ، شيوع ← شيوعيَّة ، تقدم ← تَقَدُّميَّة ... وهكذا » .

٤ - وقد تكون هذه الاضافة مصحوبة بتغيير طفيف في شكل ما تضاف اليه ، مثل : « عبد ← عُبُودِيّة ، رُجوع ← رَجْعيَّة » .

٧ ـ اسم المصدر

هو اسم ساوى المصدر في الدلالة على الحدث ، ولم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله ، بل خلت هيئته من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً من غير عوض . وبيان ذلك أن المصدر يجب أن يشتمل على جميع أحرف فعله ، مثل : « تَقَاتَل ← تقاتُل » . ويجوز أن يحذف منه حرف على أساس أنه موجود في التقدير ، مثل : « قاتل ← قتالاً » . فألف الفعل غير موجودة في المصدر ، إلا أنها مقدرة الوجود ، وهي تظهر في بعض الحالات ، مثل : « قيتال » ، حيث ظهرت بشكل ياء بسبب انكسار ما قبلها ، كذلك يجوز أن يحذف من الفعل حرف في مصدره بشرط التعويض عنه بحرف آخر ، مثل : « وَعَدَ ← عِدَة » ، فصحيح أن المصدر يخلو من الواو الموجودة في الفعل ، إلا أنه عوض عنها بالتاء المربوطة في آخره .

أما اسم المصدر فهو الذي سقط منه حرف من حروف فعله ، من غير تعويض ولا تقدير ، مثل : « توضّأ ← وضوء ، تكلّم ← كلام ، أنبت ← نبات » .

ووجود اسم مصدر لفعل من الافعال لا يعني أنه ليس له مصدر حقيقي ، بل ان وجود اسم المصدر هو نوع من الترف الوضعي ، والمصدر الحقيقي موجود لكل فعل ، فالمصادر لتكلّم ، وتوضّأ ، وأنبت ، هي : تكلُّم ، تَوَضُّؤ ، إنبات .

الباب السادس

المشتقات

١ - اسم الفاعل

هو اسم مشتق من الفعل المعلوم ليدل على من قام بالحدث ، على وجه الحدوث ، لا الثبوت ، مثل : « كاتب » من قولك : « أنا كاتب الرسالة » أي : أنا الذي كتب الرسالة وانتهى من كتابتها . أما ان دل الاسم على ثبوت الصفة في صاحبها ، فلا يدخل في اسم الفاعل ، بل يدخل فيما سنسميه الصفة المشبهة « وذلك كقولك : « فلان راجح العقل » .

١ - يشتق اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن « فاعِل » ، مثل : « كتب ← كاتب ، قرأ ← قارىء ، قال ← قائل ، باع ← بائع ، رمى ← رامٍ [١] ، غزا ← غازٍ [١] ... » .

٢ - ويشتق مما فوق الثلاثي بابدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع كسر ما قبل الآخر ، مثل : « يُدخِل ← مُدخِل ، يقاتل ← مُقاتِل ، يستخرج ← مُستخرِج ... » .

---

(١) انظر الحاشية رقم (١) في الصفحة ٢٣٧ .

٢ ـ اسم المفعول

هو اسم مشتق من الفعل المجهول ليدل على من وقع عليه الحدث، على وجه الحدوث، لا الثبوت.

١ ـ يشتق من الثلاثي المجرد على وزن « مفعول »، مثل: « كُتِبَ ← مكتوب، عُلِمَ ← معلوم، بِيعَ ← مَبِيع (١)، قِيل ← مقُول (١)، رُمِيَ ← مَرْمِيّ (١)، غُزِيَ ← مَغْزُوّ (١) ».

٢ ـ ويشتق مما فوق الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر، مثل: « يُكسَّر ← مُكسَّر، يُقاتَل ← مُقاتَل، يُستخرَج ← مُستخرَج ».

٣ ـ وقد ينوب عن (مفعول) في الدلالة على معناه أربعة أوزان، هي: « فَعِيل، فِعْل، فَعَل، فُعْلَة »، مثل: « قتيل = مقتول »، أسير = مأسور، ذِبْح = مذبوح، طِرْح = مطروح؛ قَنَص = مقنوص، سَلَب = مسلوب، أُكْلَة = مأكول، مُضْغَة = ممضوغ ». وكل ذلك سماعي يحفظ ولا يقاس عليه. كما أنه من المفيد أن نذكّر القارىء أن الاسماء الآتية من هذه الاوزان، ولهذه المعاني، تستعمل للمذكر والمؤنث على حد سواء.

---

(١) لعل القارىء لاحظ ان الكلمة لم تأت على الوزن المتوقع. وسبب ذلك حدوث إعلال فيها. فان شاء القارىء فليرجع الى قوانين الاعلال التي مر ذكرها ليرى تفسير هذه الظاهرة، وان شاء اتخذ من هذه الامثلة نماذج يقيس عليها كل ما اشبهها في وضعها.

٣ ـ الصفة المشبهة باسم الفاعل

وانما سميت كذلك ، لانها تشبه اسم الفاعل في أمور ، منها انها تدل على متصف بالحدث كما يدل هو ، ومنها انها قادرة على نصب المعرفة بعدها على التشبيه بالمفعول به ، تقول : هـذا الرجلُ حسنٌ الوجـهَ ، فكأنها بهذا اسم فاعل يتعدى الى مفعول واحد ، مثل : هـذا الرجل كاتبٌ رسالةً . غير أنها تختلف عن اسم الفاعل في أمور سنذكرها بعد .

والصفة المشبهة اسم يشتق من الفعل اللازم ـ أو المتعدي على قلة ـ ليدل على متصف بالحدث اتصافاً ثابتاً لا يزول ، مثل : « كريم ـ حسن ـ صالح ـ أحمر ... » .

١ ـ اوزانها :

حاول النحاة ايجاد ضوابط لاشتقاق الصفة المشبهة . لكن الشواذ التي شذت عن هـذه الضوابط كثرت كـثرة بالغة أفقدت الضوابط قيمتها التعليمية (١) . لذا نرى من الخير أن نقول :

١ ـ تشتق الصفة المشبهة من الثلاثي سماعاً على الاوزان الآتية :

فَعْل : شَهْم ـ صَعْب ـ ضَخْم ...

---

(١) انما يوضع الضابط ليسهل على المتعلم أمر التحصيل . فأما إن كان الضابط يقتضي المتعلم حفظ سلسلة لانهاية لها من الشواذ ، فالخير تركه وعدم الأخذ به .

فُعْل : حُرّ ـ صُفْر (١) ـ صُلْب ...

فِعْل : نِكْس ـ صِفْر ...

فَعَل : حَسَن ـ بَطَل

فَعُل : حَذُر ـ عَجُل ..

فَعِل : حَذِر ـ عَجِل ـ شَكِس ..

فُعُل : جُنُب ..

فَعَال : جَبان ـ حَصان ـ رَزان ..

فُعَال : شُجاع ـ صُراح ..

فَعُول : طَهور ـ عَجوز ـ وَقور ..

فَعِيل : شريف ـ كريم ـ عظيم ..

أفعل : أحمر ـ أعور ـ أكحل ـ أعمى ـ أعرج ..

فعلان : عطشان ـ هيمان ـ ريّان ـ شبعان ..

فَيْعَل: صَيْرَف ـ فيصَل ..

فَيْعِل: طيّب ـ هيّن ـ سيّد ـ قيّم

فاعل : طاهر ـ فاضل ـ ظاهر .. (٢)

مفعول : ممدوح ـ محمود ـ ميمون (٣) ..

---

(١) الصفر : بتثليث الصاد ، الخالي . يقال : رجل صفر اليدين . اي ليس في يديه شيء .

(٢) وزن (فاعل) هو لاسم الفاعل كما علمت . لكنه يكون للصفة المشبهة أيضاً اذا قصد من الوصف المشتق عليه الثبوت والدوام كما مثلنا .

(٣) وزن (مفعول) هو لاسم المفعول كما علمت . لكنه يكون للصفة المشبهة ايضاً اذا قصد من الوصف المشتق عليه الثبوت والدوام كما مثلنا .

هذا ، وكثير من الصفات المشبهة قد جاءت على اكثر من وزن واحد ، فقيل : طـاهر ، وطَهور ، وطَهير ، كما قيـل : صُراح ، وصريح ، وصِفْر ، وصَفْر ، وصُفر ... الخ .

٢ – وتشتق الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على زنتي اسم الفاعل واسم المفعول ، وذلك اذا عني من المشتق معنى الثبوت والدوام ، مثل : معتدل القامة ، مستقيم الأطوار ، محمَّد ، مُبجَّل ...

٢ – الفرق بينها وبين اسم الفاعل :

تختلف الصفة المشبهة عن اسم الفاعل من خمسة وجوه :

١ – تدل الصفة على صفة ثابتة ، مثل : زيد شجاع . ويدل اسم الفاعل على صفة زائلة ، مثل : جاء كاتب الرسالة ، اي الذي كتبها وانتهى .

٢ – الصفة المشبهة للمعنى الدائم ، مثل : زيد شجاع . أي : هو شجاع في كل الاوقات . واسم الفاعل لأحد الازمنة الثلاثة ، كقوله تعالى: إني جاعل في الأرض خليفة . أي: سأجعل فيها خليفة .

٣ – الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من اللازم . وصياغتها من المتعدي سماعية ، مثل : رحيم – وعليم . من رحم ، وعَلِم . أما اسم الفاعل فيصاغ قياساً من المتعدي واللازم .

٤ – أوزان الصفة المشبهة كثيرة لا ينطبق أغلبها على حركات وسكنات الفعل المضارع . أما اسم الفاعل فهو مطابق لمضارعه في الحركات والسكنات دائماً ، مثل : « قاتل – يقتل ، مدحرج – يدحرج ، مكرم –

يكرم (١) . . . » .

٥ ـ الصفة المشبهة تجوز اضافتها الى فاعلها ، بل يستحسن فيها ذلك ، مثل : « طاهر الذيلِ ، حسن الخلقِ » والأصل : طاهرٌ ذيلُه ، حسنٌ خلقُه . أما اسم الفاعل فلا يجوز فيه ذلك ، فلا يقال : « زيد مصيبُ السهمِ الهدفَ » اي : مصيبٌ سهمُه الهدفَ .

---

(١) التوازن بين اسم الفاعل ومضارعه هو توازن عروضي لا صرفي ، فمن جهة الوزن العروضي يكون « قاتل » و « يقتل » على زنة واحدة هي « فعلن » ، أما من جهة الوزن الصرفي فهما مختلفان زنة ، فوزن الأول « فاعل » ، ووزن الثاني « يفعل » .

٤ ـ مبالغة اسم الفاعل

مبالغة اسم الفاعل : الفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل مع مبالغة في المعنى . وتسمى صيغها صيغ المبالغة.وهي احدى عشرة صيغة :

فَعّال : جبّار ـ عزّام ـ قتّال . .
فُعّال : كُبّار . .
فِعّيل : صِدّيق ـ سِكّير . .
فُعّول : قُدّوس . .
فعّالة : رَحّالة ـ فَهّامة ـ علّامة . .
مِفعال : مِغوار ـ مقدام ـ مفضال . .
مِفْعيل : مسكين ـ معطير . .
فَعول : أكول ـ شرُوب . .
فَعيل : عليم ـ سميع . .
فَعِل : حَذِر . .
فَيْعول : قَيّوم ـ حَيْسوب . .

واوزانها كلها سماعية ، فيحفظ ماورد منها ، ولا يقاس عليه .

وصيغ المبالغة ترجع ، عند التحقيق ، الى معنى الصفة المشبهة ، لأن الاكثار من الفعل ، والمبالغة فيه ، يجعلانه كالصفة الراسخة في النفس.

٥ - اسم التفضيل

هو اسم يشتق من الفعل ليدل على أن شيئين اشتركا في صفة ، وأن أحدهما زاد على الآخر فيها ، مثل : « زيدٌ أكرم من عمرو » .

وكل اسماء التفضيل على وزن واحد ، هو « أفعل » ، ما عدا ثلاثة منها ، هي : « خيرٌ وشرٌ وحبٌ » ، فقد سقطت همزاتها لكثرة الاستعمال ، والاصل فيها : « أخير ، أشرّ ، أحبّ » . ويجوز استعمالها على الأصل ، فتقول : « هذا أخير لك من هذا = هذا خير لك من هذا . وزيد أحبُّ إلي من عمرو = زيد حبُّ إلي من عمرو » .

١ - شروط صوغه :

اذا اردت صوغ اسم تفضيل من فعل ما ، وجب ان تتوفر في هذا الفعل الشروط الآتية :

١ - ان يكون ثلاثياً . فلا يصاغ من « اكرم - دحرج - استخرج ... الخ » .

٢ - ان يكون مثبتاً . فلا يصاغ من « ما كتب - لم يجبن ... » .

٣ - ان يكون متصرفاً . فلا يصاغ من « ليس - بئس - [illegible]

٤ - ان يكون تاماً . فلا يصاغ من [illegible]

٥ ـ ان يكون معلوماً. فلا يصاغ من «ضُرِب ـ كُسِر .. الخ».

٦ ـ ان يكون قابلاً للتفاوت . فــلا يقال من « مات » : زيد أموت من عمرو ، لان كليهما لم يمت إلا موتة واحدة ، ومن المتعذر ان يموت احدهما عدداً من المرات اكثر من الآخر . وكذا اذا نجح كلاهما في امتحان ، فلا يمكن ان يقال : زيد أنجح من عمرو ، لعــدم امكانية التفاوت بينهما في عدد مرات النجاح .

٧ ـ ان لا تكون صفته المشبهة على وزن « أفعل » .. لئلا تلتبس الصفة المشبهة باسم التفضيل ، فلا يقال : زيد أعرج من عمرو . لأن (اعرج) هي الصفة المشبهة لفعل (عرج) .

فان اختل الشرط الأول ، أو الثاني ، أو السابع أمكن صوغ اسم التفضيل بأن يؤتى بمصدر الفعل مسبوقاً بكلمة « اشدّ » أو « اكثر » أو نحوها . فيقال : زيد اكثر استغراقاً من عمرو ـ زيد اكثر عرجاً من عمرو » .

أما إن اختل غير ذلك من الشروط فــلا سبيل الى صوغ اسم التفضيل مطلقاً (١) .

٢ ـ مطابقته :

لما كان اسم التفضيل وصفاً ، كان المنتظر منه أن يسلك مع موصوفه

---

(١) وردت عن العرب اسماء تفضيل من افعال لم تتوفر فيها الشروط . مثل قولهم : « هو أزهى من ديك ـ أختصر منه ـ هو اسود من حلك الغراب ـ هو ابيض من اللبن ـ هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف » وهي من الافعال : « زهي ـ سود ـ بيض ـ أختصر ـ أعطى ـ أولى .

سلوك الصفات كلها مع موصوفاتها ، فيطابقه عدداً (مفرد - مثنى - جمع) ، وجنساً (مذكر - مؤنث) . لكن له في الواقع سلوكاً خاصاً به ، اليك بيانـــه :

١ - إذا كان اسم التفضيل نكرة ، امتنعت مطابقته ، ولزم ، مع كل الموصوفات ، صورة واحدة ، هي صورة المفرد المذكر . تقول : زيـد أكبر من عمرو - الولدان أكبر من البنتين - الأولاد أكبر من البنات - هند أكبر من فاطمة - البنتان أكبر من الولدين - النساء أكبر من البنات

٢ - إذا عرّف اسم التفضيل بالألف واللام ، وجبت المطابقة جنساً وعدداً ، تقول : جاء الرجل الأفضل - جاء الرجلان الأفضلان - جاء الرجال الأفاضـل - جاءت البنت الفضلى - جاءت البنتان الفضليان - جاءت البنات الفضليات .

٣ - إذا عرف اسم التفضيل باضافته الى معرفة ، جازت المطـابقة وعدمها ، تقول : زيد وعمرو أفضل القوم = زيد وعمرو أفضلا القوم ، زيد وعمرو وخالد أفضل القوم = زيد وعمرو وخالد أفاضل القـــوم . الأهرام أكبر الصحف = الأهرام كـبرى الصحف ، الاهرام والجمهورية أكبر الصحف = الاهرام والجمهورية كبريا الصحف ، الاهرام والجمهورية والأنوار أكبر الصحف = الاهرام والجمهورية والأنوار كبريات الصحف .

قـــد يرد (أفعل) التفضيل للوصف المحض العاري عن معنى التفضيل ، كقوله تعالى : « ربكم أعلم بكم » أي : عالم بكم . إذ لا وجه للتفضيل لعدم وجود الشريك في العلم . ومنه قوله تعالى : « وهـو الذي يبدأ الخلقَ ثم يعيده ، وهو أهون عليـه » أي : وهو هيّن عليه . إذ لا وجه للتفضيل ، لان الكل هين على الله ، فلا شيء أصعب ولا شيء أهون .

وخروج (أفعل) عن معنى التفضيل أمر سماعي ، فما ورد منه يحفظ ولا يقاس عليه . وقد لوحظ أن كل ما ورد منه على هذه الشاكلة كان ، إما مفرداً ـ أي غير مضاف ـ ، كقول الفرزدق :

إن الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا بيتاً دعائمُهُ أعزُّ وأطولُ

وإما مضافاً الى المعرفة فقط ، وفي هـــذه الحالة الأخيرة ، كانت المطابقة ملتزمة فيه ، كقولهم : « الناقص والأشج أعدلا بني مروان [1] »

(١) الناقص : هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان . سمي بذلك لنقصه ارزاق الجند . والاشج : هو عمر بن عبد العزيز . سمي بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة .

٦ ـ اسما الزمان والمكان

اسم الزمان : هو اسم مشتق من الفعل للدلالة على زمن حدوثه ، مثل « جئت عند مغرب الشمس » أي : وقت غروبها .

اسم المكان : هو اسم مشتق من الفعل للدلالة على مكان حدوثه ، مثل « اتجه نحو المغرب » أي : نحو مكان غروب الشمس .

١ ـ يشتقان على وزن « مَفْعَل » من كل ثلاثي معتل الآخر ، مثل : « وفى ← مَوْفى ، شوى ← مَشْوَى ، رمى ← مَرْمَى » ومن كل صحيح مفتوح العين في المضارع ، أو مضمومها ، مثل : « يلعَب ← مَلْعَب ، يدخُل ← مَدْخَل [1] » .

٢ ـ يشتقان على وزن « مَفْعِل » من كل ثلاثي مثال واوي ، مثل « ورد ← مَوْرِد ، وصل ← مَوْصِل ، وعد ← مَوْعِد ، وجل ← موجِل » ، ومن كل صحيح مكسور العين في المضارع ، مثل : « يجلِس ← مجلِس ، يضرِب ← مضرِب » .

٣ ـ قد تدخل التاء على اسم المكان سماعاً ، مثل : « المقبرة ـ المعبرة » . وقد تضم العين فيه شذوذاً ، مثل « المقبُرة ـ المشرُفة ـ المشرُبة [2] » .

---

(١) شذت ألفاظ فجاءت على « مفعل » بكسر العين ، وهي : مطلع ـ مغرب ـ مشرق ـ مسجد ـ منسك ـ مجزر ـ منبت ـ مرفق ـ مسكن . ويجوز فيها الفتح ، على القياس . والأول أفصح .

(٢) المشرفة : موضع القعود في الشمس بالشتاء . والمشربة : الغرفة التي كانوا يجلسون فيها للشراب .

٤ ـ قد يبنى اسم المكان من الاسم الجامد ، لا من الفعل ، وذلك للدلالة على كثرة الشيء في المكان . ووزنه في هذه الحالة هو (مَفْعَلَة) مثل : « أسد ← مَأْسَدَة ، سَبُع ← مسبعة ، ذئب ← مَذْأبَة ، قثاء ← مَقْثَأة ، حيّة ← محيأة ، أفعى ← مَفْعَأة ، دُرّاج ← مَدْرَجة » .

٥ ـ ومما فوق الثلاثي يشتق اسما الزمان والمكان على وزن اسم المفعول ، أي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر ، مثل : ينطلق ← مُنطلَق ، يستودع ← مُسْتَوْدَع ... وهكذا » .

٧ ـ اسم الآلة

آ ـ اشتقاقه :

١ ـ هو اسم يؤخذ من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي للدلالة على أداة الفعل ، مثل : مِبْرد ـ منشار ـ مكنسة .

٢ ـ وقد يؤخذ من غير الثلاثي المجرد ، مثل : « مئزر » من « إتَّزر » ، و « محراك » من « حرَّك » .

٣ ـ وقد يؤخذ من اللازم ، مثل : « مصباح » من « صَبُح الوجه » ، و « مِزْرَب » من « زرب الماء : إذا سال » .

٤ ـ وقد يؤخذ من الاسماء الجامدة ، مثل : « مِحْبَرة » من « الحبر » .

ب ـ أوزانه :

١ ـ قرر القدماء قياسية ثلاثة أوزان لاسم الآلة ، هي « مِفْعَل مِفْعَلَة ـ مفعال » مثل « مِبْرَد ـ مِلْعَقَة ـ مفتاح » . واعتبروا كل ما اشتق من الفعل خارجاً عن هذه الأوزان شاذاً ، مثل : « مُنْخُل ـ مُكْحُلَة » .

٢ ـ قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية وزن « فَعَّالة » في

اسماء الآلات ، مثل : « سيّارة ـ طيّارة ـ دبّابة ـ سمّاعة ـ ثلاّجة ـ غسّالة ... الخ [١] » .

٣ ـ أما أسماء الآلة الجامدة ، أي التي لم تؤخذ من غيرها ، فليس لأوزانها ضابط ، مثل « قدوم ، قلم ، مدية ، سكين ، ناقور [٢] ... الخ .

---

(١) لم ادر لم لم يقرر القدماء قياسية «فعال» بكسر الفاء في اشتقاق اسم الآلة رغم كثرة ما ورد منه في اسماء الآلات ، مثل : ركاب ـ حزام ـ كساء ـ زمام ـ صمام . نطاق . خياط . عنان . لجام . غطاء . رداء . لحاف . لثام . قناع ... الخ .

(٢) الناقور : شيء كالبوق ينفخ فيه . هذا ، ووزن (فاعول) قياسي في السريانية لاسماء الآلات ، مثل : ناقوس . ناطور . ساطور . فانوس ... ويظهر أن بعض اسماء هذه الآلات دخل العربية من السريانية ، ولقلته أو عدم وضوح اصله الاشتقاقي لم يعد هذا الوزن قياسياً في العربية . (نظر في السريانية : راقب ، وهو قريب من (نظر) العربية ، وسطر في السريانية مثل سطر وشطر في العربية) .

الباب السابع

تصريف الاسم

تصريف الاسم يعني التصرف فيه بالتثنية والجمع والتصغير والنسبة ونحوها ، ونحن ذاكرون ذلك فيما يأتي إن شاء الله .

١ ـ المثنى

آ ـ تعريفه :

هو ما دل على مفردين اتفقا لفظاً ومعنى ، بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون ، على صـــورة مفرده ، مثل : « ولد + ولد = ولدان أو ولدين ، بنت + بنت = بنتان أو بنتين » .

وكل ما جاء على صورة المثنى ، ولم يقبل الدخول في مثل المعادلة السابقة ، فهو من الملحق بالمثنى : يعامل معاملته في الاعراب ، ولا يعـد من فصيلته الصرفية . وذلك مثل : « اثنان ـ اثنين ـ اثنتان ـ اثنتين ـ كلا ـ كلتا ـ حسنين ... الخ » .

ب ـ ما لا يقبل التثنية :

١ ـ المركب : مثل « سيبويه » .

٢ - **المثنى** : مثل « ولدان »

٣ - **الجمع** : مثل « إبل ، غـنم » . إلا إذا كان ذلك على تأويل الجماعتين أو الفرقتين أو النوعين ، فيقال : « الابلان والغنمان ... » .

٤ - **ما لا نظير له من لفظه ومعناه** : مثل « شمس » . فان قيل « الشمسان » أو « القمران » معنياً بذلك الشمس والقمر فهذا من باب التغليب ، وليس من المثنى الحقيقي .

ج - الجمع مكان المثنى :

قد تجعل العرب الجمع مكان المثنى ، وذلك إذا كان هناك شـيئان تابعان لشيئين ، مثل : « إرفعا رؤوسكما » بدلاً من : « ارفعا رأسيكما » .

د - تثنية الصحيح والمنقوص :

يثنى الصحيح « رجل »، وشـبهه « ظبي - دلو » ، والمنقوص « القاضي » ، باضافة علامة التثنية من غير تغيير في صورة المفرد : « رجلان - ظبيان - دلوان - قاضيان » .

٥ - تثنية المقصور :

١ - إذا كانت ألف المقصور ثالثة أصلهـا الواو ، قلبت في التثنية واواً ، مثل : « عصا ← عصوان » .

٢ - إذا كانت الف المقصور ثالثة أصلها الياء ، قلبت في التثنية ياءً ، مثل : « هدى ← هديان » .

٣ ـ إذا كانت الفه رابعة فما فوق ، قلبت ياءً مطلقاً ، مثل ، « حبلى ← حبليان ، ذفرى ← ذفريان ، مصطفى ← مصطفيان ... الخ » .

و ـ تثنية الممدود :

١ ـ إذا كانت همزته أصلية ، بقيت على حالها : « قُراء ← قراءان » .

٢ ـ إذا كانت همزته مزيدة للتأنيث ، قلبت واواً : « حسناء ← حسناوان » . إلا إذا كان قبل الف تأنيثه واو ، فيجوز بقاء الهمزة كيلا تجتمع واوان ، فيقال : « عشواء ← عشواءان وعشواوان » .

٣ ـ وان كانت بدلاً من واو أوياء ، أو كانت للالحاق ، جاز فيها الوجهان : « كساء ← كساوان = كساءان ، بناء ← بناوان = بناءان ، حرباء ← حرباوان = حرباءان » .

ز ـ تثنية المحذوف الآخر :

١ ـ إن كان محذوفه يرد في الاضافة ، يرد أيضاً في التثنية : « أب ← أبو زيد ← أبوان ، أخ ← أخو زيد ← أخوان » .

٢ ـ إن كان محذوفه لا يرد اليه في الاضافة ، لم يرد إليه في التثنية : « يد ← يد زيد ← يدان ، دم ← دم زيد ← دمان » .

٢ ـ جمع المذكر السالم

آ ـ تعريفه وشروطه :

هو اسم دل على ثلاثة فأكثر من الذكور العقلاء ، بزيادة واو ونون ، أو ياء ونون على صورة مفرده . مثل : «زيدون ـ كاتبون ».

ولا يجمع هذا الجمع إلا كل علم أو صفة لمذكر عاقل ، بشرط خلوه من التاء ، وصلاحيته لها ، ثم خلوه من التركيب ، ثم أن لا يكون على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) ، ولاوزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) .

وكل ما جاء على صورة هذا الجمع ، ولم تتوفر فيه شروطه ، فهو ملحق به ، يعامل معاملته في الاعراب ، ولا يعد من فصيلته الصرفية ، مثل : « عابدين (١) ، سنون ، بنون ، أرضون ، مئون ... الخ » .

ب ـ جمع الصحيح وشبهه :

يجمع الصحيح وشبهه باضافة علامة الجمع من غير تغيير في صورة المفرد . مثل : « زيد ← زيدون ، كاتب ← كاتبون ، ظبي ←
[illegible]

ج - جمع الممدود :

حكم همزة الممدود في الجمع المذكر السالم كحكمها في المثنى : تبقى على حالها ان كانت أصلية : « قراء ← قراؤون »، ويجوز قلبها واواً وابقاؤها ان كانت منقلبة عن واو أو ياء : « عدّاء ← عداوون = عداؤون ، بنّاء ← بناوون = بناؤون [١] » .

د - جمع المقصور :

تحذف الف المقصور وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها ، مثل : « مصطفى ← مُصطفَوْن ومُصْطَفَيْن ، أعلى ← أعلَوْن وأعلَيْن...الخ».

هـ - جمع المنقوص :

تحذف ياء المنقوص ويضم ما قبلها إن كان الجمع بالواو ، ويكسر إن كان الجمع بالياء ، مثل : « القاضي ← القاضُون والقاضِين » .

---

(١) [illegible]

٣ ـ جمع المؤنث السالم

وهو ما جمع بألف وتاء زائدتين ، مثل « هندات ـ كاتبات » .

آ ـ ويطرد هذا الجمع في عشرة أشياء :

١ ـ علم المؤنث : مثل : دعد ـ هند ـ زينب . . . الخ .

٢ ـ ما ختم بتاء التأنيث : مثل : شجرة ـ مدرسة ـ نافذة [1]..الخ.

٣ ـ صفة المؤنث مقرونة بالتاء أو دالة على تفضيل : مثل : مرضعة ← مرضعات ، كبرى ← كبريات .

٤ ـ صفة المذكر غير العاقل : مثل : جبل شاهق ← جبال شاهقات .

٥ ـ المصدر المجاوز ثلاثة أحرف غير المؤكد لفعله : مثل : اصلاح ← اصلاحات ، تدريب ← تدريبات .

٦ ـ المصغر لمذكر غير عاقل : مثل : دُرَيْهِم ← دُرَيْهِمات .

٧ ـ ما ختم بألف التأنيث الممدودة من الاسماء لا الصفات : مثل : صحراء ← صحراوات . .

٨ ـ ما ختم بألف التأنيث المقصورة ، ولم يكن مذكره على وزن

(١) وشذ عن ذلك : « امرأة ـ شاة ـ أمة ـ أمة ـ شفة ـ ملة » فجموعها مكسرة ، وهي: « نساء ـ شياه ـإماء ـ أمم ـ شفاه ـ ملل» .

« فعلان » : مثل : ذكرى ← ذكريات .

٩ ـ الاسم لغير العاقل ، المصدَّر بابن أو ذي : مثل : ابن آوى ← بنات آوى ، ذو القعدة ← ذوات القعدة .

١٠ ـ كل اسم اعجمي لم يعرف له جمع آخر : مثل : تلفزيون ← تلفزيونات .

وقد جمع بالالف والتاء كلمات كثيرة لا تدخل في الزمر التي ذكرناها ، مثل : السماوات والاصطبلات ، والأمَّهات ، والأمَّات ، والحمامات . وكل ذلك سماعي .

ب ـ الملحق بجمع المؤنث السالم :

يلحق به في اعرابه شيئان : الأول : كلمة (أولات) بمعنى صاحبات ، والثاني : كل علم على صورة الجمع المؤنث السالم ، مثل : عرفات ، أذرعات .

ج ـ جمع المختوم بالتاء :

تحذف تاؤه وجوباً ، مثل : معلمة ← معلمات .

د ـ جمع الممدود :

تعامل همزته معاملتها في المثنى . فان كانت مزيدة للتأنيث قلبت واواً ، مثل : صحراء ← صحروات ، وان كانت منقلبة عن واو أو ياء ، جاز ابقاؤها ، وجاز قلبها واواً ، مثل : سماء ← سماءات وسماوات .

ه ـ جمع المقصور :

تعامل ألفه معاملتها في المثنى ، فتنقلب واواً ان كانت واوية ثالثة ،

مثل : رجا ← رجوات ، وتنقلب ياء ان كانت يائية ثالثة ، او كانت رابعة فما فوق ، مثل : هدى ← هديات ، مستشفى ← مستشفيات .

ونطبق هذه المعاملة أيضاً على الألف التي تليها التاء المربوطة ، مثل : صلاة ← صلوات ، فتاة ← فتيات . فان كان قلب الالف الى ياء سيؤدي إلى اجتماع ياءين ، قلبت الى واو ، ولو كانت يائية الأصل ، مثل : حياة ← حيوات ، ولا تقل حييات .

و ـ جمع الثلاثي الساكن الثاني :

إن كان ما يراد جمعه جمع المؤنث السالم اسماً لاصفة ، ثلاثياً ، مفتوح الأول ، ساكن الثاني ، صحيح الثاني ، خالياً من الادغام ، وجب فتح ثانيه اتباعاً لأوله ، مثل : ظَبْيَة ← ظَبَيَات ، حَشْرَة ← حَشَرات .

فان كان مضموم الأول أو مكسوره ، مع توفر سائر الشروط المذكورة ، جاز فيه ثلاثة وجوه :

١ ـ ابقاء الثاني على سكونه : خُطْوة ← خُطْوات ، فِقْرة ← فِقْرات .

٢ ـ فتح الثاني : خُطْوة ← خُطَوات ، فِقْرة ← فِقَرات .

٣ ـ اتباع الثاني للأول : خُطْوة ← خُطُوات ، فِقْرة ← فِقِرات .

فان اختل شرط واحد مما ذكرنا أعلاه بقي الاسم على حاله بلا تغيير .

٤ - جمع التكسير

آ - تعريفه :

جمع التكسير - ويسمى الجمع المكسر أيضاً - هو مادل على ثلاثة فأكثر ، بتغيير صورة مفرده ، مثل : « كتـاب ← كتب ، عليم ← علماء ... » .

والتغيير قد يكون بالزيادة ، مثل : « سهم ← سهـام » ، أو بالنقص ، مثل : « كتاب ← كتب » ، أو بقلب بعض الاحرف ، مثل: « حمار ← حمير » ، أو بتغيير الحركات فقط ، مثل : « أسَد ← أُسْد ».

ب - ما يكسر وما لا يكسر :

الأصل في جمع التكسير أن يكون للاسماء دون الصفات والاعلام . ثم إن الاسماء التي تقبل التكسير هي ما كانت على ثلاثة أحرف ، مثـل « رجل ← رجال » ، أو على أربعة ، مثل « كتاب ← كتب » ، أو على خمسة رابعها مد ، مثل « عصفور ← عصافير » . اما الخماسي الذي ليس رابعه مداً ، مثل « سفرجل » والسداسي ، مثـل « عندليب » ، فقد كرهوا تكسيرهما لما يؤدي إليه التكسير من حـذف بعض حروفها ، مثل « سفرجل ← سفارج ، عندليب ← عنادل » ، اذ لولا الحذف لما امكن التكسير .

أما الصفات ، فالاصل فيها ان تجمع جمع السلامة ، فما كان منهـا

للمذكر العاقل ، جُميعَ جَمْعَ مذكرٍ سالماً ، مثل « عليم ← عليمون »، وما كان منها للمؤنث ، أو للمذكر غير العاقل ، جُميعَ جَمْعَ مؤنثٍ سالماً ، مثل « عالمة ← عالمات ، نابح ← نابحات » . غير أنهم توسعوا في بعض الصفات فكسروها « عليم ← علماء ، عالمة ← عوالم ، نابح ← نوابح ».ولم يتوسعوا في بعضها الآخر ، بل فرضوا عليها جمع السلامة وحده، وهي اسماء الفاعلين مما فوق الثلاثي ، مثل : « مكرم – منطلق – مستخرج – مدحرج ... الخ » ، واسماء المفعولين مطلقاً ، سواء أكانت من الثلاثي ، ام كانت من غيره ، مثل « معلوم – مستخرج ... الخ (١)»، وبعض اوزان مبالغة اسم الفاعل ، مثل « سبّاق – كُبّار – صِدّيق – قُدّوس – قَيّوم (٢) » .

ج – اوزان جمع التكسير :

أوزان جمع التكسير سماعية في الغالب (٣) . إلا أن ذلك لا يعني

---

(١) وشذ قولهم : « مفعول ← مفاعيل ، مشروع ← مشاريع ، مصروف ← مصاريف » .

(٢) وشذ قولهم : « جبار ← جبابرة » .

(٣) نقول ذلك لعدة اسباب : أولها: ان كل ضابط من الضوابط التي وضعها النحاة لجموع التكسير ، فيه من الشاذ بقدر مافيه من المقيس . الثاني : أن كثيراً من الكلمات يصح جمعها على عدة اوزان ، مثل « أسد » فتجمع على « أُسد ، بضم فسكون » وعلى « أُسود وآساد » ، ومثل ذلك « حبل » فيقال في جمعها « أحبل وحبال وأحبال » . الثالث : ان الشروط قد تجتمع في اسم أو صفة ليجمعا على وزن معين ، ثم لا نراهما مجموعين على هذا الوزن ، فاحد الضوابط يقول : القياس في كل ثلاثي ان يجمع على (أفعال) ، ولكن ما أكثر الثلاثيات التي لا تجمع على هذا الوزن ! ثم يكفي أن تنظر في المعجم اي اسم تريد لتجد الى جواره طائفة لا نهاية لها من الأوزان الصالحة لتكسيره . فهل بعد هذا ضابط لجموع التكسير ؟

ان امره فوضى تامة ، بل لوحظ بالاستقراء ان كل وزن من اوزانه يغلب استعماله في طائفة معينة من الاسماء أو الصفات ، تجمع بينها خصائص مشتركة . وسنذكر فيما يلي هذه الاوزان ، والى جانب كل واحد منها بعض الامثلة التي توضح مجال شيوعه واستعماله .

١ ـ أفْعُل : نَفْس ← أنْفُس ، كَلْب ← أكْلُب ، سَقْف ← أسْقُف ، رَحْل ← أرْحُل ، ← سَهْم ← أسْهُم ، رِجْل ← أرْجُل . ذِراع ← أذْرُع ، يمين أيْمُن .

٢ ـ أفْعَال : جَمَل ← أجْمال ، عُنُق ← أعناق ، كَبِد ← أكباد ، ثَوْب ← أثواب ، عمّ ← اعمام ، خال ← أخوال . (هذا الوزن خاص بالاسماء الثلاثية على اي وزن كانت) .

٣ ـ أفْعِلَة : طَعام ← أطْعِمَة ، حِمار ← أحْمِرَة ، رَغِيف ← أرغفة ، عمود ← أعمدة ، زمام ← أزِمَّة ، شعاع ← أشِعَّة ، زقاق ← أزِقَّة .

٤ ـ فِعْلَة : فتى ← فِتْيَة ، غلام ← غِلْمة ، صبيّ ← صِبْيَة ، جليل ← جِلَّة ، عليّ ← عِلْيَة ، سافل ← سِفْلَة . (وهذا الوزن لم يطرد في شيء) .

٥ ـ فُعْل : أحْمَر ← حُمْر ، أخْضَر ← خُضْر ، أعرج ← عُرْج ، صفراء ← صُفْر ، هيفاء ← هِيف ، بيضاء ← بيض (هذا الوزن هو المطرد الوحيد بين اوزان جمع التكسير . واطراده يجري في كل صفة مشبهة على وزن « أفعل » أو « فعلاء ») .

٦ ـ فُعُل : صَبُور ← صُبُر ، غَيُور ← غُيُر ، كِتاب

← كُتُب ، عمود ← عُمُد ، سرير ← سُرُر .

٧ ـ فُعَل : غُرْفة ← غُرَف ، حُجَّة ← حُجَج ، مُدْية ← مُدًى ، كبرى ← كُبَر ، صغرى ← صُغَر ، عُظمى ← عُظَم .

٨ ـ فِعَل : قِطعة ← قِطَع ، حِجَّة ← حِجَج ، فِقْرة ← فِقَر ، لِحْية ← لِحًى .

٩ ـ فُعَلَة : قاضٍ ← قُضاة (أصلها : قُضَيَة) ، غازٍ ← غُزاة ، رامٍ ← رُماة ، عادٍ ← عُداة .

١٠ ـ فَعَلَة : ساحر ← سَحَرَة ، طالب ← طَلَبَة ، بارّ ← بَرَرَة ، بائع ← باعة (أصلها : بَيَعَة) ، خائن ← خانة أو خونة .

١١ ـ فَعْلَى : مريض ← مَرْضى ، جريح ← جَرْحى ، قتيل ← قَتْلَى ، أسير ← أَسْرَى ، شتيت ← شَتّى

١٢ ـ فِعَلَة : دُبّ ← دِبَبة ، هِرّ ← هِرَرَة ، قِرْد قِرَدَة ، فيل ← فِيَلَة .

١٣ ـ فُعَّل : راكع ← رُكَّع ، ساجد ← سُجَّد ، صائم ← صُوَّم ، نائم ← نُوَّم ، مائل ← مُيَّل .

١٤ ـ فُعَّال : كاتب ← كُتَّاب ، قائم ← قُوّام ، نائم ← نُوّام ، صائم ← صُوّام ، فاجر ← فُجّار .

١٥ ـ فِعَال : كَعْب ← كِعاب ، ثَوْب ← ثياب ، صَعْب ← صِعاب ، ضَخْم ← ضِخام ، قَصْعَة ← قِصاع ، جَنَّة ← جِنان ، دار←دِيار ، جَمَل ← جِمال ، جَبَل ← جِبال ، رَقَبَة ← رِقاب ، ثَمَرة ← ثِمار ، ذِئْب ← ذِئاب ، ظِلّ ← ظِلال ، رُمْح ← رِماح ، طَويل ← طِوال ، مَريض ← مِراض ، كريم ← كِرام ، عطشان ← عطاش ، ظمآن ← ظِماء .

١٦ ـ فُعُول : كَبِد ← كُبُود ، نَمِر ← نُمور ، قَلْب ← قُلوب ، لَيْث ← ليوث ، بُرْد ← بُرود ، جُنْد ← جنود .

١٧ ـ فِعْلان : غُلام ← غِلمان ، غُراب ← غِرْبان ، جُرَذ ← جِرذان ، صُرَد ← صِردان ، حُوْت ← حِيتان ، عُوْد ← عِيدان ، كُوْز ← كِيزان ، تاج ← تِيجان ، جار ← جِيران ، قاع ← قِيعان ، نار ← نيران .

١٨ ـ فُعْلان : قضيب ← قُضبان ، رَغيف ← رُغفان ، كثيب ← كُثبان ، حَمَل ← حُملان ، ذَكَر ← ذُكران ، ظَهْر ← ظُهْران ، رَكْب ← رُكْبان ، عَبْد ← عُبدان .

١٩ ـ فُعَلاء: كَريم ← كُرماء ، عظيم ← عُظَماء ، ظريف ← ظُرَفاء ، لئيم ← لُؤَماء ، بخيل←بُخَلاء ، جليس ← جُلَساء ، عشير ← عُشَراء ، عالم ← علماء ، جاهل ← جُهلاء ، صالح ← صُلَحاء ، شاعر ← شُعَراء .

٢٠ ـ أفْعِلاء : نَبِيّ ← أنبياء ، صَفِيّ ← أصفياء ، وَصِيّ ← أوْصِياء ، عليّ ← أعْلِياء ، وَلِيّ ← أولياء . شديد ← أشِدّاء (اصلها : أشْدِداء) ، عزيز ← أعِزّاء ، ذليل ← أذِلّاء ،

خَليل ← أخِلاّء .

د - صيغ منتهى الجموع :

ومن اوزان جمع التكسير تسعة عشر وزنا تسمى جميعاً بصيغ منتهى الجموع ، مثل : مساجد ، ومصابيح .

فأما تسميتها بصيغ منتهى الجموع ، أو أوزان منتهى الجموع ، أو أوزان الجمع الأقصى ، فذلك لانها الاوزان التي تنتهي عندها عملية الجمع فيما لو تكررت . ذلك ان الجمع - كما نعلم - يمكن ان يجمع ، ثم يجمع جمعه ، فاذا وصلت عملية الجمع الى صيغة من صيغ منتهى الجموع توقفت . فأنت تستطيع ان تجمع « زهر » على « أزهار » ، ثم أن تجمع « أزهار» على « أزاهير » ، ولكنك لن تستطيع جمع « أزاهير » على شيء أبداً ، لانك وصلت إلى (أفاعيل) التي هي إحدى صيغ الجمع الأقصى .

واوزان الجمع الأقصى تبلغ - كما قلنا - تسعة عشر وزناً ، هي : فَعالِل = دراهم ، فَعاليل = دنانير ، أفاعِل = أنامل ، أفاعيل = أساليب ، تَفاعِل = تجارب ، تَفاعيل = تسابيح ، مَفاعِل = مساجد ، مَفاعيل = مصابيح ، يَفاعِل = يحامد [1] ، يَفاعيل = ينابيع ، فَواعِل = خواتم ، فَواعيل = طواحين ، فَياعِل = صيارف ، فَياعيل = دياجير ، فَعائِل = صحائف ، فَعالى = عَذارى ، فَعالِي = تراقي [2] ، فُعالَى = سُكارى ، فَعاليّ = كَراسيّ » .

---

(١) يحامد : جمع يحمد . وهو علم على مذكر .

(٢) القوانين الصرفية - كما تعلم - تقتضي حذف الياء من كلمة « التراقي » والتعويض عنها بالتنوين ، هكذا « تراقٍ » ، لان الكلمة من نوع الاسم المنقوص . لكننا فضلنا اثبات الياء للمحافظة على شكل الوزن .

ولو أمعنا النظر في هذه الاوزان ، لوجدناها ترتد جميعها إلى تصميمين لا ثالث لهما : أولهما مؤلف من أربعة أحرف يتوسطها ألف الجمع، وقد فتح ما قبلها وكسر ما بعدها ، على هذا الترتيب : (ـَ ـَ ا ـِ ـ) ، وثانيهما مؤلف من خمسة أحرف ، تأتي الف الجمع بعد الحرف الثاني منها ، ثم يليها ثلاثة أحرف وسطها ياء ساكنة ، على هذا الترتيب: (ـ ـ ا ـِ يـ ـ). لهذا ، نرى النحاة ، للتعبير عن صيغ منتهى الجموع ، يستغنون عن الاوزان التسعة عشر الصرفية بوزنين تصغيريين ، هما : (مَفَاعِل ومفاعيل) (١) . ثم يقولون في تعريف صيغ منتهى الجموع : إنها كل جمع أتى بعد ألفه حرفان ، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن .

٥ ـ ما يجمع على صيغ منتهى الجموع :

١ ـ لا بد للاسم الذي يراد جمعه على صيغة من صيغ منتهى الجموع

---

(١) الميزان الصرفي ـ كما عرفناه ـ هو خارطة للكلمة تهتم ببيان ما يأتي : عدد حروف الموزون ، ترتيبها ، حركاتها وسكناتها ، الاصلي منها والزائد . أما الميزان التصغيري ، فهو اكثر تواضعاً من الميزان الصرفي ، وقد وضع في الاساس لوزن الكلمات المصغرة ، ومن هنا أخذ اسمه ، وهو لا يهتم إلا بما يلي : عدد حروف الموزون ، بيان موقع ياء التصغير من هذه الحروف ، ترتيب الحركات والسكنات . وعلى هذا يكون الميزان التصغيري لكلمة « أرينب » هو « فعيعل » ، حيث يظهر لنا منه عدد حروف الكلمة وحركاتها وسكناتها ، وموقع ياء التصغير منها . أما لو اردنا وزنها بالميزان الصرفي ، لكان « أفيعل » ، حيث نرى أن الكلمة ـ بالاضافة الى كل ما عرفناه عنها في الميزان التصغيري ـ مزيد فيها الهمزة في أولها .

ولهذا فان « مفاعل ومفاعيل » في منتهى الجموع هما من نوع الوزن التصغيري ، لانهما لا يهتمان إلا بعدد حروف الموزون ، وحركاته وسكناته ، وبيان موقع ألف الجمع من حروفه .

واتماماً للفائدة نقول : ان هناك ميزاناً آخر يسمى بالميزان العروضي . وهم هذا الميزان ان يعبر فقط عن عدد الحروف وترتيب الحركات والسكنات من غير اهتمام بنوعية الحركة .

أن يكون على أربعة أحرف ، لا أكثر ولا أقل . وليس من المهم أن تكون هذه الأحرف كلها أصلية ، مثل « درهم » ، أو أن يكون بعضها زائداً ، مثل « أكرم ـ ملعب ـ جوهر ـ جدول ـ قردد ... » ، إذ يكفي أن يكون الاسم رباعي الأحرف لتتوسط ألف الجمع بينها ، ثم يكسر ما بعد الألف ، فيصير الاسم على صيغة من صيغ منتهى الجموع . ولنجرب ذلك فيما مر من الاسماء : « دِرْهم = فِعْلَل ← دراهم = فعالِل ، أكْرم = أفْعَل ← أكارم = أفاعل ، مَلْعب = مَفْعَل ← مَلاعِب = مفاعِل ، جَوْهر = فَوْعَل ← جَواهِر = فواعل ، جدول = فَعْوَل ← جداول = فعَاول ، قردد = فَعْلَل ← قَرادِد = فعالل » . ويمكنك ان تستغني عن هذه الاوزان الصرفية كلها بوزن تصغيري واحد ، فتقول : إن الجميع على وزن : « مفاعِل » .

٢ ـ تاء التأنيث لا تدخل في حساب أحرف الاسم ، فكل من « مدرسة ـ عالمة ـ مرضعة » هي في الحساب رباعية ، وعلى هذا جموعها : « مدارس ـ عوالم ـ مراضع » .

٣ ـ يسمح للاسم المراد جمعه جمعاً أقصى أن يكون على خمسة أحرف بشرط أن يكون الحرف الرابع من حروفه مداً ، ألفاً أو واواً أو ياءً ، فهذا المد سينقلب في الجمع الأقصى الى ياء دائماً ، مثل : « جلباب ← جلابيب ، عصفور ← عصافير ، برميل ← براميل » .

٤ ـ فاذا زاد الاسم على أربعة أحرف ، ولم يتوفر فيه الشرط المذكور آنفاً ، فلا بد من حذف بعض حروفه للوصول به الى الاربعة :

فان كان خماسي الأصول ، حذف خامسه : « سفرجل ← سفرج ← سفارج » .

وإن كان خماسياً مزيداً فيه ، حذف الخامس والزيادة : « عندليب ← عندل ← عنادل » .

وإن كان رباعياً مزيداً فيه ، حذفت الزيادة أينما كانت : « سبطرى ← سبطر ← سباطر ، غضنفر ← غضفر ← غضافر ، إقشعرار ← قشعر ← قشاعر » .

وإن كان ثلاثياً مزيدا فيه حرفان ، حذف واحد منها : « منطلق ← مطلق ← مطالق » .

وإن كان ثلاثياً مزيداً فيه ثلاثة أحرف ، حذف منها حرفان : « مخشوشن ← مخشن ← مخاشن » .

٥ ـ نعود الى الرباعي فنقول : إن كان ثانيه ألفاً ، قلبت في الجمع الأقصى الى واو : « شاهق ← شواهق ، عالمة ← عوالم ، شاعرة ← شواعر » .

٦ ـ وإن كان ثالثه مداً ، قلب المد همزة إن كان زائداً : « شمال ← شمائل ، عجوز ← عجائز ، خصيصة ← خصائص » ، أما إن كان أصلياً ، فيرد الى أصله : « مفازة ← مفاوز ، معيشة ← معايش » .

٧ ـ إن كان رابعه ألفاً مقصورة أو ممدودة ، قلبت في الجمع ياءً بسبب انكسار ما قبلها : « فتوى ← فتاوِي ، صحراء ← صحاري » ، ولك أن تتركها ألفاً ، ولكن يجب عندئذ فتح ما قبلها ، فتقول : « فتاوى ، صحارَى » .

٨ ـ إن كان الجمع الأقصى سيفضي الى تراكيب صوتية ثقيلة ، مثل اجتماع الهمزتين ، أو الياءين ، أو الياء والهمزة ، تخلص من هذه التراكيب

بتحويلها جميعاً الى « يا » ، مثل : « خطيئة ← خطائىء ← خطايا ، زاوية ← زواوي ← زوايا ، هديَّة ← هدائي ← هدايا » .

٩ ـ الاسم الذي حذف منه شيء ليُجمع الجمعَ الأقصى ، يمكن جمعه على الصيغتين « مفاعل ومفاعيل » مثل : « سفرجل ← سفرج ← سفارج وسفاريج » . وتعتبر الياء في الصيغة الثانية تعويضاً عما حذف منه ، وقد يُفْعل هذا بما لم يحذف منه شيء ، مثل : « خاتم ← خواتم وخواتيم » . ولكن ذلك قليل .

١٠ ـ إذا كان المجموع جمعاً أقصى اسماً منسوباً عوضت عن ياء النسبة المحذوفة بتاء في آخر الجمع ، مثل : « مغربيّ ← مغاربة » .

١١ ـ قد تحذف الياء من صيغة « مفاعيل » ، ويعوض عنها بتاء في الآخر ، مثل : « غطريف ← غطاريف ← غطارفة » .

١٢ ـ وتلحق هذه التاء الاسماء الأعجمية مجموعة جمعاً أقصى ، سواء أكان قياسها أن تكون على « مفاعيل » أو أن تكون على « مفاعل » مثل : « زنديق ← زناديق ← زنادقة ، مرزبان ← مرازب ← مرازبة » .

و ـ جموع القلة والكثرة :

قسم النحاة جموع التكسير الى قسمين : جموع قلة ، ولها الاوزان الاربعة الأولى ، وهي : « أفْعُـل = أسْهُم ، أفْعال = أرماح ، أفْعِلَة = أعْمِدَة ، فِعْلَة = فِتْيَة » ، وجموع كثرة ، ولها سائر الاوزان المذكورة لجموع التكسير . واعتبروا جمع القلة دالاً على العشرة فما

دونها ، وجمع الكثرة دالاً على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له [١] .

ز - اسم الجمع :

اسم الجمع : هو ما تضمن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه ، بل يكون مفرده من لفظ آخر ، مثل : « جيش ، ومفرده جندي ، وشعب وقبيلة وقوم ورهط ومعشر وثلة ، ومفردها رجل أو امرأة ، ونساء ، ومفرده امرأة ، وخيل ، ومفرده فرس ، وإبل ونَعَم ، ومفردها جمل أو ناقة ، وغنم وضأن ، ومفردها شاة ، للذكر والأنثى » .

ولك أن تعامله معاملة المفرد باعتبار لفظه ، ومعاملة الجمع باعتبار معناه ، فتقول : القوم سار ، أو ساروا . وباعتبار أنه مفرد لفظاً ، تجوز تثنيته وجمعه ، فتقول : « قوم وقومان وأقوام ، وشعب وشعبان وشعوب » .

ح - اسم الجنس الجمعي والافرادي :

١ - **اسم الجنس الجمعي :** ما تضمن معنى الجمع دالاً على الجنس كله ، مثل « تفاح - زيتون - شجر - عرب - ترك - روم - يهود .. الخ » ، فكل اسم من هذه الاسماء يعني جنسه كله ، لا قطعة أو عدداً محدوداً منه . ومثل هذا الجمع يمكن التعبير عن مفرده إما بالتاء ، مثل : « تفاح ← تفاحة ، زيتون ← زيتونة » ، وإما بياء النسبة ، مثل : « عرب ← عربيّ ، ترك ← تركيّ » ;

٢ - **اسم الجنس الافرادي :** هو ما دل على الجنس مقصوداً به الجنسُ كله ، أو جزؤ منه ، مثل « ماء - لبن - عسل » . وليس لهذا مفرد لا بالتاء ولا بياء النسبة .

---

(١) الواقع ان هذا تقسيم تحكمي ، اذ ليس لكل اسم في العربية جمعان : واحد للقلة ، وآخر للكثرة ، حتى يستعمل ذو القلة للقليل ، وذو الكثرة للكثير . يضاف الى ذلك أن أفصح النصوص الواصلة الينا عن العرب لم نر فيها تفريقاً بين جموع قلة وجموع كثرة .

٥ ـ النسبة

النسبة : هي إلحاق آخر الاسم ياءً مشدَّدة مكسوراً ما قبلها ، للدلالة على نسبة شيء إلى آخر . وما لحقته الياء يسمى منسوباً ، مثل : دمشقي ـ شامي ـ عراقي . أما قبل لحاق الياء فيسمى منسوباً إليـــه ، مثل : دمشق ـ شام ـ عراق .

والاسم المنسوب إليه تصيبه تغيرات كثيرة ، إما بالزيادة ، أو بالنقص ، أو بتغيير الحركات . وإليك بيان ذلك :

١ ـ **النسبة إلى الاسم العادي**(١) : تكون بكسر آخره لمناسبة ياء النسب : شام ← شاميّ ، عراق ← عراقيّ . وهذا حكم عام في كل منسوب إليه . فلن نكرر ذكره .

٢ ـ **النسبة إلى المختوم بالتاء المربوطة** : تكون بحذف التـــاء : مكة ← مكيّ .

٣ ـ **النسبة الى الممدود** : تكون بمعاملة همزته معاملتها في التثنيـة والجمع : فتبقى على حالها إن كانت أصلية : قرّاء ← قرائيّ ، **ويجب** قلبها واواً إن كانت زائدة للتأنيث : صحراء ← صحراويّ ، ويجوز الأمران إن كانت مبدلة من واو أو ياء ، أو كانت زائـدة للالحاق : كساء ←

---

(١) نقصد بالاسم العادي ما ليس له مشكلة معينة من مشاكل النسب ، وما ليست النسبة إليه شاذة .

كسائي وكساوي ، بناء ← بنائي وبناوي ، حرباء ← حربائي وحرباوي .

٤ ـ **النسبة الى المقصور** : تكون بقلب ألفه واواً إن كانت ثالثة : عصا ← عصويّ ، فتى ← فتويّ ، وبقلبها أو حذفها إن كانت رابعة في اسم ساكن الثاني : دَرْعا ← درعويّ ودرعيّ ، ويجوز في هذه قلبها وزيادة الف قبلها : دَرْعا ← درعاوي ، وبحذفها وجوباً إن كانت رابعة وليس الثاني ساكناً ، أو كانت خامسة فما فوق : بَرَدى ← بَرَديّ ، مصطفى ← مصطفيّ .

٥ ـ **النسبة الى المنقوص** : تكون بقلب يائه واواً مع فتح ما قبلها إن كانت ثالثة : الشجي ← الشَجَويّ ، وبقلبها أو حذفها إن كانت رابعة : القاضي ← القاضَوي والقاضيّ ، وبحذفها وجوباً إن كانت خامسة فما فوق : المرتجي ← المرتجيّ .

٦ ـ **النسبة الى محذوف الفاء** : لا يرد إليه شيء إذا كانت لامه صحيحة : عدة ← عِدِيّ . فان كان معتل اللام وجب الرد وفتح العين دفعاً لتوالي الكسرات : دِيَة ← وِدَوِيّ ، شِيَة ← وِشَوِيّ .

٧ ـ **النسبة الى محذوف اللام بغير تعويض** : إن كان محذوفه يرتد اليه في التثنية أو جمع السلامة ، مثل : أب ← أبوان ، سنة ← سنوات ، وجب الرد في النسبة أيضاً : أب ← أبويّ ، سنة ← سنوي . وإلا جاز الرد وعدمه : دم ← دمويّ ودميّ ، يد ← يدوي ويديّ .

٨ ـ **النسبة الى محذوف اللام مع التعويض** : يجوز فيه النسب على لفظه ، كما يجوز اسقاط العوض ورد المحذوف : اسم ← اسميّ وسمويّ ، ابن ← ابنيّ وبنويّ ، بِنْت ← بنتيّ وبنوي ، أخت ← أختي واخويّ .

٩ ـ النسبة الى الثلاثي المكسور الثاني : تكون بفتح ثانيه : مَلِك ← مَلَكيّ . فان لم يكن ثلاثياً وكان مكسور ما قبل الآخر ، جاز الفتح وعدمه : يثرِب ← يثرَبيّ ويثرِبيّ ، تغلِب ← تغلَبيّ وتغلِبيّ .

١٠ ـ النسبة لما قبل آخره ياء مشددة مكسورة : تكون بحذف الياء الثانية : طَيِّب ← طَيْبيّ ، كيِّس ← كَيْسِيّ .

١١ ـ النسبة الى ما آخره ياء مشددة : إن كانت ياؤه مسبوقة بحرف واحد ، قلبت الثانية واواً وردت الأولى الى أصلها مع فتحها : حيّ ← حَيَوِيّ ، طيّ ← طَوَويّ . وإن كانت مسبوقة بحرفين ، حذفت الاولى مع فتح ما قبلها ، وقلبت الثانية واواً : عَلِيّ ← عَلَويّ ، عَدِيّ ← عَدَوي . وان كانت مسبوقة بأكثر من حرفين ، حذفت كلها : شافعيّ ← شافعيّ ، كرسيّ ← كرسيّ .

١٢ ـ النسبة الى فَعِيلة عَلَماً : تكون على فَعَلِيّ : حنيفة ← حَنَفِيّ ، ربيعة ← رَبَعِيّ . وفعلوا مثل ذلك في « فَعِيل » : ثقيف ← ثَقَفِيّ ، عَتِيك ← عَتَكِيّ . وكثر ذلك حتى عده بعضهم قياساً لا شذوذاً .

١٣ ـ النسبة الى فَعِيلة غير علم : تكون بعدم حذف شيء : طبيعة ← طَبيعيّ ، بديهة ← بديهيّ ، سليقة ← سليقيّ .

١٤ ـ النسبة الى فُعَيْلة عَلَماً : تكون على فُعَلِيّ : مُزَيْنَة ← مُزَنِيّ ، جُهَيْنة ← جُهَنِيّ . وفعلوا مثل ذلك في « فُعَيْل » : قُرَيْش ← قُرَشِيّ ، هُذَيْل ← هُذَلي . وكثر ذلك حتى عده بعضهم قياساً لا شذوذاً .

١٥ ـ النسبة الى فُعَيْلة غير عَلَمَ : تكون بعدم حذف شيء : شُجَيرة ← شُجَيريّ . هذا ، وقد اشترطوا للحذف في « فَعِيْلة وفُعَيْلة » أن يكون أولها سالماً من اعتلال العين ، وأن يكون الاثنان سالمين من التضعيف ، وإلا ، فلا حذف : طويلة ← طويليّ ، جليلة ← جليليّ . وقد تركوا الحذف أحياناً مع توفر الشروط : رُدَيْنة ← رُدَيْنيّ .

١٦ ـ النسبة الى ذي حرفين : تكون بتضعيف آخره أو عدم التضعيف إن كان حرفاً صحيحاً : كَمْ ← كَمّيّ وكَمِيّ ، وبتضعيفه مع الادغام إن كان واواً : لوْ ← لوّيّ ، وبزيادة همزة أو واو إن كان آخره ألفاً : لا ← لائيّ ولاويّ ، وفتح آخره مع زيادة واو إن كان الآخر ياءً : كَيْ ← كَيَويّ .

١٧ ـ النسبة الى المركب المزجي : تكون إلى جزئه الأول فقط : بعلبك ← بعليّ .

١٨ ـ النسبة الى المركب الاسنادي : تكون الى جزئه الأول فقط : تأبط شراً ← تأبطيّ .

١٩ ـ النسبة الى المركب الاضافي : تكون الى اشهر الجزأين : أبو بكر ← بكريّ ، ابن عباس ← عباسيّ ، ام كلثوم ← كلثوميّ ، عبد الدار ← داريّ ، امرؤ القيس ← مَرَئي ، رأس العين ← رأسيّ ، دير الزور ← دَيْرِيّ ... الخ . وقد نسبوا إلى بعض هذه المركبات على طريقة النحت ، فقالوا : عبد الدار ← عبدريّ ، امرؤ القيس ← مرقسيّ ، عبد شمس ← عبشميّ .

٢٠ ـ النسبة الى علم منقول عن مثنى : إن كنت تعربه اعراب المثنى فتقول : جاء حسنانِ ، ورأيت حسنينِ ، ومررت بحسنينِ ، وجب

حذف علامة التثنية عند النسب : حسنان ← حسنيّ . وان كنت قد التزمت فيه الالف أو الياء ، واعربته بالحركات الثلاث على النون ، مثل : جاء حَسَنَيْنٌ ، رأيت حسنيناً ، مررت بحَسَنَيْنٍ ، ابقيته على حاله عند النسب : حَسَنَيْن ← حسنينيّ .

٢١ ـ النسبة الى علم منقول عن جمع سالم : أحكامها كأحكام النسبة الى العلم المنقول عن المثنى .

٢٢ ـ النسبة الى علم منقول عن جمع مكسر : تكون بعدم تغيير شيء : أنمار ← أنماريّ ، أنصار ← انصاريّ .

٢٣ ـ النسبة الى المثنى والمجموع : تكون برده إلى مفرده : سماوات ← سماويّ ، بنون ← بنَويّ ، كُتُب ← كِتابيّ . إلا اذا لم يكن للجمع مفرد من لفظه : نسوة ← نسوي ، أو أريد التفريق بين النسبة الى المفرد والنسبة إلى الجمع، فتنسب الى المفرد والجمع كل بلفظه : كتاب ← كتابيّ (بمعنى المؤمن باحد الكتب السماوية) ، وكُتُب ← كُتُبي (بمعنى المتعاطي تجارة الكتب) . ومثل ذلك : دَوْلة ← دَوْليّ (بمعنى شيء داخلي يتعلق بالدولة الواحدة) ، ودُوَل ← دُوَليّ (بمعنى الشيء الخارجي المتعلق بكتلة من الدول) .

٢٤ ـ النسبة بلا يائها : قد يستغنى في النسبة عن يائها ، وذلك ببناء الاسم على وزن « فاعل » ، مثل : حابل : اي ذي حبل، ونابل : اي ذي نبل ، أو ببنائه على وزن « فعّال » ، ويكون ذلك في الحرف غالباً ، مثل : عطّار ـ نجّار ـ حدّاد ... الخ » .

شواذ النسب :

وردت عن العرب نسب كثيرة لا تجري على القواعد التي ذكرناها فاعتبرت نسباً شاذة ، وإليك اشهرها :

أُمَيَّة ← أُمَوِيّ ، طيِّئ ← طائيّ ، بَدْو ← بَدَويّ ، صنعاء ← صنعانيّ ، بهراء ← بهرانيّ ، رَوْحاء ← رَوْحانيّ ، جلولاء ← جلُوليّ ، حَرُوراء ← حَرُوريّ ، دستوا (١) ← دستوانيّ ، العالية ← عُلْويّ (٢) ، دَهر ← دُهريّ (٣) ، سَهْل ← سُهْليّ ، بنو الحُبْلى ← حُبَليّ ، شتاء ← شَتْويّ ، خريف ← خَرَفيّ ، البحرين ← بحرانيّ ، خُراسان ← خُراسيّ ، يمن ← يمانٍ ، شام ← شآمٍ ، تِهامة ← تهامٍ ، مرو ← مروزي ، الري ← الرازي ، نفس ← نفساني ، روح ← روحاني .

---

(١) دستوا : قرية بالاهواز .
(٢) العالية : موضع بقرب المدينة .
(٣) الدهري : الرجل المسن .

٦ ـ التصغير

آ ـ تعريفه :

التصغير : هو أن يضم أول الاسم ، ويفتح ثانيه ، ويزاد بعد الحرف الثاني ياء ساكنة تسمى ياء التصغير ، مثل : قلم ← قُلَيْم . ويسمى الاسم الذي لحقته ياء التصغير مصغراً.

ب ـ شروطه :

يشترط فيما يراد تصغيره :

١ ـ **أن يكون اسماً** : فلا يصغر الفعل ولا الحرف . فأما تصغير فعل التعجب ، مثل : « ما أحيلاه » فشاذ .

٢ **ان يكون معرباً** : فلا تصغر الاسماء المبنية . فأما تصغير بعض الاسماء الموصولة ، وبعض اسماء الاشارة ، مثل : « اللذيا ، اللتيا ، ذيّا ، تيّا » فشاذ .

٣ **ان يكون قابلاً للتصغير** : فلا تصغر الاسماء الدالة على الكبر والعظمة ، مثل : « كبير ، عظيم » لما بين معانيها وبين معنى التصغير من التنافي .

٤ ـ **ان يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها** : فلا يصغر

« الكُمَيْت ومُسَلْيَمان » ونحوهما ، لانها على صيغة التصغير ، ولا (مُهَيْمِن) ونحوه ، لأنه على شبه صيغة التصغير .

ج ـ اغراضه :

يصغر الاسم :

١ ـ للدلالة على صغره : كُتَيِّب ، وُلَيْد ، جُبَيْل .
٢ ـ للدلالة على قلتـه : سُوَيْعات ، لُحَيْظات ، دُرَيْهِمات .
٣ ـ للدلالة على حقارتيه : رُجَيْل ، شُوَيْعِر .
٤ ـ للدلالة على عظمه : دُوَيْهِيَة .
٥ ـ للدلالة على قربه : قُبَيْل المغرب ، بُعَيْد الفجر ، دُوَين السحـاب .
٦ ـ للتحبب إليه : بُنَيّ ، أخَيّ .

د ـ أوزانه :

للتصغير ثلاثة أوزان تصغيرية [1] ، هي :

١ ـ فُعَيْل : ويصغر عليه كل اسم ثلاثي : رجل ← رُجَيْل ، كلب ← كليب .

٢ ـ فُعَيْعِل : ويصغر عليـــه كل اسم رباعي : جعفر ← جُعَيْفِر ، كتاب ← كُتَيِّب .

---

(١) راجع ماقلناه عن الميزان التصغيري في حاشية الصفحة (٢٦٥)

٣ ـ فُعَيْعِيل : ويصغر عليه الخماسي الذي رابعه حرف مد : منشار ← مُنَيْشير ، عصفور ← عُصَيْفير ، برميل ← بُرَيْميل .

ويمكن أن نلاحظ من الوزنين الثاني والثالث أن الحرف الذي يلي ياء التصغير فيهما يجبُ ان يكون مكسوراً دائماً ، إلا اذا وليته ألف الجمع ، فانه يظل مفتوحاً ، مثل : أُصَيْحَاب .

ولا بد للاسم الذي يراد تصغيره من أن يكون ثلاثياً ، مثل رجل ، فرس ، باب (١) ... الخ ، أو رباعياً ، مثل : جعفر ، جدول ، كتاب ، شاعر (٢) ... الخ ، أو خماسياً رابعه حرف مد ، مثل : مصباح ، عصفور ، ازميل .

فانْ كان غير ذلك : أي خماسياً ليس رابعه حرف مد ، مثل : سفرجل ، فرزدق ، أو سداسياً ، مثل : عندليب ، إنطلاق ، أو سباعياً مثل : استغفار ، إعشيشاب ، فلا بد من رده الى أربعة أحرف فقط ،

---

(١) ويدخل في هذا القسم كل ثلاثي زيدت فيه احدى علامات التأنيث ، أو الألف والنون في الاعلام والصفات ، مثل شجرة ، حبلى ، صحراء ، رضوان ، عطشان . فكل هذه الزيادات لا تعتد في حساب حروف الاسم ، ولا تخرج الثلاثي عن كونه ثلاثياً ، حتى في عملية الوزن نفسها ، فتقول في « عطيشان » : إن ميزانه « فعيل » لا « فعيلان » . لأنه في الاعتبار التصغيري اسم ثلاثي .

(٢) ويدخل في هذا القسم كل رباعي زيدت فيه التاء « مدرسة » ، أو ألف التأنيث الممدودة « خنفساء » ، أو الالف والنون « زعفران » ، فهذه الزيادات لاتعتد في الرباعي ، ولا تخرجه عن كونه رباعياً .

ويترتب على ذلك ان الاسم المزيد فيه احدى هذه الزيادات ، يصغر على اعتباره ثلاثياً (في حال الزيادات غير المعتدة في الثلاثي) ، أو رباعياً (في حال الزيادات غير المعتدة في الرباعي) ، ثم تضاف إليه هذه الزيادات بلفظها من غير تغيير فيها . مثل : شجرة ← شجيرة ، مدرسة ← مديرسة . عثمان ← عثيمان ، زعفران ← زعيفران ... الخ .

ثم تصغيره على وزن « فُعَيْعِل » .

وأحكام عملية الرد الى أربعة أحرف هي نفسها التي في صوغ منتهى الجموع . فارجع اليها .

ويمكن – كما رأينا في الجمع الأقصى – أن نصغر ما حذفنا منه شيئاً على وزن « فُعَيْعِل » أو « فُعَيْعِيل » ، مثل : فرزدق ← فُرَيْزِد أو فريزيد . وتعتبر الياء في هذه الحالة تعويضاً عما حذف منه .

٥ – تغييرات التصغير :

يصيب الاسم عند تصغيره بعض التغيرات . واليك بيانها :

١ – تصغير ما ثانيه حرف علة : يكون برد حرف العلة الى أصله ، سواء أكان أصله حرف علة آخر ، أو حرفاً صحيحاً : باب ← بُوَيْب طي ← طُوَي ، قيمة ← قُوَيْمة ، ميزان ← مُوَيْزِن ، دينار ← دُنَيْنير (١) .

فان كان حرف العلة مجهول الأصل ، مثل « عاج » ، أو زائداً ، مثل « شاعر » ، أو مبدلاً من همزة ، مثل « آمال : والاصل أأمال » ، قلبته واواً في التصغير : عُوَيْج ، شُوَيْعِر ، أُوَيْمِل .

٢ – تصغير ما ثالثه حرف علة : يكون بقلب حرف العلة

---

(١) اذ الأصل فيه (دنار) بتضعيف النون بدليل جمعه التكسيري : دنانير . هذا ، واعلم ان التصغير والتكسير تصريفان يردان الاسماء الى اصولها . لذلك يعتمد عليهما النحاة كثيراً في معرفة أصول الاسماء .

الى ياء وادغامها في ياء التصغير : عصا ← عُصَيَّة ، دَلْوٌ ← دُلَيَّة ، ظبيٌ ← ظُبَيّ . فان كان الثالث ياءً مشدّدة ، امتنع ادغام ثلاث ياءات فتخفف المشددة حتى تصير ياءً مفردة ثم تدغم في ياء التصغير : صَبِيّ ← صُبَيّ ، ذكيّ ← ذُكَيّ .

٣ ـ **تصغير ما رابعه حرف علة** : يكون بقلب حرف العلة الى ياء ، فان كان هو ياءً ، بقي على حاله : منشار ← مُنَيْشِير ، أسلوب ← أُسَيْلِيب ، إزْمِيل ← أُزَيْمِيل .

٤ ـ **تصغير المحذوف منه** : يكون برد المحذوف مطلقاً ، وطرح العوض إن كان همزة وصل : عدة ← وُعَيْدَة ، دم ← دُمَيّ ، اسم سُمَيّ . كما تطرح همزة الوصل ولو لم تكن عوضاً عن شيء محذوف : امرؤ ← مُرَيْء .

٥ ـ **تصغير ذي الحرفين** : يكون بتضعيف ثانيه : بَلْ ← بُلَيْل ، مَنْ ← مُنَيْن . لَوْ ← لُوَيّ . وكل ذلك بشرط أن تكون هذه الكلمات أعلاماً ، فاما إن كانت باقية على حرفيتها أو اسميتها ، فلا يجوز تصغيرها كما مر .

٦ ـ **تصغير المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث** : إن كان ثلاثياً أضفت اليه تاء التأنيث بعد تصغيره : نار ← نُوَيْرَة ، دار ← دُوَيْرَة أُذُن ← أُذَيْنَة . كل هذا في الاسماء ، أما في الاعلام ، فالتاء واجبة في علم الأنثى ، سواء أكان النقل عن مؤنث أم عن مذكر : شمس ← شُمَيْسَة ، قمر ← قُمَيْرَة ، وأما في علم المذكر فمنهم من يرفض التاء إطلاقاً ، ومنهم من يجيزها في المنقول عن مؤنث : متمم بن نُوَيْرَة ، عُيَيْنَة بن حصن ، أُذَيْنَة ذو الاكتاف ... الخ .

فان كان الاسم المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث رباعياً فأكثر ، صغر على لفظه بلا زيادة شيء : زينب ← زُيَيْنِب . عجوز ← عُجَيِّز .

٧ ـ **تصغير العلم المركب** : يكون بتصغير جزئه الأول فقط ، وترك الجزء الثاني على حاله ، سواء كان التركيب مزجياً ، أو إضافياً : بعلبك ← بُعَيْلبك ، عبد الله ← عُبَيْدُ الله . فأما المركب الاسنادي « تأبط شراً » فلا يصغر .

٨ ـ **تصغير المثنى والجموع** : يكون بردها الى المفرد ، ثم تصغير المفرد ، ثم اعادة التثنية والجمع ، فما كان للعاقل ، جمع جمع المذكر السالم ، وما كان لغيره جمع جمع المؤنث السالم : عالمان ← عالم ← عُوَيْلِم ← عُوَيْلِمان ، علماء ← عالم ← عُوَيْلِم ← عُوَيْلِمون و عصافير ← عصفور ← عُصَيْفِير ← عُصَيْفِيرات .

و ـ تصغير الترخيم :

هو التصغير الذي يقوم على تجريد الاسم من كل ما فيه من الزوائد والاكتفاء بحروفه الأصلية فقط ، مثل : محمود ← حمد ← حُمَيْد ، ميزان ← وزن ← وُزَيْن ، قنديل ← قندل ← قُنَيْدِل ، عصفور ← عصفر ← عُصَيْفِر .

وإذا كانت المصغرات الترخيمية مؤنثات ، أنثت بعد التصغير الترخيمي ولكن بالتاء فقط ، أيةً كانت علامة التأنيث القديمة : مُعَلِّمة ← علم ← عُلَيْمَة ، حُبلى ← حبل ← حُبَيْلة ، أسماء ← وسم ← أُسَيْمَة . وكذا تفعل فيما لم تكن فيه علامة تأنيث : سعاد ← سعد ← سعيدة . إلا إذا كان من الصفات الخاصة بالاناث : مرضع ←

رضع ← رُضَيْع .

وفي حال اطلاق المصغرات الترخيمية اعلاماً على الاشخاص ، تلحق التاء ما كان للاناث ، ولو كان النقل عن مذكرات : زعفران ← زعفر ← زُعَيْفِرَة (علماً لانثى) . أما اعلام الرجال فلا تلحقها التاء ، ولو كان النقل عن مؤنثات : صحراء ← صحر ← صُحَيْر (علماً لمذكر) . إلا إذا كان النقل الى العلمية قد جرى بعد التصغير الترخيمي .

ز - شواذ التصغير :

وردت في التصغير شواذ كثيرة هذه أشهرها :

« عِشاء ← عُشَيَّان ، عَشِيَّة ← عُشَيْشِية ، عشيّ ← عُشَيْشِيان ، ليلة ← لُيَيْلِيَة ، إنسان ← أُنَيْسِيان ، بنون ← أُبَيْنُون ، رَجُل ← رُوَيْجِل » .

القسم الثالث

في التراكيب

مقدمة

في البناء والإعراب

الغاية التي تنتهي اليها دراسة كل لغة ، هي دراسة تراكيبها . وما دراسة الأصوات المفردة ، ولا دراسة الكلمات المفردة ، إلا تمهيد لدراسة التراكيب ، لان هذه التراكيب إنما تتألف من الأصوات والمفردات .

وترمي دراسة التراكيب في كل لغة الى غرضين : أولهما : معرفة التصاميم المختلفة للعبارة عن المعاني المختلفة ، وما يجب في كل تصميم من تقديم بعض مفرداته وتأخير بعضها الآخر ، وما يجوز من ذلك ، أو يحسن ، أو يستكره ... الخ . والثاني : معرفة التبدلات التي تطرأ على المفردات في حالة التركيب إن كانت اللغة المدروسة من اللغات المعربة ، كالعربية مثلاً ، التي تغير في هيئة المفرد بحسب وظيفته في التركيب .

والواقع أن العربية لا تعامل مفرداتها كلها معاملة واحدة في حالة التركيب ، فمن مفرداتها ما يظل ثابتاً على هيئة واحدة لا يغيرها مها تكن وظيفته في التركيب ، خذ مثلاً كلمة « سيبويهِ » فهي تلزم حالة الكسر سواء كانت تقوم في التركيب بوظيفة الفاعلية ، أو المفعولية ، أو الاضافة ، فتقول : « جاء سيبويهِ ورأيت سيبويهِ ، وقرأت في كتاب سيبويهِ » ، دون أن يطرأ على الكلمة أي تبدل في أصواتها .

هذه الحالة الثباتية ، تسمى في النحو بحالة البناء . وعكسها هو حالة الاعراب ، وفيها نرى آخر الكلمة تعتريه تبدلات بحسب وظيفة الكلمة في التركيب ، أو بحسب موقعها من بعض مفردات التركيب الأخرى . مثال ذلك كلمة « الرجل » ، فهي منتهية بالضمة ان كانت وظيفتها الفاعلية : « جاء الرجلُ » ، ومنتهية بالفتحة إن كانت وظيفتها المفعولية : « رأيت الرجلَ » ، ومنتهية بالكسرة إن وقعت بعد حرف جر : « مررت بالرجلِ » .

هذا ، والتبدلات التي تطرأ على نهاية الكلمة العربية في حالة التركيب لا تجري على نسق واحد مع كل الكلمات ، فلكل زمرة من هذه الكلمات نظامها الخاص في التبدل : فالفاعلية التي أحدثت الضمة في نهاية المفرد ، كما رأينا في كلمة « الرجل » ، تحدث واواً إن كانت الكلمة من فصيلة الجمع المذكر السالم ، كما في : « جاء المعلمون » ، ولا تحدث شيئاً إن كانت الكلمة من فصيلة الاسم المقصور ، مثل : « جاء الفتى » ، وذلك لأن هذا الاسم ينتهي بألف لا تقبل الحركات ، فيُقَدَّر التبدل تقديراً ، ولا يظهر حقيقةً .

لهذا وذاك : أي لأن كلمات العربية ليست كلها قابلة للتبدل ، ولأن نظام التبدل يختلف من كلمة الى أخرى ـ كان لا بد من مقدمة نتعرف بها المبنيات من الكلمات وأحوال بنائها ، والمعربات وانظمة إعرابها .

١ ـ المبنيات

المبنيات على نوعين : فمنها ما يلزمه البناء في كل التراكيب فلا يفارقه ، ومنها ما يعتريه البناء في تركيب ، ويزول عنه في تركيب آخر . واليك بيان كل ذلك :

١ ـ الحروف كلها :

مبنية بناءً لازماً ، مثل : « مِنْ ـ عَنْ ـ بِ ـ لِ ـ ... » فاذا طرأ على بعضها تبدل ، كفتح نون « من » في قولك : « خرجت منَ البيتِ » ، فليس ذلك لتبدل في وظيفة الحرف ، وانما هو فرار من عارض صوتي مستثقل ، ألا وهو اجتماع الساكنين . وامثال هذه التبدلات لا تدخل فيما نحن فيه ، وإنما هي تبدلات صوتية سبق الكلام عليها في القسم الأول . فارجع اليه .

وتعليل ظاهرة البناء في جميع الحروف أمر هيّن : فالاعراب ـ أي تبدل آخر الكلمة ـ هو رمز واشعار بتبدل وظيفتها ، ولما كانت الحروف ثابتة الوظيفة ، اذ هي أدوات للربط فقط ، كان ثباتها على حالة واحدة أمراً جد طبيعي .

هذا ، وأحوال بناء الحروف سماعية كلها . فمنها ما يبنى على السكون ، مثل « منْ ـ عنْ » ، ومنها ما يبنى على الفتح مثل « ربَّ » ، ومنها

ما يبنى على الضم ، مثل « منذُ (١) » ، ومنها ما يبنى على الكسر ، مثل « بِ ـ لِ » من حروف الجر .

٢ ـ الفعل الماضي :

مبني لازم البناء (٢) . والاصل في بنائه أن يكون على الفتح ظاهراً مثل « كتبَ ـ ذهبَ ـ استقبلَ » . فان كان معتل الآخر بالالف ، قُدِّرَ الفتح على آخره تقديراً ، مثل « رمى ـ غزا » . ثم يبنى على السكون إن اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة ، مثل « كتبْتُ ـ كتبْنَا ـ كتبْتِ .... كتبْن » . ويبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة ، مثل « كتبُوا » .

٣ ـ فعل الأمر :

مبني لازم البناء (٣) . وأحوال بنائه كأحوال جزم مضارعه تماماً : فان كان مضارعه يجزم بالسكون بني هو على السكون ، مثل : « لم تضربْ ـ إضربْ » ، وان كان مضارعه يجزم بحذف العلة ، بني هو على ذلك ، مثل : « لم ترمِ ـ إرمِ » ، وإن كان مضارعه يجزم بحذف

---

(١) تعد « منذ » حرفاً في بعض الاستعمالات ، وذلك كقولك : « ما رأيتك منذ شهر » .

(٢) هذا ما اتفق عليه كل النحاة .

(٣) هذا هو مذهب البصريين ، وهو المشهور . ويذهب الكوفيون الى أنه غير مبني ، بل هو مجزوم بلام أمر محذوفة ، فأصل « إضرب » عندهم : « لتضرب » ، حذفت لام الأمر ، ثم حرف المضارعة ، ثم أضيفت همزة الوصل . والذى حملهم على ذلك تماثل حالات بناء الأمر مع حالات جزم مضارعه .

النون ، بني هو على ذلك ، مثل : « لم تضربوا - إضربوا » .

٤ - الفعل المضارع :

مبني في حالات ، ومعرب في حالات : فيبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة ، مثل « يذهبْنَ - تَذهبْنَ (١) » ، ويبنى على الفتح إذا اتصلت به احدى نوني التوكيد اتصالاً مباشراً ، مثل « والله ليسافرَنَّ زيدٌ » . فان فصل بينه وبينها ضمير ، فهو معرب ، مثل « هل تذهبانّ ؟ » . فهو ههنا معرب مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي النونات (٢) .

٥ - الضمائر كلها :

مبنية بناءً لازماً . فيبنى بعضها على السكون ، مثل « ذهبوْا » ، ويبنى آخر على الضم ، مثل : « ذهبتُ » ، ويبنى ثالث على الفتح ، مثل : « انتَ »، ويبنى رابع على الكسر ، مثل : « أنتِ » .

٦ - اسماء الشرط :

كلها مبنية بناءً لازما ، ما عدا « أياً » فهي معربة ، تقول :

---

(١) هذا هو المذهب المشهور . ومنهم من ذهب الى انه معرب مع نون النسوة ، وقدروا الحركات الاعرابية على آخره في حالات الرفع والنصب والجزم . وقالوا عن السكون اللازم له مع نون النسوة : إنه سكون عارض سببه المشابهة بين المضارع والماضي مع نون النسوة : «ذهبن - يذهبن» .

(٢) هذا هو المشهور . وهناك رأيان آخران في الموضوع : احدهما يقول ببنائه مع نوني التوكيد مطلقاً ، والآخر يقول باعرابه معهما مطلقاً .

« أيٌ يجتهدْ ينجحْ ـ أياً تقرأْ تستفدْ ، في أيِّ كتابٍ تقرأْ تستفدْ » .

٧ ـ أسماء الاستفهام :

كلها مبنية بناءً لازماً ، ما عــدا « أياً » فهي معربة ، تقول : « أيُّ اسم اسمك ؟ أيَّ كتابٍ قرأتَ ؟ بأيِّ اسم تدعى ؟ » .

٨ ـ الأسماء الموصولة :

كلها مبنية بناءً لازماً ، ما عـدا « أياً » فهي معربة ، نقول : « جاء أيُّهم هـو أفضلُ ـ رأيت أيَّهم هـو أفضل ـ مررت بأيِّهم هـو أفضل » . وقد تبنى في حالة معينة سيأتي ذكرها في فقرة خاصة . ويستثنى من الاسماء الموصولة « اللذان واللتان » ، فهما معربان اعراب المثنى ، تقول : « جاء اللذان نجحا ـ رأيت اللذينِ نجحا ـ مررت باللذينِ نجحا (١) » .

٩ ـ اسماء الاشارة :

كلها مبنية بناءً لازماً ، ما عدا « هذين وهاتين (١) » فهما معربان اعراب المثنى ، تقول : « جاء هذان الرجـلان ـ رأيت هذين الرجلين ـ مررت بهذين الرجلين » .

---

(١) هذا هو الرأي المشهور . وهناك من يرى انهما مبنيان ، ففي حالة الرفع هما مبنيان على الألف في محل رفع ، وفي حالتي النصب والجر هما مبنيان على الياء في محل نصب أوجر . وكأن هؤلاء ارادوا أن يطردوا القاعدة القائلة : إن كل اسم غير متمكن فهو مبني . ولا حاجة الى هذا التعسف ، فلكل قاعدة شواذ .

١٠ ـ اسماء الأفعال والأصوات :

كلها مبنية بناءً لازماً .

١١ ـ ما جاء على وزن « فعال » :

وهو وزن معدول ، بمعنى ان الاسماء تكون لها أوزانها المختلفة ، ثم يُعدَل بها عن تلك الاوزان الى هذا الوزن . فاذا حصل لها هذا العدل بنيت . ويجري هذا العدل في ثلاث فصائل من الأسماء : في مصادر الأفعال الثلاثية عند استعمالها نائبة عن أفعالها ، مثل : « رجوعاً إلى الوراء . أي: إرجع » ، وفي صفات الانثى عند استعمالها في النداء في مقام الشتم ، مثل : « يا خبيثة » ، وفي الاعلام المؤنثة ، مثل : « فاطمة » . فكل هـــذه الفصائل من الاسماء يمكن العدول بهـا عن اوزانها الى وزن « فعالِ » ، فيقال : « رَجاعِ إلى الوراء ــ يا خباثِ ــ جاءت فطامِ » . وعند ذلك تغدو مبنية على الكسر .

إلا أن هناك خلافاً بين تميم واهل الحجاز في اعلام الاناث المعدولة خاصة ، فأهل الحجاز يبنونها على الكسر ، كما رأيت ، واما بنو تميم فانهم يعاملونهـا معاملة الممنوع من الصرف ، فهي عندهم معربة غير مبنية ، إلا ما كان آخره راءً ، فانهم يوافقون فيه الحجازيين . مثل : « حضارِ ــ جعارِ ــ وَبارِ [1] » .

هذا وربما بَنَوا أوصاف الانثى الشتمية المعدول بها إلى (فعالِ)

---

(١) حضار : علم لكوكب قريب من سهيل . وجعار : علم للضبع . ووبار : علم على مكان .

في غير النداء ، وذلك في الضرورة الشعرية كقول الحطيئة :

١ ـ أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوي
إلى بَيْتٍ قَعِيْدَتُهُ لَكاعِ

(اللغة : لـكاع : شديدة الخبث . المعنى : انا اكثر من الطواف في طلب الرزق ، فاذا عدت إلى بيتي لم أجد فيـه غير امرأةٍ شديدة الخبث والدناءة . الاعراب : « أطوف » مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه . « ما » مصدرية . « أطوف » مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه . والمصدر المؤول في محل نصب مفعول مطلق . التقدير : أطوف تطويفاً . « ثم » عاطفة . « آوي » مضارع فاعله مستتر. « إلى بيت » متعلقان بآوي . « قعيدته » مبتدأ ومضاف إليه ، « لـكاع » خبر مبني على الكسر في محل رفع .

« جملة : اطوف » ابتدائية لا محل لها « جملة : أطوف الثانية » صلة ما المصدرية لا محل لها .

« جملة : آوي » معطوفة على الابتدائية لا محل لها .

« جملة : قعيدته لـكاع » نعت لبيتٍ محلها الجر . الشاهد : « لـكاع » حيث استعمل للضرورة الشعرية شتيمة لانثى معدولاً بها الى وزن « فعال » في غير النداء) .

١٢ ـ ما قطع عن الاضافة لفظاً لا معنىً :

وتلك هي الظروف الغايات ، مثل : « قبـل ـ بعد ـ فوق ـ تحت ـ امام ـ قدام ـ وراء ـ خلف ـ أسفل ـ دون ـ عل ـ أول » ، وما أشبهها ، مثل « حسب ـ لاغير ـ ليس غير » ، فكل هذه الاسماء مبهمة ، ولا تعرف إلا بالاضافة ، مثل : « جئت بعدَ العصرِ ، ووقفت

أمامَ الباب » . فاذا حذف المضاف إليه للعلم به ، بنيت هذه الاسماء على الضم ، كقوله تعالى : « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » ، اي من قبل كل شيء ، ومن بعدِ كل شيء . وتقول : « عندي خمس ليرات ليس غيرُ » اي ليس غيرها موجوداً عندي . فاذا ذكر المضاف إليه اعربت . وكذا اذا حذف لفظاً ومعنىً ، أي كان غير منوي في الكلام ، كقول ابن الصعق :

٢ ـ فَساغَ ليَ الشرابُ ، وكُنْتُ قبلاً
أَكادُ أَغَصّ بالماءِ الفُراتِ

(اللغة : ساغ : سهل بلعه ، الفرات : العذب . المعنى : اشعر اليوم بالسعادة بعد الشقاء ، لأنني ادركت ثأري من الربيع بن زياد العبسي . الاعراب : الفاء بحسب ما قبلها . « ساغ » ماض . « لي » متعلقان بساغ . « الشراب » فاعل . « الواو » حالية . « كنت » كان واسمها . « قبلاً » ظرف منصوب متعلق بأغص . « أكاد » مضارع ناقص مرفوع ، واسمه مستتر فيه . « أغص » مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر فيه . « بالماء » متعلقان بأغص . « الفرات » نعت الماء . « جملة : ساغ الشراب » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنت مع اسمها وخبرها » حالية محلها النصب « جملة : أكاد مع اسمها وخبرها » خبر كنت محلها النصب « جملة : أغص » خبر اكاد محلها النصب . الشاهد : « قبلاً » : حيث اعربه الشاعر لانقطاعه عن الاضافة لفظاً ومعنىً) .

١٣ ـ الظروف المختصة :

ونعني بها تلك الاسماء التي لا تستعمل في الكلام إلا معبرة عن زمان الحدث أو مكانه ، وهي : إذْ ـ إذا ـ أمسِ ـ الآنَ ـ مُذْ ـ منذُ ـ قطُّ ـ عوضُ ـ بينا ـ بينما ـ ريثما ـ لمّا ـ حيثُ ـ لدُ ـ لدى ـ لدُنْ .

ولأمسِ من بين هذه الظروف وضع خاص . فقد تخرج عن معنى

الظرفية إلى الأسمية . فتقع فاعلاً ومفعولاً وغير ذلك . وعندئذ ، فبعضهم ، وهم الحجازيون ، يبقون لها البناء على الكسر كما كانت في الحالة الظرفية ، فيقولون : « مضى أمسِ بما فيـــه » و « أحببتُ أمسِ وما فيه » و « سررت من أمسِ » . وآخرون ، وهم بنو تميم ، يعربونها اعراب مالا ينصرف ، وعليه قول راجز مجهول :

٣ ـ إني رأيتُ عَجَباً مُذْ أمسا

عجائزاً مثلَ الأفاعي خمسا

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « إني » إن واسمها . « رأيت » فعل وفاعل . « عجباً » مفعول به . « مذ » حرف جر « امس » مجرور بمذ ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف ، والجار والمجرور متعلقان برايت. « عجائزاً » بدل من عجباً ، « مثل » نعت للعجائز . « الافاعي » مضاف اليه . « خمساً » نعت ثان للعجائز . « جملة : ان واسمها وخبرها » ابتدائية لامحل لها . « جملة : رأيت » خبر إن محلها الرفع . الشاهـــد : « أمس » : حيث عامله الراجز معاملة ما لا ينصرف) .

فاذا دخلت الالف واللام على « أمسِ » فهي معربة باتفاق ، مثل : « مضى الأمسُ ، واحببت الأمسَ ، وسررت من الأمسِ » .

هذا ، ويدخل في هذا القسم من المبنيات كلمة « مع » في لغة غـُنْمٍ وربيعة . فهؤلاء يبنونها على السكون دائماً ، يقولون : جئت معْ زيدٍ .

١٤ ـ أسماء الزمان المضافة الى الجمل :

وهذه يجوز إعرابها ويجوز بناؤها على الفتح . ولكن يُفضَّل الاعراب إن كان صدر الجملة التي بعدها معرباً ، ويفضل البناء ان كان

هذا الصدر مبنياً . فمن حالة البناء قول النابغة الذبياني :

٤ ـ على حينَ عاتبتُ المشيب على الصِّبا
فقلتُ : ألمّا تصحُ والشيبُ وازعُ ؟

(اللغة : وازع : زاجر . المعنى : كفكفت دمعي حين عاتبت مشيبي الذي اسرع إلي على عهد الصبا ، وقلت لنفسي : ألا تصحو وقد ظهر الشيب في رأسك؟. الاعراب : « على » حرف جر . « حين » مبني على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بما قبلهما . « عاتبت » فعل وفاعل . « المشيب » مفعول به . « على الصبا » متعلقان بالمشيب لانه مصدر ميمي ، والمعنى انني شبت على عهد الصبا. « فقلت » عاطف وفعل وفاعل . « ألما » حرف استفهام مع حرف جزم . « تصح » مضارع مجزوم بحذف حرف العلة . وفاعله مستتر فيه . « الواو » حالية . « الشيب وازع » مبتدأ وخبر . « جملة : عاتبت » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : فقلت » معطوفة على المضاف إليها محلها الجر . « جملة : تصح » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : الشيب وازع » حالية محلها النصب . « مجموع جملتي القول » في محل نصب مفعول به . الشاهد : « حين » : أسم زمان اضيف الى جملة صدرها فعل ماض مبني فبني المضاف على الفتح .)

ومن حالة الاعراب قوله تعالى : « هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم».

١٥ ـ الموغلات في الابهام المضافة الى مبني :

والموغلات في الابهام اسماء لا يتحدد معناها ولو أضيفت ، وتلك هي : « غير ـ سوى ـ مثل ـ نظير ـ شبيه » وما كان في معناها . فلو قلت : « جاء غيرُ زيدٍ » لم نعرف الجائي على الرغم من ان كلمة « غير » مضافة إلى معرفة . فهذه الاسماء اذا أضيفت إلى مبني جاز بناؤها على الفتح ، وجاز إعرابها ، فتقول : « جاء غيرَ هذا ، أو غيرُ هذا » ، لان المضاف إليه مبني ، وهو كلمة « هذا » . وقد تكون

الاضافة إلى مصدر مؤوّل ، ومع ذلك يصح البناء على الفتح على الرغم من ان المصـــدر المؤول معرب وليس مبنياً ؛ وذلك كقوله تعالى : « إنه لحقٌ مثلَما أنكم تنطقون » ، وسبب ذلك ان المصدر المؤول شيء تقديري وليس صريحاً ، وكلمة « مثلَ » قد وليها الحرف المصدري وهو مبني فبنيت على الفتح .

١٦ - ما ختم بـ (ويه) :

فيبنى على الكسر دائماً ، مثـل : « سِيبَوَيْهِ - نِفْطَوَيْهِ - خالَوَيْهِ » . تقول : « جاء سيبويهِ - ورأيت سيبويـهِ - ونظرت إلى سيبويهِ » .

١٧ - اسم « لا » النافية للجنس :

وهذا يبنى على الفتح في حالة خاصة ، وهي ان يكون مفرداً ، اي ليس مضافاً ولاشبيهاً بالمضاف ، مثل : « لا رجلَ في الدار » . فان أضيف ، أو اشبه المضاف (١) فهو معرب لا مبني ، مثـل : « لا خائناً للوطن بيننـا » .

١٨ - المنادى :

ولا يبنى من اقسامه الخمسة إلا اثنان : المفرد المعرفـة ، والنكرة

(١) الشبيه بالمضاف هو كل اسم اتصل به شيء من تمام معناه : كمفعول به ، أو جار ومجرور اتصلا به او غير ذلك . وسيأتي بيان ذلك في مبحث الاضافة .

المقصودة ، وهما مبنيان على الضم ، مثل : « يا زيدُ ـ يا رجلُ » .

١٩ ـ « أيّ » الموصولة :

وتبنى على الضم في حالة خاصة ، وهي ان تكون مضافة ، وأن يحذف صدر صلتها ، مثـــل : « سلّم على أيُّهم ... أفضلُ » ، فأيُّ : مبنية على الضم في محل جر بـ « على » ، وذلك لانها مضافة إلى الضمير « هم » ، ولأن جملة صلتها مؤلفة من خبر محذوف المبتدأ ، وتقديرها : هو أفضل .

وعلى كل حال ، فان بناءها في هـذه الحالة جائز وليس واجباً ، فمن العرب من يعربها حتى في هذه الحالة ، فيقول : « سلم على أيِّهم ... أفضلُ » .

٢٠ ـ المركبات :

وهي على نوعين : نوع ليس بين جزأيه حرف عطف مقدر ، مثل : « حَضْرَ موت ـ بَعْلَبَك » . إذ ليس التقدير « حضر و موت » ، ولا بعل و بك » . وهذا النوع يبنى جزؤه الأول فقط على الفتـــح ، كما رأيت ، إلا ان كان آخره ياءً فيبنى على السكون ، مثل « معدْيكرب ». أما جزؤه الثاني فيعامل معاملة مالا ينصرف ؛ ونوع يُقدَّر حرف العطف بين جزأيه ، مثل : « عندي خمسةَ عشرَ كتاباً ـ زرتك صباحَ مساءَ »، اذ التقدير : « عندي خمسة وعشرة كتب ـ زرتك صباحاً ومساءً » . وهذا النوع يبنى جزءاه على الفتح ، كما رأيت ، إلا ان كان آخر الأول ياءَ فيبنى على السكون ، مثل « الحاديْ عَشَرَ ـ الثانيْ عَشَرَ ـ ثمانيْ عَشْرَةَ » .

ويدخل في هذا النوع الأخير المركبات العددية من « أحدَ عشرَ » الى « تسعةَ عَشَرَ » ، ما عـــدا « اثني عشرَ » الذي يعرب جزؤه الأول اعراب المثنى ، ويبقى جزؤه الثاني مبنياً على الفتح لا محل له من الاعراب ، تقول : « جاء اثنا عشرَ رجلاً ، ورأيت اثني عشرَ رجلاً ، ومررت باثني عشرَ رجلاً » . ولا فرق بين ان تكون الاعداد أصلية أو ترتيبية ، مثل : « الحاديْ عشرَ ـ الثانيْ عشرَ ـ الثالثَ عشرَ ـ الرابعَ عشرَ ـ ... التاسعَ عشرَ » .

ويدخل فيه أيضاً المركبات الحالية ، مثل « هذا جاري بيتَ بيتَ » ، والمركبات الظرفية ، مثل : « انا أعمل صباحَ مساءَ » . ومن هذا النوع قول عبيد بن الأبرص :

٥ ـ نَحْمِي حقيقَتنا وبَعْضُ القومِ يسقطُ بينَ بينا

(اللغة : الحقيقة : ما يجب على الرجل ان يحميه. المعنى: نحن شجعان نحمي عرضنا حين يحمى وطيس القتال ، ويسقط القتلى بين الصفين . الاعراب : « نحمي » مضارع مرفوع وفاعله نحن . « حقيقتنا » مفعول به ومضاف إليه . « الواو » حالية . « بعض القوم » مبتدأ و مضاف إليه . « يسقط » مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه . « بين بين » جزءان مبنيان على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلقان بحال محذوفة من الضمير المستتر في يسقط ، لأن المعنى : « وبعض القوم يسقط متوسطاً » . « جملة : نحمي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وبعض مع خبره » حالية محلها النصب . « جملة : يسقط » خبرية محلها الرفع . الشاهد : « بين بين » : ظرف مركب من جزأين ليس بينهما عاطف فبنيا على الفتح .)

٢١ ـ الكنايات :

وهي « كَمْ ـ كذا ـ كأينْ ـ كيتَ ـ ذيتَ » . وكلها مبنية بناءً لازماً .

٢ ـ المعربات

المعربات هي كل الاسماء والافعال في العربية ما عدا ما ذكر منها في المبنيات .

وقد سبق أن ذكرنا أن نظام التبدل ، اي الاعراب ، ليس واحداً مع جميع فصائل الكلمات ، بل ان لكل فصيلة نظامها الخاص في الاعراب. وإليك بيان ذلك :

١ ـ اعراب المفرد :

وهو بالضمة في حالة الرفع ، مثل : « جاءَ الرجلُ » ؛ وبالفتحة في حالة النصب ، مثل : « رأيت الرجلَ » ، وبالكسرة في حالة الجر ، مثل : « مررت بالرجلِ » .

ونعني بالمفرد ههنا كل اسم يخضع لهذا النظام الاعرابي ، اي الاعراب بالحركات الأصلية دون غيرها ، فيدخل في فصيلة المفرد إذن جموع التكسير لانها كالمفرد في نظام اعرابها : « جاء الرجالُ ، رأيت الرجالَ ، مررت بالرجالِ » .

٢ ـ اعراب المثنى والملحق به :

يكون بالألف لحالة الرفع ، وبالياء لحالتي النصب والجر : « جاء الرجلان ، رأيت الرجلين ، مررت بالرجلين » .

ومن العرب من يلزم المثنى الألف ، رفعاً ونصباً وجراً ، فيغدو كالاسم المقصور تقدر الحركات الثلاث على ألفه . ومنه قـــول ابي النجم العجلي :

٦ ـ إنَّ أباها وأَبا أَباها قد بلَغا في المجدِ غايَتاها

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « إن » حرف مشبه بالفعل . « أباها » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، والضمير المتصل مضاف اليه . « وأبا » معطوف على أبا الأولى . « أباها » مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، والضمير المتصل مضاف اليه . « قد » للتحقيق . « بلغا » فعل وفاعل . « في المجد » متعلقان بالفعل . « غايتاها » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، والضمير المتصل مضاف اليه . « جملة : ان واسمها وخبرها » ابتدائية لا محـــل لها . « جملة : بلغا » خبرية محلها الرفع . الشاهد : « غايتاها » : حيث التزم الشاعر الالف مـع المثنى ولو أنه في حالة نصب) .

٣ ـ اعراب جمع المذكر السالم والملحق به :

ويكون بالواو لحالة الرفع ، وبالياء لحالتي النصب والجر : « جاء المعلمون ، رأيت المعلمين ، مررت بالمعلمين » .

ومن العرب من يلزم هذا الجمع والملحق به ، الياء والنون رفعاً ونصباً وجراً ، فيغدو كالاسم المفرد ، وتظهر الحركات الثلاث الأصلية على نونه : « جاء المعلمينُ ، رأيت المعلمينَ ، مررت بالمعلمينِ » . ومنه قـول الصمة بن عبد الله يذكر ديار محبوبته :

٧ ـ دَعانيَ مِنْ نَجْدٍ ، فانَّ سِنِينَه
لَعِبْنَ بنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدا

(اللغة : دعاني : أتركاني . المعنى : واضح . الاعراب : « دعاني » فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به ، « من نجد » متعلقان بالفعل . «فان» حرف استئناف وتعليل مع حرف مشبه بالفعل . « سنينه » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ، والضمير مضاف اليه . « لعبن » فعل وفاعل . « بنا » متعلقان بلعبن . « شيباً » حال . « وشيبننا » حرف عطف وفعل وفاعل ومفعول به « مردا » حال . « جملة : دعاني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ان واسمها وخبرها » استئنافية لا محل لها . « جملة : لعبن » خبرية محلها الرفع . « جملة : شيبننا » معطوفة على الخبرية محلها الرفع . الشاهد : « إن سنينه » : ألزم الشاعر الملحق بجمع المذكر السالم الياء والنون ، واعربه بالحركات) .

٤ - اعراب جمع المؤنث السالم والملحق به :

ويكون بالضمة لحالة الرفع ، وبالكسرة لحالتي النصب والجر : « جاءت المعلماتُ ، رأيت المعلماتِ ، مررت بالمعلماتِ [١] » .

٥ - اعراب الممنوع من الصرف :

ويكون بالضمة لحالة الرفع ، وبالفتحة لحالتي النصب والجر : « جاء أحمدُ ، رأيت أحمدَ ، مررت بأحمدَ » . ويشترط لذلك ان يكون خالياً من « أل » ، وغير مضاف ، وإلا ، فهو معرب بالحركات الثلاث للحالات الثلاث : « هذه هي القاهرةُ ، زرت القاهرةَ ، أقمت في القاهرةِ - هذه صحراءُ العرب ، رأيت صحراءَ العرب ، مررت بصحراءِ العربِ » .

٦ - اعراب الاسماء الستة :

وهذه الاسماء هي : « أب - أخ - حم - فو بمعنى فم - ذو : بمعنى صاحب - هن : بمعنى العضو التناسلي » .

---

(١) اجاز بعض النحاة نصبه بالفتحة : « تعلمت اللغاتَ » ، مقيداً ذلك بان يكون المفرد معتلاً « لغو » . ومنهم من أطلق فلم يقيد : « رأيت المعلماتَ » .

وتعرب بالواو في حالة الرفع ، وبالياء في حالة الجر ، وبالألف في حالة النصب : « جاء أبو زيدٍ ، رأيت أبا زيدٍ ، مررت بأبي زيدٍ[١] » .

ويشترط لذلك ان تكون مفردة . فان كانت مثناة فنظامها نظـــام المثـــنى : « جاء الأبوان ، رأيت الأبوين ، مررت بالأبوين » . أما إن كانت جمعاً مكسراً فنظامها نظـــام المفرد : « جاء الآباءُ ، رأيت الآباءَ ، مررت بالآباءِ » .

ثم أن تكون مكبرة . فان صغرت فهي كالمفرد ، تعرب بالحركات الثلاث : « جاء أخيُّ زيدٍ ، رأيت أخيَّ زيدٍ ، مررت بأخيِّ زيدٍ » .

ثم ان تكون مضافة . فان كانت غير ذلك فهي كالمفرد : « جاء الأبُ ، رأيت الأبَ ، مررت بالأبِ » .

ثم ان تكون اضافتها لغير ياء المتكلم ، وإلا اعربت بالحركات الثلاث مقدرة على أواخرها : « جاء أبي ، رأيت أبي ، جلست مع أبي » .

هذا ، واختلفت العرب في « هن » : فأكثرهم جارٍ على نقصه ، واعتباره مثل : « يد – دم – فم – غد » مفرداً معرباً بالحركات الثلاث . أما « أب – أخ – حم » ، فأكثرهم يعربها بالحروف ، كما رأينا ، وبعضهم يلزمها الألف رفعاً ونصباً وجراً ، فتغدو اسماءً مقصورة تعرب بالحركات الثلاث مقدرة على ألفاتها ، كقول ابي النجم :

---

(١) هذا هو المذهب المشهور ، وهو مذهب جمهور البصريين . أما سيبويه فذهب إلى أنها معربة بضمة مقدرة على الواو ، وفتحة مقدرة على الألف ، وكسرة مقدرة على الياء . وذهب جمهور الكوفيين إلى انها معربة بعلامتين : بالضمة والواو للرفع ، وبالفتحة والالف للنصب ، وبالكسرة والياء للجر .

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجدِ غايتاها (١)

ومنهم من يعربها بالحركات ولو توفرت فيها الشروط : هذا أبُ زيدٍ ، رأيت أبَ زيدٍ ، مررت بأبِ زيدٍ . وعليه قول رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي :

٨ ـ بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمْ
وَمَنْ يُشابِهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « بأبه » متعلقان باقتدى ، والضمير مضاف اليه . « اقتدى عدي » فعل وفاعل . « في الكرم » متعلقان باقتدى . « من » اسم شرط في محل رفع مبتدأ . « يشابه » مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط ، وفاعله مستتر . « أبه » مفعول به ومضاف اليه . « فما » الفاء رابطة للجواب ، وما نافية . « ظلم » ماض ، وفاعله مستتر . « جملة اقتدى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : من مع خبره » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يشابه » خبر من محلها الرفع . « جملة : ظلم » جواب شرط جازم محلها الجزم . الشاهد : « بأبه وأبه » : عامل أحد الاسماء الستة معاملة المفرد في الاعراب بالحركات ، رغم توفر الشروط لاعرابه بالحروف) .

٧ ـ اعراب الاسم المقصور :

وهو الاسم الذي ينتهي بألف ليس بعدها همزة ، كما رأينا في أقسام الاسم . وحق هذه الفصيلة من الاسماء أن تقبل التبدل في أواخرها ، أي الاعراب . وهي في الواقع تقبله لولا عارض صوتي منع من ظهور

(١) مرّ اعراب هذا الشاهد في فقرة اعراب المثنى . فارجع اليه .

الحركات الاعرابية على أواخرها ، ذلك هو وجود الألف التي لا تقبل الحركات . وفي هذه الحال نلجأ الى ما يسمى بالاعراب التقديري ، وهو أن نقدر الحركات على الالف تقديراً ، قائلين إن التعذر (١) منع من ظهورها ، مثل : « جاء الفتى ، رأيت الفتى ، مررت بالفتى » .

٨ ـ اعراب الاسم المنقوص :

وهو الذي ينتهي بياء ثابتة مكسور ما قبلها ، مثل « القاضِيْ » . وهذه الفصيلة من الاسماء تقبل ظهور الفتحة فقط ، أما الضمة والكسرة فيمنع من ظهورها الثقل (٢) ، فتقدران على الياء تقديراً ، مثل « جاء القاضيْ ، رأيت القاضيَ ، مررت بالقاضيْ » .

وسواء أظهرت الياء في المنقوص أم سقطت ، فالنظام الاعرابي لا يختلف : تقول في اعراب « جاء قاضٍ » : قاضٍ : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على يائه المحذوفة ، منع من ظهورها الثقل .

٩ ـ اعراب المضاف الى ياء المتكلم :

إذا أضيف المفرد الصحيح الآخر الى ياء المتكلم ، إشتغل حرفه الأخير ، الذي هو مُسْتَقَبُ الاعراب ، بالكسرة المناسبة للياء . وعندئذ تقدر الحركات الثلاث على هذا الاخير المشتغل : « هذا كتابِي ، خذ كتابِي ، إقرأ في كتابِي » .

---

(١) التعذر : هو الاستحالة .
(٢) الثقل : هو امكان ظهور الحركة مع الثقل في اللفظ .

وإذا اتصل المقصور بياء المتكلم ، ظل له نظامه الاعرابي المعروف ، وهو أن تقدر له الحركات الثلاث على ألفه : « جاء فتايَ ، رأيت فتايَ ، مررت بفتاي » .

فان اتصل بياء المتكلم اسم منقوص ، ادغمت ياؤه بياء المتكلم ، وقدرت الحركات الثلاث على آخره مانعاً من ظهورها سكون الادغام الواجب : « جاء قاضيَّ ، رأيت قاضيَّ ، مررت بقاضيَّ » .

ويعرب المثنى وجمع المذكر السالم إذا اتصلا بياء المتكلم كما كانا يعربان قبل الاضافة اليها . إلا أن ياء المثنى والجمع تدغمان في ياء المتكلم ، وكذا واو الجمع بعد قلبها الى ياء ، تقول : « جاء معلماي ، رأيت معلميَّ ، مررت بمعلميَّ ، جاء معلموي ← معلميَّ ، رأيت معلميَّ ، مررت بمعلميَّ » .

١٠ - اعراب المحكي :

الحكاية هي أن تورد اللفظ على الهيئة التي سمعته عليها من غير تغيير فيه ، كأن تقول لشخص : أكتبْ : « زيدٌ » ، أو اكتبْ : « ضرب زيدٌ عمراً » . أي اكتبْ هذه الالفاظ التي تسمعها مني . وبالطبع ، فان الحركات الاعرابية لن تظهر على مثل هذه العبارات التي يقصد لفظها . فان كان المحكي مفرداً ، قُدِّرَت الحركات على آخره مانعاً من ظهورها اشتغال المحل بالحركة الاعرابية الاصلية المحكية ، وإن كان المحكي جملة ، لم تقدر الحركات على أي شيء ، بل تعتبر الجملة حالَّةً محل كذا وكذا من المحالّ الاعرابية ، فنقول في المثالين السابقين : زيدٌ : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاعراب الاصلية . و « ضرب زيد عمراً » : جملة قصد لفظها في محل نصب مفعول به .

١١ ـ اعراب المسمى به :

١ ـ إذا سميت شخصاً باسم مبني مثل « كَمْ » ، فابق له بناءه : « جاء كَمْ ، رأيت كَمْ ، مررت بكَمْ »، وقدّر الحركات الاعرابية الثلاث على آخره مانعاً من ظهورها اشتغال المحل بركة البناء الاصلي .

٢ ـ اذا سميت شخصاً بمثنى مثل : « حَسَنَيْنِ » ، فلَكَ في اعرابه وجهان : احدهما ان تلحقه بالمثنى وتعامله معاملته : « جاء حسنانِ ، رأيت حسنَين ، مررت بحسنين » ، والثاني ان تلزمه الالف والنون وتعامله معاملة ما لا ينصرف تشبيهاً له بالعلم المزيد فيه ألف ونون : « جاء حسنانُ ، رأيت حسنانَ ، مررت بحسنانَ » .

٣ ـ اذا سميت شخصاً بجمع مذكر سالم مثل : « عابدين » ، فلك فيه ثلاثة أوجه : الأول ان تلحقه بالجمع السالم وتعامله معاملته : « جاء عابدونَ ، رأيت عابدينَ ، مررت بعابدين » ، والثاني أن تلزمه الياء والنون ، وتعربه بالحركات الثلاث ظاهرةً مع التنوين على نونه : « جاء عابدينٌ ، رأيت عابديناً ، مررت بعابدينٍ » ، والثالث أن تلزمه الواو والنون ، وتعربه اعراب مالا ينصرف تشبيها له بالأعلام الاعجمية مثل :« هارون » : « جاء عابدونُ ، رأيت عابدونَ ، مررت بعابدونَ » .

٤ ـ اذا سميت شخصاً بجمع مؤنث سالم مثل : « عرفات » ، فلك في اعرابه ثلاثة أوجه ايضاً : أولها ان تلحقه بالجمع السالم وتعامله معاملته : « هذه عرفاتٌ ، رأيت عرفاتٍ ، سافرت إلى عرفاتٍ » ، الثاني أن تعامله معاملة ما لا ينصرف بسبب علميته وتأنيثه : « هذه عرفاتُ ، رأيت عرفاتَ سافرت إلى عرفاتَ » ، الثالث أن يبقى له نظام اعراب الجمع المؤنث السالم

مع حرمانه من التنوين فقط : « هذه عرفاتُ ، رأيت عرفاتِ ، مررت بعرفاتِ » .

٥ ـ اذا سميت شخصاً بجملة مثل : « تأبط شراً » ، أبقيته على لفظه في كل الحالات مقدراً الحركات على آخره مانعاً من ظهورها حركة الاعراب الاصلي : « جاء تأبط شراً ، رأيت تأبط شراً ، مررت بتأبط شراً » .

١٢ ـ اعراب الأفعال الأربعة والأفعال الخمسة :

إذا صرّفنا فعلاً مضارعاً مع الضمائر المختلفة ، فسيكون لدينا منه سلسلة تتألف من احدى عشرة صيغة : « أكتبُ ـ نكتبُ ـ تكتبُ ـ تكتبين ـ تكتبان ـ تكتبون ـ تكتبْن ـ يكتب ـ يكتبان ـ يكتبون ـ يكتبْنَ » .

أربع من هذه الصيغ ، هي (أكتب ـ نكتب ـ تكتب ـ يكتب) ، لا يتصل بها شيء من الضمائر ، وتسمى الافعال الاربعة . واعرابها يكون بالحركات : فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والسكون للجزم : « أنا اكتبُ درسي ، أنا لن أكتبَ درسي ، أنا لم أكتبْ درسي » .

وخمس من هذه الصيغ ، هي (تكتبان ـ يكتبان ـ تكتبون ـ يكتبون ـ تكتبين) ، قد اتصل بها إما الف الاثنين ، وإما واو الجماعة ، وإما ياء المؤنثة المخاطبة ، وتسمى الافعال الخمسة . واعرابها يكون بالنون حذفاً واثباتاً : ثبوت النون للرفع ، وحذفها للنصب والجزم : « انتما تكتبان درسكما ، لن تكتبا درسكما ، لم تكتبا درسكما » .

١٣ - اعراب المضارع المعتل الآخر :

١ - إن كان معتلاً بالألف، فالرفع والنصب ضمة وفتحة مقدرتان على الألف منع من ظهورهما التعذر، وللجزم حذف حرف العلة : « انت ترضى بي ، انت لن ترضى بي ، انت لم ترضَ بي » .

٢ - وان كان معتلاً بالواو أو الياء ، فالرفع ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ، وللنصب فتحة ظاهرة ، وللجزم حذف حرف العلة : « انت ترميْ الكرة وتدعو ربك ، انت لن ترميَ الكرة ولن تدعوَ ربك ، انت لم ترمِ الكرة ولم تدعُ ربك » .

١٤ - اعراب المبني :

يحتل المبني أحياناً أمكنة تقتضي رفعه أو نصبه أو جره او جزمه. ولما كان مبنياً لا يقبل التغير والتبدل ، لجأنا معه الى نوع من الاعراب يسمى الاعراب المحلي : وهو اعطاء الاعراب للمحل الذي يحتله المبني ، لا للفظ المبني نفسه ، فنقول في مثل « جاء الذي نجح » : « الذي » : فاعل مبني لفظه ، مرفوع محله ، وبعبارة اخرى : مبني على السكون في محل رفع فاعل. فالتبدل ههنا تبدل اعتباري يصيب المحل الذي يحتله المبني ، ولا يصيب المبني نفسه .

٣ ـ الخلاصة

نخلص من كل هذه المقدمة إلى ما يأتي :

١ ـ دراسة التركيب يجب ان تلي دراسة الأصوات والمفردات ، لأن التركيب لا يكون إلا من اجتماع المفردات ، والمفردات لا تكون إلا من اجتماع الأصوات .

٢ ـ إن العربية لغة معربة : بمعنى انها تغير في صور مفرداتها اثناء التركيب للدلالة على المعاني النحوية ، أو المقولات النحوية ، أو الوظائف النحوية التي يقوم بها كل مفرد .

٣ ـ إن هذا التغير يسمى إعراباً ، وهو لا يصيب صدور الكلمات ولا أحشاءها ، بل تنحصر دائرته في أواخرها .

٤ ـ ان كلمات العربية لا تخضع كلها للنظام الاعرابي . بل منها ما يخضع فيسمى معرباً ، ومنها ما لا يخضع فيسمى مبنياً .

٥ ـ يمكن بسهولة تفسير حالة البناء التي تلازم الحروف جميعاً ، وبعض الافعال ، وبعض الاسماء غير المتمكنة وبعض الاسماء المختصة ، فهذه الكلمات كلها ذوات وظائف نحوية ثابتة لاتغيرها ، فكان ثبوت صورها أمراً طبيعياً الى حد كبير .

٦ ـ إن المعربات لا تخضع كلها لنظام اعرابي واحد ، بل ان لكل فصيلة منها نظامها الاعرابي الخاص بها .

٧ ــ إن حالات البناء اربع : البناء على الضم والبناء على الفتح ، والبناء على الكسر ، والبناء على السكون . وان حالات الاعراب اربع ايضاً : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

٨ ــ ان علامات الاعراب والبناء أربع أصلية ، هي الضمة ، وينوب عنها الالف في المثنى ، والواو في الجمع المذكر السالم والاسماء الستة ، وثبوت النون في الأفعال الخمسة . ثم الفتحة ، وينوب عنها الالف في الاسماء الستة ، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم ، والكسرة في جمع المؤنث السالم ، وحذف النون في الأفعال الخمسة . ثم الكسرة ، وتنوب عنها الفتحة في الممنوع من الصرف ، والياء في كل من المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة . ثم السكون ، وينوب عنه حذف حرف العلة في المعتل الآخر ، وحذف النون في الافعال الخمسة .

٩ ــ إن الاعراب على ثلاثة أقسام : اعراب ظاهري ، وهو الأصل في كل الكلمات ، واعراب تقديري : ويكون في الكلمات التي تقبل التغيير لولا وجود عارض صوتي يمنع من ذلك ، كأن يكون آخر الكلمة حرف علة لا يقبل الحركة ، وتلك حالة المقصور والمنقوص والمضارع المعتل الآخر . أو أن يكون آخر الكلمة منشغلاً بحركة لازمة لا يستطيع تغييرها ، وتلك حالة المتصل بياء المتكلم والمحكي وغيرهما . ثم إعراب محلي : وهو تغيير اعتباري لا حقيقي ، نحكم به على المحل الذي يحتله المبني ، لا على المبني نفسه ، لأن المبني لا يقبل التغيير ، لا ظاهراً ، ولا مقدراً .

الباب الأول

الجملة الفعلية

١ ـ الجملة وأقسامها

كل جملة هي تركيب إسنادي : بمعنى انها تتركب من مفردين العلاقة بينهما علاقة إسناد . فسواء أقلت : « قدم زيد » أم قلت : « زيد قادم » ، فأنت ، في كلتا الجملتين ، تسند القدوم إلى زيد ، أو بعبارة أخرى : انت تحكم على زيد بالقدوم . فزيد ـ في الجملتين ـ مسند إليه ، والقدوم ـ في الجملتين ـ مسند .

ويتركب المسند والمسند إليه على صور مختلفة إليك بيانها :

١ ـ (قدم الرجالُ ـ عوقبَ المذنبون) :

وهذا اشهر التصاميم للجملة العربية ، واكثرها شيوعاً . ويدعى في الاصطلاح بالجملة الفعلية ، لأن الفعل يمثل أحد طرفيه ، وهو طرف المسند ، أما المسند إليه ، فيدعى في هذا التصميم بالفاعل مرة ، وبالنائب عن الفاعل مرة أخرى .

وابرز خصائص هذا التصميم وميزاته هو عدم التطابق العددي بين طرفيه ، فأنت ترى أن المسند في كلتا الجملتين مفرد : « قدم — عوقب »، على حين تجد أن المسند إليه في كلتيهما جمع : « الرجال — المذنبون » .

٢ — (الرجال قادمون) :

وهذا التصميم يلي سابقه في الشهرة والشيوع . ويدعى في الاصطلاح بالجملة الاسمية لان كلا طرفيه من فصيلة الاسماء . والمسند ههنا يدعى خبراً ، اما المسند إليه فيسمى مبتدأ . وابرز خصائص هذا التصميم وميزاته هو وجوب المطابقة العددية والجنسية بين طرفيه . تقول : « الرجل قادم ، الرجلان قادمان ، الرجال قادمون ، المرأة قادمة ، المرأتان قادمتان ، النساء قادمات » .

٣ — (هل قادمٌ الرجال ؟) :

وهذا التصميم مزيج من التصميمين السابقين ، فهو كالجملة الاسمية في كون طرفيه من فصيلة الاسماء ، وهو كالجملة الفعلية في عدم التطابق العددي بين طرفيه ، فانت ترى ان « قادم » مفرد ، وان « الرجال » جمع . ولهذا لم يلقب طرفا هذه الجملة بلقبي الفعلية ، لانها ليست فعلية تماماً ، ولا بلقبي الجملة الاسمية ، لانها ليست اسمية تماماً ، بل اقبوا طرفها الأول ، وهو المسند ، بلقب المبتدأ ، وطرفها الثاني ، وهو المسند إليه ، بلقب الفاعل .

ولما كان لابد لكل مبتدأ من خبر ، قالوا : إن الفاعل هنا سدّ مسدّ الخبر واغنى عنه . وبالمقابل ، نستطيع ان نقول : إن كل فاعل لا بد له من فعل يسبقه ، واذن فيمكن ان نقول عن المبتدأ ههنا **إنه** سدّ مسدّ

الفعل وأغنى عنه . والواقع انهم اشترطوا في المبتدأ لمثل هذا التركيب ان يكون وصفاً مشتقاً من الفعل ، أو جامداً فيه معنى الوصف ، مثل : « هل صخر قلوب الظالمين ؟ » اي « هل قاسية قلوبهم ؟ » .

وعلى كل حال ، فهذا التصميم أقل من سابقيه شيوعاً في الكلام العربي . وقد اشترط له البصريون ، ما عدا الأخفش ، أن يكون مبتدؤه معتمداً على نفي أو استفهام ليقوى فيه معنى الفعلية ، لان الاستفهام والنفي لا ينصبان إلا على الاحداث (١) .

هذا ، وقد اعتبر النحاة هذه الجملة ، من انواع الجملة الاسمية ، لان المبدأ الذي اعتمدوه في تصنيف الجملة ان تسمى فعليةً كل جملة تصدرها الفعل ، وان تسمى اسمية كل جملة تصدرها الاسم .

٤ ــ (هيهاتَ السفرُ) :

وهذا شكل آخر من اشكال الجملة الاسمية ، نرى فيه المسند ممثلاً باسم فعل ، ونرى المسند إليه ممثلا بفاعل . والذي حمل النحاة على اعتبار مثل هذا التركيب جملة اسمية هو كونها مصدرة باسم فعل ، لا بفعل(٢)

---

(١) اما الكوفيون ، ومعهم الاخفش من البصريين ، فقد جوزوا أن يقال : « قادم الرجال » بغير اعتماد على نفي او استفهام . وجوزه سيبويه ايضاً على ضعف .

(٢) اختلاف النحاة في اعراب اسماء الأفعال : قال الاخفش ، وتابعه جمهور النحاة : هي اسماء لا محل لها من الاعراب . وقال سيبويه : اسم الفعل مبتدأ سد فاعله مسد خبره . وقال المازني : اسم الفعل مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، فتقدير قولك « هيهات السفر » : « بعد بعداً السفر » . وعلى هذا المذهب تكون الجملة فعلية لا اسمية ، لان اسم الفعل ليس صدراً فيها ، بل الصدر هو الفعل المحذوف .

٥ ـ (تأديبي الغلامَ مسيئًا) :

أي : أؤدب الغلام في حال إساءته :

وهذا تصميم غريب ونادر للجملة الاسمية ، نرى فيه المسند إليه ممثلاً بالمبتدأ « تأديبي » ، والمسند ممثلاً بحال منصوبة «مسيئاً» أغنت عن الخبر وسدّت مسدّه .

وقد اشترط النحاة لمثل هذا التركيب شروطاً : أن يكون المبتدأ مصدراً ، أو اسم تفضيل مضافاً الى مصدر ، مثـــل « افضلُ تأديبك الغلامَ مسيئاً » ، وأن تجيء بعد ذلك حال لا تصلح أن تكون خبراً ، اذ لو جعلت كلمة « مسيء » خبراً للتأديب لفسد المعنى الذي تريده : فلو قلت « تأديبي الغلام مسيءٌ » ، لفهم ان التأديب للغلام فيه اساءة وضرر ، وهو خلاف ما تقصد إليه . وعند ذلك فلابد من حذف الخبر ، واعتبار الحال مغنية عنه وسادّةً مسدّه .

ولا فرق بين أن يكون اسم التفضيل مضافاً الى المصدر الصريح ، كما مثلنا ، أو أن يكون مضافاً الى المصدر المؤول ، مثل : « أحسن ما تعمل الخيرَ مستتراً » . وكذا لا فرق بين أن تكون الحال مفردة ، وأن تكون جملة ، مثل الحديث : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » .

٦ ـ (أعندك زيدٌ ؟ ـ أفي الدار زيدٌ) :

وهذا قسم ثالث من أقسام الجملة سماه بعضهم بالجملة الظرفية ، لانها مصدرة بالظرف أو بالجار والمجرور (١) . وعلى رأي هؤلاء يكون المسند

(١) ويعتبر الجار والمجرور ظرفاً أيضاً ، لانهما غالباً بمعنى الظرف ، الا ترى انه لا فرق بين قولك « سافرت مساءً » وقولك : « سافرت في المساء » ؟

ههنا ممثلاً بالظرف ، أو الجار والمجرور ، ويكون المسند اليه ممثلاً بفاعل مرفوع . وقد اشترطوا لهذا التركيب بهذا الاعتبار أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام ، لانه لما كان الاستفهام والنفي لا ينصبان إلا على الحدث ، كان الظرف الواقع بعدها متضمناً معنى الحدث ، فكأن قولك : « أفي الدار زيد ؟ » يساوي قولك : « هل استقر زيد ؟ » . وعلى هذا يكون « زيد » فاعلاً للظرف المتضمن معنى الفعل .

والواقع أن هذا التركيب يمكن رده الى الجملة الاسمية ، فيعتبر مرفوعه مبتدأ ، وظرفه خبراً له ، أو متعلقاً بخبره المحذوف .

وهكذا نرى أن المسند والمسند اليه مهما اختلفت صور تركيبهما ، فهما يؤلفان نوعين من الجمل لا ثالث لهما : الجملة الفعلية ، وهي ما كان صدرها فعلاً ، والجملة الاسمية ، وهي ما كان صدرها اسماً .

وقبل أن نترك هذا الفصل نحب أن نطرح المسألة الآتية :

لقد قلنا في مستهل الفصل : إن كل جملة هي تركيب اسنادي ، فهل يمكن أن نعكس فنقول : إن كل اسناد هو جملة ؟

الجواب بالنفي في بعض الاحيان . ويتضح ذلك بالمثال الآتي :

(طويل ذراعاك) : إسناد اسندنا فيه الطول الى ذراعيك [٢] . وهو في الوقت نفسه جملة ، لان طرفه الاول يقوم بوظيفة الابتداء ، وطرفه الثاني يقوم بوظيفة الفاعلية المغنية عن الخبر ، وسيظل جملة ما ظل كل طرف فيه يقوم بوظيفته .

---

(١) هذا الاسناد مقبول عند الأخفش والكوفيين ولو لم يعتمد على نفي او استفهام .

لنفرض الآن أن الطرف الاول ، وهو الوصف « طويل » قد تخلى عن وظيفة الابتداء في جملته ، والتحق بجملة أخرى ليقوم فيها بوظيفة ما ، ولتكن وظيفته الخبرية كما في قولك : « أنت طويلٌ ذراعاك » ، أو وظيفة الحالية كما في قولك : « خلقك الله طويلاً ذراعاك » ، أو أي وظيفة أخرى تلحقه بجملة غير جملته ، فعند ذلك تنهدم الجملة التي كانت مؤلفة منه ومن فاعله ، ولا يبقى منها سوى الفاعل ، على الرغم من أن اسناد الطول الى الذراعين لا يزال قائماً .

كذلك يحدث أن يتخلى الطرف الثاني ، وهو المسند اليه ، عن وظيفة الفاعلية ليصير مضافاً اليه ، مثل : « طويل الذراعين » ، فتنهدم الجملة أيضاً على الرغم من بقاء الاسناد معنوياً . ونحتاج في هذه الحالة إلى طرف متمم لها ، فنقول مثلاً : « طويل الذراعين قادمٌ » .

نستنتج من كل ذلك أن الاسناد لا يكون جملة إلا إذا قام طرفاه بوظيفتي الفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر . فان كان غير ذلك فليس إلا اسناداً في المعنى ، أما في اللفظ ، فليس هو بجملة .

والواقع انه يمكننا — من ناحية المعنى فقط — أن نعتبر الاسناد الذي دخل أحد طرفيه في جملة أخرى جملة صغرى ، فتكون الجملة المدخول فيها جملة كبرى ، ونصبح بذلك أمام نوع من تداخل الجمل . ففي مثل قولنا : « خلقك الله طويلاً ذراعاك » ، تكون « طويلاً ذراعاك » جملة صغرى وقعت موقع الحال في الجملة الكبرى « خلقك الله طويلاً ذراعاك » لكن الذي منع النحاة من هذا الاعتبار أن اللفظ لا يتماشى في مثل هذا الوضع مع الوظيفة النحوية ، فأنت ترى أن النصب المستحَقّ للحال قد أصاب أحد طرفي الاسناد فقط ، وهو كلة « طويلاً » وحدها . ولهذا اضطروا إلى اعتبار الكلمة في مثل هذا المثال حالاً ، وبذلك انهدمت الجملة التي كانت تتألف منه ومن مرفوعه .

٢ ـ الفعل

الفعل هو الطرف المسند في الجملة الفعلية . وإذا كان معلوماً فلا بد له من فاعل ، مثل « ذَهَبَ زَيدٌ » وان كان مجهولاً فلا بد له من نائب فاعل ، مثل : « كُسِرَ الزجاجُ » .

١ ـ حركة آخره :

هو مبني ان كان ماضياً أو أمرياً أو مضارعاً اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد . وقد ذكرنا في فصل سابق أحوال بنائه فارجع اليها .

فان لم يكن المضارع متصلاً باحدى النونين المذكورتين ، فهو مرفوع ، إلا أن يسبقه ناصب فينصب ، أو جازم فيجزم . وسيأتي بيان ذلك في فصول لاحقة .

٢ ـ ترتيبه مع مرفوعه :

الفعل سابق لمرفوعه دائماً ، مثل : « قام زيدٌ » . فان تقدم « زيد » على « قام » في مثل « زيد قام » ، فزيد عند ذلك مبتدأ وليس فاعلاً . أما الفاعل فهو ضمير مستتر تقديره هو يعود على زيد (١) .

---

(١) هذا مذهب البصريين ، اما الكوفيون فقد اجازوا تقدم الفاعل على فعله . ويترتب على اجازتهم صحة أن يقال : « الرجال جاء » . وهذا الأسلوب لم يسمع من العرب أبداً .

٣ ـ ذكره وحذفه :

يجوز حذفه في مقام المحاورات . كأن يقول أحدنا : « من جاء ؟ » ، فيجيب الآخر : « ... زيدٌ » . وقد اعتبر المرفوع الذي يلي أداة خاصة بالفعل (١) ، فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقول السموءل :

٩ ـ إذا المَرْءُ لم يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ
فَكُلُّ رداءٍ يَرتَديهِ جَميلُ

(اللغة : العرض : الجانب من الشخصية الذي هو محط المدح او الذم . المعنى : جمال الانسان بشرفه ، وليس بلباسه . الاعراب : « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة ، متعلقة بجوابها . « المرء » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : اذا شرف المرء . « لم يدنس » جازم ومجزوم . « من اللؤم » متعلقان بيدنس . « عرضه » فاعل ومضاف اليه ، « فكل » الفاء رابطة لجواب الشرط وكل مبتدأ « رداء » مضاف اليه . « يرتديه » مضارع مرفوع ، وفاعل مستتر ، ومفعول به . « جميل » خبر . « مجموع الشرط وجوابه » ابتداء لا محل له من الاعراب . « جملة : المرء مع فعله المحذوف » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : لم يدنس عرضه » تفسير للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : كل رداء جميل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « جملة يرتديه » نعت للرداء محلها الجر . الشاهد : « اذا المرء » : بعد الأدوات الخاصة بالافعال يحذف الفعل اذا كان في الكلام ما يفسره) (٢) .

---

(١) الادوات الخاصة بالافعال ، مثل : ان ولو وإذا وهل ، مما لا يليها الا الفعل .

(٢) اختلف النحاة في اسلوب « اذا المرء » وما اشبهه من التراكيب . والخلاف ينحصر في اعرابه لا في صحته ، اذ الكل مجمع على أنه من أفصح اساليب العرب في التعبير . والاعراب الوارد اعلاه ، جار على مذهب جمهور البصريين . أما الكوفيون فيعربون المرفوع بعد « اذا » فاعلاً للفعل المتأخر عنه . والأخفش من البصريين يعربه مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، مجوزاً بذلك ان تقع الجملة الاسمية بعد « اذا وإن » فقط من بين ادوات الشرط .

وقد اعتبر الفعل محذوفاً في اساليب : الاشتغال ، مثل : « الكتابَ خذه : التقدير : خذ الكتابَ خذه » ، والتحذير ، مثل : « الأسدَ الاسدَ : التقدير : إحذر الاسدَ » ، والاغراء ، مثل : « الصدقَ الصدقَ : التقدير : الزم الصدقَ » . والاختصاص ، مثل : « نحن – العربَ – نقري الضيفَ : التقدير : أَخُصُّ العربَ » ، والنداء ، مثل : « يا عبد الله : التقدير : أنادي عبد الله » .

هذا ، وقد يحذف الفعل مع مرفوعه بعد الاسم الموصول إن كان في الجملة ظرف أو جار ومجرور يغنيان عنهما ، مثل : « سهرت إلى ما بعد العاشرة : التقدير : سهرت الى الزمن الذي وجد بعد العاشرة » .

٤ – مطابقته لمرفوعه في العدد :

مذهب جمهور العرب أنه اذا اسند الفعل إلى ظاهر – مثنى ، أو مجموع – وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع ، فيكون كحاله اذا اسند الى مفرد ، تقول : « قام الرجل ، قام الرجلان ، قام الرجال ».

على ان طائفة من العرب – يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزد شنوءة – كانوا يجيزون ان يقال : « قاما الرجلان ، وقاموا الرجال[1] ». وقد وردت هذه اللغة في نصوص فصيحة كثيرة ، كقوله تعالى : « واسروا النجوى الذين ظلموا » ، وكقول إبي عبد الرحمن العتبي :

١٠ – رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَيْبَ لاحَ بِعارِضي
فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالخُدُودِ النَوَاضِرِ

---

(١) تسمى هذه اللغة عند النحاة بلغة اكلوني البراغيث .

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « رأين » فعل ماض والنون علامة جمع الاناث لا محل لها من الاعراب . « الغواني » فاعل (١) . « الشيب » مفعول به . « لاح » ماض وفاعل مستتر . « بعارضي » متعلقان بلاح والضمير مضاف اليه . « فاعرضن » حرف عطف وفعل وفاعل . « عنى » متعلقان بأعرضن . « بالخدود » متعلقان بأعرضن . « النواضر » نعت للخدود . « جملة : رأين الغواني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لاح بعارضي » حالية محلها النصب . « جملة : فأعرضن » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « رأين الغواني » : طابق الشاعر بين الفعل وفاعله في العدد) .

٥ ـ مطابقته لمرفوعه في الجنس :

الأصل في الفعل ان يذكّر مع مرفوعه المذكر : « ذهب خالد ـ يذهب خالد » ، وان يؤنث مع مرفوعه المؤنث : « ذهبت فاطمة ـ تذهب فاطمة » . ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب هذا الاصل ، او يجيزه ويجيز خلافه ، أو يوجب خلافه . وإليك تفصيل ذلك :

آ ـ يجب تذكير الفعل :

أولاً : اذا كان مرفوعه مذكراً ، مفـــرداً أو مثنىً أو جمع مذكر سالماً ، مثل : « ذهب الرجل ، ذهب الرجلان ، ذهب المعلمون » .

ثانياً : اذا فصل بينه وبين مرفـــوعه الظاهر بالا ، سواء أكان

---

(١) ويجوز في مثل هذه التراكيب وجهان آخران للاعراب : أولهما ان يعتبر الضمير المتصل بالفعل هو الفاعل ويعتبر الظاهر المرفوع بدلاً منه . الثاني ان يعتبر الظاهر المرفوع مبتدأ مؤخراً ، والضمير مع الفعل ، فعلاً وفاعلاً ، والجملة منهما خبراً للمبتدأ المؤخر .

المرفوع مؤنثاً ام كان مذكراً ، مثل : « ما ذهب إلا فاطمة [١] » .

ب – يجب تأنيث الفعل :

أولاً : اذا كان المرفوع مؤنثاً حقيقياً ، ظاهراً ، متصلاً بالفعل ، سواء أكان مفرداً ، ام مثنىً ، ام جمع مؤنث سالماً ، مثل : « جاءت فاطمة ، جاءت الفتاتان ، جاءت الفتيات [٢] » .

ثانياً : اذا كان مرفوعه ضميراً مستتراً يعود على مؤنث ، سواء منه الحقيقي والمجازي ، مثل : « فاطمة ذهبت ، الشمس طلعت » .

ثالثاً : إذا كان مرفوعه ضميراً يعود على جمع تكسير لمذكر غير عاقل ، مثل : « الجمال سارت ، أو تسير ، أو يسرْنَ » .

ج – يجوز تذكير الفعل وتأنيثه :

أولاً : اذا كان مرفوعه مؤنثاً مجازياً ظاهراً ، نحو : « طلعت الشمس = طلع الشمس » .

ثانياً : اذا كان مرفوعه مؤنثاً حقيقياً مفصولاً عنه بغير إلا ، نحو : « جاءت إلى المدرسة طالبة = جاء إلى المدرسة طالبة » .

---

(١) ذلك لان المرفوع الحقيقي في مثل هذا التركيب هو المستثنى منه المحذوف . فالتقدير : « ما ذهب أحد إلا فاطمة » . ففاطمة فاعل في اللفظ فقط ، وليس في المعنى .

(٢) واجاز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره مع جمع المؤنث السالم : « ذهب الفتيات » .

ثالثاً : اذا كان مرفوعه ضميراً منفصلاً لمؤنث ، نحو : « انما قامت هي = انما قام هي ، ما قامت إلا هي = ما قام إلا هي » .

رابعاً : اذا كان فعلَ مدح او ذم وكان فاعله مؤنثاً ظاهراً ، نحو : « نعمت المرأة فاطمة = نعم المرأة فاطمة » .

خامساً : اذا كان مرفوعه مذكراً مجموعاً جمع مؤنث سالماً ، نحو : « جاءت الطلحات = جاء الطلحات » .

سادساً : اذا كان مرفوعه جمع تكسير ، سواء أكان لمذكر ، ام لمؤنث ، نحو : « ذهب الرجال = ذهبت الرجال ، فُتِحَتْ النوافذ = فُتِحَ النوافذ » .

سابعاً : ان يكون مرفوعه ضميراً يعود إلى جمع تكسير لمذكر عاقل ، نحو « الرجال جاءوا = الرجال جاءت » .

ثامناً : أن يكون مرفوعه ملحقاً بجمع المذكر السالم ، أو بجمع المؤنث السالم ، نحو : «جاء البنون = جاءت البنون ، قام البنات = قامت البنات » .

تاسعاً : اذا كان مرفوعه اسم جمع ، أو اسم جنس جمعياً ، نحو : « ذهب النساء = ذهبت النساء ، ذهب القوم = ذهبت القوم ، ذهب العرب = ذهبت العرب » .

عاشراً : اذا كان مرفوعه مذكراً مضافاً إلى مؤنث بشرط ان يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه المؤنث مقامه ، نحو : « ذهب كلُّ الفتيات = ذهبت كل الفتيات » ، اذ يصح في مثل هذا ان يقال : « ذهبت الفتيات » باسقاط المضاف دون تغير في المعنى .

٣ ـ رفع المضارع

يرفع المضارع اذا تجرد من النواصب والجوازم .

١ ـ ويكون هذا الرفع ظاهرياً ، نحو : « الولد يلعبُ ، الأولاد يلعبون » ، حيث ظهرت الضمة على الفعل الأول ، وثبتت النون في الفعل الثاني .

٢ ـ أو قد يكون تقديرياً، نحو : « الولد يلهو ـ الولد يمشي ـ الولد يسعى » ، حيث قدرت الضمة على أواخر الافعال الثلاثة ، وقد منع من ظهورها الثقل في « يلهو ويمشي » ، والتعذر في « يسعى » .

٣ ـ أو قد يكون محلياً ، وذلك اذا كان هناك ما أوجب بناءه ، نحو : « لا أُسافِرَنَّ ـ البنات يلعبْن » . فالأول مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم ، والثاني مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، في محل رفع لتجردة عن الناصب والجازم .

٤ ـ نصب المضارع

ينصب المضارع اذا سبقته احدى النواصب الاربعة : أن ـ لن ـ كي ـ إذن .

١ ـ وقد يكون النصب لفظياً ، نحو : « الولد لن يلعبَ ـ الاولاد لن يلعبوا » ، حيث ظهرت الفتحة على الفعل الأول ، وحذفت النون من الفعل الثاني .

٢ ـ أو قد يكون تقديرياً ، نحو : « الولد لن يسعى » ، حيث قدرت الفتحة على الالف للتعذر .

٣ ـ أو قد يكون محلياً ، نحو : « البنات لن يلعبْنَ » ، حيث بني الفعل على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهو في محل نصب بلن .

آ ـ النواصب :

١ ـ (**أن**) : وهي حرف مصدرية ونصب واستقبال ، نحو : « أريد أن أسافر » .

وسميت مصدرية ، لأنها هي وما بعدها في تأويل المصدر دائماً ، وسميت حرف نصب ، لانها تنصب المضارع ، وسميت حرف استقبال لانها تخلص المضارع للاستقبال ، بعد أن كان ، قبلها ، صالحاً للزمانين : الحال ، والاستقبال .

والمصدر المؤول منها ومن صلتها ، يقع مواقع إعرابية شتى : فقد يكون مبتدأً ، نحو : « وان تصوموا خيرٌ لكم = الصومُ خيرٌ لكم » ، أو خبراً ، مثل : « الصدقُ هو أن تقولَ الحقيقة = الصدقُ قولُ الحقيقةِ » ، او فاعلاً ، نحو : « يسرني أن تنجحَ = يسرني نجاحُك » ، أو مفعولا به ، نحو : « أحب أن أسافرَ = احب السفرَ » ، أو مجروراً بالحرف ، نحو : « إني راغب في أن تنجح = اني راغب في نجاحك » .

ولا تقع « أنْ » الناصبة للمضارع بعد فعل بمعنى اليقين والعلم الجازم ، فان رأيت « أنْ » بعد فعل من هذه الأفعال ، فاعلم أنها « أنْ » المخففة من « أنّ » ، وليست هي الناصبة المضارع . والمضارع بعد المخففة مرفوع لا منصوب ، نحو : « علمت أنْ قد تقومُ » اي : علمت أنّك قد تقوم (١) .

٢ - (**لن**) : وهي حرف نفي ونصب واستقبال ، نحو : « لن اسافرَ » .

٣ - (**كي**) : وهي حرف مصدرية ونصب واستقبال ، نحو : أقرأ لكي استفيدَ » . ومصدرها المؤول منها ومما بعدها ، لا يكون إلا مجروراً باللام إن ذكرت معها ، كما مثلنا « اقرأ لكي استفيد = اقرأ

---

(١) اذا جاءت « أن » بعد ظن أو نحوه مما يدل على الرجحان ، جاز في الفعل بعدها وجهان : النصب ، على اعتبار (ان) ناصبة ، والرفع على اعتبارها مخففة ، تقول : ظننت أن يذهبَ زيد ، وظننت أن يذهبُ زيد » . هذا ، ومن العرب من يرفع بعد « أن » مطلقاً ، ومنه قول احدهم :

أن تقرآنِ على اسماءَ وَيْحَكُما ... مني السلامَ وألا تُشعِرا أحداً .

الاستفادة » . فإن لم تذكر اللام معها : « أقرأ كي أستفيد » ، كان المصدر المؤول في محل جر باللام محذوفةً ، أو كان منصوباً بنزع الخافض.

فاذا اتصلت « كي » بـ « ما » ، فهي حرف جر[1] ، والمضارع بعدها مرفوع ، و « ما » التي معها يمكن اعتبارها مصدرية أو كافـة ، كقول الشاعر عبد الأعلى :

١١ ـ إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ ، فانمَّا
يُرَجَّى الفَتَى كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ

اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية متعلقة بالجواب. « أنت » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « لم تنفع » جازم ومجزوم وفاعل مستتر . « فضر » فاء رابطـة لجواب الشرط وفعل أمر وفاعل مستتر . « فانما » فاء استئنافية مع مكفوفة وكافة . « يرجى الفتى » فعل ونائب فاعل . « كيما » مكنوفة وكافـة . ويجوز : كي حرف جر ، و « ما » مصدرية . « يضر وينفع » فعلان مضارعان مرفوعان وفاعلاهما مستتران . والمصدر المؤول من « ما » وما بعدها مجرور بـكي ، والجار والمجرور متعلقان بفعل يرجى .

---

(١) هذا هو المذهب المشهور في « كي » . ويرى آخرون أن « كي » هي أبداً حرف جر للتعليل ، بدليل جرها لـ « ما » الاستفهامية في مثل : « كيمه ؟ أي : لمه ؟ » ، وان الناصب المضارع بعدها انما هو « أن » المضمرة . وقال آخرون هي على نوعين : جارة إن دخلت على « ما » الاستفهامية ، وناصبة إن دخلت على المضارع مسبوقة بلام التعليل ، ويجوز الاعتباران ان نصب المضارع بعدها ولم تسبق باللام .

وأصر بعضهم على انها جارة ، فاذا صحبتها الـلام « لـكي استفيد » كانت توكيداً لها ، كي لا يجتمع جاران على مجرور . وعكس آخرون فاصروا على انهـا ناصبة ، فان دخلت على ما الاستفهامية « كيمه ؟ » فهي ناصبة لفعل محذوف ، و « ما » الاستفهامية مفعول هذا الفعل . والتقدير : « كي تفعل ماذا ؟ » . وهـذا مذهب الكوفيين .

« جملة : أنت مع فعله المحذوف » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : لم تنفع » تفسير للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : فضر » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يرجى الفتى » استئنافية لا محل لها . « جملة : يضر » صلة الحرف المصدري لا محل لها . « جملة: وينفع » معطوفة على الصلة لا محل لها . الشاهد : « كيما يضر » : رفع المضارع بعد « كي » لانها حرف جر بدليل دخولها على « ما » المصدرية) .

٤ ـ **(إذن)** : هي حرف جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ واستقبالٍ ، تقول : « إذن أكرِمَكَ » ، في جواب من قال لك : « سأزورك » .

وهي لا تنصب المضارع إلا بثلاثة شروط : أولها : أن تكون صدراً في جملتها ، بحيث لا يكون ما قبلها عاملاً فيما بعدها ، الثاني : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل ، إلا أن يكون الفاصل قسماً ، أو نداءً ، أو ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، أو حرف « لا » .

فهي مهملة في مثل : « أنا إذن اكرمُكَ » ، لعدم التصدر ، وفي مثل : « إذن أظنُّكَ صادقاً » ، لعدم الاستقبال في الفعل ، وفي مثل : « إذن أنت تُكرَمُ عندي » ، لوجود الفاصل . أما في مثل : « اذن ـ والله ـ اكرمَكَ » و « إذن ـ يا زيد ـ اكرمَكَ » و « إذن ـ غداً ـ اكرمَكَ » و « إذن ـ في الغدِ ـ اكرمَكَ » و « إذن لا أبخلَ عليك » ، فهي عاملة لان الفواصل المذكورة مسموح بها .

ومن العرب من يهملها مطلقاً .

ب ـ النصب بأن مضمرة جوازاً :

هناك خمسة حروف يجوز لـ « أنْ » أن تظهر بعدها ، وأن تضمر .

وفي حال اضمارها يبقى لها عملها ، فيكون المضارع منتصباً بعدها . وهذه الأحرف هي :

١ ـ **لام التعليل** : وهي لام جارة ، يكون ما بعدها علة لما قبلها ، مثل « فتحت الكتاب لأقرأ فيه » . فالقراءة في الكتاب هي علة فتحه وسببه . والفعل ، كما ترى ، منصوب بـ « أن » المضمرة بعد اللام ، والمصدر المؤول مجرور بهذه اللام ، والجار والمجرور متعلقان بفعل « فتحت » . التقدير : فتحت الكتاب للقراءةِ فيه .

٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ـ **الواو والفاء وثم و أو العاطفات** : ولا تضمر « أن » بعد هذه الحروف إلا إذا سبقهن جامد ، وتلاهن فعل مضارع ، مثل : « في السفر صحة لك وتتمتعَ » . فلو لم تضمر « أن » ههنا للزم عطف الفعل المضارع « تتمتع » على الاسم الجامد « صحة » . وهذا لا يجوز ، لان العطف يقتضي تجانس المتعاطفين ـ فعل على فعل ، إسم على اسم ، ظرف على ظرف ... ـ أما اذا كانت « أنْ » مضمرة ، فيستقيم العطف ، لأنه يكون عندئذ بين مصدرين : المصدر المؤول من « أنْ » وصلتها ، والمصدر الصريح « صحة » . ويكون التقدير عندئذ : في السفر صحة لك ومتعة . قالت ميسون الكلبية زوج معاوية بن ابي سفيان تتشوق الى البادية :

١٢ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « ولبس » مبتدأ . « عباءة » مضاف اليه . « و » حرف عطف . « تقر » مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الواو ، « عيني » فاعل ومضاف اليه . والمصدر المؤول من « ان » وصلتها معطوف

على المبتدأ . التقدير : ولبس عباءة وقرة عيني . « أحب » خبر . « إلي » متعلقان بالخبر . « من لبس » متعلقان بالخبر . « الشفوف » مضاف اليه . « جملة : لبس عباءة أحب » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تقر عيني » صلة « ان » المضمرة لا محل لها . الشاهد : « وتقر » : اضمرت أن بعد الواو العاطفة لأن المعطوف عليه اسم جامد) (١) .

ج - النصب بأن مضمرة وجوباً :

تضمر « أن » وجوباً بعد خمسة حروف (٢) :

١ - (**لام الجحود**) : أو لام النفي - والجحود هو النفي - وسميت بذلك لان وظيفتها أن تؤكد النفي الواقع على الفعل الناقص « كان » . لهذا لا تأتي إلا بعد « ما كان » أو « لم يكن » ، كقوله تعالى : « لم يكن الله ليغفرَ لهم » .

وهي دائماً حرف جر ، والمصدر المؤول من « أنْ » المضمرة بعدها وصلتها مجرور بها ، وهي ومجرورها متعلقان بخبر الفعل الناقص المحذوف الذي يقدر دائماً بلفظ « مريداً » ؛ فتقدير الآية السابقة : لم يكن الله مريداً للغفران لهم .

٢ - (**حتى**) : وهي حرف غاية ، بمعنى أن ما بعدها يكون

---

(١) زاد بعضهم على هذه الحروف الخمسة لام العاقبة ، وهي : اللام الجارة التي يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له ، كقوله تعالى: فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً » . وتسمى هذه اللام لام الصيرورة ، ولام المآل . وهي في حقيقتها لام التعليل نفسها استعملت في هذا المقام لضرب من المجاز .

(٢) هذا مذهب البصريين . وهو المشهور . ويذهب الكوفيون الى أن هذه الاحرف هي الناصبة بنفسها .

غايةً ونهايةً لما قبلها ، كقولك : « سأسهر حتى يطلعَ الفجرُ » ، فيكون طلوع الفجر نقطة النهاية لسهرك .

ولحتى ثلاثة معانٍ : أحدها التعليل ، فترادف بذلك لام التعليل ، نحو : « اقرأ في الكتاب حتى استفيدَ . أي : لأستفيدَ » ، الثاني انتهاء الغاية ، فترادف بذلك حرف « إلى » ، نحو : « سأسهر حتى يطلعَ الفجر . أي ، إلى ان يطلعَ الفجر » ، الثالث الاستثناء ، فترادف بذلك حرف « إلا » . وهذا قليل . ومنه قول المقنع الكندي :

١٣ ـ لَيْسَ العَطاءُ مِنَ الفُضُولِ سَماحَةً
حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ .

أي : إلا أن تجود

(اللغة : الفضول : مالك الانسان الزائد عن حاجته . السماحة : الكرم . المعنى : الكرم الحقيقي هو ان تبذل مالك للآخرين وانت في مسيس الحاجة الى ما تبذله . الاعراب : « ليس العطاء » ليس واسمها . « من الفضول » متعلقان بالعطاء . « سماحة » خبر ليس . « حتى » حرف جر . « تجود » مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى . والفاعل مستتر . والمصدر المؤول مجرور بحتى . والجار والمجرور متعلقان بمعنى النفي الحاصل من ليس ، التقدير : كون العطاء سماحة منتفٍ إلى ان تجود . « الواو » للحال . « ما » اسم موصول في محل رفع مبتدأ . « لديك » ظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة ، التقدير : وما استقر لديك ، والضمير المتصل مضاف اليه . « قليل » خبر المبتدأ . « جملة : ليس العطاء سماحة » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تجود » صلة « أن » المضمرة لا محل لها . « جملة وما لديك قليل » حالية محلها النصب . « جملة الصلة المحذوفة » لا محل لها . الشاهد : « حتى تجود » : استعمل « حتى » بمعنى « إلا ») .

ولا ينتصب المضارع بعد « حتى » إلا أن يكون مستقبلاً ، إما

بالنسبة الى زمن ما قبلها فقط ، واما بالنسبة الى ما قبلها والى زمن التكلم معاً . فمن الاول قولك : « إقتتلَ القومُ حتى تسيلَ دماؤهم » ، فسيلان الدماء مستقبل بالنسبة الى زمن الاقتتال ، ولكنه ماض بالنسبة الى زمن تلفظك بهذه الجملة . ومن الثاني قولك لرفيقك : « إسهرْ معي حتى يطلعَ الفجر » ، فطلوع الفجر مستقبل بالنسبة للسهر ، ومستقبل بالنسبة لزمن التلفظ بهذه الجملة أيضاً . وقد أجازوا في النوع الاول النصب ، على اضمار « أن » ، والرفع ، على الابتداء . أما في الثاني فقد أوجبوا النصب .

فان أريد بالفعل الذي بعد حتى معنى الحال ، فالرفع واجب ، مثل : « مرض زيد حتى ما يرجونه » أي : فرجاؤهم منقطع الآن منه .

واعلم أن المضارع إذا انتصب بعد « حتى » فهي حرف جر ، ومجرورها هو المصدر المؤول من « أن » المضمرة مع صلتها . أما إذا ارتفع ، فهي حرف ابتداء لا عمل له ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

٣ - (او) : ولا تضمر بعدها « أن » إلا اذا كانت بمعنى « الا » ، كقول زياد الاعجم :

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كعوبَها أو تستقيما

أي : إلا أن تستقيم .

أو بمعنى « إلى » ، كقول امرىء القيس لصاحبه وهما في الطريق الى ملك الروم :

١٤ ـ فَقُلْتُ لَهُ : لاتَبْكِ عَيْنُكَ إنّما
نُحاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَموتَ فَنُعْذَرا

أي : إلى ان نموتَ (١) .

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « له » متعلقان بقلت . « لا تبك » جازم ومجزوم . « عينك » فاعل ومضاف اليه . « انما » مكفوفة وكافة . « نحاول » مضارع مرفوع وفاعل مستتر . « ملكا » مفعول به . « أو » حرف عطف . « نموت » مضارع منصوب بأن مضمرة بعد أو . والفاعل مستتر . « أن » المضمرة وما بعدها بتأويل مصدر معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق . التقدير : ستكون منا محاولة أو موت . « فنعذر » مضارع مجهول منصوب لعطفه على نموت ، ونائب الفاعل مستتر . « جملة : قلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لا تبك عينك » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : نحاول » استئنافية لا محل لها . « جملة : نموت » صلة « أن » المضمرة لا محل لها . الشاهد : « أو نموت » : جاءت « أو » بمعنى « الى » فاضمرت « أن » بعدها ، فانتصب المضارع بها) .

٤ ـ (واو المعية) : وهي التي تفيد حصول ما قبلها مع ما بعدها ، مثل : « لا تمشِ وتتلفتَ » . فالنهي معها منصب على الجمع بين المشي والتلفت ، لا على المشي بغير تلفت ، ولا على التلفت بغير مشيٍ . فان اردت النهي عن الامرين كليهما ، قلت : « لا تمشِ وتتلفتْ » بجزم الثاني معطوفاً على الاول . والواو عند ذلك عاطفة وليست للمعية .

---

(١) تختلف « أو » هذه عن « أو » التي مرت في الفقرة السابقة من وجوه : أولها : أن تلك حرف عطف معنىً وعملاً ، وهذه عاطفة في العمل فقط ، أما معناها فهو مرةً لانتهاء الغاية ، مثل « الى » ، ومرة للاستثناء ، مثل « إلا » . الثاني : أن تلك تسبق باسم جامد ، فتعطف المصدر المؤول بعدها على الجامد الذي قبلها : « لك في السفر متعة أو تستفيد ← لك في السفر متعة أو استفادة » . وهذه لا تسبق بجامد ، فتضطر ، من اجل اتمام عملية العطف ، الى ان تنتزع من الكلام الذي قبلها مصدراً متخيلاً لكي تعطف عليه المصدر المؤول بعدها . (انظر اعراب الشاهد أعلاه) . الثالث ان تلك يجوز اضمار « أن » بعدها واظهارها . تقول : « لك في السفر متعة أو تستفيد ، ولك في السفر متعة وأن تستفيد » . أما هذه فالاضمار بعدها واجب .

٥ - (**فاء السببية**) : وهي التي تفيد ان ما قبلها سبب لما بعدها ، مثل : « لا تتكاسلْ فترسبَ » . فالتكاسل سبب للرسوب . فهي بهذا المعنى تشبه « كي » ، فقولك : « اجتهدْ فتنجحَ » يساوي قولك : اجتهد كي تنجحَ » . وهي في حقيقتها تتصل دائماً بما هو في المعنى جواب وجزاء ، ولهذا اذا سقطت انجزم المضارع بعدها على أنه جواب طلب ، مثل : « لا تتكاسلْ ترسبْ - إجتهدْ تنجحْ [١] » .

والواو والفاء هاتان لا تضمر « أن » بعدهما إلا اذا وقعتا في جواب نفي أو طلب . فالنفي كقولك : « ما جاء زيد فأكرمَه » . والطلب كقولك : « ليتني غنيٌّ فأسوحَ في البلاد » . والطلب يشمل الأمر والدعاء والنهي والتمني والترجي والاستفهام والعرض والتحضيض .

واعلم ان واو المعية وفاء السببية و « او » حروف عطف ، وانها تعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر منتزع من الكلام الذي قبلها ، كما رايت في اعراب الشاهد السابق .

د - النصب بأن محذوفةً :

إذا حذفت « ان » بطل عملها ، وارتفع المضارع بعدها ، كقوله تعالى : « ومن آياته يريكم البرقَ » ، والأصل : أن يريكم ، وقوله : « قل : أفغيرَ اللهِ تأمروني أعبدُ » ، والأصل : أن أعبدَ .

---

(١) الفروق التي بين واو المعية في هذه الفقرة ، والواو العاطفة في الفقرة السابقة، وبين فاء السببية في هذه الفقرة ، والفاء العاطفة في الفقرة السابقة ، هي نفسها الفروق التي بين « أو » هنا ، و « أو » العاطفة هناك . وقد أوضحنا ذلك في الحاشية السابقة فارجع اليها .

وشذّ حذفها مع بقاء عملها ، كقول طرفة :

١٥ ـ أَلا أَيُّهذا الزاجِري أَحْضُرَ الوَغى
وأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ ، هَلْ أَنتَ مُخْلِدي ؟ !

أي : الزاجري عن أنْ أحضرَ الوغى .

(المعنى : يا من تنهاني عن خوض المعارك خوفاً علي من الموت ، وعن الانفاق على الملاذ خوفاً علي من الفقر ـ قل لي : أأنت ضامن لي الخلود والبقاء ؟ . الاعراب : « ألا » استفتاحية . « أي » منادى باداة نداء محذوفة ، مبني على الضم في محل نصب . « ها » للتنبيه . « ذا » عطف بيان على « أي » . « الزاجري » بدل من « ذا » والياء في محل جر بالاضافة ، منصوب حكماً على أنه مفعول به للزاجر . « أحضر » مضارع منصوب بأن المحذوفة ، وفاعله مستتر . والمصدر المؤول في محل جر بـ « عن » المحذوفة ، والجار والمجرور متعلقان بالزاجر . ويجوز : المصدر المؤول منصوب بنزع الخافض . « الوغى » مفعول به . « و » عاطفة . « أن اشهد اللذات » ناصب ومنصوب وفاعل مستتر ومفعول به . والمصدر المؤول معطوف على المصدر السابق . « هل انت مخلدي » حرف استفهام ومبتدأ وخبر ومضاف اليه لفظاً ، مفعول به حكماً . « جملة النداء » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أحضر » صلة أن المحذوفة لا محل لها « جملة : أشهد » صلة أن لا محل لها . « جملة : انت مخلدي » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « احضر » : حذف الشاعر « أن » وابقى لها عملها على الشذوذ) .

٥ - جزم المضارع

جزم المضارع إما أن يكون لفظياً ، مثل : « لا تتكاسلْ ، لا تمشِ في الأرضِ مرحاً - لا تهاونوا » ، حيث سكن الفعل الأول ، لأنه من الأفعال الأربعة ، وحذف حرف العلة من الثاني ، لانه معتل الآخر ، وحذفت النون من الثالث ، لأنه من الأفعال الخمسة . وإما ان يكون محلياً ، مثل : « لا تتكاسلَنَّ » ، حيث بني المضارع على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، في محل جزم بلا الناهية .

ويجزم المضارع اذا وقع في المواقع الآتية :

آ - بعد الجوازم الأربعة :

يجزم المضارع وجوباً اذا وقع بعد أحد الحروف الآتية :

١ - (**لام الأمر**) : وهي اللام التي يطلب بها إحداث فعل ، كقوله تعالى : « ليقضِ علينا ربُّك » .

٢ - (**لا**) **الناهية** : وهي التي تدل على النهي ، كقوله تعالى : « لا تحزنْ ، إن الله معنا » .

٣ - (**لم**) : وتسمى حرف نفي وجـزم وقلب ، لأنها تنفي المضارع ، وتجزمه ، وتقلب زمانه من الحال والاستقبال إلى المضي ، نحو : « لم يقمْ زيدٌ » .

٤ ـ (لمّـا) : وتسمى حرف نفي وجزم وقلب واستغراق . فأما النفي والجزم والقلب فقد مضى شرحهـا ، واما الاستغراق فمعناه ان النفي بلمّا يستغرق الزمن الماضي كله متصلاً بالحال ، فقولك : « لمّا يأتِ زيدٌ »، معناه أن إتيان زيد انتفى في الزمن المـاضي ، ولا يزال انتفاؤه مستمراً حتى الآن . كما يفهم من « لمّا » انك تتوقع اتيان زيد بين لحظة وأخرى. وبهذين ، اي بالاستغراق والتوقع ، تختلف « لما » عن « لم » .

و « لمـا » هذه هي غير « لمّا » الحينية كما في قولك : « لمّا انقشع الغمام ظهرت الشمس » . فهذه في معنى « حين » ، وليست جازمة .

ب ـ في الشرط :

يجزم المضارع اذا وقع في جملة الشرط (١) ، على ان تكون اداة الشرط واحدة مما يلي :

١ ـ (إنْ) : وهي الحرف الاساسـي للشرط الحقيقي (٢) . واكثر أحوال استعمالها أن يكون شرطها مشكوكاً في وقوعه ، مثـل : « إن تزرْني أكرمْك » .

٢ ـ (إذما) : والنحاة مختلفون في أمرهـا : فمنهم من يعتبرها حرفاً مثل « إن » ، ومنهم من يجعلها ظرفاً مثـل « اذا » . وعلى كل

---

(١) الجزم ههنـا واجب بعد بعض الأدوات وجائز بعـد بعضها الآخر . وسنشير الى الجائز منه في حينه .

(٢) الشرط الحقيقي هو ما يقابل الشرط الامتناعي . وسنفرد للشرط وأنواعه واحكامه مبحثاً خاصاً عند الكلام على الجملتين . أما هـذا الفصل فقد خصصناه لظاهرة جزم المضارع : متى يجب جزمه ، ومتى يجوز الجزم وعدمه ، ومتى يمتنع ؟.

فالجزم بها قليل ، حتى ذهب بعضهم الى انهـــا لا تجزم إلا في الضرورة الشعرية .

٣ - (مَنْ) : وهي اسم مبهم للعاقل ، مثل : « من يجتهد ينجح » . ومعنى الابهام أنها تعني كل عاقل ، فقولك : « من يجتهد ينجح » يعـدل قولك : « إن يجتهدْ سعيد أو بكر أو زيد أو خالد ... الخ ، ينجح » . فكأن « من » اغنت عن ذكر ألوف اسماء العقلاء .

٤ - (ما) : وهي اسم مبهم لغير العاقل ، مثل : « ما تزرعْ تحصدْ » .

٥ - (مهما) : وهي اسم مبهم لغير العاقل ايضاً ، مثل : « مهما تزرعْ تحصدْ » .

٦ - (متى) : وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط ، مثل : « متى تأتِني اكرمْك » .

٧ - (أيّانَ) : وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط ، مثل : « أيان تجتهدْ تنجحْ » .

٨ - (أينَ) : وهي اسم مكان تضمن معنى الشرط ، مثـل : « أين تجلسْ ترتحْ » . ويكثر لحاق « ما » الزائدة بها ، كقوله تعالى : « أينما تكونوا يدرككم الموت » .

٩ - (أنىّ) : وهي مثـل « أين » ، إلا ان « ما » الزائدة لا تلحقها ، مثل : « أنىّ تجلسْ ترتحْ »

١٠ - (حيث) : وهي اسم مكان تضمن معنى الشرط ، ويكثر

استعمالها مع « ما » الزائدة ، مثل : « حيثما تذهبْ تلقَ صديقاً » . بل لقد اشترط بعضهم هذه الزيادة لتكون جازمة .

١١ – (**كيف**) : وهي اسم مبهم للكيفية تضمن معنى الشرط . ويكثر استعمالها مع « ما » الزائدة ، مثل : « كيفما تجاسْ أجاسْ » . واختلف النحاة في أمرها : فالكوفيون على أن المضارع بعدها مجزوم وجوباً ، والبصريون على خلاف ذلك .

إلا أنهم جميعاً متفقون على انها تقتضي بعدها فعلين من لفظ واحد ومعنىً واحد ، كما رأيتَ في المثال ، فلا يصح ان تقول : « كيفما تجلسْ أذهبْ »(١) .

١٢ – (**أي**) : وهو اسم مبهم شديد الابهام ، بمعنى أنه يعني كل شيء ، بخلاف « من » التي هي مبهم في نطاق العقلاء ، و « ما ومها » اللتين هما مبهمان في نطاق غير العقلاء ، و « متى وايان » المبهمين في نطاق الأزمنة ، و « أنى وحيث » المبهمين في نطاق الامكنة ، و « كيف » المبهم في نطاق الأحوال .

ولهذا الابهام الشديد فيها ، كان لا بد من اضافتها لتضيق دائرة

---

(١) كذا قال النحاة . والذي عندي ان « كيف » هي اسم لكيفية الشرط المبهمة ، فاذا كان فعل الجزاء مما له علاقة بكيفيات الشرط ، صح أن يأتي الفعلان مختلفين لفظاً ومعنىً ، اذ ما المانع من ان تقول : كيفما تجلس ترتح ، لان الراحة ذات علاقة بكيفية الجلوس ، فبعض الجلوس يتعب ، وبعضه يريح ، وفي الشرط نعمم ، فنقول إن الراحة واقعة أياً كانت هيئة الجلوس وكيفيته . أما عدم صحة أن تقول : « كيفما تجلس أذهب » ، فراجع الى ان ذهابي ليس له علاقة منطقية لازمة بكيفيات جلوسك . هذا ، وقد جاء في التنزيل ما يؤيد ما نذهب اليه ، وهو قوله تعالى : هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء .

ابهامها . فاذا اضيفت الى عاقل ، صارت مثل « من » : « أيُّ رجلٍ يجتهدْ ينجحْ = من يجتهد ينجح » . واذا أضيفت إلى غير عاقل ، صارت مثل « ماومها » : « أيَّ شيء تزرعْ تحصدْ » . وإذا أضيفت الى اسم زمان ، صارت مثل « متى وايان » : « أيَّ وقتٍ تنمْ ترتحْ » . وإذا أضيفت إلى اسم مكان ، صارت مثل « اين وحيث»: « أيَّ مكانٍ تجلسْ ترتحْ » . وإذا أضيفت الى مصـــدر ، صارت مثل « كيف »: « أيَّ جلوسٍ تجلسْ ترتحْ » .

•

وهي الوحيدة من بين ادوات الشرط التي تعرب بالحركات الثلاث ، كما رأيت في الامثلة السابقة .

١٣ - (إذا) : وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط . وجزم المضارع بعدها مختلف فيه ، قصره بعضهم على الشعر وحده (١) . وجعلوه في الشعر جائزاً أيضاً لا واجباً .

ج - في جواب الشرط :

إذا وقع المضارع في جواب شرط اداته احدى الادوات المذكورة سابقاً كان على حالة من ثلاث :

١ - **يجب جزمه** : وذلك اذا كان فعل الشرط مضارعاً غير مسبوق بلم ، مثل : « إن تعملْ خيراً تفزْ » . وما ورد مرفوعاً في هذه الحالة

(١) يفهم من كلام ابن يعيش (٧ / ٤٧) أن « إذا » جازمة في الشعر وفي النثر ، شريطة ان تكون متصلة بـ « ما » الزائدة . وحينئذ فهي عنده حرف لا ظرف ، لان لزوم « ما » لها من اجل المجازاة بها قد اخرجها عن الاسمية كما اخرج أختها « إذ ما » .

فهو ضعيف ، كقول عمرو بن خثارم :

١٦ - يا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « يا » أداة نداء . « أقرع » منادى مبني على الضم في محل نصب . « بن » صفة للمنادى تبعته على المحل . « حابس » مضاف اليه . « يا اقرع » توكيد للنداء الأول . « انك » ان واسمها . « إن » حرف شرط جازم « يصرع » مضارع مجهول مجزوم لانه فعل الشرط . « أخوك » نائب فاعل ومضاف اليه . « تصرع » مضارع مرفوع مجهول . ونائب الفاعل مستتر . « جملة النداء » ابتدائية لا محل لها . « جملة : انك مع خبره » استئنافية لا محل لها . « جملة : ان يصرع اخوك » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : تصرع » في محل جزم جواب الشرط . « مجموع الشرط وجوابه » خبر « إنّ » محله الرفع (١) . الشاهد : « ان يصرع أخوك تصرع » : رفع المضارع في جواب الشرط مع ان فعل الشرط مضارع ، وهذا ضعيف) .

٢ - **يجب رفعه** : وذلك اذا اقترن بالفاء الرابطة للجواب ، كقوله

---

(١) اخترنا هذا الوجه من الاعراب على غيره لما فيه من عدم التكلف . وهناك ، لمثل هذا التركيب ، وجهان آخران في الاعراب : أولهما لسيبويه : وهو يرى ان جملة « تصرع ليست هي الجواب ، اذ لو كانت جواباً لوجب جزم المضارع الذي فيها ، ولكنها دليل الجواب ، وقد أخرت من تقديم ، واصل العبارة عنده : انك تصرع ان يصرع أخوك . وعلى هذا الاعتبار تكون جملة « تصرع » خبراً لـ « انّ » محلها الرفع ، وتكون جملة الشرط اعتراضية بين اسم إنّ وخبرها . والثاني للكوفيين والمبرد : وهو ان فعل « تصرع » ليس صدراً في جواب الشرط ، والا وجب جزمه ، ولكنه خبر لمبتدأ محذوف بعد فاء محذوفة ، والتقدير : ان يصرع أخوك فأنت تصرع . وعلى هذا ، تكون جملة « تصرع » خبرية محلها الرفع ، والجملة الكبرى المؤلفة من المبتدأ وخبره جواباً للشرط محلها الجزم .

تعالى : « ومن عاد فينتقمُ الله منه [١] » .

٣ - يجوز الرفع والجزم : وذلك اذا لم يقترن بالفاء ، وكان الشرط ماضياً أو مضارعاً مسبوقاً بلم ، كقول زهير :

١٧ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ
يَقُولُ : لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

(اللغة : الخليل : الفقير . المسغبة : الجوع . الحرم : الممنوع . المعنى : إنه جواد ، اذا سأله الفقير الرفد يوم الجوع ، لم يعتذر بغياب ماله . الاعراب : « إن » حرف شرط جازم . « اتاه » ماض مبني على الفتح المقدر على الالف في محل جزم . والضمير مفعول به . « خليل » فاعل . « يوم » ظرف متعلق بأتاه . « مسغبةٍ » مضاف إليه . « يقول » مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر . « لا » نافية لا عمل لها . « غائب مالي » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومضاف إليه . ويجوز : غائب : مبتدأ ، ومالي : فاعل سد مسد الخبر . « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « حرم » خبر لمبتدأ محذوف . التقدير : ولا أنت حرم ، اي : محروم . « جملة : أتاه خليل » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يقول » جواب الشرط في محل جزم (٢) . « جملة : لا غائب مالي » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : ولا حرم » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « مجموع جملتي القول » مقول القول محلها النصب . الشاهد : « يقول » : جاز رفع المضارع في جواب الشرط ، لان فعل الشرط ماضٍ) .

---

(١) يتفق هنا سيبويه مع الكوفيين والمبرد في الاعراب بسبب ظهور الفاء التي تشير صراحة الى ان الجملة هي الجواب وليست دليله .

(٢) في هذا الوضع ، اي عندما يكون المضارع مرفوعاً ، وفعل الشرط ماضياً يصر سيبويه على ان جملة المضارع المرفوع ليست جواب الشرط ، بل هي دليله فقط ، أخرت من تقديم . أما اذا كان فعل الشرط مضارعاً ، فانه يفضل هذا الاعتبار ان كان قبل الشرط ما يطلب المرفوع ، فان لم يوجد ما يطلبه سمح بان يكون خبراً لمبتدأ محذوف على تقدير الفاء ، كما قال المبرد والكوفيون .

د ـ في جواب الطلب :

يجزم المضارع وجوباً إذا وقع جواباً للطلب ، مثل : « ألا تقرأ ؟ . تستفدْ » . والطلب ، كما رأينا ، يشمل الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمني ، والترجي ، والعرض ، والحض . ولا يشترط ان يكون الطلب طلباً في اللفظ والمعنى ، بل يكفى ان يكون الطلب في المعنى ولو كان اللفظ خبراً ، مثل : « تطيعُ ابويك ... تلقَ خيراً » ، اذ معنى « تطيع ابويك » : « أطع ابويك » .

هـ ـ بين الشرط الجازم وجوابه :

اذا وقع المضارع بين فعل الشرط وجوابه ، فاما أن يكون مقترنا بحرف عطف أو لا :

١ ـ فان كان معه حرف عطف جاز جزمه على اعتباره معطوفاً على فعل الشرط ، مثل : « إن تجتهدْ وتستقمْ اكرمْك » ، وجاز نصبه على اضمار « أن » الناصبة واعتبار الواو للمعية ، مثل : « إن تجتهدْ وتستقيمَ اكرمْك » .

٢ ـ فان لم يكن معه عاطف ، جاز جزمه على اعتباره بدلاً من فعل الشرط ، مثل : « إن تجتهدْ تقرأْ دروسك تنجحْ » ، وجاز رفعه على اعتباره واقعاً في جملة هي حال من فاعل ما قبله ، كقول الحطيئة :

١٨ ـ مَتَى تَأْتِهِ ـ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ ـ
تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

(اللغة : تعشو : تأتي على غير هداية . المعنى : إذا جئت هـذا الممدوح وانت منجذب إلى ضوء ناره ، وجدت فيه افضل من أوقد النار لهـداية السالكين وقراهم . الاعراب : « متى » اسم شرط جازم ، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية ، متعلق بفعل الشرط . « تأته » مضارع مجزوم بحذف حرف العلة ، وفاعله مستتر والضمير المتصل مفعول به . « تعشو » مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر . « الى ضوء » متعلقان بتعشو . « ناره » مضاف إليه ومضاف إليه . « تجـد » مضارع مجزوم لانه جواب الشرط ، وفاعله مستتر . « خير نار » مفعول به ومضاف إليه . « عندها » ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف مقدم ، والضمير المتصل مضاف اليه . « خير » مبتدأ مؤخر . « موقد » مضاف* اليـه . « جملة : متى تأته » ابتدائية لا محل لها . « جملة تعشو » حال من فاعل تأته محلها النصب . « جملة : تجد » جواب شرط لا محل لها . « جملة : عندها خير موقد » مفعول ثان لتجد محلها النصب . الشاهد : « تعشو » : رفع المضارع الواقع بين فعل الشرط الجازم وجوابه على اعتباره في جملة حالية) .

و ــ بعد جواب الشرط الجازم :

فاذا وقع المضارع بعد تمام الشرط وجوابه ، فاما ان يكون معه عاطف أو لا :

١ ــ فاذا كان معه عاطف جاز الجزم ، بالعطف على الجواب ، وجاز الرفع على الاستئناف ، وجاز النصب ، على إضمار « أن » الناصبة ، وقـد قرئت الآية : « وان تبدوا ما في انفسكم ، أو تخفوه ، يحاسبْكم به الله ، فيغفر لمن يشاء » بجزم « يغفر » ورفعه ونصبه

٢ ــ وإن لم يكن معه عاطف ، جاز الجزم على البدلية من الجواب ، وجاز الرفع على الحالية ، كما رأينـا في المضارع الواقع بعد فعل الشرط ، أو على الاستئناف . وقـد قرئت الآية : « ومن يفعل ذلك يلقَ أثاماً ، يضاعف له العذاب » بجزم « يضاعف » ورفعه .

٦ - جزم الماضي

الماضي ، كما نعلم ، فعل لا محل له من الاعراب ، بمعنى أن عوامل النصب والرفع والجزم لا تتسلط عليه . لكن النحاة اعتبروه مجزوم المحل اذا وقع شرطاً أو جواب شرط بعد اداة جازمة ، مثل : « إن جاءَ زيد أكرمْته » فجاء : مبني على الفتح في محل جزم ، واكرمْته : مبني على السكون في محل جزم . وذلك لانه واقع في مواقع المضارع المجزوم[1] .

(١) انطلاقاً من هذا المبدأ ، كان على النحاة أن يقرروا نصب محل الماضي إذا وقع موقع المضارع المنصوب ، كما في قولك : « سافرت بعد أن أشرق الصباح » . ولا أدري لم لم يفعلوا ذلك ، ويعربوه قائلين : « أشرق : ماض مبني على الفتح في محل نصب بـ « أن » . ؟ أما ادعاؤهم أن أداة الشرط الجازمة عملت في زمن الماضي فجعلته مستقبلاً فكان حقها أن تعمل في لفظه ، وان « أن » لم تعمل في زمنه شيئاً فكان حقها عدم العمل في لفظه — فهو ادعاء غير مقبول .

٧ ـ الفاعل

الفاعل هو المسند اليه بعد فعل تام معلوم أو شبهه (١) :

فيؤلف مع الفعل التام المعلوم جملة ، نحو : « ذَهَبَ زيدٌ » ، وكذا مع اسم الفعل ، نحو : « هيهات السفرُ » ، وكذا مع الوصف الواقع مبتدأ ، نحو : « ما قادمٌ أبواك » . أما مع الوصف غير الواقع مبتدأ فلا يؤلف جملة ، نحو : « جاءَ زيدٌ مشرقاً وجهُهُ » . وقد شرحنا ذلك في فصل سابق .

١ ـ اشكاله :

١ ـ يأتي الفاعل على شكل اسم صريح ، نحو : « ذهب خالدٌ » .

٢ ـ يأتي الفاعل على شكل ضمير بارز ، نحو : « جئت » .

٣ ـ يأتي الفاعل على شكل ضمير مستتر ، نحو : « أعود » . فالفاعل مستتر تقديره (انا) .

٤ ـ يأتي الفاعل على شكل مصدر مؤول ، نحو : « يسرني أن

---

(١) نعني بشبه الفعل المعلوم ما عمل عمله ، كاسم الفعل ، والمصدر ، واسم المصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، ومبالغة اسم الفاعل ، والجامد المستعار لمعنى الصفة ، مثل « حجر » في قولك : « رأيت رجلاً حجراً قلبه » . فقلبه فاعل لحجراً ، لأن حجراً مستعار لمعنى « قاسياً » .

تنجحَ » التقدير : يسرني نجاحُك (١).

٢ ـ حركة آخره :

١ ـ الفاعل ابداً مرفوع ، نحو : « جاء زيدٌ ـ جاء الولدان ـ جاء المعلمون ـ جاء أخوك » .

٢ ـ قد يجر لفظاً بالاضافة ، ولكن يبقى له الرفع حكماً . واضافته قد تكون إلى المصدر ، نحو : « اكرام المرءِ أباه فرض عليه » ، فالمرء هو فاعل الاكرام في المعنى ، ولكنه مضاف إليه في اللفظ (٢) ، وقد تكون هذه الاضافة الى اسم المصدر ، نحو : « سلام الرجلِ (٢) على الرجل واجب » ، أو قد تكون الى الصفة المشبهة ، نحو : « زيد حسنُ الوجهِ (٢) ».

٣ ـ وقد يجر لفظاً بالباء الزائدة ، ويكثر ذلك في فاعل « كفى »، نحو : « وكفى باللهِ شهيداً » ، والأصل : وكفى اللهُ شهيداً ؛ أو بمن الزائدة ، نحو : « ما جاء من أحدٍ » ، والاصل : ما جاء أحدٌ ؛ أو

---

(١) والحروف التي تؤول الجملة بالمصادر تسمى الحروف المصدرية ، او الحروف الموصولة ، لانها لا يتم معناها إلا بوصلها بجملة تامة ، شأن الأسماء الموصولة . والحروف المصدرية هي : « أن » الناصبة للمضارع ، و « أن » المشبهة بالفعل المفتوحة الهمزة ، و « كي » الناصبة للمضارع ، و « ما » في مثل قولك : (سافرت بعدما اشرقت الشمس) . التقدير : بعد شروق الشمس . و « لو » المسبوقة بفعل « ود » في مثل قولك : « وددت لو تزورني » . التقدير : وددت زيارتك . هذا ، والجملة بعد الحرف المصدري صلة له لا محل لها من الاعراب . وانما الاعراب للمصدر المؤول منها .

(٢) فيقال في اعرابه : مضاف إليه مجرور لفظاً بالاضافة ، مرفوع حكماً لأنه فاعل .

باللام الزائدة ، نحو : « هيهاتَ هيهات لما توعدون » ، والأصل : هيهات ما توعدون [١] .

٣ - ترتيبه مع رافعه :

الفاعل بعد رافعه أبداً ، نحو : « ذهب زيدٌ » ، فان تقدم في مثل قولك : « زيدٌ ذهب » فليس هو الفاعل ، بل هو مبتدأ ، وفاعل الذهاب أصبح ضميراً مستتراً يعود عليه .

٤ - ذكره وحذفه :

الفاعل عمدة في الجملة لا بد منه . فان ظهر في اللفظ فذاك . وإلا فهو ضمير مستتر راجع إلى اسم ظاهر مذكور قبله ، نحو : « زيدٌ سافر » ؛ فالفاعل مستتر تقديره (هو) يعود إلى زيد . وقد يعود هذا الضمير على شيء لم يذكر ، ولكنه مفهوم من المقام ، كقوله تعالى : « كلا اذا بلغت التراقي » ، والمعنى : اذا بلغت الروحُ ، وكقوله : « واستوت على الجودي » ، والمعنى : استوت السفينة ، وقوله : « حتى توارت في الحجاب » اي : توارت الشمس ، وقول الأخطل :

١٩ - إذا مَا غَضِبْنا غَضْبَةً مُضَرِيَّةً
هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرتْ دَمَاً .

---

(١) يجوز في اعراب المجرور بحرف جر زائد وجهان : الاعراب التقديري: وهو ان تقدر الحركات على آخره مانعاً من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . والاعراب المحلي : وهو ان يقال : إنه مجرور لفظاً مرفوع محلاً .

أي : قطرت سيوفنا دماً .

(اللغة والمعنى : واضحان ، الاعراب : « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما » زائدة . « غضبنا » فعل وفاعل . « غضبة » مفعول مطلق . « مضرية » نعت . « هتكنا » فعل وفاعل . « حجاب الشمس » مفعول به ومضاف إليه . « أو » عاطفة . « قطرت » فعل ماض وفاعله مستتر تقديره هي يعود الى السيوف المعلومة من المقام . « دماً » تمييز . « جملة : غضبنا » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : هتكنا » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « جملة : قطرت » معطوفة على الجوابية لا محل لها . « مجموع جملتي الشرط » ابتداء لا محل له من الاعراب . الشاهد : « قطرت » : عاد الضمير المستتر على غير مذكور في الكلام ، لكنه مفهوم من المقام) .

٨ - نائب الفاعل

نائب الفاعل هو المسند إليه بعد فعل مجهول أو شبهه (١) .

فيؤلف مع الفعل جملة ، مثل : « كُسِرَ الزجاجُ » ، وكذا مع الوصف الواقع مبتدأ ، مثـــل : « ما مذمومٌ أبواك » و « ما مصريٌّ اخوتُك » . أما مع الوصف غير الواقع مبتدأ فلا ، مثل : « جاء الولدُ مُمزَّقاً ثوبُه » . وقد شرحنا ذلك في فصل سابق .

واشكال نائب الفاعل ، واحكامـه من حيث حركة آخره ، ومن حيث الذكر والحذف ، والترتيب مع الرافع ، هي نفسها اشكال الفـاعل واحكامه (٢) .

ونائب الفاعل لا يكون في جملة إلا اذا حذف فاعلها ، وبني فعلها للمجهول . وعلى هذا ، لا بد من الاجابة عن هـــذين السؤالين : لماذا يحذف الفاعل ؟ ثم أي الاشياء تنوب عن الفاعل بعد حذفه ؟

آ - اسباب حذف الفاعل :

١ - يحذف الفاعل للعلم به ، فلا حاجة الى ذكره ، كقوله تعالى: « وخُلِقَ الانسانُ ضعيفاً » ، فالخالق معروف ، وهو الله .

---

(١) شبه الفعل المجهول ما عمل عمله ، وهما اسم المفعول ، والاسم المنسوب.
(٢) ما عدا شيئين : الجر بالباء الزائدة ، لان ذلك خاص بفاعل « كفى » ، ثم الاضافة إلى المصدر واسمه ، لانه ليس للفعل المجهول مصدر ولا اسم مصدر .

٢ ـ ويحذف للجهل به ، فلا يمكن تعيينه ، نحو : « سُرِقَ البيتُ » .

٣ ـ ويحذف للرغبة في إخفائه لسبب ما من الاسباب ، أو لان ذكره لا تتعلق به فائدة للمستمع ، كقوله تعالى : « واذا حُيِّيتم بتحية فحيوا بأحسن منها » ، إذ لا فائدة ، كما ترى ، من ذكر فاعل التحية ، لان غرض المتكلم هو وجوب رد التحية باحسن منها ، أياً يكن هذا المحيي .

ب ـ الاشياء التي تنوب عن الفاعل :

ينوب عن الفاعل بعد حذفه أحد أربعة :

١ ـ **المفعول به** : وهو أولى الاشياء بالنيابة إن وجد ، مثل : « كُسِرَ الزجاجُ اليومَ ».

فان كان للفعل اكثر من مفعول ، انيب الأول منها ، نحو : « اعطِيَ الفقيرُ ثوباً ـ أُخبِرَ زيدٌ عمراً منطلقاً » . وتظل سائر المفعولات منصوبة على المفعولية .

وقد تجوز إنابة المفعول الثاني في باب « اعطى » ، ان لم يقع لبس، مثل : « أُعْطِيَ الفقيرَ ثوبٌ » .

٢ ـ **المجرور بحرف جر** : ويشترط في الجار أن لا يكون للتعليل مثل : « وُقِفَ من أجلك » ، فنائب الفاعل هنا هو الضمير العائد على الوقوف . التقدير : وُقِفَ الوقوفُ من أجلك . ومثال المجرور الذي توفر فيه الشرط : « جُلِسَ على الكرسيِ » ، فالكرسي مجرور

لفظاً بحرف الجر ، مرفوع محلاً على أنه نائب عن الفاعل .

٣ ـ **الظرف المتصرف المختص** : ونعني بالمتصرف ما يصلح للمواقع الاعرابية المختلفة : فيكون فاعلاً ، مثل : « جاء يوم الجمعة » ، ومفعولاً ، مثل : « أحب يومَ الجمعة »، ومجروراً ، مثل : « صمت في يوم الجمعة » . وغير المتصرف ما لا يكون إلا منصوباً على المفعولية فيها ، أو مجروراً بالحرف ، وذلك مثل : حيث ـ أذا ـ اذ ـ قط ـ عوض ... الخ .

ونعني بالمختص ما دل على قطعة معينة محدودة من الزمان أو المكان ، مثل : أمام الباب ـ تحت النافذة ـ يوم الجمعة ـ اسبوع ـ شهر ... الخ . أما اسماء الزمان والمكان التي لا تحديد فيها فهي ظروف مبهمة ، مثل : يوم ـ حين ـ فوق ـ تحت . . . الخ .

إذن ، لا يستطيع الظرف ان ينوب عن الفاعل إلا اذا كان متصرفاً مختصاً ، مثل : « صيمَ يومُ الجمعة ـ جُلِسَ مَجْلِسُ علمٍ » .

٤ ـ **المصدر المتصرف المختص** : ونعني بالمتصرف ما يقع مواقع اعرابية مختلفة ، كما رأينا في الظرف المتصرف ، أما غير المتصرف فهو مالا يقع إلا مفعولاً مطلقاً ، مثل : سبحان الله ، لبيك ، معاذ الله ... الخ . ونعني بالمختص ما دل على حدث محدد بهيئة مخصوصة ، أو عدد مخصوص ، مثل : وقوف طويلٌ ، سيرة الصالحين ، وقفتان ، ثلاث وقفات . . . الخ .

إذن لا يستطيع المصدر ان ينوب عن الفاعل إلا اذا كان متصرفاً مختصاً ، مثل : « وُقِفَ وقوفٌ طويل ـ سيرت سيرةُ الصالحين ـ وُقِفَ وقفتان » .

وفي حال غياب المفعول به من الجملة ، يصلح كل من المجرور والظرف والمصدر للنيابة عن الفاعل ، ولا أفضلية لاحدها على غيره .

تقول : « كُتِبَ بالقلمِ البارحةَ كتابةٌ حسنةٌ » منيباً المجرور ، أو : « كتب بالقلمِ البارحةُ كتابةً حسنةً » منيباً الظرف ، أو : « كتب بالقلمِ البارحةَ كتابةٌ حسنةٌ » منيباً المصدر .

وقد يكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مصدر غير مذكور صراحة ، ولكنه مفهوم من السياق ، كقول الفرزدق :

٢٠ ـ يُغضِي حَيَاءً ، وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ
فَمَا يُكَلَّمُ إلا حِينَ يَبْتَسِمُ

(المعنى : يمدح الشاعر زين العابدين بالحياء والمهابة . الاعراب : « يغضي » مضارع مرفوع ، فاعله مستتر يعود على الممدوح زين العابدين . « حياء » مفعول لأجله . « ويغضى » مضارع مرفوع مجهول ، نائب فاعله ضمير مستتر تقديره « هو » يعود على المصدر المفهوم من الفعل . التقدير : يغضى الاغضاء . « من مهابته » متعلقان بالفعل ، والضمير المتصل مضاف إليه . « فما » حرف عطف مع حرف نفي . « يكلم » مضارع مرفوع مجهول ، نائب فاعله مستتر تقديره هو ، يعود على الممدوح . « الا » اداة حصر . « حين » ظرف متعلق بالفعل . « يبتسم » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « جملة : يغضي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يغضى » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : فما يكلم » معطوفة على سابقتها فلا محل لها . « جملة : يبتسم » مضاف اليها محلها الجر . الشاهد : « يغضى » : لم يصرح بالمصدر الذي هو نائب الفاعل ، بل استتر ضميره في الفعل ، لانه مفهوم من الكلام)

الباب الثاني

الجملة الاسمية

المبتدأ والخبر

المبتدأ و الخبر اسمان تتألف منهما جملة مفيدة ، نحو : « زيد كريم » ، وتسمى الجملة المؤلفة منهما بالجملة الاسمية .

١ ـ المبتدأ

المبتدأ هو المسند إليه في الجملة الاسمية الطبيعية ، ونعني بها المؤلفة من المبتدأ والخبر ، مثل : « زيد عاقل » ، حيث نرى زيداً ، وهو المبتدأ ، قد اسند إليه العقل . أما في الجملة الاسمية المؤلفة من وصف ومرفوع سدّ مسدّ الخبر ، فالمبتدأ مسند ، لا مسند إليه ، مثل : « ما مسافر اخواك » ، حيث نرى « مسافر » الذي هو المبتدأ قد اسند الى الفاعل « أخواك » .

آ ـ اشكال المبتدأ :

١ ـ يأتي المبتدأ اسماً صريحاً ، مثل : « الحق منصور » .

٢ ـ يأتي المبتدأ ضميراً منفصلاً ، مثل : « أنت كريم » .

٣ ـ يأتي المبتدأ مصدراً مؤولاً ، مثل : « وأن تصوموا خير لكم = الصيامُ خير لكم » .

هذا ، ولابد في المبتدأ من أن يكون معرفة ، ولا يجوز الابتداء بالنكرة إلا اذا كانت مفيدة ، مثل : « عصفورٌ في اليد خيرٌ من عشرة على الشجرة (١) » .

ب ـ حركة آخره :

١ ـ المبتدأ مرفوع وجوباً ، مثل : « العلمُ نورٌ » .

٢ ـ وقد يجر لفظاً ببعض الحروف الزائدة ، فيظل مرفوعاً محلاً ، مثل : « بحسبك اللهُ » و « كيف بك اذا كان كذا وكذا » و « خرجت فاذا بزيد » .

وتجره « مِن » الزائدة إذا كان نكرة وسبق بنفي أو استفهام بهل ، كقوله تعالى : « هل من خالقٍ غيرُ الله يرزقكم ؟ » .

٣ ـ وقد يجر لفظاً بحروف جر شبيهة بالزائد ، وهي : رب ـ وواوها ـ وفاؤها ـ ثم لولا ولعل ، في بعض اللغات ، كقول كعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه ابا المغوار :

(١) المواضع التي تصبح فيها النكرة مفيدة كثيرة جداً ، أوصلها بعضهم الى الأربعين . ولم نر حاجة ماسة إلى سردها ، لكثرتها أولاً ، ولأن الذوق في هذا الشأن هو الحكم ، وهو المرشد ، وليست القواعد الكثيرة .

٢١ ـ فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرَى ، وارْفَعِ الصَوْتَ جَهْرَةً
لَعَلَّ أَبِي المغوارِ مِنكَ قَرِيبُ

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « ادع » أمر مبني على حذف حرف العلة وفاعله مستتر . « أخرى » مفعول مطلق . « وارفع الصوت » أمر فاعله مستتر ، ومفعول به . « جهرة » مطلق . « لعل » حرف جر شبيه بالزائد . « أبي » مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ . « المغوار » مضاف اليه . « منك » متعلقان بقريب . « قريب » خبر . « جملة : قلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ادع » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : وارفع الصوت » معطوفة على ابتداء القول لا محل لها . « جملة : لعل ابي المغوار قريب » استئنافية لا محل لها . « مجموع الجمل الثلاث » مقول القول محله النصب . الشاهد : « لعل ابي » : جر المبتدأ لفظاً بحرف جر شبيه بالزائد وهو « لعل »).

ج ـ ترتيبه مع الخبر :

الأصل في المبتدأ ان يتقدم على الخبر ، ويجوز ان يتأخر عنه اذا لم يؤد ذلك الى لبس ، وقد يعرض في الكلام ما يوجب تقديم احدهما ، فيتأخر الآخر وجوباً . وسنعرض هنا الى المحال التي يجب فيها تقديم المبتدأ، تاركين حالات وجوب تقديم الخبر الى حين الكلام على ترتيب الخبر .

ويجب تقديم المبتدأ في ستة مواضع :

١ ـ اذا كان مما له الصدارة ، وهي أسماء الشرط : « مَنْ يعمل خيراً يفز » ، وأسماء الاستفهام : « مَنْ هذا ؟ » ، و « ما » التعجبية : « ما أجمل الربيع » ، و « كم » الخبرية : « كم كتابٍ قرأتُهُ !».

٢ ـ اذا كان مشبهاً باسم الشرط ، مثل : « كلُّ طالب يجتهد فهو ناجح » .

٣ ـ اذا كان مضافاً الى ما له الصدارة ، مثل : « كتابُ مَنْ عندك ؟ » .

٤ ـ اذا اتصلت به لام الابتداء ، مثل : « لأنت خيرٌ من أخيك » .

٥ ـ اذا كان محصوراً في الخبر ، مثل : « وما محمد إلا رسولٌ ـ إنما أنت نذير » .

٦ ـ اذا تساوى المبتدأ والخبر تعريفاً أو تنكيراً ، مثل : « الناجحُ زيدٌ ـ عصفورٌ في اليد خيرٌ من عشرةٍ على الشجرة » (١) .

د ـ ذكره وحذفه :

الاصل في المبتدأ أن يذكر في الكلام لانه عمدة . ويجوز حذفه في بعض الأحيان اذا فهم من الكلام ، كقوله تعالى : « من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها » اي : من عمل صالحاً فعمله لنفسه ، ومن

(١) ذلك ان المبتدأ أو الخبر اذا استويا تعريفاً أو تنكيراً ، فانما ذلك في اللفظ فقط . اما عند السامع فأحدهما معلوم والآخر مجهول ، والا لم يكن من اخباره فائدة اذا كان يجهل الاثنين أو كان يعلم الاثنين ، وانما فائدة الاخبار أن تعطي السامع خبراً كان يجهله عن شيء كان يعلمه . ولذا يجب ان يطرح في الابتداء الشيء المعلوم لدى السامع ، فاذا تساءل عنه : « ما باله ؟ » ، ألقي اليه بالخبر عنه . مثال ذلك كلمتا « أخو زيد ـ وخالد » . فاذا كان السامع يعلم خالداً من هو ، ولكنه يجهل أمر قرابته الى زيد ، قدمت خالداً وابتدأت به ، لانه المعلوم لدى سامعك ، فتقول : « خالد أخو زيد » ، وان كان السامع يعلم ان لزيد أخاً ، ولكنه يجهل اسم هذا الاخ ، قدمت المعلوم ، وهو أخوة زيد ، وأخرت اسم الاخ ، وهو خالد ، فتقول : « أخو زيد خالد » .

اساء فاساءته عليها .

غير ان المبتدأ واجب الحذف في الحال الآتية :

١ ـ اذا كان في جملة قسمية خبرها ظاهر الدلالة على القسم ، مثل : « في ذمتي لا سافرنّ » . اي عهدٌ في ذمتي . ذلك ان الجملة القسمية إذا كانت اسمية وجب حذف أحد طرفيها ، فان كان الخبر هو المشعر بالقسم ، حذف المبتدأ ، كما مثلنا ، وإن كان المبتدأ هو المشعر بالقسم ، حذف الخبر ، كما سنرى عند الكلام على حذف الخبر .

٢ ـ إذا كان خبره مصدراً نائباً عن فعله ، كقوله تعالى : « فصبرٌ جميلٌ » أي : فصبري صبر جميل . ومعنى أن المصدر نائب عن فعله ، اي انه مستعمل بدلاً من الفعل ، فتقدير الآية : « فلأصبرْ صبراً جميلاً » .

٣ ـ اذا كان خبره مخصوصاً بالمدح أو الذم واقعاً بعد « نعم وبئس » ، نحو : « نعم الرجل زيدٌ » . التقدير: نعم الرجل هو زيدٌ (١).

٤ ـ اذا كان خبره في الأصل نعتاً قطع عن النعتية ، نحو : « رأيت خالداً . . . المسكينُ » . التقدير : هو المسكين (٢) .

---

(١) هذا على اعتبار ان المخصوص خبر لمبتدأ محذوف . وهو أحد الوجوه الاعرابية الجائزة في اعراب جملة المدح أو الذم . وهناك وجه آخر : وهو ان المخصوص « زيد » مبتدأ خبره جملة المدح أو الذم السابقة له . وحينئذ فلا مبتدأ محذوفاً في عبارة المدح والذم .

(٢) عندما تلحق الصفة موصوفها في الحركة الاعرابية تصبح لدى العربي كأنها لقب لا يعني شيئاً ، تصبح كلمة صماء لا تفرغ عاطفة المتكلم ، ولا تثير عاطفة لدى السامع : فاذا قلت : « رأيت زيداً الأعرج » متبعا الصفة موصوفها ، فانا لا أريد ذمه ، ولا احتقاره ، وانما انطق هذه الصفة وكأنها مجرد علم او لقب . ←

٥ ـ إذا كان هو وخبره صلة لـ « ما » في عبارة « ولا سيما » ، نحو : احب الرياضة ، ولا سيما السباحةُ » . التقدير : ولا سيما هي السباحةُ .

٦ ـ في مثل عبارات : تعساً لك ـ بؤساً لك ـ سقياً لك ... الخ اذ التقدير في كل منها : الدعاء لك يازيد .

← أما في حالات الاعجاب ، والغضب ، والشفقة ، وكل حالات الهيجان العاطفي ، فاني أشعر أن هذه الطريقة في الكلام لا تفرغ عواطفي المتأججة ، فاقطع الصفة عن موصوفها ، واجعلها محور خبر جديد ، فأقول : « رأيت زيداً الأعرج » بالرفع ، فتصبح كلمة (الاعرج) طرفاً في جملة مستقلة ، اخبر فيها بان زيداً اعرج . ولا شك ان الاخبار عن زيد بانه اعرج يفرغ عواطف النقمة التي اكنها في صدري له اكثر من وصفه بصفة صماء قد لا يحس بها سامع .

هذه الطريقة في مخالفة الصفة لموصوفها في الحركة الاعرابية تسمى النعت المقطوع اي الذي كان نعتاً ثم قطع عن منعوته ليكون طرفاً في جملة جديدة مستقلة . ولا يحدث هذا الا في حالات المدح والذم والترحم وما شابهها .

٢ ـ الخبر

آ ـ أشكاله :

١ ـ يأتي الخبر اسماً ظاهراً ، مثل : « هذا كتابٌ » .

٢ ـ يأتي الخبر ضميراً منفصلاً ، مثل : « هذا أنا » .

٣ ـ يأتي الخبر مصدراً مؤولاً ، مثل : « الجود هـو أن تعطي على قلة . التقدير : الجود هو العطاء على قلة » .

٤ ـ ويأتي الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : « الكتـاب عندي ـ الكتاب في الخزانة » .

واذا كان الظرف ، او الجار والمجرور ، مما يدل على المكان ، جاز الاخبار بهما عن المبتدأ ، سواء أكان اسم ذات ، أم اسم معنى ، تقول : « زيد عندي ـ زيد في الدار ، والجلوس عندي ـ الجلوس في الدار » . أما إن كانا مما يدل على الزمان ، فلا يصح الاخبار بهما إلا عن المبتدأ الذي هو من نوع اسم المعنى ، مثل : « السفرُ مساءً ـ السفر في المساءِ» . ولا يصح ان تقول : « زيدٌ مساءً ، أو زيد في المساءِ » ، اذ لا معنى لذلك . أما ماسمع من الاخبار بالزمان عن اسمـاء الذوات ، كقولهـم : « الهلال الليلةَ ـ ونحن في شهر رمضان ـ والوردُ في أيار ـ واليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ » فجميعه على تقدير مضاف محذوف ، وناب المضاف إليـه منابه ، والأصل : « بزوغُ الهلال الليلةَ ـ ونحن في شهر رمضان ـ تفتحُ الورد في أيار ـ اليومَ شربُ خمرٍ وغداً ظهورُ أمرٍ » .

وعلى كل حال ، فليس الظرف ، ولا الجار ومجروره ، هما الخبر ، إلا من باب التساهل في التسمية ، وانما هما متعلقان بخبر محذوف . والتقدير في الامثلة السابقة : « الكتاب موجود عنـــدي ـ الكتاب مستقر في الخزانة . . . الخ » .

٥ ـ ويأتي الخبر جملة اسمية ، كقوله تعالى : « اللهُ لا إلهَ إلا هو » .

٦ ـ ويأتي الخبر جملة فعلية ، مثل : « زيدٌ سافر أبوه » .

وإذا جاء الخبر جملة ، فلا بد من أن تشتمل هذه الجملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، هذا الرابط قد يكون ضميراً يعود على المبتدأ ، ليكون رابطاً يربطها به ، ويشعر بأنه خبر له . فلا يصح أن تقول : « زيدٌ طلعت الشمس » ، إذ لا معنى لهذا الكلام ، لأنه لا رابط بين زيد وبين طلوع الشمس ، ولكن لو قلت : « زيد طلعت الشمس عليه » ، لكان كلامك صحيحاً لأنك ربطت بين طلوع الشمس وبين زيد بهـذا الضمير الذي في كلمة « عليه » ، والذي يعود على المبتدأ « زيد » .

وهذا الضمير الرابط قد يكون بارزاً ، نحو : « الظلمُ مرتعه وخيم » ، أو مستتراً ، نحو : « زيد مسافر » . أي : سافر هــو ، أو مقدراً ، نحو : « الزيت : اللترُ بليرةٍ » اي : اللتر منه بليرة .

على انه ليس من الضروري ان يكون الربط بالضمير العائد على المبتدأ ، بل يمكن ذلك باسم الاشارة المشار به الى المبتدأ ، كقوله تعالى : « لباسُ التقوى ذلك خيرٌ » اي : اللباس خير ، أو باعادة المبتدأ بلفظه ، كقوله تعالى : « الحاقةُ ما الحاقةُ » ، أو بلفظ أعمّ منه ، مثل : « زيدٌ نعم الرجلُ » لان « الرجل » يعم زيداً وغيره .

وقد تكون الجملة الواقعة خبراً نفسَ المبتدأ في المعنى ، فـلا تحتاج

حينئذ الى رابط يربطها به ، نحو : « نطقي : اللهُ حسبي » . أي : نطقي هو نطق هذه الجملة .

ب - حركة آخره :

١ - الخبر مرفوع وجوباً . مثل : « انت مؤمنٌ - انتما مؤمنان - انتم مؤمنون » .

٢ - وقد يجر لفظاً بالباء الزائدة . ولا يكون ذلك إلا في معرض النـــفي ، نحو : ما أنت بكسولٍ » . فهو مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ، كما رأينا في كل ما يجر بحرف جر زائد أو شبه زائد .

ج - ترتيبه مع المبتدأ :

الاصل في الخبر ان يتأخر عن المبتدأ . ويجوز أن يتقدم عليه اذا لم يؤد ذلك إلى لبس ، وفي بعض الاحيان يجب تقديمه . وذلك فيما يأتي :

١ - يجب تقديم الخبر اذا كان مبتدؤه نكرة مخبراً عنه بالظرف ، أو الجار والمجرور ، مثل : « في الدار رجلٌ - وعندي كتابٌ » .

٢ - ويجب تقديمـه اذا كان مما له الصدارة ، أو أضيف الى ما له الصدارة ، نحو : « كيف أنت ؟ - وابنُ مَنْ انتَ ؟ »

٣ ويجب تقديمه اذا اتصل بمبتدئه ضمير يعود عليه أو على شيء من متعلقاته ، نحو : « في الدار صاحبها » . وذلك حـــتى يصبح الضمير وارداً بعد صاحبه الصريح .

٤ - ويجب تقديمه اذا حصر في المبتدأ ، نحو : « ما شاعر إلا

انت ـ وانما الشاعرُ أنت » . إذ حكم المحصور دائماً ان يتقدم على المحصور فيه .

د ـ ذكره وحذفه :

الخبر عمدة ، فلا بد من ذكره ، ولكن يجوز حذفه بدليل ، كقول قيس بن الخطيم :

٢٢ ـ نَحْنُ بِما عِنْدَنَا ، وأَنْتَ بِما
عِنْدَكَ راضٍ ، والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

اي : نحن راضون بما عندنا

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « نحن » مبتدأ خبره محذوف دل عليه ما بعده . والتقدير : نحن راضون . « بما » متعلقان بالخبر المحذوف . « عندنا » ظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة . والضمير المتصل مضاف اليه . «وأنت» حرف عطف ومبتدأ . « بما » متعلقان بالخبر راض . « عندك » ظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة . التقدير : بما استقر عندك . والضمير المتصل مضاف اليه . « راض » خبر انت . « والرأي مختلف » حرف عطف ومبتدأ وخبر . «جملة: نحن مع خبره المحذوف » ابتدائية لا محل لها . « جملة الصلة المحذوفة » صلة لا محل لها . « جملة : وانت راض » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة الصلة المحذوفة » صلة لا محل لها . « جملة : والرأي مختلف » معطوفة على جملة (أنت راض) لا محل لها . الشاهد : « نحن » : حذف الخبر جوازاً لدليل دل عليه) .

وقد يعرض في الكلام ما يوجب حذف الخبر . وذلك فيما يأتي :

١ ـ أن يدل على كون عام ، وقد تعلق به ظرف أو جار ومجرور

نحو : « زيد عندنا ، وزيد في الدار (١) » . التقدير : زيد موجود أو كائن عندنا وفي الدار .

٢ ـ أن يدل على كون عام بعد « لولا ولوما » ، نحو : « لولا المطر لهلك الزرع ، ولوما الزرع لهلك الضرع » . والتقدير لولا المطر موجود ، ولوما الزرع موجود .

٣ ـ أن يدل مبتدؤه دلالة صريحة على القسم ، مثل : « لعمرُك لاسافرَنَّ » . والتقدير : لعمرُك قسمي .

٤ ـ أن تسدَّ الحال مسدَّه ، مثل : « تأديبي الغلامَ مسيئاً » . التقدير : تأديبي للغلام يكون عند إساءته (٢) .

٥ ـ أن يقع بعد المبتدأ واو بمعنى « مع » ، مثل : « كل امرئ وشأنُه » . التقدير : كل امرئ وشأنُهُ مقترنان (٣) ، أي : كل امرىء مع شأنه .

---

(١) اذا اردت التعبير عن مجرد وجود زيد في الدار ، دون ان تقصد الى بيان هيئة هذا الوجود ، أهو على شكل جلوس ، ام وقوف ، أم نوم ، تقول : « زيد في الدار » فقط ، دون ذكر الخبر ، لان الظرف او الجار والمجرور يشعران به . أما اذا احببت ان تبين هيئة وجوده الخاصة ، فيجب عندئذ ذكرها لأن الظرف وحده لا يشعر بها ، فتقول : « زيد نائم في الدار » . فالنوم في الدار كون خاص فيها ، أما مجرد الوجود فيها ، فهو كون عام .

(٢) ذكرنا شروط هذا النوع من التركيب في الفصل الأول من هذا القسم . فيرجى من القارىء الرجوع اليه .

(٣) يرى ابن عصفور أنه لا حاجة لتقدير الخبر ههنا لان الكلام بغير التقدير تام مفيد .

٥ ـ أحكام متفرقة :

١ ـ الاصل في الخبر أن يكون نكرة ، وقد يأتي معرفة لغرض بلاغي كالتأكيد والحصر ، مثل : « زيد هو الشاعر » ، أو لغير ذلك ، مثل : « أخي زيدٌ » ، في جواب من سأل : « من أخوك ؟ » .

٢ ـ والاصل في الخبر ان يكون وصفاً مشتقاً ، مثل : « زيد عاقل » . وقد يأتي جامداً ، مثل : « هذا حجرٌ » . ففي حال اشتقاقه يرفع ضميراً مستتراً يعود على المبتدأ ، فقولك : « زيد عاقل » تقديره : زيد عاقل هو . وليس الأمر كذلك في حال جموده . وقد أصر الكوفيون على أن يتضمن الخبر ضميراً يعود على المبتدأ ، حتى لو كان هذا الخبر جامداً ، ذاهبين إلى انه لا بد من رابط يربط الخبر بمبتدئه .

٣ ـ الخبر واجب التطابق مع مبتدئه عدداً وجنساً : « الطالب ناجحٌ ـ الطالبان ناجحان ـ الطلاب ناجحون ـ الطالبة ناجحةٌ ـ الطالبتان ناجحتان ـ الطالبات ناجحاتٌ » .

٤ ـ يجوز أن يكون للمبتدأ عدة أخبار ليس بينها حروف عطف ، كقوله تعالى : « هو الغفورُ ، الودودُ ، ذو العرشِ ، المجيدُ » . ويسمى ذلك بتعدد الخبر ، وليس من الضروري ان تكون الاخبار المتعددة من شكل واحد ، فقد يكون بعضها مفرداً ، ويكون الآخر جملةً ، مثل : « زيد شاعر ، يحب المطالعة كثيراً [١] » .

---

(١) ويجوز في مثل هذا المثال ان تعتبر الجملة نعتاً للخبر ، لا خبراً ثانياً . وعلى كل فالمسألة خلافية ، اذ لم يجز بعضهم تعدد الخبر الا ان كان الخبران بمعنى خبر واحد مثل : « هذا حلو حامض » اي : هذا مز . ومنع آخرون تعدد الخبر مطلقاً ، وقدروا بين ما جاء متعدداً حروف عطف مع مبتدآت محذوفة ، فتقدير الآية عندهم : هو الغفور ، وهو الودود ، وهو ذو العرش ، وهو المجيد .

فهرس الجزء الاول من كتاب المحيط

انتهى الجزء الاول ويليه الجزء الثاني

صدر للمؤلف

الوجيز في فقه اللغة

المنهاج في القواعد والاعراب

المحيط في اصوات العربية ونحوها وصرفها ـ ثلاثة اجزاء

تطلب مؤلفات الاستاذ

محمد الانطاكي

من

مكتبة دار الشرق ـ بيروت ومكتبة الشهباء ـ حلب

شارع سوريا ص . ب ٤١٥

محمد الانطاكي

المحيط

في أصوات العربية ونحوها وصرفها

دار الشرق العربي
بيروت - شارع سورية - بناية درويش

٢

الباب الثالث

نواسخ المبتدأ والخبر

تدخل على المبتدأ والخبر كلمات ، بعضها حروف ، وبعضها أفعال ، فتنسخ ـ أي تبدل ـ حكم المبتدأ في كونه صدر جملته ، وتنسخ ـ اي تبدل ـ حكم المبتدأ والخبر في وجوب رفعها ، فتسمى لذلك بالنواسخ .

وهي على ثلاثة أنواع : نوع يترك للمبتدأ رفعه ، ويكتفي بنصب الخبر ، مثل : « صار زيد عالماً » ، ويدخل في هـذا النوع كل الأفعال الناقصة ، وما شبّه بعضها من الحروف ؛ ونوع يبقي للخبر رفعه ، ويكتفي بنصب المبتدأ ، مثل : « إن زيداً عالم »، ويدخل في هذا النوع الحروف المشبهة بالفعل ، و « لا » النافية للجنس ؛ ونوع ينصب الاثنين على انهما مفعولان له ، وهي افعال الظن واليقين ، مثل : « رأيت العلم نافعاً » .

١ ـ الأفعال الناقصة

ما الفعلُ الناقص ؟ لِمَ سُمّيَ ناقصاً ؟ ما وظيفته في الجملة ؟

ثلاث اسئلة لا تمكن الاجابة عنها إلا بعد الرجوع إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، ودراسة طبيعة كل منها ، وبيان الفرق الاساسي بينها :

تتألف الجملة الفعلية ، كما رأينا ، من فعل اسند إلى مرفوع ، فاعلاً كان هذا المرفوع ام نائبَ فاعل ، مثل : « كبر زيدٌ ـ عوقب المذنبُ » .

وتتألف الجملة الاسمية ، كما رأينا ، من مبتدأ اسند اليه خبر ، مثل : « زيد كبير ـ المذنب معاقبٌ » .

والآن . ما الفرق بين جملتي : « كبر زيد » و « زيد كبير » ؟ ستقول لي : إن الأولى مؤلفة من فعل واسم ، وان الثانية مؤلفة من اسمين . وهذا صحيح . ولكنه ليس الفرق الجوهري بينها . انما الفرق الجوهري هو ان الأولى تتضمن فكرة الزمن ، وان الثانية لا تحمل فكرة عن الزمن مطلقاً . فاذا قلت : « كبر زيد » ، فهم السامع ان زيداً اتصف بالكبر في الزمن الماضي ، واذا قلت له : « يكبر زيد » ، فهم ان هذا الاتصاف يجري الآن ، واذا قلت له : « سيكبر زيد » ، فهم ان هذا الاتصاف سيجري في المستقبل . أما اذا قلت له : « زيد كبير » ، فلن يعرف في اي وقت جرى هذا الاتصاف . سيعرف فقط مجرد اتصاف زيد بالكبر .

تتمتع الفعلية إذن بميزة لا تتمتع بها الاسمية ، هي ميزة التعبير عن الزمن ، أي تقييد الاسناد بزمن معين : الماضي ، أو الحاضر ، أو المستقبل .

ولكن من اين جاءتها هذه الميزة ؟

لقد جاءتها من فعلها الذي له ثلاث صيغ ، تحمل كل واحدة منها فكرة زمن من الازمنة الثلاثة . أما الاسمية ، فلكونها مؤلفة من اسماء فقط ، ولأن الأسماء لا تتصرف تصرف الأفعال ـ فقد افتقرت الى فكرة الزمن .

الجملة الاسمية اذن ناقصة ، ونقصها نقص جوهري . فماذا تفعل اللغة ؟ أتسكت على هذا النقص وتصبر عليه ؟ ام تحاول سدّه ؟

اللغة لا تسكت على نقص أبداً . وليس شيء ابرعَ منها في الاحتيال لسد ما تراه في نفسها من نقص . فبماذا احتالت العربية في هذا الشأن ؟

لقد كان الأمر عندها في غاية البساطة : أتت إلى الفعل « كان » الذي معناه « وجد » ، ثم فرغته من معناه هذا ، لأنها ليست في حاجة إلى هذا المعنى اللغوي ، إنها فقط في حاجة إلى لفظه القابل للتصرف ، والذي يحمل بتصرفه فكرة الزمن ، ثم ضمته إلى الجملة الاسمية قائلة له : إن عملك هنا يقتصر على التصرف ، لتعطي هذه الجملة فكرة الزمن التي كانت محتاجة إليها . أما معناك اللغوي فقد افقدناك إياه . لقد اصبحت الآن مجرد لفظ يتصرف وليس له معنى .

وهكذا ، أصبحت جملة « كان زيد كبيراً » تساوي تماماً جملة « كبر زيد » ، وجملة « يكون زيد كبيراً » تساوي « يكبر زيد » ،

وجملة « سيكون زيد كبيراً » تساوي « سيكبر زيد » .

بهذا نكون قد أجبنا عن الاسئلة الثلاثة المطروحة فى أول الفصل . لنعد الآن إلى هذه الاسئلة مع أجوبتها مختصرة :

١ ـ ما الفعل الناقص ؟ .

هو فعل فرغته اللغة من معناه اللغوي ، واستعملته مجرد لفظ قابل للتصرف .

٢ ـ لِمَ سميَ ناقصاً ؟

لانه فقد معناه اللغوي . لقد أصبح لفظاً لا معنى له ، وليس فيه شيء إلا فكرة الزمن الناتجة عن ميكانيكيته المتحركة . ولم يعد في قدرته أن يؤلف مع مرفوعه جملة مفيدة . لقد اصبح مجرد اداة نحوية لا تختلف في شـــيء عن بقية الأدوات ، إنه ملحق بالجملة الاسمية ، وليس طرفاً اساسياً فيها (١) .

٣ ـ ما وظيفة الفعل الناقص ؟

---

(١) لقد ظلمنا الفعل الناقص بهـــذا الحـكم ظلماً كبيراً ، فالواقع ان الفعل الناقص لا يفقد شخصيته الفعلية تماماً . اذ نراه يتخذ من المبتدأ ما يشبه الفاعل الذي كان له في حال تمامه ، من حيث التطابق في الجنس وعدم التطابق في العدد ، ومن حيث الترتيب ... الخ . ولهذه الأسباب ، أو قل لهذه العلاقات التي قامت بين الفعل الناقص الوافد على الجملة الاسمية ، وبين المبتدأ ، دعي المبتدأ اسماً للفعل الناقص . ولم يسم فاعلاً له ، لأنه ، كما نعلم ، لم يعد فعلاً بالمعنى الصحيح للـكلمة .

وشيء آخر . وهو أن الجملة الأسمية تصير معدودة في الجمل الفعلية بعد دخول الفعل الناقص عليها .

وظيفته ان يعطي الجملة الاسمية فكرة الزمن التي كانت تحتاج اليها .

وبعد . فهل فعلت اللغة بكل الافعال الناقصة ما فعلته بفعل « كان »؟

الجواب : لا . لأن اللغة وجدت الفرصة سانحة لاستغلال عملية تحويل الافعال التامة الى ناقصة ، إلى ابعد حدود الاستغلال . فعندما جاءت الى الفعل « ارتدّ » مثلاً ، لم تفرغه تمام التفريغ من معناه اللغوي الذي هو الرجوع إلى الوراء ، بل حولت هذا المعنى اللغوي ببراعة فائقة الى معنىً نحوي هو معنى الصيرورة ، وغدت عبارة « ارتد الاعمى بصيراً » تعني اتصاف الاعمى بالابصار في الزمن الماضي بعد ان لم تكن له هذه الصفة من قبل .

وهكذا نرى ان بعض الافعال الناقصة ، لا يحمل فكرة الزمن فقط الى الجملة الاسمية ، كما يفعل الفعل « كان » ، بل تحمل ، بالاضافة الى ذلك ، معنىً نحوياً تضيفه الى الاسناد ، كمعنى الصيرورة ، والاستمرار ، وغيرهما مما سنراه قريباً .

وعلى العكس من ذلك ، نرى اللغة أحياناً تأتي الى أفعال جامدة لا تقبل التصرف ، فتستعملها أفعالاً ناقصة ، وذلك مثل « ليس – عسى – ما دام » . وهنا نسأل : لِمَ فعلت ذلك وهذه الافعال لا تحمل فكرة الزمن بسبب جمودها ؟ فجملة « ليس زيد قائماً » تساوي تماماً الجملة الاسمية « زيد غير قائم » في خلو كل منها من فكرة الزمن .

والجواب : ان اللغة لا تريد من هذه الافعال فكرة الزمن ، فهي تعرف أنها خالية منها بسبب جمودها ، ولكنها تريد منها فقط المعنى النحوي ، فالفعل « ليس » يحمل معنى النفي : « ليس زيد قائماً = ما زيد قائم » ، و « ما دام » يحمل معنى المدة التي تغدو مقياساً لمدة فعل آخر ، مثل :

« سأشتاق اليك مادمت غائباً عني » ، حيث تصبح مدة الاشتياق محددة بمدة غيابك عني .

وهكذا يمكن ان نقسم الافعال الناقصة من حيث وظيفتها إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ ناقص لا يحمل الى الجملة الا فكرة الزمن : وليس في هذا القسم الا الفعل « كان » .

٢ ـ ناقص لا يحمل الى الجملة إلا معنىً نحوياً : مثل « ليس » الحامل لمعنى النفي ، و « عسى » الحامل لمعنى الرجاء . وافعال هذا القسم كلها جامدة ، ومن هنا خسرت فكرة الزمن ، والجمل معها ـ من حيث الزمن ـ تظل كما كانت في حالتها الاسمية : اسناداً يخلو من القيد الزمني .

٣ ـ ناقص يحمل الى الجملة فكرة الزمن مع معنىً نحوي ، كالاستمرار والصيرورة ، والنفي ، والمقاربة ، والرجاء ، والشروع : ويدخل في هذا القسم سائر الافعال الناقصة (١) .

والخلاصة : ان الأفعال الناقصة افعال تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ، ويسمى اسمها ، وتنصب الثاني ويسمى خبرها . وتصبح الجملة فعلية بعد ان كانت اسمية ، وذلك بسبب تصدرها بالفعل .

وتنقسم الافعال الناقصة بسبب شروط معينة في أخبارها إلى طائفتين:

---

(١) نعتذر عن هذا الاسهاب الذي ناقشنا فيه فكرة الفعل الناقص ، لانه ضروري جداً من أجل فهم كثير من أحكام هذا الفصل ومصطلحات النحاة فيه .

آ - كان وأخواتها

١ - (**كان**) : فعل ناقص لا يحمل الى الجملة سوى فكرة الزمن، وهذا ما عبر عنه النحاة بقولهم : إنه لمجرد اتصاف المسند اليه بالمسند . والجملة معه ذات زمن ماض إن كان هو بصيغة الماضي « كان زيد كريماً » ، وذات زمن يصلح للحاضر والمستقبل إن كان هو بصيغة المضارع : « يكون زيد كريماً » ، وذات زمن مستقبل ان كان هو بصيغة الأمر : « كن يا زيد كريماً (١) » .

وتختص « كان » من بين سائر أخواتها بثمانية اشياء :

(١) - أنها قد تأتي زائدة لا عمل لها : ولا يكون ذلك إلا اذا كانت بلفظ الماضي ، وكانت بين شيئين متلازمين ، كالفعل ومرفوعه ، والمبتدأ وخبره ، والصفة وموصوفها ... الخ ، مثل قولهم : « ولدتْ فاطمةُ بنت الخُرشُبِّ الانمارية ُ الكَمَلَةَ من بني عبس ، لم يوجد - كان - أفضلُ منهم » ، واكثر ما تزاد بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ، نحو : « ما - كان - أحلى ايامَ المدرسة ! » .

(٢) - أنها قد تحذف هي واسمها ويبقى خبرها ، وكثر ذلك بعد « إنْ ، ولو » الشرطيتين ، نحو : « سر مسرعاً ، إن راكباً ، وإن ماشياً » . التقدير : إن كنت راكباً ، وان كنت ماشياً ، وكالحديث الشريف « إلتمس ولو خاتماً من حديد » . التقدير : ولو كان الملتمَسُ خاتماً من حديد .

---

(١) يقول النحاة ان « كان » قد تأتي لمعنى « صار » ، كما في قوله تعالى : « فكان من المغرقين » ، ونحن نخالفهم ونرى انها لا تحمل غير الزمن، وأن « كان من المغرقين » تساوي « غرق » لا اكثر ولا أقل .

(٣) أنها قد تحذف وحدها ، ويبقى اسمها وخبرها ، ويعوض منها « ما » الزائدة . ولا يكون ذلك إلا بعد « أَنْ » المصدرية ، نحو : « أمّا أنت ذا سلطان تهددني ؟ » . والأصل : أنْ كنتَ ذا سلطان تهددني؟ أي : ألأنك كنت ذا سلطان تهددني ؟ .

ومن ذلك قول العباس بن مرداس يتحدى خصمه الشاعر أبا خراشة :

٢٣ ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ
فَانَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَبُعُ

(اللغة : ذا نفر : كثير الرجال . المعنى : أتهددني يا ابا خراشة لأنك كنت كثير الرجال والاعوان ؟ ألا فاعلم أن قومي ليسوا ضعافاً تعيث فيهم الضباع . الاعراب : « أبا » منادى باداة نداء محذوفة ، منصوب بالالف لانه من الاسماء الخمسة . « خراشة » مضاف اليه مجرور بالفتحة لانه ممنوع من الصرف . « أما » اصلها : أن ما : « أن » ، حرف مصدرية ، «ما» زائدة عوضاً من « كان » المحذوفة . « أنت » ضمير منفصل في محل رفع اسم « كان » المحذوفة. « ذا » خبرها منصوب بالالف لانه من الاسماء الخمسة . « نفر » مضاف اليه . « أن » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر في محل جر بلام محذوفة . والجار والمجرور متعلقان بفعل تفتخر المفهوم من الكلام . التقدير : أتفتخر علي لكونك ذا نفر ؟ « فان » حرف استئناف مع حرف مشبه بالفعل . « قومي » اسم «ان» والضمير المتصل مضاف اليه . « لم تأكلهم » جازم ومجزوم ومفعول به . «الضبع» فاعل مرفوع . « جملة النداء » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنت ذا نفر » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : فان قومي مع الخبر » استئنافية لا محل لها . « جملة : لم تأكلهم الضبع » خبر « ان » محلها الرفع . الشاهد : « أما أنت » : حذفت « كان » وعوض عنها بـ « ما » الزائدة) .

(٤) ـ أنها قد تحذف هي واسمها وخبرها معاً ، ويعوض من الجميع « ما » الزائدة ، وذلك بعد « إن » الشرطية في مثل قولهم : « إفعل هذا إمّا لا » ، والأصل : إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، فحذفت

« كان » واسمها والفعل الذي هو خبرها ، وبقي من الفعل « لا » النافية ، ثم عوض من المحـــذوفات « ما » الزائدة ، فانقلبت نون « إن » ميماً وادغمت في « ما » ، فصارت : « إمّا » .

(٥) ـ أنها قد تحذف هي واسمها وخبرها بلا عوض ، أقول لك : اقرأ هذا الكتاب فانه مفيد . فتجيب : « لن أقرأه وإنْ » التقدير : وانْ كان الكتاب مفيداً .

(٦) ـ أنها اذا كانت بصيغة المضارع ، وكانت مجزومة ، وكانت علامة جزمها السكون (١) ، ولم يكن بعدها ساكن ، ولا ضمير متصل ـ فيجوز حذف نونها للتخفيف ، مثل قوله تعالى : « ولم ألكُ بغياً (٢) ». ومن النحاة من اجاز هذا الحذف ولو كان بعدها ساكن ، وقد قرىء : « لم يكُ الذين كفروا . . . » .

(٧) ـ أن خبرها صالح للجر بالباء الزائدة للتوكيد إن كان مفرداً وكانت هي مسبوقة بنفي ، مثل : « لم يكن زيد بعـالم » ، أما إن كان خبرها جملة مضارعية ، فالتوكيد حينئذٍ بلام الجحود ، مثل : « لم يكن زيد ليخونَ العهدَ » . وقد مر ذلك في نصب المضارع .

(٨) ـ أن خبرها اذا جاء جمـلة ماضـوية لم يحتج إلى اقترانه بـ « قد » ، مثل : « كان المطر انقطع عندما خرجت » .

٢ ـ (صار ـ أصبح ـ أضحى ـ أمسى ـ بات ـ وما في

(١) خرج بذلك ما كانت علامة جزمه حذف النـون ، وذلك اذا كانت بصيغة فعل من الافعال الخمسة ، مثل : لم يكونوا ، لم تكوني ...

(٢) وعند ذلك يقال في اعرابها : مجزومة ، وعلامة جزمها السكون الظاهر على النون المحذوفة للتخفيف .

معانيها) : وتفيد ـ إلى جانب فكرة الزمن ـ معنى التحوّل والصيرورة ، مثل : « أصبح الولد رجلاً » (١) .

٣ ـ (**ظل ـ ما زال ـ ما فتىء ـ ما برح ـ ما انفك**) : وتفيد معنى الاستمرار ، وملازمـة المسند للمسند إليه ، مثل : « ما زال الطفل صغيراً » . أي : هو مستمر في صغره وصغره ملازم له .

ويشترط في الاربعة الاخيرة منها أن تكون مسبوقة بنفي أو شبهه ، فأما النفي فكالذي مثلنا به ، وأما شبهه فهو النهي والدعاء ، مثل : « لا تزل مثابراً على دروسك » و « لا زال جنابك محروساً » .

٤ ـ (ما دام) : ويفيد تحديد طول مدة ما قبله بطول مدة ما بعـده وبعبارة نحوية : يفيـد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدة ، كقوله تعالى : « وأوصاني بالصلاةِ والزكاةِ ما دمتُ حياً » . أي : أوصاني أن تكون مدة قيامي على أداء الصلاة والزكاة معادلة لمدة حياتي .

ويشترط في هـذا الفعل أن يكون مسبوقاً بـ « ما » الظرفيـة الزمانية ، كما مثلنا . ويكون المصدر المؤول في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية :

---

(١) يقول النحاة إن « أصبـح واضحى وظل وامسى وبات » تفيد اتصاف المسند اليه بالمسند في أزمنة الصباح والظهر و . . . الخ . ونحـن نخالفهم في ذلك لسببين : أولهما : أن هـذه الافعال لم ترد في أفصح النصوص إلا لمعنى الصيرورة والتحول ، الثاني : أنها لو قصد منها معانيها اللغوية هذه لما كانت مفرغة ، اي ناقصة وبالتالي : لـكان مرفوعها فاعلاً لها ، ولـكان منصوبها حالاً من الفاعل . اذ لو قلت « بات زيد مهموماً » وأنا أقصد اتصافه بالهم في وقت البيات ، لـكان معنى كلامي : أنه دخل في وقت البيات مهموماً . ولا شك عندئذ ان الفعل تام ، وان مرفوعـه فاعل ، وان منصوبه حال ، ولبطلت عندئذٍ فكرة التفريغ التي شرحناها في صـدر هذا الفصل .

(اعراب الآية : « أوصاني » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « بالصلاة » متعلقان بأوصاني . « والزكاة » معطـــوف على الصلاة . « ما » حرف مصدري زماني (بمعنى أن المصدر المؤول منـــه ومما بعده يقوم بمهمة الظرف الزماني) . « دمت » فعل ماض ناقص والتاء اسمه . « حيا » خبره . « ما » وما بعدها بتأويل مصدر في محل نصب على نيابة الظرفيـــة الزمانية ، متعلق بالصلاة والزكاة . التقدير : واوصاني بالصلاة والزكاة دوامَ حياتي . أي : مدةَ دوامِ حياتي . على تقدير حذف المضاف وانابة المضاف اليه منابه) .

٥ – (**ليس**) : ويفيد النفي فقط ، وليس فيـــه فكرة الزمن بسبب جموده وعدم قدرته على التصرف ، فالجملة معه كالجملة الاسمية : خالية من الزمن . وذلك مثل : « ليس زيد كريماً » . فهي تساوي تماماً الجملة الاسمية : « زيد غير كريم » .

وتدخل الباء كثيراً في خبر ليس لتوكيـد النفي ، مثل : « ليس زيــد بكريم » . وهي حرف جر زائد ومجرورهــا مجرور اللفظ فقط ، منصوب المحل على الخبرية لليس .

ب – ملاحظات وأحكام عامة :

١ – بعض اخوات « كان » جامد لا يأتي منه إلا الماضي ، وهـــما فعلان : ليس ، وما دام . وبعضها ناقص التصرف ، أي يأتي منه الماضي والمضارع فقط ، وهي : ما زال – ما انفـــك – ما فتىء – ما برح . وبعضها تام التصرف ، وهو سائر الأفعال الناقصة من **أخوات كان** .

٢ – احكام اسم كان واخواتهــا ، من حيث أشكاله ، وترتيبـه ، وذكره وحذفه – كأحكام الفاعل تماماً .

٣ – العلاقات التي بين الافعال الناقصة واسمائها ، من حيث المطابقة

في الجنس والعدد ، هي كالعلاقات بين الفعل والفاعل تماماً .

٤ ـ أشكال خبر الفعل الناقص وأحكامه ، هي نفسها أشكال وأحكام خبر المبتدأ .

٥ ـ إذا وقع خبر « كان » واخواتها جملة فعلية ، فالاكثر أن يكون فعلها مضارعاً . وقد يجيء ماضياً بعد « كان ـ أمسى ـ أضحى ـ ظل ـ بات ـ صار » ، وحينئذ يجب اقترانه بـ « قد » إلا مع « كان » فيجوز عدم الاقتران . فمثال اقترانه : « أمسى زيد قد عرف واجبه » ، **ومثال عدم الاقتران مع « كان » خاصة قوله تعالى : « إن كنت قلته**(١) **فقـد علمتَه » ، وقوله « إن كان كبر عليكم مقامي » ، وقوله : « وإن كان كبرَ عليكَ إعراضهم » .**

٦ ـ إذا وقع خبَر كان واخواتها جملة مضارعية ، وكان الفعل الناقص بصيغة الماضي ، فالمضارع الذي في الخبر زمنـه ماض كزمن الفعل الناقص ، نحو : « كانت السماء تمطر » (٢) .

٧ ـ قواعد الترتيب بين أسماء « كان » واخواتها ، وبين أخبارها ، هي كقواعد الترتيب بين المبتدأ والخبر تماماً .

٨ ـ أجمع النحاة على جواز تقديم الأخبار على الافعال الناقصة ، مثل : « نائماً كان زيد » ، ما عدا الافعال المسبوقة بالنفي « ما زال ـ ما فتىء ـ ما برح ـ ما انفك ـ ليس » . فهـذه الافعال قد اختلفوا فيها ، فاجاز بعضهم تقديم أخبارها عليها ، ومنعه آخرون . أما « ما دام » فقد اتفقوا على منع تقدم خبره عليه .

---

(١) يقابل هذا التركيب ما يسمى في الفرنسية بالماضي البعيد Plus - que - parfait

(٢) يقابل هذا التركيب ما يسمى في الفرنسية بالماضي الناقص « Imparfait »

٩ ـ اختلف البصريون والكوفيون في تقديم معمول الخبر على الاسم ، فأجاز الكوفيون أن يقال : « كان طعامَك زيدٌ آكلاً » ، ومنعه البصريون .

١٠ ـ أجاز الجميع تقدم معمول الخبر على الفعل الناقص ، كقوله تعالى : « وأنفسَهم كانوا يظلمون » .

١١ ـ كل ما تصرف من الافعال الناقصة ، وكل ما اشتق منها ، وكل مصادرها ـ تعمل عملها : فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها ، مثل : « أنت صائرٌ بطلاً » ، ومثل : « يسرني كونك ناجحاً » .

(اعراب المثالين : « انت » مبتدأ . « صائر » خبر . وهو اسم فاعل ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره أنت . « بطلاً » خبر اسم الفاعل الناقص . « يسرني » مضارع ونون وقاية ومفعول به . « كون » فاعل يسرني . وهو مصدر ناقص . « ك » ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وفي محل رفع على انه اسم للمصدر الناقص . « ناجحاً » خبر المصدر الناقص منصوب) .

١٢ ـ إذا عادت لهذه الافعال الناقصة معانيها اللغوية التي فُرّغت منها ، رجعت أفعالاً تامة ؛ فمرفوعها عندئذ فاعل . وان كان لها منصوب فهو حال لا خبر ، مثل قوله تعالى : « وإن كان ذو عُسْرَةٍ فنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ » ، اي : إن وُجِدَ ذو عسرة ، وقوله تعالى : « فسبحانَ اللهِ حينَ تُمسونَ وحين تُصبحون » ، اي : حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلون في الصباح ، وقوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض » ، اي : ما بقيت السماوات والأرض .

ج ـ الأحرف المشبهة بليس :

هناك أربعة حروف نافية تعمل عمل ليس ، فترفع المبتدأ ويسمى

اسمها ، وتنصب الخبر ، ويسمى خبرها . إلا أن الجملة تظل معها اسمية ، لأنها حروف وليست أفعالاً . وهي :

١ - (ما) الحجازية : وسميت حجازية لأن أهل الحجاز هم وحدهم الذين يعملونها عمل ليس ، أما بنو تميم فيهملونها ، فتسمى وهي مهملة بالتميمية . ومثال الحجازية العاملة قوله تعالى : « ما هذا بشراً » .

لكنها لا تعمل إلا بالشروط الآتية :

(١) ألاّ تزاد بعدها « إنْ » ، فان زيدت بطل عملها ، نحو : « ما إنْ زيدٌ قائم » .

(٢) ألاّ ينتقض نفيها بـ « إلا » ، فان انتقض بطل عملها ، نحو : « ما زيد إلا قائم » .

(٣) ألاّ يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم بطل عملها ، نحو : « ما قائم زيدٌ » .

(٤) ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، فان تقدم بطل عملها ، نحو : « ما طعامَك زيدٌ آكلٌ » .

(٥) الا يبدل من خبرها موجب ، فان أبدِل بطل عملها ، نحو : « ما زيد بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به » . فشيء الأولى مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد مرفوعة محلاً على أنها خبر للمبتدأ .

وقد أجاز بعض النحاة إعمالها بلا قيد ولا شرط .

٢ - (لا) : وخلاف الحجازيين والتميميين في إعمالها وإهمالها كخلافهم في « ما » . وشروطها للعمل عند الحجازيين هي الآتية :

(١) ألا تكون لنفي الجنس نصاً ، فان كانت له ، عملت عمل « إنّ » ، نحو : « لا رجلَ في الدار » .

(٢) ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، وإلا بطل عملها ، نحو : « لا عندك رجلٌ مقيم ولا امرأة » .

(٣) أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، فان كان أحدهما معرفة بطل عملها ، نحو : « لا أنت مسافر ولا خالدٌ » . ومن النحاة من لم يشترط ذلك .

(٤) ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم بطل عملها ، نحو : « لا قائم رجلٌ » .

(٥) ألا ينتقض نفيها بـ « إلا » فان انتقض بطل عملها ، نحو : « لا رجلٌ إلا أفضلُ من زيد » .

ومثال ما توفرت فيها الشروط قول شاعر مجهول :

٢٤ ـ تَعَزَّ ، فَلا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقيا
وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيا

(اللغة : تعز : كن ذا عزاء . الوزر : الملجأ . الواقي : الحافظ . المعنى : واضح . الاعراب : « تعز » أمر فاعله مستتر . « فلا » الفاء استئنافية ، و « لا » حرف نفي يعمل عمل ليس . « شيء » اسمها مرفوع . « على الأرض » متعلقان بالخبر « باقيا » أو بصفة محذوفة للاسم . التقدير : فلا شيء موجود على الارض باقياً . « باقياً » خبر لا منصوب . « ولا » حرف عطف مع حرف نافٍ يعمل عمل ليس . « وزر » اسم لا . « مما » متعلقان بالخبر « واقيا » . « قضى الله » فعل وفاعل . « واقياً » خبر لا منصوب . « جملة : تعز » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لا شيء باقيا » استئنافية لا محل لها . « جملة : ولا وزر واقيا » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . « جملة : قضى الله » صلة

الموصول لا محل لها . الشاهد : « لا شيء باقيا » : عملت « لا » عمل ليس بعد توفر الشروط فيها) .

٣ - (**لات**) : وهي « لا » النافية نفسها زيدت عليها تاء التأنيث المبسوطة وشروطها هي شروط « لا » مضافاً اليها أنها لا تعمل إلا في اسماء الزمان ، كالحين والساعة ، وما أشبهها ، وأنه لا بد من حذف أحد معموليها ، ويكثر أن يكون الاسم محذوفاً ، كقوله تعالى : « ولات حينَ مناص » . التقدير : ولات الحينُ حينَ مناصٍ .

ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً . فاما الحين المنصوب في الآية فعلى تقدير فعل مضمر : « لات أرى حينَ مناص » . أما ان ارتفع الحين بعدها ، كما في قراءة : « ولاتَ حينُ مناص » ، فالرفع على الابتداء ، والخبر محذوف تقديره : « لات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم » .

٤ - (**إنْ**) : حرف نفي اختلف النحاة كثيراً في أمر إعماله . فأكثر البصريين على أنه مهمل ، وأكثر الكوفيين على أنه عامل . وشروط إعماله كشروط « لا » ما عدا شرط تنكير الاسم والخبر ، فتقول : « إن رجل قائماً - وإن زيدٌ قائماً » .

د - أفعال الشروع :

وهي : بدأ - شرع - طفق - جعل - أخذ - وما كان في معناها مما يدل على الانشاء والشروع ، مثل : « بدأ المطرُ يهطلُ » و « أخذ الطالب يقرأ » و « جعل الفنان يرسم » ... الخ .

وهي أفعال ناقصة فرّغتْ من معانيها اللغوية ، كما ترى ، واصبحت تدل جميعاً على معنى نحوي واحد هو معنى شروع المبتدأ بالاتصاف بالخبر .

ولا تختلف أفعال الشروع عن « كان » واخواتها إلا في شيء واحد ، وهو وجوب أن تكون أخبارها جملاً فعلية مضارعية ، كما رأيت في الأمثلة أعلاه . وشيء آخر هو أن هذه الافعال ، بعد نقصها وتفريغها من معانيها اللغوية ، أصبحت كلها جامدة على صيغة المضي ، فلا يأتي منها المضارع ولا فعل الأمر ، كما ليست لها مصادر ولا مشتقات .

٥ ـ أفعال المقاربة :

وهي ثلاثة فقط : « كاد ـ أوشك ـ كرب » . وجميعها تفيد معنىً نحوياً واحداً ، هو مقاربة المبتدأ لاتصافه بالخبر ، مثل : « كاد الولد يسقطُ » ، أي : اقترب الولد من اتصافه بالسقوط .

ولا تختلف أفعال المقاربة عن أفعال الشروع إلا في أمرين : أولهما : أن « كاد وأوشك » ليسا جامدين ، بل هما ناقصا التصرف ، فيأتي منهما الماضي والمضارع : « كاد ـ يكاد ، أوشك ـ يوشك » ، كما يأتي منهما اسم الفاعل « كائد ـ موشك » . الثاني : أن أخبارها يجوز اقترانها بـ « أنْ » المصدرية الناصبة ، كقول شاعر مجهول :

٢٥ ـ وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لَأَوْشَكُوا
ـ إذا قِيلَ : هَاتوا ـ أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

(المعنى : طبع الناس على البخل ، فلو طلب منهم انسان قليلاً من التراب لاوشكوا ان يبخلوا به عليه . الاعراب : « ولو » حرف امتناع لامتناع . « سئل الناس» ماض ونائب فاعل . « التراب » مفعول ثانٍ ، اما المفعول الأول فقد غدا نائب فاعل . « لأوشكوا » اللام واقعة في جواب « لو » . « أوشكوا » فعل ماض ، والواو اسمه . « اذا » ظرف لما يستقبل من الزمن متعلق بجوابه المحذوف الذي دل عليه الكلام السابق . « قيل » ماض مبني للمجهول . « هاتوا » فعل وفاعل . « أن » حرف مصدرية ونصب . « يملوا » مضارع منصوب بأن وعلامة

نصبه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة ، والواو فاعل . « أن » وما بعدها بتأويل مصدر في محل نصب خبراً لأوشكوا . « ويمنعوا » معطوف على « يملوا » . « جملة : سئل الناس » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أوشكوا مع الخبر » جواب « لو » لا محل لها . « جملة : قيل » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : هاتوا » نائب الفاعل لفعل « قيل » محلها الرفع . « جملة جواب اذا » محذوفة لا محل لها . « مجموع جملتي اذا » اعتراض بين اسم اوشك وخبره ولا محل له من الاعراب . « جملة : يملوا » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : يمنعوا » معطوفة على جملة الصلة لا محل لها . الشاهد : « ان يملوا » : اقترن خبر « اوشك » بـ « أن » جوازاً) .

و ـ افعال الرجاء :

وهي ثلاثة فقط : « عسى ـ حرى ـ إخلولق » . وكلها تفيد معنى الرجاء .

وينحصر الخلاف بينها وبين الزمرتين السابقتين من الافعال الناقصة في النقاط الآتية :

١ ـ يجب اقتران الخبر بـ « أنْ » مع « حرى ـ واخلولق » . أما مع « عسى » فالاقتران وعدمه جائزان ، فهي في ذلك كأفعال المقاربة .

٢ ـ يجوز في « عسى » وحدها أن تنصب الاسم وترفع الخبر ، فتغدو عندئذ حرفاً مشبهاً بالفعل مثل « لعل » معنىً وعملاً . قال صخر بن جعد يتغزل بحبيبته « نار كأس » :

٢٦ ـ فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كأْسٍ وَعَلَّها
تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَها فَأَعودُها

(الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « عساها » حرف مشبه بالفعل والضمير اسمه . « نار » خبر عسى مرفوع . « كأسٍ » مضاف إليه . « وعلها » حرف عطف مع حرف مشبه بالفعل مع اسمه. « تشكى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « فآتي » حرف عطف ومضارع مرفوع وفاعل مستتر . « نحوها » نائب عن ظرف المكان منصوب متعلق بفعل « آتي » ، والضمير المتصل في محل جر بالاضافة . « فأعودها » حرف عطف ، ومضارع مرفوع، وفاعل مستتر ، ومفعول به . « جملة : فقلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عساها نار كأس » ابتداء القول لا محل لها . جملة : « وعلها تشكى » معطوفة على ابتداء القول لا محل لها . « جملة : تشكى » خبر عل محلها الرفع . « جملة : فآتي » معطوفة على الخبر محلها الرفع . « جملة : فأعودها » معطوفة على السابقة لا محل لها . « مجموع الجمل التي بعد القول » مقول القول محله النصب . الشاهد : « عساها نار » : استعملت « عسى » حرفاً مشبهاً بالفعل) .

٣ ـ اذا ولي « عسى واخلولق » المصدر المؤول ، مثل : « عسى أن يسافر زيد » أو « زيد عسى أن يسافر » ، فالجمهور على انهما تامتان، وان المصدر المؤول فاعل لهما . وتشترك « أوشك » معهما في هذه الخصيصة، فتقول : « أوشك أن يسقط المطر (١) » .

---

(١) ـ اضطربت أقوال النحاة اضطراباً كبيراً في اعراب امثال هذه التراكيب، فمنهم من أصر على بقاء النقص في هذه الافعال ، ومنهم من قال بتمامها . كذلك اختلفت آراؤهم في « عسى » فمن قائل إنها حرف لا غير ، ومن قائل انها فعل لا غير ، ومن قائل بالرأيين معاً . ولا تتسع هذه الخلاصة التي نكتبها للتفصيل في كل ذلك . وانما ذكرنا لك فوق ، اشهر الآراء وما سار عليه الجمهور .

٢ ـ الأحرف المشبهة بالفعل

هي ستة أحرف (إنَّ ـ أنَّ ـ كأنَّ ـ لكنَّ ـ لعل ـ ليت). تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصب الأول ويسمى اسمها ، وترفع الثاني ويسمى خبرها ، مثل : « إن العلمَ نورٌ » .

وقد سميت مشبهة بالفعل لأسباب : لأنها جميعاً مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي ، ولانها تنصب الاسماء بعدها كما تنصبها الأفعال ، ولأن نون الوقاية قد تتوسط بينها وبين ياء المتكلم : « إنني ـ لكنني ـ ليتني ـ لعلني » ، ولأن معانيها مما يؤدى بالافعال ، فان التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي ، هي من معاني الأفعال .

آ ـ معانيها :

١ ـ (إنَّ) : للتوكيد ، نحو : « إن زيداً مسافر » .

٢ ـ (أنَّ) : للمصدرية ، نحو : « يسرني أن تنجحَ » التقدير : يسرني نجاحك (١) .

---

(١) أجمع قدماء النحاة على أن « إن وأن » حرف واحد للتوكيد ، تكسر همزته حيناً ، وتفتح حيناً آخر ، وتقصوا مواضع الفتح ومواضع الكسر بغير كلل ولا ملل . والذي نراه انهما حرفان مختلفان كل الاختلاف ، أولهما للتوكيد لاغير وثانيهما للمصدرية لا غير ، واذا كان لا بد من قرابة ، فهي ، بين « أن » و « أن » الناصبة للمضارع ، وليست بين « إن وأن » ، فالناصبة للمضارع مصدرية ، ومدخولها ←

٣ - (**كأنّ**) : للتشبيه ، وذلك اذا كان خبرها جامداً ، نحو : « كأن زيداً أسدٌ » . فان كان الخبر مشتقاً فهي للشك ، نحو : « كأنك فاهم » .

٤ - (**لكنّ**) : للاستدراك ، وهو استثناء ما يتوهم السامع انه داخل في العموم ، أي ان تنسب لما بعدها حكما مخالفاً لحكم ما قبلها ، نحو : « زيد كريم لكنه جبان » ، فقبل الاستدراك كان السامع يتوهم ان صفة الشجاعة داخلة في عموم كرم زيد ، فاستثنيتها ببيان ضدها ، فقلت : « لكنه جبان » .

٥ - (**ليت**) : للتمني ، وهو طلب المتعذر ، أو ما فيه صعوبة كبيرة بحيث لا مطمع فيه ، نحو : « ليتني مليونير » .

٦ - (**لعل**) : للترجي ، وهو طلب الأمر الممكن المحبوب ، نحو : « لعلك تزورنا » ، أوللاشفاق ، وهو الخوف من وقوع مكروه ، نحو : « مرض زيد فلعله هالك » ، أي : فأخشى أن يهلك ، أو للتعليل ،

← هو الجملة الفعلية ، و « أن » مصدرية ايضاً ، ولكن مدخولها هو الجملة الاسمية .

وهناك فرق آخر بين « إن وأن » يؤكد كونهما حرفين مختلفين ، وهو أن المكسورة تصحبها لام الابتداء خلافاً للمفتوحة ، تقول : « إن زيداً لمسافر » ، ولاتستطيع ان تقول : « علمت أن زيداً لمسافر » . أما قولهم : إن المفتوحة للتوكيد أيضاً ، فمخالف للمفهوم من أفصح النصوص العربية ، إذ لم تفرق هذه النصوص - من حيث درجة التوكيد - بين عبارتي : « علمت بانك مسافر » ، و « علمت بسفرك » . وإلا لوجب علينا أن نقول : إن عبارة « أريد أن اسافر » آكد من عبارة « اريد السفر » . وما علمنا احداً قال بهذا .

لهذه الاسباب جميعاً ، لن نعقد فقرة لبيان مواضع (إن) المكسورة ، ومواضع (أن) المفتوحة ، لانهما حرفان مختلفان ، واللغة كلما أرادت المصدر استعملت المفتوحة ، وكلما أرادت الجملة استعملت المكسورة . فعقد فصل لبيان موضع كل منهما، فيه ارهاق للطالب لا لزوم له .

نحو : « لعلكم تتقون ، لعلكم تذكّرون ... » ، أو للظن ، نحو : «لعلي ازورك غداً » أي : أظن انني ازورك .

ب ـ خصائص لبعضها :

١ ـ تختص « لعل » من بين سائر أخواتها بجواز دخول « أنْ » الناصبة على خبرها تشبيهاً لها بعسى ، كقول متمم بن نويرة يخاطب الشامت بهلاك أخيه مالك :

٢٧ ـ لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللَّائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعا

(اللغة : ملمة : مصيبة ، يدعنك : يجعلنك ، اجدعا : مقطوع الانف .
الاعراب : « لعلك » حرف مشبه بالفعل مع اسمه . « يوماً » ظرف متعلـق بالفعل « تلم » . « ان تلم ملمة » ناصب ومنصوب وفاعل . والمصدر المؤول في محل رفع خبر لعل . « عليك » متعلقان بالفعل « تلم » على تضمينه معنى « تنزل » . « من اللائي » متعلقان بصفة محذوفة لملمة . « يدعنك » مضارع مبني على السكون في محل رفع ، والنون فاعل ، والـكاف مفعول به أول . « اجدعا » مفعول به ثان . « جملة : لعل واسمها وخبرها » إبتدائية ، لا محل لها . « جملة : تلم ملمة » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : يدعنك » صلة الاسم الموصول لا محل لها . الشاهد : « أن تلم » : دخلت « أن » الناصبة على خبر « لعل » تشبيهاً لها بـ « عسى ») .

هذا ، واستعملت « لعل » حرف جر شبيهاً بالزائد في لغة عقيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

فقلتُ : ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ (١)

---

(١) سبق اعراب هذا البيت في فصل المبتدأ . فارجع إليه .

٢ ـ وتختص « إن » المكسورة الهمزة ، دون سائر أخواتها ، بجواز مصاحبة لام التوكيد لها .

ولام التوكيد هذه هي لام مهملة معناها التوكيد . ولها اسماء عديدة : فان تصدرت الكلام سميت لام الابتداء ، نحو : « لأنت رجل عظيم » و « لخير لك أن تجتهد » و « لقد جاء زيد » ... الخ . وإن صحبت « إن » سميت بالمزحلقة ، لتزحلقها الى عجز الجملة ، نحو : « إن زيداً لفي الدار » و « إن في الدار لزيداً » . فاذا خففت « إنّ » وجبت مصاحبتها لها للتفريق بينها وبين « إنْ » النافية . وتسمى عند ذلك بالفارقة ، نحو « إنْ زيدٌ لمجتهد » .

وهذه اللام لتوكيد المثبت فقط ، فلهذا لا تصحب « إنّ » إذا كان خبرها منفياً أو مقترناً بأداة شرط ، لان الشرط كالنفي في امتناعه اذا كان بـ « لو » ، وفي الشك فيه إن كان بـ « إنْ » .

كذلك يشترط لها ـ إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً ـ ان يقترن بقد . نحو : « إن زيداً لقد جاء » .

وهذه اللام المزحلقة تدخل ، كما قلنا ، على عجز الجملة التي فيها « إنّ » : فان تصدر الاسم دخلت على أول كلمة في حيز الخبر ، نحو : « إن زيداً لقادم » و « إن زيداً لهو العالم » و« وإن ربك ليحكم بينهم » و « إن زيداً لفي الدار جالسٌ » ... الخ . وان تقدم شيء من الخبر على الاسم (١) ، باشرت الاسم ، نحو : « إن في الدار لزيداً » و « إن عندي لكتاباً » ... الخ .

---

(١) تقول ذلك لان الخبر نفسه لا يتقدم الاسم في باب إن واخواتها ، كما ←

٣ - يجوز في « ليت » أن يليها المصدر المـــؤول من « أنّ » واسمها وخبرها ، فيسدُّ مسدَّ معموليها ، نحو : « ليت أن السماء مصحيةٌ (١) »

(الاعراب : « ليت » حرف مشبه بالفعل . « أن السماء مصحية » أن واسمها وخبرها ، والمصدر المؤول من جميعها سد مسد اسم ليت وخبرها) .

ج - خبرها :

١ - أشكال خبر الحرف المشبه بالفعل كاشكال خبر المبتدأ ، فارجع اليهـا .

٢ - أحكامه في الذكر والحذف كأحكام خبر المبتدأ . يضاف اليها وجوب حذفه في عبارة « ليت شعري » اذا وليها استفهام ، كقول شاعر مجهـــول :

٢٨ - يَا لَيْتَ شِعْرِي - وَالمُنى لا تَنْفَعُ -
هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً وَأَمْرِي مُجْمَعُ ؟

(الاعراب : « يا » للتنبيه . ويجوز : هي حرف نداء والمنادى محذوف تقديره : ياقومي . « ليت » حرف مشبه بالفعل . « شعري » اسمها ، والياء مضاف إليه . والخبر محذوف وجوباً . التقدير : ياليت شعري حاصل . « والمنى »

← ستعلم بعد قليل . أما تقدم شيء من الخبر على الاسم فجائز ، كما ترى في الامثلة اعلاه . وحين يتقدم الجار والظرف المتعلقان بالخبر على الاسم ، ويكون الخبر محذوفا ، يقدر محله بعد الاسم لا قبله .

(١) وقد أجاز الاخفش قياس « لعل » على « ليت » في هذه الخصيصة ، فتقول : « لعل أن زيداً قائم » .

الواو اعتراضية ، والمنى مبتدأ . « لا تنفع » حرف نفي ، ومضارع مرفوع ، وفاعل مستتر . « هل » حرف استفهام . « أغدون » مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، في محل رفع ، والفاعل مستتر ، والنون نون التوكيد لا عمل لها . « يوماً » ظرف متعلق بأغدون . « وأمري » الواو حالية ، والأمر مبتدأ ، والياء مضاف إليه . « مجمع » خبر المبتدأ . « جملة : ليت واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : والمنى لا تنفع » اعتراضية بين شعري ومفعوله لا محل لها . « جملة : لا تنفع » خبر للمنى محلها الرفع . « جملة : هل اغدون » مفعول به للمصدر شعري ، لأن شعري هنا بمعنى علمي . والتقدير : ليت علمي بغدوي حاصل . « جملة : وامري مجمع » حاليه محلها النصب . الشاهد : « ليت شعري » : حذف الخبر وجوباً بعد ليت شعري (١)) .

٣ ـ الخبر في باب إن واخواتها لا يتقدم على الاسم مطلقاً ، فلا يقال : « إن قائمٌ زيداً » . أما معمول الخبر فيجوز تقدمه إن كان ظرفاً أو جاراً ، نحو : « إن في الدار زيداً جالس ، وان عندك عمراً مقيمٌ » . كما يجب أن يتقدم هذا المعمول بالشروط المذكورة له في الخبر ووجوب تقدمه . فراجع ذلك .

د ـ العطف على اسمها :

إذا عطفت على اسم الحرف المشبه بالفعل ، فالمعطوف منصوب ، سواءٌ أجاء قبل الخبر ، نحو : « إن زيداً وعمراً قادمان » ، أم جاء بعده ، نحو : « إن زيداً قادم وعمراً » .

وتختص « إنّ وأنّ ولكنّ » بجواز رفع ما بعد حرف العطف اذا كان ذلك بعد استيفاء الخبر ، نحو : « إن زيداً قادمٌ وعمرٌو » .

---

(١) هذا هو المشهور في اعراب مثل هذا التركيب ، وهناك من يقول بان ليت ههنا لا خبر لها ، ومن يقول : ان جملة الاستفهام هي الخبر . (انظر : المغني ـ الباب الثاني ـ الجملة الاعتراضية) .

واختلف النحاة في أمر هذا المرفوع : فقال بعضهم : هو معطوف على محل إسم « إن » . لان اسمها في حكم المبتدأ ، وذلك لانها لم تغير معناه ، فقولك : « ان زيداً قائم » يساوي قولك : « زيد قائم » ، ولا فرق بينهما إلا في درجة القوة ، وهي التوكيد . وقال آخرون: بل المرفوع بعد الواو مبتدأ خبره محذوف دل عليه خبر « إن » . التقدير : إن زيداً قادم وعمرو قادم كذلك . ويكون العطف ، على هـذا ، عطف جمل لا عطف مفردات .

أما « كأن و ليت ولعل » فلا يجوز فيها العطف بالرفع ، لان هذه الأحرف تبدل معاني الجمل التي تدخل عليها ، فقولك : « زيد قادم » معناه ثبوت القدوم لزيد ، فاذا ادخلت « ليت » على هذه الجملة وقلت : « ليت زيداً قادم » فهم منها أن القدوم غير واقع من زيد ، ولكنك تتمنى أن يقع منه . وعلى هذا ، فلو عطفت على هـذه الجملة بالرفع وقلت : « ليت زيداً قادمٌ وعمروٌ » ، وقدرت لعمرٍو خبراً بدلالة خبر ليت ، لأصبح الكلام على هذه الشاكلة : « ليت زيداً قادمٌ ، وعمروٌ قادم » . وهو ممتنع ، لأنه عطف قدومٍ قد وقع من عمرو ، على قدومٍ لم يقع من زيد ، ولكنه متمنى الوقوع .

وقد يعطف بالرفع مع « إن وأن ولكن » قبل استيفاء الخبر ، ولا يكون ذلك إلا لغرض بلاغي . والمرفوع حينئذ مبتدأ محـــذوف الخبر ، والجملة اعتراضية . ومنه قول ضابىء بن الحارث البرجمي وهو محبوس بالمدينة :

٢٩ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى في المَدِينَةِ رَحْلُهُ
فاني ـ وَقَيَّارٌ ـ بِها لَغَرِيْبُ

(اللغة : قيار : اسم جمله أو فرسه . الاعراب : « من » اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . « يك » مضارع ناقص مجزوم لانه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون الظاهر على نونه المحذوفة للتخفيف . واسمه مستتر تقديره هو يعود على « من » . « أمسى » ماض ناقص . « في المدينة » متعلقات بخبر أمسى المقدم المحذوف . « رحله » اسم أمسى المؤخر ، والهاء مضاف إليه . « فاني » الفاء رابطة لجواب الشرط ، « اني » إن واسمها . « وقيار » الواو اعتراضية ، قيار مبتدأ خبره محذوف بدلالة خبر « إن » . التقدير : وقيار غريب بها ايضاً . « بها » متعلقان بحال محذوفة من اسم « ان » . التقدير : اني حالة كوني بها لغريب . ولا يجوز التعليق بالخبر لامرين : لأن الباء لا تتعلق بفعل التغرب ، ولانهما لو كانا متعلقين بالخبر للزم ان تتصل اللام المزحلقة بهما لانهما عندئذ صدر حيز الخبر . « لغريب » اللام مزحلقة ، وغريب خبر « إن » . « جملة : من وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يك مع اسمه وخبره » خبر « من » محلها الرفع. « جملة : امسى رحله في المدينة » خبر « يك » محلها النصب . « جملة : إن واسمها وخبرها » جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم . « جملة : وقيار مع خبره المحذوف » اعتراضية بين اسم « ان » وخبرها لا محل لها . الشاهد : « اني — وقيار — » : عطف بالرفع قبل استيفاء خبر « ان » لغرض معنوي هو بيان شدة وطأة الغربة حتى على الحيوان الاعجم) .

٥ ـ تخفيف بعضها :

١ ـ تخفيف (إنّ) : اذا خففت « إنّ » جاز دخولها على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية .

فان دخلت على الفعلية وجب أمران : اهمالها ، وأن يكون الفعل بعدها فعلاً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإنْ كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله » وقوله : « وإنْ نظنُّك لمن الكاذبين » . وشذ دخولها على غير الناسخ ، كقولهم : « إنْ يَزينُك لنفسُك » .

وان دخلت على الاسمية ، فالغالب اهمالها ، مثل : « إنْ زيدٌ لقادم » . ويجوز بقاء عملها ، نحو : « إنْ زيداً لقادمٌ » .

وفي كل احوال تخفيفها يجب ان تصحبها اللام المزحلقة للتفريق بينها وبين « انْ » النافية ، كما رأيت في الامثلة اعلاه . وتسمى هذه اللام عند ذلك باللام الفارقة .

٢ ـ **تخفيف « أنّ »** : اذا خففت « أنّ » جاز دخولها على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية .

فاذا دخلت على الفعلية خيف ان تلتبس بـ « أنْ » الناصبة للمضارع ، فدفعاً لهذا اللبس فصلوا بينها وبين الفعل باحد الفواصل الآتية : (قد) ، كقوله تعالى : « ونعلم أنْ قد صدقتنا » ، (س ـ سوف) ، كقوله تعالى « علم أنْ سيكون منكم مرضى » ، (لم ـ لن ـ ما) ، كقوله تعالى : « أيحسب الانسان أنْ لن نجمع عظامه ؟ » و « أيحسب أنْ لم يَرَهُ أحد ؟ » و « أفلا يَرَوْنَ أن لا يرجعُ إليهم قولاً ؟ » . (اداة الشرط) ، كقوله تعالى : « وأنْ لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غَدَقاً » . (رب) ، كقولك : « آمنت أنْ رب كسولٍ مرزوقٌ » .

ويجوز ترك الفاصل اعتماداً على كاشف آخر يكشف عن شخصية « أنْ » المخففة ، ويميزها من « أنْ » الناصبة للمضارع . هذا الكاشف هو أن المخففة لا تأتي إلا بعد فعل يقيني مثل المشددة ، أما الناصبة فلا تأتي إلا بعد فعل دال على الرغبة ، فمثال الأولى : « علمت أنْ تسافرون» ، ومثال الثانية : « أريد أن تسافروا » .

فان دخلت على الجملة الاسمية ، مثل : « علمت أنْ زيد مسافر » ، أو على الفعلية التي فعلها جامد ، مثل : « علمت أنْ ليس زيد قادماً » ، لم تحتج الى الفاصل مطلقاً ، لعدم الالتباس بينها وبين الناصبة ، لأن الناصبة لا تدخل هذه المدخولات .

ومتى خففت « أن » ، فسيبويه والكوفيون يعدونها مهملة ، لا عمل لها سوى سبك الجملة التي بعدها بمصدر . أما سائر البصريين فيعتبرونها عاملة ويقدرون اسمها ضميرَ شأنٍ محذوفاً ، والجملة التي بعدها خبر لها .

وقد اجمع النحاة على أن المخففة لا تنصب ـ ان كانت عاملة ـ إلا ضمير الشأن المحذوف ، واعتبروا نصبها للضمير البارز شذوذاً ، كقول الشاعر المجهول :

٣٠ ـ فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيقُ

(الاعراب : « لو » حرف شرط غير جازم . « أنك » أن المخففة واسمها . « في يوم » متعلقان بفعل سألتني . « الرخاء » مضاف اليه . «سألتني» فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به أول . « فراقك » مفعول به ثانٍ والكاف مضاف إليه . « لم أبخل » جازم ومجزوم وفاعل مستتر . « وانت صديق » واو حالية ومبتدأ وخبر . المصدر المؤول من « ان » المخففة واسمها وخبرها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره « ثبت » . « جملة : ثبت مع فاعله » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة أن لا محل لها من الاعراب. « جملة : سألتني » خبر أن محلها الرفع . « جملة : لم ابخل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « جملة : وانت صديق » حالية محلها النصب . الشاهد : « أنك » : نصبت أن المخففة ضميراً بارزاً على الشذوذ) .

٣ ـ **تخفيف « كأن »** : اذا خففت « كأن » دخلت على الفعلية والاسمية .

فان دخلت على الفعلية وجب الفاصل بينها وبين مدخولها ، لكيلا تلتبس بـ « كأنْ » المؤلفة من كاف التشبيه و « ان » الناصبة للمضارع . والفاصل مع « كأنْ » هو واحد من اثنين : (قد) ، نحو : « كأنْ

قد جاء زيد » ، (لم) ، كقوله تعالى : « كأنْ لم تغنَ بالأمس » .

وان دخلت على الاسمية لم تحتج الى الفاصل لعدم احتمال الالتباس ، نحو : « كأنْ زيدٌ أسدٌ » .

واكثر النحاة على أنها إذا خففت بقيت عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجملة التي بعدها خبر لها .

٤ ـ **تخفيف « لكن »**: اذا خففت « لكن » دخلت على الاسمية ، نحو : « جاء زيد لكنْ أخوه غائبٍ » ، وعلى الفعلية ، نحو : جاء زيد لكنْ غاب أخوه » . وهي عند الجميع مهملة في حال التخفيف .

و ـ كفها :

اذا لحقت « ما » الزائدة الأحرف المشبهة بالفعل ، كفتها عن العمل فيرجع ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ، و كقولك : « كأنما النجوم لآلىء » ، وكقول الفرزدق :

٣١ ـ أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما
أَضاءَتْ لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

(الاعراب : « اعد » أمر فاعله مستتر . « نظراً » مفعول به . « يا » اداة نداء . « عبد قيس » منادى منصوب ، ومضاف إليه مجرور . « لعلما » مكفوفة وكافة لا عمل لها . « أضاءت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث . « لك » متعلقان بأضاءت . « النار » فاعل . « الحمار » مفعول به . « المقيدا » صفة . « جملة : اعد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ياعبد قيس » استئنافية لا محل لها . « جملة : اضاءت النار » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « لعلما » : دخلت « ما » الزائدة على « لعل » فكفتها عن العمل) .

واذا كفت الاحرف المشبهة بالفعل عن العمل ألغي اختصاصها بالجملة الاسمية ، وصارت صالحة للجملتين ، كما تلاحظ ذلك من الآية والشاهد أعلاه

وقد استثنيت **ليت** دون سائر اخواتها ، فاجازوا ابقاء عملها واختصاصها ، تقول : « **ليتما** زيداً قادم » و « **ليتما** زيدٌ قادم » (١) .

---

(١) قال ابن يعيش (٨/٥٦) : ويجوز ان تجعل « ما » زائدة مؤكدة .... فلا يبطل عمل [الحروف المشبهة] ، فتقول : إنما زيداً قائم ، كما تقول : إن زيداً قائم .

٣ ـ (لا) النافية للجنس

يلحق بالحروف المشبهة بالفعل ـ من حيث نصبها للاسم ورفعها للخبر ـ حرف نفي يدعى (لا) النافية للجنس ، أو (لا) التبرئة ، وذلك لأنها تنفي الخبر عن جميع أفراد جنس المبتدأ ، أو تبرىء جنس المبتدأ بجميع افراده عن الاتصاف بالخبر . فاذا قلت : « لا طالبَ كسولٌ » فانت تنفي الكسل ، لا عن طالب واحد ، بل تنفيه عن جميع أفراد جنس الطالب ، وبعبارة أخرى : انت تبرىء الطلاب جميعاً من صفة الكسل .

هذه الـ « لا » اذا دخلت ـ وبمعناها الذي شرحناه ـ على المبتدأ والخبر عملت فيهما عمل الحروف المشبهة بالفعل ، فتنصب الأول على أنه اسمها ، وترفع الثاني على أنه خبرها . ولكنها تحتاج في ذلك الى توفر بعض الشروط ، كما أن لاسمها وخبرها أحكاماً خاصة . وفيما يلي بيان ذلك كله :

آ ـ شروط اعمالها :

لا تعمل « لا » النافية للجنس عمل الحروف المشبهة إلا بتوفر أربعة شروط :

١ ـ أن تكون نصاً على نفي الجنس ، كأن تقول : « لا رجلَ مسافرٌ » مريداً نفي السفر عن جميع الرجال . فان أردت نفيه عن رجل واحد ، واثباته لرجلين أو أكثر ، قلت : « لا رجلٌ مسافرٌ ، بل رجلان » ، فتهملها ، أو تعاملها معاملة « ليس » فتقول : « لا رجلٌ

مسافراً » . وكل ذلك يعــود الى ارادة المتكلم ، والى المعنى الذي يريد التعبير عنه ، أما السامع ، فانه ان سمعها عاملة عمـــل الحروف المشبهة ، فعليه أن يفهم منها نفي الجنس كله ، وان سمعها عاملة عمل « ليس » أو مهملة ، فله أن يفهم منها نفي الجنس كله أو نفي الواحد .

٢ ـ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، نحو « لا عاملَ مهملٌ » . وهذا الشرط نتيجة للشرط السابق ، ذلك لأن اسمها يعني جنسه كله ، فيجب لذلك أن يكـون نكرة ، لأن التعريف تحديد ، والتحديد يتنافى مع ارادة الجنس كله .

فاذا قلت : « لا سعيدٌ في الدار » فانت لا تنفي الوجود في الدار عن جميع الرجال ، بل تنفيه عن سعيد فقط ، واذن تكون « لا » غير نافية للجنس كله ، وبالتالي فهي مهملة ويجب تكرارها ، تقــول : « لا سعيدٌ في الدار ولا خالدٌ » .

٣ ـ أن لا يفصل بينها وبين اسمهـا بفاصل . فاذا فصـل ـ ولو بالخبر ـ اهملت ، ووجب تكرارها ، مثل : « لا في الدار رجلٌ ، ولا امرأةٌ » .

٤ ـ أن لا يدخل عليها حرف جر ، فان دخل عليها ، اهملت ، وكان ما بعدها مجروراً به ، نحو : « سافرت بلا زادٍ » .

ب ـ اسمها :

١ ـ اذا كان اسم « لا » النافية للجنس مفرداً ، أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، وجب بناؤه على الفتح ، أو على ما ينوب عن الفتح

من الحركات والحروف ، ويكون في محل نصب ، مثل : « لا رجلَ مسافرٌ – لا رجلين مسافران – لا معلمين مسافرون ، لا طالباتِ عندنا » . ويجوز في الجمع المؤنث السالم وحده أن يبنى على الكسرة ، لأن الكسرة فيه في مقابل الفتحة في غيره ، وان يبنى على الفتحة نفسها ، فتقول : « لا طالباتَ عندنا » . قال سلامة بن جندل السعدي :

٣٢ – إنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ
فِيْهِ نَلَذُّ ، ولَا لَذَّاتَ لِلشَّيْبِ

(الاعراب : « ان الشباب » ان مع اسمها . « الذي » اسم موصول في محل نصب نعتاً للشباب . « مجد عواقبه » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومضاف اليه . « فيه » متعلقان بنلذ . « نلذ » مضارع مرفوع والفاعل مستتر . « الواو » عاطفة . « لا » نافية للجنس تعمل عمل « ان » . « لذات » اسم « لا » مبنى على الكسرة ، أو مبني على الفتحة (روي بالوجهين) في محل نصب. « للشيب » متعلقان بخبر « لا » المحذوف . « جملة : ان الشباب مع الخبر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : مجد عواقبه » صلة الذي لا محل لها . « جملة : نلذ » خبر « ان » محلها الرفع . « جملة : ولا لذات للشيب » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ولا لذات » : جاز للجمع المؤنث السالم الواقع اسماً للا النافية للجنس ان يبنى على الكسرة أو على الفتحة (١)) .

٢ – اذا كان اسمها مضافاً فهو معرب منصوب ، نحو : « لا رجلَ كذبٍ عندنا – لا أخا جهلٍ عندنا – لا معلمي رياضةٍ عندنا ... الخ » .

---

(١) اختلف النحاة في هذا الشأن فكانوا على اربعة مذاهب : ١ – انه مبني على الفتح لا غير ، ٢ – انه مبني على الكسرة لا غير ، ٣ – انه مبني على الكسرة لا غير مع بقاء التنوين : لا لذاتٍ ٤ – انه يجوز فيه البناء على الكسرة والبناء على الفتحة . وهذا ما رجحناه هنا .

٣ ـ اذا كان اسمها شبيهاً بالمضاف ، فهو معرب منصوب أيضاً . والشبيه بالمضاف هو كل اسم اتصل به شيء يتمم معناه ، كجار ومجرور مثلاً ، نحو : « لا راغباً في الشر بيننا » ، أو ظرف ، نحو : « لا مسافراً اليوم حاضرٌ » أو تمييز ، نحو : « لا عشرين درهماً معك » ، أو مفعول به ، مثل : « لا كاتباً رسالةً عندنا » ، أو فاعل ، نحو : « لا قبيحاً خُلُقُهُ حاضرٌ » ، أو نائب فاعل ، نحو : « لا مذموماً فعله بيننا » . وضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده كما رأيت من الامثلة .

٤ ـ قد يحذف اسم « لا » اذا فهم ، مثل : « لا عليك » ، والأصل : لا بأسَ عليك ، أو : لا جناحَ عليك . وذلك نادر .

هذا ، وتعتبر « لا » مع اسمها كلمة واحدة مركبة تركيب « خمسةَ عشرَ » ، فتعامل وكأنها كلمة واحدة مثل كلمة « لاسلكي » ، ويقال في الاعراب : « لا رجل » كلها كلمة واحدة في محل رفع مبتدأ . و (حاضر) خبر لـ (لا رجلَ) .

ولهذا أجازوا للتابع أن يتبع محل الابتداء ، فتقول في العطف : « لا رجلَ وامرأةٌ في الدار » ، كما تقول في النعت : « لا رجلَ كسولٌ عندنا » .

ج ـ خبرها :

١ ـ أشكال خبر « لا » كأشكال خبر المبتدأ : يأتي مفرداً : « لا طالبَ مهملٌ » ، ويأتي جملة فعلية : « لا مسرحية تمتع قراءتها في كتاب » ، ويأتي جملة اسمية : « لا مسرحية قراءتُها امتعُ من مشاهدتها » ، ويأتي شبه جملة : « لا رجلَ عندك ـ لا رجل في الحديقة » .

٢ ـ يكثر حذف الخبر ، مثل : « لا ريبَ ـ لا شكَّ ـ لا غروَ ـ لا مفرَّ ـ لا عجبَ ـ لا بدَّ ـ لا محالةَ ـ لا بأسَ ـ لا ضررَ ـ ... الخ » .

د ـ تكرارها :

اذا تكررت « لا » ، مثل : « لا حول ولا قوة إلا بالله » جاز لك ما يأتي :

١ ـ إعمال الاثنتين عمل « إنَّ » : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله .

٢ ـ إعمال الاثنتين عمل « ليس » : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله . وتقدير الخبر (موجوداً) .

٣ ـ اهمال الاثنتين : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله . وتقدير الخبر عندئذٍ (موجودٌ) .

٤ ـ اعمال إحداهما عمل « ان » أو « ليس » واهمال الأخرى : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله ـ لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله (فيقدر الخبر للأولى : موجوداً ، وللثانية : موجودةٌ) ـ لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله ـ لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله (فيقدر الخبر للأولى : موجود ـ وللثانية : موجودةً) .

٥ ـ إعمال الأولى عمل « ان » وعطف الثانيــــة على محل اسم الأولى : لا حولَ ولا قوةً إلا بالله .

٥ ـ نعت اسمها والعطف عليه :

١ ـ اذا عطفت على اسم لا النافية للجنس جاز في المعطوف الرفع على أنه معطوف على محل « لا » مع اسمها ، لأنها مع اسمها ـ كما علمت ـ تعتبر كلمة واحدة في محل رفع على الابتداء ، فتقول : « لا رجلَ وامرأةٌ في الدار » . وجاز النصب على أنه معطوف على اسمها تابع له في المحل ، لأن محله كما علمت ـ النصب ، فتقول : « لا رجلَ وامرأةً في الدار » .

٢ ـ اذا نعتَّ اسم « لا » النافية للجنس جاز في النعت ما جاز في العطف ، تقول : « لا رجلَ خائنٌ عندنا » و « لا رجلَ خائناً عندنا » . وهناك حالة ثالثة جائزة أيضاً وهي أن يبنى النعت على الفتح كما بني منعوته ، نحو : « لا رجلَ خائنَ عندنا » . ويشترط لهذه الحالة أن يكون اسمها مبنياً لا معرباً ، وأن يكون نعته مفرداً ، أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، لأن هذين النوعين لا يبنيان ، ثم أن يكون متصلاً بمنعوته ، كما رأيت في المثال . فان اختل شرط من هذه الشروط ، لم يجز إلا الرفع والنصب .

٤ ـ ظن واخواتها

وهذه طائفة أخرى من الأفعال الناسخة للابتـــداء . وهي ليست ناقصة مثل كان وأخواتها ، أو مثل أفعال المقاربة والشروع والرجاء ، بل هي أفعال تامـة كسائر الأفعال ، لكن خصيصتها الوحيـدة أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبها على أنها مفعولان لها . وتسهيلاً للدراسة سنقسمها الى الزمر الآتية :

آ ـ أفعال القلوب :

وهي مجموعة أفعال ، منها ما يدل على اليقين ، ومنهـا ما يدل على الرجحان والظن ، وقد يستعمل الواحد منها في كلا المعنيين : وهذه اشهرها :

١ ـ (رَأى) : رأيت العلمَ نافعاً .

٢ ـ (عَلِمَ) : علمت زيداً مسافراً .

٣ ـ (وجد) : وإنْ وَجَدْنا اكثرَهُمْ لفاسقين .

٤ ـ (درى) : دريت زيداً ناجحاً .

٥ ـ (تَعَلَّمْ) : وهذا فعل جامـد بمعنى « اعلم » : تَعَلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوها .

٦ ـ (خال) : خلت زيداً أخاك .

٧ - (**ظن**) : وظنوا أنْ لا ملجأ من اللهِ إلا اليه .

٨ - (**حسب**) : حسبت التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ .

٩ - (**زعم**) : زعمت زيداً صديقك .

١٠ - (**عدّ**) : عددت زيداً صديقي .

١١ - (**حجا**) : قد كنت أحجوك رفيقاً لي .

١٢ - (**جَعَلَ**) : وهي التي بمعنى « اعتقد » ، كقـوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » . وهي غير « جعل » التي بمعنى « صيّر » .

١٣ - (**هَبْ**) : وهي فعل جامد بمعنى « إفرض » . كقول ابن همام السلولي :

٣٣ - فَقُلْتُ : أَجِرْنِيْ أَبا مَالِكٍ
وَإلاَّ ، فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكا

(الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « أجرني » فعـل أمر وفاعل مستتر ونون وقاية ومفعول به . « أبا » منادى باداة نداء محذوفة منصوب بالالف لانه من الاسماء الخمسة . « مالك » مضاف اليه . « والا » الواو استئنافية . الا : مؤلفة من « ان » حرف شرط ، ولا نافية ، وفعل الشرط محذوف تقديره: وان لا تجرني . « فهبني » الفاء رابطة لجواب الشرط . هبني : فعل أمر وفاعله مستتر والنون للوقاية والياء مفعول به أول . « امرأ » مفعول به ثانٍ . « هالـكاً » نعت للمفعول الثاني . « جملة : قلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اجرني » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : ابا مالك » استئنافية لا محل لها . « جملة الشرط المحذوفة » استئنافية لا محل لها . « جملة : فهبني » جواب شرط جازم

محلها الجزم . « مجموع الجمل التي بعد القول » في محل نصب مفعول به للقول . الشاهد : « فهبني امرأ » : جاءت « هب » بمعنى « افرض أو احسب » ، فنصبت المبتدأ والخبر مفعولين لها) .

ويحسن التنبيه على أن هذه الأفعال لا تكون ناسخة للابتداء ، أي لا تنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها ، إلا اذا جاءت لمعنى العلم والظن ، فان استعملت في معانٍ أخرى ، كانت أفعالاً عادية لها الأحكام التي لكل الأفعال العادية . فاذا استعملت فعل « رأى » بمعنى « أبصر وشاهد » ، فهو فعل عادي له مفعول واحد ، مثل : « رأيت الهلالَ » ، فان كان له منصوب ثانٍ فهو حال وليس مفعولاً ثانياً ، مثل : « رأيت زيداً مقبلاً » . وكذا الأمر اذا استعملت فعل « علم » بمعنى « عرف » ، مثل : « علمت المسألة » ، وفعل « وجد » بمعنى « عثر على » ، مثل : « وجدت الكتابَ المفقود » ، وفعل « عد » بمعنى العد والحساب ، مثل : « عددت الدراهم » .. الخ .

كما يحسن التنبيه على أن كل فعل جاء لمعنى الظن واليقين فله حكم أفعال القلوب التي ذكرنا أكثرها أعلاه .

هذا ، ولأفعال القلوب مع المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع من السلوك :

١ - **الاعمال** : وهو أن تنصبها لفظاً كما رأينا في الأمثلة .

٢ - **الالغاء** : وهو أن لا تنصبها ، لا لفظاً ، ولا محلاً ، مثل : « ظننت زيدٌ مسافرٌ » ، فيعودان مبتدأ وخبراً يؤلفان جملة مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

وحالة الالغاء هذه جائزة مهما يكن وضع الفعل القلبي وترتيبه . لكنها تفضل اذا كان الفعل القلبي متأخراً عن المبتدأ والخبر ، مثل :

« زيد مسافرٌ ظننت » ، ولا أفضلية اذا كان متوسطاً ، مثل : « زيد ـ ظننت ـ مسافرٌ » ، وتستكره اذا كان متقدماً عليهما ، كقول كعب بن زهير :

٣٤ ـ أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها
وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

(الاعراب : « أرجو » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وآمل » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أن » حرف مصدرية ونصب « تدنو » مضارع منصوب ، وسكن آخره للضرورة . « مودتها » فاعل ومضاف اليه « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مفعول به لفعل « آمل » . « وما اخال » حرف عطف وحرف نفي ومضارع مرفوع فاعله مستتر . « لدينا » ظرف مكان متعلق بخبر مقدم محذوف ، والضمير المتصل مضاف اليه . « منك » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للمبتدأ . « تنويل » مبتدأ مؤخر . « جملة : أرجو » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وآمل » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : تدنو مودتها » صلة الحرف المصدري لا محل لها « جملة : وما اخال » معطوفة على جملة « آمل » لا محل لها . « جملة : لدينا تنويل » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « وما اخال لدينا منك تنويل » : الغى الشاعر الفعل القلبي رغم تقدمه على المبتدأ و الخبر . وهو قليل (١)) .

٣ ـ **التعليق** : وهو منع الفعل القلبي من التسلط على المبتدأ والخبر ، ومن نصبه لهما لفظاً على أنهما مفعولان له ، فيتسلط على محل جملتها ، ويجعلها سادة مَسَدّ مفعوليه ، نحو : « علمتُ لزيدٌ مسافرٌ » .

---

(١) يمنع البصريون الالغاء في حال تقدم الفعل . فان جاء في النصوص ما يوهم الالغاء ، أول على اضمار ضمير الشأن : « وما اخاله لدينا منك تنويل » اي : وما اخال الأمر . أو على تقدير لام الابتداء : « وما اخال للدينا منك تنويل » . فعلى التأويل الأول ، يكون ضمير الشأن المحذوف مفعولاً أول ، وجملة المبتدأ والخبر مفعولاً ثانياً . وتكون الحالة حالة اعمال . وعلى التأويل الثاني ، تكون جملة المبتدأ والخبر سادة مسد المفعولين ، وتكون الحالة حالة تعليق . ومذهب الكوفيين الذي سرنا عليه أقل كلفة كما ترى .

ولا تكون حالة التعليق إلا اذا فصل بين الفعل القلبي ومعموليه فاصل يسمى المعلق ، وهو « ما » النافية ، مثل : « علمت ما زيدٌ مسافر » ، أو « إنْ » النافية في جواب القسم ، مثل : « علمت - والله - إنْ زيدٌ مسافرٌ » ، أو « لا » النافية في جواب القسم ، مثل : « ظننت - والله - لا زيدٌ مسافرٌ ولا عمروٌ » ، أو لام الابتداء ، مثل : « علمت لزيدٌ مسافرٌ » ، أو وجود استفهام في جملة المبتدأ والخبر ، مثل : « علمت أيُّهم أبوك ؟ - علمتُ ديوانُ أيِّ الشعراء عندك ؟ - علمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ ؟ » .

وتلاحظ أن أكثر هذه المعلقات مما له الصدارة في الكلام ، فلا يسمح لما قبله أن يعمل فيما بعده .

وتختلف حالة التعليق عن حالة الالغاء في أمرين : أولهما : أن الالغاء جائز لا واجب ، فتستطيع أن تلغي فتقول : « زيدٌ ظننتُ مسافرٌ » كما تستطيع أن تُعمل فتقول : « زيداً ظننت مسافراً » . أما التعليق فواجب متى وجد المعلق ، فلا تستطيع أن تقول : « ظننت لزيداً مسافراً » الثاني : أن الفعل القلبي في حالة الالغاء هو الذي لا يريد أن يعمل في المبتدأ والخبر ، لا لفظاً ولا محلاً ، لذا فالجملة بعده مستأنفة لا محل لها ، أما في حالة التعليق ، فالفعل يريد العمل لفظاً ، ولكن المعلق يمنعه من ذلك ، فيتسلط الفعل عندئذ على المحل . وتظهر فائدة هذا الخلاف في العطف : فلو عطفت مبتدأ وخبراً على مبتدأ وخبر بعد فعل ملغىً ، لعطفتها مرفوعين ، فتقول : « ظننت زيد مسافرٌ وعمروٌ حاضرٌ » ، لأن الفعل الملغى لم يعمل في المبتدأ والخبر الأولين لا لفظاً ولا محلاً ، أما لو عطفت مبتدأ وخبراً ليس فيهما معلق ، على مبتدأ وخبر فيهما معلق ، لعطفتها منصوبين ، فتقول : « ظننت لزيد مسافرٌ وعمراً حاضراً » ، لأن الفعل القلبي هنا يريد العمل ، ولكن المعلق في المبتدأ والخبر الأولين منعه من ذلك لفظاً ، ولم يكن في المبتدأ والخبر الثانيين ما يمنعه من ذلك .

ملاحظات :

١ - كل ما مضى من الأحكام يسري على مصادر أفعال القلوب وما اشتق منها . تقول : « زَعْمُكَ زيداً مسافراً غيرُ صحيح » ، حيث « الزعم » مبتدأ ، والكاف فاعله في المعنى ، مضاف اليه في اللفظ ، وحيث « زيداً مسافراً » مفعولان للمصدر « الزعم » .

٢ - قد تدخل « أنَّ » الحرف المشبه بالفعل على معمولي الفعل القلبي ، مثل : « ظننت أنَّ زيداً مسافرٌ » ، فيكون المبتدأ والخبر عندئذ معمولين للحرف ، الأول اسمه والثاني خبره ، أما الفعل القلبي فينصب المصدر المؤول من « أنّ » واسمها وخبرها ساداً مسدَّ مفعوليه .

٣ - أحكام الالغاء والتعليق تسري على جميع أفعال القلوب ، ما عدا ما كان منها جامداً ، وهما فعلان فقط : « تَعَلَّمْ » بمعنى « إعلمْ » ، و « هَبْ » ؛ بمعنى « إفرضْ » .

٤ - يجوز سقوط أحد المفعولين ، أو سقوط كليهما ، بشرط وجود دليل يدل على الساقط . فمن سقوط أحد المفعولين قول عنترة :

ولقد نزَلْتِ ـ فلا تَظُنّي غَيْرَهُ ـ مِنّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي : فلا تظني غيره واقعاً .

ومن حذف المفعولين معاً قول الكميت :

٣٥ ـ بأيِّ كتابٍ أَمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ
تَرى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

أي : وتحسب حبهم عاراً عليّ .

(الاعراب : « بأي » متعلقان بفعل « ترى » . « كتاب » مضاف اليه « أم » حرف عطف . « بأية » معطوفان على « بأي » . « سنة » مضاف اليه . « ترى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « حبهم » مفعول به أول ، والضمير مضاف اليه . « عاراً » مفعول به ثانٍ . « علي » متعلقان بصفة محذوفة للمفعول الثاني . التقدير : عاراً كائناً علي . « وتحسب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . والمفعولان محذوفان بدليل مفعولي « ترى » . والتقدير : وتحسب حبهم عاراً علي . « جملة : ترى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وتحسب » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « وتحسب » : حذف المفعولان بدليل) .

ب ـ القول بمعنى الظن :

قلنا مراراً إن كل فعل استعملته اللغة بمعنى « ظن » أو « علم » ؛ فهو واحد من أفعال القلوب ، يسري عليه ما يسري على جميعها .

ومن هذه الأفعال التي تستعمل بمعنى « ظن » فعل « قال » . إلا أن اللغة لا تستعمله بهذا المعنى إلا في حالة مخصوصة وبشروط مخصوصة . وهذا ما حملنا على أن نفرد له هذه الفقرة .

وهذه الشروط هي :

١ ـ أن يكون بصيغة المضارع .

٢ ـ أن يكون للمخاطب فقط .

٣ ـ أن يسبق باستفهام .

٤ ـ أن لا يفصل بينه وبين الاستفهام فاصل ، إلا أن يكون

ظرفاً أو جاراً ، أو أحد معمولي الفعل « قال » .

ومثال ما توفرت فيه الشروط قول هدبة بن خشرم العذري يتغزل :

٣٦ ـ مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِما
يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِما ؟

أي : متى تظنها تحملها ؟

(اللغة : متى تقول : متى تظن . القلص : جمع قلوص ، وهي الناقة الشابة الضامرة . الرواسم : المسرعات . الاعراب : « متى » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية . متعلق بالفعل « تقول » . « تقول » مضارع مرفوع فاعله مستتر « القلص » مفعول به أول لفعل تقول . « الرواسما » صفة القلص . « يحملن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل رفع . ونون النسوة فاعل . « ام » مفعول به لفعل يحملن . « قاسم » مضاف اليه . « وقاسما » معطوف على أم . « جملة : متى تقول » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يحملن » مفعول به ثانٍ لفعل تقول . الشاهد : « متى تقول » : استعمل « تقول » بمعنى « تظن » فعومل معاملة افعال القلوب (١) .

ج ـ (أعْلَمَ) وأخواتها :

(أعلم) هي نفسها « عَلِمَ » القلبية المتعدية لمفعولين أصلهما المبتدأ

---

(١) من العرب من يجري القول مجرى الظن بلا شرط من الشروط المذكورة أعلاه . وهم بنو سليم . فيقولون : قال زيد خالداً مسافراً . وهو هنا ليس على تضمينه معنى الظن ، بل على معنى الزعم . هذا ، واجراء القول مجرى الظن ليس ضرورياً في حال توفر الشروط ، بل يمكن رفع المبتدأ والخبر على الحكاية ، فتقول : « أتقول : زيد مسافر ؟ » فتكون جملة المبتدأ والخبر مفعولاً واحداً لتقول .

والخبر ، ولكنها الآن صارت على وزن (أفعل) ، أي بزيادة همزة التعدية . وقد عرفنا فيما مضى أن همزة التعدية تجعل الفعل اللازم متعدياً الى مفعول واحد ، مثل : « دخل زيدٌ إلى الغرفة ← أدخل عمرٌو زيداً إلى الغرفة » ، وانها تجعل المتعدي الى واحد متعدياً الى اثنين ، مثل : « لبس زيد ثوباً ← ألبس عمرٌو زيداً ثوباً » ، وها هي الآن تجعل « علم » المتعدي الى اثنين متعدياً الى ثلاثة ، مثل : « علم زيدٌ خالداً مسافراً ← أعلم عمرٌو زيداً خالداً مسافراً » .

وعلى هذا تكون (أعلم) فعلاً قلبياً لا يختلف عن أفعال القلوب إلا بكونه ذا ثلاثة مفعولات ، ويأتي ترتيب مفعوله الجديد الناتج عن زيادة همزة التعدية أولاً ، أما مفعولاه السابقان فهما الثاني والثالث من مفعولاته .

والنتيجة المنطقية لكل ذلك ، أن مفعولي (اعلم) الثاني والثالث لهما كل أحكام المفعولين لـ (علم) ، من حيث الاعمال والالغاء والتعليق وغير ذلك ، تقول معملاً : « أعلم زيد عمراً خالداً مسافراً » ، وتقول ملغياً : « أعلم زيدٌ عمراً خالدٌ مسافرٌ » ، وتقول معلقاً : « أعلم زيدٌ عمراً لخالدٌ مسافرٌ » . وتقول مدخلاً « أنّ » : « أعلم زيدٌ عمراً أنّ خالداً مسافرٌ » ، فيكون المصدر المؤول ساداً مسدّ المفعولين الثاني والثالث ، وتقول معملاً المصدر : « إعلامُك عمراً خالداً مسافراً غيرُ صحيح » ، فتكون الكاف فاعلاً في المعنى للاعلام ، وتكون « عمراً خالداً مسافراً » مفعولات ثلاثة للمصدر « اعلام » .

هذه (أعلم) ، وهذه أحكامها . أما أخواتها فهي كل فعل جاء بمعناها ، مثل : أرى (التي مضارعها يُري) ، وأخبر ، وأنبأ ، وخبّر ونبّأ ، وحدّث ، وما في معناها .

ويغلب في هذه الأفعال أن يحذف الفاعل وينوب المفعول الأول عنه ، كقول رجل من بني كلاب :

٣٧ ـ وَمَا عَلَيْكِ ـ إذا أُخْبِرْتِني دَنِفاً
وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً ـ أنْ تَعُودِيْنِي ؟

(اللغة : الدنف : من لازمه مرض العشق . البعل : الزوج . تعوديني : تزوريني في مرضي . الاعراب : « وما » اسم استفهام في محل رفع مبتدأ . « عليك » متعلقان بالخبر المحذوف . « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بجوابها المحذوف المدلول عليه بالكلام السابق . « أخبرتني » فعل ماض مجهول . والتاء نائب فاعل (وكانت هي المفعول الأول) . والنون للوقاية . والياء مفعول به ثانٍ . « دنفاً » مفعول به ثالث . « وغاب بعلك » فعل وفاعل ومضاف اليه . « يوماً » ظرف متعلق بفعل « غاب » ، ويجوز تعليقه بفعل « أخبرت » . « أن » حرف مصدرية ونصب . « تعوديني » مضارع منصوب بحذف النون لانه من الأفعال الخمسة . والياء الأولى فاعل . والنون للوقاية . والياء الثانية مفعول به . والمصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف الذي هو لـ « ما » . التقدير : وما عليك من عيادتي ، أو بعيادتي ، أو في عيادتي ، أي : وأي شيء يجري عليك بسبب عيادتي ؟ « جملة : وما عليك » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أخبرتني » مضاف اليها محلها الجر . « جملة جواب الشرط المحذوفة » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع جملتي الشرط » إعتراض بين الخبر والجار المتعلق به لا محل له من الاعراب . « جملة : وغاب بعلك » معطوفة على الجملة المضاف اليها محلها الجر . ويجوز اعتبارها حالية على تقدير « قد » : وقد غاب بعلك . ويكون محلها عندئذ النصب . « جملة : تعوديني » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « اخبرتني دنفا » : بني « أخبر » للمجهول فناب المفعول الأول عن فاعله ، وظل الثاني والثالث مفعولين .)

د ـ أفعال التحويل :

وأما أفعال التحويل فهي كل فعل بمعنى « صيَّر » . وقد عد النحاة

منها سبعة : « صيَّر » ، نحو « صيَّرْتُ الطينَ خزفاً » ، و « جعل » ، نحو قوله تعالى : « وقَدِمْنا إلى ما عَمِلوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعلْناهُ هَبَاءً مَنْثوراً » ، و « وهب » ، كقولهم : « وَهَبَني اللهُ فِداكَ » ، أي : جعلني فداك ، و « تخذ » ، كقراءة : « لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أجْراً » و « اتَّخَذَ » ، كقوله تعالى : « واتَّخَذَ اللهُ إبراهيمَ خَليلاً » ، و « تَرَكَ » ، كقوله تعالى : « وتَرَكْنا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَموجُ في بَعْضٍ » ، و « ردَّ » ، كقول عبد الله بن الزَبير الأسدي :

٣٨ ـ رَمَى الحِدْثانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ
بِمِقْدارٍ سَمَدْنَ له سُمُودا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السودَ بِيْضاً
وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيْضَ سُودا

(اللغة : الحدثان : نوازل الدهر ومصائبه . بمقدار : بكمية من المصائب . سمدن : حزنن . الاعراب : « رمى الحدثان » فعل وفاعل . « نسوة آل حرب » مفعول به ومضاف اليه ثم مضاف اليه . « بمقدار » متعلقان بالفعل رمى . « سمدن » فعل وفاعل . « له » متعلقان بفعل سمدن . « سموداً » مطلق . « فرد » فعل وفاعل مستتر . « شعورهن » مفعول به أول . والهاء مضاف اليه . « السود » صفة للشعور . « بيضاً » مفعول به ثانٍ . « ورد وجوههن البيض سوداً » اعرابه كاعراب الشطر الأول . « جملة : رمى الحدثان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : سمدن » صفة للمقدار محلها الجر . « جملة : فرد » يجوز عطفها على الابتدائية وعلى الوصفية . الشاهد : « رد شعورهن بيضاً » : نصب الفعل « رد » مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر لانه من افعال التحويل .)

هذا ، ولا يسري على أفعال التحـويل ما سرى على أفعال القلوب من الغاء وتعليق ، فليس في هذا الباب شيء من ذلك .

أما مشتقات هذه الأفعال ومصادرهـا فتعمل عملها أيضاً ، فتنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها ، تقول : « جَعْلُكَ الكتابَ رفيقاً لك حَسَنٌ » .

ولا تدخل « أنَّ » على معمولي هذه الأفعال ، فلا تقول : « جعلت أن الكتاب رفيق لي » .

الباب الرابع

الجملتان

بحثنا حتى الآن في الجملة بقسميها الفعلية والاسمية ، فدرسنا عمدها (الفعل ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ والخبر) ، وبيّنّا ما يعرض لكل عمدة من رفع ، ونصب ، وجزم ، وتقديم ، وتأخير ، وحذف ... الخ . وبقي علينا أن نتساءل : هل الجملة الواحدة بطرفيها ، المسند والمسند اليه ، كافية لتكوّن كلاماً تاماً يعطي السامع فائدة يحسن السكوت عليها ؟

الواقع أن أكثر الكلام كذلك . إلا أن هناك حالات لا يتم فيها الكلام إلا بجملتين اثنتين . وذلك كالشرط والقسم . وهذا الباب مخصص للبحث فيها .

١ ـ الشرط

الشرط هو كلام يقتضي وجود جملتين ، لا يتم المعنى إلا بهما معاً ، فكأن أولاهما مبتدأ ، وكأن ثانيتهما خبر ، وذلك كقولك : « إن جاءَ زيدٌ أكرمته » ، فأنت ترى أن الفائدة لا تتم بالأولى وحدها « إن جاء زيد » ، ولا بالثانية وحدها « اكرمته » ، بل لا بد من الجملتين مجتمعتين حتى تتم الفائدة . وتسمى الجملة الأولى جملة الشرط ، وتسمى الثانية جواب الشرط وجزاءه .

وقبل أن نبحث في جملتي الشرط ، وفيما يجب لكل منهما ، أو

يجوز ، أو يمتنع ، نرى من الضروري أن نعرف أشياء كافية عن معنى الشرط وأنواعه .

آ ـ معنى الشرط :

الشرط هو تعليق حدث على حدث ، وبعبارة أخرى ، هو : ربط حدثين برابط السببية ، بحيث يكون الأول سبباً للثاني ، ويكون الثاني مسبباً عن الأول ، وذلك كربطك نجاح زيد باجتهاده في قولك : « إن يجتهد زيد ينجح » . حيث نجد الاجتهاد سبباً للنجاح ، كما نجد النجاح مسبباً عن الاجتهاد .

وهذه الرابطة السببية تستلزم ، عقلاً ، أن يوجد الثاني في حال وجود الأول ، وأن يمتنع الثاني في حال امتناع الأول .

ولكن هل تتقيد العربية بما قلناه فلا تركب تركيباً شرطياً إلا إذا كان مبنياً على السببية وحدها ؟

الواقع اللغوي يشير الى عكس ذلك ، إذ نجد التركيب الشرطي في العربيـة يقوم تارة على بيان السببية بين الحدثين ، وتارة أخرى يقـوم على نفي السببية بينهما ، وتارة ثالثة يقوم على ربطها بغير رابط السببية . يضاف الى ذلك أن العربية تقيم رابطة السببية وحدها على أشكال مختلفـة . وكل ذلك أدى الى أن يكون التركيب الشرطي في العربية على أنواع كثـيرة سنفصلها لك فيما يأتي :

١ ـ الشرط الاحتمالي :

هو شرط سببي ، بمعنى أنه يقوم على ربط حدثين برابط السببية ، بحيث يكـون الأول سبباً للثاني ، ويكون الثاني مسبباً عن الأول . أما تسميته بالاحتمالي فناتجة عن أن الحدث الأول ، وهو حدث السبب ، محتمل

للوجود وللعدم على حدٍ سواء . وذلك كقولك : « إن هطل المطر نبت الزرع » . حيث هطول المطر هو الحدث الأول ، حدث السبب ، وحيث نبات الزرع هو الحدث الثاني ، الحدث المسبَّب ، وحيث نجد هطول المطر حدثاً احتمالياً ، فقد يقع ، وقد لا يقع ، وبعبارة أخرى : قد يتحقق على شكل وجود ، وقد يتحقق على شكل عدم . ولما كان الحدث المسبب ، وهو نبات الزرع ، تابعاً للحدث الذي هو السبب ، أي هطول المطر ، كان نبات الزرع نفسه احتمالياً أيضاً .

وإذا جاز لنا أن نستعمل الرموز الرياضية لبيان العلاقة بين حدثي الشرط الاحتمالي ، كانت العلاقة على الشكل التالي :

$\pm$ ب $\Leftarrow$ $\pm$ ج : شرط احتمالي

حيث (ب) ترمز الى السبب ، و (ج) ترمز الى المسبب ، وحيث السهم يرمز الى أن السبب يؤدي الى المسبب ، وحيث إشارة الزائد ترمز الى التحقق على شكل إيجابي وجودي ، وإشارة الناقص ترمز الى التحقق على شكل سلبي عدمي امتناعي .

ففي كل شرط احتمالي ، مثل : « إن جئتني أكرمتك – إن هطل المطر نبت الزرع – إن جاء زيد فسلِّم عليه ... الخ الخ » – نفهم الأشياء الآتية :

١ – هناك حدث محتمل للوقوع وللعدم . فله وجهان من التحقق .

٢ – هناك حدث ثانٍ مربوط بالأول برابط السببية ، وله وجهان من التحقق تبعاً لسببه الذي هو الحدث الأول .

أما الأدوات الشرطيـة التي تقوم بهـذا النوع من الربط ، وتعطي هذه الصورة من العلاقة السببية ، فهي : إن ـ إذما ـ إذا .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هذا :

« في أي الأزمنة يجب أن يكون الحدث حتى يغدو حدثاً احتمالياً ؟ أفي الزمن الماضي ، أم في الزمن المستقبل ؟ » .

لعلك ـ أيها القارىء ـ أجبت بسرعة قائلاً : إنه الزمن المستقبل . وهذا صحيح إلى حدٍ ما ، فنحن بالتجربة نرى أن الاحـــداث المستقبلة محتملة للوقوع ولعـــدمه . ولا يتعين أحد الوجهين إلا بعد أن يصـــير المستقبل ماضياً .

من هنـا جاءت قاعـدة النحويين الصارمة ، والقائلة : ليس هناك شرط احتمالي إلا والزمن فيه مستقبل ، سواء أعبرنا عن الأحداث بصيـغ المضارع ، مثل : إن ينزل المطر ينبت الزرع » ، أم عـــبرنا عنها بصيغ الماضي ، مثل : « إن نزل المطر نبت الزرع » .

ولكن مهلاً . فالأمر لم ينته بعد . ولن ينتهي بمثل هذه السهولة . فقبل أن نقرر شيئاً يجب أن نطرح هذا السؤال على أنفسنا : هل احتمالية الحدث نابعة من كونه في المستقبل ؟ أم هي نتيجـة شيءٍ آخر ؟ لانه اذا تقرر الأول ، كنا مع النحويين في قاعدتهم الصارمة ، أما إن ظهر خلاف ذلك ، فقد وجب علينا أن نفتش لأنفسنا عن قاعدة أخرى .

وللاجابة عن هذا السؤال نلجأ الى الفرضية الآتية :

لنتصور إنسانا آتاه الله علم الأولين والآخرين ، فهو يعـلم ما مضى وما سيأتي بكل دقة وتفصيل . فهل تكون الأحداث المستقبلية بالنسبة لهذا

الرجل احتمالية ؟ هل تكون بالنسبة اليه صالحة للوجود وللعدم على حد سواء ؟ أم هي متعينة التحقق على وجه واحد ، اما العدم ، واما الوجود ؟

لا يشك أحد في أن الأحداث بالنسبة لهذا الرجل ليست احتمالية ، لأنه يعرف سلفاً الوجه الوحيد الذي سيتحقق عليه كل حدث في المستقبل ، فهو إما أن يتحقق على صورة وجود فقط ، وإما أن يتحقق على صورة عدم فقط ، وليس عنده للحدث المستقبلي وجهان محتملان .

فأين ذهبت الاحتمالية إذن ؟ وما سبب ذهابها ؟

لقد ذهبت الاحتمالية لأن الرجل عالم بالمستقبل كعلمنا نحن بالماضي ، فلا مكان للاحتمال عنده . لأن الاحتمال لا يوجد إلا حيث يوجد الجهل . واذن ، فالاحتمالية التي كانت عندنا بالنسبة للاحداث المستقبلية ، ليست ناتجة عن كون هذه الأحداث في المستقبل بل هي ناتجة عن جهلنا نحن بهذا المستقبل وبما يأتي به من أحداث .

فاذا تقرر هذا لديك ، تبين لك فساد القاعدة النحوية السابقة التي تلزم أن يكون الشرط الاحتمالي مستقبل الزمن في كل الأحوال . فالشرط الاحتمالي جائز في الزمن الماضي اذا كانت صورة تحقق الحدث الماضي مجهولة للمتكلم . مثال ذلك أن تقول لرفيقك عن زيد الذاهب في سفر : « إن كان زيد قد عاد البارحة من سفره ، فسنلقاه اليوم في المدرسة » . ذلك لأن عودة زيد البارحة محتملة للوجهين بالنسبة اليك ، فأنت تجهل الصورة التي تحققت عليها ، أتحققت على شكل وجود ، أم على شكل عدم ؟ .

غير أن النحويين يتأولون هذا المثال الذي أسلفناه تأولاً لا يكسر قاعدتهم ، فيقولون : مثل هذه العبارة تؤول على الشكل التالي : إن يثبت أن زيداً قد عاد البارحة ، فسنلقاه غداً في المدرسة . فيصبح ثبوت عودته

هو الشرط ، والثبوت مستقبل معنىً وصيغة ، وليس ماضياً . وعلى ذلك تبقى القاعدة مطردة .

وهذا تأويل فاسد فوق ما فيه من التكلف ، ذلك لأن ثبوت عودته والاستيثاق منها ليس شرطاً للقائنا له ، ففي حال تحقق عودته على صورة الوجود ، سنلقاه حتما ، أستوثقنا من هذه العودة أم لم نستوثق ، أما في حال تحقق عودته على صورة الامتناع ، فلن نلقاه ، سواء أستوثقنا من ذلك أم لم نستوثق أيضاً .

وعلى ما قررناه من صحة مجيء الشرط الاحتمالي ماضياً عند جهل المتكلم بالوجه الذي تحقق عليه الحدث ، لا نكون في حاجة الى تقدير شيء في الآية المشهورة : « وَإِذْ قالَ اللهُ : يا عيسى بنَ مَرْيَمَ أأنتَ قُلْتَ للناسِ اتَّخِذُوني وأمِّيَ إلهَيْنِ من دونِ الله ؟ قالَ : سُبْحانكَ !! ما يكونُ لِيْ أنْ أقولَ ما ليسَ لي بحقٍّ . إنْ كنتُ قُلْتُهُ فقد علِمْتَهُ . تعْلَمُ ما في نفْسِي ، ولا أعْلَمُ ما في نفْسِكَ ؛ إنَّكَ أنْتَ علاّمُ الغُيوب ...) . ذلك أن عيسى ـ عليه السلام ـ لما توجه اليه ربه بهذا الاستفهام التقريري ـ والاستفهام التقريري كما نعلم يقتضي ثبوت الحدث عند المقرر ـ شك في نفسه ولم يعد واثقاً من أنه قال هذا الكلام أم لم يقله ، فلما دخله الشك ، أصبح الحدث بالنسبة اليه احتمالياً على الرغم من كونه في الماضي ، فقال : « إن كنتُ قلته فقد علمته » .

فاذا تقرر لدينا أن الشرط الاحتمالي صالح لأن يكون في الماضي وفي المستقبل ، فأين يقع زمن جوابه ؟

إن زمن الجواب يلي زمن الشرط دائماً ، لأن الشرط سبب ، وجوابه وجزاؤه مُسبَّب . والسبب سابق للمسبب دائماً . فاذا كان الشرط

في المستقبل ، كان جوابه في المستقبل قطعاً ، بل وفي مستقبل يلي مستقبل شرطه . أما إن كان الشرط في الماضي ، فجـــوابه ، إما في ماضٍ يلي ماضي شرطه ، كالآية : « إن كنتُ قُلْتُهُ فقـد عَلِمْتَهُ » ، وإما في الحال ، وإما في الاستقبال ، كالمثال : « إن كان زيد عاد البارحة فسنلقاه غداً في المدرسة » .

أما أن يكون الشرط في الحال أو الاستقبال ، ويكون جوابه في الماضي ، فهذا لا يجوز قطعاً ، وإلا لزم منه أن يكون المسبب قبل السبب ، وهو باطل عقلاً . لكن اللغة كثيراً ما تتلاعب بعباراتها ، فتحذف أو تقفز ، فتأتي بتراكيب يخيل اليك أنها جارية على غير ما قررناه ، وعندئذ يجب رد ما حذف حتى يستقيم الكلام على قواعد العقل . فمن ذلك مثلاً قوله تعالى : « إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ » . فهذا على تقدير : « إن يسرق يكن مماثلاً لاخ كان قد سرق من قبل » .

يمكن الآن أن نخلص الى ما يأتي :

١ ـ الشرط الاحتمالي شرط سببي ، السبب فيـه محتمل ، فالمسبب تابع له في الاحتمال .

٢ ـ الشرط الاحتمالي جائز الوقوع في كل الازمنة ، ولا يلزمه إلا أن يكون المتكلم غير عالم بصورة معينة لتحقق الحدث .

٣ ـ زمن الجواب متأخر عن زمن الشرط ، ولا يجـــوز أن يتقدم عليه .

٤ ـ أدوات الشرط الاحتمالي هي : إن ـ إذما ـ إذا .

٢ ـ الشرط الامتناعي :

هو شرط سببي ، أي يقوم على عقد السببية والمسببية بين حدثين ، فيجعل أولهما سبباً لثانيهما ، ويجعل ثانيهما مسبباً عن أولهما . والفرق الوحيد بين هذا النوع والنوع السابق ، هو أن السبب هنا ليس له وجهان محتملان في التحقق ، بل له وجه واحد فقط ، هو وجه الامتناع . ولما كان المسبب تابعاً للسبب عدماً ووجوداً ، كان المسبب هنا ممتنعاً أيضاً لامتناع سببه . وذلك نحو : « لو جاء زيد لأكرمته » . حيث نفهم أن السبب ، وهو مجيء زيد ، ممتنع ، وأن المسبب ، وهو اكرامه ، ممتنع أيضاً لامتناع سببه .

وهنا أيضاً قال النحاة : إن الشرط الامتناعي لا يكون إلا في الماضي سواء أعبر عنه بصيغة المضي ، مثل : « لو جاء زيد اكرمته » ، أم عبر عنه بصيغة الحال والاستقبال مثل : « لو يجيء زيد لاكرمته » ، محتجين بأن علمك بامتناع الحدث لا يتهيأ لك إلا بعد أن يدخل هذا الحدث في الزمن الماضي من غير أن يحدث .

وهنا نرد أيضاً قائلين : إن الامتناع أو ضده ليس له علاقة بالزمن ، فالزمن نسبي ، وما هو مستقبل بالنسبة لي ، سيكون ماضياً بالنسبة لاحفادي ، انما الامتناع وغيره تابع لعلم المتكلم أو جهله ، فاذا تهيأ لامرىء أن يعلم امتناع أمر في المستقبل ، جاز له أن يجعله شرطاً في تركيب امتناعي ونضرب لك على ذلك أمثلة :

يجيئك أحدهم فيقول لك : مات زيد . فتقول له : « لو مات بعد خمسين سنة لشهد صعود الانسان الى المريخ » . فموت زيد بعد خمسين سنة حدث مستقبلي قطعاً ، ولكنك ، وقد علمت امتناعه في المستقبل ، لأنه

يمتنع على الانسان أن يموت مرتين ، أمكنك أن تصب هذا الحدث المستقبلي في قالب شرط امتناعي .

مثال آخر : يجيئك أحدهم فيقول لك : حفظت الفية ابن مالك قبل أن أقرأ شروحها . فتقول له : « لو حفظتها بعد قراءة الشروح لكان ذلك أسهل عليك » . فحفظه لها بعد قراءة الشروح حدث مستقبلي ، ولكنك تعلم منذ الآن أن هذا الحفظ ممتنع الوقوع في المستقبل ، بسبب وقوعه الآن ، إذ لا يمكن الانسان أن يحفظ شيئاً هو حافظ له ، وإلا كان ذلك من تحصيل الحاصل ، وهو أمر باطل ، فلهذا كله أمكنك أن تصب هذا الحدث المستقبلي في تركيب امتناعي .

فاذا تقرر عندك ذلك فاعلم أن الشرط الامتناعي ليس له إلا أداة واحدة ، هي : « لو » . وان العلاقة فيه بين الحدثين يمكن التعبير عنها بالرموز الرياضية على الشكل التالي :

- ب ⇐ - ج : شرط امتناعي

حيث (- ب) يرمز الى امتناع السبب ، و (- ج) يرمز الى امتناع المسبب الناتج عن امتناع سببه .

وقد اختلف النحاة في أمر « لو » وإفادتها الامتناع اختلافاً كبيراً . فزعم الشلوبين أنها لا تدل على أمتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق في الماضي . وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي .

وقد رد ابن هشام الانصاري عليها في مغنيه قائلاً : « وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات ، إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهي ، فان كل من سمع « لو فعل » فَهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح في

كل موضع استعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنىً ، تقول : « لو جاءني اكرمته ، لكنه لم يجيء » ... ومنه قوله تعالى : « ولو شِئْنا لآتَيْنا كلَّ نفسٍ هُداها ، ولكنْ حقَّ القولُ مني لأمْلأنَّ جهَنَّمَ » أي : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني».

وذهب آخرون الى أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً . وهذا هو معنى عبارة المعربين : « حرف امتناع لامتناع » . وقد أبطله ابن هشام محتجاً بقوله تعالى : « ولو أننا نزّلنا إليهمُ الملائكةَ ، وكلّمهمُ الموتى ، وحشرْنا عليهمْ كل شيْءٍ قبُلاً ما كانوا ليُؤْمِنُوا » . إذ المفهوم من الآية أن عدم إيمانهم ثابت ، سواء أُنْزِلت إليهم الملائكة أم لم تنزل . وليس ابطال ابن هشام لهذا الرأي بشيء ، لأن شاهده ليس من الشرط الامتناعي الذي نحن بصدده ، بل هو من نوع آخر من أنواع الشرط سيأتي بيانه بعد قليل . أما قول المعربين « لو : حرف امتناع لامتناع » ، فهو صحيح كل الصحة إذا كان لا يقال إلا في الشرط الامتناعي . وسندافع عن هذا القول في حينه .

وقال ابن الحاجب في أماليه : « ظاهر كلامهم (أي المعربين) أن الجواب امتنع لامتناع الشرط ، لأنهم يذكرونها مع « لو لا » فيقولون : لولا حرف امتناع لوجود ، والممتنع مع « لولا » هو الثاني قطعاً ، فكذا يكون قولهم في « لو » . وغير هذا القول أولى ، لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه (!!) ؛ لجواز أن يكون ثمَّ أسبابٌ أُخر . ويدل على هذا « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » ، فانها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد ، لا أنَّ امتناع الفساد لامتناع [تعدد] الآلهة » . اه .

وهذه مغالطة ظاهرة . ولست أدري كيف خفيت على ابن هشام

الأنصاري ، فسكت عنها مكتفياً بالقول : ان رأي ابن الحاجب اذا صح في هذه الآية ، فلا يصح في كل تركيب فيه « لو » الامتناعية .

ومغالطة ابن الحاجب تقوم على الخلط بين إفادتين تعطيها الجملة الامتناعية : الأولى هي افادة السببية والمسببية بين شيئين ، والثانية هي افادة الاستدلال بأحد الشيئين اذا عُلِم ، على الآخر اذا جُهِل . ذلك أن العقل ـ بعد أن يربط بين شيئين برابط السببية ـ يصبح من السهل عليه أن يستدل على وجود أحدهما أو على امتناعه بوجود الآخر أو امتناعه . ولنوضح ذلك بمثال :

كلنا يعلم أن مولد الكهرباء الذي في معمل شركة الكهرباء خارج المدينة ، هو الذي يمد مصابيح شوارع المدينة بالقوة الكهربائية ، وانه في حال عمله تكون المصابيح منيرة ، وفي حال توقفه تكون المصابيح مطفأة ، فعمله إذن هو سبب الانارة ، وتوقفه هو سبب الاطفاء .

لنعبر الآن عن هذه العلاقة السببية بالجملة الامتناعية الآتية : « لو توقف المولد لانطفأت الأنوار » . ولنقل هذه الجملة لانسان يقف في شوارع المدينة والمصابيح مشتعلة ، فهو ـ عندما يرى أن « الانطفاء » ممتنع بالمشاهدة ـ سيستدل على امتناع « توقف المولد » ولو كان لا يراه . ثم لنقل الجملة نفسها لانسان يقف في معمل الشركة والمولد أمامه يعمل ، فهو حين يرى امتناع « توقف المولد » بالمشاهدة ، سيستدل على امتناع « انطفاء الأنوار » في المدينة ، ولو لم يكن يراها .

ولكن الجملة في الحالين لم تتبدل فيها العلاقة السببية ، فقد ظل عمل المولد هو السبب ، وظل اشتعال الأنوار هو المسبب . وكل ما في الأمر أننا ـ في مقام الاستدلال ـ إذا رأينا السبب موجوداً أو ممتنعاً ، استدللنا به على وجود المسبب أو امتناعه ، واذا رأينا المسبب موجوداً أو

ممتنعاً ، استدللنا به على وجود السبب أو على امتناعه .

والآية الكريمة التي احتج بها ابن الحاجب مسوقة للاستدلال ، إذ لما كنا ، بالمشاهدة ، نرى امتناع الجواب ، وهو فساد الكون ، لزمنا الحكم بامتناع الشرط ، وهو تعدد الآلهة . ولكن ليس معنى ذلك أن امتناع الجواب سبب امتناع الشرط ، إنما يقال : إن امتناع الجواب دل على امتناع الشرط . أما العلاقات فهي هي : الشرط هو السبب ، والجواب هو المسبب ، وامتناع الشرط هو سبب امتناع الجواب . وعلى ذلك تظل عبارة « لو حرف امتناع الجواب لامتناع الشرط » صحيحة لا غبار عليها .

٣ ـ الشرط الوجودي :

هو شرط سببي أيضاً ، أي يقوم على ربط الشرط بالجواب برابط السببية ، فيكون الشرط هو السبب ، ويكون الجواب هو المسبب . إنما الأمر هنا على عكس الأمر في الشرط الامتناعي : السبب هنا متحقق على صورة الوجود ، لا على صورة الامتناع ، ولما كان الجواب يتبع الشرط امتناعاً ووجوداً ، فهو هنا موجود أيضاً . وذلك مثل : « لما رأيت الجبن عاراً تشجعت » حيث نفهم أن الحدث الثاني . وهو التشجع ، موجود لوجود الحدث الأول ، وهو رؤيتي الجبن عاراً .

ويقرر النحاة هنا أيضاً أن الشرط الوجودي لا يكون إلا في الماضي ، محتجين بأن الحدث لا يمكن الحكم عليه بالوجود إلا اذا دخل في الماضي وتحقق وجوده . وردّنا عليهم هنا كردّنا عليهم في الشرط الامتناعي ، فنقول : إذا ثبت للمتكلم تحقق حدث مستقبلي على صورة وجود ، فلا مانع يمنع من صبه في قالب شرط وجودي ، مثل : « لما كنت ستسافر غداً فاني أحمّلك هذه الرسالة الى زيد » .

هـذا ، والاداة الوحيـدة للشرط الوجودي هي « لمـّا » التي يقال فيها : حرف وجود لوجود ، أو حرف وجوب لوجوب [١] . أي وجود الثاني لوجود الأول . ويمكن التعبير عن علاقة الشرط الوجودي بالصورة الآتيــــة :

+ ب ⇐ + ج : شرط وجودي

٤ ـ الشرط الامتناعي الوجودي :

وهو شرط سببي أيضاً ، أي يقوم على ربط الشرط بالجواب برابط السببية ، لكن الشرط ههنا موجود ، ووجوده سبب امتناع الجـــواب ، وذلك مثل : « لولا المطر لهلك الزرع ـ ولوما رحمة الله لهلك الناس » . حيث نفهم أن هلاك الزرع والناس ممتنعان بسبب وجود المطر ورحمة الله .

وهذا النوع من الشرط يمكن رده بسهولة الى الشرط الامتناعي الذي يكون فيه الشرط والجواب ممتنعين . أما سبب وجود الشرط هنـا وعدم امتناعه ، فهو أنه كان ممتنعاً مع « لو » ، فلما جاءتـه «لا ، وما» مركبتين مـع « لو » على شكل « لولا ولوما » ، انتفى امتناعه ، فانقلب الى وجود ، لان نفي النفي اثبات ، كما نعلم .

---

(١) وزعم ابن السراج ـ وتبعه الفارسي ثم ابن جني ثم جماعة ـ انها ظرف بمعنى « حين » ، وانها مضافة إلى الجملة التي بعدها ، وانها متعلقة بجوابها . والواقع خلاف ذلك ؛ لان الظرف لا يقيم علاقة سببية بين الحدثين . فاذا قلت : سافرت حين طلعت الشمس ، لم يكن طلوع الشمس سبباً لسفري ، بل كان محدداً لوقت سفري فقط . أما « لما » فهي تقيم سببية بـين الحدثين ، ألا ترى كيف ان تشجعي كان بسبب رؤيتي الجبن عاراً ، كما في المثال اعلاه ؟ فلهذا كانت حرفاً مثل سائر حروف الشرط بما فيها « إذا » التي نعتبرها حرفاً لهذا السبب نفسه . وسيكون لنا كلام على « اذا » هذه فيما بعد .

وعلى هذا تكون « لولا » هي « لو » نفسها ، أضيف اليها حرف نفي من أجل نفي امتناع شرطها ، لينقلب الامتناع إلى وجود . وكذا الأمر مع « لوما » .

هذا ، والشرط الامتناعي الوجودي له أداتان هما : لولا ـ ولوما ، اللتان يقال في كل منهما : حرف امتناع لوجود . أي : امتناع الجـــواب لوجود الشرط . ويمكن التعبير عن علاقة هذا النوع من الشرط بالصورة التاليـــة :

+ ب ⟸ - ج : شرط امتناعي وجودي

٥ ـ الشرط اللا سببي :

وهذا النوع يختلف عن الأنواع السابقة اختلافاً جوهرياً ، فهو لا يرمي إلى إقامة علاقة سببية بين الحـدثين ، بل على العكس تماماً ، يرمي الى نفي العلاقة السببية المتوهمة بينهما ، ولهـذا سميناه بالشرط اللاسببي ، كما يمكن تسميته بالشرط الوصلي ، لأن المعربين جروا على اعراب اداته في بعض الأحيان بقولهم « وصلية » . ويتّضح كل ذلك بالمثال الآتي :

كلنا يعلم أن الموت لا علاقة سببية تربطه بالحذر أو بعكس الحذر ، أي الغفلة . لكن قد يتوهم أحدنا ، عن جهل منه ، أن الغفـــلة سبب للموت ، وان الحـذر سبب للخلود . فاذاً أردنا أن ننفي هـــذه العلاقات الوهمية القائمة في ذهنه ، لجأنا إلى حيلة بارعة ، وهي أن نأخذ الحذر الذي ارتبط في ذهن صاحبنا بالخلود ، فنربطـه له بالموت ، قائلين : « ستموت ولو كنت حذراً » . فاذا قبل حكمنا هذا ، انقطعت الرابطة التي كان يقيمها بين الحذر والخلود ، لكنه في الوقت نفسه ، لا يستطيع أن يؤمن بأن الحذر سبب للموت ، فينتهي به الأمر إلى رفض كلتا العلاقتين ، والاعتقاد

بأن الموت وعكسه ، لا ارتباط له بالغفلة وعكسها . وهذا هو المطلوب .

الشرط اللاسببي هو إذن شرط لفظي فقط ، وهو ، بدلاً من أن يقيم بين الحدثين علاقة سببية كانت مجهولة لدى السامع ، ينفي علاقة سببية كان يتوهمها السامع بين الحدثين .

ويكثر مجيء الشرط اللاسببي على النظام الظاهر في المثال السابق . وهو أن يكون جواب الشرط محذوفاً ، مدلولاً عليه بالكلام السابق . ولكن هذا ليس لازماً دائماً ، فقد يأتي على النظام الطبيعي لكل شرط ، مثل قوله تعالى : « ولو رُدّوا لعادوا لما نُهُوا عنه » . حيث نفهم أن عودة الكفار إلى كفرهم لا علاقة لها بردهم إلى الحياة الدنيا ، وأنها ستقع سواءٌ أردّوا أم لم يردوا ، ومثل قوله تعالى : « ولو أننا نزّلنا إليهمُ الملائكة ، وكلمهمُ الموتى ، وحشرنا عليهم كل شيء قُبُلا ما كانوا ليؤمنوا » ، حيث نفهم أن عدم إيمانهم لا علاقة له بتلك الأشياء ، وانه واقع سواءٌ أوقعت هي أم لم تقع ، ومثل قولهم تعالى : « ولو أنّ ما في الأرضِ من شجرةٍ أقلامٌ ، والبحرُ يَمُدُّه من بعدِهِ سبْعَةُ أبحرٍ ، ما نَفِدَتْ كلماتُ اللهِ » حيث نفهم أن كلمات الله لن تنفد سواءٌ أكان البحر مداداً والشجر أقلاماً ، أم لم يكونا كذلك .

وكثيراً ما يلتبس الشرط الامتناعي بالشرط اللاسببي ، فالذي يميز أحدهما من الآخر أن الأول يصح أن يعقبه حرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً ، مثل : « لو جئتني لاكرمتك ، لكنك لم تجىء » ، وان الثاني يصح أن يعقبه اسم الاستفهام « كيف » داخلاً على فعل الشرط منفياً ، مثل : « لو حلفت بالله ما صدقتك ، فكيف إذا لم تحلف ؟ » .

وأداة الشرط اللاسببي التي رأيناها في جميع الشواهد والأمثلة السابقة هي « لو » . ولكنها ليست الوحيدة ، بل تشاركها في ذلك « إنْ »

أيضاً ، تقول : « يعمل زيدٌ وإن كان متعباً » ، فعمله ثابت سواءٌ أكان متعباً أم لا . ومنه قوله تعالى : « إن تستغفرْ لهم سبعين مرةً فلن يغفرَ اللهُ لهم » . فعدم المغفرة ثابت سواء استغفر الرسول لهم أم لم يستغفر .

إن النحاة لم يفرقـوا بين الشرط السببي والشرط اللاسببي ، بـل عدوهما شيئاً واحداً . فمن هنا ـ على ما نعتقد ـ جاء اضطراب قواعـدهم واختلافهم الكبير ، إذ من غير الممكن أن تطرد القواعد نفسها في نوعين من الشرط يختلف أحدهما عن الآخر اختلافاً جوهرياً . فاذا علمنا هذا ، فهمنا لماذا يزعم الشلوبين أن « لو » لا تفيـد امتناعاً مطلقـاً ، ذلك لأنه ينظر في شواهد من الشرط اللاسببي فلا يجد امتناعاً من نوع ما ، وهو في قوله على حق ، ولكنه يمثل نصف الحقيقة ، أما النصف الثاني فيمثله المعربون عندما يقولون : لو حرف امتناع لامتناع . ناظرين الى شواهد من الشرط السببي الامتناعي .

وأخيراً ، يمكننا التعبير عن الشرط اللاسببي بالرموز الرياضيـة على الصورة التالية :

$$\mp \text{ ب } \Leftarrow + \text{ ج}$$

ولنلخص ما مر معنا بما يلي :

١ ـ الشرط السببي الاحتمالي : ($\pm$ ب $\Leftarrow$ $\pm$ ج). وأدواته إن ـ إذما ـ إذا .

٢ ـ ألشرط السببي الامتناعي : (ـ ب $\Leftarrow$ ـ ج). وأداته : لو

٣ ـ الشرط السببي الوجودي : (+ ب $\Leftarrow$ + ج). وأداته : لما

٤ ـ الشرط السببي الوجودي الامتناعي : (+ ب $\Leftarrow$ ـ ج) وأداتاه : لولا ـ لوما.

٥ ـ الشرط اللاسبي : ($\pm$ ب ⇐ + ج) وأداتاه : إن ـ لو

٦ ـ شبه الشرط :

شبه الشرط هو ربط بين حدثين ، ولكن لا برابط السببية كما رأينا في الشرط ، بل برابط آخر من الروابط الآتية : الذات العاقلة ـ الذات غير العاقلة ـ الزمان ـ المكان ـ الكيفية .

١ ـ فمثال الربط بالذات العاقلة : « من يجتهد ينجح » . وأداته : مَنْ

٢ ـ « « « غير العاقلة : « ما تزرعْ تحصدْ » . وأداتاه : ما ـ مهما .

٣ ـ « « بالزمان : « متى تجلس أجلس » . وأداتاه : متى ـ أيان

٤ ـ « « بالمكان : « أين تجلس أجلس » . وأدواته : أين أنى ـ حيث .

٥ ـ « « بالكيفية : « كيفما تجلس أجلس » . وأداته : كيف

وأما (أيٌّ) فهي تصلح لأنواع الربط الخمسة ، لانها اسم شديد الابهام ، وانما يأخذ معناه مما يضاف اليه ، فان أضيفت الى عاقل فهي بمنزلة « من » ، مثل : « أيُّ رجلٍ يجتهد ينجح » ، وان أضيفت الى غير عاقل ، كانت بمنزلة « ما ومهما » مثل : « أيَّ شيءٍ تزرعْ تحصدْ » .. وهكذا .

لنعد الآن الى الامثلة الخمسة . سنجد في المثال الأول أن النجاح

والاجتهاد يشتركان في ذات عاقلة واحدة غير محددة ، معبرٍ عنها بكلمة « من » . وسنفهم منه أن المجتهد والناجح شخص واحد ، دون تحديد لهذا الشخص ، فقد يكون زيداً أو عمراً أو خالداً أو غيرهم . ولكننا لن نفهم منه أن الاجتهاد سبب للنجاح .

وسنجد في المثال الثاني أن الحصاد والزراعة يشتركان في ذات واحدة غير عاقلة وغير محددة ، معبرٍ عنها بكلمة « ما » . وسنفهم منه أن المزروع والمحصود شيء واحد ، دون تحديد لهذا الشيء ، فقد يكون قمحاً أو شعيراً أو ذرة أو غيرها .

وكذا الأمر في بقية الأمثلة ، حيث تجد جلوسي وجلوسك يشتركان في زمن واحد غير معين ، ثم في مكان واحد غير معين ، ثم بكيفية واحدة غير معينة .

غير أن شبه الشرط يعطي ـ باسمائه المبهمة هذه : من ـ ما ـ مهما أين ... الخ ـ يعطي معنى آخر فوق معنى الربط ، هو معنى العمومية ، وتصبح الجمل السابقة مساوية في معانيها للعبارات الآتية بهذا الشكل :

١ ـ من يجتهد ينجح = كل مجتهد ناجح . لا ينجح إلا المجتهد .

٢ ـ ما تزرع تحصد = كل شيء تزرعه تحصده . لا تحصد إلا ما تزرعه .

٣ ـ متى تجلس أجلس = كل زمن تجلس فيه أجلس فيه . لا أجلس إلا في زمن جلوسك .

٤ ـ أين تجلس أجلس = كل مكان تجلس فيه أجلس فيه . لا أجلس إلا في مكان جلوسك .

٥ ـ كيفما تجلس أجلس = كل كيفية تجلس عليها أجلس عليها .
لا أجلس إلا على كيفية جلوسك .

واضح مما تقدم أننا نختلف مع النحاة في مسألة واحدة ، هي : هل في التراكيب التي تستعمل فيها اسماء الشرط (من ـ مهما ـ أين ... الخ) ـ علاقة سببية بين الحدثين بالاضافة الى الربط بالذات أو بالمكان أو بالزمان ... الخ ـ أم لا ؟

أما نحن فقلنا : لا . ولهذا سمينا هذا النوع من التراكيب بشبه الشرط ولم نسمه شرطاً حقيقياً .

وأما النحاة فقالوا: بل توجد علاقة سببية بين الحدثين . وانما استعملوا الاسماء في هذه التراكيب بدل الحروف لغاية التعميم . فبدلاً من أن نقول : « إن يجتهد زيد أو عمرو أو بكر أو خالد ، ينجحوا » قلنا « من يجتهد ينجح » . فأغنت « من » بإبهامها عن ذكر ما لا يعد ولا يحصى من الاسماء .

وفي اعتقادنا أن الذي حملهم على توهم علاقة السببية بين الحدثين في هذا الذي نسميه بشبه الشرط ، هو معنى التعميم من جهة ، والتلازم الشديد بين الحدثين لارتباطها بذات واحدة ، أو مكان واحد ، أو زمان واحد ، من جهة ثانية . غير أن هذين يجب ألا يخدعانا عن حقيقة هذا النوع من الربط ، فهو ربط خالٍ من معنى السببية قطعاً . وسنبرهن على ذلك بمثالين اثنين فقط خوف الاطالة:

١ ـ قال الله تعالى : « أينما تكونوا يُدْرِكْكُمُ الموت ، ولو كنتم في بروج مشيدة » .

فماذا نفهم من هذه الآية ؟

نفهم منها شيئين فقط : أولهما ربط الحدثين - وجـودنا وادراك الموت لنا - بمكان واحد ، والثاني عمومية هذا المكان . وعلى هذا ، نفهم الآية على الشكل الآتي : كل مكان توجدون فيه ، يتربص بكم الموت فيـه أيضاً .

هل هناك رابط سببي بين الحدثين بالاضافة إلى ما ذكرت ؟ لا . والدليل على ذلك من جهتين :

الأولى : أنه ليس هناك عاقل يرى أن وجود الكائن الحي في مكان ما سبب لادراك الموت له ، فلو كان التحيّز في المكان سبباً للموت ، لـكان كل حي ميتاً بمجرد أن يخلق ويأخذ حيّزه من المكان . وهذا باطل عقلاً ، كما أنه باطل بالمشاهدة .

الثانية : أنه لو كان بين الشرط وجوابه علاقـة سببية ، لما عطف الله عليه شرطاً لا سببياً بقوله : « ولو كنتم في بروج مشيدة » . فهـذا الشرط اللاسببي يشير بوضوح إلى عدم وجود علاقة سببية بين التحيز في المكان وبين ادراك الموت لنا .

٢ - وقال تعالى : « وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » .

فواضح من هذه الآية أيضاً أن وجودنا في كل مكان ليس سبباً لتولية وجوهنا شطر المسجد الحرام . بل السبب المعروف لهذا الحدث هو إرادة الصلاة ، وليسَ الوجودَ في كل مكان ، وإلا لكان علينا أن نتجه بوجوهنا شطر الكعبة في كل تنقلاتنا . ولم يقل بهذا عاقل .

وأخيراً ، فلنا دليل على صحة ما نذهب اليـه مستمد مما قرره النحاة أنفسهم فيما سموه هم بشبه الشرط . وذلك أنهم قالوا : كل تركيب يفهم منه العموم فهو شبيه بالشرط ، ويصح أن تلحق الفاء خبره ، كما

ضميراً مستتراً يعود على « من » . فأما قول سعد بن مالك :

مَنْ صدَّ عن نيرانِها فأنا ابن قيس لا براحُ

فعلى تقدير : « فأقول له أنا ابن قيس » فيكون الضمير في « له » عائداً على « من » . وهذه الظاهرة شيء طبيعي ، لأننا قلنا إن هذه الاسماء لا تقيم علاقة سببية بين الحدثين ، بل تجعل الحدثين يشتركان في الذات أو في المكان أو في الزمان ، فكان طبيعياً أن يوجد في جملة الشرط اسم المكان ... ظاهراً ، وان يوجد في جملة الجواب ضميره العائد عليه ، فبغير هذا لا يتم اشتراك ولا ارتباط .

فاذا تقرر هذا لديك ، فاعلم أن « إذا » ليس لها في الجواب ضمير يعود عليها . وهذا دليل واضح على حرفيتها .

ولا أعلم أحداً من النحاة ـ في حدود ما قرأت ـ أشار إلى مثل ما نذهب اليه ، إلا ابن يعيش . ولكنه اشترط لحرفيتها أن تكون متلوة بـ « ما » الزائدة . قال في شرحه على المفصل (١) : فأما « إذا ما » ، فان سيبويه لم يذكرها في الحروف . والقياس أن تكون حرفاً كـ « إذما » ولذلك لا يعود اليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازي به من نحو « من ـ وما ـ ومهما » . فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى » . ا هـ .

★ ★ ★

وبعد هذا الحديث الطويل عن الشرط وأنواعه وأدواته ، نرى أن الوقت قد حان للكلام على جملتي الشرط وأحكامها :

ب ـ أحكام جملة الشرط :

---

١ ـ ٤٧/٧

تلحق الفاء جواب الشرط ، وذلك مثل : « كل مجتهد فهو ناجح ، والذي يأتيني فله درهم » . ولست أدري أي فرق بين هـذا وبين أن نقول : « من يجتهد ينجح ، ومن يأتني فله درهم » . فاذا كانوا لا يقولون بوجود رابط سببي بين المبتدأ وخبره فيما سموه بشبه الشرط ، فان ذلك يلزمهم أيضاً فيما سميناه نحن بشبه الشرط ، لأن شبه شرطنا مثل شبه شرطهم في المعنى ، بلا زيادة ولا نقصان .

بقي شيء أخير لا بد من إيضاحه . وهـو قضية « إذا » . فلعل القارىء لاحظ أننا لم نذكرها بين أدوات شبه الشرط . بل ضمناها إلى أدوات الشرط السببي الاحتمالي . ذلك لأننا نميل إلى اعتبارهـا حرفاً مثل « إن » ، لا ظرفاً للزمان مثل « متى ، وأيان » . وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ إن « إذا » تربط الحدثين برابط السببية . وهـذه وظيفة الحروف الشرطية كلها . أما ما يسمى باسماء الشرط ، فقد رأينـا أنه لا سببية بين حدثيها .

٢ ـ إن كل الأحكام الـتي يختص بها حرف الشرط « إن » ، تسري على « إذا » أيضـاً . وذلك مثل جواز إضمار فعـل الشرط على شريطة التفسير ، نحو : « إن أحد جاءك فسلمه هذا الكتاب ـ إذا أحد جاءك فسلمه هذا الكتاب » . وغير ذلك مما لا ينطبق إلا على « ان » و « إذا » . فلو كانت « إذا » اسم زمان ، لكانت معاملتها معاملة اسمي الزمان « متى ـ أيان » ، لا معاملة حرف الشرط « إن » .

٣ ـ إن كل ما يسمى باسماء الشرط لا بد معه من ضمير في جوابه يعود عليه ، مثل : « من يجتهد ينجح » ، حيث نجـد فاعل « ينجح »

١ – لا بد أن تكون فعلية . (إلا مع لو ولولا كما سنرى) . فان تلا أداة الشرط منصوب فهو مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مثل : « إنْ زيداً رأيتَه فسلـّم عليه » ، إذ التقدير : إن رأيتَ زيداً رأيتَه فسلم عليه . وقد يكون المنصوب خبراً لكان المحذوفة ، مثل : « التمس ولو خاتماً من حديد » إذ التقدير : ولو كان الملتمس اخاتماً . أما إن تلاها مرفوع ، فليس مبتدأ ، وإنما هو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مثل : « إن زيدٌ جاء فسلم عليه » ، إذ التقدير : إن جاء زيد جاء فسلم عليه (١) .

٢ – يجوز أن تكون مضارعية ، مثل : « إن تجتهدْ تنجحْ » ، أو ماضية ، مثل : « إن اجتهدت نجحت » . أما بعد « لمّا » فلا تكون إلا ماضية ، مثل : « لما جاءني زيد سلمت عليه » .

٣ – يغلب على جملة الشرط بعد « لولا » أن تكون مؤلفة من مرفوع فقط ، مثل : « لولا المطر ، لهلك الزرع » . ثم اختلف النحاة

---

(١) هذا هو المذهب المشهور . وهو مذهب البصريين . أما الكوفيون فيعتبرون المرفوع بعد أداة الشرط فاعلاً مقدماً للفعل الذي بعده ، لأنهم – كما علمت – يجيزون تقدم الفاعل على فعله . وهناك فريق يقول بجواز أن يكون المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده ؛ ولكن أكثر النحاة يضعفونه . ولست أرى وجهاً للتضعيف . نعم ، إن الشرط لا يكون إلا بربط الأحداث ، لكن هذا لا يلزم منه أن تباشر أداة الشرط الفعل المعبر عن الحدث ، بل يكفي أن تكون الجملة مشتملة على فعل حتى تصير صالحة لأن تقع جملة شرطية . ثم ان « زيد جاء » و « جاء زيد » متساويتان في المعنى كل التساوي ، أما قولنا عن الأولى انها اسمية وعن الثانية انها فعلية ، فهو مجرد اعتبار نحوي لا يغير من واقع العبارتين شيئاً . هذا ، وما دامت الشواهد مستفيضة على دخول أداة الشرط على مرفوع ، فلست أرى داعياً للتمسك بهذه القاعدة مع ما تجره من التكلف والتأويلات التي لا لزوم لها . واذا كنا قد سلمنا أن جملة الشرط بعد « لولا » اسمية ، فما المانع من تجويز الاسمية بعد غيرها من الأدوات؟

في أمر هذا المرفوع : قال فريق منهم : هو فاعل لفعل محذوف ، جرياً على القاعدة العامة القائلة إن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل . ورُدَّ هذا القول لأنه يتنافى مع قاعدة أخرى تقول : لا يجوز حذف فعل الشرط مع بقاء فاعله إلا شريطة التفسير ، وليس بعد مرفوع « لولا » مفسر . وقال فريق ثانٍ : هو مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل المحذوف ، أو بها أصالةً . وردّ هذان أيضاً للسبب المذكور . وقال فريق ثالث ، وقولهم هو المشهور : إنه مبتدأ محذوف الخبر وجوباً . ولا يكون هذا الخبر إلا كوناً عاماً ، فان كان كوناً خاصاً لم يجز ذكره ، فلا تقول : « لولا زيد مسافر لذهبت اليه » ، بل تقول ـ اذا أردت هذا المعنى : « لولا سفرُ زيدٍ لذهبت اليه » جاعلاً من مصدر الكون الخاص مبتدأ محذوف الخبر . وأجاز قوم ظهور الخبر إن كان كوناً خاصاً لا يعلم إلا بذكره ، مستشهدين بالأثر : « لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة » .

ويكثر وقوع « أنّ » وصلتها بعد « لولا » ، مثل : « لولا أن زيداً مسافر لزرته » . وقد اختلف النحاة في المصدر المؤول من « أن » وصلتها : قال سيبويه : هو مبتدأ لا خبر له لاشتمال الصلة على المسند والمسند اليه . وقال غيره : هو مبتدأ محذوف الخبر . وقال آخرون : هو فاعل لفعل محذوف تقديره « ثبت » .

واذا ولي « لولا » ضمير رفع ، مثل : « لولا أنتَ لوقعت في ورطة » . فلا خلاف في أنه قائم مقام الاسم المرفوع ، فيعرب اعرابه على اختلاف المذاهب السالفة الذكر . أما اذا وليها ضمير جر ، مثل : « لولاك لوقعت في ورطة » ، فقد اختلفوا : قال سيبويه والجمهور : هو مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ ، وتكون « لولا » في هذه الحالة حرف جر شبيهاً بالزائد . وقال الاخفش : « لولا » غير جارة ، والضمير مبتدأ

وقد أنيب الضمير المخفوض عن الضمير المرفوع (١) .

٤ - قد يلي « لو » أنَّ وصلتها ، مثل : « لو أنك مجتهد لكافأتك » . والخلاف في المصدر المؤول كالخلاف المذكور في « لولا » .

وقد تليها الجملة الاسمية شذوذاً ، كقول عدي بن زيد العبادي :

٣٩ - لو بغيرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ
كنت كالغَصّانِ : بالماءِ اعتصاري

(اللغة : الشرق : المحتبس الماء في الحلق . الغصان : من أصابته الغصة . الاعتصار : شرب الماء قليلاً لتزول الغصة . المعنى : لو غصصت بغير الماء لأزلت غصتي به ، ولكن إن شرقت بالماء نفسه ، فبماذا أزيل شرقي ؟ ! الاعراب : « لو » حرف شرط غير جازم . « بغير » متعلقان بشرق . « الماء » مضاف اليه . « حلقي شرق » مبتدأ ومضاف اليه وخبر . « كنت » كان واسمها . « كالغصان » الكاف اسم في محل نصب خبراً لكان ، وهو مضاف والغصان مضاف اليه . « بالماء » متعلقان بخبر مقدم محذوف . « اعتصاري » مبتدأ مؤخر ومضاف اليه . « جملة : حلقي شرق » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنت كالغصان » جواب شرط لا محل لها . « جملة : بالماء اعتصاري » بدل من خبر « كنت » فمحلها النصب ، أو تفسير له فلا محل لها . الشاهد : « لو حلقي شرق » : وقعت الجملة الاسمية شرطاً بعد « لو » شذوذاً (٢)) .

---

(١) وهناك وجه ثالث لم يذكره النحاة ، ولا أرى بأساً به . وهو أن يعتبر الضمير مضافاً اليه ناب عن مضافه المحذوف ، فأصل : « لولاك » : « لولا وجودك » . ثم حذف المضاف ، وهو « وجود » وناب المضاف اليه ، وهو الكاف ، منابه محتفظاً بشكله المخفوض .

(٢) يرفض الفارسي هذا الشذوذ ، ويؤول البيت على تقدير محذوفين : « لو شرق حلقي هو شرق » . فحذف الفعل « شرق » ، والمبتدأ « هو » . وعلى ذلك يكون « حلقي » فاعلاً لفعل محذوف . و « شرق » خبراً لمبتدأ محذوف وهذا تكلف ظاهر كما ترى ، سببه الحرص على اطراد القاعدة . ولو أن النحاة سلموا بمبدأ الشذوذ - وهو شيء حتم في كل لغة - ثم وسعوا قليلاً من دائرته ، لاستغنوا عن كثير من هذه التأويلات التي لا لزوم لها .

٥ ـ يجب الترتيب بين أجزاء جملة الشرط ، فلا يتقدم فعلها على أداة الشرط ، ولا شيء من معمولاته ، إلا أن يكون جاراً لاداة الشرط أو مضافاً اليها ، مثل : « في أي مكان تجلس أجلس » و « ديوانَ من تقرأ أقرأ » .

٦ ـ لا يكون فعل الشرط طلبياً أبداً ، فلا يقال : « إنْ إضربِ الغلام يتأدبْ » .

٧ ـ لا يكون فعل الشرط جامداً أبداً ، فلا يقال : « إنْ ليس زيدٌ مسافراً زرته » .

٨ ـ لا يجوز اقتران فعل الشرط بحرف استقبال ، أو بقسم ، أو بأداة استفهام (١) ، أو « ما » ، أو « لن » ، أو « إنْ » النافية ، أو « قد » ، أو « إنما » ، أو « ربما » .

٩ ـ يجوز حذف فعل الشرط مع بقاء مرفوعه ظاهراً يتلوه مفسر للفعل المحذوف ، مثل قوله تعالى : « وإنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكين استجارَكَ فَأَجِرْهُ » . والتقدير : إن استجارك أحد استجارك . وكقول عمر رضي الله عنه : « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة » . والتقدير : لو قالها غيرُك قالها . وكقوله تعالى : « إذا السماءُ انفطرتْ ، وإذا الكواكب انتثرتْ ، وإذا البحارُ فُجِّرَتْ ، وإذا القُبُورُ بُعْثِرَتْ ـ علِمَتْ نفسٌ ما قَدَّمَتْ وأخَّرَتْ » . والتقدير : إذا انفطرت السماءُ انفطرت ... الخ . وهذا الحكم خاص بالأدوات الشرطية الثلاث : إن ـ لو ـ إذا .

---

(١) إلا أن تكون أداة الاستفهام همزة ، وان تأتي قبل أداة الشرط ، نحو : « أإن جاء زيد سلمت عليه ؟ » .

١٠ ـ يجوز حذف فعل الشرط وفاعله مع بقاء مفعوله متلواً بالمفسر ، وهذا ما يسمى بالاشتغال ، مثل : « إنْ زيداً رايتَه فسلِّمْ عليه » التقدير : إن رأيت زيداً رأيته . وهذا الحكم خاص بالأدوات الثلاث : إن ـ لو ـ إذا .

١١ ـ يجوز حذف جملة الشرط كلها استغناء عنها بجملة الجواب مع وجود دليل يدل عليها ، كقول الأحوص يخاطب زوج اخته :

٤٠ ـ فَطَلِّقْها ، فلَسْتَ لها بِكُفْءٍ
وإلاَّ ، يعلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

أي : وإنْ لا تطلقها يعل مفرقك الحسام .

(الاعراب : « فطلقها » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « فلست » فاء استئنافية ثم ليس واسمها . « لها » متعلقان بكفء . « بكفء » باء زائدة ، ثم خبر لليس مجرور لفظاً منصوب محلاً . « وإلا » واو عاطفة ، ثم حرف شرط جازم ، ثم لا نافية لا عمل لها . « يعل » مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة . « مفرقك » مفعول به مقدم ، والضمير مضاف اليه . « الحسام » فاعل . « جملة : طلقها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فلست لها بكفء » استئنافية لا محل لها . « جملة الشرط المحذوفة » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . « جملة : يعل الحسام » جواب شرط لا محل لها . الشاهد : « وإلا يعل » : حذفت جملة الشرط لدليل دل عليها .)

وهذا الحذف يكثر بعد « إن » ، ويقل بعد غيرها قلة بالغة ، حتى حكم بعضهم بعدم جوازه .

١٢ ـ يجوز زيادة « ما » بعد أدوات الشرط ، واحكام هذه الزيادة ثلاثة : (١) ـ لازمة : وذلك في « إذما وحيثما » . (٢) ـ ممتنعة : وذلك بعد « لو ـ لولا ـ لوما ـ من ـ مهما ـ ما ـ أيان » (٣) ـ

جائزة : وذلك بعد سائر الأدوات ، مثل « إما ـ إذا ما ـ متى ما ـ أينما كيفما ـ أيما » .

هذا ويعتبر النحاة « ما » التي في « إذما وحيثما » كافة لهما عن الاضافة الى الجملة التي بعدهما .

ج ـ أحكام جملة الجواب :

١ ـ لا يشترط في جملة الجواب شكل معين ، فتأتي فعلية أو اسمية ، متصرفة الفعل أو جامدته ، خبرية أو انشائية . (ما عدا جواب لو ولولا ولوما ولما كما سنرى) .

٢ ـ يجب حذف جملة الجواب إن سبق الشرط أو اكتنفه ما يدل عليها ، نحو : « انت ظالم إن فعلت » . التقـــدير : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم . و « أنت ـ إن فعلت ـ ظالم » .

٣ ـ إذا كانت جملة الجواب ذات شكل من الأشكال الممنوعـة في جملة الشرط ، وجب اقترانها بالفاء ، مثل : « إن تجتهد فأنت ناجح ـ إن تجتهد فعسى أن تنجح ـ إن كان زيد في الدار فهل تزوره ؟ ـ من اجتهد فقد ضمن نجاحه ـ إن جئتني فـأ كرمك ـ إن جئتني فسوف أكرمك ـ ... »

وقد جاءت جمل جوابية خالية من الفاء رغم توفر الشروط الموجبة لها ، كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث اللقطة : « فان جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها » ، وكقوله تعالى : « وإن أطعتموهم إنكم لمشركون » ، وكقوله : « وإذا رآك الذين كفروا إنْ يتّخذونك إلا هُزُوا » .

وعلى عكس ذلك ، جاءت جملة جوابيـة مقرونة بالفاء وليس فيهـا

سبب يدعو إلى ذلك ، كقوله تعالى : « فَمَنْ يُؤمِنْ بِرَبِّهِ فلا يخافُ بخساً ولا رَهَقاً » ، وقوله : « ومَنْ يَعْمَلْ من الصالحاتِ وهو مُؤمِنٌ فلا يخافُ ظُلْماً ولا هضماً » ، وقوله : « ومن جاء بالسَّيِّئَةِ فكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ » .

٤ ـ تنوب « إذا » الفجائية مناب الفاء الرابطة بشروط : أن تكون الأداة « إن » أو « إذا » ، وأن تكون جملة الجواب اسمية ، وأن لا تدل على طلب ، وأن لا تسبق بنفي ولا بناسخ . فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « فاذا أصابَ بِهِ مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِهِ ، إذا هم يَسْتَبْشِرون » ، وقوله : « ثُمَّ إذا دعاكم دعوةً من الأرضِ ، إذا أنتم تخرجون » .

٥ ـ ورد في المسموع القليل اقتران جواب « إنْ » الشرطية باللام بدلاً من الفاء ، كقول أبي بكر رضي الله عنه : « يا معشرَ الأنصارِ ، إنْ شئتم أن تقولوا إنا آويناكم في ظلالنا ، وشاطرناكم في أموالنا ، ونصرناكم بأنفسنا ـ لقلتم » . ولعل الذي سهل ذلك بُعْدُ ما بين الشرط وجوابه ، حتى ظن المتكلم أنه بدأ بـ « لو » بدل « إن » .

٦ ـ يشترط في جواب : « لو ـ لولا ـ لوما » أن يكون جملة فعلية ذات فعل ماضٍ لفظاً ، مثل : « لو جاء زيدٌ أكرمته » ، أو ماضٍ معنى ـ وذلك هو المضارع المنفي بلم ـ ، مثل : « لولا اجتهاد زيدٍ لم ينجح » .

٧ ـ يجوز في جواب « لو » فقط أن يكون جملة اسمية ، كقوله تعالى « ولو أنهم آمَنُوا واتَّقَوا لمَثوبةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ » .

٨ ـ إذا كان جواب « لو ولولا » فعلاً ماضياً مثبتاً ، أو منفياً بما ، أو جملة اسمية (وهذا خاص بلو) ، جاز اقترانه باللام ، وعدم

اقترانه بها . فمن أمثلة اقترانه بها قوله تعالى : « لو نشاءُ لجعلناهُ حُطاماً » ، ومن أمثلة تجرده منها قوله تعالى : « لو نشاءُ جعلناهُ أُجاجاً » .

٩ ـ يجوز في جواب لما ثلاثة أشكال فقط : فعلية ماضيّة ، وفعلية مضارعية ، واسمية مقترنة بالفاء أو « إذا » الفجائية ، كقوله تعالى : « فلمّا نجاكم إلى البرِّ أعرَضتُمْ » . « فلمّا ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءته البشرى ، يجادلنا » . « فلمّا نَجّاهُمْ إلى البرّ إذا هم يُشْرِكون » « فلمّا نجّاهُمْ إلى البرّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ » .

د ـ أحكام الجملتين معاً :

١ ـ لا يجوز تقدم جملة الجواب على جملة الشرط . فان وجد قبل الشرط كلام يظن أنه الجواب ، فليس هو بالجواب ، وإنما هو دليل الجواب المحذوف ، وذلك مثل : « أنت ناجحٌ إن اجتهدت » . والتقدير : أنت ناجح ، إن اجتهدت فأنت ناجحٌ .

٢ ـ يجوز حذف جملتي الشرط والجواب معاً إن كان في الكلام ما يدل عليها ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « من فعل فقد أحسنَ ، ومن لا فلا » . التقدير : ومن لا يفعل فلا حُسْنَ منه . وكقولهم : « من يسلّم عليك فَسَلِّمْ عليه ، ومن لا فلا » التقدير : ومن لا يسلم فلا تسلم عليه . وكقولهم : « إفعلْ هذا إما لا » . التقدير : إن كنت لا تفعل غيره فافعله . وكقول رؤبة :

٤١ ـ قالتْ بناتُ العمِّ : يا سلمى وإنْ
كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإنْ

التقدير : وإن كان فقيراً أتزوجه .

(الاعراب : « قالت بنات العم » فعل وفاعل ومضاف اليه . « يا سلمى » أداة نداء ومنادى . « وان » واو استئنافية ثم حرف شرط . « كان فقيراً » فعل ماض ناقص اسمه مستتر ، وخبر منصوب . « معدماً » نعت للخبر . « قالت » ماض فاعله مستتر . « وإن » واو استئنافية ثم حرف شرط جازم . « جملة : قالت بنات العم » ابتدائية لا محل . « جملة : يا سلمى » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : وان كان فقيراً » استئنافية لا محل لها . « جملة جواب الشرط المحذوف » لا محل لها . « مجموع جمل القول » مقول القول محله النصب . « جملة : قالت » استئنافية لا محل لها . « مجموع جملتي الشرط المحذوفتين » مقول القول محله النصب . الشاهد : « وان » : حذفت جملتا الشرط والجواب لدليل دل عليهما .)

٢ ـ القسم

القَسَمُ من الكلام الذي لا يتم معناه إلا بجملتين . تسمى أولاهما جملة القسم ، وتسمى الثانية جواب القسم ، نحو : « أقسم باللهِ لأسافرنّ »

١ ـ أحكام جملة القسم :

١ ـ إذا كانت جملة القسم فعلية ، ففعلها دائماً دال على القسم ، مثل : « أقسم ـ أحلف ـ آليت ـ أشهد ... الخ » نحو : « آليت لا أترك الدراسة أبداً » .

٢ ـ يجوز حذف فعل القسم وذكره إن كان المقسم به مجروراً بالباء ، مثل : « أقسم بالله لأدرسنّ ـ بالله لأدرسنّ » .

٣ ـ يجب حـذف فعل القسم إن كان المقسم به مجروراً بالواو أو التاء ، مثل : « واللهِ لأدرسنّ ـ تاللهِ لقد آثرك الله علينا » .

٤ ـ إذا كانت جملة القسم اسمية ، وكان أحد طرفيها مما لا يستعمل إلا في القسم ، ذكر هذا الطرف ، وحذف الطرف الآخر وجوباً ، فمن ذِكر المبتدأ وحذف الخبر قولك : « لعمري لأسافرنّ ـ أيمنُ الله لأجتهدنّ » التقدير : لعمري قسمي ـ أيمنُ اللهِ قسمي . ومن ذكر الخبر وحذف المبتدأ قولك : « فيَّ ذمتي لأكرمنَّك » . التقدير : في ذمتي عهدٌ أو ميثاقٌ .

٥ ـ إذا لم يكن أحد طرفي الجملة الاسمية مختصاً بالقسم ، جاز

ذكر الطرفين ، وجاز حذف أحدهما ، تقول : « عهدُ الله عليّ لأقولنّ الحقَ – عهدُ اللهِ لأقولن الحقّ » .

٦ – يجوز حذف جملة القسم برمتها إذا كان جوابها دالاً عليها ، مثل : « لأسافرنّ » . التقدير : أقسم بالله لأسافرنّ . وانما دل عليها كون جوابها مقترناً باللام وكونه مؤكداً بالنون .

٧ – إذا حذفت جملة القسم قبل الشرط ، بقي منها لام تسمى اللام الموطئة للقسم ، نحو : « لئن زرتني لأكرمنك » . التقدير : أقسم لئن زرتني لأكرمنك .

٢ – أحكام جملة جواب القسم :

جملة جواب القسم إما أن تكون مثبتة ، وإما أن تكون منفية :

١ – فان كانت منفية ، فلا تنفى إلا بأحد النوافي الآتية : ما – لا – إنْ (١) . سواء في ذلك الاسمية والفعلية ، مثل : « والله ما جاء زيد – والله ما زيد مسافراً – والله لا أخونُك – والله لا زيد عندنا ولا عمرو – والله إنْ أعرف شيئاً – والله إنْ زيدٌ مسافراً » . ومن ذلك قول امرىء القيس يقسم ألا يذهب دم أبيه باطلاً :

٤٢ – واللهِ لا يَذْهَبُ شيخي باطلاً
حتى أُبيرَ مالكاً وكاهلا

---

١ – وشذ النفي بلم وبلن ، كقول أبي طالب مخاطباً رسول الله :
والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أُوَسَّدَ في التراب دفينا

(اللغة : أبير : أبيد . ومالك وكاهل : القبيلتان الجانيتان على أبيه .
الاعراب : « والله » متعلقان بفعل القسم المحذوف . « لا » نافية . « يذهب شيخي » فعل وفاعل ومضاف اليه . « باطلاً » حال أو مفعول مطلق . « حتى » حرف جر . « أبير » مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى . وفاعله مستتر . والمصدر المؤول في محل جر بحتى . والجار والمجرور متعلقان بالفعل يذهب . « مالكاً وكاهلاً » مفعول به ومعطوف عليه . « جملة : والله » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لا يذهب شيخي » جواب القسم لا محل لها . « جملة : أبير » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « لا يذهب » : نفي الفعل بلا ، لأنه في جواب قسم .)

هذا ، ولا يجوز توكيد جملة جواب القسم المنفية بشيء ، إلا أن يكون الباء أو « من » الزائدتين ، نحو : « والله ما زيد بمسافر » و « والله ما جاءنا من أحد » .

٢ ـ أما ان كانت جملة جواب القسم مثبتةً ، فيجب توكيدها بأحد المؤكدات الآتية :

آ ـ (باللام والنون معاً) : وذلك إذا كانت فعلية ، مضارعية ، مصدرة بالمضارع ، دالة على الاستقبال ، نحو : « والله لأسافرنَّ » .

ب ـ (باللام وحدها) : وذلك إذا كانت فعلية مضارعية ليست مصدرة بالمضارع ، أو ليست دالة على الاستقبال ، فمثال الأولى : « والله لسوف أسافر » ، ومثال الثانية : « والله لأسافر الآن » .

ج ـ (باللام وحدها أيضاً) : وذلك إذا كانت فعلية ماضية ذات فعل جامد ، نحو : « والله لَنِعْمَ الرجل زيدٌ » .

د ـ (باللام وقد) : وذلك إذا كانت فعلية ماضية ذات فعل متصرف ، نحو : « تالله لقد آثرك الله علينا » .

هـ - (بأن واللام أو بإحداهما فقط) : وذلك إذا كانت جملة اسمية ، نحو : « والله إن العلم لنافع - والله إن العلم نافع - والله للعلمُ نافع »

٣ - يجوز حذف جواب القسم إن جاء بعده ما يدل عليه ، كقوله تعالى : « والنازعاتِ غَرْقاً .... يومَ تَرْجُفُ الراجِفَةُ » . التقدير : لَتُبْعَثُنَّ يوم ترجف الراجفة .

٤ - يجب حذف جواب القسم إن سبق القسم أو اكتنفه ما يدل على جوابه ، نحو : « زيد قائم والله ، **زيد - والله - قائم** » .

٣ - نوعا القسم :

للقسم نوعان : استعطافي ، وغير استعطافي :

١ - **فالاستعطافي** : قسم يراد به توكيد معنى جوابه الطلبي . نحو : « بربك لا تؤاخذني - بحياتك هل رأيت أخي ؟ - بعيشك ، يا سلمى ، ارحمي ذا صبابةٍ ... الخ » . ويشترط في هذا النوع أن يكون جوابه جملة طلبية كما رأيت من الامثلة .

٢ - **وغير الاستعطافي** : قسم يراد به توكيد معنى جوابه الخبري ، نحو : « والله لاجتهدنَّ ... الخ » . ويشترط في هذا النوع أن يكون جوابه جملة خبرية كما رأيت .

٣ ـ اجتماع الشرط والقسم

علمنا مما مضى أن الشرط يحتاج الى جواب ، وان القسم يحتاج إلى جواب أيضاً . فاذا اجتمعا في كلام ، فليس لكل واحد منها جواب مستقل ، بل يكون وضعهما على واحد من الأوضاع الآتية :

١ ـ فاما أن يحذف جواب أحدهما مدلولا عليه بجواب الآخر .

٢ ـ وإما أن يكون أحدهما مع جوابه جواباً للآخر .

٣ ـ وإما أن يكون أحدهما وحده جواباً للآخر .

ثم إن الجواب المذكور في الكلام قد يكون من نصيب الشرط مطلقاً ، أو من نصيب القسم مطلقاً ، أو من نصيب السابق منها .

واليك بيان ذلك :

١ ـ (**الجواب للشرط مطلقاً**) : سواء أتقدم على القسم ، أم تأخر عنه . ويكون ذلك في حالين :

آ ـ أن يكون الشرط امتناعياً ، مثل : « لولا المطر ـ والله (١) ـ

(١) جواب القسم هنا محذوف دل عليه جواب الشرط .

لهلك الزرع » و « والله [١] لولا المطر لهلك الزرع » . فالجواب للشرط في كلتا الجملتين .

ب ـ أن يسبق الشرط والقسم مبتدأ يحتاج إلى الخبر ، مثل : « زيد [٢] إن جاء ـ والله ـ فأنا أكرمه » و « زيد [٢] ـ والله ـ إن جاء فأنا أكرمه » . فالجواب للشرط في كلتا الجملتين .

٢ ـ (**الجواب للقسم مطلقاً**) : وذلك إذا تأخر القسم على الشرط غير الامتناعي واقترن بالفاء ، مثل : « إن جاء زيد [٣] فوالله لأكرمنّه » .

٣ ـ (**الجواب للسابق منها**) : وذلك في غير ما ذكر من الحالات السابقة ، فمثال ما تقدم فيه القسم فأخذ الجواب : « والله ـ لئن جئت [٤] ـ لأكرمنّك » . ومثال ما تقدم فيه الشرط فأخذ الجواب : « إن جئتني ـ والله [٥] ـ أكرمْك » .

تنبيه :

إذا أعطيت الجواب للشرط ، أو للقسم ـ بحسب ما تقتضيه القواعد المذكورة أعلاه ـ فلا يعني الاعطاء أن تقول في الاعراب فقط : هـــذا

---

(١) جواب القسم هنا ليس محذوفاً ، وانما هو الشرط مع جوابه .

(٢) خبر المبتدأ هو مجموع جملتي الشرط وجوابه .

(٣) جواب الشرط هنا ليس محذوفاً ، وانما هـو جملة القسم نفسها الـتي اقترنت بالفاء .

(٤) حواب الشرط هنا محذوف دل عليه جواب القسم .

(٥) جواب القسم هنا محذوف دل عليه جواب الشرط .

الجواب للشرط ، أو هو للقسم ، بل لا بد ـ من حيث التصميم ـ أن تجعل الجواب يتزيا بزي ما يعطى له . فان أعطي للشرط ، تزيا بزي جواب الشرط ، كأن يجزم ، أو يقرن بالفاء ، أو غير ذلك مما عرفته من أزياء جواب الشرط ، وان أعطي للقسم ، تزيا بزي جواب القسم ، كأن يؤكد بالنون ، أو باللام ، أو بغير ذلك مما عرفته من أزياء جواب القسم .

٤ ـ اجتماع الشرط والشرط

إذا توالى في الكلام شرطان أو أكثر ، فليس هناك إلا جواب واحد :

١ ـ فان تواليا بغير عاطف ، اعتبر الجـــواب للأول ، أما الثاني فجوابه محـــذوف لدلالة جواب الأول عليه ، مثل : « إن تجتهد ، إن تواظب على دراستك ، تنجحْ » .

٢ ـ وإن تواليـــا مع عطف بالواو ، اعتبر الجواب لكليهما ، لأن الواو للجمع ، فيكونان كشرط واحد ، مثل : « إن تدرس ، وإن تجتهد ، تنجحْ » .

٣ ـ وإن تواليا والعاطف « أو » ، فالجواب لأيهما شئت ، وما حرمته منها ، فجوابه محذوف دل عليه جواب صاحبه ، وانما قرروا ذلك لأن « أو » تأتي ـ في الغالب ـ لأحد الشيئين .

٤ ـ وإن تواليا والعاطف « الفاء » ، فالجواب للثاني ، لأن الفاء تفيد الترتيب ، ويكون الثاني مع جوابه جواباً للأول ، مثل : « إن جاء زيد ، فان رأيته فسلم عليه » .

الباب الخامس

تكملات الفعل

قلنا فيما سبق إن الكلام يتألف من جمل ، وان كل جملة تتألف من عمدتين لا غنى عن إحداهما ، سميناهما المسند والمسند اليه . إلا أن الكلام لا يتألف في الواقع من عُمَدٍ فقط ، بل قد ينضاف إلى هذه العمد في أكثر الأحيان كلمات نسميها التكملات ، لأنها تكمل المسند أو المسند اليه ، أو يكمل بعضها بعضاً .

وتقسم هذه التكملات إلى قسمين : قسم يكمل الفعل (١) ، نسميها تكملات الفعل ، وقسم يكمل الاسم ، نسميها تكملات الاسم .

وتكملات الفعل تخدمه في كثير من النواحي ، فمنها ما يؤكده ، أو يبين نوعه ، أو يشير إلى عدد مرات حدوثه ، أو ينوب عنه في الاستعمال ، وتلك هي وظائف المفعول المطلق ؛ ومنها ما يبين الجهة التي نُفِّذ فيها ، وتلك هي وظيفة المفعول به ، ومنها ما يحدد زمانه أو مكانه ، وهذه هي مهمة المفعول فيه ... وهكذا .

وخَدَمَةُ الفعل خمسة فقط ، تسمى المفعولات . وهي : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه . ويضاف اليها المجرور بالحرف المؤدي خدمة من خدمات المفعولات .

وهذا الباب معقود للبحث في هذه المفعولات .

---

(١) أو ما يعمل عمل الفعل من المصادر والمشتقات .

١ - المفعول المطلق

آ - اسمه :

سمي المفعول المطلق مطلقاً لأنه غير مقيد بحرف جر كسائر المفعولات فقولنا « مفعول مطلق » نعني به « مفعول فقط » من دون تقييده بحرف مثل « به ، أو فيه ، أو له ، أو معه » .

ولكن لماذا لم يقيد هذا المفعول بحرف جر كسائر اخوته من المفعولات ؟

والجواب ان المفعول المطلق هو وحده المفعول الحقيقي للفعل ، أما غيره فلا يسمى مفعولاً إلا على سبيل المجاز . ويتضح ذلك بالمثال الآتي :

« شربنا البارحةَ وخالداً فنجانَ قهوةٍ شرباً سريعاً » .

في هذه الجملة أربعة منصوبات ، هي : البارحة ، وخالد ، وفنجان القهوة ، والشرب السريع . ولا يستحق الواحد منها أن يسمى مفعولاً إلا إذا استطعنا أن نقول عنه : « اننا فعلناه » . وهذا أمر طبيعي ، إذ لا نسمي الشيء مكسوراً إلا إذا كسرناه ، ولا مضروباً إلا إذا ضربناه ... وهكذا . ولنعد الآن إلى منصوباتنا ، ولنر أيها يمكن أن نقول عنه إننا فعلناه :

فهل فعلنا البارحةَ ؟ لا . البارحةُ لا تُفْعَل . إذن ، فهل فعلنا خالداً ؟ لا . خالد لا يُفْعَل . إذن ، فهل فعلنا فنجان القهوة ؟ لا . فنجان القهوة لا يُفْعَل . إذن ، فهل فعلنا الشرب السريع ؟ نعم ، لقد فعلنا الشرب السريع .

إذن ، فالشرب هو الذي فُعل . وإذن ، فهو الوحيد المستحق لاسم « المفعول » . ولكن ما شأن « البارحة » و « خالد » و « فنجان القهوة » إذا لم تكن هذه الأشياء قد فُعِلَت ؟ .

والجواب : إن « البارحة » لم تُفعل ، ولكن فُعِل الشرب فيها ، فالشرب مفعول فيها ، فسميت « مفعولاً فيه » . أما « خالداً » فقد فُعِل الشربُ معه ، فالشرب مفعول مع خالد ، فسمي خالد « مفعولاً معه » ، وكذا فنجان القهوة ، فهو لم يُفعل ، ولكن فعل الشرب به ، فالشرب مفعول بالفنجان ، فالفنجان إذن « مفعول به » .

ب - وظائفه :

كل المفعولات لا تخدم أفعالها إلا في ناحية واحدة فقط ، إلا المفعول المطلق ، فانه يستطيع أن يقدم لفعله واحدة من الخدمات الأربع التالية :

١ - **توكيد الفعل** : وذلك كقول الطفل لأمه عن أخيه : « ماما حطَّم أخي لعبته تحطيماً » . حيث نرى « تحطيماً » مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله « حطَّم » .

ولكن لماذا استعمل الطفل المفعول المطلق المؤكد في عبارته ؟ ألم تكن أمه تصدقه ؟ بلى ، أمه مصدقة . ولو لم تكن كذلك لاستعمل الطفل في كلامه مؤكدات أخرى غير المفعول المطلق ، كأن يقسم لها ،

فيقول : « والله لقد حطم أخي لعبته » ، أو أن يكرر فيقول : « حطم أخي حطم أخي لعبته » . ولكن الطفل خشي أن تفهم أمه فعل « حطم » فهماً مجازياً ، وأن تظن أن الأخ لم يزد على أن خدش لعبته خدشاً بسيطاً ، فأراد أن يفهم أمه أنه يستعمل فعل « حطم » بمعناه الحقيقي لا المجازي ، فأتى بالمفعول المطلق .

إذن ، فالتوكيد الذي يقدمه المفعول المطلق لفعله توكيد من نوع خاص ، وهو : إفهام السامع أن الفعل مستعمل على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز .

قد تقول لي : ولكننا نستعمل المفعول المطلق أحياناً ويظل فعله مفهوماً فهماً مجازياً ، كأن نقول : « طار زيد إلى المدرسة طيراناً » . فما من سامع يسمع هذه العبارة إلا ويفهم منها أن « طار » مستعملة بمعنى « أسرع » ، لا بمعناها الحقيقي .

هذا صحيح . ولكن المتكلم عندما يستعمل المجاز ، ثم يشعر أن مجازه قد كُشِفَ لسامعه ، يدرك أنه أخفق فيما كان يرجوه من قوة التأثير في نفس سامعه . ذلك لأن المجاز نوع من الكذب اللغوي ، والكذبة تفقد تأثيرها إذا كشفت ، فيأتي المتكلم بالمفعول المطلق محاولاً اقناع السامع بأنه لا يستعمل المجاز ، وإن كانت محاولته محاولة مخفقة .

٢ ـ **بيان عدد مرات وقوع الفعل** : مثل : « ضربت زيداً ضربتين » .

٣ ـ **بيان نوع الفعل أو هيئته** : مثل : « رجعت القهقرى » . فالقهقرى هي نوع من أنواع الرجوع ، أو هي هيئة خاصة نُفِّذَ فعل الرجوع عليها .

٤ ـ **النيابة عن الفعل** : وهي أن تحذف الفعل مستغنياً عنه بمفعوله المطلق ، مثل : « سيراً إلى الامام » . أي : سيروا إلى الامام .

هذا ، ولعلك لاحظت من الامثلة السابقة أن المفعول المطلق قد جاء في أكثر الأحيان مصدراً من لفظ فعله « حطم ـ تحطيماً ، طار ـ طيراناً ، ضرب ـ ضربتين ، سيروا ـ سيراً » . وعلى هذا ، يمكن أن نعرف المفعول المطلق بما يأتي :

ج ـ تعريفه :

المفعول المطلق مصدر يذكر بعد فعل من لفظه إما لتأكيد الفعل (أي إفهام السامع أنه مستعمل على سبيل الحقيقة ، لا على سبيل المجاز) وإما لبيان عدد مرات حدوثه ، وإما لبيان نوعه أو هيئته ، وإما بدلاً من التلفظ بالفعل نفسه .

فأما التوكيد وبيان النوع والعدد ، فهي متروكة للمتكلم واختياره . إن شاء فعلها ، وإن شاء تركها . ليس عليه في ذلك قيد ولا شرط . أما إنابة المفعول المطلق عن الفعل ، فليست مهيئة للمتكلم إلا في الأحوال الآتية :

د ـ متى ينوب المصدر عن فعله :

١ ـ **(إذا أردت الامر)** : فتقول : « رجوعاً إلى الوراء » بدلاً من أن تقول : « إرجع إلى الوراء » .

٢ ـ **(إذا أردت النهي)** : فتقول : « صبراً لا جزعاً » بدلاً من أن تقول : « لا تجزع » . ويشترط في هذه الحالة أن يكون المصدر

المستعمل في مقام النهي مسبوقاً بمصدر آخر مستعمل في مقام الأمر ، كما رأيت في المثال « صبراً لا جزعاً = إصبر ولا تجزع » .

٣ - (**إذا أردت الدعاء**) : فتقول : « بعداً للظالمين » بدلاً من أن تقول : « أبعد اللهم الظالمين » . ومن هذا النوع مصادر أهملت أفعالها في الاستعمال ، وبقيت - أي هذه المصادر - هي التي تستعمل بدلاً من أفعالها المهملة ، وهي : « ويل » و « ويب » ، وهما كلمتان للتهديد ، تستعملان عند الشتم والتوبيخ ، نحو « ويلك وويبك ! » . ثم « ويح » و « وَيْس » ، وهما للرحمة ، وتستعملان عند الانكار الذي لا يراد به توبيخ ولا شتم ، نحو : « ويحك يا زيد ! ماذا فعلت بنفسك ؟ » .

٤ - (**إذا أردت التوبيخ أو التعجب أو التوجع**) : فتقول لابنك موبخاً : « أتهاوناً وقد سبقك رفاقك ؟ ! » ، وتقول لنفسك متعجباً من سرعة اشتياقك إلى الوطن : « أشوقاً ، ولم يمض على اغترابي غير شهر ؟ ! » ، وتقول متشكياً متوجعاً : « أفقراً وظلماً ؟ ! » . وكل هذه المصادر استعملت بدلاً من أفعالها : « أتهاون يا بني ؟ ! - أأشتاق ؟ ! - أأفتقر وأُظلم ؟ ! » . ولعلك لاحظت أن كل هذه المصادر قد وردت مسبوقة بالاستفهام وهذا هو شرطها . غير أنه ليس من الضروري أن يكون الاستفهام ظاهراً ، بل يجوز أن يكون مقدراً ، كقول أحد الشعراء :

٤٣ - خُمولاً وإهمالاً ؟ وغيرُكَ مولعٌ
بتثبيتِ أركانِ السيادةِ والمجدِ ؟

(الاعراب : « خمولا » مفعول مطلق لفعل محذوف . « واهمالا » مفعول مطلق لفعل محذوف . « وغيرك » واو حالية ، ومبتدأ ومضاف اليه . « مولع » خبر . « بتثبيت » متعلقان بالخبر . « اركان » مضاف اليه . « السيادة » مضاف اليه . « والمجد » معطوف على المضاف اليه الثاني . « جملة :

خولاً مع فعله المحذوف » ابتدائية لا محل لها . « جملة : واهمالاً مع فعله المحذوف » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : وغيرك مولع » حالية محلها النصب . الشاهد : « خولاً ؟ » : ناب المصدر عن فعله في مقام التوبيخ مسبوقاً باستفهام مقدر . تقديره : أخولاً ؟) .

٥ - (**إذا أردت التفصيل بعد مجمل**) : كقوله تعالى : « فَشُدُّوا الوَثَاقَ : فامَّا مناً بعدُ ، وإمَّا فِداءً » . فهذا بدل من أن يقال : « فاما أن تمنوا على الاسرى فتطلقوا سراحهم ، واما أن يفديهم أهلهم » .

ومن هذا القبيل قول أحد الشعراء :

٤٤ - لأجْهَدَنَّ ، فامَّا دَرْءَ مَفْسَدَةٍ
تُخشى ، وإِما بلوغَ السُّؤْلِ والأملِ

فهذا بدل من أن يقول : فاما ان ادرأ المفسدة ، وإما أن أبلغ السؤل والأمل .

(الاعراب : « لأجهدن » لام واقعة في جواب قسم محذوف ، وفعل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل رفع ، وفاعل مستتر ، ونون توكيد لا محل لها . « فاما » الفاء استئنافية ، وأما حرف تفصيل لا عمل له . « درء » مفعول مطلق لفعل محذوف . « مفسدة » مضاف اليه . « تخشى » مضارع مرفوع مجهول نائب فاعله مستتر . « وإما » الواو عاطفة ، وإما تكرار للأولى « بلوغ » مفعول مطلق لفعل محذوف . « السؤل والأمل » مضاف اليه ومعطوف « جملة القسم المحذوفة » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لاجهدن » جواب قسم لا محل لها . « جملة : درء مفسدة مع الفعل المحذوف » استئنافية لا محل لها . « جملة : تخشى » صفة للمفسدة محلها الجر . « جملة : بلوغ السؤل مع الفعل المحذوف » . معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . الشاهد : « فاما درء » : يجوز أن ينوب المصدر عن فعله في مقام التفصيل بعد المجمل .)

٦ - (**إذا أردت الاخبار عن المبتدأ**) : فتقول : « زيد سيراً سيراً » بدلاً من قولك : « زيد يسير » . ويشترط في هذه الحالة التكرير ، كما رأيت ، أو الحصر كقولك : « ما زيد إلا سيراً » بدلاً من : « ما زيد إلا يسير » .

٧ - (**إذا أردت توكيد معنى جملة**) : فتقول : « حقك عليّ ، اعترافاً » بدلاً من : « حقك عليّ ، اعترف » . ذلك أن جملة « حقك علي » هي نفسها اعتراف ، ثم أردت توكيد هذا الاعتراف بفعل اعترف ، فجاز لك استعمال المصدر بدل فعله .

٨ - (**إذا أردت دفع مجاز متوهم في جملة سابقة**) : فتقول : « زيد أخي ، حقاً » بدلاً من « زيد أخي ، أحقُّ » أي : أستعملُ جملة « زيد أخي » على سبيل الحقيقة ، لا على سبيل المجاز .

٩ - (**إذا أردت تشبيه مصدر مذكور في جملة سابقة**) : فتقول : « لزيد صوتٌ صوتَ البلبل » بدلاً من : « يصوّت كالبلبل » . ويشترط لذلك أن يكون المصدر المشبَّه في جملة مستقلة مشتملة على فاعله في المعنى ، كما رأيت في المثال ، حيث « زيد » هو فاعل المصدر المشبَّه في المعنى .

وفي سوى ما ذكرنا من المقامات ، لا يجوز لك استعمال المفعول المطلق بدلاً من استعمال الفعل ، فلا تقول : « زيد سفراً » وأنت تريد : « زيد سافر » . اللهم إلا أن يكون ذلك مما ورد به السماع ، فيحفظ ولا يقاس عليه . فمن ذلك قولهم : « حمداً لله وشكراً - عجباً - أفعلُ ذلك كرامةً ومسرةً (أي : اكرمك بفعله وأسرك) - لا أفعل ذلك لا كيداً ولا همّاً (أي : لا أكاد أفعله ، ولا أهم بفعله) - لأفعلن ذلك رغماً وهواناً (أي : أُرغمُك بفعله وأُهينُك) سبحانَ الله - معاذ الله

(أي : أسبح الله وأعوذ بالله) ـ لبيك وسعديك وحنانيك و دواليك وحذاريك (أي : ألبيك وأسعدك واسترحمك ويتداول) . وليست التثنية في هذه المصادر الأخيرة مقصودة بمعناها ، بل هي تثنية يراد بها معنى التكرار ، فمعنى « لبيك » : « ألبيك تلبية بعد تلبية » . وكذا سائر المصادر التي على شاكلته .

واعلم أنك متى استعملت المفعول المطلق بدلاً من فعله ، وجب عليك ألا تذكر هذا الفعل أبداً .

٥ ـ ما ينوب عن المصدر :

قلنا إن المصدر إذا خدم فعله إحدى الخدمات الأربع المذكورة ، (وهي توكيده ، وبيان عدده ، وبيان نوعه ، والنيابة عنه) سمي المفعول المطلق . فهل لا يجوز لغير المصدر أن يقوم بهذه الخدمات ؟ الواقع أن كثيراً من الكلمات تستطيع أن تقوم مقام المصدر في هذا الشأن ، فاذا فعلت ذلك سميت هي أيضاً بالمفعول المطلق . ولا يقال لها إنها نائبة عن المفعول المطلق ، بل يقال انها نائبة عن المصدر في أداء وظيفة المفعول المطلق ، لأن هذه الوظيفة في الأساس هي للمصدر قبل غيره .

وهذه الكلمات هي :

١ ـ (**اسم المصدر**) : نحو : « كلمتك كلاماً » . والأصل : « تكليماً » .

٢ ـ (**مصدر يلاقيه في الاشتقاق**) : كقوله : « وتَبَتَّلْ اليه تَبْتيلاً » . والأصل : « تبتلاً » .

٣ ـ (**مرادفه**) : نحو : « جلست قعوداً » . والأصل : « جلوساً » .

٤ - (**صفته**) : نحو : « سافرت كثيراً » . والأصل : « سفراً كثيراً » .

٥ - (**ضميره**) : نحو : « كتبت كتابةً لم يكتبها غيري » . والأصل : « لم يكتب الكتابة غيري » .

٦ - (**آلته التي عهدت له**) : نحو : « ضربته سوطاً » . لأن السوط هو الآلة المعهودة للضرب ، فاذا قلت : « ضربته مائدةً » لم يجز ، لأن المائدة ليست من الأدوات المعهودة للضرب .

٧ - (**ما يدل على نوعه**) : نحو : « جلست القرفصاءَ » . لأن القرفصاء نوع مخصوص من أنواع الجلوس .

٨ - (**ما يدل على عدده**) : نحو : « زرتك مرتين ، أنذرتك ثلاثاً ، سافرت عشر مرات ... الخ » .

٩ - (**ما ، واي ، الاستفهاميتان**) : نحو : « أيةَ كتابةٍ تكتب ؟ » و « ما أكرمت زيداً ؟ » أي : أيَّ إكرامٍ أكرمته ؟

١٠ - (**ما ، ومهما ، وأي ، الشرطيات**) : نحو : « ما تجلس أجلس » أي : أجلس كل جلوسٍ تجلسه . ومثله : « مهما تجلس أجلس » و « أيَّ جلوس تجلس أجلس » .

١١ - (**كل ، وبعض ، وأي الكمالية**) مضافاتٍ الى المصدر : نحو : « اجتهدت كل الاجتهاد ، وسهرت بعض السهر ، واجتهدت أيَّ اجتهاد ! » . وهذه الأشياء في الحقيقة من صفة المصدر النائبة عنه ، إذ الأصل : « اجتهدت اجتهاداً كل الاجتهاد ، أي اجتهاداً كلياً ، وسهرت سهراً بعضَ السهرِ ، أي سهراً جزئياً ، واجتهدت اجتهاداً أيَّ اجتهادٍ ، أي اجتهاداً كاملاً .

١٢ - (**الاشارة اليه**) : نحو : « جلست هـذا الجلوس » . وهذا أيضاً من نوع الصفة النائبة عن الموصوف ، إذ الأصل : « جلست جلوساً هذا » . حيث يكون اسم الاشارة صفة للمصدر ، ثم حـذف المصدر وناب اسم الاشارة الذي هو صفته منابه .

١٣ - (**الكاف ، ومثل**) وما في معناهما من أسماء التشبيه مضافة الى المصدر الصريح أو المؤول ، نحو : « جلست مثلَ جلوسك » و « جلست كما جلست [١] » . والتقدير : « جلست كجلوسك » . وهذه أيضاً من نوع الصفة النائبة عن المصدر المحذوف ، إذ الأصل « جلست جلوساً مثلَ جلوسك » .

و - حركة آخره وترتيبه :

المفعول المطلق منصوب أبداً .

أما ترتيبه مع عامله ففيه ثلاث حالات :

١ - (**يجب تأخيره**) : وذلك إذا كان يؤدي وظيفة التوكيد ، نحو : « سرت اليك سيراً » .

٢ - (**يجب تقديمه**) : وذلك إذا كان اسم استفهام أو اسم شرط ، لأن هذه الأسماء لها الصدارة دائماً في الكلام ، نحو : « أيَّ جلوسٍ تجلس ؟ » .

٣ - (**يجوز التقديم والتأخير**) : وذلك إذا كان لبيان النوع أو العدد ، فتقول مبيناً نوع فعلك : « القهقرى رجعت - ورجعت القهقرى » وتقول مبيناً عدد مرات فعلك : « عشرين مرةً سافرت - وسافرت عشرين مرة » .

---

(١) تعتبر الكاف هنا اسماً بمعنى مثل في محل نصب على المفعولية المطلقة . وهو مضاف ، والمصدر المؤول من « ما » وصلتها في محل جر بالاضافة .

٢ ـ المفعول به

١ ـ تعريفه :

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل . نحو : « كلمت زيداً [١] » .

ولا يكون في الجملة مفعول به ، إلا والفعل متعدٍ بنفسه . فان كان الفعل لازماً فلا مفعولاً به ، نحو : « سافر زيد » .

ولما كانت الأفعال المتعدية ـ من حيث التعدي ـ على درجات ، جاز أن تشتمل الجملة على مفعول به واحد ، إذا كان الفعل لا يتعدى الى أكثر من واحد ، مثل : « كسر الولد الزجاج » ، وأن تشتمل الجملة على مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، إذا كان الفعل من أفعال القلوب أو أفعال التحويل[٢] ، نحو : « ظننت زيداً قادماً » ، وأن تشتمل على مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، إذا كان الفعل يتعدى لمفعولين ، مثل : « أعطيت زيداً كتاباً » ، وأن تشتمل على ثلاثة مفعولات ، إذا كان الفعل من أخوات « أعلم[٢] » ، نحو : « أعلمت زيداً عمراً مسافراً » .

٢ ـ أشكاله :

١ ـ يأتي المفعول به اسماً ظاهراً : نحو : « كسر الولد الزجاجَ » .

٢ ـ » » » ضميراً متصلاً : نحو : « الكتاب قرأته » .

---

(١) راجع أول مبحث المفعول المطلق لتعلم سبب تسمية هذا بالمفعول به .

(٢) راجع باب نواسخ الابتداء .

٣ ـ يأتي المفعول به ضميراً منفصلاً : نحو : « إياكَ نعبدُ » .
٤ ـ « « « مصدراً مؤولاً : نحو : « أرجو أن تزورني » = أرجو زيارتك .
٥ ـ « « « جملة مؤولة بمفرد : نحو : « ظننتك تجتهد » = ظننتك مجتهداً .
٦ ـ « « « جملة غير مؤولة : نحو : « قال : إني عبد الله » .
٧ ـ « « « مجروراً بحرف جر أصلي : نحو : « أمسكت بالقلم (١) » .

٣ ـ حركة آخره :

١ ـ المفعول به منصوب ، نحو : « قرأت الكتابَ » .

٢ ـ وقد يجر لفظاً بالباء الزائدة ، نحو : « علمت بالأمر » ، والأصل : علمت الأمر .

٣ ـ وقد يجر لفظاً بمن الزائدة ، وذلك إذا كان نكرة بعد نفي أو استفهام ، نحو : « ما علمت من شيء » ، والأصل : ما علمت شيئاً .

٤ ـ وقد يرفع وينصب فاعله ، نحو قولهم : « خرق الثوبُ المسمارَ » . وهذا لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على السماع . ثم ان العرب لم تأته إلا عند ظهور المعنى وعدم الالباس .

٤ ـ ذكره وحذفه :

(١) سنبحث هذا الشكل بالتفصيل عند الكلام على المجرور بالحرف .

المفعول به فضلة في الكلام وليس عمدة . وعلى هـــذا ، يكون كـكل الفضلات : يذكر إذا أراد المتكلم ذكره ، أو ـ كما يقولون ـ إذا تعلق به غرض المتكلم ، ويحذف إذا لم يتعلق بـه غرض المتكلم ، أي لم يرد ذكره ، فاذا أردت أن تفهمني ما الذي أكله زيد ، قلت لي : « أكل زيد تفاحةً » ذاكراً المفعول به ، وأما إذا لم ترد ذلك ، وكان قصدك فقط أن تعلمني بان حـدث الأكل قد وقع من زيد فلا حاجة الى دعوته للطعام ، قلت لي : « لقد أكل زيد » ، من غير ذكر للمفعول به .

وقد يكون غرض المتكلم متعلقاً بالمفعول به ، ومع ذلك يحـذف ، ولكن هذا لا يصح إلا عند وجود ما يدل عليه ، نحـــو قوله تعالى : « ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى » ، أي : وما قلاك .

وقد مر معنا أن مفعولي « ظن » وأخواتها يجوز عند وجود الدليل حذف أحدهما أو كليهما .

فمن حذف أحدهما قول عنترة :

٤٥ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ ـ فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ ـ
مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي : لا تظني غيره واقعاً .

(الاعراب : « ولقد » الواو بحسب ما قبلها ، واللام واقعة في جواب القسم المحذوف ، ويجوز اعتبارها لام ابتداء ، وقد حرف تحقيـــق . « نزلت » فعل وفاعل . « فلا » الفاء اعتراضية ، ولا ناهية جازمة . « تظني » مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء فاعل . « غيره » مفعول به أول ، والهاء مضاف اليه . أما المفعول الثاني فمحذوف تقديره : واقعاً ، أو حاصلاً أو كائنـــاً . « مني » متعلقان بنزلت . « بمنزلة » متعلقات بنزلت . « المحب

المكرم » مضاف اليه ونعت له . « جملة : ولقد نزلت » جواب قسم لا محل لها ان اعتبرت اللام للقسم ، وابتدائية لا محل لها ان اعتبرت اللام للابتداء . « جملة : فلا تظني » معترضة بين الفعل والجار لا محل لها . الشاهد : « فلا تظني غيره » حذف المفعول الثاني جوازاً لدلالة الكلام عليه .)

ومن حذف الاثنين معاً قول الكميت :

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ (١)

٥ ـ رتبه مع الفاعل :

الأصل في المفعول به أن يكون بعد الفاعل . ويجوز تقديمه عليه إذا أُمِنَ اللَّبسُ ولم يكن في الكلام ما يمنع من ذلك . على أنه قد يوجد في الكلام ما يوجب تقديمه ، أو يوجب تأخيره :

١ ـ (فيجب تقديمه على الفاعل) :

آ ـ إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول به ، نحو : « قرأ الكتابَ صاحبهُ » ، ونحو قوله تعالي : « وإذ ابتلى ابراهيمَ ربُّه بكلماتٍ » .

واعتبر من باب الضرورة الشعرية قول حسان يرثي مطعم بن عدي :

٤٦ ـ فلو كانَ مجدٌ يخلدُ اليومَ واحداً
من الناس ، أبقى مجدُهُ اليومَ مُطْعِما

والأصل : أبقى مطعماً مجده (٢) .

(١) مر اعراب البيت في فصل « ظن » وأخواتها .
(٢) وهذا ضروري لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لأن رتبة المفعول به هي بعد الفاعل .

(المعنى : لو أن المجد يخلد صاحبه ، لكان مطعم بن عدي من أول المخلدين ، لأنه يتمتع بمجد عظيم . الاعراب : « فلو » حرف شرط غير جازم . « كان مجد » كان واسمها . « يخلد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « اليوم » ظرف متعلق بيخلد . « واحداً » مفعول به . « من الناس » متعلقان بصفة محذوفة للمفعول به . التقدير : واحداً كائناً من الناس . « أبقى » ماض مبني على الفتح المقدر . « مجده » فاعل مرفوع ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . « اليوم » ظرف متعلق بأبقى . « مطعماً » مفعول به . « جملة : كان مجد يخلد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يخلد » خبر كان محلها النصب . « جملة : ابقى مجده » جواب شرط غير جازم لا محل لها . الشاهد : « أبقى مجده مطعماً » : تأخر المفعول به عن الفاعل رغم أن له ضميراً متصلاً بالفاعل . وتلك ضرورة شعرية لا تجوز في النثر .)

ب ـ إذا كان المفعول به ضميراً وكان فاعله ظاهراً ، نحو : « زارني زيدٌ » . وذلك لأن الضمير حقه أن يسبق الظاهر .

ج ـ إذا حصر الفعل في الفاعل ، نحو : « ما قرأ الكتابَ إلا زيدٌ » ، و « انما قرأ الكتابَ زيدٌ » . وذلك لأن المحصور فيه واجب التأخير ليتميز من المحصور الواجب التقديم .

٢ ـ (ويجب تأخيره عن الفاعل) :

آ ـ إذا خيف اللبس لخفاء العلامات الاعرابية ، وعدم وجود دليل آخر يدل على الفاعل من المفعول به ، نحو : « أكرم مصطفى مرتضى ـ ضرب أخي ابني » .

ب ـ إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ، نحو : « أكرمتك » .

ج ـ إذا كان الفاعل ضميراً والمفعول ظاهراً ، نحو : « أكرمت زيداً » .

د ـ إذا حصر الفعل في المفعول ، نحو : « ما أكرم زيد إلا

خالداً » و « إنما أكرم زيدٌ خالداً » .

٦ ـ ترتيبه مع الفعل والفاعل :

بصورة عامة ، يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً ، نحو قوله تعالى : « فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ ، وفريقاً تَقْتُلُون » . ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب تقديمه عليها . وذلك في حالتين :

١ ـ أن يكون المفعول به واحداً من أسماء الصدارة ، أو مضافاً إلى واحدٍ منها ، كأن يكون اسم شرط ، نحو : « من يُضْلِلِ الله فما له من هاد » ، أو مضافاً الى اسم شرط ، نحو : « ديوانَ منْ تقرأْ تستفدْ » ، أو اسم استفهام ، نحو : « ماذا فعلت ؟ » ، أو مضافاً الى اسم استفهام ، نحو : « ديوانَ مَنْ اشتريت ؟ » ، أو « كم وكأين » الخبريتين ، نحو : « كمْ ديوانٍ قرأتُ » ، أو مضافاً إلى واحدة منها ، نحو : « ديوانَ كم شاعرٍ قرأتُ » .

٢ ـ أن يكون فعله جواباً لـ « أمّا » ، وليس بينها وبين جوابها فاصل غيره ، نحو قوله تعالى : « فأما اليتيمَ فلا تقهر ، وأما السائلَ فلا تنهر » . ذلك لأنه لا بد من فاصل بين « أما » وجوابها المقترن بالفاء ، إذ لا يقال : « فأما فلا تقهر اليتيم » . فان وجد في الجملة فاصل غير المفعول به ، لم يجب تقديمه ، نحو : « فأما في المساء فاقرأ دروسَك » .

٧ ـ ترتيب المفعولات :

قلنا إن الجملة قد تشتمل على مفعولين أصلها المبتدأ والخبر ، نحو : « ظننت زيداً قادماً » . والترتيب الطبيعي لهذين المفعولين ، أن يكون ما أصله المبتدأ أولاً ، وهو « زيد » ، وأن يكون ما أصله الخبر ثانياً ،

وهو « قادم » . فان لم يكن أصل المفعولين مبتدأ وخبراً ، مثل : « أعطيت زيداً كتاباً » ، فالترتيب الطبيعي أن يكون المفعول الأول هو « زيداً » لأنه في المعنى فاعل ، إذ هو الذي أخذ الكتاب عندما أعطيته إياه ، وأن يكون المفعول الثاني هو « الكتاب » ، لأنه هو المفعول به لفظاً ومعنىً . فان كان في الجملة ثلاثة مفعولات ، نحو : « خبَّرتُ زيداً عمراً قادماً » ، فالترتيب الطبيعي أن يكون ما أصله المبتدأ ثانياً ، وهو في المثال المذكور « عمرو » ، وأن يكون ما أصله الخبر ثالثاً ، وهو في المثال « قادم » ، وأن يكون ما هو فاعل في المعنى أولاً ، وهو في المثال « زيد » ، لأن زيداً هو فاعل في المعنى ، إذ إنه علم أن عمراً قادم عندما خبرته بذلك .

آ ـ فأما في حالة المفعولات الثلاثة ، فالترتيب الطبيعي لازم واجب ، لأن أدنى اخلال به يوقع في اللبس .

ب ـ وأما في حالة المفعولين ، فيجوز الالتزام بالترتيب الطبيعي ، ويجوز الاخلال به ، إذا لم يؤدِّ ذلك إلى شيء من الالباس .

ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب الترتيب الطبيعي ، أو يوجب عكسه . وتفصيل ذلك فيما يلي :

١ ـ إذا خيف اللبس ، كأن يكون كل من المفعولين في باب « أعطى » صالحاً لأن يكون فاعلاً في المعنى ، نحو : « سلّمت زيداً عمراً » ، أو أن يكون كل من المفعولين في باب « ظن » صالحاً للابتداء ، مثل : « ظننت زيداً عمراً » . في هذه الحالة يجب أن تقدم ما تريد أن يكون فاعلاً في المعنى ، فتقول : « سلمت زيداً عمراً » ، إذا كنت تقصد أن زيداً تسلّم عمراً ، وتقول : « سلّمت عمراً زيداً » إذا كنت تقصد أن عمراً تسلَّم زيداً . كما يجب أن تقدم ما تريد أن يكون مبتدأ في المعنى ،

فتقول : « ظننت زيداً عمراً » ، إذا كنت تقصد أنك ظننت أن زيداً هو عمرٌو ، وتقول : « ظننت عمراً زيداً » ، إذا كان عمرو هو المظنون أنه زيدٌ .

٢ ـ إذا كان أحدهما ضميراً والآخر ظاهراً ، فيجب تقديم الضمير وتأخير الظاهر ، نحو : « أعطيتك كتاباً ـ والكتاب أعطيته زيداً » .

٣ ـ إذا حصر الفعل في أحدهما ، وجب تأخير المحصور فيه ، نحو : « ما أعطيت زيداً إلا كتاباً ـ وما أعطيت الكتابَ إلا زيداً » . و « ما ظننت زيداً إلا مجتهداً ـ وما ظننت مجتهداً إلا زيداً » .

٤ ـ إذا اتصل أحد المفعولين بضمير يعود على المفعول الآخر ، وجب تأخير حامل الضمير ، نحو : « أعطيت الكتابَ صاحبه ـ وأعطيت الطالبَ كتابه [١] » .

٨ ـ المشبه بالمفعول به :

نحن نعلم أن للصفة المشبهة معمولاً ، كما للمصدر ولسائر الأوصاف المشتقة . ويجوز في معمولها ثلاثة أمور :

١ ـ رفعه على أنه فاعل لها ، فتقول : « زيد حَسَنٌ خلقُه » .

٢ ـ وجره بالاضافة لفظاً ، فتقول : « زيد حسنُ الخلقِ » . ويظل فاعلاً حكماً .

---

(١) أجاز النحاة تقديم حامل الضمير إذا كان الضمير يعود على المتأخر لفظاً لا رتبة ، وهو هنا المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى ، أي أجازوا أن يقال : « أعطيت كتابه الطالب » . وليس هذا من الأساليب العربية المسموعة ، ولكن النحاة قاسوه على أسلوب الترتيب بين الفاعل والمفعول . وليست اللغة دائماً قياساً .

٣ ـ ونصبه على أنه تمييز : فتقول : « زيد حسنٌ خلقاً » . ويغدو فاعل الصفة المشبهة ضميراً مستتراً يعود على « زيد » الذي هو قبلها . ولا يجوز هذا الاعتبار إلا إذا كان المعمول نكرة ، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة .

٤ ـ ونصبه على أنه مشبَّه بالمفعول به ، فتقول : « زيد حسنٌ خلقَهُ » . ويغدو فاعل الصفة المشبهة ضميراً مستتراً يعود على ما قبلها . ولا يجوز هذا الاعتبار إلا حين يكون المعمول معرفة .

فهذا هو المشبَّه بالمفعول به : هو معمول الصفة المشبَّهة المعرَّف المنصوب .

٣ ـ المفعول له

١ ـ تعريفه :

المفعول له ـ ويسمى المفعول لأجله ، والمفعول من أجله ـ : هو مصدر يذكر في الكلام ليبين سبب حدوث الفعل الذي قبله ، نحو : « سافرت طلباً للعلم » ، حيث نجد المصدر « طلباً » مبيناً سبب حدوث السفر .

ولكن ما كل مصدر يستطيع ـ عن طريق نصبه ـ أن يؤدي للفعل هذه الخدمة ، وهي بيان سبب الحدوث ، بل لا بد من توفر بعض الشروط فيه إذا أريد له أن يكون منصوباً على المفعولية لأجلها .

٢ ـ شروطه :

١ ـ (**أن يكون مصدراً**) : فان كان غير ذلك لم يجز نصبه لبيان السبب ، فلا تقول : « كتبتُ رسالةً أباً » ، تريد « من أجل أبيك » ، بل تجر باللام فتقول : « كتبت رسالة لأبي » .

٢ ـ (**أن يكون المصدر قلبياً** [1]) : أي من أفعال النفس الباطنة ، مثل الرغبة والرهبة والحب والكره والحرص والعلم ... الخ . فان كان غير قلبي ، أي كان علاجياً يجري بالحواس الظاهرة ، مثل السير

(١) من النحاة من لم يشترط هذا الشرط .

والركوب والأكل والجلوس ... الخ ، فلا يجوز نصبه لبيان السبب : فلا تقول : « ذهبت الى المطعم أكلاً » تريد « من أجل الأكل » ، بل تجر باللام قائلاً : « ذهبت إلى المطعم للأكل » .

٣ - **(أن يكون متحداً مع الفعل في الزمان (١))** : نحو : « سافرت رغبة في العلم » فالرغبة في العلم جارية أثناء السفر . أما إذا اختلف زمن الحدثين فلا يجوز نصب المصدر مبيناً للسبب ، فلا تقول : « ذهبت إلى الساحل استجماماً » ، لأن زمن الاستجمام سيكون بعد انقضاء زمن الذهاب ، بل تجر عندئذ باللام فتقول : « ذهبت إلى الساحل للاستجمام » .

٤ - **(أن يكون متحداً مع الفعل في الفاعل (١))** : فلا يقال : « أرسلت زيداً إلى المدرسة طلباً للعلم » ، لأن المرسِل وطالب العلم شخصان مختلفان : المرسِل أنت ، وطالب العلم زيد . بل تجر في هذه الحالة باللام فتقول : « أرسلت زيداً إلى المدرسة لطلب العلم » .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « ولا تَقْتُلُوا أوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إملاقٍ . نحن نَرْزُقُهُمْ وإياكم » .

فان فقد شرط من هذه الشروط المذكورة ، وأريد بيان سبب حدوث الفعل ، وجب جر السبب بأحد الحروف المفيدة للتعليل ، وهي : اللام - من - في - الباء .

فمثال الجر باللام قولك : « أمسكت القلم للكتابة » ، ومثال الجر بمن قوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادَكم من إملاقٍ . نحن نرزقكم وإياهم » ، ومثال الجر بفي قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأةٌ النارَ في هرة

(١) من النحاة من لم يشترط هذا الشرط .

حبستها ، لا هي أطعمتها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاشِ الأرض » .
أي : دخلت امرأة النار بسبب هرة ...

٣ ـ حركة آخره :

إذا استوفى المفعول له شروط نصبه ، فلا يوجب ذلك نصبه ، بل يجوز نصبه ، على أنه مفعول له ، كما يجوز جره بأحد حروف التعليل . وقد اجتمعت الصورتان في قول الفرزدق يمدح زين العابدين :

يُغْضِي حياءً ، ويُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ
فلا يُكلَّمُ إلا حين يَبْتَسِمُ (١)

حيث نجد « الحياء » منصوباً على أنه مفعول لأجله مبين سبب إغضاء الممدوح ، كما نجد « المهابة » مجرورة على أنها اسم مجرور مبين سبب إغضاء الناس أمام الممدوح .

على أنه يفضل النصب إذا كان نكرة ، نحو « سافرت رغبةً في العلم » . ويرجح الجر إن كان محلىً بالألف واللام (٢) ، نحو : « سافرت للرغبة في العلم » . وقل في هذه الحالة نصبه ، كقول شاعر مجهول :

٤٧ ـ لا أقْعُدُ الجبنَ عن الهَيْجاءِ
ولو توالت زُمَرُ الأعداءِ

(١) مر اعراب البيت في فصل نائب الفاعل .
(٢) من النحاة من أنكر مجيء المفعول لأجله معرفاً . وقال : إن المفعول لأجله كالتمييز والحال ، يجب أن يكون نكرة ، فان اقترن بـ (ال) ، فهي زائدة ، وإن أضيف فلاضافة لفظية . والمشهور خلاف ذلك .

(الاعراب : « لا » نافية . « أقعد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « الجبن » مفعول لأجله منصوب . « عن الهيجاء » متعلقان بأقعد . ويجوز تعليقهما بالجبن ، إذ يقال : جبن فلان عن الحرب . « ولو » الواو حالية ، ولو حرف شرط غير جازم ، أو قل : هي وصلية لأن ربطها هنا لا سببي (راجع مبحث الشرط) . « توالت زمر الاعداء » فعل وفاعل ومضاف اليه . « جملة : لا أقعد » ابتدائية لا محل لها . « ولو توالت زمر الاعداء » حالية محلها النصب . الشاهد : « الجبن » : نصب المصدر المبين للسبب مع كونه معرفاً بالالف واللام . وهذا جائز ولكنه قليل . والاكثر جره بالحرف) .

فاذا كان المصدر المبين للسبب معرفاً بالاضافة ، استوى فيه النصب والجر . نحو : « ضربت ابني تأديبَه ، ولتأديبِه » . ومما جاء منصوباً قوله تعالى : « يجعلون أصابعَهُمْ في آذانِهِمْ من الصواعقِ حَذَرَ الموتِ » ومنه قول حاتم الطائي :

٤٨ ـ وأَغْفِرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ
وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّما

(الاعراب : « وأغفر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « عوراء الكريم » مفعول به ومضاف اليه . « ادخاره » مفعول لأجله منصوب . والضمير مضاف اليه . « وأعرض » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « عن شتم » متعلقان بأعرض . « اللئيم » مضاف اليه . « تكرماً » مفعول لأجله منصوب . « جملة : اغفر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : واعرض » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ادخاره » : نصب المصدر المبين للسبب وهو مضاف . وهذا جائز ليس راجحاً ولا مرجوحاً .)

ومن جره وهو مضاف قوله تعالى : « وإنَّ منها لَمَا يهبط مِنْ خَشْيَةِ اللهِ » .

٤ ـ ترتيبه مع الفعل :

الأصل في المفعول لأجله أن يتأخر عن فعله ، ويجوز أن يتقدم عليه سواء أكان منصوباً أم مجروراً ، نحو : « رغبةً في العلم سافرت ، وللتجارة سافرت » .

٤ ـ المفعول معه

لنفرض أن زيداً وخالداً جلسا إلى مائدة واحدة ، ثم طلب زيد طعاماً فأكله ، وخالد ينظر اليه من غير أن يشاركه في الأكل . فكيف نعبر عن هذا الواقع الذي نشاهده ؟

هناك وسيلتان للتعبير عن ذلك :

١ ـ نقول : « أكل زيد ، وخالدٌ معه » ، فنكون أمام تركيب مؤلف من جملتين : أولاهما ابتدائية ، هي « أكل زيد » ، والثانية حالية مقترنة بواو تسمى واو الحال ، وهي جملة « خالد معه » . ونفهم من هذا التركيبِ الواقعَ الذي أشرنا اليه ، وهو أن زيداً يقوم بفعل الأكل في حضور خالدٍ .

٢ ـ ونقول : « أكل زيدٌ وخالداً » ، فنكون أمام تركيب مؤلف من جملة واحدة ، فيها فعل وفاعل ، وواو تسمى واو المعية ، واسم منصوب يسمى المفعول معه ، أي الاسم الذي فُعِلَ الفعل بحضرته . وهذا التركيب أقل من سابقه عدد كلمات ، ولكنه لا يختلف عنه في شيء من حيث المعنى ، إذ نفهم منه أيضاً أن فعل الأكل قد وقع من زيد بحضور خالدٍ فقط ، من غير أن يشارك خالد في فعل الأكل .

لنعد الآن الى زيد وخالد ، ولنفرض أنهما جلسا يأكلان معاً . فكيف نعبر عن هذا الواقع الجديد المختلف عن سابقه ؟

هنا يكون المتكلم في الخيار :

١ ـ فإن شاء أن يشير وينبه إلى اشتراكهما في حدث الأكل ، فليس أمامه إلا أن يقول : « أكل زيد وخالدٌ » ، فتكون جملته مؤلفة من فعل وفاعل وحرف عطف واسم معطوف على الفاعل . ونفهم من كلامه ما كان يريده ، وهو أن كلاً من زيد وخالد قد أكل .

٢ ـ أما إن كان ليس مهتماً بأمر أكل خالدٍ ، بل كان منصرفاً إلى فكرة أن أكل زيد قد حدث أثناء حضور خالد ، فليس له في هذه الحالة إلا واحد من التركيبين السالفين ، تركيب الحال : « أكل زيد ، وخالد معه » ، وتركيب المفعول معه : « أكل زيد وخالداً » . فاذا فهمنا نحن وجود المشاركة في حدث الأكل بين زيد وخالد ، فهذا شأننا نحن ، أما المتكلم فهمّه منصرف إلى التعبير عن وقوع الأكل من زيد في حضور خالد .

لنعد مرة أخرى إلى زيد وخالد ، ولنفرض أن زيداً جلس وحده فأكل ، ثم انصرف ، ثم جاء خالد فأكل ، ثم انصرف . فكيف نعبر عن هذا الواقع الجديد ؟

ليس لهذا الواقع غير الصورة التعبيرية العطفية ، وهي أن نقول : « أكل زيد وخالدٌ » . حيث يفهم السامع أن حدث الأكل قد وقع من رجلين ، من غير أن يكون في الأمر مصاحبة ، لاختلاف زمن أحدهما عن زمن الآخر .

لنعد مرة ثالثة إلى زيد وخالد ، ولنفرض الآن أنهما في الملعب يتصارعان . فكيف نقول في التعبير عن واقعهما الجديد ؟

لا نستطيع في هذه الحالة إلا أن نستعمل العطف أيضاً فنقول : « تصارع زيد وخالدٌ » .

ولكن لماذا ؟ أليس الزمن واحداً ههنا ؟ أليس زيد في صحبة

خالد أثناء قيامه بالمصارعة ؟ أليس في إمكان المتكلم أن ينصرف عن فكرة مشاركة خالد في المصارعة إلى فكرة قيام زيد بالمصارعة وحده في أثناء حضور خالد ؟

والجواب : لا . لأن فكرة المشاركة هنا مفروضة على المتكلم فرضاً ، لأن حدث المصارعة لا يتم من طرف واحد ، بل لا بد من طرفين اثنين على الأقل حتى تكون هناك مصارعة .

بعد هذه الأمثلة نستطيع أن نفهم ما المفعول معه ؟

إنه الاسم المنصوب الواقع بعد واو بمعنى « مع » المذكور في الكلام لبيان أن الحدث وقع من محدثه في أثناء حضوره من غير مشاركة له في الحدث ، نحو : « جاء زيد والشمسَ ، وسرت والجبلَ ، ومشيت والنهرَ ، وسافرت والنجمَ ... الخ » .

ولكن بعض النحاة يرفضون عبارة « من غير مشاركة له في الحدث » الواردة في التعريف اعلاه ، محتجين بأننا قد نفهم المشاركة في كثير من عبارات المفعول معه ، مثل : « سافر زيدٌ وخالداً ـ أكل زيد وخالداً ـ جاء زيدٌ وخالداً ... الخ » .

ونجيب على ذلك بما قلناه قبل قليل ، وهو أن هذه المشاركة فهمها السامع لنفسه ، أما غرض المتكلم فلم يتعلق بها مطلقاً . ولو تعلق بها لوجب عليه استعمال العطف لا المفعول معه . ألا ترى أنه عندما تفرض على المتكلم فكرة المشاركة (وذلك عند اختلاف الزمنين وعدم وجود المصاحبة ، أو عند وجود فعل لا يتم إلا بالمشاركة كأفعال المصارعة والمصالحة ... وغيرهما) ـ ألا ترى أنه لا يستطيع إلا أن يستعمل العطف ؟ أو لا ترى أنه عند امتناع فكرة المشاركة (وذلك

عندما يكون الطرف الثاني مما لا يستطيع القيام بالحدث مع الطرف الأول ، كالشمس التي لا تستطيع السفر مع زيد ، وكالجبل الذي لا يمكن أن يسير معي ... الخ) ألا ترى أنه لا يستطيع إلا استعمال المفعول معه [١] ؟

إذن ، فالنصب على المفعولية معها واجب علينا إذا كانت هناك مصاحبة ، ولم نقصد إلى وجود مشاركة ، سواءٌ أكان هذا مفروضاً علينا بنص العبارة ، كعبارة « جاء زيد والشمسَ » ، أم كان غرضنا لا يتعلق بالمشاركة ، كما في عبارة : « أكل زيد وخالداً » . والعطف واجب علينا إذا أردنا المشاركة ، سواء أكان ذلك مفروضاً علينا ، كما في عبارة تصالح زيد وخالد » ، أم كان غرضنا يتعلق بالمشاركة ، كما في عبارة « أكل زيد وخالد » .

---

(١) هذا الرد موجه بصورة خاصة الى الاستاذ عباس حسن الذي يقول في نحوه الوافي (٢/٢٨٣) في معرض تعريفه المفعول معه : « مع مشاركة الثاني للأول في الحدث أو عدم مشاركته » . أما قدماء النحاة فلم أجدهم — فيما أعلم — صرحوا بشيء من ذلك . بل اكتفوا ، عند تعريف المفعول معه ، بالقول : إنه المنصوب الواقع بعد واو بمعنى « مع » (انظر ابن يعيش ٢/٤٨ ، وابن عقيل ١/٥٩٠) . ثم إذا تحدثوا عن الفرق بين الواو العاطفة والواو التي بمعنى مع صرحوا بأن العاطفة تقتضي التشريك وجوباً ، ثم سكتوا عن معنى التشريك في واو المعية ، أهو جائز أم هو ممتنع . يقول ابن يعيش (٢/٥٠) : قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك (؟!) الواو التي بمعنى « مع » لأنها توجب المصاحبة » .

ولعل هذا الغموض في حكم معنى التشريك بواو المعية هو الذي حمل الاستاذ عباس حسن على توهم وجود معنى التشريك في واو المعية على سبيل الجواز .

ولعل النحوي الوحيد الذي صرح بعدم التشريك في المفعول معه هو الشيخ مصطفى الغلاييني رحمه الله ، إذ يقول في تعريفه للمفعول معه : اسم فضلة وقع بعد واو بمعنى « مع » ... بلا قصد الى اشراكه في حكم ما قبله . (انظر الخلاصة والتحقيق اللذين كتبهما عن المفعول معه في كتابه جامع الدروس العربية . فانهما أحسن ما كتب في المفعول معه) .

وبعبارة أخرى نقول : المكان للمفعول معه كلما أمكن إحلال الجملة الحالية مكانه ، مثل : « جئت والشمسَ » = « جئت والشمسُ طالعةٌ » ، والمكان للعطف كلما تعذر إحلال الجملة الحالية ، مثل : « تصالح زيد وخالدٌ » ، إذْ لا يقال : « تصالح زيد وخالد حاضرٌ » ، لأننا لن نعرف مع من تصالح زيد في حضور خالد .

وإنما نقول ذلك ، لأننا نرى أن واو المعية ليست في حقيقتها إلا واو الحال [١] ، وأن المفعول معه ليس في حقيقته إلا مبتدأ من جملة

---

(١) قال بهذا جماعة من النحاة منهم الرضي . ولكنهم قصروا ذلك على الواو التي ينتصب المضارع بعدها ، مثل : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » . واعتبروا المصدر المؤول بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال . والتقدير : لا تأكل السمك وشرب اللبن ثابت . ورفضوا أن تكون هذه الواو عاطفة للمصدر المؤول على مصدر متصيد من الكلام السابق – وهو الرأي المشهور كما نعلم – محتجين بأن مجرد العطف يزيل التنصيص على معنى الجمع والمصاحبة . وفي اعتقادنا أن هذا الرأي في غاية السداد ، وحجته في غاية القوة . ومن المؤسف أنهم لم يعمموا حكمهم هذا على الواو التي قبل المفعول معه ، ولا على الواو التي ينتصب المضارع بعدها وليس قبلها نفي أو طلب ، كقول ميسون الكلبية :

ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

ونحن نرى أن هذه الواو ، وواو المفعول معه ، وواو المعية قبل المضارع المنصوب ، وواو الحال ، كلها من طبيعة واحدة ، وتؤدي معنىً واحداً ، هو مصاحبة ما بعدها لما قبلها ، أو جعل ما بعدها قيداً زمانياً لما قبلها . ألا ترى أن كل هذه الواوات يصح أن تقع بعدها الجملة الحالية المصدرة بالواو ، ثم لا يتبدل المعنى ؟

انظر :

(١) جئت والشمس = جئت والشمس طالعة .

(٢) لا تأكل السمك وتشرب اللبن = لا تأكل السمك وأنت شارب اللبن . ←

حالية حذف خبرها ، فانتصب مبتدؤها لأنه أخذ محلها المنصوب . وعلى ذلك يكون المفعول معه اسماً سد مسدّ جملة الحال .

← (٣) ولبس عباءةٍ - وتقر عيني - أحب إلي من لبس الشفوف = ولبس عباءةٍ - وأنا قريرة العين - أحب إلي من لبس الشفوف .

ولعل انتصاب المضارع والمفعول معه بعد هذه الواوات هو لكون هذه الكلمات قد حلت محل الجملة الحالية المنصوبة المحل ، وليس لاضمار « أن » كما يزعم النحاة ، لأن إضمار « أن » اذا فسر انتصاب المضارع ، فلا يستطيع أن يفسر انتصاب المفعول معه ، لأنه اسم وليس فعلاً . نعم ، قال النحاة ان انتصاب المفعول معه سببه الحدث السابق له ، ونحن نقول : ان كثيراً من العبارات التي فيها مفعول معه لا تشتمل على حدث ، كقولهم : « ما أنت وزيداً » . أما تأويلات النحاة لهذه العبارات الخالية من الأحداث ، وحشرهم فيها أحداثاً حشراً قسرياً ، كقولهم : التقدير : ما تكون وزيداً ؟ وغير هذا من التأويلات والتقديرات السخيفة - فليس بشيء . وانما ألجأهم اليها خوفهم على أصولهم أن تنكسر ، ولو انكسرت معاني العبارات وحقيقة التعبير اللغوي .

أما نحن فنقول : إن العربية تعبر عن الحال بعدة وسائل :

١ - بالوصف الذي هو لصاحب الحال . وعند ذلك تنصبه من غير أن تقرنه بشيء ، مثل : جاء زيد ضاحكاً .

٢ - بالجملة المشتملة على ضمير الصاحب . وهنا أيضاً لا تحتاج الى اقتران بشيء ، مثل : جاء زيد كتابه بيده .

٣ - بالجملة الخالية من ضمير الصاحب . وهنا تحتاج الى الواو لبيان الحال ، مثل : جاء زيد والشمس طالعة .

٤ - بالجامد الذي لا علاقة له بالصاحب . وهنا تحتاج الى الواو أيضاً فتقول : جاء زيد والشمس . فالشمس حال من زيد ما في ذلك شك . وليسمها النحاة بعد ذلك ما يشاؤون .

ودليلنا على ذلك من وجوه :

١ - إن كل مفعول معه يمكن جعله مبتدأ وتكميله بخبر ، ثم تكون الجملة منه ومن خبره جملة حالية دون أن يتغير المعنى : جئت والشمسَ ← جئت والشمسُ طالعةٌ ، سرت والجبلَ ← سرت والجبلُ بحذائي ، مشيت والنهر ← مشيت والنهرُ إلى جانبي ، أكل زيد وخالداً ← أكل زيد وخالدٌ حاضرٌ معه ، سافرت والنجمَ ← سافرت والنجم بازغ ، انطلقت وسعيداً ← انطلقت وسعيدٌ معي ... إلى آخر ذلك من العبارات التي لا تقع تحت حصر .

٢ - لقد اشترطوا للمفعول معه أن يكون فضلة ، وهو نفس الشرط الذي اشترطوه للحال أيضاً .

٣ - لقد أوجبوا على المفعول معه أن يتأخر عن عامله ، وألا يأتي إلا بعد تمام الجملة ، فلا يقال : « والشمسَ جاء زيد » ولا « جاءَ والشمسَ زيد » . وهذا نفس ما أوجبوه على جملة الحال المقترنة بالواو ، إذ لا يصح أن يقال : « والشمسُ طالعةٌ جاء زيد » ولا « جاء - والشمسُ طالعةٌ - زيد » .

٤ - إن المفعول معه قيد للفعل ، بمعنى أنك لو قلت : « جاء زيد والشمسَ » ، لكان مجيء زيد مقيداً بمصاحبة الشمس . وهذه هي نفسها وظيفة الجملة الحالية . فسيبويه والقدماء يقدرون واو الحال بـ « إذ » ، ويقولون إنها وما بعدها قيد للفعل السابق (١) .

فاذا كان المفعول معه مع واوه على مثل هذا التشابه العجيب مع

(١) انظر المغني . الجزء الاول . حرف الواو المفردة .

جملة الحال وواوها، في المنى والاحكام ، فما الذي يمنع من اعتبار المفعول معه بقية من جملة اسمية حالية ، واعتبار واوه واواً للحال ، واعرابه على أنه اسم سدّ مسدّ جملة الحال فانتصب على ذلك (١) ؟

(١) كان أبو الحسن الأخفش يذهب الى ان انتصاب المفعول معه هو انتصاب على الظرفية . « وذلك أن الواو في قولك : قمت وزيداً ، واقعة موقع « مع » فكأنك قلت : قمت مع زيد . فلما حذفت « مع » ، وقد كانت منصوبة على الظرف ، ثم أقمت الواو مقامها ، انتصب زيد بعدها » اه عن ابن يعيش ٢/٤٩ .

ولعل الذي حمل الأخفش على هذا المذهب ، هو شعوره بأن واو المعية مع اسمها قيد للحدث السابق . ونحن إذ نتفق معه في هذه النقطة ، فاننا نختلف معه في نوعية هذا القيد . فهو يراه قيداً مكانياً ، كما هو مفهوم من عبارته حين يجعل الواو مكان « مع » ، ونحن نراه قيداً زمانياً ، لأننا نعتبر الواو مكان « إذ » ، ونعتبر الاسم المنصوب بعدها بقية من جملة حالية .

٥ ـ المفعول فيه

١ ـ تعريفه :

هــو الاســم الذي يذكر في الكلام لبيان مكان الحدث ، أو زمانه ، نحو : « سافرت مساءً » و « جلست فوق المنبر » حيث نجد « مساءً » محدداً ومبيناً لزمان السفر ، و « فوق المنبر » محدداً ومبيناً لمكان الجلوس .

وقد كان المفروض أن لا يؤدي هذه الخدمة للحدث ـ أي بيان مكانه وزمانه ـ إلا الاسماء التي تدل بأصل وضعها اللغوي على الامكنة والازمنة ، مثل : « فوق ـ تحت ـ شمال ـ أمام ـ مساء ـ صبح ـ يوم ـ ... الخ » . فهل يجري الأمر على ذلك ؟

الواقع اللغوي يخالف المفروض ، إذ نجد في بعض الأحيان اسماءً تدل على أمكنة ، ومع ذلك لا تصلح لأن تنصب مؤديةً للحدث خدمة بيان المكان ، فمثلاً لا تستطيع أن تقول : « جلست الملعبَ » ، مريداً أن مكان جلوسك هو الملعب ، على الرغم من أن كلمة « الملعب » تدل على قطعة من المكان . وعلى العكس من ذلك ، نجد في بعض الأحيان كلمات لم تضعها اللغة للدلالة على أزمنة أو أمكنة ، ومع ذلك تصلح لأن تنصب مؤديةً للحدث خدمة تحديد مكانه أو زمانه ، فيمكنك أن تقول مثلاً : « جئتك صلاةَ العصر » ، محدداً زمن مجيئك بالصلاة ، على الرغم من أن كلمة « الصلاة » لم تضعها اللغة للدلالة على زمان ، بل وضعتها للدلالة على حدث ذي حركات مخصوصة .

وشيء آخر ، وهـو أننـا نجـد بعض أسماءِ الزمان والمكان يصلح لأنواع مختلفة من الوظائف النحوية ، فيقع فاعـلاً أو مفعولاً به أو خبراً أو مضافاً اليه أو مفعولاً فيه ، أو غير ذلك من الوظائف المختلفة ، وذلك مثل كلمة « يوم » التي نجدها مبتدأ بها في مثل : « يوم الجمعـة آتٍ » ، وخبراً في مثل : « هذا يومُك » ، ومفعولاً به في مثل : « أحب يومَ الجمعةِ » ، ومفعولاً فيه في مثل : « سافرت يومَ الجمعة » ... الخ . على حين نجد أسماءً للزمان والمكان لا تصلح إلا لوظيفة نحوية واحدة ، هي خدمة الفعل في تحديد زمانه أو مكانه ، وذلك مثل كلمة « بينما » التي لا ترى في الكلام إلا محددة لزمان الحدث ، كما في : « بينما أنا واقف أقبل زيد » ، حيث نجدها محددة لزمان إقبال زيد . فمثل هذه الكلمة لا يمكن أن يقع مبتدأ ، فلا يقال : « البينما قادم » ، ولا أن يقع خبراً ولا غير ذلـك .

كل ذلك يوجب علينـا أن نعرف ، بالتفصيل ، الاصناف المختلفـة للاسماء الدالة على الامكنة والازمنة ، لنعرف بعد ذلك ما يصلح منها لأن ينصب دالاً على مكان الحدث أو زمانه ، وما لا يصلح منهـا لذلك ، وما لا يصلح إلا أن يكون منصوباً على المفعوليـة فيهـا . وسنفعل هـذا على طريقة التعريفات :

٢ ـ أصناف الظروف :

١ ـ (**الظرف**) : هو الكلمة الدالة على مكان ، مثل : « فوق ـ مدرسة ـ ملعب ـ باحـة ... » ، أو زمان ، مثل : « يوم ـ ليـل ـ مساء ... » . سواءً أكانت تؤدي في الكلام وظيفة المفعول فيه ، أم كانت تؤدي وظيفة أخرى .

٢ - (**ظرف المكان**) : هو كل كلمة تدل على المكان ، مثل : « بيت - تحت ... » .

٣ - (**ظرف الزمان**) : هو كل كلمة تدل على الزمان ، مثل : « يوم - دهر - ... » .

٤ - (**ظرف المكان المبهم**) : هو الاسم الدال على مكان ليست له حدود معلومة ، وليست له صورة تدرك بالحس ، مثل : « أمام - قدام - وراء - خلف - يمين - يسار - شمال - فوق - تحت - جهة - جانب - ناحية ... » . فكل هذه الامكنة ليست لها صور محسوسة ، إذ ليست هناك بقعة في الكون اسمها « أمام » ، ولا بقعة أخرى اسمها وراء ، بل الامام والوراء نسبيان ، فما هو بالنسبة لي « أمام » ، قد يكون بالنسبة لغيري « وراء » .

٥ - (**ظرف المكان الشبيه بالمبهم**) : هو ما دل على قطعة من المكان ذات مقدار معين ، وليست له صورة محسوسة ، مثل : « كيلومتر » فهذه الكلمة تدل على مقدار من المكان يساوي $\frac{١}{٤٠٠٠٠}$ من محيط الارض ولكن ليس هناك بقعة محددة من الارض اسمها كيلو متر ، بل إن كل مسافة تساوي المقدار الذي ذكرناه تسمى كيلو متراً (١) .

٦ - (**ظرف المكان المختص**) : هو ما دل على قطعة من المكان محدودة معينة ، ولها صورة حسية مدركة بالحواس ، مثل : « بيت - دار - مدرسة - ملعب - بلد ... الخ » .

---

(١) ومثل الكيلو متر : الفرسخ ، والقصبة ، والمتر ، والميل ، وما شابه ذلك من المقاييس المكانية .

٧ - (**ظرف الزمان المبهم**) : هو ما دل على قدر من الزمان غير معين ، نحو : « أبد - أمد - حين - وقت - زمان » .

٨ - (**ظرف الزمان المختص**) : هو ما دل على قطعة محدودة من الزمان ، مثل : « ساعة - دقيقة - ثانية - يوم - اسبوع - شهر - سنة - عام - قرن - صيف - ربيع - رمضان - كانون - السبت - الجمعة - وقت الأكل - زمان الحصاد - ... الخ » .

٩ - (**الظرف المتصرف**) : هو الظرف الزماني أو المكاني الصالح للوظائف النحوية المختلفة ، مثل اليوم والميل ، إذ يقعان موقع المبتدأ ، نحو : « اليومُ انقضى - الميلُ أطول من الفرسخ » ، وموقع الخبر ، نحو « هذا يومُك - هذا ميلٌ » ، وموقع الفاعل ، نحو : « إنصرم اليومُ - يبلغ الميلُ أربعة فراسخ » ، وموقع المفعول فيه ، نحو « سافرت يومَ الجمعة - سرت ميلاً » ... وهكذا .

١٠ - (**الظرف غير المتصرف**) : وهو الظرف الزماني أو المكاني الذي لا يستعمل في الكلام إلا لتحديد زمان الحدث أو مكانه . فمنه ما لا يؤدي هذه الوظيفة إلا منصوباً ، مثل : « قط - عوض - بينا - بينما - إذا - ايان - أنى - ذا صباحٍ - ذاتَ ليلةٍ » ، ومنه ما يؤديها منصوباً أو مجروراً ، مثل : « قبلَ - من قبلِ - بعدَ - من بعدِ - فوقَ - من فوقِ - تحتَ - من تحتِ - لدى - من لدى - لدنْ - من لدنْ - عندَ - من عندِ - متى - إلى متى - أينَ - إلى أينَ - هنا - من هنا - ثَمَّ - من ثمَّ - حيثُ - من حيثُ - الآنَ - من الآنَ » .

٣ ـ الظروف الصالحة للنصب :

الظروف الصالحة للنصب لأداء وظيفة المفعول فيه هي ما يلي :

١ ـ الظرف غير المتصرف ، زمانياً كان ، أو مكانياً . بل إن بعضها لا يمكن إلا أن يكون **منصوباً على المفعولية فيها ، كما رأينا ، نحو : « سافرت ذاتَ ليلةٍ »** .

٢ ـ الظرف الزماني مطلقاً ، مبهماً كان ، أم مختصاً . نحو : « سرت ليلاً ـ سرت ساعةً » .

٣ ـ ظرف المكان المبهم ، نحو : « وقفت أمامَ الباب » .

٤ ـ ظرف المكان الشبيه بالمبهم ، نحو : « سرت فرسخاً » .

٥ ـ ظرف المكان المختص بشرط أن يكون مشتقاً من فعله الذي يخدمه ، نحو : « جلست مجلسَ العلماءِ ، وذهبت مذهبَ الكوفيين ، ورميت الكرة مرمى الخصم ... الخ » .

وأما قولهم : « هو مني مقعدَ القابلة ، وفلان مزجرَ الكلب ، وهذا الأمر مناطَ الثريا » فسماعي لا يقاس عليه .

٤ ـ نائب الظرف :

قلنا ان مهمة تحديد زمان الحدث ومكانه ، هي مهمة الظرف في الأصل ، وإن بعض الكلمات التي لا تعني زماناً ولا مكاناً ، تستطيع أن تؤدي هذه المهمة نيابة عن الظرف ، فما هذه الكلمات الصالحة لهذا العمل ؟

١ - (**المضاف الى الظرف**) : نحـو : « مشيتُ كلَّ النهار ، وبعضَ الليل » .

٢ - (**صفته بعد حذفه**) : نحو : « وقفت طويلاً » والأصل : « وقف وقتاً طويلاً » .

٣ - (**الاشارة اليه**) : نحو : « جئت هذه اللحظةَ ، جلست تلك الناحيةَ » .

٤ - (**المصدر**) : وذلك إذا حذف الظرف واقعاً موقع المضاف ، فناب عنه المضاف اليه الذي هو المصدر ، نحو : « جئتك صلاةَ العصر » ، إذ الأصل : « جئتك وقتَ صلاةِ العصر » ، ونحو : « سافرت طلوعَ الشمس » ، إذ الأصل : « سافرت حينَ طـلوع الشمس » ، ونحـو : « انتظرتك كتابةَ صفحةٍ » ، إذ الأصل : « انتظرتك مـــدةَ كتابـةِ صفحةٍ » ، ونحو : « جلست قـُرْبَـك » ، إذ الأصل : « جلست مكانَ قـُرْبِك » .

٥ - (**عدده**) : نحو : « اشتغلت ثلاثَ ساعاتٍ » .

٦ - (**كلمات متفرقة**) : وهي الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على **الظرفيـــة المجازية** على تضمينها معنى « في » ، نحو : « أحقاً أنّك ذاهبٌ ؟ (١) - غيرَ شكٍّ أنيّ على حقٍ - جهدَ رأيي أنك مصيبٌ - ظناً مني أنك قادم » . فالأصل في كل ذلك : أفي حقٍ - في غير شك - في جهدِ رأيي - في ظنٍ مني » .

---

(١) الاعراب : « حقاً » ظرف مجازي منصوب متعلق بخبر مقدم محذوف . « أنك ذاهب » أن واسمها وخبرها . والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر . وكذا اعراب سائر الأمثلة . **ومن النحاة من يجعل نصب هذه الأسماء على نزع الخافض لا على المفعول فيه .**

٥ ـ متعلق الظرف :

متعلق الظرف ـ ويسمى أحياناً ناصب الظرف ـ هو الحدث الذي حدد الظرف مكانه أو زمانه ، أو قل : هو الحدث المستوعَب في الظرف ، أو الذي الظرف وعاء له . وقد جرت العادة في الاعراب على ربط الظرف بحدثه . فيقال : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث ، أي ان هـذا الظرف وعاءٌ لذلك الحدث .

وليس من الضروري دائماً أن يأتي الحـدث في صورة فعل ، بـل إنه يأتي في صور شتى :

١ ـ (**في صورة فعل بارز**) : نحو : « جلست فوق العشب » ، (فوق) : وعاء مكاني لحدث الجلوس المعبر عنـه بفعل « جلس » . فهو متعلق إذن بجلس .

٢ ـ (**في صورة فعل محذوف**) : نحو : « احـــزر ما الذي عندي » . (عنـــدي) : وعاء مكاني لحدث الاستقرار المعبر عنه بفعل « استقر » المحذوف بعد الاسم الموصول . والتقدير : احزر ما الذي استقر عندي . فهو متعلق إذن بفعل « استقر » المحذوف .

٣ ـ (**في صورة مصدر**) : نحو : « تعجبـني القراءة ليـلاً » . (ليلاً) : وعاء زماني لحدث القراءة المعبر عنـه بالمصدر « قراءة » . فهو متعلق بهذا المصدر .

٤ ـ (**في صورة وصف**) : نحو : « أنا قادم غداً » . (غداً) : وعاء زماني لحـدث القدوم المعبر عنه بالوصف المشتق « قادم » . فهو إذن متعلق بهذا الوصف .

٥ - (**في صورة وصف محذوف**) : نحـو : « رأيت عصفـوراً فوقَ الشجرة » . (فوق) : وعاء مكاني لحدث وجود العصفور المعبر عنه بوصف مشتق محذوف تقديره : رأيت عصفوراً موجوداً فوقَ الشجرة . إذن فالظرف متعلق بهذا الوصف المحذوف .

٦ - (**في صورة حرف**) : نحـــو : « ما الانسان - لدى التحقيق - إلا حيوان ناطق » . (لدى) : وعاء مكاني لحدث الانتفـاء المعبر عنه بحرف النفي « ما » . إذ المعنى : « انتفى - لدى التحقيق - أن يكون الانسان إلا حيواناً ناطقاً » ، فهذا الانتفاء حدث لدى التحقيق . فتكون « لدى » متعلقة إذن بالحرف « ما » [1] .

٧ - (**في صورة جامد مؤول بمشتق**) : نحو : « أنت - لدى الحرب - أسدٌ » . (لدى) : وعاء زماني لحدث الاقدام والشجاعة المعبر عنه بكلمة « أسد » . فهو إذن متعلق بهذه الكلمة الجامدة .

(١) ومنهم من لا يجيز ذلك ، بل يعلقها بمعنى النفي الحاصـــل من الحرف « ما » ، لأنهم لا يجيزون التعليق بالحروف . والخلاف ، كما ترى ، خلاف شكلي .

٦ ـ المجرور بالحرف

المجرور بالحرف اسم وقع بعد واحد من حروف الجر الآتية : « ب ـ من ـ إلى ـ عن ـ على ـ في ـ ك ـ ل ـ واو القسم ـ تاء القسم ـ مذْ ـ منذُ ـ رُبَّ ـ حتى ـ خلا ـ عدا ـ حاشا ـ كي ـ متى في لغة هذيل ـ لعل في لغة عُقَيْل » .

ولكن ، ما وظيفة المجرور ؟ وما الفائدة منه في الكلام ؟

إن الاجابة عن هذين السؤالين تقتضي البحث في حروف الجر نفسها :

١ ـ وظائف الجار :

يحسن ، قبل البحث في وظائف الجار ، أن نستعرض الوظائف التي تقوم بها المفعولات الخمسة :

١ ـ المفعول المطلق : يؤكد الفعل ، أو يبين نوعه ، أو يبين عدد مراته ، أو ينوب عنه .

٢ ـ المفعول به : يبين الجهة التي وقع الفعل عليها ، أي نفّذ الفعل بها .

٣ ـ المفعول له : يبين سبب حدوث الفعل .

٤ ـ المفعول معه : يبين الجهة التي جرى الفعل بحضورها ومصاحبها .

٥ ـ المفعول فيه : يبين الزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل .

ولكننا نعلم أن هذه المفعولات لا تستطيع أن تنتصب مؤدية خدماتها للفعل إلا إذا توفرت في كل منها شروط معينة . فالمفعول المطلق يجب أن يكون مصدراً من لفظ فعله أو واحداً من نوائبه المعروفة ، والمفعول بـه يجب أن يكون فعله متعدياً بنفسه ، **والمفعول له يجب أن يكون مصدراً قلبياً** مشاركاً لفعله في الزمن والفاعل ، والمفعول معه يجب أن تكون الواو التي قبله بمعنى « مع » ، والمفعول فيه يجب أن يكون ظرفاً مبهماً إذا أريد منه أن يحدد المكان ... وهكذا .

لنفرض الآن أن معنا اسماً نريد منه أن يقدم للفعل إحدى الخدمات السابقة وليست فيه الشروط المطلوبة ، وليكن هذا الاسم كلمة « المدرسة » .

إن « المدرسة » كانت مكاناً لجلوسنا ؛ وقد أردت التعبير عن هذا فمنعتني اللغة قائلة : إن كلمة « المدرسة » ظرف مكاني مختص لا مبهم ، فلا يجوز نصبها دالةً على مكان جلوسكم .

فماذا أفعل ؟ أأقف صامتاً كالأبكم ، أم هناك وسيلة أخرى للتعبير ؟

هنا تأتي حروف الجر لنجدتي ، وترسل إليّ واحداً منها ، هو الحرف « في » ، وتقول : يمكنك جر « المدرسة » بهذا الحرف ليدل على مكان جلوسكم . وهكذا تقول : « جلسنا في المدرسة » .

هذه إذن أول وظيفة لحرف الجر : إنه وسيلتنا للتعبير عن كل وظائف المفعولات الخمسة حين لا تتوفر في هذه المفعولات الشروط المطلوبة لنصبها . فكل اسم لا يمكن نصبه ، يكفي أن يجر بحرف الجر المناسب

حتى يصير كالمفعول المطلق أو المفعول به ... وهكذا .

لنجرب ذلك بالأمثلة :

١ ـ كلمة « الريح » لا يمكن استعمالها مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع والهيئة ، لأنها ليست مصدراً ولا واحداً مما ينوب عن المصدر ، ومع ذلك يمكن أن تبين نوع الفعل وهيئته إذا جررتها بالكاف ، فأقول : « انطلق الفرس كالريح » .

٢ ـ كلمة « الفضيلة » لا يمكن إيقاع فعل « التمسك » عليها مباشرة ونصبها على أنها مفعول به ، لأن فعل التمسك ليس متعدياً بنفسه ، ومع ذلك أستطيع أن أفعل هذا بالحرف ، فأقول : « تمسكت بالفضيلة » .

٣ ـ كلمة « الهرة » لا يمكن نصبها مؤدية وظيفة المفعول لأجله التي هي بيان سبب الفعل ، لأنها ليست مصدراً قلبياً ، ومع هذا يمكنني أن أجعلها سبباً لوقوع الفعل إذا جررتها بالحرف ، كقول رسول الله ﷺ « دخلت امرأةٌ النارَ في هرةٍ » أي : بسبب هرة .

وهكذا نرى أن المجرور بالحرف ، ليس في حقيقته إلا واحداً من المفعولات الخمسة . وكل ما في الأمر أنه جر بالحرف عندما لم تتوفر الشروط لنصبه (١) . ولهذا السبب سمى النحاة هذا النوع من المفعول بالمفعول غير الصريح ، أو المفعول غير المباشر .

---

(١) ولكن كيف نعربه ؟

هناك مذهبان في ذلك : أولهما يقول : « كالريح » جار ومجرور متعلقان بفعل « انطلق » . ثم يسكت . والآخر يقول : « كالريح » الكاف متعلقة بفعل « انطلق » والريح اسم مجرور لفظاً بالكاف منصوب محلاً على أنه مفعول مطلق . وكذا الأمر في سائر الأمثلة .

وهنا يرد هذا السؤال : ألا يتدخل حرف الجر إلا عند عدم توفر الشروط في الاسم لينصب على أنه أحد المفعولات الخمسة ؟

والجواب : لا . لأن حرف الجر يمكن استعماله دائماً ، سواء أتوفرت شروط النصب ، أم لم تتوفر ، يمكنك أن تقول : « سافرت طلباً للعلم » فتنصب المفعول لأجله ، كما يمكنك أن تقول : « سافرت لطلبِ العلم » فتجره . وتقول : « سافرت مساءً » فتنصب الظرف ، كما تقول : « سافرت في المساءِ » فتجره .

يستثنى من ذلك أن يكون المفعول كلمة ملازمة لأداء وظيفة معينة ، وذلك كبعض الظروف الملازمة للظرفية ، أو بعض المصادر الملازمة للمفعولية المطلقة ، وهكذا ...

★ ★ ★

لنعد الآن الى بيان وظائف الجار .

لو رجعنا إلى الخدمات التي تقدمها المفعولات للفعل وعددناها ، لما تعدت التسع . فهل يكتفي الفعل بهذا العدد المحدود من الخدمات ، أم يحتاج إلى عدد آخر منها ؟

الواقع أن الفعل يمكن خدمته من نواحٍ عديدة جداً ، والمفعولات الخمسة لا تستطيع بعددها المحدود أن تقوم بكل هذا . خذ مثلاً ناحية الواسطة ، فنحن نعلم أن كثيراً من الأفعال لا تجري إلا بواسطة » إلا بأداة ينفذ الفعل بها . ولكن لا يوجد بين مفعولاتنا مفعول يسمى « المفعول بوساطته » . فكيف نستطيع خدمة الفعل ببيان واسطته التي حدث بها ؟ لو كان فعلنا هو « الكتابة » ، وكانت واسطة فعلنا هي « القلم » ، فهل نستطيع أن نقول : « كتبت الرسالة قلماً » مشيرين بنصب القلم إلى أنه واسطة فعل الكتابة ؟

لا ؛ لأن العربية لم تخلق لنفسها مثل هذا المفعول الذي يمكن أن

يسمى - فيما لو كان موجوداً - بالمفعول بوساطته .

فما الوسيلة إذن لأداء مثل هذه الخدمة للفعل ؟

الوسيلة هنا هي حرف الجر أيضاً ، فتقول : « كتبت الرسالة بالقلم » .

وخدمة أخرى : نعلم أن كثيراً من الأحداث لها نقطة تبتدىء منها ، ونقطة تنتهي عندها ، مثل حَدَثِ « السفر » مثلاً ، إذ لا بد لهذا الحدث من نقطة بداية ونقطة نهاية . فاذا أردنا خدمة الفعل ببيان بدايته ونهايته ، عجزنا عن ذلك عن طريق المنصوبات ، إذ ليس بين هذه المنصوبات ما يسمى المفعول من عنده ، والمفعول اليه ، فاذا كانت نقطة البداية لسفرنا هي « الكوفة » ، ونقطة الغاية هي « البصرة » ، فلا نستطيع أن نقول : « سافرنا كوفةً بصرةً » ، ولكننا لا نعجز عن ذلك عن طريق حروف الجر ، فنقول « سافرنا من الكوفة إلى البصرةِ » .

هذه إذن الوظيفة الثانية لحرف الجر : إنه يدخل على الاسم ليجعله خادماً للفعل في ناحية ليست من اختصاص المفعولات الخمسة .

وعلى هذا يكون المجرور هنا مفعولاً جديداً غير المفعولات الخمسة المعروفة ، لأنه يؤدي للفعل خدمة تختلف عن خدماتها ، فقد يكون مفعولاً لبيان الواسطة ، كما في : « كتبت بالقلم » ، أو مفعولاً لبيان البداية ، كما في « سافرت من الكوفة » ، أو مفعولاً لبيان الغاية ، كما في « سافرت إلى البصرةِ » ، أو مفعولاً لغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي قد يحتاج اليها الفعل . لكن النحاة - إيثاراً منهم للاختصار - لم يشاؤوا هذا التفريع الذي قد يطول ، بل ضموا كل هذه الانواع من المفعولات إلى قسم المفعول به ، وسموها جميعاً بالمفعول به غير الصريح (١) .

---

(١) واعرابه كاعراب أحد المفعولات الخمسة إذا جر بالحرف : فاما أن تقول : الجار والمجرور متعلقان بالفعل ، ثم تسكت . واما أن تقول : الجار متعلق بالفعل ، والمجرور مجرور اللفظ ، منصوب المحل على أنه مفعول به .

★ ★ ★

انعد مرة أخرى الى وظائف الجار . ولنتساءل عن الوظيفة التي يؤديها الباء في قولنا : « علمت بالأمر » .

هل جرّتِ الباء مفعولاً لم يكن بالامكان نصبه ؟ والجواب : لا ، بدليل أننا لو نزعنا هذه الباء لانتصب الاسم بعدها على أنه مفعول به : « علمت الأمرَ » . إذن ، فهذه الباء لم تخدم الفعل في شيء .

فما نوع خدمتها إذن ، ولمن توجهها ؟

إن خدمتها هي التوكيد « وهي خدمة موجهة إلى الجملة برمتها ، لا إلى الفعل وحده . وعلى ذلك ، فلا علاقة لها بالفعل ، وإذن ، فهي لا تتعلق بالفعل ، وإذن فهي حرف جر زائد ، وإذن أخيراً ، فمجرورها مجرور اللفظ فقط ، وله وظيفته النحوية الخاصة به .

هذه إذن الوظيفة الثالثة لحرف الجر : إنه يدخل على أي اسم في الجملة ذي وظيفة نحوية خاصة به كان يؤديها قبل دخول الجار ، فقد يكون فاعلاً ، مثل : « ما جاء أحدٌ ← ما جاء من أحد » ، أو مفعولاً به ، مثل : « علمت الأمرَ ← علمت بالأمرِ » ، أو خبراً ، مثل : « ما زيد مسافراً ← ما زيد بمسافرٍ » ... الخ . والجار هنا لا يبدل من وظيفة الاسم الذي دخل عليه ، ولا يحوله إلى خادم للفعل ، أي إلى مفعول للفعل ، بل يكتفي بتوكيد مضمون الجملة . ولهذا كله اعتبر حرف جر زائداً ، ولا تعليق له بالفعل ، لأنه في الحقيقة ليس خادماً للفعل ولا علاقة له به .

★ ★ ★

لنعد ثالثة إلى وظائف الجار . ولنـدخل حرف الجر « لعل » على الجملة الآتية : « أبو المغوار قريبٌ منك » لتصبح : « لعـــل أبي المغوار قريب منك » . ولنتساءل الآن : ماذا فعل هذا الحرف ؟ هل خدم الفعل في ناحية ما ؟ هل جعل من مجروره خادماً للفعل ومعمولاً له لم يكن يستطيع أن يصل اليه بغير حرف الجر ؟ . والجواب : لا ، لأنه ليس في الجملة فعل ، ولأن الجار دخل على اسم كان يقوم بوظيفة نحوية خاصة به ، هي وظيفة المبتدأ ، ولأننا نستطيع أن نطرح هذا الحرف ليعـــود المجرور مرفوعاً على الابتداء .

إذن فنحن أمام حرف جر زائد ؟

هذا صحيح إلى حد ما . فهذا الجار كالزائد في كونه لم يخـــدم الفعل ، وفي كونه جائز الطرح ، ولكنـه ليس كالزائد من حيث المعنى : فالزائد لا يحمل الى الجملة معنى تأسيسياً خاصاً به ، إنه فقط يقوي ويؤكد معنى الجملة التي دخل فيها ، أياً كان هذا المعنى ، أما حرفنا هـذا ، فهو يحمل معنى « الرجاء » ، وهو معنىً لم يكن في الجمـلة قبل مجيء الحرف الجار ، ولن يكون فيها أيضاً إذا حذفنا هذا الجار . ولهـذا كله سنسمي هذا الجار شبيهاً بالزائد .

هذه إذن الوظيفة الرابعة لحرف الجر : إنه يدخل الجملة ، لا ليخدم الفعل في شيء ، ولكن ليحمل الى مضمون الجملة معنىً خاصاً ، « كالرجاء » الذي يحمله الحرف « لعل » ، و « التقليل » الذي يحمله الحرف « رب » ، و « الاستثناء » الذي تحمله الحروف : « خلا ـ عدا ـ حاشا » .

★ ★ ★

لنلخص الآن ما مر معنا من وظائف حرف الجر ، مع بيان اعتبار الجار في كل وظيفة :

١ ـ يدخل الجار على مفعول من المفعولات الخمسة لم تتوفر الشروط لنصبه ، مثل « جلست في الدار » ، أو توفرت شروط النصب ولكن المتكلم آثر الجر ، مثل : « سافرت في المساءِ » . وهذا النوع من الجار أصلي ، لأن خدمته موجهة إلى الفعل ، وهي خدمة تقوم على جعل الاسم المجرور قادراً على خدمة الفعل (١) .

٢ ـ يدخل الجار على اسم ما ، ليجعله قادراً على خدمة الفعل في ناحية ليست من اختصاص المفعولات الخمسة ، مثل : « كتبت بالقلم » . وهذا النوع من الجار أصلي أيضاً ، لأن خدمته موجهة الى الفعل .

٣ ـ يدخل الجار الجملة ، وليس معه مجرور يسخره في خدمة الفعل ، بل يأتي وحده ، فيتسلط على أحد أسماء الجملة ، فيجره ، لأنه لا بد له من مجرور ، وهذا الذي تسلط عليه حرف الجر الطفيلي قد يكون في الأصل مبتدأ ، مثل : « حسبك درهم ← بحسبك درهم » ، أو خبراً ، مثل : « ما زيد مسافراً ← ما زيد بمسافرٍ » أو فاعلاً ، مثل : « ما جاء أحد ← ما جاء من أحدٍ » ، أو مفعولاً ، مثل : « ما رأيت أحداً ← ما رأيت من أحدٍ » . وهذا النوع من الجار زائد طفيلي كما قلنا ، لأنه لم يحمل معه مجروراً يخدم الفعل ، بل جر اسماً كان يؤدي وظيفته النحوية بصورة طبيعية من غير حاجة إلى جار . وهذا الجار لا يتعلق بالفعل ، لأنه لم يخدم الفعل . وكل الذي فعله أنه قوّى مضمون الجملة .

---

(١) وإذا استعملنا تعبير النحاة القدماء قلنا : وظيفة الجار هي ايصال الفعل الى معموله .

٤ ـ يدخل الجار الجملة وليس معه مجرور يخدم الفعل ، بل معه معنىً خاص يضيفه إلى الجملة . وبالطبع ، فانه بعد دخوله الجملة ، يحتاج الى مجرور يجره ، فيجر ما يصادفه فيها من الاسماء ، فقد يجر المبتدأ ، مثل : « رب مهملٍ نجح » ، أو يجر المستثنى ، مثل « جاء القوم خلا زيدٍ » . وهذا النوع من الجار شبيه بالزائد ، ولا يتعلق بالفعل ، لأنه لم يخدم الفعل . وكل الذي فعله أنه حمل الى الجملة معنىً خاصاً هي في حاجة اليه (١) .

★ ★ ★

بعد هذا الذي عرفناه عن وظائف الحروف الجارة ، أصبح بالامكان البحث في شؤونها المختلفة :

٢ ـ تصنيف الحروف الجارة :

يمكن تصنيف الحروف الجارة ـ بحسب الاعتبارات المختلفة ـ إلى أصناف مختلفة :

(١) لحرف الجر وظيفة خامسة يتجه بها الى الاسم ، لا الى الفعل . وهي خدمة التفسير والتمييز للذات الغامضة ، نحو : « اشتريت رطلاً من عسلٍ » . حيث نجد الجار ومجروره يميزان الذات الغامضة لكلمة « رطل » . لكن النحاة لا يعترفون باتجاه هذه الخدمة الى الاسم ، لأنهم أصلوا لأنفسهم ألا يكون الجار الأصلي إلا خادماً للحدث . لهذا يقدرون للاسم الذي فسره الجار والمجرور وصفاً مشتقاً حاملاً معنى الحدث ، فيكون الجار ومجروره خادمين لهذا الوصف ، ومتعلقين به . فتقدير المثال المذكور : اشتريت رطلاً كائناً من عسلٍ . هذا ، مع تسميتهم « من » في مثل هذا المقام تفسيرية ، ومع اعترافهم بانها هي ومجرورها تفسير للذات المبهمة . فليت شعري كيف لم ينتبه النحاة الى هذا التناقض العجيب ؟ إذ كيف تقول إن هذا الجار يفسر هذا الاسم ، ثم تقول إنه لا علاقة له به وإنه متعلق بوصف محذوف له ؟!!

(آ) ـ فاذا نظرنا اليها من حيث وظيفتها في الكلام ، كانت على ثلاثة أنواع :

١ ـ حروف جارة تخدم الفعل أو ما ينوب عنه مما يحمل معنى الحدث ، وهي : « ب ـ من ـ إلى ـ عن ـ على ـ في ـ ك ـ ل ـ و ـ ت ـ مذ ـ منذ ـ حتى ـ كي ـ متى » . ولا تكون هذه الحروف إلا أصلية .

٢ ـ حروف جارة تدخل في الجمل ، ولا تحمل معها سوى معنى التوكيد لمضمون الجملة ، وهي : « من ـ ب ـ ك ـ ل » . ولا تكون هذه إلا زائدة .

٣ ـ حروف جارة تدخل الجمل ، ومعها معان تأسيسية لم تكن في الجمل قبلها ، وهي : « رب ـ خلا ـ عدا ـ حاشا ـ لعل » . وهذه لا تكون إلا شبيهة بالزائد (١) .

(ب) ـ وإذا نظرنا اليها من حيث استعمالها أصلية أو غير ذلك ، كانت على ثلاثة أقسام :

١ ـ حروف جر لا تستعمل إلا أصلية ، وهي : « إلى ـ عن ـ على ـ في ـ و ـ ت ـ مذ ـ منذ ـ حتى ـ كي ـ متى » .

٢ ـ حروف جر لا تستعمل إلا شبيهة بالزائد ، وهي : « رب ـ خلا ـ عدا ـ حاشا ـ لعل » .

---

(١) لم ندخل في الشبيهات بالزائد حرف « لولا » إذا اتصل به ضمير خفض ، كما في قولك : « لولاك لهلك زيد » ، لأن النحاة لم يتفقوا على اعتباره حرف جر شبيهاً بالزائد في مثل هذا التركيب . إذ قال بعضهم ان الضمير المخفوض بعده قد استعمل مكان ضمير الرفع . راجع فصل « الشرط » في الباب الرابع .

٣ – حروف جر تستعمل أصلية تارة ، وزائدة تارة أخرى ، وهي : « من – ب – ك – ل » .

(ج) – وإذا نظرنا اليها من حيث استعمالها في باب الحرفية الجارة ، أو في غيره من الابواب ، كانت على الشكل التالي :

١ – (**عن – على**) : قد تخرجان عن الحرفية الجارة إلى باب الاسمية ، وأكثر ما يكون ذلك إذا جرتا بحرف « من » ، كقول قطري ابن الفجاءة في الحماسة :

٤٩ – فَلَقد أَراني للرِّماح دريئةً
مِنْ عَنْ يميني تارةً وأَمَامِي

أي : من جهة يميي .

(الاعراب : « فلقد » لام ابتداء مع حرف تحقيق . « أراني » فعل وفاعل مستتر ومفعول به أول . « الرماح » متعلقان بحال محذوفة مقدمة الدريئة . « دريئة » مفعول به ثانٍ . « من » حرف جر « عن » اسم بمعنى « جانب » مبني على السكون في محل جر بمن والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف يدل عليه الكلام ، التقدير : تجيئني الرماح من عن يميني . و « عن » مضاف و « يميني » مضاف اليه ، والياء مضاف اليه أيضاً . « تارةً » مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل المحذوف . « وامامي » معطوف على يميني . « جملة : أراني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تجيئني من عن يميني » حال للرماح محلها النصب . الشاهد : « من عن » : خرجت « عن » من الحرفية الى الاسمية فصارت اسماً بمعنى « جانب أو جهة » فجرت بحرف الجر .)

وكقول مزاحم العقيلي يصف القطاة :

٥٠ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها
تَصِلُ ، وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مجهلِ

أي : غدت من فوقه .

(اللغة : غدت : صارت . من عليه : من فوقه . ظمؤها : زمان صبرها عن الماء . تصل : تصوت . القيض : قشر البيضة الاعلى . الزيزاء : ما ارتفع من الأرض . المجهل : الأرض التي ليس بها اعلام يهتدى بها . المعنى : ان هذه القطاة انصرفت من فوق فرخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء ، وهي تصوت من شدة عطشها ، وقد تركت بيضها بمكان مرتفع خال من كل شيء يهتدى به . الاعراب : « غدت » فعل ماض تام . وفاعله ضمير مستتر يعود على القطاة . « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق في محل جر بمن . والجار والمجرور متعلقان بفعل غدت التام . والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . « بعد » ظرف زمان متعلق بغدت . « ما » مصدرية . « تم ظمؤها » فعل وفاعل ومضاف اليه . والمصدر المؤول في محل جر بالاضافة . « تصل » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وعن قيض » جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور « من عليه » « بزيزاء » متعلقان بصفة محذوفة للقيض . « مجهل » صفة لزيزاء . « جملة : غدت من عليه » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تم ظمؤها » صلة الحرف المصدري لا محل لها . « جملة : تصل » حالية محلها النصب . الشاهد : « من عليه » : خرجت « على » من الحرفية الى الاسمية بدليل جرها بمن ، وأصبحت اسماً بمعنى « فوق » .)

٢ ـ (مذْ ـ مُنْذُ) : تستعملان حرفين جارين ، وذلك إذا وليها اسم مجرور ، مثل : « ما رأيتك منذ البارحةِ » . وقد تخرجان من الحرفية الجارة إلى الظرفية ، فتكونان في محل نصب على الظرفية الزمانية ، ولا تكونان عندئذ إلا مضافتين إلى الجملة ، اسمية كانت أم فعلية ، نحو : « ما رأيتك منذ سافرت ـ وما رأيتك مذ يومان » .

٣ ـ (ك) : الكاف ـ حيثما وجدت ـ يمكن اعتبارها حرف

جر ، ويمكن اعتبارها اسماً بمعنى « مثل » ، فيكون المجرور بعدها مجروراً بالاضافة ، وتكون هي مضافة اليه . مثل : « زيد كالأسد » ، حيث يمكن اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » في محل رفع خبراً لزيد ، وهو مضاف والأسد مضاف اليه . فكأنك قلت : « زيد مثلُ الأسدِ » . وفي بعض الأحيان يصبح اعتبار الاسمية فيها امراً لازماً ، وذلك حين يعود عليها ضمير ، إذ الضمير لا يعود إلا على الاسماء ، وذلك كقوله تعالى : « أني أخْلُقُ لكم مِنَ الطينِ كهيئةِ الطيرِ ، فأنفُخُ فيه » . فالهاء في « فيه » تعود على الكاف . والتقدير : أخلق لكم من الطينِ مثلَ هيئةِ الطيرِ فأنفخ في هذا المثلِ .

٤ ـ (**خلا ـ عدا ـ حاشا**) : تكون حروف جر شبيهةً بالزائد إذا وليها المستثنى مجروراً ، نحو : « جاء القوم خلا زيدٍ ـ جاء القوم عدا زيدٍ ـ سكر القوم حاشا زيدٍ » . وقد تخرج عن الحرفية الى الفعلية ، وذلك إذا وليها المستثنى منصوباً ، نحو : « جاء القوم خلا زيداً ـ جاء القوم عدا زيداً ـ سكر القوم حاشا زيداً » . وتكون عندئذ أفعالاً ماضية . وسيجيء الكلام عليها في باب الأساليب .

٥ ـ (**كي**) : لا تكون في الحرفية الجارة إلا إذا دخلت على « ما » الاستفهامية في مثل قولك : « كيمَ فعلت ذلك ؟ » أي : لِمَ فعلته ؟ . أما في سائر حالات استعمالها فهي خارجة عن الحرفية الجارة وداخلة في الحرفية الناصبة (١) .

٦ ـ (**حتى**) : قد تخرج عن الحرفية الجارة إلى الحرفية العاطفة ، كما في قولك : « جاء القومُ حتى أطفالُهم » برفع الأطفال معطوفاً بحتى

---

(١) راجع فصل « نصب المضارع » .

على القوم . أو قد تخرج الى الحرفية العاطلة ، فتكون حرف ابتداء لا عمل له ، كما في قولك : « سهرت الليل حتى طلع الفجر » .

٧ - (ل) : قد تخرج الى الحرفية الجازمة ، وذلك عندما تحمل معنى الأمر . وتدخل عند ذلك على المضارع فتجزمه ، نحو : « لتكتبْ درسَك » .

٨ - (و) : لا تكون جارة إلا إذا دخلت على المقسم به ، نحو : « والله - والتين والزيتون ... » . أما فيما سوى ذلك فلها وظائف مختلفة سيأتي بيانها في قسم الأدوات .

٩ - (متى) : لا تكون حرف جر إلا في لغة هُذَيْل . وهي في لغتهم تساوي « من » معنىً وعملاً ، نحو : « سافرت متى حلبَ إلى دمشق » أي : من حلبَ إلى دمشق . أما في غير لغة هذيل فهي ظرف للزمان .

١٠ - (لعل) : لا تكون حرف جر شبيهاً بالزائد إلا في لغة عُقَيْل ، كقول الشاعر :

فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً
لعل أبي المغوار منك قريب (١)

أما في غير لغة عقيل فهي واحد من الحروف المشبهة بالفعل التي تنصب الاسم وترفع الخبر .

١١ - (ب - من - إلى - في - تاء القسم - رب) : وهذه ملازمة للحرفية الجارة .

---

(١) سبق اعراب هذا البيت في فصل المبتدأ فارجع اليه .

(د) : وإذا نظرنا الى الحروف الجارة من حيث طبيعة مجرورها ، كانت على ضربين :

١ - حروف لا تجر إلا الاسم الظاهر ، وهي : « رب - مذ - منذ - حتى - ك - و - ت - متى » ، فــلا يقال : « حتاه » ولا « متاه » ... وشذ قولهم في رب والكاف : ربه - كهم .

٢ - حروف تجر الظاهر والمضمر ، وهي سائر الحروف ، فتقول : من الرجل ، ومنه ، وفي البيت ، وفيه ... وهكذا

(ه) : وإذا نظرنا اليها من حيث تنكير مجرورها وتعريفــه ، كانت على ضربين :

١ - حرف لا يجر إلا النكرات ، وهو : « رب » وحده .

٢ - وحروف تدخل على النكرات والمعارف ، وهي سائر الحروف .

٣ - معاني الحروف الجارة :

لحروف الجر معانٍ كثيرة لن نتعرض لها ههنا ، بل نرجىء الكلام عليها إلى قسم الأدوات . ولكن لا بأس من الاشارة الى شــيء مهم في موضوع معانيها ، وهو أن حرف الجر الواحد قد يكون مشتركاً بين عدة معانٍ ، وعلى العكس ، فقد تترادف عدة حروف على معنى واحد ، فقد رأينا كيف أن معنى الاستثناء تترادف عليه ثلاثة حروف شبيهة بالزائـد ، هي « خلا - عدا - حاشا » ، وكيف أن معنى السببية والتعليل تترادف عليه عدة أحرف ، هي : « ل - من - في - ف » (١) .

(١) راجع فصلي نواصب المضارع والمفعول له .

٤ ـ مواطن زيادة الجار :

رأينا أنه لا يزاد من حروف الجر إلا أربعة : هي : « ب ـ ك ـ ل ـ من » .

١ ـ (**الكاف**) : وزيادتها قليلة جداً ، ثم انها سماعية لا قياسية . وقد سمعت مزيدة في خبر « ليس » ، كقوله تعالى : « ليس كمثله شيء » أي : ليس مثلَه شيء .

٢ ـ (**اللام**) : وقد زيدت سماعاً بين الفعل ومفعوله ، كقول ابن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك .

٥١ ـ وملَكْتَ ما بَيْنَ العراقِ ويَثْرِبٍ
ملكاً أجارَ لمسلمٍ ومُعاهِدِ

(الاعراب : « وملكت » فعل وفاعل . « ما » اسم موصول في محل نصب مفعولاً به . « بين » ظرف مكان متعلق بجملة الصلة المحذوفة . « العراق ويثرب » مضاف اليه ومعطوف . « ملكاً » مفعول مطلق « اجار » ماض فاعله مستتر . « لمسلم » اللام زائدة ومسلم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل أجار . « ومعاهد » معطوف على مسلم . « جملة : ملكت » ابتدائية لا محل لها . « جملة الصلة المحذوفة » صلة لا محل لها . « جملة : أجار » صفة ملكاً محلها النصب . الشاهد : « أجار لمسلم » : زيدت اللام زيادة سماعية بين الفعل ومفعوله (١) .)

---

(١) اللام التي في قوله تعالى : « فعال لما يريد » وقوله : « الذين هم لربهم يرهبون » . اختلف النحاة فيها : فمنهم من عدها زائدة ، لأنه لاحظ قدرة العامل على الوصول الى معموله بغيرها : « فعال ما يريد » . « الذين هم ربهم يرهبون » . ومنهم من عدها أصلية ، لأنه لاحظ ضعف العامل بسبب فرعيته « فعال » ، أو بسبب تأخره « ربهم يرهبون » . ومنهم من سماها اسماً بين ذلك فقال : هي شبيهة بالأصلي .

٣ - (من) : وتزاد قياساً في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ . ولها في ذلك شروط : أن تسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام بهل ، ثم أن يكون مجرورها نكرة . نحو : « ما جاءنا من أحد - هل رأيت من أحدٍ ؟ - هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ ؟ » .

٤ - (الباء) : وتزاد في ستة مواضع :

آ - في فاعل « كفى » ، كقوله تعالى : « وكفى باللهِ وليّاً ، وكفى باللهِ نصيراً » . وفي فاعل (أفعل به) ، نحو : « أكرمْ بزيدٍ » .

ب - في المفعول به سماعاً بعد الأفعال الآتية : أخذ - ألقى - هزّ - مسح - كفى - عرف - علم - درى - جهل - سمع - أحسّ - أمسك . نحو : « أخذت بزمام الفرس - ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكةِ - وهزّي اليك بجزع النخلةِ - فطفق مسحاً بالسوقِ والأعناق - كفى بالمرءِ إثماً أن يحدّث بكل ما سمع - عرفت بالأمر - علمت به - دريت به - جهلت به - سمعت به - أحسست به - أمسكت بالقلم » .

ج - في المبتدأ إذا كان لفظ « حسب » ، نحو : « بحسبك درهم » ، أو كان المبتدأ بعد لفظ « ناهيك » ، نحو : « ناهيك بخالدٍ شجاعاً (١) » أو كان بعد « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا بالأستاذ (٢) » ، أو بعد « كيف » ، نحو : « كيف بزيدٍ (٣) إذا كان كذا وكذا ؟ » .

---

(١) ناهيك : خبر مقدم ، وخالد : مبتدأ مؤخر ، وشجاعاً : تمييز .

(٢) في اعراب « اذا » الفجائية والمرفوع الذي بعدها خلاف ، والمشهور انها حرف ، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، التقدير : خرجت فاذا الاستاذ حاضر .

(٣) كيف : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم . بزيد : الباء زائدة وزيد مبتدأ مؤخر .

د ـ في الحال المنفي عاملها . وزيادتها هنا سماعية ، ومنهم من قاسها . وذلك كقول القحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيّب :

٥٢ ـ فما رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكابٌ
حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ منتهاها

(الاعراب : « فما » نافية . « رجعت » ماض وتاء تأنيث . « بخائبةٍ » الباء زائدة ، وخائبة حال مجرورة لفظاً بالباء الزائدة منصوبة محلاً . « ركاب » فاعل « حكيم » مبتدأ . « بن » صفة المبتدأ . « المسيب » مضاف اليه . « منتهاها » خبر ، والضمير مضاف اليه . « جملة : رجعت ركاب » ابتدائية لا محل لها . « جملة : حكيم منتهاها » صفة للركاب محلها الرفع . الشاهد : « ما رجعت بخائبة » : زيدت الباء سماعاً ـ أو قياساً ـ في الحال المنفي عاملها) .

هـ ـ في الخبر المنفي . وزيادتها هنا قياسية ، كقوله تعالى : « أليسَ اللهُ بكافٍ عبدَه ؟ » ، وقوله : « وما ربُّكَ بظلامٍ للعبيدِ » .

و ـ في « النفس والعين » مستعملتين في التوكيد ، نحو : جاء زيد بنفسه .

٥ ـ حذف الجار قياساً :

يحذف حرف الجر قياساً في ستة مواضع :

١ ـ قبل « أنْ » ، كقوله تعالى : « وعجبوا أن جاءَهُمْ مُنْذِرٌ منهم » . أي : عجبوا لأن جاءهم (١) .

---

(١) اختلف النحاة في اعراب المصدر المؤول : فقال قوم منهم : هو في موضع نصب بنزع الخافض ، جرياً على قاعدة أن كل مجرور حذف جاره انتصب تشبيهاً له بالمفعول به . وقال آخرون : بل هو في موضع جر بحرف الجر المحذوف . وهو وجاره متعلقان بما قبلها . وذلك لأن الحذف القياسي لا يؤدي إلى النصب .

٢ ـ قبل « أنَّ » ، كقوله تعالى : « شهِدَ اللهُ أنَّهُ لا إلهَ إلا هو » . أي : شهد بأنه .

هذا ، ولا يجوز حذف الجار قبل « أنْ وأنَّ » إلا إذا أمن اللبس ، وذلك بألا يكون للفعل حرف جر غير الحرف المحذوف ، فان كان الفعل يتعدى بحرفين ، وله مع كل حرف معنى خاص ، فلا يصح الحذف ، حتى لا يغمض المراد ، إذ لا يعلم حينئذ أي الحرفين حذف . وذلك مثل الفعل « رغب » ، فهذا الفعل يتعدى بـ « في » و بـ « عن » وله مع كل منها معنى يختلف عن معناه مع الآخر ، فاذا قلت : « رغبت أنْ أسافر » ، لم يفهم السامع مرادك ، أرغبت في أن تسافر ، أم رغبت عن أن تسافر ؟ ففي مثل هذه الأحوال يمتنع حذف الجار .

٣ ـ قبل « كي » الناصبة للمضارع ، كقوله تعالى : « فرددناه إلى أُمِّهِ كي تَقَرَّ عَيْنُها » . أي : لكي تَقَرَّ عينها .

٤ ـ قبل لفظ الجلالة في القسم ، نحو : « اللهِ لأجتهدنَّ » . أي : والله .

٥ ـ قبل مميز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : « بكم ليرةٍ اشتريت الكتاب ؟ (١) » . أي : بكم من ليرةٍ ؟

٦ ـ بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله ، وذلك في خمس صور :

آ ـ في جواب عن استفهام مشتمل على الجار ، نحو : « من أين

---

(١) وسبب تقدير الجار قبل مميز كم الاستفهامية أن النحاة منعوا أن يكون مميزها مضافاً اليه ـ لأنها اسم استفهام ، وأسماء الاستفهام لا تقبل الاضافة ، إلا « ايا » ـ فهو إما مفرد منصوب ، نحو : كم كتاباً عندك ؟ ، وإما مجرور بمن ظاهرة أو مقدرة .

جئت ؟ » فيقال في الجواب : « المدرسةِ » . أي : من المدرسةِ .

ب ـ بعد همزة الاستفهام مسبوقة بكلام من متكلم آخر فيه حرف الجر ، نحو : « جئت من المدرسة » ، فتقول لهذا المتكلم : « أمدرسةِ المتنبي ؟ » . أي : أمِنْ مدرسةِ المتنبي ؟ .

ج ـ بعد « إن » الشرطيـة ، نحو : « اذهب بمن شئت ، إنْ زيدٍ ، وإن عمروٍ » . أي : إنْ بزيدٍ ، وإنْ بعمروٍ .

د ـ بعد « هلاّ » . تقول : « تصـــدقت بدرهمٍ » ، فيقال : « هلاّ دينارٍ ! » أي : هلاّ تصدقت بدينارٍ !

هـ ـ بعد حرف عطف يتلوه كلام يصح أن يجعل جملة لو ذكر الحرف المحذوف ، نحو : « لزيدٍ دارٌ و عمروٍ بستان » . أي : ولعمروٍ بستانٌ (١) . ومن ذلك قول أحدهم :

٥٣ ـ ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرا
ولا حبيبٍ رأفةٌ فَيَجْبُرا

(الاعراب : « ما » نافية لا عمل لها . « لمحب » متعلقان بخبر محذوف مقدم . « جلد » مبتدأ مؤخر . « أن يهجر » ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف تقـديره « على أن يهجر » . والجار

(١) لاحظ أنه لو ذكرت اللام : « لعمرٍو بستان » لصار الـكلام جملة مؤلفة من مبتدأ مؤخر هو « بستان » وخبر مقدم محذوف تعلق به الجار والمجرور « لعمرٍو » . وتكون الجملة معطوفة على الجملة السابقة : « لزيد دار » . أما في حال حذف اللام ، فلا جملة ، بل يكون « عمرٍو » معطوفاً على « زيد » ، و « بستان » معطوفاً على « دار » .

والمجرور متعلقان بالمصدر « جلد » . « ولا حبيب » الواو عاطفة ، ولا نافية ، وحبيب معطوف على « محب » . « رأفة » معطوفة على « جلد » . « فيجبر » الفاء فاء السببية حرف عطف ، والمضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، والفاعل مستتر . والمصدر المؤول معطوف على « رأفة » . « جملة : لمحب جلد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يهجر » صلة الحرف المصدري لا محل له . « جملة : يجبر » صلة الحرف المصدري لا محل لها . الشاهد : « ولا حبيب » : حذف حرف الجر قياساً لأنه بعد حرف عطف قبله كلام مشتمل على مثل الجار المحذوف ، وبعده كلام لو ظهر الحرف الجار لألف جملة تامة .)

٦ - حذف الجار سماعاً :

قد يحذف الجار سماعاً فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالمفعول به . ويسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض ، نحو قوله تعالى : « ألا إنَّ ثموداً كفروا رَبَّهم » . أي : كفروا بربهم ، وقوله : « واختار موسى قومه سبعين رجلاً » . أي : اختار موسى من قومه سبعين رجلاً .

والنصب بعد الحذف السماعي واجب ، خلافاً للحذف القياسي ، وقد شذ بقاء الجر بعد الحذف السماعي في قول الفرزدق يهجو جريراً :

٥٤ - إِذا قيل : أيُّ الناس شرٌّ قبيلةٍ ؟

أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي : إلى كليب

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب (١) .

(١) قد يرى القارىء في هذا الاعراب لاذا تناقضاً مع ما زعمناه قبل ←

« قيل » ماض مجهول . « أي » مبتدأ مرفوع . « الناس » مضاف اليه . « شر » خبر . « قبيلة » مضاف اليه . « أشارت » ماض وتاء تأنيث . « كليب » اسم مجرور بحرف جر محذوف . التقدير : إلى كليب . والجار والمجرور متعلقان بفعل أشارت . « بالأكف » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للأصابع . التقدير : أشارت الأصابع كائنةً بالأكف . ويجوز : الجار والمجرور متعلقان بأشارت (١) . « الأصابع » فاعل . « جملة : قيل » في محل جر بالاضافة . « جملة : أي الناس شر قبيلة » نائب فاعل محلها الرفع . « جملة : أشارت الأصابع » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له . الشاهد : « أشارت كليب » . حذف الشاعر حرف الجر في غير المواضع القياسية وابقى الاسم مجروراً . وهذا شاذ) .

٧ ـ « ما » الزائدة بعد الجار :

قد تزاد « ما » بعد « من وعن والباء » ، فلا تكفهن عن العمل بل يبقى الاسم بعدهن مجروراً ، كقوله تعالى : « مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا » ، وقوله : « عمّا قليل لَيُصْبِحُنَّ نادمين » ، وقوله : « فبما رحمةٍ من اللهِ لِنْتَ لهم »

← من حرفية « إذا » . (انظر فصل الشرط) . وهذا صحيح . ولكننا لم نحب أن نطبق آرانا الخاصة في الاعراب ، لأن هذا الكتاب موجه ، أول كل شيء ، الى الطلبة ، فكان علينا أن نقدم لهم فيه الصور الاعرابية المألوفة ، والتي يرضى عنها أساتذتهم . أما لماذا كنا نعرض آراءنا واجتهاداتنا الخاصة في هذا الباب أو في ذاك ، فهذا أمر يعود الى غريزة لم نستطع مقاومتها . ثم إن هذه الآراء قد عرضت على أنها خاصة لا عامة ، فلا خوف إذن على الطالب الواعي من الوقوع في الحيرة .

(١) سبب جواز التعليقين هو جواز أن يكون الكلام على القلب أو على الأصل . فان قلنا : الكلام مقلوب وأصله : اشارت الأكف بالأصابع . فالباء متعلقة بالفعل سواء أجرت الأصابع أم جرت الأكف . وان قلنا إن الكلام على أصله وليس فيه قلب ، فتكون الباء للمصاحبة بمعنى « مع » أي : أشارت الأصابع مع الأكف ، ويكون تعليقها بالحال المحذوفة المقدمة .

فاذا زيدت بعد « رب » ، فالأكثر أن تكفها وتلغي اختصاصها بالاسماء ، فتدخل عند ذلك على الجمل الاسمية والفعلية . نحو : « ربما جاء زيد، وربما زيد قادم » . لكن دخولها على الاسمية قليل نادر .

وندر زيادة « ما » بعد رب مع بقاء عملها . ومنه قول عدي بن الرعلاء :

٥٥ ـ ربّما ضربةٍ بسيف صقيلٍ
بين بصرى وطعنةٍ نجلاء

(الاعراب : « ربما » رب حرف جر شبيه بالزائد ، وما زائدة لا عمل لها . « ضربةٍ » مبتدأ مجرور لفظاً برب ، مرفوع محلاً . « بسيف » متعلقان بضربة . « صقيل » صفة للسيف . « بين » ظرف متعلق بخبر المبتدأ المحذوف . « بصرى » مضاف اليه . « وطعنة » معطوف على ضربةٍ . « نجلاء » صفة مجرورة لطعنة . وللضرورة الشعرية صرفها الشاعر مع أنها مستحقة للمنع من الصرف . « جملة : ضربة .. بين » ابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ربما ضربةٍ » : زيدت « ما » بعد « رب » وبقي لها عمل الجر . وهذا قليل .)

فاذا زيدت « ما » بعد الكاف ، فبقاء العمل لها قليل . ومنه قول عمرو بن براقة الهمداني :

٥٦ ـ ونَنْصُرُ مَوْلانا ونَعْلَمُ أنه
كما الناسِ : مجرومٌ عليه وجارمُ

(المعنى : ننصر أخانا ظالماً أو مظلوماً . الاعراب : « وننصر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « مولانا » مفعول به ومضاف اليه . « ونعلم » الواو

عاطفة (١) ، والفعل مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أنه » أن واسمها . « كما الناس » جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف . و « ما » زائدة غير كافة . والمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها سد مسد مفعولي « نعلم » . « مجروم » بدل من الخبر المحذوف . « عليه » حرف الجر متعلق بمجروم ، أما الضمير فهو في محل جر لفظي بحرف الجر ، ثم هو في محل رفع نائب فاعل لمجروم ، « وجارم » معطوف على مجروم . « جملة : ننصر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : نعلم » معطوفة على الابتدائية (١) . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « كما الناس » : زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تمنعها من جر الاسم بعدها .)

والاكثر أن تكفها عن العمل فتدخل على الجملة الاسمية ، كقول نهشل بن حري :

٥٧ ـ أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ

كما سيفُ عمرٍو(٢) لم تخنه مضاربه

(الاعراب : « أخ » خبر لمبتدأ محذوف . « ماجد » صفة للخبر . « لم » جازم « يخزني » مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وفاعله مستتر ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به . « يوم » ظرف متعلق بالفعل . « مشهد » مضاف اليه . « كما » مكفوفة وكافة . « سيف » مبتدأ . « عمرو » مضاف اليه . « لم تخنه » جازم ومجزوم ومفعول به . « مضاربه » فاعل ومضاف اليه . « جملة : أخ » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لم يخزني » صفة ثانية للخبر محلها الرفع . « جملة : سيف مع خبره » استئنافية لا محل لها . « جملة : لم تخنه

(١) هذا ما يقوله النحاة ، ويمنعون أن تكون حالية ، لأن الجملة بعدها مضارعية مثبتة غير مقترنة بقد فلو كانت الجملة حالية ، لوجب ـ في زعمهم ـ عدم اقترانها بالواو . لكن المعنى لا يستقيم ، كما ترى ، إلا باعتبارها حالية .

(٢) المراد به عمرو بن معد يكرب .

مضاربه » خبر للسيف محلها الرفع . الشاهد : « كما » : زيدت « ما » بعد الكاف فكفتها عن العمل (١) .)

أما إذا ولي « ما » التي مع الكاف جملة فعلية ، فليست « ما » حينئذ زائدة كافة ، وانما هي « ما » المصدرية ، وتبقى الكاف معها جارة ومجرورها هو المصدر المؤول من « ما » وصلتها ، نحو : « بكيت كما يبكي الأطفال » . التقدير : بكيت كبكاءِ الأطفال .

٨ ـ متعلق الجار :

لا يتعلق من حروف الجر إلا الجار الأصلي . وقد بينا سبب ذلك بما يغني عن إعادته .

أما متعلق الجار فهو مثل متعلق الظرف نفسه (راجع مبحث الظرف) .

(١) ومن النحاة من يرى أن « ما » التي بعدها جملة اسمية ، هي مصدرية وليست زائدة كافة . وعلى هذا ، تكون الكاف جارة للمصدر المؤول .

الباب السادس

تكملات الاسم

تكملات الاسم أقل عدداً من تكملات الفعل [١] ، فكل ما يحتاج اليه من الخدمات هو أن يُحدَّد ويُعيَّن إن كان نكرة ، وتلك وظيفة المضاف اليه ، أو أن تُضيّق دائرة تنكيره بعض الضيق ، وتلك وظيفة يشترك فيها النعت والمضاف اليه ، أو أن يُبَيَّن وصف من أوصافه الملازمة له ، وتلك وظيفة النعت وحده ، أو أن تبين حالته أثناء وقوع الحدث ، وتلك وظيفة الحال ، أو أن يبين نوع ذاته إن كان غامض الذات ، وتلك وظيفة التمييز ، أو أن يزاد في توضيحه إن كان على شيء من الغموض لدى السامع ، وتلك وظيفة مشتركة بين البدل وعطف البيان .

وهذا الباب مخصص للبحث في هذه التكملات التي تخدم الاسم لا الفعل .

---

(١) سيجد القارىء تناقضاً بين ما نقوله هنا ، وبين ما سيراه بعد من كون تكملات الاسم تبلغ سبعاً . ولكن ليتذكر القارىء أننا عددنا المجرور بالحرف تكملة واحدة للفعل ، بينما هو – من حيث الخدمات العديدة التي يؤديها للفعل – يشكل عدداً كبيراً من التكملات .

١ ـ الحال

آ ـ تعريفها :

الحـــال : اسم يـذكر في الكلام ليبين هيئة أحـد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هـذا الحـدث ، نحو : « جاء زيد باسماً » . حيث نرى « باسماً » مبيناً هيئة زيد أثناء مجيئه .

ويقول النحاة من أجل أن يسهلوا على الطلبة أمر الكشف عن الحال من بين المنصوبات : الحال ما صح وقوعه جواباً لسؤال « كيف ؟ » فباسمـاً ، في المثال ، حال ، لأنه لو سألك سائل فقال لك : كيف جاء زيد ؟ لأجبته قائلاً : باسماً .

وهذا ليس صحيحاً دائماً ، إذ قد تجيب من سألك بـ « كيف » ، فيكون جوابك مفعولاً مطلقـــاً ، نحو : « كيف جلس زيـــد ؟ » ، والجواب : « جلس زيد جلسةَ الأمراء » . فجلسة الأمراء مفعول مطلق وليست حالاً . وبيان ذلك أن كلاً من الفعـــل والاسم يحتاج إلى بيان الهيئة . فان بينت بالمنصوب هيئة الفعل ، فانت بذلك تخدم الفعل لا الاسم ، ومنصوبك إذن مفعول مطلق ، وإن بينت بالمنصوب هيئـة الاسم ، فانت بذلك تخدم الاسم لا الفعل ، ومنصوبك إذن حال .

ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة :

١ - (**جلس زيد مُتْعَباً**) : الهيئة هنا للجالس ، فالمنصوب حال .
- (**جلس زيد القرفصاءَ**) : الهيئة هنا للجلوس ، فالمنصوب مفعول مطلق .

٢ - (**رجع زيد حزيناً**) : الهيئة هنا للراجع ، فالمنصوب حال .
- (**رجع زيد القهقرى**) : الهيئة هنا للرجوع ، فالمنصوب مفعول مطلق .

٣ - (**تطلع الشمس هكذا ، كالقرص**) : الهيئة هنا للطالع فهكذا حال .
- (**تطلع الشمس هكذا ، ببطء**) : الهيئة هنا للطلوع البطيء ، فهكذا مفعول مطلق .

وقد أخطأ بعض النحاة فعدوا أحوالاً ما ليس بحال ، ونحن ذاكرون لك ذلك بالتفصيل حتى تكون على بينة من أمرك :

١ - قال جمهور البصريين : المنصوبات التي في الجمل الآتية أحوال : « جاء زيد ركضاً » بتأويله « راكضاً » ، « طلع علينا فجأةً أو بغتة » بتأويله « مفاجئاً ومباغتاً » ، « لقيت زيداً عياناً » بتأويله « معايناً » ، « كلمته مشافهةً » بتأويله « مشافهاً » .. الخ .

وهذا خطأ ، لأن كل هذه المصادر المنصوبة أتت لبيان هيئات الأحداث التي قبلها ، وليس لبيان هيئات الأسماء ، فهي على ذلك مفعولات مطلقة (١) ، وليست أحوالاً . أما تأويلاتهم فغير جائزة ، لأنها تبدل من تصميمات الجمل ، وتعطي معانيَ غير التي أرادها المتكلم منها .

---

(١) هذا هو مذهب الأخفش والمبرد والكوفيين . على خلاف بينهم في العامل : أهو محذوف مقدر ، أم هو عين الفعل المذكور ؟

٢ - وجعلوا أيضاً المصدر المنصوب بعد « ال » الكمالية ، أي الدالة على معنى الكمال في مصحوبها ، منصوباً على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) ، نحو : « أنت الرجل فهماً » . والحق - أنه منصوب على التمييز ، ولا معنى للحال هنا . ألا ترى أن قولك « أنت الرجل فهماً » بمعنى « أنت الرجل من جهة الفهم » ؟ وهذا معنى التمييز وليس معنى الحال .

٣ - وجعلوا من المنصوب على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) المصدرَ المنصوب بعد خبرٍ مشبّهٍ به مبتدؤه ، نحو : « أنت زهيرٌ شعراً - وأنت سحبانُ فصاحةً - وأنت حاتمٌ جوداً - وأنت الأحنف حلماً - وأنت إياس ذكاءً ... الخ » . والحق أن كل هذه المنصوبات قد نصبت على معنى التمييز لا على معنى الحال . ألا ترى أنها تعني : « أنت زهير من جهة الشعر ، وسحبان من جهة الفصاحة ، وحاتم من جهة الجود ... وهكذا ؟ أما تأويلاتهم ، فهي كما قلنا ، تخرج الكلام عن تصميمه الذي أراده المتكلم ، وتأتي بكلام ذي تصميم جديد ، له معنى جديد .

٤ - وجعلوا أيضاً المنصوب بعد « أما » في مثل قولك : « أما علماً فعالمٌ » حالاً ، بعد تأويله بوصف مشتق . والحق أنه منصوب على التمييز أيضاً ، لأن معناه : « أما من حيث العلم فعالم » . وهذا معنى التمييز وليس معنى الحال (١) .

---

(١) ويرى بعضهم أنه منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : إن ذكرت العلم فهو عالم . ولا حاجة عندي لهذا التقدير ما دام أن العبارة على معنى التمييز .

هذا ، وقد تشتبه الحال بالتمييز في نحو قولك : « لله دره خطيباً » . فهذا ونحوه تمييز لا حال ، لأنه مذكور لبيان جنس المتعجب منه ، لا لبيان هيئته أثناء التعجب منه . وبيان الجنس هو وظيفة التمييز ، لا وظيفة الحال .

ب - حركة آخرها :

الحال منصوبة دائماً . وقد تجر لفظاً بالباء الزائدة بعد النفي ، كقول الشـــاعر :

فما رَجَعَتْ بِخائِبَةٍ رِكابٌ
حكيم بن المُسَيَّبِ منتهاها (١)

ج - شروطها :

إشترطوا في الكلمة التي يراد استعمالها لبيان الحال أربعة شروط ، هي :

١ ـ أن تكون وصفاً منتقلاً ، لا ثابتاً . بمعنى أن تدل على وضعٍ اعترى الشخص أثناء وقوع الحدث فقط ، ثم زال عنه بعد انقضاء الحدث ، مثل : « جاء زيدٌ ضاحكاً » . حيث نرى أن « الضحك » قد تلبَّس زيداً أثناء المجيء فقط ، فلما انقضى المجيء ، زال عنه الضحك .

وهذا شرط طبيعي ، لأننا قلنا في التعريف : إن وظيفة الحال أن تبين هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث فقط ، لا أن تبين صفة ثابتـــة في صاحبها ، لأن هـذه هي وظيفة النعت ، لا الحال . تقول : « جاء زيـد الكريم » ، فتكون « الكريم » نعتاً لزيد ، لا حالاً له ، لأنها تدل على اتصافه بالكرم في كل وقت ، قبل مجيئه ، وأثناء مجيئه ، وبعد مجيئه .

ومع ذلك فقد جاءت أوصاف ملازمة لأصحابها منصوبة على الحال ،

---

(١) تقدم اعرابه برقم ٥٢ .

كقولهم : « دعوتُ اللهَ سميعاً » ، وقولهم : « زيد أبوك عطوفاً » ، وقوله تعالى : « وخُلِقَ الانسانُ ضعيفاً » ، وقوله : « ويوم أبعث حيـاً » ، وقولهم : « خلقَ اللهُ الزرافةَ يدَيْها أطولَ من رجليها [1] » ، وقول أحد الشعراء :

٥٨ ـ فجاءَتْ به سَبْطَ العظامِ ، كأنّما
عِمامَتُـهُ بَيْنَ الرجالِ لواءُ

(اللغة : سبط العظام : سوي الخلق حسن القامة . اللواء : هو ما دون العلم . الاعراب : « فجاءت » ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل مستتر . « به » متعلقان بجاءت . « سبط » حال من الهاء في « به » . « العظام » مضاف اليه . « كأنما » مكفوفة وكافة . « عمامته » مبتدأ ومضاف اليه . « بين » ظرف مكان منصوب متعلق بحال محذوفة مقدمة للواء . « الرجال » مضاف اليه . « لواء » خبر . « جملة : جاءت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عمامته لواء » حال ثانية من الهاء في « به » محلها النصب . الشاهد : « سبط العظام » : يجوز مجيء الحال وصفاً ثابتاً ، وإن كان الأصل أن يكون وصفاً منتقلاً .)

٢ ـ أن تكون نكرةً ، لا معرفةً . وهذا شيء طبيعي ، لأن وظيفة الحال أن تبين الوصف الذي تلبس الشخص أثناء وقوع الحدث ، ومجرد ذكر الوصف منكراً يؤدي إلى الغاية المرجوة . ومع ذلك فقد جاءت الحال معرفة في عبارات مخصوصة تأولها النحاة على معنى التنكير ، وهي :

---

(١) يديها : بدل من الزرافة . أطول : حال من يديها منصوبة .
هذا ، ويمكنك أن تلاحظ أن أغلب هذه الأحوال ليست صفاتٍ ملازمة لأصحابها قبل الحدث وبعده ، بل هي ملازمة لأصحابها أثناء الحدث وبعده فقط ، أما قبله « فالضعف لم يكن للانسان قبل « خلقه » ، و « الحياة » لم تكن لعيسى عليه السلام قبل « بعثه » وهكذا ...

« رجع المسافر عودَه على بدئه – جاء زيد وحدَه – كلمته فاه إلى فيّ – جاءوا الجمّاءَ الغفير – أُدخلوا الأولَ فالأولَ – إفعلْ هذا جهدَك أو طاقتَك – جاء القوم قضّهم بقضيضهم » ... الخ . فتأويل كل ذلك على الترتيب : « عائداً – منفرداً – مشافهاً – جميعاً – مرتبين – جاهداً – جميعاً » .

ومن هذا القبيل قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً :

٥٩ – فأرسلَها العراكَ ولم يَذُدْها
ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

أي : أرسلها مزدحمةً .

(اللغة : العراك : ازدحام الابل أو غيرها حين ورود الماء . يذدها : يطردها . نغص الرجل – بكسر الغين – : لم يتم مراده ، ونغص البعير أن لا يتم شربه حتى الارتواء . الدخال : ادخال البعير الذي لم يرتو بالشربة الأولى – مع أبل ترد الماء ليشرب معها ثانية حتى يرتوي . المعنى : لقد أرسل هذا الحمار الوحشي اتنه مزدحمةً إلى الماء ، ولم يطردها عنه ، أما هو فظل يرقبها دون أن يشرب معها ، ولم يشفق على نفسه المنغصة بعدم الارتواء . الاعراب : « فأرسلها » فعل ماض وفاعل مستتر ومفعول به . « العراك » حال منصوبة . « ولم » جازم . « يذدها » مضارع مجزوم ، فاعله مستتر ، والضمير مفعول به . « ولم يشفق » جازم ومجزوم وفاعل مستتر . « على نغص » متعلقان بيشفق . « الدخال » مضاف اليه . « جملة : أرسلها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يذدها » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : ولم يشفق » معطوفة على السابقة لا محل لها . الشاهد : « العراك » : وقعت المعرفة حالاً ، مع أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وانما ساغ ذلك لأنها مؤولة بالنكرة ، أي أرسلها معتركة ، أي مزدحمة (١) .)

---

(١) هكذا يعرب النحاة « العراك » في هذا البيت . ونحن نرى أنه مفعول مطلق لحال محذوفة تقديرها « فارسلها متعاركة العراك » . لأن العراك ←

هذا هو مذهب جمهور النحاة .

وزعم البغداديون ويونس أنه يجـوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ، فاجازوا أن يقال : « جاء زيدٌ الراكبَ » .

وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صـحّ تعريفها ، وإلاّ فلا . فمثال ما تضمن معنى الشـرط : « زيد الراكبَ أحسنُ منهُ الماشيَ » ، فالراكبَ والماشيَ حالان ، وصح تعريفها لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير : « زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مشى » . فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ، فلا تقول : « جاء زيد الراكب » ، إذ لا يصح « جاء زيد إن ركب » .

٣ - الثالث من شروط الحال أن تكون مشتقة لا جامدة .

وهذا الشرط فرع على الشرط الأول ، وهو شرط الوصفيـة ، إذ لا يكون الوصف إلا مشتقاً في أغلب الأحيان .

وقد تكون الحال جامـدة مؤولة بوصف مشتق ، وذلك في ثلاث حالات :

١ - أن تـدل على تشبيه ، نحو : « كرَّ عليٌّ أسداً » . أي : شجاعاً كالأسد ، ونحو : « وضحَ الحقُّ شمساً » ، أي : مضيئاً أو منيراً كالشمس . ومنه قولهم : « وقـع المصطرعان عِـدْلَـيْ عَـيْرٍ » . أي : مُصطحِبَيْنِ كاصطحاب عِدْلَيْ حمار حين سقوطها .

← ليس هو الأتن ، والحال يجب أن تكون عـين صاحبها في المعنى كما سترى في الشرط الرابع من شروط الحال .

٢ ـ أن تدل على مفاعلةٍ ، نحو : « بعتك الكتاب يداً بيدٍ » ، أي : متقابضين ، ونحو : « كلمته فاه إلى فيَّ » ، أي : متشافهين .

٣ ـ أن تدل على ترتيبٍ ، نحو : « دخل القوم رجلاً رجلاً » ، أي مترتبين ، ونحو : « قرأت الكتاب باباً باباً » ، أي : مرتباً .

وقد تكون الحال جامدة غير صالحةٍ للتأويل بمشتق . وذلك في سبع حالات :

١ ـ أن تكون موصوفةً ، كقوله تعالى : « إنا أنزلناه قرآناً عربياً » ، وقوله : « فتمثَّل لها بشراً سوياً » (١) .

٢ ـ أن تدل على تسعير ، نحو : « اشتريت الحليب لتراً بليرةٍ » « واشتريت الثوبَ متراً بدينارٍ » .

٣ ـ أن تدل على عدد ، نحو قوله تعالى : « فتمَّ ميقاتُ ربه أربعين ليلةً » ، ونحو قولك : « جاء القوم عشرين رجلاً » .

٤ ـ أن تدل على طَورٍ واقع فيه تفضيل ، نحو : « زيد طفلاً أحسنُ منه رجلاً » ، ونحو : « العنبُ زبيباً أطيب منه دبساً » .

٥ ـ أن تكون نوعاً لصاحبها ، نحو : « هذا مالُكَ ذهباً » .

---

(١) قرآناً : حال . عربياً : صفة له . وبشراً : حال . سوياً : صفة له . هذا من حيث الاعراب . أما من حيث المعنى فالكلمة الدالة على الحال هي « عربياً » في الآية الأولى ، و « سوياً » في الآية الثانية . وهما كلمتان مشتقتان كما نرى . لذلك نسمي « قرآناً وبشراً حالين موطئتين ، بمعنى أنهما لم تقصدا لذاتهما ، بل لما بعدهما ، فهما كالتوطئة والتمهيد للحال الحقيقيــة من حيث المعنى . وسنرى بعد قليل تفصيلاً لذلك .

٦ ـ أن تكون فرعاً لصاحبها ، نحو : « هـذا ذهبك خاتماً » ، ومنه قوله تعالى : « وتنحتون الجبال بيوتاً » .

٧ ـ أن تكون أصلاً لصاحبها ، نحو : « هذا خاتمك ذهباً » ومنه قوله تعالى : « أأسجدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طيناً ؟ » .

وقد اختلف النحاة في هذه المواضع السبعة الأخيرة : فذهب بعضهم ومنهم بدر الدين بن مالك ، إلى وجوب تأويلها بالمشتق ، لتكون الحال على ما هو الأصل فيها ، وذهب آخرون إلى أنه لا يجب تأويلها بالمشتق ، لما في ذلك من التكلف والمشقة اللذين لا لزوم لهما .

٤ ـ الشرط الرابع من شروط الحال أن تكون عين صاحبها في المعنى ، نحو : « جاء زيد ضاحكاً » . فالضاحك هو زيد نفسه . أما قولك : « انطلق زيدٌ طيراناً » ، فالطيران ليس زيداً نفسه ، وإنما هو حدثه الذي ارتكبه . لهذا ، فالطيران في هذا المثال مفعول مطلق ، وليس حالاً (١) .

وقد تأتي الحال وليست هي عين صاحبها في المعنى ، بل تكون وصفاً لاسم آخر مرتبط مع صاحبها بضمير (٢) ، نحو : « جاء زيدٌ مُمَزَّقاً ثوبُهُ » . فالممزق ليس زيداً ، وإنما هو الثوب الذي يشتمل على

---

(١) ولهذا السبب نفسه اعتبرنا « العراك » مفعولاً مطلقاً ، لا حالاً ، لأن العراك هو حدث الأتن الوحشية ، وليس هو الأتن نفسها . (راجع الحاشية الواردة تحت اعراب البيت السابق : فأرسلها العراك ..) .

(٢) هذا الضمير يسمى السبب ، أي الحبل الرابط ، ومنه قول زهير :

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه وإن يرق أسباب السماء بسلم

أي : حبال السماء . ولذلك تسمى هذه الحال بالحال السببية . وسيأتي بيانها بعد قليل .

ضمير يعود على زيد . وتسمى هذه الحال حالاً مسببية . وسيأتي الكلام عليها بعد قليل .

من هذا كله ، ترى أن شروط الحال الأربعة ليست لازمة ، وإنما هي غالبـــة .

هذا ، ويشترط النحاة أن تكون الحال فضلة ، أو يعرفونها بكونها فضلة . فان أرادوا من الفضلةِ أنها ليست مسنداً ولا مسنداً اليه ، فهذا صحيح ، ولكن ذلك ليس أمراً خاصاً بالحال ، فكل تكمـــلات الفعل والاسم هي فضلات . أما إن أرادوا بالفضلة أنها مما يصح الاستغناء عنها في الكلام ، فهذا ليس صحيحاً دائماً ، لأن بعض الأحوال تحمل إلى جملها معانيَ تأسيسية لا غنى عنها ، بل ان الكلام ليفسد معناه أو ينقلب رأساً على عقب بدونها . وذلك نحو قوله تعالى : « وما خلقنا السماواتِ والأرضَ وما بينَهما لاعبين » ، وقوله « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » ، وقولك : « ما جاء زيد إلا راكباً » ، فلو حذفت الأحوال « لاعبين – وأنتم سكارى – راكباً » من هـذه العبارات لفسدت معانيها أشد الفساد . بل إن من الأحوال ما هو في لزومه برتبة المسند أو المسند اليه ، وتلك هي الحال السادة مسدّ الخبر في نحو قولك : « تأديبي الغلامَ مسيئاً » .

د – من يستحق الحال ؟

اختلف النحاة في هذا الشأن اختلافاً كبيراً ، فقال قوم منهم : لا يستحق الحال إلا اسم وقع فاعلاً ، نحو : « جاء زيد ضاحكاً » ، أو نائب فاعل ، نحو : « كوفىء الغلامُ محسناً » ، أو مفعولاً صريحاً ، نحو : « ضربت الغلامَ مذنباً » ، أو مفعولاً غيرَ صريحٍ ، نحو : « مررت

بزيدٍ جالساً » ، أو خبراً ، نحو : « هذا أبوك مقبلاً » . أما المبتـدأ وسائرُ المفعولاتِ فلا تأتي الحال من أحدها ، فلا يقال : « الماءُ صرفـاً شرابي » ، ولا سرت الليلَ مظلماً » ... الخ .

وقال آخرون ، ومنهـم سيبويه : تأتي الحال من المبتـدأ ومن كل المفعولات ، فقولنا : « الماء صرفاً شرابي » صحيح ، وكذا قولنا « تعبت التعب شديداً ـ صمت الشهر كاملاً ـ وسِرْ والجبلَ عن يمينك ـ وسرت والشمسَ طالعةً ... الخ » .

واتفقوا جميعاً (١) على أن الحال لا تـأتي من المضاف اليـه ، فلا يقال : « مررت بغلامِ هندٍ ضاحكةً » . إلا بشرطين :

١ ـ أن يكون المضاف مصـدراً أو وصفاً مضافين إلى فاعلها أو نائب فاعلها أو مفعولها .

فالمصدر المضاف إلى فاعله ، نحو : « سرني قدومك سالماً » ، ونحو قول مالك بن الريب :

٦٠ ـ تقولُ ابنتي : إِنَّ انطلاقَكَ واحـداً
إلى الروع يومـاً تاركي لا أباليـا

(الاعراب : « تقول » مضارع مرفوع . « ابنتي » فاعـل ومضاف اليه . « إن انطلاقك » إن واسمها ومضاف اليه . « واحداً » حال من المضاف اليه ، وهو الـكاف في « انطلاقك » . « إلى الروع » متعلقان بانطلاقـك .

(١) ما عدا سيبويه .

« يوماً » ظرف زمان متعلق بتاركي (١) . « تاركي » خبر « إن » ، والياء مضاف اليه لفظاً ، في محل نصب مفعولاً أول لتاركي . « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن » . « أبا » اسمها مبني على الفتح المقدر على الألف ، في محل نصب « لي » متعلقان بخبر « لا » المحذوف . « جملة : تقول ابنتي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها » مقول القول محلها النصب . « جملة : لا أبالي » مفعول ثانٍ لتارك محلها النصب . الشاهد : « إن انطلاقك واحداً » : صح مجيء الحال من المضاف اليه لأن المضاف مصدر أضيف إلى فاعله .)

والوصف المضاف إلى فاعله نحو : « أنت حسنُ الفرسِ مسرجاً » .

والوصف المضاف إلى نائب فاعله نحو : « زيد مغمضُ العينِ دامعةً » .

والمصدر المضاف إلى مفعوله نحو : « يعجبني تهذيبُ الغلامِ صغيراً » .

والوصف المضاف إلى مفعوله نحو : « أنت مسهّلُ الأمرِ صعباً » .

٢ ـ أن يصح إقامة المضاف اليه مُقامَ المضاف « بحيث لو حذف المضاف لاستقام المعنى ، وذلك بأن يكون المضاف جزءاً من المضاف اليه حقيقةً ، كقوله تعالى : « أيُحِبُّ أحَدُكُمْ أن يَأكُلَ لحمَ أخيهِ ميتاً ؟ » . فميتاً حال من الأخ الذي هو مضاف اليه ، لكن اللحم ، وهو المضاف ، جزء من الأخ الذي هو المضاف اليه ، ومثل هذا قوله تعالى : « ونَزَعْنا ما في صدورِهِمْ من غلٍ إخواناً » .

أو أن يكون المضاف كجزءٍ من المضاف اليه ، نحـو : « تسرني طباع خالد راضياً » . فالطباع وهو المضاف ، كالجزء من المضاف اليه ، وهو خالد .

---

(١) ولا يجوز تعليقه بانطلاقك لئلا يضعف المعنى ، لأنه يصبح عندئذٍ : إن انطلاقك في يوم من الأيام إلى الحرب ... والشاعر منطلق الى الحرب دائماً ، لا في يوم من الأيام . أما بتعليقه بالتارك ، فيصبح المعنى : ان انطلاقك الى الحرب سيجعلني في يوم من الأيام بغير اب . وهذا هو المعنى المراد .

فهذه الامثلة كلها يمكن فيها حذف المضاف واقامة المضاف اليه مكانه ، كأن تقول في غير القرآن : « أيُحِبُّ أحدكم أن يأكل أخاه ميتـــاً ؟ ـ ونزعنا ما فيهم من غل إخواناً ـ ويسرني خالدٌ راضياً » .

ولكن النحاة ـ في تجويزهم أو منعهم ـ لم يكشفوا لنا السر الحقيقي وراء هذه الظواهر المختلفة . ولم يبينوا لنا السبب الحقيقي الذي يجيز أن يكون لهذا الاسم حال ، ويمنع أن يكون ذلك لغـــيره ، بل مضوا في جدل عقيم حول العامل ، وما إذا كان من الجائز أن يكون عامل الحال غير عامل صاحبها ، أو أنه لا يجوز أن يكون عاملها إلا واحداً .

والمسألة في غاية البساطة . فقـد قلنا في التعريف : الحال اسم يبين هيئة أحد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث . وعلى هذا يكون كل اسم مشترك في الحدث ـ على جهة من الجهات ـ جديراً بأن تأتي الحال منه ، أما ما ليس له اشتراك في الحدث فلا حال له .

ولنشرح ذلك بمثال :

تقول : « ضرب زيدٌ أبا خالدٍ بالعصا » . فيكون لديك حـدث هو « الضرب » ، وأربعة اسماء ، ثلاثة منها اشتركت في عملية الضرب ، كل واحـد على جهة من الجهات ، وواحد لم يكن له اشتراك في الضرب مطلقـــاً .

فأما زيـد : فقـد اشترك فى الضرب على جهة الفاعلية ، فهـــو فاعل الضرب .

وأما الأب : فقد اشترك في الضرب على جهة المفعولية ، فهو الذي وقع الضرب عليه .

وأما العصا : فقد اشتركت في الضرب على جهة الوساطة ، فهي واسطة الضرب .

وأما خالد : فلم يكن له أدنى علاقة بالضرب ، فليس هو ضارباً ولا مضروباً ولا واسطة للضرب . وانما ذكر في الجملة ليعرف كلة الأب فقط ، وقد لا يكون موجوداً أثناء عملية الضرب على الاطلاق .

فاذا كانت الحال تبين هيئة المشترك في الحدث أثناء وقوع الحدث ، كان من الطبيعي أن تأتي الحال من زيد ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا غاضباً » مبيناً بالحال هيئته أثناء قيامه بالضرب ، وأن تأتي الحال من الأب ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا سارقاً » مبيناً بالحال هيئته عندما وقع الضرب عليه ، وان تأتي الحال من العصا ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا قاسيةً » مبيناً بالحال هيئتها أثناء استعمالها في الضرب .

أما خالد فطبيعي ألاّ تكون له حال ، لأنه غريب عن الجملة ، ولا علاقة له بالحدث ، ولا اشتراك له في هذه التمثيلية كلها ، لقد حشر اسمه فيها حشراً ليكون وسيلة لتعريف الأب ، لا أكثر من ذلك ولا أقل.

إذن فالأمر يشبه مسرحاً : الحدث فيه هو التمثيلية ، والمشتركون في الحدث هم الممثلون ، أما من ليس له اشتراك في الحدث فهو خارج المسرح ، ولا علاقة لنا معه . فمن العبث أن نذكر له حالاً وهو خارج الموضوع .

فاذا عرفت هذا فهمت بسهولة لماذا يصح مجيء الحال من المضاف اليه إذا كان المضاف مصدراً أو وصفاً أضيف إلى فاعله أو مفعوله في مثل : « يسرني تهذيب الغلام صغيراً » . ذلك أن المضاف ، وهو التهذيب هنا ، هو المسرحية نفسها ، والمضاف اليه ، وهو هنا الغلام ، انما هو مضاف اليه في اللفظ فقط ، أما في المعنى فهو مشترك في التهذيب ، إنه

الممثل الثاني في هذه المسرحية ، أي هو المفعول به الذي يقع عليه حدث التهذيب ، وإذن فمجيء الحال منه لتدل على هيئته أثناء وقوع التهذيب عليه ، أمرٌ طبيعي جداً ينسجم مع ما عرفنا من وظيفة الحال .

وصرنا نفهم بسهولة أيضاً لماذا يصح مجيء الحال من المضاف اليه إذا كان المضاف جزءاً منه ، في نحو : « ضربت يدَ زيدٍ مسيئاً » . ذلك أن اليد ، وإن كانت هي المضروبة ، وليس زيداً ، إلا أن زيداً لا يمكن أن تضرب يده وهو بعيد عن المسرح . تصور أنك ممثل في إحدى المسرحيات ، وأن المشهد يقتضي أن تقف أنت خلف الكواليس ، وأن تمد يدك لتظهر وحدها على خشبة المسرح مؤدية حركة من الحركات . فهل يقال إن يدك هي الممثلة ، وأنك أنت لا علاقة لك بالمسرحية ؟ لا شك أن هذا لا يقال ، لأن الجزء لا ينفصل عن كله ، وإذا اشترك الجزء في عمل ، كان الكل معه في هذا الاشتراك . وعلى هذا كله يصح أن تجيء الحال من المضاف اليه في مثل هذا المثال ، لأن جزأه ، وهو المضاف ، قد اشترك في الحدث ، فكان الكل مشتركاً معه أيضاً .

أصبح بامكاننا الآن أن نميز الصحيح من الفاسد من مذاهب النحاة المختلفة في أمر مستحق الحال .

فالقائلون بجواز مجيء الحال من المبتدأ وكل المفعولات الخمسة ، هم على صواب ، لأن المبتدأ طرف أساسي في الحدث ، بل هو الممثل الأول في مسرحيته ، وكذا المفعولات ، فظرف الزمان وظرف المكان طرفان مشتركان في الحدث ، بل لا يمكن أن يتم الحدث بغيرهما . وقل مثل ذلك في سائر المفعولات .

وأما سيبويه فمخطىء حين يذهب الى جواز مجيء الحال من المضاف

اليه مطلقاً ، لأن المضاف اليه إضافة حقيقية لا علاقة له بالحدث ، ولا معنى ـ بالتالي ـ لمجيء الحال منه .

هذا هو سر المشكلة ، وهذا هو تفسيره . أما الكلام في العامل فلا أظن أنه يفسر شيئاً .

٥ ـ عامل الحال :

نقصد بعامل الحال الحدث الذي تأتي الحال لبيانِ هيئةِ مشتركٍ فيه . وليس من الضروري أن يكون هذا الحدث متمثلاً على شكل فعل ، وإن كان هذا هو الأصل ، بل نراه متمثلاً في أشكال مختلفة ، اليك بيانها :

١ ـ العامل فعل : نحو : « جاء زيد ماشياً » .

٢ ـ » وصف مشتق : نحو : « ما مسافر زيدٌ ماشياً » .

٣ ـ » اسم فعل : نحو : « نزالِ مسرعاً » .

٤ ـ » اسم اشارة : نحو : « هذا أبوك مقبلاً » .

٥ ـ » أداة تشبيه : نحو : « كأن خالداً مقبلاً أسدٌ » .

٦ ـ » أداة تمنٍّ : نحو : « ليت السرور ، دائماً ، عندنا » .

٧ ـ » أداة استفهام : نحو : « مالك حزيناً ؟ » .

٨ ـ » حرف تنبيه : نحو : « ها هو البدر طالعاً » .

٩ ـ » جار ومجرور : نحو : « الكتاب لك قارئاً » .

١٠ ـ » ظرف : نحو : « عندي كتابك محفوظاً » .

١١ ـ العامل حرف النداء : نحو : « يا أيها الربع مبكياً بساحته » .

فأما العوامل الثلاثة الأولى ، فالحدث فيها ظاهر ، وأما البواقي فجميعها تحمل معاني لا يُعبر عنها إلا بالأفعال ، فأداة التشبيه معناها « أشبّه » ، وأداة الاستفهام معناها « استفهم » ... وهكذا ، أما الجار والظرف ، فدلالتها على الحدث ناشئة عن تعلقها بحدث محذوف . تقديره « مستقر » أو « استقر » .

و ـ شرط صاحب الحال :

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة . ولا يكون نكرة إلا بأحد ستة مسوغات :

١ ـ أن يتأخر عنها : نحو : « جاءني مسرعاً مستنجدٌ فانجدته » . ومن ذلك قول أحد الشعراء :

٦١ ـ وما لامَ نفسي مثلَها لِيَ لائمٌ
ولا سدَّ فقري مثلُ ما ملَكَتْ يدي

(الاعراب : « وما » نافية . « لام » ماض . « نفسي » مفعول به ومضاف اليه . « مثلها » حال مقدمة للائم . والضمير مضاف اليه . « لي » متعلقان بحال مقدمة محذوفة للائم . « لائم » فاعل « لام » . « ولا » الواو عاطفة ، ولا زائدة لتوكيد النفي . « سد فقري » فعل ماض ومعمول به ومضاف اليه . « مثل » فاعل سد . « ما » موصول في محل جر بالاضافة . « ملكت يدي » فعل ماض وتاء تأنيث وفاعل ومضاف اليه . « جملة : لام لائم » ابتدائية لا محل لها . « جملة : سد مثل » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة :

ملكت يـدي » صلة لا محل لها . الشاهد : « مثلها لي لائم » : صـح مجيء صاحب الحال نكرة لتأخره عن حاله .)

٢ ـ أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهام . فالأول نحو : « ما عندنا طالبٌ كسولاً » و « ما جاءنا طالبٌ إلا مجتهـداً » . ومنـه قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا لهـا منذرون » . والثاني نحو : « لا يكتبْ أحد درسه مستعجلاً » . والثالث نحو : « هل جاءك أحد سائلاً عني ؟ » .

٣ ـ أن يتخصص بوصفٍ أو إضافـةٍ . فالأول نحـو : « جاءني صديق حميم طالباً معونتي » ومنه قوله تعالى : « فيها يُفْرَقُ كُلُّ أمْرٍ حكيمٍ أمْراً مِنْ عِنْدِنا » ، وقول الشاعر :

٦٢ ـ نَجَّيْتَ ، يا ربِّ ، نوحاً ، واسْتَجَبْتَ له
في فُلُكٍ ماخرٍ في اليَمِّ مشحونـا

(الاعراب : « نجيت » فعل وفاعل . « يا رب » أداة نداءٍ ومنادى . « نوحاً » مفعول به . « واستجبت » فعل وفاعل . « له » متعلقان باستجبت . « في فلك » متعلقان بنجيت . « ماخر » صفـة للفلك . « في اليم » متعلقان بماخر . « مشحوناً » حال من الفلك . « جملة : نجيت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا رب » معترضة لا محل لها . « جملة : واستجبت » معطوفـة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « في فلك ماخر مشحوناً » : صح مجيء الحال من النكرة لأنها تخصصت بالوصف .)

وأما المتخصص بالاضافة فنحو قوله تعالى : « في أربعةِ أيامٍ سَواءً للسّائلين » .

٤ ـ أن تكون الحال بعـده جملةٌ مقرونة بالواو ، كقـوله تعالى : « أو كالذي مرَّ على قَرْيَةٍ وهي خاويةٌ على عروشِها » .

٥ ـ أن تكون الحال جامدة ، نحو : « هذا خاتم حديداً » .

٦ ـ أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة ، أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها ، فالأول نحو : « زارني خالدٌ ورجلٌ راكبين » ، والثاني نحو : زارني رجل صالح وامرأة مبكرين » .

وقد يكون صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ، وهو قليل ، ومنه الحديث « صلى رسول الله ﷺ ، قاعداً ، وصلى وراءَه رجالٌ قياماً » .

ز ـ ترتيبها مع صاحبها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها . وقد تتقدم عليه جوازاً ، نحو : « جاء ضاحكاً زيدٌ » . وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر :

١ ـ (**يجب أن تتقدم عليه**) : وذلك في موضعين :

آ ـ أن يكون نكرة ، ولا مسوغ لها غير تقدم الحال ، نحو : « لميةَ موحشاً طللٌ » .

ب ـ أن تكون الحال محصورة في صاحبها ، نحو : « ما جاء ضاحكاً إلا زيدٌ » .

٢ ـ (**يجب أن تتأخر عنه**) : وذلك في ثلاثة مواضع :

آ ـ أن تكون هي المحصور فيها ، نحو : « ما جاء زيد إلا ضاحكاً » .

ب ـ أن يكون صاحبها مجروراً بالاضافة أو بحرف جر أصلي [١] ، فالأول نحو : « يعجبني وقوفُ عليّ خطيباً » ، والثاني نحو : « مررت بزيد جالساً » . ولا يقال : « يعجبني خطيباً وقوف علي » ولا « مررت جالساً بزيدٍ » .

ومن النحاة من أجاز تقدم الحال على المجرور بحرف الجر الأصلي ، لورود السماع بذلك [٢] . ومنه قول عروة بن حزام العذري :

٦٣ ـ لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادياً
إليَّ حبيباً ، إنها لحبيبُ

(اللغة : الهيمان والصادى : العطشان . الاعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، وإن حرف شرط جازم . « كان » ماض ناقص مبني على الفتح في محل جزم لأنه فعل الشرط . « برد » اسم كان . « الماء » مضاف اليه . « هيمان صادياً » حالان منصوبتان من الياء في « إلي » . « إلي » متعلقان بحبيباً . « حبيباً » خبر كان . « إنها » إن واسمها . « لحبيب » لام مزحلقة وخبر إن . « جملة : لئن كان برد الماء حبيباً » معترضة بين القسم وجوابه (٣) لا محل لها . « جملة : انها لحبيب » جواب القسم لا محل لها . وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه . الشاهد : « هيمان صادياً إلي » : يجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي .)

---

(١) أما المجرور بحرف جر زائد فيجوز تقديمها عليه وتأخيرها عنه ، تقول : « ما جاء من أحد راكباً » و « ما جاء راكباً من أحدٍ » .

(٢) والمجيزون لذلك هم أبو علي الفارسي ، وابن كيسان ، وابن برهان ، وابن مالك .

(٣) القسم موجود في بيت سابق يقول فيه الشاعر :

حلفت برب الراكعين لربهم خشوعاً ، وفوق الراكعين رقيب

ج ـ أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيــد والشمسُ طالعةٌ » ، فلا يقال : « جاء والشمس طالعةٌ زيدٌ » .

ج ـ ترتيبها مع عاملها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها . وقـد تتقـدم عليه جوازاً إذا لم يمنع من ذلك مانع . نحو : « راكباً جاء زيدٌ » .

وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر :

١ ـ (**يجب أن تتقدم على عاملها**) : وذلك في ثلاثة مواضع :

آ ـ أن تكون الحال اسماً من أسماء الصـدارة ، نحو : « كيف رأيت زيداً ؟ » .

ب ـ أن يكون عاملها اسم تفضيل عاملاً في حالين ، فيجب تقدم إحدى الحالين ، وهي حال المفضل ، نحو : « زيد ماشياً أسرع من خالدٍ راكباً » و « زيد شاعراً خيرٌ منه كاتباً » .

ج ـ أن يكون عاملها هو معنى التشبيه (١) ، وأن يكون عامـلاً في حالين ، يراد تشبيه صاحب أولاهما بصاحب أخراهما ، فعنـد ذلك يجب تقديم حال المشبه على العامل ، نحو : « زيد راكبـاً كخالدٍ ماشياً » ، و « زيدٌ كاتباً مثلـُه شاعراً . ومنه قول أحد الشعراء :

---

(١) أي أن يكون التشبيه مؤدىً بالأداة أو بغـير الأداة ، أما إذا أدى التشبيه بفعل فلا يجب تقديم ولا تأخير ، تقول : « يشبه زيد ماشياً سعيداً راكباً » كما يمكن أن تقول : « زيد ماشياً يشبه سعيداً راكباً » .

٦٤ ـ تُعَيِّرُنا أَنَّنا عالةٌ
وَنحنُ ، صعاليكَ ، أنتم ملوكا

(المعنى : تعيرنا بأننا فقراء ، ونحن في حال صعلكتنا وفقرنا ، لا نقل عنكم في حال ملككم . الاعراب : « تعيرنا » مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به . « أننا » أن واسمها . « عالة » خبرها . والمصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل السابق . ويجوز اعتبار المصدر مفعولاً ثانياً للفعل عير ، لأنه قادر على التعدي بنفسه إلى مفعولين ، يقال : « عيرت زيداً الفقر » . « ونحن » الواو حالية ، ونحن مبتدأ . « صعاليك » حال من المبتدأ . « أنتم » خبر ، ومعنى « نحن أنتم » أي « نحن مثلكم » . فالكلام على التشبيه البليغ . « ملوكاً » حال من أنتم . « جملة : تعيرنا » ابتدائية لا محل لها . « جملة اسم أن وخبرها » صلة أن لا محل لها . « جملة : ونحن أنتم » حالية محلها النصب . الشاهد : « ونحن صعاليك أنتم ملوكاً » : وجب تقدم الحال على عاملها المعنوي الذي هو التشبيه البليغ هنا ، لأن هذا العامل عمل في حالين .)

٢ ـ (**يجب أن تتأخر عن عاملها**) : وذلك في أحد عشر موضعاً :

آ ـ أن يكون عاملها فعلاً جامداً ، نحو : « بئس المرء منافقاً » .

ب ـ » » » اسم فعل ، نحو : « صَهْ ساكتاً » .

ج ـ » » » مصدراً صريحاً يصح حلول المصدر المؤول محله ، نحو : « يسرني اغترابك طالباً للعلم » .

د ـ أن يكون عاملها صلة لـ « أل » ، نحو : « زيد هو المسافر راكباً » .

هـ ـ أن يكون عاملها صلة لحرف مصدري ، نحو : « يسرني أن تعملَ مجتهداً » .

و ـ أن يكون عاملها مقروناً بلام الابتداء ، نحو : « لأسافر ماشياً » .

ز ـ أن يكون عاملهـا مقروناً بلام القسم ، نحو : « لأسافرنّ ماشياً » .

ح ـ أن يكون عاملها كلمة فيها معنى الفعل دون أحرفه ، نحو : « هذا أبوك مقبلاً » .

ط ـ أن يكون عاملها اسم تفضيل ، نحو : « زيد أفصح الناس خطيباً » .

ي ـ أن تكون الحال مؤكدة لعاملها ، نحو : « ولّى العـــدو مدبراً » (١) .

ك ـ أن تكون جملة مقترنة بالواو ، نحـــو : « جئت والشمس طالعةٌ » .

ط ـ أشكال الحال :

١ ـ تأتي الحال مفردةً ، أي لا جملة ولا شبه جمـلة ، نحو : « جاء زيد راكباً » .

٢ ـ وتأتي الحال شبه جملة ، أي ظرفاً ، نحو : « رأيت الكتاب فوقَ المنبرِ » أو جاراً ومجروراً ، نحو : « رأيت الكتابَ على المنبرِ » . والواقع أن الحال في هذين الموضعين محذوفـــة تعلق بهـا الظرف والجار والمجرور ، والتقـدير : رأيت الكتاب مستقراً على المنـبر ، ومستقراً فوق المنـــبرِ . لكن النحاة ـ من باب التسامح ـ يقـــولون إن الحال هي الظرف والجار .

---

(١) سيأتي الكلام على الحال المؤكدة .

٣ ـ وتأتي الحال جملة فعلية غير مقترنة بشيء ، نحو : « جاء زيد يضحك » .

٤ ـ وتأتي جملةً فعلية مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد وقد حمل كتبه » .

٥ ـ وتأتي جملة اسمية غير مقترنة بشيء ، نحو : « رجع زيد وجهه عابس » .

٦ ـ وتأتي جملة اسمية مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعةٌ » .

ويشترط في جملة الحال شروط ثلاثة :

١ ـ أن تكون جملة خبرية لا انشائية .

٢ ـ أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال .

٣ ـ أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهذا الرابط إما الضمير وحده ، وإما الواو وحدها ، وإما الواو والضمير معاً ، كما رأيت في الامثلة السابقة .

ي ـ أحكام واو الحال :

واو الحال : هي ما يصح وقوع « إذ » الظرفية موقعَها ، فاذا قلت : « جاء زيد والشمس طالعةٌ » صحَّ أن تقول : « جاء زيد إذ الشمس طالعةٌ » .

ولا تدخل إلا على الجملة ، كما رأيت ، فلا تدخل على حال مفردة ، ولا على حال شبه جملة (١) .

---

(١) هذا هو رأي النحاة . وقد علمت أن لنا فيها رأياً مخالفاً ، وهو أن واو المفعول معه هي واو حالية ، وأن المفعول معه ليس في حقيقته إلا اسماً سد مسد جملة الحال . راجع فصل المفعول معه .

ووظيفة واو الحال أن تكون رابطاً يربط الجملة الحالية بصاحبها ، إلا أنها ليست هي الرابط الوحيد ، فقد يشترك معها في الربط ضمير في جملة الحال يعود إلى صاحب الحال ، نحو « جاء زيد وكتابه معه » ، حيث ترى كلاً من الواو والهاء يقوم بوظيفة ربط الجملة الحالية « كتابه معه » بصاحبها « زيد » .

واو الحال ، من حيث اقتران الجملة الحالية بها وعدمه ، على ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز ، وممتنع :

آ - (**تجب واو الحال**) : وذلك في أربعة مواضع :

١ - أن تكون جملة الحال خالية من ضمير صاحبها ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعة - جاء زيد وقد طلعت الشمسُ - جاء زيد وما طلعت الشمس » .

٢ - أن تكون جملة الحال مصدرة بضمير الصاحب ، نحو : « جاء زيد وهو يضحك » .

٣ - أن تكون جملة الحال مضارعية مثبتة مقترنة بقد ، نحو قوله تعالى : « لِمَ تُؤْذونَني ؟ وقد تعلمونَ أني رسول الله إليكم » .

٤ - أن تكون جملة الحال مضارعيةً منفيةً بلما ، كقوله تعالى : أمْ حَسِبْتُمْ أن تَدْخُلوا الجنةَ ، ولمّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين ؟ » . ومنه قول شأس بن نهار :

٦٥ - إذا كنتُ مأكولاً فكن خيرَ آكلٍ
وإلاّ ، فأدْرِكْني ولمّا أُمَزَّقِ

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بجوابها . « كنت » كان واسمها . « مأكولاً » خبرها . « فكن » الفاء رابطة للجواب ، وكن فعل أمر ناقص اسمه مستتر . « خير آكل » خبر كن ومضاف اليه . « وإلا » الواو عاطفة ، « إلا » مؤلفة من « ان » حرف شرط جازم ، و « لا » نافية لا عمل لها ، وجملة الشرط محذوفة تقديرها : وإن لا تأكلني . « فأدركني » الفاء رابطة لجواب الشرط ، ادركني : فعل أمر وفاعل مستتر ونون وقاية ومفعول به . « ولما » الواو حالية ، ولما حرف نفي وجزم وقلب . « أمزق » مضارع مجهول مجزوم حرك بالكسر لضرورة الشعر ، نائب فاعله مستتر . « جملة : كنت مأكولاً » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : كن خير آكل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع الشرط » ابتداء لا محل له . « جملة : وإلا » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : فأدركني » جواب شرط جازم محلها الجزم . « جملة : ولما امزق » حالية محلها النصب . « المجموع الشرطي » معطوف على المجموع الشرطي الأول لا محل له . الشاهد : « ولما امزق » : وجب اقتران جملة الحال بالواو لأنها مضارعية منفية بلما .)

ب ـ (**تمتنع واو الحال**) : وذلك في ستة مواضع :

١ ـ أن تقع جملة الحال بعد عاطف ، كقوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهْلَكْناها ، فجاءَها بأسُنا بياتاً ، أو هم قائلون (١) » .

٢ ـ أن تكون ماضيَّةً بعد « إلا » ، كقوله تعالى : « ما يَأتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلا كانوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون » .

٣ ـ أن تكون ماضيَّةً قبل « أو » ، نحو : « احفظ درسك ، صَعُبَ أو سَهُلَ » .

٤ ـ أن تكون مضارعية مثبتة غير مقترنة بقد ، نحو : « جاء زيد يضحك » .

---

(١) قائلون : أي نائمون وقت القيلولة .

٥ - أن تكون مضارعية منفيَّةً بـ « ما » أو « لا » ، نحو : « جاء زيد ما يحمل معه شيئاً - جاء زيد لا يحمل معه شيئاً » .

٦ - أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، كقوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » .

ج - (**تجوز واو الحال**) : وذلك في غير ما ذكر من مواضع الوجوب والامتناع . مثال ذلك أن تكون جملة الحال مضارعية مشتملة على ضمير الصاحب ، منفية بلم ، فيجوز عندئذ اقترانها بالواو وعدمه ، تقول : « جاء زيد ولم يحمل معه شيئاً - وجاء زيد لم يحمل معه شيئاً » . فمن الأول قول النابغة الذبياني :

٦٦ - سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَهُ

فتَنَاوَلَتْهُ واتَّقَتْنا باليَدِ

(الاعراب : « سقط النصيف » فعل وفاعل . « ولم » الواو حالية ، ولم حرف جازم . « ترد » مضارع مجزوم فاعله مستتر . « اسقاطه » مفعول به ومضاف اليه . « فتناولته » فاء عاطفة وفعل ماض وتاء تأنيث وفاعل مستتر ومفعول به . « واتقتنا » حرف عطف وفعل ماض وتاء تأنيث وفاعل مستتر ومفعول به . « باليد » متعلقان بفعل اتقتنا . « جملة : سقط النصيف » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ولم ترد » حالية محلها النصب . « جملة : فتناولته » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : واتقتنا » معطوفة على سابقتها لا محل لها . الشاهد : « ولم ترد » : يجوز اقتران الجملة الحالية بواو الحال إذا كانت مضارعية منفية بلم .)

ومن الثاني قول زهير :

٦٧ ـ كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ في كلِّ منزلٍ
نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لم يُحَطَّمِ

(اللغة : العهن ، الصوف المصبوغ . الفنا : شجر له حب أحمر . الاعراب : « كأن » حرف مشبه بالفعل . « فتات » اسمه . « العهن » مضاف اليه . « في كل » متعلقان بحال محذوفة من فتات العهن . « منزل » مضاف اليه . « نزلن » فعل وفاعل . « به » متعلقان بنزلن . « حب » خبر كأن . « الفنا » مضاف اليه . « لم يحطم » جازم ومجزوم وحرك بالكسر للضرورة ، ونائب الفاعل مستتر . « جملة : كأن فتات حب » ابتدائية لا محل لها « جملة : نزلن » نعت للمنزل محلها الجر . « جملة : لم يحطم » حالية محلها النصب . الشاهد : « لم يحطم » : يجوز في الجملة المضارعية المنفية بلم الواقعة حالاً عدم اقترانها بواو الحال .)

ك ـ ذكرها وحذفها :

الأصل في الحال ـ ككل فضلة ـ أنه يجوز ذكرها وعدمه : **فتذكر إذا تعلق بها غرض المتكلم ، وتحذف** إذا لم يتعلق بها الغرض . ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يتعلق بها غرض المتكلم ثم تحذف لقرينة دالة عليها . وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكر المقول ، كقوله تعالى : « والملائكةُ يَدْخُلونَ عليهِمْ من كلِّ بابٍ : سلامٌ عليكم » ، أي يدخلون قائلين : سلام عليكم . وقوله : « وإذ يرْفَعُ إبراهيمُ القواعدَ مِنَ البيتِ وإسماعيلُ : رَبَّنا تَقَبَّلْ منا » ، أي : يرفعان القواعدَ قائِلَيْنِ : ربنا تقبل منا .

وقد يعرض للحال ما يمنع حذفها . وذلك في أربع صور :

١ ـ أن تكون جواباً ، كقولك « ماشياً » في جواب من سألك : « كيف جئت ؟ » .

٢ ـ أن تكون سادّةً مسدّ خبر المبتدأ ، نحو : « أفضل صدقةِ الرجل مستتراً » .

٣ ـ أن تكون نائبة عن فعلها المحذوف سماعـاً ، نحو : « هنيئـاً لك (١) » .

٤ ـ أن يكون الكلام مبنياً عليها ـ بحيث يفسد بحذفها ـ كقوله تعالى : « يا أيُّها الذينَ آمنوا لا تقربوا الصلاةَ وأنتم سُكارى ، حـتى تَعْلَمُوا ما تقولون » ، وقوله : « ولا تمشِ في الأرضِ مَرَحاً » ، وقوله : « وإذا قاموا إلى الصلاةِ قاموا كُسالى » ، وقوله : « وما خلقنا السماواتِ والأرضَ وما بينهما لاعبين » . ومن هـذا القبيل أن تكـون محصورة في صاحبها ، أو يكون صاحبها محصوراً فيها ، نحو : « ما جاء ماشياً إلا زيدٌ ـ وما جاء زيد إلا ماشياً » .

ل ـ ذكر صاحبها وحذفه :

الأصل في صاحب الحال أن يذكر . وقـد يحذف جوازاً في مثل قوله تعالى : « أهذا الذي بَعَثَ اللهُ رسولاً ؟ » ، أي : بعثه الله رسولاً .

وقد يحذف وجوباً حين وجوب حذف العامل ، وذلك في موضعين :

---

(١) مثل هذه الحال لم يسمع عاملها مذكوراً ، فتكون الحال مغنيـة عن ذكره . وهذا معنى قولنا « نائبـة عن فعلها » . ولا نريـد من ذلك أنها قائمة بوظيفة المفعول المطلق النائب عن فعله .

هذا وتقدير الفعل في هذا المقام : ثبت لك الخير هنيئـاً ، أو هنأك الأمر هنيئاً . والاعراب : هنيئاً : حال . لك : متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محـذوف . التقدير : دعائي كائن لك .

١ ـ أن تكون الحال مؤكدة مضمون الجملة التي قبلها ، نحو : « زيد أبوك رحيماً » ، فالصاحب هو الضمير المحذوف مع العامل . والتقدير : أعرفه رحيماً .

٢ ـ أن تدل الحال على زيادة تدريجية أو نقص تدريجي ، نحو : « اشترِ الكتاب بدينارٍ فنازلاً » ، فالصاحب محذوف وجوباً مع العامل ، والتقدير : « فليذهب العدد نازلاً » .

م ـ ذكر عاملها وحذفه :

الأصل في عامل الحال أن يذكر . ويجوز حذفه لقرينة تدل عليه . وأكثر ما يكون ذلك في عبارات المجاملة والحوار ، كقولك للمسافر : « راشداً ـ أو مصحوباً بالسلامةِ » ، وللقادم من الحج : « مأجوراً » ، ولمن يحدثك : « صادقاً » ، ولمن سألك : كيف جئتَ ؟ : « ماشياً » . ومن ذلك قوله تعالى : « أيَحْسَبُ الانسانُ أنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ ؟ بلى ، قادرين على أنْ نُسَوِّيَ بَنانَهُ » .

ويجب حذف العامل في خمسة مواضع :

١ ـ أن تدل الحال على ازدياد أو نقص تدريجي ، نحو : « يُقَدَّرُ عددُ الطلابِ بمئةٍ فصاعداً (١) » ، أي : فيذهب العدد صاعداً

(١) الاعراب : الفاء تزيينية ، صاعداً : حال منصوبة . عاملها وصاحبها محذوفان تقديرهما : يذهب العدد ، أو ذهب العدد ، أو فليذهب العدد . وانما تختار من هذه التقديرات ما يناسب الجملة السابقة انشاءً وخبراً . وعلى كل ، فان الحال في هذا التركيب تعتبر جملة تامة ، وذلك لأن لها فعلاً وفاعلاً محذوفين .

ونحو : « بع كتابك بعشرِ ليرات فنازلاً ، أو فسافلاً ، أو فأقلّ ... الخ » أي : فليذهبِ العدد سافلاً . وشرط هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء كما رأيت ، أو بثمّ ، والفاء أكثر .

٢ ـ أن تذكر للتوبيخ ، نحو : « أقاعداً (١) عن العمل ، وقد قام الناس ؟! » . ومنه قولهم : « أتميمياً مرةً ، وقَيْسِيّاً أخرى ؟! » ، أي : أتنتسب تميمياً ؟!

٣ ـ أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة قبلها ، نحو : أنت أخي مواسياً (١) » أي : اعرفك مواسياً .

٤ ـ أن تسد مسدّ خبر المبتدأ ، نحو : « انشادي القصيدة محفوظةً » أي : انشادي إياها حاصل إذ توجد محفوظةً .

٥ ـ أن يكون العامل مما ورد السماع بحذفه ، نحو : « هنيئاً ومريئاً لك » .

ن ـ تعدد الحال :

يجوز أن تتعد الحال ، وصاحبها واحد أو متعدد . فمثال الأول قوله تعالى : « فَرَجَعَ موسى إلى قومِهِ غضبانَ أسِفاً » .

فان تعدد الصاحب ، والأحوال من لفظ واحد ومعنى واحد ، ثنيتها أو جمعتها بحسب المقام ، فتقول : « جاء زيد وعمرو راكبَيْن » ، ولا تقول : « جاء زيد وعمرو راكباً وراكباً » . وتقول : « جاء زيد

(١) والحال هنا مع عاملها جملة مستقلة .

وعمر وبكر راكبينَ » ، ولا تقول : « راكباً وراكباً وراكباً » . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « وسَخَّرَ لكم الشمسَ والقمرَ دائبين » ، والأصل « دائبة ً ودائباً » .

وان اختلف لفظ الحالين ذكرت الاثنتان بغير عاطف بينهما ، نحو : « لقيت زيداً مصعداً منحدراً » .

ولما كان الالتباس محتمل الحدوث في مثل هذا التركيب ، فقد أوجبوا ترتيباً للأحوال تكون بموجبه الحال الأولى للصاحب الثاني ، والحال الثانية للصاحب الأول ، ففي مثالنا السابق ، تكون « مصعداً » حالاً من « زيد » و « منحدراً » حالاً من التاء في « لقيت » فالطرف للطرف والوسط للوسط . وقالوا في تعليل ذلك : إن فصلاً واحداً أهون من فصلين .

فان أمن اللبس ، وذلك لاختلاف الأصحاب في الجنس أو العدد ، لظهور المعنى ووضوحه ، جاز التقديم والتأخير بين الحالين ، لأنه يمكنك أن تردَّ كل حال إلى صاحبها ، نحو : « لقيت دعداً ماشياً راكبة ً ، أو راكبة ً ماشياً » ، و « لقيت زيداً وعمراً راكباً ماشيين ، أو ماشيين راكباً » ، و « مررت بزيد راكباً جالساً ، أو جالساً راكباً [1] » ومن هذا القبيل قول امرىء القيس :

٦٨ ـ خَرَجْتُ بها أمشي ، تَجُرُّ وراءَنا
على أَثَرَيْنا ذيلَ مرطٍ مُرَحَّلِ

(١) عدم اللبس هنا آت من أن الراكب لا يمكن الا أن يكون المار ، وهو التاء في « مررت » . والجالس لا يمكن الا أن يكون المرور به ، وهو زيد .

(اللغة : المرط : كل ثوب غير مخيط . المرحل : الثوب الذي اشبهت نقوشه رحال الابل . المعنى : خرجت بحبيبتي من خدرها ، فراحت تعفى آثار أقدامنا على الرمال بذيل ثوبها ذي النقوش الكثيرة . الاعراب : « خرجت » فعل وفاعل . « بها » متعلقان بخرجت . « أمشي » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « تجر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وراءنا » ظرف مكان متعلق بتجر ، والضمير مضاف اليه . « على أثرينا » متعلقان بتجر ، والضمير مضاف اليه . « ذيل » مفعول به لفعل تجر . « مرط » مضاف اليه . « مرحل » نعت للمرط . « جملة : خرجت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أمشي » حال من التاء في خرجت محلها النصب . « جملة : تجر » حال من الهاء في « بها » محلها النصب . الشاهد : « خرجت بها أمشي تجر » : جاز عدم الترتيب في الحال المتعددة لاختلاف الصاحبين جنساً .)

س ـ أقسام الحال :

تنقسم الحال ـ باعتبارات مختلفة ـ إلى أقسام وأنواع مختلفة ، إليك بيانها :

آ ـ فالحال إما مؤسِّسَة ، وإما مؤكِّدة :

١ ـ (**الحال المؤسسة**) : وتسمى المبيِّنة أيضاً . وهي التي تحمل إلى الجملة معنى تأسيسياً لم يكن في الجملة قبل مجيئها ، نحو : « جاء خالد راكباً » . فلو لم تذكر « راكباً » لما عرفت حال خالدٍ أثناء مجيئه .

٢ ـ (**الحال المؤكدة**) : وهي التي لا تحمل إلى الجملة معنىً جديداً ، بل تكتفي بتوكيد ما تراه في الجملة من المعاني . وتنقسم باعتبار ما تؤكده إلى ثلاثة أقسام : (١) ـ مؤكدة لمعنى عاملها ، نحو : « تبسم زيدٌ ضاحكاً » ، فضاحكاً لم تحمل معنىً جديداً إلى الجملة ، إذ معنى الضحك موجود في الفعل « تبسم » . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « ولا تَعْثَوْا في الأرضِ مُفْسِدين » ، وقوله : « ثم وَلَّيْتُمْ

مُدْبِرِين » . (٢) ـ مؤكـدة لصاحبها ، نحو : « جاء الطلاب كلهم جميعاً » ، فمعنى الجمعية حاصل في صاحب الحال ، وهو « الطلاب كلهم » ، فالحال لم تأت بمعنى جديد ، ولكنها أكدت المعنى الموجود في صاحبها . (٣) ـ مؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : « أنت أخي مواسياً » ، إذ إن معنى المواساة ليس جديداً على الجملة ، بل هو مفهوم من الاسناد : « أنت أخي » . ويشترط في هذا النوع من الحال أن تكون الجملة قبله من اسمين معرفتين جامدين ، كما رأيت في المثال .

ب ـ والحال إما مقصودة لذاتها ، وإما موطئة لغيرها :

١ ـ (**الحال المقصودة**) : وهي الحال الطبيعية ، أي المشتقة التي تذكر لبيان هيئة صاحبها ، نحو : « جاء زيد راكباً » .

٢ ـ (**الحال الموطئة**) : وهي الاسم الجامد الذي يسبق الحال الحقيقية المقصودة ، فيكونُ تمهيداً لها وتوطئة ، نحو : « عرفت زيداً رجلاً مخلصاً » ، « فرجلاً » ليست هي الحال الصحيحة ، لأنها لا تبين هيئة زيد ، انما الذي يبينه هو كلمة « مخلصاً » . فالحال الحقيقية هي « مخلصاً » . ولكننا في الاعراب نعتبر كلمة « رجلاً » هي الحال ، وكلمة « مخلصاً » صفة للرجل . ولما كان هذا يخالف طبيعة المراد من الكلام اعتبرت هذه الحال موطئة لما بعدها .

ج ـ والحال إما حقيقية ، وإما سببية :

١ ـ (**الحال الحقيقية**) : وهي التي تبين هيئة صاحبها ، وترفع ضميراً مستتراً فيها يعود على صاحبها ، نحو : « جاء زيد ماشياً » ، حيث نجد « ماشياً » مبينة لهيئة صاحبها زيد ، وفيها ضمير مستتر فاعل لها يعود على زيد ، والتقدير : ماشياً هو ، أي : زيد .

٢ - (**الحال السببية**) : وهي الـتي ترفع الاسم الظاهر ، وتبين هيئة هذا الاسم الظاهر ، لا هيئة صاحبها ، نحو : « ركبت الفرسَ غائباً صاحبُهُ [١] » ، حيث نجد « غائباً » رافعة لكلمة « صاحبُه » على أنـه فاعل لها ، وحيث نجد أنها تبين هيئة « صاحبه » لا هيئة « الفرس » . ويشترط في هـذه الحال أن يكون المرفوع بها متصلاً بضمير يعـود على صاحبها ، وهو الهاء في مثالنا المتصل بكلمة « صاحبـه » ، والذي يعود إلى الفرس . وهذا الضمير يسمى سبباً ، أي حبلاً يربط صاحب الحال ، بالاعتبار النحوي ، بالمرفوع بالحال ، أي بصاحبها ، بالاعتبار المعنـوي . ولذلك تسمى هذه الحال بالحال السببية .

د ـ والحال إما مترادفة ، وإما متداخلة :

١ - (**الحال المترادفة**) : هي الأحوال التي يتلو بعضهـا بعضاً ، وكلها لصاحب واحد ، نحو قوله تعالى : « فَرَجَعَ موسى إلى قومِـهِ غضبان أسفاً » ، أو يكون أصحابها المختلفون غير طرف في جملة حالية ، نحو : « لقيت زيداً مُصْعِداً منحدراً » .

٢ - (**الحال المتداخلة**) : وهي أن تأتي حال من اسم هو نفسه طرف في جملة حالية ، فتكون الحال الثانية داخلة في الحال الأولى ، نحو : « جاء زيد يحمل كتابه مفتوحاً » حيث نجد « مفتوحاً » حالاً من الكتاب ، والكتاب نفسه واقعاً في جملة حالية هي جملة « يحمل كتابه » . فتكون « مفتوحاً » حالاً مفردة واقعة داخل حال جملة . وهـذا هو التداخل في الحال .

---

(١) « غائباً » هي بيان لهيئة الفرس في الاعتبار النحوي التركيبي فقط ، أما من حيث المعنى فهي بيان لهيئة « صاحبه » كما هو ظاهر .

هـ - والحال إما مقارِنة ، وإما مقدَّرَة :

١ - (**الحال المقارنة**) : هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها ، وهذا هو **الأصل** ، نحو : « جاء زيد راكباً » ، فزمن الركوب هو نفسه زمن المجيء . فالزمنان مقترنان ، ومن هنا سميت بالمقارنة .

٢ - (**الحال المقدَّرَة**) : وهي التي لا يتحقق معناها إلا بعد زمن تحقق معنى عاملها ، نحو : « مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً » . فزمن تحقق المرور ماض ، وزمن تحقق الصيد مستقبل . ولما كان هذا يخالف الأصل في وظيفة الحال ، ألا وهي بيان هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث لا بعده ، فانهم يقدرون لهذه الحال كلمات تردها إلى الأصل وتحفظ لها معناها ، كأن يقولوا : التقدير : مررت برجلٍ معه صقرٌ ناوياً الصيد به غداً ، أو مقدراً الصيد به غداً . ومن هنا سميت هذه الحال بالمقدرة . ومنها قوله تعالى : « إنّا هَدَيْناهُ السَّبيلَ ، إما شاكراً ، وإما كفوراً » ، فالشكران والكفران سيكونان بعد الهداية ، وقوله : « أُدْخُلوها بسلامٍ آمنين » ، فالأمن سيكون بعد الدخول ، وقوله : « فادخلوها خالدين » ، فالخلود سيكون بعد الدخول .

ع - خاتمة :

١ - وردت عن العرب ألفاظ مركبة تركيب « خمسةَ عشرَ » ، واقعةً موقع الحال . وهي مبنية على فتح جزأيها ، إلا ما كان جزؤه الأول ياءً ، فبناؤه على السكون . وهذه الحال معدودة في الحال المفردة ، لا الجملة ، ولا شبه الجملة .

وهذه الألفاظ على ضربين :

آ - ما ركّب وأصله العطف ، نحو : « تفرق القوم شَذَرَ مَذَرَ - أو شَغَرَ بَغَرَ » أي : متفرقين ، أو منتشرين ، أو مُتَشَتِّتين . ونحو : « أنت جاري بيتَ بيتَ » ، أي : ملاصقاً . ونحو : « لقيته كَفَّةَ كفَّةَ » ، أي : مواجهاً .

ب - ما ركّب واصله الاضافة ، نحو : « فعلت هذا الشيء باديءَ بدءَ ، أو باديْ بدأةَ ، أو باديءَ بدأةَ ، أو باديءَ بِداءَ ، أو باديْ بَداءَ ، أو بدأةَ بدأةَ » ، أي : فعلته مبدوءاً به . ونحو : « تفرق القوم أيديْ سبا ، أو أياديْ سبأ » أي : مشتتين .

٢ - إذا تقدمت الصفة على موصوفها انقلبت حالاً وجوباً ، لأن الصفة لا تكون قبل الموصوف ، تقول : « جاء رجلٌ طويلٌ » ، فاذا أردت أن تقدم الصفة قلبتها حالاً ، فقلت : « جاء طويلاً رجلٌ » . ومن هذا القبيل قول الشاعر : « لمزةَ موحشاً طللٌ قديمُ » ، والأصل : « لعزّةَ طللٌ موحشٌ » (١) .

٣ - كلمة « وحد » لم تسمع إلا منصوبة على الحال . إلا ما شذّ من قولهم : « هو نسيج وحدِه » بالاضافة ، ومعناها المدح ، و : « هو عُيَيْرُ وَحْدِهِ ، وجُحَيْشُ وَحْدِهِ » بالاضافة أيضاً ، ومعناها الذم .

٤ - يذهب أكثر اللغويين والنحاة إلى أن كلمتي « كافة وقاطبة » لم تستعملا إلا منصوبتين على الحال . وليس هذا بشيء ، فقد جاء في حديث لعمر بن الخطاب قوله : « لقد جعلت لآل بني كاهلة على كافة المسلمين لكل عامٍ مائتي مثقالٍ ذهباً إبريزاً » ، فجرّ الكافة بحرف جر .

---

(١) ويروى : لعزة موحشاً طلل قديم ، هو صدر بيت لكثير ، عجزه : « عفاه كل أسحم مستديم » .

٢ - التمييز

آ - تعريفه :

التمييز : اسم نكرة يذكر في الكلام ليزيل إبهاماً سبقه ، نحو : « اشتريت عشرين كتاباً » حيث نرى « كتاباً » قد أزال الغموض الذي في « عشرين » ، وبين المراد منها . ويسمى الاسم الذي أزال الغموض تمييزاً ، أو مميّزاً ، أو تفسيراً ، أو مفسّراً ، أو تبييناً ، أو مبيّناً . ويسمى الذي زال غموضه مميَّزاً ، أو مفسَّراً ، أو مبيَّناً .

ويحدث الغموض والابهام في الكلام من إحدى جهتين : إما من جهة المفرد ، وإما من جهة الجملة :

ب - غموض المفرد وتمييزه :

ليست مفردات اللغة على درجة واحدة من الوضوح كما قد يتبادر إلى الذهن ، فبعض هذه المفردات لا يكاد أن يذكر حتى يثير في ذهن السامع صورة المسمى بكل أبعادها وأشكالها ، على حين أن مفردات أخرى لا تكاد تثير في ذهن سامعها شيئاً ، وكأنها نوع من الرموز الرياضية التي لا تدل على شيء .

قل كلمة « كتاب » . وعلى الفور ، ستنبعث في ذهن السامع صورة لأوراقٍ تملأ السطور السود صفحاتها ، وقد ضم بعضها إلى بعض في

غلاف عليه عنوان . وليس بعيداً أن يتخيل السامع طولاً معيناً لهذا الكتاب ، وعرضاً وسمكاً معينين أيضاً .

وقل كلمة « شارع » . وعلى الفور ، ستنبعث في ذهن سامعك صورة لمكان طويل مستقيم ؛ قد فرشت أرضه بالأسفلت ، وامتدت الأرصفة العريضة على جانبيه ، وقامت البنايات الشاهقة عن يمينه وشماله .

والآن ، قل كلمة « شيء » . ثم اسأل سامعك عن الصورة التي أثارتها هذه الكلمة في ذهنه . سيقول لك السامع إنه لم يتخيل شيئاً ، لأن الكلمة لم تعنِ عنده مسمىً معيناً له صفات محددة ، لأنها كلمة تعنى كل موجود ، وليست مخصوصة بمسميات معينة .

قل له الآن : « إن الذي عندي لا يكفي » ، ثم اسأله ماذا فهم من كلمة « الذي عندي » ؟ وسيكون جوابه كالسابق : إنه لم يتخيل صورة معينة لهذا الذي هو عندك .

قل له الآن كلمة « عشرين » ، ثم اسأله عن الصورة التي أثارتها هذه الكلمة في ذهنه ، وسترى أن جوابه لن يختلف عن سابقيه مطلقاً .

ونتساءل الآن : ترى ما الذي أورث « شيء - والذي - وعشرين » هذا الغموض الذي فيها ؟ ولماذا لا تثير في ذهن سامعها صوراً معينة كما تفعل كلمات « الكتاب - والشارع - والمدرسة » وغيرها .

والجواب عن ذلك بسيط . وهو أن كلمة (شيء) لم تضعها اللغة اسماً لمسمىً مخصوص له أوصاف مميزة ، بل وضعتها لتكون اسماً لكل موجود ، فهي واسعة الدلالة جداً ، وبالتالي ، فهي واسعة التنكير جداً ، وسعة التنكير هذه هي التي نسميها إبهاماً أو غموضاً .

وما قيل في كلمة (شيء) يقال مثله في كلمات « ما ـ ومهما » وغيرهما من الأسماء المبهمة .

والأمر مع كلمة « عشرين » مختلف تماماً ، لأن هذه الكلمة لا تعنى شيئاً على الاطلاق . كان مبعث الغموض في كلمة « شيء » هو سعة دلالتها ، وصلاحيتها لأن تكون اسماً لكل موجود ، فالباب شيء ، والكتاب شيء ، والشارع شيء ، وكل ذات في الوجود تسمى شيئاً ، أما الغموض الذي في كلمة « عشرين » فمبعثه أمر آخر ، هو عدم دلالتها على أي ذات مطلقاً ، فليس في الوجود كله ذات اسمها « عشرون » . إنها كلمة لا تعنى ذاتاً إذن ، ولكنها تعني مقداراً عددياً مجرداً تبلغه الذات إذا تكاثرت كثرة معينة .

وما قلناه في كلمة « عشرين » يقال مثله في كل ما دل على مقدار من عدد أو وزن أو كيل أو مساحة .

وهكذا ترى أن الاسماء في اللغة ليست متساوية في الدلالة ، فمنها الواضح الذي يدل على ذات معلومة ، ومنها الغامض الذي لا تعرف الذات المعنيّة به ، على اختلاف في مبعث هذا الغموض وسببه .

وهذا الغامض هو وحده الذي يحتاج إلى التمييز ليحدد الذات المقصودة منه . ويسمى تمييزه تمييز المفرد ، لأنه يفسر مفرداً غامضاً ، لا جملة غامضة ، أو يسمى تمييز الملفوظ ، لأنه يفسر غموضاً ملفوظاً ، أي غموضاً متجسداً في كلمة ملفوظة ، أو يسمى تمييز الذات ، لأنه يكشف عن الذات المقصودة بالاسم المبهم .

وزيادة في التفصيل ، لا نرى بأساً في الكلام على أنواع الاسماء الغامضة :

ج - أنواع الاسم المبهم :

الاسماء المبهمة على سبعة أنواع :

١ - كل ما دل على عدد : سواء أكان العدد صريحاً ، أي معروف الكمية ، مثل : واحد - خمسة - عشرة - مئة ... الخ ، أم كان مبهماً ، أي غير محدد الكمية ، مثل : كم - كذا - كأين ... الخ .

٢ - كل ما دل على مقدار ، أي شيء مقيسٍ بواحدة قياسية : مثل المتر ، والياردة ، والذراع ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس الأطوال ، والقصبة ، والفدان ، والهكتار ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس المساحات ، والكيلو غرام ، والرطل ، والطن ، والقنطار ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس الأوزان ، والكيل ، والصاع ، والليتر ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس السعة والحجم .

٣ - كل ما دل على ما يشبه المقدار ، من حيث كونه يدل على كمية مقيسة بغير مقياس معين ، مثل : « عندي مدُّ البصر أرضاً ، وما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، وعندي جرةٌ ماءً ، وكيس قمحاً ، وخابية خلاً ، ... الخ » .

٤ - كل ما أجري مجرى المقادير ، من كل اسم مبهم مفتقر إلى التمييز والتفسير ، نحو : « لنا مثل مالكم خيلاً » و « عندنا غيرُ ذلك غنماً » . ومنه قوله تعالى : « ولو جئنا بِمِثْلِهِ مَدَداً » .

٥ - كل اسم يدل على ذات صالحة لأن تصنع من مواد مختلفة ، فيأتي التمييز لتعيين المادة التي صنعت منها هذه الذات . مثل : « عندي خاتم فضةً ، وساعةٌ ذهباً ، وثوب صوفاً ، ومعطفٌ جوخاً ، وباب خشباً ، وقلمٌ قصباً .. وغير ذلك » .

٦ ـ كل اسم واسع الدلالة يصلح أن يكون اسماً لكل موجود . ومن هذا النوع « ما » النكرة التامة التي بمعنى « شيء » و « ما ومهما » الشرطيتان .

٧ ـ كل اسم موصول لم تعرفه صلته ، مثل : « الذي عندي ، والذي معك » .

د ـ غموض الجملة وتمييزها :

لا يعتري الغموض الجملة فتحتاج معه إلى التمييز إلا إذا حول الأسناد فيها عن طريقه الطبيعية .

فكيف يحدث هذا ؟

إذا أراد صديقك أن يفهمك أن عمر زيد قد طال ، فالمنتظر منه أن يسند الطول إلى عمر زيد ، ويقول : « طال عمر زيد » . فاذا فعل ذلك كانت جملته واضحة لا غموض فيها ، لأن إسناد الطول إلى العمر إسناد طبيعي يفهمه كل سامع . ولكنه لا يفعل ذلك في بعض الأحيان ، بل يلجأ ، بقصد المبالغة والتوكيد ، إلى تحويل الاسناد عن العمر إلى زيد نفسه ، فيقول لك : « طال زيدٌ » . وهذا ، كما ترى ، مجاز ، جاز فيه صديقك كلمة العمر إلى كلمة زيد . ولما كان هذا المجاز غامضاً موقعاً لك في اللبس ، إذ قد تفهم منه أن قامة زيد هي التي طالت ـ كان لا بد لصديقك من أن يفسر كلامه ويوضح المقصود منه ، ولكنه لا يلجأ إلى التفسير بجملة طويلة كأن يقول ذلك : « أقصد من كلامي أن عمر زيد هو الذي طال » ، بل يرد إلى الجملة الكلمة التي جازها ، ولكنها الآن منصوبة لا مرفوعة على الفاعلية ، فيقول : « طال زيد عُمْراً » .

المسألة هنا تتلخص فيما يأتي : طُرِدَ الفاعل الحقيقي من الجملة ليحل محله اسم آخر ، فلما خيف اللبس على السامع ، رُدّ الفاعل الحقيقي ، ولكن لا ليأخذ مكانه في الفاعلية ، بل ليكون منصوباً بقصد التفسير والتوضيح (١) .

غير أن الطرد لا يتناول الفاعل وحده ، بل قد يصيب المبتدأ والمفعول به أيضاً . ويمكنك من الأمثلة الآتية أن ترى الجمل في إسنادها الطبيعي ، ثم كيف يحول الاسناد عن جهته الطبيعية بطرد المسند اليه واحلال غيره محله ، والغموض الذي يعتري الجملة من هذه العملية ، ثم كيف يرد المطرود منصوباً على التمييز لازالة هذا الغموض :

١ ـ إتسعت دارُ زيدٍ ← اتسع زيد ← اتسع زيد داراً . (طرد الفاعل ثم عاد مفسراً) .

٢ ـ غرستُ الأشجارَ في الحديقةِ ← غَرَسْتُ الحديقةَ ← غَرَسْتُ الحديقةَ أشجاراً (طرد المفعول به ثم عاد مفسراً) .

٣ ـ مالُ زيدٍ أكثر من مالِكَ ← زيدٌ أكثر منك ← زيد أكثر منك مالاً (طرد المبتدأ ثم عاد مفسراً) .

هذا النوع من التمييز يسمى تمييز الجملة ، لأنه لا يتجه بخدمته إلى مفرد من مفرداتها ، بل اليها كلها ، كما يسمى تمييز النسبة ، لأنه يفسر النسبة الغامضة ، أي الاسناد الغامض ، ويسمى أخيراً بتمييز الملحوظ ،

---

(١) قد يطرد الفاعل لا ليحل مكانه اسم آخر ، بل ليحل محله ضميره . ويحدث ذلك مع نعم وبئس ، نحو : « نعم رجلاً زيد » . وسيجيء شرح ذلك بالتفصيل عند الكلام على المدح والذم . في باب الأساليب .

لأنه يفسر غموضاً ملحوظاً في نسبة بعض الكلمات إلى بعض ، لا غموضاً متجسداً في لفظ كلمة (١) .

ولما كان أصل هذا التمييز فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، وليس كلمة جديدة مضافة إلى الجملة لخدمة كلمة من كلماتها ـ سمي بالتمييز المحوَّل .

وهناك منصوب اختلف فيه النحاة : أهو تمييز ، أم هو حال ؟ ونعني به ذلك المنصوب الذي يرى كثيراً في جمل التعجب والمدح والذم ، نحو : « لله در زيد عالماً ـ وما أعظم خالداً فارساً » ، وقليلاً في غيرها ، نحو : « ملأتُ الحوضَ ماءً ، وأوسعت زيداً مدحاً » .

فقال قوم : هو حال ، بدليل أنه مشتق في غالب الأحيان « عالماً فارساً » . والتمييز لا يكون إلا جامداً .

وقال آخرون : بل هو تمييز ، لأنه يبين الجهة التي جرى منها التعجب أو المدح أو الذم ، فقولنا : « لله دره فارساً » يعني « لله دره من حيث فروسيته » . وهذه وظيفة التمييز ، لا وظيفة الحال . ثم إنه على تقدير « من » فتقول : « لله دره من فارس » مظهراً هذا الجار المقدر ، والحال ليست على تقدير « من » ، بل على تقدير « في » . أما مجيئه مشتقاً في بعض الأحيان ، فذلك لأنه في حقيقته صفة لجامد محذوف

---

(٢) هذا النوع من التمييز ـ كما ترى ـ ليس كلمة جديدة تضاف الى الكلام لتخدم الاسم ، بل هو كلمة أساسية في الجملة بدلت وظيفتها . واذن ، فليس هو تكملة للاسم ، وهذا يعني أنه كان علينا أن نؤخر دراسته الى حين الكلام على الأساليب ، تمشياً مع المنهج الذي اختططناه لأنفسنا ، لأنه نوع خاص من أشكال التعبير في العربية . ولكننا آثرنا الخروج على المنهج ، لئلا يتمزق مبحث التمييز بين أبواب مختلفة فيقع الطالب في الحيرة والبلبلة .

كان هو التمييز ، فلما حذف نابت صفتـــه عنه ، والأصل : « لله دره رجلاً فارساً » .

ثم اختلف هؤلاء في أمر هذا التمييز : أهو تمييز ذات ، أم تمييز نسبة ؟ فمنهم من أطلق فقال : هو تمييز نسبة ، لأن الذوات التي قبله كلها واضحة لا غموض فيها ، إنما الغموض هو في جهة التعجب والمدح والذم. وفصَّل آخرون فقالوا : هو تمييز ذات إن كان المتعجب منـه ضميرَ غائبٍ لم يبين مرجعه ، كما في قولهم : « لله دره فارساً » ، لأن هـذا الضمير مفتقر إلى بيان عينه في هـذه الحال أكثر من افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه . فان لم يكن المتعجب منه ضميراً أصلاً ، أو كان ضمير خطاب ، أو ضمير غيبة علم مرجعه ، فالتمييز تمييز نسبة ، نحو : « لله در زيد فارساً » و « لله درك فارساً » و « زيد لله دره فارساً » .

وعلى كل حال ، فقد اتفق النحاة على أن هذا التمييز ليس محولاً عن شيء ، فليس أصله المبتدأ ، ولا الفاعل ، ولا المفعول به ، بل هو كلمة جديدة تضاف إلى الجملة لكشف جهة غامضـــة في نسبة التعجب إلى المتعجب منه .

وعلى ذلك ، يكون عنـدنا ثلاثة أنواع من التمييز : تمييز مفرد ، تمييز جملة محول ، تمييز جملة غير محول .

٥ ـ حركة التمييز :

يستطيع التمييز أن يؤدي وظيفته وهو منصوب ، نحو : « عنـدي رطلٌ عسلاً (١) » ، وأن يؤديها وهو مجرور بالاضافة ، نحو : « عندي

---

(١) واعرابه متفق عليه ، وهو أنه تمييز منصوب .

رطلٌ عسلٍ (١) » ، وأن يؤديها وهو مجرور بمن ، نحو : « عندي رطلٌ من عسلٍ (٢) » .

إلا أن المميِّزات تختلف فيما تقبله من هذه الوجوه ، فبعضها لا يقبل تمييزه إلا على صورة واحدة من هذه الصور الثلاث ، وبعضها يجيز فيه صورتين ، وبعضها يجيز فيه الصور الثلاث . واليك تفصيل ذلك :

١ - (**العدد من ثلاثة إلى عشرة**) : لا تقبل هذه الأعداد تمييزها إلا على صورة الجمع ، وأن يكون مجروراً بالاضافة ، نحو : « جاء ثلاثة رجالٍ - واشتريت عشرة أقلامٍ » . فان جاء تمييزها اسم جمع أو اسم جنس ، لا جمعاً ، وجب جره بمن ، نحو : « جاء ثلاثةٌ من القومِ - وعندي أربعة من الخيل » . ومنه قوله تعالى : « فخذ أربعةً من الطيرِ » وقد يجر بالاضافة ، كقوله تعالى : « وكان في المدينة تسعةُ رهطٍ » . وفي الحديث : « ليس فيما دون خمسِ ذودٍ صدقةٌ » . وقال الشاعر يشكو فقره :

٦٩ - ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ
لقد جارَ الزمانُ على عِيالي

(١) وفي اعرابه مذهبان : أسهلهما أن تنظر إلى وضعه الاضافي فقط فتقول هو مضاف اليه مجرور ، ثم تسكت ، والثاني أن تنظر إلى وضعه ووظيفته المعنوية معاً ، فتقول : هو مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز .

(٢) وفي اعراب هذا مذهبان أيضاً : أولهما أن تعلق الجار والمجرور بوصف محذوف للمميز ، فان كان المميز نكرة جعلت الوصف المحذوف نعتاً له وعلقت الجار به . فتقدير مثالنا أعلاه : عندي رطل كائن من عسلٍ ، وان كان المميز معرفة جعلت الوصف المحذوف حالاً منه وعلقت الجار به ، في قولنا : « إن الذي معي من الدراهم لا يكفيك » ، يكون التقدير : إن الذي معي كائناً من الدراهم لا يكفيك . والمذهب الثاني أن تقول : الجار والمجرور في محل نصب على التمييز .

(اللغة : الذود : عدد من الابل ما بين الثلاث إلى العشر . الاعراب : « ثلاثة » خبر لمبتدأ محذوف . التقدير : حالي ثلاثة أنفس وثلاث ذودٍ . « أنفس » مضاف اليه . « وثلاث ذود » معطوف . « لقد » لام ابتداء وحرف تحقيق . « جار الزمان » فعل وفاعل . « على عيالي » متعلقان بجار . والضمير مضاف اليه . « جملة : ثلاثة أنفس » ابتدائية لا محل لها . « جملة : جار الزمان » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « ثلاث ذودٍ » : يجوز في تمييز الثلاثة إلى العشرة أن يكون مجروراً بالاضافة على الرغم من كونه اسم جمع ، لا جمعاً .)

٢ ـ (**العدد من ١١ ـ ٩٩**) : لا يكون تمييز هذه الاعداد إلا مفرداً منصوباً ، نحو : « جاء أحد عشرَ رجلاً ـ وخمس وعشرون امرأةً ـ وتسعة وتسعون طالباً » .

٣ ـ (**العدد ١٠٠ و ١٠٠٠**) : لا يكون تمييز هذين اللفظين إلا مفرداً مجروراً بالاضافة ، نحو : « جاء مئة رجلٍ ـ وألف امرأةٍ » وقد شذّ تمييز المئة منصوباً في قول الشاعر :

٧٠ ـ إذا عاش الفتى مئتين عاماً
فقد ذهبَ المَسَرَّةُ والفَتاءُ

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « عاش الفتى » فعل وفاعل . « مئتين » ظرف زمان منصوب بالياء لأنه مثنى ، متعلق بعاش . « عاماً » تمييز منصوب . « فقد » فاء رابطة للجواب وحرف تحقيق . « ذهب المسرة والفتاء » فعل وفاعل ومعطوف على الفاعل . « جملة : عاش الفتى » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : ذهب المسرة » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع الشرط وجوابه » ابتداء لا محل له . الشاهد : « مئتين عاماً » : شذ مجيء تمييز المئة منصوباً . وحقه الجر بالاضافة (١) .)

---

(١) قد ترى بعد العدد الصريح أو المبهم جاراً ومجروراً ، ولا يكونان ←

٤ - (**« كم » الاستفهامية**) : لا يكـــون تمييزها إلا مفـرداً منصوباً ، نحو : « كم كتاباً عندك ؟ » .

وإن سبقها حرف جر جاز جر تمييزها - على ضعف - بمن مقدرةً ، نحو : « بكم درهمٍ اشتريت الكتاب ؟ » ، أي : بكم من درهم اشتريته ؟ ونصبه أولى على كل حال . وجره ضعيف ، وأضعف منه إظهار « من » .

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والجار والمجرور ، نحـو : « كم عندك كتاباً ؟ » و « كم في الدار رجلاً ؟ » . ويقـل الفصل بينهما بالخبر ، نحـــو : « كم جاءني رجلاً ؟ » أو بالعامل فيهـا ، نحو : « كم اشتريتَ كتاباً ؟ » .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو : « كم مالك ؟ » أي : كم درهماً أو ديناراً هو ؟

٥ - (**« كم » الخبرية**) : وتمييزها مفرد نكرة ، نحو : « كم بلدٍ زرتُ ! » . ويجوز جمعه ، وذلك قليل ، نحو : « كم بلادٍ زرتُ ! » . أما بشأن حركته فيجوز فيه وجهان : الجر بالاضافة ، كما رأيت في المثالين السابقين ، والجر بمن ، نحو : « كم من بلدٍ زرتُ ! » .

فان فصل بينها وبين تمييزهـا بفاصل - وهذا جائز - وجب فيـه

← مع ذلك من باب جر التمييز ، نحو : « جاء خمســة من الرجال - كم من الرجال عندك ؟ - إشتريت مئةً من الكتب ... الخ » . فهــذا الجار ومجروره بيان للتمييز المقـدر ، إذ التقدير : جاء خمســة أفرادٍ من الرجال ، وكم فرداً من الرجال عندك ؟ واشتريت مئة فردٍ من الكتب ... وهكذا . ويكون الجار والمجرور في موضع النعت لهــذا التمييز المحذوف . التقــدير : جاء خمسة أفرادٍ كائنين من الرجال . فانتبه إلى ذلك .

النصب أو الجر بمن ، وامتنعت الاضافة ، لان الاضافة لا تكون مع وجود الفاصل بين المضاف والمضاف اليه . فمثال المنصوب قولك : « كم عندي كتاباً ! » ، ومثال المجرور قولك : « كم عندي من كتاب ! » . إلا إذا كان الفاصل فعلاً متعدياً متسلطاً على « كم » فيجب جره بمن ، نحو : « كم قرأتُ من كتابٍ ! » كيلا يلتبس بالمفعول به فيما لو قلت : « كم قرأتُ كتاباً ! (١) » .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو : « كم سافرتُ ! » ، أي : كم مرةٍ سافرتُ !

٦ - (كأيّن) : وتكتب أحياناً بالتنوين ، هكذا « كأيٍ » . وفيها لغة أخرى ، هي « كائنْ » . وهي مثل « كم » الخبرية في المعنى ، إذ تفيد الاخبار بالكثرة .

وأكثر ما يجيء تمييزها مفرداً مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وكَأَيِّنْ من نَبِيٍّ قاتلَ معه رِبِّيُّون كثير ! » ، وقوله : « وكَأَيِّنْ من دابَّةٍ لا تحملُ رِزْقَها ، اللهُ يرزقها » .

وقد ينصب على قلةٍ كقول الشاعر :

---

(١) كلتا العبارتين جائزة من حيث التركيب ، إلا أن معنى الأولى يختلف عن معنى الثانية ، وكذا الاعراب يختلف أيضاً : فقولك : « كم قرأت من كتاب ! » إخبار عن كثرة الكتب التي قرأتها . فتكون « كم » مفعولاً به مقدماً لقرأت ، و « من كتاب » تمييزاً لها . أما قولك : « كم قرأت كتاباً ! » فاخبار عن كثرة المرات التي قرأت فيها كتاباً . فتكون « كم » مفعولاً مطلقاً لأنها دلت على عدد مرات حدوث الفعل ، وتكون « كتاباً » مفعولاً به لقرأت . أما تمييز « كم » فمحذوف تقديره : كم مرةٍ قرأت كتاباً .

٧١ ـ أطردِ اليأسَ بالرجا ، فَكَأيّن
آلمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

(اللغـة : الآلم : المتألم . حم يسـره : جاء وقت يسره . الاعراب : « اطرد اليأس » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « بالرجا » متعلقان بفعل الأمر . « فكأين » الفاء استئنافية . كأين : اسم كناية مبني على السكون في محل رفـع مبتدأ . والمعنى : كثير من المتألمين جاء يسرهم بعد عسرهم . « آلما » تمييز لكأين . « حم يسره » ماض مجهول ونائب فاعل ومضاف اليه . « بعـد » ظرف متعلق بحم . « عسر » مضاف اليـه . « جملة : اطرد » ابتدائيـة لا محل لها . « جملة : كأين مع خبره » استئنافية لا محل لها . « جملة : حم يسره » خبر كأين محلها الرفع . الشاهد : « كأين آلما » : يجوز ـ على قلة ـ مجيء تمييز كأين منصوباً .)

٧ ـ (**كذا**) : وهي كناية عن عدد مبهم ، مثل أخواتها « كم الاستفهامية وكم الخبرية وكأين » ، إلا أنها ليست كالأخيرتين في افادة التكثير ، بل هي كالاستفهامية في صلاحيتها للكثير والقليل . والغالب فيها أن تكـون مكررة بالعطف ، نحو : « جاءني كذا وكذا طالباً » ، وقـد تستعمل مفردة أو مكررة بغير عاطف ، نحو : « جاءني كـذا طالباً ـ وجاءني كذا كذا طالباً » .

وتمييزها لا يكون إلا مفرداً منصوباً ، كما رأيت من الامثلة .

٨ ـ (**المقادير وأشباهها وما جرى مجراها**) : يجوز في تمييز المقادير الطولية والمساحية والوزنية والحجمية وما أشبهها وما جرى مجراها ، أن يكون منصوباً ، نحو : « عندي رطلٌ عسلاً » ، أو مجروراً بمن ، نحو : « عندي رطلٌ من عسلٍ » ، أو مجروراً بالاضافة ، نحو : « عندي رطلُ عسلٍ » . فان أضيف المقدار إلى غير تمييزه ، وجب نصب

التمييز أو جره بمن لعدم إمكان إضافة اسم إلى اسمين اثنين ، نحو : « ما في السماء قدرُ راحةٍ سَحاباً - أو من سحابٍ » ، إذ لا يقال : « قدرُ راحةٍ سحابٍ » .

٩ - (**الذوات غامضات المادة**) : يجوز في تمييز هذه أربعة وجوه : النصب ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةً » ، والجر بمن ، نحو « عندي خاتمٌ من فضةٍ » ، والجر بالاضافة ، نحو : « عندي خاتمُ فضةٍ » ، ثم الاتباع ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةٌ [١] » . فان أضيفت الذات غامضة المادة إلى غير تمييزها ، امتنعت الاضافة إلى التمييز ، وجاز فيه الأوجه الثلاثة الأخرى ، نحو : « عندي خاتمُ زواجٍ فضةً - وفضةٌ - ومن فضةٍ » .

١٠ - (**المبهمات واسعات الدلالة**) : ونعني بها الكلمات الصالحات لأن تكون اسماً لكل موجود ، كما رأيت في صدر البحث ، مثل : « سي [٢] - مثل - ما الشرطية - مهما الشرطية ... » .

ويجوز في تمييز هذه الكلمات أن يكون منصوباً ، نحو : « ولا سيما يوماً بدارة جُلْجُلِ [٣] » . والاكثر أن يأتي مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خيرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ » ، وقوله : « ما نَنْسَخْ من آيةٍ أو نُنْسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ منها أو مِثْلِها » ، وقوله : « وما تُنْفِقُوا مِنْ خيرٍ فَلأنْفُسِكُمْ » . وقوله : « وما تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ اليكم » ، وقوله : « مهما تأتِنا بِهِ مِنْ آيةٍ لِتَسْحَرَنا بِها فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمنين » ، وقول زهير :

---

(١) فيعرب بدلاً أو عطف بيان أو نعتاً .
(٢) سي : كلمة بمعنى « مثل » . وسيأتي شرحها في قسم الأدوات .
(٣) هذا عجز بيت لامرىء القيس ، وصدره : ألا رب يومٍ لك منهن صالح .

٧٢ ـ وَمَهْما تكنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقةٍ
، وإنْ خالَها تَخفى على الناسِ ، تُعْلَمِ

(الاعراب : « ومهما » اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . « تكن » مضارع ناقص مجزوم ، اسمه ضمير مستتر تقديره هي يعود على « مهما » . « عند » ظرف مكان متعلق بخبر « تكن » المحذوف . « امرىء » مضاف اليه . « من خليقة » جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة لمهما (١) . « و » اعتراضية . « ان » حرف شرط جازم (٢) . « خالها » ماض مبني على الفتح في محل جزم بان . والفاعل مستتر ، والضمير المتصل في محل نصب مفعول به أول . « تخفى » مضارع مرفوع بالضمة المقدرة ، والفاعل مستتر . « على الناس » متعلقان بتخفى . « تعلم » مضارع مجهول مجزوم لأنه جواب الشرط ، وحرك بالكسر للضرورة . ونائب الفاعل مستتر تقديره هي . « جملة : مهما مع خبره » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تكن عند امرىء » خبر لمهما محلها الرفع . « جملة : إن خالها مع جوابه المحذوف » اعتراض بين الشرط الأول وجوابه لا محل لها . « جملة : تخفى » مفعول به ثانٍ محلها النصب . « جملة : تعلم » جواب شرط لا محل لها . وجواب شرط « ان » محذوف دل عليه جواب شرط « مهما » (٣) . الشاهد : « ومهما ... من خليقة » : جاء تمييز مهما مجروراً بمن .)

١١ ـ **(الموصولات التي لم تعرفها صلاتها) : وتمييزها لا يكون إلا مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « أرُوني ماذا خَلَقُوا مِنَ الأرْضِ » ، وقوله : « وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ » .**

---

(١) وعلقها ابن هشام بحال محذوفة من اسم تكن المستتر العائد على مهما . هذا وللبيت اعرابات مختلفة انظرها في حرف « مهما » من الجزء الأول من المغني .

(٢) الشرط هنا لا سببي ، لذا فبعضهم يعرب « إن » هذه بقوله وصلية . راجع مبحث الشرط .

(٣) قد يظن القارىء أن هذا التركيب من نوع توالي شرطين عاطفهما هو الواو . وعلى ذلك يكون الجواب المذكور جواباً للاثنين معاً . وهذا غير صحيح ، لأن الشرطين مختلفان ، فلا يصح العطف بينهما ، إذ الشرط الأول شبه شرط ، والشرط الثاني شرط لا سببي . (راجع مبحث الشرط) .

١٢ – (الجملة) : وتمييزها ، كما رأينا ، على ضربين : محوّل ، وغير محوّل .

فأما المحول فلا يجوز فيه إلا النصب فقط ، نحو : « تصبب زيد عرقاً » ، ونحو قوله تعالى : « وفَجَّرْنا الأرضَ عُيُوناً » ، وقوله : « أنا أكثر منك مالاً » .

وأما غير المحول فيجوز فيه النصب والجر بمن ، نحو : « لله درك فارساً – ومن فارس » .

و – أحكام متفرقة :

١ – يرى النحاة أن عامل النصب في تمييز الذات هو الاسم المبهم المميَّز ، وفي تمييز الجملة هو ما فيها من فعل أو شبهه .

٢ – لا يجوز تقدم التمييز على المميَّز إن كان ذاتاً ، نحو : « رطل عسلاً » ، ولا على عامله إن كان فعلاً جامداً ، نحو : « ما أحسنه رجلاً » و « نعم زيد رجلاً ، وبئس عمرو رجلاً » .

أما إذا كان عامله فعلاً متصرفاً ، فقد أجاز الكسائي والمازني والمبرد تقدمه عليه (١) . فتقول : « نفساً طاب زيدٌ » و « شيباً اشتعل رأسي » ومنه قول المخبل السعدي (٢) .

٧٣ – أَتَهْجُرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها ؟
وما كانَ نفساً بالفراق تطيب

(١) ومنعه سيبويه وأكثر النحاة .
(٢) وقيل : البيت لاعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوح العامري .

(الاعراب : « أتهجر ليلى » همزة استفهام وفعل مضارع مرفوع وفاعل . « بالفراق » متعلقان بتهجر . « حبيبها » مفعول به ومضاف اليه . « و » حالية . « ما » نافية « كان » ماض ناقص ، واسمه ضمير شأن محذوف . « نفساً » تمييز . « بالفراق » متعلقان بتطيب . « تطيب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « جملة : اتهجر ليلى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وما كان مع الخبر » حالية محلها النصب . « جملة : تطيب » خبر كان محلها النصب . الشاهد : « نفساً تطيب » : جاز تقدم التمييز على عامله لأنه فعل متصرف .)

ولا خلاف في جواز توسطه بين العامل ومرفوعه ، نحو : « طاب نفساً محمد » .

٣ ـ لا يكون التمييز إلا اسماً صريحاً ، فلا يكون جملة ولا شبهها .

٤ ـ لا يجوز تعدده ، فلا يقال : « عندي رطل عسلاً سمناً » .

٥ ـ الأصل فيه أن يكون اسماً جامداً . وقد يكون مشتقاً إن كان وصفاً ناب عن موصوفه ، نحو : « لله دره فارساً ! ، وما أحسنه عالماً ! ، ومررت بعشرين راكباً » ، إذ الأصل : « لله دره رجلاً فارساً ، وما أحسنه رجلاً عالماً ، ومررت بعشرين رجلاً راكباً » . فالتمييز ، في الحقيقة ، إنما هو الموصوف المحذوف .

٦ ـ الأصل فيه أن يكون نكرة . وقد يأتي معرفة . ومنه قوله تعالى : « إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهَ » وقوله : « وكَمْ أهْلَكْنا مِنْ قريةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها » . ومنه قول رشيد بن شهاب اليشكري :

٧٤ ـ رَأَيْتُكَ لمّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا

صَدَدْتَ وطبتَ النفسَ يا قيس عن عمرٍو

(المعنى : كان لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري صـديق حميم يسمى عمراً . وقد قتل قوم الشاعر عمراً هذا ، فتوعدهم قيس بالأخذ بثأر صديقـه إن هو لقيهم . لكنه ما كاد يلقاهم ويعرف وجوههم حتى جبن وصد بوجهه عنهم ، وكأنه طاب نفساً عن مقتل صديقه عمرو . الاعراب : « رأيتك » فعـل وفاعل ومفعول به . « لما » حرف وجود لوجود ، أي حرف شرط غير جازم (١) . « أن » زائدة . « عرفت » فعـل وفاعل . « وجوهنا » مفعول به ومضاف اليه . « صددت » فعل وفاعل . « وطبت » فعل وفاعل . « النفس » تمييز منصوب . « يا قيس » أداة نداء ومنادى مبني على الضم في محل نصب . « عن عمرو » متعلقان بفعل طبت . « جملة : رأيتك » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عرفت » جملة الشرط لا محل لها (١) . « جملة : صـددت » جواب الشرط لا محل لها . « جملة : وطبت » معطوفـة على جملة جواب الشرط لا محل لهـا . « جملة : يا قيس » معترضة بين الفعل والجار لا محل لها . الشاهد : « النفس » : جاء التمييز معرفة . وهو جائز . لكن الأصل فيه أن يكون نكرة . ومن النحاة من يرفض ذلك ، ويعتبر التعريف لفظياً ، و « ال » زائدة .)

٧ ـ قد يأتي التمييز للتوكيد ، لا لازالة الابهام ، كقوله تعالى : « إنَّ عِدَّةَ الشهورِ عندَ اللهِ اثنا عشرَ شهراً » ، فذات العدد معروفة من قوله (الشهور) ، وإنما جاءت « شهراً » للتوكيد . ومنه قول جرير يهجو الأخطل :

٧٥ ـ والتَّغْلبِيُّون بئسَ الفحلُ فَحْلُهُمُ
فَحْلاً ، وأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

(اللغة : الزلاء : الرسحاء الخفيفة الوركين . المنطيق : المرأة الـتي تكبر

---

(١) علمت من مبحث الشرط أن منهم من يعد « لما » ظرفيـة لا حرفية وانها متعلقة بجوابها . وعلى ذلك تكون الجملة التي بعدها في محل جر بالاضافة .
وأياً كان الاعراب الذي تختار ، فالمجموع الشرطي في محل نصب على الحال من الـكاف في رأيتك .

عجيزتها بحشية . الاعراب : « والتغلبيون » مبتدأ . « بئس الفحل » فعل وفاعل . « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف اليه . « فحلاً » تمييز مؤكد لفاعل بئس . « وأمهم » مبتدأ ، والضمير مضاف اليه . « زلاء منطيق » خبران للمبتدأ الأخير . « جملة : التغلبيون مع خبره » ابتدائية لا محل لها . « جملة : بئس الفحل » خبر للمبتدأ المؤخر فحلهم ، محلها الرفع . « جملة : بئس الفحل فحلهم » خبر للمبتدأ الأول محلها الرفع . « جملة : امهم زلاء » معطوفة على جملة الخبر الكبرى « بئس الفحل فحلهم » محلها الرفع . الشاهد : « فحلاً » : جاء التمييز مؤكداً ، إذ ان فاعل « بئس » ظاهر ليس مضمراً ، فلا ابهام في الجملة .)

٣ - الاضافة

آ - تعريف الاضافة والمضاف اليه :

١ - يمكن تعريف المضاف اليه بأنه اسم تكملة لاسم آخر نكرة قبله ، يضم اليه ليفيده التعريف إن كان هو نفسه معرفة ، نحو : « قرأت كتاب سيبويه » ، أو ليفيده التخصيص إن كان هو نفسه نكرة ، نحو : « قرأت كتاب نحوٍ » ، حيث نرى « الكتاب » في المثال الأول قد عين وحدد لاضافته إلى معين وهو سيبويه ، وهذا هو التعريف ، وحيث نراه في المثال الثاني غير محدد ، ولكنه محصور في دائرة كتب النحو دون غيرها ، وهذا معنى التخصيص (١) .

٢ - وتعرف الاضافة بأنها نسبةٌ ، أو علاقةٌ بين اسمين توجب انجرار ثانيهما دائماً ، نحو : « هذا كتابُ التلميذِ » . ويسمى الاسم الأول مضافاً ، ويسمى الاسم الثاني مضافاً اليه . ولا بد في الاضافة من تقدير حرف جر بين المضاف والمضاف اليه . فالحرف الممكن تقديره في مثالنا هو اللام : « هذا كتابٌ للتلميذِ (٢) » .

---

(١) كل هذا يجري في الاضافة المحضة ، أما في غير المحضة ، فلا يستفيد المضاف تعريفاً ، ولا تخصيصاً . وسنرى ذلك بعد قليل .

(٢) وهذا مخصوص أيضاً بالاضافة المحضة ، أما غير المحضة فليست على تقدير شيء .

ب ـ أنواع الاضافة من حيث العلاقة :

قلنا في التعريف ، أعلاه : إن الاضافة علاقة بين اسمين .

فالسؤال الآن : ما طبيعة هذه العلاقة ؟ وهل هي نوع واحد ، أم أنواع ؟ وهل تسمح كل العلاقات بالاضافة أم لا ؟

والاجابة عن كل ذلك فيما يأتي :

١ ـ إذا قامت بين اسمين علاقة ملكية ، بمعنى أن يكون أحدهما مالكاً للآخر ، جاز عقد إضافة بينهما ، فنجعل المملوك مضافاً إلى المالك ، نحو : « هذا كتابُ التلميذِ » ، حيث « الكتاب » مملوك ، و « التلميذ » مالك . وكذا إذا قامت بين الاسمين علاقة اختصاص ، لا علاقة ملكية (١) ، نحو : « هذا حصيرُ المسجدِ » ، حيث الحصير مختص به ، والمسجد مختص .

وتسمى هذه الاضافة القائمة على هذا النوع من العلاقة بالاضافة اللامية ، لأنها الاضافة التي يمكن دائماً تقدير اللام فيها بين المتضايفين ، فتقدير المثال الأول : هذا كتاب للتلميذ ، وتقدير المثال الثاني : هذا حصيرٌ للمسجد .

ومن هذا النوع إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله ، نحو : « قراءتك جيدة » ، إذ التقدير : القراءة التي لك جيدة ، ونحو : « قراءة الدرسِ مفيدة » ، إذ التقدير : القراءة التي للدرس مفيدة .

---

(١) نقول عن العلاقة إنها علاقة اختصاص ، عندما لا يكون أحد الطرفين شخصية صالحة للتملك ، نحو : « حصير المسجد » ، فالمسجد شخصية غير صالحة للتملك .

ومنه أيضاً إضافة الظروف كلها ، نحو : « سافرت زمن الحصاد » ، إذ التقدير : زمناً للحصاد .

على أنه ليس من الضروري أن تكون علاقة الملكية ، أو علاقة الاختصاص ، شيئاً حقيقياً معترفاً به ، بل يكفي أن تكون هذه العلاقة اعتبارية لدى المتكلم ، نحو قولك : « قف مكان زيدٍ » . فزيد ليس مالكاً حقيقياً للمكان الذي يقف فيه ، ولا هو مختص به في عرف الناس ، ولكن المتكلم اعتبر المكان لزيد ، لمجرد وجود زيد فيه ، فأقام بينه وبين المكان علاقة ملكية اعتبارية ، ثم أضافه اليه . ويسمى هذا النوع من الاضافة بالاضافة لأدنى ملابسة .

٢ ـ إذا قامت بين الاسمين علاقة بيانية ، بمعنى أن يكون أحدهما مبيناً لجنس الآخر ، جاز عقد إضافة بينها ، فنجعل المفسَّر مضافاً ، والمفسِّر مضافاً اليه ، نحو : « هذا بابُ خشبٍ ، وهذا خاتمُ فضةٍ ، وهذا لوحُ زجاجٍ ... وهكذا » .

وتسمى هذه الاضافة بالاضافة البيانية ، لأن المضاف اليه يقوم فيها بمهمة البيان والتفسير والتمييز للمضاف . وضابطها دائماً أن يصح فيها تقدير « من » بين المتضايفين . فتقدير الأمثلة السابقة : باب من خشب ـ خاتم من فضة ـ لوح من زجاج .

ويدخل في هذا النوع كل إضافة يكون فيها المضاف اليه تمييزاً للمضاف (١) .

٣ ـ إذا قامت بين اسمين علاقة ظرفية ، بمعنى أن يكون أحدهما

(١) راجع مبحث التمييز .

ظرفاً مكانياً أو زمانياً للآخر ، جاز عقد إضافة بينهما ، فنجعل الظرف مضافاً ، والمظروف فيه مضافاً اليه ، نحو : « سهرُ الليلِ مضنٍ - وزميلُ العملِ مقبلٌ - وقعودُ الدارِ مخيلٌ - ويا صاحبَيِ السجنِ - ... الخ » .

وضابط هذا النوع من الاضافة أن يصح تقدير « في » بين المتضايفين ، فالتقدير في الامثلة السابقة : سهر في الليل - زميل في العمل - قعود في الدار - صاحبان في السجن .

٤ - إذا قامت بين الاسمين علاقة تشبيهية ، بمعنى أن يكون أحدهما مشبهاً بالثاني ، جاز إقامة إضافة بينهما ، فنجعل المشبه به مضافاً ، والمشبه مضافاً اليه ، نحو : « لجينُ الماء - ولؤلؤ الدمع - وورد الخدود - وذهب الأصيل » .

وضابط هذا النوع من الاضافة صحة تقدير الكاف بين المتضايفين . فالتقدير في الامثلة السابقة : ماء كاللجين - دمع كاللؤلؤ - خدود كالورد - أصيل كالذهب (١) .

٥ - إذا كان بين الاسمين علاقة عمل نحوية ، بمعنى أن يكون أحد الاسمين عاملاً في الثاني ، جازت الاضافة بينهما ، نحو : « كاتبُ الرسالةِ » ، حيث الرسالة مفعول لكاتب ، ونحو : « حسنُ الوجه » ، حيث الوجه فاعل لحسن . وليس في هذا النوع من الاضافة تقدير حرف بين المتضايفين .

٦ - إذا كان بين الاسمين علاقة وصفية ، بمعنى أن أحدهما صفة

---

(١) لاحظ أننا هنا نقدم المضاف اليه على المضاف عند التقدير ، لأن المضاف اليه هو المشبه .

للثاني ، جازت إضافة الصفة إلى الموصوف بشرط أن يصح تقدير « من » بينهما ، نحو : « كرام الناسِ » . والتقدير : كرام من الناسِ . أما إذا لم يصح تقدير « من » فالاضافـة ممتنعـة ، فلا يقال : « فاضلُ رجلٍ ، وعظيمُ أميرٍ » . وكذا لا يصح إضافة الموصوف إلى صفته ، فلا يقال : « رجلُ فاضلٍ » . وأما قولهم : « صـلاة الأولى ، ومسجد الجامـع ، ودار الآخرة ، وجانبُ الغربي » ، فهو على تقدير حذف المضاف اليـه ، وإقامة صفتـه مقامه . والتقدير : صلاة الساعـةِ الأولى ، ومسجد المكان الجامع ، ودار الحياةِ الآخرةِ ، وجانب المكانِ الغربي .

٧ ـ إذا كان بين الاسمين علاقة عموم وخصوص ، بمعنى أن كليهما يعني شيئاً واحداً ، إلا أن أحدهما أعم ، والآخر أخص ، جازت إضافة العام الى الخاص ، نحو : « يوم الجمعة ، وشهر رمضان » ، حيث اليوم أعم من « الجمعة » ، لأنه يصدق على كل يوم ، أما الجمعة فلا تصدق إلا على يوم معـين من أيام الأسبوع ، وكـــذلك العلاقـة بين « الشهر » و « رمضان » ، هـذا ، ولا يصح العكس ، أي لا يصح إضافـة الخاص إلى العام ، فلا يقال : « جمعة اليوم ، ورمضان الشهر » ، لعدم الفائدة من هذه الاضافة .

٨ ـ إذا كان بين الاسمين علاقة ترادف ، بمعنى أنهما مترادفان على معنى واحد ، فلا تصح إقامة إضافـة بينهما ، فلا يقال : « ليثُ أسدٍ ، ولا غزال ظبيٍ » ، لعدم الفائدة من هذه الاضافة ، إذ وظيفـة المضاف اليه أن يكمل معنى المضاف ، ولا يكمل الشيء بنفسه ، لأن المترادفين في حكم الكلمة الواحدة من حيث المعنى .

أما إن كان الاسمان علمين لشخص واحد ، فالاضافة بينهما جائزة ، فتقول : « محمدُ عليٍّ ، وأحمدُ شوقيٍ ... وهكذا » .

ج - نوعا الإضافة من حيث إفادتها التعريف :

تقسم الاضافة من حيث إفادتها التعريف للمضاف ، أو عدم إفادتها إياه ، إلى قسمين :

١ - (**الاضافة المحضة**) وتسمى الاضافة المعنوية ، والاضافة الحقيقية : وهي التي يكتسب فيها المضاف تعريفاً إن كان المضاف اليه معرفة ، نحو : « كتابُ سيبويه » ، أو يكتسب فيها تخصيصاً إن كان المضاف اليه نكرة ، نحو : « كتاب نحوٍ » . إلا إذا كان المضاف متوغلاً في الابهام والتنكير ، فلا تفيده إضافته إلى المعرفة تعريفاً ، وذلك مثل : « غير - مِثل - شبيه - نظير - وما في معناها » ، نحو : « جاء رجلٌ غيرك - وجاء رجل نظير خالدٍ » . فأنت ترى أن الكلمتين ظلتا نكرتين على الرغم من إضافتها إلى معرفة ، بدليل أنهما وقعتا صفتين لنكرتين قبلها ، وقد علمت أن صفة النكرة لا تكون إلا نكرة .

وقد أوجب النحاة في هذه الاضافة أن تكون مشتملة على حرف جر متخيّلٍ بين متضايفيها ، سواء أصح تقديره ، مثل : « كتاب زيد ← كتاب لزيد » ، أم لم يصح ، مثل : « يوم الجمعة » ، إذ لا يمكن تقديرها بـ « يوم للجمعة ، ولا يوم في الجمعة ، ولا يوم من الجمعة ، ولا يوم كالجمعة » . فالجار هنا لا يمكن ظهوره ، ولكن يبقى منوياً أو متخيلاً (١) .

ويدخل في الاضافة المحضة كل أنواع الاضافة التي سبق سردها ، ما عدا واحداً منها ، وبشروط مخصوصة سنذكرها الآن .

(١) ولستُ أرى داعياً لهذا الضابط في الاضافة المحضة ، إذ يمكن الاكتفاء بالضابط السابق ، وهو أنها المفيدة تعريفاً أو تخصيصاً .

٢ - (**الاضافة غير المحضة**) وتسمى الاضافة اللفظية ، والاضافة المجازية : وهي التي لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، فيظل معها نكرة كما كان من قبل ، نحو : « جاء رجلٌ ضاربُ زيدٍ غداً » ، فأنت ترى أن « ضارب » ظلت نكرة برغم إضافتها إلى « زيد » ، بدليل وقوعها صفة للنكرة التي قبلها وهي كلمة « رجل » .

ولا تكون الاضافة غير محضة إلا إذا وقعت بين الصفة المشبهة ومعمولها ، نحو « جاء رجلٌ حسنُ الوجهِ » ، أو بين اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو مبالغة اسم الفاعل ، وبين معمولاتها ، بشرط أن تدل على حال أو استقبال ، نحو : « جاء رجل ضارب زيدٍ الآن - أو غداً [١] ، ورأيت ولداً ممزَّقَ الثوب الآن - أو غداً [١] » . وهذا الشرط ضروري ، ليكون اسم الفاعل واسم المفعول عاملين ، فعند ذلك يكونان كالفعل المضارع معنىً وعملاً ، ولشبهها بالفعل اعتبرت الاضافة لفظيةً لا حقيقية ، لأن الفعل ، كما تعلم ، لا يضاف ، وكذا ما يشبهه في المعنى والعمل . فان دل اسم الفاعل واسم المفعول على المضي ، فليسا مشبهين للمضارع ، ولا عاملين عمله ، بل هما عند ذلك اسمان عاديان ، وإذا أضيفا كانت إضافتها إضافة محضة ، نحو : « جاء الرجلُ كاتبُ الرسالةِ البارحةَ [١] » . فأنت ترى أن « كاتب » استفاد التعريف من المضاف اليه بدليل وقوعه صفة للمعرفة التي قبله .

أما الصفة المشبهة فلم يشترطوا لها الدلالة على الحال أو الاستقبال ، لأنها بطبيعتها لا تدل إلا على الدوام ، والدوام يدخل فيه الحال والاستقبال كما يدخل فيه المضي .

---

(١) إن وضعنا لكلمات « الآن - غداً - البارحة » لا يعني وجوب أن تكون هذه الكلمات مذكورة في الجمل ، فقد يعرف زمن اسم الفاعل واسم المفعول من السياق وحده . ولكننا نذكرها للتنبيه على الزمن المراد من المشتق .

د ـ ما يترتب على الاضافة :

إذا قامت إضافة بين اسمين ، ترتب عليها أمور كثيرة ، بعضها معنوي ، وبعضها لفظي ، وبعضها واجب ، وبعضها جائز . واليك ذلك مفصلاً :

١ ـ يجر المضاف اليه وجوباً ، أياً يكن نوع الاضافة .

٢ ـ إذا كانت الاضافة محضة ، اكتسب المضاف التعريف إن كان المضاف اليه معرفة ، واكتسب التخصيص إن كان المضاف اليه نكرة . أما إن كانت الاضافة غير محضة ، فلا يكتسب المضاف شيئاً . وقد بينا ذلك بما يغني عن اعادته وضرب الأمثلة له .

٣ ـ إن كان المضاف منوناً وجب حذف تنوينه عند الاضافة ، أياً كان نوعها ، نحو : « كاتبٌ ← كاتبُ الرسالةِ » .

٤ ـ إن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً ، أو ملحقاً بهما ، وجب حذف نونه ، نحو : « طالبان ← طالبا المدرسة ، معلمون ← معلمو المدرسةِ » .

٥ ـ إن كان المضاف محلى بـ « ال » ، وجب حذفها منه في الاضافة المحضة ، نحو : « الكتاب ← كتاب القراءةِ » .

أما في الاضافة غير المحضةِ فيجوز بقاؤها فيه ، ولكن باحد الشروط الآتية :

آ ـ أن يكون المضاف اليه مشتملاً على « ال » ، نحو : « جاء الكاتب الدرسِ » .

ب ـ أن يكون المضاف اليه مضافاً إلى مشتمل على « ال » ، نحو : « جاء الكاتبُ درسِ النحوِ » .

ج ـ أن يكون المضاف اليه مضافاً إلى اسم مشتمل على ضمير يعود على اسم فيه « ال » ، نحو : « الودُّ أنت المستحق خالصِيهِ » .

د ـ أن يكون المضاف مثنىً أو جمع مذكر سالماً ، نحو : « جاء المكرما خالدٍ ، وجاء المكرمو خالدٍ » .

وجوّز الفراء إضافة الوصف المقترن بـ « ال » إلى كل اسم معرفة بلا قيد ولا شرط ، وتابعه الغلاييني قائلاً : إن الذوق العربي لا يأبى ذلك . وهو الحق ، فلا حاجة حينئذ إلى الشروط السالفة .

٦ ـ إذا كان المضاف مذكراً ، والمضاف اليه مؤنثاً ، فقد يكتسب المضاف التأنيث من صاحبه ، فيعامل معاملة المؤنث ، نحو : « قُطِعَتْ بعضُ أصابعِهِ » ، حيث ترى كلمة « بعض » المذكرة ، عوملت معاملة الكلمة المؤنثة فانّث فعلها « قطعت » . وذلك لأنها أضيفت إلى مؤنث ، وهو « الأصابع » . إلا أن هذا لا يجوز إلا إذا كان المضاف صالحاً للاستغناء عنه وإقامة المضاف اليه مقامه دون تبدل في المعنى ، وهذا الشرط متوفر في المثال المذكور ، إذ يمكن الحذف والقول : « قُطِعَتْ أصابِعُه » .

وربما كان المضاف مؤنثاً فاكتسب التذكير من المذكر المضاف اليه ، بالشرط الذي تقدم ، كقوله تعالى : « إن رحمةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين » .

٧ ـ إذا كان المضاف اسماً معرباً متوغلاً في الابهام ، ككلمة « غير ـ شبه ـ مثل » ، وكان المضاف اليه مبنياً ، جاز بقاء المضاف على اعرابه ، وجاز بناؤه على الفتح ، فتقول : « جاء رجلٌ غيرُكَ » رافعاً « غير » على أنه صفة للرجل ، أو تقول : « جاء رجلٌ غيرَكَ » بانياً « غير » على الفتح في محل رفع ، وذلك لأنه مضاف إلى مبني وهو الضمير « ك » .

٨ ـ إذا أضيفت أسماء الزمان المبهمة المعربة إلى مفرد مبني ، مثل كلمة « إذ » ، جاز فيها البناء على الفتح ، وجاز ابقاؤها على إعرابها ، فتقول : « طلعت الشمس فانطلقت اليك من حينئذٍ » جاراً كلمة « حين » لسبقها بحرف الجر ، أو تقول : « فانطلقت اليك من حينَئذٍ » بانياً « حين » على الفتح في محل جر . وقد قرىء بالبناء على الفتح وبالجر قوله تعالى : « فلمّا جاءَ أمْرُنا نجَّيْنا صالحاً والذين آمنوا معه برحمةٍ منا ، ومن خِزْيِ يومَئِذٍ » بجر اليوم وبنائه على الفتح ، وقوله : « يودُّ المجرمُ لو يفتدى من عذاب يومَئِذٍ ببنيه » بالجر والبناء أيضاً .

٩ ـ إذا كان المضاف مما يلازم الاضافة إلى الجمل ، فهو واجب البناء . وهذا الحكم مخصوص بست كلمات فقط ، هي : « إذْ ـ حيثُ ـ إذا ـ لمّا ـ مذْ ـ منذُ » .

١٠ ـ إذا كان المضاف جائز الاضافة إلى الجملة وإلى المفرد ، فعند إضافته إلى الجملة يجوز فيه البناء على الفتح ، ويجوز إبقاؤه على الاعراب ، تقول : « جئتك في يومِ نجحت » بالجر على الاعراب ، أو تقول : « جئتك في يومَ نجحت » بالفتح على البناء . وقد قرىء في السبعة : « هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم » بالرفع على الاعراب ، وبالفتح على البناء .

وقد اختلف النحاة في ترجيح أحد الوجهين على الآخر اختلافاً كثيراً . والجمهور على أنه يفضل الاعراب إذا كان صدر الجملة المضاف اليها معرباً ، كأن يكون صدرها فعلاً مضارعاً ، أو أن تكون جملة اسمية ، مثال الأول : « آتيك في يومِ تتفتحُ الأزهار » ، ومثال الثاني : « جئتك في وقتِ الشمسُ مشرقة » . ويفضل البناء إذا كان صدر الجملة المضاف اليها مبنياً ، كأن تكون مصدرة بفعل ماض ، نحو : « جئتك في

يومَ نجحت (١) » .

٥ ـ حذف المضاف :

لا يحذف المضاف إلا بقرينة تدل عليه ، كقوله تعالى : « واسألِ القريةَ التي كنا فيها ، والعيرَ التي أقبلنا فيها » ، إذ التقدير : واسأل أهلَ القريةِ وأصحابَ العيرِ . فاما إن حصل بحذفه إبهام والتباس فلا يجوز ، فلا يقال : « رأيت زيداً » وأنت تريد « رأيت غلامَ زيدٍ » .

ويترتب على حذف المضاف أحد أمرين :

١ ـ إذا لم يكن في الكلام غير الاضافة التي حذف مضافها ، وجب إقامة المضاف اليه مقام المضاف واعطاؤه إعرابه ، نحو : « أحب كلَّ الأطفالِ ← أحبُّ الأطفالَ » و « جاء كلُّ الأطفالِ ← جاء الأطفالُ » و « مررت بكلِّ الأطفالِ ← مررت بالأطفال » .

٢ ـ إذا كان في الكلام إضافتان متعاطفتان ، ولفظ المضاف واحد في الاثنتين ، وحذف مضاف الثانية ، جاز في المضاف اليه أن يبقى على جره ، كقول أبي دواد الايادي :

٧٦ ـ أَكُلَّ امرئٍ تحسبينَ امْرَأً
ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا ؟

أي : وكلَّ نارٍ .

(١) والبصريون لا يرون المسألة جوازية ، بل يوجبون الاعراب إن كان صدر الجملة معرباً ، والبناء إن كان صدرها مبنياً .

(الاعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام . وكل : مفعول به أول مقدم . « امرىء » مضاف اليه . « تحسبين » مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء فاعل . « امرأ » مفعول به ثان . « ونار » الواو حرف عطف . والمعطوف محذوف تقديره « كل » ، وهو معطوف على « كل » الأولى ، وهو مضاف « نار » مضاف اليه . « توقد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « بالليل » متعلقان بفعل توقد . « ناراً » معطوف على المفعول الثاني « امرأ » . « جملة : تحسبين » ابتدائية لا محل لها من الاعراب . « جملة : توقد » نعت للنار محلها الجر . الشاهد : « ونار » : جاز حذف المضاف وبقاء المضاف اليه مجروراً ، لأن المضاف معطوف على مضاف آخر مثله في اللفظ .)

وقد لا يكون المضافان متماثلين في اللفظ ، بل يكونان متقابلين في المعنى . ومع ذلك ، يجوز فيهما ما جاز في المتماثلين . ومنه قوله تعالى : « تُريدونَ عَرَضَ الدُّنيا ، واللهُ يريد الآخرةِ » فيمن قرأ بالجر . والتقدير : واللهُ يريدُ باقيَ الآخرةِ . إذ لا يمكن تقدير « عَرَض الآخرة » ، لأن ما في الآخرة ليساً عَرَضاً زائلاً ، بل هو باقٍ خالدٌ .

و ـ حذف المضاف اليه :

إذا حذف المضاف اليه ترتب على حذفه أحد ثلاثة أمور :

١ ـ فان حذف من الكلام لفظاً ومعنى ، أي من غير أن ينوى لفظه ولا معناه ، رد إلى المضاف كل ما كان له قبل الاضافة ، ومنها التنوين ، نحو : « آتيك بعدَ الغروب ← آتيك بعداً [1] » .

(١) إذا ارتد التنوين إلى الاسم صار نكرة ، فاذا قلت : « آتيك بعداً » فانت تقصد أنك آت بعد أي شيء كان ، لا بعد شيء معين . أما إن قصدت الاتيان بعد شيء معين مفهوم من سياق كلامك ، أو من ملابسات الخطاب ، فتقول : « آتيك بعد » بغير تنوين ، أو : « آتيك بعدُ » بالبناء على الضم . وسيأتي شرح الحالتين في الفقرتين الثانية والثالثة .

٢ ـ إذا حذف ، ولكن المتكلم ينوي لفظه ومعناه ، بقي المضاف على حاله من غير رد التنوين اليه . ومنه القراءة الشاذة لابن مُحَيْصِن : « فلا خوفُ عليهم » ، أي : فلا خوفُ شيءٍ عليهم .

وأكثر ما يقع هذا إذا وجد في الكلام إضافتان متعاطفتان ، كقولهم : « قطع الله يدَ ورِجْلَ من قالها » ، والتقدير : قطع الله يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَ مَنْ قالها . ومنه قول أحد الشعراء :

٧٧ ـ سقى الأَرَضينَ الغيثُ سهلَ وحَزْنَها
فَنِيْطَتْ عرا الآمالِ بالزَّرعِ والضرعِ

أي : سهلها وحزنها .

(اللغة : الحزن : ما غلظ من الأرض ، والسهل عكسه . نيط : علقت . الاعراب : « سقى الأرضين الغيث » فعل ومفعول به مقدم وفاعل مؤخر . « سهل » بدل من الأرضين . وهو مضاف والمضاف اليه محذوف . التقدير : سهلها . « وحزنها » معطوف على سهل ، والضمير مضاف اليه . « فنيطت » ماض مجهول والتاء للتأنيث . « عرا » نائب فاعل . « الآمال » مضاف اليه . « بالزرع » متعلقان بنيطت . « والضرع » معطوف على الزرع . « جملة : سقى الغيث » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فنيطت عرا » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « سهل وحزنها » حذف المضاف اليه على نية لفظه ومعناه فبقي المضاف على حاله من غير أن يرد اليه التنوين .)

٣ ـ إذا حذف المضاف اليه ، ولكن المتكلم ينوي معناه دون لفظه ، وجب بناء المضاف على الضم ، كقوله تعالى : « غُلِبَتِ الرومُ في أدنى الأرضِ ، وهمْ مِنْ بعدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبونَ في بضعِ سنين ، للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ » . التقدير : لله الأمر من قبل غلبهم ومن بعده .

وهذا الحكم مخصوص بكلمات قليلة هي : غير ـ قبل ـ بعد ـ حسب ـ أول ـ دون . ثم الجهات الست : أمام ـ قدام ـ خلف ـ وراء ـ فوق ـ تحت ـ أسفل ـ يمين ـ شمال ـ يسار . ثم كلمة « على » .

ونلخص ما مرّ بما يأتي :

١ ـ تقول : « طلعت الشمسُ فجئتُك من بعدِ [١] » : إذا أردت أن تلفظ المضاف اليه ، وهو طلوعِ الشمس ، ولكنك عدلت عن ذلك في اللحظة الأخيرة ، فكأنك كنت تريد أن تقول : فجئتك من بعد طلوعها ، ولكنك لم تفعل .

٢ ـ وتقول : « طلعت الشمس فجئتك من بعدٍ [٢] » : إذا أردت « بعداً » غير معين ، ولا علاقة له بطلوع الشمس .

٣ ـ وتقول : « طلعت الشمس فجئتك من بعدُ [٣] » : إذا أردت « بعداً » معيناً هو « بعد طلوع الشمس » .

ز ـ الفصل بين المتضايفين :

الأصل في المتضايفين ألاّ يفصل بينهما شيء ، لأنهما في حكم الكلمة الواحدة . ومع ذلك فقد فصلت العرب بينهما بعدة أشياء ، اعتبر النحاة بعضها جائزاً مقيساً ، واعتبروا الآخر ضرورة لا يقاس عليها .

١ ـ فأما الجائز فهو الفصل بمعمول المضاف ، إذا كان المضاف عاملاً [٤] ، سواء أكان المعمول مفعولاً به ، أو ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً :

---

(١) بالجر من غير تنوين .
(٢) بالجر مع التنوين .
(٣) بالبناء على الضم .
(٤) كأن يكون المضاف مصدراً أو اسم فاعل .

فمثال الفصل بالمفعول به قوله تعالى : « وكذلكَ زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ ـ أولادَهم ـ شركائِهِم [١] » ، أي : قتلُ شركائِهم أولادَهم .

ومثال الفصل بالظرف ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته : « تركُ ـ يوماً ـ نفسِك وهواها ، سعيٌ لها في رداها » ، أي : تركُ نفسِك يوماً ...

ومثال الفصل بشبه الظرف ، أي بالجار والمجرور ، قوله ﷺ في حديث أبي الدرداء : « هل أنتم تاركو ـ لي ـ صاحبي ؟ » أي : تاركو صاحبي لي .

٢ ـ واعتبروا من الجائز أيضاً الفصل بالقسم . حكى الكسائي : « هذا غلامُ ـ والله ـ زيدٍ » أي : هذا غلام زيد والله .

٣ ـ فأما الفصل الذي عدّ من باب الضرورة ، فقد جاءت له صور كثيرة ، هذه أشهرها :

آ ـ فصلوا بالظرف الاجنبي عن المضاف [٢] . وقد جاء ذلك في قول أبي حية النميري يصف رسم دار :

٧٨ ـ كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ ـ يوماً ـ
يهوديٍّ يقاربُ أو يُزيلُ

---

(١) هذه قراءة ابن عامر .
(٢) أي الذي لا يتعلق بالمضاف ، بل بشيء آخر غيره . أما المتعلق بالمضاف فالفصل به جائز ، كما رأيت في الفقرة الأولى .

(اللغة : يقارب : أي يقارب ما بين الكلمات في الكتابة ، ويزيل : عكسها . وانما خص اليهودي ، لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك . المعنى : يشبه ما بقي متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك ، بكتابة اليهودي المرصوصة الكلمات حيناً ، والمتباعدة حيناً آخر . الاعراب : « كما » الكاف حرف جر ، و « ما » مصدرية . « خط الكتاب » فعل مجهول ونائب فاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب . « بكف » متعلقان بفعل خط . « يوماً » ظرف متعلق بفعل خط . « يهودي » مضاف اليه مجرور . أما مضافه فهو كلمة « كف » . « يقارب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أو يزيل » حرف عطف وفعل مضارع وفاعل مستتر . « جملة المبتدأ وخبره المحذوف الذي تعلق به الجار والمجرور » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خط الكتاب » صلة الحرف المصدري لا محل لها . « جملة : يقارب » نعت لليهودي محلها الجر . « جملة : يزيل » معطوفة على النعتية محلها الجر أيضاً . الشاهد : « بكف يوماً يهودي » فصل بين المتضايفين بالظرف الاجنبي عن المضاف . وهذا ضرورة شعرية .)

ب ـ وفصلوا بنعت المضاف ، كما جاء في قول الفرزدق مادحاً :

٧٩ ـ ولَئِنْ حلفتُ على يَدَيْكَ لأحْلِفَنْ
بيمينِ أصدقَ من يمينِكَ مُقْسِمِ

أي : بيمينِ مقسمٍ أصدقَ من يمينك .

(المعنى : إني واثق من كرمك وعطائك ثقة تجعلني ـ إذا حلفت أنا بأنك ستعطيني ـ أصدق منك إذا حلفت أنت بأنك ستعطيني . الاعراب : « ولئن » اللام موطئة للقسم ، وان : حرف شرط جازم . « حلفت » الفعل مبني على السكون في محل جزم بان . والتاء فاعل . « على يديك » متعلقان بحلفت ، والكاف مضاف اليه . « لأحلفن » اللام واقعة في جواب القسم . والمضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل رفع . والفاعل مستتر . « بيمين » متعلقان بأحلفن . « أصدق » صفة لليمين مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنها اسم ممنوع من الصرف . « من يمينك » متعلقان بأصدق . والكاف مضاف اليه . « مقسم » مضاف اليه ، فأما مضافه فهو « بيمين » . « جملة

القسم المحذوفة » ابتدائية لا محل لها من الاعراب . « جملة : حلفت » معترضة بين جملة القسم وبين جوابه ، لا محل لها . « جملة : لأحلفن » جواب القسم المحذوف لا محل لها . وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليها . الشاهد : « بيمين أصدق من يمينك مقسم » : فصل بين المتضايفين بصفة المضاف . وهذا ضرورة شعرية .)

ج ـ وفصلوا بينها بالمنادى ، كقول أحد الشعراء :

٨٠ ـ كأنَّ بِرذَوْنَ ـ أبا عصامِ ! ـ

زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللّجام

أي : كأن برذون زيدٍ يا أبا عصام .

(اللغة : البرذون : من الخيل ما ليس بعربي . المعنى : يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل لكان حماراً ، لصغره في عين الناظر . الاعراب : « كأن » حرف مشبه بالفعل . « برذون » اسم كأن منصوب ، وهو مضاف ، أما المضاف اليه فسيأتي بعد المنادى . « أبا » منادى بأداة نداء محذوفة ، التقدير : يا أبا عصام . « عصام » مضاف اليه . « زيدِ » مضاف اليه ، ومضافه هو البرذون . « حمار » خبر كأن . « دق » ماض مجهول نائب فاعله مستتر . « باللجام » متعلقان بدق . « جملة : كأن واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا أبا عصام » معترضة بين المضاف والمضاف اليه لا محل لها . « جملة : دق » نعت للحمار محلها الرفع . الشاهد : « كأن برذون أبا عصام زيد » : فصل بين المضاف ، وهو « برذون » والمضاف اليه ، وهو « زيد » بالنداء وهو قوله : أبا عصام . وهذا ضرورة شعرية .)

هذا ، وقد فصلوا بينها بفاعل المضاف ، وبالفاعل الأجنبي ، وبالمفعول الأجنبي و بـ « ما » الزائدة ، و بـ « إمّا » ، وبالتوكيد اللفظي للمضاف ، وباشياء أخرى يطول شرحها .

ج - ترتيب المتضايفين :

الترتيب بين المتضايفين شديد الصرامة : فالمضاف أولاً ، ثم المضاف اليه ثانياً . ولا يجوز أن يتقدم المضاف اليه على المضاف حتى ولو كان من ألفاظ الصدارة ، بل إن هذه الصدارة تنتقل من المضاف اليه الى المضاف ، فتقول : كتابَ منْ قرأتَ ؟ وكتاب أيِّ شاعرٍ تقرأْ تستفدْ .

وكذلك إن كان للمضاف اليه معمول لم يجز أن يتقدم هذا المعمول على المضاف ، فلا تقول : « أنا زيداً مثلُ ضاربٍ » وأنت تريد : « أنا مثلُ ضاربٍ زيداً » . إلا إذا كان المضاف كلمة « غير » ، فيجوز ، تقول : « أنا زيداً غيرُ ضاربٍ » . وإنما جاز ذلك لأن كلمة « غير » وإن كانت في اللفظ مضافةً ، فهي في المعنى بمثابة حرف « لا » ، بدليل أنه يصح وضع « لا » مع المضارع في مكان « غير » مع المضاف اليه ، فتقول : « أنا زيداً لا أضرب » . وعلى ذلك يكون الكلام مع « غير » ذا تركيب اضافي في اللفظ فقط ، أما في المعنى فهو ذو تركيب فعلي ، وقد علمنا أنه يجوز في الفعل أن يتقدم مفعوله عليه وعلى ما قد يدخله من الحروف ، وكذلك الأمر ههنا لشبه الكلام بالتركيب الفعلي . ومن هذا القبيل قول أبي زبيد الطائي :

٨١ - إِنَّ امرَأً خَصَّني يوماً مَوَدَّتَهُ

على التنائي لعندي غيرُ مكفورِ

أي : لغير مكفور عندي .

(المعنى : لن أكفر جميل امرىء منحني مودته على الرغم مما بيننا من بعد الدار . الاعراب : « إن امرأً » إن واسمها . « خصني » فعل وفاعل مستتر

ونون وقاية ومفعول به أول . « يوماً » ظرف متعلق بالفعل . « مودته » مفعول به ثان ومضاف اليه . « على التنائي » متعلقان بالفعل خصني . « لعندي » اللام مزحلقة ، وعند : ظرف مكان متعلق بالمضاف اليه « مكفور » ، والضمير المتصل مضاف اليه . « غير » خبر إن . « مكفور » مضاف اليه . « جملة : ان واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خصني » نعت لاسم إن محلها النصب . الشاهد : « لعندي غير مكفور » : تقدم الظرف « عند » المتعلق بالمضاف اليه « مكفور » على المضاف « غير » . وهذا جائز لأن المضاف أتى بلفظ « غير » .)

ط ـ موقف الاسماء من الاضافة :

تنقسم الاسماء بحسب موقفها من الاضافة إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ اسماء لا تقبل الاضافة مطلقاً [١] ، وهي الضمائر ، وأسماء الاشارة ، والاسماء الموصولة ، واسماء الاستفهام ، وبعض أسماء الشرط ، إلا « أياً » ، فانها تقبل الاضافة ، سواء أكانت وصفية ، أم شرطية ، أم استفهامية ، أم موصولية .

٢ ـ اسماء صالحة للاضافة والافراد (**أي : عدم الاضافة**) ، وهي أكثرية الأسماء في العربية ، مثل : باب ـ بيت ـ غلام ـ رجل ...

٣ ـ اسماء لا تستعمل إلا مضافة . وهي على نوعين : نوع لا يضاف إلا إلى المفرد ، ونوع لا يضاف إلا إلى الجمل :

آ ـ (**فالملازم الاضافة إلى المفرد**) : نوعان :

١ ـ نوع لا بد من إضافته لفظاً ومعنى ، وهو الاسماء الآتية :

---

(١) أي لا تقبل أن تكون مضافة ، أما أن تكون مضافاً اليها فهذا جائز كما لا يخفى .

« عند – لدى – لدن – بين – وسْط – شبه – مثل – قاب [١] – كلا – كلتا – سوى – ذو – ذات – ذوا – ذواتا – ذوو – ذوات – أولو – أولات – قصارى – سبحان – معاذ – سائر [٢] – وحد – لبيك – سعديك – حنانيك – دواليك » .

٢ – نوع قد يقطع عن الاضافة لفظاً ، ولكنه يبقى في المعنى مضافاً ، وهو الأسماء الآتية : « أول – دون – فوق – تحت – يمين – شمال – أمام – قدام – خلف – وراء – تلقاء – تجاه [٣] – إزاء – حذاء – قبل – بعد – مع – كل – بعض – غير – جميع – حسب – أيّ » .

هذا ، وتقسم الاسماء الملازمة للاضافة إلى المفرد لفظاً (وهي النوع الأول) إلى ثلاثة أقسام :

١ – ما يقبل الاضافة إلى الظاهر والضمير ، وهي : « كلا – كلتا – لدى – لدن – عند – سوى – بين – قصارى – وسط – مثل – شبه – ذوو – مع – سبحان – سائر » .

٢ – ما لا يضاف إلا إلى الظاهر ، وهي : « أولو – أولات – دو – ذات – ذوا – ذواتا – قاب – معاذ » .

٣ – ما لا يضاف إلا إلى الضمير ، وهي : « وحد (وتقبل الاضافة إلى كل الضمائر : وحده ، وحدك ، وحدي) – لبيك – سعديك – حنانيك – دواليك (ولا تضاف إلا إلى ضمائر المخاطبة : لبيك لبيكما ، لبيكم ، لبيكن) .

---

(١) القاب : المقدار . وقاب القوس : ما بين مقبضها وسيتها . وسية القوس : طرفها المحني .

(٢) سائر . من السؤر . وهو البقية من الشراب ، وتقول : جاء زيد وعمرو وخالد . ثم تبعهم سائر الرفاق . أي : بقية الرفاق .

(٣) تجاه : يجوز فيها تثليث التاء .

ب ـ (**والملازم الاضافة إلى الجمل**) : هـــو : « إذ ـ إذا ـ حيث ـ لمّا ـ مذ ـ منذ [1] » .

(١) سيأتي الكلام مفصلاً على كل هذه الاسماء الملازمة للاضافة ، وذلك في القسم الرابع من الكتاب ، وهو قسم الأدوات .

٤ ـ النعت

آ ـ النعت : تعريفه ووظائفه :

النعت تكملة للاسم تذكر لأحد الأغراض الآتية :

١ ـ للتفرقة بين المشتركين في الاسم ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرُ » . فكلمة « الشاعر » وضحت زيداً ، وفرقته عن كثير من الرجال الذين يشاركونه في هذا الاسم . وهذه وظيفة تحديدية ، كما ترى .

٢ ـ للتخصيص ، ويكون ذلك إذا كان المنعوت نكرة ، نحو : « جاء رجل طويل » . فكلمة « طويل » لم تحدد الرجل الآتي بالضبط ، ولكنها ضيقت دائرة تنكيره ، فعلمنا أن الآتي هو واحد من الرجال الطوال فقط ، لا واحد من الرجال عامة . وهذه الوظيفة هي عينها وظيفة الاضافة إلى نكرة ، كما علمت من بحث الاضافة .

٣ ـ للثناء والتعظيم ، نحو : « بسم الله الرحمنِ الرحيمِ » ، فكلمة « الرحيم » لم يؤت بها لتحديد الرحمن وتعيينه وتفرقته عن رحمن آخر ليس رحيماً ، إذ ليس في الوجود غير رحمن واحد (١) . ولكن أُتِيَ بها للثناء عليه سبحانه وتعالى . ومن ذلك قولك : « جاء أبوك

---

(١) الرحمن اسم من أسماء الله ، وليس صفة ، وعلى هذا يكون « الرحمن » في قولنا : « بسم الله الرحمن الرحيم » بدلاً من « الله » ، ويكون « الرحيم » نعتاً للرحمن .

الفاضل » ، إذ ليست كلمة « الفاضل » للتفرقة بين أبوين لك أحدهما فاضل ، والآخر غير فاضل ، فليس لك إلا أب واحد . وانما أتي بالنعت ههنا للثناء والمديح .

٤ ـ للذم والتحقير ، نحو : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ، فكلمة « الرجيم » لم تذكر للتفرقة بين شيطانين أحدهما رجيم والآخر غير ذلك ، إذ ليس في الوجود غير شيطان واحد . ولكن النعت ذكر هنا بقصد التحقير والذم . وهذا الغرض هو مثل الغرض السابق ، وإن اختلف عنه معنىً .

٥ ـ للتوكيد ، نحو : « مضى أمس الدابر » ، فكلمة « الدابر » لم تذكر للتفريق بين أمسين ، أحدهما دابر ، والآخر غير دابر ، إذ كل أمسٍ دابرٌ ، ولا ذكرت لتحقير أو ثناء ، إذ ليس في كلمة « دابر » ما يشعر بمدح أو ذم ، ولكنها ذكرت لتوكيد معنى الانقضاء المفهوم من كلمة « أمس » . ومن ذلك قوله تعالى : « فاذا نُفِخَ في الصورِ نفخةٌ واحدةٌ » ، فكلمة « واحدة » أكدت الافراد المفهوم من كلمة « نفخة » .

ب ـ النعت الحقيقي والنعت السببي :

ينقسم النعت إلى قسمين : حقيقي ، وسببي .

١ ـ **فالحقيقي** : ما يُبيّنُ صفةً من صفاتِ الاسم الذي قبله ، نحو : « جاء زيدٌ الطويلُ » . فالطويل هو وصف لزيد كما ترى ذلك ظاهراً .

٢ ـ **والسببي** : ما يُبيّنُ صفةً من صفاتِ اسم بعده له علاقة بالاسم الذي قبله ، نحو : « جاء زيدٌ الطويلُ أبوه » ، فالطويل ههنا

ليست وصفاً لزيد ، إنما هي وصف للأب ، ولكن « الأب » ليس اسماً أجنبياً عن « زيد » ، بل يربط بينهما رابط ، أي : سبب ، وهو رابط الأبوة ، كما ترى ذلك ظاهراً في المثال [١] .

قد تقول : ولكنّ هذا النعت السببي ليس نعتاً إلا من حيث اللفظ ، أو من حيث الاعتبار النحوي ، وأنه من حيث المعنى شيء آخر لا يمت إلى النعت بصلة .

وهذا صحيح إلى حدٍ ما ، ولكنه ليس صحيحاً كل الصحة . فالنعت السببي ، وإن لم يكن وصفاً لمتبوعه ؛ وهو الاسم الذي قبله ، فانه يقدم له الخدمة نفسها التي يقدمها النعت الحقيقي . ألا ترى أننا حين نقول : « جاء زيد الطويل أبوه » نكون قد فرقنا زيدنا هذا وميزناه عن زيدين آخرين ليس آباؤهم طوالاً ؟

وعلى هذا تكون تسمية هذا النوع من التكملة بالنعت تسمية صحيحة لا غبار عليها .

ج ـ أشكال النعت :

١ ـ يأتي النعت مفرداً ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرُ » .

٢ ـ ويأتي جملة فعلية ، نحو : « جاء رجل يحمل معه كتباً » .

---

(١) يضاف الى ذلك أن « الأب » قد ارتبط مع « زيد » بضمير يعود على زيد ، وهو الهاء في كلمة « أبوه » . وهذا الضمير يسمى السبب ، أي الحبل ، ومن هنا أخذ هذا النعت اسمه « النعت السببي » . على أن هذا الضمير ليس ضرورياً اتصاله بالمرفوع ، فقد يستتر في النعت ، ثم يضاف النعت الى مرفوعه ، نحو : « جاء زيد الطويل الأب » .

٣ ـ ويأتي جملة اسمية ، نحو : « جاء رجل ثوبُهُ جديدٌ » .

٤ ـ ويأتي ظرفاً ، نحو : « رأيت عصفوراً فوقَ الشجرةِ » .

٥ ـ ويأتي جاراً ومجروراً ، نحو : « رأيت عصفوراً على الشجرةِ » .

فأما الجملة ، اسمية كانت أو فعلية ، فيشترط لمجيئها نعتاً أن يكون المنعوت نكرة ، كما رأيت في المثالين أعلاه . فان كان ما قبلها معرفة ، فهي حال منه ، لا نعت له ، ذلك أن الجملة ، من حيث التعريف والتنكير ، تُعدُّ في النكرات ، والنكرة لا تصف إلا النكرة . ومن هنا قيل : الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال .

ثم يجب في الجملة الواقعة نعتاً أن تشتمل على ضمير يعود على المنعوت يكون كالرابط الذي يربط الجملة به (١) ، كما يجب أن تكون جملة خبرية لا انشائية ، فلا يصح أن يقال : « جاء رجل إضْرِبْه » . فان وقع في الكلام جملة طلبية ظاهرها أنها نعت لنكرة ، فليس الأمر كذلك ، وإنما هي مقولة لقول محذوف ، وهذا القول هو النعت ، وذلك كقول العجاج :

٨٢ ـ حتّى إِذا جَنَّ الظلام واخْتَلَطْ

جاءوا بِمَذْقٍ : هل رَأَيْتَ الذئبَ قطّ ؟

(اللغة : المذق : هو اللبن الممزوج بالماء ، فيقل بياضه ، فيشبه لون الذئب . المعنى : يصف قوماً أضافوه وأطالوا عليه حتى سئم ، ثم أتوه بلبن قد أكثروا عليه الماء حتى قل بياضه ، وصار في كدرة وغبرة لون الذئب . الاعراب :

---

(١) وقد يحذف هذا الضمير للدلالة عليه ، كقول جرير :

وما أدري أغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطولُ الدهرِ أم مالٌ أصابوا ؟

التقدير : أم مال أصابوه ؟

« حتى » حرف ابتداء . « إذا ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « جن الظلام » فعل وفاعل . « واختلط » فعل وفاعل مستتر . « جاءوا » فعل وفاعل . « بمذق » متعلقان بفعل جاءوا . « هل » حرف استفهام . « رأيت » فعل وفاعل . « الذئب » مفعول به . « قط » ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب ، متعلق بفعل « رأيت » ، وسكن للوقف . « جملة : جن الظلام » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : اختلط » معطوفة على المضاف اليها محلها الجر . « جملة : جاءوا » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له . « جملة : هل رأيت » مقول لقول محذوف هو نعت للمذق ، فمحلها النصب . والتقدير : جاءوا بمذق مقول فيه : هل رأيت الذئب قط ؟
الشاهد : « جاءوا بمذق هل رأيت الذئب » : ظاهر الجملة الاستفهامية انها نعت للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معمول له ، على ما بيناه في الاعراب .)

وزعم بعضهم أنه يجوز أن تقع الجملة نعتاً للمعرف بـ « ال » الجنسية (١) ، وجعلوا منه قوله تعالى : « وآيةٌ لَهُمُ الليلُ نسلخُ منه النهارَ » أي : الليلُ المنسلخُ منه النهار ، وقول الشاعر :

٨٣ ـ وإني لَتَعْروني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ
كما انتفضَ العُصفورُ بَلَّلَهُ القطرُ

التقدير : كما انتفض العصفور المبلَّلُ بالقطر .

(الاعراب : « واني » ان مع اسمها . « لتعروني » لام مزحلقة ، ومضارع مرفوع ، ونون وقاية ، ومفعول به . « هزة » فاعل . « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية . « انتفض العصفور » فعل وفاعل . والمصدر المؤول في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بنعت محذوف للهزة .

---

(١) « ال » الجنسية لا تفيد مصحوبها إلا تعريفاً في اللفظ فقط ، دون المعنى . ومن هنا كانت إجازة بعضهم نعت مصحوبها بالجملة . انظر الكلام على أنواع « ال » في قسم الأدوات .

التقدير : هزة كائنة كانتفاض العصفور . ويجوز اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » فيكون هو نعتاً للهزة ، ويكون مضافاً ، والمصدر المؤول مضاف اليه . والتقدير : هزة مثل انتفاضة العصفور . « بلله القطر » فعل ومفعول به مقدم وفاعل مؤخر . « جملة : إن مع اسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تعروني هزة » خبر إن محلها الرفع . « جملة : انتفض العصفور » صلة الحرف المصدري لا محل لها . « جملة : بلله القطر » نعت للعصفور محلها الرفع .

الشاهد : « العصفور بلله القطر » . أجازوا للمعرف بـ « ال » الجنسية أن ينعت بالجملة ، لأنه في المعنى نكرة لا معرفة .)

وأما الظرف والجار ، فلا يقعان نعتاً إلا إذا كان ما قبلهما نكرة أيضاً ، فان كان ما قبلهما معرفه ، فهما حال منه لا نعت . ثم إن قولنا : انهما نعت ، هو من باب التساهل ، إذ هما في الحقيقة متعلقان بالنعت المحذوف ، فقولنا : « رأيت عصفوراً فوق الشجرة » تقديره : رأيت عصفوراً كائناً فوق الشجرة .

هذا ، وإذا تعددت النعوت في أشكال مختلفة ، فالغالب تقديم النعت الذي هو مفرد على النعت الذي هو جملة ، كقوله تعالى : « وقالَ رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فِرْعَونَ يَكْتُمُ إيمانَهُ » فمؤمن نعت أول ، والجار والمجرور « من آل فرعون » متعلقان بنعت ثانٍ محذوف للرجل ، تقديره : وقال رجل كائن من آل فرعون ، وجملة « يكتم إيمانه » نعت ثالث للرجل في شكل جملة . وقد يحدث العكس ، فيقدم النعت الذي هو جملة على النعت الذي هو مفرد ، كقوله تعالى : « فسوفَ يأتي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ ، أذِلَّةٍ على المؤمنينَ ، أعِزَّةٍ على الكافرينَ » ، فالنعت الأول للقوم هو الجملة « يحبهم » ، والنعت الثاني هو المفرد « أذِلَّةٍ » .

د ـ ما ينعت ، وما ينعت به من الاسماء :

ليست كل الأسماء قابلة لأن تنعت ، ولا صالحة لأن ينعت بها .

١ ـ فأما المنعوت فهو كل الأسماء ما عدا الضمير ، فلا ينعت ، ولا ينعت به .

٢ ـ وأما النعت ، فلا يصلح له في الأصل إلا الاسم المشتق الدال على الذات متصفةً بمعنى ، كاسم الفاعل ، نحو : « جاء الطالب المجتهد » ، واسم المفعول ، نحو : « جاء الطالبُ المحبوبُ » ، والصفة المشبهة ، نحو : « جاء زيدٌ الكريمُ » ، واسم التفضيل ، نحو : « زيدٌ شاعرٌ أجودُ من غيره » . أما المشتق الدال على ذات غير متصفة بمعنى ، مثل اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ، فلا يقع نعتاً ؛ لأنه كالجامد في المعنى ، فلا يقال : « رأيت مكاناً ملعباً » تريد وصف المكان بأنه ملعب . أما إن قلت ذلك مريداً البيان والتفسير على تقدير « رأيت مكاناً أي ملعباً » جاز ذلك ، لأن عطف البيان يكون بالجوامد ، في حين أن النعت لا يكون إلا بالمشتقات .

هذا ، وقد وصفوا بغير المشتق ، لكن على شرط أن يكون صالحاً للتأويل بالمشتق :

آ ـ (**فوصفوا بالمصدر**) : فقالوا : « هو رجلٌ ثِقَةٌ » ، والتأويل : هو رجل موثوق به ، وقالوا : « هذا رجلٌ عدلٌ » ، والتأويل : هذا رجل عادل .

ب ـ (**ووصفوا باسم الاشارة**) : فقالوا : « خذ الكتاب هذا » والتأويل : خذ الكتاب المشارَ اليه .

ج ـ (**ووصفوا بذي**) : فقالوا : « هذا رجلٌ ذو فضل » ، والتأويل : هذا رجل صاحب فضل ، وقالوا : « هذه امرأة ذاتُ فضل » ، والتأويل : هذه امرأة صاحبة فضل .

د - (**ووصفوا بالاسم الموصول**) : بشرط أن يكون مقترناً بـ « ال » ، فقالوا : « جاء الرجلُ الذي فاز بالجائزة » ، والتأويل : جاء الرجل الفائز ؛ أو أن يكون « ذو » الطائية ، نحو : « جاء الرجل ذو فاز » ، أي : الفائز ، أو « ال » الموصولية ، كقول أحد الشعراء :

٨٤ - مِنَ القومِ الرسولُ اللهِ مِنْهُمْ
لهم دانَتْ رقابُ بني معدِّ

أي : من القوم الذين رسول الله منهم .

(الاعراب : « من القوم » متعلقان بما قبلهما . « ال » اسم موصول مبني على السكون في محل جر نعتاً للقوم . « رسول » مبتدأ . « الله » مضاف اليه . « منهم » متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ . « لهم » متعلقان بدانت « دانت رقاب » فعل وفاعل . « بني » مضاف اليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . « معد » مضاف اليه . « جملة : رسول الله منهم » صلة الاسم الموصول « ال » لا محل لها . « جملة : دانت رقاب » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « من القوم الرسول الله منهم » : يجوز النعت بـ « ال » الموصولية .)

أما الموصولات « من - ما - أي » فلا ينعت بها .

هـ - (**ووصفوا بالعدد**) : فقالوا : « جاء رجال خمسةٌ » ، والتأويل : جاء رجال بالغون في العددِ خمسةً .

و - (**ووصفوا بالمنسوب**) : فقالوا : « هذا رجلٌ شاميٌ » ، والتأويل : هذا رجلٌ منسوبٌ إلى الشام .

ز - (**ووصفوا بالجامد الدال على تشبيه**) : فقالوا : « هذا رجلٌ أسدٌ » ، والتأويل : هذا رجل شجاع .

ح - (ووصفوا بـ « ما » النكرة) : فقالوا : « اقرأ كتاباً ما » ، والتأويل : اقرأ كتاباً مطلقاً ، أي غير محدد ، وقد يراد بها التهويل والتعظيم لا الابهام ، فتؤول عند ذلك بكلمة « عظيم » ، ومنه المثل المشهور : « لأمرٍ ما جدع قصير أنفه » . أي : لأمرٍ عظيمٍ .

ط - (ووصفوا بكلمتي « كل وأي ») الدالتين على استكمال الموصوف للصفة ، نحو : « أنت رجلٌ كلُّ الرجلِ » ، أي : أنت رجلٌ كاملٌ في الرجوليّة ، ونحو : « أنت رجلٌ أيُّ رجلٍ » ، والتأويل أيضاً : أنت رجلٌ كامل في الرجولية .

٥ - المطابقة بين النعت ومنعوته :

١ - إذا كان النعت رافعاً للضمير المستتر العائد على المنعوت فالمطابقة التامة بينه وبين منعوته واجبة في الجنس (١) والعدد والاعراب والتعريف والتنكير ، سواء أكان النعت حقيقياً ، نحو : « جاء الرجل الفاضل(٢) » أم كان سببياً ، نحو : « جاء الرجل الفاضل (٢) الأبِ » .

تقول في النعت الحقيقي :

- جاء رجلٌ فاضلٌ
- جاء الرجلُ الفاضلُ

تطابقا في التعريف والتنكير .

---

(١) نقصد بالجنس : التذكير والتأنيث .

(٢) في كلمة « الفاضل » ضمير مستتر تقديره هو يعود على الرجل . وهذا الضمير هو فاعل المشتق ، لأن المشتق كالفعل ، فلا بد له من فاعل ، فاما أن يكون ظاهراً ، وإما أن يكون مستتراً .

- جاء رجلٌ فاضلٌ .
- جاءت امرأةٌ فاضلةٌ .
تطابقا في التذكير والتأنيث .

- جاء الرجلُ الفاضلُ
- جاء الرجلان الفاضلان
- جاء الرجالُ الفضلاءُ
تطابقا في العدد .

- جاء الرجلُ الفاضلُ
- رأيت الرجلَ الفاضلَ
- مررت بالرجلِ الفاضلِ
تطابقا في الاعراب .

وتقول في النعت السببي :

- جاء الرجلُ الفاضلُ الأبِ
- جاء رجلٌ فاضلُ الأبِ
تطابقا في التعريف والتنكير .

- جاء رجلٌ فاضلُ الأبِ
- جاءت امرأةٌ فاضلةُ الأبِ
تطابقا في التذكير والتأنيث .

- جاء رجلٌ فاضلُ الأبِ
- جاء رجلان فاضلا الأبِ
- جاء رجالٌ فضلاء الأبِ
تطابقا في العدد .

- جاء رجلٌ فاضلُ الأبِ
- رأيت رجلاً فاضلَ الأبِ
- مررت برجلٍ فاضلِ الأبِ
تطابقا في الاعراب .

٢ - أما إذا كان النعت سببياً رافعاً للاسم الظاهر ، نحو : « جاء رجلٌ فاضلٌ أبوه » . فالمطابقة مقسومة على الشكل التالي :

١ ـ في العدد : المطابقة ممتنعة ، سواء مع الاسم المتبوع ، أم مع الاسم المرفوع ، وذلك لأنه ، وقد رفع اسماً ظاهراً ، صار كالفعل . والفعل كما نعلم لا يتطابق مع فاعله في العدد ، فتقول : « جاء الرجل ـ جاء الرجلان ـ جاء الرجال » . والفعل مفرد كما ترى .

٢ ـ في الجنس : المطابقة واجبة مع الاسم المرفوع فقط ، وذلك لأنه كالفعل ، والفعل ـ كما نعلم ـ يطابق مرفوعه في التذكير والتأنيث ، تقول : « جاء الرجل ـ جاءت المرأة » .

٣ ـ في الاعراب والتعريف والتنكير : المطابقة واجبة مع المتبوع فقط .

تقول :

ـ جاء الرجلُ الفاضلُ أخوه ـ جاء الرجلانِ الفاضلُ أخواهما ـ جاء الرجالُ الفاضلُ أخوتهم	لا تطابق في العدد ، لا مع المتبوع ولا مع المرفوع .
ـ جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه ـ جاء الرجلُ الفاضلةُ أمه	التطابق في الجنس مع المرفوع لا مع المتبوع .
ـ جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه ـ رأيت الرجلَ الفاضلَ أبوه ـ مررت بالرجلِ الفاضلِ أبوه	التطابق في الاعراب مع المتبوع لا مع المرفوع .
ـ جاء رجلٌ فاضلٌ أبوه ـ جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه	التطابق في التعريف والتنكير مع المتبوع لا مع المرفوع .

ملاحظة :

علمت مما سبق أن في اللغة أسماءً يستوي فيها المذكر والمؤنث ،

مثـــل : « عجوز ، وقتيـــل ، ومِمْطار ، وذِبْـــح ، وجَزَر ، وعلاّمة (١) ... » ، وأن فيها أسماءً يستوي فيها المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمـــع ، كالمصادر الموصوف بها ، وكالكلمات : « صـــديق ـ عدو (٢) ... » . في مثل هذه الكلمات تمتنع المطابقـة اللفظية في النعت لثبات الكلمة على صيغة واحدة وصلاحيتها لكلا الجنسين ، أو لكلا الجنسين مع كل الأعداد .

فتقول ناعتاً بالمصدر « حق » :

ـ هذا أمرٌ حقٌ .

ـ هذه قضيةٌ حقٌ .

ـ هذان أمران حقٌ .

ـ هاتان قضيتان حقٌ .

ـ هذه أمور حقٌ .

ـ هذه قضايا حقٌ .

وتقول ناعتاً بكلمة « صديق » :

ـ هذا رجلٌ صديقٌ لنا .

ـ هذه امرأةٌ صديقٌ لنا .

ـ هذان رجلان صديقٌ لنا .

ـ هاتان امرأتان صديقٌ لنا .

---

(١) راجع فصل المذكر والمؤنث من باب أقسام الاسم .
(٢) راجع فصل الجموع من باب تصريف الاسم .

ـ هؤلاء رجالٌ صديقٌ لنا .
ـ هؤلاء نسوةٌ صديقٌ لنا .

وتقول فيما يستوي فيه الجنس فقط دون العدد :

ـ هذا رجلٌ عجوزٌ .
ـ هذه امرأة عجَوزٌ .
ـ هذان رجلان عجوزان .
ـ هاتان امرأتان عجوزان .
ـ هؤلاء رجالٌ عُجُزٌ .
ـ هؤلاء نسوةٌ عُجُزٌ .

و ـ حذف النعت والمنعوت :

يجوز حذف كل من المنعوت والنعت إذا كان في الكلام ما يدل عليهما .

١ ـ فأما المنعوت فيكثر حذفه إذا كان نعته غالباً عليه غلبةً جعلت العرب تستغني عن الموصوف بذكر صفته ، نحو : « أقمنا في البطحاء » ، فالبطحاء وصف وليست اسماً ، ولكن لما كان لا يوصف بها إلا المكان المتسع ، صارت كاسم الجنس في دلالتها ، وصار قولك : « أقمنا في البطحاء » يعدل قولك : « أقمنا في الأرض البطحاء » . ومن هذا القبيل قولهم : « ضربت بالأبيض » أي : بالسيف الأبيض ، و « طعنت بالاسمر » أي : بالرمح الأسمر ، و « جاءنا راكب » أي : رجل راكب ، إذ لا يركب إلا الانسان ، و « رأيت الأورق » أي : الجمل الأورق ، و « الاطلس » أي : الذئب الأطلس ، و « الورقاء » أي : الحمامة الورقاء ، إلى آخر ذلك مما لا يحصى .

فأما إذا كانت الصفة غير غالبة على موصوفها ، فلا يجوز حذف المنعوت لئلا يلتبس الكلام ، فلا تقول : « رأيت قصيراً » ، لأن صفة القصر ليست غالبة على شيء حتى يعلم بمجرد ذكرها ، فالقصر يوجد في الثوب والقلم والرجل والباب وغير ذلك من الأجناس ، فاذا قلت : « رأيت قصيراً » لم يعلم ماذا رأيت .

هذا في حذف المنعوت ، ونعته مفرد . أما المنعوت الذي نعته جملة أو شبهها ، فلم يجزه أكثر النحاة إلا بشرط : أن يكون المنعوت جزءاً من اسم قبله مجرور بـ « من » ، نحو قولهم : « نحن فريقان : منّا ظَعَنَ ، ومنا أقام » . والتقدير : منا فريق ظعن ، ومنا فريق أقام . فأنت ترى أن كلمة « فريق » ، وهي المنعوت المحذوف ، تدل على جزء مما يدل عليه الضمير « نا » المجرور بحرف الجر « من » ، فـ « نا » ، أي : نحن ، تعني المجموع ، و « فريق » هو جزء من المجموع . ومن هذا القبيل ما حكاه سيبويه عن العرب : « ما منها مات حتى رأيته في حال كذا وكذا » ، أي : ما منها واحد مات ، وقوله تعالى : « وأنّا منّا الصالحونَ ، ومنّا دونَ ذلك » ، أي : ومنا ناسٌ دون ذلك (١) . وقوله : « من الذين هادوا يحرفون الكلم » ، أي : من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم (٢) ، وقول تميم بن أبي مقبل :

---

(١) ههنا حذف الموصوف ، وصفته شبه جملة ، أي ظرف ، ثم إن قولنا : الظرف صفة ، هو من باب التساهل . والحقيقة ان الظرف متعلق بصفة محذوفة ، وعلى هذا تكون الصفة وموصوفها محذوفين في أمثال هذا التركيب ، والتقدير : ومنا أناس كائنون دون ذلك .

(٢) والكوفيون يقدرون في مثل ذلك اسماً موصولاً محذوفاً : من الذين هادوا من يحرفون الكلم . وعلى ذلك تكون الجملة صلة لموصول محذوف ، لا نعتاً لمنعوت محذوف . إلا أن تقدير الموصول لا يستقيم في كل ما ورد من هذه التراكيب استقامة تقدير المنعوت .

٨٥ ـ وما الدهرُ إلا تارَتان ، فمنهما

أموت ، وأخرى أبتغي العيشَ أَكدحُ

أي : فمنها تارة أموت فيها .

(الاعراب : « وما » نافية لا عمل لها . « الدهر » مبتدأ . « إلا » أداة حصر لا عمل لها . « تارتان » خبر . « فمنهما » متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : فكائنة منهما تارة . « أموت » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وأخرى » معطوف على المبتدأ المحذوف . « ابتغي » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « العيش » مفعول به . « اكدح » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « جملة : ما الدهر إلا تارتان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فنهما مع المبتدأ المحذوف » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : أموت » نعت للمبتدأ المحذوف محلها الرفع . « جملة : ابتغي العيش » نعت لأخرى محلها الرفع . « جملة : اكدح » حالية محلها النصب . الشاهد : « فمنها اموت » : جاز حذف المنعوت الذي نعته جملة ، لأنه جزء لاسم قبله مجرور بـ « من » .)

ومن النحاة من لا يشترط لحذف المنعوت الذي نعته جملة إلا ظهور أمره ودلالة الكلام عليه . ومن ذلك قول أحد الرجاز يصف قوساً :

٨٦ ـ تَرْمِي بِكَفَّيْ كان مِنْ أرمى البَشَرْ

أي : بكفَّيْ رامٍ كان من أرمى البشر .

(الاعراب : « ترمي » مضارع مرفوع فاعله مستتر تقديره « هي » يعود إلى القوس . « بكفي » جار ومجرور بالياء لأنه مثنى ، متعلقان بـترمي ، وحذفت النون من المثنى للاضافة ، أما المضاف اليه فهو المنعوت المحذوف « رامٍ » « كان » ماض ناقص اسمه مستتر يعود على المنعوت المحذوف « رام » . « من ارمى » متعلقان بخبر كان المحذوف . « البشر » مضاف اليه مجرور ، وسكن

للوقف . « جملة : ترمي » نعت للقوس الموصوفة في الأشطر السابقة (١) محلها الجر . « جملة : كان من أرمى البشر » نعت للمضاف اليه المحذوف « رام » ، محلها الجر . الشاهد : « بكفي كان من أرمى البشر » : يجوز حذف الموصوف بالجملة مطلقاً إذا ظهر أمره ودل الكلام عليه .)

واعلم أنه إذا حذف المنعوت وكان نعته مفرداً ، قام منعوته مقامه في الاعراب : تقول : « رأيت الذئبَ الأطلسَ » ، فيكون الذئب مفعولاً به ، والأطلس نعتاً له ، فاذا حذفت المنعوت فقلت : « رأيت الأطلس » ، كان الأطلس هو نفسه المفعول به ، ولا حاجة إلى تقدير المنعوت المحذوف . وليس الأمر كذلك فيما كان نعته جملة أو شبهها ، إذ لا بد في هذه الحالة من تقدير المحذوف ، واعطائه ما يستحق من الاعراب ، ثم جعل الجملة نعتاً له ، على ما بيّنّا في اعراب الشاهدين السابقين . وانما جازت إنابة النعت المفرد عن منعوته المحذوف ، مِنْ قِبَلِ أن النعت المفرد اسم ، فهو بذلك صالح لكل الوظائف النحوية والمواقع الاعرابية المختلفة ، بخلاف الجملة وشبهها ، فانها غير صالحة لأن تكون مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو تمييزاً ، فيما لو كان منعوتها واقعاً هذه المواقع . يضاف إلى هذا أن جملة النعت تشتمل في العادة على ضمير المنعوت المحذوف ، فلو لم نقدر المنعوت لعاد الضمير على لا شيء .

٢ ـ وأما النعت فلا يحسن حذفه إلا إذا قويت دلالة الحال عليه ، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم : « سيرَ عليه ليلٌ » يريدون : ليلٌ طويلٌ . ومن ذلك قوله تعالى : « يأخُذُ كلَّ سفينةٍ غصباً » ، والتقدير : يأخذ كلَّ سفينةٍ صالحةٍ غصباً .

---

(١) الشطران السابقان هما :

ما لك عندي غير سوطٍ وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

ز ـ قطع النعت :

قطع النعت : هو جعله على خلاف متبوعه في الحركة الاعرابية ، على اعتباره طرفاً في جملة مستقلة ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرَ » ، فالشاعر لم تبق نعتاً لزيدٍ ، وانما هي مفعول به في جملة مستقلة فعلها محذوف ، تقديره في المثال : « أمدح » ، لأن الوصف يراد به هنا الثناء والتعظيم ، ويقدر الفعل بلفظ : « أذم » ، إذا كان الوصف للتحقير ، كقولك : « جاء زيدٌ الخائنَ » ، وبلفظ « أرحم » إذا كان الوصف للترحم ، نحو قولك : « جاء زيدٌ المسكينَ » ، وبلفظ « أعني » إن لم يكن الوصف مشعراً بمدح أو ذم أو ترحم ، نحو : « جاء زيدٌ العطارَ » ، التقدير : أعني العطار .

فاذا كان المنعوت منصوباً ، فيكون القطع بالرفع ، نحو : « رأيت زيداً الشاعرُ » ، و « رأيتُ زيداً الخائنُ » و « رأيت زيداً المسكينُ » و « رأيت زيداً العطارُ » ، والمقطوع ههنا خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » .

وهذا القطع لا يجوز إلا إذا كان النعت آتياً لغرضي التعظيم والتحقير ، إذ هو عندئذ فضلة في المعنى يمكن التصرف بها حسب الارادة أما إن كان آتياً لغرضي التفريق والتخصيص ، فهو عندئذ متمم لمنعوته ، ومنعوته في حاجةٍ اليه ، فلا يجوز التصرف به بالقطع .

واعلم أن قطع النعت لا يكفي فيه مجرد المخالفة الاعرابية بين النعت ومنعوته ، بل لا بد من أن يصحب ذلك شيء من حركات المتكلم وأوضاعه يشعر بالقطع ، كأن يسكت المتكلم برهة قصيرة بين المنعوت ونعته ، فيقول مثلاً : « جاء زيدٌ » ثم يسكت برهة ، ثم يستأنف قائلاً

« العطارَ » على تقدير : أعني العطار ، أو أن يعطي النعت المقطوع نغمة صوتية مخالفة لنغمة الخبر ، كنغمة الترحم ، أو نغمة الاعجاب ، أو نغمة الاحتقار ، أو غير ذلك من النغمات مما يناسب الغرض الذي جرى من أجله القطع .

هذا ، وأكثر ما يجري القطع لأغراض الترحم والتعظيم والاحتقار ، ويقل جريانه لغير ذلك من الأغراض .

ثم اعلم أن حذف المبتدأ والفعل واجب ، فلا يجوز إظهارهما ، إلا إذا كان القطع لغرض الاختصاص ، فيجوز أن تقول : « جاء زيد ، أعني العطارَ » و : « رأيت زيداً ، هو العطارُ » .

ج ـ تعدد النعت :

يجوز أن يتعدد النعت ، ومنعوته واحد ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » ، وأن يتعدد ومنعوته متعدد ، نحو : « جاء زيد وعمرٌو الكاتبُ والشاعرُ » .

١ ـ فان تعددت النعوت لمنعوت واحد ، فهذه أحكامه :

(آ) ـ ليس من الواجب التفريق بين النعوت بالواو ، بل هو أمر جائز ، فتقول جاء زيد الشاعرُ والفقيهُ والكاتبُ » ، كما يمكن أن تقول : « جاء زيد الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » . وعدم التفريق بالواو هو الأفصح (١) .

---

(١) إذا فرقت بالواو فليس حكم النعت سارياً على الجميع ، بل الذي يعتبر نعتاً هو الواصف الأول فقط ، أما ما بعده فيعتبر معطوفاً ، كل واحد يعطف ←

(ب) ـ إذا كان المنعوت لا يتحدد ويتعين لدى السامع إلا بذكر كل النعوت ، وجب اتباع هذه النعوت جميعاً ، فتقول : « جاء زيدٌ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » برفع الجميع على الاتباع . وانما تفعل ذلك إذا كان هناك مثلاً عشرون رجلاً يدعى كل منهم « زيداً » . فاذا قلت : « جاء زيدٌ » فقط ، لم يستطع السامع تعيين الجائي من بينهم ، فاذا قلت : جاء زيد الشاعرُ » فقط ، لم يستطع السامع التعيين لوجود عشرة من الزيدين كلهم شاعر ، فاذا قلت : « جاء زيد الشاعر الفقيه » فقط ، لم يستطع السامع التعيين أيضاً لوجود خمسة من الزيدين كلهم شاعر فقيه ، فاذا قلت : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » ، أمكن السامع أن يحدد زيدك هذا ، لأنه لا يوجد بين الزيدين العشرين إلا زيد واحد يجمع في شخصه هذه الصفات الثلاث .

(ج) ـ فان كان المنعوت متعيناً بغير نعوته ، جاز لك في نعوته جميعاً القطع والاتباع ، تقول : « جاءَ زيدٌ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » بالاتباع ، أو : « جاءَ زيدٌ الشاعرَ الفقيهَ الكاتبَ » بالقطع . وانما يجوز ذلك إذا لم يكن هناك إلا زيد واحد يكفي مجرد النطق باسمه لتحديده وتعيينه لدى السامع .

(د) ـ فان اختلفت النعوت في افادتها التعيين والتفريق ، وجب الاتباع فيما هو للتفريق ، وجاز الاتباع والقطع فيما دون ذلك .

٢ ـ وإذا تعددت النعوت ومنعوتاتها متعددة فهذه أحكامها :

← على سابقه ، في المثال أعلاه ، يعتبر « الشاعر » هو وحده النعت ، أما « الفقيه » فمعطوف على الشاعر ، وأما « الكاتب » فمعطوف على الفقيه . فاذا لم تفرق بالواو فالكل يعتبر نعتاً : « الشاعر » نعت أول ، و « الفقيه » نعت ثانٍ ، و « الشاعر » نعت ثالث .

(آ) ـ إذا كانت النعوت كلها بلفظ واحد ، ثُنّيَتْ أو جمعت ، بحسب المراد ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو الشاعران » و « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ الشعراءُ » .

(ب) ـ إذا كانت النعوت بألفاظ مختلفة وجب التفريق بينها بالواو ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ الشاعرِ والفقيهِ والكاتبِ » . فيكون النعت الأول للمنعوت الأول ، والثاني للثاني ، والثالث للثالث . . وهكذا .

(ج) ـ ثم إن كانت المنعوتات معمولة لعامل واحد ، أو لعوامل متفقة في المعنى والعمل ، وجب الاتباع في النعوت رفعاً ونصباً وجراً ، تقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ العاقلون » و « رأيت زيداً وعمراً وخالداً العاقلين » و « مررت بزيدٍ وعمرٍو وخالدٍ العاقلين » ، بالاتباع ، لأن العامل في المنعوتات واحدٌ ، هو « جاء » في المثال الأول ، و « رأيت » في المثال الثاني ، و « مررت » في المثال الثالث .

وكذا يجب الاتباع إذا كانت العوامل متعددة ولكنها بمعنى واحد وعمل واحد ، تقول : « جاء زيدٌ ، وقدمَ عمرٌو ، وأتى خالدٌ العاقلون » ، بالاتباع ، لأن كلاً من « جاء ، وقدم ، وأتى » بمعنى واحد ، ولأن كلاً منها قد عمل الرفع في المنعوت .

(د) ـ أما إذا اختلفت العوامل معنىً ، أو عملاً ، فالقطع واجب ، تقول : « جاء زيدٌ ، وذهب عمرٌو العاقلين » بالقطع ، لأن معنى « جاء » هو غير معنى « ذهب » . وكذا تقول : « حدثني زيدٌ ، وحدّثت عمراً العاقلين » بالقطع ، لأن العامل الأول أخذ المنعوت الأول فاعلاً ، بينما أخذ الثاني المنعوت الثاني مفعولاً به . فهما متحدان في المعنى ، لكنهما مختلفان في العمل بالنسبة للمنعوتات .

٥ ـ عطف البيان

آ ـ تعريفه وأغراضه :

عطف البيان هو : تكملة للاسم تلحقه لأحد الغرضين الآتيين :

١ ـ لتحديد المعرفة وتوضيحها وتعيينها إن كانت غير تامة التحديد ، نحو : « مررت بأخيك زيدٍ » ، حيث ترى أن كلمة « أخيك » معرفة ، لكن السامع لم يستطع تحديدها ، لأن له إخوة كثيرين ، فلما عطفت عليها كلمة « زيدٍ » استطاع السامع أن يعرف بأيِّ إخوته مررت .

٢ ـ لتخصيص النكرة ، أي لتضييق دائرة تنكيرها ، نحو : « عندي متاعٌ : ثوبٌ » ، حيث ترى أن كلمة « متاع » تصدق على كثير من الأشياء ، فلما عطفت عليها كلمة « ثوب » ضاقت دائرة تنكيرها ، ولم تعد تصدق إلا على جنس الأثواب فقط من بين كل الأمتعة .

وعلى هذا ، نجد أن عطف البيان مثل النعت في وظائفه وأغراضه ، فكلاهما يفرق المعرفة ويحددها ، ويخصص النكرة بتضييق دائرة تنكيرها . فما الفرق بينهما ؟

الفرق بينهما :

آ ـ أننا في « النعت » نصل إلى التحديد عن طريق ذكر صفات للذات تميزها وتفصلها عن الذوات الأخرى المشاركة لها في الاسم . فاذا كان لرجل ثلاثة إخوة ، وقلنا له : « رأينا أخاك » لم يستطع تحديد

المرئي من بينهم ، فاذا ذكرنا لهـــذا الأخ المرئي صفة يتحلى بها من دون أخويه الآخرين ، فقلنا : « رأينا أخاك الشاعرَ » اســتطاع السامع أن يحدد ويعين الأخ المرئي من بين إخوته . فهو إذن قد وصل إلى التحديد بمساعدة الوصف الذي ميز واحـــداً من ثلاثة يشتركون جميعـاً في اسم « الأخ » .

ب ـ أما في عطف البيان ، فاننا نصل إلى التحديد عن طريق أخرى ، ليست هي طريق ذكر صفـة للذات ، بل طريق ذكر اسم آخر للذات ، يكون أشهر من الاسم الأول ، وأكثر تحديداً له . نقول لرجل : « مات أبو حفص » ، فلا يفهم سامعنا من أبو حفص هذا ؟ إما لأنه لم يسمع بهذا العلم من قبل ، وإما لأنه يعرف عشرة من الرجال كلهم يكنى بأبي حفص ، فلا يدري أيهم هو الميت من بينهم . فاذا عطفنـا على اسم ميتنا « أبو حفص » اسماً آخر له ، وليكن كلـــة « عمر » ، فقلنا : « مات أبو حفصٍ عمرُ » ، استطاع السامع أن يعرف مَن الميت ، لأن كلة « عمر » قد وضحت له المعنيّ باسم « أبو حفص » ، أو لأن كلـة « عمر » قد فصلت أبا حفصنا هذا عن بقية المشاركين له في كنيته .

خذ مثالاً آخر : إن لأنثى الحمار اسمين ، هما : الأتان ، والحمارة . لكن المثقفين وحدهم هم الذين يفهمون الاسم الأول ، أما العامة فلا يعرفون انثى الحمار إلا باسمها الثاني . فاذا كان سامعنا من العامـــة ، وقلنا له : « ركبنا أتاناً » ، فلن يفهم مما قلنا شيئاً ، فيصبح من الواجب علينا أن نفسر له « الأتان » بذكر اسم آخر لها يعرفه ، فنقول له : « ركبنـــا أتاناً حمارةً » . فيكون الاسم الثاني توضيحـــاً وتفسيراً للاسم الأول ، وكلاهما يعني ذاتاً واحدة . هذا هو عطف البيان . وهـذه هي وظيفته في الكلام .

وإذن ، فالنعت صفة من صفات الذات تذكر معها لتحديدها ، أما عطف البيان فهو اسم ثانٍ من اسماء الذات يذكر مع اسمها الأول لتحديدها ويمكن أن نعبر عن الفرق بينهما بالعلاقة الآتية :

النعت : اسم للذات + صفة من صفات الذات ⟸ تحديد الذات

عطف البيان : اسم للذات + اسم آخر للذات ⟸ تحديد الذات

وينتج عن هذا أن عطف البيان لا يكون إلا اسماً جامداً ، لأن اسم الذات جامد ، وان النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق ، لأن الأوصاف لا يعبر عنها إلا بالمشتقات .

والخلاصة : أن عطف البيان هو ـ كما يشير اليه اسمه : ضم اسم للذات إلى اسم آخر يعني الذات نفسها ، من أجل توضيح الاسم الأول وبيانه وتفسيره . وهو صالح في أغلب الأحيان لأن تسبقه بكلمة « أي » التفسيرية (١) . تقول : « جاء أخوك زيدٌ ـ جاء أخوك ... أي : زيدٌ » و « ركبت أتاناً حمارةً ـ ركبت أتاناً .. أي : حمارةً » و « مات أبو حفص عمر ـ مات أبو حفص .. أي : عمر » .

---

(١) تقول « في أغلب الأحيان » لأن النحاة اعتبروا من عطف البيان اسماء لا يمكن سبقها بحرف التفسير « أي » ، مثل المنادى الجامد المحلى بالألف واللام المسبوق بكلمة « أيها » كما في قولك : « يا أيها الرجل » إذ لا يصح ههنا أن تقول : « يا أيها .. أي : الرجل » . ولكن هذا الاستثناء لا يقدح في صحة الكاشف الذي ذكرناه لعطف البيان ، وهو صلاحيته لأن يسبق بحرف التفسير . ذلك أن اعتبار كلمة « الرجل » عطف بيان في عبارة النداء ، إنما هو اعتبار نحوي صناعي فحسب ، أما من حيث المعنى ، فليست كلمة « الرجل » عطف بيان ، وانما هي المنادى نفسه سبق بلفظ « أيها » لأن الاسلوب العربي في النداء لا يجيز دخول « يا » على المعرف بالألف واللام . وقد صرح بهذا النحاة عند شرحهم لكلمة « أيها » حيث قالوا : انها وصلة لنداء ما فيه « ال » . ←

ب ـ أحكام متفرقة :

١ ـ تجب المطابقة التامة بين عطف البيان ومتبوعه ، في الاعراب ، وفي الجنس ، وفي العدد ، وفي التعريف والتنكير . فهو من هذه الناحية كالنعت الحقيقي تماماً .

٢ ـ لا يكون عطف البيان إلا جامداً ، لأنه اسم للذات ، وليس وصفاً لها (١) . فهو بهذا يختلف عن النعت الذي لا يكون إلا وصفاً مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق .

← وإذن فهي مجرد وصلة ، أما المنادى الحقيقي فهو المحلى بـ « ال » . واما اعرابه على أنه عطف بيان فهو من قبيل الصناعة النحوية لا أكثر ولا أقل .

ثم اعلم أن حرف التفسير « أي » قد يدخل على الجمل ، نحو : « احتبيت في الدار ، أي : قعدت فيها » . ولكن لا تعتبر الجملة حينئذ عطف بيان للجملة السابقة ، لأن عطف البيان اسم يكمل اسماً ، والاسمان يعنيان ذاتاً واحدة ، ولا يتهيأ ذلك في الجمل ، إذ ليست الجملة اسماً لذات . فاذا حصل أن جملة فسرت جملة سابقة فهي تفسيرية ، ولا محل لها من الاعراب ، خلافاً لعلماء المعاني وللشلوبين والغلاييني من النحاة .

(١) قد يظن القارىء أن اسماء المكان والزمان والآلات ، مثل : « ملعب ـ مبرد ـ ميزان » لا يمكن أن تقع معطوفة للبيان ، لأنها ـ كما يعرف ـ تعد في المشتقات . وليس هذا صحيحاً ، لأن هذه الاسماء ، وإن شاركت الفعل في حروفه ، فهي مثل الجوامد في كونها لا تدل إلا على الذوات فحسب ، من غير دلالة على اتصاف الذات بصفة ، كما تفعل سائر المشتقات كاسم الفاعل ومبالغته ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل . ويمكن توضيح ذلك بما يأتي :

كلمة « ميزان » اسم آلة . وهي إذا لفظت لم يفهم منها غير هذه الآلة المعروفة المستعملة في عملية الوزن ، دون أن تشير الى اتصاف هذه الآلة بمعنى من المعاني .

أما كلمة « قاتل » فهي اسم فاعل . وهي إذا لفظت دلت على ←

٣ ـ عطف البيان كالنعت في عدم جواز تقدمه على متبوعه .

٤ ـ ليس في عطف البيان ما يسمى عطف بيان سببياً ، كما هو الشأن في النعت ، لأن عطف البيان جامد ، والجامد لا يرفع ضميراً ولا ظاهراً .

٥ ـ لا يجوز في عطف البيان القطع كما جاز في النعت .

٦ ـ يجوز التعدد في عطف البيان كما هو جائز في النعت ، ذلك أن المعطوف الأول قد لا يكفي للتحديد والتفريق فيعطف اسم ثانٍ ، نحو : « جاء أبو علي محمدٌ أخو صالح » ، فكلمة « محمد » لم تكف لتحديد « أبو علي » ، فجاءت « أخو صالح » لاتمام عملية التحديد . ونحو : « رأيت سبنتى ليثاً أسداً » ، فكلمة « السبنتى » لم يفهمها السامع ، ففسرتها له بكلمة « الليث » ، فلم يفهم أيضاً ، ففسرتها مرة أخرى بكلمة « الأسد » ، فتم التفسير .

٧ ـ لا يكون عطف البيان إلا مفرداً ، فلا يقع جملة ولا شبهها . وقد بينّا سبب ذلك في حاشية سابقة ، فارجع اليها .

٨ ـ لا يمكن حذف عطف البيان ولا متبوعه مع دلالة الكلام على المحذوف منها ، لأنه هو ومتبوعه اسمان لذات واحدة ، فذكر أحدهما لا يشعر بحذف الآخر ، بخلاف النعت ، فانه يدل على غير ما يدل عليه

← شيئين : على أن هناك ذاتاً عاقلة ، ثم على أن هذه الذات قد اتصفت بصفة القتل .

فاذا ظهر للقارىء الفرق ، علم أن اسماء المكان والزمان والآلات تعد في الجوامد ، وليس لها من الاشتقاق إلا مشاركتها للفعل في حروفه . وعلى ذلك ، تعطف هذه الاسماء عطف البيان ، فيقال : « اشتريت قباناً ميزاناً » ، كما تقول مظهراً حرف التفسير : « اشتريت قباناً ، أي : ميزاناً » .

متبوعه ، فمتبوعه يدل على الذات وحدها ، وهو يدل على الصفة القائمة بالذات ، فاذا ذكرت الصفة وحدها ، دلت على أن اسم الذات محذوف ، لأن الصفة لا يمكن أن تقوم إلا بالذات ، تقول : « جاء الراكب » ، فيفهم السامع أن الموصوف محذوف ، وهو كلمة « الرجل » ، لأن صفة الركوب لا يمكن أن تقوم بلا شيء ، بل لا بد من « رجل » يتصف بالركوب حتى يقال « راكب » . والأمر على خلاف ذلك في عطف البيان ، فلو قلت : « جاء عمر » حاذفاً « أبو حفص » ، أو : « جاء أبو حفص » حاذفاً « عمر » ، لما استطاع السامع أن يستدل على المحذوف منها ، لأن كل اسم منها لا يقتضي استدعاء الاسم الآخر في الذهن .

٩ ـ عطف البيان كالنعت في كونها لا يصلحان إلا لخدمة الظاهر ، أما الضمير فلا يوصف ولا يعطف عليه عطف بيان .

١٠ ـ حصر بعض النحاة ـ ومنهم الزمخشري ـ عطف البيان بالمعارف . وليس بشيء ، فالبيان يأتي في النكرات كما يأتي في المعارف ، كما قد لاحظت ذلك في الأمثلة السابقة .

١١ ـ أوجب بعض النحاة أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه وأشهر ، وإلا فهو بدل ، نحو : « جاء هذا الرجل » ، فالرجل : بدل من اسم الاشارة ، وليس عطف بيان ، لأن اسم الاشارة أوضح من المعرف بأل . هكذا قالوا . وحجتهم في ذلك أن عطف البيان إنما يؤتى به للبيان والتوضيح ، والمبيِّن يجب أن يكون أوضحَ من المُبَيَّن . وليس هذا بشيء ، لأن وظيفة عطف البيان ليست هي التفسير دائماً . نعم ، هي كذلك في مثل قولنا : « ركبت أتاناً حمارةً » ، حيثُ « الاتان » غير مفهومة لدى السامع العاميّ ، فيجب أن يكون عطف البيان عليها أوضح منها في ذهن السامع ، وإلا انتفى الغرض من الاتيان بعطف

البيان . ولكننا نعلم أن من وظائف عطف البيان التفريق والتحديد ، وهذه الوظيفة تتم ولو لم يكن المطوف أوضح من المعطوف عليه ، لأن اجتماع الاسمين للذات الواحدة يكفي للتحديد . لنعد إلى مثالنا « جاء أبو حفص عمر » ، لنرى أن كلمة « عمر » ليست أوضح ولا أكثر تحديداً من كلمة « أبو حفص » ، فما أكثر الآلاف من الناس الذين يسمون بعمر . كذلك فليست كلمة « أبو حفص » بأوضح ولا أكثر تحديداً من كلمة « عمر » ، فما أكثر الآلاف من الناس الذين يكنون بأبي حفص . ولكن اجتماع الاسم مع الكنية ساعد على تحديد الذات ، لأنه لا يوجد بين الناس من يجمع بين هذا الاسم وتلك الكنية إلا شخص واحد .

كذلك نعلم أن من وظائف عطف البيان تضييق دائرة التنكير في النكرة ، أي تخصيصها ، وهذه الوظيفة قد تتم بما هو أنكر من المعطوف عليه ، تقول : « عندي خاتمٌ حديدٌ » . فاذا بخاتمك قد تخصص بعطف البيان « حديد » ، وأصبح محصوراً في دائرة الخواتم الحديدية فقط ، مع أن « الحديد » أعم من الخاتم ، إذ تصنع منه الخواتم والأساور والقيود والسيارات وغيرها .

١٢ ـ قد يأتي عطف البيان لمجرد التوكيد ، لا بقصد التحديد والتفريق ، وذلك عندما تكون الذات محددة ومعينة باسمها الأول ، فاذا قلت : « اشتريت داراً منزلاً » ، فتكون « منزلاً » عطف بيان قصد به التوكيد لا التفسير (١) ، لأن كلمة « داراً » مفهومة بنفسها لدى السامع ، وليست في حاجة إلى التفسير . ومن ذلك قول رؤبة يمدح نصر بن سيار :

---

(١) ومن النحاة من يعتبرها في هذه الحالة بدلاً من الدار وليست عطف بيان .

٨٧ ـ إِني ـ وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا ـ
لقائلٌ : يا نصرُ نصرٌ نصرا

(الاعراب : « إني » إن واسمها . « واسطار » جار ومجرور متعلقان بفعل قسم محذوف . « سطرن » ماض مجهول ونائب فاعل . « سطرا » مفعول مطلق . « لقائل » لام مزحلقة وخبر لـ « إن » . « يا » أداة نداء . « نصر » منادى مبني على الضم في محل نصب . « نصر » عطف بيان على المنادى مرفوع لتبعيته على اللفظ . « نصرا » عطف بيان ثانٍ منصوب لتبعيته للمنادى على المحل . « جملة : إني لقائل » ابتدائية لا محل لها . « جملة : القسم المحذوف » معترضة بين اسم إن وخبرها لا محل لها . « جملة : جواب القسم » محذوفة لدلالة ما اكتنف القسم عليها . « جملة : سطرن » نعت للاسطار محلها الجر . « جملة : يا نصر » مقول القول محلها النصب . الشاهد : « يا نصر نصر نصراً » : جاء عطف البيان للتوكيد لا للتفريق لأن ذات الممدوح معينة بكلمة « نصر » الأولى ، فليست في حاجة إلى زيادة بيان . وفي البيت شاهد آخر ، وهو جواز تعدد عطف البيان . وفيه شاهد ثالث ، وهو أن عطف البيان مثل النعت في جواز أن يتبع منعوته إما على اللفظ ، وإما على المحل ، إذا كان المتبوع ذا لفظ يخالف حكم محله (١) .)

ملاحظة :

يختلف عطف البيان عن بدل الكل من الكل في أمور أرجأنا الخوض فيها إلى حين الكلام على البدل ، لتكون الفائدة أتم وأكمل .

---

(١) هذا ، وللبيت اعرابات أخرى فيما يتعلق بنصر الثانية والثالثة وروايات أخرى أيضاً فيهما . انظر كل ذلك في السيوطي ٢٧٤ ، وحاشية الأمير على المغني ٢/٥١ ، والدسوقي ٢/٤٦ ، والخزانة ١/٣٢٥ ، والشذور ٤٣٧ ، وابن يعيش ٣/٧٢ .

٦ ـ التوكيد

ينقسم التوكيد إلى قسمين : معنوي ، ولفظي .

آ ـ التوكيد المعنوي : تعريفه ، وأغراضه :

التوكيد المعنوي : تكملة للاسم تذكر بعده لأحد الأغراض الآتية :

١ ـ لاقناع السامع بأن الكلام على الحقيقة ، لا على المجاز ، وأن ليس في الكلام سهو ولا نسيان ، نحو : « جاء زيد نفسُه » . حيث نجد كلمة « نفسه » قد ذكرت بعد كلمة « زيد » لافهام السامع أن زيداً هو الجائي ، وليس الجائي كتابه ، أو أمره ، أو شيئاً آخر يتعلق به .

٢ ـ لافهام السامع أن التثنية هي المقصودة حقيقة ، نحو : « جاء الطالبان كلاهما » . تقول ذلك إذا خشيت على السامع أن يظن أن أحدهما فقط هو الجائي فيما لو قلت : « جاء الطالبان » من غير توكيد .

٣ ـ لافادة التعميم الحقيقي ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل . نحو : « جاء القوم كلّهم » ، حيث نرى « كلهم » مفيدة أن حدث المجيء قد وقع من كل فرد من أفراد القوم دون استثناء ، وأن الكلام على حقيقة الشمول ، وليس فيه نوع من أنواع المبالغة .

وللتوكيد المعنوي ألفاظ مخصوصة لا يستعمل فيه غيرها . وقد اختص بعضها بافادة الغرض الأول ، وبعضها بالثاني ، وبعضها بالثالث . ولكل منها أحكامه المخصوصة :

ب - ألفاظ التوكيد المعنوي :

١ - (**نفس - عين**) : ويستعملان للغرض الأول ، أي دفع المجاز المحتمل عن الذات ، نحو : « جاء زيدٌ نفسُهُ - ورأيتُ زيداً عينَه » .

ويشترط فيها أن تضافا إلى ضمير يناسب الاسم المؤكَّد ، كما رأيت في المثالين السالفين .

وإذا أُكِّدَ بها الجمع وجب جمعها على وزن « أفعُل » ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ أنْفُسُهم - وجاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ أعيُنُهم » ، ولا يجوز جمعها على وزن « فعول » ، فلا يجوز أن تقول : « جاء زيد وعمرٌو وخالدٌ نفوسهم - ولا عيونُهم » .

وإذا أُكِّد بها المثنى جازت تثنيتها ، فتقول : « جاء زيد وعمرٌو نفساهما » و « رأيت زيداً وعمراً عينيهما » . والأفصح أن تجمعا ، فتقول : « جاء زيد وعمرٌو أنفسهما » . وقل إفرادهما مع المثنى ، نحو : « جاء زيد وعمرٌو نفسُهما » .

ويجوز جرهما بالباء الزائدة ، فتقول : « جاء زيدٌ بنفسِهِ » . فيكون التوكيد مجروراً باللفظ فقط ، أما محله فهو بحسب متبوعه ، رفعاً ونصباً ، وجراً .

هذا ويصح التوكيد بالنفس والعين معاً ، ولكن بغير حرف عطف ، فتقول « جاء زيدٌ نفسُهُ عينُهُ » . فيكون ذلك من قبيل التعدد في التوكيد . وفي مثل هذه الحالة أوجب بعض النحاة تقدم كلمة النفس على كلمة العين ، كما لاحظت في المثال .

٢ - (**كلا - كلتا**) : وتستعملان للغرض الثاني ، أي دفع الاحتمال والمجاز عن التثنية ، واثبات أنها هي المقصودة حقيقةً . نحو : « جاء الرجلان كلاهما » و « مررت بالمرأتين كلتيهما » .

ويجب فيهما ان تضافا إلى ضمير يناسب المؤكَّد ، كما رأيت في المثالين . وهما - في هذه الحالة - ملحقان بالمثنى ، فرفعهما بالألف ، ونصبهما وجرهما بالياء .

٣ - (**كل - جميع - عامة**) : وتستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في الغرض الثالث ، وهو افادة التعميم الحقيقي ، وازالة الاحتمال عن الشمول الكامل ، نحو : « جاء الطلاب كلُّهم - وجميعُهم - وعامتُهُم » .

ويشترط فيها أيضاً أن تكون مضافة إلى ضمير يعود على المؤكَّد ، كما رأيت في الأمثلة السالفة .

ولا بد في مُؤَكَّدِ هذه الألفاظ من أن يكون جمعاً له أفراد ، كالطلاب في قولك : « جاء الطلابُ كلُّهم » ، أو مفرداً له أجزاء مستقل بعضها عن بعض ، بحيث يمكن وقوع الحدث على بعض أجزائه دون بعض ، أو وقوع الحدث من بعضها دون بعض ، نحو : « قرأت الكتاب كلَّه ، واشتريت الدار كلَّها ، ومضى الشهر كلُّه » . فالكتاب يتألف من أجزاء يمكن إيقاع فعل القراءة على بعضها دون بعض ، وكذا الدار تتألف من أجزاء يمكن وقوع فعل الشراء على بعضها دون بعض ، وكذا الشهر يمكن وقوع فعل المضي من بعضه دون بعض .

فان لم يكن المفرد على هذا الشرط لم يصح توكيده بهذه الالفاظ ، فلا يقال : « جاء زيد كلُّه » . لأن فعل المجيء لا يمكن أن يقع من بعض أجزاء زيد دون بعضها الآخر .

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ على مؤكد واحد ، فالأفضل أن ترتب على هذا الشكل « جاء القوم كلُّهم جميعُهم عامتُهم » . ويكون ذلك من قبيل تعدد التوكيد .

٤ ـ (**ألفاظ العدد**) : لما كانت « كلا وكلتا » تؤكدان التثنية ، وكانت « كل وجميع وعامة » تؤكد الشمول المطلق ، كان من الطبيعي أن تستعمل ألفاظ العدد لتأكيد الجمع المحدد بقدر معين ، فتقول : « جاء الطلاب ثلاثتُهم ـ وخمستُهم ـ وعشرتُهم ـ وخمسةَ عشرَهم ـ ومئتُهم ـ وألفُهم » .

ويشترط في هذه الألفاظ أيضاً أن تضاف إلى ضمير يعود على المؤكد ، كما رأيت في الأمثلة .

٥ ـ (**أجمع ـ جمعاء ـ أجمعون ـ جُمَع** [1]) : ويغلب على هذه الألفاظ ألاّ تستقل وحدها بعملية التأكيد ، بل تأتي رديفة للفظ « كل » ، فيقال : « مضى الشهرُ كلُّه أجمعُ ـ حفظتُ القصيدة كلَّها جمعاءَ ـ جاء القوم كلُّهم أجمعون ـ رأيت النسوة كلَّهنَّ جُمَعَ » . ويكون ذلك من قبيل تعدد التوكيد .

ويجوز أن تستقل بعملية التوكيد فيقال : « مضى الشهرُ أجمعُ ـ حفظت القصيدة جمعاءَ ... الخ » .

وعلى كل ، يجب أن ننتبه إلى شيئين واجبين في هذه الألفاظ . أولهما : أنه لا يجوز إضافتها إلى الضمير كشأن الفاظ التوكيد الأصلية

---

(١) لاحظ اننا لم نذكر المثنى في هذه السلسلة ، وهو « اجمعان ـ جمعاوان » . وذلك لأن العرب استغنوا عنهما بلفظي « كلا وكلتا » .

السابقة ، فلا يقال : « جاء القوم أجمعوهم ، ورأيت النسوة جُمَعَهُنَّ » . الثاني أن ألفاظ « أجمع - جمعاء - جُمَع » ممنوعة من الصرف ، فلا يلحقها التنوين ، ولا تقبل الكسرة ، تقول : « جاءت القبيلة جمعاءُ - رأيت القبيلة جمعاءَ - مررت بالقبيلةِ جمعاءَ » .

هذا وإذا اجتمعت في التوكيد لفظة « كل » مع « أجمع » أو إحدى فروعها ، وجب تقديم « كل » . فلا يجوز أن يقال : « مضى الشهر أجمعُ كلُّه » ، بل لا بد من القول : « مضى الشهرُ كلُّه أجمعُ » .

٦ - (**أكتع - أبصع - ابتع**) : وفروعها : « كتعاء - أكتعون - كُتَع - بصعاء - أبصعون - بُصَع - بتعاء - أبتعون - بُتَع » . وهذه الألفاظ لا تستعمل إلا رديفة للفظ « أجمع » وفروعه . نحو : « مضى الشهرُ كلُّه أجمعُ أكتع - حفظت القصيدة كلَّها جمعاءَ كتعاء - مررت بالقوم كلِّهم أجمعين أكتعين - جاءت النسوةُ كلُّهن جمعُ كتعُ » .

وحكم هذه الألفاظ كحكم سابقتها في وجوب مجيئها بعد الذي هي رديفة له ، وفي عدم جواز إضافتها إلى الضمير ، وفي كونها ممنوعة من الصرف .

هذا ، ويمكن أن تجتمع كل هذه الألفاظ في التوكيد ، وحينئذٍ يجب ترتيبها على الشكل التالي : « جاء القوم كلّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون » . ويكون ذلك من قبيل التعدد في التوكيد ، بمعنى أن « كلهم » توكيد أول ، و « اجمعون » توكيد ثانٍ ، و « اكتعون » توكيد ثالث ... وهكذا .

ج ـ أحكام عامة في التوكيد المعنوي :

١ ـ يتبع التوكيد مؤكده في الاعراب ، رفعاً ونصباً وجراً .

٢ ـ لا يكون التوكيد إلا بهذه الألفاظ التي عرفتها ، فلا يأتي جملة ، ولا شبهها .

٣ ـ يجب أن يتأخر التوكيد عن متبوعه .

٤ ـ لا يجوز حذف المؤكَّد وبقاء التوكيد .

٥ ـ إذا حذف التوكيد فليس في الكلام ما يدل على حذفه .

٦ ـ إذا تعدد التوكيد وجب فيه أمران : الترتيب الذي عرفناه فيما سبق ، ثم عدم التفريق بالواو .

٧ ـ لا يقع القطع في التوكيد كما هو الشأن في النعت .

٨ ـ لا يجوز توكيد النكرة ، فلا يقال : « جاء رجل نفسه » ولا : « مررت بقوم كلهم » . إلا إذا كانت النكرة محدودة المقدار معروفة الحدود ، فيجوز عندئذ توكيدها بألفاظ الشمول فقط ، نحو : « مضى شهر كلُّه ـ اشتريت داراً كلها ـ تصدقت بدينارٍ كلِّه » .

٩ ـ إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ـ بارزاً ومستتراً ـ بكلمتي النفس والعين ، وجب توكيده أولاً بضمير مثله منفصل ، نحو : « جئتَ أنتَ (١) نفسُك ـ واذهب أنت (١) عينُك » . ليكون هذا التوكيد اللفظي قبل التوكيد المعنوي فاصلاً بين المؤكَّد والمؤكِّد . فان لم يكن الضمير مرفوعاً ، أو لم يكن التوكيد بالنفس والعين ، فالفصل

(١) وهذا التوكيد بالضمير هو من التوكيد اللفظي لا المعنوي . أما التوكيد المعنوي فهو الذي بعده .

بالتوكيد اللفظي جائز لا واجب ، تقول : « رأيتك أنت نفسَك - ورأيتك نفسَك » ، لأن الضمير منصوب . وتقول : « جئتم أنتم كلُّكم - وجئتم كلُّكم » ، لأن التوكيد بألفاظ الشمول .

فان كان المؤكَّد ضمير رفع منفصلاً فلا فاصل أبداً ، نحو : « أنت نفسُك جئت » .

١٠ - ألفاظ التوكيد الأساسية التي مر ذكرها ، وهي « نفس - عين - كلا - كلتا - كل - جميع - عامة » ، لا تقع موقع التوكيد إلا إذا سبقها المؤكَّد ، وأضيفت إلى ضميره . فان انتفى أحد هذين الشرطين ، فهي حينئذٍ كلمات عادية تقع مواقع اعرابية مختلفة ، فتقع موقع المبتدأ ، نحو : « كلُّكم راعٍ » ، أو موقع الفاعل ، نحو : « جاء كل الطلاب » ، أو موقع المفعول ، نحو : « أحب كلَّ الفصول » ... وهكذا .

د - التوكيد اللفظي : تعريفه وأغراضه (١) :

التوكيد اللفظي هو : تكرار اللفظ السابق بنصّه ، نحو : « جاء

(١) كان المنهج الذي رسمناه لهذا الكتاب يقضي باخراج مبحث التوكيد اللفظي من باب تكملات الاسم ، وإلحاقه بباب الأساليب . وذلك لأمرين : أولهما : أن التوكيد اللفظي ليس مقصوراً على الاسم وحده ، بل نراه في الاسم والحرف والفعل والجملة وشبه الجملة على حد سواء ، كما سنرى بعد قليل . والثاني : أن التوكيد اللفظي ليس تكملة بالمعنى المفهوم للتكملة ، وهو أن تكون الكلمة خادمة لكلمة أخرى في ناحية من النواحي ، وانما هو نوع من ترداد الكلمة نفسها لغرض من الأغراض التي سنراها بعد قليل . وهذا - في الواقع - أسلوب في التعبير شائع في كل اللغات ، وليس وقفاً على العربية وحدها .

ومع كل هذا فقد آثرنا بحثه هنا ، لئلا يتفتت مبحث التوكيد في بابين ، الأمر الذي يخشى منه أن يوقع القارىء الذي لم ينتبه الى منهجنا في الحيرة والبلبلة .

جاء زيد » ، أو بلفظ آخر مرادف له ، نحو : « جاء أقبل زيد » . ويشترط في هذا ألا يكون ذكر الثاني مراداً به تفسير اللفظ الأول ، وإلا كان من عطف البيان ، كما علمت .

أما الأغراض التي يأتي من أجلها التوكيد اللفظي فهذه أهمها :

١ ـ تمكين السامع من تدارك لفظ فاته سماعه ، أو لم يتبيّنه .

٢ ـ وقد يأتي للتهديد ، كقوله تعالى : « كلا ستعلمون ، ثم كلا ستعلمون » .

٣ ـ وقد يأتي للتهويل : كقوله تعالى : « وما أدراك ما يوم الدين ؟ ثم ما أدراك ما يوم الدين ؟ » .

٤ ـ وقد يأتي للتلذذ ، نحو : « الأم ، الام !! اعذب لفظ ينطق به الفم » .

هذا والتوكيد اللفظي ليس مقصوراً على الاسماء ، بل يقع فيها وفي الحروف والأفعال والجمل .

٥ ـ حكم التوكيد اللفظي في الاعراب :

ليس للتوكيد اللفظي حكم في الاعراب ، بل يكتفى بالقول : إنه توكيد لفظي لا محل له من الاعراب ، ففي نحو قولك : « جاء زيد زيد » ، تقول في « زيد » الثانية : إنها توكيد لفظي لـ « زيد » الأولى ، ثم تسكت ، دون أن تقول : إنه مرفوع ، أو غير ذلك . وفي نحو قولك : « جاء جاء زيد » تقول في « جاء » الثانية : إنها توكيد لفظي لـ « جاء » الأولى ، ثم تسكت ، ولا يجوز أن تقول : إنه فعل ماض فاعله ضمير مستتر ... الخ .

و ـ طرق التوكيد اللفظي :

١ ـ (**توكيد الاسم الظاهر**) : يكون بتكراره فقط ، نحو : « جاء زيد زيد » .

٢ ـ (**توكيد اسم الفعل**) : يكون بتكراره فقط ، نحو : « هيهات هيهات السفر » .

٣ ـ (**توكيد الاسم الموصول**) : يكون بتكراره وتكرار صلته أيضاً ، نحو : « جاء الذي فاز الذي فاز » .

٤ ـ (**توكيد الضمير المستتر**) : يكون بضمير رفع منفصل مساوٍ له في المعنى ، نحو : « أذهبُ أنا الى المدرسة ـ يذهب هو الى البيت ـ إذهبْ أنت الى الملعب » .

٥ ـ (**توكيد الضمير البارز المتصل**) : ويكون بأحد شيئين : إما بتكراره مع تكرار ما اتصل به ، نحو : « إنك إنك ناجح » ، وإما بضمير رفع منفصل ، سواءٌ أكان المؤكَّد في محل رفع ، أم محل نصب ، أم محل جر ، نحو : « ذهبت أنا إلى المدرسة ـ إنني أنا أحب القراءة ـ عندي أنا كتب كثيرة » .

٦ ـ (**توكيد الضمير المنفصل**) : ويكون بتكرار لفظه ، نحو : « أنت أنت ناجح ـ إياك إياك أحبُّ » .

٧ ـ (**توكيد الفعل**) : ويكون بتكرار لفظه ، نحو : « جاء جاء الحق » .

٨ ـ (**توكيد الحرف الجوابي**) : ويكون بتكرار لفظه فقط ،

نحو : « نعم نعم » جواباً لمن سأل : « هل جاء زيد ؟ » . أو : « لا لا » (١) .

٩ - (**توكيد الحرف غير الجوابي**) : ويكون بتكراره مع تكرار ما دخل عليه ، نحو : « في البيت في البيت رجل - إنّ زيداً إنّ زيداً مسافر - عندي رسالة لك لك » . وإن كان ما دخل الحرف عليه اسماً ظاهراً ، جاز استعمال ضميره عند التكرار ، نحو : « إن زيداً إنه مسافر » .

١٠ - (**توكيد الجملة**) : ويكون بتكرارها بجميع أجزائها ، بحرف العطف « ثم » ، نحو : « كلاّ ستعلمون ، ثم كلاّ ستعلمون » ، أو بغير عاطف ، نحو : « جاء زيدٌ جاء زيدٌ » . والعطف أولى ، إلا إذا أدى إلى اللبس ، نحو : « أكل زيد ثم أكل زيد » ، إذ قد يفهم أنه أكل مرة ثانية وأنت لا تريد إلا أنه أكل مرة واحدة .

---

(١) ويسري هذا الحكم على بعض الحروف غير الجوابية ، نحو قول جميل :

لا . لا أبوحُ بحبِّ بَثْنَةَ إنها   أخذَتْ عليَّ مواثقاً وعهودا

٧ - البدل

آ - تعريفه وأقسامه :

يحسن - قبل تعريف البدل - أن نذكر أمثلة له توضحه ، وتبيّن الغرض منه . ويحسن - أن نشير منذ الآن - إلى أن الكلمة الأخيرة في كل مثال هي البدل ، وان السابقة لها هي المبدل منه .

١ - (**قرأتُ الكتاب الجريدةَ**) : تقول ذلك إذا كنتَ تريد أن تقول لسامعك : « قرأت الجريدة » ، فسبقك لسانك إلى كلمة « الكتاب » ، فانتبهت إلى الخطأ الذي وقعتَ فيه ، فاتبعت كلمة « الكتاب » التي لم تكن تريدها بكلمة « الجريدة » التي هي مرادك من الحديث .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الخطأ . وهو قسم من أقسام ما يسمى بالبدل المباين ، لأن كلمتي « الكتاب والجريدة » متباينتان في المعنى .

٢ - (**سافر زيدٌ إلى بيروتَ دمشقَ**) : تقول ذلك إذا كنت تظن أن زيداً سافر إلى بيروت ، ولكنك بعد أن تلفظ كلمة « بيروت » تتذكر أن سفر زيد لم يكن اليها ، بل كان إلى دمشق ، وعند ذلك تتبع كلمة « بيروت » التي لم تعد صحيحة ، بكلمة « دمشق » التي أصبحت هي الكلمة الصحيحة بعد أن تذكرت الحقيقة .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل النسيان ، وهو قسم آخر من أقسام البدل المباين .

٣ ـ (**إقرأ ديوانَ حافظ ، ديوانَ شوقي**) : تقـول ذلك إذا كنت تريد أمر سامعك بقراءة ديوان حافظ ، ولكنك بعد أن تأمره بذلك تعدل عن رأيك هذا ، وترى أن قراءة ديوان شوقي أجدى عليه ، فتذكر « ديوان شوقي » منبهاً إلى عدولك عن رأيك الأول .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الاضراب ، أو بدل البـداء ، وهو القسم الثالث الأخير من أقسام البدل المباين .

وقد أشار النحاة إلى أن البدل المباين بأقسامه الثلاثة لا يقـع في القرآن ، ولا في الشعر ، ولا في كلام البلغاء ، لأنـه في حقيقتـه إما تصحيح خطأ ناتج عن سبق اللسان ، واما تصحيـح خطأ ناتج عن النسيان ، واما عدول عن فكرة إلى أخرى ، وهذا دليل الحيرة والتردد ، وحاشا لله أن يخطىء في كلامـه ، أو ينسى ، أو يـتردد ، أما الشعراء والبلغاء فكلامهم صادر عن روية لا تسمح بوقوع شيء من ذلك فيه .

٤ ـ (**اعجبني زيدٌ علمُه**) : تقـول ذلك إذا قلت لسامعـك : « اعجبني زيد » ، ثم خشيت على سامعك أن يفهم من ذلك أن زيـداً أعجبك بكل ما يشتمل عليه من الصفات ، فاردت أن تبيّن له بالضبط ما أعجبك منه ، فذكرت له « علمه » ، دفعاً للالتباس والتوهم .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الاشتمال ، لأن « العلم » هـو شيء مما يشتمل عليه « زيد » . ويشترط في هذا النوع أن يربط بضمير المبدل منه ، كما رأيت في المثال .

ومن المفيد أن ننبّه على أن هذا البـدل يتفق في وظيفتـه النحوية مع التمييز المحول . فكلاهما نوع من المجاز خيف منه اللبس على السامع ، فعدل عنه . فأما في التمييز فكان العدول باعادة المَجُوْزِ منصوبـاً ، وأما

في بدل الاشتمال فيكون المدول باعادة المجوز تابعاً في الاعراب لما حل محله في الاسناد مع ربطه بضمير هذا الحالّ . واليك أمثلة توضح ما نقول :

(آ) ـ أمثلة تبين أن بدل الاشتمال محول عن فاعل أو مفعول به ، مثل التمييز المحول :

ـ أعجبني علمُ زيدٍ ← أعجبني زيدٌ علمُه .

ـ رأيت طلابَ المدرسة ← رأيت المدرسةَ طلابَها .

(ب) ـ أمثلة تبين أن عبارة التمييز المحول يمكن دائماً قلبها إلى عبارة من نوع بدل الاشتمال دون أن يتبدل المعنى :

ـ تصبب زيدٌ عرقاً ← تصبب زيدٌ عرقُهُ (واصل العبارتين تصبب عرق زيد) .

ـ فجرنا الأرض عيوناً ← فجرنا الأرضَ عيونَها (واصل العبارتين فجرنا عيون الأرض) .

إذن ، لا فرق بين التمييز المحول وبدل الاشتمال إلا في اللفظ والتصميم فقط ، أما من حيث المعنى والغرض ، فهما شيء واحد .

ومع ذلك فبينهما فرق آخر ، وهو أن أصل التمييز المحول واحد من ثلاثة : الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ . وليس بعد ذلك شيء ، أما بدل الاشتمال فيكون محولاً عن واحد من هذه الثلاثة ، وعن أشياء أخرى أيضاً . انظر اليه في المثال الآتي لترى كيف أنه محول عن مجرور : « جلست في المدرسةِ باحتِها » ، إذ الأصل في هذه العبارة « جلست في باحةِ المدرسة (١) » .

---

(١) كان منهج الكتاب يقضي باخراج هذا النوع من البدل من باب ←

٥ - (**قرأتُ الكتابَ نصفَه**) : تفعل ذلك إذا قلت لمخاطبك : « قرأت الكتابَ » ، ثم خفت أن يظن أن القراءة وقعت على الكتاب كله ، فتستدرك قائلاً : « نصفَه » دفعاً للالتباس والتوهم .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل البعض من الكل . وهو في حقيقته مثل بدل الاشتمال ، إذ هو محول عن شيء آخر ، فأصل مثالنا : « قرأت نصف الكتاب » . ثم حوِّل الاسناد إلى الكتاب على جهة المفعولية ، فقيل : « قرأت الكتاب » ، فخيف اللبس على السامع ، فردَّ المجوز على شكل بدل ، فقيل : « قرأتُ الكتابَ نصفه » .

هو - اذن - وبدل الاشتمال شيء واحد : مجاز عدل عنه (١) . إلا أن العلاقة في هذين المجازين مختلفة . كانت العلاقة هناك علاقة اشتمالية ، والعلاقة هنا علاقة جزئية .

ثم انه يشترط في هذا النوع من البدل ما اشترط في سابقه من وجوب إضافته إلى ضمير يعود على المبدل منه ، كما رأيت في المثال آنفاً .

٦ - (**جاء ابن الوليدِ خالدٌ**) : تقول ذلك إذا قلت لسامعك اولاً : « جاء ابن الوليد » ، ثم خفت عليه ألا يعرف من ابن الوليد هذا ؟ فاتبعت كلمتك الأولى بكلمة ثانية تعني الشخص نفسه ، ولكنها أكثر وضوحاً في ذهن السامع ، وهي كلمة « خالد » .

← تكملات الاسم ، وادخاله في باب الأساليب ، لأنه في واقعه أسلوب معين في تصميم الجملة العربية ، وليس تكملة للاسم الذي قبله . ولكننا آثرنا بحثه هنا للسبب الذي ذكرناه في الحاشية السابقة تحت مبحث التوكيد اللفظي .

(١) انظر الحاشية السابقة .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الكل من الكل ، أو بالبدل المطابق ، لأن البدل والمبدل منه متساويان في المعنى ، انهما اسمان لمسمىً واحد .

ولعل القارىء لاحظ أن وظيفة هذا البدل هي وظيفة تفسير وبيان ، فهو إذن مثل عطف البيان ، لأن وظيفة هذا أيضاً هي البيان والتفسير . ولذلك قال النحاة : كل ما صح اعتباره عطف بيان ، صح اعتباره بدل كل من كل . إلا أن هذا لا يتم في كل المواقع . وسنرى ذلك مفصلاً بعد قليل .

★ ★ ★

هذا هو البدل إذن ، وهذه هي وظائفه وأغراضه : إنه الكلمة التي يؤتى بها بدلاً من كلمة سابقة عدلنا عنها ، إما لأن هذه غامضة أو قاصرة عن أداء الفكرة التي نريدها (**البدل المطابق**) ، واما لأنها مجازية يخشى منها أن تلبّس الأمر على السامع (**بدل الجزء من الكل وبدل الاشتمال**) ، واما لأنها الكلمة التي لم نردها في الأساس ، ولكن اللسان سبقنا اليها (**بدل الغلط**) ، واما لأنها الكلمة غير الصحيحة ، ولكن النسيان حملنا على نطقها (**بدل النسيان**) ، واما لأننا عدلنا عنها لأنه بدا لنا أمر آخر (**بدل الاضراب أو البداء**) .

نحن ـ في عبارة البدل إذن ـ لا نريد الكلمة الأولى ، أي المبدل منه ، لأنها ليست كلمتنا المقصودة ، إنما نطقنا بها ناسين أو مخطئين ، أو مريدين لها ولكننا رأينا العدول عنها بعد نطقها ، لأنها كلمة قاصرة عن التعبير عما نريد ، أو لأنها كلمة موقعة في اللبس والابهام .

نحن ـ في عبارة البدل إذن ـ نريد الكلمة الثانية ، أي البدل ،

فهي كلمتنا المقصودة ، لأنها هي الصحيحة ، أو لأنها هي الحقيقيـــة ، أو لأنها هي القادرة على التعبير عما نريد . فاليها وحدها يتوجه اهتمامنا ، وهي وحدها محور كلامنا .

نقول كل هذا لنفهم معنى عبارات النحاة الآتية :

١ ـ البدل هو التابع المقصود بالحكم .

٢ ـ البدل على نية تكرار العامل .

٣ ـ البدل على نية استئناف جملة .

فأما العبارة الأولى فقد وضح معناها مما قلنا سابقاً ، واما العبارتان الثانية والثالثـة فتعنيان أنه لو تعرضنا لموقف كلامي كالمواقف السابقـــة المشروحة إلى جانب الأمثلة ، ثم لم نرد استعمال البدل ، لكان علينا أن نركب جملة أخرى مستأنفة ، نعبر فيها عما نريد حقيقة ، بعد أن لم تكن جملتنا الأولى كافية للتعبير . ولنشرح ذلك بالمثال الآتي :

سألني صديقي : « إلى أين سافر زيـــد ؟ » ، فاجبت : « سافر زيـد إلى بيروتَ » . ثم تـذكرت أن سفره كان إلى دمشق ، فصححت عبارتي السابقة بعبارة أخرى ، فقلت مستأنفاً : « سافر زيد إلى دمشقَ » . فهأناذا أمام عبارتين ، الثانية منها هي المقصودة ، أما الأولى فقـد صدرت مني عن سهو أو نسيان . لكن العبارتـين متماثلتان ، سوى أن في الأولى كلمة « بيروت » وفي الثانية كلمة « دمشق » . فاذا تساقطت الكلـــمات المتماثلة في العبارتين ، بقيت « دمشق » هي المقصودة ، و « بيروت » هي غير المقصودة . (فهذا معنى قولهم : هو المقصود بالحكم) .

ثم انظر إلى « دمشق » في العبارة الثانيـة تجدهـا مجرورة بحرف

جر مثل نظيرتها « بيروت » في العبارة الأولى . (وهـذا معنى قولهـم : على نية تـكرار العامل) .

ثم انظر مرة أخرى إلى كلمة دمشق تجدها واقعةً في جملة مستأنفة . (وهذا معنى قولهم : على نية الاستئناف) .

والآن يمكنني الاستغناء عن العبارة الثانيـة ، وذلك بأخـــذ كلمة « دمشق » منها ، وضمها إلى الجملة الأولى ، أما بقية الكلمات فلا حاجة لي بها ، لأن لـكل منها مثيلاً في الجملة الأولى ، فأقول : « سافر زيـد إلى بيروتَ ، دمشق » ، فتـكون كلمة « دمشق » بدلاً من كلمة « بيروت » ، وما هي في الحقيقة إلا بقية من جملة طويلة مستأنفة ، وما « دمشق » في الحقيقة إلا مجرور بحرف جر رؤي الاستغناء عن ذكره لوجود مثيل له في جملة « سافر زيد إلى بيروت » .

★ ★ ★

وبعد هذا ، فماذا نعرّف البدل ؟ أهو تكملة لما قبله ؟

لا . ليس تـكملة لما قبله ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ولعل العكس هو الصحيح ، أي : ان الذي قبله هو تكملة له .

ولـكن ماذا نفعل والعامل مسلط على ما قبله لا عليه ؟

سنسميه تكملة من باب المجاز ، لا الحقيقـة ، وسنعرفه على الشكل التـــالي :

« البدل : تكملة تصحيحية ، أو بيانية لما قبله » .

ب - أحكام متفرقة :

١ - البدل يطابق المبدل منه في الاعراب ، رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : « جاء القومُ ثُلثُهم - رأيت القومَ ثُلثَهم - مررت بالقومِ ثُلثِهِم » .

٢ - ليس بشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً ، بل لك أن تبدل أي النوعين شئتَ من الآخر ، قال تعالى : « إلى صراط مستقيم ، صراط الله » ، فأبدل « صراط الله » ، وهو معرفة ، من « صراط مستقيم » وهو نكرة . وقال : « لَنَسْفَعَنْ بالناصيةِ ، ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ » ، فأبدل « ناصية » ، وهي نكرة ، من « الناصية » ، وهي معرفة . غير أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة ، كما رأيت في الآية الثانية .

٣ - يبدل الاسم الظاهر من الاسم الظاهر مطلقاً .

٤ - لا يبدل المضمر من المضمر . أما قولهم : « قمت أنت » و « مررت بك أنت » ، فهو توكيد ، كما تقدم .

٥ - لا يأتي الضمير بدلاً من الظاهر . وأما قولهم : « رأيت زيداً إياه » ، فمن وضع النحاة ، وليس بمسموع .

٦ - يجوز أن يأتي الظاهر بدلاً من ضمير الغائب مطلقاً بدون شرط ، نحو : « أكرِمْهُ خالداً - سلِّمْ عليه خالدٍ » .

٧ - لا يجوز أن يأتي الظاهر بدلاً من ضمير المتكلم أو المخاطب إلا بأحد شروط ثلاثة : أن يكون البدل بدل كل من كل دالاً على احاطة وشمول ، نحو قوله تعالى : « رَبَّنا أنْزِلْ علينا مائدةً مِنَ السماءِ

تكونُ لنا عيداً ، لِأوَّلِنا وآخرِنا » ، فـ « أولنا وآخرنا » بـدل من « نا » المجرور باللام ، وهي تفيد الاحاطة والشمول .

الشرط الثاني : أن يكون البـدل بدل اشتمال ، نحو : « اعجبتني حلمُك » فحلمك بدل من التاء في « أعجبتني » . ومنـه قول عـدي بن زيد العبادي :

٨٨ ـ ذريني ، إنَّ أمْرَكِ لن يطاعا
وما أَلْفَيْتِنِي حِلمي مُضاعا

(الاعراب : « ذريني » فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة ، والياء الأولى فاعل ، والنون للوقاية ، والياء الثانية مفعول بـه . « إن امرك » إن واسمها ومضاف اليه . « لن يطاع » ناصب ومنصوب مجهول ، ونائب الفاعل مستتر . « وما » حرف عطف مع حرف نفي . « ألفيتني » فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به أول . « حلمي » بدل من المفعول به الأول الذي هو الياء في « ألفيتني » . والياء في « حلمي » مضاف اليه . « مضاعا » مفعول به ثانٍ . « جملة : ذريني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها » استئنافية لا محل لها . « جملة : لن يطاع » خبر إن محلها الرفع . « جملة : ما الفيتني » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها .

الشاهد : « الفيتني حلمي » : ابدل الحلم ، وهـو ظاهر ، من الياء ، وهو مضمر للمتكلم . وصح هذا لوقوعه في بدل اشتمال .)

الشرط الثالث : أن يكون البـدل بدل بعض من كل ، نحـو : « ضربتكَ رأسَك » : فرأسك بدل من الكاف في « ضربتك » . وهو بدل بعض من كل .

٨ ـ إذا أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البـدل بهمزة الاستفهام ، حتى يكون البدل والمبدل منه متساويين في معنى الاستفهام ، نحو : « من عندك ؟ أزيدٌ أم عمرو ؟ » .

٩ ـ إذا أبـدل اسم من اسم شرط وجب اقتران البـــدل بحرف الشرط « إن » ، حتى يتساوى البدل والمبدل منه في معنى الشرط ، نحو : « من يجتهد ، إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو ، ينجحْ » .

١٠ ـ لما كان البـدل هـو المقصود بالحكم ، كان من الطبيعي أن يتطابق مع الخبر في التأنيث والتذكير ، فيما إذا كان المبدل منه مبتدأ ، أو اسماً أصله المبتدأ ، لأن المقصود الحقيقي بالابتداء هو البدل لا المبدل منه ، نحو : « إن زيداً عينَه جميلةٌ ـ إن هنداً رأسَها صغيرٌ » ، فأنت ترى كيف أن « جميلة » أُنثتْ لتأنيث البدل « عين » ، رغم أنها في الاعتبار النحوي خبر عن زيد المذكر ، وترى أن « صغير » ذُكّر لتذكير البدل « رأس » ، ولم يطابق مبتدأه « هنداً » في التأنيث .

١١ ـ يجوز القطع والاتباع في البدل كما جاز في النعت ، تقول : « مررتُ بزيدٍ أخيـك » ، على الاتباع ، فيكون « اخيك » بـدلاً من « زيد » ، أو تقول : « مررت بزيد أخوك » ، على القطع ، فيكون « أخوك » خبراً لمبتدأ محـذوف تقـديره « هو » ، أو تقول : « مررت بزيد أخاك » على القطع أيضاً ، فيكون « أخاك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أعني » .

١٢ ـ لا يقع البدل إلا بين مفردين ، فيبدل الاسم من الاسم ، نحو : « جاء زيدٌ أخو علي » ، ويبدل الفعل من الفعل ، كقوله تعالى : « ومَنْ يفعَلْ ذلك يلْقَ أثاماً ، يُضاعَفْ له العذابُ » ، فيضاعف بدلٌ من « يلْقَ » .

١٣ ـ أما إذا كان في الكلام ما ظاهره أنه بـدل شبه جملة من شبه جملة ، كقوله تعالى : « تكون لنا عيداً لأولنا » ، فليس الأمر على ما هو ظاهر ، بل البدل هو المجرور الثاني وحده ، أما جارُّه فهو تكرار

للجار الأول على سبيل التوكيد (١) .

١٤ ـ وزعم بعض النحاة أن الجملة تقع بدلاً من المفرد ، أو من جملة أخرى ، واستشهدوا على الأول بقوله تعالى : « أفلا ينظرون إلى الابل ، كيف خلقت ؟ » ، واعتبروا جملة « كيف خلقت » بدلاً من « الابل » . واستشهدوا على الثاني بقوله تعالى : « أمَدَّكُم بما تعلمون ، أمَدَّكُمْ بأنعامٍ وبنينَ » ، فجعلوا جملة « أمدكم » الثانية بدلاً من جملة « أمدكم » الأولى .

وليس ما زعموه صحيحاً ، للأسباب الآتية :

آ ـ إن البدل يقوم على عملية اختصار جملة قبلها جملة تساويها في كل شيء ، ما عدا كلمة واحدة ، فتؤخذ منها هذه الكلمة المتفردة ، وتضم إلى الجملة الأولى ، أما سائرها فيطرح لوجود ما يماثله في الجملة الأولى ، ونمثل ذلك بالشكل الآتي :

سافر زيد إلى بيروت + سافر زيد إلى دمشقَ ← سافر زيد إلى بيروت دمشقَ .

البدل إذن هو بقية جملة مستأنفة ، ومعنى هذا أنه لا يكون هناك بدل إلا إذا كان هناك اختصار جملة ، فاذا ذكرت الجملة كلها ، كما في قوله تعالى : « أمدكم بأنعام وبنين » ، تنافى ذلك مع جوهر البدل . نعم . لو قال تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، بانعام وبنين » ، لكانت الانعام بدلاً من الاسم الموصول « ما » لانها إختصار من جملة ، أمّا والجملة كلها مذكورة ، فلا عملية بدل .

---

(١) انظر ابن يعيش : ج ٣ ص ٦٨ .

ب - يصرح جميع النحاة ، وفيهم القائلون بوقوع الجملة بـدلاً - يصرحون بأن البدل على نية الاستئناف ، بمعنى أنه بقية من جملة استئنافية ، فكيف يقولون باستئنافها وهي محذوفة ، ثم يقولون ببدليتها إذا ذُكِرَتْ ؟ !

ج - يقول جميع النحاة : إن البدل على نيَّة تكرار العامل ، بمعنى أن العامل المسلط على المبدل منه ، جائز التسليط على البدل نفسه . ونحن نعلم أن المبدل منه قد يقع مجروراً بالحرف ، أو يقع فاعلاً ، أو يقع اسماً للحرف المشبه بالفعل ، فكيف يمكن جعل الجملة بدلاً منه ، وهي لا تقع هذه المواقع الاعرابية ؟

د - نحن لا نختلف مع هؤلاء في أن جملة « أمدكم بأنعام وبنين » فيها إيضاح وبيان لجملة « أمدكم بما تعلمون » ، وأنها تقدم لها المعنى الذي يؤديه البدل . ولكن هذا شيء ، وإعراب الجملة شيء آخر ، فنحن لا نعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني ، وإلا ، كان علينا أن نقول بأن الجملة التعليلية في نحو قولنا : « ثابر على المطالعة فانها مفيدة » - ان نقول : ان جملة : « فانها مفيدة » في محل نصب على أنها مفعول لأجله . وما علمت أن أحداً من النحاة قال بذلك .

نحن إذن لا نعرب الجمل بحسب معانيها ، بل بحسب مواقعها . فالجملة لا محل لها من الاعراب إذا وقعت موقعاً لا تقع فيه إلا الجمل . لماذا نقول عن الجملة الابتدائية انها لا محل لها ؟ لأن الكلام لا يبتدأ إلا بجملة . لماذا نقول عن جملة الصلة إنها لا محل لها من الاعراب ؟ لأن الاسم الموصول والحرف الموصول لا يقع بعدهما إلا جملة . لماذا نقول عن جملة جواب القسم إنها لا محل لها من الاعراب ؟ لأن القسم لا يجاب إلا بجملة .

هنالك إذن مواقع في الكلام خاصة بالجملة . فاذا وقعت الجملة فيها ،

كانت في محلها الطبيعي المخصص لها . وقولنا عنها « لا محل لها من الاعراب » يعني انها « في محلها الطبيعي المخصص للجمل » .

متى إذن نقول ان الجملة في محل رفع خبر ؟ نقول ذلك إذا وقعت بعد المبتدأ ، وهذا الموقع خاص بالاسم المفرد ، فاذا احتلته الجملة ، وهو ليس لها ، بل للمفرد ، قلنا إنها ذات محل من الاعراب . وقل مثل هذا في الجملة الحالية ، والمضاف اليها ، والمفعول بها ... الخ .

وعلى هذا الأساس في اعراب الجمل ـ وهو الأساس الذي وضعه النحاة بأنفسهم ـ سنحاكم المسألة في قوله تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين » .

لننظر إلى المكان الذي تحتله جملة « أمدكم بأنعام وبنين » ، ولنتساءل : أهو مكان للجمل ؟ أم هو مكان للمفرد ؟ . فان كانت الأولى ، فالجملة لا محل لها ، وإن كانت الثانية ، فالجملة ذات محل .

ونحن نجيب عن السؤال فنقول : المحل هو محل جمل وليس محل مفردات . ودليلنا على ذلك من وجهين .

١ ـ لو كان المحل للمفرد لصح أن يقع محلها ، ولو وقع لأدى ذلك إلى أن يكون المفرد بدلاً من جملة « أمدكم بما تعلمون » . ولا أظنهم يسلمون بوقوع المفرد بدلاً من جملة .

٢ ـ يقول النحاة إن البدل المفرد هو بقية جملة ، إذن فالمحل في الأصل هو للجملة ، وليس للمفرد . وعلى هذا يكون البدل المفرد هو الذي حل محل الجملة ، وليست الجملة هي التي حلت محله . إن البدل هو نائب عن جملة ، فاذا جاءت الجملة ، فقد جاء الأصيل وحل في مكانه الطبيعي .

فاذا تقرر هذا ، علمت أن جمـلة « أمدكم بأنعام وبنين » جمـــلة احتلت مكاناً خاصاً بالجمل ، لا بالمفردات . وعلى هذا ، فلا محل لهـا من الاعراب ، وليست تابعـة لشيء ، ولتحملْ ـ بعـد ذلك ـ من المعاني ما تشاء .

ج ـ بين البدل وعطف البيان :

رأينا ـ فيما سبق ـ أن بـــدل الكل من الكل وعطف البيان يقومان بمهمـة واحدة ، هي التفسير والبيان لما قبلهما . ولذلك ، ففي كثير من المواضـع ، يمكن إعراب الكلمة المفسرة عطفا بيانٍ أو بدلَ كل من كل ، وذلك نحو قولك : « جاء أخوكَ زيدٌ » . فزيـد هي عطف بيان على الأخ ، أو هي بدل منها ، ولا يمكن التفريق بينها بحال من الأحوال (١) .

---

(١) زعم بعضهم أن التفريق ممكن . فقالوا : إن كان للمخاطب إخوة غير زيد ، فتكون كلمة « زيد » قد أتت لتفريق الأخ الجائي وتعيينه من بـــين كل الاخوة ، وعلى ذلك تكون الـكلمة عطف بيان ، وان لم يكن للمخاطب غـير أخ واحد ، فيكون مجيء كلمة « زيد » لا لتعيين الجائي ، لأنه معين بتفرده ، وانما يكون مجيئها للبدلية ، لأن المتـكلم قد عدل عن كلمة « الأخ » الى كلمة « زيد » .

وقال آخرون : يمكن التفريق بطريقة أخرى ، وهي أن نطلع على قصـــد المتـكلم ، فان كان يقصد بالحـكم الـكلمة الأولى ، فالثانية عطف بيان ، لأن عطف البيان ليس هو المقصود بالحـكم ، وان كان يقصد الثانية ، فالثانيـة بـــدل ، لأن البدل هو المقصود بالحـكم .

ونحن نقول : ان كل هـذا تمحل ، اذ من أين للمعرب أن يطلـــع على سريرة المتـكلم ؟ بل لو أننا سألنا هذا المتـكلم : أي الـكلمتين تقصد بحكمك ؟ لما استطاع الى الاجابة سبيلاً . ثم من أين لنا ـ ونحن نعرب الـكلام ـ أن نطلع على الأحوال الشخصية للمتخاطبين لنعرف ما اذا كان المخاطب أخ واحـــد ، أم اخـوة متعددون ؟ أم ان علينا أن نؤسس في الاعراب « علم رجال » كعلم الرجال الذي عند علماء الحديث ؟ !

إلا أننا ـ في مواضع أخرى ـ نستطيع التفريق بين ما هو بدل ، وبين ما هو عطف بيان . ولا يتهيأ ذلك إلا إذا كان في الكلام ملابسات أو شروط معينة تختص بواحد من الاثنين دون الآخر . واليك ذلك موضحاً بالامثلة :

١ ـ (وما أنْسانيهِ إلا الشيطانُ أنْ أذْكُرَه) : فالمصدر المؤول من « أن اذكره » يتعين اعتباره بدلاً من الهاء في « أنسانيه » . ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون لضمير .

٢ ـ (فيه آياتٌ بيّناتٌ : مقامُ إبراهيم) : يتعين هنا اعتبار « مقام » بدلاً من « آيات » ، ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان يطابق متبوعه في التذكير والتأنيث ، وليس في الآية مطابقة .

٣ ـ (ومَنْ يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ أثاماً : يضاعفْ له العذابُ) : يتعين ههنا اعتبار « يضاعف » بدلاً من « يلقَ » ، ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون بين الأفعال ، بل بين الاسماء فقط .

٤ ـ (يا زيدُ الحارثُ) : يتعين هنا كون « الحارث » عطف بيان على زيد ، ولا يجوز اعتباره بدلاً منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، بمعنى أنه صالح لأن يسلط عليه العامل المسلط على المبدل منه ، وهذا غير متيسر في مثالنا ، إذ لا يقال : « يا الحارث » .

٥ ـ (هند قام عمرو أخوها) : يتعين هنا أن يكون « أخوها » عطف بيان على « عمرو » ، ولا يجوز اعتباره بدلاً ، لأن البدل هو في التقدير من جملة أخرى ، أي هو اختصار لجملة مستقلة ، وعلى ذلك يصلح دائماً للطرح ، لأن الجملة قبله مستقلة عنه ، وليس هذا متيسراً في مثالنا ، إذ لو طرحناه وقلنا : « هند قام عمرٌو » ، لاختل الكلام وضاعت

الباب السابع

الأساليب

بانتهائنا من الباب السادس الذي درسنا فيه تكملات الاسم ، نكون قد أتينا على جميع العناصر التي يمكن أن تدخل في تركيب الجملة العربية . ومع ذلك ، لا يمكن القول إننا درسنا كل التراكيب العربية . فلا يزال أمامنا تراكيب كثيرة تحتاج إلى الدرس ، ولكن العناصر الداخلة في هذه التراكيب لا تخرج عما درسناه في الأبواب السابقة . إنها تتألف من فعل وفاعل ، أو من مبتدأ وخبر ، أو من جار ومجرور ، وقد نرى فيها تكملات خاصة بالفعل ، وأخرى خاصة بالاسم . لكن الشيء الذي يميزها من غيرها من التراكيب ، هو أنها مصممة على أشكال مخصوصة ، لتؤدي - في غالبها - معاني خاصة ، كالنداء ، والاستثناء ، والتعجب ، والمدح ، والذم ، والاغراء ، والتحذير ، وما إلى ذلك .

ولهذا السبب - أي لأنها تراكيب مخصوصة لمعانٍ مخصوصة - فقد سميناها بالأساليب . وأفردنا لها هذا الباب السابع لدراستها .

وشيء آخر سنبحثه في هذا الباب ، وهو تلك الأشياء التي ليست من العناصر الأساسية في الجملة ، ولا من العناصر التكميلية ، بل هي عناصر الحاقية - إذا صح التعبير - بمعنى أنها تدخل الجملة لتكون ملحقة بأحد عناصرها ، مشاركة له في حكمه ، سلباً أو إيجاباً ، أو مقوية لمعناه الذي يؤديه . ونعني بكل ذلك اسلوبي عطف النسق ، وتوكيد الفعل بالنون .

١ ـ عطف النسق

آ ـ تعريفه :

عطف النسق (١) هو : جعل شيئين يشتركان في وظيفة نحوية واحدة ، بواسطة حرف تشريك يوضع بينهما ، يسمى بحرف العطف .

وإليك أمثلة توضح ذلك :

١ (**جاء زيدٌ وعمرٌو**) : اشترك زيد وعمرٌو في وظيفة الفاعلية (٢) .

٢ ـ (**جاء وجلس زيد**) : اشترك الفعلان في وظيفة المسند .

٣ ـ (**جاء زيد يحمل كتاباً ويقرأ فيه**) : اشتركت الجملتان الثانية والثالثة في وظيفة بيان الحال .

٤ ـ (**اقرأ الكتابَ لا الجريدةَ**) : اشترك الكتاب والجريدة في وظيفة المفعولية ، لكن الكتاب كان مشتركاً على جهة الايجاب ، بينما اشتركت الجريدة على جهة النفي .

---

(١) هذه التسمية للكوفيين ، وهي التي اشتهرت أكثر من غيرها . والبصريون يسمونه عطف الشركة .

(٢) لكننا لا نقول عن « عمرو » في الاعراب انه فاعل ، وإن كان في المعنى كذلك ، بل نقول انه معطوف على الفاعل « زيد » وكذا الأمر في كل معطوف .

ولما كان المعطوف شريك المعطوف عليه في الحكم والوظيفة ، كان من الطبيعي أن يكون مثله في الحركة الاعرابية ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وجزماً .

ب - أحرف العطف :

أحرف العطف تسعة ، هي : « و - ف - ثم - حتى - أو - أم - بل - لا - لكنْ » .

١ - (**الواو**) : وتكون للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والاعراب جمعاً مطلقاً ، فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً . فاذا قلت : « جاء زيد وعمرٌو » فالمعنى انهما اشتركا في حكم المجيء ، أي انهما اشتركا في الفاعلية ، ولكن لا يعلم أيُّهما جاء قبل الثاني ؟ كما لا يعلم أجاءا معاً ، أم جاءا متتاليين ؟

٢ - (**الفاء**) : وتكون للترتيب والتعقيب ، فاذا قلت : « جاء زيد فعمرٌو » فالمعنى أن زيداً جاء أول ، وان عمراً جاء بعده بلا مهلة بين مجيئهما .

٣ - (**ثُمَّ**) : وتكون للترتيب والتراخي ، فاذا قلت : « جاء زيد ثم عمرٌو » ، فالمعنى أن زيداً جاء أول ، وان عمراً جاء بعده ، وكان بين مجيئهما مهلة .

٤ - (**حتى**) : وهذه لا تكون عاطفة إلا بشروط : أن يكون معطوفها اسماً ظاهراً ، وأن يكون جزءاً من المعطوف عليه أو كالجزء منه ، وأن يكون غاية ونهاية للمعطوف عليه ، وأن يكون مفرداً لا جملة ، نحو : « نجحَ الطلاب حتى الكسولُ - وأكلت السمكةَ حتى رأسَها - وأعجبت بالقومِ حتى الأولادِ » .

٥ - (أو) : وتكون هذه لأحد الشيئين ، نحو : « إقرأ الكتابَ أو الجريدةَ » .

٦ - (أم) : وهذه لا تعطف إلا بشرط أن تكون بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية ، فالأول نحو : « أزيد جاء أم عمرٌو ؟ » ، والثاني نحو قوله تعالى : « إن الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنْذَرْتَهُمْ أم[1] لم تُنْذِرْهُمْ ، لا يُؤْمِنون » . وتسمى في هذه الحالة « أم » المتصلة . لاتصال ما بعدها بما قبلها واشتراكها في الحكم من جهة واحدة ..

وليس بضروري ظهور الهمزة ، بل يكفي أن يكون الكلامُ على تقديرها ، فمثالها وهي مقدرةٌ للتسوية ، قراءةُ ابن مُحَيْصِن : « سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم » ، ومثالها مقدرةً للاستفهام قول عمر بن أبي ربيعة :

٨٩ - لَعَمْرُكَ ما أدري ، وإن كنتُ دارياً ،
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أَمْ بثمانِ

أي : أبسبع أم بثمانٍ ؟

(الاعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، و « عمر » مبتدأ خبره محذوف وجوباً . التقدير : عمرك قسمي ، والكاف مضاف اليه . « ما » نافية . « أدري » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وان » الواو حالية ، وان وصلية . « كنت دارياً » كان واسمها وخبرها . « بسبع » متعلقان برمين . « رمين » فعل وفاعل . « الجمر » مفعول به . « أم » حرف عطف . « بثمان » معطوفان

(١) المعطوف هنا هو المصدر المؤول . والتقدير : انذارك وعدم انذارك سواء عليهم .

على « بسبع » . « جملة : لعمرك قسمي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ما أدري » جواب القسم لا محل لها . « جملة : وان كنت دارياً » حالية محلها النصب (١) . « جملة : رمين » سدت مسد مفعولي « ما أدري » ، وذلك لأن الفعل معلق عنها بهمزة الاستفهام المحذوفة .
الشاهد : « بسبع ... أم بثمان » : جاءت « ام » متصلة عاطفة لأنها بعد همزة استفهام مقدرة .)

فان لم تأت « أم » بعد إحدى الهمزتين فهي حرف استئناف لا حرف عطف ، كقوله تعالى : « لا ريبَ فيه مِنْ ربِّ العالمينَ ، أم يقولون افتراهُ » أي : بل يقولون افتراه . فان جاء في الكلام ما ظاهره أنه معطوف ، فليس الكلام على ما هو ظاهر ، بل لا بد من تقدير جملة مستأنفة ، وذلك كقولهم : « إنها لابِلٌ ، أم شاءٌ » ، إذ التقدير : أم هي شاءٌ . فتكون « شاءٌ » خبراً لمبتدأ محذوف ، كما هو ظاهر في التقدير ، وتكون « أم » المَنقطعة حرف استئناف لا عمل له .

٧ - (بل) : وهذه لا تعطف إلا المفردات ، فان وقعت بين الجمل ، فهي مثل « أم » المنقطعة : حرف استئناف لا عمل له .

وسواء أكانت عاطفة أم غير عاطفة ، فلها معينان : الاضراب : وهو العدول عما قبلها ، ونقل الحكم إلى ما بعدها . نحو : « جاء زيد ، بل عمرو » . فكأنك بعد أن نسبت المجيء إلى زيد ، عدلت عن ذلك ونسبته إلى عمرو ، فأصبح زيد في حكم الذي لم يجيء . وهذا المعنى لا يكون لها إلا بعد كلام مثبت ، كما رأيت في المثال .

---

(١) ويجوز اعتبارها اعتراضية بين الفعل « ادري » ومفعوله وهو جملة رمين . وعلى ذلك تكون الواو المقترنة بها واواً اعتراضية .
وعلى كلا الاعتبارين تكون « ان » الوصلية حرف شرط لا سببي (راجع مبحث الشرط) . وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق .

والمعنى الثاني لها هو الاستدراك . وهو : تقرير الحكم لما قبلها ، واثبات نقيضه لما بعدها ، نحو : « ما جاء زيد ، بل عمرٌو » . فأنت قد قررت عدم المجيء لزيد ، وأثبت نقيضه ، وهو المجيء ، لعمرو . وهذا المعنى لا يكون لها إلا بعد النفي أو النهي ، نحو : « لا تقرأ الجريدةَ ، بل الكتابَ » .

٨ - (لكنْ) : ومعناها الاستدراك . ولا تكون عاطفة إلا بشروط : أن يكون معطوفها مفرداً ، فاذا وقعت بين الجمل فما بعدها مستأنف لا معطوف ، ثم ان يسبقها نفي أو نهي ، ثم ألا تكون مسبوقة بالواو ، فان سبقت بها فما بعدها جملة مستأنفة . ومثال ما اجتمعت فيه الشروط : « لم يأتِ زيدٌ لكن عمرٌو » .

وإذا لم تكن « لكن » عاطفة بسبب فقدان أحد الشروط ، وكان ظاهر المفرد الذي بعدها يوهم أنه معطوف على ما قبلها ، وجب تقدير هذا المفرد طرفاً في جملة ، ثم جعل هذه الجملة مستأنفة ، كقوله تعالى : « ما كانَ محمدٌ أبا أحدٍ من رِجالِكُمْ ، ولكن رسولَ اللهِ » ، فظاهر « رسولَ » أنه معطوف على « أبا » ، وليس الأمر كذلك ، لأن « لكن » غير عاطفة بسبب سبقها بالواو . فتكون « رسولَ » خبراً لكان محذوفة مع اسمها ، والجملة كلها استئنافية لا محل لها . والتقدير : ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ، ولكن كان رسولَ اللهِ .

٩ - (لا) : وهذه أيضاً لا تعطف إلا المفردات ، ولا تأتي إلا بعد الايجاب ، وحين العطف بها تثبت الحكم لما قبلها ، وتنفيه عما بعدها ، نحو : « إقرأ الكتابَ لا الجريدةَ [1] » .

---

(١) حصرنا همنا هنا في شروط العمل لكل حرف من حروف العطف ، ولم نذكر لها من المعاني إلا الغالب عليها ، أو ما هو ضروري لفهم وظائفها النحوية ، وبيان مواقعها . أما سائر معانيها فقد أرجأنا الكلام عليه الى حين بحثها بالتفصيل في قسم الأدوات .

ج - أحكام متفرقة :

١ - يعطف الظاهر على الظاهر : « جاء زيد وعمرو » .

٢ - يعطف الفعل على الفعل بشرط أن يتحدا زماناً : « قام وقعد زيد » .

٣ - تعطف الجملة على الجملة : « جاء زيد وذهب عمرو » .

٤ - يعطف الظرف على الظرف : « سافرتُ إلى بيروتَ وإلى دمشقَ » .

٥ - يعطف الضمير المنفصل على الضمير المنفصل : « أنا وأنت صديقان » .

٦ - يعطف الضمير المنفصل على الضمير المتصل : « أكرمتهم وإياكم » .

٧ - يعطف الضمير المنفصل على الظاهر : « جاءني زيدٌ وأنت » .

٨ - يعطف الظاهر على الضمير المنفصل : « ما جاءني إلا أنت وزيدٌ » .

٩ - لا يعطف على الضمير المتصل المرفوع ، ولا على المستتر إلا بفاصل ، فاما أن يكون الفاصل توكيداً بضمير منفصل ، نحو قوله تعالى : « اسكن أنت وزوجُك الجنةَ » ، وإما أن يكون بغيره ، كقوله تعالى : « ما أشركْنا ولا آباؤنا » ، حيث جاءت « لا » فاصلاً بين « نا » في اشركنا ، وبين المعطوف « آباؤنا » .

١٠ - قال بعضهم لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الجار (١) نحو قوله تعالى : « فقال لها وللأرضِ » والصحيح أنه يجوز

---

(١) سواء أكان الجار حرفاً ، أم كان مضافاً .

بغير اعادة الجار ، وإن كان ذلك قليلاً ، ومنه قوله تعالى : « وكفرٌ بِهِ والمسجدِ الحرام » ، وقراءة بعضهم : « واتقـوا اللهَ الذي تساءَلونَ بِهِ والارحامِ » بالجر عطفاً على الهاء .

١١ ـ يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعـــل ، كاسم الفاعل ونحـوه ، ويجوز أيضاً عكس هـذا ، وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسمِ اسمٌ ، فمن الأول قوله تعالى : « فالمُغيراتِ صُبْحاً ، فأثَرْنَ به نَقْعاً » ، فعطف الفعل « أثرن » على اسم الفاعل « المغيرات » . ومن الثاني قول أحد الرجاز :

٩٠ ـ باتَ يُغَشّيها بِعَضْبٍ باترِ
يَقْصِدُ في أَسْوُقِهـا وجائرِ

(اللغة : يغشيها : يعلوها بالسيف . العضب : السيف . الباتر : القاطع . يقصد : يقطع على غير تمام . الجائر : الظالم .

المعنى : يمدح رجلاً بالكرم ، وبأنه ينحر إبله لضيوفه ، فيقول : إنه بات يعلو إبله بسيف قاطع يقطع سوق ما يستحق الذبـح ، ويجور الى أخرى لا تستحقه الاعراب : « بات » ماض ناقص اسمه مستتر . « يغشيها » مضارع مرفوع فاعله مستتر ، والضمير مفعول به . « بعضب » متعلقان بيغشيها . « باتر » صفة للعضب . « يقصد » مضارع مرفوع فاعله مستتر يعود على العضب الباتر . « في أسوقها » متعلقان بيقصد . والضمير المتصل مضاف اليـه . « وجائر » الواو حرف عطف . جائر : معطوف على يقصد ، مجرور لأن جملة يقصد في محل جر صفة ثانية لعضب . « جملة : بات مع خبرها » ابتدائيـة لا محل لها . « جملة : يغشيها » خبر بات محلها النصب . « جملة : يقصد » صفة ثانية للعضب محلها الجر .

الشاهد : « يقصـد ... وجائر » : عطف الاسم المشتق ، وهـو اسم الفاعل ، على الفعل . وهذا جائز لأن المتعاطفين متشابهان (١) .)

---

(١) واقع العطف هنا وحقيقته ، هو عطف المفرد على محل الجملة التي ←

١٢ ـ قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة ، ومنه قوله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً ، أو على سَفَرٍ ، فَعِدَّةٌ مِنْ أيّامٍ أُخَرَ » أي : فأفْطَرَ فعدةٌ من أيامٍ أُخَرَ ، فحذف « أفطر » والفاء الداخلة عليه ؛ وكذلك الواو ، ومنه قولهم : « راكبُ الناقةِ طليحان » أي : راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان . (أي : مُتْعَبان) ؛ وكذلك « أم » ، ومنه قول أبي ذُؤَيْبٍ : « فما أدري أرشد طلابها ؟ » والتقدير : أرشد طلابُها أم غَيٌّ ؟

١٣ ـ انفردت الواو ـ من بين حروف العطف ـ بجواز أن يحذف معطوفها بشرط بقاء معموله دالاً عليه ، كقول الراعي النميري :

٩١ ـ إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً
وَزَجّجْنَ الحواجِبَ والعيونا

أي : وكَحّلْنَ العيون .

(الاعراب : « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما » زائدة . « الغانيات » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « برزن » فعل وفاعل . « يوماً » ظرف متعلق ببرزن . « وزججن » فعل وفاعل . « الحواجب » مفعول به لفعل زججن « والعيون » مفعول به لفعل محذوف تقديره « كحلن » . ولا يجوز اعتباره معطوفاً على الحواجب ، لأن العطف يعني التشريك في الحكم ، والعيون لا يمكن أن تشترك مع الحواجب في التزجيج ، اذ لا ترجج

← يمثلها الفعل ، بدليل أن المعطوف مجرور ، ومحل الجملة المعطوف عليها هو الجر . ولا يتوهمن القارىء أن العطف جار على لفظ الفعل ، والا ، وجب رفع « جائر » ، لأن فعل « يقصد » مرفوع ، كما ترى . أو يمكنك أن تقول : ان العطف جرى بين المفرد ، والمفرد الذي يمكن أن تؤول الجملة اليه ، اذ التقدير : بعضبٍ ماترٍ قاصدٍ وجائرٍ . وكذا التقدير في الآية : فالمغيرات صبحاً ، فالمثيرات نقعاً .

العيون ، بل العيون تكحل . « جملة : الغانيات مع فعله المحذوف » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : برزن » مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : وزججن » معطوفة على المفسرة لا محل لها . « جملة : والعيون مع فعله المحذوف » معطوفة على سابقتها لا محل لها . « جملة جواب الشرط » غير مذكورة في البيت ، ولا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له .

الشاهد : « وزججن الحواجب والعيون » : يجوز حذف معطوف الواو مع بقاء معموله (١) .

١٤ ـ وتختص الواو من بين أخواتها بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفي به الكلام ، نحو : « اختصم زيد وعمرو » و « اشترك خالدٌ وبكر » و « جلست بين سعيد وسليم » ، فان الاختصام والاشتراك والبينيَّة من المعاني التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً . فلو قلنا : « اختصم زيد » فقط ، لما كان كلاماً . ولا يجوز أن تقع الفاء ، ولا غيرها من حروف العطف هذا الموقع ، فلا يقال : « اختصم زيد فعمرو » ولا « اشترك خالد ثم بكر » ولا « جلست بين سعيد أو سليمٍ » .

---

(١) هذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم : « علفتها تبناً وماءً بارداً » ، اذ يقدر فيه أيضاً : وسقيتها ماءً بارداً . وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى عامل يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه ، فيقدر في البيت : « وجملن الحواجب والعيون » ، وفي شطر الرجز الذي ذكرناه : « أعطيتها تبناً وماءً بارداً » .

٢ ـ المنادى

آ ـ تعريفه وأقسامه :

المنادى هو : الاسم الواقع بعـد حرف من أحرف النداء ، نحو : « يا عبدَ الله » .

وهو في الاعتبار النحـوي مفعول بـه لفعل محذوف تقـــديره : « أنادي » ، أو « أدعو » ، أو ما في معناهما . وحرف النداء هو النائب عن هذا الفعل المحذوف .

وإنما ننادي الاسم لأحد الأغراض الآتية :

١ ـ لكي يقبل علينا بجسمه ، أو بفكره ، نحو : « يا عبدَ الله خُذِ الكتابَ » . ويسمى هذا الاسلوب باسلوب النداء الحقيقي ، أو نداء الدعـــوة .

٢ ـ لكي يعيننا على دفع بلاء أو شدة ، نحو : « يا لـــلرجالِ الكرام للمسكين الفقير » . ويسمى هذا الاسلوب باسلوب نداء الاستغاثة .

٣ ـ لكي نظهر العجب منه ، نحو : « يا لجمالِ الربيعِ » . ويسمى هذا باسلوب نداء التعجب .

٤ ـ لكي نظهر التفجع عليـه ، أو التوجع منه ، مثال الأول : « وا صديقاه » ، تقـول ذلك إذا كان صديقك متوفىً ، ومثال الثاني :

« وا رأساه » ، تقول ذلك إذا كان رأسك يؤلمك . ويسمى هذا الاسلوب باسلوب نداء الندبة .

هذه هي أغراض النداء ، وهذه هي أقسامه الأربعة . ولكل قسم من هذه الأقسام أدواته الخاصة وأسلوبه الخاص ، وأحكامه الخاصة . وسيأتي بيان ذلك بعد الكلام على أحرف النداء .

ب ـ أحرف النداء :

أحرف النداء سبعة ، هي :

١ ـ (يا) : هي أم الباب ، تصلح لكل أنواع النداء ، بما فيها نداء الندبة . وينادى بها القريب والمتوسط والبعيد . وتختص باسم الله تعالى ، فلا ينادى إلا بها . كذلك تختص بنداء الاستغاثة والتعجب ، فلا يجريان إلا بها . وهي وحدها جائزة الحذف ، كما لا يجوز حذف المنادى إلا بعدها . وسيأتي بيان ذلك كله في مواضعه .

٢ ـ (أ) : ولا تستعمل إلا في نداء القريب ، نحو : « أزيدُ أقبلْ » . تقول ذلك إذا كان زيد على مقربة منك .

٣ ـ (أي) : وهي لنداء القريب أيضاً ، نحو : « أي عبدَ الله أقبلْ » .

٤-٥-٦ (أيا ـ هيا ـ آ) : وكلها لنداء البعيد ، وذلك لما فيها من مدّ الصوت ، الأمر الذي لا بد منه ليبلغ الصوت مسامع المنادى ، نحو : « أيا عبدَ الله » . تقول ذلك إذا كان عبد الله بعيداً عنك بعداً كافياً .

٧ ـ (وا) : ولا تستعمل إلا في نداء الندبة ، نحو : « وا رأساه » .

ج - نداء الدعوة : أدواته وأحكامه :

وأدواته هي كل أحرف النداء ما عدا « وا » الخاصة بنداء الندبة . ولا يخرج المنادى نداءَ دعوة عن أن يكون على أحد الأشكال الخمسة الآتية :

١ - (**مفرد معرفة**) : ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، فالرجال مفرد ، والرجلان مفرد ، والهندات مفرد . ونعنى بالمعرفة ما كان علماً ، نحو « زيد - وعمرو - وخالد - وبكر » ، أو معرفاً بـ (ال) نحو : « الرجل » ، أو اسماً موصولاً ، نحو « من » ، أو اسم اشارة ، نحو « هذا » .

وحكم هذه الأسماء إذا نوديت أن تبنى على ما ترفع به ، ثم تكون في محل نصب على أنها مفعول به لفعل « أدعو » الذي نابت أداة النداء منابه ، نحو : « يا زيدُ - يا زيدان - يا زيدون » ، فالأول مبني على الضم ، لأنه مفرد ، ورفع المفرد يكون بالضمة ، والثاني مبني على الالف ، لأنه مثنى ، ورفع المثنى بالالف ، والثالث مبني على الواو ، لأنه جمع مذكر سالم ، ورفعه يكون بالواو . والجميع في محل نصب على النداء .

فاذا كان المنادى المعرفة المفرد مبنياً قبل ندائه ، فانه يبقى على حركة بنائه الأصلي ، ويقال فيه : إنه مبني على ضمة مقدرة ، منع من ظهورها حركة البناء الأصلي ، نحو « يا سيبويهِ - يا حذامِ - يا هذا - يا منْ نجح ... الخ » .

ثم إذا كان المنادى المفرد علماً موصوفاً بكلمة « ابن » ، ولا فاصل بينهما ، والابن مضاف إلى علم ، جاز في المنادى وجهان : ضمه ونصبه ، نحو : « يا زيدُ بنَ خالدٍ » و « يا زيدَ بنَ خالدٍ » . والنصب أولى ،

أما ضمه فعلى القاعدة ، لأنه مفردٌ معرفة ، وأما نصبه فعلى اعتبار كلمة « ابن » زائدة ، فيكون « زيد » مضافا ، و « خالد » مضافاً اليه . والوصف بكلمة « ابنة » كالوصف بكلمة « ابن » ، نحو : « يا هندُ ابنةَ خالدٍ ، ويا هندَ ابنةَ خالدٍ » .

أما الوصف بكلمة « بنت » فلا يغير بناء المفرد العلم ، فلا يجوز معها إلا البناء على الضم ، نحو : « يا هندُ بنتَ خالدٍ » .

ويتعين ضم المنادى المفرد المعرفة في نحو : « يا رجلُ ابنَ خالدٍ » و « يا خالدُ ابنَ أخينا » ، لانتفاء علمية المنادى ، في الأول ، وعلمية المضاف إلى ابنٍ ، في الثاني ، لأن اعتبار كلمة « ابن » في هاتين الحالتين زائدةً غيرُ جائز ، لأننا لو حذفناها ، ثم أضفنا ما قبلها إلى ما بعدها ، لفقد الكلام معنى بنوة الأول للثاني ، فلو قلنا : « يا رجلَ خالدٍ » لجاز أن يفهم السامع أننا ننادي رجلاً من اتباع خالدٍ ، ولما فهم أن هذا الرجل هو ابن لخالد . وكذا الأمر إذا قلنا : « يا خالدَ أخينا » . وأما في نحو : « يا زيدُ الفاضلُ ابن خالدٍ » ، فالضم متعين أيضاً لوجود الصفة الفاصلة التي تمنع إضافة المنادى الذي قبلها إلى العلم الواقع بعد كلمة « ابن » .

ثم إذا كرر المنادى المفرد المعرفة ، وكان مكرره مضافاً ، نحو : « يا سعدُ سعدَ الأوسِ » فلك في المنادى وجهان : النصب ، نحو : « يا سعدَ سعدَ الأوسِ » على اعتبار أنه مضاف ، وما بعد التكرير مضاف اليه . أما التكرير نفسه فهو زائد للتوكيد . ثم البناء على الضم ، نحو : « يا سعدُ سعدَ الأوس » على حسب القاعدة ، وتكون « سعد » الثانية إما بدلاً من الأولى تبعتها على المحل ، واما عطف بيان .

وقد يضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المفرد المعرفة ، فيجوز له

عندئذ أن ينونه وهـو مضموم ، وأن ينونه وهـو منصوب . فمن الأول قول الأحوص الانصاري ينادي « مطراً » زوج حبيبته :

٩٢ ـ سلامُ اللهِ ـ يا مطرٌ ـ عليها

وليْسَ عليكَ ـ يا مطرُ ـ السلامُ

(الاعراب : « سلام » مبتدأ . « الله » مضاف اليه . « يا » أداة نداء . « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونون للضرورة الشعرية ، « عليها » متعلقان بخبر محذوف المبتدأ . « وليس » ماض ناقص . « عليك » متعلقان بخبر ليس المحذوف المقدم . « يا » أداة نداء . « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب . « السلام » اسم ليس المؤخر . « جملة : سلام الله عليها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا مطر » معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها . « جملة : وليس عليك السلام » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يا مطر » معترضة بين اسم ليس وخبرها لا محل لها .

الشاهد : « يا مطر » . اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المفرد العلم فنونه مع ابقائه على بنائه على الضم . وهذا جائز .)

ومن الثاني قول المهلهل بن ربيعة يتغزل :

٩٣ ـ ضَرَبَتْ صدرَها إليَّ وقالتْ

يا عَدِيّاً ، لقد وَقَتْكَ الأواقي

(الاعراب : « ضربت » ماض وتاء تأنيث ، والفاعل مستتر . « صدرها » مفعول به ومضاف اليه . « إلي » متعلقان بضربت . « وقالت » حرف عطف وفعل ماض وتاء تأنيث . « يا » أداة نداء . « عدياً » منادى منصوب . « لقد » لام ابتداء وحرف تحقيق . « وقتك الأواقي » فعل ومفعول به وفاعل . « جملة : ضربت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقالت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يا عديا » ابتداء القول لا محل لها « جملة :

وقتك الأواقي » استئنافية لا محل لها . « مجموع جملتي القول » مفول القول محله النصب .
الشاهد : « يا عديا » : نصب الشاعر المنادى المفرد العلم ونونه اضطراراً .)

٢ ـ (**نكرة مقصودة**) : ونعني بالنكرة المقصودة كل اسم نكرة وقع بعد حرف من أحرف النداء وقصد تعيينه ، وبذلك يصير معرفة ، لدلالته حينئذٍ على معين ، نحو : « يا طالبُ » . تقول ذلك إذا كان أمامك عدد من الطلاب فتوجهت بندائك إلى واحد معين منهم .

وحكم هذا المنادى كحكم المفرَد المعرفة : مبني على الضم في محل نصب .

٣ ـ (**نكرة غير مقصودة**) : وهي كل نكرة لم يقصد تعيينها ، نحو : « يا طالباً اجتهد » . تقول ذلك إذا كنت تتوجه بندائك إلى كل طالب آمراً إياه بالاجتهاد . وحكم هذا المنادى النصب دائماً . ومنه قول عبد يغوث ، وقد كان أسيراً :

٩٤ ـ أَيا راكباً إمّا عرَضْتَ فبلّغَنْ
نداماي من نجرانَ أَنْ لا تلاقيا

(الاعراب : « أيا » أداة نداء . « راكبا » منادى منصوب . « اما » مؤلفة من « ان » حرف الشرط الجازم ، و « ما » الزائدة . « عرضت » فعل ماض مبني على السكون في محل جزم بان ، والتاء فاعل . « فبلغن » الفاء رابطة لجواب الشرط ، و « بلغ » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل مستتر ، ونون التوكيد لا محل لها . « نداماي » مفعول به ومضاف اليه . « من نجران » متعلقان بحال محذوفة من الندامى . « أن » مخففة من « أن » ، واسمها ضمير شأن محذوف . « لا » نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، والالف للاطلاق ،

والخبر محذوف . « أن » المخففة وصلتها في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به ثان لفعل « بلغن » . « جملة : أيا راكبا » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عرضت » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : فبلغن » جواب شرط جازم محلها الجزم . « المجموع الشرطي » استئناف لا محل له . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة لا محل لها . « جملة : لا تلاقي » خبر أن محلها الرفع .

الشاهد : « أيا راكبا » : نصب راكباً لكونه نكرة غير مقصودة ، لأن الشاعر ينادي أي راكب يستطيع تبليغ رسالته إلى قومه .)

٤ - (**مضاف**) : وحكمه النصب دائماً ، نحو : « يا عبدَ الله » .

٥ - (**شبيه المضاف**) : وهو كل اسم اتصل به شيء من تمام معناه ، أو قل : هو كل اسم اتصل به معمول له ، كاسم الفاعل إذا تلاه مفعوله ، نحو : « يا حافظاً عهده بوركت » ، أو إذا تلاه مجرور متعلق به ، نحو : « يا جالساً في الدار اخرج » ، أو كاسم المفعول إذا تلاه نائب فاعله ، نحو : « يا مهضوماً حقُه لا تحزن » ... الخ . فكل هذه الاسماء تسمى شبيهةً بالمضاف ، أولاً : لأنها قد عُيِّنَت وحددت بما تلاها ، كما يحدد المضاف بالمضاف اليه ، وثانياً : لأنها جميعاً على تأويلها بالمضاف : يا حافظَ العهدِ - يا جالسَ الدارِ - يا مهضومَ الحقِّ .

وحكم الشبيه بالمضاف - إذا نودي - أن يكون منصوباً أيضاً ، كما رأيت في الأمثلة .

د - الاسماء من حيث النداء :

تنقسم الاسماء من حيث قبولها للنداء وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

١ - اسماء لا تقبل النداء مطلقاً . وتلك هي اسماء الأفعال ، واسماء الأصوات ، فلا يقال : « يا هيهات » ، ولا « يا غاقِ » . وسبب ذلك

واضح ، وهو أن النداء إنما يتجـه إلى الذات ، فان لم يكن الاسم دالاً على ذات فلا معنى لندائه ، وقد علمنا أن « هيهات وصه ومـه وآمين ... الخ » إنما اعتبرت أسماء من باب الاصطلاح ، أما في حقيقتها فهي أفعال غير متصرفة ، لأنها تدل على الاحداث ، لا على الذوات . أما أسماء الأصوات فلا تدل على أحـداث ولا على ذوات ، وإنما هي مجرد تقليـــد لأصوات الحيوانات والأشياء ، أو مجرد أصوات يقصد بها الزجر والحث .

٢ ـ أسماء لا تكون إلا مناداةَ ، وهي : « يا فُلُ ـ يا فُلَةُ (١) ـ يا لؤمان (٢) ـ يا نَوْمان ـ يا مخبثانُ (٣) ـ يا ملأمانُ ـ يا ملكعانُ ـ يا مكذبانُ ـ يا مطيبانُ ـ يا مكرمانُ » والمـؤنث لكل ذلك بالتاء : يا لؤمانةُ ـ يا نومانةُ ... الخ . ثم : « يا خُبَثُ (٤) ـ يا فُسَقُ ـ يا غُدَرُ ـ يا لكعُ » والمؤنث على وزن « فعالِ » : يا خَبـــاثِ ـ يا فَساقِ ـ يا لكاع .

وكل ما تقدم سماعي لا يقاس عليه . وقاسه بعضهم فيما كان على وزن « مفعلان » ، فأجازوا أن يقال : « يا مذهبانُ (٥) ـ يا مسفرانُ ـ يا مقرآنُ ـ يا مدرسانُ . . » .

٣ ـ أسماء تقبل النداء وعدمه . وهي كل الأسماء سوى ما ذكرنا في الفقرتين السابقتين .

---

(١) أي : يا رجل ويا امرأة .

(٢) أي : يا كثير اللؤم . فالصيغة للمبالغة ، وكذا سائر ما جاء على وزنه .

(٣) أي : يا كثير الخبث . » » » » » »

(٤) هذه شتائم للذكر ، ومؤنثها يستعمل في شتم الانثى .

(٥) أي : يا كثير الذهاب . فالصيغة للمبالغة . وكذا سائر ما جاء على وزنه .

واختلفوا في الضمائر ، فقال بعضهم لا يجوز نداؤها بتّـةً ، وقال آخرون : بل يجوز نداء ضمير المخاطب ، أما ضمير المتكلم ، وضمير الغائب فلا ، إذ لا معنى لأن ينادي الانسان نفسه ، ولا لأن ينادي ضمير الغائب عنـــه .

وإذا ناديت ضمير المخاطب ، فانت بالخيار : إن شئت أتيت به ضمير رفع ، كأنك تنظر إلى الضمة التي يستحقها الظاهر لو حل محله ، فتقول : « يا أنت » ، وإن شئت أتيت به ضمير نصبٍ ، كأنـــك تنظر إلى محل المنادى ، فتقول : « يا إياك » . وفي كلتا الحالتين ، فالضمير مبني على ضم مقدر ، وهو في محل نصب ، مثله في ذلك مثل كل مبني قبل النـداء ، مثل : « يا هذا ـ يا منْ نجح ـ يا سيبويهِ ـ يا حذامِ ... » .

قال أحد الشعراء :

٩٥ ـ يا مُرَّ ، يا ابنَ واقعٍ ، يا أنتا
أنتَ الذي طَلَّقْتَ عاماً جُعْتا

(الاعراب : « يا » أداة نداء . « مر » منادى مرخم مبني على الضم الظاهر على آخره المحذوف ، إذ الأصل « يا مرة » . وهـــو في محل نصب . « يا ابن واقع » أداة نداء ومنادى منصوب ومضاف اليه . « يا » أداة نداء . « أنتا » ضمير رفع منفصل مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهـوره اشتغال المحـل بحركة البناء الأصلي ، وهو في محل نصب على النداء ، والالف فيه للاطلاق . « أنت » مبتدأ . « الذي » خبر . « طلقت » فعل وفاعـــل . « عاما » مفعول به (١) . « جعتا » فعل وفاعل ، والالف للاطلاق . « جملة : يا مر »

---

(١) هذا الاعراب على معنى أنه ودع عاماً جاع فيه . فان كان المعنى أنـــه طلق زوجه في عام جاع فيه ، فيكون اليوم مفعولاً فيه ظرف زمان متعلقاً بفعـــل طلـــق .

ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا ابن واقع » استئنافية لا محل لها . « جملة : يا أنت » استئنافية لا محل لها . « جملة : ت الذي » استئنافية لا محل لها . « جملة : طلقت » صلة لا محل لها . « جملة : جعت » صفة لليوم محلها النصب .

الشاهد : « يا أنت » : يجوز نداء ضمير المخاطب على قلة ، وقد أتى به الشاعر ضمير رفع . وهذا جائز .)

٥ ـ نداء ما فيه « ال » :

إذا كان الاسم المراد نداؤه محلىً بالالف واللام ، لم يجز دخول أداة النداء عليه مباشرةً ، فلا يقال : « يا الرجل » . بل يتوصل إلى ذلك بأحد شيئين : بادخال اسم الاشارة بين أداة النداء والمنادى ، فتقول : « يا هذا الرجل » ، أو بادخال كلمة « أيها » بينهما ، فتقول : « يا أيها الرجل » . وحينئذ لا يكون « الرجل » هو المنادى ، وإن كان كذلك في المعنى ، بل المنادى هو هذا المتوسط بينه وبين أداة النداء . أما هو ، أي « الرجل » فيغدو تابعاً له . ويصبح الاعراب على الشكل الآتي :

(**يا**) : أداة نداء .

(هذا): ها للتنبيه ، « ذا » اسم اشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي ، في محل نصب .

(**الرجل**) : عطف بيان على اسم الاشارة . ولا يجوز اعتباره بدلاً منه ، لأن البدلية على نية تكرار العامل ، ولا يجوز هنا تكرار « يا » ، إذ لا يقال : « يا الرجل [1] » .

(**يا**) : أداة نداء .

---

(١) ومن النحاة من يعرب الاسم الواقع بعد اسم الاشارة صفة له .

(أيُّها) : « أي » منادى مبني على الضم في محل نصب . و « ها » زائدة .

(الرجل) : عطف بيان على « أيُّ » . ولا تجوز البدلية للسبب الذي سبق (١) .

وقد تجتمع الوصلتان لنداء ما فيه « ال » ، فيقال : « يا أيهذا الرجلُ » ، فتكون « أيها » هي المناداة ، ويكون اسم الاشارة تابعاً لها على أنه عطف بيان ، ويكون « الرجل » تابعاً لاسم الاشارة ، إما على عطف البيان ، وإما على البدلية ، لأن البدلية هنا جائزة ، إذ يمكنك أن تنزع اسم الاشارة وتحل محله الاسم الذي بعده .

ويستثنى مما تقدم سبعة أشياء :

١ - (لفظ الجلالة : الله) : إذ يمكن دخول أداة النداء عليه مباشرة ، فتقول : « يا ألله » و « يا اللهُ » بقطع همزته ووصلها .

والأفصح في نداء لفظ الجلالة أن تحذف معه أداة النداء ، ويعوض منها ميم مشددة مفتوحة في آخره ، كقوله تعالى : « قل : اللهمَّ مالكَ الملكِ » . ويقال في إعرابه عندئذٍ :

(اللهُمَّ) : « اللهُ » لفظ الجلالة منادى بأداة نداء محذوفة مبني على الضم في محل نصب . والميم المشددة عوض من أداة النداء المحذوفة .

---

(١) إذا وقع بعد « أيها » اسم جامد ، كما في المثال ، فهو عطف بيان ، أما إن وقع وصف مشتق ، مثل : « يا أيها الراكب » ، فهو عندئذ نعت لأيها . وذلك لأن البيان اذا جاء بوصف كان نعتاً ، وان جاء بجامد كان عطف بيان .

ومن النحاة من لا يلتفت الى كل هذه الفروق ، بل يجيز في الاسم الواقع بعد « أيها » أن يعرب نعتاً أو عطف بيان أو بدلاً ، أياً كان شكل هذا الاسم .

(مالكَ) : صفة للمنادى منصوبة لتبعيتها له على المحل (١) .

(الملك) : مضاف اليه مجرور .

وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في قول امية بن ابي الصلت :

٩٦ ـ إني إذا ما حَدَثٌ ألمّا
أقولُ : يا اللهمَّ ، يا اللهمّا

(الاعراب : « إني » إن واسمها . « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما » زائدة . « حدث » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « ألما » فعل ماض فاعله مستتر ، والالف للاطلاق . « أقول » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « يا » أداة نداء . « اللهم » منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم زائدة . « يا اللهما » توكيد لفظي للنداء الأول ، والالف للاطلاق . « جملة : إني مع الخبر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : حدث مع فعله المحذوف » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : ألم » مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : أقول » جواب شرط لا محل لها . « المجموع الشرطي » خبر « إني » محله الرفع . « جملة : يا اللهم » مقول القول محلها النصب .

الشاهد : « يا اللهم » : جمع الشاعر بين أداة النداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة : وهذا شاذ (٢) .)

---

(١) ومن النحاة من يمنع وقوع الصفة بعد لفظ الجلالة المنادى ، بحجة أن الاسماء الملازمة للنداء (ومنها : اللهم) ليست في حاجة الى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها . ويعرب الصفة اعراباً آخر ، فيجعلها منادى ثانياً بأداة نداء محذوفة ، والتقدير : اللهم ، يا مالك الملك .

(٢) تستعمل « اللهم » لأحد ثلاثة معان :

(الأول) : للنداء المحض ، نحو : « اللهم اغفر لي » .

(الثاني) : لتمكين الجواب في نفس السامع ، كأن يقال لك : « أزيد فعل هذا ؟ » فتقول : « اللهم نعم » ، أو : « اللهم لا » . ←

٢ - (**المنادى المشبه به**) : بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ، كقولك لمغنٍ : « يا البلبلُ ترنيماً » ، ولفقيـه : « يا الشافعي فقهـاً » . والحق أن المنادى هنا مضاف محذوف ناب عنه المضاف اليه ، إذ الأصل : « يا شبيه البلبل ترنيماً - ويا شبيه الشافعي فقهاً » .

٣ - (**المنادي المستغاث**) : وذلك إذا جر باللام ، نحو : « يا لَلرجال للضعيف » . فان لم يجر باللام ، فلا يجوز دخول « يا » عليه ، فلا يقال : « يا الرجالُ للضعيف » ، بل تسقط الالف واللام حينئذٍ ، فتقول : « يا رجالُ للضعيف » .

٤ - (**الموصول المبدوء بـ أل**) : وذلك إذا نقل الى العلمية مع صلته . فان سميت رجلاً بـ « الذي سافر » ، قلت في ندائه : « يا ألذي سافر » ، بقطع الهمزة وجوباً ، لأن كل اسم مبدوء بهمزة الوصل ، إذا نقل الى العلمية ، قطعت همزته .

٥ - (**العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ أل**) : فاذا سميت رجلاً بـ « الشمس طالعةٌ » ، قلت في ندائه : « يا ألشمس طالعةٌ » ، بقطع الهمزة أيضاً .

٦ - (**العلم المبدوء بـ أل**) : وذلك إذا كانت « ال » جـزءاً منه ، بحيث يؤدي حذفها الى لبس بين العلمية والوصفيـــة ، نحو : « يا

← (الثالث) : لبيان ندرة وقوع المذكور معها ، كقـــولك : « سأسافر لزيارة أخي ، اللهـــم اذا أبى أن يجيء » ، ذلـــك لأن إباءه للمجيء شيء نادر . ويكثر وقوعها قبل « إلا » ، نحو قولهم : « سأسافر اليوم ، اللهـــم إلا اذا حدث ما لم يكن في الحسبان » .

واعرابها في كل هذه الاستعمالات واحد . إلا أنه يشار الى خروجها عن معنى النداء الحقيقي الى المعنى الذي استعملت فيه ، اذا حدث هذا الخروج .

ألصاحب ـ يا ألقاضي ـ يا ألهادي » فيمن اسمه : الصاحب بن عباد ، والقاضي الفاضل ، والهادي الخليفة العباسي ، إذ لو أسقطت الالف واللام هنا ، فقلت : « يا صاحبُ ـ يا قاض » لم يُعلم : أتريد الوصفية ، أم تريد العلمية ؟

٧ ـ (**في الضرورة الشعرية**) : كقول أحدهم :

٩٧ ـ فَيَا الغلامانِ اللذانِ فرَّا
إيّاكما أنْ تُعْقِبانا شرَّا

(الاعراب : « فيا » فاء بحسب ما قبلها مع حرف نداء ، « الغلامان » منادى مبني على الألف لأنه مثنى ، في محل نصب . « اللذان » صفة للمنادى مرفوعة بالألف لأنها ملحقة بالمثنى . « فرا » فعل وفاعل . « إياكما » في محل نصب على التحذير ، أي : هو مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « احذر » . « ان » حرف مصدرية ونصب ، والمصدر المؤول منها ومما بعدها في محل جر بحرف محذوف تقديره « من » والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف . « تعقبانا » مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والألف فاعل ، و « نا » مفعول به أول . « شرا » مفعول به ثان . « جملة : فيا الغلامان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فرا » صلة الموصول لا محل لها . « جملة : إياكما مع فعله المحذوف » استئنافية لا محل لها . « جملة : تعقبانا » صلة الموصول الحرفي لا محل لها .

الشاهد : « يا الغلامان » : جمع الشاعر بين « يا » و « ال » . وهذه ضرورة شعرية .)

و ـ اذا أضيف المنادى الى ياء المتكلم :

إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم ، جاز في الياء أمور عدة ، بحسب طبيعة الاسم المنادى :

(آ) ـ فان كان المنادى اسماً صحيح الآخر ، جاز في الياء ما يـــأتي :

١ ـ (**يا رفيقيْ**) : باثباتها ساكنة . وهذا قليل .

٢ ـ (**يا رفيقِ**) : بحذفها ، وابقاء الكسرة قبلها . وهذا هو الأكـــثر .

٣ ـ (**يا رفيقا**) : بقلبها ألفاً .

٤ ـ (**يا رفيقَ**) بحذف الألف ، وابقاء الفتحة قبلها .

٥ ـ (**يا رفيقيَ**) : باثبات الياء مفتوحة .

(ب) ـ وإن كان الاسم المنادى منتهياً بحرف علة ، فليس في الياء إلا وجه واحد ، هو اثباتها مفتوحة ، نحو : « فتى ← يا فتايَ ـ القاضي ← يا قاضيَّ (١) ـ معلمون ← يا معلميَّ (٢) » .

(ج) ـ وان كان المنادى لفظ « أب أو أم » جاز في الياء ما يـــأتي :

١ ـ (يا أبيْ ـ يا أُميْ) : باثباتها ساكنة .

٢ ـ (يا أَبيَ ـ **يا أُمّيَ**) : باثباتها مفتوحة .

٣ ـ (يا أبِ ـ يا أمِ) : بحذفها وابقاء الكسرة .

٤ ـ (**يا أبا ـ يا أمّا**) : بقلبها ألفاً .

---

(١) ادغمت ياء المنقوص مع ياء المتكلم فصارتا ياء واحدة مشددة .

(٢) اجتمعت واو الجمع المذكر السالم مع ياء المتكلم ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم .

٥ - (يا أبَ - يا أمَّ) : بحذف الألف وابقاء الفتحة .

٦ - (يا أَبتِ - يا أُمّتِ) : بتعويض تاء مكسورة من ياء المتكلم .

٧ - (يا أَبتَ - يا أُمّتَ) : بتعويض تاء مفتوحة من ياء المتكلم .

٨ - (يا أَبتُ - يا أُمّتُ) : بتعويض تاء مضمومة من ياء المتكلم .

٩ - (يا أبتي - يا أمتي) : بزيادة التاء (١) .

١٠ - (يا أبَتا - يا أُمّتا) : بزيادة التاء مع قلب الياء ألفاً (٢) .

(د) - وإذا كان المنادى لفظ « ابن أم » أو « ابن عم » ، جاز في الياء ما يأتي :

١ - (يا ابن اميْ - يا ابن عميْ) : باثباتها ساكنة .

٢ - (يا ابن أمّيَ - يا ابنَ عَمّيَ) : باثباتها مفتوحة .

---

(١) ومنه قول الشاعر :

أيا أبتي لا زلت فينا ، فانّما   لنا أمَلٌ في العَيْشِ ما دمت عائشا

(٢) ومنه قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

تقول بنتي : قد أنى أناكا   يا أبَتَا علّكَ أو عَسَاكا

وقول الراجز الآخر :

يَا أبَتَا أَرّقَني القِذّانُ   فالنومُ لا تَطْعَمُهُ العينانُ

٣ – (يا ابن أمِّ – يا ابن عمِّ) : بحذفها وابقاء الكسرة [١] .

٤ – (يا ابن أمَّ – يا ابن عمَّ) : بقلبها ألفاً ثم حذفها وابقاء الفتحة [١] .

٥ – (يا ابن أمّا – يا ابن عمّا) : بقلبها ألفاً [٢] .

ويجري هذا أيضاً مع « ابنة ام » و « ابنة عم [٢] » . و « بنت أم » و « بنت عم » .

واعلم أن المنادى في كل ذلك مضاف ، وان المضاف اليه هو الياء ، مذكورةً ، أو محذوفة بلا عوض ، أو محذوفة بعوض ، أو منقلبة ألفاً . أما التاء فلا يقال فيها انها مضاف اليها ، بل يقال إنها عوض من الياء المحذوفة التي هي المضاف اليها . فان ذكرت مع التاء اليـاء ، أو الالف المنقلبة عن الياء ، اعتبرت التاء حرفاً زائداً لمجرد التانيث اللفظي ، أما الياء والألف فهما المضاف اليهما . ومنهم من يعتبر الياء والالف إذا اجتمعتا مع التاء « يا ابتي – يا أبتا » إشباعاً لكسرة التاء أو فتحتها ، ويعتبر ياء المتكلم التي هي المضاف اليها محذوفة .

هذا ، ويمكن – عند الوقف – أن تلحق هاء السكت آخر كل ما تقدم ، ما عدا الذي ثبتت فيه الياء ساكنة ، فتقول : « يا رَفيقيَهْ – يا فتايهْ – يا أَبَهْ – يا أُمَّهْ – يا أَبتاهْ – يا أُمَّتاهْ – ... الخ » .

---

(١) وهذا هو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : « يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي » ، بقراءتي الفتح والكسر .

(٢) ومنه قول الشاعر :

يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجعي   لا يخرقُ اللومُ حجابَ مسْمَعي

ز ـ حذف حرف النداء :

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو : « وا زيداه » ، ولا مع الضمير ، نحو : « يا أنت ـ يا إيّاك » ، ولا مع المستغاث ، نحو : « يا لَزَيدٍ » ، ولا مع المنادى البعيد .

وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازاً ، كقوله تعالى : « يوسفُ أعْرِضْ عن هذا » ، وقوله : « ربِّ أرِني أنظرْ اليك » ، وقولهم : « إفتدِ مخنوقُ (١) » و « أصْبِحْ ليلُ » .

ح ـ حذف المنادى :

قد يدخل حرف النداء على ما لا يمكن مناداته ، كقوله تعالى : « يا ليتني كنتُ معَهُمْ فأفوزَ فوزاً عظيماً » ، وقوله : « ألا يا اسجدوا للهِ الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ في السماواتِ والأرض » ، فقد دخلت « يا » في الآية الأولى على حرف هو « ليت » ، وفي الآية الثانية على فعل أمر هو « اسجدوا » ونحن نعلم أن الأفعال والحروف لا تنادى ، فكيف حدث ذلك ؟

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب للنحاة :

١ ـ « يا » في كل ذلك حرف للتنبيه ، لا للنداء .

٢ ـ « يا » في كل ذلك حرف للنداء ، والمنادى محذوف تقديره

---

(١) هو مثل يضرب لكل مشفق عليه مضطر وقع في شدة وهو يبخل على نفسه أن يفتديها بماله .

في الآية الأولى : يا هذا ليتني كنت معهم . وفي الثانية : يا قوم اسجدوا لله .

٣ - إن وَلِيَ « يا » دعاءٌ أو أمر ، فهي للنداء ، والمنادى محذوف ، وذلك لكثرة وقوع النداء قبل الدعاء والأمر ، كقوله تعالى : « يا آدمُ اسكنْ أنتَ وزوجُكَ الجنَّةَ » ، وقوله : « يا نوحُ اهبِطْ بِسَلامٍ منا » ، وقولهِ : « يا مالكُ لِيَقْضِ علينا رَبُّكَ » . فان لم يلها الأمر والدعاء ، فهي حرف تنبيه .

ط - أحكام توابع المنادى :

نعني بالتوابع كلاً من النعت ، والعطف بنوعيه : عطف البيان وعطف النسق ، والتوكيد ، والبدل . وقد سميت بالتوابع لأنها تتبع ما قبلها في حركتها الاعرابية .

ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يكون المتبوع مبنياً ، وأن تكون حركة بنائه تختلف عما يستحقه من الحركات فيما لو كان معرباً . وذلك كالمنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة ، فقد رأينا أنهما يبنيان على الضم ، وان محلهما هو النصب . وفي هذه الحالة يرد السؤال التالي : على أي شيء يتبع التابع متبوعه ؟ أيتبعه على اللفظ ، أم يتبعه على المحل ؟

وفيما يلي الاجابة عن هذا السؤال :

(آ) - فاذا كان المنادى معرباً منصوباً ، فتابعه أبداً معرب منصوب ، نحو « يا أبا زيدٍ الكريمَ - يا أبا زيدٍ أبا زيدٍ - يا أبا زيد والضيفَ » ، إلا إذا كان بدلاً ، أو معطوفاً مجرداً من « ال » ، غير مضافين ، فهما عندئذ مبنيان على الضم ، نحو : « يا أبا زيدٍ محمدُ - يا

أبا زيدٍ وخالدُ » ، وذلك لأن عطف النسق تشريـك في الحكم ، كما رأينا ، والبدل على نية تكرار العامل ، وهذا يعني أنهما على تقدير « يا » قبلها ، وذلك يوجب بناءهما على الضم لأنهما من نوع المفرد المعرفة . ألا ترى أنك لو قلت : « يا أبا زيد يا محمدُ - يا أبا زيد ويا خالدُ » لكانا مبنيين على الضم ؟ فكذلك إذا كانا تابعين .

(ب) - أما إذا كان المنادى مبنياً على الضم فتابعه على أربعة أضرب :

١ - ما يجب رفعه معرباً تبعاً للفظ المنادى ، وهو تابع « أيها وأيتها واسم الاشارة » ، نحو : « يا أيُّها الرجلُ - يا أيتُها المرأةُ - يا هذا الرجلُ - يا هذه المرأةُ » .

هذا ، ولا يكون تابع اسم الاشارة هنا إلا اسماً محلىً بـ « ال » ، لأنه - أي اسم الاشارة - إنما أُتِيَ به ليكون وُصْلَةً لنداء ما فيه « ال » . أما « أيها - وأيتها » ، فيجوز في تابعها أن يكون اسم اشارة ، نحو : « يا ايهذا الرجل » ، أو اسماً محلىً بـ « ال » ، كما رأيت في الامثلة السالفة .

٢ - ما يجب بناؤه على الضم مثل المنادى المتبوع ، وهما البدل المفرد ، نحو : « يا سعيدُ خليلُ » ، والمعطوف المفرد المجرد من « ال » نحو : « يا زيدُ وخالدُ » . وذلك للسبب نفسه الذي ذكرناه آنفاً في الفقرة (آ) .

٣ - ما يجب نصبه تبعاً لمحل المنادى ، وهو كل تابع مضاف (١) ،

---

(١) بشرط أن تكون الاضافة حقيقية . أما إن كانت لفظية ، كاضافة المشتقات الى معمولاتها ، فيكون التابع كالمفرد الذي لم يضف ، وحكمه عندئذ جواز الرفع والنصب ، كما سترى في الفقرة الرابعة ، نحو : « يا خالد الحسن الخلق - الحسن الخلق » ، برفع « الحسن » ونصبها .

نحو : « يا عليُّ أبا الحسنِ ـ يا عليُّ وأبا سعيدٍ ـ يا خليلُ صاحبَ الكرمِ ـ يا تلاميذُ كلّهم ـ يا رجلُ أبا خليلٍ » . وذلك لأن اضافة هذه التوابع تتنافى مع البناء على الضم ، فلا يبقى إلا أن نتبعه على المحل .

٤ ـ ما يجوز فيه الوجهان : الرفع معرباً تبعاً للفظ المنادى ، والنصب تبعاً لمحله . وهو كل التوابع إذا كانت مفردة غير مضافة ما عدا البدل والمعطوف المجرد من (ال) ، نحو : « يا زيدُ الكريمُ ـ الكريمَ ، يا رجلُ خالدٌ ـ خالداً ، يا زيدُ زيدٌ ـ زيداً ، يا زيدُ والضيفُ ـ والضيفَ » .

ويدخل في هذا القسم الصفة المشتقة المعرفة بالألف واللام المضافة إضافة لفظية ، نحو : « يا خالدُ الحسنُ الخلق ـ الحسنَ الخلق » ، وذلك لأن هذه الاضافة كعدمها ، إذ هي إضافة لفظية لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً . فالاسم معها في حكم المفرد .

ي ـ نداء الاستغاثة :

نداء الاستغاثة هو : نداءٌ يقصد منه دعوة من يعين على دفع بلاءٍ أو شدةٍ . ولا يستعمل له من أحرف النداء إلا « يا » ، ولا يجوز حذفها .

وللاستغاثة أساليب متعددة ، اليك بيانها مع اعراب كل اسلوب وتحليله :

١ ـ (يا رجلُ انقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(رجلُ) : منادى مستغاث . مبني على الضم في محل نصب على على نداء الاستغاثة .

٢ ـ (يا رجلا أنقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(رجلا) : منادى مستغاث ، مبني على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال محله بالفتحة العارضة لمناسبة الألف . والألف زائدة لتوكيد الاستغاثة والمستغاث في محل نصب على نداء الاستغاثة .

٣ ـ (يا لَلرجلِ انقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(لَلرجل) : جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف الذي تقديره : أدعو . وهذا هو اعراب الأكثرين ، واختاره ابن الصّائغ وابن عصفور .

(لَلرجل) : متعلقان بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل . وهذا الاعراب لابن جني .

(لَلرجل) : اللام حرف جر زائد . والرجل : مجرور لفظاً منصوب محلاً على نداء الاستغاثة . وهذا الاعراب للمبرد وابن خروف .

(لَلرجل) : اللام بقية من كلمة « آل » ، فهي اسم منادى منصوب ، وهو مضاف ، والرجل : مضاف اليه مجرور . وهذا الاعراب للكوفيين .

٤ ـ (يا لَلرجالِ لِلمسكينِ)

(يا) أداة نداء للاستغاثة .

(للرجال) : انظر اعراباتها المختلفة في المثال السابق .

(للمسكين) : جار ومجرور متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف تقديره : استغيث .(١)

٥ - (يا لله من الفقرِ)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(للهِ) : انظر اعراباتها المختلفة في المثال الثالث .

(من الفقر) : متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف .

٦ - (يا لي)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(لي) : جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف ، أما المستغاث فمحذوف .

ك - نداء التعجب :

نداء التعجب هو : نداءٌ يقصد منه إظهار العجب من المنادى . وأداته الوحيدة هي « يا » ، ولا يجوز حذفها .

ويأتي نداء التعجب على ثلاثة أساليب فقط ، فاذا أردت التعجب من كثرة الماء قلت : « يا ماءُ - يا ماءا - يا للماء » . واعرابها كأعراب الأساليب الثلاثة الأولى من نداء الاستغاثة . فارجع اليها .

---

(١) لاحظ أن اللام التي مع المستغاث مفتوحة ، وأن التي مع المستغاث لأجله مكسورة ولا يجوز كسر لام المستغاث إلا إذا تكررت بغير أداة نداء ، نحو : « يا للرجال وللأقوياء للضعيف » .

ل - نداء الندبة :

نداء الندبة هو : نداءٌ يقصد منه إظهار التفجع على ميت ، أو ما هو في حكم الميت (١) ، أو إظهار التوجع من شيء يـؤلم ، نحو : « وا زيداه - وا رأساه » .

وأداة نداء الندبة هي « وا » . ويمكن استعمال « يا » فيـــه إذا أمن التباس نداء الندبة بالنداء الحقيقي ، وذلك كأن يكون المنادى عضواً يتوجع منـه ، أو أن يكون المنادى شخصاً يعرف السامع أنـــه ميت ، كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

٩٨ - حُمِّلْتَ أَمراً عظيماً فاصطبرتَ له
وقُمْتَ فيـه بأمـرِ اللهِ يا عُمَرا

(الاعراب : « حملت » فعل مجهول ونائب فاعل . « أمرا » مفعول به ثان . « عظيماً » صفة للمفعول . « فاصطبرت » فعل وفاعل . « له » متعلقان باصطبرت . « وقمت » فعل وفاعل . « فيـــه » متعلقان بقمت . « بـأمر » متعلقان بقمت . « الله » مضاف اليه . « يا » أداة نداء للنـدبة . « عمرا » منادى مندوب مبني على ضم مُقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحـة العارضة لمناسبة الألف . والألف زائدة لتوكيد الندبة . « جملة : حملت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اصطبرت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : وقمت » معطوفة على السابقة لا محل لها . « جملة : يا عمرا » استئنافية لا محل لها .

الشاهد : « يا عمرا » : استعمل الشاعر « يا » للندبة ، وهـــذا جائز لعدم اللبس ، إذ معروف أن القصيدة قيلت بعد موت المنادى « عمر » .)

---

(١) وذلك كصيحة الهاشمية عندما أسرها الروم في زبطرة : « وا معتصماه » إذ قالتها تريد منها أن المعتصم ميت ، وإلا ما تجاسر الروم على الهجوم على زبطرة .

والأساليب التي تأتي عليها الندبة ثلاثة :

١ - (وا زيدُ)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيدُ) : منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب .

٢ - (وا زيدا)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيدا) : منادى مندوب مبني على الضم المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لمناسبة الألف ، وهو في محل نصب . والألف زائدة لتوكيد الندبة .

٣ - (وا زيداهْ)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيداهْ) : اعرابها كاعراب سابقتها . أما الهاء فهي زائدة للسكت (١) .

هذا ، ولا يجوز في الندبة حذف الأداة ، ولا حذف المنادى المندوب .

ثم اعلم أن المنادى المندوب لا يكون إلا معرفة غير مبهمة ، فلا يندب الاسم النكرة ، فلا يقال : « وا رجل ! » ، ولا المعرفة المبهمة

---

(١) ويجوز في هذه الهاء أن تبقى في حالة الوصل ، وعند ذلك ، فيجوز ضمها تشبيهاً لها بهاء الضمير ، ويجوز كسرها على أصل التقاء الساكنين ، ومن الأول قول المتنبي : « وا حر قلباه ممن قلبه شبم » .

ـ كالاسماء الموصولة واسماء الاشارة ـ فلا يقال : « وا هذا الرجلُ ! » . إلا إذا كان المبهم اسماً موصولاً مشتهراً بصلته ، فيجوز ، نحو : « وا من حفر بئر زمزم ـ وا من بنى بغداد ـ ... الخ » .

ثم اعلم أن الألف الزائدة لتوكيد الندبة ، وهاء السكت ، تلحقان المنادى المندوب إذا كان مفرداً ، كما رأيت في الأمثله السالفة ، فان كان مضافاً لحقتا المضاف اليه ، نحو : « وا أبا زيداه » ، وإن كان موصولاً لحقتا آخر الصلة ، نحو : « وا من بنى بغداداه » .

م ـ ترخيم المنادى :

الترخيم هو : حذف آخر المنادى تخفيفاً ، نحو : « يا فاطمَ » . والأصل : « يا فاطمةُ » . والمنادى الذي يحذف آخره يسمى مُرَخَّماً .

ولا يُرَخَّمُ من الاسماء إلا اثنان :

١ ـ ما كان مختوماً بتاء التأنيث ، سواء أكان علماً أو غير علم ، نحو : « يا فاطمَ ـ يا شَجَرَ ـ يا عائدَ » ، في « فاطمة ـ شجرة ـ عائدة » .

٢ ـ العلم لمذكر أو مؤنث على شرط أن يكون غير مركب تركيباً اضافياً أو إسنادياً ، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو : « يا جعفَ ـ يا سُعا » في « جعفرٍ وسعادَ » .

أما النكرة ، والثلاثي غير المختوم بالتاء ، والمركب ، فلا ترخم ، فلا يقال : « يا إنسا ـ يا زي ـ يا عبد الرحما » في « انسان ـ زيد ـ عبد الرحمن (١) » .

---

(١) وشذ ترخيمهم « صاحبي » ، فقالوا : « يا صاح » .

ويجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً ليناً ، أي حرف لين ساكناً ، رابعاً فصاعداً ، وذلك نحو : « عثمان ـ منصور ـ مسكين » فتقول : « يا عثمَ ـ يا منصُ ـ يا مسكُ » . فان كان غير زائد ، كمختار ، أو غير لين ، كقمطر ، أو غير ساكن ، كقنوَّر ، أو غير رابع ، كمجيد ـ لم يجز حذفه ، فتقول : « يا مختا ـ يا قِمَط ـ يا قنوّ ـ يا مجي » .

وأما ترخيم المركب المزجي فيكون بحذف عجزه ، نحو : « يا معدي » في « معد يكرب » .

هذا ، ولك في المرخم لغتان ؛ احداهما : أن ينوى المحذوف منه ، والثانية : أن لا ينوى ، ويُعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف المحذوف ، وعن الثانية بلغة من لا ينتظره .

فاذا رخمت على لغة من ينتظر تركتَ الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون ، فتقول في « جعفَرٍ » : « يا جعفَ » ، وفي « حارثٍ » : « يا حارِ » ، وفي « منصُورٍ » : « يا منصُ » ، وفي « قمطْرٍ » : « يا قمطْ » .

وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت آخر حرف بعد الحذف بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً ، فتبنيه على الضم ، وتعامله معاملة الاسم التام ، فتقول : « يا جعفُ ـ يا حارُ ـ يا منصُ ـ يا قمَطُ » .

ويجب اتباع لغة من ينتظر فيما كان مختوماً بتاء تأنيث موضوعة للتفريق بين المذكر والمؤنث ، فترخيم « مسلمة » لا يكون إلا بقولك : « يا مُسْلمَ » ، إذ لو قلت : يا مسلمُ » على لغة من لا ينتظر لالتبس المذكر بالمؤنث .

وأجازوا في الضرورة الشعرية الترخيم في غير النـداء ، بشرط أن يكون الاسم قابلاً للترخيم في حال النداء ، وذلك كقول امرىء القيس :

٩٩ ـ لَنِعْمَ الفتى تعشو إلى ضوءِ نارِهِ
طَريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخَصْرِ

أي : طريف بن مالكٍ .

(اللغة : تعشو : ترى ناره من بعيد . الخصر : شدة البرد .
الاعراب : « لنعم » اللام للتوكيد . نعم : فعل ماض لانشاء المدح . « الفتى » فاعل . « تعشو » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « إلى ضوء » متعلقان بتعشو . « ناره » مضاف اليه ثم مضاف اليه . « طريف » مبتدأ مؤخر . « بن » صفة للمبتدأ . « مالِ » مضاف اليه . « ليلة » ظرف متعلق بتعشو . « الجوع والخصر » مضاف اليه ومعطوف . « جملة : نعم الفتى » خبر مقدم للمبتدأ محلها الرفع . « جملة : تعشو » حال من فاعل نعم محلها النصب . « جملة : طريف مع خبره المقدم » ابتدائية لا محل لها . الشاهد : « طريف بن مالِ » : رخم الشاعر « مالكاً » في غير النداء . وجاز هذا للضرورة الشعرية ، ولأن الاسم صالح للترخيم لو كان في النداء .)

٣ ـ الاستثناء

آ ـ تعريفات :

١ ـ (**الاستثناء**) : هو إخراج شيء من حكم شيء آخر بواسطة إحدى أدوات الاستثناء ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً » ، حيث ترى أن حكم « القوم » هو « المجيء » ، وان « زيداً » مُخرجٌ من هذا الحكم ، غير داخل مع القوم فيه . ويسمى المخرج من الحكم مستثنى ، والمخرج منه مستثنىً منه .

وهذا الأسلوب يشبه كثيراً أسلوب العطف بكلمة « لا » ، فعندما أقول : « اقرأ الكتابَ لا الجريدةَ » أكون قد أخرجت « الجريدة » من الحكم الواقع على « الكتاب » ، وهو حكم « القراءة » ، وتكون وسيلتي في هذا الاخراج هي كلمة « لا » .

وعلى هذا ، يكون الاستثناء نوعاً أو شكلاً من أشكال عطف النسق ، أو عطف الشركة ، كما يقول البصريون . لكن الشريكين اللذين تتوسطها « إلا » أو إحدى أخواتها ، يتناقضان في الحكم دائماً ، وهذا هو شأنها في النسق مع الأدوات « بل ـ لا ـ لكن » .

ومع كل هذا ، فبين الاستثناء وعطف النسق فروق كثيرة تجعل فتح باب خاص لدراسته أمراً بالغ الضرورة .

٢ ـ (**الاستثناء المتصل**) : هو ما كان فيه المستثنى ، والمستثنى

منه ، من جنس واحد ، نحو : « جاء الرجال إلا زيداً » . فزيد هو من جنس الرجال ، هو بعضهم ، هو واحد منهم . وهذا هو الاستثناء الحقيقي ، لأنه اخراج بعض من كل .

٣ - (**الاستثناء المنقطع**) : هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، نحو : « وصل المسافرون إلا أمتعتهم » . فالأمتعة ليست من جنس المسافرين ، ولا هي بعضهم . وهذا الاسلوب في حقيقته أسلوب استدراك لا اسلوب استثناء ، فهو رفع توهم يخشى على السامع أن يقع فيه ، وليس إخراج جزء من كل ، بدليل أنك تستطيع أن تعبر عن هذا المعنى بأداة الاستدراك « لكن » ، فتقول : « وصل المسافرون ، لكن أمتعتهم لم تصل » .

على أن الاستثناء المنقطع لا يسمح بالانقطاع التام بين المستثنى والمستثنى منه ، بل لا بد فيه من وجود علاقة غير علاقة الجزئية ، تربط بين الطرفين ، بحيث إذا حكم على أولهما بحكمٍ ما ، توهم السامع دخول الطرف الثاني فيه . وذلك كالامتعة بالنسبة المسافرين ، فاذا حكمنا على المسافرين بالوصول ، كان من السهل على السامع أن يتوهم أن هذا الحكم يشمل الامتعة أيضاً ، وذلك لشدة العلاقة بين المسافر ومتاعه . فيجيء الاستثناء ههنا ليزيل هذا الوهم المحتمل . أما إذا لم يكن بين شيئين علاقة ، أية علاقة ، فلا يجوز أن يدخلا معاً في تركيب استثنائي . فلا يقال : « جاء القوم إلا حماراً » . لأنك إن أردت الاستثناء المتصل ، وهو إخراج الجزء من الكل ، كان الكلام فاسداً ، فليس بين الحمار والقوم علاقة جزئية وكلية ، وإن أردت الاستثناء المنقطع ، وهو الذي معناه الاستدراك لرفع توهم محتمل ، كان الكلام فاسداً أيضاً ، لأن السامع إذا سمع منك جملة « جاء القوم » وحدها ، فلن يتوهم أن حماراً ما قد شارك القوم في المجيء ، إذ ما علاقة أحد الحمير بالقوم حتى يتوهم السامع

أنه كان معهم ؟ وعلى ذلك تكون عبارة « جاء القوم إلا حماراً » عبارة فاسدة ، وتمثيل النحاة بها للاستثناء المنقطع تمثيل فاسد ، لأن الاستثناء المنقطع لا يعني انقطاع العلاقة بين الطرفين انقطاعاً تاماً ، بل يعني أن هناك علاقة ، ولكنها ليست علاقة الجزئية كما هو الشأن في الاستثناء المتصل .

عبارة « جاء القوم إلا حماراً » فاسدة إذن فساد العبارات الآتية المماثلة لها : « قرأت الكتابَ إلا قلماً - رأيت القوم إلا نهراً - فتحت النوافذ إلا بساطاً ... الخ » .

٤ - (**الاستثناء المُفَرَّغ**) : وهو ما كان خالياً من المستثنى منه ، نحو : « ما جاء إلا زيد » ، فأنت ترى أن زيداً لم يخرج من أحد ، فليس قبل « إلا » أحد حكم عليه بعدم المجيء ثم أخرج زيد منه .

وقد سمي هذا الاستثناء بالمفرغ لأن العامل الذي قبل « إلا » لم يأخذ معموله قبلها ، فتفرغ لأخذه بعدها .

وليس هذا الاسلوب في واقعه أسلوب استثناء ، بل هو أسلوب حصر ، أي هو نوع من أساليب التوكيد ، ألا ترى أن قولك « ما جاء إلا زيد » يعني « جاء زيد » ؟ إلا أن العبارة الأولى أقوى من الثانية وآكد ، لأنك لم تكتف فيها بالاخبار عن زيد بالمجيء فحسب ، بل حصرت هذا المجيء فيه ، ونفيته عمن سواه .

ولا يقتضي الاستثناء المفرغ أن يكون الكلام قبل « إلا » غير مفيد ، كما توحي بذلك بعض الكتب المدرسية ، بل قد يكون مفيداً ومفرغاً في الوقت نفسه ، نحو : « ما أكل القوم إلا خبزاً » . فهذا استثناء مفرغ ، لا لأننا إذا حذفنا « إلا » وما بعدها ، اختل الكلام .

إذ يمكن أن يقال : « ما أكل القوم » ويكون كلاماً تاماً ، بل هو مفرغ لأن الذي بعد « إلا » شيء مأكول ، وهو الخبز ، وليس قبل « إلا » مأكولات حتى ينتزع الخبز من بينها . نعم . إذا كانت الكتب المدرسية تعني باختلال الكلام عند حذف « إلا » وما بعدها في الاستثناء المفرغ ـ إذا كانت تعني تبدل معناه ، فهذا صحيح ، لأن قولك : « ما أكل القوم » يعني أنهم لم يأكلوا شيئاً ألبتة ، لكن قولك : « ما أكل القوم إلا خبزاً » يعني أنهم أكلوا خبزاً ولم يأكلوا غيره . وبين الكلامين فرق في المعنى ، ولا شك .

ب ـ أدوات الاستثناء :

هي : إلا ـ غير ـ سِوى (وفيها لغتان أخريان هما ، سُوى ـ بضم السين ـ وسَواء) ـ خلا ـ عدا ـ حاشا ـ ليس ـ لا يكون ـ لمّا ـ بيد .

١ ـ (إلا) : هي أم أدوات الاستثناء ، لكثرة استعمالها فيه ، ولأنها صالحة لجميع أنواعه ، من متصل ومنقطع ومفرغ ، ولأنها لا تكاد تخرج عن الاستثناء إلا في حالة خاصة يسمونها فيها بـ « إلا » الوصفية . واليك بيان ذلك :

لا بد أنك قرأت في الصحف عبارة من هذا القبيل : « اتفقت الحكومتان السورية واللبنانية على إقامة إتصالٍ سلكيٍ بينهما » ، ولا شك أنك ستعرب كلمة « سلكي » ـ إذا طلب منك ذلك ـ على أنها صفة لكلمة « اتصال » .

والآن اسمع هذه العبارة ، ولا بد أنك قرأت مثلها أيضاً : « اتفقت

الحكومتان السورية واللبنانية على إقامةِ اتصالٍ لاسلكيٍ بينهما » . وسوف ترى أن كلمة « لاسلكي » كلمة واحدة مثل كلمة « سلكي » ، وأنها واقعة صفة لكلمة « إتصال » .

إذن لا فرق بين « السلكي » و « اللاسلكي » سوى أن الثانية تعني ضد ما تعنيه الأولى ، وأن هذه الضدية قد اكتسبتها من حرف النفي « لا » الذي انضم اليها ليكون جزءاً لا يتجزأ منها .

ونحن اليوم نستعمل هذا الاسلوب بكثرة ، فنقول : « هـذا أمر أخلاقي ، وهذا فتى لا أخلاقي ـ وهذا من أدب المعقول ، وهذا من أدب اللامعقول ـ وفلان على مبدأ العودة ، وفلان على مبدأ اللاعودة ... الخ » .

ونحن إذ نفعل ذلك نعتبر كلاً من « لاسلكي ـ لا أخلاقي ـ لا معقول ـ لا عودة » كلمة واحـدة لا كلتين ، ونعتـبر الحرف « لا » في هذه الكلمات مجرد لاصقـة دخلت الكلمة لتؤدي معنى النفي الذي تؤديـه اللاصقتان الافرنجيتان « in » و « im » ، كما في قولهم :
« Capable - incapable , possible - impossible »

أما أجدادنا العرب فلم يكونوا يستعملون لهذا الغرض حرف « لا » ، بل كانوا يستعملون بدلاً منه حرف « إلا » ، فلو اخترع الـلاسلكي على عهدهم لسموه « إلا السلكي » ، ولو طلبنا منهم أن يصفوا رجـــلاً بقلة الأخلاق ، لما قالوا كما نقول : « جاء الرجل اللا أخلاقي » ، بل لقالوا : « جاء الرجل إلا الأخلاقيُ » .

فكما أن « لاسلكي ولا أخلاقي » وما شابهها نعتبر كل واحدة منها كلمة ، فكذلك عند العرب « إلا الأخلاقي » كلمة واحدة لا كلمتان . فاذا أردنا أن نعرب قولهم : « جاء الرجلُ إلا الأخلاقيُ » كان الاعراب على

الشكل التالي : « جاء » ماض . « الرجل » فاعل مرفوع . « إلا الأخلاقيُّ » كلمة واحدة نعت للرجل مرفوعة (١) .

فهذا معنى قول النحاة : « إلا » الوصفية . أي : هي « إلا » التي تدخل على كلمة لتؤلف معها كلمة واحدة تعد في الكلمات التي هي من نوع الصفات . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا » ، أي : لو كان فيهما آلهة لا متألهون ، أى ليسوا هم الله لفسدتا ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « الناس هلكى إلا العالمون ، والعالمون هلكى إلا العاملون ، والعاملون هلكى إلا المخلصون » ، وترجمة هذا الحديث الى لغتنا المعاصرة : « الناس اللاعالمون هلكى ، والعالمون اللاعاملون هلكى ، والعاملون اللامخلصون هالكى (٢) » .

٢ ـ (غير) : ليست هذه الكلمة أداة موقوفة على الاستثناء مثل « إلا » ، بل هي اسم عادي يقع مواقع اعرابية مختلفة ، فتراه مرة مبتدأ ، نحو : « غيرُك لا يقدر على ذلك » ، ومرة أخرى خبراً ، نحو : « أنت غيرُ مهمل » ، ومرة ثالثة فاعلاً ، نحو : « لو جاءني غيرك لرددته » ، ومرة رابعة نعتاً ، نحو : « جاءنا رجلٌ غيرُ زيدٍ » ... وهكذا .

---

(١) ومن النحاة من يعتبر « إلا » الوصفية اسماً مستقلاً تقدر الحركات الاعرابية على ألفه للتعذر . وما بعده مضاف اليه . ومنهم من يقول : بل هي اسم لا يقبل الحركات فتظهر على ما بعده ، فيكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحسب الموصوف ، ثم هو في محل جر لأنه مضاف اليه . وفي كلا المذهبين تكلف ظاهر . وما ذكرناه لك أبسط وأسلم .

(٢) لـ « إلا » الوصفية شروط كثيرة ومختلف فيها . وقد أرجأنا الخوض فيها الى حين الكلام على « إلا » في قسم الأدوات . أما ههنا فقد حصرنا همنا في توضيح معنى كونها وصفية .

وفي بعض الأحيان تستعمل لمعنى الاستثناء ، فيقال : « جاء القوم غيرَ زيدٍ » . وتكون عندئذ هي الأداة في المعنى ، وهي المستثنى في اللفظ ، إذ أن المستثنى الحقيقي الذي يقع بعدها يكون دائماً مجروراً بالاضافة ، أما الحركة التي يستحقها باعتباره مستثنىً ، فلا تكون له ، بل تكون لكلمة « غير » . وسترى ذلك واضحاً عند الكلام على أساليب الاستثناء وتحليلها .

٣ - (سوى) : وفي هذا الاسم عدة لغات : « سِوى » بالكسر والقصر ، و « سُوى » بالضم والقصر ، و « سِواء » بالكسر والمد ، و « سَواء » بالفتح والمد .

وقد اختلفوا فيه ، فمنهم من ألزمه النصب على الظرفية مع تضمنه معنى الاستثناء ، وهؤلاء هم سيبويه والفراء وغيرهما . ومنهم من قال : إنه اسم مثل « غير » معنىً وعملاً ، فيعامل معاملته في كل استعمالاته . وهذا الرأي هو المشهور .

٤ - (عدا) : هو في أصله فعل متعدٍ ، تقول : « عدوت النهر » بمعنى « جزته » . وقد يستعمل لمعنى الاستثناء فيجمد على هيئة المضي ، ولا يظهر فاعله ، بل يكون واجب الاستتار ، وذلك نحو : « جاء القوم عدا زيداً » . وقد يجر المستثنى بعده ، فيقال : « جاء القوم عدا زيدٍ » . ويعتبر في هذه الحالة حرف جر شبيهاً بالزائد . وسنفصل ذلك فيما بعد .

٥ - (خلا) : هو في أصله فعل لازم ، تقول : « خلا البيت من أهله » بمعنى « صار خالياً منهم » . وقد يستعمل لمعنى الاستثناء ، فيقال : « جاء القوم خلا زيداً » . وتنطبق عليه حينئذٍ كل أحكام « عدا » .

٦ ـ (**حاشا**) : وهو في أصله فعل متعد ، وتكتب ألفه على صورة الياء ، هكذا : « حاشى » لوقوعها رابعة . وله استعمالات كثيرة : فان قلت : « أنت أفضل الناس .. لا أحاشي أحداً » كان معناه « لا استثني أحداً » ، وينطبق عليه حينئذ كل ما ينطبق على الأفعال ، وإن قلت : « حاشى زيداً أن يُهملَ » كان معناه « جانب » ، وكان التأويل : جانَبَ الاهمالُ زيداً . فهو فعل ماض فاعله المصدر المؤول و « زيداً » مفعوله ، وإن قلت : « حاشى لزيدٍ أن يكذب » كان كالسابق في معناه وحكمه ، سوى أن لام التقوية دخلت على مفعوله ، وإن قلت : « أحاشي زيداً أن يكذبَ » كان معناه : « أُنزِّهُ زيداً عن الكذب » فيكون « زيداً » مفعولاً به للفعل ، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف ، كما رأيت في التأويل .

وقد تأتي « حاشا » اسماً لمعنى التنزيه . ولها في ذلك صورٌ كثيرة هذه هي : « حاشا اللهِ ـ حاشَ اللهِ ـ حاشا للهِ ـ حاشَ للهِ ـ حاشاً للهِ » . وهي في كل ذلك على تأويل « تنزيهاً لله » و « تنزيهَ الله » . أي هي مصدر منصوب على المفعولية المطلقة .

وقد تستعمل « حاشا » لمعنى الاستثناء . وهي في هذا المعنى على ثلاث لغات : حاشا ـ حاشَ ـ حشا ، نحو : « جاء القوم حاشا زيداً » . وتنطبق عليها عندئذ كل أحكام « خلا وعدا » في الاستثناء .

٦ ـ (**ليس**) : هو ـ كما نعلم ـ فعل ماض ناقص ، ويظل كذلك إذا استعمل لمعنى الاستثناء ، كما في قولك : « جاء القوم ليس زيداً » . إلا أن اسمه يصبح في هذه الحالة واجب الاستتار ، والمستثنى بعده هو خبر له .

٧ ـ (**لا يكون**) : وهذا الفعل الناقص يستعمل لمعنى الاستثناء

أيضاً ، فتقول : « جاء القوم لا يكون زيداً » . ويشترط فيه عندئذ أن يكون على صورة المضارع ، وأن يكون منفياً ، وأن لا يكون نافيه إلا حرف « لا » ، كما رأيت في المثال . ثم إن حكمه كحكم « ليس » في وجوب استتار الاسم ، وفي كون المستثنى بعده هو الخبر له (١) .

٨ - (بَيْدَ) : وفيه لغتان أخريان ، هما : « مَيْدَ - وبائدَ » . وهو اسم ملازم للاستثناء المنقطع ، فلا يقع في غيره ، كما أنه ملازم للاضافة إلى « أنّ » وصلتها ، نحو : « فلان كثير المال بيدَ أنه بخيل » ، وتقول في اللغتين الأخريين « مَيْدَ أنه بخيل - وبائدَ أنه بخيل » . وهو - كما ترى - مثل كلمة « غير » ، أي : هو الأداة من حيث المعنى ، وهو المستثنى من حيث اللفظ . أما المستثنى الحقيقي فهو المضاف اليه الذي بعده .

٩ - (لمّا) : واستعمالها في الاستثناء قليل ، ومنه قوله تعالى : « إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظ » أي : ما كل نفس إلا عليها حافظ . وقولهم : « نشدتك الله لمّا فعلتَ كذا » أي : إلا فعلت كذا . ولا يقع بعدها - في هذه الحالة - إلا الجملة الاسمية ، كما رأيت في الآية ، أو الفعل الذي هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى ، كما رأيت في المثال ، إذ معنى « إلا فعلتَ » : إلا أن تفعل في المستقبل .

ج - أحكام متفرقة :

١ - لا يجوز أن يكون المستثنى منه نكرة محضة ، فلا يقال :

---

(١) جميع هذه الأدوات الفعلية لا تستعمل إلا في الاستثناء التام المتصل . فلا يقال : « وصل المسافرون عدا أمتعتهم » ، لأن هذا الاستثناء منقطع ، وكذا لا يقال : « ما جاء ... عدا زيد » ، لأن هذا الاستثناء ناقص مفرغ .

« جاء قومٌ إلا رجَلاً منهم » لعدم الفائدة . فان أفادت النكرة جاز الاستثناء منها ، وتكون افادتها بالاضافة ، نحو : « جاء طلابُ علمٍ إلا واحداً منهم » ، أو بالوصف ، نحو : « جاءني رجال كانوا عندك إلا واحداً منهم » ، أو بوقوعها في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام ، نحو : « ما جاء أحدٌ إلا زيداً » و « لا تقرأ شيئاً إلا القصة » و « هل جاءك أحد إلا زيداً ؟ » .

٢ ـ لا يجوز أيضاً أن يكون المستثنى نكرة محضة ، فلا يقال : « جاء القوم إلا رجلاً » لعدم الفائدة . فان تخصصت النكرة فصارت مفيدة جاز استثناؤها ، فتقول : « جاء القوم إلا رجلاً منهم » .

٣ ـ اختلف النحاة في عامل المستثنى ، فقال قوم هو : ما قبل « إلا » من فعل أو شبهِهِ ، وقال آخرون : هو فعل محذوف تقديره « استثني » نابت « إلا » عنه كما نابت « يا » عن فعل « أدعو » في النداء ، وقالت طائفة ثالثة : بل العامل هو « إلا » نفسها من غير نيابة عن شيء . وهذا خلاف لا فائدة منه .

٤ ـ يصح استثناء قليلٍ من كثيرٍ ، وكثيرٍ من أكثر منه ، وقد يستثنى من الشيء نصفه ، قال تعالى : « يا أيها المُزَّمِّلُ ، قُمِ الليلَ إلا قليلاً ، نصفَهُ أوِ انقُصْ منه قليلاً » . فقد أبدل « نصفه » من المستثنى « قليلاً » فصار النصف في المستثنى . وقال قوم : لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دون نصفه . وهو مردود بهذه الآية .

٥ ـ يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، فتقول : « جاء القوم إلا زيداً ـ أو : جاء إلا زيداً القوم » . كما يجوز أن يتقدم على صفة المستثنى منه ، فتقول : « جاء القوم الصالحون إلا زيداً ـ أو : جاء القوم إلا زيداً الصالحون » . ثم يجوز أيضاً أن يتقدم على العامل

وحده ، فتقول : « أكلت الفواكهَ إلا التفاحَ - أو : الفواكهَ إلا التفاح أكلت » . أما تقدمه على العامل والمستثنى منه معاً فلا يجوز ، لا تقول : « إلا التفاحَ أكلت الفواكه » ولا « إلا زيداً جاء القوم » .

٦ - لا يجوز لمعمول المستثنى أن يتقدم عليه ، فلا يقال : « ما أنا علماً إلا طالبٌ » تريد : « ما أنا إلا طالبٌ علماً » .

٧ - يجوز أن يتعدد المستثنى بحرف العطف ، فتقول : « جاء القوم إلا زيداً وعمراً وبشراً » . ولا يكون المستثنى في هذه الحالة إلا الاسم الأول ، أما ما عداه فهو معطوف عليه . وقد تتكرر « إلا » مع كل معطوف زيادة في تأكيد الاستثناء ، فتقول : « جاء القوم إلا زيداً وإلا عمراً وإلا بشراً » ، ولا يكون المستثنى أيضاً إلا الاسم الأول ، أما ما عداه فهو معطوف عليه ، وأما « إلا » المكررة فهي زائدة .

٨ - قد تزاد « إلا » أيضاً بقصد التوكيد بين المستثنى وبدله ، أو بينه وبين عطف بيانه ، نحو : « ما جاء إلا أبو حفصٍ إلا عمرُ » ، إذ الأصل : « ما جاء إلا أبو حفص عمرُ » . فـ « إلا » هنا زائدة لا عمل لها .

٩ - ولكن إذا تعدد المستثنى بغير عاطف - وهذا جائز - كانت « إلا » المكررة عاملة فى كل اسم دخلت عليه ، ويكون كل اسم بعد « إلا » مستثنى ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً ، إلا خالداً ، إلا بكراً » ، فيكون « زيداً » مستثنى أول ، و « خالداً » مستثني ثانياً ، و « بكراً » مستثنى ثالثاً .

د - أساليب الاستثناء بـ « الا » :

نذكر فيما يلي أساليب الاستثناء المختلفة المستعمل فيها كلمة « إلا » ، مع تحليل كل اسلوب وبيان حكم المستثنى فيه واعرابه :

١ - (جاء القومُ إلا زيداً)

الكلام في هذا الاسلوب **تام** . بمعنى أن المستثنى منه مذكور ، وهو « القوم » .

والكلام في هذا الاسلوب **مثبت** . بمعنى أنه لا يشتمل على حرف نفي ، أو كلمة تدل على النفي ، أو على ما يشبه النفي من الاستفهام والنهي .

والاستثناء هنا **متصل** ، لأن « زيداً » المستثنى هـــو من جنس « القوم » المستثنى منه .

والمستثنى في موضعه الطبيعي ، أي ليس متقدماً على العامل ، ولا على المستثنى منه .

وكل ذلك أوجب عند أكثر النحاة (١) أن يكون المستثنى « زيد » منصوباً ، كما ترى في المثال .

والاعراب :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .
(إلا) : أداة استثناء .
(زيداً) : مستثنى منصوب .

---

(١) نقول « عند اكثرهم » لأن بعضهم أجاز أن يكون المستثنى هنا بدلاً من المستثنى منه ، كما سترى في الاسلوب الثاني .

٢ ـ (جاء القوم إلا زيدٌ)

وهذا الأسلوب يماثل الاسلوب السابق في كل أجزائه وأوضاعه ، إلا أننا نرى أن المستثنى ليس منصوباً ، بل هو مرفوع . وهنا اختلف النحاة في أمرين : في طبيعة الكلام السابق لـ « إلا » ، ثم في إعراب الاسم الواقع بعدها :

١ ـ فقال بعضهم : الكلام ليس مثبتاً ، لأن « جاء » معناها « لم يتخلف » ، فقولك : « جاء القومُ إلا زيدٌ » يساوي في المعنى « لم يتخلف القومُ إلا زيدٌ » . وعلى هذا يكون رفع « زيد » أمراً طبيعياً ، لأنه عندئذ بدل من المستثنى منه ، ونحن نعلم أن إبدال المستثنى من المستثنى منه جائز إذا كان الكلام منفياً (١) .

٢ ـ وقال آخرون : بل الكلام مثبت . أما رفع المستثنى فلغة جائزة مقبولة لبعض العرب ، وعليها قرىء قوله تعالى : « فشربوا منه إلا قليلٌ (٢) » .

ثم اختلفوا في الاعراب . واليك إعراب كل فريق :

١ ـ (زيد) : بدل من القوم ، وبدل المرفوع مرفوع مثله .

---

(١) سنرى هذا الجواز في الاسلوب الآتي .

(٢) ومنها قول أحد الشعراء :

في ليلةٍ لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبُها

برفع الكواكب

وقول الآخر :

وبالصريمةِ منهم منزلٌ خلَقٌ عافٍ تغيَّرَ إلا النُّؤيُ والوَتِدُ

برفع النؤي

وهذا الاعراب يقتضي أن يتبع المستثنى المستثنى منه في كل حالاته ، رفعاً ونصباً وجراً ، فلا بد من أن تقول : « جاء القوم إلا زيدٌ ـ رأيت القومَ إلا زيداً ـ مررت بالقومِ إلا زيدٍ » .

٢ ـ (زيدٌ) : مبتدأ مرفوع خبره محذوف . التقدير : جاء القوم إلا زيدٌ لم يأتِ . والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء . وهذا الاعراب يقتضي أن يكون ما بعد إلا مرفوعاً دائماً على الابتداء مهما كانت حركة المستثنى منه ، لأنه ليس بدلاً منه حتى يتبعه في اعرابه . وعلى هذا فلا يجوز إلا أن تقول : « جاء القومُ إلا زيدٌ ـ رأيت القومَ إلا زيدٌ ـ مررت بالقومِ إلا زيدٌ » . وهو ما لم يسمع عن العرب .

وبهذا الاعراب أعربوا قوله تعالى : « فشربوا منه إلا قليلٌ » فجعلوا « قليل » مبتدأ خبره محذوف تقديره « إلا قليل منهم لم يشرب » ، وجعلوا الجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وكذلك قوله تعالى : « لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ إلا مَنْ تَوَلَّى وكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العذابَ الاكبرَ » . فجعلوا « من » مبتدأ خبره جملة « يعذبه الله » ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء .

ويترتب على هذا الاعراب التسليم بوقوع المستثنى جملة . وهذا ما لم يتفق عليه النحاة .

٣ ـ (وصل المسافرون إلا أمتعتَهم)

الكلام هنا تام مثبت ، إلا أن الاستثناء منقطع ، لأن الأمتعة ليست من جنس المسافرين .

وقد اتفق النحاة على وجوب النصب هنا ، لكنهم اختلفوا في اعراب المنصوب بعد إلا .

فقال الأكثرون :

١ ـ إن الاستثناء المنقطع ليس استثناءً بالمعنى الحقيقي ، لأنه ليس إخراج جزء من كلٍ ، بل هو استدراك . وعليه تكون « إلا » حرف استدراك مثل « لكنّ » المشددة معنىً وعملاً ، فيكون الاعراب على الشكل التالي :

(**وصل المسافرون**) : فعل وفاعل .

(**إلا**) : حرف مشبه بالفعل تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول وترفع الثاني .

(**أمتعتهم**) : اسم « إلا » منصوب . والخبر محذوف تقديره « غيرُ واصلة » . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الاستثناء(١) .

وقال سيبويه :

٢ ـ اعراب المنقطع كاعراب المتصل . يعني :

(**الا**) : أداة استثناء .

(**أمتعتهم**) : مستثنى منصوب بالعامل الذي قبل « إلا » .

٤ ـ (ما جاء القومُ إلا زيداً)

(ما جاء القومُ إلا زيدٌ)

الاستثناء هنا متصل. والكلام تام إلا أنه منفي .

وفي هذه الحالة أجازوا نصب ما بعد « إلا » على الاستثناء ، وجعله بدلاً تابعاً لما قبلها . والاعراب :

---

(١) هذا من أعجب التناقض . إذ كيف تكون « إلا » بمعنى « لكن » وعملها ، ثم تكون الجملة بعدها في محل نصب على الاستثناء ، في حين تكون جملة « لكن » مستأنفة لا محل لها من الاعراب ؟ ! !

١ - (**إلا زيداً**) : إلا : أداة استثناء . زيداً : مستثنى منصوب .

٢ - (**إلا زيدٌ**) : إلا : أداة استثناء . زيدٌ : بدل من القوم ، وبدل المرفوع مرفوع .

٥ - (ما جاء إلا زيداً القومُ)

الاستثناء هنا تام متصل إلا أنه منفي . وكان المنتظر جواز النصب والبدليه لوجود النفي . لكن بعض النحاة أوجب النصب هنا لتقدم المستثنى .

الاعراب :

(**إلا زيداً**) : مستثنى منصوب .

(**القوم**) : فاعل جاء مرفوع .

٦ - (ما جاءَ إلا زيداً القومُ)
(ما جاءَ إلا زيدٌ القومُ)

هذا الاسلوب كسابقه في أجزائه وأوضاعه . إلا أننا نرى فيه جواز النصب والبداية . وهو رأي البغداديين . والبدلية هنا مقلوبة ، إذ صار « زيدٌ » هو المبدل منه ، و « القوم » هو البدل ، وهو بدل كل من كل ، أو قل : هو بدل كلٍ من بعض .

والاعراب :

(**ما جاء**): فعل ماض .

(**إلا**) : أداة حصر لا عمل لها .

(**زيدٌ**) : فاعل جاء .

(**القومُ**) : بدل من زيد ، وبدل المرفوع مرفوع .

٧ - (ما وصل القوم إلا أمتعتهم)

الاستثناء هنا تام منفي منقطع ، وكان المنتظر أن يجوز فيه النصب والبدلية ، لوجود النفي . لكن اللغة الحجازية توجب نصبه بسبب انقطاعه .

وفي اعرابه اختلاف بين سيبويه الذي ينصبه بالعامل السابق لـ « إلا » ، وبين الآخرين الذين يجعلونه اسماً لـ « إلا » محذوف الخبر . (راجع اعراب الاسلوب رقم ٣) .

٨ - (ما وصل القومُ إلا أمتعتَهم)
(ما وصل القوم إلا أمتعتُهم)

هذا الاسلوب كسابقه في أجزائه وأوضاعه . إلا أننا نرى فيه جواز النصب والابدال . وهي لغة بني تميم . إلا أنهم يشترطون لهذا الجواز أن يصح تسليط ما قبل « إلا » على ما بعدها . وهذا الشرط متوفر في مثالنا ، إذ يصح أن تقول : « ما وصل إلا أمتعةُ القوم » دون أن يتغير المعنى .

وإذا جاء مرفوعاً ففي اعرابه خلاف فمنهم من يجعله بدلاً من المرفوع الذي قبل « إلا » ، ومنهم من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، ويجعل « إلا » مساوية لـ « لكنْ » الاستدراكية الساكنة النون . (راجع اعراب الاسلوب الثاني) .

٩ - (ما جاء ... إلا زيدٌ)
(ما رأيت ... إلا زيداً)
(ما مررت ... إلا بزيد)

الاستثناء هنا مفرغ ، بمعنى أنه خال من المستثنى منه . وتلاحظ أيضاً أنه منفي ، لأن التفريغ لا يقع إلا بعد نفي أو شبهه ، كالنهي

والاستفهام . وعلى ذلك لا تكون « إلا » أداة استثناء ، كما أن الاسم بعدها ليس مستثنى ولا بدلاً ، وإنما هو بحسب العوامل التي قبل إلا ، فان كان العامل قبلها يطلب فاعلاً ، كان ما بعدها فاعلاً ، وان كان يطلب مفعولاً فهو المفعول ، وان كان يطلب حالاً كان هو الحال ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكباً » ... وهكذا .

الاعراب :

(ما جاء) : فعل ماض .
(إلا) : أداة حصر لا عمل لها .
(زيد) : فاعل جاء .

(ما رأيت) : فعل وفاعل .
(إلا) : أداة حصر .
(زيداً) مفعول به لفعل رأيت .

(ما مررت) : فعل وفاعل .
(إلا) أداة حصر .
(بزيد) : جار ومجرور متعلقان بفعل مررت .

★ ★ ★

والآن ، وبعد هذا الاسهاب في عرض الأساليب ، وفي اختلاف النحاة في وجوه اعرابها ، نخشى على الطالب أن يكون قد وقع في الحيرة . لذا نرى من المفيد أن نلخص ما تقدم مكتفين في المتن بذكر أفصح اللغات في أساليب الاستثناء ، والأحكام التي أقرها أكثر النحاة ، معلقين في الحاشية بما يخالف ذلك :

١ ـ الاستثناء المتصل ، التـــام ، المثبت : واجب النصب (١) :
« جاء القوم إلا زيداً » .

٢ ـ الاستثناء المتصل ، التام ، المنـفي : جائز النصب والبدليـة :
« ما جاء القوم إلا زيداً ـ وما جاء القوم إلا زيدٌ » .

٣ ـ الاستثناء المنقطع : واجب النصب مثبتـاً أو منفيـــاً (٢) :
« وصل المسافرون إلا أمتعتَهم ـ وما وصل المسافرون إلا أمتعتَهم » .

٤ ـ الاستثناء المشوش الترتيب : واجب النصب ، مثبتاً أو منفياً (٣) :
« جاء إلا زيداً القوم ـ وما جاء إلا زيداً القوم » .

٥ ـ الاستثناء المفرغ : بحسب العوامل : « ما جاء إلا زيد ـ ما رأيت إلا زيداً ـ ما مررت إلا بزيدٍ » .

٥ ـ تعدد المستثنى :

إذا تعدد المستثنى بغير عاطف ، وجب على واحد فقط من المستثنيات

---

(١) وأجازت لغة رفعه ، ومنه قوله تعالى : « فشربوا منـه إلا قليل » بقراءة الرفع . ثم اختلف النحاة في اعرابه بين قائل إنه بدل مما قبله ، وقائل إنه مبتدأ محذوف الخبر والجملة منه ومن خبره في محل نصب على الاستثناء .

(٢) وأجازت لغة تميم البدلية في حالة النفي . ثم اختلفوا في إعراب المنقطع . فسيبويه يعربه في حالة النصب مستثنى ، وفي حالة الرفع بدلاً مما قبـله . والآخرون يعربونه في حالة النصب اسماً لـ « إلا » على اعتبار انها مثل « لكن المشددة » معنى وعملاً ، وخبره محذوف ، والجملة في محل نصب على الاستثناء ، ويعربونـه في حالة الرفع مبتدأ محذوف الخبر ، فتكون « إلا » مساوية لـ « لكن المخففة » .

(٣) وأجاز البغداديون التفريغ في حالة النفي ، وجعل المستثنى منـه المتأخر بدلاً من المستثنى المتقدم الذي أصبح بحسب العوامل .

أن يأخذ الحكم الذي يوجبه أو يجيزه تصميم الكلام ، أما الباقيات فيجب نصبها على الاستثناء . ثم لا يهم أن يكون آخذ الحكم هو الأول أو الثاني أو غيرهما .

فاذا كان الكلام يوجب نصب المستثنى ، فيجب نصب الجميع ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً ، إلا عمراً ، إلا بكراً - ما جاء إلا زيداً ، إلا عمراً ، إلا بكراً ، القومُ » . وان كان الكلام يجيز النصب والبدلية ، جاز نصب الجميع ، وجاز إبدال واحدٍ منها فقط مع وجوب نصب الباقي ، نحو : « ما جاء القوم إلا زيدٌ ، إلا عمراً ، إلا بكراً » . وإن كان الكلام مفرغاً ، وجب أن يكون أحد المستثنيات بحسب العوامل ، أما الباقي فيجب فيه النصب ، نحو : « ما جاء إلا زيدٌ ، إلا عمراً ، إلا بكراً » .

و - أساليب الاستثناء بغير وسوى :

أساليب الاستثناء بغير وسوى لا تختلف في شيء عن أساليب الاستثناء بـ « إلا » :

١ - ففيها المتصل التام المثبت الواجب النصب ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ » .

٢ - وفيها المتصل التام المنفي الجائز النصب والبدلية ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ - وما جاء القومُ غيرُ زيدٍ » .

٣ - وفيها المتصل التام المنفي المشوش الترتيب الواجب النصب ، نحو : « ما جاء غيرَ زيدٍ أحدٌ » .

٤ - وفيها المنقطع الواجب النصب مهما كان الكلام وترتيبه ، نحو : « وصل المسافرون غيرَ أمتعتهم - ما وصل المسافرون غيرَ أمتعتهم » .

٥ ـ وفيها المفرغ الذي يكون فيه المستثنى بحسب العوامل ، نحو : « ما جاء غيرُ زيدٍ ـ وما رأيت غيرَ زيدٍ ـ وما مررت بغيرِ زيدٍ » . الجديد في الموضوع أن المستثنى هنا قد جاء دائماً مضافاً اليـــه ، كما هو ملاحظ في الأمثلة ، أما حكمه من حيث الرفع أو النصب أو الجر ، فقد أخذته الأداة « غير » باعتبارها اسمـاً يصلح للاعراب . وعلى ذلك تكون « غير » هي الأداة من حيث المعنى ، وهي المستثنى من حيث الاعراب .

وكل ما ينطبق على « غير » ينطبق أيضاً على « سوى » .

ز ـ أساليب الاستثناء بخلا وعدا وحاشا :

هذه الأدوات لا تستعمل إلا في الاستثناء المتصل التام مثبتاً ، أو منفياً . أما المنقطع فلا يقع بها ، إذ لا يقال : « وصل المسافرون عدا أمتعتهم » ، وكذلك المفرغ ، فلا يقال : « ما جاء عدا زيد » .

ثم ان نفي الكلام معها أو اثباته لا أثر له في أحكام المستثنى ، إنما الأثر للأداة نفسها ، وما إذا كانت مستعملة فعلاً ، أو مستعملة حرف جر . والأمثلة التالية واعرابها يوضح ما نريد :

١ ـ (جاء القوم عدا زيداً)
(جاء القوم خلا زيداً)
(سكر القوم حاشا زيداً)[1]

الاعراب :

(١) لاحظ أننا جعلنا الفعل في مثال « حاشا » هـــو « سكر » لا « جاء » ، وذلك لأن « حاشا » لا تستعمل الا لتنزيه المستثنى عما هو مستنكر . ولا معنى للاستنكار من فعل المجيء ، أما السكر فهو عمل مستنكر فيقع التنزيه عنه .

(**جاء القوم**) : فعل وفاعل .

(**عدا**) : فعل ماض . فاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق . التقدير : عدا المجيء زيداً . وقال آخرون : يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق . التقدير : عدا الجائي زيداً . وقال آخرون : يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق . التقدير : عدا البعض زيداً . وقال آخرون : يعود على المستثنى منه . التقدير : عدا القوم زيداً .

(**زيداً**) : مفعول به لفعل عدا .

والجملة من « عدا » وفاعله المستتر في محل نصب على الحال . وقال آخرون : بل هي استئنافية لا محل لها من الاعراب .

هذا هو الاعراب المشهور لأسلوب الاستثناء بعدا إذا كان الاسم بعده منصوباً . وكل ما ورد فيه ينطبق على « خلا وحاشا » .

غير أنهم نقلوا عن الفراء أن « حاشا » وحدها : فعل لا فاعل له ولا مفعول ، فيكون المنصوب بعدها منصوباً على الاستثناء لا على المفعولية بها . ويعلق الاشموني على ذلك بقوله : ويمكن أن يقال مثل ذلك في « عدا وخلا » لأنها مثل « حاشا » . ويقترح بعض المحدثين ، ومنهم الشيخ الغلاييني ، أن يؤخذ بهذا الرأي لما فيه من عدم التكلف . بل يزيد فيقترح أن تعد « خلا وعدا وحاشا » أحرفاً للاستثناء مثل « إلا » . فتكون أفعالاً منقولة من الفعلية إلى الحرفية لتضمنها معنى حرف الاستثناء . وهو اقتراح جيد لا يتناقض مع أساليب العربية .

٢ - (جاء القوم عدا زيدٍ)

(جاء القوم خلا زيدٍ)
(سكر القوم حاشا زيدٍ)

في هـذا الاسلوب نجد الاسم الواقع بعـد أداة الاستثناء مجروراً . وقد اتفق النحاة على اعراب هذا الاسلوب على الشكل الآتي :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(عدا) : حرف جر شبيه بالزائد .

(زيد) : مستثنى مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

ومثل ذلك يقال في كل من « خلا وحاشا » .

٣ ـ (جاء القومُ ما عـدا زيداً)
(جاء القوم ما خـلا زيداً)
(سكر القوم ما حاشا زيداً)(١)

الاعراب :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(ما) : مصدرية .

(عدا) : فعل ماض . فاعله ضمير مستتر يعود على ... (راجع الخلاف في عود هذا الضمير في إعراب الاسلوب الأول) .

(زيداً) : مفعول به منصوب .

---

(١) وقال قوم : لا تدخل « ما » على « حاشا » . وقال آخرون بل تدخل ، ولكن ذلك نادر ، بخلاف « عدا وخلا » فان دخولها عليهما كثير

والمصدر المؤول من « ما » المصدرية وصلتها ، في محـل نصب على الحال (١) بعد تأويله باسم الفاعل . التقدير : جاء القوم مجاوزين زيداً . وعلى هذا تكون جملة « عدا زيداً » صلة للحرف المصدري لا محل لهـا من الاعراب .

إلا أن الغلاييني يقترح اعتبار « ما » هنا زائدة لتوكيد الاستثناء ، بدليل أن وجودها وعدمه سواء في إفادة المعنى . وقد قال بذلك قبـلـه بعض العلماء ، كما في شرح الشيخ خالد الازهري على توضيح ابن هشام . وعلى هذا الاعتبار لـ « ما » ، تظل جملة « عدا زيداً » حاليـة محلها النصب ، أو استئنافية لا محل لها .

٤ ـ (جاء القومُ ما عـدا زيدٍ)
(جاء القومُ ما خـلا زيدٍ)
(سكر القومُ ما حاشا زيدٍ)

وهذا الاسلوب ـ أي جر المستثنى مع وجود « ما » ـ لم يجزه إلا الكسائي . وقد حكاه الجرمي عن بعض العرب . واعرابه كاعراب الاسلوب الثاني ، زائداً عليه أنّ « ما » تعتبر زائدة . أي :

(**جاء القوم**) : فعل وفاعل .

(ما) : زائدة .

---

(١) ومنهم من يعربه في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية . والتقدير : جاء القوم وقت مجاوزتهم زيداً . ثم حـذف المضاف وهو الظرف « وقت » فناب المضاف اليه منابه . وتلاحظ أننا لم نؤول المصدر من حروف « عـدا » نفسه ، لأنه فعل جامد لا يقبل التأويل . فاذا احتيـج الى تأويله ، كما هـو الشأن هنا ، أول مصدر من فعل آخر من معناه يكون متصرفاً ، كما رأيت .

(عدا) : حرف جر شبيه بالزائد .
(زيدٍ) : مستثنى مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

ح - اسلوب الاستثناء بليس ولا يكون :

ليس لهاتين الاداتين سوى أسلوب واحد في الاستثناء ، هو الآتي :

(جاء القوم ليس زيداً)
(جاء القوم لا يكون زيداً)

وقد اتفقوا على اعرابه الآتي :
(جاء القوم) : فعل وفاعل .
(ليس) : فعل ماض ناقص اسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره « هو » يعود على ... (خلافهم في عود الضمير هنا كخلافهم الذي ذكرناه آنفاً . فارجع اليه) .
(زيداً) : خبر ليس منصوب .

والجملة من ليس واسمها وخبرها إما حال فمحلها النصب ، وإما مستأنفة فلا محل لها .

ويقترح الغلاييني في « ليس ولا يكون » ما اقترحه في « خلا وعدا وحاشا » . أي : أن يجملا فعلين لا اسم لهما ولا خبر ، أو حرفين منقولين عن الفعلية لتضمنها معنى « إلا » . ويكون المنصوب بعدهما - على الاقتراحين - مستثنى منصوباً على الاستثناء . وهو اقتراح جيد لا يتناقض في شيء مع الأساليب العربية الصحيحة .

ط - اسلوب الاستثناء بيد :

وليس لها إلا اسلوب واحد هو الآتي :

(زيد كثير المال بيدَ أنه بخيل)

الاعراب :

(زيد) : مبتدأ مرفوع .

(كثير) : خبر مرفوع .

(المال) : مضاف اليه .

(بيدَ) : منصوب على الاستثناء المنقطع دائماً . وهو مضاف .

(أنه بخيل) : أن واسمها وخبرها . والمصدر المؤول في محل جر بالاضافة .

(جملة : زيد كثير المال) ابتدائية لا محل لها .

(جملة : اسم أن وخبرها) : صلة الموصول الحرفي لا محل لها .

ز ـ اسلوب مشترك بين « الا » و « لمّا » :

تستعمل « إلا ولمّا » في اسلوب استثنائي غريب الشكل ، لكنه مطرد في أفصح الأساليب التي هي من نوع القسم الاستعطافي . واليك نموذجاً منه :

(سألتك بالله إلا أكرمت زيداً)
(سألتك بالله لمّا أكرمت زيداً)

في هذا الاسلوب نجد جملتين ؛ الأولى : هي جملة القسم الاستعطافي « سألتك بالله » . ويجوز أن تأتي على أشكال أخرى ، مثل : « ناشدتك اللهَ ـ نشدتك الله ـ حلفت بربي ... الخ » . والثانية : هي جواب القسم « أكرمت زيداً » . وقد توسطت أداة الاستثناء « إلا ولما » بين الجملتين .

وقد عد النحاة هذا الاسلوب من نوع الاستثناء المفرغ . لكن لما

كان التفريغ لا يقع إلا بعد النفي ، فقد اعتبروا جملة القسم الاستعطافي منفية المعنى وان كانت مثبتة اللفظ . كذلك لما كان التفريغ يقتضي وجود اسم مفرد بعد الأداة ليكون بحسب العوامل التي قبلها ، فقد اعتبروا جملة جواب القسم مسبوكة بمصدر ، ولو لم يكن في العبارة سابك . والتقدير على كل هذا هو : ما سألتك بالله إلا اكرامَ زيدٍ .

ويكون الاعراب كما يلي :

(**سألتك**) : فعل وفاعل ومفعول أول . والجملةابتدائية لا محل لها .

(**بالله**) : جار ومجرور متعلقان بالفعل السابق .

(**إلا**) : أداة حصر لا عمل لها .

(**أكرمت زيداً**) : فعل وفاعل ومفعول ، والجملة بتأويل مصدر في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ لفعل سألتك . التقدير : ما سألتك إلا اكرامَ زيدٍ .

٤ ـ ولا سيما واخواتها

« ولا سيما » : أسلوب يستعمل لبيان أن ما بعده وما قبله مشتركان في أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعده أكبر وأوفر من نصيب ما قبله ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فأنت ترى أن « الرياضة والسباحة » مشتركتان في وقوع حبي عليها ، لكن نصيب السباحة من حبي أكبر من نصيب سائر أنواع الرياضة . ولهذا عد النحاة هذا الأسلوب داخلاً في الاستثناء على أنه شبيه به لا مثله تماماً ، لأن الاستثناء يقتضي أن يكون ما بعد الأداة مخالفاً في الحكم لما قبلها ، أما أسلوب « ولاسيما » فيقتضي أن ما بعده موافق لما قبله في الحكم لكنه مخالف له في المقدار والنصيب فقط من هذا الحكم .

والاسم الواقع بعد « ولا سيما » يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، سواء في ذلك أن يكون معرفة ، أو أن يكون نكرة . كما يمكن لهذا الاسلوب أن يقع بعده الظرف ، أو الحال المفردة أو الحال الجملة . كما يمكن أن تسقط الواو وحدها منه ، فنقول : « أحب الرياضة لا سيما السباحة » ، أو أن تسقط الواو مع « لا » ، فنقول : « أحب الرياضة سيما السباحة » .

وقد كان جديراً بالنحاة أن يقفوا عند هذا الحد من دراسة هذا الاسلوب ، وأن يكتفوا بالنص على جواز استعماله بهذه الشروط . لكنهم أبوا إلا أن يحللوه ، وأن يردوا كل عنصر من عناصره إلى ما هو معروف من عناصر الجملة العربية ، فكان أن اتعبوا أنفسهم واتعبونا بالاعرابات التالية :

١ - (أحب الرياضة ولا سيما السباحةُ)

(أحب الرياضة) : فعل وفاعل مستتر ومفعول به .

(الواو) : قال بعضهم : حالية ، وقال آخرون : استئنافية ، وقال غيرهم : عاطفة . ويجوز أن تكون اعتراضية ، وذلك إذا ولي « لا سيما » الظرف أو الحال ، كما سنرى .

(لا) : نافية للجنس تعمل عمل « إنّ » .

(سيَّ) : اسم « لا » النافية للجنس ، منصوب مضاف . والخبر محذوف وجوباً .

(ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل جر مضاف اليه .

(السباحةُ) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » . والجملة صلة لا محل لها .

ويجوز اعتبار « ما » نكرة موصوفة في محل جر بالاضافة ، فتكون جملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل جر صفة لها .

وجملة « ولا سيما » مع الخبر المحذوف حالية أو استئنافية أو معطوفة بحسب الاعتبار للواو المقترنة بها .

٢ - (أحب الرياضة ولا سيما السباحةِ)

(أحب الرياضة ولا) : تعرب الاعراب السابق نفسه .

(سي) : اسم « لا » منصوب مضاف ، والخبر محذوف تقديره : موجود .

(ما) : زائدة .

(السباحة) : مضاف اليه .

وجملة « ولا سيما » مع الخبر المحذوف تصلح لها الاعرابات السابقة أيضاً .

٣ ـ (**احب الرياضة ولا سيما سباحةً**)

(**احب الرياضة ولا**) : تعرب الاعراب السابق نفسه .
(**سيَّ**) : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب . والخبر محـــذوف .
(**ما**) : زائدة كافة لكلمة « سي » عن الاضافة .
(**سباحةً**) : تمييز لكلمة « سي » منصوب .
ويجوز هنا اعتبار « ما » نكرة تامـة . فتكون « سي » عنـدئذ منصوبة لا مبنية على الفتح ، لأنها مضافة ، والنكرة التامة مضاف اليها ، و « سباحةً » تمييز للنكرة التامة .
أما جملة « لا سيما » فلها الاعرابات السابقة كلها .

٤ ـ (**احب الرياضة ولا سيما السباحةَ**)

(**احب الرياضة ولا**) : كالسابق .
(**سيَّ**) : اسم « لا » . منصوب . وهو مضاف . والخبر محذوف .
(**ما**) : نكرة تامة مبنية على السكون في محل جر بالاضافة .
(**السباحةَ**) : مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعنى ، أو أخص .
جملة « ولا سيما » لها كل الاعرابات السابقة .
جملة « اعني السباحة » استئنافية لا محل لها .

٥ ـ (**احب الرياضة ولا سيما في الغابةِ ، او وسطَ الغابةِ**)

(أحب الرياضة ولا) : كالسابق .
(سي) : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب . ولا تحتاج « لا » هنا إلى خبر .
(ما) : زائدة كافة .
(في الغابة ، أو وسط الغابة) : المجرور والظروف متعلقان بفعل

محذوف تقديره : أخص . وتأويل الكلام : أحب الرياضة وأخصها بزيادة الحب في الغاية .

هكـــذا قالوا . والذي أراه أن يعلق الظرف أو الجار والمجرور بالفعل السابق للاسيما ، وتكون جملة « ولا سيما » معترضـــة بين الفعل ومعموله .

٦ – (احب الرياضة ولا سيما منفرداً ، او وانا منفرد)

(أحب الرياضة ولا سيما) كالسابق .

(منفرداً) حال منصوبة .

(وأنا منفرد) مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب على الحال .

وقالوا : إن صاحب الحال ، سواء أكانت الحال مفردة أم جملة ، هـــو الفاعل من جملة « أخص » المقدرة . والتأويل : أحب الرياضة وأخصهـا بزيادة الحب منفرداً . أي ان صاحب الحال هو هنا الضمير المستتر في فعل « أخص » . والذي أراه أن يكون الصاحب هو فاعل « أحب » . ثم تكون جملة « ولا سيما » معترضة بين الحال وصاحبها .

٧ – (احب الرياضة ولا سيما إن كنت منفرداً)

لا يختلف هذا الاسلوب عن سابقه إلا في كون الجملة بعد « سيما » جملة شرطية . واختلفوا فيها : فمنهم من يعربها حالية لوقوعها موقع الحال ، ومنهم من يعربها جملة شرط لا محل لها من الاعراب ، أما جواب الشرط فمحذوف دل عليه الفعل المقدر « أخص » . والتأويل : إن كنت منفرداً أخص الرياضة بحبي .

هـذا ، ولاسلوب « لا سيما » أخوات يشاركنهـا في المعنى ولسنَ مثلها في شيوع الاستعمال ، وهنّ : «لامثلَما – لا سوى ما – لا تر ما لو تر ما » .

فأما الأوليان فلهما كل الأشكال والتصاميم التي للاسيما ، فلهما إذن الاعراب نفسه . وأما الأخريان فتصاميمها أقل ، وإعرابها مختلف :

١ - (قام القوم لا تر ما زيدٌ)

هذا هو التصميم الوحيد لاسلوب « لا تر ما » . وقد حللوه على الشكل التالي :

(قام القوم) : فعل وفاعل .
(لا) : ناهية جازمة . ويجوز اعتبارها نافية لا عمل لها .
(تر) : مضارع مجزوم بلا الناهية . وإذا اعتبرت « لا » نافية ، فيكون حذف آخره شذوذا ورد به السماع . والفاعل مستتر تقديره « أنت » .

(ما) : اسم موصول في محل نصب مفعول به لفعل « تر » .

(زيدٌ) : خبر لمبتدأ محذوف وجوباً . والجملة من المبتدأ وخبره صلة الموصول لا محل لها .

جملة « قام القوم » ابتدائية لا محل لها . جملة « لا تر » استئنافية لا محل لها .

ويكون تأويل الكلام على هذا الاعراب : قام القوم . لا تبصرْ (أيها المخاطب) الشخص الذي هو زيدٌ . فانه في القيام أولى منهم .

٢ - (قام القوم لو تر ما زيدٌ)

وهذا هو التصميم الوحيد لأسلوب « لو تر ما » . وقد حللوه على الشكل الآتي :

(قام القوم) : فعل وفاعل . والجملة ابتدائية لا محل لها .
(لو) : حرف شرط جازم سماعاً .

(تر) : فعل الشرط مجزوم بلو . والفاعل أنت . والجملة مستأنفة لا محل لها .

(ما زيدٌ) : كالسابق .

وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة الكلام عليها .

وتأويل الكلام على هذا الاعراب : قام القـــوم ، ولو أبصرتَ الشخص الذي هو زيد لرأيتَه أولى بالقيام منهم .

٥ ـ التعجب

آ ـ أساليب التعجب :

يجري التعجب في العربية على أساليب كثيرة :

١ ـ (**التعجب بالاستفهام**) : إذ كثيراً ما يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى التعجب ، كقوله تعالى : « كيف تكفرونَ باللهِ ، وكنتم أمواتاً فأحياكم !! » .

٢ (**التعجب بالنداء**) : وقد مر ذلك معنا في مبحث المنادى ، نحو : « يا لجَمالِ الربيعِ !! » .

٣ ـ (**التعجب بفَعُلَ**) : وذلك بأن تنقل كل فعل ثلاثي ـ من أي باب كان ـ إلى باب « فَعُلَ » المضموم العين ، فيصير دالاً على التعجب ، فاذا أردت التعجب من كتابة زيد ، قلت : « كَتُبَ الرجلُ زيدٌ !! » ، وإذا أردت التعجب من عدل عمر ، قلت : « عَدُلَ الرجلُ عمرُ !! » ... الخ .

٤ ـ كما يمكن التعجب بأساليب أخرى كثيرة ، كأن تقول لمن سألك عن اسمك وهو يعرفك : « يا سبحان الله !! » . أو أن تقول متعجباً من فروسية زيد : « لله دره فارساً !! » .

إلا أن كل هذه الأساليب لا تعنينا في شيء ، إما لأنها سماعية فلا

ضابط لها ولا يمكن القياس عليها ، وإما لأنها أساليب كانت في أصل الوضع لمعانٍ أخر غير التعجب ، ثم خرجت عن معانيها إلى معنى التعجب .

إنما الذي يعنينا هنا أسلوب مخصوص بالتعجب لا يستعمل في غيره مطلقاً . وهو أسلوب قياسي يسمح بصياغة جمل تعجبية لا نهاية لها . ولهذا الأسلوب صيغتان ، هما : « ما أفْعَلَ الشيءَ – وأفْعِلْ بالشيءِ » .

فاذا جمل الربيعُ جمالاً أثار عجبك ، قلت : « ما أجْمَلَ الربيعَ !! – أو : أجْمِلْ بالربيعِ !! » ، وإذا طال يوم صيامك طولاً عجبت منه ، قلت : « ما أطْوَلَ يومَ الصيامِ !! – أو : أطْوِلْ بيومِ الصيامِ !! » ... وهكذا .

غير أن الأفعال ليست صالحة كلها لأن تصب في إحدى هاتين الصيغتين ، بل لا بد لذلك من توفر بعض الشروط . واليك بيان ذلك :

ب – شروط الفعل لاستعماله في التعجب :

١ – يجب أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، نحو : « طال اليوم ← ما أطول اليومَ !! – جَمُلَ الربيعُ ← ما أجملَ الربيعَ !! » . فان لم يكن كذلك ، نحو « دحرج – استخرج » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره صريحاً أو مؤولاً مسبوقاً بفعل تعجب مساعد ، مثل « ما أشد – ما أعظم – ما أكبر ... الخ » . فتقول : « ما أشد دحرجةَ الولدِ للكرةِ – أو : ما أشد ما دحرجَ الولدُ الكرة – أو : ما أشدَّ أن يدحرجَ الولدُ الكرةَ » .

٢ – يجب أن يكون معلوماً . فان كان مجهولاً ، نحو : « قرىء

الكتابُ » ، فسبيل التعجب منه هي السبيل السابقة ، فتقول : « ما أكثرَ ما قرىء الكتابُ » .

٣ ـ يجب أن يكون مثبتاً . فان كان منفياً ، نحو : « لا يزورني زيد » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره المؤول بعد فعل التعجب المساعد ، نحو : « ما أكثر أن لا يزورني زيد » ، أو بمصدره الصريح مسبوقاً بكلمة « عدم » لافادة النفي ، نحو : « ما أكثر عدمَ زيارةِ زيدٍ لي » .

٤ ـ يجب أن يكون تاماً . فان كان فعلاً ناقصاً ، نحو « كان زيد عالماً » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره الصريح أو المؤول بعد الفعل المساعد ، نحو : « ما أشدَّ كونَ زيد عالماً ـ أو : ما أشدَّ ما كان زيد عالماً ـ أو : ما أشد أن يكون زيدٌ عالماً » .

٥ ـ يجب أن لا تكون الصفة المشبهة المشتقة منه على وزن « أفعل » ، فان كان كذلك ، نحو : « حمر فهو أحمر ، وعرج فهو أعرج » ، لجأنا إلى الفعل المساعد ، فقلنا : « ما أشدَّ عرجَ زيدٍ ـ أو : ما أشد ما عَرَجَ زيدٌ ـ أو : ما أشدَّ أن يعرجَ زيدٌ » .

٦ ـ يجب أن يكون متصرفاً . فان كان جامداً مثل « نعم ـ بئس ـ عسى ـ ليس » ، فلا سبيل إلى صوغ فعل تعجب منه على الاطلاق .

٧ ـ يجب أن يكون من الأفعال التي يتفاوت فيها الناس . فان كان غير ذلك ، مثل : « مات ـ فني ـ هلك » فلا سبيل إلى التعجب منه مطلقاً ، لأن هذه الأحداث لا تقع من الانسان إلا مرة واحدة ، فلا يتهيأ له أن يبالغ فيها حتى يثير العجب .

هذا ، وقد أتت العرب بصيغ تعجب من أفعال لم تستوف الشروط

السالفة ، فقالوا من « أُختُصِرَ الكتابُ » : « ما أخصرَ الكتابَ » ، وقالوا من « حمق الرجل فهو أحمق » : « ما أحمقَ الرجلَ » ... الخ . ولكن ذلك شذوذ يحفظ ولا يقاس عليه .

ج ـ تحليل صيغة « ما أفعل » :

اختلف النحاة في تحليل هذه الصيغة اختلافاً كبيراً . وسنذكر لك ـ بعد المثال ـ التحليل المشهور من بينها ، وهو تحليل عامة البصريين ، ثم نذكر لك سائرها بعده .

المثال : (**ما اجمل الربيعَ !**)

التحليل المشهور :

(**ما**) : نكرة تامة بمعنى « شيء » . مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ .

(**اجملَ**) : فعل ماض جامد لانشاء التعجب . فاعله ضمير مستتر وجوباً يعود على « ما » .

(**الربيعَ**) : مفعول به منصوب .

وجملة « أجمل » مع فاعله المستتر خبر للمبتدأ « ما » محلها الرفع . وعلى هذا التحليل يكون تأويل الكلام : شيءٌ أجملَ الربيعَ . أي : شيءٌ من الأشياء جعل الربيعَ جميلاً .

وهذا التأويل ـ كما ترى ـ خبري وليس إنشائياً ، فاين معنى التعجب فيه ؟

قالوا في الجواب : نعم . كان هذا الأسلوب خبرياً في أصله ، ثم

جرى مجرى المثل ، فلزم طريقاً واحدة في التعبير ، وانتقل معناه من الخبر إلى معنى التعجب الانشائي (١) .

وذهب الأخفش إلى أنه يجوز أيضاً اعتبار « ما » اسماً موصولاً واقعاً موقع المبتدأ ، فتكون جملة « أجمل » صلة له ، أما خبره فمحذوف . والتقدير : الذي أجمل الربيعَ شيءٌ عظيم ، وعليه جماعة من الكوفيين .

كما جوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة مبتدأ ، فتكون الجملة بعدها صفة لها ، ويكون الخبر محذوفاً . والتقدير : شيءٌ أجملَ الربيعَ عظيمٌ (٢) .

وذهب آخرون إلى أن « ما » اسم استفهام واقع موقع المبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . والتقدير : أي شيءٍ أجملَ الربيعَ ؟ ! (٣) .

---

(١) يصرح ابن يعيش (١٤٩/٧) « بأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب » . وهذا عجيب منه !!

(٢) هذا ما يقول ابن هشام في مذاهب الأخفش الثلاثة في « ما » التعجبية . (انظر المغني . الجزء الأول حرف « ما ») لكن ابن يعيش (١٤٩/٧) يزعم أن الأخفش لم يكن يقول بمذهب الخليل وسيبويه في اعتبار « ما » التعجبية نكرة تامة . ثم ينقل عن ابن درستويه أنه حكى أن الأخفش كان يقول مرة : « ما » في التعجب بمعنى الذي ، إلا أنه لم يؤت لها بصلة ، ومرة يقول : هي الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة . وعلى الوجهين تكون جملة التعجب خبراً لـ « ما » . وليست صلة لها ، ولا صفة .

(٣) لم نكن نحب الخوض في هذه التحليلات بالرد أو الموافقة أو الترجيح ، لاعتقادنا بأن كل هذه التحليلات لا لزوم لها ، فهي تسيء الى النحو العربي أكثر مما تحسن اليه . والمنهج الأسلم أن يقال في مثل هذه الأساليب المحنطة التي لا يعرف أصلها : إنها وردت عن العرب هكذا . فيقاس عليها كما هي دون الخوض في تحليلات لا جدوى منها .

←

هذا ، وللكوفيين ـ ما عدا الكسائي ـ رأي آخر في « أفعل » التعجب ، فهم يذهبون إلى أنه اسم لا فعل . وفي هذه المسألة جدل طويل لا نحب الخوض فيه . فمن شاء فلينظره في كتاب الانصاف (المسألة ١٥) .

د ـ تحليل صيغة « أفْعِلْ بِهِ » :

أما هذه فالخلاف فيها أقل :

المثال : (اجْمِلْ بالربيعِ)

التحليل المشهور :

(اجْمِلْ) : فعل ماض جاء على صيغة الأمر . مبني على الفتح المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لمناسبة صيغة الأمر .

← ومع ذلك ، فاننا نميل الى ترجيح الرأي الأخير الذي يعتبر « ما » استفهامية ، لعدة أسباب :

أولاً : لأنه أبسط التحليلات ، فهو لا يحوج الى تقدير خبر محذوف .

ثانياً : لأنه في تأويله لا يخرج جملة التعجب عن انشائيتها . وبالتالي ، فانه يريحنا من مزاعم النحاة في كيفية انتقال الخبر الى الانشاء ، تلك المزاعم التي لا أساس لها من الواقع .

ثالثاً : لأن العربية قد توسعت في الاستفهام توسعاً شديداً ، فأخرجته عن معناه الحقيقي الى ثمانية معانٍ من بينها معنى التعجب (انظر هذه المعاني في مغني اللبيب . حرف الالف المفردة) ، فما الذي يمنع أن يكون أصل صيغة التعجب هو الاستفهام ؟

رابعاً : إن الميل العام في جميع لغات العالم يتجه الى استعمال أساليب الاستفهام في مواقف التعجب والاستغراب ونحوهما . فما الذي يمنع أن تكون العربية أيضاً قد فعلت ذلك بهذه الصيغة ؟

(**بالربيعِ**) : الباء زائدة لازمة . والربيع اسم مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً على أنه فاعل .

ويزعم هؤلاء أن أصل الصيغة هو : « أجْملَ الربيعُ » ، أي : صار ذا جمال ، فأصل الهمزة همزة اتصاف ، كما تقول : « أورق الشجر » ، أي صار ذا ورق ، و « أغَدّ البعير » أي صار ذا غدة ، و « أفلس الرجل » أي صار ذا فلوس ... ثم حولت هذه الصيغة الماضوية إلى صيغة الأمر لافادة التعجب ، ودخلت الباء الزائدة على الفاعل لقبح أن ترفع صيغة الأمر الفاعل الظاهر .

ويرى الزجاج والزمخشري وغيرهما أن في هذا التحليل تعسُّفاً شديداً ، فيذهبون إلى أن « أجملْ » فعل أمر لفظاً ومعنىً ، فتكون الهمزة فيه عندهم همزة تعدية ، ويكون تأويل الصيغة : إجعلِ الربيعَ جميلاً وعلى هذا فالربيع مفعول به مجرور بالباء الزائدة . أما الفاعل فقد اختلفوا فيه : فالزمخشري يقول : إنه أمر لكل أحد أن يجعل الربيع جميلاً ، أي أن يصفه بالجمال ، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « أنت » يعود على كل أحد . ويقول غيره : بل الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » يعود على المصدر المفهوم من فعل التعجب . فاذا قلنا « أجمل بالربيع » فالمعنى : جمّل ـ أيها الجمال ـ الربيعَ . وإذا قلنا « اكرم بزيدٍ » فالمعنى : كرّم ـ أيها الكرم ـ زيداً . والله أعلم !

٥ ـ أحكام متفرقة :

١ ـ لا يكون المتعجب منه إلا معرفة ، أو نكرة مختصة ، فلا يقال : « ما أحسن رجلاً ! » لعدم الفائدة . فان قلت : « ما أحسن رجلاً يفعل الخير ! » جاز ، لحصول الفائدة .

٢ ـ يجوز حذف المتعجب منه إن كان في الكلام ما يدل عليه ، كقوله تعالى : « أسمِعْ بهِم وأبصِرْ ! » والتقدير : وابصرْ بهم ، وقول امرىء القيس :

١٠٠ ـ أرى أمَّ عمْرٍو دمعُها قد تحدَّرا

بكاءً على عمرٍو . وما كان أصبرا !!

أي : وما كان أصبرها .

(الاعراب : « أرى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أم عمرو » مفعول به ومضاف اليه . « دمعها » مبتدأ ومضاف اليه . « قد » حرف تحقيق « تحدرا » فعل ماض فاعله مستتر . والالف للاطلاق . « بكاء » مفعول لأجله . « على عمرو » متعلقان ببكاء . « وما » تعجبية في محل رفع مبتدأ . « كان » زائدة . « أصبرا » فعل ماض جامد لانشاء التعجب . الفاعل مستتر يعود على « ما » . « جملة : أرى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : دمعها تحدر » في محل نصب على الحال . « جملة : تحدر » خبر للمبتدأ محلها الرفع . « جملة : وما اصبر » استئنافية لا محل لها . « جملة : اصبر » خبر « ما » محلها الرفع .
الشاهد : « وما كان اصبر » : حذف المتعجب منه لدلالة الكلام عليه .
وفي البيت شاهد آخر ، وهو زيادة « كان » بين « ما » التعجبية وفعل التعجب .)

٣ ـ إذا بني فعلا التعجب من معتل العين ، وجب تصحيح عينها : « طال ← ما أطوله ، وأطوِلْ به ـ باع ← ما أبيعه ، وأبيعْ به » .

وكذلك يجب فك الادغام في « أفعِل به » : « عزّ ← أعزِزْ به ـ شدّ ← أشدِدْ به » .

٤ ـ لا تقديم ولا تأخير في أساليب التعجب .

٥ ـ لا يجوز الفصل بين أركان الجملة التعجبية إلا بما يأتي :

(آ) ـ بالظرف أو المجرور بشرط أن يتعلقا بفعل التعجب ، كقول عمرو بن معد يكرب : « لله در بني سُلَيْمٍ ! ما أحسن في الهيجاء لقاءَها ! وأكرمَ في اللزبات عطاءَها ! وأثبتَ في المكرمات بقاءَها ! » .

(ب) ـ بالنداء ، كقول علي بن أبي طالب : « أعززْ عليَّ أبا اليقطان أن أراك صريعاً مجدّلاً (١) » .

٦ ـ كثيراً ما تزاد « كان » بين ما التعجبية وفعل التعجب . ومنه بيت امرىء القيس السابق .

(١) قالها وهو يمسح التراب عن وجه عمار بن ياسر وقد مر به فوجده قتيلاً

فهرس الجزء الثاني من كتاب المحيط

★ ★ ★

انتهى الجزء الثاني من كتاب المحيط

ويليه الجزء الثالث

هذا الكتاب

انما بَغّضَ النحوَ الى الناس أنَّ الذين كتبوا فيه عالجوا مسائلَهُ كما لو أنَّها ظواهرُ معزولٌ بعضُها عن بعض، ورتّبوا أبوابَهُ وفصولَهُ اعتماداً على مشابهٍ خارجيّةٍ لفظيةٍ، لا على وَحدةٍ داخليةٍ وظيفية. فبهذا وبغيرِهِ بَدَتِ اللّغةُ في كُتُبِ النحو القديمةِ والحديثةِ رُكاماً من الظواهرِ اللغويّةِ لا يسودُها إلا الفوضى غيرُ المفهومة. والفوضى لا تُنفّرُ القارىءَ وتُسئِمُهُ فقط، بل هي تورثُهُ الشعورَ بالخيبةِ، والبَلبَلةِ أيضاً، وتحمِلُهُ على الاعتقادِ أنَّ النحوَ يُبهمُ اللّغةَ بدلاً من أن يوضحَها، وذلك من حيثُ يَبغي الاحسانَ إليها.

وقد أدركَ مؤلِّفُ الكتابِ هذا الواقعَ إدراكاً حسَناً، فتحاشى ما وقعَ فيه غيرُهُ من المؤلّفين، وقدَّمَ اللّغةَ في كتابهِ هذا على أنّها نظامٌ متكاملٌ تعملُ أجزاؤهُ في تعاونٍ واتّساقٍ من أجلِ بلوغ الغايةِ اللّغويةِ التي هي تبليغُ السامعِ أفكارَ المتكلّم، فبدأ بتحليلِ موضوعِهِ في أدنى مستوياتِهِ، أي مستوى الأصواتِ، ثم ارتقى منه الى مستوى الكلماتِ المفرداتِ، ثم انتهى الى مستوى التراكيب. وكان في خلال ذلك يرتّبُ أبوابَهُ وفصولَهُ ترتيباً يوضحُ وظيفةَ كلِّ عنصرٍ لغويّ، ويكشفُ عن دورِهِ الذي يقومُ به في هذه اللعبةِ الضخمةِ التي نُسمّي « اللّغة ».

ويَمتازُ هذا الكتابُ بأشياءَ أخرى مهمّة، هي: سلاسةُ التعبيرِ، وإيثارُ الأسلوبِ العصريِّ السَّهلِ، وتنظيمُ النتائجِ في جداولَ تزيدُ المسائلَ وضوحاً، وتساعدُ على الحفظِ والاستظهار.

الناشر

محمد الأنطاكي

المحيط

في أصوات العربية ونحوها وصرفها

الجزء الثالث

الطبعة الثالثة

دار الشرق العربي
بيروت - شارع سورية - بناية درويش

٦ ـ المدح والذم

يجري المدح والذم بأفعال كثيرة يمكن قسمتها إلى ثـــلاث زمر ، لكل زمرة أحكامها الخاصة ، وإن كانت كلها تتشابه في تصميمات جملها .

آ ـ المدح والذم بفعل « حب » :

يستعمل فعل « حب » للمدح إن كان مثبتاً ، فاذا دخلته « لا » النافية صار للذم . والشكل المعتاد لجملته هو الآتي :

(حبذا زيـــدٌ)

وقد اختلف النحاة ـ كعادتهم ـ في تحليـله . واليك ما قالوه في هذا الشأن :

١ ـ (حبَّ) : فعل ماض جامد لانشاء المدح .
(ذا) : اسم اشارة في محل رفع فاعل لحب .
(زيد) : مبتدأ مؤخر . وجملة فعل المدح مع فاعله خبر عنه مقدم . أو : « زيد » خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » ، أي : الممدوح زيدٌ . وعلى ذلك يكون الكلام جملتين : حبذا + الممدوح زيد . وكلتاهما مستأنفة . أما على الاعراب الأول فالكلام جملة واحدة كبرى ، داخلهـا جملة صغرى : [زيد (حبذا)] (١) .

(١) هذا التحليل لأبي علي الفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك . وقيل هو تحليل سيبويه . وعلى كل ، فهو المشهور بيننا اليوم .

٢ ـ (حبذا) : اسم مركب من « حب وذا » ، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، أو في محل رفع خبر مقدم .
(زيدٌ) : خبر ، أو مبتدأ مؤخر (١) .

٣ ـ (حبذا) : كلها : فعل ماض .
(زيد) : فاعل (٢) .

ب أحكام خاصة بحبذا :

١ ـ لا يكون الفاعل هنا إلا اسم الاشارة « ذا » .

٢ ـ لا يجوز لهذا الفاعل أن يطابق المخصوص بالمدح أو الذم ، بل يلتزم شكل الافراد والتذكير ، تقول : « حبذا زيد ـ حبذا فاطمة ـ حبذا زيد وعمرو ـ حبذا فاطمة وعائشة ... الخ » .

٣ ـ يجوز الاتيان بتمييز لهذا الفاعل ، لأنه اسم اشارة مبهم . لكن هذا التمييز لا يطابقه بل يطابق المخصوص بالمدح أو الذم . تقول : « حبذا رجلاً زيدٌ ـ حبذا رجلين زيدٌ وعمرٌو ـ حبذا رجالاً زيدٌ وعمرو وبشرٌ » .

٤ ـ يجوز حذف المخصوص إن دل الكلام عليه ، كأن يقول لك أحدهم : ما رأيك في السفر ؟ فتقول : « يا حبذا ! لولا قلة المال » والتقدير : يا حبذا السفر .

(١) وهذا التحليل للمبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي وابن عصفور وغيرهم .
(٢) وهذا التحليل لابن درستويه وجماعة غيره .

٥ ـ لا يجوز تقديم المخصوص في باب « حبذا » ، فلا يقال : « زيد حبذا » .

٦ ـ لا يجوز للتمييز هنا أن يتقدم على « حبذا » ، فلا يقال : « رجلاً حبذا زيد » ، ولكن يسمح له بأن يكون قبل المخصوص أو بعده ، تقول : « حبذا رجلاً زيد ـ أو : حبذا زيدٌ رجلاً » .

٧ ـ لا يجوز دخول نواسخ الابتداء على المخصوص هنا ، على الرغم من اعتباره مبتدأ ، فلا يقال : « حبذا كان زيد ـ ولا : حبذا إن زيداً ـ ولا : حبذا ظننت زيداً » .

٨ ـ كل ما قيل في « حبَّذا » يقال مثله في « لا حبذا » ، إلا أن هذه للذم بسبب النافي « لا » .

ويمكن الآن تلخيص الأشكال المتعددة لأساليب « حبذا » على الشكل التالي [1] :

١ ـ (حبذا) = فعل + فاعل .

٢ ـ (حبذا زيدٌ) = فعل + فاعل + مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف .

٣ ـ (حبذا رجلاً زيدٌ) = فعل + فاعل + تمييز للفاعل + مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف .

٤ ـ (حبذا زيدٌ رجلاً) = فعل + فاعل + مبتدأ أو ... + تمييز .

---

(١) هذا التلخيص جار ـ كما هو ظاهر ـ على التحليل الأول الذي هو المشهور الآن بيننا .

ج - المدح والذم بنعم وبئس :

نِعْمَ وبِئْسَ : فعلان جامدان لا يستعملان إلا في المدح والذم . وأشكال جملتها تشبه أشكال جملة « حبذا » مع بعض الاختلافات اليسيرة . واليك بيان ذلك مع تحليل كل شكل :

١ - (نعمَ الرجلُ)

هذا أبسط أشكال جملة المدح بنعم . حيث لا نرى إلا فعل المدح مع فاعله . أما المخصوص بالمدح فمحذوف . ولا يجوز استعمال هذا الشكل إلا عندما يكون في الكلام ما يشعر بالمخصوص ، كقوله تعالى : « ومأواهم جهنم ، وبئسَ المصيرُ » ، أي : وبئس المصير جهنم .

٢ - (نعم الرجلُ زيدٌ)

وهذا هو الشكل المألوف . ويتألف من فعل للمدح ، ثم فاعل له ، ثم مخصوص بالمدح . وقد اختلفوا في اعراب هـذا المخصوص اختلافهم في مخصوص « حبذا » . فقال بعضهم : هو مبتدأ ، خبره جملة المدح قبله . وقال آخرون : هو مبتدأ خبره محذوف . والتقدير : زيدٌ الممدوح . وقال غيرهم : هو خبر لمبتدأ محذوف . والتقدير : الممدوح زيد .

٣ - (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ)

نرى هنا المخصوص قد تقدم . وهـذه ميزة لمخصوص « نعـم » لا يتحلى بها مخصوص « حبذا » . وفي هذه الحالة يجب اعرابه مبتـــدأ ، وجملة المدح خبر عنه .

٤ - (نعم ... رجلاً زيدٌ) ،

هنا نرى فاعل المدح وهو « الرجل » قد طرد من الجملة ، فناب

عنه في الفاعلية ضميره الذي تقديره « هو » . ولما لم يكن هذا الضمير يعود على شيء مذكور ، صار كلمة غامضة في حاجة ماسة إلى التمييز ، أو قل : إن الاسناد كله أصبح في حاجة إلى التمييز ، لأن اسناد فعل المدح إلى ضمير غامض الدلالة شيء غير مقبول ، ولهذا كله عاد الفاعل نفسه ، وهو « الرجل » ، ولكن لا على هيئة فاعل ، لأن الفاعلية احتلها ضميره ، بل على هيئة تمييز (١) . وصارت الجملة الآن مؤلفة من : فعل مدح + فاعل مستتر + تمييز + مخصوص هو مبتدأ أو خبر على خلاف في الاعتبار .

وقد اشترطوا في هذا الضمير الفاعل شروطاً ثلاثة : أن يظل مستتراً ، ثم أن يظل مفرداً ، ثم أن يميز بنكرة بعده (٢) .

كما اشترطوا في التمييز هنا شروطاً أخرى : أن يتأخر عن فعل المدح أو الذم ، وهو نفس الشرط في تمييز « حبذا » ، ثم ان يطابق المخصوص افراداً وتثنيةً وجمعاً ، فتقول : « نعم .. رجلاً زيدٌ ـ نعم ... رجلين زيدٌ وعمرٌو ـ نعم ... رجالاً زيدٌ وعمرٌو وبشرٌ » ، ثم أن يكون صالحاً لدخول « ال » عليه . وهذا طبيعي لأنه في الأصل كان فاعلاً لفعل المدح أو الذم ، وفاعل المدح أو الذم ـ كما تعلم ـ يجب أن يكون محلىّ بـ « ال » (٣) .

---

(١) راجع مبحث التمييز المحول .

(٢) وكل هذه الشروط من باب تحصيل الحاصل .

(٣) اشترطوا في باب نعم وبئس أن يكون الفاعل محلىّ بـ « ال » الجنسية ، نحو : « نعم الرجل زيد » ، أو مضافاً الى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نعم رجل الصدق زيد » ، أو مضافاً الى مضاف الى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نعم حكيم شعراء الجاهلية زهير » . ←

٥ – (زيدٌ نعم ... رجلاً)

ليس في هذا الاسلوب شيء جديد سوى تقديم المخصوص . أما عناصره فكعناصر سابقه .

٦ – (نعم ... رجلاً)

هنا حذف المخصوص . وقد قلنا : إن ذلك لا يكون إلا بدليل .

٧ – (نعم ... زيدٌ رجلاً)

هنا تأخر التمييز عن المخصوص . وهذا جائز إلا أنه قليل .

٨ – (زيدٌ نعمَ ما هو)

هنا نرى « ما » قد دخلت الجملة ، وبعدها اسم مفرد هو الضمير « هو » .

وقد اختلفوا في تحليل هذا الأسلوب .

١ – فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر . و « ما » نكرة تامة في محل نصب على التمييز للفاعل المستتر . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة مما يلي :

← على أن هذا الشرط ليس لازماً . فقد جاء فاعل نعم نكرة ، كقولهم : « نعم شاعر أنت » . كما جاء نكرة مضافة الى نكرة كقول الشاعر :

فنعمَ صاحب قومٍ لا سلاحَ لهم
وصاحبُ الركبِ عثمانُ بن عفانا

كما جاء اسماً موصولاً ، نحو : « نعم الذي يصون لسانه عما لا يحسن » . وسنرى بعد قليل أن فاعل نعم قد يكون لفظ « ما » الموصولية أو النكرة الموصوفة . وكل هذا هو الذي حملنا على إهمال ذكر الشروط التي اشترطوها في فاعل نعم ، في المتن .

مبتدأ + فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » تمييز + مخصوص هو مبتدأ أو خبر على اختلافهم المعروف في أمره .

٢ - وقال آخرون : « ما » نكرة تامة ، وهي نفسها فاعل لفعل المدح . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :

مبتدأ + فعل مدح + « ما » فاعل + مخصوص هو مبتدأ أو ...

هذا ويجوز أن تدغم « ما » في الفعل فيقال : « نِعِمّا » بكسر النون والعين .

٩ - (نعم ما يفعل زيد)

هنا نرى بعد « ما » جملة ، لا مفرداً . وقد اختلفوا في تحليل هذا الاسلوب أيضاً :

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر ، و « ما » نكرة ناقصة (١) في محل نصب على التمييز لفاعل نعم المستتر . والجملة بعدها صفة لها . والتقدير : نعم هو شيئاً يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :

فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » النكرة الناقصة التي هي تمييز للفاعل المستتر + جملة من فعل وفاعل واقعة صفة لـ « ما » .

٢ - وقال آخرون : « ما » معرفة ناقصة (٢) ، أي اسم موصول ،

(١) النكرة الناقصة هي التي تحتاج الى ما يتمم معناها ، ويكون هذا المتمم صفة لها ، سواء أكان مفرداً كقول الشاعر : « لما نافع يسعى اللبيب ... » أي : لشيء نافع يسعى اللبيب ، أو كان جملة ، كما هو الوضع في مثالنا أعلاه . أما النكرة التامة فلا تحتاج الى هذا المتمم .

(٢) أي هي اسم موصول . وسميت معرفة لأن الاسماء الموصولة معارف ، وسميت ناقصة لحاجتها الى جملة الصلة .

وهي نفسها فاعل لفعل المدح ، والجملة بعدها صلة لها . والتقدير : نعم الذي يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :
فعل مدح + اسم موصول فاعل + جملة صلة .

١٠ – (زيد نعم ما)

هنا لا نجد شيئاً بعد « ما » ، لا مفرداً ولا جملة . وعلى هذا تكون نكرة تامة ، لاكتفائها بنفسها وعدم حاجتها إلى ما يتممها . وقد اختلفوا في إعرابها : فذهب قوم إلى أنها هي نفسها فاعل « نعم » ، وذهب آخرون إلى أنها تمييز لفاعل نعم المستتر . فعلى المذهب الأول تكون الجملة مؤلفة من العناصر الآتية : مبتدأ + فعل + فاعل . وعلى الثاني تكون مؤلفة من العناصر التالية : مبتدأ + فعل + فاعل مستتر + تمييز .

١١ – (نعم الرجل كان زيدٌ)

هنا نجد الفعل الناسخ قد دخل على المخصوص . وهذه الميزة لا يتحلى بها مخصوص « حبذا » كما رأينا .

١٢ – (نعم الرجل رجلاً زيدٌ)

هنا نرى اجتماع الفاعل الظاهر « الرجل » مع تمييز له « رجلاً » . وهذا الاسلوب منعه بعضهم بحجة أن الفاعل ظاهر ، فهو واضح لا يحتاج إلى تمييز ، وأجازه آخرون على أنه نوع من التوكيد .

١٣ – (نعم الرجلُ زيدٌ من شاعرٍ)

هنا نجد التمييز مجروراً بمن . وهذا جائز . إلا أننا في الاعراب

تقول : الجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة من « الرجل » الذي هو المميِّـــز .

١٤ - (نعمت المرأةُ فاطمةُ)

هنا نجد الفعل مقترناً بتاء التأنيث لأن فاعله مؤنث . وهذا جائز لا واجب ، إذ يمكن أن يقال : « نعم المرأة فاطمة » . كما أنه يجوز تأنيث الفعل ولو كان فاعله مذكراً ، وذلك إذا كان المخصوص مؤنثاً ، نحو : « نعمت الثوابُ الجنةُ (١) » .

د ـ المدح والذم بوزن « فَعُلَ » :

هذه هي الزمرة الثالثة من الأفعال التي تستعمل في المدح والذم ، وهي : كل فعل اجتمعت فيه الشروط اللازمة لصوغ « أفعل » التعجب منه ، بعد نقله إلى باب « فَعُل » المضموم العين ، نحو : « كَتُبَ ـ حَسُنَ ـ قَبُحَ ـ بَرُعَ ... الخ » ، أو تركه على حاله إن كان معتل العين ، نحو : « ساءَ ـ جاد ـ خان ... الخ » .

وبعد أن تصب الفعل في هذا الوزن يجوز لك أن تسكن عينه لثقل الضمة على العين ، فتقول : « كَتْبَ ـ حَسْنَ ـ قَبْحَ ـ بَرْعَ ... الخ » ، كما يجوز لك أن تنقل الضمة إلى الفاء ، فتقول : « كُتْبَ ـ حُسْنَ ـ حُبَّ ـ قُبْحَ ... الخ » .

فاذا تهيأ لك الفعل على الشكل الذي تحب جاز لك أن تستعمله في جميع أساليب نعم وبئس ، مطبقاً عليه جميع أحكامها (٢) ، فتقول :

---

(١) كل الأحكام والأشكال التي أوردناها لـ « نعم » تنطبق على « بئس » .
(٢) ما عدا الأساليب التي تدخلها « ما » .

١ ـ حَسُنَ الرجلُ ...
٢ ـ حَسُنَ الرجلُ زيدٌ .
٣ ـ زَيْدٌ حَسُنَ الرجلُ .
٤ ـ حَسُنَ ... رجلاً زيدٌ .
٥ ـ زَيْدٌ حَسُنَ ... رجلاً .
٦ ـ حَسُنَ الرجلُ رجلاً زيدٌ .

إلا أن هذه الزمرة تمتاز عن سابقتيها بثلاثة أساليب جائزة فيها :

١ ـ (حَسُنَ زيدٌ)

هنا نجد المخصوص بالمدح هو نفسه فاعل المدح . وهـــذا شيء لم يكن جائزاً مع « نعم » و « حبذا » . فهناك كان لا بد من فاعل لفعل المدح أو الذم ، ثم من مخصوص بالمدح أو الذم .

٢ ـ (حَسُنَ بزيدٍ)

هنا نجد الفاعل مجروراً بباء زائدة ، تشبيهاً له بفاعل التعجب في صيغة : « أحسن بزيدٍ » ، لأن هذه الزمرة تحمل في حقيقتهـا كلاً من معنيي التعجب والمدح والذم .

٣ ـ (زيدٌ وعمرو وبكرٌ حَسُنوا رجالاً)

هنا نجد الفاعل المستتر قد برز ووافق المخصوص في جنسه وعدده . وهذان أمران كانا محظـورين على فاعل « نعـم » المستتر . إذ الواجب في مثل هذا التركيب مع « نعم » أن يقال : « زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ نعم ... رجالاً .

٧ ـ الاختصاص

آ ـ معناه وأغراضه :

إذا كتب أهل حيّ من الأحياء هذه العريضة إلى رئاسة البلدية :

« نحن نرجو تشجير شارعنا » .

فماذا سيفهم رئيس البلدية من كلمة « نحن » ؟ هل سيعرف شخصيات هؤلاء المطالبين بتشجير شارعهم من مجرد قولهم « نحن » ؟ لا شك أنه لن يعرفهم ، ولا شك أن شارعهم سيظل بغير أشجار إلى الأبد . ذلك أن الضمير ـ وإن كان يعد في المعارف ـ هو كلمة مبهمة ، فكل إنسان يستطيع أن يقول « أنا » ، وكل فئة من الناس تستطيع أن تقول « نحن » . وهكذا تصبح كلمة « أنا » علماً على كل فرد متكلم ، وتصبح كلمة « نحن » علماً على كل جماعة تتكلم . وفي ذلك ما فيه من الغموض والابهام .

هنا ، يجد سكان الحي أنفسهم مضطرين إلى أن يبينوا لرئيس البلدية ما يعنونه بكلمة « نحن » ، فيكتبون :

« نحن ـ سكانَ حيِّ الصالحية ـ نرجو تشجير شارعنا » .

وعندئذ فقط سيعرف رئيس البلدية من هؤلاء الطالبون ، وسيأمر بتشجير شارعهم .

وهكـــذا نصل إلى معنى الاختصاص ، وإلى الغرض الأول من

غرضيه : إنه ذكر اسم صريح منصوب بعد ضمير مبهم ، بغرض توضيح هذا الضمير ، وبيان المقصود منه .

ويقف المدير في طلابه قائلاً لهم :

« أنا أدعوكم إلى الجد والعمل » .

فهل يكون الضمير « أنا » مبهماً بالنسبة للطلاب المستمعين ؟ . لا . فها هو صاحب الضمير ماثلاً أمامهم يخاطبهم . ومع ذلك ، فلا يزال « أنا » محتاجاً إلى تحديد أكثر ، فهذا الضمير يعني « ذات المدير » كلها ، بكل ما تشتمل عليه من صفات ، لكن المدير لا يخاطب طلابه بكل ذاته ، إنه يخاطبهم باعتباره أباً لهم ، أو باعتباره صديقاً لهم ، أو باعتباره مديراً لهم ، أو بأي اعتبار آخر مما يشتمل عليه « أنا » . وهكذا نجد الضمير غامضاً لشموله صفات الذات الكثيرة . وبالتالي يصبح في حاجة إلى بيان الصفة المقصودة منه . فيقول المدير عندئذ :

« أنا — الأبَ الروحي لكم — أدعوكم إلى الجد والعمل » .

وهكذا نصل إلى الغرض الثاني من الاختصاص : إنه بيان صفة مقصودة من بين الصفات الكثيرة التي يشتمل عليها الضمير بإطلاقه (١) .

ويرد الآن السؤال الآتي : لماذا سمي هذا الاسلوب اختصاصاً ؟

والجواب : أن المدير عندما قال عبارته الأولى : « أنا أدعوكم » كان قد نسب الدعوة وأسندها إلى « أنا » بكل ما يشتمل عليه هذا الضمير

---

(١) نعبر عن هذا الغرض في أساليبنا المعاصرة بالاسلوب التالي : « أنا — بصفتي أباً روحياً لكم — أدعوكم ...

من صفات ، لكنه لما قال : « أنا ـ الأبَ الروحي لكم ـ أدعوكم .. » صار إسناد الدعوة مخصوصاً بصفة الأبوة الروحية من بين كل الصفات التي يشتمل عليها الضمير « أنا » . إنه اختص الدعوة بهذه الصفة فقط . فلهذا سمي هذا الاسلوب اختصاصاً ، ولهذا أيضاً سمي الاسم المنصوب بالمختص ، لأنه هو وحده اختص بالحدث من بين سائر الصفات التي تنضوي معه تحت الضمير « أنا » .

ب ـ تحليل أسلوب الاختصاص :

لا بد في كل عبارة اختصاص من ضمير يتلوه الاسم المختص على الشكل التالي :

(نحن ـ معاشرَ الانبياءِ ـ لا نورثُ)

الاعراب :

(**نحن**) : ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ .

(**معاشرَ**) : اسم منصوب على الاختصاص . وبعبارة أكثر تفصيلاً : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص ـ أو أعني ـ أو أقصد » .

(**الانبياءِ**) : مضاف اليه مجرور .

(**لا نورَث**) : لا : نافية . نورثُ : مضارع مرفوع مجهول . نائب الفاعل مستتر تقديره « نحن » .

« جملة : نحن مع خبره » ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

« جملة : أخص معاشر الانبياء » اعتراضية لا محل لها من الاعراب . ويرى بعضهم جعلها حالاً من الضمير « نحن » ، فيكون محلها النصب (١) .

---

(١) حجة المانعين الحالية أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا مما أصله المبتدأ . وهي حجة واهية كما ظهر لك ذلك في مبحث الحال . فراجعه .

« جملة : لا نورث » خبر عن المبتدأ « نحن » محلها الرفع .

ج ـ الضمير في الاختصاص :

الأكثر في أسلوب الاختصاص أن يكون لضمير المتكلم ، كما رأيت في الأمثلة السابقة . وقد يكون لضمير الخطاب على قلة ، نحو : « بك ـ اللهَ ـ أرجو نجاح القصدِ » . أما ضمير الغيبة فلا يأتي له الاختصاص مطلقاً ، فلا يقال : « هم ـ الطلابَ ـ يحبون الرياضةَ » .

د ـ المختص :

١ ـ يجب في الاسم المختص أن يكون معرفاً بـ « ال » ، نحو : « أنا ـ الطالب ـ أحب القراءة » .

٢ ـ أو أن يكون مضافاً لمعرف بها ، نحو : « نحن ـ معاشرَ الانبياءِ ـ لا نورث » .

٣ ـ أو أن يكون مضافاً إلى علم ، نحو : « نحن ـ بني ضبةَ ـ أصحابُ الجمل » .

٤ ـ أو أن يكون علماً . وهذا قليل . ومنه قول الراجز : « بنا ـ تميماً ـ يكشف الضباب » .

هـ ـ الاختصاص بأيها :

استعملت العرب قديماً اسلوباً غريباً في الاختصاص يشبه اسلوب النداء بتصميمه وذلك نحو :

(أنا - أيُّها الطالبُ - أحبُّ القراءةَ)

فالمتكلم هنا لا يريد مناداة طالب ، لأنه هو الطالب نفسه ، إنما يريد من عبارته ما نريده نحن اليوم بقولنا : « أنا - بصفتي طالباً - أحب القراءة » .

والاعراب :

(أنا) : مبتدأ .

(أيُّها) : أيُّ : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص أو أعني ... » ، مبني على الضم في محل نصب . وبعبارة مختصرة : اسم مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص . ها : زائدة .

(الطالب) : صفة لأيُّ مرفوعة .

(أحب القراءة) : فعل مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به .

« جملة : أنا مع الخبر » ابتدائية لا محل لها .

« جملة : أخص أيها الطالب » : معترضة لا محل لها . أو حالية محلها النصب .

« جملة : أحب » : خبر للمبتدأ محلها الرفع .

ملاحظات :

١ - ليس من الضروري أن يكون الضمير في باب الاختصاص واقعاً موقع المبتدأ ، بل يجوز أن يكون في مواقع إعرابية مختلفة ، نحو : « انني - الطالبَ - أحب القراءة » .

٢ - ليس من الضروري أيضاً أن تكون جملة الاختصاص معترضة

بين الضمير وتمام الجملة ، بل قد تأتي بعد التمام ، نحو : « اعتمدوا عليَّ أيُّها الرفيقُ » أي : اعتمدوا عليَّ بصفتي رفيقاً لكم .

٣ ـ لا يجوز للمختص أن يتقدم على الضمير . فلا يقال : « الطالبَ أنا أحب القراءة » . وهذا طبيعي ، لأن الاختصاص في واقعه هو عملية تخصيص لشيء عام ، ولا يكون تخصيص إلا من بعد تعميم .

٨ ـ التحذير

آ ـ تعريفه :

التحذير هو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه ، كقولك لمن تخشى عليه أن تصيبه النار : « احذر النار » .

أو هو : تنبيه المخاطب على ما يخشى أن يصيبه مكروه ، كقولك : « أبعد ثوبك عن النار » .

لكن البلاغة تأبى ـ في مواقف التحذير ـ هذا الاسهاب الذي جاءت عليه الجملتان السابقتان ، لأن الاسهاب هنا يفوّت الغرض من التحذير . فكم أكون غبياً لو رحت أحذر انساناً من سيارة تكاد تدهسه بقولي : « يا أيها الرجل الواقف في وسط الشارع ، هناك سيارة قادمة من خلفك تكاد تدهسك ، فاحذرها » . لا شك أن السيارة ستكون قد دهسته قبل أن أتم عبارتي ، بل ليس بعيداً أن يكون قد دخل عالم الأرواح قبل تمامها .

إذن ، فمواقف التحذير توجب علينا أن نحذف من عبارتنا كل ما يمكن الاستغناء عنه ، وأن نكتفي بأقل ما يمكن من الكلمات . ولهذا جاءت عبارات التحذير وليس فيها إلا المفعول به وحده ، كما سنرى بعد قليل .

ب - أساليب التحذير :

قلنا قبل لحظة : إن عبارة التحذير ليس فيها إلا المفعول فقط ، لكن هذا المفعول قد يكون هو المكروه المحذر منه ، نحو « النارَ ! » ، وقد يكون هو الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، نحو : « ثوبَك » ، وقد يجتمع في العبارة المفعولان كلاهما ، نحو : « ثوبَك والنار » . والذي يجب الانتباه اليه ، هو أن كل مفعول يناسبه من الأفعال ما لا يناسب صاحبه ، فيجب علينا عند تقدير الأفعال المحذوفة أن نقدر لكل مفعول ما يناسبه منها .

واليك الآن أساليب التحذير المختلفة ، مع تحليل كل منها :

١ - (النـارَ)

هنا لا نجد إلا المحذر منه . والفعل الذي يناسبه هو « إحذرْ » أو ما يمكن أن يؤدي معناه من الأفعال . وعلى كل ، « فالنارَ » مفعول به لفعل محذوف . وبعبارة مختصرة : منصـوب على التحذير . وعلى هـذا تكون عبارتنا مؤلفة من جملة واحدة .

٢ - (النارَ النارَ)

هذا الاسلوب كسابقه ، إلا أن فيه توكيداً لفظياً للمفعول به .

٣ - (ثوبَكَ)

هنا لا نجد المكروه المحذر منه ، بل نجد الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، والفعل المناسب له هو « أبْعِدْ » . فيكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أبعد » أو أي فعل آخر يناسب المقام . وبعبارة مختصرة : « ثوبـك » منصوب على التحذير . وعلى كل ، فالعبارة مؤلفة من جملة واحدة .

٤ - (ثوبَك ثَوبك)

الجديد هنا ، هو وجود توكيد لفظي للمفعول به .

٥ - (النارَ والحفرةَ)

هنا نجد مكروهين محذراً منها ، لذا ففعل « إحذر » وحده يليق بهما معاً ، إذ يمكن أن يقال : احذر النار والحفرة . فعلى هذا ، تكون النار هي المفعول به ، وتكون الحفرة معطوفة على النار . والعبارة كلها جملة واحدة .

٦ - (ثوبَك والنارَ)

هنا نجد شيئين مختلفين : المكروه المحذَّر منه ، وهو النار ، والشيء الذي يخشى عليه منها ، وهو الثوب . وعلى ذلك ، فتقدير فعل واحد للاسمين لا يجوز ، لأن ما يناسب أحدهما لا يناسب الآخر ، فلو قدرت فعل « احْذَرْ » فقط ، لكان كلامي : « احذر ثوبك واحذر النار » . وهذا الكلام فاسد ، إذ لا معنى لأن أحذِّرَ الانسان من ثوبه . ولو سلطت الفعل « أبعدْ » وحده على الاسمين ، لكان كلامي « أبعد ثوبك وأبعد النار » ، وهذا كلام فاسد أيضاً ، إذ يعني أن يبعد عن نفسه كلا من الثوب والنار ، مع أن المراد أن يبعد ثوبه عن النار ، لا أن يبعده معها . كل ذلك يوجب علي أن أقدر فعلاً لكل اسم على حدة ، هكذا : « أبعدْ ثوبك واحذر النار » . وعلى هذا ، يكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أبعد » ، و « النار » مفعول به لفعل آخر محذوف تقديره « احذر » . وتكون العبارة على هذا التقدير مؤلفة من جملتين لا من جملة واحدة . وحرف العطف يعطف الجملة الثانية على الجملة الأولى .

٧ - (إياكَ والنارَ)

هذا الاسلوب كسابقه في تصميمه : هو مؤلف من جملتين لم يبق من كل منهما إلا مفعولها . غير أن مفعول الجملة الأولى هنا جاء على صورة ضمير نصب منفصل ، والفعل الناسب له هو فعل « أُحَذِّرُ » ، إذ كان الأصل « أُحَذِّرُكَ » و « إحْذَرِ النارَ » ، فلما حذف الفعل « أُحَذِّرُ » فَقَدَ الضمير المتصل ما كان يعتمد عليه في اتصاله ، فانقلب إلى شكل المنفصل .

٨ - (إياكَ من النارِ)

هنا نجد المكروه المحذر منه مجروراً بمن ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد ، فيكون التقدير : احذرك من النار . وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » هو مفعولها ، و « من النار » جار ومجرور متعلقان بفعلها المحذوف .

٩ - (إياكَ النارَ)

هنا نجد المكروه المحذر منه غير مسبوق بحرف عطف ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد فقط ، هو فعل « أُحَذِّرُ » ، لأن هذا الفعل يستطيع أن يتعدى الى مفعولين ، فيكون التقدير : أُحَذِّرُكَ النار ، وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » مفعولها الأول ، و « النارَ » مفعولها الثاني .

ملاحظات :

١ - يقول النحاة : إن حذف الفعل في عبارات التحذير واجب ، إلا إذا كانت العبارة لا تشتمل إلا على المحذر فقط ، أو المحذر منه فقط ،

نحو : « ثوبَك » ، ونحو « النارَ » . في هاتين الحالتين يجوز ظهور الفعل ، فتقول : « باعد ثوبك » ، كما تقول : « احذر النار » . لكنه إذا ظهر الفعل لم تحسب العبارة في عداد أساليب التحذير .

٢ ـ يمكن للمحذر أو المحذر منه المذكور وحده في الجملة أن يأتي مرفوعاً ، لا منصوباً ، نحو « النارُ » . في هذه الحالة لا تحسب العبارة في أساليب التحذير ، ويعرب المرفوع مبتدأ محذوف الخبر . والتقدير : النار قريبةٌ منك ، أو أي تقدير آخر مناسب .

٣ ـ إذا كان المحذر بلفظ « إياك » ، فلا يلفظ وحده في العبارة ، بل لا بد من ذكر المكروه المحذر منه معه أيضاً . فلا يقال « إياك » فقط ، بل يقال : « إياك والكذب ـ أو : إياك من الكذب ـ أو : إياك الكذب » .

٤ ـ لا تستعمل في أساليب التحذير سلسلة ضمائر المتكلم : « إياي ـ إيانا » ، ولا سلسلة ضمائر الغائب : « إياه ـ إياها ... » ، فلا يقال : « إياي والكذب » ولا : « إياه والكذب » ، إذ لا معنى لأن يحذر الانسان نفسه ، ولا أن يحذر انساناً غائباً عنه . إلا إذا كان الضمير من هاتين السلسلتين واقعاً موقع المحذر منه فيجوز ، كقول زياد بن ابيه لأهل العراق : « فإيايَ ودلجَ الليلِ » أي : احذروني واحذروا دلج الليل .

٩ ـ الاغراء

تعريفه وأساليبه :

الاغراء هو عكس التحذير ، أي هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله ، نحو : « الصدقَ الصدقَ » ، أو لفت نظره إلى شيء يطلبه وهو غافل عنه ، أو لا يراه ، كقولك للصياد : « العصفورَ العصفورَ » .

وكما اقتضتنا البلاغة ـ في مقام التحذير ـ الايجازَ دون الاطناب ، فكذلك ههنا . فليس من البلاغة في شيء أن أقول للصياد : « يا أيها الصياد الذي يلتمس صيداً له ، إن على الشجرة التي على يمينك عصفوراً واقفاً في أعلاها » ، إذ لو فعلت ذلك لطار العصفور قبل أن أتم جملتي .

لكن أساليب الاغراء أقل تنوعاً من أساليب التحذير . وهذه هي :

١ ـ (الصدقَ)

مفعول به لفعل محذوف تقديره « إلزم » . وبعبارة مختصرة : منصوب على الاغراء . ويجوز في هذا الأسلوب ظهور الفعل : « إلزم الصدقَ » ، كما يجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف . لكنه في كلتا الحالتين لا يعد في اساليب الاغراء .

٢ ـ (الصدقَ الصدقَ)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه توكيد لفظي له .

٣ ـ (الصدقَ والأمانةَ)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه معطوف عليه .

وهذان الاسلوبان الأخيران يجب فيها حذف الفعل . ثم يمكنك أن تلاحظ أن عبارة الاغراء تتألف دائماً من جملة واحدة مهما اختلفت أشكالها .

١٠ ـ الاشتغال

آ ـ تعريفه والغرض منه :

الاشتغال هو أسلوب من أساليب التقديم ، ويقوم على : تقدم تكملة واحدة فقط ، من تكملات الاسم أو الفعل ، إلى صـــدر الكلام ، هي وحدها ، إن لم يكن لها تكملات ، أو هي وتكملتها معها ، إن كان لهـا تكملة ، أو هي وشركاؤها ، إن كان لها شركاء في الحكم ، بعد أن تترك في مكانها ضميرها الصالح لأن يقوم بمهمتها .

والأمثلة التالية توضح فقرات هذا التعريف الطويل :

١ ـ (رأيت زيداً ← زيداً رأيته) : هنـا نرى المفعـول به « زيداً » ، وهو تكملة للفعل ، قد ترك مكانه ، وتقدم إلى صدر الكلام ، بعد أن ترك في مكانه ضميره الصالح لأن يشغل هذا المكان ، ذلك لأن الضمير يمكنه أن يكون مفعولاً به .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة من تكملات الفعل .

٢ ـ (رأيت أخا زيدٍ ← زيداً رأيت أخاه) : هنـــا نرى « زيدٍ » مضافاً اليه ، أي إنه يقوم بمهمة التكملة للاسم المضاف « أخا » . وقد ترك مكانه وتقدم إلى صدر الجملة بعد أن أناب ضميره عنه .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة من تكملات الاسم .

٣ ـ (أعطيت الفقيرَ ثوباً ← الفقيرَ ثوباً أعطيته إياه) : هذا لاسلوب مرفوض ، لأنه يقوم على تقدم تكملتين هما المفعولان لفعل « اعطى » .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة واحدة فقط .

٤ ـ (رأيت اخا زيدٍ ← اخا زيد رأيته) : هنا نرى تكملة الفعل ، أي المفعول به « أخا » قد تقدمت ومعها تكملتها الاضافية ، أي المضاف اليه .

فهذا معنى قولنا : هي وتكملتها معها .

٥ ـ (رايت زيداً وعمراً وبكراً ← زيداً وعمراً وبكراً رأيتهم) : هنا نرى المفعول به ، وهو تكملة الفعل ، قد تقدم ومعه المعطوفان عليه الشريكان له في حكم المفعولية .

فهذا معنى قولنا : هي وشركاؤها في الحكم .

٦ ـ (سرت حتى المدرسةِ ← المدرسةَ سرت حتاها) : هذا الاسلوب مرفوض لأنه يؤدي إلى أن تجر « حتى » الضمير . والضمير لا يصلح لجره بحتى ، لأنها لا تجر إلا الاسماء الظاهرة .

فهذا معنى قولنا : بعد أن نترك في مكانها ضميرها الذي يصلح لأن يقوم مقامها (١) .

---

(١) يسمى النحاة التكملة المتقدمة « مشغولاً عنه » ، ويسمون الضمير الحال مكان التكملة « مشغولاً به » ، ويسمون الفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة التي جرى فيها التقديم « مشغولاً » أو « مشتغلاً » . ونحن لم نذكر هذه التسميات في المتن لعدم تسليمنا بها . فهي تقوم كلها على اعتبار الاسم المتقدم معمولاً للفعل ، وقد رأينا أن المضاف اليه قد يتقدم أحياناً ، وليس المضاف اليه معمولاً للفعل . فقولنا عن هذا المضاف اليه إنه مشغول عنه ، قول فاسد ، لأن الفعل لم يكن مشغولاً به قبل تقدمه حتى يقال إنه مشغول عنه بعد هذا التقدم .

وهنا ترد الأسئلة التالية : لماذا تلجأ اللغة إلى هذا الأسلوب من التقديم ؟ وأي التكملات صالحة له ؟ وهل يشترط في الصالح منها شيء من الشروط ؟ وماذا يحدث للتكملة بعد أن تتقدم ؟

فأما الجواب عن الأول ، فهو : أن اللغة تفعل ذلك للفت نظر المخاطب إلى هذه التكملة المتقدمة ، ولجعلها محوراً للحديث وعمدة في الكلام ، بعد أن كانت فضلة لا ينتبه اليها وهي في ذيل الكلام أو في طياته .

وأما الأجوبة عن الاسئلة الباقية فتأتي في الفقرات التالية :

ب ـ التكملات الصالحة للتقدم :

تبلغ تكملات الاسم سبعاً ، وتكملات الفعل ستاً ، فيكون المجموع ثلاث عشرة تكملة . فأيها يصلح للتقديم ، وأيها لا يصلح له ؟

إن المبدأ العام في صلاحية تقدم تكملة ما هو صلاحية ضميرها لأن يقوم بمهمتها إذا هي تقدمت . ومن هذا المبدأ سنناقش بالتفصيل أمر كل تكملة :

١ ـ (**البدل**) : هو تكملة للاسم يقصد منها توضيح ما قبلها وزيادة تحديده . ومثل هذه الوظيفة لا يمكن الضمير أن يقوم بها ، لأنه أكثر إبهاماً وغموضاً من الاسم الظاهر . فلهذا لا يجوز تقدم البدل ، والعبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت أبا حفص عمرَ ← عمرَ رأيت أبا حفص إياه » .

٢ ـ (**عطف البيان**) : وظيفته كوظيفة البدل ، فحكمه كحكمه .

٣ ـ (التوكيد اللفظي) : ويقوم على تكرار اللفظ بحروفه . وهذه الوظيفة ممتنعة على الضمير ، لأنه ليس تكراراً للفظ الظاهر . وعلى هذا لا يجوز تقدم التوكيد اللفظي ، والعبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً زيداً ← زيداً رأيت زيداً إياه » .

٤ ـ (التوكيد المعنوي) : ويجري ـ كما نعلم ـ بألفاظ مخصوصة ، هي : النفس ، والعين ، وكل ، وكلا ، وكلتا . ولما لم يكن الضمير واحداً من هذه الألفاظ ، لم يكن صالحاً للقيام بمهمة التوكيد المعنوي ، فتكون العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً نفسَهُ ← نفسه رأيت زيداً إياه » .

٥ ـ (النعت) : علمنا أن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق . والضمير ليس مشتقاً ولا هو في تأويل المشتق ، لأنه كناية عن الذات ، وليس كناية عن صفة فيها . وعلى هذا تكون العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً الكاتب ← الكاتبَ رأيت زيداً إياه » .

٦ ـ (الحال) : علمنا أن الحال لا تكون إلا وصفاً منكراً ، والضمير ليس وصفاً ولا هو نكرة ، بل هو كناية عن الذات ، ثم هو معرفة . وعلى هذا ، فليس يصلح للقيام بمهمة الحال ، وإذن تكون العبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « جاء زيد ضاحكاً ← ضاحكاً جاء زيد إياه » .

٧ ـ (التمييز) : علمنا أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، والضمير معرفة ، لذا لا يصلح للقيام بمهمة التمييز ، فالعبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « اشتريت عشرين كتاباً ← كتاباً اشتريت عشرين إياه » .

٨ ـ (المضاف اليه) : وظيفته ـ كما عرفنا ـ أن يعرف المضاف

أو يخصصه . وهذه الوظيفة يصلح لها كل من الظاهر والمضمر ، فتقول : « قرأت كتاب سيبويهِ » و « قرأت كتابه » . وعلى هـذا يجوز للمضاف اليه أن يتقدم تاركاً لضميره مهمة النيابة عنه ، فالعبارة الثانيـة فيا يأتي صحيحة : « قرأت كتابَ سيبويهِ ← سيبويه قرأت كتابه » .

وهذه التكملة — أي المضاف اليه — هي التكملة الوحيدة من تكملات الاسم الصالحة للتقدم ، لأن ضميرها يستطيع — كما رأينا — أن يقوم بمهمتها .

ولنستأنف المناقشة ناظرين في تكملات الفعل :

٩ — (**المفعول لأجله**) : علمنا أن المفعول لأجله لا يكون إلا مصدراً قلبياً . ولما لم يكن الضمير مصدراً قلبياً ، كان غير صالح للمفعولية لأجلها ، فالعبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « سافرت طلباً للعلم ← طلباً للعلم سافرت إياه » .

١٠ — (**المفعول معه**) : رأينا أن المفعول معه لا يشترط فيـه إلا أن يكون اسماً واقعاً بعد واو بمعنى « مع » . وهذه الوظيفة يستطيـع الضمير أداءَها بكل سهولة . وعلى هذا يجوز للمفعول معه أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره . فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سافرت وزيداً ← زيداً سافرت وإياه » .

١١ — (**الظرف**) : يقال عند بحث الظرف إن من جملة الاشياء التي تنوب عنـه ضميره ، وذلك إذا لم يضمن معنى « في » ، فينتصب عند ذلك مشبهاً بالمفعول به . وهذا يعني صراحة جواز تقدم الظرف ، واحلال ضميره محله ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « صمت الشهرَ كلَّه ← الشهرَ كلَّه صمته » . لكنه في هـذه الحالة يعتبر مفعولاً بـه على التوسع باسقاط حرف الجر ، لا منصوباً على المفعولية فيها .

١٢ — (**المفعول المطلق**) : رأينا عنـد بحث الأشياء التي تنوب

عنه أن ضميره هو أحد هذه الأشياء . وهذا يعني صراحة صحة العبارة الثانية مما يأتي : « جلست الجلسة المريحة ← الجلسةَ المريحةَ جلستها » .

١٣ - (المفعول به) : رأينا عند بحث أشكال المفعول به أنه قد يأتي ضميراً ، وهذا يعني صراحة جواز تقدم المفعول به وترك مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « رأيت زيداً ← زيداً رأيته » .

١٤ - (المجرور بالحرف) : لم نشترط عند بحث المجرور بالحرف أن يكون هذا المجرور من نوع معين ، بل كل الذي اشترطناه أن يكون اسماً . ولما كان الضمير معدوداً في الاسماء ، كان صالحاً للحلول محل الظاهر . وعلى هذا يجوز للمجرور أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سلمت على زيدٍ ← زيداً سلمت عليه » .

★ ★ ★

والخلاصة : أنه من بين التكملات الثلاث عشرة (١) ، لا يصلح منها للتقدم في باب الاشتغال إلا خمس : واحدة من تكملات الاسم ، هي المضاف اليه ، وأربع من تكملات الفعل هي : المفعول المطلق - المفعول به - المفعول معه - المجرور بالحرف .

ومع ذلك ، فلا يكفي أن تكون التكملة واحدة من هؤلاء الخمس

---

(١) يلاحظ القارىء أن التكملات بلغت هبنا (١٤) ، وقد قلنا في صدر الفقرة إنها (١٣) . وسبب الخلاف بين الرقمين أننا ذكرنا تكملة التوكيد مرتين : مرة بنوعها اللفظي ، ومرة بنوعها المعنوي . وكان قصدنا من ذلك بيان أن التوكيد بنوعيه لا يصلح للتقدم في باب الاشتغال .

حتى يجوز لها أن تترك مكانها لضميرها ، وتتقدم هي إلى صدر الجملة ، بل لا بد من توفر شرطين لذلك :

(اولها) : أن لا تكون نكرة محضة ، لأنها عندما تترك مكانها ، سيكون هذا المكانُ لضميرها ، والضمير - كما نعلم - معرفة ، فلا يجوز لها ، وهي النكرة ، أن تنيب عنها ما هو معرفة . وعلى ذلك تكون العبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « رأيت رجلاً ← رجلاً رأيته » . أما إذا كانت معرفة ، أو كانت نكرة مفيدة - والنكرة المفيدة كالمعرفة - ، فيجوز لها أن تغادر مكانها منيبةً ضميرها منابها . نحو : « رأيت زيداً ← زيداً رأيته - رأيت رجلاً صالحاً ← رجلاً صالحاً رأيته » .

(ثانيها) : أن يكون محلها الذي ستتركه من المحال الصالحة للظاهر والضمير معاً . فان كان محلها مختصاً بالظاهر ، فلا يجوز لها تركه للضمير . فنحن نعلم أن بعض حروف الجر لا يجر إلا الاسم الظاهر ، مثل : « حتى - مذ - منذ - كي ... الخ » ، ففي مثل هذه الحالة ، لا يجوز للمجرور أن يترك مكانه لضميره ويتقدم هو إلى صدر الجملة . وعلى ذلك فالعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « سرت حتى المدرسةِ ← المدرسةَ سرت حتاها » .
- « ما رأيتك منذ يومِ أمسِ ← يومَ أمسِ ما رأيتك مُذْهُ » .
- « كيمَ فعلت ذلك ؟ ← ما كيْهِ فعلتَ ذلك ؟ » .

ثم نحن نعلم أن بعض الاسماء لا يضاف إلا إلى الظاهر ، مثل : « ذو - ذات - قاب - معاذ - كم الخبرية ... » ، فاذا أراد المضاف اليه بعد هذه الأسماء أن يتقدم إلى صدر الجملة تاركاً محله لضميره ، فلا يجوز له ذلك . والعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « رأيت ذا الفضلِ ← الفضلَ رأيت ذاه » .
- « معاذَ اللهِ أن أفعل هذا ← اللهَ معاذه أن أفعل هذا » .
- « كم كتابٍ قرأته ! ← كتاباً كمْهُ قرأته » .

ج - ما يحدث للتكملة بعد تقدمها :

في الحالة العامة ، وعند عدم وجود مانع من الموانع ، يجوز في التكملة التي تقدمت وتركت ضميرها في مكانها أحد أمرين :

١ - أن ترفع على أنها مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها ، نحو : « رأيت زيداً ← زيدٌ رأيته » . وفي هذه الحالة تخرج المسألة من باب الاشتغال .

٢ - أن تنصب على أنها مفعول به لعامل محذوف وجوباً يفسره العامل الذي بعد التكملة . ويشترط في هذا العامل المحذوف المفسَّر أن يشارك العامل المذكور المفسِّر في لفظه ومعناه معاً ، نحو : « زيداً رأيته » ، والتقدير : رأيت زيداً رأيته ، أو في معناه فقط دون لفظه ، نحو : « الدارَ جلست فيها » ، والتقدير : حللت الدارَ جلست فيها .

فان كانت التكملة المتقدمة هي المفعول به ، كان تقدير الفعل المحذوف أمراً سهلاً ، لأنه يمكن تقديره دائماً من لفظ الفعل المذكور ، نحو : « زيداً ضربته : ضربت زيداً ضربته - والسماءَ رفعها : ورفع السماءَ رفعها - الكتابَ قرأه زيد : قرأ الكتابَ قرأه زيد ... الخ » .

وإنما تحدث الصعوبة في التقدير عندما تكون التكملة المتقدمة غير المفعول به ، نحو : « زيداً سافرتُ وإياه : صحبت زيداً سافرت وإياه - زيداً ضربت يده : أهنتُ زيداً ضربت يده - الجلسةَ المريحةَ جلستها :

فعلت الجلسةَ المريحةَ جلستها ـ ثلاثــةَ الفراسخِ سرتها : قطعت ثلاثــةَ الفراسخ سرتها » (١) .

★ ★ ★

وقد يعرض في الكلام ما يوجب رفع التكملة المتقدمة ، أو يوجب نصبها ، أو يرجح أحد الأمرين .

واليك بيان ذلك :

١ ـ (يجب النصب) : وذلك إذا وقعت التكملة المتقدمة بعد أداة مختصة بالفعل ، كأدوات الشرط والعرض والتحضيض والاستفهام ـ ما عدا الهمزة ـ نحو : « إنْ زيداً رأيتَه فسلّم عليه ـ هلاّ الصدقَ قلتَه ـ هل زيداً رأيتَه ؟ » .

---

(١) لاحظ أن المثالين الأخيرين يشتمل أولهما على مفعول مطلق تقدم ، ويشتمل ثانيهما على ظرف مكان مقدم . وكان من الممكن تقدير فعل من لفظ الفعل المذكور مع كل واحد منهما ، فتقول : « جلست الجلسة المريحــة جلستها ـ سرت ثلاثة الفراسخ سرتها » ، إلا أن هذا التقدير غير مقبول عند النحاة ، وإن كان أسلم للمعنى ، وذلك لأنه يبقي المطلق مطلقاً والظرف ظرفــاً . وهم يأبون إلا أن يكون المقدر ناصباً للتكملة المتقدمة على أنها (مفعول به) فقط .

والواقع أنهم لم يصرحوا بذلك تمام التصريح ، وإنما يفهم ذلك من أمثلتهم في كتبهم . بل إن هذه الكتب ـ في حدود ما قرأت منها ـ لم تذكر مثالاً لاشتغال جرى مع مفعول مطلق ، أو مفعول معه أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان . بل تجد كل أمثلتهم تدور على الاشتغال عن المفعول الصريح ، أو عن المجرور بالحرف ، أو عن المجرور بالاضافة . وهذا منهم غريب ، لأنهم لم ينصوا على منع الاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ، بل على العكس تجد تعريفهم للاشتغال يشمل هــذه الأبواب الثلاثة ، فتعريفهم يقول : الاشتغال أن يتقدم اسم [أي اسم] ، ويتأخر عنه فعل ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببيه ، وهو المضاف الى ←

٢ - (ويجب الرفع) : وذلك في موضعين :

(آ) - أن تقع التكملة بعد أداة لا يليها إلا الاسم ، وذلك مثل « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا الجوُّ يملؤه الضبابُ » . فلو نصبت « الجو » على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : فاذا يملأ الجوَّ يملؤه الضباب . وهذا يمتنع ، لأن « إذا » الفجائية لا يليها الفعل ، فلذلك لا يجوز تقدير فعل بعدها . ومن هذا القبيل أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد واو الحال ، ويكون الفعل المذكور مضارعاً مثبتاً ، نحو : « جئتُ والفرسُ يركبُه أخوك » ، فلو نصبت الفرس على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : جئت ويركبُ الفرسَ يركبُه أخوك . وهذا يمتنع ، لأن واو الحال - كما علمت - لا تدخل الجملة المضارعية المثبتة . ومنه أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد « ليتما » ، نحو : « ليتما زيدٌ أراه » ، فلو نصبت زيداً على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : ليتما أرى زيداً أراه .

← ضمير الاسم السابق . اهـ (علما هذا التعريف عن شرح ابن عقيل) .

فاذا كان الأمر كذلك ، أفلا يبدو عجيباً سكوتهم عن المثيل للاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ؟ ! أم أنهم لم يجدوا في النصوص الرسمية شيئاً من هذا القبيل فسكتوا عن التمثيل خشية أن يكونوا بتمثيلهم في موقف من يضع اللغة ؟

هذا ، ولا بد من الاشارة الى اختلاف النحاة في ناصب التكملة المتقدمة التي يسمونها المشغول عنه . وفيما يلي ما قاله ابن عقيل في هذا الصدد :

« فذهب الجمهور الى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً ...

« والمذهب الثاني : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفي . واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً ، فاذا قلت : « زيداً ضربته » كان « ضربت » ناصباً لـ « زيد » والهاء . ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره . وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير ملغىً . ورد بأن الاسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل ، » اهـ .

وفي ابن يعيش ردود أخرى على هذا المذهب لا يتسع المجال لذكرها .

وهـذا ممتنع ، لأن « ليت » لا تفقـد اختصاصها بالأسماء ولو اتصلت بها « ما » الزائدة .

(ب) ـ ويجب رفع التكملة المتقدمة أيضاً إذا وقعت قبل أدوات الاستفهام ، أو الشـرط ، أو التحضيض ، أو « ما » النافيـة ، أو لام الابتـداء ، أو « ما » التعجبيـة ، أو « كم » الخـبرية ، أو « إنَّ » واخواتها ، نحو : « زهيرٌ هل أكرمتَه ؟ زيـدٌ إنْ لقيتَه فأكرمْه ، خالدٌ هلاّ دعوتَه ! الشرُّ ما فعلتُه ، الخيرُ لأنا أفعـله ، الخلق الحسنُ ما أطيبَه ! زهيرٌ كم أكرمته ، أسامةُ إني أحبـه » . فالاسم في ذلك كله مبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . وإنما لم يجز نصبه بفعل محذوف مفسَّر بالمذكور ، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها . والفعـل إذا لم يستطع أن يعمل في مكان ، لم يستطع أن يفسِّر عاملاً مقدراً في ذلك المكان .

٣ ـ (ويرجح النصب) : وذلك في الصور الآتية :

(آ) ـ أن يقع بعد التكملة المتقدمة جملة إنشائيـة دالة على أمر أو نهي أو دعاء ، نحو : « خالداً أكرمْه ـ الكريمَ لا تُهِنْهُ ـ اللهـم أمرَ زيدٍ يَسِّرْه » . فلو رفعت التكملة المتقدمة لكانت الجملة الانشائيـة بعدها خبراً عنها ، وهـذا جائز ، ولكنه قليل ، فالنصب على تقدير فعل محذوف أرجح .

(ب) ـ أن يقع قبل التكملة المتقدمة حرف عطف وقبـله جملة فعلية ، نحو : « لقيت القومَ حتى زيداً لقيته » ، وإنما رجح النصب هنا ليكون المنصوب مع فعله المحذوف جملة فعليـة معطوفة على الجملة الفعليـــة السابقة ، وذلك لأن تشاكل الجمل المتعاطفة في الاسميـة والفعلية أولى من تخالفها . ومن ذلك قوله تعالى : « يُدْخِلُ مَنْ يشاءُ في رَحْمَتِهِ ،

والظالمينَ أعدَّ لَهُمْ عذاباً أليماً » ، وقوله : « فريقاً هـدى ، وفريقـاً حقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالةُ » .

(ج) ـ أن تقع التكملة المتقدمة بعـد همزة الاستفهام ، نحـو : « أزيداً رأيتَـه ؟ » . وذلك لأن همزة الاستفهام تليها الأفعال أكثر ممـا تليها الأسماء . ومن هذا قوله تعالى : « أبشراً منا واحداً نتبعه ؟ » .

٤ ـ (ويرجح الرفع) : إذا لم يكـــن في الكلام ما يوجب النصب ، أو يرجحـه ، أو يوجب الرفع ، نحو : « خالدٌ أكرمتُهُ » . لأنه إذا دار الأمر بين التقدير وعدمه ، فتركه أولى .

تنبيهات :

١ ـ إذا رفعت التكملة المتقدمة ، صارت مبتدأ ، وصارت الجملة بعدها خبراً عنها . وخرج التركيب بذلك من باب الاشتغال .

٢ ـ إذا تقـدمت التكملة ولم تترك ضمـيراً لها في مكانها ، خرج التركيب عن أن يكون من باب الاشتغال . وليس هـذا التقديم محصوراً في التكملات التي ذكرناها ، بل هو جائز في غيرها ، فتتقـــدم الحال ، نحو : « جاء زيد باسماً ← باسماً جاء زيدٌ » ، كما يتقدم التمييز أيضاً ، نحو : « أتطيب نفساً بنيل المنى ← أنفساً تطيب بنيل المنى ؟ » .

٣ ـ قد يتقدم الفاعل ، أو نائب الفاعل ، ويترك كل منها ضميره في مكانه ، نحو : « ذهب الأولاد ← الأولاد ذهبوا ـ ضُرِبَ الأولاد ← الأولاد ضربوا » ، فلا يسمى ذلك اشتغالا ، لأن رفع المتقـدم على الابتداء ـ في هذه الحالة ـ واجب . والاشتغال لا يكون في العمد ، بل لا يكون إلا في التكمـــلات ، وبشرط أن تكـون منصوبة بعامل محذوف يفسره ما بعده .

١١ - التنازع

آ - تعريفه وأساليبه :

التنازع هو أن يتوجه عاملان متقدمان إلى معمول واحد متأخر عنهما ، كقوله تعالى : « آتوني أُفرِغْ عليهِ قِطْراً » ، حيث ترى أن كلاً من الفعلين « آتوني وأفرغ » يطلب « قطرا » بالمفعولية ، فكأنهما يتنازعان فيه .

وفي هذه الحال يمكنك أن تعطي الاسم الظاهر لأي العاملين شئت ، أما الآخر ، فلكَ أن تعطيه ضمير هذا الظاهر ، ولك ألاّ تعطيه شيئاً .

ولما كان العاملان قد يتفقان أو يختلفان في طلبهما من حيث الرفع والنصب ، كان للتنازع دائماً أربع صور كلها جائز . وإليك بيانها :

(آ) - (إذا كان العاملان يطلبان مرفوعاً) .

لهذه الحالة أربعة أساليب ، هي الآتية :

١ - (قام ، وقعد الرجالُ) (١)

---

(١) هذا الأسلوب لا يقبله سيبويه ، فعنده أن العامل الذي يطلب مرفوعاً لا بد من إعطائه هذا المرفوع إما ظاهراً وإما مضمراً ، فالأسلوب الصحيح عنده أن يقال : « قاموا ، وقعد الرجال » . وحجته في ذلك أن المرفوع ، فاعلاً كان أو نائب فاعل ، عمدة لا يجوز حذفها . وليس بشيء ، لأننا علمنا أن الأساليب ←

هنا نجد الاسم الظاهر « الرجال » أُعطي فاعلاً للفعل الثاني « قعد » . أما الفعل الأول فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام » فعل ماض فاعله محذوف اكتفاء بفاعل الثاني ، « وقعد الرجال » فعل وفاعل . « جملة : قام » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقعد الرجال » معطوفة على الابتدائية لا محل لها) .

٢ – (قام – وقعد – الرجالُ) (١)

هنا نجد العكس : فقد أعطي الظاهر للفعل الأول ، أما الثاني فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام » فعل ماض . « وقعد » فعل ماض فاعله محذوف اكتفاءً بفاعل الفعل الأول . « الرجال » فاعل لقام . « جملة : قام الرجال » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقعد » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . وهذا من قبيل العطف على الجملة قبل تمامها ، وهو خلاف الأصل في العطف على الجمل ، ولهذا السبب يرى البصريون إعمال الفعل الثاني في الظاهر هرباً من هذا العطف المخالف للأصل) .

← العربية لا تأبى حذف الشيء إذا دل الكلام عليه ، ولو كان هذا المحذوف عمدة . والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى .

أما الكسائي والفراء فقد أجازا هذا الاسلوب واستشهدا عليه بقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بالأرطى لها ، وأرادَها
رجالٌ ، فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ

(البيت في وصف بقرة وحشية . تعفق : لاذ . الأرطى : نوع من الشجر . بذت : غلبت : كليب : جمع كلب . والمعنى : لاذ بشجر الأرطى ، وأراد صيد هذه البقرة رجال وكلابهم ، فغلبت البقرة نبلهم) .

(١) انظر الحاشية السابقة .

٣ ـ (قاموا ، وقعد الرجال)

هنا نجد الفعل الثاني قد أخذ الظاهر ، ولكن الأول لم يحـــرم حرماناً تاماً ، بل أُرضيَ بالضمير .

(الاعراب : « قاموا » فعل وفاعل . والجملة ابتدائية . « وقعد الرجال » فعل وفاعل والجملة معطوفة) .

٤ ـ (قام ـ وقعدوا ـ الرجال)

هنا نجد الظاهر قد أعطي للأول ، أما الثاني فقد أُرضي بالضمير .

(الاعراب : « قام الرجال » فعل وفاعل والجملة ابتدائية . « وقعدوا » فعل وفاعل والجملة معطوفة) .

(ب) ـ (إذا كان العاملان يطلبان منصوباً)

وصورها أربع أيضاً ، كلها جائز :

١ ـ (رايت ، وضربت زيداً)

أعطيت الثاني ، وحرمت الأول .

٢ ـ (رايت ـ وضربت ـ زيداً)(١)

أعطيت الأول ، وحرمت الثاني .

---

(١) ومن النحاة من لم يجز هذا الاسلوب ، وطالب بارضاء الثاني بالضمير بعد أن حرم من الظاهر . وهو مردود بقول الشاعرة عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي (ص) :

بعكاظَ يُعشي الناظرين ـ إذا هُمُو لمحوا ـ شعاعُهْ

٣ - (رأيته ، وضربت زيداً) (١)
أعطيت الظاهر للثاني ، وأرضيت الأول بالضمير .

٤ - (رأيت - وضربته - زيداً)
أعطيت الظاهر للأول ، وأرضيت الثاني بالضمير .

(ج) - (إذا كان الأول رافعاً والثاني ناصباً)

والصور الأربع نفسها ستتكرر :

١ - (رآني ، ورأيت الرجالَ)
أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فحرمته مرفوعه لدلالة منصوب الثاني عليه .

٢ - (رآني - ورأيت - الرجالُ)
أعطيت الظاهر للأول مرفوعاً ، أما الثاني فحرمته منصوبه .

٣ - (رأوني ، ورأيت الرجالَ)
أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فأرضيته بالضمير .

٤ - (رآني - ورأيتهم - الرجالُ)
أعطيت الظاهر للأول ، أما الثاني فأرضيته بالضمير .

(د) - (إذا كان الأول ناصباً والثاني رافعاً)

والصور الأربع نفسها ستتكرر :

١ - (رأيت ، ورآني الرجالُ)

٢ - (رأيت - ورآني - الرجالَ)

---

(١) انظر الحاشية التالية .

٣ ـ (رأيتهم ، ورآني الرجالُ) (١)

٤ ـ (رأيت ـ ورَأوْني ـ الرجالَ)

★ ★ ★

يمكن الآن تلخيص ما مر على الشكل الآتي :

١ ـ يمكنك أن تعطي الظاهر لأيِّ العاملين شئت ، أما الآخر فيجوز لك ارضاؤه بالضمير ، ويجوز لك حرمانه . ســـواء في ذلك أن يكون العاملان رافعين أو ناصبين ، أو مختلفين في الرفع والنصب .

أما إذا أبيت إلا الذهاب في مذهب بعض النحاة ، فتلخيص المسألة يكون على الشكل التالي :

١ ـ إذا أعطيت الظاهر للأول وجب إرضاء الثاني بالضمير مطلقاً ، سواء أكان يطلب مرفوعاً ، أم كان يطلب منصوباً .

٢ ـ فإن أعطيت الظاهر لثاني ، فقد وجب إرضاء الأول بالضمير إذا كان يطلب مرفوعاً ، كما وجب حرمانه إذا كان يطلب منصوباً .

ب ـ شروطه :

١ ـ لا يقع التنازع إلا بين العوامل الآتية :

---

(١) ومن النحاة من لم يجز هذا الاسلوب ذاهبـاً الى أن الأول إذا حرم من الظاهر فلا يعطى الضمير ، اذا كان يطلب منصوباً . وهو مردود بقول الشاعر :

إذا كنت ترضيـه ، ويرضيك صاحبٌ

جهاراً ، فكن في الغيبِ أحفظَ للعهدِ

(آ) ــ الأفعال المتصرفة ، نحو : « قام ــ وقعد ــ زيدٌ » .

(ب) ــ اسماء الفاعلين والمفعولين ، نحو : « زيد مستقبلٌ ــ ومكرمٌ ــ عمراً غداً » ، ونحو : « زيد ممزَّقٌ ــ وملطخٌ ــ ثوبُه » .

(ج) ــ المصادر ، نحو : « عجبت من حبك ــ وتقديرك ــ زيداً » .

(د) ــ اسماء التفضيل ، نحو : « زيد أضبط الناسِ ــ وأجمعُهم ــ للعلم » .

(هـ) ــ الصفات المشبهة ، نحو : « زيد كريم ــ وصالحٌ ــ أبوه » .

(و) ــ أسماء الأفعال ، نحو : « هيهات ، ودراكِ زيداً » أي : بَعُدَ ، وأدرِكْ زيداً .

وقد يقع التنازع بين اثنين من العوامل السابقة مختلفين في نوعيها ، كأن يكون احدهما فعلاً والآخر اسم فاعل ، وذلك كقوله تعالى : « هاؤمُ اقرؤا كتابيَهْ » .

والخلاصة : أنه لا يقع التنازع إلا بين الأفعال المتصرفة ، أو ما يشبه الأفعال المتصرفة من المصادر والمشتقات وأسماء الأفعال .

أما الاسماء والأفعال الجامدة والحروف ، فلا تنازع بينهما ، ولا بين واحد منها وواحد من العوامل السابقة .

٢ ــ يشترط في العاملين المتنازعين أن يكون بينها ارتباط ، فلا يجوز أن تقول : « قام ــ قعد ــ أخوك » ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .

والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

(آ) ــ أن يعطف الثاني على الأول بحرف من حروف العطف ، كما رأيت في الأمثلة السالفة .

(ب) ــ أن يكون أولهما عاملاً في ثانيها ، كقوله تعالى : « وأنهم ظنُّوا ــ كما ظننتم ــ أن لن يبعث الله » . فالعاملان المتنازعان هنا ، هما

« ظنوا » و « ظننتم » ، والمعمول المتنازع فيه هو « أن لن يبعث الله » ونلاحظ أن العامل الثاني ، وهو « كما ظننتم » معمول الأول « ظنوا » ، لأن الكاف جارة للمصدر المؤول من « ما ظننتم » ، وهي ومجرورها متعلقان بمفعول مطلق محذوف للفعل الأول ، والتقدير : ظنّوا ظنّاً كظنكم. فعَمَلُ الأول في الثاني خلق الارتباط بينهما .

(ج) – أن يكون ثانيهما جواباً للأول ، نحو قوله تعالى : « يَسْتَفْتُونَكَ ؟ – قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ – في الكلالةِ » .

٣ – إذا تكرر العامل بلفظه ، نحو : « جاء جاء زيد » ، أو بمرادفه ، نحو : « جاء ، أقبل زيد » ، فليست المسألة من باب التنازع ، لأن الثاني هنا ، هو توكيد لفظي للأول ، والتوكيد لا يعمل شيئاً ، إنما هو لفظ عاطل عن العمل .

٤ – لا يكون تنازع إلا إذا كان كلا العاملين متجهاً إلى المعمول المذكور ، نحو « اشتريت – وأكلت – تفاحةً » . فأنت ترى أن التفاحة مشتراة ومأكولة ، أما إذا توجه العاملان إلى معمولين مختلفين ، فلا تنازع عندئذ ، نحو : « يكفيني – فلا أبغي – اجتهادُك » ، فالعاملان هنا ليسا متجهين معاً إلى الاجتهاد ، إذ لو كانا كذلك لكان تقدير الكلام : يكفيني اجتهادُك فلا أبغي اجتهادَك . وهذا فاسد . وإنما التقدير الصحيح : يكفيني اجتهادُك فلا أبغي غيره . وعلى هذا يكون لكل من العاملين معموله الخاص به . وإذن فلا تنازع في معمول واحد .

٥ – ويشترط في العاملين أيضاً أن يكونا متقدمين على المعمول ، كالأمثلة السالفة . فان تقدم المعمول مرفوعاً ، نحو : « زيد قام وقعد » ، فليس معمولاً لأحد منهما ، بل هو مبتدأ معمول للابتداء ، أما « قام

وقعد » فلكل منها فاعله المستتر الخاص به . وإن تقدم المعمول منصوباً ، نحو : « زيداً رأيتُ وأكرمتُ » ، فهو معمول لأولهما ، أما الثاني فليس له شيء ، وكذا إذا كان منصوباً متوسطاً بينهما ، نحو : « رأيت زيداً وأكرمت » .

١٢ - التوكيد بالنون

آ - نونا التوكيد :

من أساليب التوكيد في العربية أن تتصل بنهاية الفعل إحدى نونين تسميان بنوني التوكيد ، الأولى منها مفتوحة مشددة ، مثل : « إحفظنَّ درسَك » ، والثانية ساكنة خفيفة ، مثل : « إحفظَنْ درسَك » .

ب - الأفعال التي تؤكد :

تختلف الأفعال من حيث قبولها لنون التوكيد وعدمه فتكون على الشكل التالي :

١ - الماضي لا يؤكد مطلقاً بالنون ، فلا يقال : « ذهبنَّ زيدٌ » . وقال بعضهم : إن كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى فقد يؤكد بها على قلّةٍ . ومنه الحديث : « فامّا أدركنَّ أحدٌ منكم الدجّالَ » ، فانه على معنى : « فامّا يدركنَّ » . وكذلك إذا كان الفعل الماضي يعني الدعاء ، نحو : « أطالنَّ اللهُ بقاءَكَ » ، لأنه على معنى : ليطيلنَّ اللهُ بقاءَك (١) .

٢ - فأما فعل الأمر فيجوز توكيده مطلقاً . نحو : « إحفظنَّ العهدَ » .

---

(١) ومنه قول الشاعر :

دامَنَّ سعدكِ ، لو رحمتِ متيَّماً
لولاكِ لم يكُ للصبابةِ جانحا

٣ ـ وأما المضارع فله ثلاث حالات : حالة يجب فيها توكيده ، وأخرى يمتنع فيها ذلك ، وثالثة يجوز فيها التوكيد وعدمه :

(آ) ـ (فيجب توكيد المضارع بالنون) : إذا اجتمعت فيه أربعة شروط ، الأول : أن يقع جواباً لقسم ، والثاني : أن يكون مثبتاً ، والثالث : أن يكون مستقبلاً ، والرابع : أن يتصل بلام القسم ، نحو : « والله لأسافرنَّ » . ففي هذه الحالة لا بد من التوكيد ، سواء أرغب المتكلم في التوكيد أم لم يرغب . فاذا رأيت عبارة يبدو لك أنه توفرت فيها هذه الشروط ، والفعل فيها غير مؤكد ، فاعلم أن أحد الشروط لا بد أن يكون مختلاً ، والأكثر أن يكون شرط الاثبات هو المختل ، ويكون في الكلام حرف نفي مقدر ، كقوله تعالى : « تالله تفتأ تذكرُ يوسفَ » ، أي : تالله لا تفتأ تذكر يوسف .

(ب) ـ (ويمتنع توكيد المضارع بالنون) : إذا وقع جواباً لقسم ، ثم اختل شرط من الشروط الثلاثة الباقية ، فمثال ما اختل فيه شرط الاثبات : « واللهِ لا أخونُ العهدَ » (١) ، ومثال ما اختل فيه شرط الاستقبال : « واللهِ لأقرأُ الآن (٢) » ، ومثال ما اختل فيه شرط

---

(١) ويكثر في هذا المقام حذف حرف النفي ، ومنه الآية السابقة ، وقول ليلى الاخيلية : « فآليت أبكي بعد توبة هالكاً » ، أي : آليت لا أبكي بعد توبه هالكاً .

(٢) ومنه قول الشاعر :

يميناً لأبغضُ كلَّ امرىءٍ ... يزخرفُ قولاً ولا يفعل

لأن بغضه حاصل وقت تكلمه ، لا أنه سيحصل بعد ذلك .

وقول الآخر :

لئن تك قد ضاقتْ عليكم بيوتُكم ... ليعلمُ ربي أن بيتيَ واسعُ

لأن علم الله سبحانه حاصل في كل وقت ، لا في المستقبل فقط .

الاتصال بلام القسم : « والله لسوف أسافر »(١) .

(ج) - (**ويجوز توكيد المضارع بالنون**) : وذلك في أربع حالات :

١ - أن يقع بعد أداة من أدوات الطلب ، وهي : لام الأمر ، و « لا » الناهية ، وأدوات الاستفهام والتمني والترجي والعرض والتحضيض ، نحو : « لتجتهدنّ - لا تكسلنّ - هل نقرأنّ كثيراً ؟ ليتك تزورنّ زيداً - لعلك تفوزنّ - ألا تزورنّ زيداً - هلاّ تزورن زيداً » .

٢ - أن يقع في شرطٍ بعد أداة شرطٍ مصحوبة بـ « ما » الزائدة . فان كانت هذه الأداة هي « إنْ » ، فتأكيده حينئذٍ قريب من الواجب ، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مؤكداً ، كقوله تعالى : « وإما ينزغنّك من الشيطانِ نزغٌ فاستعذْ بالله » ، وقوله : « فإمّا تَرَيِنَّ من البشرِ أحداً فقولي إني نذرتُ للرحمنِ صوماً فلن أُكلّمَ اليومَ إنسيّاً » .

أما إن كانت الأداة غير « إنْ » فتأكيده قليل ، نحو : « حيثما تجلسنَّ ترتحْ » . وأقل منه أن يقع جواب شرط ، نحو ، « حيثما تجلسْ ترتاحنْ(٢) » ، وأقل من الاثنين أن لا تكون الأداة مصحوبةً بـ « ما » الزائدة ، نحو : « مَنْ يجتهدَنَّ ينجح(٣) » .

---

(١) هذا ويمتنع توكيد المضارع أيضاً إذا لم يكن في حالة تجيز توكيده ، وستعرف حالات الجواز في الفقرة الآتية .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ومهما تشأْ منه فَزارةُ تُعطِكم ومهما تشأْ منه فزارة تمنعا

أي : تمنعن . لكنه ابدل النون الساكنة الفاً عند الوقف .

(٣) ومنه قول بنت مرة ترثي أباها وتتوعد قتلته بني قتيبة :

مَنْ نثقفَنْ منهم فليس بآيبٍ أبداً ، وقتلُ بني قتيبةَ شافي

٣ ـ أن يكون منفياً بـ « لا » ، أو « لم » ، فمن الأول قوله تعالى : « واتقوا فتنةً لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصةً » . ومن الثاني قولك : « لم يجتهدنَّ زيد (١) » .

٤ ـ أن يقع بعد « ما » الزائدة غير مسبوقة بأداة شرط ، كقولهم : « بجهدٍ ما تبلغنَّ » . أي : لا بد من التعب والمشقة حتى تبلغ ما تريد .

ج ـ ما يطرأ على الفعل عند توكيده :

إذا دخلت نون التوكيد على الفعل أحدثت فيه بعض التغيرات . واليك شرحها :

١ ـ (**الأمر الصحيح الذي لم يتصل به شيء**) : إذا كان الفعل الذي يراد توكيده بالنون فعل أمر صحيح الآخر ، ولم يكن متصلاً بشيء من الضمائر ، فكل ما يطرأ عليه هو أنه يبنى على الفتح : « اضربْ ← إضربَنَّ » .

٢ ـ (**الأمر المعتل الآخر الذي لم يتصل به شيء**) : أما هذا فيرد له حرف العلة المحذوف ثم يبنى على الفتح : « اخشَ ← اخشَيَنَّ ، ارمِ ← ارميَنَّ ، أغزُ ← أغزوَنَّ (٢) » .

---

(١) ومنه قول أبي الصمعاء يصف فماً صب فيه اللبن فلت رغوته :
يَحْسَبُهُ الجاهل ـ ما لم يعلما ـ شيخاً على كرسيّه مُعَمَّما
أي : ما لم يعلمن : قلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف .

(٢) ويسري هذا الحكم على المضارع المجزوم بحذف آخره ، نحو : « لا تخش ← لا تخشين ، لا ترم ← لا ترمين ، لا تغز ← لا تغزون » . ولعله من المفيد أن تلاحظ أن الألف المحذوفة اذا ردت انقلبت الى ياء . وذلك لكي تتحمل الياء البناء على الفتح ، إذ الالف لا تقبل الحركات .

٣ ـ (**الأمر المتصل بألف الاثنين**) : وهذا لا يؤكد بالخفيفة ، بل بالثقيلة وحدها ، وهي معه مكسورة لا مفتوحة : « إضربا ← اضربانِّ » .

٤ ـ (**الأمر المتصل بواو الجماعة**) : إذا كان ما قبل الواو مضموماً ، حذفت الواو : « اضربُوا ← اضربُنْ » ، فان كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عندئذٍ تضم : « إخشَوْا ← إخْشَوُنَّ » .

٥ ـ (**الامر المتصل بياء المخاطبة**) : إذا كان ما قبل الياء مكسوراً ، حذفت الياء : « اضربي ← اضربِنَّ » ، فان كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عند ذلك تكسر : « إخشَيْ ← إخشَيِنَّ » .

٦ ـ (**الامر المتصل بنون النسوة**) : وهذا لا يؤكد بالخفيفة ، بل بالثقيلة وحدها . ثم إنه لا يحذف منه شيء ، بل تضاف اليه ألفٌ بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة التي يجب أن تكسر هنا كما كسرت بعد ألف الاثنين : « إضربْنَ ← إضربنانِّ » .

٧ ـ (**المضارع**) : وأحكامه كأحكام فعل الأمر ، صحيحاً ومعتلاً ، ومتصلاً بالضمائر ، وغير متصل ، سوى أنه إذا كان من الأفعال الخمسة ، وأكد بالنون الثقيلة ، حذفت نون الرفع كراهية توالي ثلاث نونات . والأمثلة : « يضربُ ← يضربَنَّ ، يخشى ← يخشَيَنَّ ، يرمي ← يرْمِيَنَّ ، يغزو ← يغزوَنَّ ، يضربانِ ← يضربانِّ ، يضربُون ← يَضربُنَّ ، يخشَوْنَ ← يَخْشَوُنَّ ، تضربِين ← تضربِنَّ ، تخشَيْنَ ← تخشَيِنَّ ، تضربْنَ ← تضربنانِّ » .

و ـ أحكام النون الخفيفة :

١ ـ رأينا في الفقرة السابقة أن النون الخفيفة لا تستعمل بعد

ألف الاثنين ونون النسوة ، فلا يقال : « إضربانْ » ولا : « يضربنانْ » . وأجاز ذلك يونس بشرط أن تكسر ، فتقول : « إضربانِ ـ يضربنان » .

٢ ـ نون التوكيد الخفيفة ساكنة ، فإذا التقت بساكن بعدها وجب حذفها هرباً من التقاء الساكنين ، فتقول : « إقرأَ الكتابَ » ببناء الفعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حذفت دفعاً لالتقاء الساكنين ، والأصل : « اقرأنْ الكتاب (١) » .

وقد تحذف وليس بعدها ساكن . ومنه ما انشده الجاحظ : « كما قيلَ قبْلَ اليومِ : خالفَ تُذْ كَرا (٢) » ، والأصل : خالِفَنْ .

٣ ـ إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً ، جاز لك إبقاؤها ، نحو : « إضربُنْ ـ إضربِنْ » ، وجاز لك حذفها ، ولكن يجب عندئذ رد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفتا لأجلها ، نحو : « اضربُن ← إضربوا ، اضربِنْ ← اضربي » .

٤ ـ إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مفتوحاً ، جاز لك إثباتها ، نحو : « إضربَنْ » ، وجاز لك قلبها ألفاً كنون التنوين ، نحو : « يا زيد اضربا (٣) » .

---

(١) ومنه قول الأضبط بن قريع السعدي :

ولا تُهينَ الفقيرَ علّكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد رفَعَهْ

والأصل : ولا تهينن .

(٢) تمام البيت :

خلافاً لقولي من فيالةِ رأيهِ كما قيلَ قبلَ اليومِ خالفَ تُذْكَرا

(٣) ومنه قول الأعشى :

وصلِّ على حينِ العشياتِ والضحى ولا تحمدِ الشيطانَ ، واللهَ فاحمَدا

والأصل : فاحمدن .

١٣ ـ العدد

تستعمل العربية في أسلوب العد عشرين لفظاً فقط . ومها كـــبر العدد أو صغر فلن يخرج ألفاظه عن هذه الكلمات العشرين ، وهي :

واحد = أحد	عشرون
اثنان	ثلاثون
ثلاث	أربعون
أربع	خمسون
خمس	ستون
ست	سبعون
سبع	ثمانون
ثمان	تسعون
تسع	مئـة
عشر	ألف

ولهذه الألفاظ ـ عند العـد ـ مشكلات كثيرة : فبعضهـــا يذكر ويؤنث ، وبعضها الآخر يثبت على صورة واحدة ، ثم إن بعضها يفرد فلا يضاف ، وبعضها الآخر يضاف فلا يفرد ، وبعضهـــا الثالث يركب ... إلى مشكلات أخرى عديدة سنحاول فيما يلي حلها واحدةً واحدةً :

آ ـ تذكير العدد وتأنيثه :

هذه المشكلة محصورة في القائمة الأولى ، أي في ألفاظ « الواحد »

حتى « العشرة » . ويمكن قسمة هـذه الألفاظ – من حيث سلوكها في التذكير والتأنيث – إلى ثلاث زمر :

١ – (**واحد – اثنان**) : هـذه الزمرة توافق معـدودها في التذكير والتأنيث ، سواءٌ أكانت وحدها في العدد ، أم كانت مع غيرها ، تقول : « جاء رجل واحد – جاءت امرأة واحدة – جاء رجلان اثنان – جاءت امرأتان اثنتان – جاء واحد وعشرون رجلاً – جاء اثنان وعشرون رجلاً – جاءت واحـدة (١) وعشرون امرأة – جاءت اثنتان وعشرون امرأة » .

٢ – (**ثلاث – أربع – خمس – ست – سبع – ثمان – تسع**) : وهذه الزمرة تخالف معدودها في التذكير والتأنيث ، فتلحقها التاء إذا كان معدودها مذكراً ، وتسقط منها إذا كان معدودها مؤنثاً ، نحو : « ثلاثة رجال – ثلاثة عشر رجلاً – ثلاثة وعشرون رجلاً – ثلاث فتيات – ثلاث عشرة فتاة – ثلاث وعشرون فتاةً » .

٣ – (**عشر**) : لهـذا اللفظ سلوكان : فان كان مفرداً ، أي ليس معه غيره من ألفاظ العدد ، فانه كالزمرة الثانية يخالف : « عَشَرَةُ رجالٍ – عشر فتيات » ، وإن تركب معه لفظ آخر ، فهـو موافق : خمسةَ عشَرَ رجلاً – خمس عَشَرَةَ امرأةً » .

ولهـذا اللفظ مشكلة أخرى تتعلق بحركة شينه ، فهـذه الشين مفتوحة أبداً إذا كان المعدود مذكراً : « عَشَرةُ رجال – خمسة عَشَرَ رجلاً » ، ويجوز تسكينها إن كان المعدود مؤنثاً : « عشْر نساء – خمسَ

(١) وللواحدة مرادف هو « احدى » ، ويمكن استعماله هنا ، فتقول : « احدى وعشرون امرأة » .

عشرةَ امرأةً » . وبنـو تميم يكسرونها في هــــذه الحالة ، فيقـولون : « خمسَ عَشِرَةَ امرأةً » .

أما القائمة الثانية ، وهي المؤلفة من ألفاظ العقــــود « عشرين ... تسعين » ، ولفظي المئــــة والألف ، فلا تتبدل صورها تبعاً لمعـدودها ، تقول : « عشرون رجلاً ـ عشرون امرأة ـ مئة رجلٍ ـ مئة امرأةٍ ـ ألف رجلٍ ـ ألفُ امرأةٍ » .

ب ـ العدد المركب والعدد المفرد :

كان المنتظر من العربية ـ بعد أن تتجاوز في العـد العشرة ـ أن تلجـأ الى العطف ، فتقول : « واحـد وعشرة .. اثنان وعشرة .. ثلاثة وعشرة ... الخ » . ولكنهـا لم تفعـل ذلك ، بل نزعت حرف العطف ، وجعلت الكلمتين كلة واحدة ، فقالت : « أحد عشر ـ اثنا عشر ـ ثلاثة عشر ... الخ » . فلما تجاوزت « العشرين » ، هجرت التركيب ، ولجأت الى العطف ، فلم تقل : أحد عشرون ـ اثنـا عشرون » بــــل قالت : « واحد وعشرون ـ اثنان وعشرون » .

إن نزع حرف العطف بين العددين هو ما يسمى بتركيب العدد . وقد رأينا أنه لا يقع إلا في الأعداد الـتي بين العشرة والعشرين ، أي : ١١ ـ ١٢ ... حتى ١٩ ، فقط .

فاذا نظرنا إلى أعدادنا من هذه الزاوية ، أي زاوية التركيب وعدمه ، وجدناها على أربعة أشكال :

١ ـ أعداد مركبة تركيباً اضافيــــاً ، أي هي مضافة ومعدودهـا

مضاف اليه ، وذلك مثل « « خمسة رجالٍ ـ مئة رجلٍ ـ ألف رجلٍ ـ سبعُ فتياتٍ ـ مئة فتاةٍ ... الخ » .

٢ ـ اعداد مركبة تركيباً عددياً : ونعني بها هذه الزمرة التي ليس بين جزأيها حرف عطف : « أحد عشر ـ خمسة عشر ـ تسعة عشر » .

٣ ـ اعداد مركبة تركيباً عطفياً : وهي تلك التي بين أجزائها حرف عطف ، مثل « خمسة وعشرون ـ أربعة وثلاثون ـ مئة وأربعون ... الخ » .

٤ ـ اعداد مفردة : أي ليست مركبة أي نوع من أنواع التركيب ، وهذه هي ألفاظ العقود إذا لم يكن معها عدد آخر ، مثل : « عشرون رجلاً ـ خمسون امرأةً » .

ج ـ تعريف العدد بـ « ال » :

إذا أريد تعريف العدد بالألف واللام ، نُنظر اليه من حيث التركيب وعدمه :

١ ـ فان كان مفرداً ، أدخلت « ال » عليه ، نحو : « جاء العشرون رجلاً » .

٢ ـ وإن كان مركباً تركيباً اضافياً ، أدخلت « ال » على المضاف اليه ، لا عليه هو ، فتقول : « جاء خمسة الرجالِ ـ ورأيت مئةَ الرجل » . ولا تقل « جاء الخمسة رجالٍ ـ ولا : رأيت المئة رجلٍ » .

٣ ـ وإن كان مركباً تركيباً عددياً ، أدخلت « ال » على جزئه الأول فقط ، فتقول : « جاء الخمسة عشر رجلاً » .

٤ ـ وإن كان مركباً تركيباً عطفياً ، أدخلت « ال » على كل جزء من أجزائه ، فتقول : « جاء المئة والخمسة والعشرون رجلاً » .

و ـ اعراب العدد وبناؤه :

يمكن قسمة ألفاظ العدد ـ من حيث الاعراب والبناء ـ إلى أربع زمر :

١ ـ (واحد ـ ثلاثة ـ أربعة ـ خمسة ـ ستة ـ سبعة ـ ثمانية ـ تسعة ـ عشرة ـ مئة ـ الف) : وهذه معربة ، واعرابها بالحركات الثلاث ، فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، نحو : « جاء خمسةُ رجالٍ ـ ورأيت مئةَ رجلٍ ـ مررتُ بألفِ رجل » .

٢ ـ (عشرون ثلاثون ... حتى التسعين) : وهذه معربة أيضاً ، إلا أنها تتبع في اعرابها الجمع المذكر السالم ، فالواو للرفع ، والياء للنصب والجر ، مثل : « جاء عشرون رجلاً ـ رأيت ثلاثين رجلاً ـ مررت بأربعين رجلاً » .

٣ ـ (اثنان ـ اثنتان) : وهذان اللفظان معربان أيضاً ، إلا أنهما يتبعان المثنى في اعرابه ، فالألف للرفع ، والياء لكل من النصب والجر ، نحو : « جاء رجلان اثنان ـ رأيت رجلين اثنين ـ مررت باثنين من الرجال » .

٤ ـ (الاعداد المركبة تركيباً عددياً) : وهذه مبنية على فتح الجزأين ، فلا تتغير في رفع أو نصب أو جر ، تقول : « جاء خمسةَ عشرَ رجلاً ـ رأيتُ خمسةَ عشرَ رجلاً ـ مررت بخمسةَ عشرَ رجلاً » . وتقول في اعرابها : « خمسة عشر » جزآن مبنيان على الفتح في محل

رفع ، أو في محـــل نصب ، أو في محل جر ، بحسب موقع هذا العدد من الاعراب .

ويستثنى من ذلك « اثنا عشرَ ، واثنتا عشرةَ » ، إذ الجزء الأول من كل من هذين العددين معرب ، وليس مبنياً . واعرابه كاعراب المثنى ، كما رأينا . أما نونه فقد سقطت لقيام الجزء الثاني مقامها ، وليس سقوطها للاضافة ، لأن الجزأين مركبان تركيباً عددياً ، لا تركيباً إضافياً . تقول : « جاء اثنا عشرَ رجلاً ـ ورأيت اثنَيْ عشرَ رجـــلاً ـ ومررت باثنيْ عشر رجلاً » . ويكون الاعراب على الشكل التالي : « جاء » فعل ماض . « اثنا » فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى ، وحذفت نونه لقيام الجزء الثاني مقامها . « عشرَ » جزء مبني على الفتح لا محل له من الاعراب . « رجلاً » تمييز .

قلنا إن جزأي المركب مبنيان على الفتح ، وهذا صحيح ، إلا إذا كان الجزء الأول منتهياً بياء ، فيبنى عنـــدئذ على السكـون ، تقول : « جاءت ثمـــانيْ عشرةَ امرأةً ، ورأيت ثمانيْ عشرةَ امرأةً ـ ومررت بثمانيْ عشرةَ امرأة » ، وتقول في الأعداد الترتيبيـة (١) : « جاء الطالب الحاديْ عشرَ ـ والثانيْ عشرَ ـ ورأيت الحاديْ عشرَ ـ والثانيْ عشرَ ـ ومررت بالحاديْ عشر ـ والثانيْ عشرَ » .

وبمناسبة الحديث عن اعراب الاعداد ، نرى من المفيـد التنبيه على أن بعض الاعداد الأصلية والترتيبية تنتهي بالياء مثل : « الثماني ـ الحادي ـ الثاني » . فهذه الكلمات تعـــد في جنس الاسم المنقوص ، وعلى ذلك فياؤها تحذف في حالة التنكير المرفوع والمجرور ، وتثبت في حالة التعريف ،

---

(١) سندرسها بعد قليل .

وحالة التنكير المنصوب ، كما أنه لا يظهر عليها من الحركات إلا الفتح ، أما الضم والكسر فيقدران عليها . تقول : « جاءت ثمانٍ من النسوة ـ مررت بثمانٍ من النسوةِ ـ جاءت النسوة الثماني ـ جاءت ثماني نسوةٍ ـ رأيت نسوة ثمانياً » . وتقول : « جاءت النسوة الثمانيْ ـ مررت بالنسوةِ الثمانيْ ـ رأيت النسوة الثمانيَ » .

ونضيف إلى ما تقدم أن هذه الياء تثبت في حالة التركيب مطلقاً ، كما لاحظت من الامثلة التي سلفت في المركبات .

هـ ـ تمييز العدد :

ويمكن قسمة الفاظ العدد ـ من حيث التمييز ـ إلى ثلاث زمر :

١ ـ (التمييز جمع مجرور بالاضافة) : ولا يكون هذا إلا بعد الفاظ « ثلاثة ... الى العشرة » . تقول : « جاء خمسةُ رجالٍ ـ رأيت عشر فتياتٍ » .

٢ ـ (التمييز مفرد مجرور بالاضافة) : ولا يكون ذلك إلا بعد لفظي « المئة والألف » . تقول : « جاء مئةُ رجلٍ ـ رأيت ألفَ رجلٍ » .

٣ ـ (التمييز مفرد منصوب) : ويقع ذلك بعد الأعداد المركبة ، وبعد الفاظ العقود ، تقول : « جاء خمسة عشرَ رجلاً ـ جاء عشرون رجلاً » .

و ـ اضافة العدد الى غير تمييزه :

رأينا في الفقرة السابقة أن العدد قد يكون مضافاً إلى تمييزه ،

نحو : « خمسة رجالٍ » . ولكن هذه الاضافة محصورة في الفاظ معينة ، كما رأيت ، وليست هي قصدنا . إنما الذي نقصده هنا أن يضاف العدد إلى غير معدوده ، كأن تقول لزيد الذي أعارك عشرين كتاباً : « قرأت عشريك » ، أي : قرأت العشرين التي تملكها من الكتب .

هذه الاضافة ليست محصورة في الفاظ معينة ، بل إن كل الفاظ العدد صالحة لها ، ما عدا « اثنا عشر ـ واثنتا عشرة » . فتقول لزيدٍ مشيراً إلى كتبه : « هذه ثلاثتك ـ وهذه عشرتك ـ وهذه عشروك ـ وقرأت عشريك ـ ونظرت في مئتك ... الخ » .

واختلف النحاة في أمر الاعداد المركبة إذا وقعت في مثل هذه الاضافة :

١ ـ فذهب البصريون إلى وجوب بقاء الجزأين مبنيين على الفتح . فتقول على مذهبهم : « هذه خمسةَ عَشَرَكَ » .

٢ ـ وأجاز قوم إعراب الجزء الثاني ، مع بقاء الأول مبنياً ، فيكون المعرب مجروراً بالاضافة ، فتقول : « هذه خمسةَ عشرِكَ » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسةَ » جزءٌ مبني على الفتح في محل رفع خبر ، وهو مضاف . « عشرِ » مضاف اليه مجرور ، وهو مضاف ، والكاف في محل جر بالاضافة .

٣ ـ وأجاز الكوفيون إعراب الجزأين ، فيكون الأول بحسب موقعه من الجملة ويكون الثاني مضافاً اليه ، ثم يأتي المضاف اليه الآخر ، تقول : « هذه خمسةُ عشرِ زيد » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسةُ » خبر مرفوع ، وهو مضاف . « عشرِ » مضاف اليه ، وهو مضاف . « زيدٍ » مضاف اليه .

ز ـ الأعداد الترتيبية :

تنقسم ألفاظ العدد إلى قسمين : الأعداد الأصلية ، وهي تلك التي تبين مقدار معدودها ، فاذا قلت : « جاء خمسة رجال » ، فهم السامع أن عندك رجالاً يبلغ مقدارهم خمسة ، والاعداد الترتيبية ، وهي التي تشير إلى ترتيب معدودهـا بالنسبة إلى غيره ، لا إلى مقـــداره ، فاذا قلت : « جاء الرجل الخامس » ، فليس معنى ذلك أن « الرجل » يبلغ في المقدار « خمسة » ، وإنما يعني أنه أتى بعد أربعة سبقوه في الترتيب .

ولهذه الأعداد مشكلاتها الخاصة الـــتي تتعلق بصياغتها ، وتركيبها واستعمالها . ولنبدأ بحلها واحدة واحدة :

١ ـ (صياغتها) : إذا كان الترتيب عندك (١) ، فقـــل : « جاء الرجل الأول » للمذكر ، وقل للمؤنث : « جاءت المرأة الأولى » . هذا إذا لم يكن مع الـ (١) عدد آخر ، فان كان معه غيره ، فقل : « جاء الرجل الحادي عشر ـ وجاءت المرأة الحاديةَ عشرةَ [١] » .

فان وصلت في الترتيب إلى (٢) ، فاشتقّ من العدد الأصلي عدداً ترتيبياً على وزن « فاعل » ، فقـل : « الثاني » ؛ واستمر في ذلك حتى (١٠) : « الثالث ـ الرابع ـ الخامس ـ السادس ـ السابع ـ الثامن ـ التاسع ـ العاشر » .

فاذا وصلت إلى (١١) ، فاجعل الجزء الأول ترتيبياً فقط ، أما

---

(١) يقول الصرفيون إن « الحادي » مقلوب « الواحد » جعلت فاؤه في آخره ، فالأصل « وحد » انقلب الى « حدو » ، فلما جعل على وزن فاعل ، صار : « حادو » ، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلهـا : « حادي » . وعلى هذا يكون وزنه « عالف » لا « فاعل » . ومثل ذلك يقال في « الحادية » .

الثاني فاتركه على لفظه الأصلي ، واستمر في ذلك حتى (١٩) : « الحادي عشر – الثاني عشر – ... » ، ولا تقل : « الحادي العاشر – الثاني العاشر ... » .

فاذا وصلت إلى (٢٠) ، فلا تشتق منه شيئاً ، بل أضف « ال » اليه ليصير عدداً ترتيبياً ، فتقول : « جاء الولد العشرون ، ورأيت الولد العشرين – ومررت بالولد العشرين [١] » . ولا تقل : « جاء الولد العاشرون » .

وما قلناه في (٢٠) يقال مثله في كل الفاظ العقود (٣٠ – ٤٠ – ٥٠ ... الخ) .

فاذا تجاوزت (٢٠) ، فاجعل الجزء الأول مشتقاً على وزن « فاعل » ، أما العقود فتحلّى بالالف واللام فقط ، ثم يعطف الجزآن أحدهما على الآخر ، هكذا : « الحادي والعشرون – الثاني والعشرون – الثالث والعشرون . . الخ » .

فاذا وصلت إلى (١٠٠) أو (١٠٠٠) ، فافعل بها ما فعلت بالعقود ، فقل : « جاء الرجل المئةُ – ورأيت الرجل المئةَ – ومررت بالرجل الألفِ » . ولا تشتق منها شيئاً ، إذ لا يقال : « الرجل المائي – والرجل الآلف » .

فاذا تجاوزت المئة والألف ، فافعل بما زاد عليها ما فعلته في السابق ، واجعل بينه وبين لفظي « المئة والألف » كلمة « بعد » ، فتقول فيمن ترتيبه (١٠١) : « الأول بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٠٠١) : « الأول بعد الألف » ، وفيمن ترتيبه (١٠٥) :

---

(١) كما يجوز لك أن تقول : جاء الولد المتمم عشرين ، ورأيت الولد المتمم عشرين ، ومررت بالولد المتمم عشرين .

« الخامس بعد المئةَ » ، وفيمن ترتيبه (١١٥) : « الخامس عشر بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٢١) : « الحادي والعشرون بعـد المئة » ... وهكذا .

٢ ـ (**تأنيثها وتذكيرها**) : هذه المشكلة لا تعاني منهـا سلسلة الأعداد الترتيبية ، فهي توافق معدودها تذكيراً وتأنيثاً دائماً تقـــول : « جاء الرجل الخامس ـ جاءت المرأة الخامسة » . ويستوي في ذلك أن تكون مفردة وأن تكون مركبة ، تقول : « جاء الرجل الخامسَ عشرَ ـ جاءت المرأة الخامسةَ عشرةَ » .

٣ ـ (**تركيبها**) : تركب مع « العشرة » تركيباً عـــددياً مثل أخواتها الأصليات ، أي بغير حرف عطف ، تقـول : « الحادي عشر ـ الخامس عشر ... الخ » . وتركب مع الفاظ العقود تركيباً عطفياً مثـــل أخواتهـا الأصليات أيضـاً ، فتقـــول : « الخامس والعشرون ـ السادس والثلاثون ... الخ » .

٤ ـ (**اعرابها**) : إذا كانت مفردة أو معطوفة ، فهي معربـــة بالحركات الثلاث ، تقول : « جاء الرجل الخامسُ ـ رأيت الرجل الخامسَ ـ مررت بالرجل الخامسِ ـ جاء الرجل الخامسُ والعشرون ... الخ » . فان ركبت مع العشرة ، فالجزآن مبنيان على الفتح ، نحو : « جاء الرجلُ الخامسَ عشرَ ـ رأيت الرجلَ الخامسَ عسرَ ـ مررت بالرجلِ الخامسَ عشرَ » ، إلا ما كان منها منتهيـاً بالياء ، فيكون بناؤه على السكون ، نحـو : « جاء الرجل الحاديْ عشرَ ـ مررت بالرجـل الحاديْ عسرَ ـ رأيت الرجلَ الحاديْ عسرَ » .

هذا ، ولا يستثنى من البناء الرقم (١٢) ، خلافاً لما رأيناه في

الاعداد الأصلية ، فتقول : « جاء الرجل الثانيْ عشرَ » بالبناء على السكون و « جاءت المرأة الثانيةَ عشرةَ » بالبناء على الفتح .

ملاحظات :

١ – يجري العد في العربية على طريقتين : الأولى أن تبدأ بالآحاد ثم تتدرج إلى العشرات فالمئات فالألوف . وكان العرب قديماً يفضلون هذه الطريقة ، فكانوا إذا أرادوا عد (١١٢٥) قالوا : « جاء خمسة وعشرون ومئة وألف رجلٍ » . والطريقة الثانية : أن تبدأ بأعلى لفظ في العدد ثم تتدرج منه إلى ما دونه حتى تصل إلى العشرات فتقفز من فوقها إلى الآحاد ثم تعود إلى العشرات . وهذه الطريقة هي الغالبة اليوم ، فتقول في عد الرقم السابق : « جاء ألفٌ ومئةٌ وخمسةٌ وعشرون رجلاً » .

٢ – إذا تألف العدد من أجزاء كثيرة ، فالشيء المعدود يأخذ – باعتباره تمييزاً – الحكم الذي ينسجم مع آخر لفظ يأتي في عملية العد . ففي مثل (١٠٥) ، تقول : « جاء مئةٌ وخمسة رجالٍ » ، فتجمع كلمة « الرجال » وتجعلها مضافاً اليها ، لأنها وقعت بعد كلمة « خمسة » . أما لو اتبعت الطريقة الأخرى ، أي بدأت بالآحاد ، فيجب أن تقول : « جاء خمسة ومئةِ رجلٍ » بافراد كلمة « رجل » ، لأنه وقع بعد كلمة « مئة » . وتقول في (١٢٥) : « جاء مئةٌ وخمسةٌ وعشرون رجلاً » ، فتنصب المعدود على التمييز لأنه وقع بعد كلمة « عشرون » . فاذا بدأت بالآحاد ، قلت : « جاء خمسة وعشرون ومئة رجلٍ » ، بجر المعدود بالاضافة لوقوعه بعد كلمة « مئة » .

٣ – وإذا كثرت أجزاء العدد ، فقد يقع بعض ألفاظه معدوداً لما قبله ، وعدداً لما بعده ، وتطبق في هذه الحالة كل الأحكام التي عرفناها

سابقاً ، من حيث التمييز والتذكير والتأنيث . لاحظ ما يأتي :

(١٢٥٠٠٠) : جاء مئة ألفٍ وخمسةٌ وعشرون ألفَ رجلٍ . لاحظ أن كلة « ألف » الأولى جاءت مجرورة بالاضافـة ، لأنها معـدود لكلمة « مئة » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد مجرور بالاضافة . ثم لاحظ أن كلة « الف » الثانية جاءت منصوبة على التميـــيز ، لأنها معدودة لكلمة « عشرون » ونحن نعـــلم أن معدود هذه الكلمة مفرد منصوب على التمييز . ثم لاحظ أخـيراً أن كلة « ألف الثانيـة » هي في الوقت نفسه عدد لكلمة « رجل » ، لذلك جاء مفرداً مضافاً اليه ، كما تقضي بذلك القواعد المعروفة .

(٥٥٢٥) : جاء خمسةُ آلافٍ وخمسُ مئةٍ وخمسةٌ وعشرون رجلاً . لاحظ أن كلة « خمسة » تكررت في العـدد ثلاث مرات : ففي المرة الأولى كانت مؤنثة ، لأن معدودها ، وهو كلة « آلاف » ، مذكر ، وفي الثانية جاءت مذكرة ، لأن معدودها ، وهو كلة « مئة » مؤنث ، وفي المرة الثالثة عادت إلى التأنيث ، لأن معـدودها الآن ، وهو كلـــة « رجلاً » مذكر .

٤ ـ إذا كان في العدد عدة أجزاء ، وكل واحد منهـا معـدوده الألف ، فالأفضل ، والذي كان متبعاً سابقاً ، أن تذكر « الألف » مع كل جزء ، مثل (١٢٥٠٠٠) ، فهنا عنـدنا « مئة ألف » + « خمسة وعشرون ألفاً » . فتقول : « عنـدي مئة ألفٍ وخمسةٌ وعشرون ألفَ ليرةٍ » ، ولا تقل : « عنـدي مئة وخمسة وعشرون ألف ليرة » ، كما يفعل أكثرهم اليوم ، لأنه لو سمعك عربي قديم وأنت تقول ذلك ، لظنك تعد من اليمين إلى الشمال ، وان عندك « مائة » ليرة فقط ، و « خمسة وعشرون ألف ليرة » . ويكون حاصل ما معك بالارقام (٢٥١٠٠) ليرة . وهذا خلاف مرادك ولا شك .

٥ ـ رأينا أن الـ (١) له لفظان : « واحـد ـ وأحد » ، والثاني منها لا يستعمل إلا مركباً مع العشرة ، نحو : « أحد عشر » ، أما الأول فيستعمل حين الافراد ، نحو : « جاء رجل واحـد » ، ومع ألفاظ العقود ، نحو : « واحد وعشرون » . ولا يستعمل واحد منها في مكان الآخر ، فلا يقال : « جاء رجل أحد ـ ولا : جاء أحد وعشرون رجلاً » ، كما لا يقال : « جاء واحدَ عشرَ رجلاً » . وأما « واحدة ، واحدى » فيستعمل أولها مفرداً ومع ألفاظ العقود ، فتقـول : « جاءت امرأة واحدة ـ وجاءت واحدة وعشرون امرأة » ، ويستعمل ثانيها مركباً مع العشرة ، ومعطوفاً على ألفاظ العقود ، تقول : « جاءت إحدى عشرة امرأة ـ وجاءت إحدى وعشرون امرأة » ، ولا يقال : « جاءت امرأة إحدى ـ ولا : جاءت واحدةَ عشرةَ امرأة » .

٦ ـ لم يكن عند العرب لفظ للعـدد إذا جاوز الألف . فكانوا يعبرون عن المليون (١ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهـم « ألفُ ألفٍ » وعن المليار (١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألفُ ألفِ ألفٍ » . فاذا شئت أنت أن تستعمل لفظي المليون والمليار ، فطبق عليها كل الأحكام التي تطبق على لفظي المئة والألف . فتقول : « جاء مليون رجـلٍ ، وملیارُ رجلٍ » بجعل المعدود مفرداً مجروراً بالاضافة .

٧ ـ تعامل كلمة « بضع » معاملة الاعـداد من (٣ ـ ١٠) ، فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، كما أن تمييزها جمع مجرور بالاضافة . تقول : « جاء بضعة رجالٍ ـ جاءت بضع فتيات » . وإذا ركبت مع العشرة بنيت معها على الفتح ، وبقي لها حكمها في التذكير والتأنيث . تقول : جاءنا بضعةَ عشرَ رجلاً ـ وبضعَ عشرةَ امرأةً » .

خاتمة

في عمل المصدر والمشتقات

آ ـ نظرية العامل :

يرى النحاة أن الظواهر الاعرابية ـ أي تغيرات أواخر الكلم من رفع ، إلى نصب ، إلى جر ، إلى جزم ـ إنما هي نتيجة تأثير بعض الكلام في بعض . فسموا الكلمة المؤثرة عاملاً ، والكلمة المتأثرة معمولاً ، والظاهرة الاعرابية الحادثة عملاً . ففي مثل قولك : « لم أسافرْ » ، تكون « لم » هي العامل ، و « أسافرْ » هي المعمول ، والجزم الحاصل على « أسافرْ » هو العمل .

ثم أطلقوا فقالوا : ما من ظاهرة إعرابية إلا لها عامل أحدثها .

فلما قيل : ولكن المبتدأ مرفوع ، وليس قبله شيء حتى يكون رافعاً له ، قال النحاة : العامل هنا معنوي غير ملفوظ ، إنه الابتـداء . فالابتداء هو الذي عمل الرفع في المبتدأ .

ولما قيل : ولكننا نجد في العربية كلمات لا تتغـيـر أواخرها مهما سبقها من العوامل ، فنقول : « جاء سيبويهِ ، ورأيت سيبويهِ ، ومررت بسيبويهِ » ، وكل ذلك بالكسر ، فهل مثل هذه الكلمات خارجـة على قانون العمل والعامل والمعمول ؟ قال النحاة : لا . ولكن العمل في هذه الكلمات المبنية يكون في محلها لا في لفظها .

وهكـذا انقسم العامل عنـدهم إلى قسمين : عامل لفظي ، وعامل

معنوي ، كما انقسم العمل عندهم إلى قسمين : عمل لفظي ، وعمل محلي. واسترسالاً في هذه القسمة قالوا : والمعمول قسمان : معمول مباشر ، كالفاعل في قولك : « جاء زيدٌ » ، ومعمول غير مباشر ، وهو التابع لأحد المعمولات المباشرة ، كالنعت في قولك : « جاء زيدٌ الكريمُ » ، والمعطوف في مثل : « جاء زيدٌ وعمرٌو » ، والتوكيد في مثل : « جاء زيدٌ نفسُه » ، والبدل في مثل : « جاء زيدٌ أبو عبد الله » .

هذا هو ما يسمى بنظرية العامل .

وليس ما قلناه هو كل شيء في هذه النظرية ، بل إن تفريعاتها وقواعدها أكثر من أن يتسع لها هذا الحيز الذي خصصناه لعرضها عرضاً سريعاً ليكون تمهيداً لما نريد بحثه في هذه الخاتمة من عمل المصدر والمشتقات.

ولا بد ، في الختام ، من الاشارة إلى أن هذه النظرية سيطرت سيطرة تامة على التفكير النحوي منذ عهد الخليل وسيبويه إلى أيامنا هذه ، فأفادت النحو العربي في مواطن ، كما كانت عبئاً ثقيلاً عليه في مواطن أخرى . ذلك أن المؤمنين بها أبوا إلا أن يخضعوا لها سلوك اللغة بكل ما فيه من تنوع وشذوذ . ولكننا نعلم أن اللغة ليست مادة جامدة يمكن إخضاعها لقوانين ثابتة ، بل هي كالكائنات الحية تماماً : تولد ، ثم تنمو ، ثم تموت ، ويكون لها في أثناء ذلك سلوكها الحر ، ومنطقها الخاص ، ونزواتها التي لا يمكن تفسيرها أو تعليلها . وكل هذا يجعل من عملية تفسير سلوك لغة ما بنظرية واحدة ، عملاً غير مجدٍ ، إن لم نقل إنه عمل لا يدل على تفكير سليم .

ولقد أحس الناس ، منذ القديم ، بما في هذه النظرية من تعنت واستبداد ، وبما تجره على النحو العربي من الضرر الفادح ، فاعلنوا الثورة

عليها مطالبين بالغائها ، وتخليص النحو من شرورهـــا . وكان على رأس هؤلاء في الماضي ابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحاة » .

أما في العصر الحاضر فيكاد أغلب النحاة المعاصرين أن يكونوا من أعدائها المتحمسين في عداوتها .

ب ـ عمل المصدر :

المصدر اسم يدل على الحدث ، وهذا يعني أنه كالفعل ، لأن هـذا أيضاً يدل على الحدث . وإذا كان الأمر كذلك ، كان من الطبيعي أن يكون للمصدر في الجملة عمل يشبه عمل الفعل فيها : فيكون له فاعل قام به ، ومفعول وقع عليه ، وظرف حدث فيه ... إلى آخر ذلك مما عرفناه من تكملات الفعل .

هذا هو ، إذن ، ما يسمى بعمل المصدر ، وهذا هو سبب عمله .

ولكن المصدر ليس كالفعل تماماً ، فالفعل يعمل بغير شرط ، أما المصدر فلا بد لعمله من توفر بعض الشروط . وقبل الكلام على هـــذه الشروط نرى من الأفضل أن نعرض عليك صوراً من عمل المصدر :

١ ـ (عجبت من شربِ اليومِ زيدٌ عسلاً) : في هذه الصورة نجد المصدر « شرب » قد أضيف إلى ظرفه ، وهو « اليوم » ، ثم رفع فاعلاً هو « زيد » ، ثم نصب مفعولاً به هو « عسلاً » . وهذا الاسلوب في استعمال المصدر نادرٌ جداً .

٢ ـ (عجبت من شربِ العسلِ زيدٌ اليومَ) : وهذه الصورة أكثر شيوعاً من سابقتها . وفيها نجد المصدر مضافاً إلى مفعوله ، ثم نجده قد رفع الفاعل ، ونصب الظرف

٣ – (عجبت من شربِ زيدٍ العسلَ اليومَ) : وهـذه أكثر الصور شيوعاً ، وفيها نجد المصدر مضافاً إلى فاعله ، ناصباً المفعول به والظرف .

٤ – (أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة يتيماً) : في هـذه الآية الكريمة ، نجد المصدر « إطعام » منوناً غير مضاف إلى شيء . ومع ذلك نصب « يتيماً » على المفعولية . لكن استعمال المصدر عاملاً وهو منون ، كما في هذه الآية ، قليل .

٥ – (أنت كثيرُ الضربِ زيداً) : المصـدر في هـذه الصورة محلىً بالألف واللام ، ومع ذلك فهـو ناصب « زيداً » على المفعوليـــة . وهذه الصورة قليلة الورود في الكلام العربي .

٦ – (أنت كثيرُ النومِ) : هنا لا نجـد للمصدر فاعـــلاً ولا مفعولاً . فأما فقدان المفعول فيعود إلى أن حـدث « النوم » حدث لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، وأما فقدان الفاعل فيعود إلى استتاره في المصدر نفســـه .

يمكننا الآن أن نلاحظ الأشياء الآتية :

١ – المصدر كفعله تماماً تعدياً ولزوماً ، فيأخذ مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً ، ويكتفي بفاعله إن كان فعله لازماً .

٢ – المصدر كالفعل تماماً من حيث تكملته بالتكملات كلها ، فيكون له ، كما لفعله ، مفعول به ، وظرف ، ومفعـول معه ، مثل : « يسرني سفرك وزيداً » ، ومفعول لأجله ، مثل « يسرني اغترابك طلباً للعلم » ، ومجرور بالحرف مثل : « تعجبني كتابتك بالقلم » ... الخ .

٣ – إن المصدر يعمل في كل أحواله ، منوناً ، ومضافاً ، ومحلىً بـ « ال » . إلا أن عمله وهو مضاف أكثر منه وهو منون ، وعمله

وهو منون أكثر منه وهو محليّ بـ « ال » .

٤ ـ إن المصدر قد يضاف إلى أحد معمولاته فيحدث فيه الجر لفظاً ، أما سائرها فيحدث فيه ما يستحق من رفع أو نصب .

٥ ـ إن الاضافة التي تحدث بين المصدر وأحد معمولاته هي إضافة لفظية شكلية ، وليست إضافة معنوية محضة (١) . بمعنى أن المضاف اليه يظل في الاعتبار النحوي معمولاً للمصدر على جهة من الجهات ، وإن كان هو في اللفظ الظاهر مضافاً اليه . ففي مثل : « يسرني شرب زيدٍ العسلَ » ، يكون « زيد » فاعلا للشرب في المعنى ، وإن كان في اللفظ مضافاً اليه . ويعرب بأنه فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً . وفي مثل : « يعجبني شربُ العسلِ زيدٌ » تقول : « العسلِ » مفعول به للشرب مجرور لفظاً بالاضافة الشكلية ، منصوب محلاً .

ويترتب على هذا أنه إذا وجد تابع للمعمول الذي أضيف المصدر اليه ، جاز لهذا التابع أن يتبع المعمول على لفظه المجرور ، أو على محله من الرفع والنصب ، فتقول : « يسرني شرب زيدٍ وعمرٍو العسلَ » جاراً المعطوف ، أو : « يسرني شربُ زيدٍ وعمرٌو العسلَ » رافعاً المعطوف . فتكون في الحالة الأولى اتبعته على اللفظ ، وفي الحالة الثانية اتبعته على المحل . وتقول : « أحب شرب العسلِ الحلوِ » بجر الصفة على اللفظ ، و « أحب شرب العسلِ الحلوَ » بنصب الصفة على المحل ، لأن الموصوف مفعول به في المعنى .

٦ ـ إن المصدر قد يرفع فاعله ، كما رأينا في المثالين الأول والثاني ، أو قد يضاف اليه ، كما رأينا في المثال الثالث ، أو قد يستتر فاعله فيه ،

---

(١) راجع مبحث الاضافة .

كما في المثل السادس . لكن هذه الصور الثلاث ليست هي كل شيء ، إذ قد يحذف فاعل المصدر نهائياً ، من غير أن يستكن فيه ضميره ، نحو : « سرني تكريم العاملين » . فهنا لا نرى فاعلاً للتكريم ظاهراً ، ولا يمكن أن تقدر ضميراً مستتراً مستكناً في التكريم هو فاعل له ، لأننا نجهل من قام بهذا التكريم . وعلى هذا ، فاذا قدر له فاعل في شكل ضمير مستتر ، عاد هذا الضمير على لا شيء .

ولنتساءل الآن : ما الشروط التي يجب توفرها في المصدر حتى يعمل عمل فعله ؟ .

والجواب : ليس هناك إلا شرط واحد ، وهو أن يكون المصدر مستعملاً للدلالة على وقوع الحدث . فاذا كان مستعملاً لغير ذلك ، لم يعمل .

ولكن ، متى نعرف أنه مستعمل للدلالة على وقوع الحدث ؟

والجواب : نعرف ذلك إذا وقع في أحد الموقعين الآتيين :

١ ـ أن يستعمل مفعولاً مطلقاً نائباً عن فعله ، نحو : « حفظاً درسَك [١] » أي : احفظ درسَك .

٢ ـ أن يصح إحلال المصدر المؤول محله ، نحو : « يسرني حفظك الدرسَ » ، إذ يمكن هنا إحلال المصدر المؤول فنقول : « يسرني أن تحفظ الدرس » .

ونسأل الآن : ومتى نعلم أن المصدر مستعمل لغير الدلالة على الحدث ؟
والجواب : إذا وقع في المواقع الآتية :
١ ـ إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله ، نحو : « مزقت الكتابَ تمزيقاً » .

(١) راجع مبحث المفعول المطلق .

٢ ـ إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع فعله ، نحو : « سرت سيرة الصالحين » .

٣ ـ إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبيناً لعدد مرات فعله ، نحو : « ضربت الولد ضربتين » .

٤ ـ إذا كان مصغراً ، نحو : « يعجبني ضُرَيْبُك » .

٥ ـ إذا خرج عن المصدرية إلى الاسمية ، نحو : « العلم نورٌ » .

والمصدر الميمي كالمصدر العادي في كل أحكامه .

ج ـ عمل اسم المصدر :

لاسم المصدر كل أحكام المصدر في العمل ، إلا أن إعماله قليل ، نحو : « يعجبني عطاؤك زيداً ديناراً » . حيث نجد « العطاء » ، وهو اسم المصدر « اعطاء » ، مضافاً إلى فاعله ، وهو الكاف ، وناصباً مفعولين هما « زيداً وديناراً » .

د ـ عمل اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله ، سواء في ذلك أن يكون متعدياً أو لازماً . فالمتعدي نحو : « هل مكرم سعيدٌ ضيوفَه ؟ » ، واللازم نحو : « خالد مجتهدٌ أولادُه » ، حيث نجد « مكرم » في المثال الأول رافعاً لفاعله « زيد » ، وناصباً لمفعوله « ضيوفه » ، وحيث نجد « مجتهد » في المثال الثاني مكتفياً برفع الفاعل ، وهو « أولادُهُ » .

ويتفق اسم الفاعل مع المصدر في أمور :

١ ـ أنه قد يستتر فيه فاعله ، نحو : « أنت حافظٌ درسَك » ، إذ الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره « أنت » .

٢ ـ أنه قد يضاف إلى مفعوله ، نحو : « أنت حافظ الدرسِ » .

٣ ـ أنه يعمل منوناً ، نحو : « أنت حافظٌ درسَك » ، أو مضافاً ، كما رأينا في المثال السابق ، أو محلىً بـ « ال » ، نحو : « أنت الحافظُ درسَك » .

ولا يختلف عن المصدر إلا في شيء واحد ، وهو أنه لا يضاف إلى فاعله ، فلا يقال : « هل حافظُ زيدٍ الدرسَ ؟ » .

هذا ، ولا يعمل اسم الفاعل إلا في حالتين :

١ ـ أن يكون محلىً بـ « ال » . وحينئذٍ لا يحتاج إلى أي شرط آخر ، نحو : « أنت الكاتبُ رسالةً ـ جاء الكاتبُ رسالةً ـ الكاتبُ رسالةً قادمٌ » ... الخ .

٢ ـ فاذا لم يكن محلىً بـ « ال » ، وجب أن يدل على الحال أو الاستقبال ، ثم أن يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام ، أو أن يكون خبراً لمبتدأ أو نعتاً أو حالاً ، والأمثلة : « ما كاتبٌ زيدٌ رسالةً غداً (١) ـ هل كاتبٌ زيدٌ رسالةً ؟ ـ زيد كاتبٌ رسالةً ـ جاء الطالبُ الكاتبُ رسالةً ـ جاء زيد ضاحكاً ثغرُه » .

حيث تجد « كاتب » الأول مسبوقاً بنفي ، رافعاً لزيد على الفاعلية ،

---

(١) وضعنا في المثال كلمة « غداً » للدلالة على أن اسم الفاعل دال على وقوع الحدث في المستقبل . ولم نكررها في الأمثلة التالية اكتفاء بوجودها في المثال الأول .

ناصباً الرسالة على المفعولية ، وتجد « كاتب » الثاني مسبوقاً بالاستفهام ، عاملاً مثل عمل الأول ، وتجد « كاتب » الثالث خبراً للمبتدأ « زيد » ناصباً الرسالة على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » يعود على « زيد » ، وتجد « كاتب » الرابع نعتاً للطالب ، ناصباً الرسالة على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » يعود على « الطالب » ، وتجد كلمة « ضاحك » حالاً من زيد ، رافعاً « ثغرُه » على الفاعلية .

فان دل اسم الفاعل على المضي لم يعمل ، فلا يقال : « زيد كاتبٌ رسالةً أمسِ » ، بل يقال : « زيد كاتب الرسالةِ أمسِ » ، بالاضافة .

هـ ـ عمل مبالغة اسم الفاعل :

تعمل مبالغة اسم الفاعل عمل الفعل بالشروط نفسها التي هي لاسم الفاعل ، نحو : « هل حلالٌ زيدٌ مشكلتَه ؟ » .

و ـ عمل اسم المفعول :

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول ، فيرفع نائب الفاعل . وشروط عمله وأحواله كشروط اسم الفاعل وأحواله ، نحو : « هل محفوظٌ درسُك ؟ ـ ما محفوظٌ درسُك ـ أنت محفوظٌ درسُك ـ جاء المحفوظُ درسه ... » . والدرس في كل ذلك نائب فاعل مرفوع .

ز ـ عمل الصفة المشبهة :

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل اللازم ، لأنهـا مشبهة به ،

ولأنها مشتقة من الفعل اللازم . غير أن لك في معمولها ، وهو فاعلها ، أربعة أوجه :

١ ـ أن ترفعه على الفاعلية ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهُهُ » .
٢ ـ أن تجره بالاضافة ، نحو : « زيدٌ جميلُ الوجهِ » .
٣ ـ أن تنصبه على التمييز ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهاً » .
٤ ـ أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به . ويشترط عند ذلك أن يكون معرفة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهَهُ ـ أو : زيدٌ جميلٌ الوجهَ » .

واعلم أنه تمتنع إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها إذا اقترنت بـ « ال » ، وكان معمولها مجرداً منها ، أو مضافاً الى مجرد منها ، فلا يقال : « زيد هو الحسن خلقِهِ ـ ولا : زيدٌ هو العظيم شدةِ بأسٍ » ، ولكن يقال : « زيد هو الحسن الخلقِ ـ وزيد هو العظيمُ شدةِ البأسِ » .

ع ـ عمل اسم التفضيل :

يقتصر عمل اسم التفضيل على رفعه فاعلاً مستتراً فيه ، فقولك : « زيدٌ أكبرُ الرجال » ، يساوي في المعنى قولك : « زيد فاق الرجال في الكبر » . وعلى ذلك يكون له فاعل على شكل ضمير مستتر فيه ، تقديره « هو » .

ولا يجوز له أن يرفع الفاعل الظاهر إلا إذا صلح وقوع فعل بمعناه موقعه ، ولا يتأتى ذلك إلا في أساليب نادرة مثل : « ما رأيت رجلاً أوقعَ في نفسِهِ النصيحةُ كزهيرٍ » ، إذ يمكن أن تضع الفعل مكان اسم التفضيل « أوقع » ، فتقول : « ما رأيت رجلاً تقع في نفسِهِ النصيحةُ كزهيرٍ » . وعلى ذلك تكون « النصيحة » فاعلاً ظاهراً لاسم التفضيل « أوقع » .

القسمُ الرّابع

في الأدَوَاتِ

مقدمة

في معنى الأداة واشكالها

آ ـ معنى الأداة النحوية :

اسمع مني العبارة الآتية : « رجل عصا حمار ضرب » . وقل لي هل فهمت شيئاً ؟ ستقول : لا .

وليس هذا صحيحاً تماماً . فهذه الكلمات لم تذهب في الهواء دون أن تترك في نفسك أثراً ، لقد أثارت في مخيلتك صور هذه الأشياء التي ندعوها « الرجل والعصا والحمار والضرب » . ولكن هذه الصور ظلت في مخيلتك منفصلاً بعضها عن بعض لا يجمع بينها رابط . هذا هو إذن النقص الذي يجعل العبارة غير ذات دلالة . وقبل أن ننتقل الى عبارة غيرها ، تعال نحللها لنحدد ما فيها من عناصر .

لو أعدنا النظر فيها لوجدناها ألفاظاً تدل على أشياء . لنقل إذن : إنها تتألف من عنصرين :

١ ـ من أشياء ، أو قل : من ماهيات .

٢ ـ من ألفاظ تدل على هذه الأشياء ، أو قل : من دوال على الماهيات (١) .

(١) تسمى دوال الماهيات في علم اللغة الحديث (Sémantémes) . انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » ص ٢٧٣ وما بعدها .

إسمع الآن عبارتنا الماضية وهي بهذا الشكل الجديد : « ضرب الرجل حماراً بعصاه » . وقل لي : هل فهمت منها الآن شيئاً ؟ ستقول : نعم .

إذن ما الذي دخل العبارة حتى جعلها تامة الدلالة ؟ لماذا أصبحت الكلمات الآن مرتبطاً بعضها ببعض ؟ ما نوع هـذه الروابط التي قامت بين الكلمات ؟

وفي الجواب نقول :

لقد قامت بين « الرجل » و « ضرب » علاقة نحوية نسميها علاقة الفاعلية ، وقد دل على هذه العلاقة وجود الضمة على نهاية كلمة « الرجل » . وكذلك قامت علاقة أخرى بين « ضرب » و « حماراً » تسمى علاقـــة المفعولية ، والذي دل على هذه العلاقة هو الفتحة الموجودة في نهاية كلـة « حماراً » ، أما العصا فعلاقتها بـ « ضرب » هي علاقة الواسطة ، والذي دل على هذه العلاقة هو حرف الباء الذي اتصل بالكلمة .

وهناك أشياء أخرى صرنا نفهمها من الجملة الآن ، منها أن الرجل شخص معروف ، والذي دل على ذلك هو « ال » المتصلة به ، ومنها أن الحمار غير معروف ، والذي دل على ذلك هو هذه النون الساكنة التي نسميها التنوين ، والتي لحقت آخر كلمة « حماراً » ، ومنهـا أن العصا هي ملك للرجل ، بدلالة الهاء التي اتصلت بنهاية الكلمة ... الخ .

إذن ، فقد دخل العبارة عنصران جديدان :

١ ـ معان لحقت الماهيات ، وربطت فيما بينها ، وهي : الفاعلية ، والمفعولية ، والتعريف ، والتنكير ، والواسطة ... ولنسم هذه المعاني بالمعاني النحوية ، أو الفصائل النحـــوية ، أو المقولات النحـوية ، أو الأبواب النحوية (١) .

(١) كل هذه التسميات يقابلها في اللغات الأجنبية (Catégorie grammaticale) .

٢ ـ ألفاظ دلت على هذه المعاني النحوية ، هي الضمة ، والفتحة ، و « ال » ، والتنوين ، والباء ... ولنسم هذه بالأدوات النحوية (٢) .

وهكذا أصبحت عبارتنا ـ ومثلها كل العبارات التامة المفيـــدة ـ مؤلفة من العناصر الأربعة التالية :

١ ـ ماهيات (هي الاشياء والمعاني) .
٢ ـ دوال على الماهيات (هي الاسماء والأفعال) .
٣ ـ معان نحوية (كالفاعلية والمفعولية وغيرهما) .
٤ ـ دوال على المعاني النحوية (وهي الأدوات) .

إذن ، فالأداة النحوية هي : لفظ دال على معنى من المعاني النحوية .

ب ـ أشكال الأدوات :

مرت معنا ـ عند تحليلنا للعبارة السابقـة ـ أشكال متعـددة للاداة النحوية ، ومع ذلك ، فليست هذه هي كل الأشكال الممكنـة لها . لننظر الآن في أشكالها بالتفصيل :

١ ـ قد تكون الأداة صوتاً مفرداً ، (كالضمة الدالة على الفاعلية ، والفتحة الدالة على المفعولية ، والكسرة الدالة على الاضافـة ، والواو الدالة على جماعة الذكور العقلاء ، والياء الدالة على المخاطبـة ، والنون الدالة على التنكير ... وهكذا) .

٢ ـ قد تكون الأداة مقطعاً صوتياً واحداً . (ومن هـذا النوع

(١) وتسمى في علم اللغة الحديث (Morphéme) .

كثير من الحروف ، مثل : بِ - لِ - مِنْ - عنْ - في - كي - لنْ - لم - ما - إنْ - بل ... الخ) .

٣ - قد تكون الأداة كلمة مؤلفة من عدة مقاطع (مثل « ليس » الدالة على النفي ، و « صار » الدالة على التحول ، و « كان » الدالة على المضي ، و « كيف » الدالة على الاستفهام عن الحال ، و « ليت » الدالة على التمني ... وهكذا) .

٤ - قد تكون الأداة عبارة بتمامها ، وذلك مثل « لا سيما » في نحو قولك : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فهذه العبارة لا تقوم في الجملة بأكثر مما يقوم به أي حرف . وعند التحليل الوظيفي للجملة ، لا بد من اعتبار « ولا سيما » أداة مثل بقية الأدوات .

٥ - وأخيراً ، فقد تكون الأداة صفراً ، وذلك في مثل قولك « ضَرَبَ » ، فنحن نفهم عند نطق هذا الفعل على هذه الشاكلة ، أنه وقع من مفرد مذكر غائب ، والذي دلنا على هذا المعنى النحوي - أي وقوعه من مفرد مذكر غائب - هو عدم اتصال الفعل بشيء من الأدوات ، فكأن عدم وجود أداة ، هو أداة في حد ذاته له دلالته النحوية الخاصة .

هكذا ترى أن « الأداة » لا ترادف دائماً ما نسميه في النحو « بالحرف » ، فقد تكون حرفاً ، أو اسماً ، أو فعلاً ، أو عبارة كاملة .

ولكن أي الأدوات هو الذي سندرسه في هذا القسم ؟

بالطبع ، سنتخلى عن الأدوات الصفرية ، وعن تلك التي هي من نوع الحركات ، إذ لا فائدة ترجى من وراء دراستها ، في مجال النحو على الأقل ، وسنحصر همنا فيما سوى ذلك من الأدوات .

على أننا سنضم إلى الأدوات بعض الكلمات التي يخشى على المبتدىء ألا يهتدي إلى الوجه الصحيح في اعرابها ، إما لندرة استعمالها ، وذلك كبعض اسماء الأفعال والأصوات ، والمصادر اللازمة للمصدرية ، والظروف اللازمة للظرفية ... وهكذا ، وإما لغرابة التركيب الذي تأتي فيه ، مثل « ولا سيما » وغيرها ، وإما لأن لها اعراباً خاصاً في استعمال قد لا يهتدي المبتدىء الى مظانه ، وذلك مثل كأنة « حقاً » وغيرها .

هذا ، وسنتبع في دراستنا للأدوات الترتيب الأبجدي الذي سار عليه ابن هشام في كتابه « مغني اللبيب » ، لاعتقادنا أنه أكثر فائدة للمتعلم من الترتيب المعنوي الذي سار عليه الزمخشري في كتابه « المفصل » .

حرف الألف

[الهمزة]

آ ـ (الهمزة حرف نداء) :

ويكون لنداء القريب ، كقول امرىء القيس :

أفاطمُ مهلاً ، بعضَ هذا التدلّلِ
وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجْمِلي

ب ـ (الهمزة حرف استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « أزيدٌ قائمٌ ؟ » .

أحكامها :

١ ـ يجوز حذفها ، كقول عمر بن ابي ربيعة :

فوالله ما أدري ، وإن كنت دارياً
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بثمانِ ؟

أي : أبسبعٍ ؟

٢ ـ تستعمل للتصور والتصديق (١) ، فالأول نحو : « أزيدٌ جاء ؟ » ، والثاني نحو : « أجاءَ زيدٌ ؟ » .

---

(١) التصور : السؤال عن الشيء ، مكاناً كان أو زماناً أو ذاتاً ... والتصديق : السؤال عن الحدث . وأدوات الاستفهام كلها للتصور ، نحو : « من جاء ؟ ـ ماذا فعلت ؟ أين جلست ؟ متى سافرت ؟ » أما التصديق فليس له إلا « هل » ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » .

٣ ـ يجب تصدرها على كل شيء ، حتى على حروف العطف ، كقوله تعالى : « أفلم يسيروا في الأرضِ ؟ » .

معانيها :

١ ـ الاستفهام الحقيقي ، نحو : « أجاءَ زيد ؟ » .

٢ ـ التسوية ، كقوله تعالى : « إنَّ الذين كَفَروا سَواءٌ عليهم أأنذرتَهُمْ أمْ لَمْ تُنْذِرْهم ، لا يؤمنون » . وفي هذا المعنى يجب تأويل ما بعدها بمصدر يكون له محل من الاعراب . والتقدير في الآية : إنذارُك وعدمُ انذارِك سواءٌ .

٣ ـ الانكار الابطالي : وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ، وأن مدعيه كاذب ، كقوله تعالى : « فاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ البناتُ ولهم البنونَ ! » .

٤ ـ الانكار التوبيخي : وهذه تقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله ملوم ، كقوله تعالى : « أتعبدونَ ما تنحتونَ !! » .

٥ ـ التقرير : ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما أنت عالم به ، كقوله تعالى : « أأنتَ فعلتَ هذا بآلهتِنا يا ابراهيمُ ؟ » .

٦ ـ التهكم ، كقوله تعالى : « أصلاتُك تأمُرُك أن نتركَ ما يعبُد آباؤنا ؟ » .

٧ ـ الأمر ، نحو قوله تعالى : « أأسلمتم » ، أي : أسلموا .

٨ ـ التعجب ، كقوله تعالى : « ألَمْ تَرَ إلى ربِّك كيفَ مدَّ الظلَّ ؟ ! » .

٩ ـ الاستبطاء ، كقوله تعالى : « ألَمْ يأنِ للذين آمنوا أن تخشعَ قلوبُهم لذكرِ اللهِ ! » .

ج - (الهمزة فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « إ زيداً » أي : عِدْ زيداً ، لأنه من الفعل « وأى » بمعنى « وَعَدَ » . وتقول عند الوقف : « إهْ » باضافة هاء السكت .

[ا]

آ - (الألف حرف إنكار) :

وذلك في نحو قولك : « أزيداهْ !! ؟ » ، تقول ذلك إذا قال لك أحدهم : « رأيت زيداً » ، فاردت أن تنكر عليه ما يقول . فالألف التي بعد « زيد » للانكار ، أما الهاء الساكنة فللسكت . وهذه الألف لا تأتي إلا في نهاية الجملة الانكارية ، وبشرط أن تكون الكلمة التي تنتهي بها هذه الجملة مفتوحة الآخر ، نحو : « أقرأ زيدٌ الكتاباه !! ؟ » . وتقول منكراً أن يكون زيد قد سافر : « أسافراه » . وحقيقة هذه الألف انها اشباع للفتحة التي قبلها .

ب - (الألف للتذكر) :

وهذه مثل سابقتها في كونها إشباعاً للفتحة التي قبلها ، وإنما تأتي بعد كلمة مفتوحة الآخر تلكأ عندها المتكلم ليتذكر ما يقوله بعدها ، نحو : « رأيت أحمدا ... وعمر » .

ج - (الألف علامة للاثنين لا محل لها) :

وهي تلك التي في لغة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « جاءا زيدٌ وعمرٌو » .

د ـ (الألف ضمير متصل) :

وهذه لا تكون إلا في محل رفع ، نحو : « زيد وعمرو جاءا ـ زيد وعمرٌو ضُرِبا » .

هـ ـ (الالف كافّة) :

وهي التي تأتي مع « بين » فتكفها عن الاضافة إلى الجملة التي بعدها ، كقول بنت النعمان :

فبينا نسوسُ النـاسَ والأمرُ أمرُنا
إذا نحن فيهم سوقةٌ ليس نُنْصَفُ

وقال بعضهم : هذه الألف بقية من « ما » الكافة ، وقال آخرون : هي إشباع لفتحة « بين » وليست كافة . وعلى هـذا تكون الجملة بعدها مضافاً اليها .

و ـ (الالف حرف فصل بين الهمزتين) :

وهي تلك التي تحشر بين الهمزتين لتسهيل النطق بهـا ، نحو : « أاأكل زيد » . والاتيان بها ههنا جائز لا واجب .

ز ـ (الالف حرف فصل بين النونين) :

وهي تلك التي يؤتى بها وجوباً بين نون النسوة ونون التوكيـد الثقيلة ، نحو : « أُدْرُسْنانِّ يا بنات » .

ح ـ (الالف الندبة أو الاستغاثة أو التعجب) :

وهي تلك التي تلي المنادى المندوب ، أو المستغاث ، أو المتعجب منه ، نحو : « وا ولدا ـ يا زيدا ـ يا روعتا ! » .

ط ـ (الالف بدل من نون التوكيد) :

وهي تلك التي تأتي بدلاً من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف ، كقول الأعشى :

ولا تعبد الشيطانَ ، واللهَ فاعبدا

ي ـ (الالف للاطلاق) :

وهي التي يؤتى بها لاطلاق القافية المفتوحة ، أي لمدّ الصوت بها ، كقول المتنبي :

إذا أنت أكرمتَ الكريم ملكتَـهُ
وإن أنت أكرمتَ اللئـيمَ تمرّدا

ك ـ (الالف علامة رفع) :

ويكون ذلك في المثنى والملحق به ، نحو : « جاء رجلان اثنانِ » .

ل ـ (الالف علامة نصب) :

ويكون ذلك في الاسماء الخمسة ، نحو : « رأيت أباك » .

م ـ (الالف فارقة) :

وهي التي يؤتى بها بعد واو الجماعة تفرقة بينها وبين الواو العاطفة ، نحو : « الرجال قاموا » . وهذه الألف تكتب ولا تلفظ (١) .

---

(١) ليست كل هذه الألفات مما يدخل في مفهوم « الأداة النحويـة » . وإنما ذكرناها لأن المعربين قد اعتادوا ـ إذا صادفوها في الكلام ـ أن يعربوها . وقول « يعربوها » أي يسموها ، لا أن لهذه الألفات محلاّ من الاعراب ، إذ كلها لا محل لها من الاعراب ما عدا الألف التي هي ضمير الاثنين . وقد أشرنا الى أن محلها الرفع على الفاعلية ، أو على نيابة الفاعلية .

[آ]

حرف لنداء البعيد ، نحو : « آ زيد » .

[أجَلْ]

حرف جواب مثل نعم . ولا عمل له .

استعمالاته :

١ ـ يكون تصديقاً للمخبر . يقال لك : « جاء زيد » فتجيب مصدقاً : « أجل » .

٢ ـ ويكون وعداً للطالب . يقال لك : « أعطني ديناراً » فتقول : « أجَلْ » .

٣ ـ ويكون اعلاماً للمستخبر . يقال لك : « هل جاء زيد ؟ » فتقول : « أجَلْ » .

[أخّ]

اسم فعل مضارع بمعنى « اكره » أو « أتكرّه » .

[اذْ]

اسم الزمان الماضي .

استعمالاته :

١ ـ يقع ظرفاً ، وهذا هو الغالب ، كقوله تعالى : « فقد نصره اللهُ إذْ أخرجَهُ الذين كفروا » ، فهو في الآية في محل نصب على الظرفية الزمانية ، متعلق بنصره .

٢ ــ ويقع مفعولاً به ، كقوله تعالى : « واذكروا إذْ كنتم قليلاً فكثّركم » .

٣ ــ ويقع بدلاً من المفعول به ، كقوله تعالى : « واذكرْ في الكتابِ مريمَ إذْ انتبذتْ من أهلها مكاناً شرقياً » ، فهو في الآية بدل من « مريم » .

٤ ــ ويقع مضافاً اليه بعد اسم زمانٍ صالح للاستغناء عنه ، نحو : « يومَئذٍ ــ عندئذٍ ــ بعدئذٍ ... الخ » ، أو غير صالح للاستغناء ، كقوله تعالى : « ربَّنا لا تُزِغْ قلوبنا بعد إذْ هديتنا » . فهو في الآية والامثلة في محل جر بالاضافة .

وتتضمن « إذ » معاني أخرى غير الظرفية ، فيختلف النحاة في إعرابها : فمنهم من يبقيها على ظرفيتها ، ومنهم من يجد لها إعراباً آخر :

١ ــ (ضربت زيداً إذ أساء) : تضمنت هنا معنى التعليل ، فقال قوم : هي حرف تعليل لا عمل له ، والجملة بعده مستأنفة .

٢ ــ (بينا أنا جالس إذ أقبل زيد) : أفادت هنا المفاجأة ، فقال قوم : هي حرف للمفاجأة لا عمل له ، وقال آخرون : هي ظرف مكان ، وقال غيرهم : هي حرف توكيد زائد .

٣ ــ (وإذ قال ربك للملائكة) : قال قوم : هي حرف تحقيق هنا ، وفي كل الآيات المصدرة بها .

أحكامه :

١ ــ يلزم « إذ » الاضافة إلى جملة ، إما اسمية ، كقوله تعالى : « واذكروا إذْ أنتم قليلٌ » ، واما فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى ، كقوله

تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة » ، أو فعليـة فعلها ماضٍ معنىً لا لفظاً ، كقوله تعالى : « وإذ يرفع ابراهيمُ القواعدَ » .

٢ ـ وقد يحذف أحد شطري الجملة بعدها ، فلا يعني ذلك أنها مضافة إلى المفرد ، ومنه قول الأخطل :

كانت منازلَ أُلافٍ عهدتُهمُ
إذ نحن إذ ذاك دونَ الناسِ إخوانا

والتقدير : إذ نحن متآلفون ... وإذ ذاك كائنٌ .

[اذا]

آ ـ (ظرف للزمان) :

وذلك في نحو قولك : « سآتيك إذا طلعت الشمس » ، فاذا ظرف متعلق بآتيك .

أحكامها :

١ ـ تلزم « إذا » الاضافة إلى الجملة الفعليـة ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » .

٢ ـ إذا جاء بعدها مرفوع فهو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، نحو : « إذا زيد جاء فأكرمه » ، ولا يجوز اعتباره مبتدأ لما قلنا في الحكم الأول من أنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية .

٣ ـ ولهذا السبب أيضاً لا يجوز بعدها إلا النصب على الاشتغال حين يتقدم المفعول ، نحو : « إذا زيداً رأيته فسلم عليه » .

٤ ـ تتضمن « إذا » معنى الشرط فلا تجزم إلا في الشعر خاصة ،

كقول عبد القيس بن خفاف :

إستغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجمّلِ

٥ - تكثر زيادة « ما » بعدها ، نحو : « إذا ما رأيت زيداً فسلم عليه » .

٦ - إذا تضمنت « إذا » معنى الشرط ففي متعلقها مذهبان ، أحدهما يعلقها بالجواب ، ويجعلها مضافة إلى جملة الشرط ، وثانيهما يعلقها بجملة الشرط ، فلا تكون عنده مضافة إلى شيء .

ب - (« إذا » فجائية) :

وهي التي في نحو قولك : « خرجت فاذا زيد واقفٌ » .

واختلف النحاة في إعرابها :

١ - قال الأخفش : هي حرف للفجاءة لا عمل له .

٢ - وقال المبرد : هي ظرف مكان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقفٌ في الحضرةِ » .

٣ - وقال الزجاج : هي ظرف زمان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف وقت خروجي » .

وعلى القول بالظرفية المكانية أو الزمانية ، تكون متعلقة بالخبر « واقف » ، فان لم يذكر الخبر ، كما في نحو قولك : « خرجت فاذا زيدٌ » ، فهي متعلقة بخبر محذوف تقديره : مستقر .

وتقول العرب : « خرجت فاذا زيدٌ واقفاً » ، فالخبر في هذه الصورة محذوف ، و « واقفاً » حال .

ومن « إذا » الفجائية ، تلك التي تأتي مكان الفاء الرابطة لجواب

الشرط ، كقوله تعالى : « ثم إذا دعاكم دعـــوةً من الأرضِ إذا أنتم تخرجون » .

[إذما]

مركبة من « إذ » و « ما » . وقد اختلف فيها النحاة : فذهب سيبويه إلى أنها أصبحت بعـد التركيب حرفـاً للشرط بمنزلة « انْ » معنىً وعملاً ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها باقيـة على ظرفيتها ، وأن « ما » زائدة بعدها كزيادتها بعد « إذا » الشرطية .

هذا ، والجزم بـ « إذما » قليل .

[إذن]

حرف جواب ينصب المضارع بشروط : أن يتصدر ، ثم أن يليـه المضارع الذي معناه الاستقبال ، ثم ألاّ يفصل بينه وبينه فاصل ، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً ، أو مجروراً ، أو قسماً ، أو حرف « لا » ، أو منادى ، نحـو قولك لمن قال لك : سأزورك : « إذنْ أكرمَك ـ إذنْ غداً أكرمَك ـ إذن والله أكرمَك ـ إذنْ لا أخيّبَ ظنَّك ـ إذن يا عبد الله أكرمَك » . والأكثر إهمالها عند وجود الفاصل .

وفي الوقف عليها مذهبان : أحدهما يقف عليها بالألف تشبيهاً لنونها بتنوين المنصوب ، وهؤلاء يكتبونها « إذاً » . والآخر يقف عليها بالنون . وهؤلاء يكتبونها بالنون « إذنْ » .

وأكثر استعمالاتها أن تقع جوابـاً لـ « إن » أو « لو » ، كقول كثيِّر :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلِهـا وأمكنني منهـا إذن لا أقيلُها

وقول قُرَيْطِ بنِ أُنَيْفٍ :

لو كنت من مازنٍ لم تستبحْ إبلي
بنو اللقيطةِ من ذُهْلِ بنِ شَيْبانا

إذنْ لقام بنصري معشرٌ خُشُنٌ
عندَ الحفيظةِ إنْ ذو لوثةٍ لانا

[أرأيتَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اخبرني » ، نحو : « أرأيت لو جاء زيدٌ فماذا تصنعُ ؟ » أي : اخبرني لو جاء ...

والتاء فيه ليست ضميراً فاعلاً ، إنما هي حرف خطاب ، وذلك لأن أسماء الأفعال أسماء ، والتاء لا تتصل بالاسماء . أما فاعله - باعتبار أنه اسم فعل - فضمير مستتر فيه تقديره « أنت » . وهذه التاء تتصرف بحسب المخاطب ، فتقول للمؤنثة « أرأيتِ » ، وللمثنى « أرأيتما » وللجمع المذكر « أرأيتم » وللجمع المؤنث « أرأيتن » . ومنه قوله تعالى : « قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكمْ بماءٍ معين ؟ » أي : أخبروني إن أصبح ...

وقد تثبت تاؤه على هيئة المفرد المذكر ، وعندئذٍ تلحقه الكاف من أجل الخطاب ، فيقال : أرأيتَكَ ، أرأيتَكِ ، أرأيتَكما ، أرأيتَكم ، أرأيتَكن . وبين سيبويه والفراء خلاف في إعراب كل من التاء والكاف . (انظر ذلك في المغنى - حرف الكاف) .

[اسٍّ]

اسم صوت لزجر الغنم .

[أَشْكانَ]

لغة في « وشكان » . (انظر وشكان) .

[أُف]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتضجر » .

وفيه لغات ، هي : أُفَّ – أُفُّ – أُفِّ – أُفًّا – أُفٌّ – أُفٍّ – أُفْ – أُفّى (بالامالة) – أُفَ – أُفّة – .

[أُفّ]

لغة في « أف » (انظر اف) .

[ال]

آ – (اسم موصول بمعنى الذي) :

وهي الداخلة على الظرف في قول الشاعر :

من لا يزالُ شاكراً على المَعَهْ   فهو حَرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَهْ

أي : شاكراً على الذي معه .

وعلى الجملة الاسمية ، كما في قول الشاعر :

من القومِ الرسولُ اللهِ منهمْ   لهم دانتْ رقاب بني مَعَدِّ

أي : من القوم الذين رسول الله منهم .

وعلى الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع ، كما في قول الشاعر قرط بن هلال :

يقـول الخنى وابغض العجمِ ناطقـاً
إلى ربنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

أي : صوت الحمارِ الذي يجدع .

وعلى أسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا كانت هذه الأسماء عاملة ، نحو : « جاء الضارب زيداً » ، أي : الذي سيضربُ زيداً .

فأما الداخلة على الظرف ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة . والتقدير : من لا يزال شاكراً على الذي هو كائن معه . وجملة الصلة المحذوفة صلة لها . وأما الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية ، فالجملة المذكورة صلتها . وأما الداخله على اسم الفاعل أو المفعول ، فالاسم وحده صلتها . وليس له محل من الاعراب ، إنما الاعراب لـ « ال » وحدها . ففي قولك « جاء الضاربُ زيداً » تكون « ال » فاعلاً لجاء ، أما الضمة التي على « ضارب » فهي الضمة التي كان يجب ظهورها على « ال » باعتبارها فاعلا ، ولكن لما كانت مبنية لا تقبل الحركات ، ألقت حركتها على صلتها « ضارب » .

وقلْ مثل ذلك إذا ظهرت على صلتها الفتحة أو الكسرة كما في قولك : « رأيت الضاربَ زيداً ـ ومررت بالضاربِ زيداً (١) » .

ب ـ (حرف تعريف) :

وهذه نوعان : عهدية وجنسية (٢) ، وكل منها ثلاثة أقسام :

---

(١) [illegible] لا [illegible] هذا الكتاب الجديد ، بل يعتبر الداخلة على [illegible] حرف تعريف . والاسم الذي [illegible] هو المعرب بحسب العوامل السابقة له .

(٢) « العهدية » معناها العرفية . وهي تفيد ما تدخل عليه تعريفاً ←

١ ـ « ال » للعهد الذكري : أي للتعريف الذكري . وذلك بأن يذكر اسم ليس فيه « ال » ثم يذكر مرة ثانية مصحوباً بـ « ال » فيكون تعريفها له نتيجة ذكره سابقاً ، كقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً ، فعصى فرعونُ الرسولَ » ، أي : عصى فرعون هذا الرسول المذكور سابقاً .

٢ ـ « ال » للعهد الذهني : وهي تلك التي تدخل على اسم معهود ، أي معروف ذهنياً ، كأن يكون صاحب الاسم مما هو معروف لدى المخاطب بحيث إذا ذكر اسمه انصرف ذهن المخاطب اليه ، وذلك كقولك لأحد الطلاب : « جاء المدير » .

٣ ـ « ال » للعهد الحضوري : وهي الداخلة على اسم معهود ، أي معروف بسبب حضوره أمام المخاطب ، وذلك كقولك لطالب يمزق كتابه : « لا تمزق الكتاب » . ومن هذا النوع تلك الداخلة على الاسم الذي بعد اسم الاشارة ، نحو : « جاءني هذا الرجل » ، والداخلة على الاسم المنادى بعد « أيها » ، نحو : « يا أيها الرجلُ » ، والداخلة على الاسم الذي بعد « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا الأسدُ » ، والداخلة على اسم الزمان الحاضر ، كقوله تعالى : « اليومَ أكملتُ لكم دينكم » .

٤ ـ « ال » جنسية لاستغراق الافراد : وهي التي يجوز إحلال « كل » محلها على الحقيقة ، كقوله تعالى : « وخلق الانسانُ ضعيفاً » ، إذ المعنى : وخلق كل إنسانٍ ضعيفاً .

← في اللفظ والمعنى . وأما الجنسية فلا تفيد ما تدخل عليه إلا تعريفاً في اللفظ فقط ، أما في المعنى فيظل نكرة . لذا يصح في الجملة بعده أن تكون حالاً منه أو نعتاً له .

٥ ـ « ال » جنسية لاستغراق خصائص الأفراد : وهي التي يمكن إحلال « كل » محلها على سبيل المجاز ، نحو : « زيد هو الرجلُ علماً » ، إذ المعنى : زيد هو كل الرجال علماً ، أي : اجتمعت فيه كل صفات الرجال الحسنة في العلم .

٦ ـ « ال » جنسية لتعريف الماهية : وهي التي لا يمكن وضع « كل » موضعها لا على سبيل الحقيقة ، ولا على سبيل المجاز ، وذلك نحو : « لا أشرب الخمر » .

ج ـ (زائدة) :

وهي التي لا تفيد مصحوبها تعريفاً ، لا في اللفظ كالجنسية ، ولا في المعنى كالعهدية . ولها نوعان :

١ ـ « ال » زائدة لازمة : وهي الداخلة على الاسماء الموصولة ، نحو : « الذي ـ التي ـ الذين ـ اللذين ـ اللتين ـ اللائي » ، واللازمة لبعض الأعلام ملازمة دائمة ، نحو « اللات ـ العزى ـ النضر ـ النعمان ـ السموءل ـ المدينة المنورة ـ البيت الحرام ... الخ » .

٢ ـ « ال » زائدة غير لازمة : وهي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة ، وليست ملازمة لها ، نحو « وليد ـ الوليد ، حارث ـ الحارث ، أمين ـ الأمين ... الخ » ، ومنها الداخلة لضرورة شعرية على بعض الأعلام التي لا تقبلها ، كقول الرماح بن ميادة :

رأيت الوليدَ بن اليزيدِ مباركاً
شديداً بأعباءِ الخلافة كاهلُهْ

الشاهد فيه قوله « اليزيد » .

ومنها الداخلة على الحال ، نحو : « ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ » ، وعلى التمييز كقول الشاعر :

رأيتكَ لما أنْ عرفتَ وجوهَنا
صددتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو

وذلك لأن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين ، فتكون « ال » إذا دخلت عليها زائدة .

د ـ (حرف استفهام) :

وذلك كقولك : « أل جاء زيد ؟ » . وهذه هي « هل » نفسها أبدلت هاؤها همزة .

[ألا]

آ ـ (حرف استفتاح) :

وتأتي في صدور الجمل دالةً على تحقق ما بعدها ، كقوله تعالى : « ألا إنَّهم همُ السُّفهاءُ ولكنْ لا يعلمون » ، وقوله : « ألا إن أولياءَ اللهِ لا خوفٌ عليهمْ ولا همْ يحزنون » .
وهي حرف عاطل لا عمل له .

ب ـ (مركبة من الهمزة و « لا ») :

أي من همزة الاستفهام ، و « لا » النافية للجنس . وهذه تعمل عمل الحروف المشبهة بالفعل . ولها ثلاثة معانٍ :

١ ـ التوبيخ والانكار : كقول الشاعر :

ألا ارعــــواءَ لمن ولَّت شــــبيبتُهُ
وآذَنَتْ بمشيبٍ بعدَهُ هَرَمُ ؟ ! (١)

٢ ـ التمني : كقول الشاعر :

ألا عمرَ ولى مســـــتطاعٌ رجوعُـــــهُ
فيرأبَ ما أثأتْ يَدُ الغفلات ؟ ! (٢)

٣ ـ الاستفهام الحقيقي : كقول قيس بن الملوح :

ألا صطبارَ لسلمى أم لها جَلَدٌ
إذا ألاقي الذي لاقاه أمثــــالي ؟

ج ـ (حرف عرض وتحضيض) :

والعرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحثٍّ . وتختص « ألا » هذه بالجملة الفعلية ، كقوله تعالى . « ألا تحبونَ أن يغفر الله لـــكم » . وعند التحقيق تنحل « ألا » هذه إلى همزة استفهام ، مع « لا » النافية .

[أَلّا]

آ ـ (حرف تحضيض) :

لا عمل له . ويختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض ، نحو : « ألاَّ زرتنا ! » .

---

(١) فالهمزة للاستفهام التوبيخي ، و « لا » نافية للجنس ، و « ارعواء » اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف تعلق به الجار والمجرور « لمن » .

(٢) أثأت : أفسدت . وإذا جاءت « الا » لمعنى التمني فلا خبر لها لفظاً ولا تقديراً . بل تكتفي باسمها ، ويتكون منها ومنه كلام تام .

ب ـ (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « أن » الناصبة للمضارع ، و « لا » النافية ، نحو : « أريدُ ألاّ أسافرَ » . فأسافر منصوب بأن المدغمة في « لا » . ومنهم من لا يدغمها في الكتابة ، فيكتبها منفصلة هكذا : « أريد أنْ لا أسافرَ » ولا مشكلة عندئذٍ .

[الاّ]

آ ـ (حرف استثناء) :

وذلك في نحو قولك : « جاء الطلابُ إلا خالداً » .

ب ـ (أداة حصر) :

وذلك في الاستثناء المفرغ خاصة ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكباً » .

ج ـ (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « إنْ » الشرطية ، « ولا » النافية ، كقوله تعالى : « إلا تنصروه فقد نصره اللهُ » ، أي : إن لا تنصروه ..

د ـ (وصفية) :

وهي التي تركب مع الاسم الذي بعدها لتكون كلمة واحدة تقع صفة لما قبلها ، وتكون عندئذ بمنزلة « غير » التي يوصف بها . (راجع مبحث الاستثناء) .

واشترط النحاة لها ثلاثة شروط : أن يكون موصوفها جمعاً ، ثم أن يكون منكراً ، ثم أن تقع في كلام يصح فيه الاستثناء ، نحو : « جاءنا رجالٌ إلا زيدٌ » . فالرجال ـ كما ترى ـ جمع ، ثم هو منكر ،

ثم ان الكلام يمكن تحويله إلى تركيب استثناء فيقال : « جاءنا رجالٌ إلا زيداً » .

ثم اختلف النحاة في الشروط والاعراب . فأما سيبويه فلم يشترط لها شيئاً ، ومثل لها بمثال ليس فيه واحد من هذه الشروط ، وهو قوله : « لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا » . وأما ابن الحاجب فاشترط عكس شرطهم ، وهو ألاّ يكون الكلام صالحاً للاستثناء ، وذلك كقوله تعالى : « لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا » ، إذ لو قَبِلَ هذا الكلام الاستثناء لفسد معناه ، لأنه يصير عندئذٍ : لو كان فيهما آلهةٌ ليس بينهم الله لفسدتا ، ويترتب عليه أنه لو وجد فيهما آلهة بينهم الله لم تفسدا . وهذا كلام فاسد لأنه كفر حقيقي .

فأما في الاعراب فقال بعضهم : « إلا » وحدها هي اسم في محل رفع صفة لما قبلها (لرجال في المثال الأول ، ولرجل في مثال سيبويه ، ولآلهة في الآية الكريمة) ، وهي مضافة ، والاسم الذي بعدها مضاف اليه . ولكن لما كانت « إلا » هذه الاسمية تشبه « الا » الحرفية الاستثنائية في لفظها ، بنيت على السكون مثلها ، فأما حركتها التي تستحقها بحكم وقوعها صفة ، فقد ألقتها على المضاف اليه بعدها ، وعلى ذلك يكون « زيد » في المثال الأول ومثال سيبويه ، و « الله » في الآية الكريمة ، مضافاً اليها مرفوعين لفظاً ، مجرورين محلاً .

ورأى آخرون – ورأيهم أسهل – أن تكون هي وما بعدها كلمة واحدة يوصف بها ، وعلى هذا يكون « الا زيدٌ » صفةً لرجل ، و « الا اللهُ » صفة لآلهة .

[الى] :

آ – (حرف جر أصلي) :

وله سبعة معانٍ :

١ ـ انتهاء الغاية الزمانية : كقوله تعالى : « ثم أتموا الصيامَ إلى الليلِ » ، أو انتهاء الغاية المكانية ، نحو قوله تعالى : « من المسجد الحرامِ إلى المسجدِ الأقصى » .

٢ ـ المعية : نحو : « الذَّوْدُ إلى الذودِ إبلٌ » . أي : الذود مع الذود ابلٌ (١) .

٣ ـ التبيين : وهي الداخلة على ما هو فاعل في المعنى بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مما يعني حباً أو بغضاً ، كقوله تعالى : « ربِّ ! السجنُ أحبُّ إليَّ مما يدعونني اليه » ، إذ الياء في « إلي » هي فاعل « الحب » في المعنى .

٤ ـ مرادفة اللام : كقوله تعالى : « والأمر اليك فانظري ماذا تأمرين » ، إذ المعنى : « الأمر لك » . وقال بعضهم : بل هي هنا لانتهاء الغاية ، وتقدير الآية : الأمر منتهٍ اليك .

٥ ـ مرادفة « في » : كقول النابغة الذبياني :

فلا تتركنّي بالوعيدِ كأنني
إلى الناس مطليٌّ به القارُ أجربُ

أي : كأنني في الناس أجربُ .

٦ ـ مرادفة « من » : كقول عمرو بن أحمر الباهلي يصف ناقته :

تقول ، وقد عاليْتُ بالكُورِ فوقها :
أيُسقى فلا يروى إليَّ ابن احمرا ؟

أي : فلا يروى مني .

---

(١) الذود من الابل : ما كان بين الثلاثة والعشرة .

٧ ـ مرادفة « عند » : كقول ابي كبير الهذلي :

أم لا سبيلَ إلى الشبابِ وذكرُهُ
أشهى إليَّ من الرحيقِ السلسلِ

أي : اشهى عندي من الرحيق .

ب ـ (حرف جر زائد) :

قال بذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : « فاجعلْ أفئدةً من الناس تَهوى اليهم » ، أي : تهواهم . وعلى ذلك فمجرورها مفعول به مجرور لفظاً منصوب محلاً .

[اليك]

اسم فعل أمر بمعنى « تنحَّ » ، نحو : « اليك عني » .

[أم]

آ ـ (حرف عطف) :

ولا تكون كذلك إلا إذا سبقت بهمزة التسوية ، كقوله تعالى : « إن الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أمْ لم تنذرهمْ لا يؤمنون » ، أو بهمزة يطلب بها و بـ « ام » التعيين ، نحو : « أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ » .

إلا أن التي بعد همزة التسوية تختلف عن التي بعد همزة التعيين في أمرين : أولهما : أن الكلام مع الأولى خبر لا استفهام ، فلذا لا يستحق جواباً ، أما الثانية فالكلام معها استفهام على حقيقته ، لذا فهو محتاج إلى جواب . الثاني : أن الأولى لا تكون إلا بين جملتين في تأويل المفردين ،

إذ التقدير في الآية : سواءٌ عليهم انذارك وعدم انذارك ، أما الثانية فتقع بين المفردين الصريحين ـ كما رأينا في المثال ـ ، وتقع بين الجملتين ، لكن لا على تأويلها بالمفردين ، وذلك نحو قوله تعالى : « أأنتُمْ تَخلُقونَهُ أم نحنُ الخالقون ؟ » . والنتيجة لكل ذلك أن « ام » التي بعد همزة التسوية لا تعطف إلا مصدراً مؤولاً على مصدر مؤول ، وأنَّ « أم » التي بعد همزة الاستفهام الحقيقي تستطيع أن تعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة .

هذا ، وتسمى « ام » العاطفة بـ « أم » المتصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً معادِلة ، لأنها تعادل الهمزة في إفادة معنى التسوية ، إن كانت الهمزة للتسوية ، وفي إفادة معنى الاستفهام ، إن كانت الهمزة للاستفهام ، بمعنى أنها تعطي لمعطوفها الذي هو بعدها نفس المعنى الذي تعطيه الهمزة لما دخلت عليه .

ويجوز حذف « ام » المتصلة العاطفة مع معطوفها إذا دل الكلام عليها ، كقول أبي ذؤيبٍ الهذلي :

دعاني إليها القلبُ ، إني لأمره
سميعٌ ، فما أدري : أرُشْدٌ طلابُها

والتقدير : أرشدٌ أم غَيٌّ ؟

ب ـ (حرف إضراب) :

وهذه ليست عاطفة ، بل هي إضراب واستئناف بمعنى « بل » ، ولا تقع بعدها إلا جملة مستأنفة .

والمحال التي تقع فيها ثلاثة :

١ ـ بعد الخبر المحض ، نحو : « جاء زيدٌ ، أم جاء عمرٌو » ،

أي : بل جاء عمرٌو . ومنه قوله تعالى : « تنزيلُ الكتابِ لا ريبَ فيه من ربِّ العالمين ، أم يقولون افتراهُ » ، أي : بل يقولون افتراه .

٢ ـ بعد همزة لا يقصد بها التسوية ، ولا الاستفهام الحقيقي ، بل يقصد بها الاستفهام الانكاري أو الابطالي أو غيرهما ، كقوله تعالى : « ألَهُمْ أرجلٌ يمشون بها ، أم لهم أيدٍ يبطشون بها » ، إذ المعنى : ليست لهم أرجلٌ يمشون بها ، بل لهم أيدٍ يبطشون بها .

٣ ـ بعد استفهام ، ولكنه بغير الهمزة ، كقوله تعالى : « هل يستوي الأعمى والبصيرُ ، أم هل تستوي الظُلُماتُ والنُّورُ ؟ » . أي : بل هل تستوي الظلمات والنورُ ؟

وإذا وقع بعد « ام » التي لمعنى الاضراب مفرد ، فليس معنى ذلك أنها عاطفة له ، لأنها ـ كما قلنا ـ حرف استئناف لا عمل له ، وعند ذلك لا بد من تقدير ما يصير المفرد معه جملة استئنافية لا محل لها من الاعراب ، وذلك كقولهم : « إنها لَابِلٌ ، أم شاءٌ ؟ » . والتقدير : بل أهي شاءٌ ؟

هذا ، وتسمى « أم » التي لمعنى الاضراب بـ « ام » المنقطعة ، وذلك لأن ما بعدها منقطع عما قبلها ، وليس معطوفاً عليه ، بل هو مستأنف .

والمعنى الذي تأتي له « أم » المنقطعة هو الاضراب وحده تارة ، بحيث يصح وضع « بل » وحدها مكانها ، نحو : « سآتيك غداً ، أم تعال أنت إليَّ » ، إذ يمكن القول : « بل تعال أنت إليَّ » ، ثم الاضراب ومعه استفهام إنكاري أو طلبي ، بحيث لا يصح إحلال « بل » وحدها في محلها ، بل لا بد مع « بل » من حرف استفهام حتى يستقيم المعنى ،

فمن النوع الأول ـ أي الاضراب مع الاستفهام الانكاري ـ قوله تعالى : « أم له البناتُ ولكمُ البنونَ » ، إذ التقدير : بل أَلَهُ البناتُ ولكمُ البنونَ ؟ فلو حذفت من التقدير همزة الاستفهام فقلت : بل له البناتُ ولكم البنون ، لاستحال المعنى . ومن الثاني ـ أي الاضراب مع الاستفهام الطلبي (١) ـ قولك : « هل جاء زيد أم جاءَ عمرٌو ؟ » ، إذ التقدير : بل هل جاء عمرٌو ؟ فلو حذفت من التقدير كلمة « هل » لانقلب الكلام إلى غير معناه ، أي لأصبح خبراً بعد أن كان استفهاماً .

ج ـ (حرف تعريف) :

وهذه خاصة بلغة اليمن ، ومنه الحديث الشريف : « ليس مِنَ امْبِرِّ امْصيامُ في امْسَفَرِ » ، أي : ليس من البرِ الصيامُ في السفر .

[أما]

حرف استفتاح بمنزلةِ « ألا » ، وتكثر قبل القسم ، نحو : « أما والله لأكرمنَّك » . ومنه قول أبي صخر الهذلي :

أما والذي أبكى وأضحك ، والذي
أماتَ وأحيا ، والذي أمرُهُ الأمرُ

لقد تركتني أحسدُ الوحش أن أرى
أليفين منها لا يروعهما الذعرُ

---

(١) الاستفهام الطلبي : هو الذي يطلب به العلم ، أي يطلب به الاخبار عما هو مستفهم عنه .

[أمّا]

حرف شرط وتفصيل وتوكيد لا عمل له ، نحو : « خذ هذين الكتابين : فأمّا الأول ، فأعطه زيداً ، وأمّا الثاني فأعطه عمراً » .

وقد تبدل ميمها الأولى ياءً للتخفيف ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

رأتْ رجلاً أيْما إذا الشمسُ عارَضَتْ
فيَضْحَى ، وأيما بالعشيِّ فيَخْصَرُ

فأما تسميتها بحرف شرط ، فللزوم الفاء جوابها ، وأما كونها للتفصيل ، فلأن غالب أحوالها أن تكون له ، وأما كونها للتوكيد فلأن الجملة معها أقوى منها بغيرها ، تقول : « زيد ذاهب » ، فاذا أردت كلاماً أقوى من ذلك قلت : « أما زيد فذاهب » .

فاذا جاءت للتفصيل لم يكن من الضروري تكرارها ، بل قد يستغنى بذكر أحد القسمين عن الآخر ، كقوله تعالى : « هو الذي أنزلَ عليك الكتابَ منهُ آياتٌ مُحكَمَاتٌ هُنَّ أمُّ الكتابِ وأُخَرُ متشابهاتٌ ، فأمّا الذينَ في قلوبهم زيغٌ فيَتَّبِعونَ ما تَشابَهَ منه ابتغاءَ الفتنةِ وابتغاءَ تأويله » . أي : وأمّا غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم .

ولا بدَّ لـ « أمّا » من فاصل بينها وبين الفاء . ويفصل بأحد ستة :

١ ـ بالمبتدأ ، نحو : « أمّا زيدٌ فذاهبٌ » .
٢ ـ بالخبر ، نحو : « أمّا في الدار فزيدٌ » .
٣ ـ بجملة الشرط ، نحو : « أمّا إن جاء زيدٌ فأكرمْه » .
٤ ـ بمفعول الجواب ، نحو : « فأمّا اليتيمَ فلا تقهرْ » .
٥ ـ باسم منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : « أمّا زيداً فاضربه » . ويجب في هذه الصورة تقدير الفعل

المحذوف بعد الفاء لا قبل المنصوب ، لأن « أما » تعتبر بحكم الفعل ، كما سنرى بعد قليل ، ولا يدخل فعل على فعل .

٦ ـ بظرف معمول لـ « أمّا » ، نحو : « أمّا اليومَ فاني ذاهبٌ » و « أمّا في الدار فان زيداً جالسٌ » . ولا يمكن اعتبار خبر « إن » هو العامل في الظرف ، لأن خبر « ان » لا يتقدم عليها ، فكذلك معموله ، فلم يبق غير أن يكون هذا الظرف معمولاً لـ « أمّا » . وخالف في ذلك المبرد والفراء وابن درستويه فأجازوا أن يكون الظرف معمولاً لخبر « إن » .

قلنا : « أمّا » حرف شرط . فأين جملتا الشرط ؟ أليس الشرط يحتاج إلى جملتين ؟ وفي الجواب عن هذا السؤال قيل : « أمّا » وحدها بمنزلة جملة الشرط ، لأنها على تأويل : مهما يكن من شيء .

إذن فقولك : « أمّا زيد فذاهب » ، يساوي : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وعلى هذا تكون « اما » هي أداة الشرط وهي فعل الشرط ، ولهذا السبب يتعلق بها الظرف كما رأينا قبل قليل .

[امّا]

حرف يغلب استعماله مكرراً نحو : « جاء إما زيد وإما عمرٌو » .

وقد اختلف النحاة في أمر الثانية منها ، فذهب قوم إلى أنها حرف عطف ، وان الواو التي معها زائدة . وقال آخرون : بل العاطف هو الواو ، و « اما » لا عمل لها .

واما « إمّا » الأولى فقد اتفقوا على أنها غير عاطفة ، لأنها تأتي

في أول الكلام وليس قبلها ما يمكن العطف عليه ، ولأنها قد تعترض بين العامل ومعموله ، كما اعترضت في المثال بين الفعل والفاعل .

وعلى كل فان المعاني التي تأتي لها « إمّا » خمسة ، وهي نفسها المعاني التي تأتي لها « أو » . فاعرابها إذن أن يقال فيها : إنها حرف لكذا من المعاني الخمسة .

معانيها :

١ ــ الشك : نحو : « جاءني إمّا زيدٌ وإما عمرٌو » . إذا لم تعلم الجائي منهما .

٢ ــ الابهام : نحو : « سيأتيك إمّا زيد وإما عمرٌو » . إذا كنت تعلم الآتي ولكنك لا تريد أن يعلمه المخاطب .

٣ ــ التخيير : كقوله تعالى : « إمّا أن تعذبَ وإمّا أن تتخذَ فيهم حسناً » .

٤ ــ الاباحة : نحو : « إقرأ إمّا قصةً وإما ديواناً » .

٥ ــ التفصيل : نحو : « الكلمة : إمّا اسمٌ وإمّا فعل وإمّا حرفٌ » .

وقد يستغنى عن « إما » الثانية بذكر ما يغني عنها ، نحو : « إما أن تتكلم بخير ، وإلاّ فاسكت » . ومنه قول المثقب العبدي :

فامّا أن تكونَ أخي بصدقٍ فأعرفَ منك غثّي من سميني
وإلاّ فاطّرِحْني واتّخذني عدواً أتّقيك وتتّقيني

وقد لا تصاحب « اما » الثانية الواو ، كقول معبد بن قرط يدعو على أمه بالموت :

يا ليتما أُمُّنا شالتْ نعامتها أيْما إلى جنة أيْما إلى نار

وترى في البيت شاهداً آخر على إبدال ميمها الأولى ياء للتخفيف ، ثم على فتح همزتها .

[أمامَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تقدم » :

[آمين]

اسم فعل أمر بمعنى « استجب » .

[أنْ]

آ ـ (ضمير منفصل) :

وهي تلك الموجودة في الضمائر : « أنتَ ـ أنتِ ـ أنتما ـ أنتم ـ أنتن » . وهذا أحد رأيين في المسألة ، وعليه تكون التاء حرف خطاب . والرأي الثاني أن الضمير هو كل الحروف الملفوظة .

ب ـ (حرف مصدري) :

وهي الداخلة على الأفعال المتصرفة ، ماضية كانت ، أم مضارعة ، أم أمرية ، فمثال دخولها على الماضي : « سافرت بعد أن غربت الشمس » ، ومثال دخولها على المضارع : « سآتيك بعد أن تغرب الشمس » ، ومثال دخولها على فعل الأمر : « كتبت اليه بأنْ قمْ » .

وهي في كل ذلك مؤولة مع ما بعدها بالمصدر ، والجملة بعدها صلة لها لا محل لها من الاعراب . ثم إن مصدرها المؤول يقع مواقع إعرابية مختلفة : فيكون مبتدأ ، كقوله تعالى : « وأن تصوموا خيرٌ لكم » ، والتقدير : الصيامُ خير لكم ، ويكون فاعلاً ، نحو : « يسرني أن تنجح »

والتقدير يسرني نجاحُك ، ويكون مفعولاً به ، نحو : « أريد أن أسافرَ » ، والتقدير : أريد السفرَ ، ويكون مجروراً بالاضافة ، نحو : « سآتيك بعد أن تغربَ الشمسُ » ، والتقدير : سآتيك بعد غروبِ الشمسِ ، ويأتي مجروراً بالحرف ، نحو : « كتبت اليه بأن قمْ » ، والتقدير : كتبت اليه بالقيـــام .

وحذف الجار قبلها قياسي ، نحو : « عجبتُ أن تسافر » . أي : عجبت من أن تسافر . واختلف النحاة في اعراب المصدر عنـــد حذف الجار ، فقال قوم : هـو فى محل نصب بنزع الخافض ، وقال آخرون : بل هو في محل جر على تقـدير الحرف الجار موجـوداً ، ثم يتعلق الجار والمجرور بما قبلها .

وإذا دخلت « أنْ » هذه على المضارع نصبته ، أما إن دخلت على غيره فلا عمل لها . لكن سبكها للجملة التي بعدها بالمصدر ملازم لها في كل أحوالها .

والذي يميز « أنْ » هذه من « أنْ » المخففة هو أنـ الأولى لا تكون إلا بعد لفظ دال على غير اليقين ، نحو : « أريد أن ـ أحب أن ـ آمل أن ... الخ » ، أما الثانية فسنراها في الفقره التالية :

ج – (مخففةٌ من أنَّ) :

وهذه لا تقع إلا بعد فعل دالٍّ على اليقين ، نحو : « علمتُ أن ستسافرُ » . وهي مثل سابقتهـا : أي حرف مصـدري . ثم اختلفوا في عملها ، فقال قوم : هي عامـلة في حالة التخفيف كما كانت عاملة فى حالة التشديد ، أي هي ناصبة للاسم رافعة للخبر ، ولكن اسمها وهي مخففة يجب فيه أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، وربما ثبت كقول الشاعر :

فلو أنكِ في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبْخَلْ وأنتِ صديقُ

كما يجب في خبرها أن يكون جملة .

وقال آخرون : بل هي مهملة ، ولا عمل لها إلا سبك الجملة بعدها بمصدر . (أنظر مبحث الحروف المشبهة بالفعل) .

د ـ (حرف تفسير) :

قال به بعضهم ، واشترطوا لذلك ثلاثة شروط :

١ ـ أن تقع بين جملتين : فان وقع قبلها المفرد فليست تفسيرية ، كقوله تعالى : « وآخرُ دعواهُمْ أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمين » ، فهذه مصدرية ، والمصدر المؤول خبر للمبتدأ « آخر » .

٢ ـ أن يكون في الجملة السابقة معنى القول دون حروفه ، كقوله تعالى : « وانطلق الملأُ منهم أن امشوا » ، إذ معنى الانطلاق هنا انطلاق الألسنة بالقول . فان كان في الجملة السابقة حروف القول لم يصح مجيء التفسيرية ، فلا يقال : « قلت لزيد أنْ قمْ » .

٣ ـ ألاّ يدخل عليها حرف جر ، نحو : « كتبت اليه أنْ قم » ، فان أدخلت الجار ، فقلت : « كتبت اليه بأن قم » كانت مصدرية لا تفسيرية .

هـ ـ (زائدة) :

ولها أربعة مواضع :

١ ـ بعد « لما » الحينية : نحو : « لما أن أشرقت الشمس جاء زيد » .

٢ ـ بين القسم و « لو » ، نحو : « أقسم أنْ لو جاء زيد لأكرمته » .

٣ ـ بين الكاف ومخفوضها ، وهذا نادر ، كقول الشاعر :

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ
كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السَلَمْ

٤ ـ بعد « إذا » : كقول أوس بن حجر يصف صيداً :

فأمهَلَهُ حتى إذا أنْ كأنَّهُ
مُعاطي يدٍ في لجةِ الماءِ غارفُ

[أنَّ]

حرف مشبه بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وهي معها في تأويل المصدر . والجملة المؤلفة من اسمها وخبرها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

وتقع مع صلتها مواقع إعرابية مختلفة : فتكون في محل رفع ، نحو : « سرني أنك مجتهد » ، والتأويل : سرني اجتهادُك ، وفي محل نصب ، نحو : « علمت أنَّك مسافرٌ » ، والتأويل : علمت سفرَك ، وفي محل جر ، نحو : « عجبت من أنك راسبٌ » ، والتأويل : عجبت من رسوبِكَ .

وحذف الجار قبلها قياسي ، نحو : « عجبت أنك راسب » . والخلاف في اعراب المصدر عندئذ كالخلاف الذي عرفته في « أنْ » .

[إنْ]

آ ـ (حرف شرط جازم) :

وتدخل على المضارعين فتجزمها لفظاً ، نحو : « إن تجتهدْ تنجحْ » ، وعلى الماضيين فتجزمها محلاً ، نحو : « إن اجتهدَ زيدٌ نجحَ » . وإذا

اقترن جوابها بالفاء أو « إذا » الفجائية ، كان مجزومها الثاني هو جملة الجواب ، نحو : « إن تجتهدْ فأنت ناجحٌ » .

ب - (حرف نفي) :

وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله تعالى : « إنِ الكافرون إلا في غرور » ، أي : ليس الكافرون إلا في غرور ، وعلى الجملة الفعلية ، كقوله تعالى : « إنْ أردنا إلا الحسنى » ، أي : ما أردنا إلا الحسنى .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية فهي عند بعضهم عاملة عمل « ليس » ، ولكن بشروط (أنظر هذه الشروط في مبحث الأفعال الناقصة) . وعند غيرهم : حرف عاطل لا عمل له .

ج - (مخففة من « إنَّ ») :

وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : « إن زيدٌ لمنطلق » . فمنهم من يهملها - كما رأيت في المثال - فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، ومنهم من يعملها ، نحو : « إنْ زيداً لمنطلقٌ » ، فتكون ناصبة للاسم رافعة للخبر .

وتدخل على الجملة الفعلية فلا تكون إلا مهملة . والأكثر عندئذ أن يكون الفعل بعدها ماضياً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإنْ كادوا ليَفْتِنونَكَ عن الذي أوْحَيْنا اليك » ، وأقل من ذلك أن يكون مضارعاً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإنْ يكادُ الذين كَفَرُوا ليُزْلِقونَكَ بِأبْصارِهِمْ » ، وأقل من الاثنين أن يكون ماضياً غير ناسخٍ ، كقول زوجة الزبير تخاطب قاتل زوجها :

شلَّتْ يمينُك إن قتلتَ لَمسلماً   حلَّتْ عليك عقوبةُ المُتَعَمِّدِ

وأقل من الثلاثة أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخٍ ، كقولهم : « إن يزينُكَ لَنَفْسُكَ » .

هذا ، ولا بد في « إنْ » المخففة من الثقيلة ، من لام مفتوحة بعدها تسمى اللام الفارقة ، لأنها تفرقها وتميزها من « إنْ » النافية . وتدخل هذه اللام على عجز الجملة أياً يكن شكلها : فتدخل على الخبر ان تأخر ، نحو : « إنْ زيداً لمنطلق » ، وعلى الاسم إن تأخر ، نحو : إنْ في الدار لزيداً » ، وعلى خبر الفعل الناقص ، وعلى فاعل الفعل التام . وذلك ظاهر في الأمثلة السابقة .

وهذه اللام هي اللام المزحلقة نفسها ، إلا أنها في المخففة لازمة لتفرقها وتمييزها من « إنْ » النافية .

د ـ (زائدة) :

وتزاد في عدة محالّ :

١ ـ بعد « ما » النافية ، كقول النابغة يعتذر للنعمان :

ما إنْ أتيتُ بشيءٍ أنت تكرهُـــهُ
إذنْ فلا رَفَعَتْ سَوْطي إليَّ يدي

٢ ـ بعد « ما » الموصولية ، كقول الشاعر :

يُرجّي المرءُ ما إن لا يراهُ وتَعْرِضُ دونَ أدناه الخطوبُ

٣ ـ بعد « ما » المصدرية الزمانية ، كقول المتلوّط :

ورجِّ الفتى للخير ما إن رأيتَــه
على السِّنِّ خيراً لا يزال يزيد

٤ ـ بعد « ألا » الاستفتاحية ، كقول الشاعر يتغزل بحبيبتـــه « غضوب » :

ألا إنْ سرى ليلي فبتُّ كئيباً أُحاذِرُ أن تنأى النوى بغضوبا

٥ ـ وقبل مدة الانكار ، كقول أحد الاعراب وقد سئل : أيخرج إن أخصبت البادية : « أأنا إنيهْ ؟ ! » منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك (١) .

[انَّ]

آ ـ (حرف مشبه بالفعل) :

تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول ، ويسمى اسمها ، وترفع الثاني ، ويسمى خبرها ، نحو : « إنَّ زيداً قائمٌ » .

وقد تنصبها في لغة ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسودَّ جنحُ الليلِ فلْتَأتِ ولْتَكُنْ
خُطَاكَ خِفافاً ، إنَّ حراسَنا أُسْدا

وقد يرتفع بعدها الاسم فيكون مبتدأ ، وهو وخبره خبر لها ، أما اسمها فيكون ضمير شأنٍ محذوفاً ، كقول الأخطل :

إنَّ منْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً يلقَ فيها جآذِراً وظباءَ

أي : إنَّه من يدخل ...

(١) مدة الانكار هي ألف تلي الكلمة المفتوحة ، أو ياء تلي الكلمة المكسورة ، أو واو تلي الكلمة المضمومة . وهي في حقيقتها اشباع لهذه الحركات يأتيه العربي عندما يريد استنكار سؤال وجه اليه ، أو خبر ألقي اليه ، فتقول منكراً سفر زيد وقد أخبروك به : « أسافراه !! ـ أسافر الى القاهرتيه !! ـ أسافر زيدوه !! » والهاء في كل ذلك للسكت .

وفي المثال أعلاه : الهمزة الأولى للاستفهام الانكاري . و « أنا » مبتدأ محذوف الخبر . والتقدير : أأنا لا أخرج ؟ ! ، و « ان » زائدة ، و « ي » مدة إنكار ، والهاء للسكت .

ولا يجوز اعتبار « من » اسماً لها ، لأنه اسم شرط جازم ، بدليل جزمه للفعلين بعده ، واسم الشرط له الصدارة في الكلام فلا يعمل فيه ما قبله ، فتعين أن يكون مبتدأ ، وأن يكون اسم « إنَّ » ضمير شأن محذوفاً .

ب ـ (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، ولا عمل له حينئذٍ ، كقول عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات :

ويَقُلْنَ : شيبٌ قد علا ك ، وقد كَبِرْتَ ، فقلت : إنَّهْ

أي : فقلت : نعم . . والهاء للسكت .

[إنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ، ومثلها أيضاً : « أنما » المفتوحة الهمزة .

[أو]

حرف عطف ، له ثلاثة معانٍ :

١ ـ أن يكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، نحو : « خذ الكتابَ ، أو القلم ، أو الدفتر » ، أي : خذ أحد هذه الأشياء .

٢ ـ أن يكون لمطلق الجمع ، كالواو ، نحو قول حُميد بن ثَوْر :

قومٌ إذا سمعوا الصريخَ رأيتهم
ما بينَ مُلجِمِ مُهْرِهِ أو سافعِ (١)

أي : رأيتهم بين هذا وذاك .

٣ ـ أن يكون للاضراب ، مثل « بل » ، كقوله تعالى : « وأرسلناه إلى مئةِ ألفٍ أو يزيدون » ، أي : بل يزيدون .

---

(١) السافع : الآخذ بناصية الفرس بلا لجام .

وقد ذكر له المتأخرون معانيَ كثيرة ، كالشك ، والابهام ، والتخيير ، والاباحة ، والتقسيم ، ومرادفة « إلا » ومرادفة « إلى » ، والتقريب ، والشرط ، والتبعيض . وكلها مستفاد من ملابسات الكلام ، وليست معاني حقيقية للحرف .

[أوَّتْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » .
وفيه لغات كثيرة : أوْتِ ـ أوَّتْ ـ أوَّتِ ـ أوَّتْ .

[أوَّه]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » . ولغاته كلغات « أوت » ، فانظرها .

[أيْ]

آ ـ (حرف نداء) :

وينادى به البعيد ، أو القريب ، أو المتوسط ، على خلاف في ذلك ، نحو : « أي عبدَ الله » .

ب ـ (حرف تفسير) :

ويقع بين المفردين ، فيكون الثاني عطف بيان على الأول ، نحو : « رأيت ليثاً ، أي أسداً » . ويقع بين الجملتين ، فتكون الثانية تفسيرية لا محل لها من الاعراب ، كقول الشاعر :

وترمينَني بالطرفِ أي أنتَ مذنبٌ ... وتقلينني لكنْ إياكِ لا أقلي

[أيّ]

آ - (اسم استفهام) :

فيستفهم بها عن كل شيء : عن الزمان ، نحو : « في أي يوم جئتَ ؟ » ، وعن المكان ، نحو : « في أي مكان جلستَ ؟ ... وإنما تأخذ معناها مما تضاف اليه .

ب - (اسم شرط) :

هي نفسها الاستفهامية ، تضمنت معنى الشرط فصارت تجزم فعلين ، نحو : « أيّاً تقرأ تستفدْ » .

ج - (اسم لمعنى الكمال) :

وتسمى « أي » الكمالية ، وهي الدالة على كمال موصوفها ، نحو : « زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ » أي : كاملٌ في صفات الرجال .

وإذا وقعت بعد نكرة كانت صفة له - كما في المثال السابق - ، وإن وقعت بعد معرفة نصبت على الحال منه ، نحو : « أقبل زيد أيَّ رجلٍ » ، أي : أقبل زيد كاملاً في الرجولية .

د - (اسم موصول) :

وهي تلك التي في قوله تعالى : « ثم لننزعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمنِ عِتِيّاً » .

وهذه مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها ، إذ التقدير : أيُّهم هو أشدُّ . أي : لننزعن الذي هو أشدُّ . هذا ما يقوله سيبويه . وقد خالفه نحاة كثيرون ذاهبين إلى أن الاضافة والبناء لا يجتمعان .

هـ - (وصلة النداء) :

وهي التي يتوصل بها إلى نداء ما فيه « ال » نحو : « يا أيُّها الرجلُ » . وهذه مبنية على الضم في محل نصب على النداء . ويكثر حذف الأداة قبلها ، فيقال : « أيها الرجلُ » .

و - (في محل نصب على الاختصاص) :

وهي التي تستعمل في الاختصاص الذي يجيء على شكل النداء ، نحو : « أنا - أيُّها الصديقُ - أحبكم » . وهي مبنية أيضاً على الضم في محل نصب على الاختصاص .

[إيْ]

حرف جواب بمعنى « نعم » ، إلا أنه لا يستعمل إلا والقسم بعده ، كقوله تعالى : « ويستنبئونَك أحقٌ هو ؟ قل : إيْ وربي إنه لحقٌّ » .

[أيَا]

حرف نداءٍ للبعيد ، نحو : « أيا عبد اللهِ » .

[ايغْ]

اسم صوت يزجر به الجمل لاناخته ، لا محل له من الاعراب .

[أيْمَا]

أنظر « أمّا » و « إمّا » .

[أيمن]

اسم مشتق من « اليُمن » يستعمل للقسم مضافاً إلى لفظ الجلالة فقط ، نحو « وايمنُ اللهِ لأسافرنَّ » . وهو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً . والتقدير : ايمنُ اللهِ قسمي . وأجاز ابن عصفور أن يكون هو الخبر ، والمبتدأ محذوف ، والتقدير عندئذ : قسمي ايمن اللهِ .

[ايهِ]

اسم فعل أمر بمعنى « إمض فيما أنت فيه من حديث أو فعل » . وذلك كأن يكون أحدهم يحدثك ، ثم يسكت لسبب من الأسباب ، فتقول له : « إيهِ » . أي : تابع حديثك ، أو إمض في حديثك .

[ايَّة]

هو مؤنث « أيّ » . أنظر « أيّ » .

[أيْها]

انظر « هيهات » .

[أيُّها]

انظر « أيّ » .

[ايْهاً]

اسم فعل أمر بمعنى « أكفف » .

[ايْهات]

انظر « هيهات » .

[ايْهان]

انظر « هيهات » .

حرف الباء

[ب]

آ - (حرف جر أصلي) :

وله ثلاثة عشر معنىً :

١ - الالصاق : نحو : « أمسكت بزيدٍ » .

٢ - التعدية : وهي التي تجعل اللازم متعدياً ، مثل همزة التعدية ، وذلك نحو قوله تعالى : « ذهب الله بنورهم » ، أي : أذهبَ الله نورهم . وقد قرئت الآية كذلك .

٣ - الاستعانة : وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : « كتبت بالقلم » .

٤ - السببية : نحو : « عاقبت زيداً باهماله » ، أي : بسبب إهماله .

٥ - المصاحبة : نحو : « اذهب بأمان اللهِ » ، أي : مع أمان الله .

٦ - مرادفة « في » : نحو قوله تعالى : « ولقد نَصَرَكُمُ اللهُ ببدرٍ » ، أي : في بدر .

٧ - البدل : كقول قُرَيْطِ بن أُنَيْفٍ :

فليت لي بِهِمُ قوماً إذا ركبوا
شنّوا الاغارةَ فرساناً وركبانا

أي : ليت لي بدلاً منهم .

٨ ـ المقابلة : وهي الداخلة على الأعواض ، نحـــو : « اشتريت الكتاب بدرهم » .

٩ ـ مرادفـة « عن » : كقوله تعالى : « فاسأل به خبـيراً » ، أي : اسأل عنه خبيراً .

١٠ ـ مرادفة « على » : نحو قوله تعالى : « ومِنْ أهلِ الكتابِ مَنْ إنْ تأمَنْه بقنطارٍ يؤدِّه إليك » ، أي : تأمنه على قنطار .

١١ ـ التبعيض : أي مرادفـة « من » ، كقوله تعالى : « عينـاً يشربُ بها عبادُ الله » ، أي : يشرب منها .

١٢ ـ القسم : نحو : « أقسم بالله » .

١٣ ـ مرادفة « إلى » : كقوله تعالى : « وقـد أحْسَنَ بي إذْ أخْرَجَني من السجن » ، أي : أحسن إليّ .

ب ـ (حرف جر زائد) :

ومعناها التوكيد أبداً . ومواضع زيادتها ستة :

١ ـ تزاد في الفاعل : وزيادتها فيه على ثلاثة أقسام : واجبـة ، وغالبة ، وضرورة .

فأما الواجبة فهي في فاعل صيغـة التعجب الثانيـة « أفعل به » ، نحو : « أكرمْ بزيدٍ !! » .

وأما الغالبـة فهي في فاعل « كفى » إذا كان بمعنى « إكتف » ، نحو قوله تعالى : « وكفى باللهِ شهيداً » ، إذ المعنى : إكتفِ باللهِ شهيداً . فلفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل « كفى » . فإن لم

يكن الفعل بمعنى الأمر لم تزد الباء في فاعله ، نحو : « يكفيني منك دينارٌ » ، إذ لا يقال : « يكفيني منك بدينارٍ » .

وأما الضرورة ففي قول عمرو بن ملقط :

مهما ليَ الليلةَ مهما ليَــهْ ؟ أودى بنعليَّ وسرباليَـهْ

أي : ماذا أصابني الليلةَ ، لقد هلك نعلايَ وسربالي .

٢ ـ وتزاد في المفعول : كقوله تعالى : « وهزِّي إليكِ بجذعِ النخلةِ تُساقِطْ عليكِ رُطَباً جَنِيّاً » ، أي : وهزي جذعَ النخلة . وكثرت زيادتها في مفعول « عرف » ونحوه ، مثل « عرفت بالأمر ، وعلمت به » . كما زيدت في مفعول « كفى » ، كقول الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا حبُّ النبيِّ محمدٍ إيّانا

أي : فكفانا فضلاً حبُّ النبي .

٣ ـ وتزاد في المبتدأ : نحو : « بحسبك درهمٌ ـ خرجت فاذا بزيدٍ ـ كيف بك إذا كان كذا وكذا » . وأصل ذلك كله : حسبُك درهمٌ ـ خرجت فاذا زيدٌ ـ كيف أنت إذا كان كذا وكذا .

وقد زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم « ليس » بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر ، كقراءةِ بعضهم : « ليس البرَّ بأن تولوا وجوهكم قِبَلَ المشرقِ والمغربِ » .

٤ ـ وتزاد في الخبر المنفي : نحو : « ما زيد بقائم ـ وليس زيدٌ بقائم » .

٥ ـ وتزاد في الحال المنفي عاملها : كقول القحيف العقيلي يمدح حكيمَ بن المسيَّب :

فما رَجَعَتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بنُ المسيَّبِ منتهاها

٦ ـ وتزاد في « النفس والعين » مستعملتين في التوكيد : نحو : « جاء زيد بنفسِهِ » ، و « رأيت زيداً بعينِهِ » .

[بَجَلْ]

آ ـ (حرف جواب) :

بمعنى نعم ، فتقول لمن سألك : هل جاء زيد ؟ : « بجلْ » .

ب ـ (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يكفي » ، نحو : « بجلني » ، أي يكفيني . وهو نادر الاستعمال .

ج ـ (اسم بمعنى « حسب ») :

فيضاف إلى ياء المتكلم ، كقول طرفة بن العبد :

ألا إنني أُشربْتُ أسودَ حالكاً
ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجلْ

يقول : شربت من كأس المنية فحسبي من ذاك الشراب .

[بخ]

اسم فعل ماض بمعنى « عَظُمَ وفخُمَ » .
وفيه لغات : بَخٍّ – بَخٍّ بَخٍّ – بَخٍ بَخٍ – بَخٍ بَخٍ – بَخْ بَخْ .

[بَسْ]

اسم فعل أمر بمعنى « إكتفِ » .

[بُطْآنَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أبْطِئ » .

[بَعْرَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تَأَخَّرْ » ، أو « إحْذَرْ شيئاً خلفك » .

[بَلْ]

آ - (حرف عطف وإضراب) :

وذلك إذا تلاها مفرد ، لأنهـــا لا تعطف إلا المفردات ، نحو : « جاء زيدٌ بل عمرٌو » .

ثم إن جاء قبلها أمر أو إيجاب ، نحو : « إضربْ زيداً بل عمراً » ، ونحو المثال الذي قبله ، فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء ، ويكون الحكم في حقيقته لما بعدها . أما إن تقدمها نهي أو نفي ، نحو : « لا تضربْ زيداً بل عمراً - وما قام زيدٌ بل عمرٌو » ، فهي لتقرير ما قبلها على حالته ، وجعل ضده لما بعدها .

ب - (حرف إضراب واستئناف) :

وذلك إذا تلتها الجملة ، نحو : « جاء زيد ، بل جاء عمرٌو » .

ولها حينئـــذٍ معنيان : الاضراب الابطالي : ومعناه الغاء الحكم الذي قبلها وتقرير الحكَم الذي بعدها ، كما في المثال السابق ، والاضراب الانتقالي : وهـذا لا يعني الغاء الحكم الذي قبلها ، بل يعـــني تقريره ،

والانتقال منه إلى حكم آخر بعدها ، كقوله تعالى : « قد أفلحَ من تزكّى ، وذَكَرَ اسمَ ربِّهِ فصلّى ، بل تؤثرون الحياةَ الدنيا » .

وهي في كلا المعنيين حرف ابتداء ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

[بَلْهَ]

١ – (اسم فعل أمر) :

بمعنى « دع » ، وذلك إذا كان الاسم بعدها منصوباً ، نحو : « بلْهَ زيداً » . فيكون المنصوب مفعولاً به .

٢ – (مفعول مطلق) :

وذلك إذا جر الاسم الذي بعدها ، نحو : « بلهَ زيدٍ » ، فتكون هي مصدراً منصوباً على المفعولية المطلقة ، ويكون ما بعدها مضافاً اليه .

٣ – (اسم استفهام) :

وذلك إذا رفعتَ الاسم الواقع بعدها ، نحو : « بلهَ زيدٌ ؟ » ، فتكون هي اسم استفهام بمعنى « كيف » مبنية على الفتح في محل رفع خبراً مقدماً ، ويكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر .

وهي في جميع استعمالاتها ذات معنى واحد ، وهو بيان أن الاسم الذي بعدها أولى بالحكم مما قبلها ، نحو : « لقد أكرمت عدوي بله صديقي » ، أي : إذا كنت قد أكرمت عدوي فمن باب أولى أن أكون قد أكرمت صديقي .

[بلى]

حرف جواب مختص بالنفي ، ويفيد إبطاله ، كقوله تعالى : « أيحسبُ الانسانُ أنْ لنْ نجمعَ عظامَهُ ؟ بلى » ، وقوله : « ألمْ يأتِكُمْ نذيرٌ ؟ قالوا : بلى » .

[بِمَ ؟]

مركبة من كلمتين : الباء الجارة ، و « ما » الاستفهامية التي حذفت ألفها لدخول الجار عليها .

[بِهْ]

اسم فعل مرادف لـ « بخ » ، وهو مثله يستعمل مكرراً : « بِهْ بِهْ » .

[بَهْلَ]

هو مقلوب « بَلْهَ » ، إلا أنه لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية مضافاً إلى ما بعده ، نحو : « بَهْلَ زيدٍ » .

[بَيْدَ]

ويقال فيه : « مَيْدَ » . وهو اسم ملازم للنصب على الاستثناء المنقطع ، وللاضافة إلى « أنَّ » وصلتها ، نحو : « زيدٌ كثيرُ المالِ بيدَ أنَّهُ بخيلٌ (١) » .

---

(١) « بيد » : اسم منصوب على الاستثناء ، وهو مضاف ، و « ان » وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل جر بالاضافة .

حرف التاء

[تْ]

آ - (حرف جر) :

وهي المختصة بجر لفظ الجلالة في القسم ، كقوله تعالى : « وتاللهِ لأكيدن أصنامكم بعد أن تولّوا مدبرين » . وربما جروا بها غير لفظ الجلالة ، كقولهم : « تَرَبّي - تَرَبِّ الكعبةِ - تالرحمن » .

ب - (حرف خطاب) :

وهي الموجودة في سلسلة ضمائر المخاطبة : « أنتَ - أنتِ - أنتما - أنتم - أنتنّ » . وهذا على مذهب من يرى أن الضمير هو « أنْ » وحدها . ومنهم من يخالف ، فيرى أن الحروف كلها هي الضمير . وعلى هذا ، لا يكون هناك تاء خطاب .

ج - (التأنيث) :

وهي الساكنة الداخلة على الفعل ، نحو : « قامتْ هند - وجلستْ فاطمة .. الخ » . وهذه حرف لا محل له من الاعراب خلافاً للجلولي الذي زعم أنها ضمير وأنها في محل رفع .

[تَشُؤْ]

اسم صوت لزجر الحمار لكي يشرب . لا محل له من الاعراب .

[تَيْدَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أمْهِلْ » ، نحو : « تَيْدَ زيداً » . وقد تتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « تَيْدَكَ زيداً » .

حرف الثاء

[ثيءُ]

اسم صوت لا محـل له من الاعراب ، يستعمل لدعاء التيس عنـد السفاد .

[ثَمَّ]

اسم إشارة للمكان البعيد ، نحو : « جلس زيـد ثَمَّ » ، أي : جلس هناك . ولكنه لا يقبل « ها » التنبيه في أوله ، ولا كاف الخطاب في آخره ، كما تفعل اسماء الاشارة كلها . وهو ملازم للنصب على الظرفية المكانيـــة . وقد يؤنث لفظه فيقال « ثَمَّةَ » .

[ثُمَّ]

ويقال فيها : « فُمَّ » أيضاً . وهي حرف عطف يقتضي التشريك والترتيب والتراخي ، نحو : « جاء زيد ، ثم عمرٌو ، ثم خالدٌ » .

وقد تفقد معنى التراخي فيقال : « أخذت القلم ثم كتبتُ » ، إذ ليس بين أخذ القلم والكتابة مهلة ، وإنما هما عملان يعقب ثانيهما الأول .

حرف الجيم

[جِ]

فعل أمر للمفرد المخاطب المذكر من « وجى ـ يجي » بمعنى « قطع ـ يقطع » ، نحو : « جِ رئة العصفور » ، أي : إقطعها .

[جِيء]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل لزجر الابل لكي تشرب .

[جَاهْ]

اسم صوت لزجر السبع ، لا محل له من الاعراب .

[جَلَلْ]

آ ـ (اسم بمعنى « عظيم ») :

وذلك نحو قولك : « أصابني أمرٌ جللٌ » ، أي : عظيمٌ .

ب ـ (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، وذلك نحو قولك : « جَلَل » جواباً عن سؤال : « هل جاء زيد ؟ » .

ج - (اسم بمعنى « أجْل ») :

وذلك في نحو قولك : « فعلت ذلك من جَلَلِكَ » ، أي : من أجلك .

[جِهْ]

اسم صوت لزجر الابل ، لا محل له من الاعراب .

[جوتَ]

اسم صوت لزجر الابل لكي تشرب ، لا محل له من الاعراب .

[جَيْرِ]

حرف جواب بمعنى « نعم » .

حرف الحاء

[حا حا]

اسم صوت للضأن كي يأكل ، لا محل له من الاعراب .

[حاشَى]

انظر « حاشا » .

[حاشا]

آ - (فعل ماض متصرف) :

وهذه تكتب ألفها الأخيرة ياء لوقوعها رابعة ، نحو : « شتَمَ زيد رفاقه وما حاشى أحداً منهم » ، أي : ولم يستثنِ أحداً منهم . وهو فعل ماض متصرف ، فيأتي منه المضارع « يحاشي » ، وفعل الأمر « حاشِ » .

ب - (فعل ماض جامد) :

وهو الذي يستعمل في الاستثناء ، نحو : « سكر القوم حاشا زيداً » . وفاعله في هذه الصورة هو ضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل المتقدم عليه ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم من الاسم العام . فاذا قيل : « سكر القوم حاشا زيداً » فالمعنى : جانب هو - أي سكرهم ، أو السكران منهم ، أو بعضهم - زيداً . وعلى هذا يكون زيداً مفعولاً به منصوباً .

ج - (حرف شبيه بالزائد) :

وهو المستعمل في الاستثناء إذا كان ما بعده مجروراً ، نحو : « سكر القوم حاشا زيدٍ » . فزيد مجرور لفظاً بحاشا ، منصوب محلاً على الاستثناء .

د - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا استعملت في التنزيه منونةً ، كقراءة بعضهم : « وَقُلْنَ حاشاً لله ، ما هذا بشراً ، إنْ هـذا إلا مَلَكٌ كريم » ، أو مضافةً كقراءة آخرين : « حاشَ اللهِ » ، أو مبنيةً على الفتح لشبهها باختها « حاشَ الحرفية » ، كقراءة آخرين : « حاشَ لله » . وهي في كل ذلك اسم منصوب ، أو في محل نصب على المفعولية المطلقة ، والتقدير : تنزيهَ اللهِ ، تنزيهاً لله .

[حاي]

اسم صوت لزجر الابل ، لا محل له من الاعراب .

[حَبْ]

اسم صوت لزجر الجمل ، لا محل له من الاعراب .

[حتى]

آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها المفرد المجرور ، كقوله تعالى : « سلام هي حتى

مطلع الفجر » ، أو المضارع المنصوب ، نحو : « اجتهدتُ حتى أنجحَ » ، ومجرورها في هذه الصورة هو المصدر المؤول من « أنْ » المضمرة بعدها ومن جملة المضارع .

و « حتى » الجارة لا تجر إلا الاسم الظاهر ، أو المصدر المؤول ، كما رأيت ، أما الضمير فلا يجر بها ، فـــلا يقال : « حتاه ـ حتاها ـ حتام ... الخ » .

ومجرورها داخل في حكم ما قبلها إن لم يكن هناك قرينـة تقتضي خلاف ذلك ، فاذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصلِ الخامسِ » فهم السامع العربي أن الفصل الخامس مقروء . وفي هذا الأمر تختلف عن « الى » ، فهذه إذا لم توجد القرينة التي تعين المعنى المراد ، كان مجرورها غير داخل فيما قبله ، فاذا قلت : « قرأتُ الكتابَ الى الفصلِ الخامسِ » ، فهم السامع العربي أنك توقفت عند الفصل الخامس فلم تقرأه .

هذا ، ولحتى الجارة الداخلة على المضارع المنصوب معنيان : مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « قالوا : لن نَبْرَحَ عليهِ عاكفين حتى يرجع الينا موسى » ، أي : إلى أن يرجعَ الينا موسى ، ثم مرادفة « كي » التعليلية ، نحو : « أسْلِمْ حتى تدخلَ الجنة » ، أي : كي تدخل الجنة .

ب ـ (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « أحبُّ الفاكهةَ حتى التفاحَ » .

ويشترط في مجرورها شروط :

١ ـ أن يكون مفرداً ، إذ لا تعطف « حتى » الجمل .

٢ ـ أن يكون ظاهراً لا مضمراً .

٣ ـ أن يكون بعضاً مما قبلها ، نحوَ : « قـــدم الحُجّاجُ حتى المشاةُ » ، أو جزءاً مما قبلها ، نحو : « قرأت الكتابَ حتى خاتمتَه » ، أو كجزءٍ منه ، نحو : « أعجبتني القصة حتى مغزاها » .

٤ ـ أن يكون غاية لما قبلها ، إما في زيادة أو نقص ، فالأول : « مات الناس حتى الانبياءُ » ، والثاني نحـــو : « نجح الطـلابُ حتى الكسالى » .

هذا ، والمعنى الذي تحمله « حتى » العاطفة هو معنى الغاية دائماً . وشيء آخر ، وهو أن معطوفها داخل في حكم المعطوف عليه قبلها دائماً ، فاذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصلَ الخامس » كان الفصل الخامس مقروءاً بلا شك ، لأن العطف ـ كما نعلم ـ تشريك في الحكم .

ج ـ (حرف ابتداء) :

وهي الداخلة على الجمل لا على المفردات ، وتدخل على الجملة الفعلية كقول حسان بن ثابت يمدح الغساسنة :

يُغْشَوْنَ حتى ما تَهِرُّ كلابُهم
لا يَسْألونَ عن السواد المُقْبِلِ

وعلى الجملة الاسمية ، كقول الفرزدق يهجو جريراً :

فواعجبـا حتى كليبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهشَلٌ أو مجاشعُ

وهي في الحالين حرف ابتداء لا عمل له ، والجملة بعدها استئنافية لا محل لها من الاعراب .

[حَجْ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[حِجْراً مَحجوراً]

حجراً : مفعول مطلق لفعل محذوف ، ومحجوراً : صفـــة له . والمعنى : امنع نفسي منعاً ممنوعـاً . وهي عبارة تستعمل في مقام التعوذ ، وذلك كأن يقال لك : أتشرب الخمر ؟ فتقول : حجراً محجوراً !!

[حذاريك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى . والتثنية فيه لا يقصد منها العدد اثنان على سبيل الحصر ، بل المقصود بها التكثير ، فالمعنى : حذراً بعدَ حذَرٍ . والكاف التي فيه في محل جر بالاضافة .

[حسِّ]

ويقال : حسْ ، بالسكون والتخفيف . وهـو اسم فعـل مضارع بمعنى « أتألمُ » .

[حشى]

لغة في « حاشا » . (انظر « حاشا ») .

[حقّاً]

اسم منصوب على الظرفية المجازية ، وذلك في مثل قولك : « حقاً أنك صادقٌ » . ولا يليها إلا « أنْ » المفتوحة الهمزة ، فيكون المصدر المؤول منها ومن صلتها في محل رفع مبتدأ مؤخرٍ ، وتكون حقاً متعلقـة بالخبر المحذوف المقدم . التقدير : في الحق صدقك . أي : صدقـك كائن في الحقِّ . هـذا مذهب سيبويه . وبعض النحاة يرى أنـه منصوب على المصدرية . بمعنى أنه مفعول مطلق ناب عن فعله ويجعل المصدر المؤول فاعلاً له . والتقدير : حق صدقك ، أي : ثبت صدقك .

[هَلْ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[هنانيك]

مفعول مطلق . أحكامه كأحكام « حذاريك » . (راجع « حذاريك ») .

[هُوبْ]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَيَّ]

اسم فعـل أمر بمعنى « أقبِلْ » ، نحو : « حيَّ على الصـلاة ، حيَّ على الفلاحِ » ، أي : أقبِلْ على الصلاة ، أقبِلْ على الفلاح .

[حيث]

وفيها مسائل كثيرة :

١ ـ **لغاتها** : العرب تقول : « حيث » ، وطيء من بينها تقول : « حَوْثُ » .

٢ ـ **بناؤها** : المشهور فيها البناء على الضم ، وقد تبنى على الفتح ، وعلى الكسر .

٣ ـ **إضافتها** : المشهور أنها تضاف إلى الجملة ، اسميـــة كانت أو فعليـة ، نحو : « جلست حيث زيـدٌ جالس ـ وحيث جلسَ زيدٌ » . وقد سمعت مضافة إلى المفرد ، كقول أحد الرجاز :

أما ترى حيثَ سهيلٍ طالعـاً نجماً يضيء كالشهابِ لامعـا

٤ ـ إعرابها : المشهور أنها مبنية غير معربة ، وسُمِعَتْ معربة مجرورة في قراءة : « والذين كـذّبوا بآياتنا سنستدرجهُمْ من حيثِ لا يعلمون » . كما وردت في البيت السابق منصوبة على أنها مفعول به لفعل « ترى » .

٥ ـ استعمالها : الغالب فيها أن تكون في محل نصب على الظرفية ، وقد تجر بـ « من » ، نحو : « انطلقت من حيث وقف زيدٌ » . وقد سمعت مجرورة بالاضافة ، وذلك في قول زهير بن أبي سلمى :

فشدَّ ولم يفـزع بيوتـاً كثـيرةً
لدى حيثُ ألقَتْ رَحلَها أمُّ قَشْعَمِ (١)

وقد تقع « حيث » مفعولاً به . ومن ذلك البيت الاسبق « أما ترى حيثَ سهيلٍ طالعا » .

٦ ـ معناها : المشهور أنها اسم للمكان . وقد تأتي للزمان قليلاً ، ومنه قول أحدهم :

حيثما تستقمْ يقدرْ لك اللـ ـهُ نجاحاً في غابرِ الأزمانِ

إذ المعنى : متى تستقم .

هذا ، وإذا دخلت عليها « ما » كفتها عن الاضافة ، وضمنتها معنى الشرط فجعلتها تجزم فعلين . وهذا ظاهر في البيت السابق .

[حَيَّهَلْ]

اسم فعل أمر بمعنى « أقبِلْ » . وقد ينون : « حيَّهلاً » . أو قد يكون بألف من غير تنوين : « حيَّهلا » .

---

(١) فاعل « شد » يعود على حصين بن ضمضم أحد مؤرثي حرب داحس والغبراء . و « أم قشعم » : هي المنية .

حرف الخاء

[خلا]

آ ـ (فعل ماض متصرف) :

وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، من نحو قولك : « خلا البيت من السكان » وهو في هذه الحالة فعل لازم لا يتعدى الى المفعول به .

ب ـ (فعل ماض جامد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ، نحو : « قام القوم خلا زيداً » . وهو في هذه الحالة فعل متعدٍ ، ومفعوله هو الاسم المستثنى بعده . أما فاعله فضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل السابق ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم مما قبله ، والتقدير : خلا القيام زيداً ، أو خلا القائم زيداً ، أو خلا البعض منهم زيداً .

ج ـ (حرف جر شبيه بالزائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجررت الاسم المستثنى به ، نحو : « قام القوم خلا زيدٍ » . فزيد مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

حرف الدال

[دَجْ]

اسم صوت للدجاج لكي يأكل .

[دَعْ]

آ ـ (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « دع الكتابَ » .

ب ـ (اسم فعل) :

اسم فعل أمر بمعنى « انتعش » . ويقال للعاثر ، أو لمن أصابته حادثة .

[دعاً]

اسم منصوب على المفعولية المطلقة ، نحو : « دعاً لك » . والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . والتقدير : دعائي لك ، أو ارادتي لك . فهذا التركيب مثل تراكيب : « سقياً لك ـ ورعياً لك ـ وبعداً لك ... الخ » . ولا يقال : « دعاً لك » إلا للعاثر أو لمن أصابته مصيبة ، ومعناه : انتعاشاً لك . وقد يقال : « دعدعاً لك » .

[دعدعاً]

انظر « دعاً » .

[دهْ]

اسم صوت لزجر الابل .

[دواليك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى ، والكاف مضاف اليه . والتثنية فيه على معنى التكثير ، لا على معنى التثنية حصراً . ومعناه : مداولةً بعدَ مداولةٍ .

[دونك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « دونك الكتابَ » . والكاف فيه للخطاب وليست ضميراً .

[دوه]

اسم صوت ، دعاء للفصيل ، أي الجمل الصغير .

حرف الذال

[ذا]

آ - (اسم اشارة) :

اسم اشارة للمفرد المذكر ، وذلك في نحو قولك : « إختر بين ذا و ذا » . وتتصل به « ها » التنبيهية فيصير « هذا » ، كما تتصل به لام البعد وكاف الخطاب فيقال « ذاك » و « ذلك » .

ب - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا كان منصوباً ، نحو : « رأيت ذا الفضل » . ومعناه : رأيت صاحب الفضل .

ج - (اسم موصول) :

وذلك إذا سبق بمن أو ما استفهاميتين ولم يؤلف معها كلمة واحدة ولم يرد به الإشارة ، نحو : من ذا جاء ؟ أي : من الذي جاء ؟

[ذه]

اسم إشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « هات ذه الدواة » . وتتصل به « ها » التنبيهية فيقال « هذه » .

[ذو]

آ - (من الاسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الرفع ، نحو : « جاء ذو الفضل » .

ب ـ (اسم موصول) :

وذلك في لغة « طيىء » ، كقولهم : « جاء ذو فاز » ، أي : جاء الذي فاز .

[ذي]

آ ـ (اسم اشارة) :

اسم اشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « ذي أفضل من ذي » .

ب ـ (من الاسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الجر : « مررت بذي الفضل » .

[ذيّا]

هو مصغر « ذا » الاشارية . وتتصل به كاف الخطاب فيقال « ذيّاك » .

حرف الراء

[رَ]

فعل أمر من « رأى » ، نحو « رَ الرأيَ » ، أيْ : ليكن لك في الأمر رأيٌ .

[رُبَّ]

حرف جر شبيه بالزائد . وله معنيان : التكثير ، نحو : « رب كتابٍ نافع قرأته » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب النافعة ، والتقليل ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة » ، أي : كان زيد يقرأ القصص قليلاً .

أحكامها :

١ ـ لا تجر « رب » إلا المفرد النكرة ، فلا يقال : « رب رجالٍ ـ ولا : رب زيدٍ » .

٢ ـ ويجب في مجرورها الظاهر أن يوصف ، كما رأيت في المثال آنفاً .

٣ ـ إذا جرت « رب » الضمير ـ وهذا قليل ـ وجب افراد الضمير وتذكيره وتمييزه ، نحو : « رُبَّه رجلاً صالحاً صادفته » .

٤ ـ يجب تصدير « رب » .

٥ ـ تعمل « ربَّ » مذكورة ومحذوفة . ويكثر حذفها بعد الواو ، كقول الفرزدق يصف ذئباً :

وأطلسَ عسّالٍ وما كان صاحباً
دعــوت بناري موهنـــاً فأتاني

وأقل من ذلك أن تحذف بعد الفاء ، ومنه قول امرىء القيس :

فمثلكِ حُبْلى قد طرقتُ ومرضعٍ
فألهيتُهـا عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ

وأقل منه أن تحذف بعد « بل » . ومنه قول الراجز :

بل بلدٍ ذي صُعُدٍ وآكامْ

وقد تحذف وليس قبلها شيء من الحروف ، ومنه قول جميل :

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كدت أقضي الغداة من جَلَلِهْ

٦ ــ إذا دخلت عليها « ما » الزائدة ، فالغالب أن تكفها عن العمل ، وأن تلغي اختصاصها بالجمل الاسمية ، فتصير صالحة للفعلية والاسمية على حد سواء ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة ــ وربما زيد قادم » . وقال بعضهم بل لا تدخل عند ذلك إلا على الفعلية .

وقد يبقى لها عملها ــ وهو قليل ــ ومنه قول عدي بن الرعلاء :

ربّما ضربـةٍ بسيفٍ صقيـلٍ بين بصرى وطعنـــةٍ نجلاءِ

وإذا دخلت على الفعلية فالغالب في فعلها أن يكون ماضياً لفظــاً ومعنىً ، وقد يأتي مستقبلاً ، كقوله تعالى : « ربمـا يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين » .

٧ ــ في رب لغات كثيرة هي : رُبَّ ــ رَبَّ ــ رُبَ ــ رَبَ ــ رُبَّتْ ــ رَبَّتْ ــ رُبَتْ ــ رَبَتْ ــ رُبَّتَ ــ رَبَّتَ ــ رُبَتَ ــ رَبَتَ ــ رُبْ ــ رَبْ ــ رُبُّ ــ رُبُ .

هذا ، ومجرورها في محل رفع على الابتداء في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ عندي » ، وفي محل نصب على المفعولية المقدمة في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ » ، وفي محل رفع على الابتداء ، أو نصب على الاشتغال في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُه » . وإذا قدرت الاشتغال فيجب تقدير الفعل بعد « رب » ومجرورها ، لأن لهما الصدارة في الكلام ، فيكون التقدير : رب كتابٍ نافعٍ قرأت قرأته .

ولما كان مجرور « ربّ » مرفوع المحل أو منصوبه ، جاز في تابعه مراعاة المحل ، فتقول : « رب كتابٍ نافعاً قرأتُ - ورب كتابٍ نافعٌ عندي » ، إلا أن مراعاة المحل في التابع المعطوف قليلة ، نحو : « رب كتابٍ نافعٍ ورسالةً قرأتُ » .

[رغماً]

مفعول مطلق منصوب ، نحو : « خرجت رغمَ المطرِ الغزيرِ » .

[رَهْ]

فعل أمر من « رأى » والهاء فيه للسكت .

[رُوَيْد]

هو تصغير ترخيمي للمصدر « إرواد » بمعنى « إمهال » . وله أربعة استعمالات :

١ - فيستعمل اسم فعل أمرٍ بمعنى « أمْهِلْ » ، وذلك إذا بنيته على الفتح ، نحو : « رويدَ زيداً » أي : أمْهِلْه . وقد تتصل به كاف الخطاب فيقال : « رويدك زيداً » .

٢ - وقد يستعمل للمعنى نفسه ، وهو على شكل مفعول مطلق

منصوب ، ويكون ذلك إذا نوّنتَه أو أضفته ، نحو : « رويداً زيداً – ورويدَ زيدٍ » .

٣ – وقد يستعمل نعتاً ، على حد النعت بالمصدر ، نحو : « ساروا سيراً رويداً » . وفي هذه الصورة قد يأتي صفة لمصدر محذوف ، فيكون أيضاً مفعولاً مطلقاً ، ولكن على النيابة عن المصدر ، لا على الأصالة كما رأينا سابقاً ، ويكون ذلك إذا رأيت انساناً يستعجل في عملٍ ، وأحببت أن يعالج عمله في تؤدة ، فتقول له : « رويداً » . والتقدير : عالج عملك علاجاً رويداً .

٤ – وقد يستعمل حالاً ، نحو : « ساروا رويداً » . وهذا على رأي البصريين الذين يجيزون في مثل هذه المصادر أن تكون منصوبة على الحالية ، وقد رأينا سابقاً أن هذه المصادر منصوبة على المفعولية المطلقة ، لا على الحالية ، لأنها دالة على هيئة الحدث ، لا على هيئة المحدث .

[رَيْثَ]

ظرف للزمان منقول عن المصدر ، وهو مصدر « راث يريث ريثاً » إذا أبطأ . ثم ضُمِّنَ معنى الزمان ، ويراد به المقدار منه ، نحو : « انتظر ريثَ صلى » .

استعمالاته :

١ – يستعمل مضافاً إلى الجملة ، نحو : « بقيت في الدار ريثَ انقطع المطر – وسأبقى في البيت ريثَ ينقطعُ المطر » . ويعتبر في المثال الأول مبنياً على الفتح في محل نصب ، وذلك لأن الجملة التي أضيف اليها

مبنية الصدر ، فصدرها فعل ماض ، أما في المثال الثاني فيعتبر معرباً منصوباً ، لأن صدر الجملة هنا معرب ، وهو الفعل المضارع .

٢ ـ ويستعمل مضافاً إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية وما بعدها ، نحو : « بقيت في الدار ريثما انقطع المطر » ، التقدير : ريثَ انقطاعِ المطر ، أو مضافاً إلى المصدر المؤول من « أنْ » وما بعدها ، نحو : « سأبقى ريثَ أنْ ينقطعَ المطر » . لكن إضافته إلى « ما » وصلتها أكثر .

٣ ـ ويكثر استعماله في الاستثناء المفرغ ، نحو : « ما قصد عندنا إلا ريثما تقرأ الفاتحة » . ومنه الحديث : « فلم يلبث إلا ريثما قلت » .

وهو في كل حالاته هذه منصوب على الظرفية الزمانية .

حرف الزاي

[زِهْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « استحسن » . وأكثر ما يستعمل مكرراً ، نحو : « زِهْ زِهْ » .

حرف السين

[س]

حرف استقبال يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « سيأتي زيدٌ » . وزعم الكوفيون أنه مختصر من « سوف » .

[سَأْ]

اسم صوت لزجر الحمار كي يشرب .

[سبحانَ]

اسم ملازم للاضافة ، وللنصب على المفعولية المطلقة ، نحو : « سبحانَ اللهِ » . وهو يستعمل لمعنيين : للتسبيح ، وللتعجب .

[سرعان]

اسم فعل ماض بمعنى « أسْرَعَ » ، نحو : « سرعانَ زيدٌ سفراً » ، فزيد فاعله ، وسفراً تمييز محوَّل عن فاعل ، والأصل : سرعانَ سفرُ زيدٍ . وقد يكون فاعله مصدراً مؤولاً ، نحو : « سرعانَ ما جاء زيدٌ » ، التأويل : سرعان مجيءُ زيدٍ .

وسينه مثلثة : سُرعان ـ سَرعان ـ سِرعان .

[سَعْ]

اسم صوت لزجر الابل .

[سعديك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى . وشأنه كشأن « حذاريك وحنانيك » ، فانظرهما . إلا أنه لا يستعمل إلا مع « لبيك » ، فيقال : « لبيكَ وسعديك » .

[سواء]

هو اسم أصله المصدر « استِواء » ، لكنه يستعمل اسماً بمعنى « مستوٍ » ، وبسبب أصله المصدري ، فانه لا يثنى ولا يجمع عند الوصف به ، كقوله تعالى : « ليسوا سواءً من أهل » .

وله استعمالات كثيرة :

١ ــ فيستعمل نعتاً للمكان ، نحو : « هذا مكان سِوىً » ، والأحسن فيه حينئذٍ أن يقصر وتكسر سينه ، كما رأيت في المثال .

٢ ــ ويستعمل اسماً بمعنى « الوسط » كقوله تعالى : « فاطلع فرآه في سواءِ الجحيم » أي : في وسط الجحيم .

٣ ــ ويستعمل وصفاً بمعنى « التام » ، كقولك : « هذا درهم سواءٌ » ، أي : تامٌ كاملٌ .

٤ ــ ويستعمل في الاستثناء ، فيكون بمنزلة « غير » في معناها وأحكامها ، نحو : « جاء القوم سوى زيدٍ » . وهو في هذا مقصور مكسور السين .

[سوف]

حرف استقبال يختص بالمضارع . فهو مثل السين إلا أنه يخالفه في جواز اتصاله باللام ، كقوله تعالى : « ولسوف يعطيك ربك فترضى » ، وفي جواز الفصل بينه وبين مضارعه بالفعل الملغى ، كقول زهير :

وما أدري ، وسوف – إخالُ – أدري
أقوم آل حصنٍ أم نساء

وفيه لغات : سوف – سَفَ – سَوْ – سَيْ .

[سِوى]

انظر « سواء » .

[سِيّ]

اسم بمعنى « مِثْل » ، وأصله : « سِوْيٌ » انقلبت واوه ياءً وأدغمت في الياء ، وذلك لاجتماعها مع الياء وهي السابقة بالسكون .

ويثنى فيقال : « هذان الأمران سِيّانِ » ، أي : متماثلان لا فرق بينهما .

وقد يتركب مع « لا » النافية للجنس و « ما » ليفيد أن ما بعدها له نصيب أكبر في الحكم الذي لما قبلها ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » . ويجوز في الاسم الذي يليها في هذا التركيب ثلاث أحوال : الرفع والنصب والجر . وإعراب هذا الاسلوب وأحكامه مختلفة . انظر تفصيلها في باب « الأساليب – أسلوب ولا سيما » .

[لا سيما]

انظر « سيّ » .

حرف الشين

[شِ]

فعــل أمر من « وشى يشي » ، نحو : « شِ الثــوب » ، أي : اجعل له وشياً وتلويناً .

[شتانَ]

اسم فعل ماض بمعنى « افترق » ، نحو : « شتانَ زيدٌ وعمرٌو في الكرم » ، أي : اختلفا وافترقا في الكرم .

حرف الصاد

[صَهْ]

اسم فعل أمر بمعنى « اسكت » . وينون فيقال : « صهٍ » بمعنى : اسكت عن كل حديث .

حرف العين

[عِ]

فعل أمر من « وعى يعي » بمعنى : حفظ يحفظ .

[عاجِ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[عا عا]

اسم صوت لزجر المعز لكي يأكل .

[عاهِ]

اسم صوت لزجر الابل .

[عايِ]

اسم صوت لزجر الابل .

[عدا]

١ ـ (فعل ماض متصرف) :

فيأتي منه المضارع « يعدو » ، وفعـل الأمر « أُعْدُ » . وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، نحو : « عدا الغزالُ عدواً سريعاً » .

٢ - (فعل ماض جامد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ونصبت ما بعده ، نحو : « جاء القوم عدا زيداً » ، فيكون « زيداً » مفعولاً به ، أما الفاعل فيعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، أو على اسم الفاعل منه ، أو على البعض . والتقدير : عدا المجيء زيداً - أو عدا الجائي زيداً - أو عدا البعض زيداً .

٣ - (حرف جر شبيه بالزائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجررت ما بعده ، نحو : « جاء القوم عدا زيدٍ » ، فيكون « زيد » مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على الاستثناء .

[عَدَسْ]

اسم صوت لزجر البغل .

[عَزْ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عسى]

كلمة تعنى الرجاء . ولها استعمالات كثيرة ، وفي كل استعمال اختلف النحاة في إعرابها :

آ - (عسى زيدٌ أنْ يقومَ) :

ولهذا الاستعمال اعرابات مختلفة :

١ - عسى : فعل ماض ناقص . زيد : اسمها مرفوع بها . أن

يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب خبر عسى . والتقدير : عسى زيد قياماً .

ولما كان المصدر ، وهو حدث ، لا يقع خبراً عن الذات « زيد » ، تأوّلوا هذه العبارة التأويلات الآتية : هي على تقدير مضاف محذوف قبل الاسم : عسى أمرُ زيدٍ القيام ـ أو هي على تقدير مضاف محذوف قبل الخبر : عسى زيدٌ صاحبَ قيامٍ ـ أو هي على تأويل المصدر باسم فاعل : عسى زيدٌ قائماً ـ أو هي على تقدير « أنْ » زائدة : عسى زيد يقوم . وفي هذا الاعتبار الأخير تكون الجملة في محل نصب خبراً لعسى . (وهذا اعراب الجمهور) .

٢ ـ عسى : فعل ماض تام متعد . زيد : فاعل مرفوع . أن يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب مفعول به . التقدير : عسى زيدٌ القيامَ ، أي : قاربَ زيدٌ القيام . (وهذا اعراب سيبويه والمبرد) .

٣ ـ عسى : فعل ماض تام لازم . زيد : فاعل مرفوع . أن يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف تقديره « من » . والجار والمجرور متعلقان بعسى . والتقدير : عسى زيدٌ من القيام ، أي : قَرُبَ زيدٌ من القيام . (وهذا الاعراب لسيبويه والمبرد أيضاً) .

٤ ـ عسى : فعل تام لازم . زيد : فاعله . أن يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الفاعل . التقدير : عسى زيدٌ قيامُه ، أي : قَرُبَ زيد قيامُه . (وهذا الاعراب للكوفيين) .

٥ ـ عسى : فعل ناقص . زيدٌ : اسمه . أن يقوم : ناصب ومنصوب

وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الاسم سدَّ مسدَّ الاسم والخبر لعسى . (واختار هذا الاعراب ابن مالك) .

ب - (عسى أن يقوم زيد) :

وفي هذا الاستعمال اعرابان :

١ - عسى : فعل تام . أن يقوم زيدٌ : ناصب ومنصوب وفاعل . والمصدر المؤول فاعل لعسى . التقدير : عسى قيامُ زيدٍ ، أي : قَرُبَ قيامُ زيد . (وهذا هو اعراب الجمهور) .

٢ - عسى : فعل ناقص . أن يقوم زيدٌ : ناصب ومنصوب وفاعل . والمصدرِ المؤول سدَّ مسدَّ اسم عسى وخبرها . (وهذا اعراب ابن مالك) .

ج - (عسى زيد يقوم) :

هنا اتفق النحاة على أن « عسى » فعل ناقص ، وأن المرفوع بعدها اسم لها ، وأن جملة المضارع غير المقترن بـ « أنْ » في محل نصب خبراً لها .

د - (عسى زيد سيقومُ) :

واعراب هذا الاستعمال كاعراب سابقه باتفاق . إلا أن هذا الاسلوب نادر الاستعمال . ومنه قول قسام بن رواحة :

عسى طيِّئٌ ، من طيِّئٍ بعد هذه ،
ستطفىءُ غلاّتِ الكُلى والجوانحِ (١)

---

(١) معنى البيت : عسى أن ينتصر بعض طيىء على بعضها الباغي بعد هذه الحالة التي وصلوا اليها .

هـ - (عسى زيد قائماً) :

وهذا الاستعمال نادر أيضاً ، ومنه قول أحد الرجاز :

أكثرتَ في اللومِ ملحاً دائما   لا تكثِرَنْ إني عسيتُ صائما

وفيه اعرابان :

١ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبرها .
٢ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبر لـ « يكون » محذوفة ، التقدير : عسى زيد يكون قائماً . والجملة من « يكون المحذوفة » واسمها وخبرها خبر لعسى .

و - (عساه يقوم) :

وفيه اعرابات ثلاثة :

١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . والهاء اسمه . وجملة « يقوم » خبره . (وهذا اعراب سيبويه) .

٢ - عسى : فعل ناقص ، والهاء ضمير نصب ناب عن ضمير الرفع ، وهو في محل رفع اسماً لعسى . وجملة « يقوم » في محل نصب خبراً لها . (وهذا اعراب الأخفش) .

٣ - عسى : فعل ناقص . والهاء خبره المقدم . وجملة « يقوم » اسمه المؤخر . (وهذا الاعراب للمبرد والفارسي) .

ز - (عسى زيداً قائم) :

وفيه اعرابان :

١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . زيداً : اسمه . قائم : خبره . (هذا الاعراب لسيبويه) .

٢ ـ عسى : فعل ناقص . زيداً : خبره المقدم . قائم : اسمه المؤخر (وهذا الاعراب للمبرد والفارسي) .

ح ـ (عسى زيدٌ قائمٌ) :

واتفقوا هنا على أن « عسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن المحذوف ، و « زيد قائم » مبتدأ وخبر ، والجملة منها في محل نصب خبراً لعسى .

[عَلُ]

اسم بمعنى « فوق » . ولا يستعمل إلا مجروراً بـ « من » . كما لا يستعمل مضافاً مطلقاً ، فلا يقال : « أخذته من علِ السطحِ » .

وإذا أريد تنكيره ، بمعنى أن يدل على فوقية غير محددة ، أعرب ، كقول امرىء القيس يصف فرسه :

مِكَرٍّ ، مِفَرٍّ ، مُقبلٍ ، مدبرٍ معاً
كجلمودِ صخرٍ حطَّهُ السيلُ من علِ

أي : من فوقٍ غيرِ محدد .

وإن أريد تعريفه ، أي أن يدل على علو مخصوص معروف لدى السامع ، بني على الضم كالظروف المتقطعة عن الاضافة لفظاً لا معنى . ومن ذلك قول أبي النجم العجلي يصف فرسه :

أقبُّ من تحتُ ، عريضٌ من علُ

[علَّ]

لغة في « لعلَّ » . (انظر « لعل ») .

[على]

آ - (اسم بمعنى « فوق ») :

وذلك إذا جرت بـ « من » ، نحـو : « نزلت من على المنبرِ » . فتكون « على » اسماً في محل جر بمن ، وهي مضافة ، والمنبر مضاف اليه .

وزعم بعضهم أنها لا تكون إلا اسماً ، ســـواءٌ أجرت بمن أم لم تجر ، ففي قولك : « وقفت على المنبرِ » تكون « على » عندهم اسماً مبنياً على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلقة بوقفت ، وهي مضافة ، والمنبر مضاف اليه . ونسبوا هذا القول لسيبويه .

ورد ابن هشام هذا المذهب بأمرين : بجواز حذفها ، كما في قول عروة بن حزام :

تحنُّ فتبـــدي ما بها من صبابةٍ
وأخـفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي : لولا الأسوة لقضى عليَّ ، فحـــذف حرف الجر « على » وانتصب المجرور بعدها . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا تقول : « جلست المنبرَ » وأنت تريد : « جلست فوقَ المنبر » . والأمر الثاني : أن العائد يجوز حذفه من جملة الصـلة إذا كان الموصول مجروراً بعـلى ، نحو : « جلست على الذي جلستَ » ، أي : على الذي جلست عليه . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا يقال : « جلست فوق الذي جلست » إلا أن تقول : « جلست فوق الذي جلست فوقه » .

ب - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك ثمانية معانٍ :

١ ـ الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « جلست على المقعد » ، أو المعنوي ، كقوله تعالى : « فضّلنا بعضَهم على بعضٍ » .

٢ ـ مرادفة « مع » ، كقوله تعالى : « وآتى المالَ على حبّه » ، أي : مع حبّه له .

٣ ـ مرادفة « عن » ، كقولهم : « رضي الله عليه » ، أي : عنه .

٤ ـ التعليل ، نحو قوله تعالى : « ولتكبروا اللهَ على ما هداكم » أي ، لهدايته إياكم .

٥ ـ مرادفة « في » ، كقوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلةٍ » ، أي : في حين غفلة .

٦ ـ مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون » ، أي : اكتالوا من الناس .

٧ ـ مرادفة الباء ، كقولهم : « اركب على اسم الله » ، أي : باسم الله .

٨ ـ الاستدراك والاضراب ، نحو : « زيد كثير المال ، على أنه بخيلٌ » ، أي : لكنه بخيل . وفي هذه الصورة تكون هي ومجرورها ـ وهو المصدر المؤول من « أنّ » واسمها وخبرها ـ متعلقين بخبر محذوف لمبتدأ محذوف تقديره « التحقيق » . أي : زيد كثير المال ، والتحقيق كائن على أنه بخيلٌ .

ج - (زائدة) :

وزيادتها قليلة ، وأكثر ما يكون ذلك أن تكون تعويضاً من « على » أخرى محذوفة ، وذلك كقول أحد الرجاز :

إن الكريمَ - وأبيكَ - يَعْتَمِلْ
إن لم يجدْ يوماً على من يَتَّكِلْ

أي : إن لم يجد من يتكل عليه ، فحذف « عليه » ثم عوض منها « على » قبل « من » . فتكون « من » على هذا الاعتبار مفعولاً به لفعل « يجد » ، وتكون « على » زائدة .

وقال ابن جني : بل هي أصلية ، و « من » مجرور بها ، وهما متعلقان بفعل « يتكل » . أما فعل « يجد » فليس له مفعول لأن الكلام انتهى عنده ، ثم استأنف الشاعر متسائلاً . والتقدير : ان الكريم يعتملُ إذا لم يجد شيئاً ... على منْ يتكل ؟

[عليَّ بِـ]

اسم فعل أمر بمعنى « أولنيه » ، نحو : « عليَّ بالكتابِ » ، أي : اترك أمره لي . ويقال « علي بزيدٍ » بمعنى : أرسلوه إليَّ .

[عليك بِـ]

اسم فعل أمر بمعنى « الزمه » ، نحو : « عليك بزيدٍ » .

[عَمَّ ؟]

مركبة من كلمتين : « عن » حرف الجر ، و « ما » الاستفهامية التي حذفت ألفها لدخول الجار عليها ، قال تعالى : « عمَّ يتساءلون ؟ عن النبأ العظيم ؟ » .

[عَنْ]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك تسعة معانٍ :

١ ـ المجاوزة ، نحو : « خرجت عن الطريقِ » .

٢ ـ البدل ، كقوله ﷺ : « صومي عن أمّك » ، أي : بدلاً منها .

٣ ـ مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ومن يَبْخَلْ فإنما يَبْخَلُ عن نفسه » أي ، يبخل عليها .

٤ ـ التعليل ، كقوله تعالى : « وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك » ، أي : بسبب قولك .

٥ ـ مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « عمّا قليل ليُصْبِحُنَّ نادمين » ، أي : بعد قليلٍ .

٦ ـ مرادفة « في » ، نحو : « ضعف زيدٌ عن حملِ الرسالةِ » ، أي : ضعف في حملها .

٧ ـ مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » ، أي : يقبلها من عباده .

٨ ـ مرادفة الباء ، كقوله تعالى : « وما ينطقُ عن الهوى » . والظاهر أنها في هذه الآية على حقيقتها ، أي هي للمجاوزة ، وأن المعنى : وما يصدر قوله عن هوىً .

٩ ـ الاستعانة ، كقولهم « رميت عن القوس » ، أي : رميت بالقوس . والظاهر أنها هنا للمجاوزة أيضاً ، إذ المعنى : رميت السهام عن القوس .

ب ـ (حرف جر زائد للتعويض) :

ويكون ذلك إذا حذفت من مكان ، فتذكر في مكان آخر للتعويض ، وذلك كقول الشاعر زيد بن رزين :

أتجزع أنْ نفسٌ أتاها حِمامُهـــا
فهلاّ التي عن بين جنبيكَ تدفع ؟

أراد : فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ؟ فحذفت « عن » من أول الموصول ، ثم زيدت بعده .

ج - (حرف مصدري) :

وذلك في لغة بني تميم الذين يجعلون العين في مكان الهمزة ، يقولون : « أريد عن أسافرَ » أي : أريد أن أسافر .

د - (اسم بمعنى « جانب ») :

وذلك حين تجر بمن أو على . فمن الأول قول قطري بن الفجاءة :

فلقـد أراني للرماح دريئـــةً من عن يميني تارة وأمامي

ومن الثاني قول أحدهم :

على عن يميني مَرَّتِ الطيرُ سُنَّحاً
وكيف سنوحٌ واليمينُ قطيعُ ؟

[عند]

اسم لمكان الحضور ، نحو : « جلستُ عند زيدٍ » ، أي في المكان الذي هو بحضرته ، أو لزمان الحضور ، نحو : « عند الامتحان ، يكرمُ المرء أو يهان » ، أي وقت حضور الامتحان . وهو في الحالين ظرف منصوب ، فان دلّ على المكان فهو ظرف مكان ، وإن دل على الزمان فهو ظرف زمان . وقد يجر بمن ، فيقال : « ذهبت من عنـد زيد » . ولا يجر بغيرها . أما قولهم : « ذهبت إلى عنده » فهو غلط ولحن .

[عندك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » نحو : « عندك زيداً » ، أي : خذه .

[عَهْ]

اسم صوت يزجر به الضأن .

[عَوْضُ]

ظرف زمان لاستغراق المستقبل مثل « أبداً » ، إلا أنه مختص بالنفي . وهو معرب إن أضيف ، كقولهم : « لا أفعله عوضَ العائضين » ، فإن لم يضف كان مبنياً إما على الضم ، وإما على الفتح ، وإما على الكسر ، نحو : « لن يأتي زيدٌ عوضُ – أو : عوضَ – أو : عوضِ » .

[عَيْزِ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عيْزِ]

اسم صوت لزجر الابل .

حرف الغين

[غير]

اسم يعني خلاف ما يضاف اليه ، نحو : « زيدٌ غيرُ كسولٍ » ، أي زيد مجتهد .

وهو اسم ملازم للاضافة ، فان لم تكن في اللفظ ، فهي في المعنى ، نحو : « قبضت عشرةً ليس غيرُ » ، أي : ليس غيرها مقبوضاً .

وهو اسم موغل في الابهام ، فلا تفيده الاضافة تعريفاً ، فاذا قلت : « جاء غيرُ زيدٍ » لم يُعرف بالضبط مَنِ الجائي ، بل كل الذي يعرف أن الجائي ليس زيداً ، ولهذا يصح وقوعه صفة للنكرة رغم إضافته ، فتقول : « جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ » ، كما يجوز نصبه على الحال ، فتقول : « جاء زيد غيرَ راكبٍ » .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة :

١ ـ فيستعمل اسماً عادياً ، فيقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو فاعل في نحو : « جاء غيرُ زيدٍ » ، ومفعول في نحو : « رأيت غيرَ زيدٍ » ، ومجرور في نحو : « مررت بغيرِ زيدٍ » ، ومبتدأ في نحو : « غيرُكَ لا يعرفني » .

وإذا أضيف إلى مشتق اكتسب منه حكمه في العمل ، ففي قولك : « غيرُ قادمٍ الزيدان » يكون « غير » مبتدأ ، و « الزيدان » فاعل له

سدَّ مسدَّ الخبر عنه ، فكأنك قلت : « ما قادمٌ الزيدان » (١) .

وهذا هو شأن « غير » دائماً ، فكلما أضيفت إلى اسم سلبته جميع أحكامه ، وقامت مقامه في الجملة جاعلة إياه مضافاً اليه . وسترى ذلك واضحاً عند الكلام على استعمالها في الاستثناء .

٢ ـ ويستعمل وصفاً فيقع مواقع الوصف ، أي يكون خبراً ، نحو : « أنت غير عارفٍ بي » ، ويكون حالاً ، نحو : « جاء زيدٌ غيرَ راكب » ، ويكون نعتاً نحو : « جاء رجلٌ غيرُ عاقلٍ » . إلا أنه لا ينعت إلا النكرة ، كما رأيت في المثال ، أو المعرف بـ « ال » الجنسية ، لأن المعرف بها قريبٌ من النكرة ، وذلك كقوله تعالى : « إهدنا الصراط المستقيم ، صراطَ الذين أنعمت عليهم غيرِ المغضوب عليهم ولا الضالين » ، حيث جاءت « غير » نعتاً للذين . وسبب ذلك أن « غير » موغل في التنكير ، فلا يتعرف عند إضافته .

٣ ـ ويستعمل مع كلمة « ليس » في نحو : « قبضت عشرةً ليس غير » ، فيجوز فيه عدة أمور :

آ ـ **ليس غيرٌ** : بالرفع والتنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف ، تقديره : مقبوضاً .

ب ـ **ليس غيراً** : بالنصب والتنوين ، فيكون خبراً لها ، والاسم ضمير مستتر ، تقديره : ليس المقبوضُ غيراً .

---

(١) ولهذا كانت « غير » في حكم حرف النفي . وعليه فاضافتها شيء لفظي لا يعتد به ، ولذا يجوز لمعمول المضاف اليه أن يتقدم عليه ، تقول : أنا زيداً غير ضاربٍ ، لأنه في معنى : أنا زيداً لا أضرب . ولو كان اسماً حقيقياً لما جاز لمعمول المضاف اليه أن يتقدم ، لأن المضاف اليه لا يتقدم على المضاف ، وكذا معموله .

ج ـ ليس غيرُ : بضمة بلا تنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف . ثم اختلفوا في هذه الضمة : فقال بعضهم : هي ضمة اعراب ، وحذف التنوين بسبب نية المضاف اليه ، إذ النية : ليس غيرُها مقبوضاً . وقال آخرون : بل هي ضمة بناء لانقطاعه عن الاضافة لفظاً لا معنى ، على حدّ « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » . وعلى هذا يكون مبنياً على الضم في محل رفع اسماً لها . كما يجوز اعتباره خبراً لها والاسم ضمير مستتر .

د ـ ليس غيرَ : بفتحة بغير تنوين ، فيكون خبراً لها منصوباً باتفاق ، وحذف التنوين لأن المضاف اليه منويٌّ لفظه ، والاسم ضمير مستتر تقديره « هو » .

وعلى كل الحالات فالجملة من « ليس » واسمها وخبرها نعت للنكرة قبلها .

٤ ـ وتستعمل « غير » في الاستثناء فيكون لها حكم المستثنى الواقع بعدها على شكل مضاف اليه :

آ ـ فيجب نصبها إذا كان الكلام تاماً مثبتاً ، نحو : « جاء القومُ غيرَ زيدٍ » (١) .

ب ـ ويجوز الاتباع والنصب إذا كان الكلام تاماً منفياً ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيد ـ وغيرُ زيد » .

---

(١) هذا هو رأي المغاربة الذي اختاره ابن عصفور . أما الفارسي فاعتبرها في هذه الحالة ـ أي حالة انتصابها عند تمام الكلام وثبوته ـ منصوبة على الحال ، واختار ذلك ابن مالك . ويرى آخرون أنها منصوبة على التشبيه بظرف المكان . واختار هذا الوجه ابن الباذش .

ج ـ وتكون بحسب العوامل إذا كان الكلام مفرغاً ، نحو : « ما جاء غيرُ زيدٍ ـ وما رأيت غيرَ زيدٍ ـ وما مررت بغيرِ زيدٍ » .

ه ـ وإذا أضيفت « غير » إلى مبني ، كالضمائر مثلاً ، جاز الابقاء على اعرابها ، فتقول : « جاء غيرُك » بالرفع ، وجاز بناؤها على الفتح شأن كل المبهمات إذا أضيفت إلى مبني ، فتقول : « جاء غيرَك » بالبناء على الفتح في محل رفع .

حرف الفاء

[ف]

آ ـ (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « جاء زيد فسلمت عليه » . وهـذه تفيـد ثلاثة أمور :

١ ـ الترتيب : وهو نوعان : ترتيب معنوي ، بمعنى أن ما بعدها يأتي في الزمن بعد الذي قبلها ، كما هو ظاهر في المثال ، وترتيب ذكري ، وهو عطف مفصل على مجمل ، نحو : توضأ زيد : فَغَسَلَ وجهه ويديه ، ومسح رأسه ورجليه » ، ونحو : « كلمت زيداً : فقلت له كذا وكذا » ، فواضح من هذين المثالين أن غسل الوجه قد سبق الوضوء ، وأن القـول قد سبق الكلام .

ومن النحاة من قال : إن معنى الترتيب ليس لازماً لها ، بدليـل قـوله تعالى : « وكم من قريةٍ أهلكناهـا ، فجاءَها بأسُنا » ، إذ مجيء البأس قبل الاهلاك لا بعده ، وبدليل قول امرىء القيس :

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومـــنزلِ
بسِقْطِ اللِوى بين الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

إذ ليس بين « الدَّخول وحومل » [١] أي نوع من أنواع الترتيب .

---

(١) الدخول وحومل : مكانان .

٢ ـ التعقيب : ومعناه أن الذي بعدها واقعٌ عقب الذي قبلها بغير فاصل بينهما ، سواء أكان بين الاثنين وقت قصير ، أم طويل ، فالأول نحو : « جاء زيد فعمرٌو » ، إذ الوقت بين مجيئهما قصير ، لأن مجيء الثاني لا يحتاج إلى مهلة طويلة ، والثاني نحو : « تزوج زيد فولد له ولدٌ » ، إذ الوقت بين ميلاد الولد وزواج أبيه طويل ، لأن الحدث الثاني يحتاج إلى مهلة تسعة أشهر على الأقل !

٣ ـ السببية : وهذا المعنى لازم لها إذا كانت « أن » مضمرة بعدها ، نحو قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبرَه بما فعل المشيب

وهذا المعنى غالب فيها إذا عطفت جملة على جملة ، كقوله تعالى : « فوكزه موسى ، فقضى عليه » ، أو إذا عطفت صفة على صفة ، كقوله تعالى : « ثم إنكم أيُّها الضَّالّون المكذّبون لآكلون من شجرٍ من زقّومٍ فمالئون منها البطون » ، فواضح من هذه الشواهد أن إخبار الشباب سبب لتمني عودته ، وأن القضاء على الرجل نتيجة وكز موسى إياه ، وإن امتلاء البطون نتيجة الأكل من شجر الزقوم .

ب ـ (رابطة للجواب) :

وهي الواقعة في جواب الشرط ، نحو : « إذا جاء زيدٌ فأكرمه » ، والواقعة في شبه جواب لشبه شرط ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم » .

وهذه حرف عاطل لا عمل له .

ج ـ (زائدة) :

وهي التي ترى حيث لا يصح وقوعها ، وذلك كالواقعة في الخبر في

نحو قولك : « زيدٌ فاضربه » ، والواقعة في جواب لمَّـا ، نحو قولك : « لما جاء زيد فسلمت عليه » ، إذ لا تقع الفاء في مثل هذه المواضع .

د ـ (حرف استئناف) :

وذلك إذا وقعت بين جملتين لا يصح العطف بينهما لاختلافهما خبراً وانشاءً ، نحـو : « إئتني فاني أكرمك » ، وقوله تعالى : « إنا أعطيناك الكوثر ، فصلِّ لربِّك وانحر » .

ومن النحاة من أنكر مجيء الفاء للاستئناف . واعتبرها في مثـل هذه المواضع حرفاً للسببية المحضة .

هـ ـ (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « فِ بوعـدك يا فتى » ، فالفاء فعل أمر من « وفى يفي » .

و ـ (تزيينية) :

وهي التي لا يراد بها عطف ولا غـيره . ولا توجـد إلا في كلمة « فصاعداً » وما أشبهها . (انظر « فصاعداً ») .

[فاعِ]

اسم صوت لزجر الغنم .

[فرطَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « احذر ما أمامك » .

[فصاعداً]

في نحو قولك : « بع الكتاب بخمس ليرات فصاعـداً » : الفاء تزيينية . صاعداً : حال منصوبة ، وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير : بع الكتاب بخمس ليرات فليذهب العدد صاعـداً . هكـذا يقدر النحاة ، وفيه نظر ، لأنها بذلك تكون عاطفة لجملة على جملة ، وليست زائدة للتزيين .

[فَقَطْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « يكفي » .

[فُمُّ]

انظر « ثُمُّ » .

[في]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها ثمانية معانٍ :

١ - الظرفية ، وهي إما مكانية ، نحو : « جلست في الدار » ، أو زمانية ، نحو : « سافرت في المساءِ » ، أو مجازية ، نحـو قوله تعالى : « ولكم في القصاصِ حياةٌ » .

٢ - المصاحبة ، كقوله تعالى : « فخرج على قومِـهِ في زينتـهِ » ، والظاهر أنها للظرفية .

٣ - التعليل ، كقـول الرسول ﷺ : « دخلت امرأة النار في هرةٍ » ، أي : بسبب هرةٍ .

٤ ـ الاستعلاء ، كقوله تعالى : « وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذوعِ النخلِ » ، أي : على جذوع النخل .

٥ ـ مرادفة الباء ، نحو : « أنت خبير في هذا الأمر » ، أي : خبير به .

٦ ـ مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « فردُّوا أيديَهم في أفواهِهِمْ » ، أي : إلى أفواههم .

٧ ـ مرادفة « من » ، كقولك : « أخذت كتاباً في خمسة كتب » ، أي : من خمسة كتب .

٨ ـ المقايسة ، وهي الداخلة بين مفضول سابق ، وفاضل لاحق ، كقوله تعالى : « فما متاع الحياة الدنيا في الآخرةِ إلا قليلٌ » ، أي : فما متاع الحياة الدنيا بالقياس إلى الآخرة إلا قليل .

ب ـ (حرف جر زائد) :

وهي نوعان :

١ ـ زائدة التعويض ، وهي التي تأتي عِوَضاً من أخرى محذوفة ، كقولك : « أكلت فيما رغبت » ، إذ الأصل : أكلت ما رغبت فيه . فحُذفت « في » من جملة الصلة ، فعوض منها أخرى جارة للموصول . وعلى هذا يكون الموصول مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على أنه مفعول به لفعل « أكلت » .

٢ ـ زائدة التوكيد ، وهي الداخلة على مفعول فعل متعد قادر على الوصول إلى مفعوله بنفسه ، كقوله تعالى : « وقال اركبوا فيها » ، أي : اركبوها . والظاهر أنها الأصلية الظرفية ، وأن الفعل لم يأخذ مفعوله لعدم تعلق الغرض به .

حرف القاف

[قِ]

فعل أمر من « وقى يقي » ، نحو : « قِ نفسَك من البرد » ، أي : احفظها .

[قد]

آ ـ (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه تستعمل على وجهين :

١ ـ مبنية على السكون ، نحو : « قدْ زيدٍ درهمٌ » و « قدني درهمٌ » ، فتزاد نون الوقاية بينها وبين ياء المتكلم للمحافظة على سكونها .

٢ ـ ومعربة ، نحو : « قدُ زيدٍ درهم » و « قدي درهم » ، بغير نون وقاية .

وهي في كل ذلك اسم مرفوع على الابتداء ، أو في محل رفع على الابتداء ، ودرهم : خبر عنه . والمعنى : حسبي درهم ، وحسبُ زيدٍ درهم .

ب ـ (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يكفي » . وذلك في نحو قولك : « قدْ زيداً درهمٌ » ، فيكون « زيداً » مفعولاً به ، و « درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

ج - (حرف) :

وهذه لا تدخل إلا على الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من النواصب والجوازم وحروف الاستقبال ، فلا يقال : « قد نِعمَ الرجل زيد - ولا : قَدْ أَكْتُبْ - ولا : قد ما جاء زيد - ولا : قد لن أسافر - ولا : قد سوف أسافر » . ومثال ما توفرت فيه الشروط : « قد جاء زيدٌ » .

هذا ، وتعتبر « قد » مع الفعل كالكلمة الواحدة ، فلا يجوز الفصل بينها إلا بالقسم ، نحو : « قد - والله - جاء زيدٌ » . وقد يحذف الفعل بعدها لدليل ، كقول النابغة :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أَنَّ رِكابنا
لمّا تَزُلْ برحالنا ، وكأنْ قدِ

أي : وكأنَ قد زالت .

ولها خمسة معانٍ :

١ - **التوقع** ، نحو : « قد يقدُم الغائبُ » ، أي : أن قدومه متوقعٌ بين وقتٍ وآخر . وهذا المعنى لا يكون لها إلا مع المضارع .

٢ - **تقريب الماضي من الحال** ، نحو : « قد قام زيد » . تقول ذلك إذا كان قيامه قد جرى قبل كلامك بقليل . فأما إن كان مبعداً في المضي فلا يجوز ذلك ، وكذلك إذا كان الفعل مما لا يدل على الزمان ، وتلك هي الأفعال الجامدة مثل « ليس - عسى - نعم - بئس .. الخ » .

٣ - **التقليل** ، ولا يكون لها هذا المعنى إلا وهي داخلة على المضارع ، نحو : « قد يصدق الكذوب » ، أي : ربما يصدق .

٤ ـ **التكثير** ، نحو : « قد أقرأُ في اليوم كتابين » ، أي : كثيراً ما أقرأ في اليوم كتابين .

٥ ـ **التحقيق** ، نحو : « قد جاء زيدٌ » .

[قَدْكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتفِ » .

[قط]

آ ـ (ظرف زمان) :

لاستغراق ما مضى ، ولا تكون إلا بعد نفي ، نحو : « ما فعلته قط » . وهي مبنية على الضم أو الكسر أو السكون . وفيها لغات : قطُّ ـ قطِّ ـ قُطُّ ـ قَطُ ـ قُطُ ـ قطْ .

ب ـ (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه مخففة الطاء ساكنتها ، نحو : « قطْ زيدٍ درهمٌ » ، فتكون مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، ودرهم : خبر .

ج ـ (اسم فعل مضارع) :

وهذه تدخل نون الوقاية بينها وبين ياء المتكلم ، نحو : « قطني درهم » ، فتكون الياء مفعولاً به ، و « درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

[قطكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتفِ » أو « إنتهِ » .

[قوسِ]

اسم صوت للدجاج لحثه على الأكل .

حرف الكاف

[ك]

آ - (حرف جر) :

ومعناه التشبيه ، نحو : « زيد كالأسد » . وقد لفّق له النحاة معاني أخرى لا تثبت عند التحقيق .

ب - (حرف جر زائد) :

وهو الذي في قوله تعالى : « ليس كمثلِهِ شيءٌ » . وقد تأوله بعضهم على الأصالة ، فجعله اسماً مؤكداً بكلمة « مثله » .

ج - (اسم بمعنى « مثل ») :

ولم يسلّم بذلك سيبويه إلا في الضرورة ، كقول العجاج :

يضحكن عن كالبَرَدِ المنهمِّ(١)

حيث الكاف اسم مبني على الفتح في محل جر بحرف الجر « عن » ، وهو مضاف ، والبرد : مضاف اليه .

وقال كثير ، منهم الأخفش والفارسي : يجوز اعتبار كل كاف جارة

---

(١) المنهم : الذائب .

اسماً ، فجوّزوا في نحو : « زيد كالأسدِ » أن تكون الكاف في موضع رفع خبراً للمبتدأ ، والأسد مخفوضاً بالاضافة .

ورد ابن هشام هذا المذهب بدعوى أن الكاف غير صالحةٍ للجر بحروف الجر ، إذ لم يسمع « مررت بكالأسد » . وليس بشيء ، لأن الاسمية لا يقررها صلاحية الكلمة للجر بالحرف ، فما أكثر الكلمات التي لا خلاف في اسميتها ، ومع ذلك لا يمكن إدخال الجار عليها (١) .

د ـ (ضمير متصل) :

وذلك في نحو : « زيد أكرمك » .

هـ ـ (حرف خطاب) :

ولا محل لهذا من الاعراب لأنه حرف . وهو يوجد في أسماء الاشارة مثل « ذلك ـ تلك ـ أولئك » ، وفي الضمير المنفصل المنصوب مثل « إياك ـ إياكما ... » ، على مذهب من يرى أن « ايا » وحده هو الضمير ، وفي بعض اسماء الأفعال مثل « دونك ـ عليك ـ رويدك ... » .

[كائن]

انظر « كأين » .

[كأنّ]

حرف بسيط يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني .
وله معنيان :

(١) من ذلك مثلاً كلمة « لدى » ، فالنحاة يجمعون على اسميتها ، وعلى أنها ليست قابلة للجر بالحرف ، إذ لا يقال : من لديه ـ أو : في لديه ...

١ ـ التشبيه ، وهو الغالب عليه ، والمتفق عليه ، نحو : « كأن زيداً أسدٌ » .

٢ ـ الشك والظن ، ولا يكون هذا إلا إذا كان الخبر مشتقاً ، نحو : « كأن زيداً مقبلٌ » .

هذا ، وتقع « كأن » في تركيب غريب اختلف النحاة في اعرابه ، وهو مثل قولك : « كأنك بالدنيا لم تكن » .

فقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة ، فيكون أصل العبارة : « كأن الدنيا لم تكن » . وهذا أسهل الاعرابات وأكثرها محافظة على المعنى .

وقال غيره : الكاف اسم كأن ، والباء بمعنى « في » ، وهي متعلقة بتكن ، وتكن تامة فاعلها ضمير المخاطب المستتر . والتقدير : كأنك لم توجد في الدنيا .

وقال ابن عصفور : الكاف زائدة كافة ، والباء زائدة ، فالتقدير : كأنما الدنيا لم تكن .

وقال ابن عمرون : الكاف اسم كأن ، والجار والمجرور خبرها ، وجملة لم تكن حال . والتقدير : كأنك موجود في الدنيا ولم تكن !

وقال المطرزي : الأصل : كأنك تبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء (١) .

[كأنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها .

---

(١) كان قصدنا من عرض هذه الاعرابات الكثيرة عليك أن ترى سلامة اعراب الفارسي وفضله على غيره .

[كأين]

ويقال فيه « كائن » . كما أن نونه تكتب نوناً مرة ، وتنويناً مرة أخرى ، هكذا « كأيٍ » .

وهو اسم مبهم يكنى به عن العدد الكثير ، نحو : « كأين من كتاب قرأت » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب .

أحكامـــه :

١ – هو مبني على السكون .

٢ – واجب التصدير .

٣ – مفتقر إلى التمييز بسبب إبهامه .

٤ – الغالب على تمييزه أن يكون مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وكأين من آية في السماوات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون » ، وقوله : « وكأين من دابة – وكأين من نبيٍ – وكأين من قرية ... الخ » .

وقد يأتي تمييزه منصوباً ، على قلة ، ومنه قول الشاعر :

أطردِ اليأس بالرجا فكأين آلماً حم يسرُهُ بعدَ عُسْرِ

٥ – لا يجوز جره بحرف ، فلا يقال : « بكأين تبيع هذا الثوب » .

٦ – إذا وقع مبتدأ فلا يكون خبره إلا جملة .

٧ – ويقع مواقع اعرابية مختلفة : فهو مبتدأ في نحو : « كأين من كتاب لم أقرأه » ، أي : كثيرٌ من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول به في نحو : « كأين من كتاب لم أقرأْ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأْ ، وهو مفعول مطلق في نحو : « كأين من مرة سافرت » ، أي : سافرت عدة مرات ...

[كِخّ]

بفتح الكاف وكسرها : اسم صوت لزجر الطفل عما يُتَقَذَّرُ منه .

[كذا]

آ - (كناية عن شيء) :

وذلك في نحو قولك : « قلت لفلان كذا وكذا » و « فعلت به كذا وكذا » و « هل تذكر يوم كذا وكذا ؟ » ... الخ . واعراب هذه كاعراب التي تليها .

ب - (كناية عن عدد) :

وذلك في نحو قولك : « اشتريت كذا كتاباً » ، أي اشتريت عدداً غير معلوم من الكتب .

وهذه لا تختلف عن « كأين » إلا في شيئين : أولهما أنهـا ليست واجبة التصدر ، والثاني أن تمييزها لا يكون إلا منصوباً . كما أن الغالب عليها أن تستعمل مكررةً بالعطف ، نحو : « قرأت كذا وكذا كتاباً » .

وهي والتي قبلها تقعان مواقع إعرابية مختلفة ، فهي مبتدأ في نحو : « كذا رجلاً جاءنا » ، أي : عددٌ من الرجال جاءنا ، وفاعـل في نحو : « جاءنا كـذا رجلاً » ، أي : جاءنا عـددٌ من الرجال ، ومفعول به في نحو : « اشتريت كذا وكذا كتاباً » ... الخ .

ج - (مركبة) :

من كاف التشبيه ، و « ذا » الاشارية ، نحو قولك : « كـذا كرمي » ، أي : كرمي مثل هذا .

ويدخل على « كذا » هذه ما يدخل على أسماء الاشارة ، فتدخلها « ها » التنبيهية ، فيقال : « هكذا كرمي » ، وحرف الخطاب ، فيقال : « كذاك كرمي » ، ولام البعد مع حرف الخطاب ، فيقال : « كذلك كرمي » .

ويغلب على « كذا » هذه أن تستعمل مفعولاً مطلقاً ، نحو : « كذلك فاعملوا » ، أي : اعملوا عملاً كهذا العمل . فاذا اعتبرنا الكاف التشبيهية حرف جر كانت هي ومجرورها متعلقين بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف ، والتقدير : اعملوا عملاً كائناً كذلك العمل ، وان اعتبرناها اسماً بمعنى مثل ــ وهذا جائز خلافاً لابن هشام ــ كانت هي في محل نصب على المفعولية المطلقة نائبةً عن المصدر ، والتقدير : اعملوا مثل هذا العمل . وكان اسم الاشارة بعدها مضافاً اليه .

[كذلك]

انظر « كذا » المركبة .

[كُلّ]

اسم موضوع للاستغراق . فان أضيف إلى المفرد النكرة ، نحو : « كل رجلٍ يعرف ذلك » ، أو إلى الجمع المعرف ، نحو : « كل الرجال يعرفون ذلك » ، كان معناه استغراق الأفراد ، وإن أضيف إلى المفرد المعرفة ، نحو : « كل الرجل صالح » ، كان معناه استغراق أجزاء الفرد الواحد .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة وفي كل استعمال له أحكام :

١ ــ فاذا أريد استعماله نعتاً لنكرة أو معرفة من أجل الدلالة على كماله ، وجب أن يضاف الى اسم ظاهر يماثل الموصوف لفظاً ومعنىً ، نحو : « رأيت رجلاً كلَّ الرجلِ » ، وكقول الشاعر :

وإن الأُلى حانت بِفَلْجٍ دماؤهُمْ
هُمُ القومُ كلُّ القـــومِ يا أمَّ خالدِ

وفي هذا الاستعمال لا يكون معناها إلا بيان كمال الموصوف ، وأنه يشتمل على جميع صفات جنسه .

٢ ــ وإذا أريد استعمالها للتوكيد ، وجب إضافتها إلى ضمير يعـود على المؤكَّد ، كقوله تعالى : « فسجد الملائكةُ كلهم » .

٣ ــ فان لم تستعمل لنعت أو توكيد ، بل كانت بحسب العوامل ، جاز إضافتها إلى الظاهر ، كقوله تعالى : « كلُّ نفسٍ بما كسبتْ رهينةٌ » ، وجاز افرادها ، كقوله تعالى : « وكلاً ضربنا له الأمثالَ » .

٤ ــ وإذا أضيفت إلى ضمير لا يعود على مؤكَّـــد قبلها ، فالغالب ألا تقع إلا مبتدأ ، نحو : « كلهم يعرف زيداً » ، ولا يقال : « جاء كلُّهم » ، بإيقاعها فاعلاً ، ولا : « رأيت كلَّكم » ، بإيقاعها مفعولاً ... الـــخ » .

ويترتب على هذا أنها إذا أضيفت إلى اسم مماثل لاسم قبلها كانت نعتاً ، وإذا أضيفت إلى ضمير يعود على اسم قبلها كانت توكيداً ، فان لم يكن هذا ولا ذاك كانت بحسب العوامل .

٥ ــ ولفظ « كل » مفرد مذكر ، أما معناها فبحسب ما تضاف اليه . فان أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة المعنى ، فتقول : « كل رجلٍ يعرف زيداً ــ كل امرأةٍ تعرفُ زيداً ــ كل قومٍ يعرفون زيداً » .

٦ ــ وإن أضيفت الى المعرفة ، أو قطعت عن الاضافـــة لفظاً ، جازت مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : « كل الرجال يعرف زيداً ــ

أو : يعرفون زيداً ، وكلٌّ يعرف زيداً — أو : يعرفون زيداً » ، فمن مراعاة اللفظ قوله ﷺ : « كلكم راعٍ ، وكلكم مسؤول عن رعيته » ، وقوله تعالى : « كلٌّ يعمل على شاكلته » ، ومن مراعاة المعنى قوله : « كلٌّ له قانتون — وكلٌّ في فلكٍ يسبحون » .

[كلا — كلتا]

اسمان موضوعان لاستغراق الاثنين ، كما وضعت « كل » لاستغراق الجميع .

ويختلفان عنها في أمور ، كما يتفقان في أمور :

١ — لا يستعملان نعتاً لبيان كمال المنعوت .

٢ — يستعملان مثلها في التوكيد ، فيقال : « جاء الرجلان كلاهما — ورأيت الفتاتين كلتيهما » .

٣ — إضافتها إلى ضمير لا يعود على مؤكد قبلها لا توجب إيقاعها موقع المبتدأ دائماً ، كما هو الشأن مع « كل » ، بل يجوز أن يقعا مواقع إعرابية مختلفة ، فهما مبتدأان في نحو : « كلاكما يعرفني — كلتاكما تعرفني » ، وفاعلان في نحو : « جاء كلاكما — جاءت كلتاهما » ، ومفعولان في نحو « رأيت كليكما — رأيت كلتيكما » .

٤ — خلافاً لـ « كل » ، تجب إضافتها دائماً لفظاً ومعنىً إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين ، فيقال : « كلاهما — كلا الرجلين — كلانا — كلا الرجلين » ، ولا يقال : « كلا رجلين — كلا زيد وعمرٍو » .

٥ — يجوز دائماً مراعاة لفظها المفرد ، ومراعاة معناها المثنى ، فتقول : « كلاكما يعرف زيداً — أو : كلاكما تعرفان زيداً » ، إلا إذا كان الحدث

متبادلاً بينهما ، فعندئذ تجب مراعاة اللفظ ، فتقول : « كلاهما يحب صاحبَه » ، ولا يجوز أن تقول : « كلاهما يحبان صاحبها » ، لأن المعنى المراد أن كلاً واحد منها يحب الآخر ، فلو لم تراعِ اللفظ لانقلب المعنى وصار أن لهما صاحباً مشتركاً ، وأن كل واحد منهما يحب هذا الصاحب .

٦ ـ إذا أضيفت « كلا وكلتا » إلى الاسم الظاهر كانتا في الاعراب كالمفرد المقصور ، فتلزمان الالف مقدرةً عليها الحركات الثلاث ، تقول : « جاء كلا الرجلين ـ رأيت كلا الرجلين ـ مررت بكلا الرجلين » ، أما إن أضيفتا إلى الضمير ، فهما ملحقتان بالمثنى في إعرابه ، فتلحقها الالف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجر ، تقول : « جاء كلاهما ـ رأيت كليهما ـ مررت بكليهما » .

[كلاّ]

حرف ردع وزجر لا عمل له ، قال تعالى : « أطَّلعَ الغيبَ ، أم اتَّخَذَ عند الرحمن عهداً ؟ ! كلا . سنكتب ما يقول » .

وقد تأتي في أوائل السور لمعنى الاستفتاح فقط ، كقوله تعالى : « وما هي إلا ذكرى للبشر . كلا والقمر » .

[كلّما]

كلمة مركبة من « كل » و « ما » المصدرية ، ولا يليها إلا جملتان ، ولهذا اشبهت أدوات الشرط ، بل لقد رأى بعضهم عدها في أدوات الشرط تسهيلاً واختصاراً . ومثالها : « كلما جاء زيدٌ أكرمته » . وتعرب على الشكل التالي :

كل : منصوبة على الظرفية الزمانية ، متعلقة بالفعل « أكرمته »

الذي هو جواب في المعنى . وهي مضافة إلى المصدر المؤول بعدها . (وانما اكتسبت الظرفية من هذا المصدر النائب عن الظرف كما سنرى) .

ما : مصدرية زمانية .

جاء زيد : فعل وفاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالاضافة . (وهذا المصدر فيه معنى الظرف ، لأنه على تقدير مضاف محذوف : كل وقت مجيء زيد . فتكون نيابته عن الظرف كنيابة المصدر عنه في نحو قولك : « جئتك صلاةَ العصرِ » ، أي : وقت صلاةِ العصر . وهذا المعنى قد انتقل منه إلى كلمة « كل » ، لأن هذه الكلمة تأخذ معناها مما تضاف اليه) .

أكرمته : فعل وفاعل مفعول به .

جملة : « جاء زيد » : صلة « ما » لا محل لها من الاعراب .

جملة « أكرمته » : ابتدائية مؤخرة من تقديم لا محل لها من الاعراب ، إذ الأصل : أكرمت زيداً كلما جاء ، أو هي شبه جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

وعلى هذا الاعراب يكون تقدير التركيب كله : أُكرِمُ زيداً في كل مجيء له .

وهناك إعراب آخر يجعل « ما » اسماً نكرةً بمعنى « وقت » ، فتكون الجملة بعدها نعتاً لها ، لكن هذا يحوج إلى تقدير عائد في الجملة يعود على « ما » ، كي ترتبط الجملة الصفة بموصوفها ، فيكون التقدير : كل وقتٍ يجيءُ فيه زيدٌ أكرمُه . والاعراب الأول أقرب إلى المعنى وأبسط .

١ - (خبرية) :

وهذه يخبر بها عن العدد الكثير ، نحو : « كم كتابٍ قرأتُ !! » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب . وسميت خبرية لأن الكلام معها ليس على جهة الاستفهام ، وإنما هو على جهة الاخبار .

٢ - (استفهامية) :

وهذه يطلب بها تعيين العدد ، نحو : « كم كتاباً قرأتَ ؟ » .

وتشتركان في أمور وتختلفان في أخرى :

١ - فتشتركان في أن كلتيهما : اسم ، مبهم ، كناية عن عدد ، مفتقر الى التمييز ، مبني على السكون ، واجب التصدير .

أما اختلافها ففي شيئين : في المعنى ، وفي التمييز : فمعنى الأولى الاخبار بالكثرة ، ومعنى الثانية الاستفهام عن العدد . وتمييز الأولى مجرور دائماً بالاضافة (١) أو بمن ، وتمييز الثانية منصوب أبداً (٢) . وذلك ظاهر في المثالين السالفين .

ثم إن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مُفرداً ، أما تمييز الخبرية ،

---

(١) ولكن يجب نصبه إذا فصل بينه وبين « كم » فاصل ، نحو « كم عندي كتاباً !! » . إذ لا تجوز الاضافة عند وجود الفاصل .

(٢) ويجوز جره بمن إذا جرت « كم » الاستفهامية بحرف جر ، نحو : « بكم من قرشٍ اشتريت الكتاب ! » . وقد يحذف الجار فيقال : « بكم قرشٍ اشتريت الكتاب ؟ » والأفضل نصبه على كل حال ، فتقول : « بكم قرشاً اشتريت الكتاب ؟ » .

فيجوز إفراده ، نحو : « كم كتابٍ قرأتُ !! » ، كما يجوز جمعــهُ ، نحو : « كم كتبٍ قرأتُ !! » .

هذا ، وللكلمتين مواقع اعرابية مختلفة :

١ ـ فان مُيِّزا بالذات ووليها اسم مرفوع ، كانتا في موقع الخبر المقدم ، نحو : « كمْ رجلاً عدوُكم ؟ ـ كمْ رجلٍ أنتم !! » .

٢ ـ وإن ميزا بالذات ووليها الظرف ، أو الفعــل الذي استوفى مفعوله ، كانتا في موقع المبتدأ ، نحو : « كم رجلاً عندك ؟ ، وكم رجلاً رأيتَه ؟ ـ وكم رجلٍ عندي !! ، وكم رجلٍ رأيتُهُ !! » .

٣ ـ وإن ميزا بالذات وكان بعدهما فعل لم يستوف مفعوله ، كانتا في موقع المفعول به المقدم ، نحو : « كم كتابـــاً قرأتَ ؟ ـ كم كتابٍ قرأتُ !! » .

٤ ـ وإن ميزا بالظرف ، كانتا في موقــع الظرف ، نحو : « كم ساعةً اشتغلتَ ؟ ـ كم ساعةٍ اشتغلتُ !! » «

٥ ـ وإن ميزا بالمصدر ، كانتا في موقع المفعول المطلق ، نحــو : « كم مرةً سافرتَ ؟ ـ كم مرةٍ سافرتُ !! » .

وقد يحذف التمييز للعلم به ، فــلا يتغير إعرابها ، نحـــو : « كم سافرتَ ؟ » ، فكم هنا مفعول مطلق لأنها سؤال عن عدد مرات وقوع السفر .

[كما]

مركبة من كاف التشبيه ، و « ما » المصدرية ، أو الموصولية ، أو الزائدة غير الكافة بحسب التركيب الذي هي فيه .

فان وقع بعد « كما » مفرد مجرور ، كانت « ما » زائدة غير كافة ،

كقول عمرو بن براقة :

ونتصر مولانا ونعلم أنه كما الناسِ ، مجرومٌ عليه وجارمُ

فالكاف جارة ، و « ما » زائدة ، و « الناس » مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بخبر أنّ المحذوف .

وإن وقع بعدها الجملة الاسمية ، كانت « ما » زائدة كافة ، كقول نهشل بن حري :

أخٌ ماجد لم يَخْزُني يومَ مشهدٍ
كما سيفُ عمرٍو لم تخنه مضاربُه

فـ « كما » هنا مكفوفة كافة ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة « تخنه مضاربه » في محل رفع خبراً عن المبتدأ ، والجملة الكبرى مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

وإن وقعت بعدها الجملة الفعلية ، كانت « ما » مصدرية ، وكان المصدر المؤول مجروراً بالكاف ، ثم كان للجار والمجرور اعرابٌ ما بحسب موقعه من الكلام :

ففي مثل قول أبي صخر الهذلي :

وإني لتعروني لذكراك هِزَّةٌ كما انتفض العصفور بلله القطر

تكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها ، متعلقين بصفة محذوفة لـ « هزة » . والتقدير : هزةٌ كائنة كانتفاضةِ العصفور .

وفي مثل قولك : « بكى زيدٌ كما يبكي الأطفال » ، تكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف . والتقدير : بكى زيدٌ بكاءً كبكاءِ الأطفال .

وفي مثل قوله تعالى : « كما بدأنا أول خَلْقٍ نعيده » ، يجوز

اعتبار « ما » مصدرية ، فتكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة المفعول المطلق المحذوف ، فالتقدير : نعيد أولَ خلق إعادةً كائنةً كبدئنا له ، ويجوز اعتبار « ما » اسماً موصولاً ، فتكون الكاف جارة للموصول ، وهي ومجرورها متعلقان بحال محذوفة من الضمير في « نعيده » ، والتقدير : نعيده كائناً كالذي بدأناه .

هذا ، واختلف النحاة في اعراب قولهم : « كُنْ كما أنت » ، فقال بعضهم :

١ ـ ما : موصولة ، و « أنت » مبتدأ حذف خبره ، والجملة صلة « ما » ، والكاف ومجرورها متعلقان بخبر « كن » المحذوف . والتقدير : كن كائناً كالذي أنت هو .

٢ ـ وقال غيرهم : ما : موصولة ، وأنت : خبر حذف مبتدؤه . وسائر الاعراب يماثل ما قبله . والتقدير : كن كائناً كالذي هو أنت . وبهذا أعربوا قوله تعالى : « إجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة » أي : كالذي هو لهم آلهة .

٣ ـ وقال غيرهم : ما : زائدة غير كافة ، والكاف جارة للضمير « أنت » ، والجار والمجرور متعلقان بخبر « كن » . والتقدير : كن كائناً كأنت .

٤ ـ وقال غيرهم : ما : زائدة كافة ، وأنت مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر « كن » ، والتقدير : كن (كما) أنت عليه [1] .

---

(١) يلاحظ القارىء أننا اعتبرنا الكاف جارة في كل الاعاريب ، لكن هذا لا يعني عدم جواز اعتبارها اسماً بمعنى مثل في كل الأعاريب أيضاً . وعليه تكون الكاف هي الصفة ، أو هي الحال ، أو هي المفعول المطلق ، أو هي الخبر ، ←

[كَيْ]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في قول الشاعر :

كي تجنحون إلى سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ
قتلاكمُ ولظى الهيجاءِ تضطرم ؟

أراد : كيف ؟ فحذف الفاء ، كما قال بعضهم : « سَوْ أفعل » يريد : سوف أفعل .

ب - (حرف جر) :

وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم : « كَيمَ فعلت ذلك ؟ » ، أي : لِمَ فعلته ؟ ، والداخلة على « ما » المصدرية ، كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفعْ فضرَّ ، فإنما
يُرَجَّى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ (١)

أي : يُرجى الفتى للضرر والنفع .

ج - (حرف مصدرية ونصب) :

وذلك في نحو قولك : « ذهبت إلى المدرسةِ لكي أتعلمَ » ، أي : للتعلم .

← بحسب الوجوه الاعرابية المختلفة ، ثم يكون ما بعدها مجروراً بالاضافة . وفي حال اعتبار « ما » كافة ، تكون الكاف مكفوفة عن الاضافة .

(١) ويرى بعضهم أن « ما » ههنا كافة كفت « كي » عن عمل النصب .

واختلف النحاة في « كي » غير المسبوقة باللام التعليلية ، كما في قولك : « ذهبت إلى المدرسة كي أتعلمَ » ، فقال بعضهم : هي المصدرية الناصبة ، ومصدرها في محل جر بلام التعليل المحذوفة ، وقال آخرون : بل هي حرف جر ، والناصب للمضارع هو « أن » المضمرة بعدها . ويحتمل الوجهين قول الشاعر :

أردتْ لكيما أن تطيرَ بقربتي فتتركها شنّاً ببيداءَ بلقع

فههنا اجتمعت لام التعليل ، و « كي » ، و « أن » ، فيجوز اعتبار « كي » حرف جر للتعليل مؤكداً للام التعليل ، ويكون النصب بـ « أن » ، كما يجوز اعتبار « كي » هي الناصب ، فتكون « أنْ » توكيداً لها .

[كيتَ]

اسم يكنى به عن الجملة ، قولاً كانت أو فعلاً ، وقال بعضهم : بل لا يكنى بها إلا عن جملة القول ، نحو : « قلت لزيد كيتَ وكيتَ » . وهو مبني على الفتح في محل نصب على أنه مفعول به . ولا يستعمل إلا مكرراً بالعطف ، كما رأيت في المثال .

[كيف]

آ ـ (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « كيف حال زيدٍ ؟ » [1] .

---

(١) ويرى سيبويه أنها ظرف ، وأنها منصوبة أبداً على الظرفية ، وذلك لأن جوابها عنده أن يقال : زيد على أحسن حال ، أو هو في أحسن حال . ومن المعلوم أن أدوات الاستفهام كلها تعرب إعراب ما يجاب به عنها ، كما سترى بعد قليل .

وتقع هذه مواقع إعرابية مختلفة ، وإنما يحدد هذا الموقع معرفة جوابها : فإن قلت : « كيف زيدٌ ؟ » كانت خبراً ، لأن الجواب عنها يأتي خبراً : « زيدٌ عليلٌ » . وإن قلت : « كيف كان زيدٌ ؟ » كانت خبراً لكان ، لأن الجواب عنها : « كان زيدٌ عليلاً » ، وإن قلت : « كيف وجدت زيداً ؟ » كانت مفعولاً ثانياً لوجد ، لأن الجواب عنها : « وجدت زيداً كريماً » ، وإن قلت : « كيف نام زيدٌ ؟ » كانت حالاً من زيد ، لأن الجواب عنها : « نام زيدٌ مستلقياً » ، أو كانت مفعولاً مطلقاً إذا كنت تسأل بها عن هيئة النوم ، لا عن هيئة النائم ، ويكون الجواب عنها عندئذٍ : « نام زيد نوماً هادئاً » .

فإن أجبت عنها دائماً بالجار والمجرور ، فقلت : « زيد على خير ، نام زيد على أحسن حال ... الخ » كما يقول سيبويه ، فلا بد من اعتبارها ظرفاً كما فعل هو .

ب ـ (اسم شرط) :

إذا تضمنت « كيف » معنى الشرط صارت واحدةً من أدواته ، نحو : « كيف تجلس أجلس » . ثم اختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : بل يجوز الجزم بها ، وعدم الجزم بها مطلقاً ، وقال غيرهم : بل لا يجوز الجزم بها إلا إذا اقترنت بـ « ما » الزائدة ، نحو : « كيفما تجلسْ أجلسْ » .

ثم قالوا : لا يكون شرطها وجوابها إلا فعلين متفقي اللفظ والمعنى ، كما ترى في المثالين السالفين .

وهذا الذي قالوه يتناقض مع تسليمهم بشرطيتها في قوله تعالى : « ينفق كيف يشاءُ » ، وقوله : « يصوركم في الأرحام كيف يشاء » ،

وقوله : « فيبسطُهُ في السماء كيف يشاءُ » ، إذ الجواب في هذه الآيات كلها محذوف دل عليه الكلام السابق ، وليس في الكلام السابق فعل متفق مع فعل الشرط لفظاً ومعنىً (١) .

وإذا تضمنت « كيف » معنى الشرط لم تقع إلا مفعولاً مطلقاً ، لأنها تكون عندئذ لربط الحدثين بكيفية واحدة ، لأن قولك : « كيف تجلس أجلس » يعني : اجلسُ الجلوسَ الذي تجلسه .

[كيفما]

انظر « كيف الشرطية » .

(١) سبق أن قلنا في مبحث الشرط عند الكلام على « كيف » : إن اشتراط النحاة أن يتفق شرط « كيف » وجوابها في اللفظ والمعنى ، أمر لا لزوم له ، ودللنا على ذلك بما يقنع ، وهذه الآيات حجة على النحاة . (راجع مبحث الشرط) .

حرف اللام

[ل]

آ - (حرف جر أصلي) :

ومعانيها كثيرة ، هي :

١ ـ الاستحقاق ، وهي الواقعة بين معنىً وذات ، نحو : « الحمد لله » .

٢ ـ الاختصاص ، نحو : « السرج للفرسِ » .

٣ ـ المُلْك ، نحو : « الكتاب لزيدٍ » .

٤ ـ التمليك ، نحو : « وهبت لزيدٍ كتاباً » .

٥ ـ شبه التمليك ، كقوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً » .

٦ ـ التعليل ، نحو : « هيَّأْتُ نفسي للسفر » .

٧ ـ توكيد النفي ، وهي التي تسمى بلام الجحود ، نحو : « ما كنت لأخونَ العهدَ » .

٨ ـ مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « كلٌّ يجري لأجلٍ مسمى » ، أي : إلى أجل .

٩ ـ مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ويخرون للأذقان » ، أي : عليها .

١٠ ـ مرادفة « في » ، نحو : « مضى لسبيله » ، أي : في سبيله .

١١ - مرادفة « عند » ، نحو : « كتبته لخمس خلون من رمضان » ، أي : عند خمس .

١٢ - مرادفة « بعد » كقوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » ، أي : بعد غروبها .

١٣ - مرادفة « مع » ، كقول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكاً :

فلما تفرقنا كأني ومالكاً لطول اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معا

أي : مع طول اجتماعنا .

١٤ - مرادفة « مِن » ، كقول جرير :

لنا الفضل في الدنيا وانفك راغمٌ
ونحن لكم يومَ القيامةِ أفضل

أي : ونحن أفضل منكم يوم القيامة .

١٥ - التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه ، نحو : « قلت له » .

١٦ - مرادفة « عن » ، كقول الشاعر :

كضرائر الحسناءِ قلن لوجهها حسداً وبغضاً : إنه لدميم

أي : قلن عن وجهها .

١٧ - الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل ، كقوله تعالى : « فالتقطه آلُ فرعونَ ليكون لهم عدواً وحَزَناً » . الشاهد في اللام الداخلة على « يكون » .

١٨ - التعجب مع القسم ، وتختص هذه باسم الله تعالى ، نحو : « للهِ ، لقد أصبح زيد شاعراً » ، أي : والله لقد أصبح زيد شاعراً . وإنما تقول ذلك إذا كنت في عجب من صيرورته شاعراً .

١٩ ـ التعجب وحده ، نحو : « يا لَجمالِ الربيع »(١) ، ونحو : « للهِ دره فارساً » .

٢٠ ـ التبيين ، وهي ثلاثة أنواع :

(آ) ـ لام تبين المفعول من الفاعل في اسلوب تعجبي فعله دال على الحب أو البغض ، نحو : « ما أحبني ! ـ ما أبغضني ! » ، فان قلت : « ما أحبني لزيدٍ » كان المعنى أنك أنت المحب ، وزيداً محبوبٌ . وانما بين ذلك دخول اللام على « زيد » ، فلو أدخلت عليه « إلى » ، فقلت : « ما أحبني إلى زيدٍ » ، لانقلب المعنى وصار زيدمحباً ، وصرت أنت محبوباً .

(ب) ـ لام تبين المفعول في اسلوب دعائي مثل « سقياً لزيدٍ » ، فزيد هو المدعو له بأن يسقيه الله تعالى . وهذه اللام لا تتعلق بالمصدر المذكور للدعاء ، لأن فعله متعدٍ لا يحتاج إلى اللام ، ولو علقناها به لصار تقدير الكلام : اللهم اسقِ لزيدٍ . وليس هذا اسلوباً عربياً . وانما تقدير الكلام : اللهم اسقِ ... ودعائي لزيدٍ ، أو ... ارادتي لزيدٍ . وعلى هذا تكون اللام ومجرورها متعلقين بخبر لمبتدأ محذوف .

(ج) ـ لام تبين الفاعل في اسلوب دعائي ، نحو : « تباً لزيدٍ » . وهذه كسابقتها في التأويل والتعليق ، سوى أنها دخلت على ما هو فاعل في المعنى ، إذ التقدير : ليَهْلِكْ ... إرادتي لزيدٍ .

ب ـ (حرف جر زائد) :

ولها مواضع ، وكلها مختلف فيه :

---

(١) وقد مر معنا في اسلوب نداء التعجب ونداء الاستغاثة أن منهم من يعد هذه اللام زائدة .

١ - (اللام بين الفعل المتعدي ومفعوله) : كقول كُثيِّر :

أُريدُ لأنسى ذكرَها فكأنما تمثَّلُ لي ليلى بكلِّ سبيلِ

قال بعضهم : هي زائدة ، لأن الفعل « أريد » متعدٍ بنفسه فلا يحتاج إلى اللام ، يقال : « أريد أن أنسى » بغير لام .

وقال آخرون : هي أصلية للتعليل ، وليست داخلة على مفعول الفعل ، لأن مفعوله محذوف تقديره : أريد السلوان لأنسى ذكرها .

وقال الخليل وسيبويه : الفعل في مثل هذا التركيب مقدرٌ بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام ومجرورها خبر . والتقدير : الارادة لنسيان الذكر . وعليه يكون الفعل غير ذي مفعول ، وتكون اللام أصلية للتعليل .

٢ - (اللام بين المضاف والمضاف اليه) : ويسمونها بالمقحمة ، ومثالها قول زهير :

سئمتُ تكاليفَ الحياةِ ومن يَعِشْ
ثمانين حولاً لا أبالك يسأمِ

قال بعضهم : اللام زائدة بين « أبا » والكاف . لأن « أبا » اسم للا النافية للجنس ، ولو لم يكن مضافاً ، ويكن الكاف مضافاً اليه ، لكان مبنياً على الفتح في محل نصب ، لأن هذا هو حكم اسم « لا » إذا لم يكن مضافاً . فلما كان منصوباً بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، دل ذلك على إضافته ، وإذن تكون اللام زائدة بينه وبين المضاف اليه .

وقال آخرون : بل اللام أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بالخبر المحذوف ، والتقدير : لا أبا كائن لك . أما الألف في « أبا » فليست للاعراب ، بل هي حرف أصلي من حروف الكلمة ، فالاسم على ذلك مقصور ، وهو مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر ، لأنه اسم « لا » النافية للجنس . وهذه لغة معروفة ، ومنها قول الراجز :

إن أباهـــا وأبا أباهــــا قـــد بلغا في المجـد غايتاها

وقال غيرهم : اللام أصلية وهي ومجرورها صفة لـ « أبا » ، والخبر محذوف ، وعليه تكون « أبا » معربة منصوبة بالألف لأنها شبيهة بالمضاف ، لأن الموصوف يدخل في زمرة الشبيه بالمضاف . والتقـــدير إذن : لا أبا كائناً لك مذمومٌ .

٣ ـ (اللام في المفعول به لعامل ضعيف) : ويسمونهـــا لام التقوية . وإنما يضعف العامل إذا كان متأخراً عن معموله ، كقوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون » ، فلو كان الفعل « تعبرون » متقـــدماً على « الرؤيا » لوصل اليها بغير اللام ، فتقول في غير القرآن : « إن كنتم تعبرون الرؤيا » . وكذلك يضعف إذا كان مشتقاً ، كقوله تعالى : « فعّال لما يريد » ، إذ لو كان العامل هنا فعلاً بدلاً من مبالغـة اسم الفاعل ، لما احتاج إلى اللام ، تقول في غير القرآن : « الله يفعل ما يريد » .

واختلف النحاة هنا :

فقال بعضهم : اللام هنا زائدة بدليل صحة سقوطها على الرغم من ضعف العامل ، فتقول في غير القرآن : « فعّال ما يريد ـ إن كنـــتم الرؤيا تعبرون » . ولا يمكن اعتبارها أصلية لأن العامل متعدٍ بنفسه .

وقال آخرون : ليست اللام هنا زائدة ، لأن الزائد لا يـأتي إلا لمعنى التوكيد ، وهذه أتت لتقوية العامل للوصول إلى معموله ، وهـــذه الوظيفة هي وظيفة حرف الجر الأصلي لا الزائـد . ولكن لما كان العامل متعدياً ههنا بنفسه ، فلا نسميها أصلية تماماً ، ولكن نسميها شبيهة بالأصلية . وعليه تكون الـلام ومجرورها متعلقين بالعامل ، وليست كالزائـــد الذي لا يتعلق .

٤ ـ (لام المستغاث والمتعجب منه) : في نحـــو قولك : « يا لَزيدٍ لِلضعيف المسكين » ، وقولك : « يا لَلعجب » :

فقال المبرد : اللام هنا زائدة ، والاسم بعدها مجرور لفظاً منصوب محلاً على النداء .

وقال ابن جني : اللام هنا أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بحرف النداء لنيابته عن فعل النداء .

وقال آخرون : اللام هنا أصلية وهي ومجرورها متعلقان بفعـــل النداء المحذوف ، ولكن لما كان فعل « أنادي أو أدعو » يتعدى بنفسه لا باللام ، فانهم يضمنونه في الاستغاثة معنى الالتجـــاء ، وفي التعجب معنى التعجب ، فيكون التقدير في الاستغاثة : ألتجيء لِزيد من أجل الضعيف ، وفي التعجب : أعجبُ للعجب .

ج ـ (حرف جزم) :

وهي المسماة عادة بلام الأمر ، نحو : « ليذهبْ زيدٌ إلى الدار » . ولها أحكام :

١ ـ هي مكسورة في اللغة المشهورة . وبنو سُلَيْمٍ يفتحونها .

٢ ـ يكثر أن تسكن إذا جاءت بعد الفاء والواو ، كقوله تعالى : « فَلْيستجيبوا لي ، ولْيُؤْمنوا بي » .

٣ ـ وتسكينها بعد « ثم » قليل ، ومنه قراءة الكوفيين : « ثُمَّ لْيَقْضُوا تفثهم ، ولْيُوفوا نذورهم » .

٤ ـ يجب استعمالها للطلب في موضعين : الأول إذا كان الفعل مبنياً للمجهول ، نحو : « لِتُعْنَ يا زيـدُ بحاجتي » ، إذ ليس للمبني للمجهول صيغة أمرية ، والثاني إذا كان الطلب موجهاً لغائب ، نحو : « ليكتبْ زيد درسَه » ، إذ ليس للغائب أيضاً صيغة أمرية .

٥ ـ استعمالها للطلب من المخاطب قليل ، لأن للمخاطب صيغة أمرية تغني عنها ، فتقول : « اكتبْ يا زيد » بدلاً من « لتكتب يا زيـد » . ومع ذلك فقد استعملت للمخاطب ، كقوله تعالى : « فبذلك فلْيفرحوا » .

٦ ـ واستعمالها لأمر المتكلم نفسه قليل أيضاً ، لأنه لا حاجة لأن يأمر الانسان نفسه ، ومنه قوله تعالى : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتّبعوا سبيلنا ولنحملْ خطاياكم » .

٧ ـ قد تحذف لام الأمر في الشعر ويبقى عملها ، كقول الشاعر :

محمدُ تفـدِ نفسَك كل نفسٍ إذا ما خفتَ من شيءٍ تبالا

أي : لتفدِ .

د ـ (حرف لا عمل له) :

ولها أنواع :

١ ـ (لام الابتداء) : وتسمى لام التوكيد ، لأن هذا هـــو معناها . وهي لام مفتوحة تدخل على المبتـدأ ، نحو : « لزيد قادمٌ » ، أو على الخبر إذا تقدم ، نحو : « لقادم زيد » ، أو على الفعل الجامد ، نحو : « لنعم الرجل زيدٌ » ، أو على الماضي المقترن بـ « قد » ، نحو : « لقد جاء زيدٌ » ، وعلى المضارع ، نحو : « ليقومُ زيد » ، وعلى الماضي المجرد من « قد » ، نحو : « لقام زيد » (١) .

٢ ـ (اللام المزحلقة) : هي نفسها لام الابتـــداء زحلقت إلى عجز الجملة بعد دخول « إنَّ » المشددة عليها ، نحو : « إنَّ زيداً لقادمٌ » . وانما زحلقوها عن صدر الجملة كراهية البدء بمؤكدين .

(١) وقال بعضهم : لام الابتداء لا تكون إلا في المبتدأ ، أما بقية اللامات فهي واقعة في جواب قسم مقدر . وهذا تعسف ظاهر .

٣ ـ (اللام الفارقة) : هي اللام المزحلقة نفسها ، وانما دعيت فارقة لأنها تأتي بعد « إنْ » المخففة من الثقيلة ، فتفرقها عن « انْ » النافية ، نحو : « إنْ زيدٌ لقادمٌ » .

٤ ـ (اللام الزائدة) :

قالوا : هي الواقعة في خبر المبتدأ ، كقول الراجز :

أم الحُلَيْسِ لعجوزٌ شَهْرَبَه
تَرضى من اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَه

وفي خبر « أنَّ » المفتوحة الهمزة ، كقراءة سعيد بن جبير : « ألا أنهم ليأكلون الطعام » .

وفي خبر « لكن » ، كقول الشاعر :

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميدُ

وفي خبر « ما » كقول الشاعر :

أمسى أبانٌ ذليلاً بعد عِزَّتِهِ وما أبانٌ لمن أعلاجِ سودانِ

وفي خبر « ما زال » ، كقول كثير :

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها
لكالهائم المُقْصَى بكل سبيلِ

وفي المفعول الثاني لـ « أرى » ، كما في قولهم : « أراك لشاتمي » ... الخ .

والحق أن كل هذه اللامات هي لامات ابتداء ، إذ المعنى فيهن جميعاً واحد ، وهو التوكيد ، وانما حمل النحاة على جعلها قسماً خاصاً أنها ليست صدراً في جملها ، وقد قرروا أن لام الابتداء لها الصدارة في الجملة

وهو تقرير لا لزوم له ، أما كون لام الابتداء تعلق « ظن » عن العمل ، وتمنع النصب على الاشتغال ، فلا يلزمنا بادعاء الصدرية لهـا ، بل يقال : إن العربية عاملت لام الابتـداء معاملة أدوات الصـــدارة ، ولو لم تكن لها صدارة .

٥ ـ (اللام الواقعة في جواب لو ولولا) : نحـو قوله تعالى : « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » ، وقوله : « ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهم ببعضٍ لفسدتِ الأرضُ » .

٦ ـ (اللام الواقعة في جواب القسم) : كقوله تعالى : « وتاللهِ لأكيدنَّ أصنامكم » .

٧ ـ (اللام الموطئة للقسم) : وهي الداخلة على أداة شـــرط للايذان بأن الجواب بعدها هو جواب قسم مقدر قبلها ، وليس جـــواباً للشرط ، كقوله تعالى : « لئن أُخرِجُوا لا يَخرجـــون معهم ، ولئن قوتلوا لا ينصرونَهم ، ولئن نصروهم لَيُوَلُّنَّ الأدبارَ ثم لا ينصرون » .

وقد تدخل هذه اللام على « إذ » لشبهها بـ « إن » الشرطية ، ومنه قول الشاعر الذي باع جزّة الصوف واشترى بثمنها خمراً فأغضب زوجته :

غضبتْ عليَّ لأنْ شربتُ بجـزّةٍ
فلإذْ غضبتِ لأشـربَنْ بخروفِ

وقد تدخل هذه اللام على أداة الشرط ، والجواب له لا للقسم ، كقول ذي الرمّة :

لئن كانت الدنيـــا عليَّ كما أرى
تباريحَ من ليلى فلَلْموتُ أروحُ

فأنت ترى أن الجواب اقترن بالفاء ، وهذا دليل على أنه جواب للشرط لا للقسم . إلا أن بعض النحاة يسمي اللام هنا زائدة ، لأن الموطئة لا تكون عندهم إلا إذا كان الجواب للقسم .

٨ - (اللام للبعد) : وهي اللاحقة لأسماء الاشارة ، نحو : « ذلك - تلك » .

هـ - (فعل أمر) :

تكون اللام فعل أمر من « ولي يلي » ، نحو : « لِ أمرَ زيدٍ » ، أي : تولَّ شأنه .

[لا]

آ - (نافية تعمل عمل « ان ») :

وتسمى نافية للجنس ، أو تسمى تبرئة ، لأنها تنفي الحكم عن جميع أفراد جنس اسمها ، نحو : « لا رجُلَ في الدار » .

وهي تعمل عمل الأحرف المشبهة بالفعل ، فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول وترفع الثاني . لكن عملها مشروط بشروط :

١ - أن تنص على نفي الجنس ، وإلا وجب إهمالها وتكرارها ، نحو : « لا رجلٌ في الدار ولا امرأة » .

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وإلا وجب الاهمال والتكرار ، نحو : « لا زيدٌ عندي ولا عمرٌو » .

٣ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم وجب الاهمال والتكرار ، نحو : « لا في الدار رجلٌ ولا امرأة » .

٤ ـ أن لا يدخل عليها حرف جر ، فان دخـل وجب اهمالها ، نحو : « سافرت بلا زادٍ » .

وإذا كررت « لا » النافية للجنس جاز إعمالها ، وجاز الغاؤها ، نحو : « لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ ــ أو : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله » . ومن الجائز أيضاً إعمال إحداهما ، وإهمال الأخرى .

ويكثر حذف خبر « لا » النافية للجنس ، نحو : « لا ضيرَ ــ لا شكَّ ــ لا ريب ــ لا محالة ــ لا مشاحة ــ لا بأس ــ ... الخ » .

ويقل حذف اسمها ، نحو : « لا عليك » ، أي : لا بأس عليك .

وقد مر معنا ان اسمها يكـون مبنيـــاً على ما ينصب به إن كان مفرداً ، وأنه ينصب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف (راجـع مبحث الأحرف المشبهة بالفعل) .

ب ـ (نافية تعمل عمل « ليس ») :

وهذه لا يشترط لها إلا تأخر خبرها ، وعدم انتقاض نفيها بالا ، أما تنكير معموليها ، فقد اشترطه بعضهم ، ونفاه آخرون لمجيء اسمها معرفة في قول النابغة الجعدي :

وحلت سـواد القلب لا أنا باغيـاً
ســـواها ولا عن حبّها مُتراخيا

وأما نفيها فيكون للوحدة ، كما هو ظاهر في البيت ، ويكـــون للجنس ، كقول الشاعر :

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيـا
ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيـــا

وعملها مع ذلك قليل حتى قال بعضهم انها غير عاملة .

ج - (نافية عاطفة) :

ويشترط في هذه أن يسبقها إثبات أو أمر ، نحو : « جاء زيدٌ لا عمرٌو - واضرب زيداً لا عمراً » ، ثم أن لا تقترن بعاطف ، فان قيل : « جاءني زيد لا بل عمرٌو » فالعاطف « بل » ، و « لا » ردٌّ لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت : « ما جاءني زيد ولا عمرو » ، فالعاطف الواو ، أما « لا » فتوكيد للنفي ، وليست عاطفة لسببين : لوجود عاطف معها ، ولتقدم النفي عليها . ثم يشترط فيها أن يتعاند متعاطفاها ، فلا يقال : « جاءني رجل لا زيدٌ » ، بل يقال : « جاءني رجلٌ لا امرأةٌ » .

د - (نافية لا عمل لها) :

وهذه تدخل الجمل الفعلية والاسمية ، كما تدخل على الاخبار والأحوال والنعوت ، وتعترض بين الجار والمجرور ، والناصب والمنصوب ، والجازم والمجزوم ، والعاطف والمعطوف .

فان كانت معترضة ، أو داخلة على فعل مضارع ، أو على فعل ماض لفظاً مستقبل معنى ، فلا يجب فيها شيءٌ ، نحو : « سافرت بلا زادٍ وغضبتُ من لا شيءٍ - اجتهدت كثيراً لكي لا أرسب - إن لا تجتهدَ ترسب - ما جاء زيدٌ ولا عمرٌو - زيد لا يحب القراءة - لا رحم الله الأشرار » .

أما إن دخلت على الجمل الاسمية ، أو على الفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو دخلت على الاخبار والنعوت والأحوال ، فيجب عندئذ تكرارها ، نحو : « لا جلٌ في الدار ولا امرأة - زيد لا جاءَ ولا أرسلَ رسالةً - زيد لا شاعرٌ ولا كاتبٌ - جاءنا رجل لا طويلٌ ولا قصيرٌ - جاء زيد لا ضاحكاً ولا عابساً » .

هـ - (نافية جوابية) :

وهذه تحذف بعدها الجمل كثيراً ، يقال لك : « أجاء زيد ؟ » فتجيب : « لا ... » ، والأصل : « لا . لم يجىء » .

و - (ناهية جازمة) :

وتختص بالدخول على المضارع ، وتقتضي جزمه واستقباله ، سواء كان المنهيّ مخاطباً ، كقوله تعالى : « لا تتخذوا عدوّي وعدوّكم أولياء » ، أو غائباً ، كقوله تعالى : « لا يتخذِ المؤمنون الكافرين أولياء » ، أو متكلماً ، نحو : « لا أرينّك ههنا » .

ز - (زائدة لا عمل لها) :

كذا قال النحاة في « لا » من قوله تعالى : « ما منعك أن لا تسجد؟ » ، وقوله : « ما منعك - إذ رأيتَهم ضلّوا - أن لا تتبعني؟ » ، وقول الأحوص :

وتَلْحَيْنَنِي في اللهوِ أن لا أحبَّه
وللهـــوِ داعٍ دائبٌ غيرُ غافـــلِ

وغير ذلك من التراكيب المشابهة ...

وإنما حملهم على ذلك أنهم لو اعتبروها نافية ، ثم فهموا من كل لفظ معناه المعجمي ، لفسد المعنى المراد ، إذ يصبح المعنى في الآيتين : ما منعك من عدم اتباعي ؟ - و : ما منعك من عـــدم السجود ؟ . فكأن الله سبحانه يأمر هارون في الآية الأولى بعدم اتباعه ، ويأمر إبليس في الآية الثانية بعدم السجود لآدم ، وهو خلاف المقصود من الآيتين . وكذلك في البيت ، إذ يصبح المعنى : تلومينني على عدم حب اللهو ، وهـــو خلاف المقصود ، إذ المقصود أنها تلومه على حب اللهو لا على عدم حبه .

ولكن العربية تعامل الجمل أحياناً بحسب معناها العام ، لا بحسب المعاني المفردة المعجمية لكل مفرد على حدة ، فتراها تعطي الجملة حكماً قد لا ينسجم مع معانيها المفردة ، ولكنه ينسجم كل الانسجام مع معناها الكلي . وهذه التراكيب التي زعم النحاة أن « لا » زائدة فيها ، هي من هذا القبيل ، فقوله تعالى في الآيتين : « ما منعك » ، يساوي في المعنى « من أمرك » ، وعلى هذا تكون « لا » على أصلها ، أي نافية ، ويبقى المعنى سليماً ، وهو : من أمرك بعدم اتباعي – و : من أمرك بعدم السجود [١] . وكذلك يقال في البيت ، فان قوله « تلحينني » يساوي في المعنى « تطلبين مني » ، وعليه تكون « لا » نافية . ويكون المعنى : وتطلبين مني عدم اللهو . وهو المقصود .

من هذا نرى أن هذا القسم في « لا » وهو كونها زائدة ، لا داعي له على الاطلاق .

[لات]

اختلف النحاة في حقيقتها ، وفي عملها :

ففي حقيقتها قال بعضهم : هي فعل ماض بمعنى « نقص » ، ثم استعمل في النفي كما استعملوا فعل « قلّ » كذلك في قولهم : « قلَّ رجلٌ يفعل ذلك » ، إذ المعنى : ما رجلٌ يفعل ذلك .

وقال آخرون : هي « ليس » نفسها قلبت ياؤها ألفاً ، وسينها تاءً .

وقال غيرهم : بل هي مركبة من كلمتين : من « لا » النافية ، وتاء التأنيث .

---

(١) وقد قال بهذا جماعة من النحاة . انظر مغني اللبيب ، الباب الثامن ، القاعدة الأولى ، الصورة الثامنة .

وفي عملها قال بعضهم : هي لا تعمل شيئاً ، فان رفعت الاسم بعدها فقلت : لات حينُ مناصٍ ، فهو مبتدأ محذوف الخبر ، وان نصبته ، فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره : لا أرى حينَ مناص .

وقال آخرون : بل هي عاملة عمل « إن » ، فالاسم المنصوب بعدها اسم لها ، وخبرها عندئذ محذوف ، وإن كان الاسم بعدها مرفوعاً فهو خبرها ، والاسم عندئذٍ محذوف .

وقال غيرهم : بل هي عاملة عمل « ليس » ، فان رفع ما بعدها فهو اسمها والخبر محذوف وان نصب ما بعدها فهو خبرها والاسم محذوف .

والشيء المتفق عليه أن « لات » لا تدخل إلا على اسماء الزمان ، نحو : « ولات حينَ مناص » و « لات ساعةَ مندمٍ » ، وان اسم الزمان هذا يكون وحده في الجملة ، فليس معه فعل ولا مبتدأ ولا خبر ، وانه يجوز رفعه ويجوز نصبه ، والنصب هو الغالب عليه .

[لَبَّيْكَ]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنىً ، والكاف في محل جر بالاضافة .

[لدُ]

انظر « لدن » .

[لَدُنْ]

اسم لابتداء الغاية المكانية ، نحو : « جئتُ من لدنْ زيدٍ » ، وكقوله تعالى : « وعلمناه من لدنّا علماً » . أو لابتداء الغاية الزمانية ، نحو : « جلست أقرأ من لدن رَكْتي إلى الفجر » .

وفيها أحكام :

١ ـ انها مبنية على السكون .

٢ ـ أن نونها قد تحذف ، كقول الراجز :

من لدُ شولاً فالى إتلائها (١)

٣ ـ أن جرها بـ « من » أكثر من نصبها على الظرفية ، ولم تأت في القرآن الكريم إلا مجرورة بمن .

٤ ـ أنها لا تقع إلا فضلة ، بمعنى أنها لا تكون خبراً مطلقاً ، فلا يقال : « زيدٌ لدني » أو : « زيد من لدني » على أساس أنها متعلقة بالخبر المحذوف ، أو هي وجارها متعلقان بالخبر المحذوف . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين هما بمعناها ، فهاتان تقعان خبراً ، فيقال : « زيد عندي » و « زيد لدى الباب » . أما « لدن » فلا تكون إلا بعد تمام الجملة ، فيقال : « ذهب زيد من لدني » .

٥ ـ أنها تضاف إلى المفرد ، نحو : « أخذت من لدنْ زيدٍ كتاباً » ، وإلى الجملة ، نحو : « سافرت من لدن طلعت الشمس » . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين لا تضافان إلا إلى المفرد ، فلا يقال : « سافرت عند طلعت الشمس ـ ولا : سافرت لدى طلعت

---

(١) هذا كلام تقوله العرب ، ويجري بينها مجرى المثل ، وهو يعدل في معناه قولنا اليوم : « شرحت له الأمر من الالف الى الياء » ، أي شرحته له برمته . والشول : جمع شائلة ، وهي الناقة التي خف لبنها ، أو هو مصدر « شالت الناقة » إذا رفعت ذنبها للضراب ، والاتلاء : هو أن يكون للناقة ولد يتلوها ، أي يتبعها . فيكون المعنى : من لدن أن رفعت الناقة ذنبها للسفاد الى أن حبلت ثم ولدت فكان لها ولد يتبعها . أي : من أول الأمر إلى آخره .

الشمس » ، بل يقال : « سافرت عندما طلعت الشمس » أو عند طلوع الشمس – و : « سافرت لدى طلوع الشمس » .

٦ – أنها قد لا تضاف مطلقاً ، نحو : « ذهبت من لدنْ غدوةً » بنصب الغدوة على التمييز ، فيكون المعنى : ذهبت من وقتٍ هو غدوةٌ .

[لدى]

اسم بمعنى « عند » ، وله جميع أحكامه . (انظر « عند ») .

[لعاً]

اسم فعل أمر بمعنى « انتعش » . يقال للعاثر ، أو لمن أصابه مصاب .

[لَعَلَّ]

حرف مشبه بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر ، فينصب الأول ، ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره . ومن العرب من ينصب بها المبتدأ والخبر ، وحكى يونس عنهم قولهم : « لعل أباك منطلقاً » .

وقد مر معنا أن بني عقيل يعاملونها معاملة حرف الجر الشبيه بالزائد . ومن ذلك قول كعب بن سعد يرثي أخاه أبا المغوار :

فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرة
لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ

وعليه يكون المجرور بعدها مبتدأ مجرور اللفظ مرفوع المحل .

وقد تتصل « ما » الزائدة بـ « لعل » فتكفها عن العمل ، وتلغي اختصاصها بالجمل الاسمية ، كقول الفرزدق :

أعِدْ نظراً يا عبد قيس لعلّما
أضاءتْ لك النارُ الحمارَ المقيّدا

وقد يقترن خبرها بـ « أنْ » لشبهها بعسى ، كقول متمم بن نويرة :

لعلَّكَ يوماً أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ
عليكَ من اللائي يدعنك أجدعا

ومعانيها ثلاثة :

١ ـ **التوقع** ، وهو ترجي المحبوب ، نحو : « لعل زيداً ناجحٌ » ، والاشفاق من المكروه ، نحو : « لعل المريضَ ميتٌ » ، أي : أخشى أن يموت .

٢ ـ **التعليل** ، وعليه حملوا نهايات الآيات من مثل : « لعلكم تتقون ـ لعلكم تذكَّرون » .

٣ ـ **الاستفهام** ، أثبته الكوفيون ، ولهذا علق بها الفعل في نحو : « لا تدري لعل اللهَ يُحدثُ بعد ذلك أمراً » .

[لكنْ]

آ ـ (حرف استدراك لا عمل له) :

وذلك إذا وقعت بين الجملتين ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن جاء عمرٌو » .

ب ـ (حرف عطف واستدراك) :

وذلك إذا وقعت بين مفردين وكانت مسبوقة بنفي أو نهي ، ولم يكن معها واو ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن عمرٌو » . فان ذكرت الواو معها ، نحو : « ما جاء زيدٌ ولكن عمرٌو » ، كان العطف للواو ، و « لكن » حرف استدراك لا عمل له .

[لكنّ]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . ومعناه الاستدراك .

وقد يحذف اسمه ، كقول الفرزدق :

فلو كنتَ ضبيّاً عرفتَ قرابتي
ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافر

أي : ولكنك زنجيٌّ .

وتتصل بها « ما » فتكفها عن العمل ، كقول امرىء القيس :

ولكنّما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤَثَّلَ أمثالي

[لم]

حرف نفي يجزم المضارع ويقلب زمنه إلى الماضي ، كقوله تعالى : « لم يلدْ ولم يولدْ » .

وزعم ابن مالك أن من العرب من لا يجزم المضارع بها ، كقول الشاعر :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسرتُهم
يومَ الصليفاءِ لم يوفونَ بالجار

كما زعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها ، كقراءة بعضهم : « ألمْ نشرحَ لك صدرك ؟ » .

[لمّا]

آ - (حرف نفي وجزم وقلب) :

أي : هي مثل « لم » تنفي المضارع وتجزمه ، وتقلب زمنه إلى

الماضي ، نحو : « لمّا يأتِ زيدٌ » .

لكنها تختلف عن « لم » في خمسة أمور :

١ ـ أنها لا تجزم فعل شرط ، فلا يقال : « إن لمّا تأت فلن أكرمَك » ، في حين أنه يقال : « إن لم تأت فلن أكرمَك » .

٢ ـ أن نفيها مستمر إلى الحال ، فقولك : « لمّا يأت زيد » معناه : حتى الآن زيد غير آتٍ . أما « لم » فيحتمل نفيها الاتصال كقوله تعالى : « ولم أكن بدعائكَ ـ ربِّ ـ شقياً » ، أي : لم أكن شقياً ، ولا أزال كذلك ، ويحتمل الانقطاع ، كقوله تعالى : « هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » ، أي : لم يكن شيئاً مذكوراً ، ثم كان .

٣ ـ يغلب على منفي « لما » أن يكون قريباً من الحال ، وعلى منفي « لم » أن يكون بعيداً في المضي . وعبروا عن ذلك بقولهم : « لما » تنفي « قد فعل » ، و « لم » تنفي « فعل » . لأن « قد فعل » ماض قريب ، و « فعل » ماض بعيد .

٤ ـ أن منفيَّ « لما » متوقعٌ ثبوتُه ، بخلاف منفيِّ « لم » ، فاذا قلت : « لمّا يثمرْ بستاننا » ، فمعناه أن إثماره متوقع بين يومٍ وآخر . أما إذا قلت : « لم يثمر بستاننا » ، فليس معناه أنه سيثمر في المستقبل القريب .

٥ ـ أنّ منفي « لمّا » جائز الحذف لدليل ، نحو : « اشتريت الكتاب لأقرأه ولمّا » ، أي : ولمّا أقرأه بعدُ .

ب ـ (حرف وجود لوجود) :

وذلك كقولك : « لمّا جاء زيدٌ سلمت عليه » . ويرى بعضهم أنها في هذا التركيب وأمثاله ظرف بمعنى « حين » ، فيسمونها لذلك : « لما » الحينية . وقد فصلنا الكلام عليها في مبحث الشرط ، فارجع اليه .

ج ـ (حرف استثناء) :

ولا تستعمل إلا في الاستثناء المفرغ ، ولا يكون بعدها إلا جملة ، كقوله تعالى : « إنّ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظٌ » ، أي : ما كل نفسٍ إلا عليها حافظٌ ، وكقولهم : « أنشدك اللهَ لمّا فعلتَ » ، أي : ما أسألك إلا فعلك . وقد حلَّلْنا هذه العبارة الأخيرة في مبحث الاستثناء ، فارجع اليه .

[لن]

حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « لن يأتيَ زيدٌ اليومَ » . وقد يجزم المضارع بها في الضرورة ، كقول أعرابيٌّ يمدح الحسينَ بنَ عليٍّ رضي الله عنهما :

لن يَخِبِ الآنَ من رجائِكَ مَنْ
حَرَّكَ مِنْ دونِ بابِكَ الحلقهْ

[لو]

حرف شرط غير جازم . وقد فصلنا القول فيه في مبحث الشرط .
وقد تخرج عن معنى الشرط إلى معنى العرض ، نحو : « لو تزورنا » .

[لولا]

حرف شرط غير جازم . انظر تفصيل الكلام عليه في مبحث الشرط .

[لوما]

حرف شرط غير جازم مثل « لولا » .

[لَيْتَ]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . وقد ينصبها ، كقول العجاج :

يا ليتَ أيامَ الصبا رواجعـا

ومعناه التمني ، وهو : طلب المتعذر ، كقول أبي العتاهية :

ألا ليتَ الشبابَ يعـودُ يوماً فأُخبرَهُ بما فعَـلَ المشيبُ

وإذا اقترنت به « ما » الزائدة لم تلغ اختصاصه بالأسماء ، فلا يقال : « ليتما جاء زيد » . ولهذا يجوز كفّهُ عن العمل ، وابقاء عمله . وقـد روي بيت النابغة بالوجهين :

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنـا إلى حمامتنـا أو نصفهُ فقدِ

بنصب الحمام ورفعه .

[ليس]

آ ـ (فعل ماض ناقص) :

يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، نحو : « ليس زيد قادماً » . وبنو تميم يلغون عمله إذا انتقض نفيه بـ « إلا » ، ومنـه قولهم : « ليس الطيبُ إلا المسكُ » . وقد يبطل عمله بغير ذلك ، كقول هشام بن عقبة :

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بهـا
وليس منها شفاءُ النفسِ مبـذولُ

وتأوله بعضهم على أن اسمها ضمير شأن محذوف ، وأن المبتدأ والخبر المرفوعين في محل نصب خبراً لها . وكذلك فعلوا بها إذا رأوها داخلة على الجملة الفعلية ، نحو : « ليس يدري زيدٌ شيئاً » . وهذا تكلف لا لزوم له ، والخير أن تعتبر في مثل ذلك حرفاً لا فعلاً . بل لقــــد ذهب ابن السراج والفارسي وابن شقير وجماعة إلى حرفيتها ، سواءٌ أكانت عاملة ، أم كانت مهملة . ولا يعيب هذا الرأي إلا شيء واحد لا أرى له أهميـة كبيرة ، وهو أن « ليس » تتصل بها ضمائر الرفــــع كالأفعال ، فيقال : « لستُ ـ لستَ ـ لستم ... الخ » .

لذا ، فالقول بحرفيتها عند دخولها على الجملة الفعلية فقط ، نحو : « ليس يعلمُ زيدٌ شيئاً » يبــدو رأياً سديداً لا يعيبــه شيء ، لأن ضمائر الرفع لا تتصل بها في هذه الحالة .

ب ـ (حرف عطف) :

بمنزلة حرف العطف « لا » معنىً وعملاً . أثبت ذلك الكوفيون ، واستشهدوا عليه بقول نُفَيل بن حبيب يذكر الأشرم ابرهة الحبشي صاحب الفيــــل :

أين المفرُّ والالهُ الطالـــــبُ والأشرم المغلوبُ ليس الغالبُ

حرف الميم

[م]

آ - (علامة جمع الذكور) :

وهي المتصلة بضمير جمع الذكور العقلاء ، نحو : « هُمْ - أنتمْ - كتُمْ - » . وهي في اللغة المشهورة ساكنة ، نحو : « أنتمْ خيرٌ منهمْ » ، ولا تضم إلا عند التقائها بساكن آخر ، نحو : « أنتمُ القوم الكرام » . ويكثر ضمها في الشعر للضرورة ، كقول الفرزدق :

هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُلِّهِمو
هذا التقيُّ النقيُّ الطاهر العلم

ويجوز كسرها إذا كانت متصلة بالهاء المكسورة ، كما في البيت السابق ، إذ يمكن أن ينشد : هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُلِّهِمي ...
وبعض العرب يضمها مطلقاً ، فيقول : « انتمو - همو - كتابكو ... » .

ب - (عوض عن حرف النداء) :

وهي ميم مشددة مفتوحة تتصل بلفظ الجلالة عند حذف حرف النداء قبله ، نحو : « اللهمَّ اغفرلي » . وشذ وجودها مع ثبوت حرف النداء كقول الشاعر :

إني إذا ما حدثٌ ألمَّا أقولُ يا اللهمَّ يا اللهمَّا

ج - (اسم استفهام) :

وهي « ما » الاستفهامية نفسها ، حذفت ألفها عند دخول الجار عليها ، كقوله تعالى : « عمَّ يتساءلون ؟ » ، أي : عن أي شيءٍ يتساءلون . وهي ميم يجب فتحها إشارة إلى ألفها المحذوفة ، نحو : « لِمَ - إلامَ - عمَّ - بِمَ - علامَ - ممَّ ؟ ... الخ » . وقد تسكن لضرورة شعرية ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسْوَدِ لِمْ خلفتني لهمومٍ طارقاتٍ وذِكَرْ ؟

[ما]

آ - (اسم موصول) :

وأكثر استعمالها أن تكون لغير العاقل ، كقوله تعالى : « ما عندكم ينفدُ ، وما عندَ اللهِ باقٍ » . وقد تستعمل للعاقل ، كقوله تعالى : « فانكحوا ما طابَ لكم من النساءِ » ، وكقولهم : « سبحانَ ما سخَّركُنَّ لنا » ، وقولهم : « سبحانَ ما يسبِّحُ الرعدُ بحمده » ، ولكن هذا قليل وأكثر ما تكون ما للعاقل ، إذا اقترن العاقل بغير العاقل في حكم واحد ، كقوله تعالى : « يسبِّحُ للهِ ما في السماوات وما في الأرض » .

ب - (معرفة تامة عامة) :

وسميت « معرفةً » ، لأنها تقدر بلفظ « الشيء » ، و « تامَّةً » ، لأنها لا تحتاج إلى صفة أو صلة تتمم معناها ، و « عامَّةً » ، لأنها لا تقع مع عاملها صفة لما قبلها ، كقوله تعالى : « إنْ تُبدوا الصدقاتِ فنعمَّا هيَ » ، أي : فنعم الشيءُ هي .

وهذا النوع من « ما » لا يقع إلا في عبارات المدح والذم ، كما رأيت في الآية .

ج - (معرفة تامة خاصة) :

وسميت هذه « خاصّة » ، لأنها تكون هي وعاملها صفةً لما قبلها ، نحو : « غسلته غسلاً نعمّا » ، أي : غسلاً نِعْمَ الغسلُ . وهذه مثل سابقتها : لا تقع إلا في عبارات المدح والذم .

د - (نكرة ناقصة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، وتحتاج إلى صفة تتمم معناها ، نحو : « عندي ما سارٌ لك » ، أي : عندي شيءٌ سارٌ لك . ومنه قول الشاعر :

لِما نافعٍ يسعى اللبيبُ فلا تكنْ
لشيءٍ بعيدٍ نفعُهُ الدهرَ ساعيا

أي : لشيءٍ نافعٍ يسعى اللبيب .

هـ - (نكرة تامة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، ولا تحتاج إلى صفة تتمم معناها . وتقع في ثلاثة أساليب : أسلوب التعجب ، نحو : « ما أجملَ الربيعَ ! » ، أي : شيءٌ جمّل الربيعَ ، وأسلوب المدح والذم ، نحو : « غسلته غسلاً نعمّا » ، أي : نعم شيئاً [1] ، وأسلوب مخصوص من أساليب المبالغة هو الذي مثل قولهم : « إنّ زيداً ممّا أن يكتبَ » ، أي : إن زيداً مخلوق

(١) ويعتبرها بعضهم معرفة تامـة ، كما رأيت في الفقرة « ج » . انظر تفصيل أعاريبها في مبحث المدح والذم .

من شيءٍ كتابةٍ فـ « ما » بمعنى « شيء » مجرور بـ « من » ، والمصدر المؤول من « أنْ » وصلتها في موضع جر بدل منها .

و – (اسم استفهام) :

ومعناها « أيُّ شيءٍ ؟ » ، كقوله تعالى : « وما تلكَ بيمينكَ يا موسى ؟ » .

ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جرَّتْ ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، كقول الشاعرِ الكميت بن زيد :

فتلك وُلاةُ السوءِ قد طال مُكثُهم
فحتامَ حتـــامَ العناءُ المطـــولُ ؟

وربما تبعت الفتحةُ الألفَ في الحذفِ ، وهو مخصوص بالشعر ، كقول الشاعرِ :

يا أبا الأســودِ لِمْ خلَّفتني لهمومٍ طارقاتٍ وذِكَرْ ؟

وقد تثبت الألف للضرورة الشعرية ، كقول حسان :

على ما قام يشتمني لئيمٌ كخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رمادِ ؟

ز – (شرطية غير زمانية) :

وتستعمل هذه لغير العاقل ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خيرٍ يعلمْهُ اللهُ » .

ح – (شرطية زمانية) :

وهذه معناها الزمان ، وهي في محل نصب على الظرفية الزمانيـة ، ومنها قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهـم » ، أي : استقيموا لهم مدةَ استقامتهم لكم ، وقول الشاعرِ :

فما ذاك يا بن عبدِ اللهِ فينا فــلا ظلــماً نخافُ ولا افتقارا

ط - (حرف نفي) :

وتدخل هذه على الجمل الفعلية والاسمية ، فاذا دخلت على الفعلية لم تعمل شيئاً ، نحو : « ما جاء زيدٌ » ، وإن دخلت على الاسميــة أعملهـا الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل « ليس » بشروط معروفة ، كقوله تعالى : « ما هذا بشراً » ، وأهملها التميميون ، نحو : « ما زيد قادمٌ » .

وقد تستعمل « ما » نافيةً للجنس ، فتعمل عمــــل « إنَّ » ، وهذا نادر ، ومنه قول الشاعر :

وما بأسَ لو رَدَّتْ علينا تحيَّــةً
قليــلٌ على من يعرفُ الحقَّ عابُها

ي - (حرف مصدري) :

وهذه تؤول مع ما بعدها بمصدر يقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو مبتدأ مؤخر في قوله تعالى : « عزيزٌ عليه ما عنتُّم » ، أي : عَنَتُكم عزيزٌ عليه ، ومفعول بــه في قوله تعالى : « ودُّوا ما عنتُّم » ، أي : ودُّوا عَنَتَكم ، ومجرور بالحرف في قوله تعالى : « لهم عذابٌ شديدٌ بما نسوا يومَ الحسابِ » ، أي : بنسيانهم يومَ الحساب ، ومجرور بالاضافــة في قوله تعالى : « ليجزيَكَ أجرَ ما سقيتَ لنا » ، أي : أجرَ سقيِكَ .

ك - (حرف مصدري زماني) :

وإنما سمي بالزماني لأن المصدر المؤول منه ومن صلته لا يقع إلا في موضع نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، كقوله تعالى : « وأوصاني بالصلاةِ والزكاةِ ما دمتُ حياً » ، أي : دوامي حيــاً ، والأصل : مــدةَ دوامي

حيناً ، فحذف المضاف الذي هو الظرف ، فناب المضاف اليه ـ الذي هو المصدر ـ منابه .

والفرق بين « ما » المصدرية الزمانية هذه ، و « ما » الشرطية الزمانية التي سبقت ، أن هذه حرف ، وتلك اسم ، وأنَّ المنصوب على الظرفية أو على نيابتها هو المصدر المؤول هنا ، وهو « ما » نفسها هناك .

ل ـ (زائدة كافة) :

وهذه أنواع :

١ ـ **كافة عن عمل الرفع** ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال ، هي : قلَّ ـ كثر ـ طال . وأضاف بعضهم : شدَّ ، ولا يدخلن عندئذٍ إلا على جملة فعلية صرِّح بفعلها ، كقول الشاعر :

قلّما يبرحُ اللبيبُ إلى ما يورثُ المجدَ داعياً أو مجيبا

وندر دخولهن على الجملة الاسمية ، كقول المرار :

صددتِ فأطولْتِ الصدودَ وقلّما
وصالٌ على طول الصدود يدومُ

٢ ـ **كافة عن عمل النصب والرفع** ، وهي المتصلة بـ « إنَّ » وأخواتها ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوةٌ » . وإذا اتصلت « ما » الكافة بالأحرف المشبهة ألغت اختصاصها بالأسماء ، وجعلتها صالحة للدخول على الجمل الفعلية ، كقوله تعالى : « كأنما يساقون إلى الموتِ » ، ما عدا « ليت » ، فان اختصاصها بالأسماء لا يزول ، فلا يقال : « ليتما جاء زيدٌ » ، ولهذا جاز كفها عن العمل عند اقترانها بـ « ما » ، وجاز عدمه ، وقد روي بالوجهين قول النابغة الذبياني :

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفُه فقدِ

برفع الحام على الالغاء ، وبنصبه على الاعمال .

٣ ـ كافة عن عمل الجر ، وهذه تتصل بأحرف وظروف وأسماء . فالأحرف المكفوفة بها هي : « رب ـ ب ـ ك ـ مِن » . فالأول كقول جذيمة بن مالك الأبرش :

ربما أوفيتُ في علَمٍ ترفَعَنْ ثوبي شمَالاتُ

والثاني كقول الشاعر :

فلئن صرتَ لا تُحيرُ جواباً لبما قد تُرى وأنتَ خطيبُ

والثالث كقولهم : « كن كما أنت » .

والرابع كقول أبي حية :

وإنّا لمّا نضربُ الكبشَ ضربةً
على رأسِهِ تلقي اللسانَ من الفم

والظروف والأسماء المكفوفة بها عن الاضافة هي : « بعد ـ بين ـ حيث ـ إذ ـ سيّ » ، نحو : « جئت بعدما جاء زيد ـ بينما أنا عند زيد إذ أقبل خالدٌ ـ حيثما تجلسْ ترتحْ ـ إذما تجتهدْ تنجحْ ـ أُحبُّ القراءةَ ولا سيما قراءةً موجهةً » .

م ـ (زائدة للتعويض) :

فيعوض بها عن « كان » المحذوفة وحدها ، كقول الشاعر :

أبا خراشةَ أمّا أنت ذا نفرٍ فان قوميَ لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ

إذ الأصل : لأنْ كنت ذا نفر ، فحذفت « كان » فانفصل الضمير ، ثم زيدت « ما » للتعويض ، فأدغمت بأنْ ، فصارت « أمّا » .

أو تكون عوضاً من جملة « كان » المحذوفة كلها ، كقولهم :

« إفعلْ هذا إمّا لا » ، أي : إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، فحذفت « كنت تفعل غيره » وعوض من المحذوف « ما » ، فأدغمت « إن » بها ، فصارت « إمّا لا » .

ن ـ (زائدة) :

وتزاد هذه في مواطن كثيرة :

١ ـ بين الفعل ومرفوعه ، نحو : « شتانَ ما زيدٌ وعمرٌو » .

٢ ـ بين الجار ومجروره ، نحو : « سأخرج عمّا قليلٍ » .

٣ ـ بين المضاف والمضاف اليه ، نحو : « تعبتُ من غيرِ ما عملٍ » .

٤ ـ بعد أدوات الشرط ، كقوله تعالى : « فامّا تَرَيِنَّ من البشرِ أحداً فقولي إني نذرتُ للرحمن صوماً » .

٥ ـ قبل « خلا ـ عدا ـ حاشا » ، نحو : « جاء القوم ما خلا زيدٍ » .

ملاحظة :

إعلم أن النحاة اختلفوا اختلافاً كبيراً في أقسام « ما » وفي مواضع كل قسم . فمنهم من أثبت بعض الأقسام ومنهم من نفاها ، ومنهم من ردّ « ما » في أحد التراكيب إلى قسم ، ومنهم من ردها إلى قسم آخر . واليك نماذج من هذه الخلافات :

١ ـ « إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي » : قيل : « ما » معرفة تامة ، وقيل : « ما » نكرة تامة . فعلى الأولى تكون فاعلاً لنعم ، وعلى الثاني تكون تمييزاً لفاعل نعم المستتر .

٢ ـ « ما أجمل الربيعَ » : قيل : هي نكرة تامة ، وقيل : بل

هي اسم موصول ، والجملة بعدها صلة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : الذي جمّل الربيعَ شيءٌ عظيمٌ . وقيل : بل هي نكرة موصوفة ، والجملة بعدها صفتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : شيءٌ جمّل الربيعَ شيءٌ عظيم .

٣ ـ « غسلته غسلاً نعمّا » : قيل : هي نكرة تامة ، فتكون تمييزاً لفاعل نعم المحذوف ، وقيل : بل هي معرفة تامة ، فتكون فاعلاً لنعم .

٤ ـ « ما دمت حيا » : قيل : هي حرف موصول ، وقيل : بل هي اسم موصول .

٥ ـ « قلما ـ طالما ـ شدّما » : قيل : هي كافة ، وقيل : بل هي مصدرية .

٦ ـ « إنما المؤمنون إخوة » : قال البيانيون : إن « ما » هنا نافية ، وقال النحويون : بل هي زائدة كافة .

٧ ـ « كن كما أنت » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : هي اسم موصول ، والتقدير : كن كالذي هو أنت ، وقيل غير ذلك .

٨ ـ « بعدما ـ بينما » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : بل هي مصدرية . الخ .. الخ .

[ما دام]

مركبة من كلمتين : « ما » مصدرية زمانيـــة ، و « دام » فعل ماض ناقص .

[ماذا]

كلمة يختلف تحليلها باختلاف التراكيب التي توجد فيها :

١ ـ ففي قولك : « ماذا الكتابُ ؟ » لا بد من اعتبارها كلمتين :

« ما » اسم استفهام ، و « ذا » اسم إشارة ، والمعنى : ما هذا الكتابُ ؟

٢ ـ وفي قولك : « لماذا سافرت ؟ » لا بد من اعتبارها كلمة واحدة للاستفهام ، والمعنى : لأيِّ شيءٍ سافرتَ ؟

٣ ـ وفي قولك : « ماذا اشتريتَ ؟ » يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، فتكون اسم استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم ، والتقدير : أيَّ شيءٍ اشتريتَ ؟ ويمكن اعتبارها كلمتين : « ما » اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم ، و « ذا » اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وجملة « اشتريت » صلة لذا ، والتقدير : ما الذي اشتريتَ ؟ .

٤ ـ وفي قول الشاعر المثقِّب العبدي :

دعي ماذا علمتِ سأتّقيهِ ولكنْ بالمغيَّب نبّئيني

لا بد من اعتبارها كلمةً واحدةً ، فامّا أن تُجعل اسماً موصولاً ، والجملة بعدها صلة لها ، والتقدير : دعي الذي علمته ، وإمّا أن تجعل اسم جنس بمعنى « شيء » ، والجملة بعدها صفة لها ، والتقدير : دعي شيئاً علمتِهِ .

[متى]

آ ـ (اسم استفهام) :

يستفهم به عن الزمان ، نحو : « متى جاء زيدٌ ؟ » .

ب ـ (اسم شرط جازم) :

ويستعمل لربط الشرط والجواب بزمن واحد ، نحو : « متى تأتني أكرمْك » .

ج - (اسم بمعنى « وسط ») :

واستعماله بهذا المعنى نادر جداً ، وعليه خرّج بعضهم قول أبي ذؤيب الهذلي يصف السحب الصاعدة من البحر :

شَـرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُـنَّ نَئيجُ

فقالوا : أراد : وسط لججٍ .

د - (حرف جر) :

بمعنى « من » أو بمعنى « في » ، وهـذا خاصٌ بلغة هـذيل ، يقولون : « وضعته متى كمي » ، أي : في كمي ، و : « أخرجهـا متى كمّهِ » ، أي : من كمّه . وعلى هذا المعنى الأخير خرج بعضهم قول أبي ذؤيب السابق .

[مذ]

آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها اسم مجرور ، نحو : « ما رأيته مُذْ يومِ الخميسِ » . ومعناها « من » إن كان مجرورها يدل على الزمان الماضي ، كما في المثال السابق ، فإن دل المجرور على الحاضر ، كان معناها « في » ، نحـو : « ما رأيته مذْ يومنا هذا » ، أي : في يومنا هذا .

ب - (ظرف) :

وذلك إذا وليها اسم مرفوع ، نحو : « ما رأيته مذ يومان » ، أو جملة فعلية ، نحو : « ما رأيته مذ سافر » ، أو جملة اسمية ، نحو : « ما رأيته مذ هو صغيرٌ » .

ثم اختلف النحاة في إعرابها والاسم بعدها مرفوع ، فقال قوم : هي مبتدأ والمرفوع بعدها خبر ، ومعناها « الأمد » ، والتقدير : ما رأيته .. أمدُ انتفاء الرؤية يومان ، وقال آخرون : بل هي ظرف في محل نصب مضافة إلى الجملة بعدها ، والمرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ما رأيته مذ كان يومان ، وقيل غير هذا وذاك مما لا يخلو من تعسف .

وكذلك اختلفوا فيها إذا كان بعدها جملة ، والمشهور من المذاهب أنها عندئذ ظرف مضاف إلى الجملة .

[مِضِ]

اسم فعل أمر بمعنى « اعذر » .

[مع]

اسم موضوع لمعنى المصاحبة . ويختلف إعرابه باختلاف استعمالاته :

١ ـ فإن أضفته منصوباً ، كان ظرفَ مكانٍ دالاً على موضع الاجتماع في نحو : « جلست معَ زيدٍ » ، أو ظرفَ زمان دالاً على زمان الاجتماع في نحو : « جئتك مع العصر » .

٢ ـ وإن جررته بـ « من » ، وهذا نادر ، كان اسم مكان بمعنى « عند » مجروراً ، نحو : « ذهبت من معه » ، أي : من عنده .

٣ ـ وإن لم تضفه ، فهو منصوب على الحال في نحو : « جاء زيد وعمرٌو معاً » ، أو هو ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف في مثل : « زيد وعمرٌو معاً » ، وقال قوم : بل هي منصوبة على الحال دائماً ، والخبر في مثل هذا المثال الأخير محذوف ، والتقدير : زيد وعمرو مجتمعان معاً .

[معاذَ اللهِ]

مفعول مطلق منصوب ، ولفظ الجلالةِ مضاف اليه .

[مكانَك]

اسم فعل أمر بمعنى « أثبت » .

[مَن]

آ ـ (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « من جاء ؟ » ، وقوله تعالى : « مَن بعثنا من مرقدنا ؟ » ، وقوله : « فمن ربُّكما يا موسى ؟ » .

ب ـ (اسم شرط جازم) :

وذلك في نحو قولك : « مَن يجتهدْ ينجحْ » .

ج ـ (اسم موصول) :

وذلك في نحو قولك : « جاء من تعرفه » .

د ـ (نكرة موصوفة) :

ومعناها عند ذلك « شخص » ، كقول سُوَيد بن أبي كاهل :

ربَّ من أنضجتُ غيظاً قلبَــه قد تمنى ليَ موتـــاً لم يُطَعْ

أي : رب شخصٍ أنضجت قلبه غيظاً قد تمنى لي المـــوت . فمن مجرور برب في محل رفع مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وجملة « تمنى » خبر له . وانما تعيّن اعتبارها نكرة ، لأن « رب » لا تدخل إلا على النكرات .

[مِن]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها عدة معانٍ :

١ - **ابتداء الغاية** ، مكانيــة كانت كقوله تعالى : « سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجدِ الحرامِ إلى المسجدِ الأقصى » ، أم زمانية ، كقول رسولِ اللهِ ﷺ : « فمُطِرنا من الجمعةِ إلى الجمعةِ » .

٢ - **التبعيض** ، أي أن تكون بمعنى « بعض » ، كقوله تعالى : « لن تنالوا البرَّ حتى تنفقوا ممّا تحبون » ، أي : حتى تنفقــوا بعض ما تحبون . وعلى هذا المعنى تأتي « من » في مثل : « هـــذا الرجلِ من قريش » ، أي : هو بعض قريش .

٣ - **بيان الجنس** ، وهي الجارة للتمييز ، نحــو : « كم من بــلدٍ زرتُ ! » . وأكثر ما يكون ذلك بعد المبهات ، ولا ســـيا « ما » و « مهما » لافراط إبهامهــا ، كقوله تعالى « ما ننسخ من آيةٍ أو نُنْسِهــا نأتِ بخيرٍ منها أو مثلِها » ، وقــوله : « وقالوا : مهما تأتنا بــه من آيةٍ لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » . وتكون هي ومجرورها متعلقين بصفة محذوفة للمميَّز إن كان نكرة ، نحو : « قرأتُ خمسةً من الكتبِ » ، وبحال محذوفة منه إن كان معرفةً ، نحو : « إن الذي حفظتَ من الشعرِ لا يكفي » .

٤ - **التعليل** ، كقوله تعالى : « مما خطيئاتهم أغرقــوا » ، أي : بسبب خطيئاتهم .

٥ - **البدل** ، كقوله تعالى : « أرضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة ؟ » ، أي : بدل الآخرة .

٦ ـ مرادفة « عن » ، كقوله تعالى : « يا ويلنا قد كنّا في غفلةٍ من هذا » ، أي : عنه .

ب ـ (حرف جر زائد) :

ومعناها التنصيص على العموم ، نحو : « ما جاءني من رجلٍ » ، أو توكيد العموم ، إن كان في الكلام ما يشير إلى العموم بدونها ، نحو : « ما جاءني من أحدٍ » ، إذ لو قلت : « ما جاءني أحدٌ » لكان العموم مفهوماً من كلمة « أحد » .

ولا تزاد « من » إلا في مواضع مخصوصة ، وبشروط مخصوصة ، فتزاد في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ ، وبشرط أن يتقدمها نفي ، أو نهيٌ ، أو استفهام ، وان يكون مجرورها نكرة ، نحو : « هـــل جاء مِنْ أحدٍ ؟ ـ ما جاء من أحدٍ ـ هل رأيت مِنْ أحدٍ ؟ ـ ما رأيت مِنْ أحدٍ ـ هل مِنْ كتابٍ عندك ؟ ـ ما مِنْ كتابٍ عندي » .

[منذ]

مثل « مذ » في معناها وأقسامها وأحكامها . انظر « مذ » .

[منذا]

يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، اسم استفهام للعاقل ، ويمكن اعتبارها كلمتين : « مَن » اسم استفهام ، و « ذا » اسم موصول ، نحو : « منذا جاء اليك ؟ » . فعلى الاعتبار الأول يكون التقدير : من جاء اليك ؟ ويحسن كتابتها متصلة ، وعلى الاعتبار الثاني يكون التقدير : من الذي جاء اليك ؟ ويحسن كتابتها منفصلة ، هكذا : من ذا ؟

[مَهْ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكفف » .

[مهما]

آ - (اسم شرط جازم) :

وتستعمل لما لا يعقل ، كقوله تعالى : « وقالوا : مهما تأتنا به من آيةٍ لتسحَرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » .

ب - (اسم استفهام) :

ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بقول عمرو بن ملقط :

مهما ليَ الليلةَ مهما ليَــــهْ ؟ أودى بنعليَّ وسرباليَــــهْ

أي : ما لي الليلةَ ؟

[مَيْنَ]

انظر « بيد » .

حرف النون

[ن]

آ ـ (نون التوكيد) :

وهي نوعان : خفيفة ، وثقيلة . وقد اجتمعتا في قوله تعالى : « ليسجنَنَّ وليكونَنْ من الصاغرين » . وتختصان بالفعل ، وأما قول رؤبة :

أقائلُنَّ أحضروا الشهودا

فضرورة سوّغها شبه الوصف بالفعل . (انظر شروط استعمالها في مبحث التوكيد بالنون) .

ب ـ (نون التنوين) :

وهي نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة لغير توكيد . وقد اختلف النحاة في أقسامها ، وجملة ما بلغوه في ذلك تسعة :

١ ـ **تنوين التمكين** : وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ، مثل : « رجلٍ ـ بيتٍ ـ مالٍ » .

٢ ـ **تنوين التنكير** : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، فقولك : « صهْ » بغير تنوين ، يعني « اسكت عن الكلام الذى تقوله فقط » ، أما قولك : « صهٍ » بالتنوين ، فيعني : « اسكت عن كل كلام » . وقولك : « جاء سيبويهِ » بغير تنوين ، تقصد

منه رجلاً بعينه ، أما قولك : « جاء سيبويهٍ » بالتنوين فتقصد منه رجلاً ما ممن يسمون بهذا الاسم .

وهذا التنوين يلحق بعض أسماء الأفعال سماعاً ، مثل : « صهٍ – مهٍ – إيهٍ » ، ويلحق قياساً الأعلام المختومة بـ « ويهٍ » ، مثل : « سيبويهٍ – نفطويهٍ – خالويهٍ » .

٣ – **تنوين المقابلة** : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، مثل : « مسلماتٍ – قانتاتٍ » . قالوا : هو في مقابلة النون التي في الجمع المذكر السالم ، مثل : « مسلمين – قانتين » . ورده بعضهم إلى تنوين التمكين .

٤ – **تنوين العوض** : وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً من حرف أصلي ساقط ، مثل : « جوارٍ – غواشٍ » جمعَ جاريةٍ وغاشية ، والأصل : جواري – وغواشي ، فحذفت الياء لأنها من الأسماء المنقوصة ، وجاء التنوين عوضاً منها . ولم يقولوا إن التنوين للتمكين ، لأن جمع جواري وغواشي من صيغ منتهى الجموع ، فهي محرومة من تنوين التمكين ، فكان هذا التنوين إذن عوضاً من الياء المحذوفة . فأما « قاضٍ – وعالٍ » فالتنوين فيها للتمكين لأنها من الأسماء المنصرفة المستحقة لتنوين التمكين .

وقد يكون تنوين العوض عوضاً من كلمة محذوفة ، كالتنوين اللاحق لبعض الأسماء الملازمة للاضافة عوضاً من المضاف اليه المحذوف ، مثل : « كلٍ – وبعضٍ » ، أو يكون عوضاً من جملة محذوفة ، وهو التنوين اللاحق لـ « إذ » في نحو قوله تعالى : « وانشقَّتِ السماءُ فهي يومئذٍ واهيةٌ » ، إذ المعنى : فهي إذ انشقت واهية .

وقد رد بعض النحاة جميع أنواع تنوين العوض إلى قسم تنوين التمكين .

٥ ـ تنوين الترنم : وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الاطلاق ، كقول جرير :

أقلي اللـومَ ـ عاذلَ ـ والعتابَنْ
وقولي ـ إن أصبتُ ـ : لقد أصابَنْ

والأصل : عتابا ... أصابا

٦ ـ التنوين الغالي : وهو اللاحق لآخر القافية المقيدة ، كقول رؤبـــة :

وقاتمِ الأعمـاقِ خاوي المختـرقْنْ

وسميَ « غالياً » لتجاوزه حد الوزن .

وقال ابن مالك : إن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجازٌ . وإنما هو نون أخرى زائـدة ، ولهـذا لا يختص بالاسم ، ويجامع الألف واللام ، ويثبت في الوقف . وكل ذلك لا يجوز مع التنوين الحقيقي .

٧ ـ تنوين الضرورة : وهو اللاحق لما لا ينصرف ، كقـــول امرىء القيس :

ويومَ دخلتُ الخِدرَ خـدرَ عُنيزةٍ
فقالت : لك الويلات إنـــك مرجلي

وللمنادى المبني على الضم ، كقول الأحوص :

سلامُ الله يا مطرٌ عليهـــا وليس عليك يا مطرُ السلام

ورده بعضهم إلى تنوين التمكين .

٨ ـ التنوين الشاذّ : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ، كقولهم « هؤلاءٍ قومك » .

٩ ـ **تنوين الحكاية** : وهو اللاحق الأعلام المنقولة عن أسماء أو صفات منونة ، كأن تسمي رجلاً بكلمة « عاقلةٌ » . فتحكيها كما كانت قبل العلمية . وأكثر النحاة على أن هذا هو تنوين التمكين .

ج ـ (نون النسوة) :

وهي ضمير الاناث في نحو قولك : « النساء يذهبنَ » .

د ـ (النون علامة النسوة) :

وهذه حرف لا محل له من الاعراب ، وذلك إذا اجتمعت مع الفاعل في لغة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « يذهبنَ النسوةُ » .
وهي علامة أيضاً في نحو : « كتابكنَّ ـ وكتابهنَّ » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو الهاء فقط ، والكاف فقط .

هـ ـ (نون الوقاية) :

وتسمى نون العماد أيضاً ، وهذه مواضعها :

١ ـ بين الفعل وياء المتكلم ، نحو : « ضربني ـ أكرمني » .
ووجودها ههنا لازم لوقاية الفعل المتصل به ياء المتكلم من الكسر . فأما قول رؤبة :

عددتُ قومي كعديدِ الطيسِ إذ ذهب القومُ الكرام ليسي

فضرورة ، والأصل أن يقول : ليسني .

وإذا كان الفعل من الأفعال الخمسة ، مثل : « يضربون ـ وتضربين ـ وتضربان » ، ثم اتصلت به ياء المتكلم ، جاز اجتماع النونين : نون الرفع للأفعال الخمسة ، ونون الوقاية ، فتقول : « يضربونني » ، وجاز الاكتفاء بنون واحدة ، فتقول : « الرجال يضربوني » . واختلف النحاة

في النون المحذوفة : فقال بعضهم : هي نون الرفع ، وقال آخرون : بل هي نون الوقاية .

٢ – بين اسم الفعل وياء المتكلم ، نحو : « دراكني – تراكني » ، أي : أدركني واتركني .

٣ – بين الحرف المشبه بالفعل وياء المتكلم ، نحو : « إنني – كأنني » . ووجودها هنا جائز . ويغلب حذفها مع « لعل » ، فيقال : « لعلي » ، ويقل مع « ليت » ، فيقال : « ليتي » .

٤ – بين حرفي الجر « من – عن » وياء المتكلم ، نحو : « منّي – عنّي » . ووجودها هنا لازم . فأما قول الشاعر :

أيها السائلُ عنهم وعَني لست من قيسٍ ولا قيسُ مِني

فشاذ ، والأصل أن يقول : عنّي ومنّي .

٥ – بين « لدن وقد وقط » وبين ياء المتكلم ، نحو : « لدنّي – قدني وقطني (بمعنى حسبي) . ووجودها بين هذه المضافات ، وبين ياء المتكلم ، لازم . وما ورد من الكلام مخالفاً لذلك فهو قليل نادر .

٦ – بين المشتقات وياء المتكلم ، نحو : « هل أنت مكرمني ؟ » . ووجودها في هذا الموضع شاذ .

و – (النون فعل أمر) :

وهي نون مكسورة تكون فعل أمر من « ونى – يني » بمعنى فتر وتعب .

ز – (النون علامة الرفع) :

وهي نون الأفعال الخمسة ، نحو : « يكتبان – يكتبون – تكتبين » .

ح - (النون عوض عن التنوين) :

وهي الموجودة في المثنى ، مثل : « الولدان » ، وفي الجمع المذكر السالم ، مثل : « المعلمون » . وهذه النون تسقط في الاضافة كما يسقط التنوين في الاسم المفرد ، فتقول : « جاء معلما المدرسة وموظفوها » .

[النجاءَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » . وقد تتصل بـه كاف الخطاب ، فيقال : « النجاءك » .

[نِخِ]

اسم صوت لزجر الابل كي تنيخ .

[نعم]

حرف للتصديق ، أو للوعد ، أو للاعلام : فالتصديق بعد الخبر ، نحـــو :

- جاء زيـــدٌ .
- نعـــم

والوعد بعد الأمر والنهي والطلب بصورة عامة ، نحو :

- أعط زيداً كتابه .
- نعـــم .

والاعلام بعد الاستفهام ، نحو :

- هل جاء زيد ؟
- نعـــم .

حرف الهاء

[هـ]

آ - (ضمير الغائب) :

وتستعمل في موضعي الجر والنصب ، كقوله تعالى : « قال له صاحبُهُ وهو يحاورُهُ » .

ب - (حرف للغيبة) :

وهي الهاء في « إيّاه » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو « إيّا » وحدها .

ج - (السكت) :

وهي حرف ساكن يلحق أواخر بعض الكلمات عند الوقف عليها ، نحو : « وا زيداهْ » (١) . وربما وصلوها ، كقول المتنبي :

وا حرَّ قلباهُ ممّن قلبُهُ شَبِمُ ....

وعند ذلك ، فاما أن يضموها تشبيهاً لها بهاء الضمير ، وإما أن يكسروها على قاعدة التخلص من التقاء الساكنين .

[ها]

آ - (حرف تنبيه) :

وهي الداخلة على أسماء الاشارة ، نحو : « هذا - هؤلاء - ههنا » ،

(١) انظر قواعد الوقف في الجزء الأول من الكتاب .

ثم المتصلة بـ « أيٌ » في النداء ، نحو : « يا أيها الرجل » . فأما في أسماء الاشارة ، فهي ممتنعة فيما دَلَّ على بُعد ، فلا يقال : « ها ثَمَّ ـ هذلك ... » ، وجائزة فيما سوى ذلك ، وأما في النداء فواجبة ، فلا يقال : « يا أيُّ الرجلُ » . وقد تضم فى النداء إتباعاً لحركة الياء ، فيقال : « يا أيُّهُ الرجلُ » .

ب ـ (اسم فعل أمر) :

ومعناه « خذ » ، نحو : « ها الكتابَ » ، أي : خذه . وقد تتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاك الكتابَ ـ هاكم الكتابَ ... » . وقد تهمز ألفها فيقال : هأ الكتابَ » .

[هاء]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » نحو : « هاء الكتابَ » ، أي : خذه . وقد تتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاءك الكتابَ » . وقد يستغنى عن الكاف ، فتصرف الهمزة تصريف كاف الخطاب ، فيقال للمفرد المذكر « هاءَ » ، وللمؤنثة المفردة « هاءِ » ، وللمثنى مذكراً أو مؤنثاً « هاؤُما » ، ولجمع الاناث « هاؤنَّ » ، ولجمع الذكور « هاؤُم » ، ومنه قوله تعالى : « هاؤُمُ اقرؤوا كتابيَهْ » .

[هات]

فعل أمر جامد بدليل قبوله الضمائر ، فيقال : « هاتِ ـ هاتيا ـ هاتوا » ، ومنه قوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » .

وزعم الزمخشري وشارحه ابن يعيش أنها اسم فعل أمر ، وأن الضمائر التي تلحقها إنما هي لقوة شبه هذا الاسم بالفعل ، وكأنما يعدانها علامات وليست ضمائر .

[هاءِ]

اسم صوت لزجر الابل .

[هالِ]

اسم صوت لزجر الخيل .

[هَجْ]

اسم صوت لزجر الغنم والكلب .

[هجا]

اسم صوت لزجر الكلب .

[هِدَعْ]

اسم صوت للابل كي تسكن .

[هُسّ]

وقد تكسر هاؤه ، اسم صوت لزجر الغنم .

[هكذا]

مركبة من ثلاث كلمات : « ها » حرف التنبيه ، والكاف الجارة ، و « ذا » الاشارية .

[هل]

آ - (حرف استفهام) :

وهو حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي ، دون التصـــور ،

ودون التصديق السلبي (١) ، فلا يقال : « هل زيداً ضربتَ ؟ » ، لأنه حينئذٍ سؤال عن المضروب ، لا عن الضرب ، ولا : « هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو ؟ » ، لأنه عندئذٍ سؤال عن القائم ، لا عن القيام ، ولا : « هل لم يقم زيدٌ ؟ » ، لأنه سؤال عن القيام المنفي ، و « هل » لم توضع إلا للسؤال عن الحدث الايجابي .

وتفترق « هل » من الهمزة من تسعة أوجهٍ :

١ ـ **اختصاصها بالتصديق** ، أي بالسؤال عن الحدث ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الهمزة فهي للتصديق ، نحو : « أجاء زيدٌ ؟ » ، وللتصور ، أي السؤال عن الشيء ، نحو : « أأنت فعلت هذا ؟ » .

٢ ـ **اختصاصها بالايجاب** ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الهمزة فهي للايجاب والسلب ، نحو : « أجاء زيد ؟ ـ ألم يأتِ زيد ؟ » .

٣ ـ **تخصيصها المضارع بالاستقبال** ، نحو : « هل تسافر ؟ » ، أي : هل سيقع منك السفر في المستقبل ؟ بخلاف الهمزة التي لا أثر لها في زمن المضارع ، فتأتي معه وزمنه المستقبل ، نحو : « أتسافر غداً ؟ » ، كما تأتي معه وزمنه الحاضر ، نحو : « أتظن الآن زيداً قائماً ؟ » .

٤ ، ٥ ، ٦ ـ **أنها لا تدخل على الشرط** ، ولا على « إنَّ » ، ولا

---

(١) مر معنا في حرف الهمزة أن التصور هو السؤال عن الشيء ، زماناً كان أو مكاناً ، أو ذاتاً ، نحو : « متى سافرت ـ أين جلست ـ من جاء ؟ » ، وأن التصديق هو السؤال عن الحدث ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » . فأما « هل » فهي للتصديق الايجابي وحده ، وأما الهمزة فهي للتصديق الايجابي والسلبي ، وللتصور أيضاً ، وأما سائر أدوات الاستفهام فهي للتصور فقط .

على اسم بعده فعل ، فلا يقال : « هل إنْ جاء زيدٌ أكرمتَه ؟ - ولا : هل إنَّ زيداً مسافرٌ ؟ - ولا : هل زيدٌ جاء ؟ » ، والهمزة بخلاف ذلك كله ، قال تعالى : « أفإنْ ماتَ أو قُتِلَ انقلبتم على أعقابكم ؟ - أإنَّك لأنت يوسفُ ؟ - أبشراً منّا واحداً نتَّبعُهُ ؟ » .

٧ - **أنها تقع بعد العاطف**، نحو : « هل جاء زيد ؟ وهل سلمتَ عليه ؟ » ، والهمزة تقع قبله ، تقول : « أجاء زيد ؟ أوَ سلمتَ عليه ؟ » .

٨ - **أنها تقع بعد « أم »**، كقوله تعالى : « قل هل يستوي الأعمى والبصيرُ ، أم هل تستوي الظُّلماتُ والنورُ ؟ » .

٩ - **أن الاستفهام معها على معنى النفي**، ولهذا يجوز مجيء « إلا » الحصرية بعدها ، كقوله تعالى : « هل جزاءُ الاحسان إلا الاحسانُ ؟ » ، أي : ليس جزاء الاحسان إلا الاحسان . كما يجوز دخول الباء الزائدة على الخبر بعدها ، كقول الفرزدق :

يقول إذا اقْلَوْلى عليها وأقردَتْ
ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم ؟ (١)

أي : ليس أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم .

كما صح عطف جملتها على جمل خبرية ، كقول امرىء القيس :

وإنَّ شفائي عَبْرَةٌ مُهَراقةٌ
وهل عند رسمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ ؟

أي : وليس عند رسم دارس من معول . ولو كانت على معنى

(١) اقلولى عليها : صعد وارتفع . أقردت : سكنت .

الاستفهام الحقيقي ، لما جاز عطف جملتها على جملة خبرية ، لأن الاستفهام إنشاء ، والانشاء لا يعطف على الخبر .

ب - (حرف تحقيق) :

بمعنى « قد » . قاله بعضهم ، وبذلك فسّروا قوله تعالى : « هل أتى على الانسانِ حين من الدهر لم يكنْ شيئاً مذكوراً » . أي : قد أتى . .

ج - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « أسْرِعْ » ، نحو : « هَلْ يازيد » ، أي : أسْرِعْ .

[هلا]

اسم صوت لزجر الخيل والناقة . وقد أتت اسم فعل أمر في قول النابغة الجعدي يهجو ليلى الأخيلية :

ألا حيِّيا ليلى وقولا لها : هلا ....

أي : أقبلي وأسرعي .

[هلاّ]

حرف تحضيض ، أي حثٍ على اتيان الفعل ، وذلك إذا وليها المضارع ، نحو : « هلا تزورنا » ، أي : زرنا . فان وليها الماضي كان معناها التوبيخ فيما تركه المخاطب ، نحو : « هلاّ أكرمتَ زيداً » .

وهي كأدوات الشرط : لا يليها إلا الفعل ، فان وليها الاسم فعلى تقدير فعل محذوف قبله ، نحو : « هلاّ زيداً » ، تقول ذلك لمن أكرم خالداً ، والتقدير : هلاّ أكرمتَ زيداً ، ونحو : « هلاّ زيدٌ » ، تقول ذلك لمن قال : « أُكرِمَ خالدٌ » ، والتقدير : هلاّ أُكرمَ زيدٌ .

[هَلُمَّ]

هي في لغة قريش اسم فعل أمر بمعنى « أقْبِلْ » ، نحو : « هَلُمَّ يا زيد » ، أي : تعالَ ، وبمعنى « أحْضِرْ » ، نحو : « هلمَّ زيداً » ، أي : أحضره .

أما التميميون فيصلون بها الضمائر ، فيقولون : « هلمَّ – هلمّي – هلمّا – هلمّوا – هلممنَ » ، فتكون في لغتهم فعل أمر جامداً .

[هَيهاتْ]

اسم فعل ماض بمعنى « بَعُدَ » .

[هنا]

اسم اشارة للمكان . تتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هناك » ، ولام البعد فيقال : « هنالك » . وقد تشدد نونها : « هنّا » ، فلا تكون إلا للمكان البعيد ، وعندئذٍ يمتنع دخول « ها » التنبيهية عليها ، فلا يقال : « ههنّا » كما يقال : « ههنا » .

[هو]

ضمير رفع منفصل ، وكذلك فروعه : هي – هما – هم – هنَّ .

وإذا استعملته ، هو وفروعه ، في نحو : « زيد هو الفاضل » ، كان لك فيه وجهان : أن تجعله مبتدأ ، وتجعل ما بعده خبراً عنه ، فتقول : « زيد هو الفاضلُ – وكان زيدٌ هو الفاضلُ – وظننت زيداً هو الفاضلُ » برفع « الفاضل » في كلٍ ، لأنه خبر عن الضمير ؛ ولك أن تجعله فصلاً ، وتجعل ما بعده بحسب العوامل التي قبله ، فتقول : « زيدٌ هو الفاضلُ » برفع « الفاضل » لأنه خبر عن « زيد » ، و : « كان

زيد هو الفاضلَ » بنصب « الفاضل » على أنه خبر لـ « كان » ، و : « ظننت زيداً هو الفاضلَ » بنصبه أيضاً على أنه مفعول ثانٍ لـ « ظننت » .

والوجه الثاني هو الأفصح ، وعليه جاء التنزيل ، قال تعالى : « إن كان هذا هو الحقَّ » بنصب الحق .

ثم اختلف النحاة فيه إن كان فصلاً : فقال بعضهم : هو في هذه الحالة حرف لا محل له من الاعراب ، وإن كانت له صورة الضمائر المنفصلة ، وقال آخرون : بل يبقى على اسميته ، ولكن لا يكون له محل من الاعراب ، فيكون شأنه كشأن أسماء الأفعال ، مثل : صَهْ ، ومَهْ : هي اسماء ، ولكن لا محل لها من الاعراب .

[هي]

انظر « هو » .

[هيا]

حرف نداء للبعيد ، نحو : « هيا زيد » .

[هيَّا]

اسم فعل أمر بمعنى « أَسْرِعْ » .

[هَيْتَ]

وتثلث تاؤه ، اسم فعل أمر بمعنى « أَسْرِعْ » ، قال الشاعر :

أبلغْ أميرَ المؤمنين ـ أخا العراقِ ـ إذا أتَيْتَا
أنَّ العراقَ وأهلَهُ سَلَمٌ إليك ، فَهَيْتَ هَيْتَا (١)

(١) المعنى : يا أخا العراق بلغ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأن العراق وأهله متقادون لأمرك ، فأسرع إليهم .

وإذا قلت : « هيت لك » ، كان الجار والمجرور متعلقين بخبر محذوف لمبتدأ محذوف ، والتقدير : دعائي كائن لك ، فاللام تبيين للمخاطب جيء به بعد استغناء الكلام عنه ، كما كان كذلك في « سقياً لك » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : « وقالتْ هيتَ لك » : هيت : اسم فعل ماض بمعنى « تهيّأت » ، فعلى هذا تكون اللام متعلقة به ، كما تتعلق بمسماه لو صُرِّحَ به ، وقال آخرون : بل هي اسم فعل أمر بمعنى « أقبِل » ، فعلى هذا يكون اعراب اللام كاعرابها الأول .

[هَيْجَ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[هيغ]

اسم صوت لاناخة الابل .

[هير]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَيْكَ]

وقد تشدد ياؤه وتفتح ، اسم فعل أمر بمعنى « أسْرِعْ » .

[هَيْها]

لغة في هيهات .

[هيهات]

اسم فعل ماض بمعنى « بَعُدَ » . وفيه لغات كثيرة ، هي :

هيهاتَ ـ هيهاتِ ـ هيهاتُ ـ هيهاتاً ـ هيهاتٍ ـ هيهاتٌ ـ هيهاتْ ـ هيها ـ هيهان ـ أيْهات ـ أيْهان ـ آئهان ـ آيْها ـ أيْهاك .

[هُيهان]

انظر « هيهات » .

حرف الواو

[و]

آ ـ (حرف عطف) :

نحو : « جاء زيدٌ وعمرٌو » . واختلف النحاة في إفادتها : فالأكثرون على أنها لمطلق الجمع ، وأنها لا تفيد ترتيباً ولا معيّةً ، وخالفهم في ذلك قطرب والرَّبَعيّ والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي ، فذهبوا إلى أنها تفيد الترتيب .

ب ـ (حرف استئناف) :

كقوله تعالى : « واتقوا اللهَ ، ويعلّمُكُمُ اللهُ » . فهذه الواو ليست للعطف ، ولو كانت كذلك للزم عطف الخبر على الأمر ، وهذا غير جائز ، فتعين أن تكون للاستئناف . وكذا تقول في كل واو لا يصح عطف ما بعدها على ما قبلها .

ج ـ (الواو للحال) :

وهي كل واو على تقدير « إذ » ، نحو : « جاء زيد والشمسُ طالعةٌ » ، التقدير : جاء زيدٌ إذ الشمسُ طالعةٌ .

د ـ (الواو للمعية) :

وهذه نوعان : عاطفة ، وغير عاطفة :

فالعاطفة هي التي ينتصب المضارع بعدها بـ « أنْ » المضمرة ، نحو قول الشاعر :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ
عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

ومعطوفها هو المصدر المؤول من « أنْ » وصلتها .

وغير العاطفة هي الداخلة على المفعول معه ، نحو : « سرتُ والنهرَ » .

هـ ـ (الواو للقسم) :

وهذه حرف جر أصلي ، وهي والمقسم به متعلقان بفعل القسم المحذوف وجوباً معها ، نحو : « واللهِ لأكرمنَّ زيداً » .

و ـ (واو رب) :

وهي التي تفتتح بها الحكايات القصيرة في القصائد ، كقول امرىء القيس :

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سُدُولَهُ
عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي

واختلف النحاة فيها : فالكوفيون والمبرد على أنها هي الجارة لما بعدها ، وعليه تكون حرف جر شبيهاً بالزائد ، وما بعدها مجرور اللفظ مرفوع المحل أو منصوبه بحسب العوامل التي بعده . والبصريون على أن الجر ليس بها ، بل بـ « رب » محذوفة بعدها ، وعليه ، تكون الواو حرف عطف ، وتكون الجملة بعدها معطوفة على شيءٍ في نفس المتكلم . وحجتهم في ذلك أنها لو كانت هي الجارة لجاز دخول واو العطف عليها كما تدخل على واو القسم ، كقول الشاعر :

ووالله لولا تمرُهُ ما حببتُهُ ولا كان أدنى من عبيد ومشرق

فلما لم يجز دخول العاطف عليها ، دل ذلك على أنها هي العاطفة .

ز ـ (الواو ضمير متصل) :

وهو ضمير الذكور العقلاء ، نحـو : « الرجال قاموا » . والمشهور بين النحاة أنها اسم ، وأنها في محل رفع فاعـلاً أو نائب فاعـل ، بحسب الفعل المتصلة بـه . وذهب الأخفش والمازني إلى أنهـا حرف كتاء التأنيث الساكنة ، وأن الفاعل مستتر .

وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزِّلوا منزلتهم ، كقـوله تعالى : « يا أيُّها النملُ ادخلوا مساكنكم » .

ح ـ (الواو علامة الذكور) :

وذلك في لغة « أكلوني البراغيث » ، كقول أُحَيْحَةَ بن الجلاح :

يلومونـني في اشتراء النخيـــــــــل أهلي فكلُّهم يعـــذلُ

واختلف النحاة فيها : فهي عند سيبويه حرفٌ دالٌ على الجماعة كما أن التاء في « قالتْ » حرفٌ دالٌ على التأنيث ، وقيل : هي اسم مرفوع على الفاعلية ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة خبر مقدم .

ط ـ (واو الانكار) :

وهي مثل ألف الانكار : إشباع للضمـة الآتيـــة في نهاية عبارة ملفوظـة في استنكار ، كما لو قال لك أحدهم : « جاء أحمـدُ » ، فتقول مستنكراً ذلك : « أأحمدوه ؟ » . فالواو اشباع لضمة « أحمد » ، والهاء للسكت .

ي ـ (واو التذكر) :

كقول من أراد أن يقول : « يقومُ زيدٌ » ، فنسي « زيد » ، فأراد مدّ الصوت ليتذكر ، إذ لم يرد قطع الكلام ، : « يقومـــو » . وحقيقة هذه الواو أنها كسابقتها : اشباع للضمـــة ، فهي ظاهرة صوتية وليست أداة حقيقية .

[وا]

آ ـ (حرف نداء) :

وهو مختص بنداء الندبة ، نحو : « وا زيداه ! » . وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي .

ب ـ (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « أعجب » ، كقول الراجز :

وا ، بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ كأنما ذُرَّ عليـه الزَّرْنَبُ
أو زنجبيـلٌ وهـــو عنـــدي أطيبُ

[واهاً]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، نحو : « واهاً له ما أطيَبَهُ ! » .

[وَحْ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[وراءَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تأخَّرْ » .

[وشكان]

وتثلث واوه ، اسم فعل ماض بمعنى « أَسْرَعَ » .

[وَيْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَيْكَ]

كقول عنترة :

ولقـد شفى نفسي وأبرأ سُقْمَهـا
قِيلُ الفوارسِ : وَيْكَ عنترُ أَقْدِمِ

واختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي « وي » نفسها لحقتها كاف الخطاب ، وعليه ، تكون « وي » اسم فعل مضارع ، والكاف للخطاب ، وقال الكسائي : « أصل « ويك » « ويلك » ، وعليـه تكون « وي » مفعولاً مطلقاً مضافاً ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

[ويكأَنَّ]

هكذا وردت متصلة في رسم القرآن في قوله تعالى : « ويكأنه لا يفلح الكافرون». واختلف النحاة فيها على ثلاثة مذاهب :

١ ـ هي مركبة من « وي » الذي هـو اسم فعـل مضارع بمعنى « أعجب » ، و « كأنَّ » الحرف المشبه بالفعل ، ولكنـه هنا ليس لمعنى التشبيه ، بل لمعنى التأكيد مثل « إنَّ » ، فيكون التقـدير : وَيْ إنه لا يفلح الكافرون . وهذا المذهب للخليل وسيبويه .

٢ ـ هي مركبة من « وَيْكَ » التي هي اسم فعل مضارع مـع

كاف الخطاب ، و « أنَّ » الحرف المشبه بالفعل ، وإنما فتحت همزته لأنه معمول لاسم الفعل ، أو لفعل محذوف ، أو للام محذوفة ، والتقديرات : أعجبُ أنه لا يفلح الكافرون ـ أعجبُ .. إعلمْ أنه لا يفلح الكافرون ـ أعجب لأنه لا يفلح الكافرون . وهذا مذهب الفراء .

٣ ـ هي كلمة واحدة اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَبْهاً]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرعْ » .

حرف الياء

[ي]

آ ـ (ياء المتكلم) :

وهي ضمير متصل للنصب في نحو : « ضربني » ، وللجر في نحو : « كتابي » .

ب ـ (ياء المخاطبة) :

وهي ضمير متصل للمخاطبة ، لا يكون إلا للرفع ، فهي فاعل في نحو : « تقومين » ، ونائب فاعل في نحو : « أنت تُكرَمين » . وذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف للتأنيث ، وأن الفاعل أو نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » . فمذهبها فيها كمذهبها في واو الجماعة .

ج ـ (ياء الانكار وياء التذكر) :

هما كواو الانكار وواو التذكر : إشباع للكسرة ، وليستا أداتين بالمعنى الصحيح للأداة .

[يا]

أداة نداء ، تصلح للبعيد والقريب والمتوسط ، ولا يستعمل غيرها في الاستغاثة والتعجب ، وهي وحدها التي يجوز حذفها قبل المنادى . (راجع أسلوب النداء) .

خَاتِمَةٌ فِي الإِعْرَابِ

١ - حقيقة الاعراب

يبدو ضرورياً ، في صدر هذه الخاتمة ، أن نحدد بالضبط ما نريده من كلمة « إعراب » . ذلك لأن لهذه الكلمة معانيَ مختلفة في اللغة والاصطلاح .

فالاعراب لغةً : هو الابانة والافصاح . تقول : أعرب فلان عن رأيه ، إذا أبان عنه وأفصح . وأما في الاصطلاح ، فلكلمة الاعراب أكثر من معنى واحد .

آ - **فالاعراب مرةً** : هو ضد البناء ، أي هو قابلية الكلمة لأن يتغير آخرها بحسب العوامل الداخلة عليها . فكلمة « رجل » بهذا المعنى معربة ، لأنها تبدو مرفوعةً مرةً ، ومنصوبةً أخرى ، ومجرورةً ثالثةً : تقول : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ ، أما كلمة « سيبويهِ » فهي مبنية ، لأنها تظل على صورة واحدة مهما يدخل عليها من العوامل : تقول : جاء سيبويهِ ، ورأيت سيبويهِ ، ومررت بسيبويهِ .

وينقسم الاعراب ، بهذا المعنى ، إلى ثلاثة أقسام :

١ - **اعراب لفظي** : وهو التغير اللفظي الظاهر في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر ، مثل : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ .

٢ - **اعراب تقديري** : وهو تغير كان من المفروض أن يظهر على آخر الكلمة لولا موانع حالت دون ذلك . فمن هذه الموانع أن تكون الكلمة معتلة الآخر بالألف أو الواو أو الياء ، فبعض هذه الأحرف ،

لأسباب صوتية معروفة ، يتعذر ظهور الحركة عليه ، وذلك هــو شأن الألف ، وبعضها الآخر لا يرفض رفضاً باتاً ظهور الحركات عليـه ، إلا أن ظهور بعضها عليه يبدو ثقيلاً ، وذلك هو شأن الواو والياء مع الكسرة والضمة . لهذا كله نقول : جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى ، مقدرين على الألف ضمة مرة ، وفتحة أخرى ، وكسرة ثالثة ، لأن القوانين الصوتية تحكم باستحالة ظهور هذه الحركات على الألف ، ونقــول : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، فنقــدر الضمـة والكسرة على الياء ، ولا نظهرهما ، لأن إظهارهما يورث اللفظ ثقلاً ملحوظاً . ألا ترى أن قولنـا : جاء القاضيُ ، ومررت بالقاضيِ ، أثقل منه في حال حذف هاتين الحركتين وجعلها مقدرتين على الياء ، أي ملحوظتين في الذهن فقط ؟

ومن هذه الموانع أيضاً أن يكون آخر الكلمة ، وهو محل الاعراب والتغير ، مشغولاً بحركة لازمة لا يستطيع مفارقتها ، وذلك هــو شأن المضاف إلى ياء المتكلم الذي يبدو آخره مشغولاً دائماً بكسرة لازمة لمناسبة ياء المتكلم ، فتقول : هـذا كتابي ، وقرأت كتابي ، .ونظرت في كتابي ، مقدراً الحركات الثلاث على الباء دون أن تظهرها بسبب اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهذا هو أيضاً شأن المحكيّ إن لم يكن جملة ، وشأن المسمى به من الكلمات المبنية أو الجمل ، وشأن المبنيات إذا تعرضت لبناء آخر غير بنائها الأصلي : فتقـول في إعراب « يشربُ » من قولك : « كتبت كلمةَ يشربُ » : إن « يشربُ » مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وتقول في اعراب « كيفَ » من قولك : « جاء كيف » ، مسمياً بها أحد الأشخاص : إن « كيفَ » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، وتقول في إعراب « هـذا » من قولك : « يا هذا » : إن « هذا » منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي .

٣ ـ اعراب محلي : وهو تغير اعتباري بسبب العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً . ولا يكون هذا إلا في الكلمات المبنية والجمل .

ونعود ثانية إلى معاني كلمة « الاعراب » فنقول :

ب ـ والاعراب مرةً ثانية : هو نظام ما من أنظمة التغيّر . فاذا قلنا إن « إعراب المفرد » هو غير « إعراب الاسماء الخمسة » ، فانما نعني أن نظام تغير المفرد القائم على الحركات ، هو غير نظام تغير الاسماء الخمسة القائم على الحروف . وفي كل كتاب من كتب النحو باب مخصوص يسمى « باب الاعراب » فيه تُعرض الأنظمة المختلفة لتغير الزمر والفصائل المختلفة من الكلام .

ج ـ والاعراب ثالثةً : هو النحو كله . ولا يكون للكلمة هذا المعنى إلا وكلمة « العلم » مضافة اليها ، فاذا قلنا « علم الاعراب » ، فانما نعني بذلك هذا العلم الذي يبحث في أواخر الكلم من حيث قبولها للتغير وعدم قبولها له ، وفي القوانين التي تحكم هذا وذاك .

د ـ والاعراب أخيراً : هو فن تحليل الكلام ، ووصفه ، وبيان تأثير بعضه في بعض ، وذكر وظيفة كل جزء من أجزائه .

إن الاعراب ، بهذا المعنى الأخير ، هو موضوع خاتمتنا هذه . فما حقيقة هذا الاعراب ؟

١ ـ الإعراب تحليل :

ونعني بكلمة التحليل هنا ما نعنيه بها في علم الكيمياء ، أي فك المادة المركبة ، وردها إلى عناصرها الأولية التي تتألف منها . فعندنا أن الكيمياوي الذي يحلل الماء إلى عنصريه الأوكسيجين والهدروجين ، إنما

هو يقوم بعملية « اعراب » للماء . وفي الفرنسية يطلقون على كلتا العمليتين ، عملية اعراب الكلام ، وعملية تحليل المركبات الكيماوية ، كلمةً واحدةً هي كلمة « Analyse » . وعلى هذا فان فك أجزاء الساعة ، أو جهاز الراديو ، أو السيارة ، أو غير ذلك من الآلات ، ليس سوى « إعراب » لها .

وقد تبدو عملية تحليل الكلام أمراً على جانب كبير من السهولة ، وهذا صحيح في أغلب الأحيان ، ولا سيما إذا كانت أجزاء الكلام مستقلاً بعضها عن بعض ومعزولاً عنه في اللفظ والكتابة ، وذلك نحو : « سافر زيد إلى دمشق صباحاً » ، إذ من الواضح أن تحليل هذه العبارة لن يكون على غير الشكل الآتي : سافر زيد إلى دمشق صباحاً ← سافر + زيد + إلى + دمشق + صباحاً . إلا أن الأمر يختلف عندما تلتحم بعض أجزاء الكلام في بعض ، ويصبح من العسير على غير الخبير أن يعرف الأجزاء المكونة لما أمامه من كلام ، فعبارة « أكرمتني » تبدو لعين غير الخبير لفظاً مفرداً بسيطاً لا يمكن أن ينحل إلى ما هو أبسط منه ، أما الخبير بالكلام فيعلم أن هذه العبارة مؤلفة من أربع كلمات لا من كلمة واحدة ، وأنها تنحل على النحو التالي : أكرمتني ← أكرمْ + تَ + نْ + يْ .

ويزداد الأمر صعوبة عندما يوجد مركّب كلامي يشبه في لفظه عنصراً كلامياً بسيطاً ، وذلك نحو « كريم » من قولك : « زيدٌ كريمٍ » ، فالمعرب الغافل يظن اللفظ بسيطاً ، ويحكم متسرعاً بخطأ العبارة ، ويأمر برفع « كريم » لأنها خبر عن « زيد » ، أما المعرب اليقظ فهو يعلم أن اللفظ مركب وليس بسيطاً ، وأنه ينحل إلى كلمتين على النحو التالي : كريم ← كاف التشبيه + « ريم » بمعنى « غزال » ، وإذن تكون العبارة صحيحة لأنها بمعنى : زيدٌ مثل ريمٍ . وفي الواقع فان أغلب الألغاز

النحوية مبني على هذا النوع من الجناس .

إن تشبيه الكلام بالمركبات الكيماوية والآلات المعقدة تشبيه صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحاً تماماً ؛ ذلك لأن هذه المركبات لا يجوز أن يسقط شيء من عناصرها الداخلة في تركيبها ، وإلا استحالت شيئاً آخر غير ما كانته ، فالماء مثلاً يظل دائماً مشتملاً على عنصريه البسيطين الأوكسيجين والهدروجين ، وإذا حدث أن غاب أحدهما ، فلن يستطيع الآخر أن يشكل ماءً وحده ، وأما في المركبات الكلامية فالأمر مختلف تماماً ، فهنا يمكن أن يسقط جزء واحد أو عدة أجزاء ، لأسباب بلاغية أو صوتية أو غير ذلك ، ويظل الكلام مع هذا كلاماً تاماً مفيداً لا غبار عليه من الناحيـــة النحوية : ففي قولك « رَمَتْ فاطمة الكرة » سقطت الألف من فعل « رمى » لئلا يلتقي ساكنان هما الألف نفسها وتاء التأنيث الساكنة ، وفي قولك « والله لتكتبُنَّ » سقطت عـدة كلمات ، هي فعـل القسم ، وفاعله ، ثم واو الجماعة من فعل « تكتبنَّ » التي كان سقوطها للسبب الصوتي نفسه الذي أدى إلى سقوط الألف من فعل « رمى » في المثال السابق . وفي مثل هذه الأحوال ، فان على المحلل للكلام ، أي المعرب ، أن يرد إلى الكلام ما سقط منه ، أو على الأقل ، أن يلحظ في أثناء تحليله هذا الذي سقط ، وبغير هذا الرد أو اللحظ الذي نسميه تقديراً ، تكون عملية التحليل ناقصة من الوجهـة النحوية . ومن الواضح أن لحظ ما قد يسقط من الكلام وتقديره يزيدان عمليـة التحليل صعوبة فوق صعوباتها الأخرى ، ويجعلانهـا أمراً عسيراً على غير العارف بأساليب اللغة العربية وقوانينها النحوية والصرفية والصوتية .

وأخيراً ، هناك صعوبة خطيرة تعترض المعرب في أثناء تحليله للكلام . هذه الصعوبة تأتيه من جهة القوانين الصوتيـة خاصة ، ذلك أن هـــذه القوانين كثيراً ما تقضي بإبدال حروف بحروف أخرى في ظروف وأحوال

مخصوصة ، فالياء الأولى من قولك « جاء معلميَّ » ليست إلا الواو التي هي علامة الرفع في الجمع المذكر السالم ، والأصل هو « جاء معلمويَ » ، ولكنها ـ وقد سبقت الياءَ بالسكون ـ انقلبت إلى ياء ، ثم أدغمت في ياء المتكلم ، كما تقضي بذلك قوانين الاعلال المعروفة . وعلى المعرب في مثل هذه الأحوال أن يكون على جانب كبير من اليقظة والاحاطة التامة بالقوانين الصوتية حتى يرد كل جزء من أجزاء الكلام الذي يحلله إلى شكله الحقيقي .

ولا بد أخيراً من التنبيه على حالة شاذة في عملية التحليل الاعرابي ، تلك هي حالة الحرف « ال » والاسم الداخل عليه ، فهذان العنصران يظلان في الاعراب كلمة واحدة ، وإن كانا في الحقيقة اللغوية كلمتين مستقلتين ، ففي عبارة مثل « جاء الولد إلى المدرسة » لا يكون التحليل على هذا الشكل : « جاء + ال + ولد + إلى + ال + مدرسة » ، بل يكون على هذا الشكل : « جاء + الولد + إلى + المدرسة » ، وذلك لشدة لصوق هذا الحرف بالاسم الداخل عليه ، من جهة ، ولكونه من العناصر النحوية العاطلة التي لا تتأثر بغيرها ولا يتأثر غيرها بها ، من جهة ثانية . ومع ذلك ، فاننا في بعض الأحيان نعزل العنصر « ال » عما يدخل عليه ونعتبره في التحليل كلمة مستقلة ، ولا يكون هذا إلا في موضعين : الأول أن يكون الاعراب إعراب أدوات (١) ، والثاني أن تكون « ال » اسماً موصولاً لا حرفاً ، وذلك كقول أحدهم :

من لا يزال شاكراً على المعه فهو حرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَه

فتحليل هذا الكلام لا بد أن يكون على الشكل الآتي : « على + ال + مع + ه » ، لأن « ال » ههنا اسم موصول بمعنى الذي في محل

---

(١) سنعقد لهذا النوع من الاعراب فصلاً خاصاً .

جر بحرف الجر « على » (١) .

٢ ـ الإعراب وصف وتصنيف :

إن الوقوف ـ في عملية الاعراب ـ عند حد تحليل الكلام ورده إلى الأجزاء التي يتركب منها ، ليس وراءه كبير جدوى ، إذ ما الفائدة التي نرجوها من وراء معرفتنا أن عبارة « أكرمتني » مؤلفة من أربع كلمات ، لا من كلمة واحدة ؟ لهذا ، وليكون الاعراب ذا جدوى ، وجب رد كل جزء إلى أحد الأصناف الثلاثة التي يتألف منها الكلام ، وهي الاسم والفعل والحرف ، ثم إن كان الجزء المعرب فعلاً ، وجب بيان ما ينتسب اليه من أصناف الفعل المختلفة ، فيذكر إن كان هذا الفعل ماضياً ، أو مضارعاً ، أو فعل أمر ، ويبيَّن هل هو ثلاثي أو رباعي ؟ وهل هو مجرد أو مزيد ؟ وما حروف الزيادة فيه إن كان مزيداً ؟ وهل هو جامد أو متصرف ، أو ناقص التصرف ؟ وهل هو تام أو ناقص ؟ .. الخ الخ . ثم لا بد من وصف حالته أهو مبني أم معرب ؟ وإذا كان مبنياً فعلام هو مبني ؟ .. الخ . ومثل هذا يقال في الجزء المعرب إن كان اسماً ، أما إن كان حرفاً فلا بد من ذكر المعنى الذي أتى له هذا الحرف ، ذلك لأن الحرف في العربية يكون له في عبارة معنىً ، ويكون له في عبارة أخرى معنى آخر . ويمكن بيان ذلك كله في إعراب العبارة التالية : « جاء الولد إلى المدرسة » ، فيقال :

جاء : فعل ماض ، ثلاثي ، مجرد ، أجوف ، مهموز اللام ، تام ، متصرف ، مبني على الفتح الظاهر على آخره .

الولد : اسم ثلاثي ، مجرد ، جامد ، اسم ذات ، مذكر ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب .

---

(١) راجع في قسم الأدوات أحكام وأحوال الأداة « ال » .

إلى : حرف ثلاثي لانتهاء الغاية المكانية ، مبني على السكون الظاهر على آخره .

المدرسة : اسم ثلاثي مزيد بالميم والهاء ، مشتق من فعل درس لبيان مكان الدراسة ، مؤنث ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب (١) .

٣ – الإعراب بيان تأثيرات :

بعد تحليل الكلام ، ووصف كل جزء من أجزائه وتصنيفها ، لا بد من ذكر ما إذا كان هذا الجزء أو ذاك مؤثراً في غيره ، أو متأثراً بغيره ، أو غير قابل للتأثير أو التأثر . ففي إعراب العبارة السابقة نضيف إلى ما سبق ما يأتي :

جاء : فعل لازم ، رافع للمسند اليه ، ناصب لما قد يأتيه من تكملات الفعل ، لا محل له من الاعراب (٢) ، غير صالح لنصب المفعول به بسبب لزومه .

الولد : مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

إلى : حرف جر ، لا محل له من الاعراب (٢) .

المدرسة : مجرور بـ « إلى » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

---

(١) لا شك أن الطالب القارىء سيستغرب هذا النوع من الاعراب لاختلافه الكبير عما ألفه من طرائق الاعراب في المدرسة . والحق معه في ذلك . غير أننا سنوضح له أسباب هذا الخلاف بعد قليل . فالرجو منه عدم الاستعجال .

(٢) لا محل له من الاعراب : أي لا أثر لغيره فيه .

٤ ـ الإعراب بيان وظائف :

بعد كل ما مضى لا بد ـ لكي يكون الاعراب كاملاً ـ من بيان الوظيفة التي يقوم بها كل جزء من أجزاء الكلام . فاعراب العبارة السابقة لا يكون كاملاً إلا إذا أضفنا اليه ما يأتي :

جاء : مسند إلى الولد .

الولد : مسند اليه . وبعبارة أخرى : فاعل .

إلى المدرسة : متعلقان بالفعل جاء . وبعبارة أخرى : إلى : حرف لتعدية الفعل القاصر إلى مفعوله . المدرسة : مفعول به غير صريح للفعل « جاء » .

★ ★ ★

سيدهش القارىء ـ ولا شك ـ من هذا الذي عرضناه من أمر الاعراب ، وسيقول : ولكننا ـ فيما اعتدناه من أساليب الاعراب ـ لا نقول أكثر هذا الكلام ، بل قد لا نقول إلا ربعه أو عشره . وهذا صحيح إلى حد بعيد . بل إن ابن هشام يوصي أن يقال في إعراب نحو « لم أنم » : جازم ومجزوم ، فقط [١] . وهو اعراب نعتبره كاملاً من وجهة النظر النحوية . فما الأسباب التي سمحت بهذا الاختصار الشديد ؟

١ ـ أول هذه الأسباب أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إعراب نحوي ، وإعراب صرفي ، وإعراب أدوات [٢] وما ذكرناه نحن

---

(١) انظر خاتمة الباب السادس من كتابه « مغني اللبيب » .
(٢) ستكون هذه الأقسام من الاعراب موضوع الفصل القادم .

من أمر الاعراب يشمل الأقسام الثلاثة ، في حين أننا في المدرسة ، كنا إذا أردنا إعراب بيت من الشعر مثلاً ، لم نكن نجري من أقسام الاعراب إلا القسم الأول فقط ، أي ما سميناه بالاعراب النحوي . وهذا القسم من الاعراب لا يهتم كثيراً بأمر التصنيف ، فهو لا يذكر من تصانيف الفعل والاسم إلا ما له مساس بأثر بعض الكلام في بعض : فكلمة مثل « جاء » يكفيه من أمر تصنيفها أن يقول فيها : إنها فعل ، وانها فعل ماض . فأما تصنيفه لها بأنها فعل ، فلكي ينبّه على أنها هي عامل الرفع في المسند اليه ، وأما تصنيفه لها بأنها فعل ماض ، فلكي يشير إلى أنها مبنية ، وإلى أنها لا محل لها من الاعراب ، أي لا أثر لغيرها فيها . أما تصنيفاتها الأخرى من كونها فعلاً ثلاثياً مجرداً أجوف مهموز اللام ... الخ ، فتلك أمور يتركها لقسيمه الاعراب الصرفي ، لأننا في النحو – حيث ينصب كل اهتمامنا على العوامل والمعمولات – لا نجد فرقاً بين أن يكون الفعل ثلاثياً أو رباعياً ، وبين أن يكون مجرداً أو مزيداً ، وبين أن يكون معتلا أو صحيحاً . لأن كل هذه الأصناف من الفعل لها عمل واحد ، هو رفع المسند اليه ، ونصب المفعولات .

ثم إن الاعراب النحوي لا يذكر من أمر الحروف إلا ما له علاقة بقضية العمل ، فيقول في « إنّ » : حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفي « لم » : حرف جزم ، وفي « مِنْ » : حرف جر ، وفي « ما » من قولك « ما جاء زيد » : لا عمل لها . أما معاني هذه الحروف فلا يهتم بها كثيراً ، بل يتركها إلى قسيمه الثاني الذي دعوناه باعراب الأدوات . نعم ، هو يذكر في بعض الأحيان معاني ما يمر به من حروف ، ولكنه لا يفعل ذلك ، في الغالب ، إلا إذا كان لمعنى الحرف مساس أو تلازم مع عمل نحوي معين : فاذا قال في « ما » : نافية ، فلكي يشير إلى انها تختلف عن « ما » المصدرية التي تسبك ما بعدها مصدراً ، وإذا قال في « لا » من قولك « لا رجلَ في الدار » : إنها

نافية للجنس ، فلأن هذا المعنى يجعلها كالحروف المشبهة بالفعل ، أي ناصبةً للاسم رافعةً للخبر ، وإذا قال في الفاء من قول الشاعر :

ألا ليتَ الشبابَ يعـود يوماً فأخبرَه بما فعـــل المشيبُ :

إن الفاء حرف عطف لبيان السبب ، فلكي ينبه على أن المضارع المنصوب بعدها إنما نصبته « أنْ » المضمرة بعد فاء السببية ، لأننا نعلم أن هـذا الحرف الناصب لا يضمر بعد الفاء إلا إذا كانت الفاء تعني السببية ... الخ .

وهكذا ، فاذا أسقطنـا من عبارات الاعراب العام كل ما ليس له علاقة بالاعراب النحـوي ، فان الباقي لن يتجاوز في أي حال من الأحوال الثلث ، أو ما هو دون الثلث .

٢ ـ السبب الثاني : هو أن العبارات الخاصة بالاعراب النحـوي قد يغني ذكر بعضها عن ذكر الآخر ، فنسقط في هذه الحالة ما يمكن الاستغناء بغيره عنه . مثال ذلك ما يأتي :

إنَّ : حرف مشبه بالفعل ، يدخل على المبتـدأ والخـبر ، فينصب الأول ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره .

زيداً : اسمه منصوب به .

عالمٌ : خبره مرفوع به .

ففي هذه الحالة أستطيع أن أكتفي من إعراب « إنَّ » بقولي : إنه حرف مشبه بالفعل ، ذلك لأن قولي عن « زيد » إنه اسمه المنصوب به ، وعن « عالم » إنه خبره المرفوع به ، يغني عن عبارة « يدخل على المبتدأ والخبر فينصب . . » ، لأن القولين لا يؤديان إلا إلى شيء واحد .

٣ ـ السبب الثالث : هـــو أن الاعراب النحـوي لا يهتم إلا

بالحالات الخاصة لكلمة ما في تركيب لغوي ما . فأما إن كانت الحالة عامة في الكلمة المعربة ، فانه لا يبالي بالنص عليها ، لأن النص في هذه الحالة ليس فيه كبير غناء . ولهذا السبب نسقط من عبارات الاعراب النحوي كل عبارة لا تنص إلا على حالة عامة . مثال ذلك أننا في اعراب « إلى » من قولك « ذهب الولد إلى المدرسة » نسقط عبارة « إلى : لا محل لها من الاعراب » ، ذلك أن كون « إلى » لا محل لها من الاعراب ليس شيئاً طرأ عليها في هذا التركيب فقط ، بل هو حكم ملازم لها في كل التراكيب وفي جميع أحوال استعمالها ، بل إنه شيء عام في الحروف كلها ، فذكره مع كل حرف ، وفي كل تركيب ، أمر لا جدوى منه .

٤ ـ السبب الرابع الأخير : أننا عندما نعرب كلاماً ما ، لا نتوجه باعرابنا إلى إنسان يجهل كل شيء عن قواعد اللغة واعرابها ، ولو فعلنا ذلك لكان عملنا في منتهى السخف والحماقة ، بل نتوجه به في العادة إلى من يداننا معرفة باللغة والاعراب ، وفي هذه الحالة ، أي عندما يجري الكلام بين متعاطي فن واحد ، فان المتكلم يميل عادة إلى أن يطرح من كلامه كل العبارات التي تعني أشياء معروفة ومسلماً بها لدى أهل هذا الفن ، لأن السامع في هذه الحالة يعرف بنفسه كل الأمور التي لم يذكرها المتكلم ، ويعرف في الوقت نفسه أن المتكلم يعرفها هو أيضاً . من هنا تمكننا اختصار الاعراب لعبارة « لم أنمْ » إلى حد القول : انها جازم ومجزوم ، سواء أكان المعرب استاذاً أمام تلميذه ، أم كان تلميذاً أمام استاذه ، أم كان أحدهما أمام زميل له .

هذا إلى أن الاساتذة يوصون تلامذتهم دائماً أن تكون عباراتهم في الاعراب من نوع ما قل ودل . يقول ابن هشام في خاتمة الباب السادس من كتابه « مغني اللبيب » : « ينبغي للمعرب أن يتخيَّر من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضُرِبَ : فعل ماضٍ لم يُسَمَّ

فاعله ، ولا يقول : مبني لما لم يُسَمَّ فاعله ، لطول ذلك وخفائه ... وأن يقول في الواو : حرف عطف لمجرد الجمع ، أو لمطلق الجمع ، ولا يقول للجمع المطلق ، وفي حتى : حرف عطف للجمع والغاية ، وفي ثم : حرف عطف للترتيب والمهلة ، وفي الفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا اختصرت فيهن فقل : عاطف ومعطوف ، وناصب ومنصوب ، وجازم ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور » اهـ

٢ ـ اقسام الاعراب

رأينا في الفصل السابق أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثـــة أقسام : اعراب نحوي ، واعراب صرفي ، واعراب أدوات . والذي نريد أن نبحثه في هذا الفصل هو حدود كل قسم من هذه الأقسام ، ومحيط الدائرة التي ينحصر فيها اهتمامه .

١ ـ الاعراب النحوي :

وهو ما تنصرف اليـه كلمة « الاعراب » إذا أطلقت . وهـو يهتم بكل ما تشتمل عليه العبارة اللغوية من عناصر . يستوي في ذلك الأفعال والأسماء والحروف . بل إنه يهتم أحياناً بما لا علاقة له باللغة مطلقـــاً ، ونعني بذلك بعض الحروف التي تكتب ولا تلفظ ، كالألف التي نرسمها بعد واو الجماعة في نحو قولنا : « الرجال ذهبوا » .

وتنحصر اهتمامات هذا النوع من الاعراب فيما يأتي :

١ ـ هل العنصر المعرب اسم أم فعل أم حرف ؟

٢ ـ فاذا كان فعلاً فمن أي أنواع الفعل هو ؟ أهـــو ماض أم مضارع أم فعل أمر ؟

٣ ـ وإذا كان مبنياً فعلامَ هو مبني ؟ أعلى الفتح أم على الضم أم على السكون أم على حذف حرف العلة أم على حذف النون ؟ ولماذا ؟

٤ ـ وإذا كان مبنياً فأين حركة بنائه ؟ أهي ظاهرة أم مقدرة ؟ وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٥ ـ وإذا كان مبنياً فهل هو لا محل له من الاعراب أم هو في محل رفع أو جزم ؟

٦ ـ وإذا كان معرباً فما اعرابه ؟ أهو مرفوع أم منصوب أم مجزوم ؟ ولماذا ؟

٧ ـ وإذا كان معرباً فما علامة اعرابه ؟ وأين هي ؟ وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٨ ـ وإذا كان الفعل ناقصاً ، أو كان مبنياً للمجهول ، فيجب التنبيه على ذلك ، أما إن لم يكن هذا ولا ذاك فلا حاجة عندئذ إلى تنبيه .

وقبل المضي في بيان حدود اهتمامات الاعراب النحوي فيما يخص الاسم ، نرى من المفيد أن نورد بعض التطبيقات العملية لما قلناه فوق مما يختص بالفعل وحده :

جاءَ الولد : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره . لا محل له من الاعراب .

رمى الولد كرة : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر . لا محل له من الاعراب .

رمتْ فاطمة كرة : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقائها ساكنة مع تاء التأنيث الساكنة . لا محل له من الاعراب .

رميْتُ الكرة : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . لا محل له من الاعراب .

إن جاءَ زيدٌ جاءَ عمرٌو : فعلان ماضيان مبنيان على الفتح الظاهر ، ومحلهما الجزم بـ « إن » ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

يكتبُ زيدٌ رسالةً : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم (١) . علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

البنات يلعبْنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم .

لا تتكاسلَنَّ : فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته نون التوكيد ، في محل جزم بلا .

البنات لن يلعبْنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ، في محل نصب بـ « لن » .

إن لم تجتهدْ لم تنجحْ : فعلان مضارعان مجزومان بلم ، ومحل كل منها الجزم بان ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

قمْ يا زيد : فعل أمر مبني السكون . لا محل له من الاعراب .

ونستأنف الآن ما كنا فيه من بيان حدود اهتمامات الاعراب النحوي ، فنقول :

٩ ـ وإذا كان العنصر المعرب اسماً ، فان كان ظاهراً فلا حاجة إلى النص على ذلك ، أما إن كان ضميراً ، أو اسم اشارة ، أو اسماً موصولاً ، أو اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو اسم كناية ، فيحسن عندئذ النص .

١٠ ـ ثم يجب بيان موقع الاسم الاعرابي : أهو مبتدأ أم خبر ؟ أهو فاعل أم نائب فاعل ؟ أهو مفعول به أم مطلق أم منادى أم مستثنى أم مجرور بالحرف أم بالاضافة ... الخ الخ ؟

---

(١) ويفضل ابن هشام أن تقول كما يقول البصريون : لحلوله محل الاسم (انظر الباب السادس من كتاب المغني ، الأمر التاسع) .

١١ ــ وإذا كان الاسم في موقعه الطبيعي من الجملة سُكِتَ عن ذلك ، أما إن كان متقدماً على هذا الموقع أو متأخراً عنه فالأفضل النص على ذلك .

١٢ ــ وإذا كانت علامة الاعراب أصلية سكت عن بيان السبب ، أما إن كانت غير ذلك فالأفضل بيان السبب .

١٣ ــ وبما أن جميع الاسماء معرضة ، لتأثير فيها ، إما لفظاً ومحلاً إن كانت معربة ، وإما محلاً فقط إن كانت مبنية ، فان عبارة « لا محل له من الاعراب » لا مكان لها في اعراب الاسم .

واليك الآن تطبيقاً عملياً لما مر :

السماءُ زرقاءُ : مبتدأ وخبر مرفوعان ، وعلامة رفعهما ضمتان ظاهرتان .

جاء المعلمون : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم .

قادمٌ أخوك : خبر مقدم مرفوع ، علامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومبتدأ مؤخر مرفوع ، علامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالاضافة .

ونعود إلى الحديث عن الاعراب النحوي ، فنذكر منه ما يتعلق بالحرف :

١٤ ــ وإن كان العنصر المعرب حرفاً فهل هو أصلي أو زائد ؟ ثم هل هو عامل أو غير ذلك ؟

١٥ ــ وإذا كان الحرف عاملاً فما عمله ؟ أهو الرفع أم النصب أم الجر أم الجزم ؟

واليك تطبيقاً لما مر :

لم يقم زيد : حرف جزم .

ما قام زيد : حرف نفي لا عمل له .

لا رجل في الدار : « لا » نافية للجنس تعمل عمـــل « إن » فتنصب الاسم وترفع الخبر .

ليس زيد بعالمٍ : الباء حرف جر زائد .

٢ - الإعراب الصرفي :

وهذا النوع من الاعراب يقصر همه على الأفعال والأسماء المتصرفة ، أما الحروف وما أشبهها من الموصولات وأسماء الاشارة والاستفهام والشرط ... الخ ، فلا يلتفت اليها بالاً ، وذلك لجمودها وعدم قابليتهـــا للتصرف . والأمور التي يهتم ببيانها هي :

١ - بيان كون العنصر المعرب فعلاً أو اسماً .

٢ - بيان بابه إن كان فعلاً ثلاثياً مجرداً .

٣ - بيان كونه مجرداً أو مزيداً .

٤ - بيان المزيد فيه إن كان مزيداً .

٥ - بيان المعنى الذي أتت له الزيادة .

٦ - بيان مجرده إن كان مزيداً .

٧ - بيان ماضيه إن كان مضارعاً أو أمرياً .

٨ - بيان مفرده إن كان مثنىً أو جمعاً .

٩ - بيان نوعه من المشتقات إن كان مشتقاً ، مع بيان ما اشتُقَّ منه .

١٠ - بيان مُكَبَّرِهِ إن كان مُصَغَّراً .

١١ - بيان المنسوب اليه إن كان منسوباً .

١٢ ـ بيان المحذوف منه إن وجد .

١٣ ـ بيان ما فيه من قلب إن وجد .

١٤ ـ بيان ما فيه من إعلال أو ابدال إن وجدا .

١٥ ـ بيان نوع الادغام إن وجد .

١٦ ـ بيان نوع الهمزة إن وجدت .

١٧ ـ بيان الميزان الصرفي . وهذا أعظم الأشياء أهمية ، لأنه ـ بما يصور من واقع الكلمة ـ يشكل وحده ثلاثة أرباع التحليل الصرفي .

واليك تطبيقاً لبعض ما مر :

سَمِعَ : فعل ماض ثلاثي مجرد سالم . بابه « عَلِمَ » (١) . وزنه « فَعِلَ » .

قال : الوزن « فَعَلَ (٢)». فعل ماض ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالقلب ، وذلك أن أصله « قَوَلَ » ، لأنه من « القول » ، تحركت واوه وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً .

يُقاتل : الوزن « يُفاعل » . فعل مضارع ماضيه « قاتل » : ثلاثي زيدت فيه الألف بين الفاء والعين لمعنى المشاركة . ومجرده « قتل » .

جاه : الوزن « عفل » . اسم ثلاثي مجرد . فيه قلب ، جعلت فاؤه مكان عينه ، واصله « وجه » . وفيه إعلال ، إذ الأصل « جَوَه » تحركت واوه بعد فتحة فانقلبت ألفاً .

آرام : الوزن « أعفال » . جمع مفرده « رئم » . فيه قلب ،

---

(١) أي هو مثل « علم يعلم » : مكسور العين في الماضي ، مفتوحها في المضارع .

(٢) وأجاز بعضهم وزنه بـ « فال » .

والأصل فيه « أرآم » لأن جمع « فِعْل » على أفعال ، فيكون جمع « رئم » هو « أرآم » ، لكن عينه – وهي الهمزة – تقدمت إلى مكان الفاء ، واجتمعت مع همزة « أفعال » فسهلت إلى الف لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة .

عليّ : الوزن « فعيل » ، اسم ثلاثي زيدت فيه الياء بين العين واللام لمعنى الصفة المشبهة . مشتق من « علا » . فيه اعلال بالقلب ، إذ الأصل « عليْو » : اجتمعت فيه الياء والواو ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ادغاماً صغيراً .

صِلَة : الوزن « عِلَة » . اسم ثلاثي مجرد ، حذفت فاؤه من أوله وعوض عنها هاء في آخره ، وأصله « وصل » .

إزدحم : الوزن « افتعل » [١] . فعل ماض ثلاثي مزيد فيه الهمزة والتاء لمعنى المطاوعة . فيه ابدال ، إذ الأصل « ازتحم » أبدلت التاء دالاً لأن فاء الفعل زاي .

يعود : الوزن « يَفْعُل » . مضارع ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالنقل والتسكين ، إذ الأصل « يَعْوُدُ » ، فنقلت حركة الواو إلى العين قبلها فصار « يَعُوْدُ » .

عُدْ : الوزن « فُلْ » . أمرٌ ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالحذف ، إذ الأصل « عُوْدْ » ، فحذفت الواو هرباً من الساكنين .

إسم : الوزن « إفع » . اسم ثلاثي مجرد . حذفت لامه وعوض منها همزة في أوله ، والأصل « سِمْوٌ » ، لأنه من السموّ . والهمزة فيه همزة وصل .

---

(١) وأجاز بعضهم وزنه بـ « افدعل » .

٣ ـ اعراب الأدوات :

وينحصر اهتمام هذا النوع من الاعراب في دائرة الأدوات فقط ، ونعني بها الحروف كلها ، ثم بعض الأفعال والأسماء مما له أكثر من استعمال في اللغة . مثال ذلك من الأفعال « كان » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة تامة ، ومرة ناقصة ، ومرة ثالثة زائدة ، ومثال ذلك من الاسماء « ما » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة نكرة تامة ، وأخرى نكرة ناقصة ، وثالثة معرفة تامة ، ورابعة معرفة ناقصة ، وخامسة اسم استفهام ، وسادسة اسم شرط ... الخ .

والاسئلة التي يجيب عنها هذا الاعراب هي :

١ ـ هل الأداة المعربة اسم أو فعل أو حرف ؟

٢ ـ أهي عاملة أم مهملة ؟

٣ ـ هل هي زائدة ؟

٤ ـ ما معناها ؟

واليك تطبيقاً لذلك :

الآن يأتي المدير : « ال » في كلمة « الآن » للعهد الحضوري ، أما التي في كلمة « المدير » فهي للعهد الذهني .

ما كان أحسن ما صنع زيد : « ما » الأولى نكرة تامة ، والثانية حرف مصدري لا عمل له ، أما « كان » فهي زائدة لا عمل لها .

قلت لك هذا المال لزيد : اللام الأولى حرف جر أصلي للتبليغ ، واللام التي في « لزيد » حرف جر أصلي للملك ، و « ال » التي في « المال » للعهد الحضوري .

إذا ما جاء زيد فما أنا بمسلم عليه : « ما » الأولى زائدة للتوكيد ، و « ما » الثانية نافية عاملة عمل ليس ، و « إذا » ظرفية شرطية ، والباء في « بمسلم » زائدة للتوكيد ، و « على » حرف جر أصلي للاستعلاء المجازي .

★ ★ ★

وفي ختام هذا الفصل نرى من المفيـــد أن نورد بعض الأبيات الشعرية معربة الأنواع الثلاثـة من الاعراب ، ليتبين القارىء حـدود كل نوع ، وما يمتاز به عن قسيميه :

قال بشار بن برد :

إذا الملكُ الجبارُ صعّر خَـدَّهُ مشينا اليـه بالسيوف نعاتبُهْ

١ ـ الاعراب النحوي :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (١) . مبني على السكون في محل نصب .

الملك : فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

الجبار : نعت للملك مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

---

(١) أما أنها ظرف لما يستقبـل من الزمان فيعني أن الفعل بعـــدها مستقبل الزمان وإن كان ماضي اللفظ ، وأما أنها خافضة لشرطها فيعني أنها مضافة وأن جملة الشرط بعدها مضاف اليها محلها الخفض ، أي الجر ، وأما أنها منصوبة بجوابها فيعني أن ناصبها على الظرفية هو جوابها وأنها متعلقة به . هذا على مذهب من يقول إن ناصبها هو الجواب ، واما على مذهب من يقول إن ناصبها هو الشرط فـــلا تكون خافضة لشرطها ، بل يكون شرطها جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

صعّر : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره لا محل له من الاعراب . والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

خدَّه : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره . والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالاضافة .

مشينا : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . و « نا » ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

اليه : جار ومجرور متعلقان بفعل مشينا .

بالسيوف : جار ومجرور متعلقان بفعل نعاتبه .

نعاتبه : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « نحن » ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

جملة الملك مع فعله المحذوف : مضاف اليها محلها الجر .

جملة صعّر : تفسيرية للفعل المحذوف لا محل لها من الاعراب .

جملة مشينا : جواب شرط غير جازم لا محل لها من الاعراب .

جملة نعاتبه : حالية محلها النصب .

٢ ـ الاعراب الصرفي :

مَلِك : الوزن « فَعِل » . اسم ثلاثي مجرد .

جبّار : الوزن « فعّال » . صيغة مبالغة لاسم الفاعل « جابر » من فعل « جبر » .

صعّر : الوزن « فعّل » . فعل ماض ثلاثي زيد فيه تضعيف العين .

خدّ : الوزن « فَعْل » . اسم ثلاثي مجرد .

مشينا : الوزن « فَعَلْنا » . فعل ماض ثلاثي مجرد ناقص .

سيوف : الوزن « فُعول » . جمع مفرده « سيف » : اسم ثلاثي مجرد .

تعاتب : الوزن « تفاعل » . فعل مضارع ماضيه « عاتب » : فعل ثلاثي مزيد فيه الألف بين الفاء والعين . ومجرده « عتب » .

٣ ـ اعراب الأدوات :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان ، متضمنة معنى الشرط .

الملك : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

الجبار : « ال » جنسية لاستغراق الأفراد .

اليه : « الى » حرف جر أصلي لانتهاء الغاية المكانية .

بالسيوف : الباء حرف جر أصلي للاستعانة . و « ال » للعهد الذهني ، إذ قصده من « السيوف » هو « سيوفنا » .

وقال أبو حيَّة النميري :

وإنّا لممّا نضربُ الكبشَ ضربةً

على رأسه تلقي اللسانَ من الفمِ

١ ـ الاعراب النحوي :

وإنّا : الواو بحسب ما قبلها . « إن » حرف مشبه بالفعل . « نا » ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم « إن » .

لما : اللام مزحلقة . « من » حرف جر . « ما » مصدرية .

نضرب : مضارع مرفوع للتجرد . والفاعل ضمير مستتر تقديره « نحن » . « ما » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر مجرور بـ « مِن » . والجار والمجرور متعلقان بخبر « ان » المحذوف .

الكبش : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .

ضربة : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة .

على رأسه : جار ومجرور متعلقان بفعل « نضرب » . والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

تلقي : مضارع مرفوع للتجرد ، وعلامة رفعه ضمة مقـــدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « هي » يعود على الضربة .

اللسان : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .

من الفم : جار ومجرور متعلقان بالفعل « تلقي » .

جملة إن مع اسمها وخبرها : ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

جملة نضرب الكبش : صلة « ما » المصدرية لا محل لها من الاعراب .

جملة تلقي اللسان : نعت للضربة محلها النصب .

٢ ـ الاعراب الصرفي :

نضرِب : الوزن « نفعِل » . فعل مضارع ماضيـه « ضرب » : ثلاثي مجرد سالم . بابه « جلَس يجلِسُ » .

كَبْش : الوزن « فَعْل » . اسم ثلاثي مجرد .

ضربة : الوزن « فعلة » . مصدر مرة للفعل « ضَرَبَ » .

رأس : الوزن « فَعْل » . اسم ثلاثي مجرد .

تلقي : الوزن « تُفْعِل » . فيـه إعلال بالتسكين ، إذ الأصـل « تُلْقِيُ » ، فلما تطرفت الياء بعد حرف متحرك ، وكانت حركتهـا الضمة ، حذفت هذه الحركة للثقل . ماضيه « ألقى » : ثلاثي زيـدت

الهمزة في أوله . وقد سقطت هـذه الهمزة من المضارع ، إذ الاصل « تؤلتي » ، وذلك لسقوطها من المضارع المسند إلى المتكلم « أؤلتي » ، حيث سقطت للهرب من اجتماع همزتين .

لسان : الوزن « فِعال » ، ثلاثي زيد ألفاً بين العين واللام .

فم : الوزن « فَعْ » . اسم ثلاثي حذفت لامه ، والاصل « فَمَوٌ » .

٣ ـ اعراب الادوات :

وإنا : الواو بحسب ما قبلها . « ان » للتوكيد .

لما : اللام للتوكيد مهملة لا عمل لها . « من » حرف جر أصلي لابتداء الغاية . « ما » حرف مصدري .

الكبش : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

على : حرف جر أصلي للاستعلاء الحقيقي .

اللسان : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

من : لابتداء الغاية .

الفم : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

٣ - شروط الاعراب

نعني بشروط الاعراب المعلومات والأشياء التي يجب على المعرب أن يتسلح بها حتى يكون إعرابه صحيحاً جيداً .

١ - معرفة القواعد :

فأول ما قد يتبادر إلى ذهن القارىء أن معرفة القواعد النحوية والصرفية والصوتية هي العدة الكاملة لكل معرب جيد . وهذا صحيح إلى حد بعيد جداً ، فبغير المعرفة العميقة لقواعد اللغة يكون المعرب عرضة للوهم والخطأ . ولكن هل يتهيأ لكل امرىء أن يحيط بقواعد اللغة درساً وحفظاً ، وأن تكون هذه القواعد ماثلة كلها في ذاكرته بأصولها وفروعها في اللحظة التي يتصدى فيها للاعراب ؟ أعتقد أن هذا أمر عسير على أكثر الناس ، بل إنه عسير أيضاً على القلة المتخصصة التي لا عمل لها إلا الاشتغال بالنحو وتدريسه . وإني لأميل إلى الاعتقاد أن كبار النحاة أنفسهم لم يضعوا مصنفاتهم الضخمة من الذاكرة وحدها ، وإنما استعانوا على ذلك بكمية ضخمة من المذكرات الخطية التي دونوا فيها حصيلة ما أبدعته قرائح من سبقهم .

هل يعني هذا الكلام أن الاعراب الصحيح وقف على القلة المتخصصة المتبحرة المحيطة بكل قواعد اللغة ؟

أما هنا فنكتفي في الجواب عن هذا السؤال بقولنا : لا . وأما في الفقرات التالية فسنرى التفصيل الوافي لهذا الجواب المجمل .

٢ ـ معرفة الوظائف النحوية :

ليس الاعراب ترديداً ببغاوياً لعبارات ومصطلحات قد يجهل أكثر الطلاب ما وراءها من معانٍ ، بل الاعراب هو ـ كما قلنا في صدر هذه الخاتمة ـ هو تحليل للكلام وبيانٌ لوظيفة كل جزءٍ من أجزائه . الاعراب ليس حفظاً أعمى للقواعد ، بل هو فهم صحيح للدور الذي يلعبه كل عنصر من عناصره . ولنعلم أن النحاة الأوائل ، أولئك الذين وضعوا أصول النحو وفروعه ، والذين قعدوا قواعده وقننوا قوانينه واخترعوا مصطلحاته ـ لنعلم أن أولئك أعربوا الكلام العربي ولم يكن قبلهم قواعد ولا قوانين . بل إن هذه القواعد والقوانين نفسها لم تنشأ إلا نتيجة للاعراب القائم على الفهم الصحيح لوظائف أجزاء الكلام .

ولكن ماذا نعني بقولنا : وظائف أجزاء الكلام ... وأدوار عناصر الكلام ... ؟

نعني بذلك أن لكل كلمة من الكلمات وظيفة تؤديها في العبارة التي هي فيها . والاعراب إنما هو ـ في الدرجة الأولى ـ بيان لهذه الوظائف . فاذا قلنا عن كلمة إنها مفعول لأجله ، فاننا نعني بذلك أنها الكلمة المبينة لسبب حدوث الفعل ، وإذا قلنا عن أخرى انها مفعول معه ، فاننا نعني أنها المبينة للطرف الذي حدث الفعل بمصاحبته ، وإذا قلنا عن ثالثة إنها حال ، فاننا نعني أنها تقوم بوظيفة بيان الوصف الذي تلبس أحد الشركاء في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، وإذا قلنا عن رابعة انها نعت ، فهذا يعني انها مبينة لوصف ثابت في الاسم الذي قبلها ، وإذا قلنا عن خامسة انها حرف جر زائد ، كان معنى ذلك انها جزء يحمل معنى توكيدياً في الكلام لا تأسيسياً ، بمعنى أنه يقوي أحد المعاني الموجودة في الكلام قبل دخوله ، وأنه لا يضيف إلى معاني العبارة معنى جديداً خاصاً به ، بحيث

انه لو نزع من العبارة لما اختلت بنزعه ولا خسرت شيئاً من معانيها ... الخ الخ .

المعرب الجيد ، إذن ، هو من يقف همه على معرفة الوظيفة التي تؤديها الكلمة في العبارة ، ثم لا يهمه بعد ذلك شكل الكلمة ولا نوعها ولا حركتها الاعرابية ، ذلك أن الوظيفة النحوية الواحدة قد تقوم بها أشكال وأنواع مختلفة من الكلمات ، مثل الضمير والظاهر والمصدر والمشتق ، بل إن بعض الوظائف تصلح لكل من المفردات والجمل على حد سواء . ثم إن الحركة الاعرابية كثيراً ما تتلاعب بها عوامل شتى تجعلها على غير ما ينتظر أن تكون ، فقد تكون الكلمة مبنية على حركة غير الحركة المنتظرة ، أو تكون معربة بحركة غير الحركة الأصلية كما هو الشأن في الممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم ، أو تكون مجرورة بحرف جر زائد أو بحرف جر شبيه بالزائد أو باضافة لفظية ... الخ الخ . فالمعرب الذي يلقي بكل اعتماده على شكل الكلمة أو على حركتها الاعرابية يعرض نفسه إلى ضلال كبير .

ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة الموضحة :

١ ـ فالمعرب الذي لا يعرف الفاعل إلا بالضمة الظاهرة على آخره سيخفى عليه أمر الفاعلين في العبارات الآتية :

ما جاء إلا أنتم .

جاء أبي .

جاء القاضيْ .

ما جاء من أحدٍ .

ضَرْبُ زيدٍ خالداً مفيدٌ له .

لأن فاعل الأولى « أنتم » مبني على السكون فلا يقبل ضمة ، ولأن فاعل الثانية « أبي » متصل بياء المتكلم فمحله الاعرابي مشتغل بكسرة المناسبة فلا يقبل ضمة ، ولأن فاعل الثالثة « القاضي » منقوص لا يقبل على آخره ضمة ظاهرة ، ولأن فاعل الرابعة « أحد » مجرور بحرف جر زائد ، ولأن فاعل الخامسة « زيدٍ » مجرور بإضافة لفظية . أما لو كان المعرب يهتدي إلى الفاعل بوظيفته لا بحركته لعرف أن الجميع فاعلون ، لأن الجميع قاموا بالأحداث المذكورة قبلهم .

٢ – والمعرب الذي لا يعرف المفعول المطلق إلا إذا كان مصدراً مذكوراً بعد فعل من جنسه سيخفى عليه أمر المفعولات المطلقة في العبارات الآتية :

سرت الهوينى .
سرت مثلما سار زيد .
سرت كما علمتني .

لأن « الهوينى ، ومثلَ ، والكاف » ليست مصادر مذكورة بعد أفعال من جنسها . أما لو كان المعرب يهتدي إلى المفعول المطلق بوظيفته لا بتبكاه لعرف أن الجميع مفعولات مطلقة ، لأن الجميع تؤدي وظيفة واحدة هي وظيفة بيان هيئة الحدث ونوعه .

بل كثيراً ما تسيطر فكرة الشكل على ذهن الطالب فتوقعه في أخطاء فاحشة لا يجوز أن يقع فيها المبتدئون أنفسهم . مثال ذلك أن يعرب أحدهم « الشراب » من قولك : « شربت شراباً لذيذاً » مفعولاً مطلقاً ، لمجرد أنه لاحظ اشتراكاً في الحروف بين « شرب ، وشراب » ، غير منتبه إلى أن « الشراب » هو الشيء المشروب ، وليس هو الحدث المفعول ، وأنه لذلك مفعول به وليس مفعولاً مطلقاً .

ولخطورة شأن « الوظيفة النحـــوية » في الاعراب كنت أود أن أعرض على الطالب ههنا وظائف كل عنصر نحوي ، ولم يمنعني من ذلك إلا كون هــذه الوظائف قــد عرضت بالتفصيل في أبواب وفصـــول الكتاب السابقة ، فيكون عرضها ثانيـــة ههنا تكراراً لا لزوم له . فالمرجو من الطالب الذي يقرأ هذا الكتاب أن يعود إلى الابواب النحـوية كلها ، وأن يستخرج من كل باب نحوي وظيفته التي يؤديها إن لم يكن له غير وظيفة واحدة ، أو وظائفه الكثيرة إن كان يؤدي أكثر من وظيفة واحدة [١] ، ثم يدون ذلك في قائمة بحفظها ويجعل منها قانونـه الأساسي في الاعراب ، ومرجعه الذي يرجع اليه عندما تختلط عليه الأمور ، ويلتبس باب نحـوي بباب آخر ، إذ كثيراً ما يحدث أن يلتبس التمييز بالحال ، والحال بالمفعول المطلق ، وعطف البيان بالبدل ، وفي مثل هذه الحالة لا يجد الطالب من الوسائل للتمييز بين باب نحوي وباب آخر ملتبس به إلا الوظيفـة النحوية وحـــدها .

وختاماً لهذه الفقرة أرى من المفيد أن أسوق إلى القارىء هـذه القصة القصيرة ليعلم منها مقدار الفائدة التي يستطيع أن يجنيها من اعتماده على « الوظيفة النحوية » في الاعراب .

عندما كنا صغاراً في أيام الطلب ، كان الواحد منا إذا عـــثر في قراءاته الخاصة على فائدة نحـوية شاردة ، أو على معلومات لم تُلْقَ عليـه بعدُ في الدروس – كان يسرع بما عثر عليه إلى زملائه فيسائلهم في أمره ، أو يطلب منهم إعراب أبيات تتضمن المشكلة المتعلقة بهذه الشاردة النحوية ، يريد من ذلك اعجازهم والتباهي أمامهم بما يعرفه ولا يعرفونه .

---

(١) وذلك كالمفعول المطلق ، فانه يؤدي إحدى وظائف أربع : النيابة عن الفعل ، وبيان هيئة الحدث ، وبيان عدد مرات الحدث ، وتوكيد الحدث .

وعلى هذه الشاكلة أذكر أني مضيت مرة إلى أحد رفاقي طالباً منه أن يعرب لي كلمة « نعم » من قول أبي فراس :

أراك عَصِيَّ الدمعَ شيمتُك الصبرُ
أما للهوى نهْيٌ عليك ولا أمرُ ؟
نعم . أنا مشتاقٌ وعنديَ لوعةٌ
ولكن مثلي لا يُذاعُ له سرُّ

وكنت واثقاً بأنه يجهل أمر حروف الجواب ، وأنه لن يلبث حتى يعترف بعجزه وجهله ، ولكن رفيقي الذكي خيب ظني حين سكت برهة يتأمل الكلمة ثم قال :

نعم : حرف جواب لا عمل له .

فسألته مدهوشاً : أكنت تعرف ذلك من قبل ؟ فقال : لا ، فقلت : فكيف اهتديت إلى الاعراب الصحيح ؟ فقال : نظرت في الكلمة فرأيت أنها لا تأتي إلا في الجواب فعلمت أنها له ، ثم أشكل عليَّ أمرها أهي اسم أم حرف ؟ فجربت أن أوقعها في مواقع الاسم المعروفة ، فلما لم تصلح للابتداء ولا للخبر ولا للفاعلية ولا للمفعولية علمت أنها حرف ، ثم تساءلت : ما عمله ؟ فنظرت إلى ما بعده فوجدت مبتدأ وخبراً مرفوعين ولا أثر له فيهما ، فعلمت أنه حرف عاطل ، فقلت في إعرابه : هو حرف جواب لا عمل له .

وهكذا ترى ، أيها القارىء العزيز ، أن هذا الطالب الذكي ، لانطلاقه في الاعراب من المنطلق الصحيح ، استطاع أن يهتدي إلى أمور كثيرة لم يكن يعرفها ، فقد صنف الكلمة تصنيفها الصحيح ، وعرف معناها وعملها ودورها في الكلام ، فكان شأنه كشأن النحاة الأوائل :

فهؤلاء لم يكن طريقهم ليختلف عن طريقه في شيء ، وعن هذا الطريق وحده جاءت كل قواعدهم وقوانينهم .

٣ ـ فهم المعنى :

ذكرنا في الفقرة السابقة أن اعراب كلمة ما لا يكون صحيحاً إلا إذا عرفنا الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه الكلمة في العبارة . لكن هذه الوظيفة النحوية لا يمكن معرفتها إذا كنا نجهل المعنى المعجمي للكلمة المعربة . مثال ذلك كلمة « اللَّقْم » من قولنا : « أكلت اللَّقْمَ » ، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا أنها مفعول به ، وهذا خطأ ، لأن المعجم يقول : « اللقم : سرعة الأكل » ، وعليه يكون الاعراب الصحيح لها أنها مفعول مطلق ، لأنها لا تدل على الشيء المأكول ، بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل ، وبيان نوع الحدث هو وظيفة من وظائف المفعول المطلق لا المفعول به .

ولهذا السبب قالوا : الاعراب فرع على المعنى ، أي انه معتمد عليه ولا يتهيأ إلا بمعرفته ، ولهذا السبب أيضاً كان النحاة يوصون طلبتهم بألا يعربوا كلاماً قبل أن يعرفوا بالضبط معنى كل مفرد من مفرداته . يقول ابن هشام (١) : « وأول ما يجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه » . اه

بل إن كبار النحاة أنفسهم لم يكونوا يخجلون من الاحجام عن إعراب ما لا يعرفون معناه . يقول ابن هشام (٢) : « وسألني ابو

(١) انظر مطلع الباب الخامس من كتابه « المغني » .

(٢) أول الباب الخامس من كتابه « المغني » .

حيان (١) ـ وقد عرض اجتماعنا ـ علامَ عطف « بحقلد » من قول زهير :

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لم يُكَثِّرْ غنيمةً
بنَهْكَةِ ذي قربى ولا بِحَقَلَّدِ (٢)

فقلت : حتى أعرف ما « الحقلد » ، فنظرناه ، فاذا هو سيىء الخلق ، فقلت : هو معطوف على شيء مُتَوَهَّمٍ ، إذ المعنى : ليس بمكثرٍ غنيمةً (٣) ، فاستعظم ذلك » . اهـ

وعلى المعرب حين يبحث في معنى كلام ليعرف علاقات كل جزء بغيره من الأجزاء أن يكون حذراً في هذا البحث حتى لا يكسر أصولاً ثابتة في النحو ، وإلا وقع في أخطاء فاحشة لا تغتفر ، وتوهم أشياء لا وجود لها . من ذلك ما حدث لأحد رفاقنا في الجامعة ، إذ وقف يقرأ شيئاً في يده فقال : لا يمكنني عملَ ذلك ، بنصب « العمل » ، فقلت له : لحنتَ ، والوجه أن تقول « لا يمكنني عملُ ذلك » ، برفع « العمل » لأنه فاعل الفعل « يمكنني » ، فقال : بل أنت المخطىء ، لأن « العمل »

(١) هو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ تلميذ أبي جعفر بن الزبير وابن الضائع في النحو . رحل عن موطنه وتنقل في شمال افريقية الى أن ألقى عصا ترحاله في القاهرة سنة ٦٧٩ . قرأ عليه ابن هشام ديوان زهير .

(٢) المعنى : أنه لا يكثر ماله بانتهاك ذي القربى وظلمه .

(٣) العطف على التوهم : هو أن يعطف المتكلم شيئاً على شيء آخر فيعطي المعطوف حكماً أو شكلاً مغايراً لحكم أو شكل المعطوف عليه ، متوهماً أنه لفظ المعطوف عليه على هذا الشكل أو بهذا الحكم . مثال ذلك أن يقول قائل : ليس زيد عالماً ، ثم يعطف على « عالماً » ، فيقول : ولا شاعرٍ ، فيجر المعطوف متوهماً أنه قد أدخل الباء الزائدة على كلمة « عالم » ، أي ظاناً نفسه أنه قال : ليس زيد بعالمٍ ولا شاعرٍ . ومن هذا قول زهير : ←

مفعول به ، فقلت : وكيف يكون ذلك ؟ ، فقال : أليس « يمكنني » بمعنى « أستطيع » ؟ فيكون العمل مفعولاً به في عبارة « لا يمكنني عملَ ذلك » كما هو مفعول به في عبارة « لا أستطيع عملَ ذلك » ، لأنني أنا المستطيع فأنا الفاعل ، والعمل مستطاع فهو المفعول . فقلت : ولكن هذا خطأ من وجهين ، أولهما أن فعل « يمكنني » ليس مسنداً إلى المتكلم كما هو الشأن في فعل « أستطيع » بل هو مسند إلى الغائب بدليل ياء المضارعة في أوله ، ففاعله هو الغائب ، أي « العمل » ، وليس المتكلم ، وثانيهما أن المتكلم ممثَّل في العبارة بياء المتكلم المتصلة بالفعل بعد نون الوقاية ، ونحن نعلم أن هذه الياء لا تقع إلا في موقع النصب ، فاذا كانت هي المفعول به فليس للفعل « يمكن » غير فاعل واحد هو « العمل » ؟ ثم إن تفسيرك فعل « يمكنني » بفعل « أستطيع » ليس صحيحاً تماماً ، ذلك لأن المعنى الصحيح لقولنا : « أمكن الرجلُ غيره من نفسه » هو : جعل الرجل غيره يتمكن منه ، وعلى ذلك تكون عبارة « لا يمكنني العمل » مساوية لقولنا : « لا يجعلني العملُ أتمكن منه » . وهكذا ترى

← بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

ولا يجوز العطف على التوهم إلا اذا كان المعطوف عليه مما يصح دخول العامل المتوهم عليه ، كما هو ظاهر في المثال أعلاه وفي بيت زهير ، إذ ان دخول الباء الزائدة على الخبر المنفي جائز وكثير . أما أن أقول : ما جاء زيد ولا خالدٍ ، بجر « خالدٍ » متوهماً أني قد جررت « زيداً » بالباء الزائدة ، فهذا لا يجوز ، لأن المعطوف عليه فاعل ، والفاعل لا يجر هنا بالباء الزائدة .

وفي عطف التوهم قد يأتي المعطوف على غير هيئة المعطوف عليه ، وهذا ظاهر في بيت زهير الأول ، حيث عطف « ولا بمخلد » على « لم يكثر غنيمة » ، أي انه عطف اسماً مجروراً بالباء الزائدة على فعل مجزوم ، وقد يبدو هذا غير جائز ، لأننا نعلم أن التجانس بين المتعاطفين شرط لا بد منه ، لكن الذي جوز ذلك أن الشاعر توهم أنه قال : « ليس بمكثرٍ غنيمةً » بدلاً من « لم يكثر غنيمة » ، والمعنى كما ترى واحد ، فعطف قائلاً : ولا بمخلد .

أن « العمل » هو دائماً فاعل ، والمتكلم هو المفعول .

لكن رفيقنا الغبي ظل على عناده مصراً على خطئه القبيح العجيب .

ولا بد ههنا من التنبيه على خطأ يكثر أن يقع فيه المعربون ، وهو قولهم إن هذا البيت من الشعر يعرب على وجهين . ووجه الخطأ في هـذا القول هو جعلهم للبيت الواحد معنيين ، ذلك أننا نعلم أن المعنى الواحد لا يكون له إلا إعراب واحد ، فاذا كان للبيت اعرابان فهـــذا يقتضي أن يكون له معنيان ، ولا اعتقد أن الشعراء أو غيرهم من الناس يقـــولون الكلام الواحد ويقصدون منه معنيين مختلفين . وعلى ذلك ، فليس لكلام ما غير إعراب واحد ، وهو الاعراب الذي يلائم المعنى الذي أراده المتكلم من كلامه . نعم ، إن النحاة قد أقروا لبعض الأساليب العربية عدة أعاريب ، ونعني بذلك أساليب المدح والذم والتعجب وما أشبهها ، لكن هذا ليس مما نحن فيه ، لأن هذه الأساليب لم تعرب بحسب الوظائف الحقيقية لأجزائها ، لأن هذه الوظائف قد جهلت تماماً بعـد أن تحنطت هـــذه الأساليب على أشكالها المعروفة لها ، فجاءت أعاريبها تحكمية لا تعتمد على سوى الظن والتأويل الذي يخرجها في أكثر الأحيان عن معانيها الصحيحة .

وسنرى تفصيل ذلك في الفقرة الآتية .

٤ ـ معرفة الأعاريب التحكمية :

إن من ينتظر من اللغة أن تسير على قوانين ثابتة لا تحيد عنها ولا تنحرف يشبه في حماقته من ينتظر من الشجرة أن تنمو وتصطف أوراقها على هيئة مخصوصة يكون قد رسمها لها من قبل زراعتها . وان جهل من يظن أنه يستطيع حصر اللغة وتصرفاتها في بضع قواعد لا يختلف عن جهل من يظن أنه يستطيع ببضعة قوانين عامة أن يفسر الحياة كلها بكل ما تزخر

به من تعقد وتنوع . ذلك أن اللغة كائن حي لا تختلف عن سائر الكائنات الحية في شيء . تنمو وتتطور دون أن نملك شيئاً أمام هذا النمو وذلك التطور ، ودون أن نستطيع التنبؤ بالشكل الذي ستكون عليه في المستقبل . وهي في نموها وتطورها اللذين لا يبدو أنهما محكومان بقوانين معروفة تخلق تعبيرات مخصوصة لمعانٍ معينة بحيث تبدو هذه التعبيرات ذات أشكال وتصاميم غريبة لا تتفق مع ما هو مألوف في هذه اللغة من طرائق التصميم . خذ على ذلك مثالاً أسلوب التعجب في عبارة من نحو « ما أجملَ الربيعَ » ، فهذه العبارة لا يمكن أن نميز فيها فاعلاً من مفعولٍ ، ولا مبتدأ من خبر ، ولا شيئاً من الأبواب النحوية المعروفة ، وكل ما نستطيع أن نقوله في شأنها واثقين هو : انها عبارة يقصد منها التعجب من جمال الربيع . أما أين الفاعل فيها وأين الفعل ؟ وأين المبتدأ وأين الخبر ؟ فتلك أسئلة لا يمكن الاجابة عنها إجابة دقيقة صحيحة ، لأن هذه العبارة مبنية على خلاف الأصول المألوفة في بناء العبارة العربية . وقل مثل هذا في أساليب النداء والمدح والذم وغيرها .

أمثال هذه الأساليب الشاذة في بنائها ، الغريبة في تصميمها ، موجودة في كل اللغات ، وهي أساليب تند دائماً عن كل تحليل أو إعراب . وقد حل نحاة اللغات الأخرى مشكلتها بالقول : إنها أساليب خاصة تُحفظ وتحتذى ولا تحلل . ولو قد فعل نحاتنا فعل غيرهم لاستراحوا وأراحوا ، ولكنهم أبوا إلا التعب لهم ولغيرهم من بعدهم ، فراحوا يعربون هذه الأساليب رادين كل جزء من أجزائها إلى باب نحوي معروف . ولما كان كل اعراب لا بد له من اعتماد على معنى تظهر فيه الوظيفة النحوية للجزء المعرب ظهوراً واضحاً ، راحوا يتأولون هذه الأساليب تأويلات غريبة أخطأهم التوفيق في أكثرها إن لم نقل فيها كلها . مثال ذلك أنهم لما رأوا المنادى منصوباً في بعض أشكاله قالوا إنه مفعول به ، فلما قيل لهم : فأين الفعل ، قالوا : انه محذوف تقديره « أدعو » وقد نابت أداة النداء منابه .

كذا قالوا . ولكننا نعلم أن عبارة « يا عبد الله » تختلف كل الاختلاف عن عبارة « ادعو عبد الله » ، لأن الأولى انشائية والثانية خبرية . فانظر إلى مقدار التخبط الذي وقع فيه النحاة حين أصروا على اعراب ما لا يعرب ، فأدى بهم ذلك إلى تحريف الكلام عن مواضعه . وأكبر دليل على تخبطهم أنك لا تجد خلافهم يحتدم إلا في مثل هذه المواطن الشائكة ، فعبارة « نعم الرجل زيدٌ » فيها ثلاثة أعاريب ، أما عبارة « ما أجمل الربيع » ففيها أكثر من ذلك ، وقد تجد أسلوباً تبلغ فيه مذاهب اعرابهم له ستةً أو سبعة .

سر المشكلة يتضح إذا تذكرنا ما قلناه قبل قليل ، وهو أننا نجهل القوانين التي تتطور اللغة بموجبها . وعلى ذلك ، فنحن عاجزون عن أمرين : عن التنبؤ بما ستكون عليه أساليب اللغة في المستقبل ، وعن التخمين لما كانت عليه أساليب اللغة في الماضي . وعليه ، فان كل تخمين لأصل أسلوب من هذه الأساليب المحنطة يبدو تخميناً تحكمياً لا دليل عليه ، وإعرابه إنما هو إعراب تحكمي أيضاً ، وليس ملزماً ، لأنه لا يقوم على معانٍ متفقٍ عليها .

ولكن ماذا يفعل الطالب في هذه الحالة ؟ هذا الطالب الذي أوصيناه في الفقرات السابقة ألا يقيم إعرابه إلا على المعنى الصحيح ، وعلى الوظائف النحوية الظاهرة ظهوراً تاماً لكل جزء من أجزاء الكلام . ماذا يفعل في أمر هذه الأساليب المجهولة الأصول ، الغامضة الوظائف النحوية لعناصرها ؟ أيحجم عن اعرابها ، كما يقضي بذلك المنهج الصحيح ؟ أم يعربها كما فعل ذلك النحاة السابقون ؟ وإذا أعربها لأنه مطالب بذلك ، فهل يكتفي بوجه واحد ينتقيه لأنه يراه أقرب إلى الصواب ، ويضرب صفحاً عما سواه ؟ أم هل عليه أن يحفظ كل الوجوه مع كل تعليلاتها وتأويلاتها ؟

أما نحن فننصح له بالثانية : أي بأن يكون على معرفة كاملة بكل

أوجه الاعراب التحكيمية لأساليب العربية الخاصة مع كل ما يتبعها من تعليلات وتأويلات. وذلك لسببين: أولهما أنّ الاختيار بينها أمر لا معنى له، فليس بعضها أقرب إلى الصواب من بعضها الآخر، بل الجميع سواء في البعد عن الصواب لا في القرب منه، والثاني أنه إذا حفظ اعراباً واحداً لاسلوب ما، ثم رأى أحدهم يعرب هـذا الاسلوب غير الاعراب الذي يعرفه هو له، فقد يخطّئه بغير ما حق. أما إذا كان يعرف الأعاريب كلها، فلن يخطّئ أحداً ولو طلع عليه باعراب بدع لم يقل به نحوي من قبل.

٥ ـ معرفة المحذوفات:

ذكرنا في صدر هذه الخاتمة أن التراكيب اللغوية كثيراً ما تسمح بسقوط بعض أجزائها من غير أن يؤدي هـذا السقوط إلى خلل فيها. وذكرنا أيضاً أن على المعرب أن يرد، وهو يقوم بتحليل تركيب لغوي ما، كل ما يكون قد سقط منه. وقد سمينا هذا الرد بالتقدير. والذي نريد أن نبحثه ههنا هو أنواع هذه الأجزاء الساقطة، أي المحذوفات، وبيان ما يقدر منها، وما لا يقدر.

والواقع أن المحذوف على أربعة أقسام: قسم لا تقتضيه الصناعة الاعرابية ولا المعنى، وقسم يقتضيه المعنى دون الصناعة، وقسم تقتضيه الصناعة دون المعنى، وقسم تقتضيه الصناعة والمعنى جميعاً.

واليك بيان ذلك:

١ ـ قد يدعوك أحد إلى طعام فترد قائلاً: «شكراً. لقد أكلت».
هذه العبارة التي نطقت بها تشتمل على فعل متعد هو فعل «أكلت»، ومع ذلك فليس له مفعول به، فهل نستطيع أن نقول إن

المفعول به قد حذف ، وهل يجب علينا أن نقدره ؟ والجواب : لا . لأن الفعل على الرغم من كونه متعدياً لا يحتاج ههنا إلى مفعــــول به ، لأن المتكلم لم يتعلق غرضه بهذا المفعول ، بعبارة أخرى : إن المتكلم لا يريد ، أو لا يهتم بذكر المفعول ، فكل همه أن يفهم داعيـه إلى الطعام أنه قـد أكل ، أي أنه شبعان ولا حاجـة به إلى طعام ، أما ماذا أكل ؟ فذلك أمر لا مدخل له في الموضوع .

فهذا هو القسم الأول من المحذوفات ، أي القسم الذي لا تقتضيه الصناعة ولا المعنى . والحق أن جعله أحد أقسام المحذوفات إنما كان من باب المجاز ، لأن الشيء لا يسمى محذوفاً إلا إذا اقتضاه شيء من صناعة أو معنى . فأما ما لا يقتضيه شيء فلا يسمى محذوفـاً ، بل يقال فيـه : إنه غير مذكور .

وواضح أن هـذا النوع من المحذوفات لا يجوز تقـديره بحال من الأحوال ، لأن هذا التقدير يخل بغرض المتكلم ، ويخرج الكلام عن جهته المقصودة ، بالاضافة إلى أنه تقدير تحكمي لا دليل عليه ، إذ نحن نجهل تماماً كل شيء عن هذا المحذوف ، ففي المثال السابق لا نستطيع أن نقدر المفعول خبزاً لأنه قد يكون تمراً ، ولا نستطيع أن نقدره تمراً لأنه قـد يكون تفاحاً ... وهكذا .

٢ ـ قال تعالى على لسان فتى موسى وهو يبين لموسى سبب خرقه للسفينة التي ركباها : « أما السفينةُ فكانت لمساكينَ يعملون في البحرِ ، فأردتُ أنْ أعيبَها ، وكان وراءَهم ملكٌ يأخذُ كلَّ سفينةٍ غصباً » .

في الآية الكريمة صفة محذوفة ، والتقدير : يأخذ كل سفينةٍ صالحةٍ غصباً . وإنما قدرنا ذلك لأن المعنى لا يستقيم إلا به ، إذ لو كان الملكُ يغتصب جميع السفن صالحها وفاسدها ، لما كان هناك سبب يـدعو صاحب موسى إلى خرق السفينة .

فهذا هو القسم الثاني من المحذوفات ، أي القسم الذي يقتضيه المعنى دون الصناعة الاعرابية . وهو محذوف يقدره المفسر ، لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقديره ، أما النحوي فلا يفعل ذلك ، لأن حرمان موصوف من صفته لا يؤدي إلى الاخلال بالعبارة من الناحية النحوية .

ومن هذا النوع أن يحذف من الجملة جزء أساسي ، ولكن يقوم غيره مقامه ، مثال ذلك قولك : « جاءنا عالمٌ » ، فواضح أن الجائي هو « رجل » موصوف بأنه عالم ، أي أن المحذوف هو الفاعل ، والفاعل عمدة ، وحذفه يؤدي إلى الاخلال بالعبارة ، ومع كل ذلك لا تقدره ، لماذا ؟ لان صفة الفاعل قد قامت مقامه بعد حذفه ، فكلمة « عالم » التي كانت صفة للرجل في حالة عدم الحذف قد صارت هي الفاعل بعد الحذف . وإذن ، تكون العبارة تامة من الناحية النحوية ، وبالتالي ، لا حاجة بالمعرب إلى تقدير شيء .

وحذف شيء وإنابة غيره منابه ، أو جعله ساداً مسده ، كثير في العربية ، منها أن يحذف الفاعل فينوب عنه ما نسميه بالنائب عن الفاعل ، كالمفعول به أو المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور ، نحو : كسر الزجاجُ ، وجُلِسَ الجلوسُ ، وجُلِسَ وسط الحديقة ، وجُلِسَ في الحديقةِ ، ومنها أن يحذف الموصوف فتنوب عنه صفته ، نحو : ركبت الأدهم ، أي الحصان الأدهم ، ومنها أن يحذف المضاف فينوب المضاف اليه منابه ، نحو قوله تعالى : « واسألِ القريةَ » ، أي أهلَ القريةِ ، لأن القرية نفسها لا يمكن أن تُسأل .

٣ ــ قال طرفة بن العبد :

إذا القومُ قالوا : مَنْ فتىً ؟ خلت أنني
عُنيتُ فلم أكسلْ ولم أتبلّدِ

في قوله « القوم » فاعل حذف فعله الذي تقديره « قال » . وهذا هو القسم الثالث من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة الاعرابية دون المعنى ، ذلك لأن المعنى مستغن عنه بفعل « قالوا » المذكور بعد « القوم » ، فتقدير فعل « قال » قبل « القوم » فضول لا لزوم له من حيث المعنى ، بل إن الأساليب العربية في البيان لتأبى هذا التقدير كل الاباء ، إذ لم يسمع قط أن العرب تلفظت بمثل هذه العبارة : « إن جاء زيد جاء فأكرمه » . ومع ذلك فنحن مضطرون من الناحية النحوية إلى تقدير هذا الفعل . لماذا ؟ لأن بعض النحاة (١) قد أصّلوا أصلاً يقول : لا تدخل أدوات الشرط إلا على الأفعال ، فاذا وجدت أداة شرط قد وليها اسم مرفوع علم أن قبل هذا الاسم فعلاً محذوفاً .

٤ ـ قال تعالى : « وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزلَ ربكم ؟ قالوا : خيراً » .

في قوله « خيراً » مفعول به حذف قبله الفعل والفاعل ، والتقدير : أنزل ربنا خيراً . وهذا هو القسم الرابع من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة والمعنى معاً . فأما من حيث المعنى فالحذف واضح بدليل قوله تعالى « ماذا أنزل ربكم ؟ » ، وأما من حيث الصناعة فان تقدير فعل وفاعل محذوفين أمر ضروري حتى تكون العبارة كاملة ، لأن كلمة « خيراً » وحدها لا يمكن أن تؤلف عبارة تامة ، هذا بالاضافة إلى أنها منصوبة ، وإذن فلا بد لها من ناصب محذوف .

وهكذا ترى أن المعرب لا يقدر من المحذوفات إلا ما تقتضيه صناعته النحوية فقط ، وذلك أن يجد خبراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ،

---

(١) قلنا « بعض النحاة » لأن منهم من لم يأخذ بهذا الأصل ، واعتبر المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده .

أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولاً بدون عامل ، أو موصولاً بدون صلة .. الخ .

٦ ـ التمرس بأساليب البيان :

ومن شروط الاعراب الجيد أن يتمرس المعرب بأساليب البيان العربي منظومه ومنثوره ، وأن يدمن المطالعة في كتب الأدب ممعناً النظر في كل ما يقرأ . فانه إن يفعل ذلك فسيرى أن مقداراً لا بأس به من كلام العرب لا ينطبق عليه شيء مما عرفه من القواعد . بعض هذا المقدار سلم النحاة بشذوذه معللين إياه بالضرورة الشعرية ، وبعضه الآخر عزوه إلى اختلاف لغات العرب ولهجاتها ، وبعضها الثالث لم يجدوا له تعليلاً من شيء فحاولوا رده إلى قواعدهم ، باللطف مرة ، وبالاعتساف مرات ، وما هو في الواقع إلا مظهرٌ من مظاهر تمرد اللغة على كل محاولة لحصرها في قواعد ثابتة محدودة ، فاللغة هي دائماً أوسع من كل القواعد التي توضع لضبطها . والمعرب الجيد في رأيي هو من يسلم بمبدأ الشذوذ ، ويوسع من دائرة هذا المبدأ لتضم كل ما ورد عن العرب غير منطبق على القواعد العامة المعروفة ، سواء في ذلك ما ورد في الشعر وما ورد في النثر أيضاً .

٧ ـ الذوق السليم :

وأخيراً وليس آخراً ، فان الذوق السليم هو من أهم شروط الاعراب الجيد إن لم يكن أهمها على الاطلاق . وهذا الذي نسميه ذوقاً لا يمكن تحديده ولا تعريفه ، وإلا خرج عن كونه ذوقاً إلى كونه قاعدة كسائر القواعد ، لذا سنكتفي بتسميته ذوقاً فقط . كذلك لا نستطيع أن نحدد للمعرب مواطن استعماله للذوق ، فهو عدته في كل المواطن ، فبه

يعرف المعنى الصحيح لما يعرب ، وبه يعرب الاعراب الذي لا يجور على المعنى ، وبه يعرف ما حذف وما لم يحذف ، وبه يعرف كيف يقدر المحذوف وأين ، وبه يهتدي إلى كمية ما يجب تقديره ، فلا ينقص إلى الحد الذي تختل معه العبارة المعربة ، ولا يزيد إلى الحد الذي لا تقتضيه الصناعة والمعنى ... الخ الخ .

٤ ـ اعراب الجملة

من الأشياء التي يكثر أن يخطىء الطلاب في إعرابها الجمل وأشباهها ، وبعض البنيات كأسماء الشرط والاستفهام ، وذلك إما لانعـــدام الحركـة الاعرابية التي يتخذها الطلبة هادياً لهم في الاعراب ، وإما لخفاء الوظيفة النحوية في هذه الأشياء . ولذلك كله عقدنا هـذا الفصل وما سيتلوه من الفصول للبحث في هذه الأشياء وبيان طرائق اعرابها لتكون الفائدة أتم .

١ ـ حد الجملة :

اختلف النحاة في حد الجملة ، فمنهم بعضهـم فقال : هي ما تألف من مسند ومسند اليه ، كالفعل والفاعل ، نحو : قام زيـد ، أو الفعل ونائب الفاعل ، نحو : ضرب اللص ، أو المبتدأ والخبر ، نحـــو : زيد قائم ، أو المبتدأ والفاعل السادّ مَسَدّ الخبر ، نحو : أقائم الزيدان ، أو اسم الفعل وفاعله ، نحـو : هيهات السفر ، أو الظرف وفاعله ، نحـو : أفي الدار أحد ؟ أو الفعل الناسخ وما دخل عليـــه ، نحو : كان زيد قائماً ، أو الحرف المشبه بالفعل وما دخل عليه ، نحو : إن زيداً قائم .

إذن فالجملة عند هؤلاء هي ما تألف من مسند ومسند اليه فقط ، سواء أتمت بها الفائدة كما في الأمثلة السابقـة ، أم لم تتم كما في قولك : إن جاء زيد ...

وخصّص آخرون فقالوا : الجملة هي العبارة المفيدة فائدة تامـــة يحسن السكوت عليها ، فعند هؤلاء لا تكون عبارة « إن جاء زيد .. »

جملة ، لعدم فائدتها . وإنما الجملة عندهم في مثل هذا التركيب الشرطي أن يقال : « إن جاء زيد فأكرمه » ، أي إن الجملة الشرطيـــة لا تكون عندهم تامة إلا بمجموع الشرط وجوابه ، وكذا الأمر في كل كلام لا تتم الفائدة إلا بمجموعه لا ببعضه .

والواقع أن هذا الحد الثاني هو حد ما يدعى في النحو « بالكلام » ، وليس حد الجملة ، لكن القائلين به لا يرون فرقـــاً بين « الكلام » و « الجملة » ، فهما عندهم اسمان لمسمى واحد ، أما القائلون بالحـــد الأول فيرون أن « الكلام » و « الجملة » شيئان مختلفـــان بينهما علاقـة عموم وخصوص .

ونحن ـ معشر المعربين ـ نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بالحدين معاً ، لأن هناك مواطن يصلح لها الأول وحده ، ومواطن أخرى لا يصلح لها إلا الثاني . خـــذ مثالاً على ذلك عبارة القسم ، فـلو قلت : « أقسم بالله لأضربنّ زيداً » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الأول ، فتكون العبارة مؤلفة من جملتين : جملة القسم التي تقوم بوظيفة الابتداء ، ثم جملة « لأضربن » التي هي جواب القسم . أما لو قلت : « زيدٌ أقسم بالله لأضربنّه » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الثاني ، أي بجعـــل القسم وجوابه كلاً واحداً لا يتجزأ واقعاً موقع الخبر عن « زيد » ، لأنني لو جعلت « أقسم » وحدها خبراً عن زيد لاختل الكلام ، لعدم الفائدة من هذا الخبر ، والخبر كما يقولون هو محط الفائدة ، ولو جعلت « لأضربنه » وحدها خبراً عن زيد لغدا القسم بلا جواب . إذن لا بد ههنا من اعتبار القسم وجوابه جملة واحدة واقعة خبراً عن المبتدأ .

وفي بعض الأحيان نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بكلا الحدين في العبارة الواحدة ، مثال ذلك قولنا : « زيد إذا جاء فأكرمه » . فهنا لا

بد من النظر إلى التركيب الشرطي مرتين : مرةً على أنه جملتان أولاهما واقعة موقع المضاف اليه ، وثانيتها واقعة موقع الجواب الذي لا محل له من الاعراب ، ومرةً ثانيةً على أنه جملة واحدة واقعة موقع الخبر عن زيد . وبعض المعربين يذهبون هذا المذهب في كل ما يكون بمجموعه قائماً بوظيفة نحوية معينة ، فيقولون في مثل « زيد والله لأضربنه » : جملة القسم ابتداء القسم لا محل لها من الاعراب ، وجملة « أضربنه » جواب القسم لا محل لها من الاعراب ، والمجموع القسمي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « زيد إن جاء فأكرمه » : جملة « جاء » ابتداء الشرط لا محل لها ، وجملة « أكرمه » جواب الشرط محلها الجزم ، والمجموع الشرطي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « قلت : سأسافر غداً وأحمل معي متاعي » : جملة « أسافر » ابتداء القول لا محل لها ، وجملة « أحمل » معطوفة على ابتداء القول فلا محل لها ، والمجموع مقول القول محله النصب . وهو المذهب الذي جرينا عليه فيما أعربنا من شواهد هذا الكتاب .

٢ ـ أقسام الجملة :

تنقسم الجملة ، بحسب ما تُبتدأ به ، إلى ثلاثة أقسام : اسمية ، وفعلية ، وظرفية .

١ ـ فالاسمية : هي التي صدرها اسم ، سواء في ذلك أن يكون اسم ذات رافعاً للخبر ، نحو : المطر غزير ، وأن يكون اسماً مشتقاً رافعاً لفاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، نحو : قادمٌ أبواك ، وأن يكون اسم فعل رافعاً للفاعل ، نحو : هيهات السفر . ولا عبرة بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : إن المطر غزير ، وما قادمٌ أبواك ، وليت زيداً قادم ، وإنما المؤمنون أخوة ، اسمية على الرغم من هذه الحروف التي سبقتها .

٢ ـ والفعلية : هي التي صدرها فعل ، سواء أكان الفعل تاماً معلوماً ، نحو : جاء زيد ، أم كان تاماً مجهولاً ، نحو : ضُرِبَ اللص ، أم كان ناقصاً ، نحو : كان زيد قائماً . ولا عبرة ههنا أيضاً بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : قد جاء زيد ، ولم يأت زيد ، وإن جاء زيد ، وما جاء زيد ، فعلية على الرغم من هذه الحروف المتقدمة ، ولا عبرة أيضاً بما قد يسبق الفعل من الاسماء التي حقها أن تكون متأخرة عنه ، فالجملة من نحو : مبتسماً أقبل زيد ، فعلية ، لان الحال التي في أولها مقدمة من تأخير ، إذ حقها أن تكون بعد الفعل لا قبله ، وكذلك الجملة من نحو : أيَّ كتابٍ قرأتَ ؟ فعلية ، لان الاسم ههنا مفعول به مقدم ، وحق المفعول أن يكون بعد الفعل لا قبله .

وإذا كان في الجملة حذف فلا يعلم ما هي حتى يرد المحذوف ، فالجمل من نحو : يا عبد الله ، وزيداً أكرمه ، وإذا القوم قالوا ، ووالله لاجتهدنَّ ، جمل فعلية على الرغم مما يبدو من ظاهر لفظها ، لانها جميعاً جمل محذوفة الفعل ، والتقدير فيها : أدعو عبد الله ، وأكرم زيداً أكرمه ، وإذا قال القوم قالوا ، وأقسم والله لاجتهدنَّ .

٣ ـ والظرفية : هي المصدرة بظرف أو بجار ومجرور ، نحو : أعندَك زيد ؟ وما في الدار أحدٌ .

وهذا القسم من الجمل لم يقل به إلا من يعرب المرفوع الوارد بعد الظرف والمجرور فاعلاً بهما ، وليس مبتدأ مؤخراً حذف خبره المقدم كما هو المشهور في الاعراب . وتأويل ذلك فيما يأتي :

إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وليس قبلهما نفي ولا استفهام ، وبعدهما اسم مرفوع ، نحو : « عندَك زيد ، وفي الدار رجل » فلا خلاف في أن المرفوع مبتدأ مؤخر ، وأن خبره اسم مقدم

محذوف تقديره « مستقرٌ » ، وأن الظرف والجار متعلقان بهذا الخبر المحذوف المقدم .

أما إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وقبلها نفي أو أو استفهام ، وبعدهما اسم مرفوع ، نحو : « أعندك زيد ، وما في الدار أحد » ، فلا يمكن اعتبار الكلام مبتدأ مؤخراً وخبراً مقدماً ، وذلك لأن النفي والاستفهام من خصائص الأفعال ، فوجودهما في صدر الكلام يدل على أن هناك فعلاً تقديره « استقر » قد حذف ، ولكننا لا نقول عن المرفوع الذي بعد الظرف والجار والمجرور انه فاعل للفعل المحذوف ، بل نقول إنه فاعل للظرف نفسه ، أو للجار والمجرور أنفسهما ، لأن هذين الشيئين قد نابا عن الفعل من بعد حذفه . وعلى هذا الاعتبار تكون الجملة الظرفية مشبهة للجملة المكونة من اسم فعل مع فاعل ، في كون كلتيهما مؤلفة من شيء ناب عن الفعل مع فاعل لهذا النائب . واليك ذلك موضحاً في اعراب الجملتين الآتيتين :

« هيهات السفر »

هيهات : اسم بمعنى الفعل « بَعُـدَ » ناب منابه فلا محل له من الاعراب .

السفر : فاعل الاسم « هيهات » لنيابته عن الفعل .

« ما في الدار أحد »

ما : نافية لا عمل لها

في الدار : جار ومجرور بمعنى الفعل « استقر » ، وقد نابا منابه فلا محل لهما من الاعراب .

أحد : فاعل للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل « استقر » .

وههنا أمر لا بد من التنبيه عليه ، وهو قولنا عن الجار والمجرور « لا محل لهما من الاعراب » ، وهو قول لا أظن أن أحداً من النحاة قاله قبلنا ، بل الذي قالوه : أن الجار والمجرور معمولان للفعل « استقر » قبل حذفه (١) . وأرى أن قولنا أقرب إلى الصواب ، وذلك لأن الأصل فيا ناب عن شيء أن يأخذ حكمه ، ألا ترى كيف أننا نرفع « اللص » في قولنا : « ضُرِبَ اللصُ » ، لنيابته عن الفاعل المرفوع ، مع أنه مفعول به في المعنى ؟ أو لا ترى كيف أننا نرفع « الجلوس » في قولنا : « جُلِسَ الجلوسُ » ، لنيابته عن الفاعل ، مع أنه مفعول مطلق في المعنى ؟ أو لا ترى كيف أننا نعرب « البيت » في قولنا : « جُلِسَ في البيتِ » بأنه مجرور لفظاً مرفوع محلاً لنيابته عن الفاعل ؟ فاذا كنا نرفع ما ناب عن الفاعل لفظاً أو محلاً لأن المنوب عنه مرفوع ، فكيف لا نقول عما ناب عن الفعل الذي لا محل له من الاعراب إنه لا محل له من الاعراب ؟

أما قول النحاة إن الظرف والمجرور النائبين عن الفعل معمولان له فقول يوقع في تناقضات كثيرة . فلو سلمنا به للزمنا تقدير الفعل المحذوف ، لأن الأصل المعتمد في التقدير أنه إذا وجد معمول في الكلام ولا عامل له ، فيجب تقدير العامل ، ومن المعلوم أن القائلين بالجملة الظرفية لا يقدرون فعل « استقر » المحذوف منها . ولو قدرنا الفعل المحذوف جرياً على الأصل الذي ذكرناه لوقعنا في تناقض آخر ، وهو أن الاسم المرفوع الوارد بعد الظرف والمجرور يصبح فاعلاً لهذا الفعل المقدر ، مع أنهم يقولون انه مرفوع بالظرف والمجرور لنيابتهما عن الفعل ، لا بالفعل نفسه .

إذن فلا سبيل إلى حل هذه التناقضات في إعراب الجملة الظرفية إلا

---

(١) انظر أول الباب الثاني من كتاب المغني لابن هشام ، فصل « انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية » .

بالقول عن الظرف والجار والمجرور إنهما لا محل لهما من الاعراب لنيابتهما عن فعل لو كان ذكر لما كان له محل من الاعراب .

هذا ، وقد زاد بعضهم في أقسام الجملة قسماً رابعاً سموه الجملة الشرطية . وهو قسم لا حاجة اليه لأنه يرتد إلى الجملة الفعلية ، لما أسلفنا من أنه لا عبرة بما يتقدم على الفعل من أحرف أو أسماء هي في نية التأخير ، فعبارة « إن جاء زيد » جملة فعلية ، لأن السابق للفعل حرف لا عبرة به ، وكذا عبارة « متى جاء زيد ... » فانها جملة فعلية ، لأن الظرف السابق للفعل في نية التأخير عنه .

٣ ـ الجملة الصغرى والجملة الكبرى :

وتنقسم الجملة من جهة ثانية إلى قسمين : صغرى ، وكبرى .

١ ـ فالصغرى هي الجملة الواقعة خبراً في أبواب المبتدأ والأحرف الخمسة والأفعال الناقصة ، وذلك كقولك : « زيد ينظم الشعر ، وإن زيداً ينظم الشعر ، وكان زيد ينظم الشعر » ، وكذلك الواقعة مفعولاً ثانياً في باب « ظن » ، وثالثة في باب « أعْلَمَ » ، لأن أصل هذين المفعولين هو الخبر كما نعلم ، وذلك نحو قولك : « ظننت زيداً ينظم الشعر ، وأعلمت بكراً زيداً ينظم الشعر » .

٢ ـ والكبرى هي الجملة التي خبرها جملة ، أو التي مفعولها ذو الاصل الخبري جملة . وأمثلتها هي الامثلة السابقة معتبراً في كل مثال تمام الكلام . ويتضح ذلك فيما يأتي :

[زيد (ينظم الشعر)]

[إن زيداً (ينظم الشعر)]

[كان زيد (ينظم الشعر)]
[ظننت زيداً (ينظم الشعر)]
[أعلمت بكراً زيداً (ينظم الشعر)]

فما بين المعقوفات جمل كبرى ، أما مابين الاهلّة فجمل صغرى .

هذا ، وإذا كانت الكبرى متحدة الجنس بين صدرها وعجزها سميت بذات الوجه الواحد ، وذلك كأن يكون صدرها وعجزها اسمين ، أو أن يكونا فعلين ، نحو :

[زيد (أبوه مسافر)]
[ظننت زيداً (ينظم الشعر)]

أما إن اختلف صدرها عن عجزها في الاسمية أو الفعلية ، فانها تسمى عند ذلك بذات الوجهين ، نحو :

[زيـد (ينظم الشعر)]
[ظننت زيداً (أبوه مسافر)]

٤ ـ مقدمة قبل اعراب الجمل :

لم يختلف النحاة في شيء كاختلافهم في أمر اعراب الجمل . ويأتي ابن هشام على رأس النحاة الذين اهتموا بهـذا الخلاف وأولوا الجمـل عناية خاصة ، فقد أفرد لها في كتابه « المغني » باباً خاصاً بحث فيه حـدودها وأقسامها وأحكامها وكل ما يتصل بها . وعلى الرغم من كثرة الشواهد التي أوردها في هذا الباب ، وعلى الرغم من طول النقاش الذي أجراه حـول كل شاهد مستعرضاً آراء النحاة فيـه ، فان القارىء لا يستطيع أن يشعر بعد قراءته للباب إلا أنه قد خرج منه صفر اليـدين ، ذلك لأنه سيجـد

نفسه أمام تناقضات غريبة ، لا بين النحاة المختلفين فحسب ، بل بين النحوي الواحد وبين نفسه أيضاً . ويمكن أن نأخذ ابن هشام نفسه نموذجاً للنحوي المتناقض مع نفسه :

١ - فهو يرفض مرةً أن تقع الجملة موقع المسند اليه (١) ، ثم يقول بهذا الوقوع مرة أخرى : ففي مطلع كلامه على الجملة الواقعة مفعولاً تراه يقول : ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول ، نحو (ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذبون) ، ثم تراه يقول في أواخر الباب : وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة .

ويقع في التناقض في هذه المسألة نفسها مرة أخرى ، وذلك عندما يقول في صدر كلامه على الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً :

« قيل : وتقع أيضاً (٢) في الجملة المقرونة بمعلّق ، نحو « عُلِمَ أقام زيد » . وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً ، وحملوا عليه (وتبيَّنَ لكم كيف فعلنا بهم) ، (أوَلَمْ يَهْدِ لهم كم أهلكنا) ، (ثم بدا لهم من بعد ما رَأوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) . والصواب خلاف ذلك . وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً . فان قلتَ : وينبغي زيادتها على ما قدمتَ اختياره من جواز ذلك مع الفصل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو « ظهر لي أقام زيد » ، قلتُ : إنما أجزتُ ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف ، لا الجملة (٣) » اهـ

(١) المسند اليه هو المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل .
(٢) أي تقع نيابة الجملة عن الفاعل .
(٣) كان ابن هشام قد أجاز قبل هذا الكلام (انظر المثال السادس ←

فهذا كلام واضح وصريح ، يُفهم منه أن صاحبه يرفض أن تكون الجملة مسنداً اليها ، ويقول إن الصواب « خلاف ذلك » ، وعندما يتصور أن قارئه قد يطالبه بأن يزيد في الجمل الجملة المسند اليها لأنه أقر صحة أن يقال « ظهر لي أقام زيد » ، ينبه هذا القارىء على أنه إنما أجاز ذلك على أن المسند اليه هو مضاف محذوف ، وليس الجملة . ومع كل هذا الرفض تراه يقرر صحة الاسناد إلى الجملة ، وذلك في التنبيه الذي ختم به باب الجمل حيث يقول :

« هذا الذي ذكرته – من انحصار الجمل التي لها محل في سبع – جارٍ على ما قرروا ، والحق انها تسع . والذي أهملوه : الجملة المستثناة ، والجملة المسند اليها (١) » اهـ

ومرة ثالثة يقع في التناقض وهو يبحث هذه المسألة ، وذلك عندما يقول إن عبارة « ظهر لي أقام زيد » هي على تقدير « ظهر لي جواب أقام زيد » ، فهو إنما يقدر مضافاً محذوفاً لكي يسند اليه فعل « ظهر» ذاهباً من وراء ذلك إلى عدم جواز الاسناد إلى الجملة ولو كان الفعل قلبياً وكانت الجملة مصدرة بمعلق ، ولكنه ينسى في الوقت نفسه أن هذا المضاف محذوف ، وأن على الجملة الاستفهامية التي كانت مضافاً اليها أن تنوب عن المضاف بعد حذفه جرياً على القاعدة العامة المعروفة ، وعلى هذا يصبح فعل « ظهر » مسنداً إلى الجملة ، وهو عين ما يهرب منه بتقديره للمضاف المحذوف .

--- من أمثلته للجملة المفسرة) أن يقال « ظهر لي أقام زيد على أن يكون فاعل « ظهر » مضافاً محذوفاً ، وأن تكون جملة « أقام زيد » مضافاً اليها والتقدير : ظهر لي جواب أقام زيد ، أي جواب قول القائل ذلك .

(١) اتذكر أنه قال قبل قليل إن القول بوقوع الجملة مسنداً اليها خطأ « والصواب خلافه » .

٢ ـ وهناك مسألة أخرى يبدو فيها ابن هشام متناقضاً مع نفسه أشد التناقض ، وهي مسألة وقوع الجملة بدلاً : ففي حين يقرره ، وفي حين آخر يرده . استمع اليه في حديثه عن الجملة السادسة مما له محل من الاعراب حيث يقول :

« الجملة السادسة : التابعة لمفرد ، وهي ثلاثة أنواع : أحدها المنعوت بها ... والثاني المعطوفة بالحرف . . والثالث المبدلة كقوله تعالى « ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم » ف « إن » وما عملت فيه بدل من « ما » وصلتها » اهـ

ويقول أيضاً في الجملة السابعة التي لها محل من الاعراب :

« الجملة السابعة : الجملة التابعة لجملة لها محل . ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة » اهـ

كل هذا مع قوله في معرض رده على الشلوبين (١) :

« وكأن الجملة المفسرة عنده (٢) عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة » اهـ

٣ ـ وهناك مسألة ثالثة يضطرب فيها كلام ابن هشام اضطراباً عجيباً . ألا وهي مسألة المقول أهو جملة ، أم هو شيء قصد لفظه فهو مفرد ؟ فأما حين يكون المقول بعد قول مبني للمعلوم فانك ترى ابن هشام لا يتردد في تقرير جملية المقول (٣) . ولعله يفعل ذلك لأنه لا يجد من

---

(١) انظر المسألة الواردة في نهاية الجملة المفسرة من الباب الثاني من كتاب المغني .
(٢) أي عند الشلوبين .
(٣) وقد اعترضه الدماميني ذاهباً الى أن الكلام للقول شيء قصد ←

القوانين النحوية ما يمنع وقوع الجملة مفعولاً بها . وأما حين يكون المقول بعد قول مبني للمجهول فانك ترى كلامه يضطرب : ففي مثاله السابع للجملة المفسرة يدل كلامه على اعتقاده بجملية المقول . يقول :

« السابع : (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في « قيل » ضمير المصدر [١] ، وجملة النهي [٢] مفسرة لذلك الضمير ، وقيل : الظرف [٣] نائب عن الفاعل ، فالجملة في محل نصب . ويُرَدُّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف ، وبعدمه [٤] في (وإذا قيل : إن وعد الله حق) . والصواب أن النائب الجملة ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة ؟ والمفعول به متعين للنيابة [٥] » .

وفي مواطن كثيرة يصرح بأن القول بعد قول مبني للمجهول إنما هو كلام يراد به لفظه ، وهذا يعني أنه مفرد لا جملة ، بل إنه يصرح بعدم جمليته ، وذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب حيث يقول :

← لفظه ، فهو مفرد ، أو قل هو في حكم المفرد . وعليه فالكلام الذي بعد القول يجب ألا يعد في الجمل التي لها محل من الاعراب ، لأنه خارج عن الجملية معدود في المفردات . (انظر حاشية الأمير على المغني ، الباب الثاني ، الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً) .

(١) يعني أن نائب الفاعل لفعل « قيل » ضمير مستتر فيه تقديره « هو » يعود على المصدر المفهوم من فعل « قيل » ، التقدير : قيل هو ، أي قيل القول .

(٢) أي جملة لا تفسدوا .

(٣) يعني الجار والمجرور « لهم » .

(٤) أي ويرد هذا القول بعدم وجود الظرف في الآية المذكورة .

(٥) يعني أنه إذا حذف الفاعل وكان في الجملة مفعول به كان هذا المفعول أولى الأشياء بالنيابة عن الفاعل . وقد مر ذلك في مبحث النائب عن الفاعل ، فراجعه .

« وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) .. فليس من باب الاسناد إلى الجملة » .

هذه بعض المسائل التي وقع فيها ابن هشام في التناقض وهو يبحث أمر الجمل ، ولو ذهبنا نتقصاها جميعاً لطال بنا الكلام ولخرجنا بنتيجة واحدة هي أن الباب الثاني من كتابه « المغني » إنما هو مجموعة تناقضات لا سبيل إلى حلها . خذ على ذلك مثالاً كلامه في جملة الشرط : فهو يذهب إلى أنّ « إن جاء » من قولنا « زيد إن جاء فأنا أكرمه » لا محل لها لأنها جزء من الشرط ، والجزء لا محل له ، وإنما المحل للكل . ويترتب على كلامه هذا أن تكون جملة الجواب « فأنا أكرمه » لا محل لها أيضاً لأنها جزء أيضاً ، وليست كلاً ، ولكننا نعلم أن هذه الجملة مقترنة بالفاء وانها واقعة في جواب الشرط الجازم ، وابن هشام يقرر في هذه الحالة أن تكون في محل جزم . فكيف يتأتى أن تكون الجملة الواحدة في محل جزم وأن تكون لا محل لها من الاعراب في آن واحد ؟ !!

وإذا تركنا أمر المتناقضات جانباً ، فاننا واجدون في باب الجمل عند ابن هشام نقاطاً كثيرة غامضة تحتاج إلى إيضاح ، لكن المؤلف تغاضى عنها عامداً لأنه ليس في جعبته ما يقوله بشأنها . واليك على ذلك مثالاً :

قال في نهاية بحثه في الجملة المفسرة :

« مسألة : قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو (زيداً ضربته) لا محل لها (١) ، وفي نحو (إنّا كلَّ شيءٍ خلقناه بِقَدَر) ، ونحو (زيدٌ

(١) لأنها تفسير لجملة ابتدائية محذوفة لا محل لها . والتقدير : ضربت زيداً ضربته .

الخبزَ يأكلُه) بنصب الخبز ، في محل رفـع (١) ... وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ، وقد بينتُ أن جملة الاشتغال (٢) ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ، ولم يَثْبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان ، واُختُلِف في البدل منه » اه

هذا الكلام يثير مسألتين يتهرب ابن هشام من الاجابة عنها :

أولاهما : أن ابن هشام يرفض تفسيرية جملة الاشتغال ومعطوفيتهـا بيانياً وبدليتها . فأما تفسيريتها فيرفضها لأن حد الجملة المفسرة عنده هـو أنها (الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه) . وجملة الاشتغال ليست فضـلة ، بل هي عمدة لا غنى عنها ، لأنها تفسر فعلاً قبلها محذوفاً ، وأما معطوفيتها بيانياً فيرفضها لأنها تفسير لمحذوف ، ولا يجوز في عطف البيان أن يحذف المعطوف عليه ، ولأن الجمهور لم يثبت وقوع البيان جمـلة ، وأما بدليتهـا فيرفضها لأن الجمهور أيضاً لم يثبت وقوع البدل جملة . فاذا لم تكن جملة الاشتغال مفسرة ولا بيانا ولا بدلاً فماذا تكون بين الجمل ؟

سؤال تهرب ابن هشام من الاجابة عنه .

الثانية : أن ابن هشام إذا كان يرد على الشلوبين زعمه تبعية جملة الاشتغال في محلها الاعرابي لمحل ما تفسره بحجة أنها لا يمكن أن تكون عطفاً بيانياً ولا بدلاً ، فلا بد أن تكون في أحد قسمي الجمل ، إما في الجمل ذوات المحل ، وإما في الجمـــــل التي لا محل لها ، فأين هي من

---

(١) لأنها تفسير لجملة خبرية محذوفة محلها الرفع . والتقـدير : زيد يأكل الخبز يأكله .

(٢) يعني الجملة المفسرة لفعل محذوف . (راجع اسلوب الاشتغال) .

هذين القسمين ؟ وإذا كان يعدها في الجمل التي لا محل لها ، وهذا هو الظاهر من كلامه ، فلماذا لم يعدها مفسرة ، بالمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة ؟ ونحن نعلم أن الجمل التي لا محل لها ست ، هي الابتدائية ، والمعترضة ، وصلة الموصول ، وجواب القسم ، وجواب الشرط غير الجازم ، والمفسرة . فاذا لم تكن جملة الاشتغال التي يفيد كلام ابن هشام أنها لا محل لها ابتدائية لأنها ليست في صدر الكلام ولا منقطعة عما قبلها ، ولا معترضة لأنها عمدة لا فضلة صالحة للسقوط ، ولا صلة لعدم وجود موصول قبلها ، ولا جواب قسم لعدم وجود قسم قبلها ، ولا جواباً لشرط لعدم وجود شرط قبلها ، فلم يبق إلا أن نقول إنها المفسرة ، وإلا كان علينا أن نزيد في الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة الاشتغال . فهل يقول ابن هشام بهذا أم لا ؟

سؤال آخر تهرب ابن هشام من الاجابة عنه .

★ ★ ★

كل هذا الخلاف بين النحاة ، وكل هذا التناقض الذي يقع فيه النحوي الواحد بينه وبين نفسه ، وكل هذه النقاط الغامضة والمسائل التي لا جواب لها ، كل ذلك لا يدل إلا على شيء واحد ، هو فقدان المنهج ، وتضارب المبادىء ، واختلاط المنطلقات التي انطلق منها النحاة في إعراب الجمل . وحتى نفهم السر في كل ذلك لا بد من معرفة هذه المبادىء وتلك المنطلقات ، وما رفضوه منها وما اعتمدوه ، ومقدار إخلاصهم لما اعتمدوه منها ومدى بعدهم عنه . فاذا عرفنا كل هذا فهمنا جانباً كبيراً من خلافهم وتناقضاتهم .

والواقع أنهم لم يصرحوا بهذه المبادىء إلا فيما ندر (١) ، وإذن ،

---

(١) وسنذكر ذلك في مواضعه إن شاء الله .

فليس أمامنا ـ من أجل معرفة مبادئهم ـ إلا أن نطرح المبادىء الممكنة في الاعراب ، ثم ننظر في أعاريبهم ، فان وجدنا شيئاً منها منطبقاً على هذا المبدأ أو ذاك قلنا إنه من مبادئهم المعتمدة ، وأمكننا بالتالي أن نعرف مدى تمسكهم به أو تخليهم عنه ، وإن وجدنا غير ذلك قلنا إنه مبدأ مرفوض برمته .

١ ـ المبدأ الأول :

« تعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني النحوية [1] : فكل جملة أدت معنى نحوياً يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد ، وأما التي لا تؤدي من المعاني ما يؤديه المفرد فلا محل لها من الاعراب » .

هذا المبدأ يقتضينا أن نعرب جملة « فانه مفيد » من قولنا « اطلب العلم فانه مفيد » على أنها في محل نصب مفعول لأجله ، لأنها تؤدي معنى نحوياً يؤديه المفعول لأجله ، وهذا المعنى هو بيان السبب للفعل السابق ، كما يقتضينا أن نعرب جملة « صنع من حديد » من قولنا « لبست خاتماً صنع من حديد » على أنها في محل نصب على التمييز ، لأنها تؤدي معنى نحوياً يؤديه التمييز ، وهذا المعنى هو بيان الذات لاسم مبهم الذات ، والاسم المبهم الذات في مثالنا هو الخاتم .

إن أعاريب النحاة تشير بوضوح إلى أن هذا المبدأ المعنوي في الاعراب مرفوض البتة ، فهم يعربون الجملة من نحو مثالنا الأول على أنها مستأنفة لا محل لها من الاعراب ، كما يعربون الجملة من نحو مثالنا الثاني على أنها نعت يتبع في محله الاعرابي منعوته . بل انهم صرحوا بهذا الرفض

---

(١) نقصد بالمعاني النحويه ما تؤديه المفردات من بيان السبب والزمان والمكان والتوكيد وبيان الذات ... الخ

حين قالوا : إن الارتباط معنى لا يستلزم محلية الاعراب (١) .

والظاهر أن النحاة قد تركوا هذا المبدأ الاعرابي إلى علماء المعاني ، ولذلك ترى المصطلحات الواحدة تأخذ مفاهيم مختلفة لدى الفريقين ، فالاستئناف النحوي هو غير الاستئناف البياني ، والاعتراض عند النحاة يختلف كل الاختلاف عن الاعتراض عند البيانيين . ونعلم من ابن هشام أن بعضهم ، كالزمخشري ، كان يخلط بين المفاهيم البيانية والمفاهيم النحوية في إعرابه ، فيأتي بما يظنه النحوي الجاهل بعلم المعاني ، كأبي حيان مثلاً ، خطأ (٢) .

وللانصاف نقول : إن ترك النحاة لهذا المبدأ في الاعراب وتخليهم عنه للبيانيين كان في غاية الصواب ، إذ ليست مهمة النحوي دراسة معاني الكلام ، بل مهمته تنحصر في بيان العلاقات البنيوية بين أجزاء الكلام ، ولا تدخل الجملة في اعتباره إلا إذا كانت على علاقة بنيوية مع أجزاء أخرى من الكلام . ولتوضيح ما نعنيه بالعلاقات البنيوية نورد المثال الآتي :

« فَعَلَ فاعلٌ فعلاً فعيلاً في الفعلِ الفاعِلِ » .

فهذه الكلمات ليس لها عند البياني إعراب ، لأنها لا تحمل أي معنى على الاطلاق ، إنها مجرد رموز ، وهو لا يهتم إلا بالمعاني ، أما النحوي فيجد فيها كلاماً تاماً من حيث البنية اللغوية ، وهو يستطيع أن يقول في اعرابه : الكلمة الأولى فعل ماض ، والثانية فاعل مرفوع ، والثالثة مفعول منصوب ، والرابعة صفة للمفعول تبعته في النصب ، والخامسة حرف جر ، والسادسة مجرورة بحرف الجر ، والسابعة صفة للمجرور مجرورة مثله .

(١) انظر حاشية الأمير على المغني عند الكلام على الجملة المستأنفة .
(٢) انظر التنبيه الذي ختم به ابن هشام مبحث الجملة المعترضة .

النحوي إذن لا تهمه معاني المفردات ولا الجمل ، بل كل الذي يهمه هو ما بين هذه المفردات أو هذه الجمل من علاقات تتصل بالبنية اللغوية ، إنه مثل عالم الرياضة أمام معادلة من نحو :

س٢ + س – ٣ = ٠

فهذا لا يهمه إلا علاقة الزائد بين س٢ و س ، أما ما وراء هذين الرمزين من أشياء حسية فأمر لا يأبه له على الاطلاق .

نعم ، إن النحوي لا يفتأ ينظر في معاني ما يعرب ، بل اننا قلنا في فصل سابق إن معرفة المعنى شرط من شروط الاعراب ، لكن النحوي لا ينظر في المعنى على أنه غاية في حد ذاته ، بل على أنه وسيلة للكشف عن العلاقة البنيوية للعنصر المعرب ، أو عما سميناه هناك بالوظيفة النحوية .

٢ ـ المبدأ الثاني :

« تعرب الجمل بحسب ما يسلط عليها من عوامل : فما يسلط عليه رافع فهو في محل رفع ، وما يسلط عليه ناصب فهو في محل نصب ، وما يسلط عليه جار فهو في محل جر ، وما يسلط عليه جازم فهو في محل جزم ، وما لم يسلط عليه شيء فلا محل له من الاعراب » .

والذي يبدو للوهلة الأولى أن هذا هو المبدأ الأثير عند النحاة ، لأنه مشتق من مبدأ العامل والمعمول ، هذا الذي بنوا عليه كل نحوهم ، ولكن الواقع يشير إلى أنهم تمسكوا به كل التمسك في مواضع ، وتخلوا عنه في مواضع أخرى ، وهم في حالي تمسكهم وتخليهم لا يعدمون الحيل التي تبرئهم من تهمة التنكر لمبدئهم الأول في العامل والمعمول . واليك أمثلة لذلك :

في جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو بإذا الفجائية ، نحو « إن جاء زيد فأكرمه » تجدهم يصرون على أن الجملة في محل جزم(١) . لماذا ؟ لأن الشرط الجازم لا بد له من مجزومين ، ولما كانت جملة الجواب في حال اقترانها بالفاء مصدرة بما لا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً ، كان الجزم واقعاً على محل الجملة برمتها (٢) .

أما في الجملة الواقعة بعد « حتى » كما في قول جرير :

فما زالتِ القتلى تمجُّ دماءَها
بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

فانهم جميعاً – ما عدا الزجاج وابن درستويه – يرفضون تطبيق هذا المبدأ ، فلا يقولون إن الجملة في محل جر بحتى ، بل يقولون إنها ابتدائية لا محل لها من الاعراب ، ولا تحسب نفسك محرجاً إياهم إذا قلت لهم : فأين مجرور حتى ؟ لأنهم سرعان ما يردون قائلين : إن « حتى » هنا ابتدائية وليست جارة . فاذا طالبتهم بالدليل لم تجد عندهم إلا أوهاماً لا

(١) وخالفهم الدماميني فقال إنها لا محل لها من الاعراب ، منطلقاً من مبدأ آخر سنذكره بعد قليل .

(٢) كذا يقول ابن هشام ، وهو يعني بالمصدر الذي لا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً – يعني الفاء . وهذا منه عجيب ، لأنه يقول في مكان آخر إنه لا عبرة بما يتقدم الجملة من أحرف . وعلى هذا يمكن ايقاع الجزم على محل فعل الأمر المتصدر في جملة الجواب ، وتنحصر المشكلة عندئذ فيما لو كانت الجملة اسمية نحو « إن جاء زيد فأنا مكرمه » حيث لا يتوفر فعل يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً . وإلا لزمه أن يقول في جملة الشرط المجزوم بلم من نحو : « إن لم يجيء زيد فلن أكرمه » انها في محل جزم لأنها مصدرة بحرف « لم » وهو عنصر لا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً . ولا نعلم أحداً قال بهذا ، لا هو ولا غيره ، بل الجميع يقررون أن الفعل مجزوم اللفظ بلم ، وهو وحده مجزوم المحل بـ إن .

تقنع أحداً غيرهم : استمع معي إلى ابن هشام يقول في آخر بحثه في « حتى » راداً على الزجاج وابن درستويه : « ولا محل للجملة الواقعة بعد « حتى » الابتدائية ، خلافاً للزجاج وابن درستويه ، زعما أنها في محل جر بحتى ، ويردّه أن حروف الجر لا تعلق عن العمل (١) ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقعوا بعدها « ان » كسروها فقالوا « مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه » والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على « ان » فتحت همزتها (٢) نحو « ذلك بأن الله هو الحق » . اهـ

وهو دليل كل مرتكزه أن حروف الجر لم تُرَ إلا جارة للمفردات الصريحة ، أو داخلة على الجمل المصدرة بحرف مصدري ، فاذا علمنا ـ وهذا ما سنراه بعد قليل ـ أن العربية ، في كثير من مظاهر سلوكها ، لا تأبه بهذا الحرف ، إنهار هذا الدليل دفعة واحدة .

وقد يجد القارىء في النصوص العربية ما يغريه بمجادلة النحاة ومحاجتهم في أمر « حتى » هذه ، ولكنني أنصح له بألا يفعل ذلك ، لأنه سيخرج من جداله خاسراً على كل حال ، فليس أحد أبرع من هؤلاء النحاة في التخلص من كل ما يمكن أن يحرجهم . وليكن له من حال ابن طاهر معهم عبرة : فهذا النحوي يقول (٣) : « ان « أن » الناصبة الداخلة على المضارع في نحو « أريد أن أسافرَ » هي غير « أن » الداخلة على الماضي في نحو « سافرت بعد أن غربت الشمس » . لأنه إذا

(١) التعليق عن العمل : أن يمنع العامل عن العمل في اللفظ مع الاحتفاظ له بحق العمل في محل المعمول .

(٢) أي فتصير حرفاً مصدرياً ، ويصبح المصدر المؤول منها ومن صلتها مجروراً بالجار .

(٣) انظر في المغني حرف « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون .

كانت هذه هي تلك فلماذا لا تقولون عن الماضي بعدها إنه في محل نصب بها كما تقولون عن الماضي بعد أداة شرط جازمة إنه في محل جزم بها ؟ » .

وهذا قياس وجيه لا غبار عليه ، ولكن النحاة لا يعجزهم أن يردوه قائلين :

« إننا قلنا عن الماضي الواقع بعد أداة شرط جازمة انه في محل جزم لأن أداة الشرط تؤثر في معنى الماضي فتجعله مستقبلاً ، فهي لتأثيرها في معناه تعتبر مؤثرة في محله ، وأما « أن » الداخلة على الماضي فلأنها لا تؤثر في معناه ، نقول إنها لا تؤثر في محله » .

ياله من كلام عجيب !!!

٣ ـ المبدأ الثالث :

« تعرب الجمل بحسب المواقع التي تحتلها : فكل جملة احتلت موقعاً لمفرد ، كان لها اعراب ذلك المفرد ، وكل جملة احتلت موقعاً لا يحتله إلا الجمل ، فليس لها محل من الاعراب » .

ويظهر أن هذا هو المبدأ المعتمد لديهم في إعراب الجمل ، فكثيراً ما نجد في كلامهم ما يلمح اليه تلميحاً ، أو يصرح به تصريحاً : يقول ابن هشام في مفتتح كلامه على الجمل التي لا محل لها من الاعراب : « وهي سبع ، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل » اهـ . ويقول الدماميني مصرحاً في معرض رده على من جعل جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء ذات محل من الاعراب ـ يقول : « التحقيق أن جملة الشرط (١) لا محل لها مطلقاً ، وذلك أن كل جملة

(١) يقصد جملة جواب الشرط .

لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل (١) » اهـ .

فاذا كان الأمر كذلك ، فاننا نرى من الضروري أن نوضح ما نعنيه بكلمة المواقع ، حتى يكون هذا المبدأ الاعرابي القائم على المواقع ، والذي يعترف النحاة أنه مبدؤهم الأساسي ـ حتى يكون واضحاً كل الوضوح في ذهن القارىء ، وحتى نستطيع ، بالتالي ، أن نناقش النحاة على أساس منه .

قلنا في مكان آخر من هذه الخاتمة إن الاعراب بيان وظائف نحوية ، وقلنا في مكان ثالث إن الاعراب بيان علاقات بنيـــوية ، والعبارتان بمعنى واحد ، ولننقل الآن عبارة ثالثة بالمعنى نفسه ، وهي : إن الاعراب بيان مواقـــع .

ولكن ما المواقع ؟

لننظر إلى العبارة الآتية :

اشتريت خمسين [؟]

هذه عبارة ناقصة ، لأن فيها موقعاً شاغراً لم يحتله شيء ، وقد حصرنا هذا الموقع بمعقوفين ووضعنا فيه علامة استفهام اشارةً إلى خلوه . وبالبداهة نستطيع أن نعرف أن هـذا الموقع هو موقع التمييز ، لأنـه يأتي بعد مبهم هو العدد خمسون الذي يحتاج إلى ما يفسر ذاته ويميزها .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد ، أم هو للجملة ، أم هـــو لكليهما ؟

---

(١) انظر حاشية الأمير على المغني ، الجمـــلة الخامسة مما لا محـــل له من الاعراب ، وكذا الجملة الخامسة مما له محل ، حيث تجد للدماميني كلاماً في معنى كلامه هنا مع شيء من الزيادة .

والجواب : إنه للمفرد وحده ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل مفرد تشاء ، ولكنك لا تستطيع أن تملأه بجملة مهما يكن شكلها .

ولنجرب ذلك بالمثالين الآتيين :

١ - اشتريت خمسين [كتاباً]
٢ - اشتريت خمسين [جاء الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالعربية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة التمييز وظيفة خاصة بالمفرد ، ولا تستطيع الجملة أن تقوم بها ، وبعبارة أخرى : إن موقع التمييز موقع محتكر لحساب المفرد ، أما الجملة فلا تستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين الجمل ذوات المحل جملة تسمى الجملة التمييزية .

والمواقع الموقوفة على المفرد كثيرة ، منها موقع المفعول المطلق ، وموقع الظرف ، وموقع المفعول لأجله ، وموقع المفعول معه ... الخ .

ولننظر الآن إلى هذه العبارة :

أقسمُ بالله [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة لوجود موقع شاغر فيها ، وواضح أيضاً أن الموقع الشاغر هو موقع ما نسميه جواب القسم .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : انه للجملة وحدها ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل جملة تشاء ، ولكنك لا تستطيع مهما حاولت أن تملأه بمفرد أياً يكن شكل هذا المفرد .

ولنجرب ذلك بالمثالين الآتيين :

١ - أُقسِمُ باللهِ [لأسافرنَّ]
٢ - أُقسِمُ باللهِ [الولدُ]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالعربية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة الاجابة عن القسم وظيفة خاصة بالجملة ، ولا يتهيأ للمفرد أن يقوم بها . وبعبارة أخرى : إن موقع جواب القسم محتكر لحساب الجملة ، أما المفرد فلا يستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين المفردات مفرداً تقول عنه انه جواب قسم مرفوع أو مجرور أو منصوب .

وإذن ، فان الجملة إذا وقعت في موقعها الخاص بها قلنا عنها : إنها لا محل لها من الاعراب .

ومواقع الجمل كثيرة أيضاً ، منها موقع الاجابة عن القسم ، وموقع الاجابة عن الشرط ، وموقع افتتاح الكلام ، وموقع الاعتراض ... الخ .

ولننظر الآن إلى هذه العبارة :

زيدٌ [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة ، لأن فيها موقعاً شاغراً لم يحتله شيء ، وواضح أن هذا الموقع هو موقع الخبر ، لأنه يأتي بعد مبتدأ ينتظر السامع أن يسمع خبراً عنه .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : إنه للمفرد بالأصالة ، ويمكن للجملة أن تحتله أيضاً .

ولنجرب ذلك بالمثالين الآتيين :

زيدٌ [مسافر]
زيدٌ [سافر أبوه]

ها أنت ذا تلاحظ أن كلتا العبارتين سليمة لا غبار عليها .

إذن نقول : إن وظيفة الاخبار وظيفة مشتركة بين المفرد والجملة ، فان قام بها المفرد فمن طريق الأصالة ، وان قامت بهـا الجملة فمن طريق النيابة ، لأن هذه الوظيفة هي وظيفة المفرد في الأصل ، وليست وظيفـة الجملة . وبعبارة أخرى : إن موقع الاخبار موقـع خاص بالمفرد أصـلاً ، ولكن يسمح للجملة أن تحتله في بعض الأحيان .

وإذن ، فان الجملة إذا وقعت في موقع مفردٍ ما قلنا عنها إنها ذات محل من الاعراب ، وحكمنا عليها اعرابياً بما كنا نحكم بـه على المفرد من رفع أو نصب أو جر أو جزم فيما لو كان هذا المفرد هو الذي يحتل الموقع .

والمواقع الخاصة بالمفردات ، والتي يسمح للجملة أن تحتلها كثـيرة أيضاً ، منها موقع الخبر ، وموقع المفعول به ، وموقـع المضاف اليـه ، وموقع الحال ، وموقع النعت ... الخ .

★ ★ ★

وههنا تنبيه لا بد منه : وهو أن المواقع المسموح بها للجمل لتحتلها عن طريق النيابة عن المفردات ليست كلها على درجة واحدة من الترحيب بالجملة ، فموقع الخـبر مثلاً ، يبـدو أكثر المواقع ترحيبـاً ، فهو مشرع الأبواب للجملة تحتله متى شاءت ، وأياً يكن شكل المبتـدأ ، ولا يلزمهـا من أجل احتلاله إلا أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، فتستطيع أن تقول : « زيدٌ [يحب القراءة] ــ العلمُ [يفيد صاحبه] ــ هـذا

القلمُ [لا ينكسرُ] - مَنْ [جاء] (١) ؟ ... الخ » ، فهذه العبارات مؤلفة من مبتدآت مختلفة الأنواع ، ومع ذلك فقد قبلت جميعاً أن تكون أخبارها جملاً ، أما موقع الحال فهو مقفل في وجه الجملة ، ولا ينفتح لها إلا بشروط معروفة ، منها أن يكون صاحب الحال معرفة ، وأن تشتمل على رابط يربطها به ، ، وألا تكون مصدرة بحرف استقبال ... الخ ، فأنت تستطيع أن تقول : « جاء زيد [يبتسم] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « جاء زيد [سيبتسم] » ، ولو فعلت لما كانت الجملة واقعة في موقع الحال ، بل لكانت في موقع الاستئناف ، وبالتالي تكون من الجمل التي لا محل لها من الاعراب . واما موقع المفعول به فيبدو أشد تزمتاً ، فهو لا ينفتح للجملة إلا في ثلاثة مواضع : أن يكون الفعل فعل قول ، أو يكون واحداً من أفعال « ظن وأعلم » واخواتهما ، أو أن يكون واحداً من الأفعال المعلقة ، فأنت تستطيع أن تقول : « قال زيد : [أنا مسافر] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « سمعت [جاء زيد] » . وأما موقع المضاف اليه فيبدو أنه أكثر المواقع تشدداً مع الجملة ، فهو لا ينفتح إلا إذا كان المضاف واحداً من أسماء الزمان ، أو واحداً من بضع كلمات قليلة أخرى ، فأنت تستطيع أن تقول : « وقفت حينَ [جاء زيد] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « قرأت كتابَ [جاء زيد] » . وعلى كل فهذه أمور نكتفي الآن بالتنبيه عليها ، وسنبحثها بالتفصيل عند الكلام على كل جملة .

★ ★ ★

وهكذا نأتي إلى نهاية شرح المبدأ الذي اعتمده النحاة في إعراب

(١) من الآن فصاعداً سنحصر الجمل التي هي مدار الحديث بين المعقوفات لتمييزها عما سواها . فيرجى الانتباه الى ذلك .

الجمل ، والذي صغناه لهم قبلُ على الشكل الآتي : « تعرب الجمل بحسب مواقعها : فما وقع منها في موقع المفرد كان له اعراب ذلك المفرد ، وما وقع منها في المواقع الموقوفة على الجمل فليس له محل من الاعراب » .

ولننظر الآن : هل تمسك النحاة بهذا المبدأ على حرفيته ؟ أم أدخلوا عليه بعض التعديلات ؟ وإذا كانوا قد عدلوا فيه فهل تمسكوا به في شكله المعدل ؟ أم تنكروا له في بعض الأحيان ؟ وأين وقع هذا أو ذاك ؟

وسنجيب عن كل هذه الأمثلة فيما يأتي ، وذلك بأن نعرض المثال ، ثم نبين ما كان يجب على النحاة أن يفعلوه إذا تمسكوا بحرفية مبدئهم ، وما فعلوه هم في الواقع . وعن طريق الموازنة بين الأمرين سيتبين القارىء مدى قرب النحاة من مبدئهم ، أو مدى بعدهم عنه .

١ ـ المثال الأول : جاء [الذي نجح]

واضح من هذه العبارة أن كتلة الكلمات المحصورة بين المعقوفين واقعة في موقع الفاعل . فانطلاقاً من المبدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « الذي نجح » جملة في محل رفع فاعل .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الذي نعلمه أنه لم يقل بهذا إلا شيخ واحد مجهول الاسم ذكره ابن هشام في أول كلامه على الجملة السادسة مما لا محل له فقال : « وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته في موضع كذا ، محتجاً بأنها ككلمة واحدة » اهـ .

أما سائر النحاة فيرفضون هذا كل الرفض . ونرى ابن هشام ،

كعادته ، يمضي فيمطرنا بوابل من الشواهد التي تدحض في رأيه زعم هذا الشيخ المجهول ، فاسمعه يقول : « والحق ما قدمتُ لك (١) ، بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو « ليقم أيُّهم في الدار ، ولألزمنَّ أيَّهم عندك ، وأمرر بأيِّهم هو أفضل » وفي التنزيل : « رَبَّنا أرِنا اللذين أضلانا » وقرىء « أيَّهم أشدُّ (٢) » بالنصب ، وروي :

.... فسلِّمْ على أيِّهم أفضلُ (٣)

بالخفض ، وقال الطائي :

.... فحسبيَ من ذي عندهم ما كفانيا (٤)

وقال العقيلي :

نحن اللذون صبَّحوا الصباحا .... (٥)

وقال الهذلي :

هم اللاؤون فكوا الغلَّ عني » . اهـ

وتنظر في هذه الشواهد كلها فلا تراها تشهد إلا بشيء واحد ، وهو ظهور الحركة الاعرابية على الاسم الموصول ، ولو كان الشيخ المجهول يقول بأن الأثر الاعرابي هو لجملة الصلة وحدها دون الاسم الموصول لكان

---

(١) أي ما سبق أن ذكر من أن الجملة بعد الاسم الموصول صلة لا محل لها من الاعراب .

(٢) تتمة العبارة في الآية « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا » .

(٣) صدره : « إذا ما لقيت بني مالك » .

(٤) صدره : « فاما كرام موسرون لقيتهم » .

(٥) تمامه : « يوم النخيل غارة ملحاحا » .

في هذه الشواهد ما يدحض زعمه ، ولكنه لا يقول إلا أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة ، فهما يحتلان معاً موقعاً إعرابياً واحداً . وهذا كلام صحيح بدليل أننا لا نستطيع أن نعزل الموصول عن صلته وأن نتركه وحده في المحل الاعرابي ، فلو قلنا « جاء [الذي ...] » لما كان لكلامنا معنىً بشهادة جميع النحاة . أما الحركة الاعرابية ، وأما ظهورها هنا أو هناك ، فأمر لا يغير من واقع البنية اللغوية شيئاً . ولقد قلنا مراراً إن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، فما أكثر الأشياء التي تتلاعب بهذه الحركة فتجعلها على غير ما هو متوقع منها ، فهناك الجر بالمجاورة (١) ، وهناك الجر بحرف الجر الزائد ، وهناك ما يسمى بتقارض الأحكام (٢) ، وهناك تعدد اللهجات العربية الذي يجعلك ترى المرفوع في

(١) الجر بالمجاورة هو أن تجر اسماً لا يستحق الجر لمجاورته اسماً آخر مجروراً . ومنه ما ورد عن العرب من قولهم « هذا جحر ضب خرب » بجر « خرب » رغم أنه خبر ، لمجاورته المضاف اليه المجرور « ضب » . ومنه قول الشاعر :

كأن أباناً في عرانين وبله ... كبير أناس في بجاد مزمل

حيث جر « مزمل » لمجاورتها « بجاد » رغم أنها صفة لـ « كبير » وكان حقها الرفع . (انظر الباب الثامن من كتاب المغني) .

(٢) تقارض الأحكام : أن يتبادل شيئان أحكامهما الاعرابية ، أو أعمالها الاعرابية . وله صور كثيرة ، منها أن تتبادل « لم » و « لن » أعمالهما ، فتصبح « لم » ناصبة ، وتصير « لن » جازمة ، فمن الأول قراءة بعضهم « ألم نشرح لك صدرك » بنصب « نشرح » ، ومن الثاني قول الشاعر :

لن يخب الآن من رجائك من ... حرك من دون بابك الحلقه

بجزم « يخب » مع تحريكه بالكسر دفعاً لالتقاء الساكنين . ومن صوره أيضاً أن يتبادل الفاعل والمفعول حركاتهما ، فيصبح الفاعل منصوباً ، ويصير المفعول مرفوعاً ، ومنه قولهم « خرق الثوب المسمار » برفع الثوب مع أنه المفعول ، ونصب المسمار مع أنه الفاعل . (انظر الباب الثامن من كتاب المغني) .

لهجة ما منصوباً في لهجة أخرى (١) ، وهناك غير هذا وذاك مما يجعل العلاقة بين الوظيفة النحوية والحركة الاعرابية على درجة من الضعف لا تحتمل ، وبحيث نستطيع أن نقرر ، ونحن على شيء من الاطمئنان ، أن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، وأنها لا علاقة بينها وبين الوظيفة النحوية للكلمة (٢) .

ومهما يكن قول الشيخ المجهول غريباً فليس بأغرب من قول النحاة في إعرابهم لنحو « جاء الضاربُ زيداً » . هم يقولون : إن « ال » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل لفعل « جاء » ، و « ضاربُ » صلة « ال » لا محل له من الاعراب ، وأما الضمة التي على آخره فهي الضمة التي كان يجب أن تظهر على الموصول « ال » ، ولكنه لما كان مبنياً لا يقبل الحركة ألقاها على صلته بعده .

يا عجبا . يحرمون اسماً صريحاً من الاعراب ويدعون أنه صلة لا محل لها مع أن الضمة ظاهرة عليه ، ويقولون عن اسم آخر إنه هو الفاعل رغم أن له شكلاً لا يختلف عن شكل الحرف ، ويقولون عن الضمة إنها ضمة الموصول قد القيت على صلته التي تستطيع أن تحملها . أفلا يحق للشيخ المجهول أن يقول الآن : وأنا قلت بمثل هذا أيضاً ، ولكني عكست ، فالضمة التي كانت مستحقة لمجموع الموصول مع صلته قد القيت على الموصول وحده لقدرته على تحملها ؟

---

(١) من ذلك ما ورد من أن بعضهم كان ينصب الاسم والخبر بعد الحروف المشبهة ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً ، إن حراسنا أسدا

(٢) كان الخليل ممن يقولون بهذا (انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » فصل « حكاية الاعراب ») .

بلى والله . يحق له ذلك ولكن اللوم ليس عليه ، بل على النحاة الذين يمنحون أنفسهم من الحقوق ما ينكرونه على غيرهم .

ومع كل ذلك فسنسلم للنحاة بفصل الموصول عن صلته وجعله صالحاً لأن يحتل الموقع الاعرابي وحده . ونحن لا نفعل ذلك اقتناعاً بحجتهم القائمة على ظهور الحركة الاعرابية ، بل نفعله لاعتقادنا أن الاسم الموصول ، وإن كان ناقصاً من الوجهة المعنوية ومحتاجاً دائماً إلى جملة تتم معناه ، فانه من وجهة النظر البنيوية اسم صحيح الاسمية ، ويستطيع أن يملأ فراغ ما يحتله من المواقع الاعرابية ، ثم لا تكون الجملة بعده إلا مجرد ذيل له يتمم معناه .

ولكن هذا يقتضي تعديلاً في صيغة المبدأ الاعرابي . فلنصغه الآن على الشكل الآتي :

« كل جملة تحتل موقع مفرد فلها اعراب ذلك المفرد ، شريطة ألا تكون صلة لاسم موصول ، فان كانت كذلك ، فالموقع لموصولها ، والاعراب له ، أما هي فتبقى صلة لا محل لها من الاعراب » .

٢ ـ المثال الثاني : أريد [أن أسافر]

واضح من هذه العبارة أن كتلة الكلمات المحصورة بين المعقوفين واقعة في موقع المفعول به . فانطلاقاً من المبدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « أن أسافر » جملة في محل نصب مفعول به .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

والجواب : لا . بل الذي فعلوه أنهم قالوا : « أن » حرف موصول لا محل له من الاعراب ، وجملة « أسافر » صلة له لا محل لها من الاعراب .

قلنا : إذا كان كل من الحرف والجملة لا محل له من الاعراب ، فمن الذي احتل موقع المفعول به إذن ؟

قالوا : المصدر المؤول .

قلنا : وما هذا المصدر المؤول ؟

قالوا : هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري « أن » مع جملة الصلة . فتقدير قولكم « أريد [أن أسافر] » هو « أريد [السفر] » .

قلنا : وهل هذا المصدر المؤول شيء حقيقي تعتقدونه ؟ أم هو مجرد أمر اعتباري ألجأتكم اليه الصناعة ؟

قالوا : بل هو شيء حقيقي ، وإلا ما جعلنا الموقع الاعرابي له وحكمنا على الجملة بأنها لا محل لها .

هذا ما قاله النحاة . أما نحن فنقول شيئاً آخر ، نقول : إن هذا الحرف الذي يدعونه موصولاً ليس إلا أداة تستعملها العربية في بعض الأحيان للوصول بها إلى الجملة المعمولة ، وتستغني عنها في أحيان أخرى فتباشر جملها المعمولة مباشرة . وعلى النحوي الأمين لمنهجه أن يكتفي باستقراء الأساليب العربية ليصل من ذلك إلى تحديد المواضع التي يستعمل فيها هذا الحرف ، والمواضع التي لا يستعمل فيها . أما أن يدعي بأن هذا الحرف يسبك مصدراً أو شيئاً غير المصدر فهو ادعاء باطل لا دليل عليه .

وحجتنا في ذلك من عدة وجوه :

١ ـ فالذي يبدو من سلوك العربية أنها لا تبالي كثيراً هذا الذي يسمونه بالحرف المصدري ، بدليل أنها في الوطن الواحد تستعمله مرة ، وتستغني عنه مرة . خذ على ذلك مثالاً أسماء الزمان ، فأنت تستطيع دائماً

أن تضيفها إلى الجمل مباشرة ، وأن تضيفها اليها بتوسط هـــذا الحرف ، فتقول مرةً : « دخلت المدرسة يوم [دخلها زيد] » ، وتقول أخرى : « دخلت المدرسة يوم [أن دخلها زيد] » . وكذلك الشأن في خـــبر « كاد » وأخواتها ، فلك أن تأتي بهذا الخبر جملة عارية من هذا الحرف ، ولك أن تأتي به جملة مقترنة به ، فتقول مرةً : « كاد الولد [يسقط] » ، وتقول أخرى : « كاد الولد [أن يسقط] » . فلما كان وجوده في هذه المواطن كعدمه ، دلَّ ذلك على عدم أهميته من الناحية البنيوية .

٢ ـ بل إن العربية كثيراً ما تستغني عن هذا الحرف في المواطن التي عودتنا أن نراه فيها ، فقد جاء في المثل « [تسمعُ] بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه » ، والشكل المألوف في مثل هـــذه العبارة أن يقال « [أن تسمع] بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه » ، وقال الشاعر :

ألا أيُّهذا الزاجري [أحضرُ] الوغى
وأن أشهدَ اللذاتِ هـــل أنت مخلدي ؟

والشكل المألوف أن يقال : « ألا أيُّهذا الزاجري [أن أحضر] الوغى » ، وقال آخر :

وما راعني إلا [يسيرُ] بِشُرْطَةٍ
وعهدي بـــه قَيْناً يسيرُ بكـــيرِ

والشكل المـــألوف أن يقال : « وما راعني إلا [أن يسير] بشرطةٍ » ، وقال آخر :

أريدُ [لأنسى] ذكرَها فكأنما
تَمثَّـــلُ لي ليلى بـــكل سبيـــلِ

والشكل المألوف أن يقال : « أريد [أن انسى] ذكرهـــا » ،

وسمع عن العرب قولهم : « أريد [تقوم] » ، والمألوف كثيراً أن يقال : « أريد [أن تقوم] » ... الخ .

فاذا كانت العربية تتخلى عن هذا الحرف في المواطن التي يعتقد أنها فيه أشد ما تكون تمسكاً به ، فهل يعني هذا شيئاً غير كونها بحاو لها كثيراً أن تباشر جملها المعمولة مباشرة بغير توسط حرف مساعد ؟

٣ ـ ثم إن قول النحاة إن هذا الحرف مصدري يسبك مصدراً مفرداً من الجملة الواقعة بعده ليكون هذا المصدر واقعاً في الموقع الاعرابي ـ هذا القول غير صحيح ولا يثبت للامتحان . وسنرى حقيقة ذلك فيما يأتي :

خذ العبارة الآتية : « أريد [أن يسافر زيد] » .

سيقول النحاة : إن موقع المفعول به ليس للجملة ، بل هو للمفرد ، أي هو للمصدر المؤول من « أن » وصلتها . والتأويل : « أريد [السفر] » .

سنقول : ولكن بين العبارة وتأويلها فرقاً في المعنى ، فالعبارة تفهمنا أننا نريد سفراً واقعاً من زيد ، أما التأويل فيفهمنا أننا نريد سفراً فقط ، هذا إلى أن التأويل يخلو من فكرة الزمن التي تظهر واضحة في العبارة الأصلية .

سيقول النحاة : إذن سنجعل التأويل على الشكل التالي : « أريد [سفر زيد] » .

فنقول : ولكن هذا التأويل الجديد ليس مفرداً كما أدعيتم أول مرة ، بل هو مركب إضافي ، والاضافة فيه لفظية كما نعلم جميعاً ، لأنها إضافة مصدر إلى فاعله ، وإذن فبين الكلمتين اسناد ، والاسناد يعني جملة ،

وإذن فتركيب [سفر زيد] جملة لا مفرد ، وإن كانت هذه الجملة ذات تصميم مختلف . وهكذا فان تأويلكم لم يزد على كونه هرباً من جملة للوقوع في جملة أخرى ذات بناء مختلف . إذن فدعوى أن الموقع الاعرابي لمفرد دعوى باطلة ، بل هو للجملة برمتها . ومهما تحاولوا أن تضعوا في هذا الموقع مفرداً فلن تستطيعوا إلى ذلك سبيلاً .

٤ ـ وأخيراً انظر معي إلى العبارة التالية :

« [أن تسافر] أفضِّلُهُ »

هذه العبارة فاسدة باتفاق ، ولكن النحاة القائلين بالتأويل بالمصدر لا يملكون ما يعللون به فسادها ، بل إن نظريتهم تجبرهم على القول بصحتها رغم فسادها البادي لكل ناطق بالعربية ، فان التأويل يقول : « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء ، وجملة « أفضله » خبر عنه ، والتقدير : [سفرك] أفضله .

وهكذا ترى أن عبارة لا يختلف اثنان في فسادها قد انتهت بالتأويل إلى عبارة لا يختلف اثنان في سلامتها .

أما نحن الذين لا نقول بالتأويل فعندنا ما نعلل به فساد العبارة ، فنقول : إن الأصل في العربية أن يكون الاسناد بين مفردين ، نحو « زيد عالم » ، ولكن العربية تتسامح في أن يكون أحد طرفي الاسناد جملة شريطة أن يظل الطرف الآخر مفرداً ، فمن سماحها بأن يكون الخبر وحده جملة قولك « زيد [ينظم] الشعر (١) » ، ومن سماحها بأن يكون المبتدأ وحده جملة قولهم « [تسمع] بالمعيدي خير من أن تراه (٢) » ،

(١) زيد : مبتدأ ، وجملة ينظم : خبر .
(٢) جملة تسمع : مبتدأ ، وخير : خبر .

وقوله تعالى « سواءٌ عليهم [أأنذرتهم] أم لم تنذرهم (١) » ، أما أن يكون كلا طرفي الاسناد جملة فهذا غير جائز لأنه يبعد الاسناد كثيراً عن شكله الأصلي ، إذن ففساد عبارة « [أن تسافر] أفضله » متأتٍ من كون كلا طرفي الاسناد جملة ، ونتيجة ذلك كله أن [أن تسافر] جملة وليس في تأويل المفرد .

قد يقول النحاة : ونحن أيضاً عندنا ما نعلل به فساد هذه العبارة .

فنقول لهم : وما هو ؟

فيقولون : هو الهاء في جملة « أفضله » ، ذلك أننا لو اثبتناه ليكون رابطاً يربط جملة الخبر بالمبتدأ لعاد على لا شيء ، لأن المعود عليه هو المصدر المؤول ، وهو شيء تقديري وليس صريحاً حتى يعود عليه ضمير ، ولو نزعنا هذا الضمير لبقيت جملة الخبر بغير رابط . فلما بطل الأمران ، أي نزع الضمير وإثباته ، بطل كون العبارة صحيحة .

وقد يبدو هذا التعليل مقبولاً لأول وهلة ، ولكن إذا تذكرنا ما يقوله النحاة في موطن آخر بدا لنا أن تعليلهم هذا ليس إلا واحدة من من حيلهم المعروفة للتخلص من كل محرج يصادفهم . واليك توضيح ذلك :

سنقول للنحاة : ما تقولون في قوله تعالى « وأن تصوموا خيرٌ لكم » ، أصحيح هو أم فاسد ؟

سيقولون : بل إنه لصحيح .

فنقول : ولكن هذه الآية تشتمل على مثل الضمير الموجود في

(١) جملة أأنذرتهم : مبتدأ مؤخر ، وسواء : خبر مقدم .

مثالنا الفاسد ، فأنتم ، لا نحن ، من يدعي بأن في اسم التفضيل « خير » ضميراً مستكناً ، فان لم يعد هذا الضمير المستكن على مصـــدركم المؤول فعلام يعود إذن ؟ فأنتم الان أمام أمرين فاختاروا ، فاما أن ترجعوا عن دعواكم باستكنان الضمير في اسم التفضيل ، وإما أن تعيدوه إلى مصدركم المؤول الذي رفضتم قبل قليل أن يعود عليه شيء .

★ ★ ★

ألم يأن للنحاة ، بعد كل الذي سقناه من الأدلة ، أن يتخلوا عن نظرية التأويل بالمصدر ، وأن يقولوا : إن [أن أسافر] جملة وليست مفرداً ؟

إني أعدهم ، إن فعلوا ذلك ، بحل ٍ في غاية البساطة لكثير من مشكلاتهم التي ورطتهم فيها نظرية التأويل . ولا أريد أن أعدد لهم هذه المشكلات ، فهم أدرى مني بها ، ولكني أعرض على القارىء نماذج منها ليرى مقدار ما تجنيه من الخير إذا نحن تخلينا عن هذه النظرية :

خذ مثلاً العبارة : **كاد الولد [أن يسقط]**

يأتي النحاة فيؤولون « أن يسقط » بالمصدر « السقوط » ، فتصبح العبارة : كاد الولد سقوطاً ، فيرون أنها فاسدة بهذا التأويل ، لأن فيها اسناد مصدر إلى اسم ذات ، وهو أمر لا تجيزه العربية ، إذ لا يقال فيها « الولد سقوطٌ » ، فيلجؤون إلى تأويل ثان ٍ ، فيؤولون المصدر بمشتق ، فتصبح العبارة : كاد الولد ساقطاً ، وهي أيضاً عبارة فاســـدة لم تتلفظ العربية بمثلها .

وهكذا ترى النحاة قد عجزوا ، بعد تأويلين اثنـــين ، عن أن

يصلوا إلى مفرد يستطيع أن يقوم مقام الجملة . والظاهر أنهم محتاجون إلى تأويل ثالث ، أو إلى رابع ، أو إلى سلسلة لا نهاية لها من التأويلات .

خذ مثالاً آخر قول الشاعر :

ألا ليت الشبابَ يعود يوماً فأخبرَه بما فعل المشيبُ

يأتي النحاة فيؤولون « أخبره » بالمصدر « إخبار » ، ثم ينظرون فيجدون قبل هذا المصدر المؤول فاء سببية عاطفة ، فاذا أرادوا عطف المصدر المؤول على مصدر سابق لم يجدوا في الكلام الذي قبل الفاء مصدراً صريحاً يمكن العطف عليه ، ولا مصدراً مؤولاً لخلو الكلام من حرف مصدري سابك ، وعندئذ يقولون : نعطفه على مصدر متصيَّدٍ ، أو متخيَّلٍ ، أو منتزعٍ ، أو متوهمٍ من الكلام السابق .

فانظر اليهم كيف وصل بهم الأمر إلى حد الوقوع في الأوهام والتخيلات والتصيّدات وقسر الكلام العربي لينتزعوا منه بالقوة ما يشاؤون . وما ذلك كله إلا بسبب التأويل بالمصدر .

★ ★ ★

ومع كل هذا وذاك فسنسلم للنحاة جدلاً بنظرية التأويل بالمصدر ، لأننا نريد أن نسير معهم إلى آخر المدى لنرى هل كانوا أمناء على مبدئهم الاعرابي الذي ارتضوه لأنفسهم رغم بعض نظرياتهم الفاسدة ، أم لا ؟

غير أن التسليم بنظرية المصدر المؤول يقتضي إدخال تعديل جديد على المبدأ الموقعي في اعراب الجمل ليصير على الصيغة الآتية :

« تعرب الجمل بحسب مواقعها : فكل جملة وقعت في موقع المفرد فلها اعرابه ، شريطة ألا تكون مصدرة باسم موصول ، فان كانت كذلك

فالموقع الاعرابي للاسم الموصول ، وشريطة ألا تكون مصدرة بحرف مصدري ، فان كانت كذلك فالموقع الاعرابي للمصدر المؤول . وكل جملة وقعت في المواقع الموقوفة على الجمل فهي مما لا محل له من الاعراب . ويعتبر الموقعان اللذان بعد الاسم الموصول والحرف الموصول من مواقع الجمل ، فالجملة في هذين الموقعين لا محل لها من الاعراب » .

هل تمسك النحاة بهذا المبدأ بعد هذين التعديلين عليه ؟ لننظر :

٣ ـ المثال الثالث : ظللت واقفاً حتى [جاء زيد]

واضح من هذا المثال أن الذي بين المعقوفين جملة ، ولا يستطيع النحاة ادعاء وجود مفرد ، لأن الكلام يخلو من حرف مصدري سابك ، وواضح أيضاً أن الموقع موقع المفرد المجرور بحتى ، بدليل صحة وقوع المفرد فيه ، فعلى حسب تأويل النحاة يمكن أن يقال : ظللت واقفاً حتى [مجيء زيد] . فانطلاقاً من المبدأ الاعرابي بعد تعديلاته يجب أن يقال : جملة « جاء زيد » في محل جر بحتى .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

• الواقع أنه لم يفعل ذلك إلا اثنان فقط منهم ، هما الزجّاج وابن درستويه ، أما الباقون فرفضوا ، ولكي يتخلصوا من اتهامهم بالخروج على المبدأ طلعوا علينا بقسم جديد لحتى فقالوا : « حتى » هذه ابتدائية وليست جارة ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

٤ ـ المثال الرابع : إن جاء زيد [فأكرمه]

واضح من هذا المثال أن الموقع الذي بين المعقوفين هو موقع الاجابة عن الشرط ، ونحن نعلم أن الشرط لا يجاب إلا بجملة ، وإذن فان الجملة

التي بين المعقوفين واقعة في موقع هو وقف على الجمل وحـدها ، فانطلاقاً من المبدأ الاعرابي يجب أن يقال : جملة « فأكرمه » جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الواقع أنهم رفضوا ذلك وقالوا : هي في محل جـــزم لأن الشرط جازم ولأنها اقترنت بالفاء . وهو تعليل لا معنى له ولا يبرئهم من تهمـة الخروج على المبدأ ، ولذلك نرى الدماميني يقف أمامهم بحزم متمسكاً بالمبدأ قائلاً : جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً لأنها واقعة في مواقع الجمل ، لا في مواقع المفردات .

ونكتفي من الموضوع بهذا القدر تاركين للقارىء ، إذا أحب ، أن يناقش النحاة بنفسه على هذه الشاكلة .

★ ★ ★

وبعد ، فماذا نريد من هذه المقدمة الطويلة ؟

سؤال لا بد أنه خطر على قلب القارىء . وأحب قبل الاجابة عنه أن يكون واضحاً تماماً أني لم أسع فيما قلت إلى النيل من النحاة ولا إلى التشنيع على مناهجهم . ولقد سبق أن بينت في مقدمـة الكتاب أني أحب النحاة القدماء وأحترمهم وأعجب كل الاعجاب بهم ، ولكن كل أولئك لا يمنع أنهم بشر يصيبون ويخطئون ، كما لا يمنع من أن ننبه على خطئهم إن أخطؤوا ، وأن نشير إلى المواطن التي خرجوا فيها عن النهج الصحيح في البحث والدراسة .

أما ما أردته من هذه المقدمة فيمكن تلخيصه فيما يأتي :

١ ـ أولاً : لقد وعدت قارئي في مقدمة الكتاب أن أكون محافظاً ، أي أن أقدّم له النحو العربي كما وضعه القدماء . ولقد ظللت خلال أقسام الكتاب الأربعة محافظاً على وعدي هذا قدر المستطاع ، ولم أتدخل بآرائي الخاصة إلا في أضيق الحدود ، ولقد حرصت أن يكون ذلك في الحواشي ما أمكن ، أما المتن فقد حاولت أن يكون مخلصاً لقواعد النحاة وحدهم . فلما انتهى الكتاب بأقسامه المذكورة على هذا الوجه ، شعرت في هـذه الخاتمة أني أصبحت في حل من وعـدي ، وأن باستطاعتي أن أعرض على قارئي آرائي الخاصة ، ولا سيما أنه أصبح ، بعد أن قطع معي هذا الشوط الطويل ، على قدر لا بأس به من التمكن من أصول النحو وفروعـه ، بحيث لم يبق هناك داعٍ للخوف عليه من البلبلة إذا هو اطلع على وجهات نظر تختلف عما عرفه في السابق . لهـذا كله انتهزت فرصة إعراب الجمل فعرضت عليه وجهة نظري في الموضوع . وبالطبع ، فلم يكن التبجح هو غرضي من هذا العرض ، بل كنت أرمي منه إلى أمرين : أولهما أن أبين للقارىء أن الأسس القديمة التي أقيم النحو العربي عليهـا ليست على قـدر كافٍ من المتانة والصلابة ، بل فيها ثغرات واسعة سمحت لعـدد كبير من المشكلات أن ينفذ إلى هذا النحو ، والثاني أن أبين له أن هذه الأسس القديمة ليست قدراً مقدوراً على النحو العربي فلا يمكنه الفكاك منها ، بل يمكن لهذا النحو أن يقوم على أسس أخرى قد تكون أمتن من الأولى وأشد منها صلابة .

٢ ـ ثانياً : لما كنت سأعرض على القارىء بعد قليل إعراب الجمل كما ارتآه النحاة ، وجدت من واجبي أن أقدم له مقدمـة طويلة أشرح له فيها المبدأ الذي اعتمدوه في إعرابهم ، ليكون له من ذلك أساسٌ يقف عليه كلما أراد أن يفهم أسباب خلافهـم ، أو كلما بدا له أن يختار بـين مذاهبهـم .

هذا ما أردته بالضبط ، فان كنت قد وُفّقت اليه ، فالحمد والشكر لله وحده ، وإن كان غير ذلك ، فللقارىء الحرية في أن يمزق من صفحات هذه المقدمة ما يشاء .

والآن إلى اعراب الجمل . ونبدأ بالجمل التي لها محل من الاعراب .

٥ ـ الجمل التي لها محل من الاعراب :

وهي سبع عند بعضهم ، وأكثر من سبع عند آخرين . واليك بيانها :

١ ـ الجملة الواقعة خبراً

ومحلها الرفع إن كانت خبراً عن مبتدأ ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، أو كانت خبراً لأحد الحروف المشبهة بالفعل ، نحو : إن زيداً [ينظم الشعر] ، ومحلها النصب إن كانت خبراً لفعل ناقص ، نحو : كان زيد [ينظم الشعر] .

وإذا وقعت الجملة خبراً عن مبتدأ فلا يشترط في هذا المبتدأ إلا أن يكون مفرداً صريحاً ، أما إن كان جملة ، نحو : جاء زيد ، أو جملة مصدرة بحرف مصدري نحو : أن تسافرَ ، فلا يجوز له أن يأتي خبره جملة ، فلا يقال : جاء زيد [أرغب فيه] ، على تقدير « مجيءُ زيد [أرغبُ فيه] ، ولا : أن تسافر [أفضلُه] ، على تقدير « سفرُك أفضله » ، بل لا يأتي الخبر في هاتين الحالتين إلا مفرداً صريحاً أيضاً ، فأما المبتدأ الجملة الذي خبره مفرد فكقولهم : [تسمعُ بالمعيدي] خيرٌ من أن تراه ، وأما المبتدأ الذي هو جملة مصدرة بالحرف المصدري وخبره مفرد فكقوله تعالى : [وان تصوموا] خيرٌ لكم . وقد مر شرح ذلك مستوفىً في مقدمة اعراب الجمل ، وعليه اعتمدنا في إثبات أن الجملة

المصدرة بالحرف الذي يدعونه مصدرياً هي جملة في الاعتبار النحوي وليست في تأويل المفرد كما يزعمون . وهذا الشرط أهمله النحاة ، ولم أجد ، في حدود ما قرأت من كتبهم ، من نص عليه .

وأما الجملة الواقعة خبراً فلا يشترط فيها سوى اشتمالهـــا على رابط يربطها بالمبتدأ (١) . واشترط بعضهم شرطاً آخر وهو أن تكون خبرية لا إنشائيـة .

وهذه أمثلة للجملة الخبرية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ ـ زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر عن المبتدأ . ولا خلاف .

٢ ـ إن زيداً [ينظـم الشعر]

الجملة خبر « إن » . ولا خلاف .

٣ ـ كان زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر « كان » . ولا خلاف .

٤ ـ زيدٌ [سَلـِّمْ عليه]

قال بعضهم : الجملة خبر عن زيد ، وقال آخرون : الجملة انشائية ، فلا تكون خبراً ، وإنما هي مفعول به لقول محذوف هو خبر عن زيد ، والتقدير : زيدٌ مقولٌ فيه : سلـّم عليه .

---

(١) راجع أنواع الرابط في ص ٣٦٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

٥ ـ عسى زيد أن [يقومَ]

قال بعضهم : الجملة خبر « عسى » ، و « أن » زائـــدة . وقال آخرون : لو كانت « أن » زائدة لمــا نصبت ، والصحيح أنها مصـدرية والجملة بعدها صلة لها ، أما الخبر فهو المصدر المؤول .

٦ ـ [نعم الرجل] زيدٌ

قال بعضهم : الجملة خبر مقـــدم لزيد . وقال آخرون : بل هي ابتدائية لا محل لها ، وأما خبر زيد فمحذوف تقديره : زيد الممدوح .

٧ ـ من [جاء بالحسنة] فله عشر أمثالهـا

قال بعضهم : الجملة خبر « من » ، لأنها تشتمل على ضميره العائد عليه ، ولأن أصل « من » الشرطية هي « من » الاستفهامية ، ونحن نعلم أن خبر الاستفهامية هو الجملة الواقعة بـعـدها ، نحو : من [جاء ؟] . فاذا تضمنت « من » الاستفهاميـــة معنى الشرط فصارت شرطيـة ، فان الاعراب يبقى على ما كان عليه ، وأما أن الفائدة لا تتم بجملة الشرط وحدها ، فلأنها بعد تضمنها معنى الشرط صارت محتاجـة للجزاء من حيث المعنى فقط لا من حيث الاعراب ، وذلك لأن التركيب الشرطي لا يكون إلا بجملتين . وقال آخرون : الجملة صلة « من » ، أو نائبة عن صلتها فلا محل لها ، وذلك لأن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصوليـة ، لأن قولك « من يجتهد ينجح » هو كقولك « الذي يجتهد ينجح » . وقال غيرهم : الجملة جزء الخبر فلا محل لها ، لأن المحل للكل لا للجزء ، وإنما الخبر هو مجموع جملتي الشرط والجزاء . وقال غيرهم : الجملة ابتداء الشرط فلا محل لها ، والخبر هو مجموع ابتداء الشرط مع جزائه ، فقولك « من يجتهد ينجح » يساوي قولك « زيدٌ إن يجتهد ينجح » . فلولا أن الشرط

وجوابه مبنيان على المبتدأ لكانت جملة « ان يجتهد » ابتدائية لا محل لها من الاعراب ، ولكانت جملة « ينجح » جواب الشرط لا محل لها من الاعراب ، فلما بني مجموع الجملتين على المبتدأ صار مجموعها خبراً عن هذا المبتدأ ، وبقي لكل جملة بمفردها اعرابها السابق .

٨ ـ من جاء بالحسنةِ [فله عشرُ أمثالها]

قال بعضهم : الجملة خبر عن المبتدأ « من » ، لأنها محط الفائدة أولاً ، ولوجوب أن تشتمل على ضميره ثانياً . وقال آخرون : بل هي جواب شرط جازم مقترنة بالفاء فمحلها الجزم ، ولو اعتبرناها خبراً لكان لها محلان : محل جزم باعتبارها جواب شرط ، ومحل رفع باعتبارها خبراً عن مبتدأ ، وهذا لا يكون ، لأن الشيء الواحد لا يكون له محلان من الاعراب .

٩ ـ من [جاء بالحسنة فله عشرُ أمثالها]

قال بعضهم : مجموع الجملتين هو الخبر . وقال غيرهم غير ذلك . وقد مضى .

وهذا الخلاف جارٍ في كل اسم شرط وقع مبتدأ .

١٠ ـ ما [أحسن زيداً !]

قال البصريون : الجملة خبر « ما » . وقال الأخفش : يجوز هذا ، ويجوز أن تكون صلة لها . أو صفة لها ، وعليها فالخبر محذوف ، والتقدير : الذي حسَّن زيداً شيءٌ عظيمٌ ، أو : شيءٌ محسِّنٌ لزيدٍ شيءٌ عظيم . وهذا كله مبني على خلافهم في « ما » التعجبية : أهي نكرة تامة ،

أم نكرة ناقصة ، أم معرفة ناقصة (١) .

٢ ـ الجملة الحالية

ومحلها النصب دائماً ، نحو : جاء زيد [يضحك] .

وقد اشترطوا في هذه شروطاً :

١ ـ أن تكون جملة خبرية ، فان كانت انشائية نحو : جاء زيد [سلّمْ عليه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٢ ـ ألا تكون مصدرة بدليل استقبال ، أي بكلمة دالة على الاستقبال ، فان كانت كذلك نحو : جاء زيد [سوف أكرمُه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٣ ـ أن تقع بعد معرفة محضة ، فان وقعت بعد معرفة غير محضة مثل المعرف الجنسي في قوله تعالى : كمثل الحمار [يحمل أسفاراً] ، فهي غير متعينة للحالية ، بل يصح اعتبارها حالاً ، ويصح اعتبارها نعتاً ، لأن المعرف الجنسي كالنكرة في المعنى . وكذا الأمر إذا وقعت بعد نكرة غير محضة مثل النكرة الموصوفة في قوله تعالى : وهذا ذكر مباركٌ [أنزلناه] ، فهذه صالحة للحالية والوصفية .

وقد تقع الجملة حاليةً بعد النكرة المحضة ، ومنه قوله تعالى : وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خيرٌ لكم] ، وقوله : أو كالذي مرَّ على قريةٍ [وهي خاوية] . وإنما تعين في هذه أن تكون حالاً على الرغم من كونها بعد نكرة ، لأنها مصدرة بالواو ، والواو لا تعترض بين الموصوف

(١) انظر ص ٢٢١ وما بعدها من الجزء الثالث من هذا الكتاب .

وصفته ، خلافاً للزمخشري ومن وافقه . كذا يقول ابن هشام . وعندي أن الحالية متعينة لا بسبب الواو ، بل لأن تذوّق الجملة يشعر بحاليتها ، إذ قد تأتي الجملة حالية بعد النكرة المحضة وليست مصدرة بالواو ، وذلك كقوله تعالى : وجاء من أقصى المدينةِ رجل [يسعى] ، فالحس اللغوي يشعر أن المقام هنا مقام بيان حال تلبس الفاعل أثناء قيامه بفعله ، لا مقام بيان وصف ثابت .

٤ ـ أن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها . ورابطها إما الضمير وحده ، واما الواو وحدها ، وإما كلاهما معاً .

٥ ـ ألا يكون ما تعلقت به مبتدأ أو موصولاً ، فان كان الأول فهي خبر عنه لا حال ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، وإن كان الثاني فهي صلة له ، نحو : جاء الذي [أكرمته] .

وقد تلتبس الحالية بالمعترضة . وعندئذ فشروطها هذه تميزها منها .

وهذه أمثلة للجملة الحالية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ ـ جاء زيد [يضحك]

الجملة حالية محلها النصب . ولا خلاف .

٢ ـ وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خير لكم]

قال بعضهم : الجملة حالية بدليل تصدرها بواو الحال . وقال آخرون : الجملة صفة لتعلقها بنكرة محضة ، أما الواو فزائدة . وقد مرّ .

٣ ـ نحن [معاشر الأنبياء] لا نورث

قال بعضهم : جملة الاختصاص حالية . وقال آخرون : بل هي معترضة لا محل لها .

٣ ـ الجملة الواقعة مفعولاً

ومحلها النصب ، نحو قوله تعالى : قال : [إني عبدُ اللهِ] .

وليس كل فعل متعدٍ بقادر على أن يأخذ مفعوله جملة ، فالأفعال من نحو « ضرب وأكل وشرب » وما شابهها لا يقع مفعولها إلا مفرداً . أما الأفعال التي يأتي مفعولها جملة فمحصورة فيما يأتي :

١ ـ **فعل القول** : نحو : قال [إني عبد الله] .

٢ ـ **الفعل المرادف للقول** : ونعني به كل فعل بمعنى « قال » ، نحو قول الشاعر :

رَجُلانِ من مكةَ أخبرانا : [إنا رأينا رَجُلاً عُرْيانا]

وفي هذين خلاف ستذكره عند سرد الأمثلة .

٣ ـ **« ظن وأخواتها »** : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثانياً ، نحو : ظننت زيداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر كما نعلم .

٤ ـ **« أَعْلَمَ وأخواتها »** : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثالثاً ، نحو : أخبرت زيداً خالداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر أيضاً .

٥ ـ **الفعل القلبي المعلّق** : ونعني به كل فعل قلبي علّق ، أي منع من العمل في لفظ مفعوله أو مفعوليه ، فالأول نحو : عرفتُ [من زيدٌ ؟] ، والثاني نحو : علمت [أيُّ الرجال زيدٌ ؟] . والجملة مع الأول سادة مسد المفعول الواحد ، ومع الثاني سادة مسدَّ المفعولين .

وهذه أمثلة للجملة المفعول بها مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ ـ ظننت زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثان لفعل « ظن » . ولا خلاف .

٢ ـ أخبرت بكراً زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثالث لفعل « أخبر » . ولا خلاف .

٣ ـ عرفت [من أبوك ؟]

الجملة مفعول بها لفعل « عرف » المعلق بالاستفهام . ولا خلاف .

٤ ـ قال : [إني عبد الله]

قال بعضهم : الجملة مفعول بها لفعل « قال » ، لأنه يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » ، أي إنك تستطيع أن تقول فيها ما تقوله في كل مفعول به عندما تخبر عنه باسم مفعول مشتق من الفعل الواقع به . واليك شرح ذلك : إذا أخبرت عن المفعول به من قولك « أكلت الخبزَ » قلتَ : الخبز مأكول ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « شربت الماءَ » قلتَ : الماء مشروب ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « ضربت زيداً » قلت : زيد مضروب ، وإذا أخبرت عن جملة « اني عبد الله » من قوله تعالى « قال : [اني عبد الله] » قلت : الجملة مقولة . فاذا كان المأكول مفعولاً به لفعل الأكل ، والمشروب مفعولاً به لفعل الشرب ، والمضروب مفعولاً به لفعل الضرب ، فان المقولة أيضاً مفعول بها لفعل القول . وقال آخرون : بل الجملة مفعول مطلق ، لأن جملة القول هي حدث القول نفسه ، فكما أن « القرفصاء » مفعول مطلق في قولك : جلست القرفصاءَ ، لأنها نفس الجلوس ، وكما أن « الهوينى » مفعول مطلق

في قولك : سرت الهويني ، لأنها نفس السير ، فكذلك جملة « اني عبد الله » ، لأنها نفس حدث القول .

٥ ـ صاحَ زيدٌ : [أنا مسافر]

قال الكوفيون : الجملة مفعول بها لفعل « صاح » لأنه بمعنى « قال » . والقاعدة العامة أن الشيء إذا كان بمعنى شيء آخر أخذ حكمه . وقال البصريون : الجملة مفعول بها لقول محذوف هو حال من زيد ، والتقدير : صاح زيد قائلاً : [أنا مسافرٌ] ، وانما قلنا ذلك لأن الجملة يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » فتكون مفعولاً بها لفعل القول فقط ، ولكن لا يمكن الاخبار عنها بأنها « مصيحة » حتى تكون مفعولاً بها لفعل الصياح . وقال الزمخشري : الجملة المحكية بمرادف القول تفسير له وليست مقولة لشيء ، وإذن فلا محل لها من الاعراب . وتابعه ابن هشام في ذلك فقال : وهو الظاهر .

٤ ـ الجملة المضاف اليها

وعملها الجر ، نحو : دخلت المدرسة يومَ [دخلها زيد] .

ولا يشترط في الجملة المضاف اليها شرط ، أما مضافها فاشترطوا أن يكون واحداً من ثمانية .

١ ـ **اسماء الزمان** : ونعني بها كل اسم موضوع لقطعة من الزمان مثل : اليوم ، والساعة ، والدقيقة ، والحين ، واللحظة ، وما شابه ذلك . فكل هذه الاسماء يصح إضافتها إلى الجمل سواءٌ أكانت منصوبة على الظرفية نحو : جئت يومَ [جاء زيد] ، أم كانت غير ذلك نحو : جئت

في يومِ [جاء زيد] ، و : يومُ [يجيءُ زيدٌ] أحبُّ الأيام إلي ، و : عرفت يومَ [يجيءُ زيد] ...

٢ ـ « حيث » : وتختص بذلك عن سائر اسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمة . وإذا خرجت عن الظرفية ففي اضافتها إلى الجملة خلاف سنذكره عند عرض الامثلة .

٣ ـ « آية » : بمعنى علامة . وفيها خلاف سنذكره في الأمثلة .

٤ ـ « ذو » : وفيها خلاف .

٥ ـ « لدن » : وفيها خلاف .

٦ ـ « ريث » : وفيها خلاف .

٧ ـ « قول » : وفيها خلاف .

٨ ـ « قائل » : وفيها خلاف .

وهذه أمثلة للجملة المضاف اليها مع ذكر ما دار حولها من خلاف .

١ ـ جئت حينَ [جاء زيد]

قال الأكثرون : الجملة في محل جر بالاضافـة . وقال الدماميني : الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وعلى رأيه فـلا يضاف شيء إلى الجملة اطلاقاً .

٢ ـ جلست في حيثُ [جلس زيد]

قال الأكثرون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال المهدوي شارح الدريدية : إذا خرجت « حيث » عن الظرفية بأن جُرَّت بالحرف خرجت

عن الاضافة إلى الجمل ، وصارت الجمل بعدها صفة لها ، والتقدير : جلست في مكانٍ [جلس فيه زيد] .

٣ ـ أعطني كتاب زيد بآيةِ [زارك البارحة]

قال سيبويه : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن جني : الجملة صلة لحرف مصدري محذوف ، والتقدير : بآية ما زارك البارحة . وعلى ذلك فالمضاف اليه مفرد لا جملة ، وهو المصدر المؤول .

٤ ـ إذهبْ بذي [تسلمُ]

هذه عبارة مألوفة في الكلام العربي ، ومعناها العام : اذهب في وقت تسلم فيه . واختلف النحاة في تحليلها على وجهين ، فقال بعضهم : هي على تقدير : إذهبْ بوقتٍ صاحبِ سلامةٍ ، وعليه تكون « ذو » اسماً من الاسماء الخمسة ، واقعة موقع النعت لمنعوت منكر محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون مضافة ، والجملة بعدها مضاف اليها . وقال آخرون : هي على تقدير : إذهب بالوقت الذي تسلم فيه ، وعليه تكون « ذو » اسماً موصولاً ، واقعة موقع النعت لمنعوت معرف محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون الجملة بعدها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

٥ ـ جئت لَـدُنْ [جاء زيد]

قال الأكثرون : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن مالك في بعض كتبه : الجملة صلة لحرف مصدري محذوف ، والتقدير : جئت لدن أن [جاء زيد] . والمضاف اليه هو المصدر المؤول من الجملة ، وذلك لأن « لدن » ليست خالصة للزمان ، بل هي لمبدأ الغايات مطلقاً ، زمانية

كانت هذه الغايات أو مكانية ، فلهذا لا تضاف إلا إلى المفرد ، فشأنها كشأن « قبل » و « بعد » ، فكما أن هاتين لا تضافان إلى الجملة فلا يقال : جئت قبل [جاء زيد] ، ولا : جئت بعد [جاء زيد] ، حتى تقول : جئت قبل أن [جاء زيد] ، و : جئت بعد أن [جاء زيد] ، فكذلك « لدن » . ولذا فالحرف المصدري بعدها لا بد منه مذكوراً أو مقدراً . قال ابن الدهان : وهذا هو مذهب سيبويه .

٦ ـ إجلسْ ريثَ [يأتي زيد]

والخلاف ههنا كالخلاف في « لدن » .

٧ ـ قولُ [وُلِدَ لك غلام] يسعدني

قال الأكثرون : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال الدماميني : الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وإذن فهي خارجة عما نحن فيه .

٨ ـ قائلُ [وُلِدَ لك غلام] سينال مني مكافأة

والخلاف ههنا كالخلاف في المسألة السابقة .

٥ ـ الجملة المجزومة بالشرط

ومحلها الجزم نحو : إن يجتهد زيد [فهو ناجحٌ] .

وشرط هذه أن تكون أداة الشرط جازمة ، ثم أن تقترن بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . وقد تحذف الفاء أحياناً فتقدر ، ومنه قول الشاعر :

من يفعلِ الحسناتِ [اللهُ يشكرُها]
والشرُّ بالشرِ عندَ اللهِ مثلانِ

والتقدير : من يفعل الحسنات [فالله يشكرُها] .

وهذه أمثلة للجملة الواقعة في جواب الشرط الجازم مع ذكر الخلاف الذي دار حولها .

١ ـ إن يجتهد زيد [فهو ناجحٌ]

قال الأكثرون : الجملة في محل جزم . وقال الدماميني : بل لا محل لها ، تمسكاً بمبدأ أن الجملة إذا حلت في المواقع المخصصة للجمل فلا محل لها ، وموقع الاجابة عن الشرط هو للجمل وليس للمفردات .

٢ ـ إن اجتهد زيد [ينجحُ]

برفع « ينجح » . وهذا جائز إذا كان فعل الشرط ماضياً . ولا خلاف في أن هذه الجملة ليست هي جواب الشرط ، ولكن الخلاف في كونها جزءاً من جواب الشرط أو ابتدائية مؤخرة من تقديم : قال المبرد : الجملة ههنا خبر عن مبتدأ محذوف قبله فاء جزاء محذوفة ، والتقدير : إن إن يجتهد زيد فهو [ينجحُ] ، وعليه فالجملة صغرى خبرية محلها الرفع ، والجملة الكبرى جواب شرط محلها الجزم . وقال سيبويه : يجوز هذا ، ويجوز أمر آخر ، وهو : أن تكون مؤخرة من تقديم ، والتقدير : [ينجحُ زيد] إن اجتهد ، وعليه فالجملة ليست صغرى ولا كبرى ، وهي ابتدائية لا محل لها من الاعراب أُخِّرَتْ من تقديم ، وهي دليل الجواب المحذوف ، وليست هي الجواب ولا جزءاً منه .

٦ ـ الجملة التابعة لمفرد

وهي ثلاثة أنواع :

١ ـ **الوصفية** : وشرطها أن تكــون مشتملة على ضمير يربطها بموصوفها ، ثم أن يكون موصوفها نكرة محضة ، فان لم يكن كـذلك ، كأن يكون نكرة مخصصة بوصف أو إضافة ، فهي صالحــة لأن تكون نعتاً له أو حالاً منــه ، وذلك نحو : « عندنا تلميــذٌ نشيطٌ [يحب المطالعة] » . فجملة « يحب المطالعة » يمكن اعتبارها نعتاً للتلميذ ، ويمكن اعتبارها حالاً منه لأنه تخصص بوصفه بالنشاط .

وباعتبار أن الجملة الوصفية جملة تابعة ، فان محلها في الاعراب تابع لاعراب موصوفها ، فهي في مثـل قولك : جاء رجل [يحمل كتباً] ، محلها الرفع ، وفي مثل قولك : رأيت رجلاً [يحمل كتبــاً] ، محلها النصب ، وفي مثل قولك : مررت برجلٍ [يحمل كتباً] ، محلها الجر .

٢ ـ **المعطوفة على مفرد** : ومحلها بحسب ما عطفت عليه ، فهي في مثل : زيد كاتبٌ [وينظم الشعر] محلها الرفع لعطفها على خبر مرفوع ، وفي مثل : كان زيد كاتباً [وينظم الشعر] محلها النصب لعطفها على خبر منصوب ، وفي مثل : مررت برجلٍ كاتبٍ [وينظم الشعر] محلها الجر لعطفها على اسم مجرور .

٣ ـ **المبدلة من مفرد** : وهذه اختلف النحاة فيها : فمنهــم من أثبتها ، ومثلوا لها بقوله تعالى : وأسرّوا النجـوى الذين ظلموا : [هـل هذا إلا بشرٌ مثلكُمْ ؟] ، فالجملة عند هؤلاء بدل من « النجوى » ، ومنهم من نفاها وردّ ما ورد منها مشابهاً للآية إلى نوع الجملة المفسرة .

٧ ـ الجملة المستثناة

وهي الواقعة بعد « إلا » ، ومحلها النصب على الاستثناء ، نحـو : جاء الطلاب إلا [زيدٌ لم يأتِ] ، فزيد مبتـدأ ، والجملة الصغرى « لم

يأت » خبره ، والجملة الكبرى في محل نصب على الاستثناء .

ولا بد في هذه الجملة من أن يكون الكلام قبل « إلا » تاماً ، فان كان مفرغاً كانت الجملة التي بعد « إلا » بحسب العوامل التي قبلها ، ففي مثل : « ما جاء زيد إلا [كتابُه معه] » محلها النصب على الحالية لا على الاستثناء ، لأنها حال مفرغة من أحوال عامة لزيد لم تذكر قبل « إلا » ، وفي مثل : « ما علمت زيداً إلا [يفعل الخير] » ، محلها النصب على المفعولية لا على الاستثناء ، لأن فعل « علم » لم يستوف غير مفعوله الأول قبل « إلا » ، فتكون الجملة التي بعدها مفعولاً ثانياً له .

٨ ـ الجملة الواقعة مبتدأ

ومحلها الرفع . واختلف النحاة فيها ، فمنهم من أثبتها واحتج لها بالمثل العربي : [تسمعُ بالمُعَيْدِيِّ] خيرٌ من أن تراه ، ومنهم من نفاها وحمل ما ورد منها على اضمار « أن » ، فعلى قول هؤلاء يكون المبتدأ هو المصدر المؤول من الجملة والحرف المصدري المقدر ، لا الجملة نفسها .

٩ ـ الجملة الواقعة فاعلاً

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة مبتدأ ، فأما المثبتون لها فاحتجوا بقول الشاعر :

وما راعني إلا [يسيرُ بشرطةٍ]
وعهدي به قيناً يسيرُ بكيرِ

على اعتبار جملة « يسير » فاعلاً لفعل « راعني » ، وأما النافون لها ، فأولوا ذلك وأمثاله على إضمار الحرف المصدري .

ومنهم من فصّل فقال : إن كان الفعل المسند قلبياً ، وكانت الجملة بعده مقترنة بمعلق ، جاز إسناد الفعل إلى الجملة ، نحو : ظهر لي [أجاء زيد ؟] ، وإلا فلا .

١٠ ـ الجملة النائبة عن الفاعل

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة فاعلاً ، فمنهم من أجازها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون عبارة : عُلِمَ [جاء زيدٌ] ، صحيحة ، على اعتبار جملة « جاء زيد » نائبة عن الفاعل ، ومنهم من أنكرها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون العبارة السابقة فاسدة ، ومنهم من أجازها بالشرطين السابقين ، وهما كون الفعل المسند قلبياً ، وكون الجملة مقترنة بمعلق ، وعلى رأي هؤلاء لا تصح العبارة السابقة إلا بعد إضافة معلق اليها ، أي أن تصير هكذا : عُلِمَ [أجاء زيد ؟] .

وأما الجملة المحكية بقول لم يسم فاعله ، كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم : [لا تفسدوا في الأرض] » ، فقد اختلف فيها النحاة : فأما المانعون لأن تكون الجملة نائبة عن الفاعل ، فقد اعتبروا نائب الفاعل في مثل هذه العبارة ضميراً مستتراً عائداً على المصدر المفهوم من الفعل « قيل » ، والتقدير : قيل هو ، أي قيل القولُ ، واعتبروا الجملة الواقعة بعد القول مفسرة لهذا الضمير المستتر ، ولا محل لها من الاعراب . وأما ابن هشام فيضطرب كلامه في شأن هذه الجملة ، فمرة يقول : والصواب أن النائب هو الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة (١) ؟ ، ومرة أخرى يقول : وأما قوله تعالى « وإذا قيل لهم :

---

(١) انظر المثال السابع من أمثلة الجملة المفسرة ، من الباب الثاني ، من كتاب المغني .

[لا تفسدوا في الأرض] ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة (١) ، ومرة ثالثة يقول : « وهذه النيابة مختصة بباب القول » ، ويعلل ذلك بقوله : « إن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة (٢) » . وهذا خلط عجيب ، لأن الجملة إذا أريد لفظها جاز الاسناد اليها مطلقاً ، وليس ذلك مختصاً بباب القول .

١١ ـ الجملة التابعة لجملة ذات محل

وعلها بحسب محل ما تتبعه . ولها نوعان :

١ ـ المعطوفة على جملة ذات محل : ومثالها : زيد [ينظم الشعر] و [يكتب القصة] ، فالجملة الثانية محلها الرفع لعطفها على الجملة الأولى التي محلها الرفع لوقوعها خبراً عن زيد .

٢ ـ المبدلة من جملة ذات محل : وهذه مختلف فيها ، فمنهم من أثبتها مشترطاً لها أن تكون أوفى مما تبدل منه بتأدية المعنى المراد ، واحتجوا لها بقول الشاعر :

أقول له : [ارحل] [لا تقيمنَّ عندنا]
وإلا فكن في السر والجهر مسلما

فالجملة الثانية محلها النصب لكونها بدلاً من جملة « ارحل » التي محلها النصب لوقوعها محكية بالقول ، والشرط المذكور متوفر فيها ، لأن اظهار الكراهية ، وهو المعنى الذي أراده الشاعر من بيته ، ظاهر في

---

(١) انظر التنبيه الذي ختم به الجمل ذات المحل من الاعراب .
(٢) انظر الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً من كتابه المغني .

الجملة الثانية أكثر من ظهوره في الجملة الأولى ، لأن عبارة « ارحل » لا تدل دلالة قاطعة على الكراهية ، لأنك قد تقولها لمن تريد رحيله لا بداعي الكراهية ، بل بدواع أخرى ، أما عبارة « لا تقيمن عندنا » فدلالتها على الكراهية ظاهرة واضحة ، لما فيها من الطباق السلبي مع عبارة « اقم عندنا (١) » .

وأما المنكرون لوقوع الجملة بـــدلاً فردوا ما ورد مما يوهمها إلى التفسيرية مرة ، وإلى المستأنفة مرة أخرى .

٦ ـ الجمل التي لا محل لها من الإعراب :

وقد حصرها النحاة في سبع ، وهي :

١ ـ الجملة المستأنفة

وتسمى الابتدائية أيضاً ، وذلك لأن الكلام يبدأ بها . ولها نوعان :

١ ـ **المفتتح بها النطق** : كالجملة الأولى من قولك : [جاء زيد] يحمل كتبه .

٢ ـ **المنقطعة عما قبلها** : كالجملة الثانية من قولك : مات فلان [رحمه الله] .

وقولنا « المنقطعة » نعني به عــدم التعلق باتباع أو إخبار أو نعت

---

(١) الطباق السلبي ، كما هو معروف في علم البديـع : هو الاتيان بكلمتين أو عبارتين متضادتين في المعنى بوساطة أداة نفي ، مثل : جاء ــ ما جاء ، جميل ــ غير جميل ... وهكذا .

أو حالية ... الخ ، أما الارتباط المنوي بغير ذلك فلا يضر ، فالجملة الثانية من قولك : أكرمك زيد [فأكرمه] ، مستأنفة على الرغم من ارتباطها بما قبلها برابط الصلة .

وهذه أمثلة لجمل اختلف النحاة في استئنافيتها :

١ ـ إن قامَ زيدٌ [أقومُ]

قال سيبويه (١) : الجملة مستأنفة ، مؤخرة من تقديم ، والأصل : [اقومُ] إن قام زيد ، وهي إذن دليل الجواب ، لا الجواب نفسه . وقال المبرد : الجملة خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : إن قام زيد فأنا [أقومُ] .

وانما حملها على ذلك رؤيتها للمضارع مرفوعاً بعد الشرط الجازم (٢) .

٢ ـ جاء القوم [خلا زيداً]

قال ابن عصفور : الجملة مستأنفة . وقال السيرافي : يجوز هذا ويجوز اعتبارها حالية ، على تقدير : جاء القوم خالين عن زيد .

٣ ـ جاء القوم حتى [زيدٌ جاء]

قال الجمهور : الجمل بعد « حتى » مستأنفة . وقال الزجاج وابن درستويه : إنها في موضع جر بحتى . وقد تقدم .

---

(١) هذا أحد قولين له في هذه الجملة .

(٢) مر معنا في مبحث جزم المضارع انه إذا وقع في جواب جزم وكان فعل الشرط ماضياً جاز رفعه وجاز جزمه .

٢ ـ الجملة المعترضة

وهي الواقعة بين شيئين متطالبين ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والجار والمجرور ، والمضاف والمضاف اليه ... الخ . وضابطها أن تصلح للسقوط دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال في علاقات الكلام بعضه ببعض ، وذلك نحو : نجح [أظن] زيدٌ ، ونحو : زيدٌ [واللهِ] ناجحٌ ، ونحو : ترك زيد بعد وفاته [رحمه الله] ثروة طائلة .

هذا ، وقد اختلف في جملة الاختصاص من نحو : نحن [معاشرَ الأنبياء] لا نورث ، فقال قوم هي معترضة ، وقال آخرون هي حالية . وقد تقدم .

٣ ـ الجملة المفسرة

واختلاف النحاة في أمر هذه الجملة كثير ، واضطراب أقوالهم فيها أكثر . ويمكن تلخيص ما قالوه بالآتي :

فأما ابن هشام فيضبطها بأنها : الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه . وبقوله في هذا الضابط « الفضلة » يحترز عن نوعين من الجمل يكشفان حقيقة ما يليان : فأما النوع الأول فهو الجملة المفسرة لضمير الشأن ، كما في قولك : إنه [لا يفلح الظالمون] ، فهذه الجملة عمدة لا فضلة ، ولها محل من الاعراب باتفاق . وأما النوع الثاني فهو الجملة المفسرة في باب الاشتغال ، كما في قولك : زيداً [ضربتُه] ، فهذه عمدة أيضاً لا فضلة ، لأن إسقاطها يخل بالكلام .

ولا ندري لماذا يحترز ابن هشام بضابطه عن هذا النوع الثاني من

الجمل رغم أنه يسميه بالجملة المفسرة ، ورغم أنه يذهب إلى كونه لا محل له من الاعراب خلافاً للشلوبين .

ومهما يكن من شيء فالظاهر أن ابن هشام شعر بغموض ضابطه وعدم كفايته فعقب عليه قائلاً : وسأذكر لها أمثلة توضحها [١] .

وبدلاً من أن يأتي بأمثلة توضح الجملة المفسرة ـ كما ادعى ـ وتبين بشكل حاسم حدودها التي تميزها عن غيرها ، نجده يأتي بثمانية أمثلة كان خمسة منها مما جرى فيه خلاف ، أو مما هو محتمل للتفسير وغيره على رأي ابن هشام نفسه . وأغرب من ذلك أنه في بعض الأمثلة التي اختلف فيها وقف من المختلفين موقف الحياد فلم يرجح رأياً على آخر . وكل هذا جعل من أمثلته عاملاً في زيادة غموض الجملة المفسرة لا في وضوح حدودها .

وإذا رجعنا نحن إلى أمثلته الثمانية الأساسية ، وإلى ما جاء في تضاعيف تنبيهاته واستطراداته من أمثلة أخرى ، أمكننا أن نستخلص رأيه في الجملة المفسرة على الشكل التالي :

١ ـ كل جملة مصدرة بحرف التفسير « أي » ، فهي جملة مفسرة ، وذلك كقول الشاعر :

وترمينني بالطَّرْفِ أي [أنت مذنبٌ]
وتقلينني لكنَّ إياك لا أقلي

٢ ـ كل جملة أتت بعد لفظ فيه معنى القول وليس فيه حروفه [٢] ،

---

(١) يقصد الجملة المفسرة .
(٢) يعني كل فعل بمعنى « قال » ، مثل : صاح ، نادى ، هتف ، أمر ، ... الخ .

فهي جملة مفسرة ، ولكن يشترط في هذه شرطان : الشرط الأول أن تكون مقترنة بـ « أنْ » التفسيرية ، كقوله تعالى : فأوحينا اليه أنْ [اصنعِ الفُلْكَ] ، فان لم تكن مقترنة بها ، نحو : نادى زيدٌ : [تعال يا خالد] ، فهي إما محكية (١) لما فيه معنى القول على مذهب الكوفيين ، وإما محكية لقول محذوف على مذهب البصريين الذين يقدرونه : نادى زيد قائلاً : [تعال يا خالد] . والشرط الثاني ألا تقدر الباء الجارة قبل « أن » فان قدرتها كانت « أنْ » مصدرية لا تفسيرية ، وكانت الجملة صلة للحرف المصدري لا مفسرة .

٣ ـ كل جملة أتت بعد مفرد يؤدي معناها فهي مفسرة لذلك المفرد ، وذلك كقوله تعالى : وأسَرُّوا النجوى الذين ظلموا [هل هذا إلا بشر مثلكم ؟] ، فجملة الاستفهام تفسير للنجوى لأن النجوى التي أسرُّها الذين ظلموا هي جملة الاستفهام نفسها .

٤ ـ كل جملة أتت تفصيلاً لمفرد مجمل فهي مفسرة له ، وذلك كقوله تعالى : إنَّ مَثَلَ عيسى عندَ اللهِ كمَثَلِ آدمَ : [خَلَقَهُ من ترابٍ ثم قال له كنْ فيكون] ، فواضحٌ أن « مثل آدم » كلمة مجملة ، وان الجملة التي بين المعقوفين تفصيل لهذا الاجمال .

٥ ـ كلما وقعت جملة موقع مفرد لا تجيز القواعد النحوية إيقاعها موقعه ، اعتبر المفرد صاحب الموقع محذوفاً ، أو مضمراً ، واعتبرت الجملة تفسيراً له . ومن هذا النوع الجملة الثانية من نحو قولك : أحْسِنْ إلى زيدٍ [أعطِهِ ألفَ دينارٍ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول المطلق ، لأنها مبينة لنوع الاحسان الذي تطلبه لزيد ، ولكن لما كانت

(١) أي مفعول بها .

القواعد النحوية لا تجيز عند النحاة أن يأتي المفعول المطلق جملةً ، اعتبر المفعول المطلق محذوفاً ، واعتبرت هذه الجملة المؤدية لوظيفته تفسيراً له . ومنه أيضاً جملة « لهم مغفرة » من قوله تعالى : وَعَدَ اللهُ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ [لهم مغفرة وأجرٌ عظيمٌ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول الثاني لفعل « وعد » ، ولكن لما كانت قوانين النحويين لا تجيز لفعل « أعطى » وإخوته ـ وفعل « وعد » واحد منها ـ أن يكون مفعوله الثاني جملةً ، اعتبر هذا المفعول الثاني محذوفاً ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له ، والتقدير عند النحاة : وَعَدَ الله الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ شيئاً هو : [لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيمٌ] . ومنه أيضاً جملة « لا تفسدوا » من قوله تعالى : وإذا قيل لهم : [لا تفسدوا في الأرض] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع النائب عن الفاعل لفعل « قيل » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تجيز الاسناد إلى الجملة ، اعتبر نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يعود على « القول » المفهوم من فعل « قيل » ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له . والتقدير : وإذا قيل لهم قولٌ هو : [لا تفسدوا في الأرض] . ومنه أيضاً جملة « ليسجننه » من قوله تعالى : ثم بدا لهم من بعد ما رَأَوُا الآيات [لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حين] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الفاعل لفعل « بدا » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تجيز مجيء الفاعل جملةً ، اعتبر الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يعود على « البداء » المفهوم من فعل « بدا » ، واعتبرت الجملة تفسيراً له ، والتقدير : ثم بدا لهم بداءٌ هو : [ليسجننه] (١) .

ويمكن أن نجمع الأنواع الثلاثة الأخيرة : ٣ ، ٤ ، ٥ ، تحت

(١) وابن هشام يرى أن هذه الجملة جواب قسم مقدر ، وان المفسر انما هو مجموع القسم وجوابه .

ضابط واحد هو : كل جملة أتت بعد مفرد مصرح به ، أو بعد مفرد محذوف عند كل النحاة أو عند بعضهم ، وكانت هذه الجملة جواباً عن سؤال : ما هو ؟ أو ما مضمونه ؟ أو : وكيف ذلك ؟ فهي جملة مفسرة . وكل ذلك بشرط أن تكون فضلة لا عمدة (١) . ويظهر هذا إذا عدنا إلى الأمثلة ووضعنا قبل الجملة المفسرة واحداً من الأسئلة المذكورة لتكون الجملة جواباً عنه :

١ ـ وأسرُّوا النجوى الذين ظلموا ـ وما مضمون هذه النجوى ؟ ـ : [هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] .

٢ ـ إنّ مَثَلَ عيسى عند اللهِ كَمَثَلِ آدم ـ وكيف كان مثل آدم ؟ ـ : [خلقه من تراب ثم قال له كنْ فيكون] .

٣ ـ هل أدلكم على تجارةٍ تُنْجيكم من عذابٍ أليمٍ ؟ ـ وكيف تكون هذه التجارة ؟ ـ : [تؤمنون بالله] .

٤ ـ ثم بدا لهم من بعد ما رَأَوُا الآيات ـ وما هذا البداء الذي بدا لهم ؟ ـ : [لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حين] .

٥ ـ وإذا قيل لهم ـ وما القول الذي قيل لهم ؟ ـ : [لا تفسدوا في الأرض] .

---

(١) ذلك لأن من الجمل ما يقع جواباً عن أمثال هذه الاسئلة ولا يكون مع ذلك مفسراً ، من ذلك مثلاً جملة الخبر في نحو قولك : الأتان [إنها انثى الحمار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الجواب عن سؤال : « وما الأتان ؟ » . ومع ذلك لا تعتبر تفسيرية ، بل خبرية ، لأنها عمدة ، والكلام يختل بحذفها .

٦ ـ أحسِن إلى زيد ـ وما هذا الاحسان ؟ ـ : [أعطه ألف دينار] .

٧ ـ وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ ـ وما الشيء الذي وعدهم إياه ؟ ـ : [لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيم] .

★ ★ ★

هذا ما أمكننا أن نستخلصه من كلام ابن هشام على الجملة المفسرة . أما الزمخشري فلم يدرس الجمل في كتابه النحوي المسمى بالمفصل ، وانما بث آراءه فيها في تفسيره للقرآن الكريم المسمى بالكشاف . وإذا عدنا إلى ما نقله عنه ابن هشام في هذا الموضوع ، أمكننا أن نستخلص أن الجملة المفسرة عند الزمخشري هي كل جملة آتت تفصيلاً لمجمل بما في ذلك أن يكون المجمل لفظاً فيه معنى القول دون حروفه من غير أن تقترن الجملة بـ « أنْ » التفسيرية ، فهو يقول في جملة « للذكر مثلُ حظِ الأنثيين » من قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم [للذكر مثل حظ الأنثيين] يقول : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها . ويعقب ابن هشام على ذلك بقوله : وهذا يقتضي انها عنده مفسرة ، وهو الظاهر (١) .

وهذا عجيب من ابن هشام ، فرغم موافقته هنا للزمخشري في اعتبار الجملة التي بعد ما فيه معنى القول تفسيرية ، لا يصرح برأيه هذا عند الكلام على الجملة المفسرة ، ولا يشير إلى هذا المذهب من قريب ولا من بعيد .

أما الشلوبين فلا نعلم من رأيه في هذا الموضوع إلا ما قاله عنه ابن هشام ، ويمكن أن يستفاد من هذا القول أن الشلوبين يخالف سائر النحاة في شيئين : الأول هو حد الجملة المفسرة ، فهي عنده كل جملة

(١) انظر الباب الثاني من المغني ، الجملة الثالثة الواقعة مفسولاً .

فصّلت جملاً مذكوراً أو كشفت عن حقيقة محذوف ، وعليه فجملة الاشتغال من نحو : زيداً [ضربتُه] ، والجملة المفسرة للفعل المحذوف من نحو : إذا الرجالُ [قاموا] جملتان مفسرتان . والثاني هو محل الجملة المفسرة ، فمحلها عنده هو بحسب ما تفسره ، فان فسرت مرفوعاً فهي في محل رفع ، وإن فسرت مجروراً فهي في محل جر ، ... وهكذا .

وإذا بدا لنا أن نستعين برأي نحوي محدث هو الشيخ مصطفى الغلاييني فلن نجد عنده إلا الخلط والاضطراب ، فهو يقول عند الكلام على عطف البيان (١) : ومن عطف البيان ما يقع بعد « أي وأنْ » التفسيريتين ، غير أنّ « أي » تفسر بها المفردات والجمل ، و « أنْ » لا يفسرُ بها إلا الجمل المشتملة على معنى القول دون أحرفه . تقول : « أشرتُ اليه أي : اذهب » . اهـ

وتقرأ هذا الكلام فتفهم منه أنه يعتبر الجمل الواقعة بعد هذين الحرفين المفسرين جملاً معطوفة عطفاً بيانياً على ما قبلها ، بل إنه يصرح بذلك عند إعرابه لأمثلته في الحاشية حيث يقول : « جملة « أي اذهب » عطف بيان على جملة « أشرت اليه » . اهـ

ثم تراه عند الكلام على الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب يقول (٢) : « والتفسيرية ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ... ومقرونة بـ « أي » ، نحو : أشرت اليه أي : اذهب » اهـ .

وهكذا تراه يأتي بالمثال الواحد فيجعله مرةً معطوفاً بيانياً ، فيكون

(١) انظر الجزء الثالث من كتابه « جامع الدروس العربية » فصل : عطف البيان .
(٢) انظر آخر الجزء الثالث من كتابه « الجامع » .

محله من الاعراب كاعراب ما عطف عليه ، ويجعله مرةً ثانيـة تفسيراً لا محل له من الاعراب .

٤ ـ جملة جواب القسم

وهذه لا خلاف فيهـا إذا كان القسم مـذكوراً ، نحـو : والله [لأكرمنّك] ، أو موطأً له ، نحو : لئن جاء زيد [لأكرمنّه] ، ولكن اختلف في نحو : [لقد جاء زيد] ، فقال بعضهم : الجملة جواب قسم مقدر ، واللام التي فيها هي لام القسم ، وقال آخرون : الـلام لام الابتداء والجملة ابتدائية .

٥ ـ جملة جواب الشرط

وهذه لا محل لها مطلقاً إذا كانت أداة الشرط غير جازمة ، نحو : لولا المطر [لهلك الزرع] ، وكذلك إذا كانت أداة الشرط جازمـة ولم تقترن الجـلة بالفاء ولا بـ « إذا » الفجائيـة ، نحو : إن جاء زيـد [أكرمته] .

٦ ـ جملة الصلة

وهذه نوعان :

١ ـ **الأول** : ما كان صلة لموصول اسمي ، نحو : جاء الذي [قام أبوه] .

٢ ـ **والثاني** : ما كان صلة لموصول حرفي ، نحو : أريـد أن [أنام] . والحروف الموصولة هي ما نسميه بالحروف المصـدرية ، وهي « أن » ، نحو : أريـد أن [أنام] ، و « أنّ » ، نحـو : علمت أنّ

[زيداً شاعرٌ] ، و « كي » ، نحو : أدرسُ لكي [أتعــلمَ] ، و « ما » ، نحو : سافرت عندما [أشرقت الشمس] ، و « لو » المسبوقة بفعـل « ود » ، نحـو : وددت لو [تزورني] . وزاد بعضهـــم همزة التسوية ، نحو قوله تعالى : سواءٌ عليهم أ [أنذرتهم] أم لم تنذرهم .

٧ ـ الجملة التابعة لما لا محل له

وهي المعطوفة على جملة لا محل لها ، نحو : قام زيـد [ولم يقـم عمرو] ، فالثانية هنا لا محل لها لأنها معطوفة على الأولى التي هي ابتدائية لا محل لها ، أو المبدلة من جملة لا محل لها ، كقوله تعالى : واتقـــوا الذي أمدَّكم بما تعلمون [أمدَّكم بأنعامٍ وبنين] ، فهـذه الجملة لا محل لها لأنها بدل من جملة « أمدَّكم بما تعلمون » التي لا محل لها لوقوعهـا صلة للذي .

٥ - اعراب شبه الجملة

١ - معنى شبه الجملة :

نعني بشبه الجملة الظرف أو نائبه المنصوبين على الظرفية ، والجار الأصلي مع مجروره . وقد يطلق على الأثنين اسم واحد هو : « الظرف » . ولهذا الاطلاق سببان :

١ - أولهما : أنه كثيراً ما يستعمل الجار والمجرور في مكان الظرف ومعناه ، إذ يستوي في العربية أن تقول : « سافرت في المساءِ » ، وأن تقول : « سافرت مساءً » ، وكذلك أن تقول : « جلست على الأرض » ، وأن تقول : « جلست فوقَ الأرضِ » .

٢ - ثانيها : أن العربية تعامل كلاً من الظرف والجار والمجرور معاملة واحدة في أكثر الأحيان ، فنحن نعلم أنها تتسع فيها ما لا تتسعه في غيرهما ، فتفصل بها بين أشياء لا تجيز الفصل بينها بغيرهما ، وتعطيها من حرية التنقل في المكان ما لا تعطيه لغيرهما . ولو استعرضنا القواعد النحوية كلها لوجدنا أنه ما من امتياز يمنح للظرف إلا كان الجار شريكاً له فيه .

أما تسميتها بشبه الجملة فذلك لأنها كثيراً ما يؤديان من الخدمات ما تؤديه الجملة نفسها ، ففي باب الخبر يمكنك أن تجعل الخبر جملة ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، كما يمكنك أن تجعله ظرفاً ، نحو : زيد [عندي] ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : زيد [في الدار] ، وكذا الأمر في باب الحال ، وباب النعت . هذا إلى أن الجملة قد تحذف في بعض الأحيان

فلا يمكن شيئاً أن ينوب عنها إلا الظرف أو الجار والمجرور ، ونعني بذلك جملة الصلة ، فهذه الجملة لا تحذف إلا إذا ناب عنها ظرف أو جار ومجرور ،فمن الأول قوله تعالى : « ما [عندكم] ينفد وما [عندَ الله] باقٍ » ، ومن الثاني قولك : « زيد حريص على ما [بيده] » .

والمشكل في إعراب شبه الجملة هو أمر التعليق . فما هذا التعليق ؟

٢ ـ معنى التعليق :

رأينا فيما مضى من القواعد في القسم الرابع من الكتاب أن الاسم إذا لم يكن مسنداً ولا مسنداً اليه فهو إما تكملة للحدث الذي يمثله الفعل غالباً ، وإما تكملة للاسم الدال على الذات . وبعبارة أخرى : الاسم إما خادم للحدث ، وإما خادم لاسم آخر . وليس التعليق إلا بيان المخدوم لكل خادم . وهذا البيان ضروري ، فبه تكشف عن العلاقات التي تربط كل كلمة بأخرى ، وقد قلنا قبلُ : إن الاعراب في بعض حقيقته بيانُ علاقات .

قد يقال : ولكن لماذا لا نعلق المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، بما تخدمه من أحداث ؟ ولماذا لا نعلق الحال والتمييز والمضاف اليه والمعطوف بيانياً والنعت ، بما تخدمه من اسماء ؟ ولماذا نقصر التعليق على الظرف والجار والمجرور ونلح عليه ؟

فنقول في الجواب :

١ ـ أولاً : نحن في الواقع الاعرابي نعلق أكثر هذه التكملات بما

تخدمه من أحداث أو أسماء ، ولكن تعليقنا لما يجري بألفاظ أخرى غير لفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، فاذا قلنا في إعراب « صبراً » من قولنا « صبراً على الشدائد » : إنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، فكأننا نقول : إنه مفعول مطلق متعلق بفعل محذوف ، فقولنا « لفعل » يعدل قولنا « متعلق » . وكذلك إذا قلنا في إعراب « كتاباً » من قولنا « كم كتاباً عندك ؟ » : إنه تمييز لـ « كم » ، فكأننا نقول : إنه تمييز متعلق بـ « كم » .

٢ ـ **ثانياً** : اننا إذا سكتنا في بعض الأحيان عن بيان علاقة كل كلمة بما تخدمه ، فذلك لأن العلاقة بين الخادم والمخدوم تكون في بعض الأحيان واضحة لا تحتاج إلى بيان ، أو لأن الخادم والمخدوم لا يكاد ينفصل أحدهما عن الآخر ، فمن الأول العلاقة الواضحة بين الفعل ومفعوله في نحو قولك : « شربت ماءً » ، ومن الثاني العلاقة بين المضاف والمضاف اليه في نحو قولك : « قرأت كتابَ النحوِ » ، فههنا لا حاجة لأن نقول : « ماءً » مفعول به لفعل « شربت » ، لوضوح ذلك وعدم خفائه ، وكذلك لا حاجة لأن نقول : « النحوِ » مضاف اليه للمضاف « كتابَ » ، وذلك لشدة التلازم بين المضاف اليه ومخدومه الذي هو المضاف .

٣ ـ **ثالثاً** : إن إصرارنا على تعليق الجار والمجرور والظرف بما يخدمانه دون سائر التكملات نابع من عدة أسباب : **أولها** : أن مخدومها كثيراً ما يحذف ، فاذا لم تبين علاقتها بهذا المخدوم ظلت هذه العلاقة سائبة لا تعرف بمن هي ؟ **ثانيها** : أن الظرف والمجرور قد مُنحا في العربية حرية واسعة في أن يكونا في صدر العبارة أو في وسطها أو في آخرها ، فاذا لم يصرح في الاعراب بعلاقة كل منها بمخدومه ظلت العلاقات غامضة . **ثالثها** : أنه قد تتعدد الأحداث في العبارة الواحدة وتتعدد الظروف والمجرورات ، فاذا لم تحدد علاقة كل حدث بمخدمه من الظروف والمجرورات التبست العلاقات واختلط الأمر .

وعلى كل حال فليس من الضروري أن يكون تعليق الظرف والمجرور بلفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، بل يكفي في ذلك أن تقول إنها للحدث الفلاني ، فاذا قلت في إعراب « جلست في الدار » : « في الدار » جار ومجرور للفعل « جلست » ، وإذا قلت في اعراب « جلست عندك » : « عندك » ظرف للفعل « جلست » ، أو منصوب بفعل « جلست » — إذا قلت ذلك كفى وكان تعليقاً حقيقياً .

٣ ـ تعليق الظرف :

وتعليقه أمر في غاية البساطة ، وذلك لسببين : أولهما : أنه لا يخدم إلا الحدث ، وثانيها : أن خدمته للحدث لا تكون إلا في شيء واحد ، هو بيان مكانه أو زمانه . لهذا كله يكفي عند تعليقك لظرف تريد إعرابه أن تسأل نفسك هذا السؤال : ما الحدث الواقع في هذا المكان أو في هذا الزمان ؟ ثم تلتمس جواباً لسؤالك من العبارة المعربة ، فاذا وقفت على الحدث المظروف في هذا الظرف فقل : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث . ولا يهمنَّكَ بعد ذلك أن يكون الحدث مُمثَّلاً بفعل تام متصرف ، أو بفعل جامد ، أو بفعل ناقص ، أو بمصدر ، أو بمشتق ، أو بجامد يؤدي معنى المشتق ، أو بحرف من حروف المعاني ؛ فكل ما دل على الحدث صالحٌ لأن ينظرف في الظرف ، وبالتالي هو صالح لأن يتعلق الظرف به .

والأمثلة التالية توضح لك هذه الطريقة المقترحة :

١ ــ جلست فوقَ العشب

السؤال : ما الحدث الواقع فوق العشب ؟ الجواب : الحدث الواقع فوق العشب هو حدث الجلوس . إذن : « فوق » متعلق بجلست .

٢ ـ سأكون غداً أخاً لك

السؤال : ما الحدث الواقع غداً ؟ **الجواب** : الحدث الواقع غداً هو كينونتي أخاً لك . إذن : « غداً » متعلق بالفعل الناقص « سأكون » .

٣ ـ أحب المطالعة ليلاً

السؤال : ما الحدث الواقع ليلاً ؟ **الجواب** : الحدث الواقع ليلاً هو حدث المطالعة . إذن : « ليلاً » متعلق بالمصدر « المطالعة » .

٤ ـ رأيت رجلاً جالساً عند زيد

السؤال : ما الحدث الواقع عند زيد ؟ **الجواب** : الحدث الواقع عند زيد هو جلوس الرجل . إذن : « عند » متعلق بالمشتق « جالساً » .

٥ ـ زيد أسدٌ وقت اللقاء

السؤال : ما الحدث الجاري وقت اللقاء ؟ **الجواب** : الحدث الجاري وقت اللقاء هو أسديّة زيد ، أي شجاعته . إذن : « وقت » متعلق بالجامد المؤدي معنى المشتق « أسدٌ » .

٦ ـ ما أنت اليومَ بأخ لي

السؤال : ما الحدث الواقع اليومَ ؟ **الجواب** : الحدث الواقع اليومَ هو انتفاء كونك أخاً لي . إذن : « اليومَ » متعلق بالحرف « ما » لأنه هو الحامل لمعنى الانتفاء (١) .

---

(١) ومن المعربين من لا يجيز هذا ، بل يقول : الظرف متعلق بمعنى الانتفاء الذي ناب حرف « ما » عنه . ولا أرى كبير فرق في النتيجة .

وفي بعض الأحيان تطرح السؤال على نفسك ، ثم تلتمس له الجواب فيعييك ، ذلك لأنك تبحث عن حدث منظرف في ظرفك المراد إعرابه فلا تجد فيه إلا الذات . في هذه الحالة لا يجوز التعليق بالذات ، لأن التعليق - كما علمنا - هو ربط كل خادم بمخدومه ، ولما كان الظرف لا يخدم إلا الحدث ، وجب علينا أن نبحث عن حدث نربط به ظرفنا :

١ - فان كانت الذات التي نراها في ظرفنا اسما موصولاً ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة .

٢ - وإن كانت الذات ليست اسماً موصولاً ، بل هي اسم عادي ، نظر في موقعه : فان كان مبتدأ ، أو شيئاً أصله المبتدأ ، فالظرف متعلق بالخبر المحذوف ، وإن لم يكن مبتدأً ، ولا شيئاً أصله المبتدأ ، نظر فيه أيضاً : فان كان نكرة ، فالظرف متعلق بصفة محذوفة له ، وإن كان معرفة ، فالظرف متعلق بحال محذوفة له .

والأمثلة التالية توضح ما قلنا :

١ - هذا الأجير الذي عندك نشيطٌ

السؤال : ما الحدث الواقع عندك ؟ **الجواب** : ليس عندي حدث ، بل عندي « الأجير الذي » . إذن : الظرف متعلق بحدث محذوف هو جملة الصلة المحذوفة ، والتقدير : هذا الأجير الذي استقر عندك نشيط .

٢ - زيد بين الأشجار

السؤال : ما الحدث الواقع بين الأشجار ؟ **الجواب** : ليس بين الأشجار حدث وقع ، بل الذي بين الأشجار هو « زيد » . إذن : لما كان زيد مبتدأ ، كان الظرف متعلقاً بحدث محذوف هو حدث « وجود »

زيد بين الأشجار ، وإذن : فالظرف متعلق بخبر محذوف لهذا المبتدأ ، والتقدير : زيد موجود بين الأشجار .

٣ ـ رأيت عصفوراً فوق الشجرة

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الشجرة ؟ **الجواب** : ليس فوق الشجرة حدث ظاهر ، بل فوقها « عصفور » . إذن : الظرف متعلق بحدث محذوف ، هو حدث « وجود العصفور » ، ولما كان صاحب هذا الحدث ، وهو العصفور ، ليس مبتدأ ، ولما نظرنا فيه فوجدناه نكرة ، كان الظرف متعلقاً بحدثه المحذوف على أنه نعت له ، والتقدير : رأيت عصفوراً موجوداً فوق الشجرةِ .

٤ ـ رأيت الكتاب فوق الرف

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الرف ؟ **الجواب** : ليس فوق الرف حدث ، بل الذي فوقه هو « الكتاب » . إذن : فالظرف متعلق بحدث محذوف هو « وجود » الكتاب ، ولما كان الكتاب غير مبتدأ ، ولما كان معرفة ، كان الظرف متعلقاً بحدثه المحذوف على أنه حال منه ، والتقدير : رأيت الكتاب موجوداً فوق الرف .

٤ ـ تعليق الجار والمجرور :

يختلف الجار عن الظرف في أمرين :

١ ـ **الأمر الأول** : هو أن خدمة الجار ليست وقفاً على الحدث وحده كما هو الشأن في الظرف ، بل قد يخدم الحدث وحده ، أو قد يخدم الذات وحدها ، أو قد يخدم الجملة برمتها ، وفي هذه الحالة الأخيرة ،

فاما أن يكتفي بتقوية ما في الجملة من معنى فقط ، وإما أن يحمل اليها معنىً جديداً لم يكن فيها من قبل . واليك بيان ذلك بالأمثلة :

١ ـ جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، لأنه مبين للمكان الذي وقع فيه . وهذا النوع من الجار يسمى أصلياً ، لأن الأصل في الحرف أن يستعمل لخدمة الفعل .

٢ ـ عندي خاتمٌ من حديدٍ

هذا الجار ليس خادماً لحدث استقرار الخاتم عندي ، إذ ليس بين « الاستقرار » وبين « من حديد » أية علاقة ، وإنما هو خادم لذات « الخاتم » ، إذ هو كاشف عن هذه الذات الغامضة . أي هو قائم بوظيفة التمييز . وهذه الخدمة الموجهة للذات تكاد تكون قاصرة على « من » البيانية من بين حروف الجر الأصلية .

٣ ـ ما زيد بعالمٍ

هذا الجار ليس خادماً لحدث انتفاء العلم عن زيد ، ولا لذات زيد ، وإنما هو خادم للاسناد كله ، أي انه مقوٍ لنفي اسناد العلم إلى زيد . وهذا النوع من الجار يسمى زائداً ، لأنه في الواقع لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خدم فرداً من أفراد الجملة ، ولا حمل اليها معنى لم يكن فيها ، بل اكتفى بأن كان مجرد أداة تقوية لمعنى الجملة ، وسقوطه منها لا يؤثر في معناها ، ولا في علاقات بعض أجزائها ببعض .

٤ ـ لعل زيدٍ ناجحٌ

هذا الجار ـ في لغة من لغات العرب ـ ليس خادماً لحدث النجاح ،

ولا لذات زيد ، بل هو خادم للاسناد كله ، إذ أضفى على اسناد النجاح إلى زيد معنى الرجاء ، فبه أصبح هذا الاسناد شيئاً مرجواً ، وليس شيئاً واقعاً مخبراً عنه . وهذا النوع من الجار يسمى الشبيه بالزائد ، لأنه كالزائد لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خدم فرداً من أفراد الجملة ، لكنه يختلف عنه في أنه حمل إلى الجملة معنى لم يكن فيها وهو معنى الرجاء ، وسقوطه منها - وإن لم يؤثر في علاقات بعض أجزائها ببعض - يحرمها من معنى تأسيسي يحمله هذا الحرف .

٢ - **الأمر الثاني** : أن الجار إذا خدم الحدث لم تكن خدمته مقصورة على بيان مكانه أو زمانه كما هو الشأن مع الظرف ، بل قد يخدمه في أشياء كثيرة اليك بعضها موضحاً بالأمثلة :

١ - جلست في الدارِ

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، وذلك ببيان مكانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف المكان .

٢ - سافرت في المساءِ

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان زمانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف الزمان .

٣ - سرت بسرعةٍ

وهذا الجار خادم لحدث السير ، وذلك ببيان نوعه ، فهو قائم بوظيفة المفعول المطلق .

٤ - سافرت للمتعةِ

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان سبب حدوثه ، فهو قائم بوظيفة المفعول لأجله .

٥ ـ كتبتُ بالقلمِ

وهذا الجار خادم لحدث الكتابة ، وذلك ببيان الأداة التي تنفذ بوساطتها ، فهو قائم بوظيفة لم ينص عليها النحاة ، أو قل إنهم لم يفردوها في باب خاص ، بل جعلوها من وظيفة المفعول به .

٦ ـ تمسكتُ بالفضيلةِ

وهذا الجار خادم لحدث التمسك ، وذلك ببيان الجهة التي وقع بها ، فهو قائم بوظيفة المفعول به ، أي إنه حرف تعدية (١) .

---

(١) هذه النقطة تحتاج الى مزيد شرح وإيضاح ، لأنه يكثر أن يخلط الطلبة بين جار استعمل لايصال الفعل الى مفعوله ، وبين جار استعمل لايصال الفعل الى ظرفه أو سببه أو غير ذلك من الاشياء . وفي ايضاح ذلك نقول : إن الفعل تعرف تعديته من لزومه من مجرد تأمل معناه ، لا من وضعه في الكلام : ففعل « نام » نعلم أنه فعل لازم ولولم يوضع في جملة تظهر لزومه ، وذلك لأننا إذا تأملنا حدث « النوم » رأينا أنه حدث يمكن تنفيذه بعنصر واحد ، هو شخص النائم ، وليس في حاجة الى عنصر آخر لينفذ ، أما فعل « ضرب » فنعلم أنه فعل متعدٍ ولولم يوضع في جملة تظهر تعديه ، وذلك لأننا إذا تأملنا حدث « الضرب » رأينا أنه حدث لا يمكن تنفيذه إلا بوجود عنصرين ، واحد يضرب ، وواحد يقع عليه فعل الضرب ، إذ لا يمكن أن نتصور « الضرب » إلا بوجود ضارب ومضروب .

وكان المنتظر من اللغة أن تسمح لهذه الأفعال المتعدية بمعناها أن تباشر مفعولاتها مباشرة ، وهذا هو الواقع في أكثر الأحيان ، ولكنها في أحيان أخرى لا تسمح لهذه الأفعال أن تباشر مفعولاتها إلا بتوسط حرف جر . مثال ذلك فعل « تمسك » . فهذا الفعل متعدٍ بمعناه ، إذ إننا حين نتأمل فعل « التمسك » لا يمكن أن نتصور حدوثه إلا بعنصرين : واحد يتمسك ، وشيء يجري التمسك به . ولكن اللغة لا تسمح بأن يقال : « تمسكت الفضيلة » ، بل إنها تجبرنا على القول : « تمسكت بالفضيلة » ، فنرى ما هو مفعول به في المعنى قد جر بحرف جر . فعند ذلك نقول : إن هذا الحرف حرف تعدية ، أي إنه الحرف الذي توسط ←

وقد ترتب على كل ذلك أمور يحسن أن ننبه عليها :

١ ـ أولها : أن النحاة اتفقوا على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الزائد . وكانوا في ذلك على حق ، لأن خدمة هـذا الجار ليست متجهـة إلى مفرد حتى يرتبط به ويتعلق ، وإنما خدمته متجهة إلى الجملة برمتها . قد تقول : ولكن التعليق هو ربط الخادم بمخدومه ، وإذا كان حرف الجر الزائد خادماً للجملة ، فلماذا لا نعلقه بها ؟ فأقول : هـذا صحيح . ولكننا في الاعراب لا ننص إلا على الأشياء الـتي تختلف من عبارة إلى أخرى ، فأما الأشياء الثابتة التي لا تتغير فاننا نهمـل ذكرها لعدم الفائدة من ذلك . ولما كان كل حرف جر زائد لا يتعلق إلا بالجملة ، كان النص على ذلك فضولاً لا فائدة منـه ، ألا ترى أننا لا ننص في اعراب الحروف على أنها لا محل لها من الاعراب مع أن هذا هو الواقع ؟ وما ذلك إلا لأن جميع الحروف في جميع العبارات لا محل لها من الاعراب .

٢ ـ ثانيها : أن النحاة اتفقوا أيضاً ، وللسبب الآنف الذكر ، على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الشبيه بالزائد .

٣ ـ ثالثها : أن النحاة اختلفوا في كاف التشبيه من نحو قولك : « زيد كأسدٍ » ، فقال الأكثرون : هي حرف جر أصلي ، وعلى ذلك

← بين الفعل المتعدي بمعناه ومفعوله الذي كان ينتظر من اللغة أن تنصبه على المفعولية مباشرة .

هذا النوع من الجار يختلف ولا شك عن الجار في مثل قولك « سافرت للمتعة » ، ذلك لأن اللام هنا داخلة على سبب الفعل ، والباء هناك داخلة على الجهة التي وقع عليها الفعل . لذلك يقال عن « المتعة » هنا إنها مفعول لأجله غير مباشر ، كما يقال عن « الفضيلة » هناك إنها مفعول به غير مباشر . فيرجى الانتباه الى ذلك عند النظر في حروف الجر .

تكون خدمتها متجهة إلى الحدث ، ويجب تعليقها به . وقال الأخفش وابن عصفور : هي حرف جر شبيه بالزائد . وأرى أن الحق معهما ، لأن الخدمة التشبيهية لا يعقل أن تتجه إلى الحدث ، ولكن من المعقول أن تتجه إلى الجملة كلها . وقال آخرون : الكاف التشبيهية اسم بمعنى « مثل » وليست حرف جر . وهذا رأي مقبول ، لأننا نستطيع أن نضع كلمة « مثل » مكان كل كاف في كل عبارة ، بل اننا في بعض الأحيان لا نستطيع إلا اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » . وقد تقدم ذلك .

٤ ـ رابعها : أن النحاة أجمعوا على تعليق « من » البيانية بالحدث. وهذا عجيب منهم ، لأن خدمة هذا الحرف للاسم واضحة لا شبهة فيها ، بل إن تسميتهم له بأنه « بياني » اعتراف صريح منهم بأن وظيفته هي تمييز الذات المبهمة . وقد رأينا أن التمييز خدمة للاسم لا للحدث . وعلى هذا كان المنهج الصحيح يقتضيهم أن يعلقوا « من » البيانية بما تخدمه ، أي بالذات المبهمة لا بالحدث . ولكن الظاهر أنهم ـ انطلاقاً من نظرية العامل ـ لما اعتبروا التمييز منصوباً بالحدث ، اعتبروا الجار القائم بوظيفة التمييز مرتبطاً بالحدث الناصب ومتعلقاً به .

٥ ـ خامسها : أن النحاة لما وجدوا أن الجار يخدم الحدث أنواعاً شتى من الخدمات انقسموا في اعرابه فريقين : فريقاً أحب السهولة فاكتفى بتعليق الجار والمجرور بالحدث المخدوم ، وفريقاً آثر الدقة فأعرب الجار والمجرور بحسب ما يؤديانه من خدمة . واليك توضيح ذلك بالأمثلة :

١ ـ زيد في الدار

المذهب الاول : « في الدار » جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره « مستقر » .

المذهب الثاني : « في الدار » جار ومجرور في محل رفع خبراً عن زيد .

٢ ـ رأيت زيداً في الدار

المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بحال محذوفة لزيد ، التقدير : رأيت زيداً موجوداً في الدار .

المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الحال من زيد .

٣ ـ انطلق زيد بسرعة

المذهب الاول : « بسرعة » متعلقان بفعل انطلق .

المذهب الثاني : « بسرعة » في محل نصب على المفعولية المطلقة .

٤ ـ سافرت للمتعةِ

المذهب الاول : « للمتعة » متعلقان بفعل سافرت .

المذهب الثاني : « للمتعة » في محل نصب على المفعولية لاجلها .

٥ ـ عندي خاتم من حديد

المذهب الاول : « من حديد » متعلقان بصفة محذوفة للخاتم ، التقدير : عندي خاتمٌ كائنٌ من حديد .

المذهب الثاني : « من حديد » في محل نصب على التمييز .

٦ ـ تمسَّكْ بالفضيلة

المذهب الاول : « بالفضيلة » متعلقان بفعل تمسكْ .

المذهب الثاني : « بالفضيلة » في محل نصب مفعول به .

٧ ـ جلست في الدار

المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بفعل جلست .

المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الظرفية المكانية .

٨ ـ سافرت في المساءِ

المذهب الاول : « في المساء » متعلقان بسافرت .

المذهب الثاني : « في المساء » في محل نصب على الظرفية الزمانية .

وهكذا ...

فاذا كنت تحب السهولة فخذ بمذهب التعليق . وليس عليك حينئذ إلا أن تطبق الطريقة التي ذكرناها في كيفية تعليق الظرف . أما إذا كنت تحب الدقة فيجب أن تكون واعياً لمعنى ووظيفة كل جار تريد اعرابه مع مجروره .

٥ ـ تنبيه :

ذكرنا ـ عند الكلام على تعليق الظرف ـ أننا إذا صادفنا ظرفاً وأردنا تعليقه ، نسأل أنفسنا عما انظرف في هذا الظرف . وذكرنا أنه للاجابة عن هذا السؤال ننظر في العبارة المعربة ، فان وجدنا المنظرف حدثاً ، علقنا الظرف به ، وإن وجدنا ذاتاً ، علقنا الظرف بصلته المحذوفة إن كان موصولاً ، أو بخبره المحذوف إن كان مبتدأ ، أو بصفة محذوفة له إن كان نكرة ولم يكن مبتدأ ، أو بحال محذوفة له إن كان معرفة ولم يكن مبتدأ .

ومعنى كل هذا أنه لا بد أن نجد في العبارة ما ينظرف في الظرف ،

سواءٌ أكان حدثاً أم كان ذاتاً . ونقول هنا : هذا هو الأصل . ولكننا نعلم أن اللغة كثيراً ما تسقط من العبارة بعض العناصر التي يمكن فهمها بغير ذكرها . وهذا يؤدي إلى أننا نتساءل في بعض الأحيان عما انظرف في ظرفنا الذي نريد تعليقه فلا نجد في العبارة ما ينظرف فيه ، لا حدثاً ولا ذاتاً . وفي هذه الحالة يكون الحدث المنظرف محذوفاً هو والذات المسند اليها . وعلى المعرب حينئذ أن يقدر هذا الحدث بما يلائم معنى العبارة . مثال ذلك قول العرب لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده : « حينئذٍ الآنَ » فالظرف الأول متعلق بـ « كان » محذوفة ، والظرف الثاني متعلق بفعل « اسمع » المحذوف ، وذلك لأن أصل هذه العبارة : « كان ذلك حينئذٍ واسمع الآنَ » . وهذا شيء كثير لا يمكن حصره في قاعدة ، وانما نترك أمره إلى فطنة المعرب ونباهته وحسن ذوقه . وأمر الجار والمجرور في هذا الشأن كأمر الظرف تماماً .

٦ ـ اعراب ادوات الاستفهام

كثيراً ما يغمض على الطلبة اعراب أدوات الاستفهام . وفي ظني أن ذلك راجع إلى أن الوظيفة النحوية للكلمة وهي في حالة الاستفهام أقل وضوحاً منها إذا كانت الكلمة في حالة التقرير . فاذا صح هذا فان أسهل طريقة للكشف عن وظيفة الكلمة الاستفهامية هي أن نحوّلها إلى كلمة تقريرية ، وبعبارة أخرى : أن نحوّل العبارة الاستفهامية إلى عبارة إخبارية ، أي أن نجيب عن السؤال . فاذا ظهرت لنا علائق المفردات في الجواب ، واستطعنا بالتالي أن نعرب كل كلمة فيه ، فليس علينا بعد ذلك إلا أن ننقل الاعراب نفسه إلى السؤال ، ذلك أن كل سؤال يعرب إعراب جوابه . واليك بيان ذلك موضحاً بالأمثلة :

١ ـ السؤال : (هل) جاء زيد ؟

الجواب : (نعم) جاء زيد

فاذا كنا نعلم أن « نعم » التي في الجواب هي حرف جواب ، علمنا أن نظيره « هل » في عبارة السؤال هو حرف سؤال أيضاً .

٢ ـ السؤال : (متى) سافر زيد ؟

الجواب : (مساءً) سافر زيد

فاذا علمنا أن « مساءً » في الجواب منصوب على الظرفية الزمانية ومتعلق بالفعل سافر ، علمنا أن نظيره (متى) في السؤال اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية وأنه متعلق بالفعل سافر .

٣ ـ السؤال : (كيف) زيد ؟

الجواب : (حزينٌ) زيد

فاذا علمنا أن « حزين » في الجواب خبر مقدم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال خبر مقدم أيضاً (١) .

٤ ـ السؤال : (كيف) جاء زيد ؟

الجواب : (ماشياً) جاء زيد

فاذا علمنا أن « ماشياً » في الجواب حال من زيـــد ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو حال أيضاً .

٥ ـ السؤال (كيَف) وجدت العلم ؟

الجواب : (نافعاً) وجدت العلم

فاذا علمنا أن « نافعاً » في الجواب مفعول به ثانٍ مقدّم ، علمنـا أن نظيره « كيف » في السؤال هو مفعول به ثانٍ مقدم أيضاً .

وهكذا دواليك ...

ولكني ألفتُ انتباه الطالب الذي يريد تطبيق هـذه الطريقـة إلى أمر مهم جداً ، وهو : أن عليه أن يجعل عناصر الجواب بمقدار عناصر السؤال تماماً ، وأن يحافظ على ترتيب هـذه العناصر أيضـــاً ، لأن أي زيادة في عناصر الجواب عن عناصر السؤال ، أو أي تشويش في الترتيب ،

(١) ويرى سيبويه أن جواب « كيف » لا يكون إلا بالجار والمجرور ، أي بالظرف ، نحو : كيف زيد ؟ ـ فيقال في الجواب : زيد في حالٍ حسنة ، أو على حال سيئة . ولذلك فانه لا يعرب « كيف » إلا في محل نصب على الظرفية .

سيؤدي حتماً إلى تغيير في علاقات الكلمات بعضها ببعض ، وسيؤدي بالتالي إلى خطأ فاحش في الاعراب . خذ مثالاً على ذلك السؤال والجواب الآتيين :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : جاء (زيد)

فزيد في الجواب فاعـل ، ولكن نظيره « من » في السؤال ليس فاعلاً بل هو مبتدأ . ولو أعربناه فاعلاً لوقعنا في خطأ فاحش . وما من سبب لهذا الخلاف بين اعراب السؤال واعراب جوابه إلا تلاعبنا بالترتيب ، ولو أننا أجبنا بالطريقة الآتية :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : (زيدٌ) جاء

لكان كل من السؤال والجواب واقعاً موقع المبتدأ .

٧ ـ اعراب ادوات الشرط

اختلف النحاة في اعراب أدوات الشرط ، وفي اعراب جمله . واليك ما قالوه في هذا الصدد :

١ ـ (إنْ) : ومثالها : إن يجتهدْ زيدٌ ينجحْ .

انعقد الاجماع على أنها حرف شرط جازم ، وعلى أن جملة شرطها لا محل لها من الاعراب ، ثم قال بعضهم : لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له ؛ وقال آخرون : لأنها ابتداء الشرط ، والابتداء لا محل له . وتظهر ثمرة هذا الخلاف في جملة الجواب : فالقائلون بالجزئية يلزمهم أن يقولوا فيها إنه لا محل لها مطلقاً ، وذلك لأن الجزئية سارية عليها كسريانها على جملة الشرط ، وهم لا يقولون بهذا بل يقولون انها تكون في محل جزم إذا اقترنت بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . أما القائلون بالابتداء فلا يلزمهم في جواب الشرط شيء .

هذا ، واختلف النحاة في جملة جوابها ، فقال الدماميني : لا محل لها مطلقاً ، وقال سائر النحاة : إذا لم تقترن فلا محل لها ، وإن اقترنت فهي في محل جزم .

٢ ـ (لو) : ومثالها : لو جاء زيدٌ لأكرمته

انعقد الاجماع على أنها حرف شرط غير جازم . وأما جملة شرطها فلا محل لها ، على خلاف في السبب كما مر ، وأما جملة الجواب فلا محل لها مطلقاً .

٣ ـ (لولا ـ لوما) : أحكامها كأحكام « لو » .

٤ ـ (لمّا) : ومثالها : لما جاء زيدٌ أكرمته .

واختلفوا فيها ، فقال الأكثرون : هي حرف شرط غير جازم ، وجملة شرطها ابتدائية لا محل لها ، وكذلك جملة جوابها ، وقال ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة : هي ظرف تضمن معنى الشرط غير جازم ، متعلق بالجواب ، وعلى هذا فجملة شرطها في محل جر بالاضافة ، أما جملة الجواب فلا محل لها .

٥ ـ (إذا) : ومثالها : إذا جاء زيد أكرمته .

اتفق النحاة على أنها ظرف للزمن المستقبل متضمن معنى الشرط ، غير جازم ، ثم اختلفوا في ناصبها ، فقال قوم : ناصبها هو الجواب ، وعليه تكون مضافة إلى جملة شرطها . وقال غيرهم : ناصبها هو الشرط ، وعليه فهي مقدمة من تأخير ، وجملة شرطها لا محل لها من الاعراب .

وإذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، نحو : إذا ما جاء زيد أكرمته ، فالكل على أنها باقية على ظرفيتها ، أما ابن يعيش فيرى أنّ القياس يوجب نقلها إلى الحرفية . ويعني بذلك قياسها على اختها « إذ » عندما تتصل بها « ما » . وسيأتي .

٦ ـ (إذما) : ومثالها : إذما تجتهدْ تنجحْ .

قال سيبويه : هي حرف شرط جازم ، وعليه فأحكام جملتي شرطها وجوابها كأحكام جملتي « ان » ، وقال ابن السراج والفارسي : هي ظرفية شرطية جازمة ، وعليه فأحكام الجملتين بعدها كأحكام الجملتين بعد « إذا » إلا إذا اقترن جوابها بالفاء فهو حينئذ في محل جزم .

٧ - (مَن) : ومثالها : مَن يفعلِ الخيرَ لا يَعْدَمْ جوازيه .

هي اسم شرط جازم باتفاق . ومحلها الرفع على الابتداء إن لم يقع الفعل الذي بعدها عليها ، وذلك كأنْ يكون الفعل لازماً ، نحو : من جاء أكرمته ، أو أن يكون متعدياً قد استوفى مفعولاته ، نحو : من ضرب زيداً ضربته ، فان كان متعدياً لم يستوف مفعولاته فهي في محل نصب مفعول به مقدم ، نحو : من تضربْ أضربْه .

. ثم اختلفوا في خبرها إن وقعت مبتدأ ، فقال قوم : هو جملة الشرط . وكأنهم نظروا في ذلك إلى أن أصلها الاستفهام ، ومن المعلوم أن « من » الاستفهامية إذا وقعت مبتدأ كان خبرها الجملة التي بعدها ، نحو : من جاء ؟ وقال آخرون : خبرها جملة الجواب لأنَّ به تمام الفائدة ، ولا يكون الخبر إلا حيث تكون الفائدة . ثم اختلف هؤلاء في جملة الشرط ، فقال بعضهم : هي صلة لا محل لها من الاعراب ، وكأنهم رأوا أن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولة (١) ، لأنَّ قولك « من يفعل الخير لا يعدم جوازيه » يعدل قولك « الذي يفعل الخير لا يعدم جوازيه » ، وقال الآخرون : بل جملة الشرط لا محل لها من الاعراب لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له . ويشكل على الفريقين أمر ، وهو أن جملة الجواب إذا اعتبرت هي الخبر كان محلها الرفع ، فكيف يكون ذلك وهي لا محل لها إن لم تقترن بالفاء ، أو محلها الجزم إن اقترنت بها ؟ وقال غير هؤلاء وأولئك : الخبر مجموع جملتي الشرط والجواب ، ولا محل لكل

---

(١) قال ابن يعيش في معرض كلامه على أسماء الشرط : « وإنما عملت [أي أسماء الشرط] من أجل تضمنها معنى « إن » ، ألا ترى أنها اذا خرجت عن معنى « ان » الى الاستفهام ، أو معنى « الذي » لم تجزم ؟ ... » شرح المفصل ٤٢/٧ أقول : هذا الكلام يفهم منه أن من النحاة من يرى موصولية « من » أصلاً .

واحدة منها لأنها جزء ، ويشكل على هؤلاء أمر جواب الشرط كما أشكل على سابقيهم .

٨ - (ما) : أحكامها كأحكام « من » .

٩ - (مهما) : ومثالها : مهما تقرأْ تستفدْ .

واختلف النحاة فيها اختلافاً كبيراً ، فقال قوم : هي مركبة من « مَهْ » و « ما » الشرطية ، وعلى قولهم تكون « مه » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، و « ما » اسم شرط جازم ينطبق عليه ما ينطبق على « من » . وقال غيرهم : هي مركبة من « ما » الشرطية و « ما » الزائدة ، وقد قلبت ألف الشرطية هاء دفعاً للتكرار . وقال آخرون : بل هي بسيطة غير مركبة . وعلى قول هؤلاء تقع « مهما » في مواقع اعرابية مختلفة ، فان وقعت على الذات كانت أحكامها كأحكام « من وما » ، وإن وقعت على الحدث كانت في محل نصب مفعولاً مطلقاً ، نحو : مهما تنمْ ترتحْ ، إذ التقدير : أيَّ نومٍ تنمْ ترتحْ . وقد يتأخر عنها فعل ناقص لم يستوف خبره ، فتكون خبراً له ومحلها النصب ، نحو : مهما يكن الأمرُ فأنت أخي .

١٠ - (أين) : ومثالها ، أينَ تجلسْ أجلسْ .

اتفقوا على أنها اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية ، ثم اختلفوا في ناصبه ، أهو الشرط أم الجواب ، والأكثرون على الأول . وينبني على خلافهم هذا خلاف في اعراب جملة الشرط . راجع اعراب جمل « إذا » .

١١ - (أنى) : أحكامها كأحكام « أين » .

١٢ - (حيثما) : ومثالها : حيثما تجلسْ أجلسْ .

اتفقوا على أنها جازمة للفعلين ، ثم سكتوا عما دون ذلك . فالذي يفهم من كلام سيبويه أنها انتقلت إلى الحرفية بلزوم « ما » لها ، فصارت حرفاً مثل « إذما » (١) ، أما ما يفهم من كلام ابن هشام (٢) فهو أنها باقية على الظرفية وان « ما » المتصلة بها هي « ما » الكافة ، وعليه فناصبها هو جملة الجواب ، أما جملة الشرط فلا محل لها لانكفاف « حيث » عن الاضافة اليها .

١٣ - (متى - ايان) : وأحكامها كأحكام « أين » سوى أن هاتين للزمان لا للمكان .

١٤ - (كيف) : ومثالها : كيفَ تجلسْ أجلسْ .

هي اسم شرط باتفاق ، ثم اختلفوا في أمر جزمها ، فقال قوم : هي جازمة مطلقاً ، وقال آخرون : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : هي جازمة إذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، وغير جازمة إذا تجردت عنها .

وتقع « كيف » مواقع اعرابية مختلفة ، فان وقعت على الوصف وبعدها فعل تام فهي في محل نصب على الحال : نحو : كيفما تضربْ زيداً أضربْه ، إذ التقدير : على أي هيئة تضربه أضربه ، وإن وقعت على الوصف وبعدها فعل ناقص كانت في محل نصب خبراً مقدماً ، نحو : كيفما تكنْ أكنْ ، وإن وقعت على الحدث فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة ، نحو : كيفما تجلسْ ترتحْ ، إذ التقدير : أي جلوسٍ تجلسْ ترتحْ .

---

(١) انظر ابن يعيش ٧/٤٧

(٢) انظر المغني : حرف « ما »

هذا ، وجملة شرطها لا محل لها من الاعراب إما لأنها ابتداء ، وإما لأنها جزء من الشرط ، على الخلاف الذي سبق .

١٥ - (أي) : ومثالها : أيَّ شيءٍ تقرأْ تستفدْ

وقد اتفقوا على أنها اسم شرط جازم ، وعلى أنها تصلح لكل شيء ، أي أنها تتضمن معاني مختلفة ، وإنما تأخذ معناها مما تضاف اليه ، فإن أضيفت إلى الذات ، نحو : أيُّ رجلٍ يجتهدْ ينجحْ ، فأحكامها كأحكام « من » ، وإن أضيفت إلى الزمان ، نحو : أيَّ وقتٍ تنمْ فيه ترتحْ ، فأحكامها كأحكام « متى » ، وإن أضيفت إلى المكان ، نحو : أيَّ مكانٍ تجلسْ فيه ترتحْ ، فأحكامها كأحكام « أين » ... وهكذا .

وقد لا تضاف إلى شيء ، فيفهم معناها حينئذٍ من سياق الكلام .

وإذا أضيفت إلى شيء فجملة شرطها صفة للمضاف اليه دائماً .

★ ★ ★

تم الجزء الثالث من كتاب المحيط

فهرس الجزء الثالث من كتاب المحيط

★ ★ ★

مَكْتَبَةُ لِسَانِ العَرَب

أ. علاء الدين شوقي

رابط بديل
lisanerab.com

www.lisanarb.com